

كتاب المنتقى  
شرح موطأ الإمام مالك بن أنس

القاضي أبو الوليد البجلي الأندلسي

المجلد ١، الأول والثاني











الجزء الاول من

# كتاب

المنتقى من سوطاً امام دار الهجرة سيدنا مالك بن أنس رضي الله عنه

تأليف القاضي أبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أجيوبن وارث  
الهاشمي الأندلسي من أعيان الطبقة العاشرة من علماء السادة  
المالكية المولود سنة ٤٠٣ الهجرية سنة ١٩٩  
رحمه الله ورضي عنه

الطبعة الاولى - سنة ١٣٣٢ هـ

مطبعة البعثاء دار محمد بن عبد الله بن قيس

الطبعة الثانية

دار الكتاب الإسلامي

القاهرة

## بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الامام العالم العلامة الهام القاضي ابو الوليد سليمان بن خلف الباجي رحمه الله

الحمد لله فائق الاصباح وجعل الليل سكتا يرسل الرياح بين يدي رحته نشرها ملكا الممهورا  
والارض وما بينهما وهو العزيز الحكيم وله ما سكن في الليل والنهار وهو المميع العليم لا اله الا  
هو لم يشرك في ملكه احدا ولم يتخذ صاحبة ولا ولدا واشهد ان محمدا عبده ورسوله ارساه  
بالهدى ودين الحق وبنات من الرشاد ووعده الصديق وانزل عليه كتابه المجيد الذي لا يذمه  
الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد فيلذه للناس كافة وبينه للخاصة والعامة  
لهلك من هلك عن بينة ويحيى من حي عن بينة حتى كل دين الاسلام وتقرر شرائعه ولا حد  
سبل الاحكام وثبتت مناهجه وامر بتبليغه الى من شئده واولى من معه ومن لم يصعه لتكبر  
معالم الذين بعده لانه واحكمه على ما انبأ بآيه فصى الله على وعلى آله واتباعه وسلم تسليما  
اما بعد وقفنا الله وياك لما برضيه فانك ذكرت ان الكتاب الذي آلفت في شرح المراء  
المترجم بكتاب الاستيفاء يتعذر على اكثر الناس جمعه ويصعب عليهم درسه لاسيما لمن يتقدم له في هذا  
العلم نظر ولا تبين له فيه بعدا ثم فان نظره فيه يترك خاطره ويحيره ولكثرة مسائله ومعانيه يزد  
تصغفه وفهمه واعاوه لمن رتب في العلم وتحقق بالفهم ورغبت ان أقصر فيه على الكلام في  
معاني ما تضمنه ذلك الكتاب من الاحاديث والفقهاء وأصل ذلك من المسائل ما يتعلق بما في أصل  
كتاب الموطن ليكون شرعا لله وتنبها على ما يستخرج من المسائل منه ويشير الى الاستدلال على

تلك المسائل والمعاني التي يجمعهما وينضمها بمقتضى يقرب ليكون ذلك حظ من ابتدأ بالنظر في هذه الطريقة من كتاب الاستيعاء ان أراد الاقتصار عليه وعون الله ان طمحت همته اليه فأجبتك الى ذلك وانتقته من الكتاب المذكور على حسب ما رغبته وشروطه وأعرضت فيه عن ذكر الأسانيد واستيعاب المسائل والدلائل وما احتج به المخالف ومسكت فيه السبيل الذي مسكت في كتاب الاستيعاء من إيراد الحديث والمثله من الأصل ثم أتبع ذلك ما يليق به من الفرع وأنته شيوعنا المتقدمون رضي الله عنهم من المسائل وسد من الوجوه والدلائل وبالله التوفيق وبه أستعين وعليه أتوكل وهو حسي ونعم الوكيل وقد قدمت في الكتاب المذكور ما لا أخفي هذا الكتاب من حرف من ذكره وذلك ان ذوي المقتضى في المسائل وكلامه علم او شرحه لها فاعلم هو بحسب ما وقفه الله تعالى اليه ويعينه عليه وقد يرى الموابني قول من الاقوال في وقت وراه خطافي وقت آخر ولذلك يختلف قول العالم الواحد في المسئلة الواحدة فلا يعتد الناظر في كتابي ان ما اوردته من الشرح والتأويل والقياس والتشبيه بغير القطع عندي حتى أعجب من خالفه وأدمن من رأى غيره واتهمه وبلغ اجتهادي وما أدعيه نظري وأما فائدة هذا في هفتين منج النظر والاستدلال والارشاد الى طريق الاختيار والاعتبار من كل من أهل هذا الشأن فله ان ينظر في ذلك ويعمل بحسب ما يؤيد اليه اجتجاهه من وثاق ما قلته أو خلافاً ومن لم يكن نال هذه الدرجة فليعمل ما عنته كتابي هذا لما الهوا وعونا عليها والله ولي التوفيق والهادي الى سبيل الرشاد وهو حسبنا ونعم الوكيل

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

﴿وقوت الصلاة﴾

﴿وقوت الصلاة﴾

جمع وقت كضرب وضروب وقاس وقوس ووجه ووجوه \* فوقت الصلاة تسع لتكرار فعلها هـ اراو جميعه وقت لجواز فعلها واختلاف الناس في وقت الوجوب منه فذهب أكثر شوخنا من المالكيين الى أن جميعه وقت للوجوب وذهب أصحاب أبي حنيفة الى أن آخره وقت للوجوب وذهب أصحاب الشافعي الى أن أوله وقت للوجوب وانما ضرب آخره فصل بين الأداء والقضاء وذهب بعض العلماء الى أن وقت الوجوب من وقت غير معين فان لكيف تعيينه بفعل الصلاة فيه \* قال القاضي ابو الوليد رضي الله عنه وهذا أظهر عندي وأجبري على أصول المالكية لان معظمهم قالوا ان الافعال التحريمية كالعتق والاطعام والكسوف والكفارة الواجب منها واحد غير معين ولكيف تعيين وجوبه بفعله ولم يخالف في ذلك أحد من أصحابنا غير محمد بن خزيمة فإنه قال ان جميعها واجب فإذا فعل المكلف أحدها سقط وجوب سائرهما وافقناه في ذلك ما عدا ما قاله الله لان الافعال الواجب جميعها لا تسقط وجوب بعضها بفعل غيرها (مسئلة) اذا ثبت ذلك فقد اختلف الناس في جواز تأخير الصلاة عن أول الوقت فذهب القاضي ابو محمد عبد الوهاب بن نصر الى أنه لا يجوز ذلك الا بدل وهو العزم على فعلها. وحكي عن غيره أنه يجوز تركه الى غير بدل الى أن يبقى من وقتها ما يفعل فيه وقال قوم من أصحابنا ان العزم واجب ولا يصح بدله وهذا أظهر لانه لا يجوز لكيف ترك العزم على فعلها متى تذكرها في وقت ولا غيره (مسئلة) وأما الصلاة فاختلف الناس في معنى تسميتها بذلك فقال ابو اسحاق والراجح وابن قتيبة وابن الانباري ان الصلاة في كلام العرب الهداء والى ذلك ذهب أكثر أصحابنا وأصحاب أبي حنيفة والشافعي ومن



صلى الله عليه وسلم على وجه الاستكثار لعله ان كان قد علم من صلاة جبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم  
وتبيين الاوقات له ما علم هو واستبعد ان يخفى هذا على من يحب النبي صلى الله عليه وسلم كخصبة  
المغيرة له واخباره ان جبريل صلى النبي صلى الله عليه وسلم في اوقات الصلاة واحتجابه به على المغيرة  
في مراعاة الوقت غير بين من لفظ الحديث وانما فيه من التعلق بذلك ان ههنا وقتا ومورا بالصلاة  
فيه واما تعيين الوقت فليس في لفظ هذا الحديث وانما انفرد به عن ابن شهاب اسامة بن زيد  
الذي ولا يصح له مخالفة مثل ذلك وغيره من حفاظ اصحاب الزهري ويحتمل أن يكون المغيرة علم  
وقت الصلاة وظن أن ذلك مصر ولى اجتراحه ونظيره وان فعل النبي صلى الله عليه وسلم في وقت  
معين على وجه الندب والفضيلة أو على وجه الإباحة والتعير منه وبين غيره من الاوقات فأخبره أبو  
مسعود ان جبريل أقام للنبي صلى الله عليه وسلم في ذلك الوقت وأعلمه أنه مأمور به وذلك منع  
تأخيرها عن هذا الوقت

(فصل) وقوله ان جبريل نزل صلى في رسول الله صلى الله عليه وسلم ذهب بعض المفسرين  
الى ان الفاء ههنا بمعنى الواو لان النبي صلى الله عليه وسلم اذا اتم بجبريل عليه السلام يجب أن يكون  
مصليا معه واذا جلت الفاء على حقيقة ما وجب أن يكون مصليا بعده قال القاضي أبو الوليد رضي  
الله عنه والصحيح عندي ان الفاء على بابها التقيد ومعنى ذلك أن يكون جبريل كالفعل جزءا من  
الصلاة فلهذا النبي صلى الله عليه وسلم بعده صلاة الصلاة أن يكون المأموم تبعاً للإمام في أفعال  
الصلاة يفعلها بعده ولا يفعلها معه فان فعلها معه فانه على ضربين منهما ما تفعله الصلاة ومنها  
ما لا تفعله وسواء في بعد هذا أمينا ان شاء الله تعالى ولا يمنع أن يقال صلى فعلى عروا اذا افتتح زيد  
الصلاة قبل عرو وفعلنا سائر أفعال الصلاة على ذلك الا ترى انك تقول ما فر زيد ما فر عرو اذا  
شرع زيد في السفر وخرج له قبل عرو وان كان عرو قد شرع فيه قبل تمام زيد وهذا أوضح في  
اتهام النبي صلى الله عليه وسلم بجبريل من ان تكون الفاء بمعنى الواو لان العطف الواو يحتمل أن  
يكون النبي صلى الله عليه وسلم صلى قبل جبريل والفاء لا تحتمل شيئا من ذلك فهي أبعد من وجوه  
الاحتمال وأبلغ في البيان

(فصل) واحتجاج أبي مسعود على المغيرة وعرو على هذا الخبر ان كانا آخر الصلاة عن  
جميع وقتها المستحبين وان كانا آخرها الى آخره فلما فيه من التعرير بفواتها والتشديد عابا  
في ذلك بتأكد وجوبها وانما تم الحجة في ذلك بأن يكون قد تقدم عند المغيرة وعمر من خبر أبي  
مسعود وعرو وقت صلاة جبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم إما بإشارة أو زيادة لفظ في الخبر لانه  
ليس في قولهم صلى على رسول الله صلى الله عليه وسلم بيان وقت الصلاة ولا دليل على أن المغيرة  
وعمر آخر الصلاة عنه

(فصل) وقوله بهذا أمرت وأمرت روايتان فاما أمرت بالضم فمناه أمرت أن أبلغه اليك وأبينه  
لأن معنى أمرت بالفتح وهي رواية ابن وضاح أمرت أن أصلي فيه ونشرع فيه الصلاة لأنك « وقوله  
هذا ان كان صلى في أول الوقت وقت نفى هذا الأمر الوجوب وان كان انما صلى به يوما واحدا فهو  
إشارة الى الوقت الذي يستحب للامة إقامة صلاة الجماعة فيه والله أعلم

(فصل) وقول عمر لعروة أعلم ما تحدث به يا عروة أو ان جبريل هو الذي أقام لرسول الله صلى الله  
عليه وسلم وقت الصلاة لالحق الاتهام ولكن على سبيل الحفظ له

على زيادة التثبت والتنبه على إعادة النظر والتعجب من أن يكون مثل هذا من أمر الصلاة مع أنها  
 رأس هذا الدين وأمره لم يصل إليه علمه مع اجتناؤه في طلب العلم والاهتمام بأمر الشريعة  
 لاسيما الصلاة التي إليه أقامتها وهو الامام فيها فمعلم عليه أن يكون قد ذهب عليه مثل هذا من شأنها  
 ومعرفة سبب إقامة أوقاتها ومن الذي أقامها فقال عروة كذلك كان بشير بن أبي مسعود يحدث  
 عن أبيه أنها ما لحجته وإقامتها لها أساس سند الحديث والاعلام باسم من حدث به أو كذلك عروة  
 واستشهد عليه بما حدث به عائشة رضي الله عنها من أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي العصر  
 والشمس في حجر ثم انفصل أن يكون كذلك زيادة عدالة عائشة على عدالة بشير بن أبي  
 مسعود ويحتمل أن يكون أراد بذلك تقوية الأمر في نفس عمر بكثرة الرواية والناقلين لمناه وفيه  
 بيان أن عروة إنما أنكر تأخير فعل الصلاة عن أول الوقت وصف الوقت الذي حض فيه على  
 الصلاة وهو إذا كانت الشمس في الحجرة وقوله قبل أن تظهر قيل معناه تنحب وأنت وافي ذلك  
 \* وتلك شكاة ظاهر عنك عارها \* أي ذاهب وقيل معنى تظهر تعلو وتصير على ظهر الحجرة  
 قال الله تعالى فما استطاعوا أن يظهره الآية والمعنيان متقاربان وروى حبيب عن مالك قال معناه  
 أن الشمس في الأرض لم تبلغ الجدار أي لم تظهر فيه ص \* مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن  
 يسار أنه قال جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله عن وقت صلاة الصبح قال فسكت عنه  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى إذا كان من النهي الصبح حين طلع الفجر ثم صلى الصبح من  
 الدبر بعد أن أسفر ثم قال ابن السائل عن وقت الصلاة فقال لها أناذ يا رسول الله فقال ما بين هذين  
 وقت مجزئ هذا الحديث ثم سئل ولا تعلم أحدا من أصحاب مالك أسنده ولا نعم أحد أسنده من  
 طريق عطاء وقد ذكر القنazzi رحمه الله أن سفیان أسنده عن زيد بن عطاء عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم وأراههم وقوله جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله عن وقت الصلاة يجوز  
 أن يكون الرجل طارئا أو فاطنا قد علم أن وقت صلاة النبي صلى الله عليه وسلم هو من أكد وقت  
 الصلاة ولم يعلم جميع الوقت فسأله عن تحديده

(فصل) قوله فسكت عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى إذا كان من النهي أن يكون  
 النبي صلى الله عليه وسلم ترك تعجيل القول في ذلك حتى يبينه بالفعل فصد إلى المبالغة في البيان وأنه  
 أقرب إلى التعلم وأسهل عليه ويحتمل أن يريد بذلك البيان للجماعة لأنه لو أخبر السائل لأنصرف به  
 ذلك والصلاة جامعة بحضورها مع كثير من الصحابة فيكون ذلك تعليلًا للجميع إذا كان هذا مما تهم  
 الحاجة إليه وسكوته عنه على ما ذكر في الخبر يحتمل أن يكون قد علم من حاله أنه فاطن معه ملازمه  
 كأبي هريرة وغيره من أهل المغنفة فكفاه علمه بعادته الماضية ومعرفة حاله في ملازمة الصلاة معه  
 عن أمره به بذلك ويحتمل أن يكون طارئا قد علم من حاله أنه لا يرجح الإبعاد انقضاء مدة التعليم أما  
 يوحى على ما حكاه كثير من شيوخه أو غير ذلك على أنه قد روى هذا الحديث بريدة بن خبيب  
 الأسلمي وذكر فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له صل معنا هذا يومين أخرجه مسلم في صحيحه  
 فيحتمل أن يكون الراوي لحديث عطاء لم يسمع أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالسائل بأن يشاهده  
 الصلاة ويحتمل أن يكون سمعه وأراد بقوله فسكت عنه سكوتهم عن جواب مسئلته وتأخير النبي  
 صلى الله عليه وسلم جواب السائل عن وقت الصلاة يحتمل أن يكون أنه لم يكن ثبت عنده هذا فأقر  
 ذلك إلى أن يعلم الحكم يوحى أو ينظر ويحتمل أن يكون أخره لما رأى في ذلك من المصلحة إما

وحدثني يحيى عن مالك  
 عن زيد بن أسلم عن عطاء  
 ابن يسار أنه قال جاء رجل  
 إلى رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم فسأله عن وقت  
 صلاة الصبح قال فسكت  
 عنه رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم حتى إذا كان  
 من النهي الصبح حين  
 طلع الفجر ثم صلى  
 الصبح من الدبر بعد أن  
 أسفر ثم قال ابن السائل  
 عن وقت الصلاة قال  
 ها أنا ذا يا رسول الله  
 فقال ما بين هذين وقت

لوجوده التي ذكرناها أو لتغير ذلك من وجوه المصالح التي علمها النبي صلى الله عليه وسلم وليس هذا من تأخير البيان الذي تكلم شيخنا في جواز تأخيره عن وقت غطاب العباد في وقت الحاجة فتع ذلك أبو بكر الأبهري وغيره من شيخنا وجوزة القاضي أبو بكر وجوزة ابن الوقت الغطاب بالصلاة وبين أحكامها وأوقاتها فتقدم قبل سؤال هذا السائل لأنه لم يسأل إلا عن عبادة ثابتة ولم يختلف أحد من المسلمين في أن النبي صلى الله عليه وسلم له أن يؤخر جواب السائل له عن وقت السؤال ولا يجيبه أصلا وقد فعل ذلك في مسائل كثيرة وأنكر على السائل مسألة اللعان وله يختلفوا أنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة إلى الفعل وقد تكلم قوم من شيخنا في وجوب تأخير جواب السائل وما في ذلك من التفرير بفوات العلم لجواز أن يموت السائل قبل وقت التعليم الذي أخر إليه الجواب فقالوا يجوز أن يكون الوحي قد نزل عليه صلى الله عليه وسلم بأن ذلك لا يكون وهذا الوجه إن كان سائما فلا يحتاج إليه مع ما فيه من التعسف لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان حكمه في إجراء الأمور على ظهورها وجعلها على عادة الحكم أمته ولذلك كان يرسل أمره على الجيوش ورسوله إلى البلدان مع تجويزه علمهم الموت لأنه كان يعمل ذلك على العادة واستصحاب السلامة ولا خلاف أن سائلا لو سأل عالما عن حكم مسألة لجازله تأخير الجواب عنها ما لم يخف فوات الأسباب إذا كان في تأخير الجواب تقرب إلى السائل وزيادة في البيان له وإن كان لا طر يق له إلى المعرفة ببقائه إلى وقت جوابه وأيضا فإن الظاهر من هذا الحديث أنه سأل بعد صلاة الصبح من يوم سألته لأنه بدأ بتعليمه من صلاة الصبح من الغد فلم يخل بين وقت السؤال ووقت التعليم وقت صلاة يجتنب عليه فيها الجمل الوقت وعلى قولنا أنه سأل عن تجديد الوقت فلا أمر سهل ووجوب جواز التأخير بين ولومات السائل قبل وقت التعليم لكان فدا ئيب على بحثه وسؤاله عن العلم ولم يدخل عليه تغريظ تأخيره

(فصل) وقوله حتى إذا كان من الغد صلى الصبح حين طلع الفجر تحقيق هذا اللفظ على أصل موضوعه في كلام العرب يقتضي أن طلوع الفجر هو كان وقت فعل الصلاة وذلك غير جائز ولا بد أن يتقدم طلوع الفجر ابتداء الصلاة الآن هذا اللفظ قد يستعمل في كلام العرب بمعنى المبالغة تقول جلست بين جلوس زيد فبقيت في ذلك ان جلوسهما كان في وقت واحد غير أن ابتداء جلوس زيد يتقدم فعله. يصح قوله صلى حين طلع الفجر والفجر هو البياض الذي ينفجر من المشرق يشبه بانفجار الماء وهما فجران الأول منهما كذب سر حان والمرحان الذيب ولا يتعلق به حكم صلاة ولا صوم ويعني الفجر الكاذب والثاني هو الفجر الصادق ويتعلق به حكم الصلاة على الأصل وعلى الصائم وجوب الصلاة على المصلي وروى ابن ثوبان عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه هذا المعنى وهو وإن كان لا يصدق على ما روى يثمل إسناده إلا أنه معمول به متفق على صحة معناه

(فصل) وقوله ثم صلى من الغد بعد أن أسفر ير بذلك بعده به الإسفار ثم وقعت الصلاة في بقية الإسفار ولو كانت الصلاة بعد جميع الإسفار لكانت عند طلوع الشمس وليس ذلك من وقتها وإنما قصد المتحدث بذلك إلى الأخبار بتقديم الصلاة في أول ما يمكن فعلها فيه من الوقت وتأخيره إلى آخر ما يمكن فعلها فيه من الوقت فاقى في ذلك بالفاظ المبالغة في إقصاءه وفي هذا إيهان أن ليس لصلاة الصبح وقت ضرورة وأن وقت الاختيار لها متصل بطلوع الشمس وثالث رحمه الله مسائل تدل على أن قوله اختلف في ذلك فقال هو ليس لها وقت ضرورة على مقتضى الحديث وقال هو

لها وقت ضرورة فاما ما يقتضي ان جميع وقتها وقت اختيار فهو قوله ان من رجا ان يدرك الماء قبل طلوع الشمس لم يتعم فلو كان وقت الاختيار الى الاسفار لراى الاسفار في جواز التعم كما راي من غيب الشفق في التعم للغرب وكذلك سائر الصلوات واما ما يقتضي من قوله ان لها وقت ضرورة فهو ما روي بن نافع عن مالك في المسافر بن يقطين الرجل لسنه يصلي بهم فيسفر بصلاة الصبح وان يصلي الرجل وحده في أول الوقت أحب الي من أن يصلي بعد الاسفار مع الجماعة وهذا من قوله مبنى على أن وقت الاسفار وقت ضرورة لصلاة الصبح لا وقت اختيار ولو كان من جملة وقت الاختيار لكانت صلاة الجماعة فيه أفضل من الصلاة في أول الوقت لان فضيلة الجماعة متفق عليها وفضيلة أول وقت الاختيار على آخره مختلف فيه ووجه الأول الخبر المتقدم ومن جهة المعنى أن أول وقت صلاة الصبح لما لم يكن فيه وقت ضرورة لها ولا لغيرها من الصلوات المفروضة لم يكن في آخر وقتها وقت ضرورة وليس كذلك سائر الصلوات فان في أول وقت كل صلاة منها وقت ضرورة لها ولما شاركها في وقتها من الصلوات فلذلك كان في آخر وقتها وقت ضرورة ووجه رواية ابن نافع أن هذه إحدى الصلوات الخمس فكان لها وقت اختيار ووقت ضرورة كسائر الصلوات

(فصل) وقوله ابن السائل عن وقت الصلاة يقتضي اهتمامه صلى الله عليه وسلم بتعليم السائل وارادته لتعامم مائرع فيه من تعلمه وبذلك على أنه اعتد مقامه عنده الى ان يتم تعليمه وهو وان كان صلى الله عليه وسلم يعلم الجميع الا أنه خص السائل لفعل اجتهاده ومحبته عن العلم وقوله ما بين هذين وقت اختيار ان ما بين وقتي صلاتيه وقت صلاة الصبح وليس في ذلك اخبار على أن وقت الصلاتين وقت للصلاة ان أشار بقوله هذين الى وقتي الصلاتين وقد ذكر بعض المفسرين انه يفهم من قوله صلى الله عليه وسلم ما بين هذين وقتان وقت الصلاة ايضاً من الوقت وان ذلك من مفهوم الخطاب كقوله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره وانه يفهم من الخطاب انه من يعمل قطاراً من الخير يره وهذا ليس بصحيح وقوله ما بين هذين وقتان غاية تناول الخبر ما بين وقتي صلاتيه وقت للصلاة المسؤول عنها ولم يتناول الخبر وقتي الصلاتين من الوجه الذي ذكره كالقوله ان ما بين هذين وقتان امر ولم يفهم منه انه أقر بما ربه لعمره وانما يتناول اقراره ما بين الدارين خاصة وكذلك لو قال ما بين طلوع الفجر وطلوع الشمس وقت لصلاة الصبح لم يفهم منه أن وقت طلوع الفجر ووقت طلوع الشمس وقت للصبح وأما قوله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره فهذا يفهم منه أن من عمل مثقال قطار من الخير يره لان القطار كلمة متاقل ذر فهو كان من عمل مثقال قطار من الخير يره لما كان قول التاقل من يعمل مثقال ذرة خيراً يره صدقاً لان من عمل قطار خيراً فعمل مثل ما قبل ذر وزاد على ذلك والصحيح في تأويل قوله صلى الله عليه وسلم ما بين هذين وقتان الخبر انما ثبت به أن ما بين وقتي ما أشار اليه وقت صلاة الصبح فان كان أشار الى الصلاتين فقد ثبت ما ظن أن ما بينهما وقت لصلاة الصبح وثبت بفعله ان وقتي صلاتيه وقت لها ثبت بعض الوقت بالقول وبعضه بالفعل وان كان أشار الى ابتداء صلاته في أول يوم وإلى انتهائها في اليوم الثاني فقد ثبت جميع الوقت بالقول وان كان أوله وآخره قد ثبت أيضاً بالفعل وقوله وقت وان كان شكراً ولم يصف الى شيء يكون وقتاً له فان المراد به وقت الصلاة واستغنى عن ذكرها بما تقدم من قوله ابن السائل عن وقت الصلاة ص مالك عن يحيى بن سعيد عن حمزة بن عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الصبح فينصرف

وحدثني يحيى عن مالك عن يحيى بن سعيد عن حمزة بن عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الصبح فينصرف



النساء متلفعات بمروطهن ما يعرفن من الغلس ❦ ش قوله ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليصلى الصبح على معنى التأكيدي وان تحفة من التقلية وروى يحيى متلفعات وتابعه على ذلك بعض رواة الموطأ والأكثر على متلفعات والمعنى متقارب الآن التلغف يستعمل مع متغطية الرأس والمروط أكسية مربعة سداها شعر وقوله ما يعرفن من الغلس يحفل أمرين أحدهما لا يعرف أرجلهن أم نساء من شدة الغلس اغنا يظهر ان الراي أنشأه من خاصة قال ذلك الراوي ويحفل أيضا أن يراد لا يعرفن من هن من النساء من شدة الغلس وإن عرف أنهن نساء إلا أن هذا الوجه يقتضي انهن سافرات عن وجوههن ولو كن غير سافرات لمنع النقاب وتغطية الوجه من معرفتهن لا الغلس لأنه يجوز أن يقع لهن كشف وجوههن أحد أمرين إما أن يكون ذلك قبل نزول الحجاب أو يكون بعده لكن من أم أن تدرك صورهن من شدة الغلس فأبغى لهن كشف وجوههن في هذا الحديث باحتراز وج النساء الى المساجد للصلاة لأن معناه فينصرف النساء اللواتي صلين معه الصبح ولو لم يكن ذلك مراد باللفظ لما كان ذكر انصرافهن تبيينا للوقت وعلى هذا جماعة أهل العلم وقد قال بعض من فسر هذا الحديث ان فيه دليلا على مبادرة خروج النساء من المسجد ثلاثا من الرجال ❦ قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه والذي يقتضيه عنى ظاهر اللفظ انما خرجن باضواء الصلاة لقولها ليصلى الصبح فينصرف النساء والغاء في العطف تقتضي التحقيب ويصح أن يبادرن بالخروج لما ذكر هذا المفسر من أن يبادرن من مزاجته الرجال ويصح أن يفعلن ذلك اقتناما لستر النظام لهن ويصح أن يفعلن ذلك مباررة الى مراعات يوتيهن وفعل ما يابرن فعله من أمور دينها (مسئلة) وفي هذا الحديث دليل على أن أكثر فضل النبي صلى الله عليه وسلم صلاة الصبح في أول وقتها لقوله ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليصلى الصبح وهذا اللفظ لا يستعمل إلا فيأبنا برعليه وذلك دليل على أن أداءها في أول وقتها أفضل من أدائها في سائر لأن النبي صلى الله عليه وسلم لا يثابر على ذلك إلا للفضيلة وإلى هذا ذهب مالك والشافعي وذهب أهل الكوفة الى أن آخر الوقت أفضل فان قيل ان هذا اللفظ يستعمل فيمن يفعل الفعل مرة واحدة ولا يثابر عليه ولا يفضل ذلك كان الشافعي مسح بعض رأسه في الوضوء وكان مالك يقتضي بالشاهد مع اليقين ولا يدل ذلك على أن الشافعي كان يثابر على مسح بعض رأسه وراه أفضل من مسح جميعه ولا على أن مالكا كان يرى القضاء باليمين مع الشاهد أولى من القضاء بالشاهدين والجواب أن مثل هذا اللفظ لا يستعمل في الأغلب إلا فيأبنا بم الخبر عنه من الأفعال ولذلك يقال كان فلان يلبس الخضره اذا كانت غالب لباسه وكان ابن عمر يحنض بالصفرة وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأتي قباه راكبا وانما يقال لمن فعله مرة واحدة لبس فلان الخضره وحنض يلبس الصفرة وأتى عمرو الكوفة هذا هو المهود من كلامهم المعروف في خطابهم وأما قول القائل كان الشافعي مسح بعض رأسه وكان مالك يقتضي باليمين مع الشاهد وان لم يقتض ان ذلك كان عندهما أفضل فانه يقتضي تكرار قولها به أن قولها به أفضل عنه هاهن القول بغيره واذا ثبت أن هذا اللفظ يقتضي التكرار ثبت انه هو الأفضل فيما اختلفا فيه لأن النبي صلى الله عليه وسلم لا يكرر ولا يثابر الا على الأفضل واعتدلا في المسئلة وهو ان المبادرة بها في أول وقتها احتياط للسرعة وإبراء للذمة ثلاثا بطر أعلى المكلف ما يمنع من فعله في آخر الوقت من النسيان وغير ذلك من الأعذار وفي التأخير تعرض للتغريز وتسبب للغوات

النساء متلفعات بمروطهن  
ما يعرفن من الغلس

عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار وعن يسير بن سعيد وعن الأعرج كلهم يحدثونه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر **س** عن قوله من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح يعقل وجهين أحدهما من كل نصفه المكلفين وأدرك مقدار ركعة من الوقت قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك وجوب الصبح وهذا معنى قول ابن القاسم رحمه الله لما ذكّر في أهل الاعتذار الحائض تطهر والمجنون يفيق والنصراني يسلم والمسي يحتم والوجه الثاني أن من أدرك أن يعلى ركعة من صلاة الصبح قبل طلوع الشمس فقد أدرك الصلاة ولم يكن قاضيا لها بعد وقتها ولم يفرجها فعمل بعضها بعد طلوع الشمس عن حكم الأداء كأن من أدرك ركعة من الصلاة مع الإمام فان حكمه في جميعها حكم المأموم وليس فله لبعضها وحده يخرج له عن حكم الجماعة وإذا قلنا أن المراد به أدرك وقت الوجوب فان المراد من أدرك مقدار ركعة من صلاة الصبح وليس في قوله ذلك إباحة لخبر الصلاة إلى آخر الوقت حتى لا يدرك إلا بعضها فيه وانما عين حكم من أخرها كأن من قال من قبل عبد زيد عليه فيه فانه قبيح حكم من فعل ذلك ولم ينج القتل

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر يعقل من الوجوه مثل ما تقدم وفيه أن آخر وقت العصر غروب الشمس على ما ذكرناه ثبت بهذا الحديث وبما سذكره بعد هذا من الأخبار في تفسير خبر عمر في أوقات المأواث أن أصلا العصر وقتين أحدهما وقت اختيار واستعجاب والآخرون وقت ضرورة وكراهية ويمر بجزى العشاء الآخرة وسببين الأوقات بعد هذا إن شاء الله تعالى

(فصل) وقوله في هذا الحديث من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر يقتضى أنه أقل ما يكون به المبرك مذكورا به بقوله مالك والشافعي في أحد قوليه وقال أبو حنيفة والشافعي أيضا من أدرك تكبيرة من الصلاة قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر واختلفا في أدرك من أدرك تكبيرة قبل غروب الشمس فقال أبو حنيفة أدرك العصر خاصة وقال الشافعي أدرك الظهر والعصر فان قالوا ليس في قولهم أدرك ركعة من العصر أنه مذكور ما يقتضى أن من أدرك أقل من ركعة لا يكون مذكورا كالامن جهة دليل الخطاب وأنتم لا تقولون به فخالجوا بأن كثيرا من أصحابنا يقولون بدليل الخطاب كالتقاضي أي الحسن بن الغضائري والشافعي أي محمد بن نصر وغيرهما وبه قال متقدمو أصحابنا كابن القاسم وغيره فعلى هذا يصح بدليل الخطاب فان سلمتم والاتقنا الكلام إليه وإن تركنا القول بدليل الخطاب على اختيار القاضى أي بكر وغيره من أصحابنا فان الحديث حجة في موضع الخلاف لأنه صلى الله عليه وسلم إنما قصد إلى بيان آخر الوقت وما يكون المبرك به مذكور من أفعال الصلاة ما عتد به ولا يحتاج إلى إعادة فلم يكن مذكورا حكمها كالأول لم يدرك شيئا منها فاهم قالوا روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من أدرك من العصر مبركة قبل أن تغرب الشمس أو من الصبح قبل أن تطلع فقد أدركها فالجواب أن المبركة هاهنا تقع على الركعة بدلى على ذلك أن عائشة رضي الله عنها روت مثل هذا الحديث ثم قالت في آخره والمبركة انما هي الركعة وجواب فان أنه قد شرط أدراك المبركة ومن لم يدرك الركعة فلم يدرك المبركة بدليل أنه لا يعتد بها من صلاته (مسئلة) إذا ثبت ذلك فالركعة التي يكون مذكورا

وحديثي عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار وعن يسير بن سعيد وعن الأعرج كلهم يحدثونه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر

بادر إليها حتى القاضى أبو محمد أن مذهب أصحابنا أن الركعة التي يدركها من ركعة الوقت إنما هي الركعة بسجدة واحدة كلام صحيح لأن الركعة لا تتم إلا بسجدة واحدة وقد يطرأ عليها الفساد مع سلامة الصلاة ما لم تكمل بسجدة واحدة إلا ترى أنه لو صلى ركعة ونسى منها سجدة ثم ركع ركعة ثانية بطلت الركعة الأولى مع سلامة الصلاة ولو أكمل الركعة بسجدة تها لم يفسدها شيء بوجه مع سلامة الصلاة (فرج) إذا ثبت أن أدراك وقت العصر يكون بادرًا ركعة منها قبل غروب الشمس فإذا أحسست المرأة بالعصر قبل الغروب ركعة فلما كانت في آخر ركعة منها وقد غربت الشمس حاضت فأنه تفتى العصر لأنها حاضت بعد خروج وقتها ورواه ابن سحنون عن أبيه وقد رأيت لأصبع لافضاء عليها والله أعلم والاول أظهر من أن يماثل عن نافع مولى عبد الله بن عمر أن عمر بن الخطاب كتب إلى عماله أن أم أمركم عند الصلاة من حفظها وحافظ عليها حفظ دينه ومن ضيعها فهو لما سواها أضيع ثم كتب أن صلوا الظهر إذا كان الذي ذكره إلى أن يكون ظل أحدكم مثله والعصر والشمس مرتفعة بيماء نية قدر ما يسير إلى كبر فرسخين أو ثلاثة قبل غروب الشمس والمغرب إذا غربت الشمس والعشاء إذا غاب الشفق إلى ثلث الليل فمن نام فلا نامت عينه فمن نام فلا نامت عينه والصبح والتعجم بادية مستبكة ش قوله أن أم أمركم عند الصلاة بقضى أن أمورهم مهمة ولكن للصلاة منزلة لا تعاد الدين وبعلامته للؤمنين وقد أمر بالقائها جميع الناس وقوله من حفظها وحافظ عليها حفظ دينه يقال حفظت الشيء إذا تمت رعايته ولم يضيعه ومن رعاية الصلاة أن تمام بشر وطها من طهارتها وركوعها وسجودها وأوقاتها وغير ذلك وقوله أو حافظ عليها قال ابن الموارث الماردي صراعاة أوقاتها وتقبل ذلك في قوله تعالى حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى فيكون ذلك تأكيدًا للرعاة الوقت مع دخوله في وقتها من حفظها كقولها تعالى من كان عدوا لله ولرسوله ورسوله وجبريل وميكال وقيل إن معنى قوله حافظ عليها تأكيدًا لقوله من حفظها بجماعة قال القاضى أبو الوليد رضي الله عنه والابن عندى في ذلك أن يكون بمعنى أدام الحفظ لها يقال حافظ فلان على الصلاة أدام الحفظ لها أو يقال حافظ فلان على أمر كذا وكذا أدام الرعايته والاهتمام به ولا يقال حافظ عليه إذا راعاه مرة واحدة كإرسال حفظه فعنى ذلك من حفظها وأدام الحفظ لها حفظ دينه وقال الداودى يروى من حفظها أو حافظ عليها وإن ذلك ثبت من الراوى والاول أصح (فصل) حفظ دينه بمحقق معنيين أحدهما أنه حفظه بمطعم دينه ومجاهدة كجروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال الحج عرفة حتى تململه ومجاهدة والثاني أن يرده عنه حفظ سائر دينه فان واطاعة الصلوات في الجماعات يستدل به على صلاح المرء وخبره لتكررها وظهورها دون سائر العبادات

(فصل) وقوله ومن ضيعها فهو لما سواها أضيع بمحقق معنيين أحدهما إذا علم أنه مضيع للصلاة لم ينه الضيع لسائر العبادات التي تحق والثاني أنه إذا ضيع الصلاة فقد ضيع سائر العبادات وإن علم الماروى عن يحيى بن سعيد أنه قال بلغنى أن أول ما ينظر فيه من عمل العبد الصلاة فإن قبلت منه نظر فيما بقي من عمله وإن لم يقبل منه لم ينظر في شيء من عمله (فصل) وقوله أضيع على مثال أفضل في المناضلة من الرباى وعوقيل والائمة المشورة في ذلك فهو لما سواها أشد تضييعا وحكى السمراني أن بعض الهامة قال إن سيوى يرى الباب في الرباى

وحدثني عن مالك.

نافع مولى عبد الله بن

أن عمر بن الخطاب

إلى عماله إن أم أمركم

عند الصلاة من حفظها

وحافظ عليها حفظ دينه

ومن ضيعها فهو لما سواها

أضيع ثم كتب أن صلوا

الظهر إذا كان الذي ذكره

إلى أن يكون ظل أحدكم

مثله والعصر والشمس

مرتفعة بيماء نية قدر

ما يسير إلى كبر فرسخين

أو ثلاثة قبل غروب

الشمس والمغرب إذا

غربت الشمس والعشاء

إذا غاب الشفق إلى ثلث

الليل فمن نام فلا نامت

عينه فمن نام فلا نامت عينه

والصبح والتعجم بادية

مستبكة

ما يجوز فيه التعجب والمخالفة بأفعل فيقال ما أيسر زيداً من اليسار وما أعدم من العدم وما  
أسر من السر وما أفرط جهله وزيد أفلس من عمرو وقال ذو الرمة في أضيغ  
وما شية خرقاء واهية الكلا \* سقى بهما ساق ولا تلبلا  
بأضيغ من عينيك للاء كلاً \* تعرفت ربها وأند كرت منزلاً  
و يحتمل أن تكون اللام في قوله لما سواها أضيغ بمعنى في كقولها تعالى يوم يجعلكم ليوم الجمع مناه  
في يوم الجمع حكاه ابن النحاس ويكون معنى ذلك أنه ضائع في تركه للعلة وأنه أضيغ في غيره لأنه  
لا يتنفع بعمله

( فصل ) وقوله ثم كتب أن صلا الظهر إذا فاء التي ذراعاً التي هو الظل الذي تنفي عنه الشمس  
بمدار وال أي ترجع قال الله تعالى حتى تنفي إلى أمر التباين ترجع فما كان قبل الزوال من الظل  
فليس بنفي وقوله ذراعاً يعني ربع القامة وأما أطلق عليه اسم الذراع لأنه أكثر ما يقدر به لأن  
الإنسان لا يعدم التقدير به ولا يحتاج فيه إلى أمار في العمل ووجه العمل في ذلك أن يقام  
قائم على أي فدر كان وبادر حوله ودار يكون من كذا كالموضع قيام القائم ثم قرب الشمس  
فأدام الظل ينقص فهو في أول النهار ولم يدخل بعد وقت الظهر وكذلك إذا وقف الظل فإذا  
أخذ في الزيادة فقد زالت الشمس وهو أول وقت الظهر ثم ينظر إلى زيادة الظل في تلك الدوائر  
فإذا زاد بمقدار ربع القائم على الظل الذي وقت عليه الزيادة فقد فاء التي ذراعاً وهو الوقت  
الذي أمر به عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن تقام فيه صلاة الجماعة

( فصل ) وقوله إلى أن يصير ظل أحدكم مثله يعني إلى أن يتم إلى مثل كل قائم وإلى أن يتم الظل  
الذي زاد بعد تنافي نقصان الظل مثل كل قائم وأما مثل بالإنسان لأنه لا يعدم التقدير به وإذا صار  
في كل إنسان مثله فهو آخر وقت الظهر عنده وهو بيته أول وقت العصر فإذا زاد على ذلك  
زيادة بينة فقد خرج وقت الظهر وانقضى وقت العصر

( فصل ) قوله والشمس من تفتع بضاء تفتع لم يذكر القضي ولا سويد بن سعيد ولا أبو مذهب  
من تفتع ونفاؤها أن لا يشوب بياضها صفرة وبياضها وصفرتها إنما عبران في الأرض والجدار لا في  
عين الشمس حكاه ابن نافع في المبسوط عن مالك وهذه كلها حدود للوقت يقرب بعضها من  
بعض وفي قوله والشمس من تفتع بضاء تفتع أخبار بجميع الوقت

( فصل ) وقوله قدر ما يسير إلى أكبر فرسخين للبطيخ وثلاثة فراسخ للجناد السريخ وقد قيل  
أن ذلك شئ من المحدث و يحتمل أن يراد فرسخين في الشتاء وثلاثة فراسخ في الصيف لطول النهار  
والأظهر في ذلك أنه يعني الحزر والتقدير كما يقال هذا الوعاء يسع أردبين أو ثلاثة أي أن تقدره  
بترجع بين الأردبين والثلاثة وقد يتعقن أنه لا يصح أن يسع أقل من أردبين ولا يسع أكثر من ثلاثة  
وكذلك تقول من دار فلان إلى دار فلان أربعة أميال أو خمسة بمعنى أنه يعلم أنه ليس بينهما أقل  
من أربعة أميال ولا أكثر من خمسة وتقديره بترجع بين الأربعة والخسة (مسئلة) والفرسخ ثلاثة  
أميال والميل عشر غللاء والغلوة ما تاذر أع في الميل الفباغ وهي ألف ذراع قاله ابن حبيب \* ذلك  
القاضي أبو الوليد رضي الله عنه ومعنى ذلك عندي أنواع الدواب وأما ما قاله الإنسان وهو طول  
ذراعيه وعرض صدره فأربعة أذرع وهو القامة

( فصل ) قوله قبل غروب الشمس رواه يحيى بن يحيى وتابعه على ذلك طرف من رواية ابن

حيب عنه ولم يذكره ابن القاسم ولا ابن بكير ولا سويد ولا أبو صعب واختلف أصحابنا في الوقت الذي يمشى الركب فيه فرسخين أو ثلاثة قال سحنون أن ذلك إلى الاصفرار وقال ابن حبيب إلى غروب الشمس وهذا الظاهر لموافقة لرواية يحيى ومطرف لأن وقت العصر لا يتسع لمشي الركب من أوله فرسخين أو ثلاثة إلى اصفرار الشمس

(فصل) وقوله والمغرب إذا غربت الشمس يعني بعد غروب الشمس والعشاء إذا غاب الشفق يعني الحمرة في أفق المغرب فهو أول وقت العشاء وقوله إلى ثلث الليل يعني أن ذلك آخر الوقت المختار لهذه الصلاة عنده وقوله من نام فلا نامت عنه يحفل أن يرده المنع من النوم قبل صلاة العشاء على ما يأتي بعده هذا ويحفل أن يرده عن غفل عن فعل الصلاة في وقته مع سعة فلا نامت عنه دعاء عليه بما يسهره ويمنع من النوم والمغرب تستعمل مثل هذا في ألفاظها تقول نامت عنه إذا دعت للثب بالسمعة والفاضة وصلاحي الحال وخلو البال وتكراره ثلاث مرات يحفل أن يكون أراد الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم فيأمرى عنه أنه كان إذا قال شيئا كرره ثلاثا ويحفل أن يرده بذلك التأكيد والابلاغ

(فصل) وقوله والصبح والنجوم بادية مستبكرة يرده بذلك آخر ما تكون بادية مستبكرة لأن هذه حالها من أول الليل ويحفل أن يرده والنجوم بادية مستبكرة مع الاصباح بعد لم يبرها عن حالها في ليالها من الظهور والاشتراك إذا ثبت ذلك فإنه يتعلق بقوله أن صلوا الظهر إذا فاء في ذراعا إلى أن يصير ظل أحدكم مثله أربع مسائل (أحدها) أول وقت الظهر وقت الزوال والخلاف في ذلك (الثانية) أنه يصعب تأخير صلاة الظهر في مساجد الجماعة إلى أن يفيء إلى ذراعا قال ابن حبيب وذلك في مساجد الجماعة وأما الرجل في خاصة نفسه فأول الوقت أفضل وحكي القاضي أبو محمد أن ذلك للقد وقال الشافعي أن أداءها على كل وجه وأول الوقت أفضل وقال أبو حنيفة أن آخر الوقت أفضل والدليل لنا على الشافعي حديث عمر بن الخطاب أن صلوا الظهر إذا فاء إلى ذراعا وإنما خاطب بذلك عماله وأمره الذين يقيمون الصلاة في مساجد الجماعة وعالم أن بأمرهم بأن يتعدوا إلى صلاة أفضل أوقاتها ومن جهة المعنى أنه لا خلاف أنه لا يؤذن لها إلا في أول وقتها وهي صلاة ترد على الناس غير متأهين بل يجدهم نياما غافلين في أغلب الأحوال فالوصلي الإمام عقيب الأذان لأنها أكثر الناس فاستحب تأخيرها إلى أن يفيء إلى ذراعا فيدرك من يحتاج القس الصلاة ويدرك من كان نائما بعد أن يستيقظ ويتوضأ وروح الربا (الثالثة) أن آخر وقت الظهر أن يصير ظل كل شيء مثله وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة آخر وقت الظهر أن يصير ظل كل شيء مثله والدليل على صحة ما ذهب إليه مالك ما كتب به عمر إلى عماله أن صلوا الظهر إذا فاء إلى ذراعا إلى أن يصير ظل أحدكم مثله وهذا ما كتب به إلى الأصحاب وأخذ به عماله ولم ينكروا ذلك عليه أحد فثبت أنه اجتمع (الرابعة) أن آخر وقت الظهر إذا كملت القائمة على ما قدمناه وهو بنفسه أول وقت العصر فيقع الاشتراك بين الوقتين مادام ظل كل شيء مثله فإذا تيسر الزيادة خرج وقت الظهر وانقضى وقت العصر هذا الذي حكاه أشهب عن مالك في المجموعة وقاله أبو محمد بن نصر وهو الصواب إن شاء الله ووافقت أبو حنيفة في الاشتراك وخالفنا في وقته فعنده أن وقت الاشتراك إذا كان ظل شيء مثله وفي الشافعي الاشتراك جله فقال إن آخر وقت الظهر إذا كان ظل كل شيء مثله وأنه يليه وقت العصر يعرفه وقال ابن حبيب آخر وقت الظهر مقدمه إلى الظهر فيتم صلاته

فقبل تمام القامة وأول وقت العصر تمام القامة قال الشيخ أبو محمد هذا خلاف قول مالك رحمه الله والدليل على صحة ما نقله مارواه أحمد بن زهير أنبأنا أحمد بن الحجاج أنبأنا الفضل بن موسى عن محمد بن عمرو بن علقمة الليثي عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا جبريل جاء بعلهكم دينكم فصلى له صلاة الصبح حين طلع الفجر ثم صلى له الظهر حين زاغت الشمس ثم صلى له العصر حين كان ظل الشيء مثله ثم صلى له المغرب لو وقت واحد حين غربت الشمس وحل فطر الصائم ثم صلى العشاء حين ذهب صاعقة من الليل ثم قاله الصلاة ما بين صلاتك بالامس وصلاتك اليوم

(فصل) وقوله والعصر والشمس بيضاء نقية قدر ما يسير الزاكب فرسخين أو ثلاثة قبل غروب الشمس يتعلق به أيضاً أربع مسائل (أحداها) أن أول وقت العصر إذا صار ظل كل شيء مثله وقد تقدم الكلام فيهما ثبت أن أول وقت العصر إذا صار ظل كل شيء مثله (الثانية) أن أول وقتها مشترك وقد تقدم (الثالثة) أن أدائها في مساجد الجماعات وغيرها في أول وقتها أفضل وهذا قول جمهور أصحابنا وقال أشهب وأحب البناء أن يزاذه في القامة ذراعاً لا يسجد في شدة الحر وقال ابن حبيب ويستحب تقديمها يوم الجمعة أكثر من تقديمها في سائر الأيام رفقا بالناس بتعجيل إياهم إلى منازلهم وقال أبو حنيفة بالتأخير في ذلك كله والدليل على قول الجمهور أن وقتها يأتي على الناس في الأغلب وهم متأهبون للصلاة رواه في المسوط ابن وهب عن مالك (الرابعة) أن آخر وقتها إذا صار ظل كل شيء مثليه رواه عن مالك عبد الله بن عبد الحكم وبه قال الشافعي وروى ابن القاسم عن مالك أنه لا يعرف ذلك وإن العصر صلى ما دامت الشمس بيضاء نقية لم يدخلها صغرة وبه قال أبو حنيفة ووجه رواية ابن القاسم حديث عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إن وقت العصر ما لم تصغر الشمس وهذا نص ووجه رواية ابن عبد الحكم خبر أبي هريرة المتقدم وفيه أنه صلى العصر في اليوم الثاني حين صار ظل كل شيء مثله ومن جهة القياس أن هذه صلاة حدة أول وقتها بالنظر فوجب أن يحد آخرها به كالظهر

(فصل) وقوله والمغرب إذا غربت الشمس يتعلق به خمس مسائل (أحداها) أن اسمها المختص بها المغرب يدل على ذلك الحيف الذي أخرجه البخاري من حديث عبد الله المزني أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يظن بكم الأعراب على اسم صلاتكم المغرب قال وتقول الأعراب هي العشاء (الثانية) أن أول وقت المغرب غروب الشمس والدليل على ذلك ما تقدم من حديث أبي هريرة (الثالثة) معروف وقتها وقد اختلف في ذلك قول مالك فروى عنه في الموطن أن آخر وقت المغرب إذا غاب الشفق وروى عنه في المدونة ما يقتضي ذلك وبه قال أبو حنيفة وقال محمد بن مسلمة أن أول وقتها غروب الشمس ومن شاء تأخيرها إلى مغيب الشفق فذلك له وغيره أحسن منه والذي حكاه عن مالك أصحابنا المراقبون أنه ليس لها الوقت واحد وبه قال ابن المواز والشافعي والدليل على أن آخر وقتها مغيب الشفق ما روى مسلم في حديث عبد الله بن عمر وأن النبي صلى الله عليه وسلم قال وقت المغرب ما لم يسنط نور الشفق (الرابعة) أن آخر وقت المغرب هو أول وقت العشاء وإن اشتراكا كاشتراك الظهر والعصر ولذلك جاز الجمع بينهما وسنينه أن شاء الله تعالى (الخامسة) أنه يستحب إذا المغرب في أول وقتها ولا خلاف في ذلك بين أهل السنة ووجه ذلك أنها صادف الناس متأهبين لها منتظرين أدائها كصلاة الجمعة ووجه آخر وهو أن في ذلك رفقا بالماثم الذي شرع له

تجديد فطرته بعد أداء صلاته

(فصل) وقوله في الخبر والعشاء اذا غاب الشفق الى ثلث الليل ينقض أربع مسائل (أحداها) أن  
 أهمها في الشرع والعشاء وسر بيان ذلك (الثاني) بيان معنى الشفق والذي حكاه أصحابنا عن مالك  
 وقوله في موطنه أن الشفق الحرة تكون في المغرب من باب اشعاع الشمس وبذلك الشافعي وحكي  
 الهادي أن ابن القاسم قال عن مالك في إسماعيل أن إبياس عندي أبين قال وكأنه في هذا القول  
 يريد الاحتياط وهو مذهب أبي حنيفة واستدل أصحابنا على صحة ما ذهب إليه مالك رحمه الله من أن  
 الشفق الذي حذبه أول وقت صلاة العشاء هو الحرة بما رواه أبو داود أخبرنا مسدد أخبرنا  
 أبو عوانة عن أبي بشر عن بشر بن أبي نابت عن حبيب بن سالم عن الزعمان بن بشير قال أنا أعلم  
 الناس بوقت هذه الصلاة صلاة العشاء الآخرة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليها في السجود  
 إلى الثالثة وودد كرا أبو عبد الرحمن هذا الحديث وضعفه قبله حبيب وهو مضطرب فقال إن  
 شعب بن ميمون هذا الحديث قيل له أنه من قبل أبي بشر وأحبيب فقال أبو بشر لا علة فيه وقد أدخل  
 بين حبيب والنعمان رجلا ليس بالشهور قال أصحابنا في احتجاجهم فإذا ثبت ذلك فوجه الاستدلال  
 من الخبر أنه قال إن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي العشاء في السجود لثالثة وذلك يكون  
 عند غيب الحرة وأما الحرة فأتى بغير ذلك بعد ذلك زمان طويل وقد أخرج أبو عبد الرحمن هذا  
 الحديث في مصنفه وجعله موافقا لقول من يقول إن شفق الصلاة هو البياض لأن سقوط القمر  
 لثالثة من الشهر لا عند غيب البياض ودللتنا من جهة المعنى أنه إذا كانت الحرة تسمى شقفا  
 والبياض يسمى شقفا وعلى حكم من الأحكام على غيب الشفق على الإطلاق تعلق ذلك بأهل الأئمة  
 قد غاب ما يصح شقفا ودللتنا من جهة القياس أن هذه ثلاثة أنوار متتابعة مارة بالوقت فوجب أن  
 تتعلق أحكام الصلاة بأوسطها كالطوالع (الثالثة) أن خروج وقت العشاء انقضاء الثلث  
 الأول من الليل وبه قال الشافعي وقال ابن حبيب انقضاء النصف الأول من الليل وبه قال أبو حنيفة  
 والدليل على القول الأول ما روى عن عائشة أنها قالت أتم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعشاء  
 حتى ناداه عمر الصلاة نام النساء والصبيان فخرج فقال ما ينتظرها من أهل الأرض غيركم قال ولا  
 يصلي بومئذ إلا بالمدينة وكانوا يصلون فيها بين أن يغيب الشفق إلى ثلث الليل الأول (الرابعة) أن  
 الاتيان بصلاة العشاء في أول وقتها عن غيب الشفق وبعد ذلك قليلا أفضل هو الذي رواه ابن  
 القاسم عن مالك وكره تأخيرها إلى ثلث الليل وبه قال الشافعي وروى المراقبون من أصحابنا  
 عن مالك أن تأخيرها أفضل وبه قال أبو حنيفة وجه القول الأول على ما ذكرنا قبل هذا من  
 الأدلة على أن الصلاة في أول الوقت أفضل فينتج عن اعادته \* ووجه القول الثاني حديث أم كلثوم  
 بنت أبي بكر عن عائشة أتم النبي صلى الله عليه وسلم حتى ذهب عامة الليل وحتى نام أهل المسجد  
 خرج فسلمي فقال انه لو قتها لولأن أشق على أمتي وهذا ليس بين لأن النبي صلى الله عليه وسلم  
 قد رأى الفضل في التعفيف وقد قال ابن حبيب انه يصحب تأخيرها في الشتاء شيئا وهذا الطول  
 الليل وهذا وجه حسن لأنه ليس في ذلك مشقة على الأمة ويستحب تأخيرها في رمضان أكثر من  
 ذلك شيئا نوعه على الناس في أفطارهم وهذا أيضا وجه صحيح لما فيه من الرفق بالناس  
 (فصل) وقوله فمن نام فلان مات عنه يريد من نام قبل صلاة العشاء لأن النوم قبلها ممنوع  
 منه لما روى أبو هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكره النوم قبل العشاء

والحديث بعد هذا من **ع** مالك عن **ج** أبي سهيل بن مالك عن أبيه أن عمر بن الخطاب كتب إلى أبي موسى الأشعري أن صل الظهر إذا زاغت الشمس والعصر والشمس بيضاء نقية قبل أن تدخلها صفرة والمغرب إذا غربت الشمس وآخر العشاء ما لم تنم وصل الصبح والنجوم بادية مستبكة وأقرأهم بسورتين طويلتين من المفصل **ش** قوله أن صل الظهر إذا زاغت الشمس ظهره مخالف لظاهر كتابه إلى عماله المتقدم ذكره في قوله أن صلوا الظهر إذا زاغت الشمس **و** يحفل أن يكون كتاب إلى أبي موسى الأشعري بذلك في خاصة نفسه في غير وقت أمانته لأن صلاة النذقي أول الوقت أفضل ويحفل أن ير بد بذلك الجمعة وقوله والعصر والشمس بيضاء نقية ما لم يدخلها صفرة تعديداً آخر وفيها وقوله وآخر العشاء ما لم تنم يحفل أن يكون أمره بذلك في خاصة نفسه على ما اختاره ابن حبيب في قوله أن الإنسان في خاصة نفسه يستحب له أن يبطئ بها بعد وقت الصلاة في المساجد ما لم يحفل النوم ويحفل أن يكون قد نيم من حاله المبادرة النوم في أول الليل حرصاً على التجدد في آخره فأمره بتأخير العشاء ليس كمرها معه العمال وأهل الأشغال ما لم ينم قبل في الوقت الذي جرت عادته بالنوم فيه

( فصل ) وقوله وأقرأ في الصبح بسورتين طويلتين من المفصل ير بد به قراءة أم القرآن ولم يحتاج إلى ذكرهما للمعلم أنه متروك عندهم أنه لا يجزئ صلاة إلاها وسبب ذلك بعده هذا وأما أمره أن يقرأ في كل ركعة بسورة من طوال المفصل لأن صلاة الصبح أطول الصلاة قراءة وطول المفصل فيها عدل لأن في ذلك أخذاً بحفظ من التطويل ولا يخفى ذلك من الرقي بالناس وأما الرجس في خاصة نفسه فليطوّل ما شاء وانما سمى المفصل لكثرة انفصال سورته وقيل سمى بذلك لثبوت أحكامه وقوله المنسوخ فيه ولأنه لم يسمى المحكم **ص** مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن عمر بن الخطاب كتب إلى أبي موسى الأشعري أن صل العصر والشمس بيضاء نقية قد مر ما يسير إلى ركبت ثلاثة فراسخ وأن صل العشاء ما بينك وبين ثلث الليل فان أخرت فإلى شطر الليل ولا تنسكن من الغافلين **ش** قوله أن صل العصر والشمس بيضاء نقية قد مر ما يسير إلى ركبت ثلاثة فراسخ فيم على تصور ما تقدم قبله قال هاهنا ثلاثة فراسخ بغير شك وهذا يقتضي أحد أمرين إما أن يكون الراوي لهذا الحديث لم يحفظ الزيادة أو قلنا أن أو في الحديث تفسير الشك من راويه وإما أن يكون الراوي لهذا الحديث لم يشك وتيقن أنها ثلاثة فراسخ ووقع الشك في الحديث الأول من راويه

( فصل ) وقوله وأن صل العشاء ما بينك وبين ثلث الليل كلام مجمل في أول الوقت ووجهه أن تقول له اعمل هذا ما بين وقتك وهذا وبين انقضاء وقتك المأهول من المكتوب إليه عالم بأول الوقت قام ذلك عنده مقام كونه فيه مقام تعديداً وله فيكون معنى قوله ما بينك وبين ثلث الليل ما بينك إذا كنت في الوقت وما بين ثلث الليل وقوله به ذلك فان أخرت فإلى شطر الليل يعني أخرت الضرورة مانعة من الصلاة في الوقت المتقدم فصل ما بين ذلك وبين شطر الليل وإن كانت أفضل والضرورة لا تؤثر إذ ليست باختيار الفاعل الآن ذلك على معنى المبالغة في الاجتهاد والالتيان بأكثر ما يقدر عليه من ذلك كما تقول أن منعك الضرورة من الصلاة فأما فصل قاعدة وتنسكون الضرورة تمنع من القعود الآن المراد أنه أن يفعل بما كلفه الله أكثر ما يقدر عليه ويحفل أيضاً أن يكون عرف من مذهب أبي موسى الأشعري أن وقت صلاة العشاء إلى نصف الليل وما حوّلها

يوحدتني عن مالك عن  
عمر بن الخطاب  
أبيه أن عمر بن الخطاب  
كتب إلى أبي موسى الأشعري  
أن صل الظهر إذا زاغت  
الشمس والعصر والشمس  
بيضاء نقية قبل أن  
يدخلها صفرة والمغرب  
إذا غربت الشمس  
وأآخر العشاء إذا لم تنم  
وصل الصبح والنجوم  
بادية مستبكة وأقرأهم  
بسورتين طويلتين من  
المفصل **و** واحدتني عن  
مالك عن هشام بن عروة  
عن أبيه أن عمر بن  
الخطاب كتب إلى أبي  
موسى الأشعري أن صل  
العصر والشمس بيضاء  
نقية قد مر ما يسير إلى  
ركبت ثلاثة فراسخ وأن  
صل العشاء ما بينك وبين  
ثلث الليل فان أخرت فإلى  
شطر الليل ولا تنسكن من  
الغافلين



يسوغ فيه الاجتهاد فأمه عمر رضي الله عنه بالصواب ثم قال له بعد ذلك فان اُخبرت عن ذلك بما  
تستفده من جواز التأخير قال شطر الليل

( فصل ) وقوله بعد ذلك ولا تسكن من الغافلين رأيت بعض المصنفين حكى عن أبي عمر الاشيلي  
رحمه الله ان معناه لا تسكن من الغافلين بتأخير ما عن نصف الليل وهو كلام صحيح ويحذف ايضا ان  
يريد ولا تتخذ تأخير الصلاة الى شطر الليل عادة فتسكن من الغافلين وان جاز ان يفعل ذلك في النادر  
اما الضرورة واما الحال يقتضي ذلك بما يستفده من جواز التأخير الى ذلك الوقت وغيره ص  
عنه مالك عن يزيد بن زiad عن عبد الله بن رافع مولى أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ان سأل  
أبا هريرة عن وقت الصلاة فقال أبو هريرة أنا أخبرك صل الظهر اذا كان ظلك منك والعصر اذا  
كان ظلك منك والمغرب اذا غربت الشمس والعشاء ما بينك وبين ثلث الليل وصل الصبح بغيش  
يعني الغلس **ش** يحذف أن يكون سؤالا عن آخر الوقت ولذلك أجاب أبو هريرة عنه ولو سألته  
عن جميع وقت الصلاة لكان جوابه بحد بحد وقلنا في هريرة صل الظهر اذا كان ظلك  
منك والعصر اذا كان ظلك منك معناه فتكون قد أدركت وقت الاختيار لان ما ذكره ليس  
بجميع الوقت وانما هو آخره ويحذف أن يكون أبو هريرة اعتد حينئذ أن ذلك افضل وقت  
الصلاة بين الأول وبين ان شاء الله

( فصل ) وقوله والمغرب اذا غربت الشمس يحذف أمرين أحدهما أن يعتقد أن الوقت للمغرب  
غير ذلك ويحذف أن يشكر تأخير الصلاة عنه وان اعتقد ان وقتا يعتد به بعده وقد تقدم القول في  
ذلك وقوله وصل الصبح بغيش يعني بقا ليلة الليل وهو الغلس وهذا على معنى تفصيل الصلاة  
في ذلك الوقت وقد تقدم ذكره ص عنه مالك عن ابي اسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن  
مالك أنه قال كنا نصلّي العصر ثم يخرج الانسان الى بني عمرو بن عوف فيجدهم يصلون العصر **ش**  
ش قوله كنا نصلّي العصر ثم يخرج الانسان الى بني عمرو بن عوف فيجدهم يصلون العصر يقتضي  
ان صلاتهم العصر كانت في أول الوقت ولذلك كان يخرج الانسان بعد صلاتهم الى بني عمرو بن  
عوف فيجدهم يصلون ولا يقال هذا الا فيا يكثر ويتكرر ولا يجوز أن يكون المصلون في بني  
عمرو بن عوف يصلون بعد انقضاء الوقت وانما كانوا يصلون في الوقت ولعلمهم كانوا يشاربون على  
ذلك لانهم كانوا عمالا في الحواط فيتأهبون للصلاة بعد تمام العمل فتأخروا بذلك صلاتهم عن أول  
الوقت الى وسطه فكان من صلى في أول الوقت يأتيهم بعد انقضاء صلاته فيجدهم يصلون ص  
عنه مالك عن ابن شهاب عن أنس بن مالك قال كنا نصلّي العصر ثم يذهب الذهاب الى قباء فيأتيهم  
والشمس مرتفعة **ش** قوله كنا نصلّي العصر ثم يذهب الذهاب الى قباء فيأتيهم والشمس  
مرتفعة توكيد للحدوث الاول وبين ان صلاتهم كانت في أول الوقت وان الذهاب بعد ذلك الى قباء  
وهو من ادنى من العوالي بينه وبين المدينة نحو الميادين أو دون يأتيها والشمس مرتفعة وحكى أبو

المطرفي القنازي عن أحمد بن خالد انه قال لم يتابع على قوله ثم يذهب الذهاب الى قباء ورواه  
البيهقي عن الزهري عن أنس فقال فذهب يذهب الذهاب الى العوالي والعوالي في طرف المدينة  
وقباء على فرسخ من المدينة فلما لم يتابع مالك عليه لان قوله يدل على أن العصر كانت تلي أول  
وقتها وكلام أحمد بن خالد يحتاج الى تأمل أن البيهقي اذا خالف ما للشافعي في الزهري فقهى مالك لانه أوثق  
أصحاب الزهري وأحفظهم وليس البيهقي من متقدمي أصحاب الزهري وقوله ان العوالي في

وحدثني عن مالك عن  
يزيد بن زiad عن عبد الله  
ابن رافع مولى أم سلمة  
زوج النبي صلى الله عليه  
وسلم أن سأل أبا هريرة  
وقت الصلاة فقال أبو هريرة  
أنا أخبرك صل الظهر اذا  
كان ظلك منك والعصر اذا  
كان ظلك منك والمغرب  
اذا غربت الشمس  
والعشاء ما بينك وبين  
ثلث الليل وصل الصبح  
بغيش يعني الغلس وحدثني  
عن مالك عن أنس بن  
ابن عبد الله بن أبي  
طلحة عن أنس بن مالك  
أنه قال كنا نصلّي العصر ثم  
يخرج الانسان الى بني  
عمرو بن عوف فيجدهم  
يصلون العصر وحدثني  
ابن شهاب عن أنس بن  
مالك أنه قال كنا نصلّي  
العصر ثم يذهب الذهاب  
الى قباء فيأتيهم والشمس  
مرتفعة

طرف المدينة ليس يصحج اذ قباع من العوالي وهي من أدنى العوالي الى المدينة وماك أعلم الناس بهذا أنها بلدته ومنشؤه فكيف يقرب به اليك عن ذلك وهو من أهل مصر وانما دخل المدينة دخول المسافر ولطيل فيها مقامه وكثير من حديث الزهري يارو به عن عقيل عنه وقال في ذلك مالك في كتاب الصلاة الثاني من المدة أن العوالي من المدينة على ثلاثة أميال فكيف يصح أن يقال أن العوالي في طرف المدينة وأن قباء أبعد منها وهو يروى البخاري حدثنا أبو أيمن أن أنبأنا شعيب عن الزهري أن مالك قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يمشي العصر والمشمس من تنفحة فيذهب الذاهب الى العوالي فيأتيهم والشمس من تنفحة وبعض العوالي من المدينة على أربعة أميال ويحويها وهو قوله والجميع تابع مالك على ذلك لأن روايته تنقضي أن العصر كانت تمشي قبل وقتها كلامه نظر لأن من صلى العصر في أول وقتها عشى الفرجح وأكثرت أن تنقضي الوقت وليس الوقت من الضيق على ما ذكره ويدل على ذلك قول عمر بن الخطاب في وقت العصر قدر ما يسير الى ركب ثلاثة فراسخ وقيل سكون أن ذلك الى اصفرار الشمس فلا وجه لاعتراضهم على رواية مالك هذا ولا فرق بينها وبين رواية الليث الالفظ بل رواية مالك أشد تحقيقا وقولهم ان هذه الرواية انفراد بها مالك ليس يصحج وقتنا به على ذلك ابن أبي ذئب من رواية الشافعي عن أبي صفوان عن عبد الله بن سعد بن عبد الملك بن مرزبان عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن أنس فقال فيه يذهب الذاهب الى قباء قال مالك قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه أخبرنا بذلك الشيخ الحافظ أبو ذر فقال أنبأنا بذلك أبو الحسن الدارقطني رحمه الله عن مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن القاسم بن محمد أنه قال ما أدركت الناس الا وهم يصلون الظهر بعشى ثم يش الظاهر من قوله ما أدركت الناس أنه بعد الصلابة لانه أدرك منهم جماعة وايضا فانه قصد الاحتياج بتعليمهم وتصحيح مآذبه اليه بنقل مسئله عنهم وقد أخبرنا أنه أدركهم يصلون الظهر بعشى وانما ذلك على معنى الإرادة في الصلوة وقت الظهر ويبقى بينه وبين هذا أن شاء الله تعالى ويجعل أن يكون أراد بذلك الانسكار على من أنكر تأخير جاعن وقتها وال من يرى ذلك فخير انهم يدرك الناس الا وهم يصلونها جماعة بعد أن يفي بالنية ذراعا اذا قاموا في ذراعاها وأول العشى

وحدثني عن مالك عن  
ريعة بن أبي عبد الرحمن  
عن القاسم بن محمد أنه قال  
ما أدركت الناس الا وهم  
يصلون الظلم بعبثي

﴿ وقت الجمعة ﴾  
حدثني يحيى عن مالك  
عن حماد بن أبي سهل بن  
مالك عن أبيه أنه قال  
كنت أرى طنفسة لتقبل  
ابن أبي طالب يوم الجمعة  
تطرح إلى جدار المسجد  
الغربي فإذا غشى الطنفسة  
كلما ظل الجدار خرج  
هر بن الخطاب وصلى  
الجمعة قال مالك ثم رجع  
بعد صلاة الجمعة فتقبل  
قائما للصلاة

﴿ وقت الجمعة ﴾

ص **ع** مالك عن حماد بن سويلب بن مالك عن أبيه أنه قال كنت أرى طنفسة لعقيل بن أبي طالب يوم الجمعة تطرح إلى جدار المسجد الفري فأذا شئى للطنفسة كلها نزل الجدار خرج حماد بن الخطاب فملى الجمعة قال ثم رجعت بعد صلاة الجمعة فقيل قاله الضعاء **ع** بن قول مالك بن أبي عامر كنت أرى طنفسة لعقيل بن أبي طالب يوم الجمعة الطنافس هي البسط كلها واجتبتها طنفسة كذلك رينا بالكمر ووقع في كتابي مقيداً لطنسة بالكمر وطنسة بالضم وقال أبو علي الطنفسة الفتح ومرض الطنفسة الغالب منها والأكبر من جنسها ذراعان وإنما كانت تطرح يجلس عليها عقيل بن أبي طالب ويصلى عليها الجمعة ويحصل أثب يكون سجوده على الحطب وجالوسه وقائمة على الطنفسة وفروى في التبيين عن مالك أنه رأى عبد الله بن الحسن بعد أن كبر رمل على طنفسة في المسجد يقوم عليها وسجد يضع يده على الحطب ومعنى ذلك أن السجود على الطنافس بكر وهنه مالك وكذلك كل ما ليس من نبات الأرض بأقلها صفته الأصلية فإنه

يكره السجود عليه إلا أن يكون من ضرورة شدة حر أو برد وهذا الجدار وإن كان غريباً  
فليس بمحققة الغريب لأن قبله مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ليست إلى وسط الجنوب وانحرفاً إلى  
المشرق كثير فيجداره الغربي الذي يكون له الظل قبل الزوال ولكنه لا يعتمد إلا على موضعها  
بقدر الطنفة إلا بعد الزوال وانما يقع التصديق بذلك عن عين الموضع أو عرف السعة وبعد  
ارتفاع الحائط وقيل الداودي إنما ذلك في الشتاء لامتداد الظل وانحراف الجدار فيكون له ظل قبل  
الغروب ويحصل أن يكون هذا الحائط قد تغير عما كان عليه في زمن النبي صلى الله عليه وسلم رفع  
وضوح رفق عليه فإن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قد زاد في المسجد وماء البخاري قال حدثنا  
يحيى بن يعلى الحارثي حدثني أبي قال حدثنا إياس بن أبي سلمة بن الأكوع حدثني أبي وكان من  
أصحاب الشجرة قال كنا نصلّي مع النبي صلى الله عليه وسلم في الجمعة ثم ننصرف وليس للحيطان ظل  
نستظل فيه فيحصل أن تكون الحيطان في ذلك الوقت ليس لها ظل ولا رفق تقضي الظل في  
أول الزوال أو يكون خبراً بن أبي سلمة عن حيطان معتدلة إلى الجنوب من دور المدينة وغيره وروى  
ابن زياد عن مالك معنى ذلك أنهم كانوا ينصرفون وليس للحيطان ظل ممدود وقد أغت الشمس  
(فصل) وقوله فإذا غشى الطنفة كلها ظل الجدار خرج عمر بن الخطاب في الجمعة يعني أن  
وفت خروج عمر بن الخطاب إلى صلاة الجمعة هو إذا غشى الطنفة كلها ظل الجدار على هيئة التي  
كان وإن جاز أن يكون ظله قد غشى بعضها قبل خروجه وحينئذ قيل وقت الصلاة الزوال وقوله  
ففي الجمعة قال البخاري يقال الجمعة والجمعة بريدانه خطب ثم صلى لكنه اقتصر على علم السامع  
بالأمر المعتاد المشرق في ذلك (مسئلة) وأما بسط الطنفة في المسجد فقد روى ابن حبيب  
عن مالك أنه لا بأس أن يتوقى برد الأرض والحصاة بالحصى والمصليات في المساجد بريدانها  
الطنافس وكذا أن يجلس فيه على فراش أو يتكئ فيه على وساد ومعنى ذلك أن الجلوس على  
الفراش والاستكاء على الوسادين في التواضع المشرق في المساجد والله أعلم

(فصل) وقوله ثم رجع فنقل قاله الضياء بفتح الصاد والمدح الشمس والضحي الضم والقهر  
ارتفاعها عند طلوعها قال ذلك أبو عبد الملك القطان وقال أبو علي في الممدود والمقصود وبعض  
اللفظ بين يجعل الضحي والضياء مثل النماء والنمى وبعضهم يجعل الضحي من حين طلوع  
الشمس إلى أن يرتفع النهار ويتضح الشمس جداً ثم يعود بعد ذلك الضياء إلى قريب من نصف  
النهار وبعضهم يجعل الضحي حين تطلع الشمس والضياء إذا ارتفعت وانما يعني بذلك في الحديث  
أنهم كانوا يرجعون بعد صلاة الظهر فيدركون ما فاتهم من راحة قاله الضياء بالتجوير إلى صلاة  
الجمعة لانتها أن يجر إليها قبل وقتها وأن تملأ في أول وقتها لأن في تعجيلها إدخال الراحة على  
الناس بسرعة رجوعهم إلى منازلهم (مسئلة) وأول وقت الجمعة زوال الشمس وآخر وقتها عند  
ابن القاسم وأشبه ومطرف آخر وقت الظهر على حسب انقسامه في الضرورة والاختيار وآخر  
وقتها عند ابن عبد الحكم وابن الماجشون وأصبح إلى صلاة العصر \* ووجه ما قاله ابن القاسم أن  
الجمعة بدل من الظهر فوجب أن يكون وقتها كوقتها ووجه ما قاله ابن الماجشون أن الجمعة من  
شرطها الجماعة وهي مبنية على الاختيار والفضيلة فلا يجوز أن يتوقى بها في وقت الضرورة لأن  
ذلك يجزئها عن موضعها ص \* مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن ابن أبي سليط أن عتيان  
ابن عفان صلى الجمعة بالمدينة وصلى العصر بملأ مالك وذلك للتجوير وسرعة السير \* ش قوله

وحدثني عن مالك عن عمرو  
ابن يحيى المازني عن ابن  
أبي سليط أن عتيان بن  
عفان صلى الجمعة بالمدينة  
وصلى العصر بملأ قال  
مالك وذلك للتجوير  
وسرعة السير

ان عثمان بن عفان رضي الله عنه صلى الجمعة بالمدينة وصلى العصر بمكة بقضى انه صلى الجمعة في أول وقتها لانه قد علم من حال عثمان انه اذا صلى العصر في وقتها التحفاز ولولا ذلك لم يقد قوله بتعجيل الجمعة وقال ابن حبيب وعيسى بن دينار بين المدينة ومكة ثمانية عشر ميلا وفسر ذلك ما لك بقوله وذلك لتأخير وسرعة السير يعني ادراك صلاة العصر في وقتها بمكة

### ﴿ من أدرك ركعة من الصلاة ﴾

ص ﴿ ما لك عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة ﴾ ش قوله صلى الله عليه وسلم فقد أدرك الصلاة لا يجوز أن يراد به أنه قد أدرك جميعها بالفعل وإنما المراد أنه أدرك حكمها مثل أن يدرك ركعة من صلاة الامام فيكون مدركا لصلاة الجماعة وان صلى من صلاته ركعة في الوقت فيكون مدركا لوقتها وان صلى بعض صلاته بعد وقتها وليس ذلك ان فضيلة الادراكين واحدة لان من أدرك الصلاة من أولها إلى آخرها أتم فضيلة من الذي أدرك الامام قبل أن يرفع رأسه من آخر ركعة منها وكذلك من صلى جميع صلاته في وقتها أتم فضيلة من أدرك ركعة منها في وقتها الا انها اتفقا في حكم الاداء والجماعة فاذا ثبت ذلك فان الادراك في الوقت والجماعة يختلف فلا يكون مدركا للركعة في الوقت الا ان يدرك منها عدة ما يكبر فيه للأحرام ويقرأ بعد ذلك بأمر التران ثم يركع فيطمئن راسه ثم يرفع رأسه فيطمئن قائما ثم يسجد فيطمئن ساجدا ثم يجلس فيطمئن جالسا ثم يسجد فيطمئن ساجدا ثم يقوم فهذا أقل ما يكون به مدركا لحكم الوقت حكمه القاضي أبو محمد عبد الوهاب وأما ادراك صلاة الامام فهو أن يكبر لأحرامها قائما ثم يركع راسه من ركعة أو كما قبل أن يرفع رأسه من الركوع من الركوع قاله ابن القاسم عن مالك لان الامام يجعل عنه القراءة والقيام لها ولا يعمل عنه تكبيرة الاحرام ولا القيام بسببها على ما قاله ابن المؤاز لان الاحرام عقد الصلاة وموضع النية فلا بد من الاتيان بما يجعله عنه الامام قبل رفع رأسه من الركوع الذي هو تمام ركوعها بين ذلك انه لا خلاف ان للأموم الدخول مع الامام لم يرفع والاعتداد بما يعمل معه من الصلاة وانه لا يعتد بما يعمل معه اذا دخل في الصلاة بعد الركوع فوجب أن يكون ذلك آخر عمل الركوع ولذلك جاز للأموم اذا أدرك الامام نكاحا وخاف أن يرفع رأسه من ركوعه قبل أن يدرك هو المصنف أن يدخل في الصلاة ويركع ويدب بصد ذلك حتى يصل الى المصنف فثبت أن ادراك الامام يحصل بما يخاف أن يغتوب به وهو رفع الرأس من الركوع ص ﴿ ما لك عن نافع أن عبد الله بن عمر بن الخطاب كان يقول اذا فاتتك الركعة فقد فاتتك المصعدة ﴾ ش قوله اذا فاتتك الركعة فقد فاتتك المصعدة يعني انه يغتوب الاعتداد بها لان ادراكها من جهة الفعل مشاهد ولا خلاف بين الامة أن من أدرك مصعدة من صلاة الامام فانه لا يعتد بها وانما يعتد بها اذا أدرك الركعة ص ﴿ ما لك انه بلغه ان عبد الله بن عمر بن الخطاب كان يقول ان ادركت الركعة المصعدة ﴾ ش قوله من أدرك الركعة فقد أدرك المصعدة يريد ان يدرك المصعدة الاعتداد بها وهذا انما يكون في صلاة الجماعة فمن أدرك الركعة من صلاة الامام فانه يعتد بالمصعدة التي بعدها ولا يصح مثل هذا في الوقت فانه قد يدرك الركعة في الوقت من لا يدرك المصعدة ص ﴿ ما لك انه بلغه ان ابا هريرة كان يقول من أدرك الركعة فقد أدرك المصعدة ومن فاته قراءة

(من أدرك ركعة من الصلاة)

قال حدثني يحيى عن مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة ﴿ وحديثي عن مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر بن الخطاب كان يقول اذا فاتتك الركعة فقد فاتتك المصعدة ﴾ وحديثي عن مالك انه بلغه أن عبد الله بن عمر بن الخطاب كان يقول من أدرك الركعة فقد أدرك المصعدة ومن فاته قراءة

أم القرآن فقد فاتته خبر كثير ❦ ش معنى ذلك أن من أدرك الركعة فقد أدرك الاعتدال بالمسجدة  
ولم حست فضيلة من أدرك الركعة دون قراءة كفضيلة من أدرك القراءة من أولها وأشار من  
ذلك إلى فضيلة حضور قراءة أم القرآن لأهم من أعظم فضيلة قراءة الركعة وقد قال ابن وضاح  
والداودي أن ثلث الفضيلة قول المأموم آمين عند قول الإمام ولا المالين لمارءى عن أبي هريرة  
أنه قال للإمام أن يستقي بالآمين فثبت بذلك أن لأدراك هذا الموضوع من القراءة ضرب على غيره  
الآن نأمر قوله هذا يقتضي أن الفضيلة التي أدركناها بجميع قراءة أم القرآن لأن حضور  
قراءة جميعها فضيلة يدخل فيها فضيلة أدراك آمين وغيرها وفي هذا الأثر معنى آخر وهو أن من جاء  
فوجد الإمام را كما كبر وركع ولم يقرأ أم القرآن ويتبع الإمام بعد رفع رأسه من الركوع  
ولذلك وصفه بأنه قد فاتته قراءة أم القرآن ولو كان من حكمه أن يقرأ أم القرآن قبل اتباع الإمام  
لما وصف بقوات ذلك كما يوصف بقوات تكبيرة الاحرام

### ❦ ما جاء في دولك الشمس وغسق الليل ❦

ص ❦ مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول دولك الشمس ميلا ❦ ش قول عبد الله  
ابن عمر حجة في الأئمة أنه من أهل السان مع ما ينضاف إلى ذلك من العلم الشرعي وصحة ما صلى  
الله عليه وسلم والد بن والورع وإذا كان يحسن يقول امرئ القيس والناحية في اللغة بيان يحسن  
بقوله أولى واليسل بتكوين البناء فباليس تخلفه ثابتة يقال مالت الشمس ميلا وقال الله تعالى فلا  
تيموا على الجبل فتدروها كالمعلقة وأما علق والأجسام ففتح البناء يقال أنفصل وفي الحائط  
ميل ص ❦ مالك عن داود بن الحصين قال أخبرني عثمان بن عبد الله بن عباس كان يقول دولك  
الشمس إذا غاب، النى، وغسق الليل اجتمع الليل وظلمته ❦ ش دولك الشمس واقع على كل  
ميل لها ابتداء لدولها إذا زالت الشمس وهو أول وقت الظهر وإذا غاب، النى، ذراعاً وهو دولك  
أيضا وهو عند مالك وقت إقامة صلاة الجماعة في المساجد وبذلك كتب عمر أن حاله وما به ذلك إذا  
صار نزل كل شيء مثله وهو وقت العصر أي آخر وقت أدرك أيضا وما به ذلك من غروب الشمس  
دولك أيضا وهو عند داود وقت صلاة المغرب ولذلك روى مجاهد عن ابن عباس أنه قال دولك  
الشمس غروبها فاسم الدولك واقع على ذلك كله فيحصل أن يعتقد في الآية أنها تتناول ما ذكرناه  
من جهة العموم ويحصل أن يعتقد في بعض ذلك إذا دل عليه الدليل والله أعلم

(فصل) وقوله وغسق الليل اجتمع الليل وظلمته وصف الليل بالاجتماع وانما هو في الحقيقة الوقت  
ولا يوصف بالاجتماع وانما يجمع بذلك ظلام وقوله وظلمته عطف على الاجتماع والمراد بذلك سواده

### ❦ جامع الوقت ❦

ص ❦ مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الذي تفتونه صلاة  
العصر كما تقرأ آله وماله ❦ ش اختلف أصحابنا في معنى القوافي في هذا الحديث فقال ابن  
وهب أنها ثلاث لم يصل في الوقت المختار وهو أن يني بصير ظلك مثلك واختار هذا القول  
الداودي وذكر سحنون في تفسير حديث النبي صلى الله عليه وسلم من أدرك ركعة من صلاة العصر

أم القرآن فقد فاتته خبر كثير  
❦ ما جاء في دولك الشمس  
وغسق الليل ❦

حدثني يحيى عن مالك  
عن نافع أن عبد الله بن  
عمر كان يقول دولك

الشمس ميلا وهو حديث  
عن مالك عن داود بن  
الحصين قال أخبرني  
عثمان بن عبد الله بن عباس  
كان يقول دولك الشمس  
إذا غاب، النى، وغسق الليل  
اجتمع الليل وظلمته

❦ جامع الوقت ❦  
حدثني يحيى عن مالك  
عن نافع عن عبد الله بن  
عمر أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال الذي  
تفتونه صلاة العصر كما تقرأ  
آله وماله

وبل أن تغرب الشمس فتدأرك العصر قال يريد في أترى وقتها في الحديث الذي جاء الذي تفوته صلاة العصر كأنما وتر أهله وماله الذي تغرب عليه الشمس ولم يدرك منها شيئا واختار هذا القول أبو محمد الأصميلي وقال القنات هو أن يصلي بعد أن يذهب النهار كله وهذا أشبه بلفظ القنات وفدروى الناو بلان عن نافع فروى ابن جريج بآثر هذا الحديث قلت لنافع حتى تغرب الشمس وروى الوليد عن الأوزاعي عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من فاتته صلاة العصر وعلم أن تدخل الشمس صفرة فكأنما وتر أهله وماله ومعنى القنات أن لا يمكن الأداء في الوقت وفدروى عن سالم بن عبد الله أنه قال ذلك في النسيء

( فمل ) وقوله وتر أهله وماله يحصل أن يريد به أن وتر أهله وماله فوات ثواب يدخر له فيكون ما فاتته من نواب صلاة العصر في وقتها مثل ما فاتت المزمور من الثواب الجزيل الذي وعده الله على وتر أهله وماله في سبيل الله وبحق أن يريد بذلك أن ما فاتته الصلاة يلحقه من الأسف على ذلك عند معاساة الثواب مثل ما يلحق من وتر أهله وماله وقال الداودي معناه أنه يجب عليه من الاسترجاع ما يجب على من وتر أهله وماله لأن من فرط في صلاته فقد أتى بكبرية يجب عليه الأسف والندم عليها والتوبة منها وهذا الذي ذكره الداودي إنما يتوجه على من ترك الصلاة عمدا وأما من تركها ساهيا أو ناسيا فلا يجب عليه شيء من ذلك ولا يمنع أن يكون فداؤه من الثواب مثل ما فاتته من وتر أهله وماله دون ثواب أو يلحقه من الأسف عند معاساة ما فاتته من الثواب ما يلحق من وتر أهله وماله وعلى أن ما فاتته من أن من وتر أهله وماله يجب عليه الاسترجاع ليس بمصحح بل لا يجب عليه شيء من ذلك وإنما يجب عليه العبر والتدبر وإن استرجع مع ذلك الحسن لقوله تعالى الذين إذا أصابهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون وفدروى ابن جيب عن مالك أن معن من وتر أهله انتزعوا منه ذهبهم والله أعلم ص **عن مالك عن يحيى بن سعيد** أن عمر بن الخطاب أنصرف من صلاة العصر فأتى رجلا لم يشهد العصر فقال له ما حبسك عن صلاة العصر فذكر الرجل له فقال له ما حبسك عن صلاة العصر فذكر الرجل له هذا فقال له عمر طفت قال يحيى قال مالك ويقال لكل شيء وفاء وتطيف **عن** ش ذكر الداودي أن الرجل الذي لم يشهد العصر مع عمر بن الخطاب هو عثمان بن عفان وذكر غيره أنه ابن حديد صاحب النبي صلى الله عليه وسلم وقول عمر له طفت أي نقصت نفسك حظها بربادته نقص حظها من فضيلة الجماعة المقصودة في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم لأنه لا يمكنه أن يصلي فيه جماعة إذا كان له إمام راتب قد صلي فيه وإن كان هذا المخاطب يدرك فضيلة المسجد صلاة الفد ويدرك فضيلة الجماعة في غير ذلك المسجد ص **عن مالك عن يحيى بن سعيد** أنه كان يقول إن المصلي يصلي الصلاة وما فاتته وقتها ولما فاتته من وقتها أعظم أو أفضل من أهله وماله **عن** ش قال مالك في حديث يحيى بن سعيد لا يعجنى ذلك ويدلى الناس في أول الوقت ووسطه وكره التضييق في ذلك ووجه كراهيته مالك لهذا الحديث أن ظاهره يبارض الحديث الذي لا خلاف في صحته من قوله صلى الله عليه وسلم الذي تفوته صلاة العصر كأنما وتر أهله وماله فيجعل صلى الله عليه وسلم من فاتته صلاة العصر كأنما وتر أهله وماله وجعل يحيى بن سعيد من صلى الصلاة في بعض وقتها ولم يشهده الوقت أنه قد فاتته منه فوات أوله ما هو أعظم من أهله وماله فيحصل في فوات بعض الوقت أعظم مما جعله النبي صلى الله عليه وسلم في فوات جميعه وفي ذلك أشد التضييق على الناس وقد ذهب أشهب إلى قول يحيى بن سعيد فقال من صلى العصر في غير الشمس فقد فاتته من وقتها أفضل من أهله وماله ولا أقول فاته الوقت كله حتى تغرب

وحدثني عن مالك عن يحيى بن سعيد أن عمر بن الخطاب أنصرف من صلاة العصر فأتى رجلا لم يشهد العصر فقال له ما حبسك عن صلاة العصر فذكر الرجل له فقال له عمر طفت قال يحيى قال مالك ويقال لكل شيء وفاء وتطيف **عن** مالك عن يحيى بن سعيد أنه كان يقول إن المصلي يصلي الصلاة وما فاتته وقتها ولما فاتته من وقتها أعظم أو أفضل من أهله وماله

الشمس فجعل قول يحيى بن سعيد على قوت الوقت المختار وكان هذا دعواي تأويل وحب في حديث ابن عمر والله أعلم ص **ع** مالك من أدركه الوقت وهو في سفر فأخّر الصلاة ساهيا أو ناسيا حتى قدم على أهله أنه ان كان قدم على أهله وهو في الوقت فإنه يصلي صلاة القيم وإن كان قدم وقد ذهب الوقت فليصل صلاة المسافر لأنه إنما يقضى مثل الذي كان عليه قال مالك وهذا الأمر الذي أدركت عليه الناس وأهل العلم ببلدنا **ع** ش قوله من أدركه الوقت فأخّر الصلاة ساهيا أو ناسيا أحسن الله قول عن الشيء تقدمه ذكر أول لم يتقدمه وأما النسيان فلا بد أن يتقدمه الله كرهني قوله هذا من غفل عن الصلاة فلم يذكرها في الوقت فجعلها أو غفل عنها بعد أن ذكرها فحسبكم ما ذكره ومحقق أيضا أن يأتي بالمفطين لاختلافهما وإن كان معهما أحدا كقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم أجمعين وإنما كان عليه أن يصلي صلاة الحضرة إذا قدم على أهله في وقت الصلاة وهو في وقتها في الحضرة وقد كان المصلي يخبرها بين أداء الصلاة في أول الوقت وفي وسطه وآخره فالدالم يصل في أول الوقت ولا في وسطه تهنيت عليه الصلاة في آخره وكان ذلك وقت وجوبها عليه وهو في ذلك الوقت من أهل الحضرة فوجب عليه حضرة وكذلك لو ترك الصلاة في الحضرة ساهيا أو ناسيا وسافر في نفسه من وقتها فإنه يصليها سفرية هذا قول جماعة الفقهاء وقال مجاهد فرضه الإتمام والدليل على ما قوله تعالى وإذا مضى من يومك فأعبد الله فإن لم تجد أحدا من أهل البيت فاصبر نفسك إلى الليل وما قوتك من الليل فأصلح نفسك في الليل فلو كان في وقت الصلاة لم يفرق بين آخر الوقت وأوله ومن جهة المعنى أن الاعتبار في صفها بوقت وجوبها وقت الوجوب من وقتها غير متعين على ما بيناه ولم يمتد به في أي جزء شاء منه والتعيين إنما يكون بالفعل دون النية لقولنا فإذا أخرها حتى سافر في آخر الوقت فقد عين وقت الوجوب فيه وهو حال سفره فزمت سفرية (مسئلة) والمقدار الذي يراه من أدرك الوقت في ذلك ركعة من الصلاة المتسبة فإن كانت العصر فقد أدركه وإن كانت الظهر والعصر فقد أدرك ثلاث ركعات فإكثر لأنه يصلي الظهر ركعتين وتبقى ركعة العصر وإن كانت العشاء الآخرة فقد أدرك ركعة فأكثر وإن كانت المغرب والعشاء فاختلف أصحابنا في هذا الأصل إذا خرج المقدار ثلاث ركعات فعلى قول سعد بن عبد الله الحكم يصلي العشاء سفرية وعلى قول ابن القاسم وأصحابها حضرية

(فصل) وإن كان قدم وقد ذهب الوقت فليصل صلاة المسافر لأنه إنما يقضى مثل الذي كان عليه هذا مذهب مالك رحمه الله وبه قال أبو حنيفة وقال الشافعي بقضيا حضرية والدليل على ما نتوله أن هذه صلاة مقضية فوجب أن تقضى على حسب ما تروى عليه من قصر أو إتمام أصلها إذا نسيها في الحضرة ثم ذكرها في السفر (فرع) قال القاضي أبو محمد في إشرافه من نسي صلاة سفرية فذكرها في الحضرة فالأول أن بقضيا سفرية فإن أمها كرمه ذلك وجاز ومن رأى من أصحابنا أن بالقصر فرض المسافر قال يجب قصرها وأما إذا ذكرها في السفر فإنه بقضيا سفرية فجعل الله كرها في الحضرة تأييدا وهذا فيه نظر والله أعلم ص **ع** وقال مالك الشفق الحرة التي في المغرب فإذا ذهبت الحرة فقد وجبت صلاة العشاء وخرجت عن وقت المغرب **ع** ش قوله الشفق الحرة قد تقدم الكلام فيه مع أي حنيفة وقوله بعد هذا أن وقت المغرب يخرج بغياب الشفق مصرح بمنه بأن وقت المغرب يتم كسائر أوقات الصلوات وأنه ينتهي إلى غيب الشفق وقد تقدم الكلام عليه وقال الداودي أن معنى ذلك في المسافر الذي يعتبه السبر ويرد الجميع بين العشاءين وهذا عدول منه عن الظاهر مع أنه حجة عليه لأنه لا يجوز الجمع بين الصلاتين على الوجه الذي ذكره في الوقت

قال يحيى قال مالك من أدركه الوقت وهو في سفر وأخّر الصلاة ساهيا أو ناسيا حتى قدم على أهله أنه ان كان قدم على أهله وهو في الوقت فإنه يصلي صلاة القيم وإن كان قدم وقد ذهب الوقت فليصل صلاة المسافر لأنه إنما يقضى مثل الذي كان عليه قال مالك وهذا الأمر الذي أدركت عليه الناس وأهل العلم ببلدنا وقال مالك الشفق الحرة التي في المغرب فإذا ذهبت الحرة فقد وجبت صلاة العشاء وخرجت عن وقت المغرب

الختار لها وذلك لاجتماع بين الظهور والعصر بذلك السبب الا على الوجه المختار لها وقول مالك رحمه الله يقتضي في هذه المسئلة أن وقت الاشتراك للغرب والعشاء ينقض بمغيب الشفق وأن اجابته يقتض من العشاء وفي الجموعة عن أشبه ما يدل على ان ما بعده مغيب الشفق هو وقت الاشتراك وان ما قبله يخص بالغرب ولا يتبعه حينئذ على القولين وقت الاشتراك لا يعتمد على كل واحد من المالتين فيه بدلان الاخرى ووجه قول مالك حديث أبي أيوب المرائي عن عبد الله بن عمر وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وقت المغرب ما لم يسقط نور الشفق وفي حديث بن بدو صلي المغرب قبل أن يغيب الشفق من يوم مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر أغمى عليه فذهب عقله فبعض الصلاة قال مالك وذلك فيما يرى والله أعلم ان الوقت قد ذهب فأما من أفاق وهو في الوقت فإنه يمسح هذا الذي قاله مالك رحمه الله من ان من أغمى عليه فذهب عقله حتى انقضى وقت الصلاة فلا نفع عليه وان لم يمسح عليه الا عن صلاة واحدة وانقضى ركنه من آخر وقتها وروا عن ابن عمر رضي الله عنه وهو قول أكثر العلماء وهو الظاهر من مذهب الشافعي وقال أبو حنيفة ان أغمى عليه يوم لم يزل أو أقل من ذلك فضى الصلاة وان أغمى عليه أكثر من ذلك لم يقض من الصلاة ما أخر وقتها والدليل على ما نقله ان هذا مذهب من يسقط فرض الصلاة كثيره فوجب أن يسقط فرضها قليله كالخض وسواء اقرن بذلك مرض أو اعرا عنه

وحدثني عن مالك عن  
نافع أن عبد الله بن عمر  
أغشى عليه فذهب عقله  
فلم يقض الصلاة قال  
مالك وذلك فيما يرى والله  
أعلم أن الوقت قد ذهب  
فأما من أفاق وهو في  
الوقت فانه دلي

(فصل) وقوله فأما إن أفاق وقديني عليه بعض الوقت فأما عليه قضاء الصلاة إلى أفاق وفيها للحديث الذي روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر وهذا أقدم أدرك ركعة منها قبل أن تغرب الشمس فوجب أن يكون مداركهم على ما قسمناه (مثلة) إذ ثبت ذلك فالوقت الذي يدرك الصلاة به المسمى عليه يفيق والحاضر تظهر والمهي يحتمل والكافر يسلم هو وقت ضرورة وقضاء الكلام في وقت الاختيار والكلام هنا في وقت الضرورة وذلك الظاهر والعصر إلى غروب الشمس فن أدرك من هؤلاء قبل غروب الشمس مقدار خمس ركعات فقد أدرك الظهور والعصر وهذا المقيم وأما المسافر فإنه يدرك الصلاتين بمقدار ثلاث ركعات وإن لم يدرك المقدار ركعتين فقد أدرك العصر وفاته الظهور وهذا حكم المغرب والعشاء فأما المقيم فإن أدرك مقدار خمس ركعات قبل المغرب فقد أدرك الصلاتين وإن أدرك مقدار أربع ركعات فقد قال مالك صلى المغرب والعشاء لانه إذا صلى المغرب أدرك ركعة من العشاء وهكذا روى ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون وابن عبيد الحكم وأصبغ وروى القاضي أبو اسحاق في مبسوطه عن محمد بن مسلمة وابن الماجشون صلى العشاء دون المغرب لأن وقت المغرب قد خرج قال القاضي أبو اسحاق والقاسم مائة مالك قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه والذي عندي أن أعجابهما اختلفوا في هذه المسئلة لاختلافهم في أصليهما المهمت هذه المسئلة وعلم ما ترتب وبما قيل أحدهما أصل للأخر فأما الأصل الأول فهو أن من أعجابهما من قال إن ما بعده الزوال بمقدار ركعتين للمسافر وأربع ركعات للقيم يخص بالعصر لاشراكه في الظهور وأعجابهما كان فابين هذين الوقتين وإلى هذا ذهب القاضي أبو الحسن والقاضي أبو محمد وذكره القاضي أبو اسحق في مبسوطه وقال آخرون من أعجابهما إن جميع الوقت من الزوال والعصر بما قبل المغرب للترتيب فإذا سقط فرض العصر بوجها وبقي فرض الظهور جاز أن يؤدى قبل المغرب بركعة أو ركعتين ويكون المصلي لها في ذلك الوقت مؤدياً



لأقاضي والمغرب والمشاء مثل ذلك على القول الأول ما بعد الغروب بمقدار ثلاث ركعات يختص بالمغرب وما قبل الفجر بمقدار ركعتين للسافر وأربع ركعات للقيم يختص بالمشاء ووقت الاشتراك بينهما على القول الثاني الاشتراك من وقت الغروب إلى طلوع الفجر فوجه القول الأول أنه هذه صلاة فرض فوجب أن يكون لها وقت يختص بها كالمجموع \* ووجه آخر وهو أنه لا خلاف في أنه إذا ضاق الوقت عنهما أن الأولى تسقط فلو كان الوقت مشتركا بينهما لوجب أن يكون المدة الركعة مدركا لهما وأن تسقط الأخيرة لتقدم الأولى في الرتبة فلما سقطت الأولى مع تقدمها وثبت الثانية مع تأخرها ثبت أن الوقت الثانية خاصة دون الأولى بين ذلك أن الوقت المشترك بينهما إذا اجتمعا قسمت الأولى على كل حال \* ووجه القول الثاني أن هذا وقت العصر فوجب أن يكون وقتا مشتركا بينهما وبين الظهر أصله إذا صار ظل كل شيء مثله ووجه آخر وهو أن السفر لا ينقل أوقات الصلوات وإنما لم يميز أن ينقل الظهر إلى ما قبل الزوال ولا الفجر إلى ما قبل طلوع الفجر فلم يكن ما بعد الزوال بمقدار ركعتين وقتا للعصر في الحضر لما جاز أن يكون وقتا لهما في السفر \* والأصل الثاني أنه إذا ضاق وقت الصلاتين فهل يعتبر إدراك وقتها باعتبار وقت الأولى منهما أولا أو باعتبار وقت الأخيرة أولا واختلف أصحابنا في ذلك فمنهم من قال يبدأ أولا باعتبار وقت الأولى ومنهم من قال يستبأ ولا يدرك وقت الثانية مثال ذلك أن يفيق نائم على المقدار أربع ركعات قبل الفجر فإن قلنا باعتبار وقت الأولى فإنه مدرك لوقت الصلاتين لأنه لم يدرك ثلاث ركعات للمغرب ثم ركعتين المشاء وإن قلنا يبدأ باعتبار وقت الأخيرة فإنه مدرك لوقت صلاة المشاء \* فوجه القول الأول أن النظر في وقت الصلاتين يجب أن يكون على حسب أداها من الترتيب فيكون أولا في المغرب لأن الفعل يتناولها قبل أن يتناول المشاء \* ووجه القول الثاني أن آخر الصلاتين أحق بآخر الوقت بدليل أنه إذا ضاق الوقت عنهما تسقط الأولى فكان الاعتبار في الوقت الثانية منهما عند ضيق الوقت فإن فضل عنهما من الوقت شيء كان للأولى وإن لم يفضل شيء سقطت الأولى (مسئلة) إذا ثبت ذلك فالذي تحصل به الحائض مدركة للوقت أن تكمل طهارتها وتفك من الشرع في الصلاة وقد بقي عليها منه مقداره خمس ركعات قبل غروب الشمس إن كانت مقبلة أو ثلاث ركعات إن كانت مسافرة ولا يعتبر في ذلك بوقت انقطاع الدم وإنما الاعتبار بوقت كمال شروط الصلاة وكذلك المني يبلغ فأما الكافر يسلم فقد قال ابن القاسم وابن حبيب برأى وقت إسلامه دون فراغه من طهوره والفرق بينهما وبين الحائض أنه عاص بترك الطهور والصلاة ولا تصح بذلك الحائض وأما المني عليه فأجره ما لم يجز الحائض لأنه مغلوب غير معلوم وقال ابن حبيب هو كالنصراني يسلم قال ووجه ذلك أن المني عليه حين يفيق من الصلاة كالكافر وإنما هو كالنصراني يسلم فأهل الصلاة لأن حديثه بمنع ذلك كائنا انقطع عنها ولنازعه أن يقول إن المني عليه ليس من أهل الصلاة لأن حديثه بمنع ذلك كائنا انقطع عنها دمه \* وحكى ابن سحنون في كتابه من أبيه أن الكافر يسلم والمني عليه يفيق كالخائض بعد فراغها من غسلها وكذا حكى ابن حبيب في واخته عن أبيه قال القاضي أبو محمد وهو القياس لأن الإسلام يجب ما قبله ولو وجبت عليه الصلاة بترك الإسلام لوجب عليه قضاء الصلوات قبل إسلامه (مسئلة) ولو أن مغمى عليه أفاق قبل الغروب فذكر صلاة نسها قبل الانعاش فإنه يبدأ بالصلاة التي نسي فإن بقي بعد فراغها وقت للصلاة أو أحد ما صلى ما أدرك وقته وإن لم يدرك شيئا من الرتبة

فقد اختلف فيه قول ابن القاسم فقال في كتاب محمد لا يصلي الظهر ولا عصره واختاره أصبغ ورواه عن مالك وقال من أخرى يصلي ما أتفق في وقتها ورواه القاضي أبو اسحق عن محمد بن مسلمة فوجه الرواية الأولى ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها فان ذلك وقتها فإذا اجتمع في هذا الوقت ثلاث صلوات استوعب الصلاة الأولى الوقت وسقط فرض ما بعدها لما كانت أحق منها بالوقت ووجه الرواية الثانية أنه غمي عليه أدرك وقت الظهر والعصر فزومه الاثنيان بهما وانما قصمت عليهما الثالثة للترتيب لان الوقت مختص بهما وذلك لا يسقط فرض الظهر وهذا حكم افتقاه المصنف عليه وطهر الحائض في آخر الوقت فأما ما يطرا من الانحما والميض في آخر الوقت فإنه يسقط فرض السلا إذا أدرك من وقتها مقدار ركعة فأكثر فقد طرأ عليه ذلك وهو مقيم لقد اربع ركعات قبل الغروب أو لقد ار ركعتين للمسافر سقط عنه فرض العصر وان كان ذلك لمقدار خمس ركعات في المقيم أو ثلاث ركعات في المسافر سقط عنه فرض الظهر والعصر ولو كان ذلك لمقدار خمس ركعات للقيم قبل الفجر سقط عنه فرض المغرب والعشاء وعلى رواية ولو كان مقدار أربع ركعات قبل الفجر فعلى قول مالك يسقط فرض المغرب والعشاء وعلى رواية القاضي أبو اسحق عن محمد بن مسلمة وابن الماجشون يسقط فرض العشاء ويقضى المغرب ولو عبد المالك ومحمد يسقط فرض المغرب والعشاء لانه قد أدرك جميع وقت العشاء ومقدار ركعة من المغرب وعلى قول مالك يسقط فرض العشاء ويقضى المغرب (مسئلة) فان طرأ ذلك على مقيم لمقدار ركعة من آخر النهار وهو ناس للعصر سقط عنه فرضها ولو كان ناسيا للظهر بهما العصر في العتية من رواية مصنون وعيسى عن ابن القاسم لا يقضى الظهر لان ذلك وقتها وروى يحيى عن ابن القاسم يقضى الظهر لانه قد فات وقتها قبل الانحما فرواية عيسى ومصنون مبنية على الاشتراك في جميع الوقت ورواية يحيى مبنية على أن ما قبل المغرب يختص بالعصر وأخذ ابن حبيب في هذه المسئلة بالاحتياط فإذا كان الاحتياط في رواية عيسى ومصنون أخذ بها وذكر أنه قول مطرف وأصبغ وإذا كان الاحتياط في رواية يحيى أخذ بها وذكر أنه قول ابن الماجشون وابن عبد الحكم فلو صلت امرأة الظهر بثوب نجس والعصر بثوب طاهر ثم ذكرت ذلك لمقدار ركعة من النهار لم تنقض الظهر في قول ابن الماجشون وابن عبد الحكم وقتها في قول الآخر بن مافية من الاحتياط للصلاة والله أعلم

### ﴿النوم عن الصلاة﴾

ص مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين فقل من خير أسرى حتى إذا كان من آخر الليل عرس وقال لبلال كلاً لنا الصبح ونام رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه وكلاً لبلال ما قدر لهم استدأى راحته وهو مقابل الفجر فغابت عيناه فلم يستيقظ رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا بلال ولا أحد من الركب حتى ضرب بينهم الشمس ففرع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لبلال يا رسول الله أخذ بنفسى أنى أخذ بنفسك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقتادوا فبعثوا واحداهم واقتادوا شيئا ثم أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم باللا فأقام الصلاة فصلى بهم رسول الله صلى الله عليه وسلم الصبح ثم قال حين قضى الصلاة من نسي الصلاة

﴿النوم عن الصلاة﴾  
حدثني يحيى عن مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين فقل من خير أسرى حتى إذا كان من آخر الليل عرس وقال لبلال كلاً لنا الصبح ونام رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه وكلاً لبلال ما قدر لهم استدأى راحته وهو مقابل الفجر فغابت عيناه فلم يستيقظ رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا بلال ولا أحد من الركب حتى ضرب بينهم الشمس ففرع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لبلال يا رسول الله أخذ بنفسى أنى أخذ بنفسك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقتادوا فبعثوا واحداهم واقتادوا شيئا ثم أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم باللا فأقام الصلاة فصلى بهم رسول الله صلى الله عليه وسلم الصبح ثم قال حين قضى الصلاة من نسي الصلاة

فليصلها اذا ذكرها فان الله تعالى يقول في كتابه اقم الصلاة لذكرى **ش** قال ابو محمد الاصيلي قول الزهري في هذا الحديث حين قفل من خير غلط وانما هو حين قفل من حين ولم يعرض ذلك لاني صلى الله عليه وسلم الامية واحدة حين رجع من حين الى مكة والصحيح ما قاله ابن شهاب وفي حديث عبيد الله بن مسعود ان نومه ذلك كان عام الحديبية وذلك زمن خير وعلى ذلك يدل حديث أبي قتادة وكذلك قال اهل السير وقوله أسرى يعني حارث ليلوا فقال أسرى وسرى يعني واحد وسر الليل عند الحاجة اليه يتكوف أو شدة حر غير ممنوع الآن الفضل مع المتكفن يوم الليل وسيره آخره لما روى أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال عليكم بالهجرة فان الأرض تطوى بالليل (فصل) وقوله حتى اذا كان من آخر الليل عرس التعريس زر ولا آخر الليل لله صاحب العين وينسحب العرس انتهى عن الطريق والاصل في ذلك ما رواه ابو هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا سافرتم في الحب فاعطوا الابل حقها واذا سافرتم في الجنب فاسرعوا السير واذا أردتم التعريس فتنكبوا عن الطريق

(فصل) وقوله اكلأنا الصبح دليل على صحة العمل بخبر الواحد لانه صلى الله عليه وسلم رجع في وقت الصلاة وهو من أهم أمر التسمية وأغملها شأننا في قول بلال وحده وقوله ونام رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه ارادة الرقي بهم والابقاء عليهم لما ذكرهم من نسب السفر ومثل هذا يجوز ان أراد النوم فرب وقت الصلاة وان بازان ينأى به النوم حتى يخرج وقت الصلاة لان مثل هذا التجوز يلحق من أراد ان ينام الليل والأقبل بالاحتياط الوقت لما هو فيه من القوة على ذلك ولعله بأوقات الصلاة

(فصل) وقوله وكلا بلال ما قدر له اخبار من صلى الله عليه وسلم ان فعل بلال كان بقدر الله تعالى وتكذيبا للقدريه الذين ينفون ذلك وقوله ثم استند الى راحته وهو قابل الفجر اخبار عن بلال انه لم يترك حفظ الصبح وانما استند الى راحته ليقوى بذلك على حفظ الفجر وكذلك قاله فغلبته عيناه

(فصل) وقوله لم يستيقظ رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أحسن الركبت حتى ضرب بهم الشمس برءناهم شعاعها وضوءها عند ارتفائها ففر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابو محمد الاصيلي ان فرعه كان لأجل المشركين الذين رجع من غزوهم لئلا يتبعوه ويطلبوا أثره فيجدوه وجيع أصحابه نياما قال الناقضي أبو الوليد رضي الله عنه وصح عندي أن يكون فرعه صلى الله عليه وسلم لما فات من وقت الصلاة ولم يكن عنده قبل ذلك الوقت ما يجب على من نابه مثل ذلك ففرعه وهذا الشيء بالغبر فلذلك ذكر في حديث زيد بن أسلم انه قال للناس وقد رأى من فرعه يأبها الناس ان الله قبض أرواحنا ولو شاء ردها لبنا في حين غير هذا اخبار من لهم بأنه لا ثم ولا رجع على من نابه مثل هذا (فصل) وقوله فقال بلال يا رسول الله أخذ بنفسى الذي أخذ بنفسك اعتذاره للنبي صلى الله عليه وسلم حيث لم يقم بما أمر به به يغلب نفسه الذي غلب على نفسه وحال بيني وبين مرادى منها الذي أخذ بنفسك وهو الله تعالى الفاعل لما يريد

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم اقتادوا برءناهم يقتادوا برءناهم قال فيعتوا وراحمهم واقتادوا شيئا اختلف الناس في تأويل أمرهم فلم يلاق فتيا مع وجوب المبادرة الى الصلاة الثالثة بآثار الاحتياط من النوم وترك كل منتهع فقال عيسى بن دينار وعبد الله بن وهب هو منسوخ قال عيسى نسخة

فليصلها اذا ذكرها فان  
الله يقول في كتابه اقم  
الصلاة لذكرى

قوله تعالى أقم الصلاة ذكرى ونسخه قوله صلى الله عليه وسلم من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها فأما قوله ان الناسخ أقم الصلاة لذكرى فليس يصحح لأن الآية تكية وفعله هذا بعد هجرته إلى المدينة بأعوام ولا ينسخ الحكم قبل وروده والعمل به ولا خلاف في ذلك وقوله انه منسوخ بقوله صلى الله عليه وسلم من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها أقرب قليلا لأنه يترجمه عليه الاعتراض من وجهين أحدهما أنه أثبت ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم فإن الله تعالى يقول أقم الصلاة لذكرى فجعل ذلك مأخوذاً من هذه الآية المكتوبة كما كان بهذه المثابة لا ينسخ به فعله في المدينة والثاني أن النسخ لا يثبت نظراً إلا إذا لم يمكن الجمع بين الناسخ والمنسوخ فإذا أمكن الجمع بينهما لم يجوز دعوى النسخ فيهما وقد ذكر أصحابنا ممن منع نسخ هذا الفعل في ذلك وجهين أحدهما أنه صلى الله عليه وسلم أمر بالاعتقاد لتلايق من أصحابه تأم وقد كانوا مضبو من طول العمرى فأشفق أن يبقى منهم جماعة لا يستيقظون بالأذان والأقامة والرحيل يوم جمعهم ويوقظ أولهم وآخرهم والثاني وهو الألبين أن النبي صلى الله عليه وسلم علم وجه الاعتقاد والامتناع من الصلاة في ذلك الوادى بما ذكره في حديثه بن عبد بن أسلم أن هذا واد به شيطان وهذه علة لا يرى بقاها في أمرهم فلا يزمنا العمل بها ومن استيقظ من الصلاة في بطن واد وجب عليه فعلها لانا لا ندرى هل فيه شيطان أم لا وقد ذكر محمد بن مسلمة في المبسوط نحو هذا ولوعدهنا ذلك الوادى الذي أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالتحريج منه وجرى لنا فيه مثل ذلك فقد ذهب الداودى إلى أنه لا يجوز الصلاة فيه للعلة التي ذكرها نينا صلى الله عليه وسلم ويحتمل أيضاً أن يجوز الصلاة فيه لانا لا ندرى هل بقي الشيطان فيه أم لا ولعله قد ذهب فلا يجوز لنا ترك العادة إلى صلاة قد فات وقتها وتعين فعلها للعلة لا ندرى هل هي باقية أم لا وقد ذهب أبو حنيفة إلى أن تأخير رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة وأمره بالاعتقاد إنما كان لأنه انتبه في حين طلوع الشمس ولا يجوز قضاء الفوائت ذلك الوقت عنده فأمرهم بالاعتقاد إلى أن ترتفع الشمس عن الأفق ويتم طوعها فتجوز الصلاة وهذا الذي ذهب إليه ليس يصحح لا بحتمه لفظ الحديث لأن وقت طلوع الشمس وكونها في الأفق لا يكون لها ضوء يضرب شيئاً على الأرض وإنما يضرب الناس الشمس ويرتفع ضوءها عليهم بعد ارتفاعها من الأفق يؤيد هذا التأويل قوله في حديث عمران بن حصين ما أيقظنا الأحمر الشمس ولا يكون ذلك إلا بعد تمكن ارتفاعها وما بين فساد ما ذهب إليه قوله صلى الله عليه وسلم ان هذا واد به شيطان فجعل ذلك علة في خروجه من الوادى واعتقادهم وأحلم شيئاً ولو كان طلوع الشمس مانعاً من الصلاة وموجباً للاعتقاد لعل به لقال اعتقادوا فإن الشمس طالعة وأيضاً فإن أبو حنيفة لا يقول بمقتضى هذا الحديث أنه يجوز عليه أن يصلى في هذا الوقت صبح يومه وإنما منع أن يصلى فيه غيرهما من الفوائت والذي امتنع النبي صلى الله عليه وسلم من أدائها في الوادى هي صبح ذلك اليوم فلا يتناول الحديث موضع الخلاف معه

( فصل ) وقوله ثم أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالاعتقاد الصلاة بهم رواه جماعة أصحاب الموطأ فأقام على البقيين رواه ابن بكير ثم أمر بالاعتقاد الصلاة وقول الجماعة عن مالك أصح وأولى واختلف الفقهاء في الأذان للفوائت فقال مالك والأوزاعي والشافعي من فاتته صلاة أو صلوات فانه لا يؤذن شيئاً ويقم لكل صلاة وقال أبو حنيفة يؤذن للفوائت ويقام به قال أحد بن حنبل وأبو ثور وقال سفيان لا يؤذن لها ولا يقام والدليل على أنه لا يؤذن لها ان الأذان إنما

هو اعلام للناس بالوقت ودعاهم الى الجماعة ووقت القضاء ليس بوقت اعلامهم ولا وقت دعائهم الى الصلاة ودليل آخر وهو ان الاذان لا يختص بأوقات الصلوات لان في الاذان في غير أوقاتها بما يسلط على الناس واذا اختص بأوقات الصلوات لم يكن مشروعا في الفوائت لان الفوائت لا تختص بوقت كالنوافل واذا ثبت ذلك فان الاذان المذكور في الحديث هو الاعلام بالصلاة دون الاذان المشرع ودليل ما ذكرناه والله أعلم والدليل على ان الاقامة مشروعة في النوافل حديث مالك المذكور وفيه فأمرو رسول الله صلى الله عليه وسلم بالاقامة الصلاة بهم ومن جهة المعنى ان الاقامة ذكر شرع في افتتاح الصلاة لا يجوز أن يتصل عنها فكان لازما لها نوافل وغيرها كتكبيره الاحرام (فرع) ومن ذكر صلاة يخاف فوائتها ان أذن لها وهو في جماعة يلزمه الاذان في الوقت فليجوز اولها واجامعة ويتركوا الاذان فان خافوا النوافل بالاقامة صلوا بغير اقامة ووجه ذلك ان الاذان والاقامة من فضائل الصلاة التي تتقدمها والوقت من فروض الصلاة فلا يجوز أن يترك للفائت (مسئلة) وهل يصلي ركعتي الفجر من فاتته صلاة الصبح قبلها أم لا روى ابن وهب عن مالك أنه لا يركع وقال أشيب لا يركع الفجر حتى يصلي الفريضة وبه قال الثوري والليث وقال أشيب وعلى بن زياد يركع ركعتي الفجر ثم يصلي الصبح وبه قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد وداود ووجه رواية ابن وهب قوله أصلي الله عليه وسلم من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها اذا ذكرها وهذا يبنى فعل صلاة قبلها ومن جهة المعنى أن الصلاة الفائتة يتعين وقتها بالذكر وهو مقدار ما تنفعل فيه فلا يجوز أن يفعل غيرها فيه كما لو ضاق وقتها المعين بها ووجه قول أشيب ما روى عن أبي هريرة أنه قال عرنا مع النبي صلى الله عليه وسلم فلم يستيقظ حتى طلعت عليه الشمس فقال النبي صلى الله عليه وسلم ليأخذ كل رجل منكم برأس راحلته فان هدام نزل حضري نافي به شيطان قال ففعلنا ثم دعاهم لأمم فوضأ ثم سجد سجدتين وقال يعقوب ثم صلى سجدتين ثم أقبلت الصلاة فصرى الفداء

( فصل ) وقوله صلى الله عليه وسلم ان الجماعة اذا قامت جيعهم الصلاة صلوا جماعة بعد وقتها وهذا في جميع الصلوات لا الجمعة وسياق ذكرها ان شاء الله تعالى وقوله حين قضى الصلاة من نسي الصلاة فليصلها اذا ذكرها تنبيه على فقه ما قبله واخبار ان الاشتغال بالرحيل من الوادي وغير ذلك ليس مما يجوز أن يقاس عليه غيره من الاهیال التي ليست بشرط في صحة الصلاة لان فرض من ذكر صلاة أن يصلها ولا يشتغل بالرحيل ولا غيره لكن الرحيل من ذلك الوادي كان شرطاً في صحة الصلاة على الوجه الذي ذكرناه ومثل ذلك أن يذكر الصلاة وهو في موضع نجس فان عليه أن ينتقل منه الى موضع طاهر

( فصل ) وقوله صلى الله عليه وسلم فان الله تعالى يقول في كتابه أم الصلاة تذكرى تنبيه على هذا الحسب وأخذ من الآية التي تضمنت الامر لموسى عليه السلام بذلك وان هذا مما يزننا بجماع فيه واختلف أهل التفسير في معنى قوله وأتم الصلاة تذكرى فقال مجاهد سمعناه وأتم الصلاة تذكرى فيها وقيل معناه أتم الصلاة لان ذكرها بالمدح وقيل معناه أتم الصلاة اذا ذكرتى وقيل معناه أتم حين تذكرها قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وهذا آيين الاقوال عندي لان النبي صلى الله عليه وسلم أحجم بهذه الآية على قوله من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها اذا ذكرها ولو كان المراد بقوله تذكرى غير المراد بقوله اذا ذكرها لما صح احتجاجه عليه على هذا الوجه الذي احتج به وقد قرئ أم الصلاة تذكرى ووجه اضافته الذكر الى البارئ تعالى لان الصلاة عبادة لله فنذكر



عليه رويدا لتمام وقول أبي بكر أشهد أنك رسول الله استدامة الايمان وانظروا لمصداقه في نفسه من  
قوته بظهور الآيات على يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم

### ﴿ انتهى عن الصلاة بالمحجرة ﴾

ص ممالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن شدة الحر  
من فجع جهنم فإذا اشتد الحر فأردوا بالصلاة وقالوا اشتكت النار إلى ربها فقالت يارب أكل بعضي  
بعضاً فأذن لها بنفسين في كل عام نفس في الشتاء ونفس في الصيف ﴿ ش التبيح سطوع الحر  
فأخبر صلى الله عليه وسلم أن جهنم فصاوان شدة الحر من ذلك الفج وأمر بالاراد بالصلاة من عند  
شدة الحر ومعنى ذلك أن يؤخر فعلها إلى أن يبرد وقتها وقوله اشتكت النار إلى ربها فقالت يارب  
أكل بعضي بعضاً يحفل وجهين الحقيقة فهو أن يخلق لها حياة وكل ما تقتسم بذلك والثاني الجاز  
كقول الشاعر ﴿ شكى إلى جلي طول المعرى ﴾ وقوله أكل بعضي بعضاً يريد بذلك كثرة  
حرها وأن تضيق بما فيها ولا تتسعاً كله وتحرقه حتى يعود بعضها على بعض وقوله فأذن لها بنفسين  
في كل عام يريد أنه أذن لها أن تتنفس فيخرج عنها بعض ما تضيق به من أنفاس حرها وزمهر برها  
أعادته الله برحمتها ﴿ وفي هذا الحديث من معنى الاراد مسئلة وقت استحباب الصلاة وذلك  
أن احسدنا أوقات الصلوات وينافضه أوقاتها بما ينفي عن اعادتها وبقي علينا الكلام في  
الفضائل التي ترده في فضله أول الوقت فتكون لها الفضيلة في نوع من التأخير ولا حرج باناف  
أقار بل نحن نذكر منها ما يمول عليه ثم نخلص معانيها إن شاء الله وذلك أن ابن القاسم روى عن  
مالك في كتاب الصلاة من المدونة أنه قال أحب إلى أن يصلي الناس الظهر في الشتاء والصيف والي  
فراها وقال ابن حبيب أول الوقت أحب إلينا في الأوقات كلها للعامة في ذات أنفسها فأما الأئمة في  
المساجد والجماعات فذلك على ما هو أرفق بالناس ويستحب في الصيف تأخير الظهر إلى وسط الوقت  
وما بعده قليلاً لأن الناس يقولون ويستحب تعجيلها في الشتاء في أول الوقت حين يميل الشمس  
عن أفق الموضع قليلاً لأن الناس لا يقولون وقال ابن وهب عن مالك أنه كره تعجيل الصلاة لأول  
الوقت قال عنه ابن القاسم ولكن بعد ما يتكبر وينهب بعضه يعني التأخير الذي حكاه ابن  
القاسم ليس من معنى الاراد في شيء وإنما هو لأجل اجتماع الناس لحمل في صلاة الظهر تأخير ابن  
أحمد لأجل الجماعة وذلك يكون في الصيف والشتاء في المساجد ومواضع الجماعة دون الرجل  
يصل في خاصة نفسه فإنه يستحب تقديم الصلاة في أول الوقت أذهو الافضل على ما تقدمم والتأخير  
الثاني يعني الاراد هو يختص بوقت الحر دون غيره من الأوقات يستوى فيه الجماعة والذ  
فوقت التأخير لأجل الجماعة إلى أن يفيء ذراعاً ووقت التأخير لأجل الاراد أكثر من ذلك  
ويصح أن يكون إلى نحو الدراعين وقد فسر ذلك أشبه بذلك أنه قال تأخير الصيف الظهر في  
التصنيف للشتاء إلى أن يفيء ذراعاً ثم قال يار ذلك وهذا في غير الحر فأما في الحر فلا يرادها  
أحب البنا ولا يؤخر إلى آخر وقتها ووجه ما ذكره من الاراد الحديث المتقدم بالأمر به ومن جهة  
المنى أن المصلئ مندوب إلى التشروع في الصلاة والا كالأركوعها وسجودها وغير ذلك من أفعالها  
وأوقاتها وشدة الحر تمنع من استيفاء ذلك من الصلاة إلى هذه الحال كما يمنع من الصلاة لحقن الذي  
يمنع التشروع وأتمام الاقوال والأفعال وكما أمر بتقديم الشاء بحضرة الصلاة لهذا المعنى والله أعلم

### ﴿ انتهى عن الصلاة بالمحجرة ﴾

حدثني يحيى عن مالك  
عن زيد بن أسلم عن  
عطاء بن يسار أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
قال إن شدة الحر من فجع  
جهنم فإذا اشتد الحر  
فأردوا بالصلاة وقالوا  
اشتكت النار إلى ربها  
فقالت يارب أكل بعضي  
بعضاً فأذن لها بنفسين في  
كل عام نفس في الشتاء  
ونفس في الصيف

(مسئلة) اذا ثبت ذلك فهل يرد صلاة العصر أم لا قال أشهب أحب إلى أن يرد المصلي إذا را على القامة ولا يصلي في الحرم وقال ابن حبيب وقتها واحد تعجل ولا تؤخر إلا في الجمعة فإنه يجعل بها أكثر من سائر الأيام وجما قاله أشهب إن هذه صلاة رباعة من صلوات النهار ثبتت فيها الإبراد وانتظار الجمعة كالظهر ووجه قول ابن حبيب أن العصر يسكون في وقت نصف الحرم ويظهر على الناس وهم متأهبون للصلاة وكان المسحب تقدمها كالغروب وأما المغرب فلا خلاف في استحباب تعجيلها وإنما الاختلاف في جواز تأخيرها وقد تقدم ذكره (مسئلة) وأما العشاء الآخرة فقال ابن القاسم عن مالك يستحب أن يؤخر بعينه مغيب الشفق قليلا وقال ابن حبيب يؤخر في الشتاء قليلا لطول الليل ويؤخر أكثر من ذلك في رمضان توسعة على الناس في أقطارهم وقد تقدم ذكره وجلة ذلك أن فعل الصلاة في أول وقتها عنه الملك أفضل وأما يستحب التأخير لمان توجب ذلك وقد تقدم بيانها ص في مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا اشتد الحر فأبردوا عن الصلاة فإن شدة الحر من فيح جهنم فيح جهنم ثم أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالإبراد وعلى ذلك بأن شدة الحر من فيح جهنم وذكر أن النار نفسان نفس في الشتاء ونفس في الصيف ولم يأمر بتأخير الصلاة في شدة البرد فلا يتعلق به حكم التأخير والأصل في ذلك ما رواه أبو خزيمة عن أنس كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا اشتد البرد بكرو بالصلاة وإذا اشتد الحر أبردوا الصلاة ومن جهة المعنى أنه لا رفق بتأخيرها بل الرفق في تقديمها لأن تأخيرها يزيد المانع من إتمامها بتزايده البرد كما يمكن المشي وقرب الليل والله أعلم

وحدثني عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا اشتد الحر فأبردوا عن الصلاة فإن شدة الحر من فيح جهنم

فيح جهنم

برج النوم

فيح جهنم

حدثني يحيى عن مالك

عن ابن شهاب عن سعيد

ابن المسيب أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم قال

من أكل من هذه الشجرة

فلا يقرب مساجدنا

يؤذينا بريح النوم

ص في مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أكل من هذه الشجرة فلا يقرب مساجدنا يؤذينا بريح النوم ثم قوله من أكل من هذه الشجرة لا يقتضي الإباحة ولا حظر فقد رثل هذا اللفظ في الحظر كقوله من غشنا فليس منا ورثله في الإباحة كقوله من دخل دار أبي سفيان فهو آمن وإنما ذلك بشرط يتنوع معناه يتنوع جوابه وقوله فلا يقرب مساجدنا منع من أكل هذه الشجرة من دخول المسجد في ذلك من أذابة الناس راختها والمليح من تنزه المساجد من كونه إلى المحلة وقد بين ذلك صلى الله عليه وسلم بقوله يؤذينا بريح النوم وروى في هذا الخبر مساجدنا على العموم وروى مسجدنا على الأفراد ولاتفاق بينهما ثبت النبي عن دخول مسجد النبي صلى الله عليه وسلم برواية من أفر دوت النبي عن دخول جميع المساجد وأبى من هم وليس يتناول همه هذا دخول المساجد وإنما تناول دخولها راحة النوم وقد علم ذلك بأن الملائكة تتأذى به فقال من حديث جابر عن من أكل البصل والكراث والنوم فلا يقرب من مسجدنا فإن الملائكة تتأذى بما يتأذى به بنو آدم وفي هذا مسئلتان أحدهما الموضع الذي يمنع دخوله راحة النوم والثانية بيان ما يكرمه من أكله دخول المسجد فاما المسئلة الأولى فإن المواضع التي يحصل فيها اجتماع الناس على ضربين أحدهما امتداد العبادة كالجامع والمسجد فذكره دخولها راحة النوم وقد نص أصحابنا على المسجد الجامع قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وعندي أن معنى العبادة الخائز كذلك قال ابن وهب في البسوط الذي يأكل النوم يوم الجمعة وهو من محب عليه الجمعة لا يرى أن يشهد الجمعة في المسجد ولا في رحابه (فرع) وهل



يدخلها من كل الثوم اذ لم يكن فيها أحد \* قال القاضي أبو الوليد وعندي أنه لا يجوز ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم فان الملائكة تنأذى بما يتأذى به بنو آدم \* والضرب الثاني من المواضع ما اتخذ لغير العبادة كالاسواق ونحوها فقد قال مالك رحمه الله سمعت بكرا هبة في دخول الاسواق ممن أكل الثوم والفرق بينهما أن المواضع المتخذة للعبادة لها حرمة يجب أن ينزهها عن كراهة الارباح بخلاف المتخذة لغير العبادة فإنه لا حرمة لها فلو منع دخول الاسواق برائحة الثوم لكان ممنوعا من أكله جملة لان الاسواق بمنزلة سائر المواضع (مسئلة) وأما الروائح التي تقرب من الثوم كالبصل والفجل والكراث فقد قال مالك في البصل والكراث هنا مثل الثوم وقال ان كان الفجل يؤذى ويظهر فلا يدخل من أكله المسجد وروى عن مالك أنه قال لم أسمع في الكراث والبصل منها وما أحب أن يؤذى الناس وقال في العنبية ومثل عن الكراث فقال انه لا يكره كل ما يؤذى الناس والصحيح ان كل الخضرا الكريمة الرائحة في ذلك كالثوم والدليل على ذلك ما روى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال من أكل البصل والكراث والثوم فلا يقرب مساجدا فان الملائكة تنأذى بما يتأذى منه بنو آدم ومن جهة المعنى ان هذه رائحة تدعى أهل المسجد بها فأشبهت رائحة الثوم وقال مالك في العنبية ان الناس في ذلك يختلفون منهم من لا توجد له رائحة ان أكله ومن من تكون له الرائحة اذا أكله فان أكله حد وأنى المسجد أخرجه من الماروى عن عمر بن الخطاب انه قال ثم انكم أيها الناس تأكلون شجرتين ما أراهما الا يختبر لفساد ريت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا وجد ربهما من الرجل أمر به فاخرج الى البقيع من أكلهما طيبتهما فصبا (مسئلة) وليس كل ذلك حرام الماروى عن أبي سعيد انه قال لما قصت خبر وقع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في تلك البقعة الثوم والناس جميعا فأكلمتها أكلها شديدا ثم رحلت الى المسجد فوجد رسول الله صلى الله عليه وسلم الريح فقال من أكل هذه الشجرة الخبيثة فلا يشقنا في المسجد فقال الناس حرمت حرمت ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا أيها الناس ليس في شجرهم ما حل الله ولعنهم أشجرة أكره ربهما وهذا فمن أكل ذلك نأى فأما من أكله بعد الانضاج بالنار فلا منع فيه لحديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه فليمتنا نضجا ولم يمتنا له أحد ومن جهة المعنى أن رائحته تذهب بالانضاج فيصير بمنزلة سائر الطعام ص \* مالك عن عبد الرحمن بن الحبيب انه كان يرى سالم بن عبد الله اذا رأى الانسان يغطي فاه وهو يصلي جيد الثوب عن فيه جيد أشد حتى ينزعه عن فيه \* ش روى ابن القاسم عن مالك في المجموعة لا يلبس المصلي ولا يغطي فاه ومعنى ذلك ان الخشوع مشروط في الصلاة والتمام بنافي الخشوع لان معناه الكبر وقال مالك في المختصر لا يطوف رجل مائتا ولا مرة متعقب قال الشيخ أبو بكر وذلك لان الطواف بالبيت صلاة فلا يجوز ان يفعل الرجل والمرأة في الطواف الا ما يجوز لهما أن يفعله في الصلاة (مسئلة) قال ابن حبيب لا ينبغي أن يغطي فاه ولا ذقنه ولا خيته في الصلاة وحكى ابن شعبان في مختصره الخلاف في تغطية الذقن عن مالك فروى عنه أنه لا بأس به وانما المنع من اللثام وتغطية الوجه والقلم قال وقبري عن مسطوف انه كرهه فوجهه راى اية الاولى ان الواجهة اذا منعت تغطية الوجه لم تمنع تغطية الذقن كلاحرام ووجه روايته مطرف انه تغطية لبيض الوجه كاللثام (مسئلة) ولا تنصلي المرأة متعقبه رواه ابن وهب عن مالك اذا بن حبيب ولا متعقفا ن فقلت فقبري ابن القاسم عن مالك لا تغطي وجهه ما تقتنيه (مسئلة) اذا ثبت ذلك التمتع في غير الصلاة مكروه للرجل قال مالك الا ان يكون طورا وبردا

وحديثي عن مالك عن  
عبد الرحمن بن الحبيب أنه  
كان يرى سالم بن عبد الله  
اذا رأى الانسان يغطي  
فاه وهو يصلي جيد الثوب  
عن فيه جيد أشد حتى  
ينزعه عن فيه

غير ذلك من العذر فلا بأس أن يتنقع للرجل بشو به وما غير ذلك فلا وكان أو انضر بزمه طر بجده  
قال ورائت سكنة أو فاطمة بنت الحسين بهض ولدها مقنعا راسه فقالت اكشف راسك فان القناع  
ربما يبل ويلذ بالهزار وقال مالك اكروه لغير عذر وما علمته حراما ولكن ليس من لباس خيار  
الناس

### ❦ العمل في الوضوء ❦

ص ❦ مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه أنه قال لعبد الله بن زيد بن عاصم وهو جد عمرو بن  
يحيى المازني وكان من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم هل نستطيع أن نربى كيف كان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ فقال عبد الله بن زيد بن عاصم نعم فدعا بوضوء فأفرغ على يده  
فغسل يده يمين ثم تيمم ثم مضى واستنثر ثلاثا ثم غسل وجهه ثلاثا ثم غسل يده يمين ثم تيمم  
الى المرفقين ثم مسح راسه بيده فأقبل بهما وأدبر بدأ بمقدم راسه ثم ذهب بهما الى فناء ثم ردهما  
حتى رجع الى المكان الذي بدأ منه ثم غسل رجليه ❦ ش فوله وهل نستطيع أن نربى كيف  
كان وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم سؤال له هل حفظ وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم  
حفظا يمكن أن يهياه على صفته وجميع هيئاته ولا يقتصر على ما يجزئ من الوضوء والوضوء  
بضم الواو وهو الفعل والوضوء بضمها هو الماء وحكى عن الخليل الوضوء بالفتح فهما  
( فصل ) فوله فأفرغ على يده لا يخلو وضوء عبد الله بن زيد هذا أن نرى به مع التعليم استحابة  
عبادة أو لا نرى به غير التعليم فان كان نوبى استحابة عبادة فانه يستباح به الصلاة وغيرها وان لم  
يروه الا التعليم فانه لا يستباح به صلاة ولا غيرها وكذلك نوبى وضوءه تعليم الوضوء وهو في  
العديد عن ابن القاسم وروى عن صفيان الثوري انه قال من علم غيره الوضوء أجزأه ومن علمه  
التيمم لم يجزه حتى بنو به نفسه وهذا مبنى على أن التيمم يقتضى النية دون الوضوء وما قدمناه  
عن ابن القاسم مبنى على افتقار الوضوء الى النية

( فصل ) فوله فغسلهما يمين ثم تيمم ربه أنه تطعمهما بذلك قبل ادخالهما في وضوءه واختلف  
أصحاب مالك في صفته فروى أشهب عن مالك انه استحب أن يفرغ على يده اليمنى في غسلها ثم يدخلها  
في اناء ثم يصب على اليسرى وروى عيسى بن دينار عن ابن القاسم أحب الى أن يفرغ على يده  
في غسلها كما جاء في الحديث فوجره رواية أشهب قوله في حديث عبد الله بن زيد فغسلهما يمين  
ثم تيمم وهذا يقتضى افراد كل واحدة منهما باحد من يمين ولو غسلاهما جميعا لقال فغسل يده  
ثم تيمم ومن جهة المعنى ان ذلك ليس لانه يتناول يمينه الا انما يفرغها على يمينه فاذا غسلها أدخلها  
في الاناء فغسل يدها على يساره ووجه آخر وهو ان هذا يجب أن يبنى على أن غسل اليدين قبل ادخالهما  
في الاناء طر بقية العبادة ومن حكم الاعضاء في طهارة العبادة أن يستوعب تكرار غسل اليمنى قبل  
أن يبدأ بغسل اليسرى ووجه ما ذهب اليه ابن القاسم أن غسل اليدين قبل ادخالهما في الاناء اما هو على  
معنى التنظيف بما عصى أن يكون علق بها من أوساخ الدين والمرتوى وغسل اليدين بهضم ما بهضم  
أنظف لهما أو بلغ في إزالة ما بقدر تعلقه بهما

( فصل ) فوله ثم تيمم دليل على أن التيمم للعبادة دون الجساسة لان غسل الجساسة لا يستبر فيه  
العدو وانما يستبر المذهب في غسل عبادة كأعضاء الوضوء والعدد المشروع في ذلك اثنان وثلاثة

### ❦ العمل في الوضوء ❦

حدثني يحيى عن مالك

عن عمرو بن يحيى

المازني عن أبيه أنه قال

لعبد الله بن زيد بن عاصم

وهو جد عمرو بن يحيى

المازني وكان من أصحاب

رسول الله صلى الله عليه

وسلم هل نستطيع أن

نربى كيف كان رسول

الله صلى الله عليه وسلم

يتوضأ فقال عبد الله بن

زيد بن عاصم نعم فدعا

بوضوء فأفرغ على يده

فغسل يده يمين ثم تيمم

ثم مضى واستنثر ثلاثا

ثم غسل وجهه ثلاثا ثم غسل

يديه يمين ثم تيمم راسه

المرفقين ثم مسح راسه

بيده فأقبل بهما وأدبر

بدأ بمقدم راسه ثم ذهب

بهما الى فناء ثم ردهما حتى

رجع الى المكان الذي

بدأ منه ثم غسل رجليه

الحديث المتقدم والحديث عبد الله بن سفيان عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغسل يده في الأثاء حتى يغسلها ثلاثاً فإنه يدرى إن بات يده (فصل) وقوله ثم يضعف واستترنا المضعفة ليست بأوجه عند مالك في الطهارة الصغرى وبه قال أوجه في الساقف وقال ابن أبي ليلى وأحد بن حنبل هي أوجه فيها والدليل على ما نقوله أن هذا عضو باطن في أصل الخلقة فلم يجب إيصال الماء إليه في الوضوء كما داخل العينين (فصل) وقوله غسل وجهه ثلاثاً غسل الوجه فرض في الطهارة وله أبواب في الغسل والغسل والغسل هو المتناول بحسب ما فيها

﴿ باب في بيان غسل الوجه ﴾

فأما الفصل فان ابن القاسم حتى عن مالك انه لم يجد في الوضوء شيئا ومع ذلك انه لم يحدده حدا  
لا يجوز التصبر منه ولا يجوز الزيادة عليه وأما تحديد فرضه ونقله فلهو من قول مالك وغيره  
ولا خلاف فيه لعلهم ذلك ان الفرض في الوضوء مرة والأصل في ذلك قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا  
إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق والأرجل إلى المأخذي فأما مقتضى فعله مرة  
واحدة لانه أقل ما يسعى به غسلا لأعضاء الوضوء وقدرى عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم توضأ مرة وأما التفرق بين ثلثا وقدرى عبد الله بن زيد أن النبي صلى الله عليه  
وسلم توضأ مرتين من بين وروى عن عثمان أنه أراه وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم فتوضأ ثلاثا  
ثلاثا وهو أكل الوضوء وأجمعوه حلفه فله وروى عمر بن شبيب عن أبيه عن جده أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم توضأ ثلاثا ثلاثا ثم قال هذا الوضوء من زاد على هذا فقد أساء وتعدى ونظم  
وروى عنه عبد الله بن عمر أنه توضأ ثلاثا ثلاثا وقال هذا وضوئي وضوء الأنبياء قبلى وليست  
الآثار في ذلك بالقوة إلا أن الفقهاء اتفقوا على العمل بها

﴿ باب في بيان المغسول به ﴾

وأما المغسول فهو الماء فان المشر وعنه ما يكفي ويصح به الغسل ومقدار ذلك للتوضي  
مقدار مده عند ان صلى الله عليه وسلم والغسل صاع وسأني بأن شاء الله (مستله) وفرضه أن  
يكون العضو المغسول بمصر امر الرالد بأن ينقل باليد أو ينزل عليه من مطر أو غير ذلك من الوجوه  
وأما أن يتناول به مده يرسله ثم يجرعها على العضو المغسول فلا يجوز لأنه مضمع وليس يغسل

﴿ باب في بيان المغسول ﴾

وأما المتقول وهو الوجه خفيفه طولاً من منابت شعر الرأس على الوجه المتعاد إلى طرفي الذقن في الأخر وما المتخفى اختلف أعجاباً فيه فروى عن ابن القاسم أن حده إلى آخر الشعر وقيل سحنون فحين لم يرسده إلى آخر شعره لم يجزئه . وقال أبو بكر الإبري أن الفرض من ذلك ما حاذى الغسول من الوجه وسين ذلك بعده إذا شاء الله (مسئله) فإن كانت العجبة خفيفه لا تستر البشرة وجب إصاها الماء وإنا كانت كثيفة فقد اختلف أعجاباً بين ذلك في العتبة أنه عاب تخليها . قال ابن حبيب بخلافه رغبة وليس بواجب وقال محمد بن عبد الحكيم بخلافه في الوضوء وبه قال أبو ثور . ووجه ما قاله مالك أن هذا شعر يستر البشرة فوجب إصاها الماء ما تجتبه كسفر الرأس ووجه قول ابن عبد الحكيم أن هذه طهارة يغسل فيها الوجه فوجب أن تحلل فيها اللحية كالغسل (مسئله) وحد الوجه عراقي المتخفى من الصدغ إلى الصدغ وأما الأمر فروى

ابن وهب في المجموعة عن مالك أنه بنزلة الملتصبي وحكي أبو محمد بن نصر عن متأثرى أصحابنا أن مرض الوجه في حق الأمرد والملائي ما بين الأذنين بصلاف الملتصبي وقال أبو حنيفة والشافعي عرض الوجه في الأمرد والملائي ما بين الأذنين وفي المسوط من رواية ابن وهب عن مالك مثله وجه القول الأول البياض بين الصدغين والأذنين لا تنفع المواجهة به فليجب غسله مع الوجه في الوضوء كالتقفا وجه القول الثاني أنه عضو بين الأذنين في الوجه كالخدين (مسئلة) حكي الشيخ أبو محمد في نوادره أن عليه أن يفصل ما تحت ماره وما غار من أجنافه ومعنى ذلك أن كل ما كان ظاهر أفعانه يجب اتصال الماء اليه فلا يجب غسله بجرح برئ على استغوار كبير وما كان خلفا خلق به لأنه شق اتصال الماء اليه وغسله كوضع القطع من الكوع وأصابع القدم (فصل) وقوله ثم غسل يديه من تين مر تين إلى المرفقين ذكر غسل اليدين ولم يذكر الترتيب فيها والسنة أن يبدأ باليمنى ثم يمسح يده عن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يصحبها التيامن في تململه وترجله وطهوره وفي شأنه كله

(فصل) وقوله إلى المرافق اختلف أصحابنا في اقتناء دخول المرفقين في الغسل مع اليدين وقسحكي عن المبرد أنه يقتضي دخول المرفقين في الغسل لأن الحداد الم يستغرق المعنى وإنما حدد بعض فانه يجب أن يدخل في جسيه ما حمله كالأقاليم في هذا الثوب من أوله إلى آخره لا يقتضي ذلك اشتغال البيع على نصف الثوب وقال جماعة أن إلى الآية بمعنى مع وكذلك قوله تعالى ولأنك لا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم والصحيح من ذلك أن إلى لا تقتضي دخول الحد في الطود وإنما على ما بها أن يدل الدليل على كونها بمعنى مع أو غير ذلك مما يصح أن يعمل عليه وليس إذا دل الدليل على العدول بها عن ظاهرها في سائر المواضع بغير دليل بخلاف دخول المرفقين في الغسل مع اليدين وجب عليه أن يدل على ذلك من غير لفظ إلى وقد اختلف الفقهاء في ذلك وروى ابن القاسم عن مالك وجوب ادخالها في الغسل مع اليدين وهو المشهور من مذهب مالك وقال أبو حنيفة والشافعي وروى ابن تافع في المجموعة عن مالك أنه يبلغ بالغسل إلى المرفقين وإلى الكعبين وقد ذكر الاختلاف في ذلك الشيخ أبو محمد وأنكر القاضي أبو محمد أن يكون ذلك من مذهب مالك وقال آما هو من مذهب زفر بن الهذيل وقال أبو الفرج من أصحابنا أن المرفقين يجب ادخالهما في الطهارة لأعلى معنى أن الطهارة واجبة فيما ولكن على معنى أنه يجب استحباب الذراعين إليهما ولا يتيقن ذلك لهم إلا بغسل المرفقين وذهب بذلك مذهب أصحابنا في قوله تعالى ثم أعزوا الصيام إلى الليل والواجب مسائل جزء من الليل يتيقن بذلك الامساك جميع النهار وحكي ذلك القاضي أبو محمد عن بعض أصحابنا وأنكره وذهب إلى أن المرفقين على الطهارة وهو الصحيح أن شاء الله والدليل على ذلك حديث أبي هريرة أنه غسل يده اليمنى حتى شمرع في العضة ثم ذكر بعده أن أكل وضوءه كذا رآيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ ويلبنا من جهة اليمنى أن هذا أحد طرفي المصم فوجب غسله في الوضوء كل رشح (مسئلة) فإن كان في يده خاتم فهل عليه تمر بكم أم لا قال مالك في العتية ليس عليه تمر بك الخاتم في الوضوء وقال ابن المواز وفي الغسل وقال ابن حبيب أن كان ضمنا فليس عليه تمر بكم الخاتم في الوضوء وقال الشيخ أبو إسحق عليه تمر بك الخاتم ضمنا كان أو غير ضمنا ويقتل ما قلناه مالك تعليلا من أحدهما أن الخاتم لما كان ملبوسا معتادا يستدام لبس من غير نزاع في الغالب لم يجب اتصال الماء إلى ما تحت بالوضوء كالخفين

والثاني ان الماء يرتفع مع دفقة الحاتم يصل الى ماتحته من البشرة فلا يحتاج الى تحريكه فلي هذا  
لا يتخالف ما قاله ابن حبيب وقد قال محمد بن دينار فمن يلمق يدرأه قدر الخط من العين او غيره  
فلا يصل الماء الى ماتحته فيصلى بذلك فلا تئى عليه قال ابن القاسم عليه الاعادة ( مسئلة ) وهل  
يلزم تحليل أصابعه أم لا قال ابن وهب في العتية لا بد من التحليل في أصابع اليدين وأما أصابع  
الرجلين فان لم تحللها فلا بد من إصصال الماء اليها وذكر كرموه ابن حبيب وقد تعلق أصحابنا في ذلك  
بعد بحث لقيط بن سبرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا توضأت فأصبغ الوضوء وخلل بين  
الأصابع وإنما المراد بذلك امرار اليدين على ما بين الأصابع على أن حك بعضها ببعض في  
اليدين يجزى عن ذلك الآن التحليل أفضل وأما عفوهم عن تحليل أصابع الرجلين فقد قال قوم  
من أصحابنا ان هذه رواية عن مالك في جواز ترك امرار اليد على أعضاء الطهارة في الوضوء وقد  
أشار مالك الى ابداء فرق بينهما لان أصابع الرجلين لثيقة لا يظهر ما ينسجما لانه قال في العتية  
لا يدخل يده في حليته عند الوضوء وهو مثل أصابع الرجلين ويؤكده هذا التأويل أن ابن حبيب  
قال ليس عليه تحليل أصابع رجله في الوضوء وان تركه في ذلك في غسله من الجنابة أو ترك تحليل  
حليته لم يجزه وقد نصوا على وجوب إصصال الماء الى ما بين الرجلين والفرق بين ذلك وبين البشرة  
التي تحت اللحية أن ما بين أصابع الرجلين مستور في أصل الخلقة وبشرة الوجه سائر ما طار  
فانتقل الغرض اليه

( فصل ) وقوله ثم مسح رأسه فأقبل بها وأدبر يده بمقدم رأسه حتى ذهب بهما الى قفاه ثم ردما  
حتى رجع الى المكان الذي بدأ منه اختلف الثامن في تأويل قوله فأقبل بها وأدبر يده فقال قوم معنى  
ذلك أن الأقبال هو الى قفاه والادبار الى مقدم رأسه وقال أحمد بن داود من أصحابنا انه بدأ بناحية  
ثم أقبل بيده الى مقدم رأسه ثم أدبر بها الى قفاه ثم ردما الى ناحية وهو الموضوع الذي بدأ منه  
فيمسح الأقبال متبعضا ويكون ابتداءه من وسط رأسه حتى انتهى الى وجهه وأيضاً فان سنة أعضاء  
الوضوء ان يبدأ بطرفها فيجسب أن يجري الرأس مجراها في ذلك لانه عضو من أعضاء الطهارة وقد قال  
قوم ان الواو لا تقتضي رتبة وأنه قد قدم الأقبال في اللفظ وهو مؤخر في العمل وهذا أصح هذه الأقوال  
( فصل ) وما ذكره من صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم في مسح الرأس يقتضي ثلاثة أبواب  
حده وإصصال الماء اليه واستيعابه

### باب بيان حد الرأس

أما حده فهو منابت شعره مما يلي الوجه الى آخر منابت شعره مما يلي القفا وفي العرض ما بين  
الصدغين وهو حد منابت الشعر الخاف الى الرأس مما يليهما وقد حكى الشيخ أبو محمد في نوادره  
أن شعر الصدغين من الرأس يدخل في الممسح قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه ومعناه عندي  
ما فوق العظم من حيث يمرض الصدغ من جهة الرأس لان ذلك الموضع بمقلعه المحرم وأما ما دون  
ذلك فهو من الرأس وحكي القاضي أبو محمد أنه اذا كان شعر العارضين من الخفة بحيث لا يستر  
البشرة لزم إصصال الماء الى البشرة وأخرج على ذلك بقوله تعالى فاعساوا ووجهكم هذا يقتضي عنده  
أن العارض من الوجه ۞ قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه ومعنى ذلك عندي من مرسخ العظم  
وحيت ينشئ نبات الشعر يمرض من جهة الوجه

( باب كيفية اصال الماء اليه )

وأما يصل الماء اليه فهو أن ينقل بلل الماء يديه ولا يجز به أن يمر يده بجافتين على بلل رأسه فإن ذلك ليس بجمع الماء وإنما هو مع يده حتى ذلك ابن حبيب عن ابن الماجشون والذي يتوضأ بالطر ينصب يده بالطر فيغمس بالبلل رأسه وأما الغسل فيجز به فيه أن يمر يده على جسمه بماء رأسه من ماء مطر أو غيره قاله ابن القاسم وسعدون والفرق بينهما أن الممسح يسير فإذا كان على العضو الممسوح فمكن الممسح ماسحاً به وإذا كان الماء في اليد كان ماسحاً به وأما الغسل فيعلق باليد وينصرف معها على أغصان الغسل كان في اليد أم لا لا ككتفه فيكون غاسلاً بالماء ومبشرة الممسوح بالماء بحسب أن تكون على وجه الممسح فإن كان على وجه الغسل فقد قال الشيخ أبو اسحق يجز به وقال ابن حبيب في الخفين ووجه ذلك أنهما يخالطان زيادة متنوعة على وجه الكراهية بخلافه من كسر رمي الرأس

﴿ بَابُ اسْتِيعَابِ الرَّأْسِ مَسْحًا ﴾

وأما استيعاب الرأس فهو الفرض عند مالك وقال محمد بن مسلمة يجوز مسح أكثره فان تركه أجزأه وحسب العتيق عن أشهب أن من مسح مقدم رأسه أجزأه وقال أبو الفرج إن اقتصر على مسح الثلث أجزأه وقال أبو حنيفة الواجب قدر ثلاثة أصابع وقال أيضا قدر الناصية وهو ربع الرأس وقال الشافعي الفرض أقل ما يقع عليه الاسم ولا يجب في ذلك وجهان منهم من قال إن الاسم الرأس ينطلق على الشعر الواحد ومنهم من قال لا ينطلق إلا على ثلاث شعرات فإذا ادَّعى دليل على وجوب الاستيعاب قوله تعالى واسمعوهم وأطيعواهم وهذا يقتضي مسح الرأس لأن هذا اللفظ إنما يقع حقيقة على جميعه دون بعضه وقدمه ببعضه أمثاله الاسم فيجب مسح جميعه (مسئلة) وإذا كثرت المرأة شعرها صوفى أو شعر لم يجز أن تمسح عليه لأنه لا يصل الماء إلى شعرها من أجله وإن وصل فأما يصل إلى بعضه وهذا مبني على وجوب الاستيعاب (مسئلة) وأما المسترسل من الرأس فهل يجيب عليه أم الرأسين أم لا اختلف أصحابنا في ذلك فقال أبو بكر الأبهري لا يجيب منه إلا ما حاذى المسح من الرأس وقال أبو حنيفة وقال مالك وابن القاسم مسح جميعه إلى أطراف الشعر وإخراجه القاصي أبو محمد وبه قال الشافعي ودللمان جهة القياس أنه شعر ثابت على محل تجب مبائنه بالماء في الوضوء فوجب أمر المرأة عليه كشعر الحاجبين (مسئلة) وسنة مسح الرأس مرة واحدة دون تكراره ثلاثا وبه قال أبو حنيفة وروى ابن نافع عن مالك في مسح الرأس مرة أو مرتين فقد بطل الماء فيكون من تين وتين بكتري فيكون مرة وليس هذا من باب التكرار إنما هو من باب استثنائى أخذه الماء لما بقي من مسح الرأس وقال الشافعي يكرر مسح الرأس ثلاثا كسائر الأعضاء والدليل على صحته ما نقله مروي عن عبد الله بن زيد أنه وصف وضوء النبي صلى الله عليه وسلم من تين مرتين ومسح برأسه مرة واحدة فوجه الدليل أن عدوله فيه عن التكرار الذي فعله في سائر الأعضاء ودليل على اختلاف الحكمين وماروى في حديث عبدة الله بن زيد المتقدم في الموطأ أنه أتبل بهما وأدبر فليسما تحتاً فغافلهما ثم أتبل بهما مرة واحدة وأما اختلافنا في تكرار مسح ما قد مسح منه بقاء فذهبنا تأييداً لغيره كسائر الأعضاء وقد قال الشيخ أبو القاسم بن الجلاب إن قوله أتبل بهما وأدبر لا تكرار فيه ولكن ذهب بهما أولاً وأضاعه بعده في وسط رأسه ثم أضعافاً كفيه عن فؤده ثم عدلها راضاً به عن وسط رأسه وأضاعه كفيه على

فوقه ليم استيعاب الرأس في المرتين ودليلنا من جهة القياس انه مسموح في الطهارة فلم يسن فيه التكرار كالنميم والممسح على الخفين (مسئلة) مسح شعر الرأس أصل في الطهارة وليس يبدل شئ من رأسه ثم حلقه لم يجب عليه إعادة المسح خلافا لعباد العز بن أبي سلمة والدليل على ذلك ان هذا ظاهر من الأصل فكان أصلا في الطهارة كالشربة

(فصل) وقوله غسل رجليه يقتضى وجوب غسلهما لان أفعاله صلى الله عليه وسلم على الوجوب وهذا قال فقهاء الامصار وقال ابن جرير الطبري وداود ان الفرض التغيير في المسح والغسل والدليل على ذلك ان هذا ظاهر من الأصل فكان أصلا في الطهارة كالشربة

(فصل) وقوله غسل رجليه يقتضى وجوب غسلهما لان أفعاله صلى الله عليه وسلم على الوجوب وهذا قال فقهاء الامصار وقال ابن جرير الطبري وداود ان الفرض التغيير في المسح والغسل والدليل على صحة ما ذهب اليه الجمهور قوله تعالى فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق واسموا برؤسكم وأرجلكم الى السبعين وهي قراءة نافع وابن عامر والكسائي وعاصم من رواية حفص عنه \* فان قيل انه اذا وجب غسل الرجلين لقراءة من قرأ بالنصب وجب مسحهما لقراءة من قرأ بالجر \* فالجواب ان هذا الذي ذهب اليه من التغيير غير صحيح لان الامر بالشئ نهي عن ضده وفي الامر بالنهي نهي عن المسح كما ان في الامر بالمسح نهي عن الغسل ولا يجوز ان يقال ان مجرد الامر بهما يقتضى التغيير بينهما لان الامر بكل واحد منهما غير معين ويصرف تبيينه الى المأمور به فكلما القراءتين حجة عليكم مما تدعونه من التغيير لان ظاهر القراءتين جميعا ينفي التغيير بينهما \* فان قيل فان الامر بالشئ والنهي عنه اذا وردا على وجه فليعلم الآخر من الاول فيعمل انه نافع لاجل على التغيير \* والجواب ان هذا لا يجوز ولا يقول به أحد بل اذا ورد الامر بالشئ والنهي عنه على وجه يمكن الجمع بينهما جمع بينهما سواء علم الآخر منهما أو لم يعلم وانما يحتاج الى التارة الأولى أنظر ما يجعل عليه ان جهل أمره على اختلاف الناس في ذلك متى تمكن الجمع بينهما وهاتان القراءتان يمكن الجمع بينهما بل تجعل قراءة الجهر على الجوار وهو كثير سائغ في القرآن وكلام العرب قال الله تعالى يطوف عليهم ولدان مخلدون بأكواب وأباريق الى قوله وهو رعين كائنا لؤلؤا المسكون والجوار العين لا يطاق بهن ولكن يطفن بأنفسهن كالولدان وقال امرؤ القيس

\* حفيف شواء أو قد يدعج \* وقال النابغة

لم يبق الا أسير غير منقلت \* أو موثق في جبال القد مسلوب

ينقص أو موثق على الجوار فان قيل فان مثل هذا يلزم إضافة قراءة النصب بضع أن يجعل العطف على موضع الرأس لان موضعه النصب وذلك مشهور شائع في كلام العرب قال الشاعر معاوية انا بشر فاصبح \* فاسنا بالجبال ولا الحديما

فالجواب ان هذا الاعتراض لا يجوز لك ابراده لانه يقتضى المنع من الغسل وأتم لاتقولون به \* وجواب ثان وهوان العطف على الموضع انما يجوز اذا كان المعطوف عليه بمعنى محرف جر وفي معنى ما يتبعه بغير حرف جر كقولك مرتب زيد وجرافناه لقيت زيدا وجرافنا وقد ذكرنا معنى ذلك في مسألة مسح الرأس \* وجواب ثالث وهوان العطف على الموضع لا يجوز الاحيث لا يشك ذلك ويجوز أن تقول مرتب زيد وجرافنا لما يمكن في الكلام فاصبح أن يعطف عليه على اللفظ

ولو قلت رأيت زيدا ومروا بنوا وأنت تريد العطف على موضع عمرو لم يجز لانه لا يعلم  
 حيث شغل أي هاتر بعطفه ووجه آخر في العطف وهو ان التسل قد يسمى مسما لان السمع  
 خفيف التسل حتى ذلك أبو علي الفارسي قال ولذلك يقال تمتعت بالصلاة بمعنى وضعت  
 فبعضوا لذلك أن يعطف على الرأس فيكون المراد به التسل لان المعطوف والمعطوف عليه متى  
 اشترك في لفظ ما يعطف به أحدهما في الآخر جاز العطف وان اختلفا في المعنى بذلك على ذلك قوله  
 تعالى ان الله ولائكم بصالحون على النبي فجمع بينهما في لفظ الصلاة وان كانت الصلاة من  
 الباري تعالى بمعنى الرحمة ومن الملازمة بمعنى الدعاء ودلائلنا من جهة السنة ما رواه مسلم حدثنا  
 شيبان بن فرخ وأبو كامل جميعا عن أبي عوانة قال أبو كامل حدثنا أبو عوانة عن أبي بشر عن  
 يوسف بن ماهك عن عبد الله بن عمرو قال تخلف النبي صلى الله عليه وسلم في سفر سافر له  
 فأدركنا وقد حضرت صلاة العصر فجمعنا جميعا على أرجلنا وادى وبل للأعقاب من النار  
 ودلائلنا من جهة القياس انه عن منصوص على حدة فكل فرضه في الوضوء التسل كاليد  
 ودليل ثان ان هذه طهارة ترفع الخبث فكان فرض الرجل فيها التسل كالطهارة الكبرى  
 أمامها فخرج من نص قولهم ما رواه يعلى بن عطاء عن أوس بن أيأس التقي رأيت رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم أنى كظاة فوم فتوضأ ومسح على قدميه \* والجواب ان حديث يعلى بن عطاء  
 هذا ليس بما يجزى مجرى الصحيح ولولم يكن فيه على الاجتماع الرواية في مخالفة فيه لقوا ومسح  
 على خفيه وجواب ثان وهو انه لو صح لجاز أن يحمل على الخفين لان من مسح على خفيه يجوز أن  
 يقال مسح على قدميه وكذلك لو ضرب خفيه لجاز أن يقال ضرب رجله ويقال أخذت بعصه  
 زيد وأخذت بشو بمن فوقه ويحتمل أن يريد التسل وسماه مسحا على ما قدمناه فحصله على  
 ما ذكرناه وتجمع بينه وبين حديث عبد الله أبي عمرو والمتقدم على ان لو مسح رجله لجاز أن يحمل  
 على أنه فعله لعله ما تضمن التسل (مسئلة) اذا ثبت ذلك فقد اختلف أصحابنا في الكعبين اللذين  
 اليهما جاز التسل في الوضوء حكى القاضي أبو محمد عن مالك في ذلك روايتين أحدهما أنها  
 المظان اللذان في ظهرا القدمين وروى عن مالك أيضا أنها اللتان في جانبي الساقين وهذه  
 الرواية هي المشهورة عن مالك وهي الاظهر من مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي  
 هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا توضأ أحدكم فليجعل في أنفه ماء ثم لينثره ومن  
 استجر فليوتر \* ش وقوله اذا توضأ أحدكم فليجعل في أنفه ماء وكذا هو في بعض  
 الروايات ومعنى ذلك ان الاستنشاق هو وضع الماء في الأنف وجذبه بالنفث والمبالغة في ذلك  
 مستحبة لغير العالم وأما العالم فممنوع من ذلك لان فيه نحر برأصومه

(فصل) قوله ثم لينثره معناه ينزل الماء من أنفه يدفعه بنفسه ومن سنه أن يضع يده عند ذلك على  
 أنفه وقدرى ابن وهب عن مالك في المجموعة في الذي يستنثر من غير أن يضع يده على أنفه انه  
 أنكره وقال هكذا يفعل الجار

(فصل) وقوله ومن استجر فليوتر اختلف مالك وأصحابه في الاستجمار فرى سعيون في  
 التفسير قال قال لنا علي بن زياد قلت لمالك كيف الوتر في الاستجمار فقال أما أنا فأتخذ العود  
 ذاك كسرة ثلاث كسمر وأستجمر بكل كسرة منهن فان كان العود مدقة فأخذت منه ثلاث مرات  
 قال على فكسمة في ذلك رجل من قريش وأنا شاهد فقال ان العرب تسمى الاستجمار بالمجارة من

وحدثني عن مالك عن أبي  
 الزناد عن الأعرج عن أبي  
 هريرة أن رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم قال اذا توضأ  
 أحدكم فليجعل الماء في  
 أنفه ثم لينثره ومن استجر  
 فليوتر



القائط استجمارا فرجع الى ذلك مالك قال على وقوله الاول أحب الى قال سمعون القول مارجع اليه مالك وقد روى عبد الرزاق عن معمر مثل قول مالك الاول (فرع) اذا ثبت أن الاستجمار هو الاستنجاء فقد اختلف أصحابنا في معناه فذهب من قال سمي بذلك لأنه يتعلق بالأحجار وهي الجار قال أبو بكر بن الأنباري استجمز الرجل اذا تمسح بالجار والجار الحجارة الصغار وبه سميت جار مكة وقال القاضي أبو الحسن يجوز أن يقال إنه أخذ من الاستجمار بالبحر والذي تطب به الراحة وهذا زيل الرائحة القبيحة وهذا الفصل يتعلق بثلاثة أبواب \* أحدها وجوب إزالة النجاسة \* والثاني تمييز النجاسات من غيرها \* والثالث في اختلاف أحكامها باختلاف عالمها

### باب حكم إزالة النجاسة \*

فأما إزالة النجاسة فإن أصحابنا العراقيين اختلفوا فيما حكوا عن مالك في ذلك فحكى القاضي أبو محمد في المعونة عن مالك في ذلك روايتين \* أحدهما أن إزالتها واجبة وجوب الفرائض حتى صلى بها عامدا إذا كرر أعادها وهو النثر واه أبو طاهر عن ابن وهب \* والثانية أنها واجبة وجوب السنين ومعنى ذلك أن من صلى بها عامدا أتم ولم يعد الا في الوقت استجبها وهذا ظاهر قول ابن القاسم وعلى الوجهين جميعا من صلى بها ناسيا أو غير قادر على إزالتها أجزأ أنه صلاته ويستحب له الأعادة في الوقت وذهب القاضي أبو الحسن الى أننا ان قلنا أنها واجبة وجوب الفرائض أعاد الصلاة بأدمن صلى بها ناسيا أو عامدا وإذا قلنا أنها واجبة وجوب السنين أعاد الصلاة بأدمن صلى بها عامدا ومن صلى بها ناسيا أو مضطرا أعاد في الوقت استجبها وقال القاضي أبو محمد مثل هذا في شرح الرسالة وقال في تلفيق المبتدئ إنها واجبة لا خلاف في ذلك من قوله وإنما الخلاف في الإزالة هل هي شرط في صحة الصلاة أم لا وهذا هو الصحيح عندي إن شاء الله وبالله التوفيق والدليل على وجوب إزالة النجاسة قوله تعالى وثيابك فطهر ولا خلاف أنه ليست هنا طهارة واجبة للثياب غير طهارتها من النجاسة \* فإن قيل إن الثياب هي الثياب والمراد بالآية تطهيره من الشرك ويدل على ذلك أن هذه الآية أول ما نزل من القرآن قبل الأمر بالصلاة والوضوء وإزالة النجاسة إنما شرع للصلاة \* فالجواب أن اسم الثياب أظهر في ثياب اللباس فيجب أن يجعل على ما هو أظهر فيه أو يجعل علم ما جبه الاحتمال لهما الآن يدل دليل على إخراج بعض ما يتناول اللفظ من الجمله وأما قولهم إن الآية نزلت قبل الأمر بالصلاة وفي ذلك دليل على أن المراد بذلك القلب فغير صحيح لجواز أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم خص بذلك في أول الإسلام وفرض عليه دون أمته ثم ورد الأمر بذلك لأمته \* وجواب ثان وهو أن شرع من قبلنا شرع لنا فيصلي أن يكون قد اتسع في الصلاة شرع من قبله من النبيين فوجب ذلك باتباعهم وتأخر الأمر به بنسب شرعنا عن ذلك الوقت فلا يمنع أن يكون قد أمر على الوجهين تطهير الثياب للصلاة في أول الأمر ثم ورد بعد ذلك نص الأمر بالصلاة والدليل على ما قلناه من جهة السنة ما رواه البخاري حدثنا محمد بن المنذر حدثنا محمد بن حازم حدثنا الأعمش عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس قال قال النبي صلى الله عليه وسلم بقرين فقالا لهما ليمدبان وما يدبان في كبر ما أمأ أحدهما فكان لا يستتر من البول وأما الآخر فكان يمشي بالغبرة ثم أخذ جردا به رطبة فشقها بنصفين فغرز في كل قربة واحدة قالوا يا رسول الله لم فعلته قال لعله يمتنعف عنهما ما لم يسبسا (فرع) اذا ثبت ذلك فوجه قولنا أنها ليست بشرط في صحة الصلاة وهو الذي ينظر عليه أصحابنا أن كل ما صححت الصلاة مع سببه فأنما تصح مع كثيره كعدم الاستحاضة \* فإن قيل لا يجوز اعتبار الكثير بالسبب لأن دم

البراثين لا يمكن الاحتراز منه فذلك يجب الصلاة به وأما أكثر من النجاسة فإنه يمكن الاحتراز منه فلم يصح الصلاة به كالحدث غير صحيح على أصحكم لأنه ينتقض بنه جرح بنفجر دماني الصلاة فإن عليه عندكم إعادة الصلاة به وإن كان لا يمكن الاحتراز منه والفرق بين هذه الطهارة وطهارة الحدث على أصولنا أن هذه لا تجب بالشك وطهارة الحدث تجب بالشك فذلك قلنا أن طهارة الحدث شرط في صحة الصلاة دون هذه ووجهه إلى راية الثانية وبما قال أبو حنيفة والشافعي واختارهما القاضي أبو محمد أن هذه طهارة تجب الصلاة فكانت شرطاً في صحتها كطهارة الحدث (فرع) إذا ثبت أنها شرط في صحة الصلاة فهل تكون شرطاً مع النسب أو ذهب القاضي أبو الحسن إلى أنها شرط مع الذكر والنسب واستدل القاضي أبو محمد في ذلك بما رواه أبو داود حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا حماد بن سادة عن أبي نامة السهمي عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري قال بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بأصحابه إذ دخل عليه فوضع يده على رأسه فلم ير أياً من القوم ذلك ألقوا ناله فلم يقض رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاته قال ما حكمكم على الفاء نهاكم قالوا رأيناك ألقيت نعليك فألقينا نعالنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن جبريل أتاني فأخبرني أن فيهما قدراً وقال إذا جاء أحدكم المسجد فليستظا فأن رأى في نعله قدراً أو أذى فليصه وليصل فيما به وليلن من جهة المعنى أن النسيان بسقط التكليف كعدم الماء ثم ثبت وتقدر أنه لو عدم الطهارة بالماء لعدم الماء لصحت صلاته فكذلك إذا نسي وجهه ما قاله أبو الحسن أنها طهارة تجب للصلاة فكان عدمها ونسيانها سواء في إبطال الصلاة كطهارة الحدث (فرع) إذا ثبت ذلك فمن رأى نجاسة من بول أو غيره في ثوبه أو في جسده وهو في صلاته فروى ابن القاسم عن مالك يقطع الصلاة وقال ابن القاسم في المدونة وإن كان وراء الإمام ويستهثها بعد ذلك وحكي أبو الفرج في حواشيه أن استطاع أن انتهى تهادي في صلاته (فرع) ومن ألقى عليه في صلاته ثوب نجس فسقط عنه مكانه قال سحنون أرى أن ينسئ صلاة وهذا مبنى على رواية ابن القاسم وأما على رواية أبي الفرج فإنه ينادي في صلاته ومن رآها بعد أن كملت صلاته فإنه يعيدها مادام في الوقت ولا إعادة عليه بعد الوقت واختلفت الرواية عن مالك في تعدد آخر الوقت فروى ابن القاسم أن وقت صلاتي النهار في ذلك إلى اصفرار الشمس وروى عنه محمد بن يحيى أن وقتاً إلى غروب الشمس وهذا في صلاة العصر واضح لأثر آخر وقتاً المختار أن يكون ظل كل شيء مثله لكنه لما كان بعده ذلك إلى اصفرار الشمس وقت اختيار الصلاة تشارك في الوقت كان وقتاً لاستدراك فضيلتها فعلي هذا الظاهر ثلاثة أوقات وقت اختيار من زوال الشمس إلى أن يكون ظل الشيء مثله ووقت استدراك فضيلته وهو إلى اصفرار الشمس أو إلى أن يصير ظل كل شيء مثله ووقت ضرورة وهو إلى أن يبقى قبل غروب الشمس قدر ما يتعص به العصر أو إلى غروب الشمس على اختلاف في ذلك وأما وقت المغرب والعشاء في هذا الحكم على ما قد سنه من رواية محمد بن يحيى في طلوع الفجر وعلى رواية ابن القاسم قال أن يبقى ثلث الليل ويصلى نصفه على قول ابن حبيب ووقت استدراك فضيلة صلاة المغرب ووقت سيب الشفق إلى انقضاء وقت الاختيار للعشاء الآخرة وأما صلاة الصبح فوقتها على رواية محمد بن يحيى إلى طلوع الشمس وأما على رواية ابن القاسم فإن قلنا ليس لها وقت ضرورة فإلى طلوع الشمس وإن قلنا لها وقت ضرورة فإلى آخر وقت الاختيار وهو الاستفار وليس لها

وقت استدراك فضيلة لانه ليس بعد عاصلة نساكرها في وقتها والله أعلم وأحكم

### باب تمييز النجاسة

وأما تمييز النجاسات من غيرها فان ذلك على ضربين أحدهما تمييز جنسها والثاني تمييز الكثرة  
المنوع من الاستبراء المخصص فيه فأما تمييز جنسها فان ابوال مال يؤكل لحبه لغيره محرمة  
ومالا يؤكل لحبه لغيره مكروهة قال الشيخ أبو بكر وقد اختلف في جواز مسحه وأصل  
ذلك أن ابوال مال واوراث تابعة لجناس اللحوم في الطهارة والنجاسة وعرق الدواب كلها طاهر  
وأما الخمر والمسكر فليس تعاده نه الصلاة كانه من سائر النجاسات وما ابن القاسم عن مالك في  
المجموعة (مسئلة) وأما تمييز قليل النجاسة من كثيرها فتعقيق مذهب مالك أن قليل النجاسات  
كلها وكثيرها سواء إلا الدم فان قليله مخالف لكثيره وقال الشافعي قليل النجاسات كلها وكثيرها  
سواء وقال أبو حنيفة قدر الدرهم من النجاسات معفو عنه وما زاد على قدر الدرهم فأمر بزالته  
والدليل على ما قوله حديث ابن عباس المتقدم وفيه فكان لا يستمر من البول ولم يفرق بين القليل  
والكثير ولينان من جهة القياس أن هذه نجاسة يمكن الاحتراز منها فوجب ازالها كالزائد على قدر  
الدرهم والاستدلال في هذه المسئلة هو أن مذهب إليه أبو حنيفة في هذه المسئلة مخالف للسهولة  
وموجب لقليل النجاسة ومسح ترك كثيرها ذلك أنه يقول إن النجاسة إذا كانت بقدر  
الدرهم وكانت متراكة بذلك المقدار بحيث لو بسطت لعمت جميع الثوب فانه لا يجب غسلها  
وإذا كانت أوسع من الدرهم ولم تكن متراكة فانه يجب غسلها إذا كانت أقل من الأولى أمامهم  
فاحتج من نص قولهم بأن هذه نجاسة لا تجوز زعفر الدرهم فلم يجب ازالها كأثر الحدث على موضع  
الاستنجاء والجواب انه لا يجوز اعتبار سائر النجاسات بموضع الحدث الا ترى أن النجاسة في موضع  
الحدث القبل والدرهم المرأة معفو عنه وقد زاد على قدر الدرهم ولا يجوز مثل ذلك في سائر  
النجاسات والجواب ثان وهو أن النجاسة في موضع الجموم متكررة لا يمكن الاحتراز منها مع عدم  
الماء ولا مع وجوده وليس كذلك فيما عدا ذلك فانه ليس متكررا تكررا لا يمكن الاحتراز  
منه فوجب ازالها كالنهي بزيادة على قدر الدرهم استدلو امان هذه نجاسة فلم يجب ازاله يسيرها كالدمل  
والجواب أن الدم متكرر لا يمكن الاحتراز عنه فلم يجب ازالته وليس كذلك في مسئلته فان يسيرها  
يمكن الاحتراز منه فوجب كالكثير (مسئلة) وأما الدم فانه معفو عن يسيره والدليل على ذلك انه  
لا يجب على المكلف غسل دم البرغوث الواحد من ثوبه ولا ما يسيل من البقرة من جسده لانه  
لا يتحلل الاجسام والشياب من ذلك ولا يمكن الاحتراز منه (فرع) اذا ثبت ذلك فقد روى  
ابن القاسم عن مالك أن ما قل من الدم أو كثرة قليل وقال الداودي رحمه الله ان ما سكره الله  
لم يرد بذلك اليسير جدا لانه قد قال لا ينسل دم البراغيث الا أن ينتشر فدل هذا على أن اليسير جدا  
ليس على المكلف غسله فلي هذا تكون الدماء على ثلاثة أضرب ضرب يسير جدا لا يجب غسله  
ولا يمنع الصلاة وضربا أكثر منه يجب غسله ولا يمنع الصلاة كقدر الأجمة والدرهم وضرب ثالث  
كثير جدا يجب غسله ويمنع الصلاة (مسئلة) والدماء عند مالك كلها سواء دم الحوت وغيره  
إلا دم الحية فنه فيدر وابتان احدهما أنه كسائر الدماء يبقى عن قليله وما ابن القاسم والثانية  
أن قليله وكثيره سواء يجب ازالته وما ابن وهب وفي المدينة من رواية عيسى عن ابن القاسم بلفظ  
أن مالك قاله ثم رجع عنه وقال الدم كله واحد فوجه الولاية الأولى انه دم فوجب أن يفرق بين قليله

وكثيره كالأداء. ووجه الرواية الثانية ما نفع خرج من القيل فاستوى قليله وكثيره كالقول  
وروى أبو الطاهر عن ابن وهب عن علي بن عبد جصة أودم ميتة أو ولد أو رجس أو احتلام فانه  
يعيه أبدا ولا يفرق بين القليل والكثير وقال ابن حبيب ان دم الميتة كدم الميت ودم الانسان  
والهبة والحوث لاتعاد الصلاة إلا من كثرة. وقال الشيخ أبو الحسن ان دم الحوث طاهر ووجه  
رواية ابن وهب ما نفع بحار الميتة ويمكن الاحتراز منه فوجب ان يغسل قليله وكثيره كالماء  
الذي يغسل منها (مسئلة) وكه مقدار اليسير المعفون عنه من الدم. روى علي بن زياد عن عاصم  
في المجموع ان قدر الدرهم من الدم لاتعاد منه الصلاة ولكن القليل الكثير انقشر. وقال ابن  
حبيب مثل المالك عن قدر الدرهم فراه كثيرا ورأى قدر انقصر قليلا فوجه رواية علي انها نجاسة  
شكركة ولا يمكن الاحتراز من يسيرها فوجب ان تتعد به قدر الدرهم كوضع الخبث (فرع)  
ومعنى ذلك في الدم أو غيره فان ما فوق الدرهم منه في جزء اليسير وقال ابن حبيب من لم يغسل  
موضع النجاسة من الدم حتى صلى لم يبه ومن أسأع أثم في العتبة فعين يتجفف عن غسل في ثوب فيه  
دم يسير لا يضر جبه بالهفيف لانه عدل وان كان كثيفا يخاف أن يضر جبه ببل الهفيف فيلغس جلده  
باب اختلاف النجاسة باختلاف أهلها

ما يخفى عينه ويتيقن وجوده لكثرة في الطرقات وتكرره بهذا لا يجب غسله من خب ولا طوب ولا جسد لانه ما يتكرر ولا يمكن الاحتراز منه فكان معفو عنه ٥ وانها ما ظهرت عينه وهو على ضربين محرم وتكرره والمحرم كبول بني آدم وعذرتهم والدماء بول ما حرم له ومايا كل البعاسات من سائر الحيوان فهذا يجب غسله من الثوب والخب والجسد لانه ما يمكن الاحتراز منه ولا يتكرر ولا يخفى عينه ولا تكثر كثرة تجمع الاحتراز منه (مسئلة) وأما المكره فكرت الدواب وولها وما تكره أكل كل لحم فلا خلاف على المذهب انه مأمور بفصل الثوب والجسد منه ما لم يكن في غسله مشقة داعية لان يترك المأثوق منه عبادات يضطر الى ذلك فيها كالمجاهد في أرض العدو بمسك فرسه ولا يكاد يجود من يوله بهذا ليس عليه غسله وأما في أرض الاسلام فقال مالك في العتية يتوقى جهنم ودين الله يعرف الظاهر من قوله انه مأمور بالتوقى الى من اضطر الى ذلك من معيشته في السفر بالهواب والله أعلم (مسئلة) وقد اختلف قول مالك في غسل الخف منه فقال مرة بفصل وقال مرة يجزى المسح فوجه الفصل انه مأمور بفصل الثوب منه فكان مأمور بفصل الخف منه كبول ما حرم له وجه القول الثاني يحتلف باختلاف أصله فان قلنا ان لحوم الجر محرمة فان هذا متكرر في الطرقات لا يمكن حفظ الخف منه ويمكن حفظ الثياب وبخلاف هذا العذرة بول الناس لانه لا يكاد يوجد في وسط الطرق وانما يقصد بها المستراح وان قلنا ان طوم الجر مكروه فلان أرواها ليست بنجسة تامها مكروه ولا يمكن حفظ الخف منها مع أن الخف يفصل للفصل (فرع) فان قلنا يجزى المسح في الخف فهل يجزى ذلك في النعل فقال ابن حبيب لا يجزى فيه الا الفصل وروى عيسى ابن ابي القاسم فرق بين الخف والنعل وفي المدونة ما طهره ان المسح يجزى فيها ما وجد قول ابن القاسم ان المشقة لاتلحق بترعها في الصلاة بخلاف الخف ووجه القول الثاني ان النعل يفصل النعلين كخلف (مسئلة) أما الرجل فمأثره ما عتدنا ان المسح يجزى فيها بماذا لا العين لان العلة المبيحة للمسح الخف تكرر لهذه العين وعدم خلو الطرقات منها وهذا المعنى موجود في القدم ويجوز أن يقال بفصل القدم لان الفصل لا يفصلها ومسح الخف لان الفصل يفصله (مسئلة) وأما الدم على السيف ففي العتية من رواية ابن القاسم عن مالك مسح ويصلي به وقد علل القاضي أبو محمد ذلك بصاقله وان الحاجة تزول عنها وأثرها يصح لانتها لا ترق فيه ويصح أن يقال في ذلك ان الذي يبقى منه فيه يسير معفو عنه كآثر الحاجم وهذا أكد لان السيف يفصل للفصل والحاجة الى مباشرة العمل متكررة والله التوفيق ص ٥٠ مالك عن ابن شهاب عن أبي إدريس الخولاني عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من نوضأ فليستتر ومن استجمر فليوتر قال يحيى سمعت مالكا يقول في الرجل يغمض ويستتر من غرفة واحدة انه لا بأس بذلك ش هو انه لا بأس بهما من غرفة واحدة يريدان الفاعل لذلك لا يتألف السنة المباحة ولا يصح وان ترك الافضل وقوله يغمض ويستتر من غرفة واحدة يحصل وجهين أحدهما أن يفعل المضمضة كلها والاستنثاره من غرفة واحدة والثاني أن يجمع كل مضمضة واستنارة في غرفة واحدة فيأبى بالمضمضة والاستنثار في ثلاث غرفات واختلف أصحابنا في تأويل قول مالك ان يترق ذلك أو على وجهين أحدهما ان الافضل عنده أن يأبى بمضمضة واستنارة في غرفة واحدة ثم يأبى في الثانية في ثلاث فيفعل ذلك في ثلاث غرفات والوجه الثاني أن يأبى بالمضمضة على النسق في ثلاث غرفات ثم يأبى بالاستنثار على نسق في ثلاث غرفات فيأبى

وحدثني عن مالك عن ابن شهاب عن أبي إدريس الخولاني عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من نوضأ فليستتر ومن استجمر فليوتر قال يحيى سمعت مالكا يقول في الرجل يغمض ويستتر من غرفة واحدة انه لا بأس بذلك

بهما في ست غرقات وقال الشافعي ان الجمع بينهما في غرة واحدة أفضل والدليل على ما نقوله رواية  
 وجيب حديث عبد الله بن زيد بن عاصم وفيه تفضل واستنشق واستنشق واستنشق ثلاث غرقات ودلنا  
 من جهة المعنى ان هذين عضوان منفصلان فوجب أن يفصل بينهما في الطهارة كالدين ص  
 مالك انه بلغنا عن عبد الرحمن بن أبي بكر دخل على عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم يوم مات  
 سعد بن أبي وقاص فدعا بوضوء فقالت له عائشة يا عبد الرحمن أسبغ الوضوء فاني سمعت رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم يقول ويل للعقاب من النار ش قول عائشة رضي الله عنها أسبغ الوضوء  
 على وجه التسمية له على الكمال واستيعاب أعضائه وقوله صلى الله عليه وسلم ويل للعقاب من النار  
 دليل على أن عائشة تلقت ذلك من قوله صلى الله عليه وسلم على الوعيد لمن لم يبلغ بالوضوء أعقاب  
 والألف واللام في قوله صلى الله عليه وسلم ويل للعقاب يحتمل أن تكون العهد وأن يرده  
 الاعقاب التي لا ينالها الوضوء وبعد أن يرده بالجنس لأن ذلك يخرج عن أن يكون وعيداً لمن  
 أدخل بعض الوضوء ص مالك عن يحيى بن محمد بن طلحة عن عثمان بن عبد الرحمن ان أباه  
 حدثه انه سمع عمر بن الخطاب يتوضأ بالماء وضوءاً لم تحت أزاره ش معنى قوله انه سمع عمر بن  
 الخطاب يتوضأ بالماء يرده معه وقع الماء وحركته يديه وقوله وضوءاً لما تحت أزاره يرده ان كان  
 يستعمل الماء في الاستنجاء وقد كان سعد بن المسيب وغيره من السلف يكرهون ذلك ويقول ابن  
 المسيب انما ذلك وضوء النساء فبين مالك رحمه الله وجه اباحت العمل الجاري به مع ما يعضده من  
 النظر في مسألة التطهر به وقوله لما تحت أزاره يحتمل أن تكون اللام بمعنى في وكفى عن موضع  
 الحديث لما تحت الأزاران الوضوء لو أطلق لكان الاطر حمله على الوضوء الرفع للحدث فبين ان  
 المراد به الاستنجاء ص سئل مالك عن رجل يتوضأ فغسل وجهه فقبل وجهه فقبل أن يقضم  
 أو غسل ذراعيه قبل أن يغسل وجهه فقال أما الذي غسل وجهه فقبل أن يقضم فليقضم ولا  
 يغسل وجهه وأما الذي غسل ذراعيه قبل وجهه فليغسل وجهه ثم يغسل ذراعيه حتى يكون  
 غلب ما بعد وجهه اذا كان في مكانه أو يحضرة ذلك يحتمل أن يكون ذكر النامى لانه لا عتب  
 عليه في فعله ولا انكار بترك الترتيب المستحب في الطهارة وهذا على مذهب ابن القاسم وأما على  
 رواية ابن حبيب فهو أن لا يحكم النامى عنده غير حكم العائد والجاهل ولا خلاف في أن الترتيب  
 مشروع وإنما الخلاف في وجوبه وفرق بين المضمضة وبين غسل الوجه في الترتيب لأن المضمضة  
 من سنن الوضوء وغسل الوجه من فرائضه وحكم الترتيب انما ورد في الفرائض وهذا على مذهب  
 ابن القاسم وأما ابن حبيب فقال من تكس طهارته عاداً أو جاهلاً ابتداءً الوضوء وان فصل ذلك  
 ناسياً نظرت فان خالف بين مفر وض ومسنون فلا تيب عليه وان كان بين مفر وضين آخر مقدم  
 وأتى بما بعده من مفر وض حتى ذلك عن مطرف وابن الماجشون وروى ابن مسامة  
 في البسوط فبين غسل رجله قبل مسح رأسه مسح رأسه وليس عليه أن يغسل وجهه ولا يغسل رجليه لان  
 المسح خفيف  
 (فصل) وأما الذي غسل ذراعيه قبل وجهه فليغسل وجهه ثم يغسل ذراعيه طاهره انه بدأ  
 بغسل يديه ثم ذكر بعد أنه يغسل وجهه فهذا ان كان يحضرة ذلك غسل وجهه لانه لم يكن غسله  
 بعد غسل يديه ثم أتى بباقي وضوءه ليحصل الترتيب والمالاة وأما ان كان ذكر بعد ان غسل  
 وجهه فانه لا يحتاج الى إعادة غسل وجهه وإنما عليه أن يغسل يديه ليكون غسلهما بعد وجهه

وحدثني عن مالك انه  
 بلغه أن عبد الرحمن بن  
 أبي بكر دخل على عائشة  
 زوج النبي صلى الله عليه  
 وسلم يوم مات سعد بن  
 أبي وقاص فدعا بوضوء  
 فقالت له عائشة يا عبد  
 الرحمن أسبغ الوضوء  
 فاني سمعت رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم يقول  
 ويل للعقاب من النار  
 وحدثني عن مالك عن  
 يحيى بن محمد بن طلحة  
 عن عثمان بن عبد الرحمن  
 أن أباه حدثه أنه سمع عمر  
 بن الخطاب يتوضأ بالماء  
 وضوءاً لما تحت أزاره  
 قال يحيى سئل مالك  
 عن رجل يتوضأ فغسل  
 وجهه قبل أن يغسل  
 ذراعيه أو غسل ذراعيه  
 قبل أن يغسل وجهه فقال  
 أما الذي غسل وجهه  
 قبل أن يغسل ذراعيه  
 فليقضم ولا يغسل  
 وجهه وأما الذي غسل  
 ذراعيه قبل وجهه فليغسل  
 وجهه ثم يغسل  
 ذراعيه حتى يكون  
 غسلهما بعد وجهه  
 اذا كان في مكانه أو يحضرة  
 ذلك

فحصل الترتيب بينهما ثم نيم وضوءه على ذلك وهذا حكم من آتى بالوضوء كله غير غسل وجهه ثم ذكره فانه يغسله ثم يعيد غسل يده ثم نيم وضوءه فحصل له الترتيب والموا لا والله أعلم وأحكم (فصل) وقوله ان كان في مكانه أو بمحضرة ذلك بر بدانه بدأ بغسل ذراعيه ثم غسل وجهه فان كان بمحضرة ذلك غسل ذراعيه ليعمل له الترتيب المستحب اذا أدرك الموا لا المستحقة وان ذكر غسل وجهه بعد ان طال وزال عن مكانه غسل وجهه خاصة ولم يكن عليه في رواية ابن القاسم اعادة غسل يده لان الموا لا المستحقة قد فاتت فسقط حكم الترتيب الملازم لها وفي الملبوط لمحمد بن مسعدة في شرح مسئلة الموطأ هكذا وقع في النسخة الثانية

(فصل) وقوله اذا كان في مكانه أو بمحضرة ذلك ويخرج عن حد الموا لا لان جبر الترتيب يحصل له بغسل يده وسائر أعضاء الطهارة بعد وجهه لانه انما تنقض الترتيب بين الوجه واليدين على سائر الاعضاء فتدبر وجه ذلك ولما كان هذا الفصل الآخر حظ من الوضوء بترتيبه شرعت الموا لا بينه وبين سائر أعضاء الطهارة وذلك انما يكون ما لم يحذف الوضوء ولم تنقض الموا لا فاذا حذف الوضوء فانت الموا لا فلم يشرع الا ان يبقى الطهارة لانه لا كالمسألة في ذلك الموا لا وقد فات حكمها وانما يجب مع المذكورون النسيان وفي الملبوط لمحمد بن مسعدة في شرح مسئلة الموطأ انه يعيد غسل ذراعيه بعد وجهه ان كان بمحضرة ذلك وان طالوا سائر أعضاء الوضوء بمنزلة من فرق وضوءه وهذا ينبغي على أن يطول النسيان بطل الموا لا وعلى أن الموا لا مستحقة والترتيب مستحق على وجه ما وقرق ابن حبيب بين مسئلة النسيان ومسئلة النسيان لبعض أعضاء الوضوء فجعله يستأنف الوضوء في مسئلة النسيان لان الموا لا شرط في صحة الطهارة (فرع) ومقتضى هذه المسئلة ان الترتيب ليس بشرط في صحة الطهارة وبقال أبو حنيفة وروى على بن زياد عن مالك ان الترتيب شرط في صحة الطهارة وبقال الشافعي والدليل على صحة القول الاول وهو المشهور من المذهب قوله تعالى فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق واسموا برؤسكم وأرجلكم الى الكعبين العطف أعضاء الوضوء بعضها على بعض بالواو والواو في كلام العرب تنضي الجمع دون الترتيب فان قالوا فانه قال فاغسلوا فقلت الامر بالنفاة في قوله فاغسلوا وذلك يقتضي الترتيب واذا وجب الترتيب في الوجه والبدانة وجب في غيره لان أحد المي فرق بينهما فالجواب أن النسيان انما هو الترتيب في الوجه والجواب الشرط وانما تكون الترتيب في العطف خاصة وجواب ثان وهو ان الوضوء انما هو الترتيب لما نزل ذلك لانه عطف الاعضاء بعضها على بعض بالواو التي تقتضي الجمع فكانه قال اذا قمنا الى الصلاة فاغسلوا هذه الاعضاء وهذا يمنع الترتيب في مثل مالك عن رجل نسي أن يقضم أو يستنثر حتى قال ليس عليه أن يعيد الصلاة وليقضم وليستنثر لما يستقبل ان كان بر بدان يصلي س وهذه المسئلة مبنية على ما ذكرنا من أن المصضة والاستنثار ليسان فرض الوضوء فلذلك لم يكن على من نسها أن يعيد الصلاة اذا آتى بالواجب من الطهارة وانما هي بالمصضة والاستنثار اذا أراد الصلاة ليكمل نفل طهارته وفرضها فان لم يرد أن يصلي فلا يقضم ولا يستنثر لان وقت ذلك قد ذهب بفعل الصلاة والطهارة عبادة لا تراد لنفسها وانما تراد لغيرها

﴿ وضوء النائم اذا قام الى الصلاة ﴾

ص ﴿ مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

قال يحيى ومسل مالك  
عن رجل نسي أن  
يقضم أو يستنثر حتى  
صلى قال ليس عليه أن  
يعيد صلاته وليقضم  
وليستنثر لما يستقبل  
إن كان بر بدان يصلي  
﴿ وضوء النائم اذا قام  
الى الصلاة ﴾  
حنفي يحيى عن مالك  
عن أبي الزناد عن  
الأعرج عن أبي هريرة  
أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال

إذا استيقظ أحدكم من نومه فليستل يده قبل أن يدخلها في وضوئه فإن أحسكه لا يدري أين باتت يده **ش** اختلق الناس في سبب غسل اليدين قاهم من النوم فقال ابن حبيب في وضوئهما أمر بذلك لعله أن يناله به ما قد يبس من نجاسة خرجت منه لا يعلمها أو غير نجاسة بما تقتدر وقيل أيضا أن ذلك لأن أكثرهم كان يستجمر بالحجارة فقد يبس يديه أثر النجاسة وهذه الأقوال ليست بينة لأن النجاسات لا تخرج من الجسد في الغالب إلا بعلم من تخرج منه وما لا يعلم به فلا حكم له وكذلك موضع الاستنجاء لئلا يله يد النائم الاعم القصد لذلك ولو كانت غسل اليدين تجوز ذلك لأمر بغسل الثياب التي ينام فيها الجواز أن تخرج النجاسة منه في نومه فتبالي ثوبه أو لجواز أن يبس ثوبه بموضع الاستنجاء وهذا باطل والأظهر ما ذهب إليه شيوخنا العراقيون من المالكيين وغيرهم أن النائم لا يكاد أن يبس من حلق جسده وموضع برة في يده ومس رقبته وإبطه وغير ذلك من مغان جسده ومواقع عرقه فاستحب له غسل يده قبل أن يدخلها في وضوئه على معنى التنظف والتزهر ولو أدخل يده في إنائه قبل أن يغسلها لما أتم خلافا لأحد من حنبلي في قوله غسل اليدين قبل إدخالهما في الإناء وأوجب إذا قام من نوم الليل دون نوم النهار والدليل على ما نقوله أن هذه طهارة عقيب نوم فاستحب غسل اليدين قبلها أصل ذلك الطهارة عقيب نوم الليل وأما الحديث فإنه وإن كان نظاهر الأمر الوجوب فإنه قد اقترن به ما دل على أن المراد به السبب دون الوجوب لأنه قال فإن أحسكه لا يدري أين باتت يده ففعل بالشك ولو شك هل مسبت يده نجسا أم لا لما وجب عليه غسل يده (مسئلة) وتعلق بهذا الحكم بنوم الليل لا يدل على اختصاصه به لأن النائم إن كان لا يدري أين باتت يده فكذلك المجنون والمغمى عليه وكذلك من قام في وضوء من باطل أو مقطوع أو محدث فإنه يستحب له غسل يده قبل أن يدخلها في إنائه خلافا للشافعي لأن المستيقظ لا يمكنه التحرز من مس رقبته وتنظيف إبطه وقتل ما ينضج من أنفه وقتل رغووث وعصر برة وحلق موضع عرق وإذا كان هذا المعنى الذي شرع له غسل اليدين موجودا في المستيقظ لزمه ذلك الحكم ولا يسلط عنه أن يكون علق في الشرع على النائم ألا ترى أن الشرع حلقه على نوم الميت ولم يمنع ذلك من أن يتعدى إلى نوم النهار لما تساوى في علم الحكم (مسئلة) من غسل يده قبل وضوئه ثم عرق في وضوئه فأحدث في أثناء وضوئه ولزمه استئنافه قبل عليه غسل يده ثانية في استفتاح وضوئه أم لا روى ابن القاسم وابن وهب عن مالك في الجموعة في يده غسل يده وهذا اختيار ابن القاسم وروى ابن وهب عن مالك في الجموعة أيضا رواية أخرى لا يمسح غسل يده وهو اختيار أشهب ويحيى بن يحيى في وجهه الرواية الأولى أن الطهارة متى شرعت للنظافة ثم دخلها أحكام العبادة المحضة تأن كدها أغلب عليها حكم العبادة المحضة لم يراع فيها ويعود سببا كتمسك الجموعة أصله أن الله أراحته فلما دخلت أحكام العبادة المحضة من اعتبار العدد والأتان به وإن عدت الرأحة فكذلك في مثلثنا لما دخله ما يختص بالعبادة المحضة من اعتبار العدد والأتان بها وإن لم يوجد سببا ص **ش** مالك بن زيد ابن أسلم أن عمر بن الخطاب قال إذا نام أحدكم منطجعا فليتوضأ **ش** وجوب الوضوء على النائم المضطجع من باب نوافض الطهارة الصخرى وهي ثلاثة أنواع لا خلاف فيها في المذهب ذهاب عقل وخارج وملازمة فأنما ذهاب العقل فهو النوم وما سكن في معناه من الأغماء والسكر والجنون والأصل في وجوب الوضوء من النوم في الجملة قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم الآية وهذا قائم إلى الصلاة فوجب عليه الوضوء ولينامن جهة المعنى

إذا استيقظ أحدكم من نومه فليستل يده قبل أن يدخلها في وضوئه فإن أحسكه لا يدري أين باتت يده وحديث عن مالك عن زيد بن أسلم أن عمر بن الخطاب قال إذا نام أحدكم مضطجعا فليتوضأ



أن الغالب من النوم مع الاستئفال خروج الحدث لاسترخاء المفاصل فأجرى جيته مجرى غالب ( فرج ) وليس النوم يحدث في نفسه لما روى ابن عباس أن قال بئس عندنا نائم مبرورة والنبي صلى الله عليه وسلم عندها قنوصاً ثم قام يصلي فقامت عنديساره فأخذني فبجعتني عن يمينه فعلى ثلاث عشرة ركعة ثم نام حتى نفعه وكان إذا نام نفع ثم أتاه المؤذن فخرج وصلى ولم يتوضأ ( فرج ) وسكهم وجوب الوضوء به أن من استغرق في النوم وطال أمره على أي حاله كان فغلبه الوضوء وقال أبو حنيفة من نام على هيئة من هيأت الصلاة فالوضوء عليه وقال الشافعي من نام جالساً فالوضوء عليه ورواه ابن وهب عن مالك والدليل على صحة المذهب من المذهب أن هذا مستغرق النوم فوجب عليه الوضوء أصل ذلك المضطجع ( فرج ) والوضوء ليس به النوم خلافاً لما رآه إبراهيم المزني في قوله أن الوضوء يجب بقليل النوم وكثيره والدليل على ما نقوله أن النوم ليس يحدث في نفسه وإنما يجب الوضوء لما يخفى عنه وقوعه كغيره من الحدث الذي يكون الغالب خروجاً وأما يسره النوم فإنه يخلو من ذلك ولا يخفى عليه ما يجري له من ذلك ومن غيره إذا ثبت ذلك فإن أحوال الإنسان تختلف في النوم باختلاف هيئته على ضربين \* أحدهما يكثر منه الحدث ونبياً نوره \* والثاني لا يمكن معه في الغالب وهو بعينين \* أحدهما لا ينهيه الاستغراق في النوم كحالة الركوع \* والثاني لا ينهيه مع خروج الحدث كحال الجلوس فإذا تنبه أن يتفق المعنيان فلا يمكن استغراق النوم ولا نبياً خروج الحدث فلا وضوء على من نام على هذه الهيئة وهي هيئة الاحتباء وإن انفردت إحدى الحالتين فإن ما لا كراهة الله رأى الهيئة التي لا يمكن معها خروج الحدث فيقول لا وضوء على من نام جالساً ما لم يطل ذلك ولا يرى الهيئة الأخرى فيوجب الوضوء على من نام راكعاً وابن حبيب رأى هذه الهيئة ولا يوجب عليه الوضوء ص \* مالك عن زيد بن أسلم أنه قال في تفسير هذه الآية يأبى الذين آمنوا إذا قموا إلى الصلاة فأغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وأمسحوا برؤسكم وأرجلكم إلى الكعبين أن ذلك إذا قمتم من المضاجع يعني النوم \* ش \* ذهب زيد في هذه الآية إلى أن القيام انما هو القيام من النوم خاصة وذهب إلى ذلك جماعة من المالكيين وغيرهم واستدلوا على ذلك بأن الآية قد وردت فيها ذكر سائر الأحداث الموجبة للوضوء فوجب حملها على القيام من النوم ليعتبر في الآية أنواع الأحداث الموجبة للوضوء وذهب غير زيد بن أسلم إلى أن الآية عامة في كل قائم إلى الصلاة إلا ما خصه الدليل وليس هذا بعيداً لأنه لا يمتنع أن يتم في أول الآية جميع الأحداث ثم يخص بعضها بالذكر بعد ذلك

( فصل ) وقوله عز وجل فأغسلوا وجوهكم قال القاضي أبو محمد سمعنا فأغسلوا وجوهكم للصلاة قال وذلك دليل على اعتبار النية في الطهارة وإلى ذلك ذهب مالك والشافعي وجهور الفقهاء والدليل على ما نقوله الآية المتقدم من جهة السنة قوله صلى الله عليه وسلم إنما الأعمال بالنيات وأما لما رآه من أنى وهذا ما لم ينزل الوضوء فلم يكن له ودليلنا من جهة القياس أن هذه طهارة ي عمل وجوباً من جسم المكف فافتقرت إلى النية أصل ذلك التيمم إذا ثبت ذلك ففيه ثلاثة أبواب \* الأول في تبيين ما يقتري النية من الطهارة \* والباب الثاني في إصباح ما يجري في ذلك من النيات \* والباب الثالث في عمل النية من الطهارة

باب فيما يقتري النية من الطهارة \*

إذا ثبت ذلك فإن غسل الجمعة يقتري النية عند جهراً أصحاً من يميني على قول أشهب والشعبي

حدثني عن مالك عن زيد بن أسلم أنه قال في تفسير هذه الآية يأبى الذين آمنوا إذا قموا إلى الصلاة فأغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وأمسحوا برؤسكم وأرجلكم إلى الكعبين أن ذلك إذا قمتم من المضاجع يعني النوم

أبى اسقى انها لا تقتصر الى نية فوجه القول الأول قوله صلى الله عليه وسلم إنما الأعمال بالنيات ومن جهة المعنى ان هذا الفصل وان كان أصله لما يكون بالإنسان من العرق والسنن الذي يلزم ازالته للصلاة التي شرع لها النطقا والتجمل فانه قد اعتبر فيها من العدد وغير ذلك بما يعتبر في العبادات المحضة كالوضوء وغسل الجنابة فثبت لها حكم العبادات فاعتبرت الى النية ولا نها أيضا تتعدى محل موجبها لانها تلزم من لا عرق ولا سنن وتتعلق من الاعضاء بما يهضم فيه ذلك كما تتعلق بما يوجد فيه ذلك ووجه قول أشهب وأبى اسقى انها تطهارة لازالة المعنى فاعتبرت ازالته دون النية كغسل الجنابة (مسئلة) وأما غسل اليدين قبل ادخالهما في الاواني فان اعتباره الى النية يتخرج على وجهين من جعله من شأن الوضوء كأين القاسم اعتبر فيه النية ومن رأى غسلهما على سبيل النظافة كأشهب ويحيى بن يحيى فلا يعتبر في ذلك نية وقد روى ابن وهب عن مالك ما يقتضي الوجهين جميعا (مسئلة) وأما غسل الذكركم من المذي حكى الشيخ أبو محمد في نوادره انه لا يقتصر الى النية كغسل الجنابة \* قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه والمصحح عندي انه يقتصر الى النية لانها تطهارة تتعدى محل وجوبها وأما من خلع خفيه بعد المصباح عليها فأراد أن يغسل رجليه أو يمسح على خفيه أسفلين قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وقد انما علمت من جعلها فلا بد من تجديده النية لها وكذلك من نسي غسل عضو من أعضاء الطهارة الكبرى والمغسرة ثم ذكره بعد أن جف وضوءه وطال امره فانه لا بد له في غسله من النية (مسئلة) وأما من مس ذكره بيده في أثناء غسله قبل غسل أعضاء الوضوء فليس عليه تجديد النية وان كان ذلك بعد غسل أعضاء الوضوء فقد قال الشيخ أبو محمد يحتاج الى تجديد نية الوضوء عند غسل أعضاء الوضوء ومنع من ذلك الشيخ أبو الحسن وسيأتي ذكره في الوضوء من مسمى الذكر ان شاء الله تعالى

﴿ باب في إباح ما يجزى من النية ﴾

وأما الباب الثاني فيما يجزى من النية في الطهارة فان الاعتبار في ذلك بمعنيين أحدهما بما تناول من الاحداث والاسباب والثاني بما تناول من العبادات فاذا تساوت الطهارتان في أنفسهما وفيما تناولوه من لاحداث والاسباب وفيما جمعه من العبادات فلا خلاف أن نية احدي الطهارتين تنوب عن الاخرى وان تساوتا في الفصل واختلقتا في أن إحداهما عن حدث والاخرى سبب غسل الجنابة والفصل للرواح للجمعة فقد اختلفا فيهما فحين اغتسل للجمعة ولم ينو الجنابة فقال ابن القاسم لا يجزى به نية الفصل للرواح عن نية الجنابة ورواه عن مالك وبقال ابن عبد الحكم وأصبغ وقال ابن وهب وابن كنانة وابن الماجشون ومطرف وابن نافع يجزى به ورواه عن مالك فوجه قول ابن القاسم أن غسل الجمعة غير واجب فلا يجزى به نية عن نية غسل الجنابة وهو واجب ووجه القول الثاني أن غسل الجمعة مشرع وأمور به موجب أن يجزى به نية عن نية غسل الجنابة قال ابن حبيب كن ترضاً لنافلة فانه صلى بها فريضة (فرع) وان نوى الجنابة فهل يجزى به نية غسل الجمعة ذهب أكثر أصحابنا الى انه لا يجزى به وقال محمد بن مسلمة وأشهب يجزى به وجه قول الجماعة أن غسل الجمعة ما يثبت به اارتفاع الحدث ولا يقتضى الحدث ويحتمل أن يكون قول أشهب مبني على أن غسل الجمعة لا يقتصر الى النية فان نوى الطهارتين معا في المدونة عن ابن القاسم يجزى به وقال محمد بن مسلمة لا يجزى به لأن يغتسل الجنابة ويجزى به ذلك عن غسل الجمعة (مسئلة) وأما من اعتقده انه على وضوء يتوضأ بمجدة الطهارة ثم ذكر انه قد أحدث ذكر الشيخ أبو محمد في

نوادره عن أشبه أن ذلك يميز به وفي كتاب ابن سحنون أنه لا يميز به لأنه قصد النافلة وذكر أبو محمد عبد الحق أن ما زاد على الفرض في تكرار الوضوء يجب أن يفعل بنية الفرض لتسبب الغسلة الثانية عما نقص من الأولى فإن أتى بالثانية والثالثة بنية الغسل فإنه يصرح على الخلاف المذكور في تحديد الطهارة \* قال القاضى أبو الوليد رضى الله عنه أنه لا يكون التكرار بنية الغسل وإنما يؤتى به بنية الفرض بمنزلة تطويل القراءة في الصبح والركوع والسجود لأن الغسل ليس من جنس الفرض فتم به فضيلته ألا ترى أن من صلى صلاة فرض فذا ثم أراد أن يعيدها في جماعة للفضيلة فإنه لا يعيدها إلا بنية الفرض ولو صلاها بنية الغسل لما كملت بها فضيلة الأولى والله أعلم وأحكم (مسئلة) ومن لم يذكر جنابة فاعتسل على أنه إن كانت به جنابة فهذا الغسل يرفع حكمها ثم ذكر بعد ذلك جنابة فقد روى عيسى عن ابن القاسم لا يميز به وقال عيسى يميز به واحتج بأن ابن كنانة قال من اغتسل للجمعة ناسيا للجنابة أجزأه قال عيسى فكيف بهذا \* قال القاضى أبو الوليد رضى الله عنه والذي عنده أنه أراد بذلك أن نية الطهارة الواجبة لا تنقثر إلى نية الوجوب وهذه المسئلة تحتاج إلى نظر وتنقسم وذلك أن الذي يغتسل على هذا الوجه لا يتلو أن يشك هل أجنب بعد غسله أو رأى شيئا فنشك أنه وجنابة أو غيرها أو لم يشك بل يتقن أنه على طهارة فإن شك في الجنابة بعد الغسل فهذا على مذهب ابن القاسم يجب عليه الغسل وهذا الشك عنده يقوم مقام يتقن الجنابة فلا يجوز أن يقول ابن القاسم لا يميز به ولأن شبهه بغسل الجمعة وإنما يجوز أن يقال ذلك على مذهب من قال من أحبا بيتان الطهارة مع هذا النوع من الشك مستحبة وأما من رأى بالافشك فيه فإنه يصرح على قول ابن نافع أن الغسل يلزمه على رواية ابن زياد أن الغسل لا يلزمه وأما من يتقن الطهارة فاعتسل مع ذلك استظهارا لمجدد نفسه فهو بمنزلة من وضأ بمجدد الوضوء (مسئلة) فإذا ساءت الطهارتان عن حدث واختلفت موانعهما كل جنابة والحيض فإن الحيض يمنع الوطء ولا تمنعه الجنابة فإن اغتسلت الحائض تنوى الجنابة دون الحيض في كتاب ابن سحنون عن أبيه لا يميز وفي كتاب الحاوي للقاضى أبي الفرج يميز وقال محمد بن عبد الحكم وجه قول سحنون أن الحيض يمنع مما لا يمنع منه الجنابة وإذا رفع موجب الجنابة لم يرتفع جميع موجب الحيض فوجب أن لا يميز به ووجه القول الثاني أن هذين حدثان موجبهما واحد فوجب أن تنوب نية أحدهما عن نية الآخر كالوضوء عن النوم والبول واختلاف موانعهما لا يوجب التثاني بينهما لأن الحائض لو نوت استباحة الصلاة خاصة لأجزأها ذلك من جميع موانع الحيض وهذا المعنى موجود في مسئلتنا ولهذا اختلف قول مالك وأصحابه في الجنب يتيم ناسيا للجنابة ينوي من الحدث الأصغر فنع منه مالك وجوز به ابن مسleme ورواه عن مالك (مسئلة) فإن نوت بغسلها الحيض دون الجنابة فقد قال مالك يميز بها عن غسل الجنابة وكذلك قال ابن القاسم في المجموع وهذا مارد على رواية من لا يرى للحائض قراءة القرآن عند انقطاع الدم وعلى رواية من لا يرى لها قراءة القرآن جملة وأما من حل قول أصحابنا في ذلك على تجوز القراءة لها على الإطلاق فإنه يصرح على قول سحنون أن نية الحيض لا يميز عن نية الجنابة والله أعلم وأحكم (مسئلة) وأما ماختلف موجباه وموانعه كل جنابة والحدث الأصغر فإن نية الأعم منه تنوب عن نية ما هو أخص منه فتنبو نية الجنابة عن نية الحدث الأصغر ولا يميز نية الحدث الأصغر عن نية الأكبر في الطهارة بل الماء وأما في التيمم فقد اختلف فيه على ما تقدم لا اختلاف موانعهما واتفاق موجبها

(فصل) وأما تناول النية للعبادات والأفعال فإن نوى بالطهارة استباحة جميع ما يمنع حدثها جزأً ذلك وهو أعم وجوهاً فإن نوى استباحة فعل بعينه فإن الأفعال على ثلاثة أضرب أحدها ما تكون الطهارة تمرطاً في حصة والثاني ما شرعت فيه الطهارة على وجه الاستصحاب والثالث ما لم يشرع فيه طهارة بوجه فإن نوى استباحة فعل شرعت الطهارة في حصة فلا خلاف على المذهب أنه يجوز ويستباح به ذلك الفعل مثل أن ينوي الجنابة الصلاة أو مس المصحف وقراءة القرآن قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وعندي أنه يجزئ ذلك أن ينوي الجنابة دخول المسجد أو ينوي الحدث صلاة نافذة (فرع) وهل له أن يستباح به سائر موافق ذلك الحدث المشهور من المذهب أن من نوى صلاة بينهما أو مس مصحف أو ما أشبه ذلك فإنه يستباح به كل ما يمنع منه ذلك الحدث وقال القاضي أبو الحسن فمن نوى بطهارته استباحة صلاة بعينها دون غيرها أنه يصرح على روايتين عن مالك في رفع نية الطهارة فإن قلنا أن الطهارة لا ترفع جازلة أن يصلي ما نوى وغيرها وإن قلنا أنها ترفع لم يجز له أن يصلي غيرها لأنه قد نوى رفض طهارته بعدها فليس له أن يصلي شيئاً بعدها وقرر القاضي بين أن ينوي استباحة صلاة بعينها وبين أن ينوي استباحة صلاة بعينها دون غيرها (مسئلة) وأما الضرب الثاني فهو أن ينوي بطهارته فصل شرعت فيه استباحة بشئ أن يوضأ المحدث لدخول المسجد أو لقراءة القرآن أو النوم فقد حكى أبو الفرج فيمن توضع لقراءة القرآن له أن يصلي بوضوء ذلك وبمثل ذلك في المختصر فيمن توضع ليكون على طهر وحكى ابن حبيب أنه لم يختلف أصحابنا في حصة الصلاة بالوضوء ونوم ومثل هذا يلزم في الوضوء لدخول المسجد والسعي أو النقل للجسعة ودخول مكة والوقوف بعرفة وألحق ابن حبيب بذلك من توضع لدخول على الأبر ورواه في المجموع ابن نافع عن مالك وقال القاضي أبو محمد لا يجوز من ذلك (مسئلة) وأما الضرب الثالث وهو أن ينوي بوضوءه استباحة ما لم يشرع فيه الطهارة أصلاً فإنه لا يستباح بذلك الطهارة صلاة ولا خلاف في ذلك نعلمه ومن توضع ليعلم الوضوء أو ليتعلمه قال ابن حبيب لا يصلي به وفي النوادر من قول أصحابنا مكرهاً لم يجزه (مسئلة) إذا ثبت ذلك فيلزم الجنابة مضميناً أحدهما أن ينوي بطهارته الجنابة أو ما ينقل منه جميع الجسد وجوباً أو استحباباً والثاني أن ينوي استباحة جميع موافقها أو بعضها وأما الوضوء فيحتاج إلى نية الطهارة من معنى يجب منه أو شرعت فيه استحباباً وليس عليه تعيين الحدث ونية استباحة الموانع وبعضها فإن اغتسل ولم يمين حدثاً فالظاهر من المذهب أنه لا يجزئ به وقال الشيخ أبو إسحاق من اغتسل بنوى التطهير ولا ينوي الجنابة قال مالك مرة لا يجزئ به وقال مرة يجزئ به وعلى ذلك أكثر أصحابنا ويلزم من التمتع تعيين الفعل الذي يستباح به وحكى ابن حبيب أن ذلك على الوجوب ويصرح على قول مالك وابن القاسم أن ذلك على الاستصحاب والفقهاء علم

باب في عمل النية من الطهارة

وعمل النية من الطهارة على ما يقتضيه قول القاضي أبي محمد في أولها عند التلبس بها وقد رأيت ذلك لغيره من أصحابنا وظاهر قول القاضي أبي محمد يدل على أن عملها عند ابتدائه بفرض الطهارة وهو قال القاضي يروى عيسى عن ابن القاسم فيمن توجه إلى البصر أو الحمام بنوى غسل الجنابة فلما أخذ في الطهور نسي الجنابة أنه يجزئ به وقال معنون يجزئ به في البصر ولا يجزئ به في الحمام قال ابن القاسم ومنزلت ذلك منزلة من بوضئه الماء وهو يقصده الاغتسال من الجنابة فمضى حتى فرغ فإن ذلك

يجزى عنه لأنه على نيته ما دام مشتغلاً بالعمل فلا يؤثر فيه النسيان وفرق مذهبون بين المبر والجمام بأن المبر لا يقصده في الغالب إلا لتسل الجناية وأما الجمام فيقصده ليمتثل فيه تنظفا وهذا التعليل صحيح إن شاء الله غير أنه يحتاج أن يفرق بينه وبين قوله في نية الصلاة أنها مقاربة لتسليم الأوامر ووجه ذلك أن من حكم نيات العبادة أن تتأخر افتتاحها إلا أن يمنع من ذلك مانع كما يمنع من الصوم وذلك أنه يجوز لمن أراد الصوم في غرة أن ينوي ذلك في أول ليلة وأما الطهارة فمما تنفتح بنواؤها فتقارنت النية القرض لمرأى الدين والمضغطة والاستشاق عن النية فجازله تقدم النية عند الشروع في أمر الطهارة من المشى إلى موضع الماء وغير ذلك مما يحتاج إليه الوضوء مع اتصال العمل به إلى الشروع في الوضوء وأما في الصلاة فمما تنفتح بفرض من فروضها ولا يخفى على المكلف الدخول فيها لأنه يفعله فوجب أن تتأخر النية افتتاحها وكذلك الحج (فصل) وأما من فعله في غيره فلا يقتصر إلى نية كغسل الميت وغسل الأمانة ولو غ الكلب وغسل الكسابة إذا قطع عنهما دم حيض أو نفاس ومن وضأ غيره لم يرضأ زمانه فإن الشرح بأحمد قال النية على الوضوء لا على الغسل

(فصل) ذكر ابن الجهم أن فرض الوضوء نزل بالمدينة في سورة المسائدة وكان الطهر بمكمن النواذر وهذا أمر لو صح لكان على ذلك غير أنه يحتاج إلى نقل صحيح ويحتمل أن يرد بذلك أنه كان الوضوء بمكمن أمر النبي صلى الله عليه وسلم وورد من قبله وإن كان على الوجوب لكنه لم ينزل فيه القرآن إلا بالمدينة والله أعلم وأحكم

(فصل) قوله وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا حصيا فطيبوا ذلك الملامسة والجمي من الغائط مع النوم وهي أصول أسباب الطهارة إلا أن في الآية تفصيلا آخر اعتبرها على التحقيق إذا تقدمت الصلاة أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين وإن كنتم جنبا فاطهروا وإن كنتم مرضى أو على سفر فلم تجدوا ماء فتيمموا قل ذلك محمد

ابن مسلمة ص قال مالك الأثر عندنا أن لا يتوضأ من رغاف ولا من دم ولا من قيع يسيل من الجسد ولا يتوضأ إلا من حدث بخرج من ذكر أو دبر أو نوم يحدش قد تقدم قولنا إن الأحداث المتفق عليها في المذهب ثلاثة أعرب ذهاب العقل وقد ذكرنا حكمه والثاني ما يخرج من السيلين

وتعين بدين حكمه الآن والثالث الملامسة وما في معناها وسياق ذكرها بعد هذا إن شاء الله تعالى ما يخرج من الجسد فإنه على ضربين خارج من السيلين وخارج من غير السيلين فأما الخارج من السيلين فإنه بوجوب الطهارة على وجوهه فبيننا بعد هذا إن شاء الله وأما الخارج من غير السيلين فإنه لا يجب به الوضوء طهرا كان أو نجسا وقال الشافعي وقال أبو حنيفة كل نجاسة تالمس من الجسد من أي موضع خرجت منه فالوضوء يجب بها والدليل على ما نقوله إن هذا خارج لا ينقض الطهارة قلله فلم ينقضها كغيره كالجمام (مسئلة) وأما الخارج من السيلين فإنه لا يتوضأ أن يكون معتادا أو غير معتاد فإن كان معتادا فإنه نجس فيه الطهارة وهو على ثلاثة أعرب البول والغائط والدم ويوجب ما ينافي من ماله في الجموعة أنه ما أبيض خالص يخرج بالبول يكون من الجماع

وقال ابن حبيب يكون من الرجل والمرأة الجماع أو بركة قال القاضي أبو محمد هو بذلك معصية وقيل بدال غير معصية وكل فدحك عن أهل اللغة وقد استوب الكلام فيه في الاستقامة نه المعاني

قال يحيى قال مالك الأمر عندنا أن لا يتوضأ من رغاف ولا من دم ولا من قيع يسيل من الجسد ولا يتوضأ إلا من حدث بخرج من ذكر أو دبر أو نوم

الثلاثة يجب بها الوضوء خاصة والذي هو ما رقي بقبحه عند الالتذاذ عند الملاعبة والتدكار  
فإن فيه الوضوء وحل يجب فيه غسل الذكراً لاسيما في ذكره بعد هذا إن شاء الله وأما المني فإنه  
يجب به الطهارة الكبرى ( فرغ ) وهذا كله إذا تيقن خروجه فإن شك في ذلك فهو على ثلاثة  
أضرأ أحدها أن يتقن أنه أحدث ولا يدري أن ذلك قبل الوضوء أو بعده فهذا يجب عليه الوضوء  
والثاني أن يتقن الوضوء وشك أحدث بعده أم لا فيروي ابن القاسم عن مالك بعد الوضوء وروى  
عنه لا بعده واختلف في تأويل ذلك فذهب العراقيون إلى أنهم ما رواه ابن أحدهما إيجاب إعادة  
الوضوء والثانية نفيه وذهب المغاربة إلى أنه على الاستصحاب قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه  
والأول أظهر عندي لأن مالكاً قاله على من شك أصلي ركعتين أو ثلاثاً قال عليه انعاماً شك فيه ولا  
خلاف أن ذلك على الوجوب ووجه ذلك أنه قلزمه أداء الصلاة بطهارة فلا يبرأ منها إلا بيقين ولا  
يصلح له اليقين إلا بالاستئذان الطهارة ووجه آخر وهو أنه ليس بصحت في نفسه وإجماع يجب به الوضوء  
لشك في بقاء الطهارة وهذا المعنى موجود في مسئلتنا ( فرغ ) فإذا قلنا بوجوب الوضوء بالشك  
في الحسن فإن شك خارج الصلاة فهذا حكمه وإن شك في الصلاة فقد روى القاضي أبو الحسن عن  
مالك في ذلك رواه ابن أحدهما يقطع ويتوضأ والثانية إن شك في نفس الصلاة فلا وضوء عليه  
وإن شك خارج الصلاة فعليه الوضوء وبه قال إبراهيم النخعي ووجه الرواية الأولى أن هذا شك في  
الطهارة فوجب عليه الوضوء لما يبره من فعل الصلاة كالذي يشك قبل التلبس بالصلاة ووجه  
الرواية الثانية ما روى عنه صلى الله عليه وسلم في الذي يحيل إليه الشيء في الصلاة لا ينصرف حتى  
يجمع صوتاً أو يجرد بها ومن جهة المعنى أن التلبس بالصلاة لم يطل تبعه وإذا وجدته قبل التلبس  
بها بطل تبعه والله أعلم

( فصل ) وأما الضرب الثالث فهو أن وجوده منه أمر يشك هل هو حدث أم لا مثلاً أن يتحيل له  
ربحاً وجدت منه أو يجرد باللا يدري فهذا قد اختلف أصحابنا فيه فقال ابن حبيب في المزيل  
لأطهارة عليه وفرق بينه وبين الذي يشك بعد الطهارة في الحدث وروى علي بن زياد عن مالك  
في الذي يجرد بالبل فلا يدري ما هو لا غسل عليه ولم له عرق وروى ابن نافع عن مالك أن وجوده  
البلل في الصلاة فلا ينصرف حتى يستيقن قال وإن وجدته خارج الصلاة فشك فعليه القبل  
( مسألة ) وأما غير المعتاد فهو كالخصى والدم والودفان المشهور عن مالك وأصحابه أنه لا يجب به  
وضوء وقال محمد بن عبد الحكم يجب به الوضوء وبه قال أبو حنيفة والشافعي ووجه القول الأول  
أنه خارج غير معتاد فلم يجب به الوضوء كعدم الفمادة ووجه القول الثاني أنه خارج من السيلين  
فوجب به الوضوء كالمعتاد من مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان ينام جالساً ثم صلى ولا  
يتوضأ ش معنى ذلك أن نومه كان يسيراً لم يمتد منه لم ينتقل عن مستوى جلوسه وهذا على  
ما يقتضيه مذهب مالك بحيث لا أن يكون ابن عمر رأى في ذلك رأى المخالف

### ﴿ الطهور للوضوء ﴾

عن مالك عن صفوان بن سليم عن سعيد بن سلمة عن آل بن الأزرق عن المغيرة بن أبي بردة  
وهو من بني عبد الدار أنه أخبره أنه سمع أباه ربة يقول جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فقال يا رسول الله أنا تركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء فإن توضعنا به عطشنا أفنتوضأ من ماء

وحدثني عن مالك عن  
نافع أن عبد الله بن عمر  
كان ينام جالساً ثم يصلي  
ولا يتوضأ  
﴿ الطهور للوضوء ﴾  
حدثني يحيى عن مالك  
عن صفوان بن سليم عن  
سعيد بن سلمة عن آل بن  
الأزرق عن المغيرة بن  
أبي بردة وهو من بني عبد  
الدار أنه أخبره أنه سمع  
أباه ربة يقول جاء رجل  
إلى رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فقال يا رسول الله أنا  
تركب البحر ونحمل معنا  
القليل من الماء فإن  
توضعنا به عطشنا أفنتوضأ  
من ماء

البصر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الطهور ماؤه الحل ميتته **ش** قوله ان اترك البصر  
وتجعل معنا القليل من الماء يجعل أن ما يركبونه لا يصلح أكثر من ذلك ويجعل أن يكون ذلك لغير  
هذا الوجه فيكون اقتضاهم على قليل الماء لهذا الوجه لأن ذلك مباح ويكون على الوجه الأول  
للضرورة قوله فان توضأ به عطينا دليل على أن العطش له تأثير في ترك استعمال الماء الملع  
للتشرب ولذلك أقره النبي صلى الله عليه وسلم على التعلق به

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم هو الطهور يعني الذي يشكر التطهير به ولا يصح أن يكون  
معنى طهور طاهر لانهم لم يسموا له هل هو طاهر وانما ألوه هل هو مطهر فأجابهم بأنه طهور وهذا  
يقضي أن لفظ طهور يتضمن معنى مطهر ولا يكون مطهرا حتى يكون ماء طاهرا ولا خلاف  
في جواز التطهير بماء البصر الاماروي عن عبد الله بن عمر وقتادة عن القاضي أبو الحسن أن يكون  
ذلك قولاً لاحد والأصل في جواز التطهير بهذا الحديث وهو نص في الحكم (مسئلة) والمياه  
على ضربين مطلق ومعنى فالطلق ما لم يتغير بمخالطة ما ليس بقرار له وينفك الماء عنه غالباً كما  
السبا والآبار والأنهار والعيون والبصر وهذا هو الطاهر المطهر وكذلك ما تنعير من المياه والتراب  
والخاء الذي هو قوارها وكذلك ما جرى من المياه على كل أنورة أو شئ أو كبرت أو زاج أو  
غير ذلك مما هو في معناه يبرصفاته وعلى ذلك عمل الناس في الحمامات وكذلك ما تنعير بالطحلب لانه  
لا ينفك الماء عنه غالباً وما اذا سقط ورق الشجر والخشب في الماء فتغير فان مذهب شيوخنا  
المرافقين أنه لا يمنع الوضوء به وقال أبو الباس الايباني لا يجوز الوضوء به وجه القول الأول  
أنه بما لا ينفك الماء عنه غالباً لا يمكن الكفوف منه ويشترط استعماله كالطحلب وقدرى  
في المجموعه ابن غانم عن مالك في غير زرعها الماشية فيبول فيها وتروث فتغير طعم الماء ولونه  
لا يمنعني الوضوء به ولا أحرمه ومعنى ذلك ان هذا مما لا ينفك الماء عنه غالباً ولا يمكن منه منه وأما  
مخالطة الملح الماء فقد قال القاضي أبو الحسن الملح من جنس الأرض يجوز التيمم عليه فاذا غر الماء  
يمنع الوضوء به وقد رأت الشيخ أباحمد وأبا الحسن اختلاف في مسئلة الملح بمخالطة الماء فأجاز أحدهما  
الوضوء به ومنه الآخر ولم يفسدوا بجعل كلام شيوخنا العراقيين ان الملح المعدني هو الذي حكمه  
حكم التراب وهو الذي ذكره القاضي أبو الحسن وأما ما يجحد لصنعة آدمى فقد خلت الصناعة  
المعتادة فلا يجوز التيمم به وان غير الماء بمخالطته منع الوضوء به والله أعلم (مسئلة) وأما المضاف  
من المياه فهو في اللغة ما خالطه غيره وكان مضافاً اليه ولكنه عند الفقهاء ولا سيما المالكيين واقع على  
ما تغيرت صفاته بما أضيف اليه فأما لم يتغير صفاته فلا يمتثلون بمخالطه طاهراً ونجساً فان خالطه  
طاهراً كالسبير من اخل والعسل والذي فلا خلاف بين الفقهاء نعلمه في أنه لا يمنع الطهارة به الا  
ما روى عن الشيخ أبي الحسن أنه قال لا يطهر واذا توضأ بماء وأزال به حكم الحدث فانه يكره  
أن تعاد به طهارة للخلاف في ذلك ومن لم يجد غيره توضأ به وأجزأه قال ابن القاسم وهذا يقتضي انه  
طاهر مطهر والمشهور من مذهب مالك وأصحابه الا أصبح فانه قال لا يرفع الحدث وهو أحد قول  
الشافعي وحكى القاضي أبو الحسن تأويله على رواية ابن القاسم بتوضأ به ويتيمم والدليل على  
ما نقوله قوله تعالى وأزلبنا من السماء ماء طهوراً وطهور على مثال شكور وصبور انما يستعمل  
فيما يكثر منه الفعل وهذا يقتضي تكرار الطهارة بالماء ودليلنا من جهة القياس ان رفع الحدث بالماء  
مرة لا يمنع من رفعه ثانية كرفع من آخر العنق بعد تطهير أوله قال القاضي أبو الوليد رضي الله

البصر فقال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم هو  
الطهور ماؤه الحل ميتته

عن قول أصبغ عسدي مبنى على ما ذكر عن الشيخ أبي الحسن أن يسير الطاهر يسلب الماء حكم  
التطهير وإن لم يغيره لأنه لا يمتلئ أن يكون على جسد الإنسان أثر يسير من عرق أو غباراً وغيره فخالط  
الماء فيسلب حكم التطهير وإن لم يغيره (فرع) إذا قلنا بقول أصبغ فإن هذا الماء طاهر غير مطهر  
وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة أنه نجس وبه قال أبو يوسف والدليل على ما نقله أن هذا ماء  
طاهر لا في أعضاء طاهرة فلم نجس بذلك كالماء نوحاً به تبرداً (مسئلة) وإن كان الخاطئ للماء لم  
يغيره نجساً فإن كان الماء كثيراً فهو طاهر على الإطلاق وإن كان الماء قليلاً فالذي رواه أهل المدينة  
عن مالك أنه طاهر مطهر وابن القاسم يطلق عليه اسم النجاسة في روايته وقوله ويرى على من نوحاً به  
الاعادة في الوقت دون غيره وهو يعود إلى مذهب مالك الذي حكاه أهل المدينة عنه وأما الخلاف  
في العبارة وقال أبو حنيفة كثارت عليه النجاسة فانه نجس وإن لم يتعرف أن كان كثيراً لم نجس  
من غير موضع النجاسة وإن كان قليلاً نجس جميعه والكثير عنده الغدير الذي لا يتحرك أحد  
طرفيه بغيرك الآخر وقال الشافعي أن بلغ الماء قلتين فهو طاهر مطهر وإن كان أقل من قلتين فهو  
نجس والقلة عنه نجساً ثم رطل ودليلنا ما روى المتقدم بن شريح بن هاني عن أبيه عن عائشة عن  
النبي صلى الله عليه وسلم قال الماء لا ينجس شيئاً ودليلنا ما رواه الوليد بن كثير عن محمد بن كعب عن  
عبد الله بن عبد الرحمن بن رافع بن خديج عن أبي سعيد الخدري قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
أتوا من بئر ضاعة وهي تطرح فيها الحوض ولحوم الكلاب والنتن فقال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم الماء مطهر لا ينجس شيئاً ودليلنا من جهة القياس أن هذا ماء لم يتغير بمخالطة ما ليس  
بقراره وبذلك الماء عنه غالباً فوجب أن يكون طاهر مطهر كالماء زاد على القلتين (فرع) إذا  
ثبت ذلك فالظاهر من المذهب أنه مكروه خلوف في هذا الماء ينجس فيه وهذا الماء ينجس فيه  
له حكم الماء المكروه في رفع الحدث به بحكم الماء النجس في غسل الثوب والجسم منه ونجسه على هذا  
جاءه من أصحابنا قال الشيخ أبو محمد في نوادره أعرف بعض أصحابنا فحين نوحاً بماء نجس ثم  
اغتسل في البحر تبرداً أنه ينجز به من طهارة أعضائه يعني من الماء النجس ويصح وضوؤه بالماء  
النجس قال الآن يكون نجساً لا اختلاف فيه كالذي تغير لونه وطعمه فلا ينجز به حتى يصبه الوضوء  
بنيته وقال ابن الماجشون ومحمد بن مسلمة هو ماء مشكوك فيه وكذلك يقولون في سؤر الكلب  
وأما سؤر النمرائي وفضل وضوؤه فهو من هذا الباب وفي المسئلة لا يتوضأ واحد منهما قال الشيخ  
أبو محمد وذلك على الكراهية وفي العتبية من رواية أبي القاسم عن مالك يتوضأ بسؤره ولا يتوضأ  
بفضل وضوؤه وجه ذلك أن الغالب عليه النجاسة لأنه لا يتدين بالتوفيق منها لانهما كل الميتة والخنزير  
ويشرب الخمر فهو بمنزلة ما يأكل النجاسة من الدجاج والخلاعة وغيرها التي يمنع من الوضوء بسؤرها  
وفي العتبية عن بعضهم إذا امتن أن يأكل ميتة أو يشرب خمر فلا بأس بسؤره لتغير ضرورة  
وأما التمتع فيها فأمره أود جاجة أو هرة ففي العتبية من رواية أشهب وابن نافع عن مالك في البئر  
تقع فيها المرأة فقوت فينزع منها قدر ما يطيبها وأشار إلى مثل ذلك في بئر وقعت فيها ذرة فغطت  
وروى على بن زياد في المجموعه عن مالك أن سأل في البئر من فرمها وأدمها نزع إلى أن يغلب  
الماء وإن لم تنفس نزع منها نقي وفرق ابن الماجشون بين أن تقع فيها ميتة وبين أن تقع فيها جاجة  
فقوت فيها فقال أن وقعت ميتة لم يضر ذلك الماء وإن تغيرت رائحته حتى يتغير لونه وأطعمه ولم  
يؤمر أهل البئر أن ينهوا عنها شيئاً وإن ماتت فيها نزع منها قدر ما يطيبها وإن لم يتغير حتى ذلك عنه



أبرز يد في ثمانيته وحكى عن أصبغ أن كذا الرجل يفسد الماء ويوجب عدم إباحته والى تنوع فيها  
مبتدأ فسادا وفي هذا ثلاثة أبواب الأول في حكم ذلك الماء المحكوم بالنع من استعماله والثاني  
في صفة تطهير المحل منه والثالث في الفرق بين هذا القليل وبين الكثير الذي لا يفسد إلا بالتغيير  
﴿ ياتي في حكم الماء المنوع من استعماله ﴾

يمنع منه مع وجود غيره ثابت لم يوجد غيره فالذى عليه شيوخنا الرافضون وهو المشهور من  
قول مالك أنه يستعمل في كل ما يستعمل فيه الماء الطاهر وقال ابن الماجشون وسعنوان يجمع  
بين التيمم والوضوء لانهما مشكوك فيهما وبه قال الثوري وقال ابن القاسم يتيمم أحب إلى من  
الوضوء به فأما القول الأول فهو على ما فسرناه من أن الماء لا ينسج إلا بالتغيير وأما تكرره مع القدرة  
على غيره بخلاف الظاهر فيه ووجه قول سعنوان وعبد الملك انهما مشكوك في طهارته فإن كان  
ماء طاهر اقتضى وضوءه وإن كان نجسا فسد تيمم ومآله ابن القاسم يستعمل بعينين أحدهما أن يسير  
الماء ينسج قليل النجاسة وإن لم يتغير والثاني أن التيمم يلزم مع وجود الماء المكروه وأما الجمع مع  
وجود الماء المطلق وهذا أظهر لقوله من وضوءه وصلى بعد الصلاة مادام في الوقت ولا يبعدها  
بعد الوقت (فرع) فإذا قلنا يجمع بين الوضوء والتيمم فإن ابن سعنوان روى عن أبيه قال  
يتيمم ويصلي ثم يتروض بذلك الماء بعد الصلاة وقال ابن الماجشون يتوضأ بالماء ويتيمم ويصلي  
وجه قول سعنوان ما احتج به من أنه بدأ بالوضوء وكان الماء نجسا نجست أعضاؤه وثبأ به وإن  
أغمر الوضوء صلى وقد نجست أعضاؤه أيضا فصلى بالتيمم أولا وأعضاؤه طاهرة فإن كان الماء  
نجسا حلت صلاته بالتيمم وإن كان الماء طاهرا تروضا بعد ذلك وصلى ووجه قول ابن الماجشون  
أنه لا يصح تيممه وهو واجد الماء فتوضأ ثم يتيمم بعده ذلك لعدم الماء وقد رأيت لسعنوان يهريق  
الماء ثم يتيمم ويصلي (مسئلة) فإن تروضا بهذا الماء وصلى فقد روى ابن القاسم وعلى بن زياد  
عن مالك بعده في الوقت ولا يبعده بعده وقال ابن حبيب إن تروضا به جاهلا أو عامدا أعاد الصلاة  
أبدأوا تروضا به غير عالم بأحد في الوقت وهذه طريقة ابن حبيب فمن ترك المسنون روى  
يعني بن يحيى في عشرته عن ابن القاسم في الذي تروضا به ماء وقعت به دجاجة فزلت ثم صلى  
وهو محال لعجن به الطرح ذلك الطعام لا يفسد الصلاة إلا في الوقت قال يحيى بن يحيى هو كن لم  
يتوضأ وبعده الصلاة بدأ وقول يحيى مبنى على أنه نجس كالتيمم ومثل هذا يلزم على قول ابن  
الماجدشون وسعنوان إن تروضا به وصلى دون تيمم لأنه لا يتيقن أداء الصلاة حين تروضا بالماء  
لا يتيمم هل يرفع الحفت أم لا (مسئلة) وأما ما تزج هذا الماء من عجين أو خبطة قبل في الشربة  
من رواية أشهب عن مالك لا يؤكل ذلك الخبز قال الشيخ أبو بكر ذلك على الكراهية قال القاضي  
أبو الوليد يمسح به على وجهي التيمم والكراهية فأما ما يقتضي التحريم ففي العينة لأشهب  
عن مالك أن قومًا ملأوه وقد عجنوا به خبزًا بمئتين من دراهم ثم أكلوه بذلك فأمرهم بطرحه أو  
علقه بالدواب ونهاهم عن أكله ولو لم يكن على التيمم بماء أمرهم بطرحه لانيه من إهانة أرفع  
الأقوات والشرع يمنع من ذلك ولانيه من إضاعة المال الكثير وأما ما يقتضي الكراهية فقد  
حكى ابن حبيب أن ما عجن بماء التيمم لا يطعم البعوض وهو كالميت وهذا يقتضي أنه إنما أمرهم  
في رواية أشهب بالطعام الدواب والأبل للمركب عنده تصاروي ابن حبيب عن ابن الماجشون  
وابن عبد الحكم وأصبغ أن ما عجن من الخبز بماء التيمم أحد أوصاف فلا بأس أن يطعمه رقيقه من

البرود والنعاري وحكي ابن سحنون عن أبيه لا يطعمهم إياه ولا يمتنعهم منه قال ابن حبيب ومأنع  
لونه أو طعمه أو ربحه فلا يطعم ما يحسن به شيء من الحيوان وحكي ابن القاسم في المدونة أن العسل  
النجس يعلفه النمل وحذا ظاهر في أن الحرام النجس يعلفه الحيوان ويجب أن لا يجوز ذلك على  
أصل ابن حبيب ووجه ذلك على قول ابن القاسم أن النمل تأكل ذلك لأن العسل يقتدى به ويجتني  
عسلا آخر من التواردو يحكمه في نفسه يحكم الطهارة لتغيبه عنا ووروده المياه كالطهر تتناول الميتة  
ثم تغيب عنا وقال المغيرة سقى الدواب ذوات اللبن والأشجار ذوات الفم هذا الماء قال يحيى بن عمر  
في نجس بول الحيوان ولا ينجس لبنه ولا تمر الشجر وأما ما طبع من اللحم هذا الماء ففي الغيبة من  
رواية معاوية بن موسى عن ابن القاسم يغسل ذلك ويؤكل وروى أشهب عن مالك لا يؤكل وجه  
قول ابن القاسم أن ما في اللحم من المائية تغوى بالنار فخرج الماء المكروه أن يصل إلى بطنه وأما يتعلق  
بظاهرة والماء يزيل ذلك عنه ووجه قول مالك أن مائة اللحم تخرج بهذا الماء المكروه فيحصل له  
حكمه وأسبيل إلى إزالة ذلك من باطن اللحم الغسل والله أعلم

باب في صفة التطهر من هذا الماء

وأما تطهر المحل من هذا الماء فإنه على ضربين أحدهما أن يطهر مستقره والثاني أن يطهر ما أصابه  
فأما تطهر مستقره فروى أشهب عن مالك أن ماتت في البئر أخرج منها بقدر ما يطهها وقاله ابن  
الماجشون قال وليس لذلك حد وروى علي بن زياد عن مالك في الجموعة أن تفسخت في البئر زعت  
الآن فلب الماء وإذا لم تفسخ نزعت منها شيء قال ابن كنانة بقدر ما يطهها وروى أبو يوسف في ثمانية  
عن أصحغ قولاهو عندي أصل هذه المسئلة والله أعلم وذلك أنه يرى في قدر ما ينزع من البئر قدر ما  
وقدر ما البئر وطول أقامته في الماء ودرجها فيه قال وأصل ذلك أنه تعالى باح من الماء ما يرى أنه  
جاوزها وأصاها (مسئلة) وأما تطهر ما أصاب هذا الماء من جسم أو ثوب فروى ابن القاسم  
عن مالك يغسل منه الثوب والجسد وقد قال أنه يرفع الحدث لأنه تعالى يغسل المتوضئ ما دام في الوقت  
وروى ابن حبيب عن ابن الماجشون لا يغسل الثوب الرقيق الذي يفسده الغسل وله بيعة كذلك  
والصلاة فيه ويستحب أن يغسل غيره من الثياب وجسده وقد قال أنه مشكوك في طهارته وذلك  
يقتضى إعادة المتوضئ منه الصلاة أبدا وحكي الشيخ أبو محمد في نوادره عن ابن نافع عن مالك ينضح  
منه الثوب

باب في الفرق بين الكثير والقليل منه

والفرق بين هذا الماء وبين الكثير الذي لا يؤثر فيه الا التغيير يكون من وجهين أحدهما القلة  
والكثرة والثاني البقاء والتجدد فأما الكثرة والقلة فحكي ابن حبيب عن ابن الماجشون وابن  
عبد الحكم وأصبح أن الآبار الصغار مثل آبار الدور تفسد بمات فيها من شاة أو دجاجة وإن لم تتغير  
ولتفسد ما وقع فيها من شاة تتغير وأما آبار الزانق والسواقي فلا يفسد ما ملأت فيها وإن لم يتغيرها  
الآن تكون البرك العظام جدا وقد قال ابن وهب في الدابة يموت في جب فيمات الماء الصالح لتتسقى فيه  
وتنسخ ولم يتغير من الماء أكثره إلا ما قرب منها أنها تخرج وينزع منها ما يذهب دسم الميتة والرائحة  
واللون فتطيب بذلك أن كان الماء كثيرا وأنكر هذا ابن القاسم وقال لا خبر فيه فيجب على قول  
ابن وهب أن الماء المتجدد والدائم سواء في هذا الحكم وإن اختلفا في الكثرة وعند ابن القاسم  
وأصحابه أن الماء الدائم خلاف المتجدد في هذا الحكم لأن يكثر الدائم جدا

(فصل) ويجب ان يراعى في ذلك فصلان احدهما فائدة النجاسة والثاني تخفيف حكمها فاما قلها في العتية من رواية عيسى عن ابن القاسم في اياه وقعت فيه قطرة من بول أو دم ان كان مثل الجرار لم يفسده وان كان مثل اناء الوضوء أفسدته وروى ابو زيد في ثمانية عن ابن القاسم ان ذلك لا يفسد ماء بئر الدار وأما تخفيف حكمها فروى عيسى عن ابن القاسم في العتية اناء الوضوء يفسده روث الدابة وان وجد طائفا في الحب لم يفسده ولا تأثيره ومعنى ذلك لا اختلاف الناس في نجاسته وروى عن مالك في الحب يفسد فيه الروث طافرا طبأ وبأسا لا يفسد فيه ولعله مبنى على قوله بنجاسة روثها وقد اختلف قوله في غسل الخف منها فقال مرة يغسل وقال مرة لا يغسل وعلى ذلك بعلمين احدهما انه لا يمكن التصرُّف فيها والثانية للاختلاف في نجاستها

(فصل) ثم نعود الى أصل التقسيم وقد قضينا الكلام في الماء المطلق وأما الماء المضاف فهو الذي تغير بمخالطة ما ليس بقرار له وينفك عنه غالبا وتغيره يكون في المشهور من مذهب مالك من ثلاثة أوجه لو أنه وطعمه أو ريحه وقال ابن الماجشون لا اعتبار في تغير الرائحة وأما الاعتبار بتغير الطعم واللون (مسئلة) اذا ثبت ذلك فالمضاف متغير بمخالطة ما ليس بقرار له وينفك عنه الماء غالباً بالتغير بنجاسة حالته فلا خلاف في نجاسته وما تغير بظاهر كالزعران وغيره فإنه ظاهر غير مطهر وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة هو ظاهر مطهر والدليل على ما نقله قوله تعالى فلم يجدوا ماء فتجبوا صعيدا طيبا فشرط عدم الماء المطلق في جواز التيمم ولم يجعل بينهما واسطة وأبو حنيفة يجعل بينهما واسطة وهو ماء الزعران ودليلنا من جهة القياس انه ماء قد تغير بمخالطة ما ليس بقرار له وينفك الماء عنه غالباً فلم يكن مطهراً كما بالباقلاء (مسئلة) فان وجد من يد الطهارة الماء متغيراً ولم يدر من أي شيء تغيراً من معنى يمنع التطهير به أم مولى لا يمنع ذلك فإنه ينظر الى ظاهر أمره فيقضى عليه به وان لم يكن له ظاهر ولم يدر من أي شيء هو حل على الطهارة روى ذلك ابن القاسم عن مالك في المجموعة وأما اذا كان له ظاهر فقد روى في العتية أشهب عن مالك في بئر في دار تغيرت ولم يدر من أي شيء تغيرت قال بنزوي ومن وثلاثة فان طابت والالم بتوضاً منها وقال في موضع آخر أخاف ان تسمية فتاة من حاض ولو علم انه ليس منه لم أر به بأساً يحكم بالظاهر من أمره القرب المباحض من آثار الدور ورخاوة الأرض وقد روى عنه على بن زياد في المجموعة قرب بئر في الصفا والحجر لا يصل الهائئ ورب أرض رخوة يغسل منها فهذا أيضاً من المعاني التي يجب أن تراعى في مثل هذا وفي المجموعة من رواية ابن وهب عن أبي البثر يمتلي من النبل اذا زاد ثم يقيم بعد ذلك شهر الاستيقظ منها فتغير رائحتها بغير شيء لا بأس بالوضوء منها وقد روى أشهب عن أبي العتية في خلع الاسكندرية الذي تجرى فيه السقن فاذا جاءه النبل صفاء مؤدباً ويض واذ ذهب النبل ركعتين والمراحض اليه خارجة قال لا يجزئ اذا خرجت اليه المراحض وتغير لونه وقال باثر هذا اجعل بينك وبين الحرام سباً من الحلال لا تحرمه فظاهر هذا انه منع منه كراهية واستظهار الاحكام بنجاسته لانه يجزئ المراحض اليه يجوز ان يكون لها تأثير فيه (مسئلة) ومن كان عنده مياه فأكثر فممن بنجاسة أحدها ولم يعلم عينه فذلك على ضربين أحدهما أن يتغير أحدها بنجاسة وسائرهما بما لا يمنع الطهارة والثاني أن يكون سقط في أحدها بنجاسة يسيرة لم تغيره الا انه يمنع التطهير به عند ابن القاسم فحسب ابن سحنون عن أبيه يذهب ويتركها وبه قال المزني وروى عنه بتوضاً بأحدها يعني ثم يتوضأ بالآخر وبه قال ابن الماجشون وقال محمد بن مسلمة يتوضأ بأحدها ويغسل ثم يغسل من الآخر

مواضع الطهارة ثم يتوضأ به ويصلي واختاره القاضي أبو محمد وقال محمد بن المواز يصرى أحدها  
 ويتوضأ به ويصلي به ويميزه به قال أبو حنيفة والشافعي وقال القاضي أبو الحسن أن كان عدد  
 المياه قليلاً لا يشق عليه أن يتوضأ من كل إناء منها ويصلي بطهارته فلا يجوز التصرى وإن كانت  
 كثيرة تؤدى استعمال ذلك إلى المشقة جازله التصرى وجهه منع التصرى أنه أمر يتعلق بأداء الصلاة  
 اشتباه عليه وطريق وصله إلى اليقين فيه فإزمه كالتوضي صلاة واحدة لا يدري أى صلاة هي فإنه  
 يجوز له صلاة يوم وليلة ولا يجوز له التصرى ووجه قول سحنون أنه إذا توضأ بأحدها لم يؤد الصلاة  
 ييقن وإذا توضأ بكل واحد منها وصلى إزمه صلاتان للظاهر وهو خلاف الأصول فوجب العدول إلى  
 التيمم قال القاضي أبو محمد وهذا أضعف الأقوال لأنه يلزمه على هذا من نسي صلاة وجهل عنها  
 ووجه قول ابن المواز بالتصرى أن هذه عبادة تؤدى تارة ييقن وتارة يظهر فجاز دخول التصرى  
 فيها عند الاشتباه كاستقبال القبلة عند معابتها والظاهر مع عدم المعانيه واليقين في الوصول أن  
 يتوضأ من البحر والنيسل والظاهر أن يتوضأ بما متغير لا يدري أى شيء غيره (فرع) وأما إذا  
 قلنا بقول ابن الماجشون ومحمد بن مسلمة في الوضوء بكل إناء فوجه قول عبد الملك في تركه غسل  
 أعضاء الوضوء بما إلا الماء الثاني قبل الوضوء به أن الماء الثاني إذا غاب على آثار الماء الأول في  
 الأعضاء صار له حكم في نفسه فأما رار البدعة على هذه المورية يميز من الوضوء به ولا يلزم نقله  
 إلى العضو لرفع الحدث خاصة بدليل من نزل عليه المطر فأمر به معه على أعضاء الوضوء أجزأه  
 وقول محمد بن مسلمة مبنى على أنه يجب غسل العضو من النجاسة ثم يستأنف غسله بعد ذلك الوضوء  
 وقال القاضي أبو محمد في هذه المسئلة أن لم يغسل ذراعيه جاز لأنه ليس بمحقق وبناء على أن ذلك  
 مذهب محمد بن مسلمة وقد رأيت لمحمد بن مسلمة مثل ما فقتت فيمن كانت في ذراعيه نجاسة فتوضأ  
 ولم ينفه أنه يعيد بها (فرع) وإذا قلنا بقول ابن المواز في التصرى فإنه يجوز ذلك مع تساوى  
 المحظور والمباح مع كون المحظور أكثر وهذا حكم الثياب وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة ذلك  
 في الثياب ومنع ذلك في المياه وقال لا يجوز التصرى فيها إلا إذا كان عدد المباح أكثر والدليل على  
 ما نقوله أن هذا جنس يجوز فيه التصرى إذا كان عدد المباح أكثر فجاز فيه التصرى وإن تساوى  
 أو كان عدد المحظور أكثر كالثياب

(فصل) وقوله الحل ميتة بر بد ملات من حيوانه المنسوب إليه من غير ذكاة والحيوان جنسان  
 بصرى ويرى أما البصرى فنوعان نوع لا يتبقى حياته في البر كالخوت ونوع تبقى حياته في البر  
 كالضفدع والسرطان والساحفة فأما الخوت فإنه طاهر مباح على أى وجه فانت نفسه وهذا قال  
 مالك والشافعي وقال أبو حنيفة ملات منه حنف لأنه فانه غير مباح والدليل على صحة قولنا قوله  
 تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو من أهل اللسان صيده  
 ما صيده وطعامه ما رى به ودليلاً نقوله صلى الله عليه وسلم في البحر هو الطهور ماؤه الحل ميتته واسم  
 الميتة إذا أطلق في الشرع فأنما يطلق على ما فانت نفسه من غير ذكاة ولذلك قال تعالى حرمت  
 عليكم الميتة (مسئلة) وأما ما تدم حياته كالضفدع والساحفة فهو عند مالك طاهر حلال  
 لا يحتاج إلى ذكاة وقال ابن نافع هو حرام نجس إن مات حنف لأنه ووجه قول مالك أن هذا من  
 دوابة الماء فلم يقتصر إلى ذكاة كالخوت ووجه قول ابن نافع أن حيوان تبقى حياته في البر كالطيور  
 (مسئلة) وأما حيوان البر فعلى نوعين أيضاً ماله نفس سائلة كالطيور والفأرة والحية والورقة

وشحمة الأرض وزاد القاضي أبو الحسن والبراغيث فإن ذلك كله ينجس بالموت وهذا الذي ذكره في البراغيث يحتاج إلى تحقيق لأن من هذا الخشاش ما يكون فيه دم ينتقل إليه وغيره وليس له دم من ذاته كالبراغيث والبعوض وقد قال سحنون في رغبوت وفي ثريد لا بأس أن يؤكل وفي كتاب ابن حبيب عن مالك ما ليس له بدم ولا دم سائل كالخنفساء والخل والدود والبعوض والذباب وما أشبه ذلك من احتاج شيئاً منها للدواء وغيره فليذكر بما يذكر في الجراد فجعل البعوض من صنف ما ليس له دم وفيه دم ينتقل إليه فعلى هذا إنما يراعى في الدّم أن يكون من نفس الحيوان فيكون في ما ليس فيه دم قول واحد أنه لا ينجس بالموت وماله دم قول واحد أنه ينجس بالموت وفيما فيه دم وليس له دم القولان ينجس على قول القاضي أبي الحسن ولا ينجس على قول سحنون ومالك ويجعل ذلك وجهاً آخر وهو أن يكون الرغبوت ينجس بالموت إذا كان فيه الدم ولا ينجس إذا لم يكن فيه دم وذلك كالماء فيما يعتبر به مع الدّم والخلوم ولم يحكم حكم الجراد والله أعلم (مسئلة) وأما قارة المسك فقد قال أبو اسحاق هي ميتة ويصلحها قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وتفسير ذلك عندي أنها كغترائح يحدث بالحيوان يجمع فيه مائة ثم يستعمل مسكاً بمعنى كونها ميتة أنها تؤخذ منه محل الحياة أو بدكاً من لا تمتنع تذكيت من أهل الهند لا تسلموا أهل كتاب وأما حكمها بالظهار والله أعلم لأنها قد استأثرت عن جميع صفات الدّم وخبر جرت عن اسمها إلى صفات واسم يخص ما طهرت بذلك كما يستعمل الدّم سائر ما يتنقى به الحيوان من النجاسات إلى اللحم فيكون طاهراً ويستعمل الخمر إلى الخمر فيكون طاهراً وكما يستعمل ما يدن به من العذرة والنجاسة تمراً أو بغيره فيكون طاهراً وأما المسك فأما المسك بالموت لأنها ليست بحيوان ولا جزء منه فينجس بعدم الذكاة وأما هي شيء يصلى في الحيوان كما يصلى البيض في الطير والله أعلم وقد أجمع المسلمون على طهارته وهو أقوى في إثبات طهارته من كل ما يتعلق به مما ذكرنا وأما ذلك بمعنى تبيين به وجه حكمه والله أعلم وأحكم والنوع الثاني ما ليست له نفس سائلة كبنات وردان والصرار والخنفساء والذباب والحشرات فإن ذلك لا ينجس بالموت وقال الشافعي ينجس بالموت والتدليل على ما نقوله قوله صلى الله عليه وسلم إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فليغمسه كله ثم ليطرحه فإن في أحد جناحيه داء وفي الآخر دواء وأنه يؤخر الدّواء ويقدم الدّاء فلو كان ينجس بالموت وينجس ما مات فيه لما أمر بأن نفض الطعام والشراب بغمسه فيه فإنه بذلك يموت في الغالب ومن جهة المعنى أن هذا ليست له نفس سائلة فلو نجس بالموت كالجراد ص **باب** مالك عن ابن حبان ابن عبد الله بن أبي طلحة الأنصاري عن عبيدة بنت أبي عبيدة بن فروة عن خالتها كبتة بنت كعب بن مالك وكانت تحت ابن أبي قتادة أنها أخبرتها أن أبا قتادة دخل عليها فسكبته وضوءاً فجاءت هرة لتشرب منه فأصغى لها الإناء حتى شربت قالت كبتة فرأى أنظر إليه فقال أتعجبين يا ابنة أخي قالت نعم فقال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أنها ليست عليه وسلم قال أنها ليست ببعس إنما هي من الطوافين عليكم أو الطوافات

\* وحديثي عن مالك عن  
اسحق بن عبد الله بن  
أبي طلحة الأنصاري عن  
عبيدة بنت أبي عبيدة  
ابن فروة عن خالتها  
كبتة بنت كعب بن مالك  
وكانت تحت ابن أبي  
قتادة أنها أخبرتها أن أبا  
قتادة دخل عليها  
فسكبته وضوءاً فجاءت  
هرة لتشرب منه فأصغى  
لها الإناء حتى شربت  
قالت كبتة فرأى أنظر  
إليه فقال أتعجبين يا ابنة  
أخي قالت نعم فقال  
إن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال أنها ليست  
ببعس إنما هي من  
الطوافين عليكم أو  
الطوافات

(فصل)  
وقوله فجاءت هرة لتشرب منه فأصغى لها الإناء يريد أنه ماله لها بمكثها من الشرب ابتغاء  
الأجر في ذلك لأنهم من ذى الكبد الرطبة قالت كبتة فرأى أنظر إليه وأما كان نظرها إليه  
تعجباً من أن مكثها من أن تشرب من وضوءه وقد شرب فيه الطهارة مع ما علم أن المرة تتناول من

المسئلة وقوله العجيبين يا ابنه ائخرى بمحفل أن يكون على معنى التعقيق لما ظن من تعجبها لجواز أن يكون نظرها إليه لتفسير ذلك فلما قالت نعم قال لها إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أنها ليست بنفس وهذا اللفظ ينفي نجاسة العين فكل حي طاهر فالمرأة عنده مالك طاهرة والعين وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة هي نجسة العين ولكنه لم يمكن الاحتراز بها عن سورها وظاهر قوله صلى الله عليه وسلم أنها ليست بنفس ينفي نجاسة العين والله أعلم وأحكم وأما نجاسة المجاورة فهو أمر طار والأصل عدمه فإذا ظهرت النجاسة في ذهابها وأعلنت بتناولها المسئلة في نجاسة بالمجاورة وإذا شرب برفق في إناء ماء فغلب الماء النجاسة طهر فربما وكان الماء طاهرا بحسب ما تقدم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم إنما هي من الطوافين عليكم تنبيه على تعذر الاحتراز منها وإشارة إلى تأكد طهارتها للعلامة مؤثرة فيها وقوله أو الطوافات بمحفل أن يكون على معنى الشك من الراوي ومحفل أن يكون صلى الله عليه وسلم قال ذلك برهان هذا الحيوان لا يتناول أن يكون من جملة الذكور الطوافين أو الإناث الطوافات ص **ع** قال مالك لأبأس بذلك لأن يرى في فيها نجاسة **ع** ش ومعنى ذلك لأبأس باستعمال سورها لأن يرى فيها نجاسة وقال ابن حبيب وإن وجدت عنه غنى فهو أحب إلى ومعنى ذلك التوقي بما يحصل في الماء من ريقه أو ريقه أو ما غلب عليه وهذا على معنى الاختيار وأما الأبا حنيفة فحقق عليها ص **ع** مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب أن عمر بن الخطاب خرج في ركب فبهم عمرو بن العاص حتى وردوا حوضا فقال عمرو بن العاص لأصحاب الحوض هل ترد حوضك السباع فقال عمر بن الخطاب لأصحاب الحوض لا تخفنا فأنزله على السباع وترد علينا **ع** ش وقوله حتى وردوا حوضا الورد مستعمل في الشرب وقد يحفل أن يريد به الطهارة والحوض يجمع الماء وقد روى عمرو بن دينار أن هذا الحوض نجسة وقول عمرو بن العاص هل ترد حوضك السباع استخبار لم عن حال الماء إذ كان يختلف عنده مازده السباع وما لا ترد وقول عمر بن الخطاب لأصحاب الحوض لا تخفنا فأنزله على السباع وترد علينا انكار لقول عمرو بن العاص وأخباران ورد السباع على المياه لا تغير حكمها ويحفل قوله فأنزله على السباع وترد علينا معنيين أحدهما قصد تبيين علمه منع الاعتبار بوردوها لأن ما لا يمكن الاحتراز منه فغفوا عنه **ع** والمعنى الثاني أن يردان ورد السباع علينا ووردنا عليها مباح لنا (مسئلة) وقول عمر رضي الله عنه يقتضي أن أسألت السباع طاهرة وبه قال مالك وقال الشافعي هي طاهرة إلا الكلب والخنزير وقال أبو حنيفة هي نجسة واستثنى سور سباع الطير وكذلك سور الهوام والدليل على ما نقله أن هذا سبع فوجب أن يكون سور طهرا كالهر (فرع) إذا ثبت أن أسألت السباع طاهرة فثبت أن كسركم لمعان **ع** أحدها أن يكون الماء يسيرا يخاف من غلبته ريقها عليه لكثرة ريق الكلب وما يجانسها وروى علي بن زياد عن مالك في المدونة من توضأ بماء فيه كلب لم يعد في وقت ولا غيره وروى عنه علي بن زياد عن مالك في المجموعة الكلب كالسباع لا يتوضأ بسورها إلا الهر وهي من المعاني التي تقتضي الكراهية قال سحنون إلا أن الهر في ذلك أيسر من الكلب والكلب أيسر حال من السباع وذلك بقدر الحاجة إليه لأن النبي صلى الله عليه وسلم علل طهارتها بتطوافها علينا وفي المختصر لأبأس بفضل جميع الدواب والطير إلا أن يكون بموضع يمين فيه الأذى ولأبأس بسور الهر ما لم يكن يخطئه أذى فبين أن حكم سائر الحيوان أشد لأنه يعترف به

قال يحيى قال مالك لا بأس به إلا أن يرى في فيها نجاسة **ع** وحدثنى عن مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب أن عمر بن الخطاب خرج في ركب فبهم عمرو بن العاص حتى وردوا حوضا فقال عمرو بن العاص لأصحاب الحوض هل ترد حوضك السباع فقال عمر بن الخطاب لأصحاب الحوض لا تخفنا فأنزله على السباع وترد علينا **ع** ش وقوله حتى وردوا حوضا الورد مستعمل في الشرب وقد يحفل أن يريد به الطهارة والحوض يجمع الماء وقد روى عمرو بن دينار أن هذا الحوض نجسة وقول عمرو بن العاص هل ترد حوضك السباع استخبار لم عن حال الماء إذ كان يختلف عنده مازده السباع وما لا ترد وقول عمر بن الخطاب لأصحاب الحوض لا تخفنا فأنزله على السباع وترد علينا انكار لقول عمرو بن العاص وأخباران ورد السباع على المياه لا تغير حكمها ويحفل قوله فأنزله على السباع وترد علينا معنيين أحدهما قصد تبيين علمه منع الاعتبار بوردوها لأن ما لا يمكن الاحتراز منه فغفوا عنه **ع** والمعنى الثاني أن يردان ورد السباع علينا ووردنا عليها مباح لنا (مسئلة) وقول عمر رضي الله عنه يقتضي أن أسألت السباع طاهرة وبه قال مالك وقال الشافعي هي طاهرة إلا الكلب والخنزير وقال أبو حنيفة هي نجسة واستثنى سور سباع الطير وكذلك سور الهوام والدليل على ما نقله أن هذا سبع فوجب أن يكون سور طهرا كالهر (فرع) إذا ثبت أن أسألت السباع طاهرة فثبت أن كسركم لمعان **ع** أحدها أن يكون الماء يسيرا يخاف من غلبته ريقها عليه لكثرة ريق الكلب وما يجانسها وروى علي بن زياد عن مالك في المدونة من توضأ بماء فيه كلب لم يعد في وقت ولا غيره وروى عنه علي بن زياد عن مالك في المجموعة الكلب كالسباع لا يتوضأ بسورها إلا الهر وهي من المعاني التي تقتضي الكراهية قال سحنون إلا أن الهر في ذلك أيسر من الكلب والكلب أيسر حال من السباع وذلك بقدر الحاجة إليه لأن النبي صلى الله عليه وسلم علل طهارتها بتطوافها علينا وفي المختصر لأبأس بفضل جميع الدواب والطير إلا أن يكون بموضع يمين فيه الأذى ولأبأس بسور الهر ما لم يكن يخطئه أذى فبين أن حكم سائر الحيوان أشد لأنه يعترف به

تمسكته من الأذى ولا يعتبر في الهرم إلا جماعته الأذى في خطمه (فرع) وحكي ابن حبيب أن بعض العلماء كرهه أساساً كرهه وأب التأتا كل أر وأنها وحكي ابن القاسم انه قال لا بأس به ما لم ير ذلك في أفواهها عندئذ شر بها الآن أكرهها بفعل ذلك وأما الجمالة التي تأكل القنذر فلا يتوضأ بسورها وليتم بفعل الدواب ما كانت الحاجة إليها عامة وكان أكلها أر وأنها فيها شائعا بمنزلة الهرم التي تم الحاجة إليها وجيمها تأكل الميتة وقد قال ابن القاسم في المدونة لا بأس بسور البرذون والبغل والجار (مسئلة) وأما سور الخنزير فيفكر ملياً ذكرناه ويرى أبو زيد في حيض الريف لا بأس بالوضوء والشرب منها وإن ولغت فيها الكلاب فإن ولغت فيها الخنازير فلا يتوضأ ولا يشرب منها وذلك إن كراهيتها أشد من كراهية الكلاب لأنه لا يجوز اتخاذها بوجه وقد حكي القاضي أبو الحسن أن الخنزير طاهر حال حياته وهذا حقيقة المذهب وغير ذلك محمول على الكراهية ومنعوع من الماء القليل لما يخاف أن يغلب عليه من ريقه (مسئلة) والمقدار الذي لا يكره استعمله من الماء الذي ولغت فيه السباع كالوضوء ويحويه قاله في المختصر لأن مثل هذا المقدار لا يغلب عليه ريقه ولا يغيره أذواها ويحتمل أن ير بدالسباع ما هنا غير الخنزير ويريد رواية أبي زيد الخنزير خاصة ويحتمل أن يكون اختلافاً بين الروايتين في الكراهية ويكون الاختلاف في حد القليل والكثير والله أعلم

ص **عن مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول إن كان الرجل والنساء في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليتوضؤن جميعاً** ش قوله يتوضؤن جميعاً يعني مجتمعين في فور واحد وهذا أظهر ما يعمل عليه هذا اللفظ وفيه يحتمل اللفظ الاخبار عن جميعهم كما كانوا يتوضؤون والأول أولى لأن القائمة في الاخبار عنه وأكثر الفقهاء على إباحة أن يتوضأ الرجل والنساء في فور واحد من أناه واحد ويفتسل الرجل بفضل المرأة وقال أحمد بن حنبل لا يقتسل الرجل بفضل المرأة والدليل على ما نقله ما روى ابن عباس عن ميمونة أنها قالت اجنبت أنا ورسول الله فاجتلبت من جفنة وفضلت منها فضله فجاء النبي صلى الله عليه وسلم ليغتسل منها فقلت له قد اغتسلت منها قالت فاجتسل منها وقال إن الماء ليس عليه جنابة ودليلنا من جهة القياس أن هذين شخصين فجاز أن يتوضأ أحدهما بفضل الآخر كالمرأة تقتسل بفضل الرجل

### ❦ ما لا يجب منه الوضوء ❦

ص **عن مالك عن محمد بن حمارة عن محمد بن إبراهيم عن أم ولد لبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف أنها سألت أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فقالت أي امرأة أطيل ذبلي وأمشي في المكان القنذر فقالت أم سلمة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يطهر مما بهده** ❦ ش قوله أي امرأة أطيل ذبلي تر بدائها كانت تطيل نوبها الذي تلبسه ليستر قدميها في مشاء على عادة العرب ولم يكن نساءهم يلبسن الخفاف فيكن يطن الذيل للستر ورخص النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك لذلك المعنى (فصل) وقولها أمشي في المكان القنذر تر بدائها لا يكتفي ترك المشي فيه لأن المتصرف الماشي يمشي على موضع قنذر وغير قنذر لأن الطريق لا يخلو في الأغلب من هذا ترك المشي في مثل هذا يمنع المتصرف جملته والمرأة تحتاج من ارتخاء ذيلها وستر قدميها في المكان القنذر إلى ما يحتاج إليه في غيره

(فصل) وقول أم سلمة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يطهر مما بهده أفتما بالحديث وأخبرتها

❦ وحديثي عن مالك  
عن نافع أن عبد الله بن  
عمر كان يقول إن كانت  
الرجال والنساء في زمان  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ليتوضؤن جميعاً  
❦ ما لا يجب منه الوضوء ❦  
حديثي يعني عن مالك  
عن محمد بن حمارة عن محمد  
ابن إبراهيم عن أم ولد  
لبراهيم بن عبد الرحمن  
ابن عوف أنها سألت أم  
سلمة زوج النبي صلى الله  
عليه وسلم فقالت أي  
امرأة أطيل ذبلي وأمشي  
في المكان القنذر قالت  
أم سلمة قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يطهر  
مما بهده

بما عندها في ذلك من العلم ليجتمع لام ولدا ابراهيم معرفة الحكم ونقل الحديث الموجبه وهذا لما  
 رأته أم سلمة من حفظها وضبطها وانها عن تصحيح لنقل العلم وفهمه وهكذا يجب أن يكون حكم العالم  
 إذا سألته من يفهم ويصلح للتعليم عن مسئلة يناله وذكر أدلتها وفروعها أماكنه وبحسب ما يليق  
 به ويصلح له وإذا سألته عن مسئلة من ليس من أهل العلم ولا يصلح لنقله أجابه بحكم الذي سألته عنه  
 خاصة وقد اختلف أصحابنا في معنى هذا الحديث وتفسير الموضع القذر الذي يظهر الذليل  
 ما بعده فروى ابن نافع عن مالك أن ذلك في الموضع اليابس الذي لا يعلق بالثوب وقال أبو بكر  
 ابن محمد وقال بعض أصحابنا إن معنى ما روى في المرأة من جرد ذيلها أن الدرع يظهر ما بعده انها  
 تمسح بذيلها على الأرض ندية نجسة وقد اختلف في ذلك ان ترخيه وهي تجره بهمة تلك الأرض على  
 أرض طاهرة فذلك لا يظهر وقال الداودي وقد قال بعض أصحاب مالك بظاهر الحديث ورووه في  
 الرطب واليابس فأما من ذهب إلى أنه في القشب اليابس فإن القشب اليابس لا ينس الثوب  
 مجاورته فلا يحتاج إلى تطهيره فكذلك إذا مر الثوب على أرض يابسة فإنه لا يحتاج إلى تطهيره لأنه  
 لا ينس بمروره ذلك قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وأما معنى ذلك عندي والله أعلم إن  
 النجاسة التي في الطرقات لا يمكن الاحتراز منها مع التصرف الذي لا بد منه للناس تخفف أمرها  
 إذا خفي عنها فإذا مر الذليل على موضع نجس ثم مر بعد ذلك على موضع طاهر خفي عين النجاسة  
 فامتنع عن اللابس حكم التطهير ولو لم يمر على موضع يظهر باخفاء عين النجاسة لظهرت عين  
 النجاسة ولو جوب تطهيرها وانما معنى ذلك أن ما لم يظهر عين النجاسة لا يجب غسله وإن جوزنا  
 وجود نجاسة خفيت عينها به وهذه بمنزلة الطرقات من الطين والماء التي لا تتوكل من العذرة  
 والأوبال وأرواث الدواب فإذا غلب عليها الطين واخفي عنها لم يجب غسل الثوب منها فسكن ذلك  
 تطهيرها ولو ظهرت عين النجاسة فإن رأيتها لم تطهره إلا التسليم وانما معنى يظهر ما بعده انها لم  
 تعلم بالنجاسة وانما يخاف أن يكون ثوبها قد أصاب ما لا يتخلو الطرقات منه فقبل لها أن يخفاء عين  
 النجاسة بما يتعلق بالثوب من الطين والتراب يمتص من مشاهدة العين وتحقق وصولها إليه فيسقط  
 عنه فرض تطهير ثوبه وكان ذلك بمنزلة تطهيره ولو مر رجل بطين فيه نجاسة فطارت على ثوبه  
 وعلم فمر بها ثم طار عليها طين واخفي عنها لم يكن له بد من غسلها وانما يسقط عنه غسلها إذا لم ير عينها  
 في ثوبه ولا علم بوصولها إليه وهذا يقتضي أن سؤال المرأة إنما كان على ما يتوقع من النجاسات  
 المشبهة في المكان القذر ولا تعلم هل يتعلق بثوبها منه نجاسة أم لا ولم تسأل عن مشبه على نجاسة  
 معلومة مشاهدة يتحقق قطعها بذيلها وإن تلك لا بد من غسلها ص مالك أنه رأى ربيعة بن أبي  
 عبد الرحمن يقلس مراراً وهو في المسجد فلا ينصرف ولا يتوضأ حتى يملأ من ماء وهذا ما تقدم  
 أن ما خرج من غير البياضين فلا ينقض الطهارة نجسا كأنه أغبره والقلس ماء أو طعام يسير  
 يخرج إلى الفم فلا يوجب وضوءاً وليس بنجس فوجب غسل القم ولكن إن قلس طعاماً فإنه  
 يستحب تنظيفه منه بالنفس لأن تنظيف القم مشروعه للصلاة كالسواك وانما كان ربيعة  
 لا ينصرف حتى يملأ لأنه كان يقلس وذلك أمر خفيف يذهب بالبصر وأما الطعام فإنه يبقى له أثر  
 فيستحب المضمضة منه وقال أبو حنيفة القم أول التي

(فصل) وقوله فلا ينصرف ولا يتوضأ بمقتضى أن يرد به موضعه الحديث ويجعل أن يرد به أنه  
 لا يقضض وهكذا روى هذا الحديث يحيى وأكثروا الموطأ ورواه ابن حبيب عن مطرف

• وحدثن عن مالك  
 أنه رأى ربيعة بن عبد  
 الرحمن يقلس مراراً وهو  
 في المسجد فلا ينصرف  
 ولا يتوضأ حتى يملأ



عن مالك أنه قال كنت أرى ربيعة كثيراً ما يقبل في صلاته فيضي ولا ينصرف ص **ح** مثل مالك عن رجل قلس طعاماً هل عليه وضوء قال ليس عليه وضوء، وليغضمض من ذلك وليغسل فاه **ح** ش وهذا على معنى ما تقدم من أنه ليس عليه وضوء، وحدثت وليست المضمضة عليه بواجبة ولكنه يستعمله إن غضمض من ذلك ويغسل فاه لأن القلس لا يكون طعاماً متغيراً وإنما يصحب منه تنظيف الفم وإزالة ما عسى أن يكون فيه من رائحة الطعام ص **ح** مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر خطبنا لسعيد بن زيد وجهه ثم دخل المسجد فغسل ولم يتوضأ **ح** ش لا خلاف أن من خطب ميتاً لا وضوء عليه، ومن جله فلا وضوء عليه عند جمهور الفقهاء ومارى في ذلك من غسل ميتاً فليغسل من جله فليتوضأ فليس بثابت ولو صح كان معناه أن يتوضأ إن كان محدثاً لا يكون على وضوء، فيصلي عليه مع المصلين ص **ح** قال يحيى ومثل مالك هل من التي وضوء قال لا ولكن ليغضمض من ذلك وليغسل فاه وليس عليه وضوء **ح** ش وهذا ما ذكرناه لأنه لا ينقض الوضوء بالقيء لأنه خارج من غير السيلين وقوله ليهضمض من ذلك وليغسل فاه ولا يتوضأ يكون التيء قرباً أو غير متغير فإن كان غير متغير فغسل الفم منه على وجه الاحتياط لازالة رائحته على ما تقدم وإن كان تغيراً فهو نجس وغسل الفم منه واجب

### ترك الوضوء مما مست النار **ح**

ص **ح** مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الله بن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل كفتشاة ثم صلى ولم يتوضأ **ح** ش قوله أكل كفتشاة ثم صلى ولم يتوضأ جامع وجوب الوضوء مما مست النار وإن كان لم يذكر أنه مطبوخ إلا أنه معلوم من حاله فاستغنى عن ذكره كذا كذا الشاة وعلى ترك الوضوء مما مست النار جميع الفقهاء في زماننا وإنما كان الخلاف فيه في زمان الصحابة والتابعين ثم وقع الاجماع على تركه وقدرى عن النبي صلى الله عليه وسلم وأسانيد الأئمة قالوا وضوءاً مما أفضجت النار واختصاً بها بنائياً ويل ذلك فممن قال أنه لم يكن قط الوضوء مما أفضجت النار واجبا وإنما كان معناه المضعفة وغسل القدمي وجه الاحتياط ومنهم من قال فقد كان واجبا ثم نسخ وتعلقوا في ذلك بما رواه شعيب بن أبي حمزة عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله أنه قال كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مست النار وقد قال قوم من أصحاب الحديث إن شعيب بن أبي حمزة اختصر حديث ابن المنكدر الذي يأتي به هذا فغير معناه والله أعلم وأحكم وقد أحق بنوافض الطهارة معان نبين منها ما يليق بهذا الكتاب فها **ح** كل علوم الأبل قال مالك لا ينقض الطهارة وبه قال أبو حنيفة والشافعي وقتها الأمار وقال أحمد بن حنبل ينقض ذلك الطهارة والملي على ما قوله أن هذا حكم فليجب بأكمله وضوء وكلمه الضان ( فرع ) التيممة في الصلاة لا تنقض الطهارة وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة تنقض تنقض الطهارة والتلبيل على ما قوله أن الصلاة لا تنقض الطهارة خارج الصلاة فإنه لا ينقضها إذا خلا كالسلام وقد في المحصنات ( فرع ) ورفض الطهارة ينقضها في رواية أشهب عن مالك أنه لا يرضى عنه من صنع للنوم فعليه الوضوء وإن لم يمت قال الشيخ أبو إسحاق وهذا يدل على أن رفض الوضوء يصح وابن القاسم يخالف في هذا ويقول هو كالخج لا يصح رفضه من مختصر ما ليس في المختصر وجرواية أشهب أن هذه عبادة تبطلها الحديث الأصغر فصرفها

قال يحيى مثل مالك عن رجل قلس طعاماً هل عليه وضوء قال ليس عليه وضوء، وليغضمض من ذلك وليغسل فاه **ح** وحديثي عن مالك من نافع أن عبد الله بن عمر خطبنا لسعيد بن زيد وجهه ثم دخل المسجد فغسل ولم يتوضأ قال يحيى ومثل مالك هل من التي وضوء قال لا ولكن ليغضمض من ذلك وليغسل فاه **ح** وحديثي عن مالك من نافع أن عبد الله بن عمر خطبنا لسعيد بن زيد وجهه ثم دخل المسجد فغسل ولم يتوضأ قال يحيى ومثل مالك هل من التي وضوء قال لا ولكن ليغضمض من ذلك وليغسل فاه **ح** وحديثي عن مالك من نافع أن عبد الله بن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل كفتشاة ثم صلى ولم يتوضأ

وحدثني عن مالك بن يحيى بن سعيد عن (٦٦) بشير بن يسار مولى بني حارثة عن سويد بن النعمان أنه أخبره أنه خرج

[illegible]

أي يفعل ذلك ولا يتوضأ

« وحدثنني يحيى عن مالك

عن أبي نعيم وهب بن

كيسان أنه سمع جابر بن

عبدالله الأنصاري يقول

رأيت أبا بكر الصديق

أكل لحما صلى ولم يتوضأ

« وحدثنني عن مالك عن

محمد بن المنكدر أن

رسول الله صلى الله عليه

وسلم دعى لطعام فقبل

اليه خذ وطعم فأكل منه

ثم توضأ ثم صلى ثم أتى

بفضل ذلك الطعام فأكل

منه ثم صلى ولم يتوضأ

« وحدثنني عن مالك عن

موسى بن عتبة عن عبد

الرحمن بن زيد الأنصاري

أن أنس بن مالك قدم من

العراق فدخل عليه أبو

طلحة وأبي بن كعب

فقبل لهما طعاما فدمسه

النار فأكلوا منه فقاه

أنس فتوضأ فقال أم

طلحة وأبي بن كعب ما

هذا يا أنس أعرافية فقال

أنس ليتني لم أفعل وقام

أبو طلحة وأبي بن كعب

فصليا ولم يتوضأ

« جامع الضوء »

« حدثنني يحيى عن مالك

عن هشام بن عروة عن

أبيه أن رسول الله صلى

الله عليه وسلم سئل عن

الاستطابة فقال ألا يجد

أحدكم ثلاثة أحجار

مسئله النار أيضا فقال رأيت أي يفعل ذلك ولا يتوضأ « سأل يحيى بن سعيد عبد الله بن عامر عن ماعنده في الوضوء فحدثني النار فأجابته عمل أبيه عامر بن ربيعة هذا وعدا يدل على أخذه وهو موافقه له عليه ولولا ذلك ما أجابه « ص « مالك عن أبي نعيم وهب بن كيسان أنه سمع جابر بن عبد الله الأنصاري يقول رأيت أبا بكر الصديق أكل اللحم ثم صلى ولم يتوضأ « ش « وأنا اختلف مالك رحمه الله في هذه الآثار كما هو فعل الصصابة وقوى التابعين بعدهم بخلاف جماعة من الصصابة والتابعين في ذلك لاسيما أهل المدينة روى ذلك عن عائشة وأم حبيبة وزيد بن ثابت وابن عمر وعمر بن عبد العزيز وابن شهاب فذلك اختلف مالك رحمه الله فبما عنده في ذلك من الأحاديث وعمل الأئمة من الصصابة والله أعلم « ص « مالك عن محمد بن المنكدر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دعى لطعام فقبل اليه خبز « ولم يأكل منه ثم توضأ ثم صلى ثم أتى بفضلك الطعام فأكل منه ثم صلى ولم يتوضأ « ش « وضوءه صلى الله عليه وسلم بعد أن أكل من الخبز واللحم بمحفل أن يكون لأجل الطعام الذي مسه النار ثم يكون ترك الوضوء منه في الصلاة الثانية تامضا له « ومحفل أن يكون وضوءه أولا لأنه لم يكن على طهارة ثم بين بتركه الوضوء بعد هذا أن ما فعله أولا لم يكن لمسئله النار « ص « مالك عن موسى بن عتبة عن عبد الرحمن بن زيد الأنصاري أن أنس بن مالك قدم من العراق ودخل عليه أبو طلحة وأبي بن كعب فقبل لهما طعاما فدمسه النار فأكلوا منه فقاه أنس فتوضأ فقال أبو طلحة وأبي بن كعب ما هذا يا أنس أعرافية فقال أنس ليتني لم أفعل وقام أبو طلحة وأبي بن كعب فصليا ولم يتوضأ « ش « قوله أن أنس بن مالك قدم من العراق فدخل عليه أبو طلحة وأبي بن كعب فدمسه في زيارة القادم من السفر وقول أبي طلحة وأبي بن كعب ما هذا يا أنس أعرافية أنكر ما لمواضوءه مما مست النار ونسب ذلك للوضع الذي جاء منه بمعنى أنه مخالف للسنة التي تستفاد بالمدينة وتعلم من أهلها بمعنى أن هذا مما أخذته من أهل العراق أو رأته من بعض أهلها وقول أنس ليتني لم أفعل انقياد منه لقولهما ورجوع رأيهما وموافقتهما بذلك فعله من الوضوء مما مست النار « ويجعل أن يكون أنس فعل ذلك تجديدا للوضوء لا اعتقاد وجوب الوضوء مما مست النار فأذكر عليه موافقة من خالف السنة عنه « وفي ذلك وإن وافقهم في الصورة دون المعنى فقال أنس ليتني لم أفعل لما ظهر له من موافقة من غير المواب في الوضوء « مما مست النار فيجب ترك التوافل التي تدعى فيها الفرائض ويكثر في ذلك الخلاف حتى يخاف عليه منه اعتقاد الخطأ لاسيما إذا كان عن يمينه يدعي به ويعتمد على قوله

## « جامع الضوء »

« ص « مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الاستطابة فقال ألا يجد أحدكم ثلاثة أحجار « ش « الاستطابة هي الاستحجار بالأحجار مأخوذ من الطيب فلما سئل عن ذلك قال صلى الله عليه وسلم ألا يجد أحدكم ثلاثة أحجار يريد بذلك تسهيل الأمر وتيسيره لأن الحديث لا يكاد يعدم مثل هذا وعلقه بالثلاثة من الأحجار لأنه ما يقع به الانتهاء في الغالب وإنما قصر على الأحجار لأنه أكثر ما يستعمل في الاستطابة وتبنيها أزاله عن النجاسة به وقدر « ويا بن عبد الحكم عن مالك أنه نهى عن الاستطابة بها « وجعل ذلك لفظ الحديث لا متفق عليه ( مسئلة ) فان استجرم بغير ذلك من الخرق والقشب وما في معناهما جاز خلافا لزيد

في قوله لا يجوز زني من ذلك ودليلنا أن هذا ظاهر منفصل منق لا حرمة له فجاز الاستجمار به  
 كالاحجار (مسئلة) وأما الاستجمار بالعظم والورثه واجتنب فروي ابن القاسم عن مالك النبي  
 عن الاستجمار بالعظم والورثه وعن غيره مثل ذلك في الجملة وروي عنه أشهب أنه قال ما سمعت  
 في العظم والورثه شيئا عاما وأما باقي علمي فأرى به بأسا واختار القاضي أبو الحسن أن الاستجمار  
 بذلك يجرى وجه القول الأول أنها ممنوعة لحق الفرير وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال  
 إنها زاد أخوانكم من الجن وممنوع من الاستجمار به لحق الفرير لا يمنع هذه الاستجمار كمن تمسح بثوب  
 لغبره أو استجمر بمجاراة لغيره (مسئلة) ويمنع الاستجمار بما كان نجسا أو مكرها أو بكل  
 شيء ما كقول قال الشيخ أبو بكر فإن فعل فلا عرف فيه ما لا يملك ولا لأحد من أصحابنا وعندى أنه  
 قد أساء ولا يثني عليه كمن استنجى بيمينه وقال أصعب بعد في وقت الصلاة أي المفروض وقولنا في  
 التماس المتقدم لحرمة له يقتضي أنه لا يجوز له ذلك ولا يجزى لأن له حرمة والله أعلم وقد رأيت  
 القاضي أبا محمد يشترط الطهارة في الاستجمار به قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه والذي عندى  
 أنه إن كان ما استجمر به نجس العين فإنه لا يجوز الاستجمار به فإن استجمر به فقد طهرت على  
 المحل نجاسة بجماعة ما استجمر به وزوال ما أراد أن ينال ولا ترفع هذه النجاسة إلا بالفسل لأنها نجاسة  
 واردة غير معدة فلا يثر فيها الاستجمار وإنما يثر في إزالتها وتطهير المحل منها الماء الطاهر المطهر  
 وإن كان ما استجمر به نجسا بالمجاراة كالخجر فإن باشر الاستجمار بالموضع الذي فيه النجاسة  
 لحكمه ما تقدم وإن باشر الاستجمار بموضع طاهر منه كالخجر الواحد منه في أحد جهتيه نجاسة  
 فيستجمر هو بجهة طاهرة فإن الاستجمار به يصح ولا يضره وجود النجاسة في جهة غير الجهة  
 التي باشر الاستجمار بها والله التوفيق.

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم لم أؤلف أحداكم ثلاثة أحجار اختلف العلماء في اعتبار العدد  
 فذهب مالك إلى الاعتبار بالانقاء دون العدد وبه قال أبو حنيفة وقال أبو الفرج والشيخ أبو  
 اسحاق الاعتبار بالعدد مع الانقاء وبه قال الشافعي وجه قول مالك ما روي عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم أنه قال ومن استجمر فليوتر والوتر يكون واحدا وهو أقل من الثلاثة ومن جهة أخرى أن  
 هذه ألة نجاسة فلم يعتبر فيها العدد كالعدل وجه قول أبي الفرج ما روي عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم في حديث سلمان ونهانا أن نستنجى بأقل من ثلاثة أحجار فإن قلنا بقول مالك وقع  
 الانقاء بأقل من ثلاثة أحجار فإنه يستحب له أن يكمل ثلاثة أحجار ليخرج من الخلاف ويحمل  
 حديث سلمان على الذنب أو على أنه قصه إلى ذكر ما لا يقع الانقاء بأقل منه وإن قلنا بقول  
 أبي اسحاق وأبي الفرج فقد قال أبو اسحاق لا يجوز له حجر له ثلاثة أحرف وحكمه حكم الحجر  
 الواحد خلافا للشافعي في قوله يجزى ووجه قوله أنه حجر لا يجزى في الجار عن ثلاثة أحجار فلم  
 يجزى في الاستجمار عنها كما ليس له الأحرف واحد (مسئلة) ومن بال أو تخطو فإنه لا يجوز به  
 على قول من يعتبر العدد أقل من ستة أحجار ثلاثة أحجار لكل مخرج مع الانقاء فإن لم يوجد الانقاء  
 بثلاثة أحجار فلا خلاف في أنه لا بد من الزيادة عليها حتى يوجد الانقاء (مسئلة) وصلة الاستجمار  
 أن يبدأ بمخرج البول فيمسحه حتى يجف أثر البول بينه والبدانة بما قبل ثلاث قطر على يده ثم  
 يمسح مخرج الفائط وصلة ذلك على قول أكثر بعض العلماء أن يمسح بكل حجر موضع التبو وتقول  
 الأخفش يأخذ ثلاثة أحجار فيمسح بأحدها إحدى المصمتين ويمسح بالثاني الثانية ويمسح

بالتالي عليه ما الأول أظهر وأحوط والله أعلم (مسئلة) ومن استعجز قلبه ثوبا فارق فيه فاصاب موضع الاستنجاء فقد قال القاضي أبو الحسن بن نجيب ووجه ذلك انه اذا وصل أثر النجوى الى موضع من الجسد غير المخرج فانه لا يظهر له الا ما شاء فكذلك اذا نال الثوب وتعلق به مثل ذلك الاثر فانه لا يظهر له الا الله \* قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه والذي عندي انه لا نجس ولا يتعلق بشئ بعد الانقاء وهذا مما لا يمكن الاحتراز منه وتعلق به المشقة كموضع النجوى (مسئلة) ومن نسي الاستنجاء ورضي فقد روى أشهب عن مالك أرجو أن لا تكون عليه الاعادة قال الشيخ أبو محمد أراه ربما اذا سمع وقال محمد بن مسلمة في الميسوط من تنوط أو بال فلم يفسله ولم يمسح حتى صلى بعد في الوقت لانه كسائر الجسد الا أنه يميز فيه الممسح بالأحجار ولا يميز في سائر الجسد ص \* مالك عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج الى المقبرة فقال السلام عليكم دار قوم مؤمنين وأنا ان شاء الله بكم لاحقون وددت اني قد رأيت اخواننا فقالوا يا رسول الله لا تسلمنا ولا نكلمك فقال بل انتم اهل دار قوم مؤمنين وانا اخواننا الذين لم يأتوا بعد وأنظر طهم على الحوض فقالوا يا رسول الله كيف تعرف من يأتي بعدك من أمك فقال أرايت لو كان لرجل خيل عز محجلة في خيل دهم بهم الا يعرف خيله قالوا بلى يا رسول الله قال فانهم يأتون يوم القيامة غرا محجلين من أثر الوضوء وانظر طهم فليذا ن عن حوضي كما ينادي البعير الضال ناديهم الاله الاله الا علم فقال انهم قد بدلوا بعدك فأقول فسحقا فمسحقا فسحقا ش قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج الى المقبرة يقتضي بالحق زيارة القبور لان ظاهر قوله خرج الى المقبرة يقتضي قصد اليها

(فصل) وقوله السلام عليكم دار قوم مؤمنين معنى بذلك المقبرة الا ان قوله عليكم يدل على أن المراد بالسلام أهلها فان كان قال السلام عليكم أهل دار قوم مؤمنين ويحتمل أن يصحوا فيسمعوا سلامه ويحتمل أن يسلم عليهم مع كونهم أمواتا وهو أظهر لا مثقال أمته بعده لذلك

(فصل) وقوله وانا ان شاء الله بكم لاحقون محتمل معاني أحدها انه مأمور بأنه لا يقول أقل غدا شيئا الا ان يقول ان شاء الله فعلى ذلك قال وانا ان شاء الله بكم لاحقون ويحتمل أن يقول ذلك مع القطع على المحقق كقوله تعالى لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين ويحتمل أن يقول ذلك غير قاطع على الحاق بهم اذ وصفهم بأنهم مؤمنون على الظاهر من عالم فيكون معنى ذلك ان شاء الله ان رجلكم ويتفضل عليكم وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يدري ما يفعل به ولا أحد من أمته وقد قال صلى الله عليه وسلم في حديث عثمان بن مظعون وأما هو وقبضاه اليقين والله اني لأرجو له الخير وما أدري والله واني رسول الله ما يفعل في ثم علم بعد ذلك صلى الله عليه وسلم ما اعتبه وما تفضل به عليه وعلى كثير من أصحابه وروى الترمذي في معنى قوله ان شاء الله كما شاء الله وقال أبو القاسم الجوهري معناه لا ينبدل ولا يغير نفوت على ما تم عليه ان شاء الله تعالى وهو قول محتمل

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم وددت اني قد رأيت اخواننا نحن منه صلى الله عليه وسلم رؤيهم بأبي بعده من أمته وقد علم أنه لا يراه الا بعد الموت وقد قال صلى الله عليه وسلم لا يتمن أحدكم الموت أمعا حسنا فله يزداد وأما ما سئل عنه يستحب أو لا يتمن ذلك أن لا يعاقب النبي بالموت وأما تعلقه بما يرضاه الانسان بعد الموت فانه جائز كما يجوز للإنسان أن يعلقه بدخول الجنة

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم اخواننا القوله تعالى انا المؤمنون اخوة فقالوا يعني أصحابنا ألسنا

\* وحديثي عن مالك عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج الى المقبرة فقال السلام عليكم دار قوم مؤمنين وانا ان شاء الله بكم لاحقون وددت اني قد رأيت اخواننا فقالوا يا رسول الله لا تسلمنا ولا نكلمك فقال بل انتم اهل دار قوم مؤمنين وانا اخواننا الذين لم يأتوا بعد وأنظر طهم على الحوض فقالوا يا رسول الله كيف تعرف من يأتي بعدك من أمك فقال أرايت لو كان لرجل خيل عز محجلة في خيل دهم بهم الا يعرف خيله قالوا بلى يا رسول الله قال فانهم يأتون يوم القيامة غرا محجلين من أثر الوضوء وانظر طهم على الحوض فليذا ن عن حوضي كما ينادي البعير الضال ناديهم الاله الاله الا علم فقال انهم قد بدلوا بعدك فأقول فسحقا فمسحقا فسحقا



بالدنة وقال ابن حبيب قال مالك المقاعد الذكابين عند دار عثمان وقال الداودي هو الممرج  
فجاء المؤذن فأتته صلاة العصر يريد أن المؤذن كان يؤذنه باجتماع الناس بعد الأذان لشغله  
بأمر الناس

(فصل) وقوله رضي الله عنه لولا أنه في كتاب الله ما حدثتكموه هكذا رواه يحيى بن يحيى ويحيى  
ابن بكير وروى أبو معب لولا أنه في كتاب الله ما حدثتكموه ثم ذكر مالك ما اعتقده بر بد  
بذلك فقال أراه بر بهذه الآية أن الحسنات يذهبن السيئات وعلى هذا التأويل تصح رواية يحيى  
ورواية ابن بكير فكأن معنى قوله لولا أنه في كتاب الله لولا أن معنى ما أورده عليكم في كتاب الله  
ما أخبرتكم به لئلا تتكلموا ويكون معنى قول أبي معب لولا أنه في كتاب الله تتضمن معنى هذا  
الحديث لما أخبرتكم به لئلا تتكلموا وروى عروة بن الزبير أنه قال يريد قوله تعالى أن الذين  
يكفون ما أنزلنا من الكتاب والهدى فلي هذا التأويل لاتصح رواية يحيى وانما يجب أن تكون  
الرواية الصحيحة لولا أنه في كتاب الله ما روى أبو معب ومن تابعه ومعنى ذلك لولا أنه في كتاب  
الله تمنع من كتمان شيء من العلم لما أخبرتكم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ما من امرئ يتوضأ فغسل وضوءه يعني بأني به على أكل  
الهيئة والفنائل وتدر به فغسل في وضوئه وقوله لا يغفر له ما بينه وبين الصلاة الأخرى حتى  
يصلم ما معنى هذا والله أعلم أن نواب ما فعله من الوضوء الذي أحسن فيه والصلاة بعده أكثر من ثم  
ما فعله من المعاصي بين الصلاتين ولذلك قال مالك رحمه الله أراه بر بهذه الآية أقدم الصلاة طرفي  
النهار وزلفا من الليل أن الحسنات يذهبن السيئات ص مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن  
يسار عن عبد الله الصنابحي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا توضأ العبد المؤمن فغضض  
خرجت الخطايا من فيه وإذا استنثر خرجت الخطايا من أنفه فإذا غسل وجهه خرجت الخطايا من  
وجهه حتى تخرج من تحت أشفار عينيه فإذا غسل يديه خرجت الخطايا من يديه حتى تخرج من  
تحت أطراف يديه فإذا امسح برأسه خرجت الخطايا من رأسه حتى تخرج من أذنيه فإذا غسل رجليه  
خرجت الخطايا من رجليه حتى تخرج من تحت أطراف رجليه قال ثم كان مشيه إلى المسجد وصلاته  
نافلة له ش قوله إذا توضأ العبد المؤمن فغضض خرجت الخطايا من فيه يجعل أن يكون معنى  
ذلك أن فبا فعله من المضغفة كفارة لما بغضض الفم من الخطايا فخرج من ذلك بخر وجهه ووجهه  
أن يكون معنى ذلك أن يغفر تعالى عن عقاب ذلك العضو بالذنوب التي كتبها الإنسان وإن لم  
يغتصص بذلك العضو

(فصل) وقوله فإذا غسل وجهه خرجت الخطايا من وجهه حتى تخرج من تحت أشفار عينيه  
جعل العينين غفراناً لخطايا الوجه دون الفم والآن لأن الفم والآن يغتصصان بطهارة مشروعة  
في الوضوء دون العينين

(فصل) وقوله فإذا امسح رأسه خرجت الخطايا من رأسه حتى تخرج من أذنيه دليل على أن  
الاذنين من الرأس لأنه جعلهما غفراناً لخطاياهما كجعل العينين غفراناً لخطايا الوجه والاطراف غفراناً  
لخطايا اليدين والرجلين لأنهما منفردان لأخذ الماء لهما كما ينفرد الفم والآن على الوجه والفرق  
بين الاذنين والفم والآن في أن جعل الاذنين غفراناً لخطايا الرأس مع أفرادهما لهما ولم يجعل الفم  
والآن غفراناً لخطايا الوجه لأن الفم والآن مقدمان على الوجه فكل من لهما حكم التسبغ وخرجت

\* وحديثي عن مالك عن  
زيد بن أسلم عن عطاء بن  
يسار عن عبد الله  
الصنابحي أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال إذا  
توضأ العبد المؤمن  
فغضض خرجت الخطايا  
من فيه وإذا استنثر خرجت  
الخطايا من أنفه فإذا  
غسل وجهه خرجت  
الخطايا من وجهه حتى  
تخرج من تحت أشفار  
عينيه فإذا غسل يديه  
خرجت الخطايا من يديه  
حتى تخرج من تحت  
أطراف يديه فإذا مسح  
برأسه خرجت الخطايا من  
رأسه حتى تخرج من  
أذنيه فإذا غسل رجليه  
خرجت الخطايا من رجليه  
حتى تخرج من تحت  
أطراف رجليه قال ثم  
كان مشيه إلى المسجد  
وصلاته نافلة له

\* وحدثنى عن مالك عن سهيل بن أبي صالح (٧٧) عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا توضأ

منه بالخرى سينه فاذا سمع احدكم الاقامة فلا يبع فان اعظمكم اجرا ابعدهم دارا قالوا لم يا ابا هريرة قال من اجل كثرة الخطا



المعلي ما دام يقصد الى الصلاة وقوله فانه تكتب له باحدى خطوتي حسنة وتعي عنه لاخرى سيئة  
يحصل أن ير بد ذلك ان خطاه حكمين فيكتب له بعضها الحسنات وتعي عنه بعضها السيئات  
وان حكم الحسنات غير حكم عمو السيئات وهذا ظاهر اللفظ ولذلك فرق بينهما وقد ذكر قوم أن  
معنى ذلك واحد وان كتب الحسنات هو يعينه عمو السيئات

(فصل) وقوله فاداسم أحدكم الإقامة فلا يسع فان أعظمكم أجرا أبكم دارا قال مالك لا ينبغي  
ولا بأس أن يسرع في مشيه وقال ابن القاسم لا يجزى والسعي في الحديث هو الاسراع في اتيان  
الصلاة حتى يخرج بذلك عن حد المشي ومنع من ذلك لوجهين أحدهما أنه تنقل به الخطا وكثرة الخطا  
مترغب فها هو منها ما تقدم من كتب الحسنات وعمو السيئات ولذلك قال وان أعظمكم أجرا  
أبكم دارا وصبرت ان ذلك من أجل كثرة الخطا والوجه الثاني أنه يخرج عن الوقاء المشروع  
في اتيان الصلاة ص

مالك عن يحيى بن سعيد أنه سمع سعيد بن المسيب يسأل عن الوضوء من  
الغائط بالماء فقال سعيد ان ذلك وضوء النساء ش قال ابن نافع بر سعيد بن المسيب ان  
الاستنجاء بالحجارة يجزى الرجل وانما يكون الاستنجاء بالماء للنساء قال القاضي أبو الوليد رضى  
الله عنه يحصل عندي وجهين أحدهما أن يكون سعيد بن المسيب أراد أن ذلك حكم من أحكام النساء  
من جهة العادة والعمل وان عمل الرجال الاستنجاء ويحصل أن ير بد ذلك عيب الاستنجاء بالماء كما  
قال صلى الله عليه وسلم انما التصفيق للنساء وهذا لا يراه مالك ولا أكثر أهل العلم والاستنجاء

عندهم بالماء أفضل وجب الفقهاء على أن الاستنجاء يجزى مع وجود الماء وقال ابن حبيب ليس  
الاستنجاء يجزى الا مع عدم الماء ولعله أراد بذلك وجه الاستنجاء والا فمؤخر الاجماع فيما  
علمناه ص

مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال اذا شرب الكلب من اياه أحدكم فليغسله سبع مرات ش اختلف قول مالك رحمه  
الله في أمر النبي صلى الله عليه وسلم بغسل الالام من ولوغ الكلب مرة على الوجوب ومرة جلده  
على الندب فوجه الوجوب أمره صلى الله عليه وسلم بغسل الالام من ولوغ الكلب مرة على الوجوب ومرة جلده  
أنه حيوان فلا يجب غسل الالام من ولوغه أصل ذلك الحيوان (مسئلة) واختلف قول مالك

في الكلب الذي يجب غسل الالام من ولوغه فروى عنه ابن أبي الجهم ر وايتين أحدهما انه في  
الكلب المني عن اتخاذه والثانية انه في جميع الكلاب وجه الرواية الأولى ان الأمر بذلك انما كان  
على وجه التلظظ والمنع من اتخاذه وذلك يخص بلهني عنه لا بلباح ووجه الرواية الثانية عموم

الخبر ولم يخص كلبا دون كلب ومن جهة المعنى انه اذا وجب غسل الالام من ولوغها لم يتخذ منها  
الاناء لدعوة الضرورة اليه والحاجة الوكيدة (مسئلة) ولم يختلف قول مالك في أن اياه الماء يغسل  
من ولوغ الكلب واختلف قوله في غسل اياه الطعام فروى عنه ابن القاسم في غسله وروى عنه

ابن وهب وغيره اثبات غسله وجهر واية ابن القاسم ان الأمر بغسل الالام من ولوغ الكلب انما  
كان على وجه التلظظ في اتخاذه الكلب وانما يحصل ذلك بغسل اياه الماء هو الذي يمكن أن  
فعل اليه الكلاب وانما اياه الطعام فلا تنصل اليه لقلته وكثرة التوقي فيه ووجه الرواية الثانية ان هذا

إياه ولوغه فيه كلب فصرغ غسله كإياه الماء

(فصل) وقوله فليغسله سبع مرات يقتضى اعتبار العدد وقال أبو حنيفة لا يعتبر في ذلك العدد  
وأدلى على ما نقوله الحديث المذكور وفيه أمره بغسل الالام سبع مرات والامر يقتضى

• وحدثنى عن مالك عن  
يحيى بن سعيد أنه سمع  
سعيد بن المسيب يسأل  
عن الوضوء من الغائط  
بالماء فقال سعيد انما ذلك  
وضوء النساء • وحدثنى  
عن مالك عن أبي الزناد  
عن الأعرج عن أبي  
هريرة أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال  
اذا شرب الكلب في اياه  
أحدكم فليغسله سبع  
مرات

الرجوب ( مسئلة ) وغسل الاثنا من ولوغ السكب عبادة للنجاسة وذهب ابن الماجشون الى انه للنجاسة والشك في النجاسة وقال أبو حنيفة والشافعي انه يغسل للنجاسة والديليل على ما نقلوه ان هذا حيوان يجوز الاستفعا به من غير ضرورة فكان طاهرا كالانعام ص **●** مالك انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال استقبوا اولن تحموا واعلموا خيرا اعمالكم الصلاة ولا يحافظ على الوضوء الا مؤمن **●** ش قوله استقبوا اولن تحموا قال ابن نافع معنا ولن تحموا الاعمال الماخات ولا يمتكنكم الاستقامة في كل شيء **●** قال القاضي أبو الوليد رضى الله عنه معناه عندي لا يمتكنكم استيعاب اعمال البر من قوله تعالى والله يقدر الليل والنهار علم ان لن تحموا وقال مطرف معنا ولن تحموا اعمالكم من الاجاز استقم

( فصل ) وقوله صلى الله عليه وسلم واعلموا خيرا اعمالكم الصلاة يريد انها اكثر اعمالكم اجرا وقد روى عن عبد الله بن مسعود انه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أى الاعمال أفضل فقال الصلاة ( فصل ) وقوله ولا يحافظ على الوضوء الا مؤمن يريد والله أعلم انه لا يديم فعله بالمسكاره وغيرها منافق ولا يواظب على ذلك الا مؤمن

### ● مجاء في المسح برأس والأذنين ●

ص **●** مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يأخذ الماء بأصبعيه الأذنين **●** ش وقال عيسى بن دينار معنا انه كان يقبض أصابعه من كلتي يديه ويمد أصبعيه اللتين تليان الإبهامين بأصبعين من كل يده ثم مسح بهما أذنيه من داخل وخارج قال وهو حسن من الفعل وهذا الذي قاله عيسى محمداً وهو حسن في صفة تناول الماء لمسح الأذنين وما تناوله للفعل في العتيه من رواية ابن القاسم عن مالك يدخل يديه جميعاً في الماء فيأخذ بهما الماء وفي المبسوط من رواية ابن وهب عن مالك في مسح الرأس بتناول الماء بيده و يفرغه على يساره وكذلك قال عيسى بن دينار في جميع الوضوء ومعنى ذلك أن يأخذ الماء بيده ثم يجعل يده في يساره فيسره وجهه وخبرنا عن حبيب بن الأسمرين وبه قال الشيخ أبو محمد والقاضي أبو محمد وجهه رواية ابن القاسم ان الطهارة مبنية على أنه متى كان الفسل باليدين كان تناول الماءهما متى كان باليمنى خاصة كان تناول الماء بها ونحوه وان هذا عمل من أعمال الطهارة للوجه فكان حكمه أن يكون باليدين كالمراهم الماء وجهه رواية ابن وهب حديث ابن عباس انه توضأ فأخذ غرفة من ماء فجعل بها هكذا أضاف الى يده الاخرى ثم غسل بها وجهه ثم قال هكذا رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ من جهة المعنى ان هذا تناول الماء الطهارة فوجب ان يقتصر باليمنى أصله اذا غرق بيده ليغسل يساره ووجه التفسير تساوى الدليلين وهكذا الكلام اما هو في غسل الوجه ومسح الرأس وأما غسل اليدين والرجلين فلا يتبأنه الآن يعرف الماء باليمنى ويغسل باليسرى غير غسل يده اليسرى فانه يعرف باليمنى فيخرجها الى اليسرى ثم يغسل باليمنى

( فصل ) والذي يقتضيه الحديث تجديد الماء للأذنين ومحمداً أن يكون عبد الله بن عمر كان يأخذ الماء بأصبعين من كل يده فيمسح بهما أذنيه وهو أشبه بحديث عبد الله بن عمر وهو يروي عن عبد الله بن عباس أن باطن الأذنين مسح بالسبابة ونظاها بالابهام وهذه طهارة الأذنين عنده مالك وأبو حنيفة والشافعي وجهه والقهاء وقال الزهري يغسلان مع الوجه وقال الشافعي يغسل

● وحدثنى عن مالك

أنه بلغه أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم قال

استقبوا ولن تحموا

واعلموا خيرا اعمالكم

الصلاة ولا يحافظ على

الوضوء الا مؤمن

● مجاء في المسح برأس

والأذنين ●

حدثني يحيى عن مالك عن

نافع أن عبد الله بن عمر

كان يأخذ الماء بأصبعيه

لأذنيه

باطنهما مع الوجه وظاهرهما مع الرأس وقد روى عن ابن عباس في صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم ثم مسح رأسه وأذنيه ظاهرهما بالسبطين وباطنهما بإبهاميه (مسئلة) وصفته مسحهما أن يمسح ظاهرهما وباطنهما قال مالك في المختصر يدخل أصبعيه في صباغيه لا يتبع غصونهما (فرع) إذا ثبت ذلك فهل يمسحان فرضاً أو نفلًا ذهب محمد بن مسلمة وأبو بصير الأبهري إلى أنهما يمسحان فرضاً وذهب سائر أصحابنا إلى أنهما يمسحان نفلاً وهو الظاهر من مذهب مالك رحمه الله وجه القول الأول أهماء عدوان جملا في الشرع مخبر جالطيا عضو فكان حكمه مافي الوضوء حكمه كالمنسبين مع الوجه والاطفار مع اليدين والرجلين ووجه القول الثاني أنهما عضوان من لهما تجدد الماء فلم يكره ما عدا الرأس كما أثر الأعضاء

(فصل) وقوله وكان يأخذ الماء بأصبعيه لأذنيه ظاهره أنه يقول بأصبعيه ويقضي استحباب الماء على ذلك أخذ الماء لحدود غيرهما من الأعضاء وهذا هو الظاهر من المذهب وقد قلنا مالك في المختصر يسحب بتجديد الماء وقال ابن حبيب لم يجد دلماً فهو بمنزلة من لم يمسحها وقال محمد بن مسلمة أن شاء جدد لهما الماء وإن شاء مسحها بأفضل يده من مسح رأسه وأبو حنيفة يقول لا يستأنف لهما الماء ودليلنا على استحسان الماء لهما أن الغسولات نفلاً لا انفصلت من الغسولات فرضاً فكذلك المسحوات نفلاً يجب أن تنفصل عن المسحوات فرضاً وأما قول محمد بن مسلمة أن شاء مسحها بأفضل يده من مسح رأسه في حقهما موضع من الرأس فتحكمهما حكمه في تجديد الماء غير أنهما آخر العتوف فتم مسحهما ص. مالك أنه بلغه أن جابر بن عبد الله الأنصاري سئل عن المسح على العمامة فقال لا حتى يمسح الشعر بالماء. ش. قوله سئل عن المسح على العمامة قال لا حتى يمسح الشعر بالماء يقضي أن المسح على العمامة لا يجزئ. وقال جمهور العلماء وقال أحد وداود يجزئ المسح على عائم العرب ودليلنا قوله تعالى وامسحوا برؤوسكم والامسحوا بالوجوه فمن مسح على العمامة لم يمسح رأسه ولا مثل الأمر. ودليلنا من جهة القياس أن هذا عضو مفترض مسحه فوجب أن لا يجزئ المسح على حائل دونه مع السلامة كالوجه في التيمم

(فصل) وقوله حتى يمسح الشعر بالماء يقضي مسح جميعه لأن لفظ يمسح الشعر بالماء يقضي أن المسح لا يكون إلا بما في يده ولو مسح به على رأسه من بلل أو غيره لم يجزه. قاله ابن القاسم ووجهه أنه لم يمسح رأسه بالماء وإنما مسح شعره لئلا يبدى جافة ولو مسحها بأفضل على يده من بلل ذراعية فقد قال مالك من مسح رأسه بلل ذراعية وألحيت وحلى أعاد الوضوء والملاة وإن ذهب الوقت وليس هذا بجمع. وقال ابن الماجشون إن كان يحضره ماء فلا يمسح به إذا كرم من البلل فإن لم يكن يحضره ماء فأمسحه به. وبه قال عطاء وقول مالك يجعل أن يكون موافقا لقولنا أصبحنا الماء المستعمل في الوضوء لا يرفع الحدوث ويجعل أن يرفع ما تعلق باليد من البلل عن غسل الثيابين أو بلل الحية لسبب أن الماء يمسح به وهو الظاهر لقوله وليس هذا بجمع ولو كان من الكثرة بحيث يمكن أن يجمع به لكان حكمه حكم الماء المستعمل وهو معنى قول ابن الماجشون والله أعلم وأحكم ص. مالك عن هشام بن عروة أن أباه عروة كان ينزع العمامة وجمع رأسه بللها مسكاً عن نافع أنه رأى صفية بنت أبي عبيد الله أعيد الله بن عمر تنزع خمارها وتمسح رأسها بالماء ونافع بن وهب صغير. وسئل مالك عن المسح على العمامة والخمار فقال لا ينبغي أن يمسح الرجل والمرأة على عمامة ولا خمار ولمسح على رؤسهما. ش. هذا على نحو ما تقدم من حديث جابر أنه يجب بماء من الشعر بالماء

• وحدثنى يحيى عن مالك أنه بلغه أن جابر بن عبد الله الأنصاري سئل عن المسح على العمامة فقال لا حتى يمسح الشعر بالماء. • وحدثنى عن مالك عن هشام بن عروة أن أباه عروة بن الزبير كان ينزع العمامة ويمسح رأسه بالماء. • وحدثنى عن مالك عن نافع أنه رأى صفية بنت أبي عبيد الله عبد الله بن عمر تنزع خمارها وتمسح على رأسها بالماء ونافع بن وهب صغير. • وسئل مالك عن المسح على العمامة والخمار فقال لا ينبغي أن يمسح الرجل والمرأة على عمامة ولا خمار ولمسح على رؤسهما

ولا يجزئ المسح على حائل دون الرأس وإن حكم المرأة في ذلك حكم الرجل

(فصل) وقوله ونافع يومئذ صبر برأيه كأن وقت ركعتي ذلك صبره بحيث لا تحتجب  
من وجهه وإن يطالع على مثل هذا من حال صفة ينبت في عيبه وذلك أن المرأة ثلاثة أحوال حال صفر  
وهي حال لا تؤمر فيها بالاستئثار ثم حال شباب وهي حال تؤمر فيها بالاستئثار ثم حال هرم وهي حال  
تؤمر فيها ببعض الاستئثار وسيأتي بيان ذلك كلان شاء الله ص وسئل مالك عن رجل توضأ  
ففسى أن يمسح على رأسه حتى جف وضوءه قال أرى أن يمسح برأسه وإن كان قد فصل بيده الصلاة  
ش ومعنى ذلك أن من توضأ ونسى مسح رأسه فلا يجزئ أن يذكر ذلك بحضرة الوضوء أو ما يقارب  
من ذلك أو بعد مدة طويلة فإن ذكر ذلك بحضرة الوضوء أو فر به مسح رأسه وما بعده لم يصل  
الترتيب المشروع في الطهارة وإن كان مائى مفسولا كركفه الغسل على حسب ما كان يفعله  
في نفس الطهارة ولا يكره الغسل فيها في بيده بعد لمع الترتيب روى ذلك عن الشيخ أبي عمران  
(مسئلة) إذا ثبت ذلك فإن تفرق الوضوء فغيره يبطله على المشهور من المذهب وقال محمد  
ابن عبيد الحكم لا يبطله وقد تأوله غيره من أصحابنا على المذهب وقال أبو حنيفة والثياقي وجبه  
القول الأول أن هذه عبادة يطلبها الحديث الأصغر فكانت الموالاة شرطاً في صحتها كالصلاة  
والتوابع ووجه القول الثاني أن هذه طهارة فلم يكن من شرطها الموالاة كطهارة التلبسة  
(مسئلة) وأما تفرق الطهارة لعذر فلي ضربين أحدهما النسيان والثاني العجز عن قدر  
الكفاية فأما النسيان فلا يفسد الطهارة عنه مالك وابن القاسم على ما تقدم سواء كان ما أخر  
مفسولا أو موصوفاً طال ذلك أو لم يطل وروى عن مالك مطرف وابن الماجشون أن ذلك في  
المسح والمنسوخ من المفسول قال أبو زيد في ثمانية إذا كان المسح راسداً دون خف وأما  
المفسول من المرفوض فإن تأخيره يفسد الطهارة بأي وجه أنه من نسيان أو غيره وجه الرواية  
الأولى أن المفسول أحد نوعي الطهارة فلم يفسد تأخيره ناسبا كالمسح وأنكر حبيب بن  
الريبع الرواية الثانية عن مالك على ابن حبيب وقال هي سهو على من نقلها وقد تابع ابن حبيب  
على هذه الرواية أبو زيد وهو قول محمد بن مسلمة وأصحها بان شأن المسح أخف (مسئلة) وأما  
عجز الماء عن قدر الكفاية فإنه يبطل الوضوء متى بقه من أجله إذا طال ولا يبطله في أقرب وروى  
ابن وهب عن مالك أنه يني في عجز الماء عن قدر الكفاية وإن جف وفي الطول المعتبر على رواية  
ابن القاسم قولان \* أحدهما يني بالمسح \* والثاني الرجوع في ذلك إلى اجتihad المتطهر دون  
الجنون كالمعمل في الصلاة والله أعلم

ما جاء في المسح على الخفين

ص مالك عن ابن شهاب عن عباد بن زياد وهو من ولد المغيرة بن شعبة عن أبيه المغيرة بن شعبة  
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذهب لحاجة في غزوة تبوك قال المغيرة فذهبت مع ماء فبأه  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فسكب عليه الماء ففصل وجهه ثم ذهب يمسح برأسه حتى جف  
فلم يستطع من ضيق كى الجبة فأخرجهم من تحت الجبة ففصل بيده ومسح برأسه ومسح على الخفين  
فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وعبد الرحمن بن عوف يؤمهم وقد صلى لهم ركعة فقام رسول  
الله صلى الله عليه وسلم الركعة التي بقيت عليهم ففرغ الناس فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم

وسئل مالك عن رجل  
توضأ ففسى أن يمسح على  
رأسه حتى جف وضوءه  
قال أرى أن يمسح برأسه  
وإن كان قد فصل بيده  
الصلاة

ما جاء في المسح على  
الخفين

حدثني يحيى عن مالك  
عن ابن شهاب عن عباد  
ابن زياد من ولد المغيرة بن  
شعبة عن أبيه المغيرة بن  
شعبة أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ذهب لحاجة  
في غزوة تبوك قال المغيرة  
فذهبت مع ماء فبأه  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فسكب عليه الماء  
ففصل وجهه ثم ذهب  
يخرج بيده من كى جبته  
فلم يستطع من ضيق كى  
جبة فأخرجهم من تحت  
الجبة ففصل بيده ومسح  
برأسه ومسح على الخفين  
فجاء رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وعبد الرحمن بن  
عوف يؤمهم وقد صلى لهم  
ركعة فقام رسول الله صلى  
الله عليه وسلم الركعة التي  
بقيت عليهم ففرغ الناس  
فلما قضى رسول الله صلى  
الله عليه وسلم

صلاته قال أحسنتم ش قوله إن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذهب حاجته في غز وتبوك أخبار  
بأن أحكام هذا الخبر متعلقة بالسفر وقوله فذهبت معه بما به بدأه ذهب معه إلى بعض طريقه لأنه  
لا بد أن يبعث أو يتوارق فضاء حاجة وقد روى عنه هذا الحديث من غير هذا الطريق  
(فصل) وقوله فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فسكب عليه الماء فغسل وجهه وأخبر المتعة عن  
المفروض في الوضوء وترك ذكر غير ذلك من مسنونه لأنه هو المقصد

(فصل) وقوله ثم ذهب بغير جديده من كى جيبه فلم يستطع من ضيق الجبة بر بداهة لم يستطع أن  
يخرجها إلى المرفقين وأما السكفان فأنهما كما ما خارجين وبهما غسل وجهه وأخرجهما من تحت  
الجبة لأنه كان عليه أزار يستره

(فصل) وقوله وسج رأسه وسج على الخفين المصح على الرأس أصل في الطهارة والمصح على الخفين  
بدل وهو مما يستباح به الصلاة في الجلبة وبه قال جمهور الفقهاء وقد روى عن مالك في العتية ما  
ظاهر الممتنع وأما مناء إتيار الغسل عليه وحسبك بما أدخل في موطنه وهو أصح ما نقل عنه وقد  
قال الشيخ أبو بكر في شرح المختصر الكبير أنه روى عن مالك لا يمسح المسافر ولا المقيم فان سمعت  
هذه الرواية فوجهها أن المصح منسوخ قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وهذا عندي ببدلان  
إن وهو روى عنه أنه قال لا مسح في سفر ولا حضر وكأنه كرهه وفي النوادر عن ابن وهب أنه قال  
آخر ما فرقته على المسح في السفر والحضر وكأنه وهو الذي روى عنه متأخر وأصحابه مطرف  
وابن الماجشون فدل ذلك على أنه منه أو لا على وجه الكراهية لما لم ير أهل المدينة يمسحون ثم رأى  
الآثار فأباح المسح على الإطلاق (مسئلة) وهذا في السفر فلما المصح في الحضر من مالك فيه  
روايتان أحدهما المنع والثانية الإباحة وهو الصحيح واليه يرجع مالك والدليل على ذلك حديث  
علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة أيام ولها ابن السلفار  
ووما ولية للقيم (فرع) إذا نبت ذلك فإن المحرم لا يمسح على الخف قاله مالك في المختصر قال  
ابن القاسم في المجموع لأنه مقطوع تحت الكعبين وقد روى الشيخ أبو اسحاق في مختصره عن  
الوليد بن مسلم عن مالك يمسح المحرم على خف قطعه أسفل من الكعبين ويمر الماء على ما بدا من  
كعبيه وهذه رواية غير مرفوعة عن مالك وإنما يعرف هذا من أقوال الأوزاعي والوليد بن مسلم  
كثيرا الرواية عنه قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وعندي أنه لا يجوز للمحرم أن يمسح على  
الخف وإن لم يقطعه أسفل من الكعبين لأنه من لبسه وإما يتعلق بالمسح بما به بدأه لبسه وحكم  
النساء في المسح على الخف حكم الر جل رواه ابن القاسم وعلى بن زياد عن مالك قال القاضي أبو  
الوليد رضي الله عنه وعندي أنه يجوز للمسح على الخف حال الإحرام لأنها ليست بمنوعة  
من لبسه

(فصل) وقوله فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وعبد الرحمن بن عوف يؤمهم بر بداهة موضعي  
السلامة وجماعت أصحابه فالتى عبد الرحمن بن عوف يؤمهم وفي ذلك دليل على أن الصلاة في أول الوقت  
مندوب إليها وإن لها فضيلة متأكدة ولذلك قدموا عبد الرحمن بن عوف إذ تعقب النبي صلى الله عليه  
وله في حاجته مع فضيلة الصلاة خلف النبي صلى الله عليه وسلم وفر موضع فضيلة لا يجوز أن يكونوا  
قدموا عبد الرحمن بن عوف خوف فوات الوقت لأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بعض صلاته بعد  
تمام صلاة عبد الرحمن بن عوف ولا يظن به تأخير الصلاة حتى يخرج الوقت

صلاته قال أحسنتم

(فصل) وقوله فعلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الركعة التي بقيت عليهم يريد الركعة التي أدركمها بهم وروى أن تلك الصلاة صلاة الصبح وقوله فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاته قال أحسستم برده فنهض فبقي من صلاته بعد سلام عبد الرحمن بن عوف وهذا هو الظاهر من لفظ الحديث فقال لهم أحسستم على حبل التائبين لهم والامضاء لعلهم ص على مالك عن نافع وعبد الله بن دينار أنهما أخبراه أن عبد الله بن عمر قدم الكوفة على سعد بن أبي وقاص وهو أميرها فرأى عبد الله بن عمر بمسح على الخفين فأنكر ذلك عليه فقال له سعد بن أبي وقاص سل أباك إذا قدمت عليه فقدم عبد الله ففسي أن يسأل أباه عمر عن ذلك حتى قدم سعد فقال سألت أباك فقال لا فسأله عبد الله فقال له عمر إذا أدخلت رجلك في الخفين وهما طاهران بطهر الوضوء فامسح عليهما قال عبد الله وإن جاء أحدنا من الغائط قال عمر نعم وإن جاء أحدكم من الغائط مسح الشكر عبد الله بن عمر على سعد بن أبي وقاص المسح على الخفين في الخضر وهو أمير البلدة على ما علم من حال الصعبة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ولا يابون في ذلك أمرا ولا غيره ولا سيما وقد علم من فضل سعد المسارعة إلى ما يظهر له من الصواب ويدل أنكر عبد الله بن عمر لذلك أنه لم ير أباه ولا أحد من جملة الصعابة بالمدينة معصون مع تجويزهم له آخر بالافضل

(فصل) وقول سعد بن أبي وقاص إذا قدمت فسل أباك بمحفل أنه قد كان يعلم من عمر موافقته في ذلك ما يوافق في هذا الحكم أو بغير ذلك وبمحفل أن يكون أراد أن يعلم ما عند عمر رضي الله عنه في ذلك من فعل النبي صلى الله عليه وسلم

(فصل) وقوله فقدم عبد الله ففسي أن يسأل عمر عن ذلك حتى قدم سعد بمحفل أن يكون عبد الله انما أغفل سؤال أبيه لأنه سكن ووثق واستغنى بمجرى سعد في ذلك وعلم فضله وحفظه وصدة فلما قدم سعد وأمره بالسؤال سأل عبد الله عن ذلك الما يعلم أباه بمطهر اليه ووصل اليه من علم هذه الحادثة وما يطلب زيادة أن كانت عنده وأخبره عمر بمثل ما أخبره به سعد وقال له إذا أدخلت رجلك في الخفين وهما طاهران فامسح عليهما ففعل طهارة الرجلين عنده إدخالهما في الخفين شرط في صحة المسح عليهما وسيأتي بيانه إن شاء الله

(فصل) وقول عبد الله بن عمر وإن جاء أحدنا من الغائط يتبينا في الأمر وتقر به على طهارة الخدين دون طهارة الفضيلة فأجابهم بأن ذلك لما تطهر عن حدث (مسئلة) ومن تيمم ثم لبس خفيه فقد قال أصبح في العتية أن لبس خفيه قبل أن يصلي كان له أن يمسح على خفيه وأن لبسهما بعد أن صلى لم يمسح عليهما قال سئول لا يمسح عليهما وأن لبسهما قبل الصلاة حكى ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون وابن عبد الحكم معناه وجه قول أصبح أنه لبس خفيه بطهارة يستتبع بها الصلاة فكان له أن يستتبع بها الماء كالمسح على الجائر ووجه القول الثاني أن هذا أحد الحالتين التيمم فلم يستتبع المسح على الخفين أصله إذا لبسهما بعد الصلاة وأصح مطرف وصاحبه بأن انتهى طهر التيمم فراغ تلك الصلاة (مسئلة) المشهور من قول مالك وأصحابه أن مدة المسح غير مقدره قال الشيخ أبو محمد وقال غير واحد من أصحابنا البغداديين في الرسالة المنسوبة إلى مالك في التوقيت أنها لا تصح عنه وفي الأحاديث لا تصح عنه وفي العتية من رواية ابن وهب وابن القاسم للقيم والشافعي أن يمسحوا وليس لذلك حسن الأيام وقال عنه ابن نافع في المجموعة حده لها خبر من الجمعة إلى الجمعة يريد أنه يلزمه غسل الجمعة قال الشيخ أبو بكر وقد روى أشهب عن مالك

• وحديثي عن مالك عن نافع وعبد الله ابن دينار أنهما أخبراه أن عبد الله بن عمر قدم الكوفة على سعد بن أبي وقاص وهو أميرها فرأه عبد الله بن عمر بمسح على الخفين فأنكر ذلك عليه فقال له سعد بن أبي وقاص سل أباك إذا قدمت عليه فقدم عبد الله ففسي أن يسأل أباه عمر عن ذلك حتى قدم سعد فقال سألت أباك فقال لا فسأله عبد الله فقال له عمر إذا أدخلت رجلك في الخفين وهما طاهران بطهر الوضوء فامسح عليهما قال عبد الله وإن جاء أحدنا من الغائط فقال عمر نعم وإن جاء أحدكم من الغائط مسح الشكر عبد الله بن عمر على سعد بن أبي وقاص المسح على الخفين في الخضر وهو أمير البلدة على ما علم من حال الصعبة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ولا يابون في ذلك أمرا ولا غيره ولا سيما وقد علم من فضل سعد المسارعة إلى ما يظهر له من الصواب ويدل أنكر عبد الله بن عمر لذلك أنه لم ير أباه ولا أحد من جملة الصعابة بالمدينة معصون مع تجويزهم له آخر بالافضل

يسبح المسافر ثلاثة أيام ولم يذكر للقيم وقت وجه القول الأول أن هذه طهارة فلم تحرق بمن  
مقتضى غسل الرجلين ووجه القول الثاني ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم يسبح المسافر ثلاثة  
أيام والقيم يوماً وليلة ومن جهة المعنى أن انتقال الطهارة من النفس إلى المسح مؤثر في المنع من  
استدامتها كالتيهم ص **عن مالك** عن نافع أن عبد الله بن عمر بال بالسوق ثم توضأ فغسل وجهه  
وبدبه ومسح رأسه ثم دعى لجنازة ليصلي عليها حين دخل المسجد فمسح على خفيه ثم صلى عليها **ش**  
قوله ومسح رأسه ثم دعى لجنازة ليصلي عليها حين دخل المسجد بمحتمل أن يكون أخذ عبد الله  
ابن عمر المسح على الخفين ناسياً بمحتمل أن يكون آخر المسح لما اعتقد تقرير الطهارة وبمحتمل  
أن يكون آخر ذلك لعجز الماء عن قدر الكفاية وقد قال ابن القاسم في المجموع لم يأخذ مالك بفعل  
ابن عمر في تأخير المسح لحمل ذلك على التمسك تأخيرها وروى علي بن زياد عن مالك أن من آخر  
مسح خفيه في الوضوء وحضرت الصلاة فليصليهما ويصلي ولا يتعم وهذا محتمل نحو زرارة في التفرقة  
في الطهارة أجمع وبمحتمل أن يكون ذلك لتجوزها في المسح خاصة وقد فسر ذلك محمد بن مسلمة  
في المبسوط وقال إن ذلك إذا صار إلى المسح فهو خفيف

( فصل ) وظاهر قوله أنه دعى لجنازة حين دخل المسجد لمسح على خفيه ثم صلى عليها يقتضي أنه  
مصعباً بعد دخول المسجد إما أن يكون في المسجد وإما أن يكون به داخل وجهه فإن كان في  
المسجد فقد استبان ذلك للغة الماء الذي يقطر منه وأما الوضوء في المسجد فقد اختلف فيه أصحابنا  
فأجازاه ابن القاسم في محتمل من رواه موسى بن معاوية عنه وكراهه بعضوننا في ذلك من مع الزبير  
في المسجد وما يتناثر من الماء مما يؤثر في نظافة المسجد وقد روى محمد بن يحيى في المدينة عن مالك  
لا يصلح أن يقصص في المسجد وأن غطي بالحذاء بخلاف الثمالة لأن الثمالة لا يجد الناس منها بد  
ولا مضرة عليهم في ترك المضمة في المسجد يد والله أعلم أن الثمالة تسكر وتشكر فريش في الخروج  
لها من المسجد والله أعلم والمضمة تنسدر وتقل فلا مضرة ولا مشقة في الخروج لها من المسجد والله  
أعلم وهذا التعليل مروي عن القاسم بن محمد ( فرع ) إذا قلنا أن ذلك ممنوع في المسجد فقد قال  
ابن حبيب جاء النبي أن يسطرها لإخراجه في رحابه وعلى أبوابه فأباح ذلك في رحابه المسجد وعنه  
أبوابه متصية عن طرق الناس في الدخول إليه والخروج عنه

( فصل ) وقوله ثم صلى عليها يريد على الجنازة بمحتمل أن يكون صلى عليها في موضع الجنازة لقوله  
ثم صلى عليها ونعم يقتضي الملهة والراخي وبمحتمل أن يكون صلى عليها في المسجد والجنازة خارج  
المسجد وسيأتي الكلام على هذه المسئلة في كتاب الجنائز إن شاء الله ص **عن مالك** عن سعيد  
ابن عبد الرحمن بن ريش الأشعري أنه قال رأيت أنس بن مالك في قباء فقال ثم أي وضوء فتوضأ  
فغسل وجهه وبدبه إلى المرفقين ومسح رأسه ومسح على الخفين ثم أي المسجد فصلى **ش** قوله  
ثم أي قباء فقال إخباره بتقديمه على الوضوء وإن ما حكمه المسح على الخفين لم يكن في  
تحديد طهارة وإنما كان في طهارة حدث لا يتميز الصلاة إلا بها وتم ذلك بالآخبار عن دخول  
المسجد وصلاته فيه ولم يعبأ الصلاة لأن الطهارة لا تختلف لذلك ص **عن مالك** عن رجل توضأ  
وضوء الصلاة ثم لبس خفيه ثم بال ثم نزعها ثم دعى في رجله أيسناً فب الوضوء فقال لينزع خفيه  
ثم لبس وضوءاً وليغسل رجله وإنما يسبح على الخفين من أدخل رجله في الخفين وهما طاهران بطهر

• وحديثي عن مالك عن  
نافع أن عبد الله بن عمر  
بال في السوق ثم توضأ  
فغسل وجهه وبدبه ومسح  
رأسه ثم دعى لجنازة ليصلي  
عليها حين دخل المسجد  
فمسح على خفيه ثم صلى  
عليها • حديثي عن مالك  
عن سعيد بن عبد الرحمن  
ابن ريش أنه قال رأيت  
أنس بن مالك أي قباء  
فقال ثم أي وضوء فتوضأ  
فغسل وجهه وبدبه إلى  
المرفقين ومسح رأسه  
ومسح على الخفين ثم جاء  
المسجد فصلى • قال يحيى  
وسئل مالك عن رجل  
توضأ وضوء الصلاة ثم  
لبس خفيه ثم بال ثم نزعها  
ثم ردها في رجله  
أيسناً فب الوضوء فقال  
لينزع خفيه وليغسل  
رجليه وإنما يسبح على  
الخفين من أدخل رجله  
في الخفين وهما طاهران  
بطهر

الوضوء فأما من أدخل رجله في الخفين وهما غير طاهرتين بطهر الوضوء فلا يمسح على الخفين **ش** وهذا كما قال أنه إذا لبس خفيه بعد وضوئه ثم أحدث ثم خلعهما ثم لبسهما فقد زال حكم لبسهما على الطهارة وصار لا يسألهما على غير طهارة وأدخلهما في الخف طاهرتين شرط في صحة المسح على الخفين والفرق بين الخفين وبين الجباثر أن سبب لبس الخفين موقوف على اختيار لا يسبب الجباثر غير موقوف على اختيار من المشي فيها أو التمدد فيهما وأما من لبسهما لم يمسح عليهما فالحق ورسم المذهب أنه لا يميز، وحتى أبو زيد في ثمانية من أصبح أنه يكرهه فن فعله أجزأه وأجاز ذلك إبراهيم النخعي والحكم بن عتيبة وجه المنع أنه إنما أبيح المسح عليهما للحاجة ومشقة خلعهما ولم يرمح المسح عليهما للمشقة أي الماء إلى العظم وإنما ذلك حكم الجباثر ووجه الزاوية الأخرى أنه يلبس بيجوز المسح عليه لضربة اللبس فيجاز المسح عليه إذا لم يلبس عليه كالجباثر ( فرغ )  
 إذا ثبت ذلك فإن المسح على الخفين لا يرفع الحدث وبه قال جمهور الفقهاء وقال داود يرفع الحدث الأصغر وفائدة ذلك أن خلع الخفين بعد المسح عليهما يبطل حكم المسح ويوجب غسل الرجلين وقال داود الطهارة باقية لا تبطل إلا بصحت والدليل على ما قبله أن هذا مسح على حائل دون عتوم من أعضاء الوضوء فظهر أصله يبطل حكمه أصله إذا مسح على الجباثر والعصائب ( فرغ ) إذا قلنا أنه يجب غسلهما عند نزاع الخفين بنوعيهما فقد روى ابن القاسم عن مالك أنه ان غسليهما مكانه أجزأه وروى زيد بن شبيب الأسكندري عن مالك أنه ينتقض وضوؤه وبه قال الشافعي وجه ذلك عند مالك أن الموالاة شرط في صحة الطهارة وذلك معدوم في غسل رجله بعد خلعه خفيه وجه القول الأول أنه لم يوجد بين حالي الطهارة مالم يخلع الموالاة وإنما تعدى الموالاة بأن تضي مدة طويلة بين أول الطهارة وآخرها يعلم فيها المكسفة غير كامل الطهارة وهذا معدوم في مسئلتنا ولذلك جاز لنا نسي عضو من أعضاء طهارته ثم ذكر بعده أنه يفرده بالطهارة لأنه في تلك المدة لم يكن عالماً بأنه على غير طهارة في مسئلتنا أبين والله أعلم ( فرغ ) فإذا قلنا أنه ينسل فإن غسلهما مكانه أجزأه وإن أخذ ذلك فقد روى ابن القاسم عن مالك أنه يستأنف الوضوء وروى محمد بن يحيى عن مالك يميز به غسلهما وروى ابن وهب عن مالك أرجو أن يميزه ذلك وابتداء الطهارة أحب إلى وجه القول ما قدمنا من أن الموالاة شرط في صحة الطهارة وتتم الموالاة أن تحاطها مدة يعلم فيها أنه على غير طهارة والزاوية الثانية مبينة على أن الموالاة ليست بشرط في صحة الطهارة أو على أنها ليست بشرط في صحة تطهير ما ظهر من المحل بعدما كمال الطهارة بنظره بالبول **ش** قال القاضي أبو الحسن من قال من أحجابنا الموالاة مستحبة فإنه ينسل رجله وإن طال ذلك **ص** **ش** وسئل مالك عن رجل توضأ وعليه خفاء فبها عن المسح على الخفين حتى جف وضوؤه وصلى قال يجمع على خفيه وبعد الصلاة ولا يجد الوضوء **ش** وهذا كما قال لا نقد نيتان تأخير غسل الرجلين عن الطهارة ناسيا لا يفسد ما قلنا ذلك لم يجب عليه إعادة الوضوء ولم يكمل الوضوء دون ذلك فوجب إعادة الصلاة والمسح على الخفين بدلا من غسل الرجلين فكان ذلك حكمهما **ص** **ش** وسئل مالك عن رجل غسل قدميه ثم لبس خفيه ثم استأنف الوضوء قال لينزع خفيه ثم ليوضأ وينسل رجله **ش** هذا المشهور من مذهب مالك رحمه الله والمروى عن جماعة من أصحابه فروى موسى بن معاوية الصادق عن ابن القاسم عن مالك في العتبية أنه إذا غسل رجله دون

الوضوء فإما من أدخل رجله في الخفين وهما غير طاهرتين بطهر الوضوء فإما من أدخل رجله في الخفين وهما غير طاهرتين بطهر الوضوء فلا يمسح على الخفين **ش** وهذا كما قال أنه إذا لبس خفيه بعد وضوئه ثم أحدث ثم خلعهما ثم لبسهما فقد زال حكم لبسهما على الطهارة وصار لا يسألهما على غير طهارة وأدخلهما في الخف طاهرتين شرط في صحة المسح على الخفين والفرق بين الخفين وبين الجباثر أن سبب لبس الخفين موقوف على اختيار لا يسبب الجباثر غير موقوف على اختيار من المشي فيها أو التمدد فيهما وأما من لبسهما لم يمسح عليهما فالحق ورسم المذهب أنه لا يميز، وحتى أبو زيد في ثمانية من أصبح أنه يكرهه فن فعله أجزأه وأجاز ذلك إبراهيم النخعي والحكم بن عتيبة وجه المنع أنه إنما أبيح المسح عليهما للحاجة ومشقة خلعهما ولم يرمح المسح عليهما للمشقة أي الماء إلى العظم وإنما ذلك حكم الجباثر ووجه الزاوية الأخرى أنه يلبس بيجوز المسح عليه لضربة اللبس فيجاز المسح عليه إذا لم يلبس عليه كالجباثر ( فرغ )  
 إذا ثبت ذلك فإن المسح على الخفين لا يرفع الحدث وبه قال جمهور الفقهاء وقال داود يرفع الحدث الأصغر وفائدة ذلك أن خلع الخفين بعد المسح عليهما يبطل حكم المسح ويوجب غسل الرجلين وقال داود الطهارة باقية لا تبطل إلا بصحت والدليل على ما قبله أن هذا مسح على حائل دون عتوم من أعضاء الوضوء فظهر أصله يبطل حكمه أصله إذا مسح على الجباثر والعصائب ( فرغ ) إذا قلنا أنه يجب غسلهما عند نزاع الخفين بنوعيهما فقد روى ابن القاسم عن مالك أنه ان غسليهما مكانه أجزأه وروى زيد بن شبيب الأسكندري عن مالك أنه ينتقض وضوؤه وبه قال الشافعي وجه ذلك عند مالك أن الموالاة شرط في صحة الطهارة وذلك معدوم في غسل رجله بعد خلعه خفيه وجه القول الأول أنه لم يوجد بين حالي الطهارة مالم يخلع الموالاة وإنما تعدى الموالاة بأن تضي مدة طويلة بين أول الطهارة وآخرها يعلم فيها المكسفة غير كامل الطهارة وهذا معدوم في مسئلتنا ولذلك جاز لنا نسي عضو من أعضاء طهارته ثم ذكر بعده أنه يفرده بالطهارة لأنه في تلك المدة لم يكن عالماً بأنه على غير طهارة في مسئلتنا أبين والله أعلم ( فرغ ) فإذا قلنا أنه ينسل فإن غسلهما مكانه أجزأه وإن أخذ ذلك فقد روى ابن القاسم عن مالك أنه يستأنف الوضوء وروى محمد بن يحيى عن مالك يميز به غسلهما وروى ابن وهب عن مالك أرجو أن يميزه ذلك وابتداء الطهارة أحب إلى وجه القول ما قدمنا من أن الموالاة شرط في صحة الطهارة وتتم الموالاة أن تحاطها مدة يعلم فيها أنه على غير طهارة والزاوية الثانية مبينة على أن الموالاة ليست بشرط في صحة الطهارة أو على أنها ليست بشرط في صحة تطهير ما ظهر من المحل بعدما كمال الطهارة بنظره بالبول **ش** قال القاضي أبو الحسن من قال من أحجابنا الموالاة مستحبة فإنه ينسل رجله وإن طال ذلك **ص** **ش** وسئل مالك عن رجل توضأ وعليه خفاء فبها عن المسح على الخفين حتى جف وضوؤه وصلى قال يجمع على خفيه وبعد الصلاة ولا يجد الوضوء **ش** وهذا كما قال لا نقد نيتان تأخير غسل الرجلين عن الطهارة ناسيا لا يفسد ما قلنا ذلك لم يجب عليه إعادة الوضوء ولم يكمل الوضوء دون ذلك فوجب إعادة الصلاة والمسح على الخفين بدلا من غسل الرجلين فكان ذلك حكمهما **ص** **ش** وسئل مالك عن رجل غسل قدميه ثم لبس خفيه ثم استأنف الوضوء قال لينزع خفيه ثم ليوضأ وينسل رجله **ش** هذا المشهور من مذهب مالك رحمه الله والمروى عن جماعة من أصحابه فروى موسى بن معاوية الصادق عن ابن القاسم عن مالك في العتبية أنه إذا غسل رجله دون



سائر أعضائه وضوءه ثم أدخلهما في الخفين جاز المسح عليهما وإن نام بعد أن لبس خفيه وقبل أن يكمل طهارته فاختلاف بين الروايتين مبنى على فصلين وأما الفصل الأول فإن الرواية الأولى مبنية على أنه لا يظهر عضو من أعضاء الطهارة إلا بكامل الطهارة كلها ولا يكمل بتطهيره خاصة فمن غسل رجله قبل أن يتوضأ لم تطهر قدماه بغسل قدميه وأما طهارته بكامل طهارته وكذلك سائر أعضائه وأما الرواية الثانية فتعينية على أن كل عضو تسكمل طهارته بتطهيره فإذا غسل رجله فقد طهرتاه بالفصل فكان حكمه في لبس الخفين حكم من مكثت طهارته لأن قدميه مكثت طهارتهما

( فصل ) وأما الفصل الثاني فهو أفراد القدمين بالفصل طهارة شرعية يستباح بها المسح على الخفين دون الطهارة المشروعة في رفع الخف فذلك قال أنه إن نام قبل تمام الطهارة جوز له المسح مع ذلك على الخفين وعلى الرواية الثانية ليست بطهارة شرعية ولا يستباح بها مسح ولا غيره ( مسئلة ) ولو توضأ فغسل إحدى رجلتيه ثم لبس الخف الواحد ثم غسل الأخرى ثم لبس الآخر فالمشهور من مذهب مالك أنه لا يمسح عليهما وقال مطرف من أصحابنا يمسح عليهما وبه قال أبو حنيفة وجه الرواية الأولى أن كل ما كانت الطهارة شرطاً في حقه وجب أن يتقدم على جميعه كالملازمة ووجه الرواية الثانية أنه حدث ورد على طهر كامل فأشبهه إذا ابتدأ اللبس بعد غسل القدمين

### العمل في المسح على الخفين

( العمل في المسح على الخفين )

• حدثني يحيى عن مالك

عن هشام بن عروة أنه

رأى أبا بصير على الخفين

قال وكان لا يز بداد مسح

على الخفين على أن يمسح

ظهورهما ولا يمسح بطونهما

• وحدثني عن مالك أنه

سئل ابن شهاب عن المسح

على الخفين كيف هو

فأدخل ابن شهاب إحدى

يديه تحت الخف والأخرى

فوقه ثم أمرهما قال يحيى

قال مالك وقل ابن شهاب

أحب ما سمعت إلى في ذلك

ص • مالك عن هشام بن عروة أنه رأى أبا بصير على الخفين قال ولا يز بداد مسح على الخفين على أن يمسح ظواهرهما ولا يمسح بطونهما • ش وهذا على ماذا كرم من جواز المسح على الخفين وذلك أن عروة كان لا يز بد في مسح الخفين على مسح الظهور ومعنى ذلك أن ظهر الخف عنده محل وجوب المسح وبه قال مالك ولو مسح الأسفل دون الأعلى لم يجزه ويعدأ بما فاته سحنون وابن حبيب هذا المشهور من المذهب وروى ابن عبد الحكم عن أشهب أنه يجزه وبه قال بعض أصحاب الشافعي والدليل على المشهور من المذهب أن ظاهر الخف حكم الخف بدليل أنه لا يجوز للحرم لبسه وأسفل الخف حكم النعل بدليل أنه يجوز للحرم لبسه فوجب أن يختص المسح بماله حكم الخف دون ما حكمه حكم النعل ويحرم بذلك أن هذا موضع من اللبس في القدم لا يلزم المحرم لبسه فيه فلم يجز أن يفرد بالمسح كالواحد ووجه قول أشهب والله أعلم أن المسح عنه غير مستوعب ولذلك جوز المسح ببعض الرأس وإذا كان أسفل الخف عنه محلاً للفرض لانه يحاذي من القدم ما هو محل لفرض الفسل جاز له الاقتصاف عليه ص • مالك أنه سأل ابن شهاب عن المسح على الخفين كيف هو فأدخل ابن شهاب إحدى يديه تحت الخف والأخرى فوقه ثم أمرهما قال يحيى قال مالك وقل ابن شهاب أحب ما سمعت إلى في ذلك • ش وهذا كما قال ابن شهاب رحمه الله جع في مسحه بين الفرض وهو ظاهر الخف وبين الفضيلة وهو باطن الخف فمسح جميع الخف إلى القعب وهذا هو المشهور من المذهب وبه قال ابن القاسم وقال ابن عبد الحكم أن مسح باطن الخف فرض لا يترك الإخلال به وقال ابن نافع من ترك مسح باطن الخف أعاد أبداً وروى ابن عبد الحكم عن أشهب أن الفرض مسح باطن الخف وأنه إن مسحه دون ظاهره أجزأ وقتقدم توجيه قول ابن القاسم ووجه قول ابن عبد الحكم وابن نافع أنه موضع من الخف يحاذي المفصول من القدم فوجب غسله كالظاهر ( فرع ) فإذا قلنا برواية ابن القاسم فإن مسح أعلى الخف دون باطنه أعاد

في الوقت وقال مهنون لاعادة عليه وجع قول ابن القاسم بعيد في الوقت ليدوى الغرض بانفاق  
ولأن به على كل هيأته (مسئلة) وهل عليه استيعاب المسح من الخف بالمسح أم لا الظاهر  
من المذهب وجوب الاستيعاب وهو مقتضى رواية موسى بن معاوية عن ابن القاسم في المنية  
وبقضى قول محمد بن مسعدة ليس شأن المسح الاستيعاب أن ذلك غير واجب وقد قال به قوم من  
أصحابنا قال الشيخ أبو بكر وجه وجوب الاستيعاب أنه مسح بأبدل من غسل فكان حكمه في  
الاستيعاب كالجبيرة (مسئلة) ويجوز المسح على الخف إذا كانت إلى الكعبين « قال  
القاضي أبو الوليد رضي الله عنه ومعنى ذلك عندي أن يسترحل الغسل ويكون من الصحة بحيث  
يمكن متابعة المشي فيه غالباً فإن كان الخرق يسيراً جاز المسح عليه خلافاً لأحد قول الشافعي وإن  
كان كثيراً لم يجز المسح عليه. وقال الثوري يمسح عليه وعلى ما ظهر من الرجل والله دليل على ما نقلوه  
أن هذا ملبوس لا يمكن متابعة المشي فيه غالباً لم يجز المسح عليه كالخرق تلف على الرجل (فرع)  
وفرق المراقبون من أصحابنا بين القليل الذي لا يمنع المسح وبين الكثير الذي يمنعه فإن القليل  
ما يمكن متابعة المشي معه غالباً والكثير لا يمكن متابعة المشي معه غالباً. وقال ابن القاسم إن الخرق  
إذا ظهر منه القدم منع المسح وإذا لم يظهر منه القدم لم يمنعه ولم يحد فيه أحد من أصحابنا بما عايناه  
خلافاً لأبي حنيفة في قوله إن كانت الخرق أقل من ثلاثة أصابع جاز المسح عليه وإن كان ثلاثة  
أصابع ما كثر مجاز المسح عليه وأدليل عليه ما تقدم من أشكال الخرق فلم يدر أحدهم الكثير  
الذي يمنع المسح أم من القليل الذي لا يمنعه فقد قال ابن حبيب لا يمسح عليه. ووجه ذلك أنه لا يجوز  
المسح إلا على ما تبين أجزاءه والله أعلم وأحكم (مسئلة) واختلف قول مالك في جواز المسح على  
الجرموق فأجازه مرة وأخذه ابن القاسم ومنعه مرة ووجه الجواز أن هذا خف يمكن متابعة المشي  
فيه غالباً ووجه الزاوية الثانية أن المسح على الخف أصح لضرورة مشقة خله وليس كذلك مع عدم  
في الجرموق كالنعل واستدل القاضي أبو محمد في ذلك بأنه ملبوس على مسح فلم يجز أن يمسح في  
الوضوء لتبعض ضرورة كالهامة فاقضى استدلاله أن الجرموق هو خف ملبوس على خف قال  
الشيخ أبو محمد في نوادره قل بعض البصاة دين اختلف قول مالك في مسح خف ملبوس على خف  
فقال مرة يمسح وقال مرة لا يمسح وهكذا ذكره الشيخ أبو بكر في شرحه وقال القاضي أبو الحسن  
الجرموق هو الخف فوق الخف وقال ابن حبيب هو خف غليظ لا ساقله (مسئلة) ومن ليس  
بمارة فوق خف فقد قال مهنون يمسح على المارة ووجه ذلك على قول من يرى تبعض المسح  
بين وعلى قول من لا يرى ذلك أنه لما سوح في يسر الخرق فيما يناسب في يسر الحائل الذي تدعو  
الضرورة إليه أولى

﴿ ما جاء في الراف ﴾  
« حدثني يحيى عن مالك  
عن نافع أن عبد الله بن  
عمر كان إذا رجع  
انصرف فتوضأ ثم رجع  
فبنى ولم يشك »

### ﴿ ما جاء في الراف ﴾

ص « مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان إذا رجع انصرف فتوضأ ثم رجع فبنى ولم  
يشك » ش قوله انصرف معناه والله أعلم إذا كان أن يراه قاطراً أو سائلاً أو يرى أثره في أماله  
فإن لم يتبين ذلك ففي المدونة عن مالك في مدخل أن « ما حدثنا ورع نافع لى لقب الدم ثم يتبين  
له أنه لم يصبه شيء يرجع فيستأنف الصلاة ولا يبنى قال ابن القاسم ومن قطع صلاته تعدد أنفد على من  
خلقه فظاهر هذا يقتضى أن فعل الإمام ذلك طلت صلاة وصلاة من خلفه وقال مهنون في المجموعة

ان استخلف الامام في الرعافى ثم تبين له انه لم يعرف لم تبطل على من خلفه لانه خرج لما يجوز له ولبعد هوصلاته خلف المستخلف ووجه قول مالك ما احتج به ابن القاسم وجعل خروج من الصلاة بظن الرعافى ممنوعا منه ولذلك أبطل صلاته وصلاته من خلفه وقد قال سحنون ان ذلك يجوز له ولذلك لم تبطل صلاة من خلفه لأن ما كان على وجه السهو لا يتعدى صلاة الامام الى صلاة المأموم كالمصلى محدثا وقد قال سحنون في الامام شك في ثلاث ركعات أو أربع فيسلم على شك أنه قد أبطل عليه وعلم والفرق بينهما ان هذا مأمور بالتأدي على اتمام صلاته ومنهى عما أتى به من السلام ومن ظن الرعافى فأمور بالغروج منهى عن التأدي وانما يني على الظاهر ويحفل أن يفرق بين الظن والشك وقد قال في الواضحة وكتاب ابن سحنون في الذي يسلم على الشك في ثلاث أو أربع انها تجزئه قال ابن حبيب كمن تزوج امرأته لها زوج غائب لا يدري أحى هو أم ميت ثم تبين انه مات لمثل ماتنقضى فيه عدتها قبل نكاحها فكاحما ضروري عيسى عن ابن القاسم في العتبة فحين صلى ركعتين ثم شك في الوضوء فقام الصلاة على ذلك ثم يتقن الوضوء ان صلاته تجزئه به وقال أشهب لا تجزئه به وهو باطل

( فصل ) وقوله انصرف فتوضأ ثم رجع فبني بره انصرف عن صلاته ثم رجع الى الصلاة فبني على ما تقدم له منها ولم يتكلم بره ان استخدام حكم الصلاة وأما قوله فتوضأ فانه يستعمل قوله فتوضأ وضوءا أخذت ويحفل غسل الدم والكلام في هذا الحديث في أربعة فصول أحدها أن الرعافى لا ينقض الطهارة والثاني في أن الحديث يمنع البناء والثالث في أن الرعافى لا ينقض الصلاة والرابع في ما يلزم من الخروج الى غسل الدم وحكم البناء فاما الأول فقد تقدم دليلنا على أن ما يخرج من غير السيليين من الدم لا ينقض الطهارة

( فصل ) وأما الفصل الثاني في أن الحديث يمنع البناء سواء كان غالبا أو غير غالب فهو مذهب مالك وجميع أصحابه وقال أبو حنيفة ان الحديث الغالب لا يمنع البناء والرعافى عنده حدث غالب فذلك يمنع البناء والدليل على ما نقوله ان الحديث اذا خرج الى الوضوء لا يصلح أن يكون في صلاة أو في غير صلاة فان كان في غير صلاة وجب أن لا يني على أول صلاته للجاء على أن التفرق مفيد لما وان كان في صلاة وجب أن تبطل صلاته للجاء على أن الطهارة شرط في صحتها ولو صح بعضها مع عدم الطهارة لوجب أن يصح جميعها مع عدم الطهارة وهذا باطل باتفاق واذا بطل هذا الوجهان بطل البناء مع الحدث

( فصل ) وأما الفصل الثالث في أن الرعافى لا يبطل الصلاة ولا يمنع البناء فقد قال القاسمي أبو محمد انه اجماع الصحابة ويرى ذلك عن ابن عباس وابن عمر وأنس ولا يخالفهم قال القاسمي أبو الوليد رضي الله عنه والظاهر عندي في ذلك المتعلق بالقياس لأنه ما يمنع بخرج من الجسد من غير مسك الطعام والشراب لم يبطل خروجه الصلاة كالغرق والدموع

( فصل ) وأما البناء فان الافضل عند مالك ان يعرف أن يقطع الصلاة بكلام أو غيره فيفسل عنه الدم ثم يتدبر الصلاة رواء في المجموعة بنافع وعلي بن زياد عن مالك وجه ذلك أن يخرج من الخلاف ويؤدى الصلاة باتفاق ( فرع ) وهذا اذا كان مأموما فان كان فذا فبطل له أن يني أم لا عن مالك في ذلك روايتان أحدهما ليس له ذلك وهو المشهور من مذهبه والثانية له ذلك به قال محمد ابن مسleme وجه الرواية الاولى أن العمل يبطل الصلاة ويناقها الآن يكون بناءه لا تصح لها وإذا

كان وراء امام ابيح له الخروج وغسل الدم بعرض صلاة الجماعة مع الامام ولو لاذلث لثافته وان كان وحده فلا فائدة في خروجه الا مجرد العمل في الصلاة لانه يقدر بعد غسل الدم على الصلاة وحده ووجهه الى الواجهة الثانية قوله تعالى ولا تطأوا اعالكم وقد قدمه على فوج بان لا يبطله ومن جهة المعنى ان هذا راعى في الصلاة فكان له ان يبنى في الرافق كالمأموم (مسئلة) واختلف اصحابنا في حكم الرافق فروى ابن القاسم وابن وهب عن مالك لابن حنبل حتى يتقدم له ركعة تسجدتها فان راعى قبل ذلك لم يبن وقال ابن الماجشون ان راعى في الركعة الاولى قطع واستأنف الاقامة وروى ابن وهب عن مالك فمن راعى بعد ركعة وسجدة ان يني اجزاه وقرأ ابن حبيب بين الجمعة وغيرها فقال ان كان في الجمعة لم يبن الا ان راعى بعد كمال الركعة وأما في غير الجمعة فانه يبنى قال سحنون ان احرع ثم راعى يبنى على احرع وجهر واية ابن القاسم ان البناء لا يكون الا على غير شيء وانما يكون على شيء فكل عمل وحصل وأقل ما يوجب بذلك من الصلاة ركعة تسجدها وقول ابن القاسم على أن الفذ لا يبنى ومن جوز البناء قبل عقدة الركعة فبنى على أن الفذ أن يبنى وعلى ذلك فرق ابن حبيب بين الجمعة وغيرها لان الجمعة لا تكون الا بالامام ولا يحصل للمأموم حكم صلاة الامام الا بان يبطى معه ركعة بسجدة (فرع) فاذا أدرك ركعة بسجدة تلو بعد ركعة تسجدها بسجدة ثم راعى فخرج ثم رجع بعد ان غسل الدم فروى ابن القاسم انه يأنف تلك الركعة الثانية من أولها وقال ابن الماجشون اذا تقدمت له ركعة كاملة ثم راعى في الثانية فانه يبنى على ما تقدم منها وجه قول ابن القاسم ان الركعة الواحدة لا يصح الفصل فيها بعمل غيرها وان كان من الصلاة وكذلك من فصل بين ركعة وسجدة تلو ركوع أو سجود تلو ركعة فانه اتمامها ولو كان الخروج لغسل الدم ليس من الركعة كان فصلا بين الركعة ما ناسن اتمامها ووجه القول الثاني أن الخروج لغسل الدم لم يكن مانعا من اتمام الركعة

(فصل) وقوله ثم رجع فبنى ولم يتكلم به رده ان رجع الى صلاته الى موضع صلاته وذلك ان المأموم اذا راعى فخرج وغسل الدم فان اعتقد ان امامه في صلاته لم يزمه الرجوع الى تمام ما أدرك معه من الصلاة فاذا سلم الامام قام فأنى بما فات من صلاة الامام وان اعتقد ان امامه قد أتم صلاته فلا يتأخر أن يكون في جعة أو غير جعة فان كان في جعة لم يزمه الرجوع الى الجامع لان بقية صلاته من الجمعة والجمعة لا تصلح الا في الجامع وان كان في غير جعة أتم حيث غسل عنه أو في أقرب المواضع اليه بما يمكنه أن يتم فيه لان الزيادة على ذلك عمل تستغنى عنه الصلاة فكان مفسدا لها هذا المشهور من مذهب مالك ورواية ابن القاسم عنه وهو في المدينة من رواية محمد بن يحيى عن مالك انه لا يرجع لتمام الصلاة الا في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد الحرام فيجعل له الرجوع لفرضية المسكن وان لم يكن من شرط صحة الصلاة ولعل قوله في حديث ابن عمر فتوضأ ثم رجع اتماعى بذلك انه كان يرجع الى مسجد النبي صلى الله عليه وسلم والله أعلم (فرع) فان كان في جعة فقد قال أبو اسحق وانما يرجع الى موضع نصلي فيه الجمعة بصلاة الامام ومعنى ذلك ان ما زاد على هذا المقدار هل كثير مستغنى عنه فان أتم في غير الجامع مع القدرة على اتيانه فقد قال الشيخ أبو اسحق لا إعادة له فيه فيجعل الرجوع الى الجامع من فضيلة ما بقى عليه من صلاته وليس شرط طافى عنها والظاهر من قول مالك ان ذلك لا يجزئه وقد قال ابن المواز من ذكره سجدتي السهو قبل السلام من الجمعة فلا يسجد بها الا في المسجد فان سجد بها فلا يجزئه وقول أبي اسحق يصح على رواية محمد بن يحيى عن مالك يرجع الرافع لتمام

صلاته في المسجد الحرام لان اثباته فضيلة وليس بشرط في حصة الصلاة ( مسئلة ) والمشهور من المذهب أن الراعي يرجع مادام امامه في بقية من صلاته من تشهدا وغيره وقال أبو اسحق ان رجلا أن يدرك مع امامه ركعة والاصل مكانه ص \* مالك انه يلحقه ان عبد الله بن عباس كان يعرف فخرج في غسل الدم عنه ثم يرجع فيبني على ما قد صلى \* مالك عن يزيد بن عبد الله بن قسيط الليثي انه رأى سعيد بن المسيب يعرف وهو يصلي فأتى حجره أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فأتى بوضوء فتوضأ ثم يرجع فبني على ما قد صلى \* ش وقوله في حديث ابن عباس انه عرف فخرج فغسل عنه الدم اخبار وتصريح بأنه كان لا يرى الوضوء من الرعاي وانه رأى ذلك نكر من عبد الله بن عباس حتى خرج عن أن يفعل ذلك ساهيا

( فصل ) وقوله في حديث سعيد بن المسيب انه أتى حجره أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم لعله كان أقرب المواضع الى صلاته بما يمكنه فيه غسل الدم لان الراعي انما يجب أن يخرج الى أقرب المواضع المباحة التي يمكنه فيها غسل الدم فاذا زاد على ذلك نطقت صلاته لان الزيادة على ذلك عمل كثير في الصلاة لا تعلق به بالصلاة وقوله فيه فأتى بوضوء فتوضأ على حسب ما روى في حديث ابن حجر يصفى الوجهين المذكورين فيه

( فصل ) وقوله ثم يرجع فبني على ما قد صلى يقتضى انه قد كان تقدم من صلاته ما بنى عليه

### العمل في الرعاي \*

ص \* مالك عن عبد الله بن حرملة الاسلمي أنه قال رأيت سعيد بن المسيب يعرف فخرج منه الدم حتى تحتضب أصابعه من الدم الذي يخرج من أنفه ثم يصلي ولا يتوضأ \* ش قوله يعرف فخرج منه الدم حتى تحتضب أصابعه ظاهر هذا اللفظ يقتضى انها كانت تحتضب أصابعه كلها وهذا في حين الدم الكثير ولعله أراد الأنامل العليا من أصابع يده وان ذلك في حين اليسر والرعاي على ضربين قليل وكثير فأما الكثير فهو الذي يخرج الراعي الى غسله ثم يبني على ما تقدم من صلاته وأما القليل فانه يقتله بأصابعه حتى يحف ويبدأي على صلاته ويجري ذلك مجرى البثرة يحكم في الصلاة فخرج منها يسير الدم فانه يقتله بأصابعه حتى يحف ويبدأي على صلاته وهذا ما لانعم فيه خلافا ( فرع ) والكثير أن يسيل أو يقطر لقوله تعالى أو دما مسفوحا فلم يسيل ولم يقطر وإنما كان يرشح من أنفه فانه يقتله بأصابعه فان عم أنامله الأربع العليا ولم يزد على ذلك فهو يسير لا يصرف منه وان زاد على ذلك الى الأنامل التي تليها قلنصرف فانه كثير قال ابن نافع في المجموع عت وفي كتاب ابن الموزان نحو معنى انصرافه في هذا قطع صلاته واستئنافه بعد غسل الدم لانه حاصل نجاسة في خروجه فيبطل بذلك صلاته

( فصل ) وقوله ثم يصلي ولا يتوضأ يحتمل أيضا معنيين يحتمل أنه يقصد الى الاخبار عن أن مثل هذا المقدار من الدماء لا يوجب عليه وضوء حدث وهو مذهب من يقول ان خروج الدم من الجسد ينقض الطهارة انه انما ينقضها الكثير الذي يسيل فأما الرشح فلا ينقضها الوجه الثاني أن يرده ولا يغسل عنه الدم اخارج من أنفه ص \* مالك عن عبد الرحمن بن الجبر انه رأى سالم بن عبد الله يخرج من أنفه الدم حتى تحتضب أصابعه ثم يرضه ثم يصلي ولا يتوضأ \* ش قوله ثم يرضه يريد

\* وحدثنى عن مالك أنه

بلغني أن عبد الله بن عباس

كان يعرف فخرج

في غسل الدم عنه ثم

يرجع فبني على ما قد

صلى \* وحدثنى عن

مالك عن يزيد بن عبد

الله بن قسيط الليثي انه

رأى سعيد بن المسيب

يعرف وهو يصلي فأتى

حجره أم سلمة زوج النبي

صلى الله عليه وسلم فأتى

بوضوء فتوضأ ثم يرجع

فبني على ما قد صلى

\* العمل في الرعاي \*

\* وحدثنى يحيى عن مالك

عن عبد الرحمن بن حرملة

الاسلمي أنه قال رأيت

سعيد بن المسيب يعرف

فخرج منه الدم حتى

تحتضب أصابعه من الدم

الذي يخرج من أنفه ثم

يصلي ولا يتوضأ \* وحدثنى

عن مالك عن عبد الرحمن

ابن الجبر انه رأى سالم بن

عبد الله يخرج من أنفه

الدم حتى تحتضب أصابعه

ثم يرضه ثم يصلي

انه كان يقتله بأصابه ليخفف فيها ونذهب رطوبته فلا يفسد ثوبه ولا شيأ من جسده وهذا في السير على ما تقدم ذكره

### المعمل فمين غلبه الدم من جرح أو رعا في

ص **المال** من هشام بن عروة عن أبيه أن المسور بن عمرمة أخبره أنه دخل على عمر بن الخطاب من الليلة التي طعن فيها فأبظ همر صلاة الصبح فقال هرنم ولا حظ في الاسلام لمن ترك الصلاة فملى همر وجرحه بنصب **المال** ش قوله أنه دخل على عمر بن الخطاب من الليلة التي طعن فيها ظاهره أن وقت صلاة الصبح من الليل لأن الذي صبح عن عمر أنه طعن في صلاة الصبح من أول ركعة ولعل هذا يخالف لتلك الرواية ويحتمل أنه أراد بذلك من الوقت المتصل بذلك الليلة وعنه مالك أن الزاهر من طلوع الفجر وقد روى عيسى عن ابن القاسم أن همر مات من يوم الذي طعن فيه (فصل) وقوله فأبظ همر صلاة الصبح يقتضي أن ذلك يجب عليه لأن الصلاة لا تسقط بمجرد ولا شدة مع بقاء العقل ولذلك قال هرنم ولا حظ في الاسلام لمن ترك الصلاة يعني أنه لا نصيب له في الاسلام ولا تقبل منه أعماله إذا الصلاة أول أعمال الاسلام قبولاً أو رفضاً ما لم يكن ترك الصلاة بطل نصيبه من سائر أعمال الاسلام ولم ينقطع عنها ولم يكن له نصيب منها ويحتمل أيضاً أن يريد بذلك ولا حظ في الاسلام لمن ترك الصلاة تكذباً به وسأني الكلام في ذلك ويحتمل أن يسكنون أن أراد بذلك ولا يصح من دمه من لا يصلي لأن الذي يحق الإنسان به دمه هو إظهار الشهادة بين الصلاة والزكاة قال الله تعالى فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فإلينا سيلهم فعني ذلك من ترك الصلاة وليس له في الاسلام حظ يحقن به دمه

(فصل) وقوله فصلى همر وجرحه شعث دماراً يدل على خروج الدم من الجرح على وجهين أحدهما أن يكون شعثاً غير منقطع والثاني أن يجري في وقت دون وقت فإن اتصل بخروجه فعلى الخروج أن يصلى على حاله ولا تبطل بذلك صلاته لأنه نجاسة لا يمكن التوقي منها وليس عليه غسلها إلا إذا كثرت وفتاحت فانه يستحب له غسلها (فرع) وأما ما لا يتم وخروجه ويمكن التوقي من نجاسته ودمه فإن أتبع في الصلاة بفعل المصلي أو بغير فعله فانه يقطع الصلاة لجانبة جسمه وتوبه في غسل ما به من الدم ثم يستأنف صلاته لأن هذه نجاسة يمكن التوقي منها **ص** **المال** عن يحيى بن سعيد بن سعيد بن المسيب قال ماتون فمين غلبه الدم من جرح أو رعا في فلم ينقطع عنه قال يحيى بن سعيد ثم قال سعيد بن المسيب أرى أن يوبى برأسه بما قال يحيى قال مالك وذلك أحب ما سمعت إلى في ذلك **ش** سؤال ابن المسيب لأصحابه على سبيل الاستعجال لم بالمائل والدررب لم في فهمها والنظر في أحكامها ويحتمل أن يكون ذلك على سبيل التنبه لهم على السؤال عن حكم من رعا في الدم وغلبه ولم ينقطع وقوله أرى أن يوبى برأسه بما ربه لا يمكن من غسل الدم لأنه لا ينقطع حكمه أن يصلى على يديه حتى يذهب ويومئ برأسه لا يمكن من غسل الدم لأنه فقال ابن حبيب أنما ذلك ليدفع عن توبه الفساد بالاعماله لأنه لو ذهب ثم ركع وسجده لأفسد توبه الدم فسكان ذلك من الاعتذار إلى تنبذ الأيمان كبيع التيمم الزيادة في نيل الماء وتسقط فرض استتمه وقال محمد بن مسلة أنما ذلك إذا كان الرعا في يضر به في ركوعه وسجوده كالمردون لا يقدر على السجود

**المعمل فمين غلبه**  
الدم من جرح أو رعا  
ه حدثني يحيى عن مالك  
عن هشام بن عروة  
عن أبيه أن المسور بن  
عمرمة أخبره أنه دخل على  
عمر بن الخطاب من الليلة  
التي طعن فيها فأبظ همر  
صلاة الصبح فقال همر  
لم ولا حظ في الاسلام  
لمن ترك الصلاة فملى  
همر وجرحه بنصب دما  
ش حدثني عن مالك عن  
يحيى بن سعيد بن سعيد  
بن المسيب قال ماتون فمين  
غلبه الدم من رعا في فلم  
ينقطع عنه قال يحيى بن  
سعيد ثم قال سعيد بن  
المسيب أرى أن يوبى  
برأسه بما قال يحيى قال  
مالك وذلك أحب ما سمعت  
إلى في ذلك

## ﴿الوضوء من المذي﴾

عن مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبد الله عن سليمان بن يسار عن المقداد بن الأسود أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أمره أن يستل له رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل إذا ناسن أهله يخرج منه المذي ماذا عليه قال علي بن النضر عن أبيه رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا سحقي أن أسأله قال المقداد فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال إذا وجد أحدكم ذلك فليضغ فرجه وليتوضأ وضوء الصلاة ﴿ش﴾ قوله إن علي بن أبي طالب أمره أن يستل له رسول الله صلى الله عليه وسلم أصل في التعاون على طيب العلم والنبأ فيه وقبول خبر الثقة فيما يقل عنه (فصل) وقوله عن الرجل إذا ناسن أهله يخرج منه المذي الأصل ما هنا الزوجة وفي غير هذا الموضع القرابة قال الله تعالى في قصة نوح ابنه من أهله فليضغ الميم واسكن النزال للمعجزة وتحفيف الإياه وبغيرك النزال وتشديد الإياه حكى ذلك القاضي أبو محمد قال ابن حبيب هو ماء رقيق إلى الصفرة يخرج على وجه الصفة عند الالتذاب للنساء ولأنك قال في سؤاله عن الرجل إذا ناسن من أهله فسأل عن المذي الخارج بلذة دون المذي الخارج على وجه السلس (فصل) وقوله إن عندي ابنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أسئله أن أسأله أن يظهر للعذر المانع من المباشرة لسؤال رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو غابة في حسن الأدب وكرم الأخلاق وتأمير المروءة إذا كانت ابنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعظمه ووفره على أن يذكر بحضرته شيئا من مباشرة النساء والله توهمهن على وجه الالتذابهن (فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم إذا وجد أحدكم ذلك فليضغ فرجه وليتوضأ وضوء الصلاة الضغ يكون على معنيين الرش والثاق بمعنى إرسال الماء وسكب في الحديث يعني إرسال الماء على الفرج لنفسه وإنما يكون الضغ يعني الرش في موضع الشك في نجاسة التوب وسين في ذلك أن شاء الله (مسئلة) وقد اختلف أصحابنا في الواجب بالذي فروى علي بن زياد عن مالك يجب به غسل الذكر كله وقال أصحابنا البغداديون معنى ذلك غسل غرض الأذى من الذكر دون سائرته وبه قال أبو حنيفة والشافعي وجه إيجاب غسل الذكر قوله صلى الله عليه وسلم لسائل توضأ واغسل ذكرك ومن جهة المعنى أن ما يخرج من الذكر كله وجب به غسل الذكر بر بدهي ما يجب بالبول كالتي عن مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه أن عمر بن الخطاب قال إنى لأجده يصدر مني مثل الخريزة فإذا وجد ذلك أحدكم فليغسل ذكره وليتوضأ وضوء الصلاة يعني المذي ﴿ش﴾ قول عمر بن الخطاب إنى لأجده يصدر مني مثل الخريزة يريد أن يصدره على فخذه كالمصدر الخريزة ور واهم فقال مثل الجانة فيقول أن يريد أن يصدره وهو قائم في الصلاة على ما سنده ذكره بعد هذا فإذا وجد ذلك أحدكم يريد أن يعلم فإذا وجد المذي على غير هذا الوجه فليغسل ذكره وليتوضأ وضوء الصلاة يعني المذي بما يجب له الإنسان مضطجعا أو جالسا فلا يصدر على فخذه سواء عذما (فصل) وقوله فإذا وجد ذلك أحدكم فليغسل ذكره وليتوضأ فيقول أن يكون عمر بن الخطاب خصمه بهذا الحكم وإن كان هو غير داخل فيه إذا كان توجهه منه على غير وجه اللذة فيقول أن يكون عمر بن الخطاب أمرهم بذلك وحكمه فيه حكمه غير وجه منه على وجه اللذة وأمره يستل

﴿الوضوء من المذي﴾

حدثني يحيى عن مالك

عن أبي النضر مولى عمر

ابن عبد الله عن سليمان بن

يسار عن المقداد بن

الأسود أن علي بن أبي

طالب أمره أن يستل له

رسول الله صلى الله عليه

وسلم عن الرجل إذا ناسن

من أهله فخرج منه

المذي ماذا عليه قال علي

بن النضر عن أبيه رسول الله

صلى الله عليه وسلم وأنا

أسئله أن أسأله قال المقداد

فسأل رسول الله صلى

الله عليه وسلم عن ذلك

فقال إذا وجد ذلك

أحدكم فليضغ فرجه

وليتوضأ وضوء الصلاة

حدثني عن مالك عن

زيد بن أسلم عن أبيه

أن عمر بن الخطاب قال إنى

لأجده يصدر مني مثل

الخريزة فإذا وجد ذلك

أحدكم فليغسل ذكره

وليتوضأ وضوء الصلاة

يعني المذي

الذكر على ما قدمناه ظاهر أنه غسل على وجه التعبد ولو كان يغسله لتجاسة المذي لقال  
فليغسل المذي

( فصل ) وقوله وليتوضأ وضوءه للصلاة مبالغة في البيان لئلا يظن السامع أنه يراد بالوضوء غسل  
الذكر من المذي فينبغي أنه يراد بوضوء الحدث وقوله يعني المذي يراد به أنه يعني بقوله أنه يجده بعدد منه  
مثل الخرزة هو المذي ص **﴿** مالك عن زيد بن أسلم عن جندب مولى عبد الله بن عباس أنه قال  
سألت عبد الله بن عمر عن المذي فقال إذا وجدتته فاغسل فرجك وتوضأ وضوءك للصلاة **﴿** ش  
قوله إذا وجدتته يراد إذا وجدتته قد برز من فرجك فاغسل فرجك بمحذ أن يراد به مخرج المذي من  
الذكر ويحتمل أن يراد بالذكر وقوله توضأ وضوءه للصلاة على ما تقدمت

### **﴿** الرخصة في ترك الوضوء من المذي **﴿**

ص **﴿** مالك عن يحيى بن سعيد بن سعيد بن المسيب أنه سمعه أن رجلاً يسأله فقال أتى لأجد البلب  
وأأصلي فأناصرف فقال له سعيد بن المسيب لو سألتني فغدي ما أنصرفت حتى أقضي صلاتي **﴿**  
ش قوله أتى لأجد البلب وأناصلي يراد به أنه يجده في صلاته بالأمم يخرج من ذكره فقال سعيد لو  
سألتني فغدي ما أنصرفت لأن ذلك عنده مما لا ينقض الطهارة ولا يمنع صحة الصلاة همل مالك رحمه  
الله ذلك على سائر المذاهب وأما وردت هذه اللفظة عامة في البلب فكان مذهب حنيفة وزيد بن ثابت  
والحسن وعطاء وقتادة أن البلب لا يبطل الوضوء في الصلاة وإن قطر وسأل فيها وجه حديث  
الوضوء وكان سعيد بن المسيب يقول لا يبطل الوضوء في الصلاة وإن قطر وسأل فيها وجه حديث  
سعيد بن المسيب إلا أن مالك رحمه الله على المذي الخارج لغير اللذة وقد روى ابن نافع عن  
مالك أن رجلاً أتى في الصلاة فلا ينصرف حتى يستيقن إلا أن يكون مستكماً فنادى فتقر من  
هذا أن ما خرج من العادة وتكرر حتى تشق مراعاته دخل في باب السلس المغفونه ومن قول  
مالك أن ما خرج من مني أو مذى أو بول على وجه السلس فإنه لا ينقض الطهارة خلافاً لإحدى حنيفة  
والشافعي والدليل على ما نقوله أن هذا مانع يجب به الطهارة إذا خرج على وجه الصفة لم يجب به تلك  
الطهارة كدم الحيض وحكي القاضي أبو الحسن في المرأة يخرج من مهدهم الاستحاضة المرة بعد  
المرة عليها الوضوء وإن كان يشكر عليها بالساعات استعجلها الوضوء قال ويخرج من ذلك قول  
مالك لابن القاسم فحين اعتراه المذي مرة بعد مرة عليه الوضوء الآن يستكحه فظاهر قول أبي  
الحسن أن المذي الخارج يغير لذة يجب به الوضوء إلا أن يكثر وهو خلاف المشهور من المذهب وإنما  
حل شيوخنا قول مالك في المذي يخرج المرأة المرة للذة لأن ذلك غالب حال المذي أن يخرج للذة  
وأما ما يستكحه وهو أن يخرج لغير لذة ولا سبب فلا يجب به الوضوء لأنه خارج على غير الوجه  
العتاد فيجوز على مذهب القاضي أبي الحسن أن معنى خروجه على وجه الصفة أن يخرج المرة بعد  
المرة ولا يكثر جداً ولا يراعى للذة **﴿** قال الشيخ أبو إسحاق وقد اختلفت في غسل من لدغته عقرباً أو  
ضرب أسواطاً أو كانت به حكة فاغسل بما مضى فأزله فلا اختيار أن يغسل للارتال فيبقي على  
اختاره وهذا أن معنى خروجه على وجه الصفة أن يخرج سواء كان السبب اللذة أو الماء وقال  
معهنون في كتاب ابنه من أمي لدغته عقرباً أو ضربت بنسيف فاغسل عليه وأما الغسل على من  
خرج منه ذلك للذة مثل أن يتشرب لسبق فيبقي أو ينزل الحوض فيبقي فيبقي على مذهبه أن ما كان

**﴿** وحديثي عن مالك  
عن زيد بن أسلم عن  
جندب مولى عبد الله بن  
عباس أنه قال سألت جند  
الله بن عمر عن المذي  
فقال إذا وجدتته فاغسل  
فرجك وتوضأ وضوءك  
للصلاة  
**﴿** الرخصة في ترك الوضوء  
من المذي **﴿**  
**﴿** حديثي يحيى عن مالك  
عن يحيى بن سعيد عن  
سعيد بن المسيب أنه سمعه  
ورجل يسأله فقال أتى  
لأجد البلب وأناصلي  
أناصرف فقال له سعيد  
لو سألتني فغدي ما  
أنصرفت حتى أقضي  
صلاتي





[illegible]

• وحديثي عن مالك عن  
إسماعيل بن محمد بن سعد بن  
أبي وقاص عن مصعب بن  
سعد بن أبي وقاص أنه قال  
كنت أسك المصنف  
على سعد بن أبي وقاص  
فاحتككت فقال سعد  
لمالك مستذكرك قال  
قلت نعم فقال لي فوضأ  
فغضب فتوضأ ثم رجعت  
• وحديثي عن مالك  
عن نافع أن عبد الله  
ابن عمر كان يقول إذا  
مس أحدكم ذكره فقد  
وجب عليه الوضوء  
• وحديثي عن مالك عن  
هشام بن عروة عن أبيه  
أنه كان يقول من مس  
ذكره فقد وجب عليه  
الوضوء

(فصل) وأمره سد لعيب بالوضوء يقتضي أنه كان يرى أن لا يسجد المصنف الا طاهرا وسبأني  
 ذكره ويقتضي أيضا أنه كان يرى الوضوء من مس الذكركر وقد روى عن مصعب أن أباه سدا  
 قاله اغسل بك والاول اصح لا روايته ثابت والمحق اصح لانه لا وجه لفصل اليدينه ولا خلاف  
 ان ذلك لا يجب وقد روى فيس بن حازم ان رجلا قال لعمه مسست ذكري قال ان علمت ان بضعة  
 منك تنجس فاطمها وهذا يمارس ما روى من غسل اليدين من مس الذكركر في جملة ما كان يافع ان  
 عبد الله بن عمر كان يقول اذا مس احدكم ذكره فقد وجب عليه الوضوء مما علمت عن هشام بن عروة  
 عن أبيه انه كان يقول من مس ذكره فقد وجب عليه الوضوء في ش الوضوء في الحديثين

محمول على الوضوء الشرعي دون غسل اليد لأن اليداء تنسل للتماسة ولا نجاسة في الذكر توجب غسل اليد وقول عروة من مس ذكره فقد وجب عليه الوضوء نصيحة من بالخذ بجتر بكرة واعتقاد العمل به ولا يجوز أن يكون عروة مع دينه وفضله بصيرا إلى العمل به ولو ترك ما كان يعتقد من ترك الوضوء من مس الذكر الآن أصبح عنده الخبر وبأخذه عن يوثق بنقله وبإزم الأخذ برأيه ص في المالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله أنه قال رأيت أبي عبد الله بن عمر يغتسل ثم يتوضأ فقلت يا أبا عبد الله ما يجزئك الغسل من الوضوء قال بلى ولكنني أحيانا أمس ذكرى فاتوضأ ثم شئت أنما كان حوالا ما به لما رآه يتوضأ بعد غسله واقتصر بالوضوء فأكثر عليه إعادة الوضوء ولا يصح أن ينكر عليه الوضوء مع الغسل برفصا الحدث وكبيره وإنما يتوضأ مع الغسل على معنى تخصيص أعضاء الطهارة فقال عبد الله بن عمر إن الغسل يجزئ من الوضوء ولكن رءا مس ذكره فتوضأ ذلك ويجوز أن يكون مس ذكره من غير قصد إلى بل ممرور يده في ذلك جسه ويحتمل أن يكون ذلك بقصد وقد روى معمر في هذا الحديث ما يدل على ذلك (مسئلة) لم يذكر في حديث عبد الله بن عمر عرى مس ذكره أن كان في حين غسله أو بعد الفراغ منه فإن بعد غسله فهو حدث مستأنف يحتاج أن يجد له طهارة وإن كان حال غسله وهو الظاهر من قول سالم رأيت أبي عبد الله يغتسل ثم يتوضأ ولفظة ثم وإن كان موضوعا للأهله فلا تستعمل في مثل هذا إلا للرتبة فهي بمعنى الفاء وهذا يقتضي أن مس ذكره كان حين غسله ولا يتناول أن يكون مس ذلك قبل أعضاء الوضوء فلا يزال بان غسل أعضاء الوضوء بعد ذلك لا يفتقر إلى نية لأن نية الغسل في أوله التي تشمل على نية الوضوء ثابت حكمها ما لم يغسل أعضاء الوضوء وإن مس ذكره بعد وضوءه فقد قال الشيخ أبو محمد تنبيه النية للوضوء ونوع من ذلك الشيخ أبو الحسن والقولان مبنيان على أصل اختلف فيه قول مالك وأصحابه وهو المتطهر إذا غسل عضوا من أعضاء طهارته فغسل بغيره بتمام غسل ذلك العضو أو لا يطهر إلا بتمام طهارته فإذا قلنا أن الحدث لا يزول من ذلك العضو إلا بتمام الطهارة لأن أعضاء الوضوء التي غسلها حكم الحدث ثابت فيها فكان ذلك بمنزلة أن مس ذكره قبل غسله لحكم نية الغسل وأنها لا نه لا تأتي إلى الآن بموجبها والفعل فلا يحتاج في غسل أعضاء الوضوء إلى تجديد نية وإن قلنا أن أعضاء الوضوء قد طهرت وارتفع الحدث عنها بتمام أمر الماء عليها قبل تمام الغسل فإن ذلك بمنزلة من مس ذكره بعد تمام وضوءه فعليه أن يستأنف الوضوء بنية مستأنفة وعلى هذا أيضا يجب أن يكون الخلاف فمن مس ذكره في أثناء غسل أعضاء وضوءه قلنا أن كل عضو يزول حدثه بتمام غسله فلا بد من تجديد نية لابتداء وضوءه وإن قلنا لا يرتفع حدثه إلا بتمام وضوءه فحكم النية الأولى باق فلا يحتاج إلى تجديد نية والله أعلم ص في مالك عن نافع عن سالم بن عبد الله أنه قال كنت مع عبد الله بن عمر في سفر فرأيت بعد أن طلعت الشمس توضأ ثم صلى قال فقلت له إن هذه لملاة ما كنت تصلها قال في بعد أن توضأت لملاة الصبح مست فرجى ثم نسي أن يتوضأ فتوضأت وعصت لملاتي ثم شئت إعادة عبد الله بن عمر الوضوء والملاة من مس الذكر بعد طلوع الشمس دليل على تأكد ذلك عنده وعلى وجوب الطهارة منه وعلى أن من جملة الأحداث التي لا تبقى الطهارة حكمها وروى ابن القاسم وابن نافع عن مالك أنه بعد الملاة في الوقت فإن خرج الوقت فلا إعادة عليه وهذه على رواية نفي وجوب الوضوء من مس الذكر ما يبعد في الوقت لئلا يؤدي الملاة على يقين فإذا تخرج الوقت فقد فاق ذلك وقد

• وحدثنى عن مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله أنه قال رأيت أبي عبد الله بن عمر يغتسل ثم يتوضأ فقلت يا أبا عبد الله ما يجزئك الغسل من الوضوء قال بلى ولكنني أحيانا أمس ذكرى فاتوضأ • وحدثنى عن مالك عن نافع عن سالم بن عبد الله أنه قال كنت مع عبد الله بن عمر في سفر فرأيت بعد أن طلعت الشمس توضأ ثم صلى قال فقلت له إن هذه لملاة ما كنت تصلها قال في بعد أن توضأت لملاة الصبح مست فرجى ثم نسي أن يتوضأ فتوضأت وعصت لملاتي

روى عن ابن القاسم في إعادة في الوقت وغيره وذهب العراقيون من أصحابنا إلى أنه يسجد بأداء  
وبه قال ابن نافع وعيسى بن دينار وهو المروى عن عبد الله بن عمر وقد روى الزهري عن سالم أن  
الملاء التي أعاد عبد الرحمن بن عمر كانت صلاة العصر

### في الوضوء من قبل الرجل امرأته

صح مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه عبد الله بن عمر أنه كان يقول قبل الرجل  
امرأته ووجهها يديه من الملامسة في قبل امرأته أو جسد يديه عليه الوضوء **ش** قول عبد الله  
ابن عمر قبل الرجل امرأته ووجهها يديه من الملامسة التي أوجب الله تعالى بها الوضوء في قوله أو  
لاستم النساء وأخبار ابن عمر أن القبلة واجس باليه واقعان تحت ذلك وانهما يجب به الوضوء  
وإلى هذا ذهب أكثر الفقهاء وبه قال مالك والشافعي وقال أبو حنيفة وأبو يوسف لا يوجب شيء من  
ذلك الوضوء وإنما يجب الوضوء لمباشرة الفاحشة التي يدرمها نوح الماء والدليل على ما نقله  
قوله تعالى أو لستم النساء واللامسة التقاء بشرتين فإن قيل إن الملامسة هي الجماع وفدروى ذلك  
عن ابن عباس فالجواب أن عبد الله بن عباس من أهل اللسان وعبد الله بن عمر من أهل اللسان  
وقد قالان القبلة من الملامسة وتابعه على ذلك عبد الله بن مسعود وهو من كبار الصحابة وأهل  
اللسان ولا يجوز أن يختلفوا في اللغة وإنما اختلفوا في الحكم وذهب عبد الله بن عباس إلى أن  
اللامسة التي ذكرت في الآية هي الجماع ولذلك روى عنه أنه قال رباحي كرمي كرمي عن كرمي عن كرمي  
بالملامسة وليس هذا ما يرد به قول ابن عمر وابن مسعود وقد جلا اللفظ على مقتضى في اللغة **فان**  
فيل إن الملامسة من باب المفاعلة ولا تكون إلا من اثنين واللس باليد إنما يكون من واحد فثبت أن  
اللامسة هي الجماع الذي يكون من اثنين **فالجواب** أن الملامسة هي التقاء بشرتين سواء كان ذلك  
من فعل واحد أو من فعل اثنين لأن كل واحد منهما يوصف بأنه ملامس وملسوس على أنه لو سلم له  
ماذا كره أن الملامسة فعل اثنين أيضا لأن كل واحد منهما يقصد إليها ويتذهبوا ولو امتنع ذلك في اللس  
لا تمتنع في الجماع لأن الفعل لواحد **فالجواب** ثان وهو أن الملامسة قد تكون من الواحد ولذلك نهى  
النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الملامسة وإن كان التوب ملوسا وليس بلامس **فالجواب** ثالث  
وهو إذا قرئ أو لستم النساء وبه قرأ السكافي وحزرة (مسئلة) إذا ثبت ذلك فإن التقاء  
البشرتين يكون على ضربين **أ** أحدهما أن يفعل على وجه اللذة فهذا التقدير يجب به الوضوء  
**ب** والثاني أن يكون لغیر لذة فهذا لا يجب منه الوضوء وبه قال الشافعي ومالك وقال الشافعي يجب به  
الوضوء على كل حال وبه قال زيد بن أسلم والأوزاعي والدليل على صحة ما ذهب إليه مالك الحديث  
الذي يأتي بعده وهو ما روى عن عائشة أنها قالت كنت أمام بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ورجلاني في قبلي فإذا مسد غمزي فقبضت رجلي فإذا قام بسطهما واليوت ومثله ليس فيها ما يبرح  
ودلنا من جهة القياس أن هذا ليس عرا عن اللذة في ينقض الطهارة كلس الذكر

(فصل) وقوله فمن قبل امرأته أو جسد يديه عليه الوضوء لفظ عام يحتمل أن يراد به من فعل  
ذلك ملئذ أو لئذ خصه بأمر أنه لأن قبله الرجل امرأته في الأغلب لا تتلف من لذة وجسد يديه  
لا يكون إلا لذة يختلف لیس بها لتناول شيء أو تناولته هذا الذي قاله أصحابنا والذي من مذهب  
مالك وأصحابه أن الوضوء إنما يجب بقصد اللذة دون وجودها فمن قصد اللذة بنفسه فقد وجب عليه

### في الوضوء من قبل الرجل امرأته

صحتي يحيى عن مالك  
عن ابن شهاب عن سالم  
ابن عبد الله عن أبيه  
عبد الله بن عمر أنه كان  
يقول قبل الرجل امرأته  
ووجهها يديه من الملامسة  
فمن قبل امرأته أو جسد  
يديه عليه الوضوء



على سائر جسده (فرع) وإذا قلنا برؤية على بن زياد فقدم وضوءه وأخرج غسل رجله فقدرى  
على عن مالك أنه يعبه الوضوء عند الفراغ من الغسل ورواه ابن القاسم عن مالك في الميسوط  
ووجهه انه رأى الموالاة في الوضوء والاتيان به على هيئته وصورته

(فصل) وقوله ثم يدخل أصابعه في الماء فيخلل بها أصول شعره في ذلك أغراض مقصودة أحدها  
تسهيل اصال الماء الى البشرة وأصول الشعر وهذا مذكور في المختصر والواخضة \* والثاني  
مباشرة الشعر باليد على أكثر ما يمكن لما يابزم من اضرار اليد على جميع الجسد وقد أشار اليه مالك  
من رواية على بن زياد عنه في المجموعة (مسئلة) وهذا حكم شرعي الحية في التخليل في الطهارة  
وقد اختلفت الرواية في ذلك عن مالك فروى ابن القاسم عنه ليس على المتكسل من الجنابة تحليل  
لحيته وروى عنه أشهب ان ذلك عليه وجهه رواية ابن القاسم ان الفرض قد انتقل الى الشعر  
الناابت على البشرة فوجب أن يسقط حكم اصال الماء الى البشرة باضرار اليد عليها ووجه قول  
أشهب قول هاشم في هذا الحديث ثم يدخل أصابعه في الماء فيخلل بها أصول شعره ومن جهة المعنى  
ان استيعاب جميع الجسد في الغسل واجب والبشرة التي تحت اللحية من جلته فوجب اصال الماء  
اليها وبشرتها باليد وأما انتقال الفرض الى الشعر في الطهارة المفري لاها مبنية على التفتيف  
وتنبية الابدال فهان غير ضرورية ولذلك جازفها المسح على الخفين ولم يميز في الغسل

(فصل) وقوله ثم يصب على رأسه ثلاث غرفات يحتمل أن يكون على مائرع في الطهارة من  
التكرار ويحتمل أن يكون تمام الطهارة لأن الغرة لا تجزى في استيعاب ما يحتاج اليمن غسل  
رأسه (فرع) قال القاضي أبو محمد يخرج في تخليل شعر الرأس روايتان على رواية ابن القاسم  
أن ذلك جاز وعلى رواية أشهب لا يجوز \* وقال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وعندى في هذا  
نظرا لبشرة الرأس بمسوحة في الوضوء مفسولة في الغسل فلذلك اختلف حكم شعرها وليس  
كذلك بشرة الوجه فانها مفسولة في الحالتين فيحتمل أن يكون الشعر الناابت عليها واحدا في  
الحالتين والله أعلم

(فصل) وقوله ثم يفيض الماء على جلده كله افاضة الماء على الجلد يكون بارسال الماء باليد على  
الجسم وقد يكون امرار اليد مع الماء معينا في الافاضة وقد يجوز دخول الافاضة من ذلك الا أنه لما  
جمع على أن الجلد لا بد من استيعابه بالافاضة ولعلنا أن من الجسد متباين ومواضع لا يعمل اليها الماء  
بارساله من أعلا الجسد حتى يوصل اليها باليد ذلك على أن امرار اليد معتبر مع الافاضة في جميع  
الجسد للاجماع على أن حكم الجسد متساو في الغسل وهذا مذهب مالك أنه لا تصح الطهارة الا بامرار  
اليد على جميع البدن وقال أبو حنيفة والشافعي ليس امرار اليد على الجسد شرط في صحة الطهارة  
وبه قال محمد بن عبد الحكم وأبو الفرج من أصحابنا والدليل على صحة القول الاول قوله تعالى ولا  
جنبنا الا بغير سبيل حتى تقتسلوا وجه الاستدلال من الآية انه نهى عن الصلاة الا بالاغتسال  
والاغتسال معنى مفعول لغاوم انه زاد على افاضة الماء والغسل في الماء فلذلك فرقت العرب بين  
قولهم غسل الثوب وقولهم اغتسل عليه الماء وغسسته في الماء ودلنا من جهة القياس ان هذا أحد  
نوى الطهارة فزعم فيها امرار اليد مع الماء كالمسح (فرع) اذا ثبت ذلك فن لم يستطع امرار يده  
على جميع جسده فقد قال مصنون يجعل من يلى ذلك منه أو يعالجه بجزرة وفي الواخضة انه يده  
على ما يدر من جسده ثم يفيض الماء حتى يتم ما لم تبلنه يده والقاضي أبي الحسن في ذلك قولان

أحدها أنه إذا لم يجدوا ما يمر على جسده ولم يجدوا يتناول ذلك منه أجزاء فافضة الماء للوضوء والقول الثاني أنه إن كان الذي لا يناله من جسده كثيراً فليس عليه أن يأتي بمن يلي ذلك منه وإن كان يسيراً لا يزال فهو موقوف على العمل اليسير في الصلاة **ص** **ع** مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل من إناء هو الفرق من الجنابة **ع** ش قولها كان يغتسل من إناء هو الفرق بمقتل منين أحدهما أنه كان يغتسل من هذا الإناء وإن استعمل اليسير من مائه وبقي أكثره أو استعمل جميع مائه وزيادته فيتناول ذلك ناحية الوضوء بذلك الإناء وقد أجمع الفقهاء على جواز الوضوء بكل إناء طاهر ليس فيه من ذهب ولا فضة إلا ما يروى عن ابن عمر أنه كان يمنع الوضوء من ماء الشبه ونحوه ناحية الذهب وقد روى أن الإناء الذي أشارت إليه عائشة أنه كان من شبه والمعنى الثاني أنه بمقتل أن يرد إناءه كان يستعمل في غسله ماء ذلك الإناء المسمى بالفرق فتقتصد بذلك الإخبار عن مقدار ما كان يستعمله غالباً من الماء وإن لم يكن فيه إخبار عن أقل ما يجزى عن ذلك وقدر وى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يتوضأ بالماء ويظهر بالماء وهذا أيضاً ليس فيه تحديد لأقل ما يستعمل في الوضوء والغسل ومن اغتسل أو توضأ بأقل من ذلك جزءاً هذا هو المشهور من المذهب قال الشيخ أبو إسحاق لا يجزى في الغسل أقل من صاع ولا في الوضوء أقل من مدونة القتيبة من رواية عيسى عن ابن القاسم عن مالك قال رأيت عياض بن عبد الله بن معبد وكان فاضلاً يتوضأ بثلث بدهشام ويغسل له منه ويصلي بالناس فأعجبوا مالكاً وكان ذلك المذهب بدهشام دون الرطل وقال ابن نافع الفرق ثلاثة أصح بماع النبي صلى الله عليه وسلم وروى يحيى الفرق بتسكين الزاهري وغيره الفرق بغير كم وهو الصحيح والفرق ثلاثة أصح قاله عيسى عن ابن كنانة **ص** **ع** مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان إذا اغتسل من الجنابة بدأ فأفرغ على يده اليمنى فغسلها ثم غسل فرجه ثم مضى واستنثر ثم غسل وجهه ونضح في عينيه ثم غسل يده اليمنى ثم اليسرى ثم غسل رأسه ثم اغتسل وأفاض عليه الماء **ع** ش قوله كان إذا اغتسل من الجنابة بدأ فأفرغ على يده اليمنى فغسلها لما ذكرناه من غسل اليد قبل ادخالها في الإناء وبكتفي غسل اليمنى في هذا الموضع على قول أشهب لم يكنه غرف الماء بها ولا معنى لغسل اليد اليسرى معها لأنه يغسل بها فرجه بعد ذلك فيبائس النجاسة ولا يبائس شيئاً من ذلك بجناء ولذلك غسلها ليتناولها الماء

(فصل) وقوله ثم غسل فرجه بدأ بغسل فرجه قبل وضوئه لما فيه من إزالة نجاسة أن كانت عليه وأما تكون طهارة الحدث بعد إزالة النجاسة وتطهير الأعضاء منها لأن في غسل الفرج من الذكر يجب أن يقدم ذلك قبل الوضوء لأن مس الذكر بعد الوضوء ناقض للطهارة عند جماعة من الفقهاء ويجب أن يتوفى منه عند سائرهم للخلاف في ذلك (فرع) فإذا قلنا أنه يؤثر في الطهارة الصغرى دون الكبرى لأنه إذا غسل ذكره في جنبه فله يقضى بذلك من غسله وإن كان مساله (فصل) وقوله ثم مضى واستنثر يرد إناءه كان غسل يده ليتناول الماء ثم غسل فرجه لإزالة النجاسة منه لتقدم غسله على وضوئه ثم بدأ بالوضوء ليفتح به غسله على ما تقدم (فصل) وقوله ثم غسل وجهه ونضح في عينيه كان عبد الله بن عمر بنضح الماء في عينيه في طهارته على معنى المجالبة لأعلى معنى الوجوب وروى عن مالك أنه قال ليس العمل على حديث ابن عمر في نضح العينين يرد إناءه لا يرى فعل ذلك لئلا يلحق بالسنن وأما المضمضة والاستنشاق فهما

• وحدثنى عن مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل من إناء هو الفرق من الجنابة • وحدثنى عن مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان إذا اغتسل من الجنابة بدأ فأفرغ على يده اليمنى فغسلها ثم غسل فرجه ثم مضى واستنثر ثم غسل وجهه ونضح في عينيه ثم غسل يده اليمنى ثم اليسرى ثم غسل رأسه ثم اغتسل وأفاض عليه الماء

سنتان في الفسل وهو الذي ذهب اليه مالك ان المضغة والاستساق ليسا واجبان في غسل الجنابة وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة هما واجبان فيه والدليل على صحة ما ذهب اليه مالك ومن قال بقوله ان هذه طهارة تتعلق بالبدن فلم يجب فيها افعال الماء الى داخل الفم والانف من غير نجاسة كفسل الميت

(فصل) وقوله ثم غسل يده اليمنى ثم غسل يده اليسرى اخبار عن استعماله التيمم في غسله والترتيب معها ولا خلاف ان هذا الترتيب مستحب وليس بمسئوق والله اعلم **ص** **ع** مالك انه بلغه ان عائشة أم المؤمنين سئلت عن غسل المرأة من الجنابة فقالت تعفن على رأسها ثلاث حففات من الماء ولتغش رأسها بيدها **ع** ش سؤلها عن غسل المرأة من الجنابة خاصة لانه أمر متكرر وليس عليها نقض رأسها وأما الحليض فقليل ولا بد لها من نقض رأسها إلى تلك المدة في الأغلب إلا أن صفة الفسل منها واحدة وقولها تعفن على رأسها ثلاث حففات قدمت الى الأهم في السنة فلو كانت من حالها جازيتها عنه بأنه يكفيها نقض رأسها إن تعفن عليه ثلاث حففات من الماء ونقضها بيدها ليداخله الماء ويصل الى بشرة رأسه لأن الفرض في الفسل استيعاب البشرة بالفسل

### ✽ واجب الفسل اذا التقى الختانان ✽

**ص** **ع** مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن ابن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانوا يقولون اذا مس الختانان فسد وجب الفسل **ع** وحدثنى عن مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبد الله عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أنه قال سألت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ما يوجب الفسل فقالت هل تدري ما مثلك يا أباسلة مثل الفروج يسمع الديكة **ع** قصر خ فيصمخ معها اذا جاوز الختانان فسد وجب الفسل **ع** وحدثنى عن مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن أبا موسى الأشعري أتى عائشة زوج النبي صلى الله عليه

**ص** **ع** مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن ابن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانوا يقولون اذا مس الختانان فسد وجب الفسل **ع** ش فوله اذا مس الختانان فسد وجب الفسل يريد ختان الفرج وختان الذكر ولا يئسان الا بالابلاج قاله ابن حبيب ورواه عن مطرف وابن الماجشون عن مالك وهو موجب للفسل عند مالك والشافعي وأبي حنيفة وقد اختلف في ذلك الصحابة اختلافا كثيرا ثم رجعوا فيه الى رواية عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم في الفسل منه وقال داود لا يجب بذلك الفسل وقد أخرج البخاري ومسلم حديثاً في هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا قعد بين شعبا الأربع ثم جهدها فقد وجب الفسل وفي حديث مسلم وان لم يبرل ودليلنا من جهة القياس ان هذا معنى يتعلق بالجماع فوجب أن يتعلق بالتقاء الختانين كالحمل والمهر **ص** **ع** مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبد الله عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أنه قال سألت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ما يوجب الفسل فقالت هل تدري ما مثلك يا أباسلة مثل الفروج يسمع الديكة تصرخ يصمخ معها اذا جاوز الختانان فسد وجب الفسل **ع** ش سؤلها عما يوجب الفسل عام غيرها فمهم عنها ما سألت عن معنى الجماع ولذلك لم تجبه عن جميع ما يوجب الفسل وانما جاوزته على ما يوجب الفسل بمعنى الوطء (فصل) وقولها هل تدري ما مثلك يا أباسلة مثل الفروج يسمع الديكة تصرخ يصمخ معها يحفل معنيين أحدهما ان أباسلة كان في زمان الصبا وقبل أن يبلغ حد الجماع يستل عن مسائل الجماع ويتكلم فيها وهو لا يبرقها الا بالسمع من غيره كالفروج الذي يسمع الديكة التي بلغت حد الصراخ تصرخ فيصمخ معها وان لم يبلغ ذلك الحد والثاني ان أباسلة كانت صبيلا لم يبلغ السكلام في العلم الا انه كان يسمع الرجال والسكامل يتكلمون في العلم فيتكلم معهم **ص** **ع** مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن أبا موسى الأشعري أتى عائشة زوج النبي صلى الله عليه

✽ وحدثنى عن مالك أنه بلغه ان عائشة سئلت عن غسل المرأة من الجنابة فقالت تعفن على رأسها ثلاث حففات من الماء ولتغش رأسها بيدها ✽ واجب الفسل اذا التقى الختانان ✽

✽ وحدثنى يحيى عن مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعائشة زوج

النبي صلى الله عليه وسلم كانوا يقولون اذا مس الختانان فسد وجب الفسل ✽ وحدثنى عن مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبد الله عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أنه قال سألت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ما يوجب الفسل فقالت هل تدري ما مثلك يا أباسلة مثل الفروج يسمع الديكة قصر خ فيصمخ معها اذا جاوز الختانان فسد وجب الفسل ✽ وحدثنى عن مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن أبا موسى الأشعري أتى عائشة زوج النبي صلى الله عليه



وسلم فقال له القدس شق على

اختلاف أصحاب النبي صلى  
الله عليه وسلم في أمراني  
لا عظم أن أستقبل به  
فقلت ما هو ما كنت سألا  
عنه أمك فسئلي عنه فقال  
الرجل يصيب أهله ثم  
يكسل ولا ينزل فقالت إذا  
جاوز الختان الختان فقد  
وجب الفسل فقال أبو  
موسى الأشعري لأشأل  
عن هذا أحدا بعدك أبدا  
« وحديثي عن مالك عن  
يحيى بن سعيد عن عبد  
الله بن كعب بن عتبة  
ابن عفان أن محمود بن  
أبيد الصاري سأله زيد  
ابن ثابت عن الرجل  
يصيب أهله ثم يكسل  
ولا ينزل فقال زيد بن عسلى  
فقاله محمود أن أبي بن  
كعب كان لا يرى الفسل  
فقاله زيد بن ثابت أن  
أبي بن كعب تزعم عن  
ذلك قبل أن يموت « وحديثي  
عن مالك عن نافع أن عبد  
الله بن عمر كان يقول إذا  
جاوز الختان الختان فقد  
وجب الفسل  
« وضوء الحب إذا أراد  
أن ينام أو يطعم قبل أن  
يقسطن  
« حديثي عن مالك  
عن عبد الله بن دينار عن  
عبد الله بن عمر أنه قال  
ذكر عمر بن الخطاب  
رسول الله

﴿ وضوء الجنب إذا أراد أن ينام أو يطعم قبل أن يغتسل ﴾

ص **﴿** مالك عن عبيد الله بن دينار عن عبد الله بن عمرو قال ذكر عمر بن الخطاب لرسول الله

صلى الله عليه وسلم انه عليه جنابة من الليل فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ واغسل  
 ذكرك ثم نم ش سؤال عمر بن الخطاب رضى الله عنه في هذا الحديث محذوف لانه سأل هل  
 له أن ينام قبل أن يتسل إذا أصابته الجنابة فقال النبي صلى الله عليه وسلم توضأ واغسل ذكرك ثم  
 نم يريدوا هل علم أن له تأخير الغسل ما لم يأت وقت الصلاة فونه به أن يتوضأ ويغسل ما بد كرهه من  
 الأذى ثم ينام إن شاء وليس هذا بواجب على من أراد النوم وروى نافع في الجموعة عن مالك  
 من لم يفعل فليستغفر الله تعالى وقال الهادوي من ترك ذلك لم تسقط عدالته وهذا الاظهر من قول  
 الفقهاء والاصل في ذلك ما رواه ابو اسحق السبيعي عن الأسود بن يزيد عن عائشة قالت كان النبي  
 صلى الله عليه وسلم ينام وهو جنب من غير أن يمس ماء وذكر الشيخ ابو محمد عن ابن حبيب وجوب  
 ذلك قال وماروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان ينام جنباً ولا يمس ماء فحمله عندنا انه  
 لم يحضره ماء وانه تم وهذا الذي قلناه لا يستعمل هذا اللفظ في العام الماء ولذلك لا يقال  
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يمس ماء ويريد به عدم الماء لانه ما عجزت العادة بذكر  
 العلة المانع من ذلك وهو عدم الماء هذا عرف الصحاب والماء كان ينام بعد الجلاء من غير أن  
 يمس ماء كان مقتضى اللفظ وظاهره استحبابه ذلك ولذلك قلنا في رواية ما عجزنا في زجرهم ان  
 الرجح كان لاجل الزنا وليس لقائل أن يقول كان قتل ولا يصح أن يقال ان سجوده كان على وجه التسكر  
 أو غير ذلك من المعاني فلا يصرف عن هذا ما يظن ان يبدل (مسئلة) ولا يبطل هذا الوضوء  
 بيول ولا غلط قلنا مالك في الجموعة ولا يبطل بشئ الا بما عودنا جلاء فان جامع بعد وضوئه اعادة الوضوء  
 لان الجماع الثاني يحتاج من احدهم اوضوء مثل ما احتاجه الاول ص حديث عن هشام بن  
 عروة عن ابيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها كانت تقول اذا أصاب أحدكم المرأة  
 ثم أراد أن ينام قبل أن يغتسل فلا ينم حتى يتوضأ وضوءه للصلاة وحديث عن  
 مالك عن نافع أن عبد الله ابن عمر كان اذا أراد أن ينام أو يطعم وهو  
 جنب غسل وجهه ويديه الى المرفقين ومسح برأسه ثم طم أومام  
 ثم طم أومام

صلى الله عليه وسلم انه  
 عليه جنابة من الليل  
 فقال له رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم توضأ  
 واغسل ذكرك ثم نم  
 وحديث عن مالك عن  
 هشام بن عروة عن ابيه  
 عن عائشة زوج النبي  
 صلى الله عليه وسلم انها  
 كانت تقول اذا أصاب  
 أحدكم المرأة ثم أراد أن  
 ينام قبل أن يغتسل فلا  
 ينم حتى يتوضأ وضوءه  
 للصلاة وحديث عن  
 مالك عن نافع أن عبد الله  
 ابن عمر كان اذا أراد  
 أن ينام أو يطعم وهو  
 جنب غسل وجهه ويديه  
 الى المرفقين ومسح برأسه  
 ثم طم أومام

(فصل) قوله انه كان يغسل وجهه ويديه ومسح رأسه لم يذكر غسل الرجلين على ما تقدم من اختلاف فيه وانما فرق بين الرجلين وبين سائر الأجزاء على قول ابن عمر لانه عضو يسقط مباشرة بالماء لغير عذر وذلك المصحح على الخلفين والله أعلم وأحكم

﴿ اعادنا جنب الصلاة وغسله اذ صلى ولم يذكر وغسله ثوبه ﴾

﴿ اعادنا جنب الصلاة ﴾

وغسله اذ صلى ولم يذكر

وغسله ثوبه

﴿ حديث يحيى عن مالك

عن اسماعيل بن أبي حكيم

أن عطاء بن يسار أخبره

أن رسول الله صلى الله

عليه وسلم كبر في صلاة

من المصاوت ثم أشار اليهم

بيده أن امكنوا فذهب

ثم رجع وعلى جلسته أثر

الماء وحدثني عن مالك

عن هشام بن عروة عن

زيد بن المثلث أنه قال

خرجت مع عمر بن

خطاب إلى الجرف فنظر

فاذا هو قد احتلم وصلى

ولم يغتسل فقال والله ما

أراي إلا احتلمت وما

شعرت وصليت وما

ص مالك عن اسماعيل بن أبي حكيم أن عطاء بن يسار أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر في صلاة من المصاوت ثم أشار اليهم بيده أن امكنوا فذهب ثم رجع وعلى جلسته أثر الماء ثم قوله كبر في صلاة من المصاوت يريد تكبيره لا الحرام لأنهم أظهر ما ينطلق عليه هذا اللفظ منها وقوله ثم أشار اليهم أن امكنوا يريد أن يديه وأعلى حلقه وهذه من سنة الصلاة لا يتكلم الإمام إذا طرأ له ما يمنعه من الصلاة ويستخلف إشارة أو يشير اليهم بالمسكت الآن يخاف أن لا يفهموا فليستكم ولو تكلمتكم عما دامن غير ضرورية لم تبطل صلاة من خلفه وليس في الحديث بيان عن تكبير أصحابه فيه فقل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم أشار اليهم أن امكنوا ههنا كبر ووقد قال بن نافع أن المؤمن إذا كانوا في الصلاة فأشار اليهم امامهم بالمسكت فاهب بعب عليهم انتظاره حتى يأتي فيهم هم الصلاة وروى عن علي بن زيد عن مالك أنه لا ينبغي لهم انتظاره والمالك قد فعله النبي صلى الله عليه وسلم فوله خاص وهذا الذي روى عن مالك يحتاج إلى دليل في اختصاص هذا الحكم بالنبي صلى الله عليه وسلم الآن في عبارة أصحابه عنه تجوز فافقه فيقولون العمل عن هذا الحديث وأما ما يروون ليس العمل على ظاهره عندهم وينقلون عنه هذا خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم يريد أن ظاهره لا يجوز لأحد بعده ويتورع عن تأويله في خاصة النبي صلى الله عليه وسلم فيسكت عنه ويقال هذا خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم وفي الحديثين القولان ينبغي أن على جهة بناء الصعابة على ما تقدم من تكبيرهم الصلاة وذلك يدل على جهة الطاهر خلف امام محدث ناس لحديثه وروى بن أبي زياد في نوادره عن بعض أصحابنا أن ما ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج وانتظره حتى اغتسل ثم عاد انه لم يصوم وقال هذا الثابت انه لم يكن أحرم وما ذهب اليه هذا القائل ليس بين لأن ما سئل عطاء فسنة يعمل ما عندنا لاسيما وقد روى مسندنا والابن أن تكبير النبي صلى الله عليه وسلم ثابت وتكبير من خلفه محقق فان قلنا بما ذهب اليه مالك قهله أن القوم لم يصوموا له أشار اليهم أن ينتظروا لما لم يدخلوا في الصلاة وذلك حكم الامام مع الناس اليوم وقد قال ابن القاسم في المدونة ولو أحدث الامام قبل أن يصوم أو بعد ما أحرم أن ذلك كله سواء ويستخلف من يتمهم الصلاة وان قلنا بقول ابن نافع في جواز ذلك للناس اليوم جلنائه على الغالب من الحال لأن الامام متى كبر كبر الناس بأثره ولا يكاد يتأخر تكبيرهم عن تكبيره (مسئلة) اذا ثبت ذلك فاهب بعب للأوام قطع صلاته ولا يغسل ذلك صلاة المؤمن غلبت أحدث أو ذكر حدث متقدم وفي كتاب ابن مسعود أن اذ صلى الامام ركعة ثم تنازلت دابته وعافى عليها أو على صبي أو أمي أن يقع في نار أو بر أو ذكر متنا عافى عليه أن يتلف فذلك عذر يبيح له أن يستخلف ولا يغسل على من خلفه شيئا ص مالك عن هشام بن عروة عن زيد بن أسلم أنه قال خرجت مع عمر بن الخطاب إلى الجرف فنظر فاذا هو قد احتلم وصلى ولم يغتسل فقال والله ما أراي إلا احتلمت وما شعرت وصليت وما

اغتسلت قال فاغتسل وغسل ما رأى في ثوبه ونضح ما لم ير وأذن أو أقام ثم صلى بعد ارتفاع الضحى  
 مشكنا ثم ش قوله خرجت مع عمر بن الخطاب إلى الجرف الجرف موضع وقوله فنظر فإذا هو  
 قباحتم وصلى ولم يغتسل ير بدانه رأى في ثوبه من أثر المني ما دله على الاحتلام فقال والله ما رأيت إلا  
 وقد احتلمت وما شعرت بظاهره أنه لم يدكر احتلامه جملة وقوله وصليت وما اغتسلت ير بدانه فعل  
 ما يقع عليه اسم الصلاة وأن خرج المني على وجه الاحتلام بوجوب الغسل لأنه نازح على وجه اللذة  
 كغير وجه حال القطة بملاعبة أو تذكار وسواء ذكر أنه جامع في ثوبه والتذا أو لم يدكر شيئاً إلا أنه  
 من رأى المني في ثوبه فإنه يجب عليه الغسل لأن الغالب خروج وجهه على وجه اللذة فيعمل على المعتاد  
 من حله (مسئلة) وقد تقدم اللذة المني ثم يخرج به مسكونها كالأرجل بلاعب أهله فيجد اللذة  
 الكبرى ولا ينزل فتوضأ ويصلي ثم ينزل فروى علي بن زياد عن مالك يجب عليه الغسل من  
 الجموعة وقال القاضي أبو الحسن والظاهر من مذهب مالك أنه إذا لم تقارنه لذة حاله خرج وجهه لم يجب  
 عليه غسل وجهه القول الأول أن الماء انفصل عن مستقره باللذة وذلك المرامى في وجوب الغسل  
 دون ظهوره وجهه القول الثاني ما يتعلق به أبو الحسن من أن الاعتبار من اللذة ما قارن خروج  
 المني لأنه حينئذ يكون له حكم المني في وجوب غسل الجنابة وثبوت الحدث وأما قبل ذلك فلا حكم له  
 (فرع) وإذا قلنا يجب عليه الغسل فهل عليه إعادة الصلاة وروى ابن المواز عن أبيه عن ابن القاسم عن مالك  
 بعد الصلاة وبه قال ابن كنانة وروى ابن المواز عن أبيه عن ابن القاسم عن مالك  
 ابن القاسم عن مالك فمن رأى أنه احتلم ولم ينزل فتوضأ وصلى ثم أنزل لغبرلذة قال رواية الأولى مبنية  
 على أن رأى المني في اللذة حين انفصال الماء عن مستقره فصلى على حال جنابه ما لم يغتسل من ذلك فوجب  
 عليه أن يستأنف الغسل والملاوة وجه الرواية الثانية ما احتج به ابن المواز أنه انما صار جناباً بخروج  
 الماء وذلك به تمام الصلاة وجهها قال القاضي أبو الحسن ومعنى هذه الرواية أن الماء خرج بلذة  
 ثانية قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وقول ابن المواز عندنا ظاهر ير بدانه لو اغتسل قبل  
 خروج الماء لم يجزه والله أعلم (مسئلة) ومن جامع ولم ينزل فاغتسل للالتقاء الختانين وصلى ثم  
 خرج منه المني بعد ذلك ففي الغتية من رواية عيسى عن ابن القاسم لا غسل عليه وبه قال ابن المواز  
 ومسنون في كتاب ابنه وقد قال أيضاً يجب عليه الغسل وحكاة عن بعض أصحابنا وجه القول الأول  
 ما احتج به ابن المواز ومسنون من أنه ما اغتسل له مرتين واحتج به يحيى بن عمر بأنه ما خرج لغبرلذة  
 والله أعلم أنه لم يجز بلذة الكبرى التي يقدر معها انفصال الماء عن مستقره وإنما وجد لذة الانعاط  
 خاصة والمباشرة وجه القول الثاني الذي وجب إعادة الغسل أن وجد لذة الجماع مع وجود خروج  
 المني موجب للغسل وهو بانفراد حدث والتقاء الختانين حدث فإذا اجتمعنا دخلاً وإذا انفصلنا  
 بكل واحد منهما الغسل (فرع) وإذا قلنا أنه لا يجب بهذا المني الغسل فروى عيسى عن ابن  
 القاسم وابن وهب عن مالك أنه يتوضأ قال القاضي أبو الحسن والظاهر من مذهب مالك أن  
 الوضوء فيه واجب من أصحابنا من قال هو منسحب وجه القول الأول أنه خارج من المخرج على  
 وجه الصفة والعادة فوجب به طهارة كالبول وجه القول الثاني أن هذا مني فلم يجب به الوضوء  
 كمنى السلس وإن قلنا يجب عليه الغسل فهل يجب عليه إعادة الصلاة قال مسنون قال بعض  
 أصحابنا بعد الصلاة وقال آخرون بعد الغسل ولا يبعد الصلاة وبه قال قتادة وتوجيه القول في ذلك  
 قالني تقدم واقفاً أعلم

اغتسلت قال فاغتسل  
 وغسل ما رأى في ثوبه  
 ونضح ما لم ير وأقام  
 ثم صلى بعد ارتفاع الضحى  
 مشكنا

(فصل) وقوله فاغتسل عمر بر يد من جنابة وغسل ماري في ثوبه بر يداه غسل مائتين في ثوبه من المني نجاسته ونفض المهر منه بر يداه مثل فيه من ثوبه أن يديه مني وهذا حكم ما يشك فيه من الثياب أن تنضج في قول مالك وقال أبو حنيفة والشافعي لا تنضج وهو محمول على الطهارة (مسألة) اذا ثبت ذلك فاشك فيه من النجاسة ثلاثة أضرب أحدها أن يتيقن وصول النجاسة الى الثوب ويشك هل غسله بعد ذلك أم لا والثاني أن يشك هل أصابه بول أو غير ذلك مما لو يتيقن وصوله اليه لحكم بنجاسته والثالث أن يصيب الثوب شيء لا يدري أظاھر هو أو نجس فأما الأول فلا خلاف أنه يجب غسله ولا يجزئ نفضه لأن النجاسة متيقنة فلا يزول حكمه إلا بيقين وأما الثاني لحكمه النضج على ما قدمناه وأما الثالث فليس فيه نفض ولا غيره وقد روى عن ابن عبد الملك ما يقتضي أنه ينضج (فرع) اذا ثبت هذا فهذا حكم الثوب وأما الجسد فاختلف أصحابنا فيه فقال ابن شعبان إن حكمه حكم الثوب في النضج وفي المدونة ما يدل على أن حكم الجسد الغسل اذا شك في نجاسته وذلك ما رواه ابن زباد عن مالك ليس على الرجل غسل أنفيه من المذي إلا أن يخشى أن يصيبها شيء وهذا يقتضي أن يخشى ذلك كان عليه غسلها وفرق بينه وبين الثوب لأن الثوب يفسد بالغسل والجسد لا يفسد بالغسل ص **ع** مالك عن اسماعيل بن أبي حكيم عن سليمان بن يسار أن عمر بن الخطاب غدا إلى أرضه بالجرف فرأى في ثوبه احتلاما فقال لقد ابتليت بالاحتلام منذ وليت أمر الناس فاغتسل وغسل ماري في ثوبه من الاحتلام ثم صلى بعد أن طلعت الشمس **ش** قوله إن عمر بن الخطاب غدا إلى أرضه بالجرف يدل على أن لمن وثى شيئا من أمور المسلمين أن يخرج إلى أرضه ويتعاهد ضيعته وأمور دينه وقد روى ابن حبيب عن مالك لأب أن بطالع القاضي ضيعته فيقيم في أصلها اليومين والثلاثة وأكثر من ذلك وهذا الذي قال صحيح لأنه لو منع ذلك لأدى إلى نزاع ضيعته وفساد حاله وذهب قوم عيال

(فصل) وقوله فرأى في ثوبه احتلاما بر يديه من احتلام وهذا يقتضي أن ثوبه لم يسهل كان لنومه وقوله لقد ابتليت بالاحتلام منذ وليت أمور المسلمين يحتمل أن يريد أن شغله بأمر الناس واختاره بهم صرفه عن الاشتغال بالنساء وأكثر عليه الاحتلام ويحتمل أن يريد أن ذلك كان وقتا لا يتلائم بالاحتلام لمعنى من المعاني لم يذكره ووقته بما ذكر من ولايته

(فصل) وقوله فاغتسل وغسل ماري في ثوبه من الاحتلام ثم صلى بعد أن طلعت الشمس فقضى صلاته حينئذ اذا لم يكن صلاته على طهارة ص **ع** مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار أن عمر بن الخطاب صلى بالناس الصبح ثم غدا إلى أرضه بالجرف فوجد في ثوبه احتلاما فقال انما أصبنا الودك لانت العروق فاغتسل وغسل الاحتلام من ثوبه وعاد لمصلاته **ش** قوله انما أصبنا الودك لانت العروق قيل إن معنى ذلك أن عمر بن الخطاب لما ولي كان يرد عليه أعيان الناس والعرب من البلاد وكان يطعمهم ويأكل معهم استلذا فالهم والمشهور من حال عمر أنه لم يترقب من حاله شيء بالولاية ولا كان يصطغ لمن ورد عليه من الطعام الا مثل ما كان يأكل تمثيلهم وانكارا على الناس العرف فيه ويحتمل أن يكون معنى قول عمر أن الناس كانوا قبل ذلك في جهد من الجذب فانتع من أكل الودك والمعن ليكون حاله في القلة حال المسلمين حتى روى عنه أنه ضرب بطنه وقال لشعب بن علي كل الزيت مادام المعن يباع بالأوقا وإنه جعل على نفسه أن لا يأكل معن حتى يناله جميع الناس

• وحدثنى عن مالك عن اسماعيل بن أبي حكيم عن سليمان بن يسار أن عمر بن الخطاب غدا إلى أرضه بالجرف فرأى في ثوبه احتلاما فقال لقد ابتليت بالاحتلام منذ وليت أمر الناس فاغتسل وغسل ماري في ثوبه من الاحتلام ثم صلى بعد أن طلعت الشمس • وحدثنى عن مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار أن عمر بن الخطاب صلى بالناس الصبح ثم غدا إلى أرضه بالجرف فوجد في ثوبه احتلاما فقال انما أصبنا الودك لانت العروق فاغتسل وغسل الاحتلام من ثوبه وعاد لمصلاته

ثم ان الناس اخصبوا بعد ذلك فعاد الى كل السمن والودك فكثر عليه الاحتلام فقال لما انما  
 اصنبت الودك لانت العروق وكان قبل الخلقة اذا اصاب الودك واخصب نال من التسامع يقطع  
 عنه الاحتلام فلما ولي الخلقة واشتغل عن الاكثر من الجاع ونال الودك اصابه الاحتلام

(فصل) وقوله وعاد له صلاته بر يد قضاء صلاته لانه كان صلاها على غير طهارة وامام كان صلى  
 بصلاته فقد اختلف العلماء في ذلك فقال ان كان الامام ناسيا لجنبته فصلاها من خلفه صحيحة وان كان  
 عالما بها فصلاها من خلفه فاصدق وروي بن الحكم في المولدات عن اشهب ان صلاة المأموم صحيحة  
 في الوجهن وهو قول الشافعي وقال ابو حنيفة صلاة المأموم فاسدة في الوجهن وقال ابو الفرج  
 في حواه ان هذا قياس قول مالك في قوله ان صلاة المأموم مرتبطة بصلاة الامام والدليل على صحة  
 صلاة المأموم اذ لم يعلم الامام بجنباته حديث عطاء المتقدم ان رسول الله كبر في الصلاة فأشار اليهم  
 أنا مكتوا فذهب ثم رجع وعلى جلده أثر الماء ووجه الدليل منه انه لم يعدل عن الكلام الى  
 الإشارة مع أن الكلام أعم وأبين في مثل هذا المعنى الا تصح صلاة من خلفه اذا غابته لذلك  
 غيرها ولما يمكن التعرض منه من الحديث في صلاة الامام لا يفسد صلاة المأموم أصل ذلك اذا سبقه  
 الحديث والدليل على فساد صلاة المأموم اذا كان الامام عالما بجنباته ان الصلاة خلفه الفاسق غير  
 صحيحة وحتى ابن القصار عن أبي بكر الأبهري انه يبعد المصلى خلفه ابداه هذا اذا تمت الصلاة  
 بالناس جنبا فاسق فلا تصح الصلاة خلفه ولان كل معنى لو علمه المأموم من الامام لم تصح صلاته فاذا  
 علمه الامام من نفسه لم تصح صلاته المأموم كالكفرو يفرق بينهما ان ابتداء حديث الامام عالما بطل  
 صلاة المأموم وابتداءه سهوا وغلبة لا يبطال صلاة المأموم فكذلك استدعاء الصلاة بهما لا يبطال  
 صلاة المأموم واستدعاءه بذلك سهوا لا يبطال صلاة المأموم ص مالك عن هشام بن عروة عن  
 أبيه عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب أنه اعقر معمر بن الخطاب في ركع فهم عمرو بن العاص  
 وان عمر بن الخطاب عرس ببعض الطريق فرياس بعض المياه فاحتلم عروفة كاد أن يصيح فلم يجد  
 مع الركع ماء فركب حتى جاء الماء فجعل ينسل مارأى من ذلك الاحتلام حتى أسفر فقال له عمرو  
 ابن العاصي أصبت ومغنايا فرفع فركب فقال عمر بن الخطاب واغلب الشيا عمرو بن العاصي  
 لئن كنت تجد ثيابا أفكلك الناس تجد ثيابا والله لو فعلت الكانت سنة بل أغسل مارأيت وأضع  
 مالم أر ش قوله اعقر معمر بن الخطاب في ركع فهم عمرو بن العاصي خصه بالذكرا  
 كان سببا لقول عمر ما احتاج الى ابراهه من العلم وقوله ان عمر بن الخطاب عرس ببعض الطريق  
 فرياس بعض المياه بر بدأنه نزل من آخر الليل يقرب بعض المياه التي بطريقه ويجوز أن يمنع من  
 الوصول الى الماء انه لم يكن على طريقه ويجوز أن يمنع منه بعد مسافة أو خوف من عرف مع ما كان  
 عنده من المياه التي تجزى في رفع الحدث الأصغر ولا تجزى في رفع الحدث الأكبر

(فصل) وقوله فاحتلم عروفة كاد أن يصيح فلم يجد مع الركع ماء فركب حتى جاء الماء حتى أسفر فقال له عمرو بن العاصي  
 لئن كنت تجد ثيابا أفكلك الناس تجد ثيابا والله لو فعلت الكانت سنة بل أغسل مارأيت وأضع  
 مالم أر

(فصل) وقوله فاحتلم عروفة كاد أن يصيح فلم يجد مع الركع ماء فركب حتى جاء الماء حتى أسفر فقال له عمرو بن العاصي  
 لئن كنت تجد ثيابا أفكلك الناس تجد ثيابا والله لو فعلت الكانت سنة بل أغسل مارأيت وأضع  
 مالم أر

وحدثني عن مالك  
 عن هشام بن عروة عن  
 أبيه عن يحيى بن عبد  
 الرحمن بن حاطب أنه  
 اعقر معمر بن الخطاب  
 في ركع فهم عمرو بن  
 العاصي وأن عمر بن  
 الخطاب عرس ببعض  
 الطريق فرياس بعض  
 المياه فاحتلم عروفة كاد  
 أن يصيح فلم يجد مع الركع  
 ماء فركب حتى جاء الماء  
 فجعل ينسل ما رأى من  
 ذلك الاحتلام حتى أسفر  
 فقال له عمرو بن العاصي  
 أصبت ومغنايا فرفع  
 فركب فقال عمر بن  
 الخطاب واغلب الشيا  
 لئن كنت تجد ثيابا أفكلك  
 الناس تجد ثيابا والله لو  
 فعلت الكانت سنة بل  
 أغسل مارأيت وأضع  
 مالم أر

طريقه الى الماء ميلين وان لم يصف وأما ان كان الماء على طريقه ولا يقدر ان يصل اليه في وقت الصلاة الا ان ينفره عن أحبابه الميل ونصف الميل ويحذف في ذلك لاسلاية وأوسع فروى بن القاسم عن مالك ليس عليه ذلك وسند كرشاً من هذا في التيمم ان شاء الله ويحذف أن يكون الماء على طريق عمر بن الخطاب ففعل السراة حين احتلم بحاجته الى الاغتسال وقدر وي ذلك عبد الرزاق

(فصل) وقوله ففعل بغسل ماري من الاحتلام حتى أسفر يردانه تتبع ما كان في ثوبه من المني حتى أسفر الصبح رأى ان تطهر ثوبه الذي هو فرض أولى من مبادرة أول الوقت الذي هو أفضل وهذا يدل على نجاسة المني لأن اشتغاله به وتبته حتى ذهب أكثر الوقت وخيف عليه من ضيقه وأنكر عليه عمرو بن العاصي التأخير وأمره باستبدال ثوب دليل على نجاسة الثوب عندهم ولو لم يكن نجاسة عندهم لما اشتغل عمر بغسله ولو اشتغل به لقليل له تشغل عن الصلاة بازاء الماتم تازم ازالته ونجاسة المني قال أبو حنيفة وقال الشافعي هو طاهر والدليل على نجاسته فعل عمر بن الخطاب بمحضرة جماعة من الصعابة في سفره وأفعاله كانت تغفل ويحدث بها ولم ينكر ذلك عليه منكر فثبت انه اجاع ودللتان جهة القياس أنه مانع ثبته الشهوة فوجب أن يكون نجسا كالذي (فصل) وقول عمرو بن العاصي أصبحت هذه اللفظة تقولها العرب على وجهين أحدهم أن يكون ذلك قبيل الصباح بمعنى انك قارب الصباح وتستعمل بمعنى تمكن الصباح وتبته على قرب فواته كقول عمر ولعمرو بن الخطاب أصبحت وقد أسفرت ثيابي على تمكن الوقت وخوف فواته

(فصل) وقوله ومعنا ثياب يردان معهم ثيابا طاهرة يصل بها ويرك ثوبه حتى يغسل بعد صلاته للثياب فوهم الوقت ويصير وافي ضيق منه

(فصل) وقوله وهما بالثياب عمرو بن العاصي لأن كنت تجد ثيابا أفعل الناس بعد ثيابا تعجب عمر ابن الخطاب من عمرو بن العاصي حيث لم ينظر في حال جميع الناس الذي لا يجد أكثرهم الاوباء واحدا وبني قوله على حال نفسه وأهل الجدة مثله وعمر بن الخطاب من الأثمة يقتدى بهم فكان يجرى أمره مجرى يقتدى به الفقير والضعيف قال فاذا كنت تجد ثيابا بلبسها من احتلام ولا تشغل بغسل ثوبك فمن ابن جبير ذلك

(فصل) ثم قال والله فعلتها كانت سنة يردلو تركت الاشتغال بغسل ثوبي لكان ذلك سنة يقتدى بها من بعدى فيؤد بهم ذلك الى أحد أمرين اما ترك غسل الثياب والصلاة بها على نجاستها واما اتخاذ ثياب معدة لذلك ويكف مالاً يلزم من الاستكثار وعمر بن الخطاب رضى الله عنه كان يؤثر التقليل

(فصل) وقوله بل أغسل ماري وأضع ماري على مائدتي والنضح هو الرش وقال الداودي هو صب الماء وليس بالرش وهو ضرب من الفصل قال القاضي أبو الوليد رضى الله عنه وأضع يستعمل عندي في الوجهين في هذا الثوب لم يخص به ماشك فيه من النجاسة في الثياب على معنى التدفئة ولو كان صب الماء يبلغ مبلغ الغسل لقال أغسل ماري وأضع ماري

(فصل) وقول عمر بل أغسل ماري وأضع ماري يقتضي وجوب النضح لانه لا يشغل عن الصلاة بالناس في ذلك الوقت مع ضيقه الالهي واجب مانع من الصلاة وعمر بذلك بمحضرة الصعابة فلم يسمع منكرا لقوله ذلك ممن حضره ولا ممن بلغه ويحذف أن يكون عمر رضى الله عنه شك في نجاسته ثوبه لثي رآه فيه لا يرى أن يجس هو أم طاهر فهذا قلنا انه يجب نضجه ويحذف أن

يكون كان ينفضه لما يخاف أن يكون قد وصل اليه من المني مع النوم وعدم التوق وقد قال ابن حبيب عن ابن الماجشون من صلى ولم ينفض ثوبه فان كان ذلك لغير شك كالجنب والحائض فلا شيء وينفضه لما يستقبل روى أبو يزيد في العتبية عن ابن القاسم يعيد في الوقت وكلما القولين يبنى على صحة الصلاة وان كان لشك في نجاسته فقد قال ابن حبيب ان صلى به جاهلاً عاداً أبداً وان صلى به ناسياً عاداً في الوقت لان النضح لما شك فيه كالغسل لما يتيقن وليس يشبه المحتمل هذا شك وذلك لم يشك وفي المجموعة عن ابن القاسم من شك في نجاسته ثوبه فعلى قبل أن ينفضه أهاده في الوقت ص قال مالك في رجل وجد في ثوبه أثر احتلام ولا يدري متى كان ولا يذكر شيئاً رأى في منامه قال ليغسل من أحدث نوم نامه فان كان صلى بعد ذلك النوم فليدع ما كان صلى به ذلك النوم من أجل أن الرجل ربما احتلم ولا يرى شيئاً ويرى ولا يحتتم فاذا وجد في ثوبه ماء فعليه الغسل وذلك أن عمر بن الخطاب أعاد ما كان صلى لآخر نوم نامه ولم يعد ما كان قبله من شربة وهذا كما ذكر مالك رحمه الله فحين وجد في ثوبه احتلاماً لم يذكر شيئاً رآه قال في عليه جهور الفقهاء ان الغسل وجب عليه وبه قال الشافعي والنعبي وقال مجاهد لا يغسل عليه والدليل على صحة ما ذهب اليه الجهور انه غير متيقن لطهارته وهي شرط في صحة صلاته وإذا لم يتيقن طهارته لم يتيقن صحة صلاته ولم يتردأ منه (فصل) وقوله فحين وجد في ثوبه احتلاماً ولا يدري متى كان ولا يذكر شيئاً انه يغتسل من أحدث نوم نامه لا يتناول أن يلبس ذلك الثوب أبداً لانام الأفيه أو يكون نيام فيه في بعض الاوقات دون بعض فان كان نيام فيه في بعض الاوقات دون بعض أعاد ما صلى من الصلوات بعد أحدث نومة نامها لانه لما لبس ذلك الصلوة صلاها على غير طهارته سواء كان ذلك الاحتلام في تلك النومة أو قبلها وما قبل تلك النومة من الصلوات فهو شك فيها وهذا الشك انما طرأ على الصلوة بعد كمالها وبراءة النية منها وفيه قولان أحدهما انه غير مؤثر فيها كجولس من الصلاة ثم شك هل أحدث بعده طهارته أم لا فلا شيء عليه لانه شك طرأ بعد تمام العبادة وتيقن سلامتها فهذا القول في هذه المسئلة مبني على هذا الأصل والقول الثاني ان الشك يؤثر فيها ووجب أعادتها فعلى هذا القول يجب عليه إعادة الصلوات كلها من أول نومة نامها في ذلك الثوب فيزعم إعادة ما صلى به أحدث نومة نامها في ذلك الثوب قولاً واحداً وما قبل ذلك على قولين لما ذكرناه وهذا لم يغتسل في طول هذه المدة فان اغتسل فيها ولو مرة واحدة تعلق الشك بجميع الصلوات وجرى الاختلاف في جميعها على ما تقدم (مسئلة) ولو كان لا لبس هذا الثوب لانام الأفيه فروى ابن حبيب عن مالك انه يعيد الصلاة من أول نومة نامها فيه قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه ورواه أكثر شيوخنا يصلون هذا على انه تفسير لمسئلة الموطأ وان المسئلتين مفترقتان فاذا كان نيام في غير هذا الثوب فانه يعيد الصلاة من أحدث نومة نامها فيه وان كان لانام الأفيه فانه يعيد المسلمين أول ما قام فيه وهذا التأويل عن عيسى بن غير بين ولا فرق بين المسئلتين من هذا الوجه لان الذي نيام فيها بدأ بيقين ان أخرى الصلوات صلاها على حدث وشك فيها قبل ذلك كما يفعل الذي نيام فيه مرة وفي غيره أخرى قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه والمواب عندي أن يكون اختلف قوله في المسئلة ونقلها عنه الناقل على غير ذلك وهذا على ان هذه المسئلة الثانية مبينة على انه لم يغتسل في جميع المدة من جنباً فان اغتسل من جنباً كان حكمه ما تقدم أيضاً (فصل) وقوله من أجل ان الرجل ربما احتلم ولا يرى شيئاً ويرى ولا يحتتم به ان الرجل قد يكون

قال مالك في رجل وجد في ثوبه أثر احتلام ولا يدري متى كان ولا يذكر شيئاً رأى في منامه لا يغتسل من أحدث نوم نامه فان كان صلى بعد ذلك النوم فليدع ما كان صلى به ذلك النوم من أجل أن الرجل ربما احتلم ولا يرى شيئاً ويرى ولا يحتتم فاذا وجد في ثوبه ماء فعليه الغسل وذلك أن عمر أعاد ما كان صلى لآخر نوم نامه ولم يعد ما كان قبله من شربة وهذا كما ذكر مالك رحمه الله فحين وجد في ثوبه احتلاماً لم يذكر شيئاً رآه قال في عليه جهور الفقهاء ان الغسل وجب عليه وبه قال الشافعي والنعبي وقال مجاهد لا يغسل عليه والدليل على صحة ما ذهب اليه الجهور انه غير متيقن لطهارته وهي شرط في صحة صلاته وإذا لم يتيقن طهارته لم يتيقن صحة صلاته ولم يتردأ منه (فصل) وقوله فحين وجد في ثوبه احتلاماً ولا يدري متى كان ولا يذكر شيئاً انه يغتسل من أحدث نوم نامه لا يتناول أن يلبس ذلك الثوب أبداً لانام الأفيه أو يكون نيام فيه في بعض الاوقات دون بعض فان كان نيام فيه في بعض الاوقات دون بعض أعاد ما صلى من الصلوات بعد أحدث نومة نامها لانه لما لبس ذلك الصلوة صلاها على غير طهارته سواء كان ذلك الاحتلام في تلك النومة أو قبلها وما قبل تلك النومة من الصلوات فهو شك فيها وهذا الشك انما طرأ على الصلوة بعد كمالها وبراءة النية منها وفيه قولان أحدهما انه غير مؤثر فيها كجولس من الصلاة ثم شك هل أحدث بعده طهارته أم لا فلا شيء عليه لانه شك طرأ بعد تمام العبادة وتيقن سلامتها فهذا القول في هذه المسئلة مبني على هذا الأصل والقول الثاني ان الشك يؤثر فيها ووجب أعادتها فعلى هذا القول يجب عليه إعادة الصلوات كلها من أول نومة نامها في ذلك الثوب فيزعم إعادة ما صلى به أحدث نومة نامها في ذلك الثوب قولاً واحداً وما قبل ذلك على قولين لما ذكرناه وهذا لم يغتسل في طول هذه المدة فان اغتسل فيها ولو مرة واحدة تعلق الشك بجميع الصلوات وجرى الاختلاف في جميعها على ما تقدم (مسئلة) ولو كان لا لبس هذا الثوب لانام الأفيه فروى ابن حبيب عن مالك انه يعيد الصلاة من أول نومة نامها فيه قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه ورواه أكثر شيوخنا يصلون هذا على انه تفسير لمسئلة الموطأ وان المسئلتين مفترقتان فاذا كان نيام في غير هذا الثوب فانه يعيد الصلاة من أحدث نومة نامها فيه وان كان لانام الأفيه فانه يعيد المسلمين أول ما قام فيه وهذا التأويل عن عيسى بن غير بين ولا فرق بين المسئلتين من هذا الوجه لان الذي نيام فيها بدأ بيقين ان أخرى الصلوات صلاها على حدث وشك فيها قبل ذلك كما يفعل الذي نيام فيه مرة وفي غيره أخرى قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه والمواب عندي أن يكون اختلف قوله في المسئلة ونقلها عنه الناقل على غير ذلك وهذا على ان هذه المسئلة الثانية مبينة على انه لم يغتسل في جميع المدة من جنباً فان اغتسل من جنباً كان حكمه ما تقدم أيضاً (فصل) وقوله من أجل ان الرجل ربما احتلم ولا يرى شيئاً ويرى ولا يحتتم به ان الرجل قد يكون



منه الازال بما يراه في النوم فينسى ذلك جلة ولا يدكره فهذا يجب عليه الاغتسال لانه انزل ملثما  
 وخرج منه المني على الوجه الصحيح من مقارفة اللذة وانما ذهب عنه ذكر ذلك  
 (فصل) وقوله ويرى ولا يحتلم يريد يرى في نومه يجامع ولا ينزل فلا يجب عليه غسل لان الغسل  
 انما يجب على الرجل بأحد أمرين اما بالتقاء الختانين على ما تقدم أو بأزال الماء الذي على الوجه  
 المعتاد حتى يرى المحتلم انه يجامع ولا ينزل فلا غسل عليه لانه لم يوجد منه أحد أمرين  
 (فصل) وقوله وذلك ان عمر بن الخطاب أعاد ما كان صلى لآخر نومة نامها ولم يعد ما كان قبله  
 احتج بذلك على إعادة ما صلى بعد النوم ولم يفرق في هذه المسئلة بين أن يكون بنام في هذا الثوب أو  
 بنام فيه وفي غيره وكذلك حديث عمر محفل ويحفل أيضا أن يكون قد اغتسل قبل أحدث نومة  
 نامها ويحفل أن يكون ذكر احتلامه لما رأى المني في ثوبه وأوله قد وجد فيه ماله على حدوثه  
 من رطوبة أو غيرها ويحفل أن يكون رأى في ذلك رأى ماله والله أعلم

### ﴿ غسل المرأة اذا رأت في المنام مثل ما يرى الرجل ﴾

﴿ غسل المرأة اذا رأت في

المنام مثل ما يرى الرجل ﴾

• حدثني عن مالك عن

ابن شهاب عن عروة بن

الزبير أن أم سليم قالت

لرسول الله صلى الله

عليه وسلم المرأة ترى في

المنام مثل ما يرى الرجل

أفتغسل فقال لمارسول

الله صلى الله عليه وسلم نعم

فلتغسل فقالت لها عائشة

أف لك وهل ترى ذلك

المرأة فقال لمارسول الله

صلى الله عليه وسلم تربت

بينك ومن أين يكون

الشبه

ص مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير أن أم سليم قالت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 المرأة ترى في المنام مثل ما يرى الرجل أفتغسل فقال لمارسول الله صلى الله عليه وسلم نعم فلتغسل  
 فقالت لها عائشة أف لك وهل ترى ذلك المرأة فقال لمارسول الله صلى الله عليه وسلم تربت بينك  
 ومن أين يكون الشبه • ش قولها المرأة ترى في المنام مثل ما يرى الرجل تريد من الازال  
 والاحتلام أفتغسل فقال لمارسول الله صلى الله عليه وسلم نعم فلتغسل فأخبرها أن حكمها في ذلك  
 الغسل حكم الرجل يرى ذلك فقالت لها عائشة أف لك على معنى الانكار لقولها والاغلاط عليها  
 أخبرت به عن النساء فقالت وهل ترى ذلك المرأة فقال لمارسول الله صلى الله عليه وسلم تربت بينك  
 قال عيسى بن دينار ما رآه يريد بذلك الاخبار وما الاثر بالالفى فرأى أن ترب وليس من الاتراب  
 بسبيل وانما هو من التراب وقال ابن نافع معناه أضعف عقلك تصهلين هذا وقد قيل إن معناه افتقرت  
 يدك من العلم ومعناه على هذا والله أعلم اذ جهلت مثل هذا فسهل حظك من العلم وهو معنى قول  
 ابن كيسان وقال الاصمعي معناه الخس على تعلم مثل هذا كما تقول انج نكتك أمك لا يريد أن تشكل  
 وقال أبو عمر معنى تربت يدك أصابها التراب ولم يدع عليها بالفقر وقال الداودي وقد قال قوم انه  
 تربت بالثأر يريد استغنت من التراب الذي هو التثج وقال هي لغة القبط صبروا التاء ثاء حتى جرى  
 على السنة العرب كما أبدلوا من التاء فاءوا الأظفران النبي صلى الله عليه وسلم خاطبها على عادة العرب  
 في مخاطبها وهم يستعملون هذه اللفظة عند الانكار لمن لا يريدون فقره وإن كان معناه افتقرت  
 يدك يقال ترب فلان اذا افتقر فاصق بالتراب وأثرب اذا استغنى صار ماله كالتراب كثرة ويحفل  
 أن يفعل ذلك بعائشة على وجه التأديب لها لانكارها ما أقرع له وهو لا يقر الا على العيوب وقد  
 روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اللهم فأما يؤمن سبته فاجعل ذلك قربة اليك يوم  
 القيامة فلا يمنع على هذه الأقوال أن يقول ذلك لها النبي صلى الله عليه وسلم لتؤجر وليكفر بها  
 ما قالت لأم سليم وروى حبيب عن مالك تربت بمعنى خسرت وهو بمعنى ما قدمناه وقيل معناه  
 امتلأت ترابا والله أعلم

(فصل) وقوله من أين يكون الشبه يريد شبه الابن لاحد أبويه أو لأقاربهم ومعنى ذلك أن



أوتسه وفدروى عن عائشة أنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ناولني الخرة قالت قلت  
 أتى حاضر فقال إن حوضك ليست بذلك ص ص سئل مالك عن رجل له نسوة وجوارهل  
 يطوئن جميعا قبل أن يغتسل فقال لا بأس أن يصيب الرجل جاريته قبل أن يغتسل فأما النساء  
 الحرائر فيكره أن يصيب الرجل المرأة الخرة في يوم الأخرى فأما أن يصيب الرجل الجارية ثم يصيب  
 الأخرى وهو جنب فلا بأس بذلك ص ش قوله لا بأس أن يصيب الرجل جاريته قبل أن يغتسل  
 بالماء ما روى عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يطوف على نسائه في فور واحد لأن الغسل  
 إنما يراد للصلاة أو لما جرى مجراها مما شرط فيه الطهارة وليس الجامع مما شرط فيه الطهارة فيحتاج  
 إلى الغسل لأنه يستحب له غسل فرجه ومواضع التماسه من جسده لئلا تنجس بذلك ثيابه لما روى  
 عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا أتى أحدكم أهله ثم أراد أن يعود  
 فليتوضأ والوضوء في هذا الحديث محمول على ما ذكرنا من غسل الفرج وإزالة التماسه من الجسد  
 (فصل) وقوله فأما النساء الحرائر فإنه يكره أن يصيب الرجل المرأة في يوم الأخرى هذا الذي ذكره  
 بمعنى القسم بين النساء ولأنه لا يجوز أن يصيب امرأة من حرائر نسائه في يوم صار بالقسم لأخرى  
 إلا أن تأذنه في ذلك وما ذكر في حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجمع بينهن بمحتمل  
 أحد أمرين أحدهما اختصاص ذلك بالنبي صلى الله عليه وسلم والثاني بإحتماله ورضاه به  
 ص ص سئل مالك عن رجل جنب وضع له ماء يغتسل به فمسا فأدخل أصبعه فيه ليعرف حر  
 الماء من برده قال مالك إن لم يكن أصاب أصبعه أذى فلا يرى ذلك نجس عليه الماء ص ش وهذا  
 كما قال أنه إن لم يكن على أصابعه ماء فإن الماطهر ولا خلاف في ذلك وإن كان في أصابعه أذى  
 فإن كان الماء كثيرا فإن أدخل يده فيه لا يفسده وإن كان قليلا فليغتسل في شيء يتناول به الماء فيغسل  
 يده قبل أن يدخله فيه فإن لم يجد إلى ذلك سبيلا ولم يكن عنده غيره فلا يتناول أن يكون ما يده من  
 التماسه يغير ما عنده من الماء أولا يغيره فإن كان يغيره فلا يدخل يده فيه لأن ذلك نجس الماء  
 و يفسده وحكمه حكم من ليس عنده ماء لأنه ممنوع من تناوله وإن كان لا يغيره فليدخل يده فيه ثم  
 يغسل يديه بما يعرف به من الماء ثم يتوضأ أو يغتسل لأن إدخال يده في الماء إذا لم يغيره فإنه  
 لا ينجسه وإنما يكره ذلك مع وجود غيره وحكم هذا حكم من ليس عنده ماء لأنه ممنوع من تناوله  
 وإن كان لا يغيره فلا يتناول أن يكون قليلا أو كثيرا فإن كان قليلا فليغتسل به  
 لا يغيره فالظاهر من قول أصحابنا أنه أولى من التيمم فعل هذا القول يدخل يده فيه ثم يغسل يده ثم  
 يتوضأ بما فضل وطاهر قول ابن القاسم في المدونة محقق فتأول عليه قوم أن التيمم أولى من فعل هذا  
 التأويل لا يدخل يده فيه و يتيمم وقد قال مالك لا يغتسل الجنب في الماء الدائم وإن غسل عنه الأذى  
 قال ابن القاسم لا بأس به إذا غسل عنه الأذى ولو كان الماء كثيرا لم يعمل ما وقع في ذلك الجواز وإن لم  
 يغسل عنه الأذى فقتضى قول ابن القاسم أنه أراد بالماء الكثير مقدار ما يذلى ما يتغير بالنجاسة  
 ويحتمل أن يكون عنده في حيزا ممنوع (مسئلة) وأما أخذه الماء به فيغسل يديه به فقد اختلف  
 أصحابنا في ذلك فروى أشهب عن مالك في العتية المنع من روى موسى بن معاوية عن ابن  
 القاسم بإحاطة ذلك ووجه قول مالك أن ما يضاف إليه من الريق مع قلته يجعله ماء مضافا ويمنع  
 إزالة النجاسة به ووجه قول ابن القاسم أن الريق من قربه لطعم الماء ولو نوره يجمع قتلته لا يغيره  
 فلا يمنع رفع النجاسة (مسئلة) وأما اغتسال الجنب فقد قال مالك لا يغتسل الجنب في الماء الدائم

وسئل مالك عن رجل له  
 نسوة وجوارهل يطوئن  
 جميعا قبل أن يغتسل فقال  
 لا بأس أن يصيب الرجل  
 جاريته قبل أن يغتسل فأما  
 النساء الحرائر فيكره  
 أن يصيب الرجل المرأة  
 الخرة في يوم الأخرى فأما  
 أن يصيب الجارية ثم يصيب  
 الأخرى وهو جنب فلا  
 بأس بذلك وسئل مالك  
 عن رجل جنب وضع  
 له ماء يغتسل به فمسا  
 فأدخل أصبعه فيه ليعرف  
 حر الماء من برده قال مالك  
 أن لم يكن أصاب أصبعه  
 أذى فلا يرى ذلك نجس  
 عليه الماء

عن مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أم

حدثني يحيى (١٠٨)

وأن غسل عنه الأذى قال ابن القاسم لا بأس إذا غسل عنه الأذى ولو كان الماء كثيرا يحمل ما وقع فيه  
جاء ذلك وإن لم يغسل منه الأذى والله أعلم

### عن هذاب في التيمم

ص عن مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت خرجنا مع رسول  
الله صلى الله عليه وسلم في بعض أسفاره حتى إذا كنا بالبيداء أو بذات الحيش انقطع عقدي فأقام  
رسول الله صلى الله عليه وسلم على التماسه وأقام الناس معه وليسوا على ماء، وليس معهم ماء فأتى الناس  
إلى أبي بكر الصديق فقالوا ألا ترى ما صنعت عائشة أقامت رسول الله صلى الله عليه وسلم وبالناس  
وليسوا على ماء، وليس معهم ماء قالت عائشة فجاء أبو بكر ورسول الله صلى الله عليه وسلم قاض  
رأسه على نخدي فقام فقال حبست رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس وليسوا على ماء وليس  
مهم ماء قالت عائشة فماتني أبو بكر وقال ما شاء الله أن يقول وجعل يلعن يده في خاصرته فلا  
يمضي من التمرك إلا مكن رسول الله صلى الله عليه وسلم على نخدي فقام رسول الله صلى الله عليه  
وسلم حتى أصبح على غير ماء فآزل الله تبارك وتعالى آية التيمم فتميموا فقال أسد بن حضير ما هي  
بأول ركعتكم يا آل أبي بكر قالت فبعثنا البحر الذي كنت عليه فوجدنا العقد تحته ش قول  
عائشة خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض أسفاره دليل على جواز سفر الرجل بأهله  
وقد كان للنبي صلى الله عليه وسلم زواج فيحصل من جهة اللفظ أن يكون خرج جميعهم ومن يحصل  
أن يكون خرج بعضهم وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلم بهم بين نسائه إذا أراد سفرا  
وسأني بيان ذلك في التسكاح إن شاء الله تعالى

(فصل) وقولها حتى إذا كنا بالبيداء أو بذات الحيش انقطع عقدي هذه مواضع بقرب المدينة والعقد  
قلاية دركان فيها جزع وروي أن القلاية كانت من جزع الظفار ولم يكن المقام لأجل انقطاعه  
وانما كان لأجل ضياعه لأن معنى ذلك أنه انقطع بغير علمها فلما ذكرت أمره خفي عليها مكانه  
(فصل) وقولها أقام رسول الله صلى الله عليه وسلم على التماسه تريد أنه أقام حتى يمكنه التماسه  
بذهاب الظلام المانع من التماسه أو لا تنتظر من إرساله لطلب ذلك ويحصل أن يكون أقام ولا ينتظر  
عدم الماء وتام رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل دخول الوقت واستيقظ ولا يقدر على الوصول إلى  
الماء إلا بعد انقضاء الوقت ويحصل أن يكون أقام على التماسه مع علمه بعدم الماء لوجوبه أحدهما أن  
تكون أقامت لطلب العقد خاصة ليكون ذلك سنة في حفظ الأموال فيجوز للرجل المقام على طلب  
ماله وحفظه وإن أدى ذلك إلى عدم الماء في الوقت والاضطرار إلى أداء الصلاة بالتيمم ويجوز له أيضا  
سلوك طريق يتيقن فيه عدم الماء طلبا لآل ورعي المواسي في الغلات لأنه إذا جاز له المقام موضع  
لأداءه وليس بقراره فإن يجوز له المرور به الأولى وأخرى وتحوزه المحمد بن مسلمة في الميسوط  
(فصل) وقوله وأقام الناس معه وليسوا على ماء وليس معهم ماء أقامت الناس معه دون ما مع علمهم  
بعدمه وتركه الانسكار عليهم دليل على جواز المقام بموضع لأداءه فيعلم أن الاماء معه المأمون له من  
الحاجة فيه أولئك يكون معه

(فصل) وقولها ألا ترى ما صنعت عائشة أقامت رسول الله صلى الله عليه وسلم وبالناس وليسوا على

عن هذاب في التيمم  
أوسين أنها قالت  
خرجنا مع رسول الله  
صلى الله عليه وسلم في  
بعض أسفاره حتى إذا  
كنا بالبيداء أو بذات  
الحيش انقطع عقدي  
فأقام رسول الله صلى الله  
عليه وسلم على التماسه وأقام  
الناس معه وليسوا على  
ماء وليس معهم ماء فأتى  
الناس إلى أبي بكر الصديق  
فقالوا ألا ترى ما صنعت  
عائشة أقامت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم  
وبالناس وليسوا على ماء  
وليس معهم ماء قالت  
عائشة فجاء أبو بكر  
ورسول الله صلى الله  
عليه وسلم واضع رأسه على  
نخدي قد نام فقال  
حبست رسول الله صلى  
الله عليه وسلم والناس  
وليسوا على ماء وليس  
مهم ماء قالت عائشة  
فماتني أبو بكر قال  
ما شاء الله أن يقول  
وجعل يلعن يده في  
خاصرته فلا يمضي من  
التمرك إلا مكن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم على  
نخدي فقام رسول الله  
صلى الله عليه وسلم حتى  
أصبح على غير ماء فآزل  
الله تبارك وتعالى آية

التيمم فتميموا فقال أسد بن حضير ما هي بأول ركعتكم يا آل أبي بكر قالت فبعثنا البحر الذي كنت عليه فوجدنا العقد تحته

على ماء وليس معهم ماء دليل على علمهم بعدم الماء وإن المقام إنما كان لطلب العقد خاصة وإنما نسب المقام في ذلك إلى عائشة وشكروا فعلها المألوم لم يعلموا أن النبي صلى الله عليه وسلم علم بعدم الماء عندهم فظنوا أنه أقام لطلب عقد عائشة وهو لا يعلم بعدم الماء حتى ضاق الوقت عن ادراك الماء وخيف ذلك فيه أولان النبي صلى الله عليه وسلم أقام على طلب العقد ونام فلم يكن لهم سبيل إلى الرجوع دون إذنه ولا أمكنهم إيقافه لأن النبي صلى الله عليه وسلم إذا نام لا يوقظ لأجل الوحي

(فصل) وقوله ما فجا أبو بكر ورسول الله صلى الله عليه وسلم واضع رأسه على فخذي قد نام يريد أن أبكر جاء ليعاتبه فبأذكره عنها وألعم عذرها في ذلك ودخل عليها ورسول الله صلى الله عليه وسلم واضع رأسه على فخذهما ولم تمنع هذه الحالة دخول أبي بكر عليها

(فصل) وقوله ما فاني أبو بكر وقال ما شاء الله أن يقول تر بداه لهما وبالغ في لومها وطعنها بيده في خصرهما وأنها أراد المبالغة في عتابها واطهار التعليل عليها أو أنه أراد أن يكون نحر يكها سببا لإيقاظه صلى الله عليه وسلم لما خاف من وقت فوات الصلاة على نحو ما روى عن عمر أنه رفع صوته بالكبر ليوقظه

(فصل) وقوله ما فلا تمنعني من التعرّك الأسكان رسول الله صلى الله عليه وسلم على فخذي تر يدان طعن أبي بكر في خصرهما كان يقضي نحر يكها لاله ولكن منه ما من ذلك أكرامه النبي صلى الله عليه وسلم ورقبها واشفاقها من أن تعرّك فخذهما فيقطع عليه نومه

(فصل) وقوله قد قام رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أصبح على غير ما قد قمنا أنه يصح أن يكون نومه قبل أن يعلم بعدم الماء غير أنه صلى الله عليه وسلم يعلم ما يكون من حاله في وقت نومه فلا يجب عليه الوضوء بمجرد النوم وأما الواحد فانه لا يعلم ما يكون منه حال النوم فيجب عليه الوضوء بالنوم والأحداث على ضربين ضرب يكون معتادا ولا يمكن الامتناع منه كالنوم والبول والغائط فهذا يجوز زفعله للتوضؤ مع عدم الماء وضرب يمكن الاحتراز منه كالجماع والملاسة ومس الذكرك فهذا يجوز فعله مع عدم الماء فيا يقرب ويطرأ من الشقة

(فصل) وقوله ما أنزل الله تعالى آية التيمم وهي قوله عز وجل فان لم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه قال أسيد بن حضير ما هي بأول بركتكم يا آل أبي بكر يريد أن بركتكم كانت متواليمة على الصعابة متكررة وكانوا سببا لكل ما لهم فيه رفق ومصلحة

ص سئل مالك عن رجل تيمم لصلاة حضرت ثم حضرت صلاة أخرى أيتيم لها أم يكتفيه تيمم ذلك قال بل يقيم لكل صلاة لأن عليه أن يبنى الماء لكل صلاة فن ابني الماء فلم يجده فانه

يتيم ش قوله يتيم لكل صلاة أصله أن التيمم لا يرفع الحدث وقال الزهري وسعيد بن المسيب والحسن يرفع الحدث الأصغر وقال أبو سلمة يرفع الحدثين جميعا وليننا على أنه لا يرفع الحدث أنه معنى لا يرفع الحدث مع وجود الماء فلم يرفعه مع عدمه كسائر المائعات (مسئلة) إذا ثبت أنه لا يرفع

الحدث فانه يستباح به لا يجوز زفعله مع الحدث وهو على ضربين عبادة مؤقته وعبادة غير مؤقته فأما العبادة المؤقته فانه لا يتباح بالتيمم إلا مع ثلاثة شروط أحدها عدم الماء وعدم القدرة على استعماله والثاني طلب الماء والثالث دخول وقت العبادة المؤقته وأما عدم الماء فانه معتبر بالوقت مع التأدي على المعتاد من السفر فليس عليه أن يجهد نفسه في الجري لادراك الماء ولأن يفرج

عن شبه المعتاد ولأن يعدل عن طريقه أكثر من مقدار ما جرت به العادة بالعدول له إلى الاستقاء

• وسئل مالك عن رجل تيمم لصلاة حضرت ثم حضرت صلاة أخرى أيتيم لها أم يكتفيه تيمم ذلك فقال بل يشتم لكل صلاة لأن عليه أن يبنى الماء لكل صلاة فن ابني الماء فلم يجده فانه يتيم

من العيون والمياه التي يعمل لها عن الطرق وفي المبسوط من رواية ابن وهب عن مالك أن كل ما يشق على المسافر طلبة والخروج اليه وأن خرج اليه فاته أحياه فاته يقيم ولم يصبه حد أو روى ابن المواز عن مالك إذا لم يصب في نصف الميل إلا العناء فمن الناس من يشق ذلك عليه قال يحمّد فتأويل قوله المرأة والرجل الضعيف بخلاف القوي وقال سحنون في عدول المسافر عن طريقه الميلى إلى الماء أراه كثيرا وإن كان آمنا ولا يرى ذلك عليه ولو كان في سفر لا تقصر فيه الصلاة (مسئلة) والذي رأي من وجود الماء أن يقيم من يتي لظهارته وإن وجد منه أقل من الكفاية تيم ولم يستعمل ما وجد منه وقال أبو حنيفة وقال الشافعي يستعمل ما معه من الماء بتمامه والدليل على ما نقوله أنه مانع ولا يرفع الحدث فلم يجب عليه استعماله كماله كان مستعملا (فرع) وأما عدم القدرة على استعمال الماء كان يبعد الماء ولكنه يخاف من تناوله مضرة بجمعه من تلف نفسه أو تعبد مرضه أو يذاته حتى ذلك ابن نافع في المجموعة وقال القاضي أبو الحسن مثل أن يخاف الصبح نزع أوجي وكذلك أن كان المريض يخاف زيادة مرضه أو نحو ذلك قاله أبو حنيفة وقال الشافعي لا يجوز له التيمم مع وجود الماء إلا أن يخاف التلف ورواه القاضي أبو الحسن عن مالك والدليل على ما نقوله قوله تعالى وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الماء فلا تيمموا ولا تستم النساء فتمجدوا ماء فتيمموا فوجه الدليل منه أنه ذكر الأحداث وهي ملابس النساء والحيء من العائظ فأمر بالوضوء الأمع المرض أو مع عدم الماء في السفر فانه نقل إلى التيمم ولا يجوز أن يعلق المرض بعدم الماء لانه لا تأثير له فيه وتأثيره بعدم القدرة على استعماله وانما علقه بالسفر لأن الغالب من طه عدم الماء وقتله ودليلنا من جهة القياس أن هذا مع أبيع الضرورة فلم يفرق الحكم بين خوف المرض وخوف التلف كالمع على الجائر (مسئلة) فأما الفصل الثاني وهو طلب الماء فانه رأي في الظاهر من المذهب وبه قال الشافعي وروى القاضي أبو الفرج عن مالك أنه لا بأس أن يجمع بين الصلاتين من الفوائت يقيم واحد وذهب القاضي أبو محمد بن نصر وغيره من أصحابنا إلى أن وجه ذلك أن طلب الماء ليس بشرط في صحة التيمم وبه قال أبو حنيفة قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وبحق عندي وجه آخر أن يكون طلب الماء شرطا في صحة التيمم وإن تيممه لو لم يتقدمه طلب الماء لما كان تيمما يستتبع به الصلاة ولكنه لما صح تيممه بذلك لم يجب عليه إعادة طلب الماء لكل صلاة فيكون تعديدا لخلاف في هذا إن المشهور من مذهب مالك ما في الموطأ أن طلب الماء لكل صلاة شرط في صحة التيمم وعلى رواية أبي الفرج طلب الماء شرط في صحة التيمم على الإطلاق والدليل على أن طلب الماء شرط في صحة الصلاة قوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا فوجه الدليل من الآية أنه قال فلم تجدوا وذلك لانه لا يستعمل إلا بعد طلب الماء وقد شرط في صحة التيمم فوجب أن يكون الطلب شرطا في صحة ودليلنا من جهة القياس أن هذا يدل ما مور به عند العجز عن مبدله فلا يجزئ فعله الأمع ثيقن عدم مبدله كالعدم مع العتق في الكفارة (مسئلة) ولا يجمع بين صلاتي فرض يقيم واحد في وقتها لا مقدمتها من وجوب دخول الوقت قبل التيمم ولو جوب طلب الماء لكل تيمم فإن فعل ولم يكن بين وقتي الصلاة اشتراك أعاد الثانية أبدا وإن كان بينهما اشتراك كالظهور والعصر روى يحيى بن يحيى عن ابن القاسم بعد الثانية مادام في الوقت وروى أبو يزيد في ثمانية عن مطرف وابن الماجشون بعد الثانية أبدا وهو الذي يناظر عليه أصحابنا والقول الأول مبنى على أن طلب الماء ليس بشرط في

حجة التيمم لكل صلاة (مسئلة) فان صلى نوافل متصلة بتيمم واحد اجزأه وكذلك ان صلى فريضة ثم صلى بعدها نافلة أو نوافل وانصل ذلك بالفريضة ولو صلى نافلة ثم صلى بذلك التيمم الفريضة فالذي روى ابن القاسم عن مالك يستأنف التيمم للفريضة وروى محمد بن يحيى عن مالك انه خفض ان يصلي الصبح بعد ركعتي الفجر (فرع) اذا ثبت ذلك فان طلب الماء يتعلق بالواضع التي يغلب على الظن وجود الماء فيها أو سأل من يغلب على الظن وجوده عنده على الوجه المعتاد وأما المرض الذي لا يقدر على مس الماء فانه يتطلب بغلبة قدرته على استعمال الماء (مسئلة) وأما الشرط الثالث فهو دخول الوقت وهذا مما عجز في المشهور من مذهب مالك و به قال الشافعي وقال ابن شعبان من أحببنا ليس بشرط في حجة التيمم و به قال أبو حنيفة والدليل على صحة ما نقله قوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم الى قوله فمجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا وهذا يفيد أن يكون التيمم في وقت القيام الى الصلاة ولا يكون ذلك الا بعد دخول الوقت ودلينا من جهة القياس ان هذا مستغن عن التيمم في حجة التيمم كالواجب له ص **و** سئل مالك عن رجل تيمم أيوم أحببه وهم على وضوء فقال يؤمهم غيره أحب الي ولؤأمهم هو لم أر بذلك بأساً **ش** وهذا كما قال ان الأفضل أن يؤم المتوضئين متوضئان من حكم الامام أن يكون حاله مساوياً لحال من خلفه وأفضل منها والتيمم غير لاحق بغضلة المتوضئ فلا يؤم ولا يتقدم عليه هذا المشهور من مذهب مالك وفي المبسوط عن محمد بن مسعدة يؤمهم المتيمم لان حاله متساوية بحال المتوضئ بالماء والاول أشهر (فصل) وقوله ولؤأمهم هو لم أر بذلك بأساً **ر** بدان الأفضل ما تقدم وان امانته لهم مما لا تمنع حجة الصلاة وان منعت ففيتها وبقال ربيعة ومحمد بن الحسين لا تصح امانته لهم ودلينا ان هذه طهارة تصح بها الصلاة فصحت بها امانته المتوضئين كالطهارة بالماء **ص** **و** سئل مالك في رجل تيمم حين ثم يجد ماء فقام وكبر ودخل في الصلاة فطلع عليه انسان معه ماء قال لا يقطع صلاته بل يقف بالتيمم وليتوضأ لما يستقبل من الصلوات **ش** وهذا كما قال مالك رحمه الله وذلك أن تيمم الواحد لما لا يصح من ثلاثة أحوال احدها ان يجد الماء قبل التلبس بالصلاة والثانية أن يجده بعد التلبس بالصلاة والثالثة ان يجده بعد الفراغ منها فان وجدته قبل التلبس بالصلاة فان عليه استعماله وهذا قال أبو حنيفة والشافعي وقال أبو سلمة بن عبد الرحمن ليس عليه استعمال الماء والدليل على صحة ما ذهب اليه الجمهور حديث أبي ذر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له الصعيد الطيب وضوء المسلم ولو بقي عشرين سنة فاذا وجدت الماء فامسه ودلينا من جهة القياس ان هذا يدل من مبطل براد لغيره فاذا وجد المبدل قبل التلبس بالمعصود وجب الرجوع اليه كوجود النص قبل انفاذ الحكم بالقياس المتألفه

(فصل) واذا وجد الماء بعد التلبس بالصلاة وقبل الفراغ منها فليس عليه قطع الصلاة واستعمال الماء ولتيم صلاته وليتوضأ لما يستقبل وهذا قال الشافعي وأبو حنيفة يقطع الصلاة ويتوضأ ويستأنف الصلاة والدليل على ما نقله قوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم ودلينا من جهة القياس انه دخل في صلاة متعبها بتيمم ما مور به فلم يلزم الخروج عنها بلوع الماء عليه كالو

**و** سئل مالك عن رجل تيمم أيوم أحببه وهم على وضوء فقال يؤمهم غيره أحب الي ولؤأمهم هو لم أر بذلك بأساً **و** سئل مالك في رجل تيمم حين لم يجد ماء فقام وكبر ودخل في الصلاة فطلع عليه انسان معه ماء قال لا يقطع صلاته بل يقف بالتيمم وليتوضأ لما يستقبل من الصلوات

اليه الجمهور ان هذا أدى الصلاة بما وجب عليه أن يؤد بها فلم يجب عليه عاداتها ووجود الماء بعد الفراغ منها كالوجود بعد انقضاء الوقت **ص** **ع** قال مالك من قام إلى الصلاة فلم يجد ماء فعمل بما أمر الله به من التيمم فقد أطاع الله وليس الذي وجد ماء بأطهر منه ولا أتم صلاة لانهما أمر جميعا فعمل كل بما أمره الله به وانما العمل بما أمر الله به من الوضوء من وجد الماء والتيمم لم يجد الماء قبل أن يدخل في الصلاة **ش** قوله فعمل بما أمر الله به من التيمم يريد أنه كان ممن يجوز له التيمم لاجتناع شروط التيمم فيه من عدم الماء بعد الطلب ودخول الوقت فهذا الذي أطاع الله تعالى وقوله ليس الذي وجد الماء بأطهر منه يريد أن هذا التيمم قد أدى فرضه كما أداه المتوضئ وليس استحبابه المتوضئ بالماء لمصلته بأكثر من استحبابه التيمم لها ولا أتم صلاة يريد في الأداء لأن ذمة التيمم قد برئت من صلاته كما برئت ذمة المتوضئ وبين هذا بقوله لانهما أمر جميعا أمر التيمم بالتيمم وأمر الواجد للماء بالوضوء فإذا تيمم هذا وصلى ونفوا الآخر فقد فعل كل واحد منهما ما أمر به وأدى فرضه على الوجه الذي لزم وكذلك الصبح وصاحب الجائر ثل واحد منهما قد فعل بما أمر الله به من المسح على الجائر للشهووج وبإثارة العضو بالماء للصبح فلا يقال أن أحدهما أدى فرضه دون الآخر ولأن طهارة أحدهما اتى في باب الاجزاء وهو الذي قصده مالك رحمه الله وأما الكلام على الفتيحة فلم يعرض لها فان الفضل قد يوجد في الوضوء بالماء **ص** **ع** قال مالك في الرجل جنب أنه يتيمم ويقرأ حزبه من القرآن ويتنفل ما لم يجد ماء وانما ذلك في المكان الذي يجوز له أن يصلي فيه بالتيمم **ش** وهذا كما قال أن الجنب يتيمم ويقرأ حزبه من القرآن ويتنفل ما لم يقرأ هذه المسئلة على فصلين **ع** أحدهما أن الجنب يتيمم ويقرأ حزبه من القرآن يستبج ما تمنع منه الجنابة بالتيمم **ع** والثاني تفسير ما يستبجيه الجنب بالتيمم فأما استحبابه الجنب الصلاة وغيرها من مجموعات الجنابة بالتيمم فهو مذهب جمهور الفقهاء وروى عنه عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود والذي يظهر من قولهما أنهما اتفعا ذلك للريقة وذلك أن أبوا ثل روى عن عبد الله بن مسعود أنه قال لو رخصنا لم فيها لأوشك إذا برع على أحدهم الماء أن يدعه ويتيمم وقد روى الضعفاء ابن حزم أن عبد الله بن مسعود ترك قوله في الجنب لا يصلي حتى يفتسل والدليل على ذلك قوله تعالى وإن كنتم جنبا فاطهروا إلى قوله فمجدوا ماء فتييموا ودليلنا من جهة السنة حديث عمران بن حصين أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بالناس فلما انتقل من الصلاة إذا رجل معتزل لم يصل مع القوم قال ما منعك يا فلان أن تصلي مع القوم قال أصابتني جنابة ولا ماء قال عليك بالمسح فإنه يكفك ودليلنا من جهة القياس أن هذا حكم محدث لم يجد الماء فكان فرضه التيمم مع التمسك منه إذا أراد الصلاة كالحدث (مسئلة) وأما ما يستبجيه الجنب بالتيمم فهو كل أمر من شرطه الطهارة الكبرى كالصلاة والطواف وقراءة القرآن ومس المصحف وقد قال مالك أن الجنب لا يمر في المسجد فعلى هذا إذا اضطر إليه وجب عليه التيمم

(فصل) وقوله وانما ذلك في المكان الذي يجوز له أن يصلي فيه بالتيمم يريد أن من كان واجدا للماء لا يجوز له أن يستبج قراءة القرآن بالتيمم لأن التيمم لا يكون بدلا من الوضوء الا عند الحاجة اليه وعدم الماء ولا خلاف في وجوب ذلك في السفر واجزائه وأما في الحضر فقد قال مالك يتيمم ويصلي عند عدم الماء في الحضر وقال الشافعي وقال أبو حنيفة لا يصلي بالتيمم عند عدم الماء في الحضر والدليل على صحة ما ذهب اليه مالك أن عدم الماء معنى يجوز له التيمم في السفر فوجب أن يجوز له

قال مالك من قام إلى الصلاة فلم يجد ماء فعمل بما أمر الله به من التيمم فقد أطاع الله وليس الذي وجد الماء بأطهر منه ولا أتم صلاة لانهما أمر جميعا فعمل كل بما أمره الله به وانما العمل بما أمر الله به من الوضوء من وجد الماء والتيمم لم يجد الماء قبل أن يدخل في الصلاة وقال مالك في الرجل جنب أنه يتيمم ويقرأ حزبه من القرآن ويتنفل ما لم يجد ماء وانما ذلك في المكان الذي يجوز له أن يصلي فيه بالتيمم



التيتم في الحضر كالمرض (فرع) اذا قلنا بالتيمم في الحضر فهل يعيد اذا وجد الماء أو لا المشهور من مذهب مالك أنه لا يعيد وقال ابن حبيب ومحمد بن عبد الحكم يعيد أبداً وبه قال الشافعي والليل على صحة القول الأول ان هذا ما مورر بالصلاة والتيمم فوجب أن تكون صلاته مجزئة كالسافر

### ❦ العمل في التيمم ❦

ص ❦ مالك عن نافع أنه أقبل هو وعبد الله بن عمر من الجرف حتى اذا كانا بالمربد نزل عبد الله فقيم صعيدا طيبا ومسح بوجهه وبديه الى المرفقين ثم صلى ❦ ش قوله أقبل هو وعبد الله بن عمر من الجرف موضع بقرب المدينة ليس بينه وبينها ما تقصر فيه الصلاة وأما الربد فروى سفيان الثوري أن بينه وبين المدينة ميلا أو ميلين وهذا يقتضي اعتقاد عبد الله بن عمر جواز التيمم لعدم الماء في الحضر لان من يقصر التيمم على السفر لا يجوز من المسافة الا يقتصر فيه الصلاة

قاله ابن حبيب

(فصل) قال محمد بن مسلمة وأما تيمم عبد الله بالمربد وهو بطرف المدينة ولم ينظر الماء لانه خاف فوات الوقت ويحتمل أن يريد بذلك خروج الوقت المستحب وهو أن يصر الشمس وقد روى سفيان وابن مجلان أنه دخل المدينة والشمس مرتفعة وروى سفيان الثوري أنه لم يعيد وقد روى ذلك عبد الرزاق عن مالك أن فرد عنه في هذا الحديث وذلك يحتمل وجهين أحدهما أن يريد بقوله والشمس مرتفعة أي أنها مرتفعة عن الأفق لم تغرب بعد الا أن الصفرة قد دخلت الخاف فوات وقت الصلاة المختار ❦ والوجه الثاني أن يكون عبد الله قد رأى أنه لا يدخل المدينة حتى يخرج الوقت فقيم على هذا الاجتهاد وصلى ثم تيمم به أنه كان في فمضة من الوقت فلم يعيد وقد روى عن ابن القاسم أنه قال من رجا ادراك الماء في آخر الوقت فقيم في أوله وصلى فانه يتميز به ويعيد في الوقت خاصة على معنى الاستصحاب ويحتمل أن يكون عبد الله رأى هذا الرأي وذهب اليه وسأني ذكره بعد هذا ان شاء الله (مسئلة) اذا ثبت ذلك فالعاود من الماء على ثلاثة أضرب أحدها أن يغلب على ظن المكلف عدم الماء في جميع الوقت ❦ والثاني أن يشك في الأمر ❦ والثالث أن يغلب على ظنه وجود الماء في آخر الوقت فانه يستحب له التيمم والصلاة في أول الوقت أفضل على ما قدمناه فاذا فاتته فضيلة الماء فانه يستحب له أن يحوز فضيلة أول الوقت وأما اذا شك في الأمر فالذي حكاه أصحابنا عن مالك أنه يقيم في وسط الوقت ومعنى ذلك أن يقيم من الوقت في آخر ما يقع عليه اسم أول الوقت لانه يؤخر الصلاة رجاء ادراك فضيلة الماء ما لم تفت فضيلة أول الوقت فاذا خاف أول فضيلة الوقت تيمم وصلى لثلاث فواته فضيلة أول الوقت ثم لا يدرك فضيلة الماء ففواته الفضيلتان وأما ان غلب على ظنه ادراك الماء في آخر الوقت فانه يؤخر الصلاة الى أن يجد الماء في آخره لأن فضيلة الماء أعظم من فضيلة أصل الوقت لان فضيلة أول الوقت تختلف فيها وفضيلة الماء متفق عليها وفضيلة أول الوقت يجوز تركها دون ضرورة ولا يجوز ترك فضيلة الماء الا لضرورة والله اعلم (فرع) والوقت في ذلك هو الوقت المختار قاله ابن حبيب فلو علم وجود الماء في آخر الوقت فقيم في أوله وصلى فقد قال ابن القاسم يتميز فان وجد الماء أعاد في الوقت خاصة وقال عبد الملك ان وجد الماء في الوقت فلم يعد أعاد الصلاة أبداً ووجه قول ابن القاسم أنه يقيم ليحوز فضيلة لاتم الا بالظاهرة فكان تيممه صحيحا كالوتيمم للنافلة ووجه قول ابن الماجشون أنه يقيم الصلاة

### ❦ العمل في التيمم ❦

❦ حدثني عن مالك عن نافع أنه أقبل هو وعبد الله بن عمر من الجرف حتى اذا كانا بالمربد نزل عبد الله فقيم صعيدا طيبا لمسح بوجهه وبديه الى المرفقين ثم صلى

مع الاستغناء عن التيمم كالذي تيمم قبل الوقت  
(فصل) وقوله فقيموا صعيدا طيبا قال محمد بن مسلمة في المبسوط يريد أن يكون طاهرا ولم يرد  
كرم الارض ولا ثوبها

(فصل) وقوله ومسح بوجهه وعلى يديه الى المرفقين ثم صلى لاختلاف في أن حكم الوجه في الوضوء  
والتيمم في الاستيعاب واحد وقد تقدم ذكره في الوضوء وأما البدان فاختلف العلماء في حكمهما  
في التيمم فقال ابن شهاب حكمهما الممسح الى الماكب وعن مالك في ذلك روايتان \* احدهما أن  
فرض التيمم فيهما الى الكوعين وقال ابن حنبل \* والثانية الى المرفقين \* وبه قال أبو حنيفة  
والشافعي وجه القول الأول ما قاله عمر بن يسار لعمر بن الخطاب أما ندكرنا كنا في سفرنا وأنت  
فأما أنت فلن فصل وأما أنا فتمسكت فضليت فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى  
الله عليه وسلم إنما تكفيك هذا فضر بكتفه الارض ونفخ فيها ثم مسح بوجهه وكفيه ودليتا  
من جهة القياس أن هذا حكم علق في الشرع على اسم اليد فوجب أن يخص بالكوع كالقطع  
في السرقة قال ابن نافع من تيمم الى الكوعين أعاد الصلاة أبدا ووجه القول الثاني أن هذه  
طهارة تتعدى محل موجبها فلم يقتصر بفرض اليدين فيها على أدون من المرفقين كالوضوء

ص \* مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقيم الى المرفقين \* وسئل مالك كيف التيمم وأين  
يبلغ به فقال يضرب ضربة للوجه وضربة لليدين \* ومسحهما الى المرفقين \* وهذا كما قال ابن  
حكم التيمم ضربة للوجه وضربة لليدين وقال عطاء ضربة واحدة للوجه واليدين والدليل على  
صفة القول الأول أن هذه طهارة فشرع فيها الاستئناف الطهور لكل عضو كالوضوء وانما يجزئ  
في اليدين ضربة واحدة لأن الطهر في اليد اليمنى انما يفعل باليد اليسرى خاصة والطهر في اليد  
اليسرى انما يفعل باليد اليمنى خاصة فجعل لكل يد طهارة بيد ليس يباشرها طهر عضو آخر فكان  
ذلك منزلة استئناف طهور (فرع) فان اقتصر على ضربة واحدة للوجه واليدين فهل يكفي  
أولا حكى ابن مهنون عن ابن نافع لا يجزئ ويعد أبدا وفي العناية من رواية ابن القاسم عن مالك  
أرجو أن يجزئ وجهه قول ابن نافع ان هذا مسح مفترض في طهارة فوجب أن لا يجزئ  
الاستئناف الطهور وأصل ذلك اذا مسح رأسه بقفل ذراعيه ووجهه قول مالك ان المسح في  
الوضوء من فروضه مسح به وهو الماء ولذلك قال انه اذا في الماء من يده قبل استيعاب رأسه  
جدد آخر فاما التيمم فليس من فروضه مسح به لانه يعلم انه لا يبقى الى آخر العضو من آثار ما تعلق  
باليد من التراب شيء \* وبذلك انه يجوز له التيمم على الحجر المكد وانما الغرض منه وضع اليد على  
الدهيد في التيمم وهذا قد وجد في مسئلتنا

(فصل) وقوله \* ومسحهما الى المرفقين \* يحتمل أن يريده الوجوب ويحتمل أن يريده الاستيعاب  
على ما تقدم من الاختلاف في ذلك وقد اختلف أصحابنا في صفة المسح فقال مالك من رواة ابن  
القاسم يبدأ فيمسح اليمنى باليسرى يبدأ من ظاهرها من أطراف أصابعها الى المرفقين ثم يمسح من  
باطنها الى المرفق الى أطراف الأصابع من جهة الكف ثم يمسح اليسرى باليمنى مثل ذلك وروى  
ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون عن مالك انه يبدأ فيمسح اليمنى باليسرى من ظاهرها على  
أطراف أصابعها الى المرفق ثم يمسح بباطنها من المرفق الى الكف ولا يمسح الكف ثم يمسح اليسرى  
باليمنى مثل ذلك ومسح الكفين ببعضهما بعض مرة واحدة واختار أصحابنا رواية ابن القاسم لأن

\* وحديثي عن مالك عن  
نافع أن عبد الله بن عمر  
كان يقيم الى المرفقين  
\* وسئل مالك كيف  
التيمم وأين يبلغ به فقال  
يضرب ضربة للوجه  
وضربة لليدين ومسحهما  
الى المرفقين

أعضاء الطهارة مبنية على أنه لا يشرع في تطهير عضو إلا بعد استيفاء الذي قبله (فرع) قال الشيخ أبو إسحاق ويحتمل أصابعه في التيمم وليس عليه متابعة العضو من ووجه ذلك استيعاب ظاهر بشرة اليدين بالماء وقال الشيخ أبو محمد لم أر تحميد الأصابع في التيمم لغيره

### تيمم الجنب

### تيمم الجنب

• وحدثنني يحيى عن مالك

عن عبد الرحمن بن حرملة

أن رجلاً سأل سعيد بن

السبي عن الرجل الجنب

يتيمم ثم يدر الماء فقال

سعيداً إذا ذرك الماء فطليه

الفصل لما يستقبل • قال

مالك فحين أحتم وهو في

سفر ولا يقدر من الماء الأعلى

قدر الوضوء وهو لا يعطش

حتى يأتي الماء قال يغسل

بذلك فرجه وما أصابه من

ذلك الذي تم تيمم صعيداً

طيباً كما أمره الله وسئل

مالك عن رجل جنب

أراد أن يتيمم فلم يجد تراباً

الأتربة سبعة هل يتيمم

بالسباخ وهل تكبره

الملا في السباخ قال

مالك لا بأس بالصلاة في

السباخ والتيمم منها لأن

الله تبارك وتعالى قال

تيمموا صعيداً طيباً

فكل ما كان صعيداً فهو

يتيمم به سباخاً كان أو غيره

ص • مالك عن عبد الرحمن بن حرملة أن رجلاً سأل سعيد بن المسيب عن الرجل الجنب يتيمم ثم يدر الماء فقال سعيداً إذا ذرك الماء فطليه الفصل لما يستقبل • ش معنى ذلك أنه كان جنباً ولذلك قال عليه الغسل لما يستقبل لأنه إذا تيمم بعد أن تحمله شروط التيمم المتقدمة ثم صلى بعد ذلك فإذا وجد الماء لم يتزعمه إعادة الصلاة لأنه قد أتى بها على ما ذكره وعليه أن يغسل لما يستقبل لأن تيممه لم يرفع حدث جنبته وإنما أباح له الصلاة وقد تقدم من قول أبي سلمة أن التيمم يرفع حدث الجنابة ص • قال مالك فحين أحتم وهو في سفر ولا يقدر من الماء الأعلى قدر الوضوء وهو لا يعطش حتى يأتي الماء فقال يغسل بذلك فرجه وما أصابه من ذلك الذي تم تيمم صعيداً طيباً كما أمره الله تعالى • ش وهذا كما قال أن من وجب عليه الغسل لاحتلام ولا يقدر من الماء الأعلى قدر الوضوء فإنه يغبر واجد الماء وفرضه التيمم به قال جمهور الفقهاء وقال عطاء والحسن يتوضأ بذلك الماء ويصلي فإن لم يكن معه من الماء إلا قدر ما يغسل به وجهه ويديه فروى عن التيمم وإن لم يجد إلا ما يغسل به وجهه غسله ومسح كفيه بالتراب والدليل على ما ذهب إليه الجمهور ما قدمناه من أن من وجد من الماء أقل من كفايته للطهارة فليس بواجب له وإن الاعتبار بوجوده قدر الكفاية

(فصل) وقوله وهو في سفر ما يخص السفر لأن الغالب من عدم الماء إنما يحكون في الأسفار واشتراط أنه لا يخاف العطش باستعمال الماء لئلا يكون تركه لاستعماله بسبب خمر ورد العطش أذهو ما يبيع التيمم

(فصل) وقوله يغسل بذلك الماء فرجه وما أصابه من ذلك الذي لأنه كانت عليه طهارة طهارة الجنابة وطهارة النجاسة فلما أمكنه فعل أحدهما فعلها وهي طهارة النجاسة وأبدل التيمم من الآخر ولم يكن عنده ما يغسل به النجاسة عنه تيمم وصلى ولم يكن عليه إعادة بعد خروج الوقت وهذا قال أبو حنيفة وقد قال الشافعي يكون عليه إعادة ودليلنا أن هذه نجاسة لا تمنع صحة الصلاة فلم يجب لأجلها الإعادة وأصل ذلك إذا صلى بدم البراءة وشاء الاستنجاء

(فصل) وقوله ثم يتيمم صعيداً طيباً كما أمره الله ربنا من غوطب بقوله تعالى فتيمموا صعيداً طيباً ص • سئل مالك عن رجل جنب أراد أن يتيمم فلم يجد تراباً إلا أتربة سبعة هل يتيمم بالسباخ وهل تكبره الصلاة في السباخ قال مالك لا بأس بالصلاة في السباخ والتيمم منها لأن الله تبارك وتعالى قال تيمموا صعيداً طيباً فكل ما كان صعيداً فهو يتيمم به سباخاً كان أو غيره • ش وهذا كما قال أنه لا بأس بالصلاة في السباخ والتيمم بها لئلا تكون التي احتج بها وروى عن مجاهد أنه قال لا يتيمم بالسباخ والدليل عليه الآية ومن جهة السنن ما روى جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أعطيت تسليماً يعطون أحد قدي نصرت بالرعب مسيرة شهر وجعلت لي الأرض ممسكاً وطهوراً فأنا رجل من أمي أدركته الصلاة فليصل وأحلت لي الغنائم ولم تحل لأحد قدي وأعطيت الشفاعة وكان النبي صلى الله عليه وسلم يبعث إلى قومه خاصة وبعث إلى الناس عامة فقال النبي صلى الله عليه

وسلم جعلت في الأرض مسجد أوطوهور ولم يفرق بين السباح وغيرها وأصل مالك في ذلك أن كل ما كان من جنس الأرض ولم يتغير عن حكم الأصل فانه يجوز التيمم به وبه قال أبو حنيفة وقال الشافعي لا يجوز التيمم بغير التراب وله في الرمل قولان وقال الشيخ أبو إسحاق لا يتيمم برمل لا تراب فيه ولا يحجر سقط عنه ترابه فذهب مذهب الشافعي والدليل على ما ذهب إليه مالك وجهه وجهه العلماء قوله تعالى فقيموا أصدعيا وأصدع وجه الأرض ترابا كان أو رملًا وحجرا قاله ابن الأعرابي وأبو إسحاق والزجاج قال أبو إسحاق لا أعلم فيه خلافا بين أهل اللغة ودليلنا من جهة السنة الحديث المتقدم جعلت في الأرض مسجدا ووطوهورا ولم يخص ترابا من غيره ودليلنا من جهة القياس أن هذا جزء طاهر من الأرض لم يتغير عن جنس الأصل فجاز التيمم به كالتراب (مسئلة) ولا يجوز التيمم بالحجر ويحيى على قول ابن حبيب أنه يجوز التيمم به والأول أصح لأنه قد تغير بالطبع عن جنس أصله (مسئلة) وهل يجوز التيمم بالجمع أم لا قال القاضي أبو الحسن يتيمم به ويرأى لبعض أصحابنا لا يتيمم به قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه والمخ عني على ضرب بين معنى يحتمل الأرض كالحجارة فهذا حكمه حكم الزرع والكحل والضرب الثاني يحتمل من الماء فحكمه عني حكم الثلج بل هو أشد من الثلج لما فيه من الصناعة (مسئلة) وأما الثلج فقد روى ابن زياد عن مالك في المدونة وابن وهب عن مالك في الميسوط وبقعه به زاد ابن وهب والجديد وذكر الشيخ أبو بكر ابن القاسم روى عن مالك لا يجوز التيمم بالثلج وجهه رواية الأولى أن الثلج جامد إذا فسد المكسف تغير الماء به فلم يسلبه ذلك حكم التطهير فجاز التيمم به حال انفراجه كالتراب وجهه رواية الثانية أن هذا ليس بمعدوم بل يجوز التيمم به كالنبات (مسئلة) وأقل ما يكفي التيمم من التراب ما يضرب عليه بسد ممرتين فإن لم يجد إلا ما يضرب عليه مرة واحدة فقد قال القاضي أبو الحسن ليس عليه استعماله لأنه لا يتيمم به إذا لم يكمل تيممه وهذا مبني على قول ابن نافع المتقدم أن الضربة الواحدة لا تجزى وأما على قول مالك فانه يسع عمله ويجزى به لذلك توجهه ويديه وباللغة التوفيق

(فصل) ومن لم يجد ماء ولا ترابا من مريض أو مريوط لا يجسد من يناله إياه فروى عن مالك لأصالة عليه به قال أصبح وروى أصبح وأبو زيد عن ابن القاسم يصلي كذلك وجه قول مالك أن هذا محدث لا يقدر على رفع حدث ولا استباحة الصلاة بالتيمم فلم تكن عليه صلاة كالخائض وجه قول ابن القاسم أن هذا مكسف يقدر على إزالة حدثه فوجبت عليه الصلاة وإن لم يجد ماء ربه به كالذي لا يجسد الماء يجسد التراب (فرع) فإذا قلنا بقول ابن القاسم في العتية عنه من رواية أبي زيد بعد ما بدأ ورأه ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون وروى ابن مهزون عن أبيه لا إعادة عليه وإذا قلنا بقول أصبح فقد قال ابن حبيب لا يجسد وحكاه القاضي أبو الحسن على المذهب أنه لا يجسد قال ومن قال من أصحابنا يجسد فعناء في المريوط على طهارة لا يصلي إبعاء

ما جعل للرجل من امرأته وهي حائض  
حدثني يحيى عن مالك  
عن زيد بن أسلم أن رجلا  
سأل رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فقال ما جعل لي  
من امرأتي وهي حائض  
فقال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم تشد عليها أزارها  
ثم شئت بأعلاها

ما جعل للرجل من امرأته وهي حائض

ص مالك عن زيد بن أسلم أن رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما جعل لي من امرأتي وهي حائض فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تشد عليها أزارها ثم شئت بأعلاها ثم قوله ما جعل لي من امرأتي وهي حائض وإن كان لفظا فاعفاهو خاص بالاستحسان على الوطء لأنه إذا وقع

السؤال على عين من الاعيان انصرف بالعرف والعادة الى المنافع المقصودة منه والمقصود من المرأة الاستمتاع والوطء فكان السؤال على ما يحل له من وطؤها في حال حيضها لما علمنا انه ممنوع من وطؤها في الفرج لقول الله تعالى ويسأولنك عن المحيض قل هو اذى فاعتزلوا النساء في المحيض وانصر في الاعتزال ايضا الى اعتزال وطء لما تقدم ذكره وعلم هذا السائل ان الاستمتاع بالنظر اليها والمباشرة لها والقبول وغير ذلك من الاستمتاع مباح فطلب تحديده المباح وتمييزه من المحظور ( فصل ) وقوله صلى الله عليه وسلم لتشد عليها ازارها ثم شأنك بأعلاها جواب للسائل ونص منه له على المباح بأنه ما فوق المئزر وليس بمباح فلا يجوز أن يطأ امرأته تحت الازار في فرج ولا غيره وهذا قال ابو حنيفة والشافعي وذهب اصبخ من اصحابنا ومحمد بن الحسن من اصحاب أبي حنيفة الى أنه يجوز وطؤها تحت الازار فيا بعد الفرج والدليل على صحة القول الأول قوله تعالى قل هو اذى فاعتزلوا النساء في المحيض وعلم انه أراد اعتزالهن بالوطء فيجب حمل ذلك على عموم الا ما خصه الدليل واستدلنا في المسئلة وهو ان الوطء في الحيض انما يمنع لموضع اذى الدم أن ينال الرجل أو يصيبه ولا يؤمن ذلك فبادرنا الازار وانما جاز ذلك فيا فوق الازار لأن ذلك يؤمن به وهذا القول احوط والقول الثاني محقق اذا أمن الدم

( فصل ) فاما الوطء في الفرج في وقت الحيض فلا خلاف في منعه فمن فعل ذلك فقد أثم ولا غرم عليه، وبه قال ابو حنيفة والشافعي في الجديد وقال في القديم عليه دينار يمدق به وبه قال بن حنبل وديلمي من جهة القياس ان هذا واطء محرما لحرمة عبادته فيجب فيه كفارة كالزنا من جملة ما عصى الله به عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت مضطجعة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثوب واحد وانما فوقه وثبت وثبة شديدة فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم مالك لعلك تنفسي يعني الحيفة فقالت نعم قال شدي نفسي ازارك ثم عودى الى مضجعك ثم شق قولها وان ثبت وثبة شديدة بر يدلار اثم من دم الحيفة لمكان رسول الله صلى الله عليه وسلم معها وقوله لعلك تنفسي يدل على الوجوب لو ثبتك النفاس وهو الحيض فقالت نعم فأعلمها بما يجب ان تحتله في مثل هذا الحال فقال شدي على نفسك ازارك بر بدان تشد الازار على ما جرت العادة تشده عليها منها ونفسها حقيقة فافهم من ذلك شدي الازار على ما جرت به العادة كما قال شدي عليك ازارك لفهم ذلك منه

( فصل ) وقوله صلى الله عليه وسلم ثم عودى الى مضجعك دليل على ما تقدم من مباشرة الخائض اذا اتزرت وما جازت الا ان الذي حظر عليه وطؤها في موضع مخصوص وأما الالتذاذ بما ليس بممنوع ولا محظور من مالك عن ابي عبد الله بن عبد الله بن عمر أرسل الى عائشة تسألها هل يبشر الرجل امرأته وهي حائض فقالت لتشد ازارها على أسفلها ثم يبشرها ان شاء الله ثم سأل عبد الله عائشة وان كان من أهل النظر والاستدلال لموضعها من رسول الله صلى الله عليه وسلم وامر عرفت ذلك من فعله امرافسا لها عن ذلك فقالت لتشد عليها ازارها على أسفلها ثم يد على الوجه المعتاد ثم يبشرها ان شاء الله على ما تقدم من مباشرة الخائض بعد شدا ازارها من مالك أنه بلغه أن سالم بن عبد الله وسليمان بن يسار سئلا عن الخائض هل يبشرها زوجها اذا رأته الطهر قبل أن تغتسل فقال لا حتى تغتسل ثم قوله هل يبشرها زوجها اذا رأته الطهر بر يد بذلك اذا رأته علامة وجوب الطهر وأما الطهر فليس يعرف وانما ترى المرأة من القصة البيضاء والنجف

\* وحدثنى عن مالك عن ربيعة بن عبد الرحمن أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت مضطجعة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثوب واحد وانما فوقه وثبت وثبة شديدة فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم مالك لعلك تنفسي يعني الحيفة فقالت نعم قال شدي نفسي ازارك ثم عودى الى مضجعك \* وحدثنى عن مالك عن ابي عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسل الى عائشة تسألها هل يبشر الرجل امرأته وهي حائض فقالت لتشد ازارها على أسفلها ثم يبشرها ان شاء الله ثم سأل عبد الله عائشة وان كان من أهل النظر والاستدلال لموضعها من رسول الله صلى الله عليه وسلم وامر عرفت ذلك من فعله امرافسا لها عن ذلك فقالت لتشد عليها ازارها على أسفلها ثم يد على الوجه المعتاد ثم يبشرها ان شاء الله على ما تقدم من مباشرة الخائض بعد شدا ازارها من مالك أنه بلغه أن سالم بن عبد الله وسليمان بن يسار سئلا عن الخائض هل يبشرها زوجها اذا رأته الطهر قبل أن تغتسل فقال لا حتى تغتسل ثم قوله هل يبشرها زوجها اذا رأته الطهر بر يد بذلك اذا رأته علامة وجوب الطهر وأما الطهر فليس يعرف وانما ترى المرأة من القصة البيضاء والنجف

ما يوجب عليها الطهر ولا يجزئ وجهها أن يصبها بذلك حتى تغتسل سواء كان انقطاع دمها لأكثر  
الحيض أو لأقله وعلى هذا جمهور الفقهاء وبه قال مالك والشافعي وقال ابن بكير لا مساك عنها  
استحسان وقال أبو حنيفة إذا انقطع الدم لأكثر أمدا الحيض وهو عشرة أيام عنده جاز للزواج أن  
يطأها قبل أن تغتسل فإن انقطع عنها قبل ذلك لم يجز له أن يطأها حتى تغتسل أو يحكم بطهرها حتى  
آخِر وقت صلاة والدليل على ما نقوله قوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن فإذا طهرن فأتوهن  
من حيث أمركم الله والطهر انما هو الاغتسال لانه تفعل ولا يقال لا يقطع الدم تطهر وإن جاز أن  
يقال تطهر فإن قيل لان لم ينعى بطهرن يغتسل ويجوز أن يقال تطهرت المرأة إذا انقطع  
عنها الدم وإن لم يكن ذلك من فعلها كما يقال تطهرت الأرض إذا زال ما فيها من الأذى والنجاسة  
وقال يقطع الحبل وتكسر الكوز وإن لم يكن شيء من ذلك من فعلها وانما معناها انقطع الحبل  
وانكسر الكوز وكذلك في مسائلنا معنى تطهرن تطهرن بانقطاع الدم عنهن وإن لم يكن من  
فعلهن والجواب أن الفراء من أهل العلم بهذا الشأن قال في معنى قوله حتى يطهرن هو الغسل  
ولا ينعى في ذلك مخالفاً وبدل على ذلك أن تطهرن هو تفعل والتفعل وقوع الفعل بمن يضاف إليه  
هذا مقتضى في كلام العرب وهو يمنع من جعله على انقطاع الدم لأن ذلك ليس من فعل النساء  
وقولهم تطهرت الأرض وتكسر الكوز على سبيل التجوز والانساع لأن ذلك ليس من فعلها  
وانما معناها تطهرت لما يقال طال الزرع وكثر الماء وإن لم يكن شيء من ذلك من فعلها ولكنه يضاف  
إليها مجازاً وانساعاً ولا يجوز أن يصرف اللفظ عن موضوعه ومقتضاه في مجازه إلا بدليل ولا  
دليل لكم من هذا الموضع وما بين ما ذكرناه قوله في آخر الآية أن الله يحب التوابين ويجب  
التطهرين قدح التطهرين وأنتى عليهم وذلك يقتضى أن يكون التطهرين من فعلهم وقد علمنا أن  
انقطاع الدم ليس من فعل المرأة ولا يمنع به (فرع) وإذا لم تجد التي انقطع دم حيضها الماء فتمت  
لم يجز وطؤها بطهر التيمم هذا المشهور من مذهب مالك وقال الشيخ أبو إسحاق ويجوز وطؤها  
بالتيمم وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة إن صلت بالتيمم جاز وطؤها وإن لم تصل لم يجز وطؤها  
والدليل على ما نقوله قوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن ودليلنا من جهة القياس أن الوطء  
يتقهم بمعنى يبطل التيمم وهو المباشرة فلم يجز بعده الوطء كالوراء الماء

### ﴿ طهر الحائض ﴾

حدثني يحيى عن مالك  
عن علقمة بن أبي علقمة  
عن أمه مولاة لعائشة أم  
المؤمنين أنها قالت كان  
النساء يبعثن إلى عائشة أم  
المؤمنين بالدرجة فيها  
الكرسف فيه الصفرة  
من دم الحية يسألها  
عن الصلاة فتقول لمن  
لا تمطر حتى ترين  
القصة البيضاء ترى بذلك  
الطهر من الحيضة

### ﴿ طهر الحائض ﴾

ص مالك عن علقمة بن أبي علقمة عن أم مولاة لعائشة أم المؤمنين أنها قالت كان النساء  
يبعثن إلى عائشة أم المؤمنين بالدرجة فيها الكرسف فيه الصفرة من دم الحيضة يسألن عن الصلاة  
فتقول لمن لا تمطر حتى ترين القصة البيضاء ترى بذلك الطهر من الحيضة ﴿ ش قولها كان  
النساء يبعثن إلى عائشة بالدرجة ترى بذلك الطهر من الحيضة ﴾ ش قولها كان  
عليه في السؤال عن أحكام الحيض وتطهر اليه من السؤال عنه ما يستحي منه النساء فاستقر عندها  
من علم ذلك ما لم يصل إلى غيرهما فكان النساء رجعن في علم ذلك إليها فكان يبعثن إليها بالدرجة وهي  
جمع درجاته الكرسف وهو القطن لأنها أفضل ما يستبرأ به الرحم والدم لنقاؤه وبياضه وتجفيفه  
الوطء بالقتل: ٢: الدم ما لا يظهر في غيره  
(فصل) وقولها فيه الصفرة من دم الحيضة فإن النساء كن يسألن عائشة إذا رأينها عن الصلاة

فكانت عائشة يحكم بانها حيضة وتقول هن لا تعجلن حتى ترين القصة البيضاء وترى انهن ممنوعات من الصلاة اذا راين الصفرة في زمن الحيض لانها حيض وهذا الذي ذهب اليه مالك ان العفرة والغبرة والكسرة كلها دماء يحكم لها يحكم الدم وذلك يرى في وقتين أحدهما قبل الطهر والثاني بعده فاما ما رأيت منه قبل الطهر فهو عند ما لم يدم حيض سواء تقدمه دم قليل أو كثير وكذلك لو رأيت من الحيض ابتداء دون أن يتقدمه دم فانه يكون حيضا وان رأته النساء كان نفاسا وان كان في زمن الاستحاضة كان استحاضة وهذا قال أبو حنيفة والشافعي وقال أبو يوسف لا يكون حيضا الا أن يتقدمه دم وما وليله وحكى عن بعضهم انه لا يكون حيضا الا في الأيام المعتادة قال رآته المبتدأة وأرأته المعتادة في غير أيام العادة لم يكن حيضا والدليل على ما نقوله قول عائشة في الحديث المتقدم وهي من أعلم الناس بهذا الشأن وقد شاع ذلك من فتواهم تكرار ذلك عليها ولم ينكره عليها أحد ولا خلفها فيه بخلاف ثبت أنه اجاع ودليلنا من جهة القياس ان هذا معنى لوروي بعد دم يوم وليله كان حيضا فاذا روي مبتدأ وجب أن يكون حيضا كالدم الاخر (مسئلة) وأما ما روي بعد الطهر فقال عبد الملك ما رأته المرأة بعد الاغتسال من حيض أو نفاس من قطرة دم أو غسالة فانه لا يجب به غسل وانما يجب به الوضوء وهي التربة عنده ووجه ذلك ما رواه قتادة عن أبي الهذيل عن أم عطية قالت كنا لاندع الصفرة والكسرة بعد الطهر شيأ قال الهذلي التربة الماء المتغير دون الصفرة وقال أحمد بن محمد في المذهب في المسبوط التربة هي الدفعة من دم الحيض لا ينصل بهما من الحيض ما يكون حيضة كاملة

(فصل) وقولها لا تعجلن حتى ترين القصة البيضاء تريد لا تعجلن بالصلاة حتى ترين القصة البيضاء وهي علامة الطهر والمعتاد في الطهر أمران «القصة البيضاء» وهي ماء أبيض وروي على بن زياد عن مالك انه شبهه بالبي وروي ابن القاسم عن مالك انه شبه البول \* والامر الثاني الجفوف وهو أن تدخل المرأة القطن أو الخرق في قبلها فيخرج ذلك جافا ليس عليه شيء من دم وعادة النساء تحتلف في ذلك فهن من عاداتها أن ترى القصة البيضاء ومنهن من عاداتها أن ترى الجفوف فمن كانت من عاداتها أن ترى أحد الأمرين فرأته يحكم بطهرها وان رأته غيره هل تطهر بذلك أم لا قال ابن القاسم القصة البيضاء ومن كانت عاداتها برؤية القصة البيضاء لم تطهر برؤية الجفوف وروي ابن حبيب عن ابن عبد الحكم الجفوف أبلغ فمن كانت عاداتها القصة البيضاء طهرت بالجفوف ومن كانت عاداتها الجفوف لم تطهر بالقصة البيضاء وجمعا قال ابن القاسم ان القصة البيضاء علامة للطهر لا تكون الا عنده والجفوف قد يوجد في أثناء الدم كثيرا فكانت القصة البيضاء التي لا توجد مع الدم أصلا يبلغ في الدليل على انقطاعه ووجه قول ابن عبد الحكم أن القصة من بقايا ماء ترخه الرحم من الحيضة كالصفرة والكسرة والجفوف انقطاع ذلك كله فكان أبلغ وقال القاضي أبو محمد وأبو جعفر الداودي النظران يقع الطهر بقل واحد من ذلك لمن كانت تلك عاداتها ولو لم تكن عاداتها (فرع) وهذا في المعتادة فأما المبتدأة فقد قال ابن القاسم وابن الماجشون انها لا تطهر الا بالجفوف وهذا من ابن القاسم نزوع الى قول ابن عبد الحكم صرح مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن حمته عن ابن تيزيد بن ثابت انه بلغها أن نساء كن يدعون بالمصابع من جوف الليل ينظرن الى الطهر فكانت تعيب ذلك عليهن وتقول ما كان النساء يصنعن هذا ش وقولها بلغها ان النساء كن يدعون بالمصابع من جوف الليل تريد انهن كن

\* وحدثنني عن مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن حمته عن ابن تيزيد بن ثابت انه بلغها ان نساء كن يدعون بالمصابع من جوف الليل ينظرن الى الطهر فكانت تعيب ذلك عليهن وتقول ما كان النساء يصنعن هذا

يفعل ذلك في أثناء نومهم يفتن ثم يقمن فيدعون بالماء يصب من جوف الليل قبل وقت الصلاة ثم يمتحن إلى النوم ولم يكن بردن الصلاة من الليل فكانت تعيب ذلك عليهن لتكفنه من ذلك ما لا يزدن وانما يزدن النظر إلى الطهرا إذا أردن النوم وإذا قرن الصلاة الصبح قاله مالك في المبسوط وقال الباوي عليهن أن ينظرن قرب الفجر هل يجب عليهن صلاة العشاءين أو أحدهما وهل يجب عليهن الصوم أن كان في رمضان ومن المبسوط وعليهن أن ينظرن في أوقات الصلوات فإما أن يقمن من جوف الليل أو قبل الفجر للنظر إلى الطهرا خاصة فإن ما لك قال لا يعجبني ذلك ولم يكف الناس مما يصب ووجه ذلك أنه لو كان عليهن النظر من جوف الليل إلى الطهرا لما جاز لهن النوم لثلاثي فوتهن النظر بالنوم

(فصل) وقول ابنه زيدا بما كان النساء يصنعن هذا زيدا أن هذا تكف ما لا يجب عليهن وذلك من أن أدركته من النساء كن أكثر اجتهادا وأفضل علما ولم يكن يصنعن ذلك لسبب العشاءين لأن النظر إلى الطهرا يسبب ما قد انقضى عند النوم والليل وانما يكون على قول أبي جعفر الديلمي في آخر وقتها مع التفتن من ذلك ص **سئل مالك عن الحائض تطهر فلا يجدها هل تتيم قال نعم لتتيم** فإن مثلها مثل الجنب إذا لم يجد ماء تتيم **ش** وهذا كما قال لأن الحيض بعد انقطاع دمها حدث يمكن رفعه بالفصل كالجنب والجنب إذا لم يجد الماء تتيم للصلاة وغيرهما من موانع الجنابة فكذلك الحائض إذا لم يجد الماء تتيم وتستحب بذلك موانع الحيض غير الوطء مما قد ساذكره

### جامع الحضة

ص **سئل مالك أنه بلغه أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت** المرأة الحامل ترى الدم أنها تدع الصلاة **ش** قوله في المرأة الحامل ترى الدم أنها تدع الصلاة تردان دمه ماد حين يحكم له بإسقاط فرض الصلاة ومنع الصلاة وغير ذلك من موانع الحيض كالأول كانت حائضا وإلى هذا ذهب مالك والشافعي وقال أبو حنيفة ما رأته الحامل من الدم فهو دم فساد وليس بدم حيض فلا تدع الصلاة ولا الصوم ولا تمتنع من شيء من موانع الحيض وقال لو أخفت في هذا بالأحوط فتصلي وتصوم ولا يقر بها زوجها ثم تنقضي الصوم لكان أحوط ودليلنا من جهة القياس أن هذا دم في زمن الحيض خارج من المخرج المعتاد فوجب أن يكون حيفا كدم الحائض ص **سئل مالك أنه سأل ابن شهاب عن المرأة الحامل ترى الدم فقال تكف عن الصلاة قال يبي قال مالك على ذلك الأمر عندهنا** **ش** وهذا على ما تقدم من أن الحمل لا يمنع الحيض وإن الدم متى وجد من الحامل حكم بكونه حيفا وامتنعت المرأة من موانع الحيض ونص على الصلاة لأنها أكدها العبادات وأعظمها شأنًا وإذا كان الدم يمتنعها ووجب الكف عنها فيآن بمنع ذلك أولى وأحرى ودم الحيض يمنع عشرة أشياء **\*** أحدها رفع حذو **ش** والثاني حجة الصلاة **\*** والثالث حجة الصوم **\*** والرابع مس المصفر وروى أبو زيد عن ابن القاسم في العتبية للحائض أن تمسك اللوح تقرأ فيه وتكتب القرآن على وجه التعلم وما كتب في الرقاع من آيات القرآن على وجه التعوذ فيقطع على الحائض والسبي وقد روى أشهب عن مالك لا بأس بذلك إذا خرز أو جمل في شيء يكتنه **\*** والخامس الجماع على وجه مخصوص **\*** والسادس دخول المسجد **\*** والسابع الطواف **\*** والثامن الاعتكاف **\*** والتاسع ابتاع الطلاق على الحائض وروى عنه قراءة القرآن **\*** روايتان **\*** أحدهما المنع والثانية الإباحة

وسئل مالك عن الحائض تطهر فلا يجدها هل تتيم قال نعم لتتيم فإن مثلها مثل الجنب إذا لم يجد ماء تتيم

**جامع الحضة**

**وحدثنى يبي عن مالك أنه بلغه أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت في المرأة الحامل ترى الدم أنها تدع الصلاة وحدثني عن مالك أنه سأل ابن شهاب عن المرأة الحامل ترى الدم فقال تكف عن الصلاة قال يبي قال مالك وعلى ذلك الأمر عندهنا**



ذكر القاضي أبو محمد تسعة أشياء فليذكر الاعتكاف ولا ابتاع الطلاق وزاد على ما ذكرنا  
منه وجوب الصلاة وقال في الصوم منع فعله ولا يمنع وجوبه وهذا الذي ذكره يحتاج إلى تأمل  
وذلك أن الفعل إذا لم يصح انتفى وجوبه بل إن تكليفه لا يصح فإذا قلنا إن دم الحيض يمنع صحة الصوم  
فلا معنى لقولنا أنه يمنع وجوبه بل إن تكليفه لا يصح فإذا قلنا إن دم الحيض يمنع صحة الصلاة فلا معنى  
لقولنا أنه يمنع وجوبه لأنه يستحيل أن يجب ولا يصح فعلها وكذلك قوله لا يمنع وجوب الصوم غير  
صحيح لأن الصوم في زمن الحيض لا يجب لوجه ولو وجب لانتهاك الحائض بتأخيرها ولو وجب أن  
يصح منها فعله وانما يجب عليها صيام آخر في غير أيام الحيض وانما يقال إن ما تنقله الحائض من الصوم  
بعد انقضاء أيام الحيض قضاء على سبيل المجاز والانساع ص مالك عن هشام بن عروة عن أبيه  
عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت كنت أرى رجلاً رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وأنا حائض في شرب رجلاً رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم دليل على جواز بشارة الحائض  
وقد ذكر ذلك إذا كان بمعنى الاستمتاع وفي هذا زيادة جواز بشارة المرأة بالاستمتاع وتضمنها  
كتصرف الطاهر في جميع حوائج الرجال وقد كانت اليهود إذا حاضت منهن المرأة أخرجهن من  
البيت فلهذا أكلوا ولم تترك في بيدهم فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بمخالفتهم في ذلك وأباح  
مباشرة أهلان الحائض ليست بنجس وانما النجاسة في الدم وأما الحديث فليس بنجاسة وانما هو حكم  
وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لعائشة تأوليني الخمرة من المجدبة فقالت إني حائض  
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن حوضك ليست في يدك ومعنى ذلك أن نجاسة الحيض ليست  
في يدها فتجس الخمرة بذلك (مسئلة) وأما استناد المصلي إلى الحائض فقد قال ابن القاسم  
في الميرض لا يستطيع أن يصلي جالساً لأن يستند إلى أحد أنه يصلي مستنداً ولا يستند إلى حائض ولا  
إلى جنب وقال أشهب يستند أن شاة إلى حائض وإلى جنب وجهاً قال ابن القاسم إن حدث الحيض  
للمانع الحائض الصلاة منع غيرها أن يستند إليها كالنجاسة ووجه ما قاله أشهب ما روى منصور بن  
صفية عن أمه عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسكن في حجرى وأنا حائض فميرت  
القرآن ومن جهة المعنى أن هذا حدث فلم يمنع صحة صلاة من استند إليه كالحديث الأصغر وقد قال  
بعض القرويين أن ذلك ليس باختلاف من قولها وانما معنى قول ابن القاسم أنه انما منع ذلك لنجاسة  
الثوب أو الجسد لأن القالب أن ثوب الجنب والحائض لا يسلم من نجاسة وإن أشهب انما جوز ذلك إذا  
تيقن سلامة ثيابها من النجاسة والقول الأول أظهر ص مالك عن هشام بن عروة عن أبيه  
عن فاطمة بنت المنذر بن الزبير عن أمية بنت أبي بكر الصديق أنها قالت سألت امرأة رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فقالت أرايت أحداً إذا أصاب ثوبها الدم من الحيضة فكيف تصنع فقال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم إذا أصاب ثوب أحداً كن الدم من الحيضة فلتقرضه فلتقرضه بالماء ثم تلمس  
فيه في ش سؤال المرأة بمقتضى أن يكون مما يبرز من أصاب ذلك من الانساع من لبس الثوب  
أو قطع موضع الدم لشفاعة نجاسته في نفسها وإنه ليس كسائر الملاءم بمقتضى أن تسئل كيف تصنع  
في غسله فأمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تقرضه رواء يحيى فلتقرضه بضم الراء وتحفيها  
وتابعه ذلك ابن بكير وأكثر الرواة ورواه الثعني فلتقرضه بكسر الراء وتذهبها ومعنى ذلك  
أن تأخذ من موضع الدم أصعبها وتغمره لئلا تسئل فيصنع أن يكون ذلك هو الغسل واستغنى عن  
ذكر الماء مع القرض لما علم أنه يقتضى ذلك لأن خالته انما تم تركه يكون النضج بعده ذلك لسائر

«وحديثي عن مالك عن  
هشام بن عروة عن أبيه  
عن عائشة زوج النبي  
صلى الله عليه وسلم أنها  
قالت كنت أرى رجلاً  
رأس رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وأنا حائض  
«وحديثي عن مالك عن  
هشام بن عروة عن أبيه  
عن فاطمة بنت المنذر بن  
الزبير عن أمية بنت أبي  
بكر الصديق أنها قالت  
سألت امرأة رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فقالت  
أرايت أحداً إذا أصاب  
ثوبها الدم من الحيضة  
كيف تصنع فقال  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم إذا أصاب ثوب  
أحداً كن الدم من الحيضة  
فلتقرضه ثم لتغسله بالماء  
ثم لتلمسه

الثوب للمرتيق منه نجاسة ، وقدر روى عن عائشة تفسير ذلك كانت احداً فاحيض ثم تقررص  
الدم من ثوبها عند طهرها فتنهله وتنزع على ساثره ثم تدلى فيه فاخبرت ان النزع كان على سائر  
الثوب وان القرص والغسل كان لموضع الدم ويحتمل أن يكون التقريص معه نضع الماء فيكونان  
غسلاً للدم وتكون ثم يعني الواء كقوله تعالى آمن وعمل صالحاً ثم اهتدى ومعناه واهتدى الآن  
الاول اطهر لان ثم تقتضى الترتيب والمهلة وقوله ثم لتدلى فيه يقتضى أن ذلك كمال طهارته لانها  
لا تدلى فيه الا بعد أن تتم طهارته

### ﴿ المستحاضة ﴾

ص ﴿ مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت  
قالت فاطمة بنت أبي حبيش يارسول الله انى لا اطهر فأقدم الصلاة فقال لمارسول الله صلى الله عليه  
وسلم انما ذلك عرق وليست بالحيفة فاذا أقيمت الحيفة فارتكى الصلاة فاذا ذهب قدرها فاغسل بالدم  
عنك وصلى ﴾ ش قوله انى لا اطهر تر يد لا ينقطع عنها الدم فهل تدعى الصلاة بأداء ما مدت ترى  
الدم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما ذلك عرق وليست بالحيفة ير بدان الدم اذا تمدى بها علم  
انه عرق لان دم الحيفة يتقطع ويأتى بعده الطهر

( فصل ) وقوله فاذا أقيمت الحيفة فدعى الصلاة في الميسوط من رواية يحيى الفري عن مالك  
ان معنى اقبال الحيفة وادبارها في التي تنقطع حيث نها وتحتلط بأيام الطهر فأمرت بترك الصلاة اذا  
رأت الدم وهو اقبال الحيفة وأمرت بفعل الصلاة اذا رأت الطهر وهو ادبار الحيفة • قال القاضي  
أبو الوليد والحديث عندي يحفل وجهين أحدهما أن تكون من أهل التميز لدم الحيض بالون  
والراثة وفروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال اذا كانت دم الحيفة فهو دم أسود عرق  
وان كان الحديث ليس بثابت إلا أن فيه ترجيحاً للتأويل فعلى هذا اذا كانت من أهل التميز وكانت  
مستحاضة فاتها تلتلى بأداء ونصوم حتى ترى دمها لأنشك أنه دم حيض ومضى لها من العدة مقدار أقل  
الطهر ففسك عن الصوم والصلاة وتكون حائضاً فان رأت دم حيض لأنشك فيه ولم يعض لها مقدار  
أقل الطهر ومضى لها مقدار طهر ولم تر التغبر الذي لا يكون الا للحيض فاتها لا تكون حائضاً ولا  
تنتفع من صوم ولا صلاة ولا يتمتع منهاز وجهاً فعلى هذا يكون تقدير الحديث فاذا أقيمت الحيفة بأن  
ترى الدم المتغير وقد مضى الطهر فدعى الصلاة فاذا ذهب قدرها وذلك بأن ترى غير دم الحيض  
فاغسل عنك الدم وصلى فيكون هذا فعلاً بأداء سقراً والوجه الثاني أن تكون من غير أهل  
التمييز فاذا رأت الدم تركت الصلاة قدر أمداً كتر الحيض فاذا انقضى اغتسلت وصلت وكانت  
مستحاضة فيكون اقبال الحيفة أول ما ترى الدم وادبارها عند التقدير لها فيكون ذلك على وجه  
التعليم لمن يميزها به وهذا ما قد أصاب فاطمة بنت أبي حبيش وهذا اذا جلنا قولها انى لا اطهر على  
حقيقتها وان الدم يتصل ولا ينقطع عنها وان قلنا انه على الجواز وان معناه لا يكاد ينقطع فانه يكون  
اقبال الحيض أول ما ترى الدم ثم ادبارها اذا انقضى مقدار دم الحيض ثم اقبالها اذا رأت مرة أخرى  
بعده انقطاعاً وهكذا بدأ فيكون ذلك جواب فاطمة بنت أبي حبيش فيما سألته عنها وبما تمتثل في  
المستقبل ( مسألة ) عن مالك في مقدار أقل الطهر وايتان روى عنه ابن القاسم أن ذلك  
غير بمقدار وان الرجوع فيه الى العرف والعادة ووجه ذلك ان كل أمر احتج الى تصديده ولم يرد

### ﴿ المستحاضة ﴾

• وحدثنى يحيى عن مالك  
عن هشام بن عروة عن  
أبيه عن عائشة زوج  
النبي صلى الله عليه وسلم أنها  
قالت قالت فاطمة بنت أبي  
حبيش يارسول الله انى  
لا اطهر فأقدم الصلاة  
فقال لمارسول الله صلى  
الله عليه وسلم انما ذلك  
عرق وليست بالحيفة  
فاذا أقيمت الحيفة فارتكى  
الصلاة فاذا ذهب قدرها  
فاغسل بالدم عنك وصلى

في الشرع تحمده فان الرجوع الى العرف والعادة كالميل في الصلاة والرواية الثانية انه مقدر واختلف في التقدير فروي في المبسوط عبد الملك بن الماجشون أقل الطهر خمسة أيام وقال محمد بن مسلمة خمسة عشر يوما وجماعه قال محمد بن مسلمة قال القاضي أبو الوليد وهو لا طهر عندي ان الله تعالى جعل عدة المطلقة التي تحيض ثلاثة فروع وجعل عدة الياسة ثلاثة أشهر فاعلم بذلك أن بدل كل قرة شهر فإذا صحت لك من الحيض الشهر وأن يكون قدام مقام أكثر الحيض وأقل الطهر أو مقام أقل الحيض وأكثر الطهر أو مقام أكثرهما ولا يجوز أن يقام مقام أقلهما لأن أقل الحيض الذي يقع الاستبراء به ثلاثة أيام وأربعة أيام على اختلاف الروايات في ذلك وأقل الطهر خمسة عشر يوما وأقل من ذلك فيادون مدة الشهر بكثير ولا يجوز أن يقام مقام أكثرهما ولا مقام أقل الحيض وأكثر الطهر لأن أكثر الطهر لأجله لم يسق إلا أن يقام مقام أكثر الحيض وأقل الطهر وليس من أهمنا من يجعل الحيض أكثر من خمسة عشر يوما وهو واجب أن يكون أقل الطهر بقية الشهر وذلك خمسة عشر يوما

( فصل ) وقوله صلى الله عليه وسلم فإذا ذهب قدرها بر بد قدر الحيضة وهذا بمحتمل أن يراد به قدر الحيضة على ما قدره الشرع أن كان في الشرع تقديره ومحتمل أن يراد بصلى الله عليه وسلم قدره على ما أراه الخاضع المسكن لذلك وقد روي أن ذلك يصرف إلى اجتنابها أو الاجتهاد من بقدر ذلك لما ممن يلزم الخاضع تقليده ومحتمل أن يراد بقدرها على ما تقدم من عاداتها في حيض وفي هذا ثلاث مسائل أحدها معرفة أقل الحيض والثانية معرفة أكثره والثالثة معرفة مقدار حيض المستبراء والعادة إذا تبادر بها الدم انصبت أيام الدم أو نهار الطهر ( مسئلة ) فأما أقل الحيض فقال أصحابنا عن مالك لأجله وهذا يحتاج إلى تفصيل على أصله وأما في موانع الحيض فلا خلاف وأما في الاعتداد بالاستبراء فلا خلاف حد وقوله القاضي أبو الفرج من أصحابنا إن البدعة من الدم حيض وليست ببيعة وقد اختلف فيه أصحابنا فروى ابن القاسم عن مالك في كتاب الاستبراء من المدونة في التي ترى الدم يوما أو يومين يسئل عنه النساء فإن قلن يقع به الاستبراء استبرأت به الأمة وقال ابن الماجشون لا يقع الاستبراء والاعتداد بأقل من خمسة أيام زاد الشيخ أبو إسحاق في مختصره عنه بمالها وقال محمد بن مسلمة أقله ثلاثة أيام وبه قال أبو حنيفة وقال الشافعي أقل الحيض يوم وليلة فيرجع الخلاف في إعادة الصلاة إذا كان الدم أقل من ثلاثة أيام مع أبي حنيفة وإذا كان أقل من يوم وليلة مع الشافعي والدليل على صحة ما نقوله قوله تعالى ويسئلونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض فلنأمن هذه الآية دليلان أحدهما اقتضاه في إجابته عن سؤالهم عن المحيض بأنه أذى وتفسيره لم المحيض بالأذى وذلك يقتضي أن كل أذى من هذا الجنس لما كان في جوابه تفسير ولا إعلام بمعنى الحيض والدليل الثاني أمره باعتزال النساء في المحيض وذلك يقتضي أن يكون لنا طريق إلى معرفته لمع اعتزالهن فيه ولولم يعلم ذلك إلا بعد انقضاء يوم وليلة أو ثلاثة أيام لكن قد علق الأمر بالأمر بقينا إلى معرفة هذا الباطل باتفاق ودليلنا من جهة السنة قوله في حديثه فاطمة بنت أبي حبيش فإذا أقبلت الحيضة فسمى الصلاة ولنا في هذا دليلان أحدهما أمرها بأن تترك الصلاة عند أقبال أمر يسمى بأقبله حضوا عندهم لا يكون حضوا إلا بعد يوم وليلة أو بعد ثلاثة أيام والدليل الثاني أنه أمرها بأن تترك الصلاة عند أقبال الحيضة وذلك يقتضي ترك الصلاة بأقل الدم وأنه حيض بأقبله ولولم يكن حضوا إلا بعد يوم وليلة أو بعد ثلاثة أيام لما جاز ترك الصلاة إلا بعد ذلك ولما

أجمعنا على وجوب ترك الصلاة بأول ما ترى من الدم ثبت أنه حيض ودليلنا من جهة القياس أن هذا دم يسقط فرض الصلاة فيمكن لأقله حد كدم النفاس (مسئلة) وأما المسئلة الثانية وهو معرفة أكثر الحيض فذهب مالك والشافعي إلى أن أكثر الحيض خمسة عشر يوما وقال أبو حنيفة أكثر الحيض عشرة أيام وقال أبو زكريا أكثر الحيض سبعة عشر يوما وبه قال داود ودليلنا في هذه المسئلة على أبي حنيفة قوله تعالى ويستولفك عن الحيض قل هو أذى فاعتزلوا النفساني الحيض وذلك يقتضي حمله على كل أذى من جنسه إلا ما حمله دليل ومن جهة القياس أن هذه مدة ألفت لأقل الطهر وقتا في الشهر فوجب أن يكون حيضا كالعشرة أيام (مسئلة) وأما المسئلة الثالثة وهي مقدار مكث الحيض إذا اتصل بها الدم فإن الحيض على ضربين حائل وحامل فأما الحائل فعلى ضربين ميمدة ومعتادة فأما المعتادة فهي التي ترى الدم أول ما بلغها فإن تمادى بها الدم من مالك فيها ثلاث وأيات وروى عنه على بن زياد أنها تقعد أيام لدها ثم تقعد وتكون مستحاضة وروى ابن وهب تقعد أيام لدها ثم تستظهر بثلاثة أيام ثم تكون مستحاضة وروى عنه ابن القاسم وأكثر المدنين تقعد خمسة عشر يوما ثم تكون مستحاضة وقال أبو حنيفة تقعد أكثر مدة الحيض ثم تكون مستحاضة وهو يجوز وإبنا بن القاسم عن مالك وقال الشافعي تقعد أكثر مدة الحيض فإن تمادى بها الدم هل في ذلك قولان أحدهما أنه يكون الحيض من ذلك يوما وليلة وتعد صلاة سائر المدة والقول الثاني تدر من ذلك حيضا سبعة أيام وتعد صلاة سائر المدة وجوز وإبنا بن زياد أنها لم تكن لها عادة ترجع إليها وجعل أمرها وجب اعتبارها بأحوال لدها إذا لظربق إلى معرفة حالها بأكثر من ذلك وجوز وإبنا الاستظهار أن هذا خارج من الجسد أو بدلتين بينه وبين غيره فيجوز أن يعتريه بثلاثة أيام أصل ذلك لبن المصراة وجوز وإبنا القاسم أن هذه مدة حيض فإذا رأت الدم فيها وجب أن يكون حيضا كأيام لدها وما ذهب إليه الشافعي من إعادة الصلاة فغير صحيح لأن تلك الأيام لو لم يحكم بكونها حيضا لما جاز أن تمنع فيها الصلاة ولما منعت فيها الصلاة لم تجب عليها إعادة ما وقد كان الأصح إذا لم يتبين أمرها أن تؤمر بالصلاة فإن كانت ممن تصح معها وتجب عليها فقد أدتها وأخذت بالاحوط في أمرها وإن كانت ممن لا تصح معها ولا تجب عليها فقد فعلت ما استطاعت وأما أن تمنع منها في وقتها الذي يختص بها أو تمنع من أدائها أو تؤمر بها في غير وقتها فإن ذلك لا يصح كغير الحيض ولذلك قال مالك رحمه الله في التي ترى الدم خمسة عشر يوما وعادتها ثمانية أيام استظهر بثلاثة أيام ثم تصوم وتصلى استطاعتها إلى انقضاء خمسة عشر يوما فإذا ظهرت فقت الصوم فإن كانت ممن يصح منها الصوم والصلاة فقد أدتها وإن لم يصح ذلك منها ففي تقضي الصوم وتسليم من تنسيع عبادة في وقتها وتركها حين وجوبها وهذا وجه الاحتياط فيها شك فيه (فرع) وأما المعتادة فإن تمادى بها الدم أكثر من أيام عادتها فمن مالك في ذلك وإبنا أحداها أنها تقيد أيام عادتها ثم تستظهر بثلاثة أيام وإبنا الثانية تقيد أكثر مدة الحيض وذلك خمسة عشر يوما ثم تكون مستحاضة على معنى الاحتياط تصوم وتصلى ولا يطؤها وزوجها ثم تنظر في أمرها فإن انقطع دمها عن تمام الخمسة عشر يوما علم أنها قد انتقلت عادتها وكانت المدة كلها حيضا وإن زادت المدة على خمسة عشر يوما علم أنها قد انتقلت على أن ذلك دم استحاضة واعتدت ببعضها إلى ما تقدم من عادتها وتقضي الصوم فيما بين ذلك وبين الزيادة على خمسة عشر يوما وقال ابن الماجشون ومحمد بن مسامة ومطرف بن عجل خمسة عشر يوما فإن انقطع دمها فلا أكثر حيضا وإن زاد فهي مستحاضة واختلفوا في الحيضة

الثانية : فقال عبد الملك تجلس أيام عاداتهم تستطهر وقال محمد بن مسلمة تجلس أيام عاداتها دون استطهار وقال مطرف تجلس خمسة عشر يوماً بدأتم تكون مسخاضة ( فرج ) وأما الحامل فاختلِف في كثرة حيضها فقال ابن الماجشون أكثره خمسة عشر يوماً رواه أبو زيد في ثمانية وقال لا نظري أول الحمل ولا إلى آخره روى عن مالك قال ابن القاسم في رواية يصفون عنه في مدة ثلاثة أشهر ونحوها من أول الحمل خمسة عشر يوماً وقال ابن وهب تضعف الحامل أيام عادها على هذا إن كانت عاداتها خمسة عشر يوماً كتحريضها ثلاثين يوماً قال مطرف في أول شهر من شهر الحمل أيام عادتها وتستطهر ثلاث وفي الثاني تضعف أيام عادتها دون استطهار والثالث تضعف أيام عادتها ثلاث مرات والرابع أربع مرات حتى تبلغ ستين يوماً وهي في الواضحة من رواية مطرف عن مالك

\* وحديثي عن مالك  
عن نافع عن سبلان بن  
يسار عن أم سلمة زوج  
النبي صلى الله عليه وسلم  
أن امرأة كانت تهراق  
الدماء في عهد رسول الله  
صلى الله عليه وسلم  
فاستفتت لها أم سلمة  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فقال لتنظري إلى عده  
اليأيام والأيام التي كانت  
تحيضين من الشهر قبل  
أن يميها الذي أصابها  
فلترك الصلاة فدر ذلك  
من الشهر فإذا خلعت  
ذلك فلتغتسل ثم لتستغفر  
بشوب ثم لتسلي

( فصل ) وقوله فإذا ذهب ودعا فاعسلي عندك الدم وصلي بحمل أن يري يدغسل دم الاستحاضة واستغفر عن ذكر الغسل من المحيض لانه قد تقرر علمه ص مالك عن نافع عن سبلان بن يسار عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن امرأة كانت تهراق الدماء في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستفتت لها أم سلمة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لتنظري إلى عده اليأيام والأيام التي كانت تحيضين من الشهر قبل أن يميها الذي أصابها فلترك الصلاة فدر ذلك من الشهر فإذا خلعت ذلك فلتغتسل ثم لتستغفر بشوب ثم لتسلي ش قوله إن امرأة كانت تهراق الدماء يقال هي طامئة بنت أبي حبيش وقد بين ذلك جاد بن زيد وصفان بن عيينة في حديثهما عن أبي بن نافع عن سبلان بن يسار وقوله كانت تهراق الدماء وبدأها كانت من كثرة الدم بها كأها يهر فاستفتت أم سلمة لها لأصحابها من ذلك إذ كانت امرأة وكان في ذكره عورة فسألت أم سلمة أن تسأل لها عن حكمها رسول الله صلى الله عليه وسلم لما كانت أم سلمة تحمل من النبي صلى الله عليه وسلم حملان بل الخجل في سؤالها إياه عن مثل ذلك ويقتضي ذلك أن يكون الذي صلى الله عليه وسلم قد عر في المرأة باسم أو صفة أو إشارة إليها ولذلك لم يستفسر حالها مع اختلاف أحوال الناس في ذلك لأن النساء على ثلاثة أصناف حال صغروا حال حيض وحال يأس فأما حال الصغرى فله لا يثبت لما روي فيه من الدم شيء من أحكام الحيض وإنما هو دم جرح فاسد وأما حال الحيض فهو الذي أجاب عنه صلى الله عليه وسلم وقد تقدم كلامنا فيه وأما حال اليأس من المحيض فهو في سن الشح والحرم وما روي من الدم في تلك الحال فليس بحيض وهل يثبت له أحكام الحيض أم لا اتفق أصحابنا على أنه لا يقع به اعتداد والأصل فيه قوله تعالى واللائي يشن من المحيض من نسائكم إن رتبتم فعدنهن ثلاثة أشهر واللائي لم يحضن ( فرج ) وهل تترك الياسة الصلاة والصوم في النواذر من رواية ابن المواز عن مالك أنها تترك الصوم والصلاة وقال ابن وهب لا تترك الصوم ولا الصلاة وجه رواية ابن المواز أن هذا دم كثير وجب بكثرة فوجب أن يكون منه ما يمنع من جهة الصوم والصلاة كغير الياسة وجه رواية ابن حبيب أنه دم من لا يحمل مثلها فربما منع جهة الصلاة والصوم كدم الصغرى ( مثله ) فإذا انقطع عنها الدم فقد قال ابن القاسم لا تغسل عليها وقال ابن حبيب عليها الفسل وإن أشكل أمرها تركت الصلاة كالحائض وجه قول ابن القاسم إن هذا دم لا يمنع الصلاة فلم يوجب الفسل كدم الاستحاضة ( فرج ) والسن الذي يحكم فيه المرأة باليأس من المحيض قال الشيخ أبو اسحاق خسون عاماً واحتج على ذلك بأن عمر بن الخطاب قال بنت خنيس مجوز في

الفاير بن وقالت عائشة قل امرأة تجاوزا الحيسين فحيض الان تكون قرشية  
( فمل ) وقوله صلى الله عليه وسلم لتظن اني عدد اليبان والايام التي كانت تحيضن من الشهر قبل  
ان يدها ما أصابها عليه ذلك بالشهر لما في عادة النساء في الأغلب من انهن يحضن في كل شهر  
ولذلك أقبت حجة وطهرها مقام شهر وقصر حيضها على أيامها التي كانت تحيضن من كل شهر  
يحمل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم قد علم حيضها وأنها كانت أكثر الحيض فذلك قصرها  
عليها وهذا هو الظاهر لانه لو لم يعلم حيضها لجواز ان تختلف عادتها فيكون الجواب غير مستوفي  
في حقها ويحمل انه لم يعلم مقدار حيضها فاجابها بحجوب يقتضي حكم كل مائض معادة وذلك انها  
لما احالها من عدد الايام واليالي على ما كان من عادتها من الاستحاضة وعلم انها عادة النساء في ذلك  
وان اختلف فغير خارجة عن قدر أيام الحيض فقدمها به باعتبار قدر من أيام الحيض على حسب  
عادة كل واحدة منهن ولذلك اختلف الناس في حكم المائض اذا تداى به الدم فقال بعضهم حيضها  
على ما ثبت من عادتها وقدينا أن ذلك قول المغيرة وأبي مصعب وهو قول محمد بن مسلمة في الحجة  
الثانية وقد قال قوم تنتقل الى أكثر الحيض وكذلك قال مالك ومطرف وحوا هذا الحديث على  
انه مختص بالمرأة لا حتم أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم اجابها على ما علم من حالها  
( فمل ) وقوله صلى الله عليه وسلم فلنترك الصلاة قدر ذلك من الشهر يقتضي منع الحيض للصلاة  
وطريق ذلك بالشهر ظاهره يقتضي أن الحيض يسكر غالباً وأن الحيض قدراً من كل شهر  
لا يستغفقه ولا أكثره وان زاد على قدر أكثره خرج عن حكم الحيض المانع مدة الصلاة وذلك  
القدر في الشهر من نذهب مالك خمسة عشر يوماً فاذا زاد على خمسة عشر يوماً خرجت عن حكم  
الانها لا تزيد العادة في ذلك على خمسة عشر يوماً فاذا زاد على خمسة عشر يوماً خرجت عن حكم  
المحض الى حكم الاستحاضة التي لا تختص بعادة ص **ح** مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن  
زينب بنت أبي سلمة انها رأت زينب بنت جحش التي كانت تحت عبد الرحمن بن عوف وكانت  
تستحاض فكانت تغتسل وتصلى **ح** ش قولها ان زينب بنت جحش التي كانت تحت عبد  
الرحمن بن عوف هذا وهم والله أعلم لان زينب بنت جحش كانت زوج النبي صلى الله عليه وسلم  
وأختها حصنة كانت تحت طلحة بن عبيد الله وأختها أم حبيبة هي التي كانت تحت عبد الرحمن بن  
عوف واسمها حبيبة وقدرى هذا الحديث ابن عمر عن مالك فقالت ابنة جحش فلم يسمها  
وكذلك رواه القاضي أبو اسحاق عن القعني عن مالك فان كان هذا محفوظاً فهو الصواب والله أعلم  
( فصل ) وفولها وكانت تستحاض فكانت تغتسل وتصلى يحمل أن الاستحاضة كانت تسكر  
عليها فكانت تغتسل متى استحيضت عند دخروجهما من الحيض وتبادى بهم ذلك على الصلاة  
ويحمل أنها كانت تغتسل متى انقطع عنها دم الاستحاضة وقد اختلف قول مالك فقال مرة تغتسل  
وقال مرة ليس ذلك عليها وقال ابن القاسم ذلك واسع ويحمل أيضاً أن يكون معنى ذلك انها  
كانت تغتسل للصلاة اذا ارادتها ص **ح** مالك عن سمى مولى أبي بكر بن عبد الرحمن أن  
القعقاع بن حكيم وزيد بن أسلم أرسلاه الى سعيد بن المسيب يسأله كيف تغتسل المستحاضة فقال  
تغتسل من طهر الى طهر وتوضأ لكل صلاة فان غلبها الدم استغفرت **ح** ش قوله كيف تغتسل  
يقتضي صفغ غسلها والمراد به في هذا الحديث السؤال عن وقت اغتسالها ولذلك جاء به سعيد  
بوقت الغسل دون صفته وروى أبو داود المجسني قال قال مالك اني لأظن حديث سعيد بن

• وحدثنى عن مالك عن  
عشام بن عروة عن أبيه  
عن زينب بنت أبي سلمة  
انها رأت زينب بنت  
جحش التي كانت تحت  
عبد الرحمن بن عوف  
وكانت تستحاض فكانت  
تغتسل وتصلى • وحدثنى  
عن مالك عن سمى مولى  
أبي بكر بن عبد الرحمن  
أن القعقاع بن حكيم  
وزيد بن أسلم أرسلاه الى  
سعيد بن المسيب يسأله  
كيف تغتسل المستحاضة  
فقال تغتسل من طهر الى  
طهر وتوضأ لكل صلاة  
فان غلبها الدم استغفرت

المسبب من ظهري الظهر انما هو من ظهري الظهر فقلها الناس فقالوا من ظهري الظهر وقد تابع  
مالك كل هذا القول هو بن عبد الملك وسيد بن عبد الرحمن قلنا انما هو من ظهري الظهر  
وانما قل ذلك مالك رحمه الله لما يكن لوقت الظهر معنى يغشى اغشاهما فرائى ان اللفظ قد ضعف  
عن ابن المسيب واصله ما ذكره وذلك لان تجزء الدم يقتتل اذا قطع عنها الدم الاسود او حكم  
بها مسحاحة فاقاد به فلا اغتسال في هذا الموضع ووجه صحيح وقدين عبد الكريم الجزري في  
روايته عن سعيد بن المسيب انه من ظهري الظهر فقال يقتتل كل يوم مرة فغسله الظهر وعبد  
الكريم فانه قال القاضي ابو الوليد وسفي ذلك عن علي انه شرع على الغسل في كل يوم بمجيء  
للنقطة وذلك الوقت احق بالغسل لما يتصل به من الحر وكثرة العرق وظهور الراحة التي تحتاج  
الرأى الى ازالته وخفة الغسل في ذلك الوقت ولذلك شرع غسل الجمعة في ذلك الوقت دون سائر  
الاقوات وما يدل على ان الغسل ليس بواجب على المسحاة قوله صلى الله عليه وسلم انما ذلك عرق  
وليس بالمسحاة وهذا يعني وجوب الغسل كسائر العروق (فرع) اذا ثبت انه لا يجب بغسل  
فهل يجب بالوضوء فالشهور من المذهب انه لا يجب بالوضوء وقال القاضي ابو الحسن انه على  
ضريين فيما يكون مرة بعد مرة فهذا يجب بالوضوء لا ليس بمرض ومنه ما يكرر  
بالساعات فيسبب منه الوضوء ولا يجب ودلنا على في الوضوء انه دم لا يجب بالغسل فلم يجب  
بالوضوء كالوخر من سائر الجسد من مالك عن هشام بن عروة عن ابيه انه قال ليس  
على المسحاة الا ان يغتسل غسلا واحد ثم توشأ به ذلك لكل صلاة في ش وهذا على ما تقدم  
من ان المسحاة انما يجب عليها اغتسل واحد ثم توشأ به ذلك لكل صلاة في ش وهذا على ما تقدم  
حديث الحيز وامام الساجدة فان القاضي ابو الحسن قال اختلف اصحابنا فيه فقال بعضهم هو  
حديث شافعيه وقال بعضهم ليس بصحيح قال مالك الا امره عندنا ان المسحاة اذا وصلت  
ان يزوجه ان يصيبها وكذلك النفس اذا بلغت أقصى ما يسلك النساء من فان رأت الدم بعد ذلك  
فانه يصيبها وزوجه وانما هي بمنزلة المسحاة في وهذا كما قال اب موانع الحيز هي  
الصلاة والوطء اذا وجبت الصلاة وجبت اباحة الوطء وما لا يتبع منه الطهر فلا يتبع  
منه الاستحاضة وهذا قال سعيد بن جبر والحسن وعكرمة وقال سابين بن يسار والزهري لا يجب  
المسحاة زوجها

\* وحديثي عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال ليس على المتحاضة إلا أن تغسل غسلا واحدا، ثم تتوضأ به، ذلك لكل صلاة قال يعني قال مالك الأمر عندنا أن المتحاضة إذا صلت أن تزوجها أن يباها وكذلك التفاءة بالغة أقصا ما منك النساء الدم فإن رأت الدم بعد ذلك فإنه يصيها زوجها وأما هي بمنزلة المتحاضة قال يعني قال مالك الأمر عندنا في المتحاضة على حديث هشام بن عروة عن أبيه وهو أحب ما سمعت إلى في ذلك

النبي صلى الله عليه وسلم في قصة فاطمة بنت أبي حنيس أصح ما ورد في هذا الباب ويحفل أن يري به حديث هشام بن عروة عن أبيه أنها لا تنقض الاغسلا واحداتم متوضأ به ذلك لكل صلاة وهذا أظهر من جهة المعنى

### ﴿ ما جاء في قول الصبي ﴾

ص عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بصبي فقال علي ثوبه فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بما فتيه، أياه شق قولها أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بصبي معناه أن الصبا به رضى الله عنهم كانوا يأتون بصبيانهم إلى النبي صلى الله عليه وسلم ليدعولهم ويحسبهم ويسمهم تبركاً به صلى الله عليه وسلم فأبى بصبي فقال علي ثوبه فدعا بما، فأتاه إياه برءاتيه الماء، بول الصبي وهذا يدل على نجاسته على قولنا أن أفعال النبي صلى الله عليه وسلم على الوجوب ولو لم يكن نجسا لما وجب اتباعه علماء هذا مذهب مالك في بول الصبي والجارية سواء كلاً الطعام أولاً كلاًه وقال عبد الله بول الصبي الذي لم يأكل كل الطعام طاهر لا يجب غسله وبفس بول الجارية لنجاسته وبه قال الشافعي وروى الوليد بن مسلم عن مالك في مختصره ما ليس بالمختصر لا يغسل بول الجارية ولا الغلام حتى يأكل كل الطعام وهذا رواية شاذة والمصحيح المستور ما تقدم ودليلنا من جهة القياس أن هذا بول أدى فوجب غسل الثوب منه أصل ذلك بول من أكل الطعام ص عن مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أم قيس بنت محسن أنها أتت بآبى لها صغير لم يأكل كل الطعام إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأجلسه في حجره فقال علي ثوبه فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بما خضعه ولم يغسله شق قوله أتت بآبى لها صغير لم يأكل كل الطعام برءان الصبا به كذا يأتون بن ولده من أولادهم قبل أن يأكل كل الطعام يحسبهم كرسول الله صلى الله عليه وسلم رجاء البركة في ذلك وقد تقدم ذكره وهذا إذا أراد بقوله لم يأكل كل الطعام لم يقبل غذا من رضاع ولا غيره ويحفل أن يري بذلك أنه لم يشقوت بالطعام ولم يستغن به عن الرضاع فإن الصبا به كذا يأتون بآبى لهم ليدعولهم لاسياً عندئذ يجدهم أحدهم من مرض أو شيء

(فصل) وقوله فأجلسه في حجره برءان وضعه فمضى ذلك اجلاساً وإن كان الطفل عند الولادة لا يجلس ويحتمل أن يكون ذلك على التأويل خالماً للنبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل أن يري بذلك الاجلاس المعتاد وإن ذلك كان قبل انتفاء الحولين في وقت يمكن فيه جلوسه وقوله فقال علي ثوبه إلى قوله منصف ولم يغسله برءان صبه عليه من الماء ما عره وأدب لونه وطعمه ووربصه فظهر بذلك الثوب وهذه حجة للمالك في أن قليل الماء لا ينجسه قليل النجاسة إذا غلب عليها وليس يفرق تطهير النجاسة إلى أمر الرأى أو ما المقصود منه إزالة النجس والحكم برءان بآبى وجهه كان من غلب الماء عليه وأوغر ذلك

### ﴿ ما جاء في البول قائماً وغيره ﴾

ص عن مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال دخل أعرابي المسجد فكشف عن فرجه ليبول فصاح الناس به حتى علا الصوت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أتركوه فتركوه فقال ثم أمر رسول الله

﴿ ما جاء في بول الصبي ﴾  
عن يحيى بن سعيد أنه قال  
عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بصبي فقال علي ثوبه فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بما فتيه، أياه شق قولها أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بصبي معناه أن الصبا به رضى الله عنهم كانوا يأتون بصبيانهم إلى النبي صلى الله عليه وسلم ليدعولهم ويحسبهم ويسمهم تبركاً به صلى الله عليه وسلم فأبى بصبي فقال علي ثوبه فدعا بما، فأتاه إياه برءاتيه الماء، بول الصبي وهذا يدل على نجاسته على قولنا أن أفعال النبي صلى الله عليه وسلم على الوجوب ولو لم يكن نجسا لما وجب اتباعه علماء هذا مذهب مالك في بول الصبي والجارية سواء كلاً الطعام أولاً كلاًه وقال عبد الله بول الصبي الذي لم يأكل كل الطعام طاهر لا يجب غسله وبفس بول الجارية لنجاسته وبه قال الشافعي وروى الوليد بن مسلم عن مالك في مختصره ما ليس بالمختصر لا يغسل بول الجارية ولا الغلام حتى يأكل كل الطعام وهذا رواية شاذة والمصحيح المستور ما تقدم ودليلنا من جهة القياس أن هذا بول أدى فوجب غسل الثوب منه أصل ذلك بول من أكل الطعام ص عن مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أم قيس بنت محسن أنها أتت بآبى لها صغير لم يأكل كل الطعام إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأجلسه في حجره فقال علي ثوبه فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بما خضعه ولم يغسله شق قوله أتت بآبى لها صغير لم يأكل كل الطعام برءان الصبا به كذا يأتون بآبى لهم ليدعولهم لاسياً عندئذ يجدهم أحدهم من مرض أو شيء

﴿ ما جاء في البول قائماً ﴾  
عن يحيى بن سعيد أنه قال  
عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بصبي فقال علي ثوبه فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بما فتيه، أياه شق قولها أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بصبي معناه أن الصبا به رضى الله عنهم كانوا يأتون بصبيانهم إلى النبي صلى الله عليه وسلم ليدعولهم ويحسبهم ويسمهم تبركاً به صلى الله عليه وسلم فأبى بصبي فقال علي ثوبه فدعا بما، فأتاه إياه برءاتيه الماء، بول الصبي وهذا يدل على نجاسته على قولنا أن أفعال النبي صلى الله عليه وسلم على الوجوب ولو لم يكن نجسا لما وجب اتباعه علماء هذا مذهب مالك في بول الصبي والجارية سواء كلاً الطعام أولاً كلاًه وقال عبد الله بول الصبي الذي لم يأكل كل الطعام طاهر لا يجب غسله وبفس بول الجارية لنجاسته وبه قال الشافعي وروى الوليد بن مسلم عن مالك في مختصره ما ليس بالمختصر لا يغسل بول الجارية ولا الغلام حتى يأكل كل الطعام وهذا رواية شاذة والمصحيح المستور ما تقدم ودليلنا من جهة القياس أن هذا بول أدى فوجب غسل الثوب منه أصل ذلك بول من أكل الطعام ص عن مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أم قيس بنت محسن أنها أتت بآبى لها صغير لم يأكل كل الطعام إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأجلسه في حجره فقال علي ثوبه فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بما خضعه ولم يغسله شق قوله أتت بآبى لها صغير لم يأكل كل الطعام برءان الصبا به كذا يأتون بآبى لهم ليدعولهم لاسياً عندئذ يجدهم أحدهم من مرض أو شيء



صلى الله عليه وسلم بذنوب من ماء فصبه على ذلك المكان ثم شق قوله دخل اعراب المسجد ليبول  
 روى أبو هريرة وعبد الله بن مغفل انه دخل وصلى فلفا قضى الصلاة بالى المسجد وذلك انه لم يجد  
 المساجد ولا عرف ما يجب لها من الاكرام والتزيين وصاح بالاسكرا لفته ومبادرة الى منفع  
 فقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم اتركوه رقباه ولطفاني تعلجه وهذه سنة من الرقي في الامر  
 بالمعروف والنهي عن المنكر لا سيما من قرب عهد بالاسلام ولم يعلم منه الاستبانة به فيعلم اصول  
 الشرائع ويعترف غير حاجتي تمكن الاسلام من قلوبهم لانهم ان أخذوا لتشد يد في جميع الاحوال  
 خيف عليهم أن تنفر قلوبهم عن الايمان وينقض الاسلام فيقولون ذلك الى الارتداد والكفر الذي  
 هو أشدهم انكر عليهم  
 ( فعل ) وقوله ثم أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بذنوب من ماء الذنوب الدلو فصب على ذلك  
 المكان وهذا يدل على ما قدمنا ان الماء اذا صب على البول فمعه وأذهب عينه وصفاته حكم  
 بطهارة المنسول وهو حجة على أبي حنيفة والشافعي وغيرهما في قولهم ان قليل الماء يمسح قليل  
 التماسه وان لم يتغير وهذا مسجد النبي صلى الله عليه وسلم وهو أرفع المواضع التي يجب تطهيرها  
 وقد حكم فيه النبي صلى الله عليه وسلم بمسح دلو من ماء على ما يحس منه البول ولا معنى له الاظهاره  
 للصلين فيه ص مالك عن عبد الله بن دينار انه قال رأيت عبد الله بن عمر يبول قائما ثم شق  
 البول على قدر الموضع الذي يبال فيه فان كان موضعا طاهرا دمثا لينا يؤمن فيه تطاير البول على  
 البائل جاز ان يبال فيه قائما لان البائل حينئذ يأم تطاير البول عليه ويجوز أن يبول قاعا لانه آمن  
 على ثوبه من الموضع والبول قاعا افضل وأولى لانه أسهل للبائل (مسئلة) وان كان موضعا  
 طاهرا جادا يحاف أن يتطار منه البول اذا بال قائما تحكم ذلك الموضع أن يبول البائل فيه جالسا  
 لان طهارته توجب له الجلوس وصلابة الارض تمنع الوقوف لئلا يتطار عليه من وقع البول ما نجس  
 ثيابه (مسئلة) وان كان الموضع دثما وهو مع ذلك قد ربال قائما ولم يبل جالسا لان جلوسه  
 يفسد ثوبه وهو بأمن تطاير البول اذا وقف وفسد ثوبه حذفة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه أتى  
 سباطة قوم فبال قائما (مسئلة) فان كان الموضع صلابا نجسا لم يبل فيه قائما وبال قاعا لانه آمن  
 ص سئل مالك عن غسل الفرج من البول والغائط هل جاء فيه أثر فقال بلغني ان بعض من  
 مضى كانوا يتوضؤون من الغائط وأما أحب غسل الفرج من البول ثم قد تقدم ان الفسل  
 أفضل من الاستجمار وأنه مثل مالك عن غسل الفرج من البول والغائط هل جاء فيه أثر فأجاب عنه  
 وخص مالك غسل الفرج جالسا لان البول مانع لا يتكاد يسلم من الانتشار فلذلك رأى الامام حق  
 باستعمال الماء فيه ويحفل أن يكون مالك اخبر بأن عنده أثر في غسل الفرج من الغائط وأنه  
 يستحب غسل الفرج من البول فبين ما عنده فيه أثر وميزه بما يذهب اليه المنوع من النظر

### ﴿ ماجاء في السواك ﴾

ص مالك عن ابن شهاب عن ابن السبا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في جهم من الجمع  
 يامعشر المسلمين ان هذا يوم جعله الله عيدا فاغسلوا ومن كان عنده طيب فلا يضره أن يمس منه  
 وعليكم بالسواك ثم قوله هذا يوم جعله الله عيدا يقتضى ظاهره انه شرع فيه الغسل لانه  
 عيد وهذا يدخل فيه كل ما يقع عليه هذا الاسم في الحكم وذلك ان الاعباد مشرعو فيها التعليل

\* وحدثنى عن مالك عن

أبي الزناد عن الأعرج

عن أبي هريرة أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم قال

لولا أن أشق على أمتي

لأمرتهم بالسواك

\* وحدثنى عن مالك عن

ابن شهاب عن جابر بن

عبد الرحمن بن عوف عن

أبي هريرة أنه قال لولا أن

يشق على أمتي لأمرهم

بالسواك مع كل وضوء

\* مجابهة في النداء بالصلاة

\* وحدثنى يحيى عن مالك

عن يحيى بن سعيد أنه قال

كان رسول الله صلى الله

عليه وسلم قد أراد أن يخطب

خشبتيين يضربهما

لبعض الناس للصلاة فأرى

عبد الله بن زيد الأنصاري

ثم من بني الحارث من

انظر ج خشبتيين في

النوم فقال إن هاتين

لتصومهما يريد رسول الله

صلى الله عليه وسلم فقال

ألا تؤذون الصلاة فأتى

رسول الله صلى الله عليه

وسلم حين استيقظ فذكر

له ذلك فأمر رسول الله

صلى الله عليه وسلم بالأذان

\* وحدثنى عن مالك عن

ابن شهاب عن عطاء بن

يزيد الليثي عن أبي سعيد

الخدري أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم قال إذا

سمعتم النداء فقولوا مثل

ما يقول

والإبادة والنفاثة من أفضل التجميل

(فصل) وقوله ومن كان عنده طيب فلا يضره أن يمسه على معنى الذب إليه والتصريح بأنه

غير واجب ولا لازم لما في ذلك من المشقة والسكفة وقد ينقو استعماله على من لا يجده أو من يستكف

تحصيله عتونه وأما استعماله الماء والمشيقة فيه في الغالب

(فصل) وقوله وعليكم بالسواك أمر به ونهيه إليه \* وقد روى عن داود أنه قال السواك واجب

\* والدليل على ذلك أنه تنظيف من غير نجاسة فلم يكن واجبا كغسل الفم من الدفر والغمر من

\* مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لولا أن

أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك \* ش قوله لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك على ما علم

من إشفائه صلى الله عليه وسلم على أمتي ورفعهم وحده على التصفية عنهم والمراعاة لما سبق عليهم

فالمراعاة بالامر هاتنا الوجوب وال لزوم دون الذب فقد نهى صلى الله عليه وسلم إلى السواك وليس

في السب إليه مشقة لانه اعلام بفضيلته واستدعاء لفضله ما فيه من جزيل الثواب وفيه وجه آخر

وهو امتناعه صلى الله عليه وسلم من الامر لهم لمعنى المشقة أي لولا المشقة لأمرهم به وهذا يقتضي أن

التي صلى الله عليه وسلم الأمر بالأحكام وإيجابها وإن ذلك مصروف إلى اجتريده ولولا ذلك لم يمتنع

الاشفاق على أمتي من أن يوجب عليهم السواك لأجل المشقة كان الباري تعالى أمره به وأوجه

ولو لم يكن الباري أمره به وأوجه لم يكن له إيجابه وإن لم يكن في ذلك مشقة على أمتي وبدل هذا بضاعلي

أن السواك ليس بواجب ص \* مالك عن ابن شهاب عن جابر بن عبد الرحمن بن عوف عن

أبي هريرة أنه قال لولا أن يشق على أمتي لأمرهم بالسواك مع كل وضوء \* ش قوله مع كل وضوء

يقتضي أن الأمر بالسواك مع كل وضوء امتنع لأجل المشقة فهذا ثبت بهذا الحديث وثبت

بحديث الأعرج الامتناع من الأمر به على وجه الوجوب في الجلالة لأجل المشقة والله أعلم وأحكم

### \* مجابهة في النداء للصلاة \*

ص \* مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أراد أن يخطب خشبتيين

يضربهما لبعض الناس للصلاة فأرى عبد الله بن زيد الأنصاري ثم من بني الحارث من الخزرج

خشبتيين في اليوم فقال إن هاتين أهو هما يريد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ألا تؤذون الصلاة

فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم حين استيقظ فذكر له ذلك فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم

بالأذان \* ش قوله كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أراد أن يخطب خشبتيين يضربهما دلائل

على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان له الاجتهاد في أمور الشريعة ما لم ينص له على الحكم ولذلك

أداه اجتهاده إلى اتخاذ خشبتيين لأجتماع الناس للصلاة فمأراى عبد الله بن زيد الأذان صار إليه

ولو أمر باتخاذ خشبتيين لم يعدل عن ذلك لقيامه بأمر الله بن زيد وإنما أراد بذلك صلى الله عليه

وسلم اجتماع الناس للصلاة لفضيلة الجماعة وإقامة الصلاة في المساجد

(فصل) وقوله فأرى عبد الله بن زيد الأنصاري خشبتيين في اليوم إلى أن قيل ألا تؤذون فد

روى أن عمر بن الخطاب رأى مثل ذلك وروى أن عمر بن الخطاب أشار بذلك من رآه وإلى

ذكره مالك أشهر الأقوال في ذلك والله أعلم ص \* مالك عن ابن شهاب عن عطاء بن زيد الليثي

عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول

المؤذن **ش** قوله اذا سمعتم النداء يريد الاذان لانه النداء الشرعي وهو الذي يقتضي العموم  
وانه متى سمع النداء فعلى السامع أن يقول مثله وقد يكون الاذان في وقت يكون السامع في صلاة  
نافلة أو فرض أو قراءة قرآن فهل عليه أن يقول مثل ما يقول المؤذن روى ابن القاسم عن مالك انه  
يقول ذلك في النافلة ولا يقول في الفريضة وروى أبو مصعب عن مالك يقول ذلك في الفرض  
والنفل وهو قول ابن وهب وقال سحنون لا يقول في فرض ولا نفل وجه رواية ابن القاسم أن  
الفريضة آكد من النافلة فلا يجوز تركها والاستئصال عنها بالنافلة وليس كذلك اذا كان في نافلة  
في هذه زيادة من هذا الجنس وهو يعود الى ما كان فيه من نافلة ولذلك جاز الاستئصال في النافلة  
بالتعذر والسلمة والاتباع او منع ذلك في الفريضة وجه رواية أبي مصعب ان هذا ذكره تعالى  
غير مناف للصلاة فلا يمنع في صلاة فرض ولا نفل كالتشهيد والاعاء ووجه قول سحنون ان الصلاة  
وقراءة القرآن أفضل الاذكار فلا يجوز قطعه لغيره من الاذكار لانه لا يقطعه لما عموه  
(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم فقولوا مثل ما يقول المؤذن قال ابن القاسم في روايته يقول  
التشهد مرة واحدة فاذا رجع اليه المؤذن لم يكن عليه أن يقول مثله وقال الداودي يعاود التشهد اذا  
عاوده المؤذن وجه قول ابن القاسم ان المؤذن انما يرجع اليه برفع صوته يريد الاسباع والسامع  
له انما يقول على حد واحد فلامعنى لاعادته ووجه قول الداودي التعلق بما جاء في الحديث فقولوا  
مثل ما يقول المؤذن (مسئلة) قال مالك فقولوا مثل ما يقول المؤذن ان ذلك الى آخر التشهد  
فيبقى في قلبي ولو فعل ذلك رجل لم أر به بأس بل هو بمنزلة ان يحصيه اللفظ العام انما هو من جهة  
النظر لا من جهة نص عنده وان من اقتصر على ما راى من ذلك فلا بأس به ولم يدركه مثل يقول  
ما بعد ذلك بأس أولا قال الشيخ أبو محمد معنى قوله لو فعل ذلك رجل لم أر به بأس يعني لو أتى المؤذن  
مع المؤذن لم أر به بأس وحكي القاضي أبو محمد ان القول الى آخر التشهد خاصة وعلى ذلك بأن  
التشهد من الدعاء الى الصلاة مما يختص به المؤذنون فلامعنى لقول السامع مثله لانه ليس بدعاء  
للملأه وقال ابن القاسم في المدونة اذا فرغ المؤذن من حي على الفلاح فقال الله أكبر الله أكبر  
لا اله الا الله فان شاء السامع قال مثله وان شاء ترك وقال ابن حبيب اذا قال المؤذن حي على الصلاة  
أوحى على الفلاح قال السامع لا حول ولا قوة الا بالله فاذا عاد الى التكبير والتزليل قال مثله وجه  
ما قاله القاضي أبو محمد انه اذا انتهى الى التشهد لم يتبعه فيما بعده وليس له أن يقول غيره من القول  
لانه لما قطع متابعتهم لم يكن عليه الرجوع بعده ووجه ما قاله ابن القاسم من التضييع انه اذا رجع الى  
التكبير فقد شرع له بعموم قوله فقولوا مثل ما يقول المؤذن وشرع له أيضا غيره ذلك من القول  
بعموم قوله تعالى فاذا كررت ذكركم فكان غيرا بينه ما قاله ابن حبيب رواه عمر عن النبي صلى  
الله عليه وسلم وليس بداخل تحت عموم قوله صلى الله عليه وسلم فقولوا مثل ما يقول المؤذن ولكنه  
مشرع بغير ذلك وبالله التوفيق (فرع) فاذا قلنا يقول ابن حبيب فان هذا اذا كان السامع  
خارج الصلاة بان كان في الصلاة فقال مثل ما يقول المؤذن حي على الصلاة فقد قال أبو محمد الأصمى  
لا تبطل صلاته لانه متاول وقال عبد الحق عن بعض القرويين تبطل وهو كالتكلم (مسئلة) وهل  
يقول ذلك قبل المؤذن أو بعده روى ابن القاسم عن مالك أن ابنا المؤذن فله أن يعجل قبله  
وروى عنه علي بن زياد يقول بعده أحب الى وهذا يختلف فان كان في صلاة أو ذكر فان أراد أن  
يقول مثل ما يقول المؤذن وكان المؤذن بطيئا بطول من صوته للاستماع فله أن يعجل ليعود الى

ما هو قديم ذكر أصوله وإن كان في غير ذلك منفرد الاستماع فالصواب أن يقول بعد المؤذن لأنه لا يكون غائلاً مثل قوله إلا بعد قوله ص **ع** مالك عن سمي مولى أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي صالح السمان بن أبي خزيمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول ثم لم يجدوا إلا أن يستموا عليه لاستموا ولو يعلمون ما في التهجير لاستبقوا إليه ولو يعلمون ما في العمة والصح لأتوها ولو حبوا **ع** ش قوله لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول ثم لم يجدوا إلا أن يستموا عليه لاستموا بر بدهلى الله عليه وسلم تعظم أمر الثواب على النداء والصف الأول فإن الناس لو يعلمون مقدار ذلك لتبادروا ثوابه كلهم ولم يجدوا إلا أن يستموا عليه تشافيه رغبة في ثوابه وقد اختلف في الصف الأول فقيل معناه السابق إلى المسجد وقيل معناه الصف الذي يلي الإمام إن لم يكن في المسجد مقصورة يمنع من دخوله بعض الناس فإن كان ذلك فالصف الأول هو الذي يلي المقصورة

( فصل ) وقوله لو يعلمون ما في التهجير لاستبقوا إليه التهجير هو التكبير إلى الصلاة في المهاجرة وذلك لا يكون إلا للظهور أو الجمعة وهذا يدل على جواز التنفل ذلك الوقت لأنه لا خلاف أنهم من دخل المسجد ذلك الوقت تنفل

( فصل ) وقوله صلى الله عليه وسلم لو يعلمون ما في العمة والصح لأتوها ولو حبوا شخص هاتين المصلاتين بذلك لأن السبي إليها أشق من السبي إلى غيرها لما في أوقافهما من مشقة الخروج والتصرف فأخبر صلى الله عليه وسلم عن عظيم الأجر على اتبائهما حاشا للناس عابها وان المشى إليها لو لم يكن إلا جوا لاستموا به من يعلم مقدار الثواب عليهما ص **ع** مالك عن العلاء بن عبد الرحمن ابن يعقوب عن أبيه واسحاق بن عبد الله أنهما أخبراه أنهما سمعا بأمر رة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ثوب بالصلاة فلا تأتوها وأتتم نسعون وأتوها عليكم السكينة فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا فإن أحسركم في صلاة ما كان بعد إلى الصلاة **ع** ش قوله إذا ثوب بالصلاة التثويب إعادة الصوت يقال نادى فلان ثم ثوب بر بدها أعاد النداء وقد ورد في الشرع بمعنى الرجوع إلى التشهد في الأذان لأنه رجوع إلى الأذان وقد يقال للأذان به إذا كان تنويب وقد يقال للإقامة تنويب لأنها إعادة للنداء بالصلاة **ع** قال القاضي أبو الوليد والإطهر عندي أنها في هذا الحديث بمعنى الإقامة وهي التي تقتضي تعجيل من سمعها خوف فوات بعضها فأما الأذان والتجميع فيه فلا يقتضي شيأ من ذلك

( فصل ) وقوله ولا تأتوها وأتتم نسعون السبي هنا الجري منع في اتبائ الصلاة لما في ذلك من ترك الوقار المشروع فيها وفي القصد إليها وأما الإسراع الذي لا يتأخر في الوقار والسكينة لمن سمع الإقامة ونفى أن يفوته بعض الصلاة فذلك جائز والدليل على ذلك ما روي عن عبد الله بن عمر سمع الإقامة وهو بالبيع فأمرع المشى إلى المسجد

( فصل ) وقوله فما أدركتم فصلوا يقتضي الوجوب في الدخول مع الإمام على الهيئة التي يوجد عليها ولا يستغل بإعادة ما فات منها لأن ذلك يؤدي أن لا يصلي ما أدرك مع الإمام ويقتضي أن يتبعه فلا يعتد به من صلته كالسجدة التي فاتت تركها لأنه ما أدرك فله

( فصل ) وقوله وما فاتكم فأتموا اختلف في رواية هذه اللفظة فرواها العلاء بن عبد الرحمن كذلك وتابعه أكثره وأدع الزعري غير ابن عينة فإنه قال عن الزهري وما فاتكم فأتموا وكذلك رواه

**ع** وحديثي عن مالك عن سمي مولى أبي بكر ابن عبد الرحمن عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لو علم الناس ما في النداء والصف الأول ثم لم يجدوا إلا أن يستموا عليه لاستموا ولو يعلمون ما في التهجير لاستبقوا إليه ولو يعلمون ما في العمة والصح لأتوها ولو حبوا **ع** وحديثي عن مالك عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبيه واسحاق بن عبد الله أنهما أخبراه أنهما سمعا بأمر رة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ثوب بالصلاة فلا تأتوها وأتتم نسعون وأتوها عليكم السكينة فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا فإن أحسركم في صلاة ما كان بعد إلى الصلاة

أبو رافع بن سبر بن وأوسمة عن أبي هريرة ص **ع** مالك عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة الأنصاري ثم المازني عن أبيه أنه أخبره أن أباه سعيد الخدري قال له أني أراك تحب الغنم والبادية فإذا كنت في غفلك أو باديتك فأذنت بالصلاة فارفع صوتك بالنداء فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا انس ولا شيء الا شهده يوم القيامة قال أو سعيد سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم **ع** ش قوله فإذا كنت في غفلك أو باديتك فارفع صوتك بالنداء ذهب مالك إلى أن النداء إنما يبرز في مساجد الجماعات والقبائل وحيث يكون الأئمة وقد روي نحوه ذلك عن ابن عمر قال مالك وأما الرجل في خاصة نفسه فإن أذن فحسن وإن ترك الأذان فلا بأس بذلك وكذلك الجماعات يصلح بهم رجل منهم غير الإمام المقدم لأمور الناس في غير المساجد فليس عليهم أذان وقد روي في هذا الحديث الأمر برفع الصوت بالأذان للرجل المنفرد في غفلة أو بادية ووجه ذلك أن من كان في غفلة أو بادية ثم تلا عن الحواضر التي يقام فيها الأذان في المساجد يحتاج إلى شعار المسلمين وهو الأذان ليخبرهم بشعار الإسلام ويحثبه سرايا المسلمين وجيوشهم وقد روي أنس بن مالك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم غير أذاطم الفجر وكان يسمع الأذان فإن سمع أذانا أسكت ولا تغار فسمع رجل يقول الله أكبر أنما كبر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم على القطرة ثم قال أشهد أن لا إله الا الله قل خرجت من التار فطره فإذا هو راى معزى ومن صلى وحده في حواضر الساميين وبلاهم استغنى عن الأذان لأن الأذان في المساجد وعند الإمام شعار له ولغيره من سكن ذلك البلاد

( فصل ) وقوله فارفع صوتك بالنداء أمره برفع صوته بالأداة لیسعه من بعدهه وتعلم بذلك حاله وجعله على ذلك من الاجران يشهده يوم القيامة من سمع صوته من جن وانس وقوله ولا شيء يفعل أن يرده ساثر الحيوان لانه الذي يصح أن يسمع صوته ومعنى فائدة المؤذن في ذلك ان يكون من يشهده به أعظم أجرا في الآخرة من أذن فليسعه من يشهده به ص **ع** مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا نودي للصلاة أدبر الشيطان له ضراط حتى لا يسمع النداء فإذا أفضى النداء أقبل حتى إذا توب بالصلاة أدبر حتى إذا قضى التوب أقبل حتى يحضر بين المرء ونفسه يقول اذكر كذا إذا كركذا لما لم يكن يذكر حتى يظل الرجل لن يدرى كم صلى **ع** ش قوله صلى الله عليه وسلم إذا نودي بالصلاة أدبر الشيطان له ضراط اخبار عن انزعاجه وفراره حين الأذان عن سماعه يجوز أن يكون الباري تعالى أجرى العادة بتأذيه بالأذان حين سماعه وقد روى انه يمد إلى مثل الرواء عن المدينة

( فصل ) وقوله صلى الله عليه وسلم فإذا أفضى الأذان أقبل يريد أقبل إلى الانسان ليوسوس له ويدهيه عن أعمال الطاعة

( فصل ) وقوله صلى الله عليه وسلم حتى إذا توب بالصلاة أدبر قال عيسى بن دينار معناه إذا أقيمت الصلاة قال عيسى عن ابن نافع معناه حتى إذا نودي لها يريد النداء الثاني وقول عيسى آيين وقد روى مفسرا من حديث الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال فإذا سمع الإقامة ذهب حتى لا يسمع صوته فإذا سكت رجع فوسوس

( فصل ) قوله حتى إذا أفضى التوب أقبل حتى يحضر بين المرء ونفسه يريد حتى يمر بين المرء

**•** وحديث عن مالك عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة الأنصاري ثم المازني عن أبيه أنه أخبره أن أباه سعيد الخدري قال له أني أراك تحب الغنم والبادية فإذا كنت في غفلك أو باديتك فارفع صوتك بالنداء فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا انس ولا شيء الا شهده يوم القيامة قال أو سعيد سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم **ع** ش قوله فإذا كنت في غفلك أو باديتك فارفع صوتك بالنداء ذهب مالك إلى أن النداء إنما يبرز في مساجد الجماعات والقبائل وحيث يكون الأئمة وقد روي نحوه ذلك عن ابن عمر قال مالك وأما الرجل في خاصة نفسه فإن أذن فحسن وإن ترك الأذان فلا بأس بذلك وكذلك الجماعات يصلح بهم رجل منهم غير الإمام المقدم لأمور الناس في غير المساجد فليس عليهم أذان وقد روي في هذا الحديث الأمر برفع الصوت بالأذان للرجل المنفرد في غفلة أو بادية ووجه ذلك أن من كان في غفلة أو بادية ثم تلا عن الحواضر التي يقام فيها الأذان في المساجد يحتاج إلى شعار المسلمين وهو الأذان ليخبرهم بشعار الإسلام ويحثبه سرايا المسلمين وجيوشهم وقد روي أنس بن مالك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم غير أذاطم الفجر وكان يسمع الأذان فإن سمع أذانا أسكت ولا تغار فسمع رجل يقول الله أكبر أنما كبر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم على القطرة ثم قال أشهد أن لا إله الا الله قل خرجت من التار فطره فإذا هو راى معزى ومن صلى وحده في حواضر الساميين وبلاهم استغنى عن الأذان لأن الأذان في المساجد وعند الإمام شعار له ولغيره من سكن ذلك البلاد

**•** وحديث عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا نودي للصلاة أدبر الشيطان له ضراط حتى لا يسمع النداء فإذا أفضى النداء أقبل حتى إذا توب بالصلاة أدبر حتى إذا قضى التوب أقبل حتى يحضر بين المرء ونفسه يقول اذكر كذا إذا كركذا لما لم يكن يذكر حتى يظل الرجل لن يدرى كم صلى

ونفسه فعول منه وبين ما يرده منها والاقبال على صلاته والاعتبال بمعرفة ما مضى منها وما بقي عليه فيقول له اذكر كذا اذا ذكر كذا لما لم يكن ذكره في صلاته فيشغله بذلك عنها حتى يظن الرجل ان يدري كم صلى معناه يبقى متعبا لا يدري كم صلى يقال ظل فلان يفعل كذا اذا اقام بفعله قال الله اودى ويرى حتى يضل الرجل ومعناه يتغير ومنه قوله تعالى ان تقبل احدا مما فسد ذكر احدا مما الاخرى ولا تعلم احدا روى ذلك غير ما قال ابو جعفر والله اعلم واحكم ص **●** مالك عن **●** ابي حازم بن دينار عن سهل بن سعد الساعدي انه قال ساعتان تنفتح لها ابواب السماء وقل داع زد عليه دعوته حضرة النداء للصلاة والصف في سبيل الله **●** ش قوله ساعتان تنفتح لها يجعل ان ير بدتفتح فيها ويجعل ان ير بدتفتح ابواب السماء من اجل فضيلتهما وقوله وقل داع زد عليه دعوته حضرة النداء للصلاة اخبر بان الاجابة في ذنبك الوقت حتى لاكثر وان رد الدعاء فيما ينذر ولا يسجد يقع ص **●** سئل مالك عن النداء يوم الجمعة لعل يكون قبيل ان يصل الوقت فقال لا يكون الا بعد ان تزل الشمس **●** ش وهذا كما قال ان الجمعة صلاها قبل الزوال اعاد ووقتها زوال الشمس كالظھر في سائر الايام قال ابن نافع عن الجمعة من صلاها قبل الزوال اعاد الخطية والصلاة قال ابن حبيب عن مطرف عن مالك ولو خطب بهم قبل الزوال وصلى بعده لم يجزهم ويعيدون الجمعة بمطعمه ما لم تغرب الشمس زاد ابن سعنوان ويعيدون الظهر اذ اذا ابدوا وهو قول جمهور النخعيين **●** احدث حنبل يؤذن لها وصلى قبل الزوال والدليل لنا على ذلك ان هذه صلاة فرض يجوز الاذان لها بعد الزوال فلم يجز الاذان لها قبل الزوال كالظھر في سائر الايام وقال ابن حبيب كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا دخل المسجد في المنبر جلس فاذن المؤذنون على المنار واحدا بعد واحد فخطب قائم امر عيانا ثم اذن الناس ان يؤذن عند الزوال وازورا وهو موضع السوق ليرتفع منها الناس فاذا خرج وجلس على المنبر اذن المؤذنون على المنار ثم ان هشام بن عبد الملك في امارته قل الاذان الذي في الزورا فجهله مؤذنا واحدا يؤذن عند الزوال على المنار فاذا خرج هشام وجلس على المنبر اذن المؤذنون بين يديه فاذا فرغوا خطب قال ابن حبيب وفعل النبي صلى الله عليه وسلم احق ان يتبع ص **●** سئل مالك عن تنبيه الاذان والادعية متى يجب القيام على الناس حين تقام الصلاة فقال لم يلغني في النداء والاقامة الا ما أدركت الناس عليه فاما الاقامة فاما الاذني وذلك الذي لم يزل عليه اهل العلم يبدلون اوقافا ما قيام الناس حين تقام الصلاة فاني لم اسمع في ذلك بمصدق له الا اني ارى ذلك على قدر طاقه الناس فان منهم يستطيعون ان يكونوا كرجل واحد

**●** وحدثنى عن مالك عن **●** ابي حازم بن دينار عن سهل بن سعد الساعدي انه قال ساعتان تنفتح لها ابواب السماء وقل داع زد عليه دعوته حضرة النداء للصلاة والصف في سبيل الله **●** وسئل مالك عن النداء يوم الجمعة هل يكون قبل ان يصل الوقت فقال لا يكون الا بعد ان تزل الشمس **●** وسئل مالك عن تنبيه الاذان والاقامة متى يجب القيام على الناس حين تقام الصلاة فقال لم يلغني في النداء والاقامة الا ما أدركت الناس عليه فاما الاقامة فاما الاذني وذلك الذي لم يزل عليه اهل العلم يبدلون اوقافا ما قيام الناس حين تقام الصلاة فاني لم اسمع في ذلك بمصدق له الا اني ارى ذلك على قدر طاقه الناس فان منهم يستطيعون ان يكونوا كرجل واحد

اليوم والشهر ومراعاتهم له فإذا رأيا الجماعة الذين شهدوا بالامس الاذان قد سمعوه اليوم ولم يكن لأحدهم انكار لشيء منه علم انه هو الاذان الذي كان بالامس ولو جاز أن يكون هذا حكمه من التكرار والانتشار ويصح مع ذلك عليه التبديل والتغيير وبذهب ذلك على جميعهم جاز أن يذهب عليهم تبديل مسجد النبي صلى الله عليه وسلم وهو ما لا يقوله عاقل فكيف بان رفضه بالانتماء مسلم وهذا أمر مطرقة القطع والعلم وهو شهر من أن يحتاج فيه إلى الاستدلال بالخبر الآحاد التي مقتضاها غلبة الظن وقد استدل أصحابنا في ذلك بما أخرجه مسلم من حديث أبي مخضرة أن نبي الله صلى الله عليه وسلم علم عامه هذا الاذان الله أكبر أشهد أن لا إله الا الله إلى آخره (أما المسئلة الثانية) فإن الترجيع مسنون وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة ليس بمسنون والدليل على ما نقله النقل المستفيض بالمدينة والخبر المتواتر به على حسب ما قدمناه وبيناه ودليل آخر وهو حديث أبي مخضرة في الاذان وفيه ثم يعود فيقول أشهد أن لا إله الا الله (وأما المسئلة الثالثة) فهي أن قوله الصلاة خير من النوم مسنون في الاذان لصلاة الصبح وبه قال الشافعي في أحد قوليه وقال أبو حنيفة ليس ذلك بمسنون والدليل على ما نقله النقل المستفيض بالمدينة والعمل المتصل على ما قدمناه وبيناه (فرع) إذا ثبت ذلك فهل يقال الصلاة خير من النوم مرة أم مرتين قال مالك يقال مرتين وقال ابن وهب يقال مرة واحدة فوجه قول مالك رحمه الله العمل المستفيض بالمدينة ومروى عن أنس أمي بلال أن يشفع الاذان ويوتر الإقامة ومن جهة المعنى إن هذا أحد الداءين فوجب أن يكون اللفظ المختص بمن جنسه في شفع أو وتر أصله قوله فدقامت الصلاة في الإقامة وجه قول ابن وهب أنه لفظ يختص بأحد الداءين فوجب أن تكون سنته للأفراد أصل ذلك كله فدقامت الصلاة في الإقامة (وأما المسئلة الرابعة) فهي أن الإقامة لا تنفي في قول مالك وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة تنفي كالأذان والدليل على ما نقله نقل أهل المدينة المتواتر وعدمهم المستفيض على ما تقدم والدليل على ذلك ما أخرجه البخاري من حديث أنس أمي بلال أن يشفع الاذان ويوتر الإقامة وهذا نص في موضع الخلاف (وأما المسئلة الخامسة) فإن المشهور من المنسب أن المقيم يقول فدقامت الصلاة مرة واحدة وروى عنه المصنفون في مختصر ابن شعبان يقول ذلك مرتين وبه قال الشافعي وجه القول الأول عموم قول أنس أمي بلال أن يشفع الاذان ويوتر الإقامة

(فصل) وقوله وأما قيام الناس حين تقام الصلاة فلم اسمع في ذلك بعد تقامه يعني أنه لم يرد فيه حدا لا يتقدم عليه ولا يتأخر عنه وأما ذلك على قدر أحوال الناس فمنهم الخفيف فلا حرج عليه في التقديم ومنهم الثقيل فلا حرج عليه في التأخير وأما أراد أن يتكامل الناس قياما في صفوفهم في آخر الإقامة وقال الشافعي إن القيام يكون إذا قار المؤذن فدقامت الصلاة وما احتج به مالك رحمه الله بين لأن من الناس من يحلف عليه القيام فيذكر الإمام قبل التكبير ومنهم من يشغل عليه ويحتاج به إلى التأني والكشف فلا حرج عليه في أن يشرع في القيام قبل ذلك ليدرك التكبير مع الإمام ص **سئل مالك عن قوم حضروا أروا أن يجمعوا المكتوبة فأرادوا أن يقيموا** ولا يؤذوا قال ذلك مجزئ عنهم وأما يجب الداء في مساجد الجماعة التي تجمع فيها الصلاة **سئل** وهذا كمال وهو أن الاذان ليس بشرط في صحة الصلاة وبه قال جمهور الفقهاء وقال عطاء بن صلي دون أذان وإقامة أعاد وقال داود الاذان والإقامة فرض في الجماعة وليس على الفرد ولا على

\* وسئل مالك عن قوم  
حضور أروا أن  
يجمعوا المكتوبة فأرادوا  
أن يقيموا ولا يؤذوا قال  
ذلك مجزئ عنهم وأما يجب  
الداء في مساجد الجماعة  
التي تجمع فيها الصلاة

المرة أذان ولا إقامة ودليلنا من جهة القياس ان كل ذكر لا يكون شرطاً في صحة صلاة الفذاته  
لا يكون شرطاً في صحة صلاة الجماعة كسائر الأذكار (مسئلة) اذا ثبت ان الأذان ليس بشرط  
في صحة الصلاة فقد قال الشيخ أبو محمد انه واجب في المساجد والجماعات الرتبة وقال القاضي أبو  
محمد سمعي ذلك انه من مؤكدا السنن قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وحل لفظ مالك على  
ظاهره عندي أولى وإن الأذان واجب وليس بشرط في صحة الصلاة وجوده على الكفاية ولو  
ان أهل مصر اتفقوا على ترك الأذان لأئمتنا بذلك ولو جبرهم عليه وأخذهم به وجوده لمعينين  
أحداهما شعار الاسلام ولذا شروى أس في هذا الحديث المتقدم أن النبي صلى الله عليه وسلم  
كان اذا أراد أن يخرج اسقى فان سمع أذاناً أسلك والأغار والوجه الثاني انه دعاء إلى الصلاة في  
المساجد التي لا يجوز الاتفاق على ترك الصلاة فيها والاعلام بأوقات الصلوات التي لا يجوز الاتفاق  
على ترك مراعاتها الآن بعض الناس يحمل مراعاتها عن بعض فاذا علم بأوقات الصلوات أعلم بها  
بالأذان فعلى هذا يحمل الاخبار بالامر بالأذان على ظاهرها ومالك على قول من قال من أهمابنا  
انه ليس بواجب أراد به الا انه ليس بشرط في صحة الصلاة والله أعلم (مسئلة) اذا ثبت ذلك فان  
الأذان مأمور به في أوقات الصلوات خاصة في المواضع التي يازم الدعاء فيها بالموهبي المساجد  
ومواضع الأئمة وهذه المواضع التي نصبت لأقامة الصلوات وأمر الناس بها فانها لذلك وأما لفظ  
والجماعة في غير مسجد ودون اتمام فان كان ذلك في الحواضر لم يجب عليهم أذان لان معنى شعار  
الاسلام قد سقط عنهم بقيام أهل مصر به ولا يجب ذلك عليهم للدعاء إلى الصلاة لان موضعهم ليس  
بموضع منصوب لأقامة الصلاة فيدعي الناس اليه فان أدنوا لحسن لانه ذكر الله تعالى واعلام بوقت  
الصلاة وأخذ يحفظ من اظهار شعار الاسلام وأما ان كان ذلك في أرض فقرا وسفر فقد قال الشيخ  
أبو محمد لا أذان عليه لانه ليس من أهل الجماعة وهذا يحتاج إلى تفصيل فان كان الامر مع جماعة في  
سفر أو وحده فان من سننه الأذان لانه جماعة وقد نصب موضعه لأقامة الصلاة فلمز أن يدعو  
إلى الصلاة قال القاضي أبو الوليد وإن كان غير امام فالظاهر عندي أن الأذان مشروع  
لانه شعار الاسلام على ما تقدم في حديث أبي سعيد الخدري وقد قال ابن حبيب وسأني بعد هذا  
أن شاء الله (فرع) وأما الأقامة فقد قال أهمابنا هي غير واجبة وقد قال ابن رصنون عن  
ابن كنانة ان من تركها عاهد الأعداء الصلاة وقال ابن القاسم في العتبية لا يبعد قال القاضي وإن ابن  
كنانة قصد بذلك التغليظ على المتعمد من تسليم مالك عن تسليم المؤذن على الإمام ودعائه  
إياه للصلاة ومن أول من سلم عليه فقال لم يفتي أن التسليم كان في الزمان الأول ثم ش وهذا كما  
قال مالك أن هذا أمر لم يكن في الزمان الأول من رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر  
وعثمان رضي الله عنهم أجمعين وإنما كان المؤذن يؤذنون فان كان الامام في شغل جاء المؤذن  
فأعلمه بجمع الناس للصلاة دون تكفي ولا استعمل فأما ما كان يتكفي اليوم للامر من وقوف  
المؤذن ببابه والسلام عليه والدعاء للصلاة بعد ذلك فانه بمعنى المباشرة والتكبير والصلاة يجب  
أن تترجع عن جميع ذلك وقد قال القاضي أبو اسحق في مبسوطه عن عبد الملك بن الماجنون  
ان كيفية السلام عليك أيها الامير ورحمة الله وبركاته هي على الصلاة هي على الصلاة  
هي على الفلاح هي على الفلاح رحمك الله قال وأما في الجمعة فيقول السلام عليك أيها الامير  
ورحمة الله وبركاته فتحات الصلاة فتحات الصلاة قال الشيخ أبو اسحق وروى عن عمر أنكر

• وسئل مالك عن تسليم  
المؤذن على الامام ودعائه  
إياه للصلاة ومن أول من سلم  
عليه فقال لم يفتي أن  
التسليم كان في الزمان  
الأول



ذلك على أي محذورة دعه إياه للصلاة وأول من فعله معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه  
 ص **سئل مالك عن مؤذن أذن لقوم ثم انتظر هل يأتيه أحد فلم يأت أحد فأقام الصلاة وصلى**  
**وحده ثم جاء الناس بعد أن فرغ بعد الصلاة معهم قال لا بعد الصلاة من جاء بعد انصرافه فليصل**  
**لنفسه وحده** ش وهذا كقول وأصل هذا أن الإمام الراتب لمجدله إقامة الصلاة فيه دون  
 غيره فإذا جمع فيه الصلاة ثم أتت طائفة أخرى لم يكن لها أن تجتمع فيه لأن الأئمة يجب الاجتماع عليهم  
 والاتفاق على تقديمهم فإذا ثبت ذلك لم يميز الاختلاف عليهم ولو جاز الجمع في مسجد مرتين لكان  
 ذلك داعية إلى الافتراق والاختلاف ولكن أهل البدع ينفرون الجماعة عليهم ويتأخرون من  
 جاعتهم ثم يقدمون منهم ولو جاز مثل هذا الفعل أو مثل ذلك بالإمام الذي تؤدي إليه الطاعة فيؤدي  
 ذلك إلى الظهور بنا بذهلة الأئمة ومخالفتهم ومفارقة الجماعة فوجب عليهم هذا الباب ووجه آخر أنه لو  
 وسع في مثل هذا الأمر لأدى إلى أن لا تراعى أوقات الصلوات ولا من شاء وصلى بعد ذلك في جماعة  
 وقصر الناس على إمام واحد داع إلى مراعاة صلواته والمبادرة إلى أدراك الصلاة معه (مسئلة)  
 فإن كان في مسجد له إمام راتب يجمع فيه بعض الصلوات ولا يجمع سائرهما فهل يجمع فيه غير  
 الإمام الراتب في تلك الصلوات وغيرها أم لا وروى أشهب عن مالك يجمع فيها غير صلوات الإمام  
 الراتب مرة بعد مرة وجوز وأيضاً أشهب أن الإمام الراتب إنما يراعى الخلاف عليه في الصلوات التي  
 يجمعها وأما غير ذلك من الصلوات فلا خلاف عليه فيها لأنه ليس بإمام فيها وروى ابن القاسم أن  
 الإمام إذا رتب لبعض الصلوات في المسجد كان إمامه في جيبه فألا يجوز أن يفتات عليه في الجمع  
 في ذلك المسجد

قال يحيى وسئل مالك عن  
 مؤذن أذن لقوم ثم انتظر  
 هل يأتيه أحد فلم يأت أحد  
 فأقام الصلاة وصلى وحده  
 ثم جاء الناس بعد أن فرغ  
 بعد الصلاة معهم قال لا  
 بعد الصلاة ومن جاء بعد  
 انصرافه فليصل لنفسه  
 وحده قال يحيى وسئل  
 مالك عن مؤذن أذن لقوم  
 ثم تنفل فأراد أن يصلوا  
 بأئمة غيره فقال لا بأس  
 بذلك أئمة وأئمة غيره  
 سواء

(فصل) وقوله في مؤذن أذن لقوم ثم انتظر هل يأتيه أحد إلى آخر المسئلة لم يسئل مالك رحمه الله أن  
 كان المؤذن إمام المسجد وأغير إمامه ولا يحل من أحد الأمرين فإن كان إمام المسجد فأذن وانتظر  
 الجماعة فلم يأت أحد فلي وحده ثم أتت الجماعة بعده فأقام الجماعة فيه لأن الاعتبار في الجماعة بالإمام  
 لا بالأمورين بدليل أن أمرها معروفي إليه واتباعه واجب عليهم ولو تعدد أفساد صلواتهم فسدت  
 صلواتهم ولو تعددوا أفساد صلواتهم لم تفسد صلواتهم فثبت أنهم تبع له فإن صلى وحده فقد فسد  
 الجماعة في ذلك المسجد فلا يصلح إمامه غيره (مسئلة) وإن كان المؤذن لا يؤمهم فهل تقوم صلواته  
 مقام صلوات الجماعة قال عيسى بن دينار في ذلك حكم الجماعة وقال يحيى عن ابن نافع حكمه حكم الفرد  
 وجه ما قاله عيسى بن دينار أن المؤذن إمام إليه يرجع في وقت الصلاة فإذا جمع في موضعه فقد أقام  
 الجماعة في ذلك المسجد من يؤم فيه فلا يجمع فيه ثابته ووجه قول ابن نافع أن المؤذن ليس بإمام في  
 الصلاة وإنما يؤمهم في مراعاة الأوقات والله أعلم بالصواب قال القاضي أبو الوليد والذي يظهر  
 لي أن قول عيسى إنما هو في مسجد له مؤذن راتب وليس له إمام راتب ولو كان له إمام راتب لكان  
 حكم الجماعة يتعلق به دون المؤذن ص **سئل مالك عن مؤذن أذن لقوم ثم تنفل فأراد أن**  
**يصلوا بأئمة غيره فقال لا بأس بذلك أئمة وأئمة غيره سواء** ش سؤاله عن مؤذن أذن لقوم  
 ثم تنفل فكذا رواه يحيى بن يحيى وابن القاسم والقاضي ورواه ابن بكير ثم تنفل فأما تنفله بعد  
 الأذان فإن تنفله وتنفل غيره بعد الأذان جائز وقال ابن حبيب يسحب التنفل بعد الأذان إلا في  
 المغرب قال النافعي وعندى أنه يجب أن يزداد بإثر الأذان للجمعة والأصل في ذلك أن صلاة  
 المغرب ما مور يتقدم بها الأذان لا يختل في اختصاصها بذلك الوقت ولما في تعجيلها من الرقة

بالتناس لغير الصائم وانصرف المتصرف جميع نهاره الى بيته فكان تعجيلها أولى من التأجيل فيها  
 فمن أثار التنفل تنفل بعدها وأما الجمعة فان الأذان تتبع الخطبة وهي تمنع التنفل وانقطع علم  
 (فصل) وأما قوله أقامته وأقامته غيره سواء فهذا مذموم ماله ذكره السافى ودليلنا على جواز ذلك  
 أن هذا مؤذن فجاز أن يقيم غيره كالمؤذن الثاني والثالث ص **❦** قال مالك لم تزل الصبح ينادى  
 لها قبل الفجر فأما غيره من الصلوات فأنما لم تزل ينادى لها إلا بعد أن يحل وقتها **❦** ش وهذا كما  
 قال أنه لا ينادى لشئ من الصلوات قبل وقتها لأن الأذان دعاء الى الصلوات وقد تقدم الكلام فيه وأما  
 صلاة الصبح فانه ينادى لها قبل وقتها وهذا قال السافى وقال أبو حنيفة يقول في هذه المسئلة يقول في حنيفة  
 أبو الحسن الكرخي من أصحاب أبي حنيفة كان أبو يوسف يقول في هذه المسئلة يقول في حنيفة  
 حتى أتى المدينة فسمع الأذان فعلم أنه علمه المتصل فرجع في ذلك الى قول مالك كما رجع في مسئلة  
 الصاع شاهدين النقل المتواتر ما وقع له به العلم والهدى ليس على حجة ما ذهب اليه مالك قوله صلى الله  
 عليه وسلم إن الأذان ينادى ليلى فكوا وائثر وواحي ينادى بن أم مكتوم وهذا الذي ذكره أصحابنا  
 في هذه المسئلة **❦** قال القاضي أبو الوليد والذي يظهر لي أنه ليس في الآثار ما يقتضي أن الأذان قبل  
 الفجر هو لصلاة الفجر إن كان الخلاف في الأذان ذلك الوقت فالأثر حجة من أنبت وإن كان  
 الخلاف في المقصود به فيحتاج الى ما بين ذلك من اتصال الأذان الى الفجر وأغير ذلك ما يدل عليه  
 واقطعنا (فرع) واختلف أصحابنا في وقت الأذان لما قال ابن وهب وسهون لا يؤذن لها حتى  
 يبقى السدس الآخر من الليل وقال ابن حبيب يؤذن لها بعد آخر أوقات العشاء وذلك نصف الليل  
 وقال الواقفي يؤذن لها بعد صلاة العشاء وإن كان من أول الليل وهذا قول يبرده والظاهر قول ابن  
 وهب والله أعلم ص **❦** مالك أنه يله أن المؤذن جاء عمر بن الخطاب يؤذنه لصلاة الصبح فوجده  
 نائماً فقال الصلاة خير من النوم فأمره عمر أن يجعلها في نداء الصبح **❦** ش قوله فأمره عمر أن  
 يجعلها في نداء الصبح بمثل أن يكون عمر قال ذلك إنكار الاستعمال لفظة من ألفاظ الأذان في غير  
 الأذان فأكثر ذلك عليه وقاله اجعل هذه اللفظة في الأذان بمعنى لاستعملها في غيره وقد أنكر  
 جماعة من أهل العلم هذا التثويب الذي يكون بين الأذان والأقامة وهو أن يقول المؤذن إذا استبسط  
 الناس حتى على الفلاح لأفراد بعض ألفاظ الأذان والنداء به في غير الأذان الذي يختص به وقد  
 روى ابن وهب وابن حبيب عن مالك التثويب بعد الأذان والفجر في رمضان وغيره مكروه فعلى  
 هذا الوجه أنكر عمر قول المؤذن الصلاة خير من النوم فقال اجعلها في نداء الصبح يعني لاستعملها  
 في غيره (مسئلة) ولا يترك المؤذن قوله الصلاة خير من النوم في نداء الصبح في سفر ولا حضر  
 ومن أذن في ضيعته متعباً عن الناس فتركه فلا بأس به وأحب البناء لأن يأتى به قاله مالك في مختصر  
 ابن شهاب ص **❦** مالك عن عمه أبي سهيل بن مالك عن أبيه أنه قال ما عرف شيئاً مما أدركت  
 عليه الناس إلا النداء بالصلاة **❦** ش قوله ما عرف شيئاً مما أدركت عليه الناس يريد الصلابة  
 لأنه قد أنكر أكثر أفعال أهل عصره ورأى أفعالهم فلما أدرك من أفعال الصلابة وذلك أن التغيير  
 يمكن أن يلحق صفة للفعل كتناء غير الصلاة عن أوقاتها ويمكن أن يلحق الفعل بجمله كترك الأمر  
 بكثيرين المعروف واليه عن كثيرين من المتكلمين علم الناس بذلك كله  
 (فصل) وقوله النداء به يبرده باق على ما كان عليه ولم يدخله تغيير ولا تبديل ص **❦** مالك عن نافع

**❦** قال يحيى قال مالك  
 لم تزل الصبح ينادى لها  
 قبل الفجر وأما غيرها  
 من الصلوات فأنما لم تزل  
 ينادى لها إلا بعد أن يحل  
 وقتها **❦** وحدثنى عن مالك  
 أنه بلغه أن المؤذن جاء  
 عمر بن الخطاب يؤذنه  
 لصلاة الصبح فوجده نائماً  
 فقال الصلاة خير من  
 النوم فأمره عمر أن يجعلها  
 في نداء الصبح **❦** وحدثنى  
 يحيى عن مالك عن عمه  
 أبي سهيل بن مالك عن  
 أبيه أنه قال ما عرف شيئاً  
 مما أدركت عليه الناس إلا  
 النداء بالصلاة **❦** وحدثنى  
 عن مالك عن نافع



(مسئله) وهل يؤذن القاعد لأقال في المدونة لا يؤذن القاعد وفي كتاب القاضي أبي الفرج لأبأس أن يؤذن القاعد وجه ما في المدونة أن الأبلغ والاستعلاء في الأذان مشروع ولذلك شرع الأذان في المنار والقعود ضد الاستعلاء ووجه رواية أبي الفرج أن الاستعلاء مشروع في المكان دون حال المؤذن بدليل أنه يؤذن الركب (فرع) وهل يقيم الركبا في ذلك أو يأتان أحداهما ليقم لأن من شروط الإقامة الاتصال بالصلاة ونزوله من دابته ومنه إلى موضع صلاته عمل بفصل بين الإقامة والصلاة قاله الشيخ أبو بكر والرواية الثانية يقيم الركبان نزوله إلى الصلاة عمل بسيرة فلم يعد فصلا كإخذ الثوب وبسط ما يلي عليه رواه ابن وهب عن مالك ص **ع** مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول من صلى بأرض فلاة صلى عن يمينه ملك وعن شماله ملك فإذا أذن وأقام الصلاة صلى وراءه من الملائكة أمثال الجبال **ص** قوله صلى عن يمينه ملك وعن شماله ملك يجعل أن يبلغ للملكين درجتا لجماعة إذا كان موضع لا يقدر عليهما وهو راغب فيهما وإن هذا المصلي أن أذن وأقام صلى وراءه من الملائكة عدد عظيم فيكون فضل صلاته أكثر لكثرة عددهم صلى وراءه ويقتضى هذا أن الجماعة الكبيرة من الفضيلة ما ليس للجماعة الصغيرة والأفلا فائدة لهذا المصلي في ذلك وهذا يقتضى أن تكون هذه الصلاة صلاة فرض ولذلك تم فضيلتها بالأذان والإقامة

(فصل) وقوله صلى عن يمينه ملك وعن يساره ملك وليس هذا مقام الآدميين مع الإمام عند مالك وأما بقاين رواه وسنين حكمه بعد هذا أن شاء الله وهذا الحديث ليس مستدافا في موضع الخلاف ولا طريق لسعيد بن المسيب إلى أن يعرف هذا ينظر في كتابه من فرضه التقليد ويجعل أن يكون هذا فرضا يختص بالملائكة وحكم الآدميين مخالف لذلك لأن أناسا صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم فقال قت أو أبا التيمم وراءه والعجوز من وراءه ويجعل أن يكون المكان حرا الحافظان وإن ذلك مكانهما من المكف في الصلاة وغيرها وإذا أذن وأقام فأتا صلى وراءه غيرهما من الملائكة والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله فإذا ن أقيم الصلاة أو أقام صلى وراءه من الملائكة أمثال الجبال هذه رواية يحيى وأبي مصعب وغيره يقول فإن أذن وأقام صلى وراءه أمثال الجبال من الملائكة **ص** قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وهذه الرواية عندى هي الأصل ورواية يحيى تصحل الشك ولو كانت للتقسيم وقتلان ذلك في صلاة فرض اقتضت أن من صلى بإذان وإقامة أو إقامة فقط صلى وراءه أمثال الجبال من الملائكة ومن صلى الفرض دون أذان وإقامة صلى عن يمينه ملك وعن يساره ملك ونزل الإقامة منى عنه وذلك يتأني الفضيلة قال صلى عن يمينه ملك وعن يساره ملك الآن بر بداهة أن صلى نافذة فلم يؤذن ولم يقيم صلى عن يمينه ملك وعن يساره ملك وإن صلى فريضة فاقصر على الإقامة صلى وراءه أمثال الجبال من الملائكة وقول أبي مصعب يجعل أن تكون الصلوات صلى فرض فيكون معناه أن اقصر على الإقامة صلى عن يمينه ملك وعن يساره ملك تم بهما فضيلة لالجماع وان أضاف إلى الإقامة الأذان صلى وراءه من الملائكة أمثال الجبال

**ع** قدر المحور من النداء

**ص** مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن بلالا

**ع** حدثني عن مالك عن

يحيى بن سعيد عن سعيد

ابن المسيب أنه كان يقول

من صلى بأرض فلاة

صلى عن يمينه ملك وعن

شماله ملك فإذا أذن وأقام

الصلاة صلى وراءه من

الملائكة أمثال الجبال

**ع** قدر المحور من

النداء

**ع** حدثني يحيى عن مالك

عن عبد الله بن دينار

عن عبد الله بن عمر أن

رسول الله صلى الله عليه

وسلم قال إن بلالا

ينادي لبيل فكلوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم ﴿ ش قوله ان بلال ينادي لبيل دليل على ما ذكرناه وجواز الاذان للصلاة الصبح قبل طلوع الفجر ولذلك قال صلى الله عليه وسلم فكلوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم فأباح الاكل والشرب في وقت يؤذن فيه بلال ولا خلاف أنه لا يجوز الاكل بعد طلوع الفجر ص ﴿ مالک عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان بلال ينادي لبيل فكلوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم قال وكان ابن أم مكتوم رجلا أعمى لا ينادي حتى يقال له أصبغت أصبغت ﴿ ش قوله فكلوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم يقتضى منع الاكل اذا أذن على قول القاضي أي بكرة بدليل الخطاب في الغاية ويدل هذا الحديث على جواز اتحاد مؤذنين في مسجد يؤذنان لصلاة واحدة وروى عن ابن زياد عن مالك لا بأس أن يؤذن للقوم في السفر والحرس والمركب ثلاثة مؤذنين وأربعة ولا بأس أن يؤخذ في المسجد أربعة مؤذنين وخمسة ﴿ قال ابن حبيب ولا بأس فيما اتسع وقته من الصلوات كالصبح والظهر والعشاء أن يؤذن خمسة الى عشرة واحدة بعد واحدة وفي العصر من الثلاثة الى خمسة ولا يؤذن في المغرب الا واحدة

(فصل) وقوله وكان ابن أم مكتوم رجلا أعمى دليل على جواز أذان الأعمى اذ كان النبي صلى الله عليه وسلم قد اتخذه مؤذنا لان عماء لا يمنع من الاعلام بالصلاة اذا كان له من يهله بالوقت وبقربها له فيجزى عنها على حسب ما كان يصبر به ابن أم مكتوم ﴿ قال مالك ان المؤذن امام والا عمى يجوز أن يكون اماما ومعنى ذلك أنه يقال وقت الصلاة الى الائمة اقامتها يقتدى بهم فيها

(فصل) وقوله لا ينادي حتى يقال له أصبغت أصبغت قال ابن وضاح قال بعض أهل العلم في قوله أصبغت أصبغت ليس معنى ذلك ان الصبح قد ظهر وانفجر ولكنه على معنى التحذير من طلوعه ﴿ قال القاضي أبو الوليد وهذا الذي ذكره يحتاج الى تأمل والأولى عندى انه كان لا يؤذن حتى يقول له من رغب الفجر أصبغت معنى أن الفجر قد بدأ يؤذن حينئذ ولو كان على ما قاله ابن وضاح أذان ابن أم مكتوم في بقية الليل قبل انفجار الصبح ولكن لا يمنع من الاكل والشرب فان قيل لو لم يؤذن حتى يقول له من رأى الفجر أصبغت وقد أباح النبي صلى الله عليه وسلم الاكل حتى يؤذن لكان أكل المنتظر لا ذاهب بعد الفجر لا يمنع حصة الصوم ﴿ فالجواب أن ذلك على معنى قوله فكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ومعنى ذلك ان من وقع أكله الى وقت يتبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود فانه لا يمنع حصة صومه ولم يرد للناسم أن يأكل حتى يتبين له وانه ان كل بعد طلوع الفجر وقيل أن يتبين له الخيط الأبيض من الخيط الأسود فمومه صحيح وكذلك معنى قوله عليه الصلاة والسلام فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم ان الاكل والشرب مباح الى الوقت الذي أمر ابن أم مكتوم أن يؤذن فيه اذا قيل له أصبغت وهو أول طلوع الفجر

### ﴿ ما جاء في افتتاح الصلاة ﴾

ص ﴿ مالک عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا افتتح الصلاة رفع يده وحذو منكبيه واذ رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك أيضا وقال سمع الله لمن حمده ونا ولك الحمد وكان لا يفعل ذلك في السجود ﴿ ش قوله ان رسول الله

ينادي لبيل فكلوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم ﴿ وحدثنى عن مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان بلال ينادي لبيل فكلوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم حتى يقال له أصبغت أصبغت

﴿ ما جاء في افتتاح الصلاة ﴾ ﴿ وحدثنى يحيى عن مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا افتتح الصلاة رفع يده وحذو منكبيه واذ رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك أيضا وقال سمع الله لمن حمده ونا ولك الحمد وكان لا يفعل ذلك في السجود

صلى الله عليه وسلم كان اذا افتتح الصلاة افتتح الصلاة بكون بالنطق بالكبير ولا يكون بمجرد التيمم بقدر على النطق والاصل في ذلك ما روى عن أبي هريرة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أتم الصلاة يكبر حين يقوم ثم يكبر حين يركع وذكر الحديث وأما النبي صلى الله عليه وسلم على الوجوب (مسئلة) ولا يميز من النطق غير التكبير وبه قال الشافعي وجهور الفقهاء وقال أبو حنيفة يميز من ذلك كل لفظ فيه تعظيم لله تعالى نحو الله أجل وأعظم والله الكبير والله العظيم والدليل على ما ذهب اليه الجمهور الحديث المتقدم والدليل على ذلك أيضا ما روى عن نافع أن ابن عمر كان اذا دخل في الصلاة كبر ورفع يديه واذا قال سمع الله لمن حده رفع يديه واذا قام من الركعتين رفع يديه ورفع ذلك ابن عمر إلى النبي صلى الله عليه وسلم ودليلا من جهة القياس ان هذا اللفظ عرمان لفظ التكبير وبنيت مع القدرة عليه لم يكن احراما بالصلاة اصل ذلك اللهم اغفر لي وارحمني وليس من سنن الصلاة ولا من فضائلها التوجيه على ما قبل الاحرام فقد قال ابن حبيب لا بأس به وأما بعد الاحرام ففي مختصر ابن شعبان عن ابن وهب صليت مع مالك في بيته فكان يقول ذلك عند افتتاح الصلاة وجهي للذي فطر السموات والارض خنيفا ومأثنا من المشركين \* وقال مالك كره أن أجل الناس على ذلك فيقول جاهل هذا من فرض الصلاة (فرع) اذا ثبت أنه لا يميز في الاحرام الا التكبير فلا يميز من ذلك الله أكبر الله أكبر وقال الشافعي يميز الله الأكبر والدليل على صحة ما ذهب اليه مالك ان هذه زيادة غيرت من بنية قوله الله أكبر فثبت صحة افتتاح الصلاة بها اصل ذلك الله أكبر

(فصل) وقوله رفع يديه حذو منكبيه في الرفع ثلاث مسائل احداها بيان مواضع الرفع فاختلف فيه في موضعين أحدهما عند تكبيرة الافتتاح وذهب جمهور الفقهاء الى أن رفع اليدين عندها مشروع وروى عن بعض المتقدمين المنع من ذلك وقد تأول ذلك أصحابنا على رواية ابن القاسم عن مالك في المدونة وهو قوله وكان رفع اليدين ضعيفا الا في الافتتاح وصرح بها الشيخ أبو اسحاق في مختصره من رواية ابن القاسم عن مالك والدليل على أن الرفع مشروع عند تكبيرة الافتتاح حديث ابن عمر هذا ومن جهة المعنى ان هذا ذكر في أحد طرق الصلاة فكان من حكمه أن يقترب به عمل كالسلام فبيان ذلك أن التكبير مشروع في الصلاة عند عمل قرن به الانتقال من حال إلى حال فلما لم يكن عند تكبيرة الاحرام عمل من الانتقال من حال إلى حال قرن به رفع اليدين كإقرن بالسلام الاشارة بالرأس والوجه إلى العين (فرع) وأما الموضع الثاني فعند الانحطاط للركوع وعند الرفع منه وروى ابن القاسم عن مالك المنع منه وبه قال أبو حنيفة وروى ابن وهب وأشهب عنه الرفع وبه قال الشافعي وتعلق أصحابنا في رواية ابن القاسم بما روى عبد الرحمن بن سليمان النشئي عن عاصم بن كليب عن أبيه عن علي بن أبي طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يرفع يديه في أول الصلاة ثم لا يعود وهذا الحديث موقوف على رضاه الله عن ومن جهة المعنى ان هذا التكبير للانتقال من حال إلى حال فلم يكن معه رفع اليدين كالانتقال من الجلوس إلى السجود وجسه رواية ابن وهب وأشهب حديث ابن عمر المتقدم وهو صحيح متفق على صحته ومن جهة القياس أن تكبيرة الركعة تكبيرة تجعل مذكر كما مذكر كالركعة الأولى فشرع فيها رفع اليدين كتكبيرة الاحرام (فرع) وأما التكبير عند السجود فلم يشرع الرفع معه وقد روي في ذلك أحاديث لا تثبت (مسئلة) وأما نهاية الرفع فالشهور عن مالك أنه يرفع يديه إلى منكبيه وبه قال

الثاني وروى شهاب عن مالك رفع الى صدره وقال اوحى الله لي ان اذنيه والدليل على نهاية الرفع الى المنكبين حديث ابن عمر المتقدم وفيه كان رفع يديه حتى يركع ومنكبيه وأما ما روى مالك بن الحارث بن ابي ربيعة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا كبر رفع يديه حتى يحاذي بها اذنيه فلنا على ذلك جوابان أحدهما الزجيج والثاني الجمع بين الحديثين فأما الترجيح فان ابن شهاب عن سالم عن ابن عمر أصح من قتادة عن نصر بن عاصم عن مالك بن الحارث وأما الجمع بينهما فاما نقول كان يحاذي بكتفه منكبيه وباطراف أصابعه أذنيه فيصمغ بين الحديثين ويكون أولى من الطراح أحدهما (مسئلة) وأما صفة الرفع فالذي عليه شيخنا العراقيون أن تكون يدها قائمتين يحاذي كفاه منكبيه وأصابعه أذنيه وروى عن مصنفين أنهما تكونان منصوبتين ظهورهما الى السماء بطونهما الى الأرض قال القاضي أبو الوليد والاول عندى أولى لانهما يتقنن بذلك من الجمع بين الحديثين ولانهما بعد في التكليف وأيسر في الرفع

(فصل) وقوله واذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك أيضا لم يذكر يحيى رفعهما عند الانتهاء من الركوع وإنما على ذلك أبو مصعب والقعني وجاءت من أصحاب الموطأ وزاد الرفع عند الانتهاء جماعة من الحفاظ منهم يحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي وعبد الله بن المبارك وعبد الرحمن بن القاسم وغيرهم وقولهم أولا لانهم زادوا وفيهم جماعة من الحفاظ الانبات ص **عن مالك بن ابن شهاب عن علي بن حسين بن علي بن أبي طالب أنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر في الصلاة كلما خفض ورفع فلم تزل تلك صلاة حتى لقي الله عز وجل** ش قوله كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر في الصلاة كلما خفض ورفع يديه بانخفاض الركوع والسجود وبالرفع الرفع من السجود وأما الرفع من الركوع فقد تقدم أن حكمه الانخفاض وأما الرفع عند التكبير والتكبير والتعميد للقيام من حال الى حال وحكمه أن يكون في نفس الخفضين وأما الرفع عند التكبير الذي يكون عند القيام الى الثالثة فان حكمه عند مالك أن يكون اذا استوى قائما وقال الشافعي يكبر في نفس القيام والدليل على صحة ما ذهب اليه مالك ان هذا رفع رأس من سجود فلم يشمر فيه أكثر من تكبيرة واحدة الى استيفاء القيام كالقيام من الركعة الاولى ولما لم يكن به من اختصاص احدى الحالتين بالتكبير اخص بهما رفع الرأس من السجود لانه ابتداء العمل وابتداء التكبير عند ابتداء العمل فمر آخر القيام من تكبير ومن حكمه ايضا أن لا ينتقل من عمل الى عمل الا بتكبير فاخص بذلك أول القيام في الركعة الثانية لعينين أحدهما انه أول الوقوف والثاني انها حال قد تمس عفا بتكبير وهي تكبيرة الاحرام وأما القيام من الجلوس فانه آخر عمل فلم يشمر فيه ابتداء تكبير وانته أعلم ص **عن مالك عن يحيى بن سعيد بن سنان بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه في الصلاة** ش قوله كان يرفع يديه في الصلاة اخبار عن رفعهما في الجلوس بعين موضع رفعهما ولا حاجة فيه الاعلى من منع الرفع جملة ص **عن مالك عن ابن شهاب عن أبي سعة بن عبد الرحمن بن عوف انه قال يرفع يديه في الصلاة كلما خفض ورفع** فاذا انصرف قال والله اني لأشبهكم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ش قوله كان يكبر كلما خفض ورفع ثم يقول والله اني لأشبهكم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا عام في التكبير وغيره والثنائي ان الراوي انما ذكر من صلاة أبي هريرة التكبير فدل ذلك على انه هو الذي قصد به النسبة

**عن مالك عن شهاب بن علي بن حسين بن علي بن أبي طالب أنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر في الصلاة كلما خفض ورفع فلم تزل تلك صلاة حتى لقي الله** **عن مالك عن يحيى بن سعيد بن سنان بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه في الصلاة** **عن مالك عن أبي سعة بن عبد الرحمن بن عوف أن أبا هريرة كان يصلي فلم يكبر كلما خفض ورفع فاذا انصرف قال والله اني لأشبهكم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم**

بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد قال بعض الناس ان التكبير ليس بمشروع كمال خفض ورفع ويرى ذلك عن عكرمة وقد وقع الاجماع على التكبير (مسئلة) وقال بعض اصحابنا ان التكبير غير واجب الاتكبيرة الاحرام خلافا لاجد بن حنبل في قوله ان التكبير كله واجب وادليل على ذلك ان هذا التكبير في الصلاة لم يشرع للافتتاح فلا يكن واجبا كالتكبير في العبد بن \* هل القاضي ابو الوليد ان معنى قول اصحابنا ليس بواجب انه ليس بشرط في صحة الصلاة واما مسائل اصحابنا فاما بتقتضي وجوبه والله اعلم

(فصل) وقوله اني لاشهدكم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم دليل على اقتدائهم بصلاة رسولهم صلى الله عليه وسلم وعلى السببه ونفهمه بالزينة في ذلك وترك الجماعة الانكار عليه والرد لقوله دليل على صدقه ص \* مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر كان يكبر في الصلاة كلما خفض ورفع \* ش قوله كان يكبر في الصلاة كلما خفض ورفع يقتضي ذلك في جميع الصلاة الا انما خصه بالدليل في رفع رأسه من الركوع وقال ابن حبيب ان التكبير في المعجود اخفض منه في الركوع ولا وجه له نعلم الا ان يكون للاتباع ان كان فيه اثر فالاتباع احسن وقد قال مالك احب للمؤمن ان لا يجهر بالتكبير وقوله ر بنا ولك الحمد فان جهر بذلك جهر ايسر مع من يله فلا بأس بذلك واحب ان لا يجهر معه الا بالسلام جهر ايسر مع من يله ص \* مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر كان اذا افتتح الصلاة رفع يده حذو منكبيه واذ رفع رأسه من الركوع رفع يده اذن ذلك \* ش قوله اذا رفع رأسه من الركوع رفع يده اذن ذلك مخالفا لما رواه سالم بن عبد الله عنه انه كان يرفع يده عند الافتتاح حذو منكبيه وكان يرفع يده عند رفعه من الركوع كذلك فيحصل ان يكون عبد الله بن عمر كان يفعل الاخرين جميعا ويرى ذلك واسعا فها ص \* مالك عن ابي نعيم وب بن كيسان عن جابر بن عبد الله كان يعلمهم التكبير في الصلاة قال فكان يأمرهم بالتكبير كلما خفضوا ورفعنا \* ش قوله كان يعلمهم التكبير في الصلاة دليل على انه كان عنده مؤكدا احكام السنن في الصلاة ولذلك كان يشبه به اهتبا لا يحضه بالتعليم ص \* مالك عن ابن شهاب انه كان يقول اذا أدرك الرجل الركعة فكبر تكبيرة واحدة أجزأت عنه تلك التكبيرة قال مالك وذلك اذا نوى بتلك التكبيرة افتتاح الصلاة \* ش قوله اذا أدرك الرجل الركعة فكبر يريدارك اصلها مع الامام ولم يفته ذلك وهو بان يدير الامام الى رفع رأس من الركوع فيها قبل ان يدخل معه في الصلاة بالاحرام لها

(فصل) وقوله فكبر تكبيرة واحدة أجزأت عنه تلك التكبيرة قال ابن المواز وتلك التكبيرة يجب أن تكون قبل خفض المأموم الى الركوع لانه لا بد للمؤمن من جزء من القيام في افتتاح الصلاة لانه لا يجوز ان يفتتها راعا كما وانما يفتتها قائما واقل ما يفتتها من القيام قدر تكبيرة الاحرام لان الامام يجعل عنه القراءة فيصلي عنه قياما ولم يلح بعمل عنه تكبيرة الاحرام لم يجعل عنه قياما وظاهر ما قاله مالك في المونة مخالف لهذا القول لانه قال ان كبر للركوع ينوي بذلك تكبيرة الافتتاح أجزأت عنه صلاته وان لم ينو بها تكبيرة الافتتاح بما دى وأعاد الصلاة والتكبير للركوع لا يكون في حال القيام وانما يكون في نفس الاحتياط الا انه لما ابتداء في آخر أجزاء القيام أجزاء

(فصل) وقوله اذا نوى بتلك التكبيرة تكبيرة الافتتاح التي ليست كذلك ولا تفتها من غيرها الا

\* وحدثنى عن مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر كان يكبر في الصلاة كلما خفض ورفع \* وحدثنى يحيى عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر كان اذا افتتح الصلاة رفع يده حذو منكبيه واذ رفع رأسه من الركوع رفع يده دون ذلك \* وحدثنى عن مالك عن ابي نعيم وهب بن كيسان عن جابر بن عبد الله انه كان يعلمهم التكبير في الصلاة فان فكان يأمرهم بالتكبير كلما خفضوا ورفعنا \* وحدثنى عن مالك عن ابن شهاب انه كان يقول اذا أدرك الرجل الركعة فكبر تكبيرة واحدة أجزأت عنه تلك التكبيرة قال مالك وذلك اذا نوى بتلك التكبيرة افتتاح الصلاة



بقارنه النية لها والله أعلم ص **سئل مالك عن رجل دخل مع الإمام فسي تكبيرة الافتتاح وتكبير الركوع حتى صلى ركعة ثم ذكر أنه لم يكن تكبيرة الافتتاح ولا عند الركوع وكبر في الركعة الثانية قال يبدئ صلاته أحب إلى ولو سها مع الإمام عن تكبيرة الافتتاح وكبر في الركوع الأول رأيت ذلك مجزئاً عنه إذا نوى بها تكبيرة الافتتاح **ش** وهذا كما قال أنه إذا ركع دون تكبيرة أنه يبدئ الصلاة متى ما ذكر لانه لا خلاف أنه لم يدخل في صلاة لانه لم توجد نية الله دخول فيها ولا لفظه فيه وإذا ذكر كركن أدرك الإمام ذلك الوقت وعليه أن يبدئ الصلاة فان كبر للركوع ينوي بذلك تكبيرة الافتتاح قبل ينادي في الصلاة أو يبدئها عن مالك في ذلك وإن كان كبر للركوع أول ركعة ولم ينو الافتتاح قبل ينادي في الصلاة أو يبدئها عن مالك في ذلك وإن كان كبر أحدهما ينادي به والثانية أنه ينادي ويعد لها وجه الرواية الأولى أنها صلاة لا تجزئ ولا تبرأ بها ذمته من الصلاة فلا ينادي عليها كالم لو يكبر للركوع ووجه آخر أنه تقونه صلاة الجماعة فأداهي عليها ثم يقضي الصلاة بنفس الأفراد مع الممكن من فضيلة الجماعة ووجه الرواية الثانية ما أخرج به مالك من أنها صلاة مختلف فيها لأن ابن شهاب يرى أنها مجزئة عنه ويرى يقول لا تجزئ عنه فذهب عنه ركعة من صلاة مختلف فيها فيكره أن يبطل صلاته وعملها فاختلف العلماء في اجزائها لقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم والأفضل أن ينادي عليها ثم يصد ها فيجمع بين القولين (مسئلة) وهذا في الركعة الأولى فأما أن دخل مع الإمام بعد ركعة فكثر فسي الأحرار فليتكبر متى ما ذكر كبر للركوع أو لم يكبر وليس عليه أن يقطع بسلام ولا كلام قلها بن حبيب وروى علي بن زياد عن مالك أنه أن كبر للركوع في الثانية ثم نادى وأعاد زاد ابن المواز بعد أن يقضى ركعة وجه قول ابن حبيب أن الوارد للصلاة والعامة إليها لا يصح أن لا توجد نية إليها فإذا نسيها عند تكبيرة الأحرار قال في حكاها القاضي أبو محمد عن المذهب أنها لا تجزئ وهو قول الشافعي **سئل القاضي أبو الوليد** رحمه الله وهو عندي معنى قول مالك وروى عنه أنه يبدئها بنية إذا نواها قبل التكبير عند القيام للصلاة وإن نسيها عند التكبير وهو معنى قول سعيد بن المسيب وابن شهاب فإذا وجد منه النية عند القيام للصلاة ولم يكبر للأحرار وكبر للركوع اقتضت النية المتقدمة بتكبيرة الركوع فأجزأته عند سعيد بن المسيب وابن شهاب ولم تجزه عند من يجمع ما لم تقارن النية التكبير وإن لم يكبر للركوع للركعة الأولى وكبر للركعة الثانية فصل بين النية المقسمة وبين تكبيرة الركعة الثانية عمله للركعة الأولى فلم يصح انتظامها بها لانه لا خلاف بين المسلمين في أنه لا يجوز أن يفصل بين النية وبين تكبيرة الأحرار عمل كثير ولا مدة طويلة والله أعلم وهذا في دخول مع الإمام في أول ركعة فلم يكبر للركوع في الركعة الثانية وأما من دخل مع الإمام في الركعة الثانية فإن حكمه حكم من دخل معه في الركعة الأولى ولا فرق بينهما والله أعلم ووجه رواية علي بن زياد أن تمام الصلاة على تكبيرة الركوع إنما هو لئلا يبطل عملاً مختلفاً في اجزائها وهذا موجود في مسئلتنا فيجب أنامها (مسئلة) ومن نسي تكبيرة الأحرار في الجمعة فقد روى يحيى عن ابن القاسم يجزئ به في هذا خاصة أن يكبر في الثانية ويحمله أولاً ورواه بن حبيب عن مالك وفي الجمعة عن ابن القاسم ينادي ويعد لها ظهر وأوجه رواية يحيى أن سائر الصلوات قص من غير ما قام فنادى مع الإمام لما ذكرناه ويعد لها لأن عمادها لا يفتيتها والجمعة لا تصح بغير إمام فنادى به مع الإمام في صلاة لا تجزئ به بغير الجمعة التي تجزئ به ووجه الرواية الثانية أن هذا نسي تكبيرة الأحرار ثم ذكرها بعد أن كبر للركوع فيلزم**

● وسئل مالك عن رجل دخل مع الإمام فسي تكبيرة الافتتاح وتكبير الركوع حتى صلى ركعة ثم ذكر أنه لم يكن تكبيرة الافتتاح ولا عند الركوع وكبر في الركعة الثانية قال يبدئ صلاته أحب إلى ولو سها مع الإمام عن تكبيرة الافتتاح وكبر في الركوع الأول رأيت ذلك مجزئاً عنه إذا نوى بها تكبيرة الافتتاح

قال مالك في الذي يصلي

لنفسه فيمنى تكبيرة  
الافتتاح انه يستأنف  
صلاته وقال مالك في امام  
نمى تكبيرة الافتتاح  
حتى يفرغ من صلاته قال  
أرى أن يعيد ويعيد من  
خلفه الصلاة وان كان  
من خلفه قد كبروا فاتهم  
يعيدون

﴿ القراءة في المغرب  
والعشاء ﴾

\* وحديثي يحيى عن مالك  
 عن ابن شهاب عن محمد  
 ابن جبير بن مطعم عن  
 أبيه أنه قال سمعت رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم قرأ  
 بالطور في المغرب  
 \* وحديثي عن مالك عن  
 ابن شهاب عن عبيد الله  
 ابن عبد الله بن عتبة بن  
 مسعود عن عبد الله بن  
 عباس أن أُم الفضل بنت  
 الحارث سمعت وهو يقرأ  
 المراتل عرفت أنها قالت  
 يا بني لقد كنتي بقرأتك  
 هذه السورة أنها آخر  
 ما سمعت رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم يقرأ بها  
 في المغرب \* وحديثي عن  
 مالك عن أبي عبيد مولى  
 سائب بن عبد الملك عن  
 عباد بن نسي عن نيس  
 ابن عاصم عن أبي

الخماني كمل العصر وغيرها ص **ع** قال مالك في الذي صلى لنفسه فبسي تسكيرة الافتتاح يستأنف صلاته **ش** وهذا كإقال وحكمه مخالف لحكم المأموم لأن المأموم تحمل عنه القراءة والقيام لها فلذلك كان في امره ما تقدم وأما العذر فلا يجعل ذلك عنه أحد وهو شرط في صحة الصلاة فلذلك لم يشكّل امره ولم يختلف أن ما عمل ليس بصلاة ولا يجزئ عنه فكان عليه استئذان الصلاة على كل حال وترك الاعتداء بانقضاء منها والامام كلفه ص **ع** قال مالك في امام نسي تسكيرة الافتتاح حتى يفرغ من صلاته قال أرى أن يعيدو بعد من خلفه الصلاة وإن كان من خلفه قد ركعها لم يعيدون **ش** وهذا كإقال لأن تسكيرة الاحرام ركن من أركان الصلاة فإذا أسقطها الإمام ساقها وأعاد المصص صلاته وتعدى فساد ذلك إلى صلاة المأموم كولو ترك الركوع والسجود فإن ذلك ليس بصلاة من خلفه وإن ركعوا وسجدوا والله أعلم

(القراءة في المغرب والعشاء)

مالك عن ابن شهاب عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه أنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قرأ بالطور في المغرب **ح** ش قوله سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ بالطور في المغرب  
يرد أنه قرأها بعد فاتحة الكتاب بآياتي بعد هذا من الأدلة على وجوب القراءة بأم القرآن والقراءة  
في الصلاة على ضربين فرض ونفل فأما الفرض فهو قراءة أم القرآن وساقى بعد هذا بيان ذلك  
أن شاء الله تعالى وأما النفل فهو قراءة سورة مع أم القرآن في الركعتين الأوليين من الصلاة  
والأصل في ذلك ما أخرجه البخاري من حديث أبي قتادة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في  
الظهر في الأوليين بأم الكتاب وسورتين وفي الركعتين الأخريين بأم الكتاب (فرع) إذا ثبت  
ذلك فإن القراءة في جميع الصلوات على نحو ما ذكرنا من قراءة السورة مع أم القرآن في الركعتين  
الأوليين وهي سورة بقرآ أمه أجزأته لأنه يختار التطويل في بعض الصلوات والتقصيف في بعضها  
فاطول الصلوات قراءة صلاة الصبح ثم الظهر ثم العشاء الآخرة ثم المغرب والعصر وهما متساويان  
وهذا كله قول مالك وإن كان الرواية نلتك غير واحد (فرع) إذا ثبت ذلك فإنه يستحب  
يقرأ في الصبح بطول المفضل ويقرأ في الظهر ناقص من ذلك ويقرأ في العشاء الآخرة إذا الشمس  
كورت ونحوها ويقرأ في العصر والمغرب بقصار المفضل قال ابن حبيب يقرأهما بق والضحى  
إلى آخر القرآن **ص** **ح** مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن  
عبيد الله بن عباس أن أم الفضل بنت الحارث سمعته وهو يقرأ والمرسلات عرفا فقالت يا بني لقد  
ذكرتني بقرآتك هذه السورة أنها الآخر ما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأها في  
المغرب **ح** ش قولها لقد ذكرتني بقرآتك هذه السورة بمحفل أن ترد بذلك أنه ذكرها قراءة  
رسول الله صلى الله عليه وسلم أيها ومحفل أن يكون ذكرها بقرآته أيها ثم فسرت أن ذلك الذي  
ذكرها هو آخر ما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأها في المغرب ويحفل ذلك معنيين  
أحدهما أن ترد بذلك أنها آخر قراءة سمعت صلى الله عليه وسلم يقرأها في المغرب وأن ذلك صادف  
قراءة أيها في المغرب ويحفل أن يرد أنها آخر ما سمعته يقرأها في المغرب وأن جاز أن تكون  
سمعت يقرأها في غير المغرب

ص (مالك عن أبي عبيد مولى سليمان بن عبد الملك عن عبادة بن نسي عن قيس بن عاصم عن أبي

عبد الله الصنابحي انه قال قدمت المدينة في خلافة أبي بكر الصديق فصلبت وراء المغرب فقرأ في الركعتين الأولين بأم القرآن وسورة من فصار الفصل ثم قام في الثالثة فدفوت منه حتى ان ثيابي لتكاد أن تمس ثيابه فسمعتة قرأ بأم القرآن وبهذه الآية ربنا لا تزغ قلوبنا ما أذهبتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب ثم شق قوله قدمت المدينة في خلافة أبي بكر لا دليل فيه على انه لم يقدمه اقبل ذلك مرة أخرى لانه يحتمل أن يرده ان قدمه في خلافة أبي بكر وذلك بعد أن قدمه اقبل خلافته ويحتمل أن يرده أول قدمه قدم المدينة كانت في خلافة أبي بكر الا انه قد روى عن أبي عبد الله الصنابحي انه قال فاتني النبي صلى الله عليه وسلم بمغص ليل

(فصل) وقوله فصلت وراء المغرب فقرأ في الركعتين الأولين بأم القرآن وسورة سورة من فصار الفصل على حسب ما قدمناه من ان ذلك المستحب في الجماعة والعهد الذي لا يؤمن أن يكون فهم الضعيف والعام والمستعمل

(فصل) وقوله ثم قام في الثالثة فدفوت منه حتى ان ثيابي تمس ثيابه يحتمل أن يرده نوه منه تأخير في بكر حتى قرب من الصف الذي كان فيه أبو عبد الله الصنابحي ويحتمل أن يرده ان الصف كله تقدم حتى قربوا من مقام أبي بكر وان كان يحتمل من جهة اللفظ أن يكون أبو عبد الله دنا وحده حتى قرب من مقام أبي بكر الا انه يكره لو احدث من أهل الصنف أن يخرج عنهم يتقدم عليهم حتى يقرب من الامام لما سئل كره به هذا ان شاء الله في الصلاة الا أن يكون أبو عبد الله صلى الله عليه وسلم وحده مع أبي بكر عن يمينه فقرأ منه في الركعة الثالثة ثم يقرب في الركعتين قبلها والله أعلم

(فصل) وقوله فقرأ بأم القرآن وبهذه الآية ربنا لا تزغ قلوبنا ما أذهبتنا يحتمل أن يكون أبو بكر دعا بهذه آتوا الركعة على معنى الدعاء لمعنى تذكروا أو خشوع حضرة لا على معنى انه قرأها في تلك قراءة أم القرآن على حسب ما قرأها قراءة السورة في الركعتين الأولين والله أعلم ص ما لك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان اذا صلى وحده يقرأ في الأربع جميعا في كل ركعة تمام القرآن وسورة من القرآن وكان يقرأ أحيانا بالسورتين والثلاث في الركعة الواحدة من صلاة الفريضة ويقرأ في الركعتين من المغرب كذلك بأم القرآن وسورة سورة ثم شق قوله كان اذا صلى وحده الحديث يرده ان فعله انما كان فيما ينفره من الصلوات

(فصل) وأما قرأته في الأربع ركعات بسورة مع أم القرآن فان حلتها على ظاهره فيصطلح أن يفعل ذلك عبد الله بن عمر اذا صلى وحده حرصا على التطويل في الصلاة ان كانت الأربع ركعات فريضة ويحتمل أن يفعل ذلك في النافلة غير ان لفظ الأربع ركعات في الفريضة أظهر لانه لا يعرف في الشرع لأربع ركعات من النافلة لحمل اللفظ عليها أو لأن الأربعة أربع ركعات من النافلة في وقت كانت تفردت فيه نافلة بربع ركعات قبل الظهر أو بعدها وفي أربع ركعات كان يصح بينهما تسليم واحد سويا أو تجوزا بين ذلك انه لما وصف قرأته في الفريضة بينها فقال وقرأ في الركعتين من المغرب بأم القرآن وسورة سورة وأهم ذكر هذه الأربع ركعات والله أعلم وقد كره مالك أن يقرأ في الركعتين الأخيرتين بشيء سوى أم القرآن وقال الشافعي يقرأ في الأربع ركعات كلها بأم القرآن وسورة سورة والدليل على صحة ما ذهب اليه مالك الحديث المتقدم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الظهر في الركعتين الأولين بأم القرآن وسورتين وفي

عبد الله الصنابحي قال  
قدمت المدينة في خلافة  
أبي بكر الصديق فصلبت  
وراء المغرب فقرأ في  
الركعتين الأولين بأم  
القرآن وسورة سورة  
من فصار الفصل ثم قام  
في الثالثة فدفوت منه  
حتى ان ثيابي لتكاد أن  
تمس ثيابه فسمعتة قرأ  
بأم القرآن وبهذه الآية  
ربنا لا تزغ قلوبنا ما  
أذهبتنا وهب لنا من  
لدنك رحمة انك انت  
الوهاب وحديثي عن  
مالك عن نافع ان عبد الله  
بن عمر كان اذا صلى وحده  
يقرأ في الأربع جميعا  
في كل ركعة بأم القرآن  
وسورة من القرآن وكان  
يقرأ أحيانا بالسورتين  
والثلاث في الركعة الواحدة  
من صلاة الفريضة ويقرأ  
في الركعتين من المغرب  
كذلك بأم القرآن وسورة  
سورة

الركعتين الأخيرتين بأمر القرآن ويسمعنا الآية ويطول في الركعة الأولى ولا يطول في الثانية وهكذا في العصر ومن جهة المعنى أن الركعتين الأخيرتين مبينتان على الحذف والاختصار ولذلك أسمرت قراءتهما ولم يجر فيهما في صلاة الجهر

(فصل) وقوله وكان يقرأ أحياناً بالسورتين والثلاث في الركعة الواحدة من الفريضة يحتمل أن يفعل ذلك رغبة في تطويل القراءة واحترازاً بمن يدخل معه في الصلاة من الضعفاء فكان إذا شرع في الصلاة قرأ من السور بعد أم القرآن ما يستعجب أن يقرأ به في مثل تلك الصلاة في الجماعة خوفاً أن يشرع في قراءة سورة طويلة فدخل معه في الصلاة من لا يقوى على القيام فيشروع لذلك في قراءة سورة قصيرة فإذا فرغ منها وأراد من طول الصلاة أكثر من ذلك زاد سورة أخرى مثلها ثم ثالثة حتى يبلغ غرضه من طول القراءة ولو أراد التطويل من أول قراءته وعزم عليه لشرع في قراءة سورة طويلة وفعل مالك رحمه الله لا بأس أن يقرأ بسورتين وثلاث في ركعة واحدة وسورة واحدة أحب إلينا ووجه جواز ما روي عن عبد الله بن مسعود أنه قال لقد عرفت النظائر التي كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرن بينهما فذكر عشر من سورة من المفصل سورتين في كل ركعة ووجه اختيار السورة الواحدة أنه فعل النبي صلى الله عليه وسلم المأثور عنه وخبر ابن مسعود صحيح على أن ذلك في النوافل دون الفرائض ومن جهة المعنى أن السورة تقرأ مع أم القرآن على وجه التسبيح فوجب أن تكون على حكمها وسورة واحدة كاملة مثلها (مستقلة) واختلف قول مالك في القراءة ببعض سورة فقال في المختصر لا يفعل ذلك فإن فصل أجزاء وروي الواقدي عن مالك لا بأس أن يقرأ بالسورتين وأما مثل آية الدين وجه كراهية ذلك الآثار المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم من قراءته بالمسلات في ركعة وبق والطور وغير ذلك من السور ومن جهة المعنى أن قراءة السورة على وجه التسبيح أم القرآن فكلا لا يقتصر على بعض أم القرآن كذلك لا يقتصر على بعض السورة ووجه الماحة ذلك ما روي عبد الله بن السائب قال صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة فاستفتح سورة المؤمن حتى جاءه كرموسى وهارون وأود كرموسى عليه السلام أخذت النبي صلى الله عليه وسلم سعة فركع وعبد الله بن السائب حاضر ذلك

(فصل) وقوله يقرأ في الركعتين من المغرب كذلك بأمر القرآن وسورة يريده في الركعتين الأولىين وأما الركعة الثالثة فإن حكمها حكم الثالثة والرابعة من سائر الصلوات يقرأ فيها بأمر القرآن خاصة وهذا القول في المغرب يدل على أن العدول عن ظاهر قوله في سائر الصلوات ولعله أراد بقوله يقرأ في الأربع جميعاً الصلاة الرباعية وقوله في كل ركعة أراد به من الركعتين الأولىين وبين ذلك بقوله ويقرأ في الركعتين من المغرب بأمر القرآن وسورة ص يحيى بن سعيد عن عبيد بن ثابت الأنصاري عن البراء بن عازب أنه قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم العشاء فقراءة بالتين والزيتون ش قوله أنه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم العشاء فقراءة بالتين والزيتون أخبار عن مشاهدته للصلاة وبيان السابعة أراد أن يجزئ به من الحكم وقراءة النبي صلى الله عليه وسلم هذه السورة في صلاة العشاء وهي صلاة العقيقة يصح أن يكون فعل ذلك لأنه قصد التخصيف على أنها من السور التي يقرأها الإمام في هذه الصلاة مع سلامة الحال لأن ما يختص بالصلوات من السور ليست هي قدر واحد بل منها ما يكون تخفيفاً على الجماعة ومنها ما يكون إتماماً مع الأخذ بالحظ من التخصيف الذي يارم فيها والإمام أن يقصد من السور ما يليق بالجماعة في تلك

• وحدثنى عن مالك عن يحيى بن سعيد عن عبيد بن ثابت الأنصاري عن البراء بن عازب أنه قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم العشاء فقراءة فيها بالتين والزيتون

الصلاة فإن لم يكن ما يمنع الاتمام والاكمال وعرف أحوال من معه فالأتمام أفضل والتخفيف جائز والله أعلم

### ﴿العمل في القراءة﴾

ص مالك عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين عن أبيه عن علي بن أبي طالب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن لبس القمى وعن تحتم الذهب وعن قراءة القرآن في الركوع ﴿ش قوله نهى عن لبس القمى القمى بفتح القاف وتشديد السين روى سحنون في تفسيره عن ابن وهب أنها ثياب مصلعة يريد مخططة بالحرر وكانت تعمل بالقس الماحوز الذى يلبى القراء منى النبي صلى الله عليه وسلم عن لبسها وهذا في الحرر المحض أو ما كان القالب عليه الحرر المحض فإنه يحرم لبسه في غير الحرز وأما الحرز فما جاز بن حبيب لبسه والصلاة فيه ومنع منه غيره من أصحابنا وقال أبو محمد إن ما حكاه ابن حبيب خارج عن مذهبه مالك وجه ما قاله ابن حبيب أن الحرز موضع مباهاة وأرهاب على العدو ووجه ما ذهب إليه مالك أن ما لا يجوز في غير الحرز من اللباس فإنه لا يجوز في الحرز وكذلك الذهب والفضة (فرع) وينع لبس الحرر على كل وجه فلا يفرش ولا يسط ولا يتكأ عليه ولا يتعفيه ولا يركب عليه قال ابن حبيب لأن هذا كله ليس بمعتاد (فرع) من صلى بشوب حرر فقد اختلف أصحابنا فيه فروى عبد الملك بن الحسن عن ابن وهب عن صلى به وهو واجد لغيره لم يعد في الوقت ولا في غيره قال ابن الماجشون في الثانية وسواء صلى به عامدا أو ساجدا وقال أشهب إن كان عليه غيره مما يستره فلا إعادة عليه وإن لم يكن عليه غيره أعاد في الوقت وقال سحنون يعد في الوقت وإن كان عليه غيره يستره وهو قول ابن القاسم وقال ابن حبيب إن كان عليه غيره يستره ثم ولا إعادة عليه وإن لم يكن عليه غيره أعاد إذا

(فصل) وقوله والمصفر إذا أو مصعب هذا اللفظ فقال نهى عن لبس القمى والمصفر وتابعه على ذلك القعنبي ومعه مروى بشر بن عمر وأحمد بن أسحاق السهمي وجماعة ورواه الضعفاء عن عثمان بن إبراهيم بن عبد الله بن حنين فقال عن تحتم الذهب وعن لبس المقدم والمصفر قال أحمد بن حنبل لم يذكر المقدم غير الضعفاء وروى سحنون في التفسير عن ابن وهب أنه قال إن أهل المدينة لا يرون بأسا بالمقدم للرجل في الدور والابنة ولا بأس به مع النساء على كل حال وأنا استحب في لبسه للرجل أن يصعب نصف ما يصعب للمرأة وكذلك بلغني عن عائشة رضي الله عنها

(فصل) وقوله وعن تحتم الذهب خاتم الذهب ممنوع للرجال فمن صلى به فقد قال أشهب لا إعادة عليه وهذا على قياس قوله في ثياب الحرر وإذا كان معه ما يستعوره وقال سحنون يعد في الوقت وهو قياس قوله في ثوب الحرر وأما من صلى وهو حامل حتى ذهب على غير الوجه الذي يلبس عليه فلا بأس بذلك

(فصل) وقوله وعن قراءة القرآن في الركوع ممنوع من هذا الحديث وقد ذكره مالك الدهاق في الركوع إنما روى عن عباس بن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نهيت أن أقرأ كما أوسعجده فأما الركوع فعظموا فيه الرب وأما السجود فاجتهدوا في الله عافقمن أن يستجاب لكم فوجه الدليل منه أنه أمر بتعظيم الله تعالى في الركوع وهذا يقتضى إفراذه لذلك ووجه ثان وهو أنه خص كل حالة من الحالات بنوع من العمل فالظاهر اختصاصه به والابطال فائدة التخصيص فلا يدل عن هذا

### ﴿العمل في القراءة﴾

حدثني يحيى عن مالك عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين عن أبيه عن علي بن أبي طالب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن لبس القمى وعن تحتم الذهب وعن قراءة القرآن في الركوع

الظاهر لا يدل والله أعلم **ص** **ع** مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التميمي عن أبي حازم عن الثمار عن البياض أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج على الناس وهم يصلون وقد علت أصواتهم بالقراءة فقال إن المصلين يناجي ربهم فليخففوا بما يناجي به ولا يجهر بعضهم على بعض بالقرآن **ع** **ش** قوله إن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج على الناس وهم يصلون وقد علت أصواتهم بالقراءة فظاهر أن صلاتهم كانت نافلة لمعان أحدها أنها لو كانت فريضة لأمرهم فيها النبي صلى الله عليه وسلم **ع** والثاني علوا أصواتهم وقراءة جميعهم ولو كانت فريضة لرفع صوته أمامهم وحده لأن المهود أنهم كانوا يصلون الفريضة بصلوة النبي صلى الله عليه وسلم أو بصلوة أمامهم وقديين في حديث حماد بن زيد أن ذلك كان في رمضان لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يجمعهم على أمم في نوافل رمضان

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم إن المصلين يناجي ربهم تنبيه على معنى الصلاة والمقصود بها ليكثر معنى الاحتراز من الأمور المكروهة المدخلة للنقص فيها والأقبال على أمور الطاعة المقتضاها (فصل) وقوله بما يناجي به وإن كان القرآن قراءة جميعهم وقراءة كله طاعة وقربة **ع** **ف** لما أراد به والله أعلم أن لا يناجي به على وجه مكروه من رفع صوت بعضهم على بعض وقديين ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم ولا يجهر بعضهم على بعض بالقرآن لأن في ذلك إيذاء بعضهم لبعض ومنعاً من الأقبال على الصلاة وتفرغ السر لها وتأمل ما يناجي به من القرآن وإذا كان رفع الصوت بقراءة القرآن ممنوعاً حيث لا إرادة المصلين في أن يرفع الصوت بالحدث وغيره أولى وأحرى لما ذكرناه ولا نفي في ذلك استغناء بالمساجد واطراحاً لتوقيها وتزجها للواجب وإفراها لما بنيت له من ذكر الله تعالى قال الله العظيم ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيراً (مسئلة) وأما قراءة الإمام في يجهر بهم من الفرائض فلا بأس برفع الصوت بالقراءة فن تغل في بيته ولعله أنشط له وأقوى وزاد في المختصر بالليل والنهار **ص** **ع** مالك عن حميد الطويل عن أنس بن مالك أنه قال قلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم إذا افتتحوا الصلاة إذا افتتحوا الصلاة فقلت وراهي بكروهم وعثمان فكلهم كان لا يقرأ باسم الله الرحمن الرحيم إذا افتتحوا الصلاة **ع** **ش** قوله قلت وراهي بكروهم وعثمان برفع القيام وراهي في الصف وذلك هيئته وهو أن يقف مستقبل القبلة الوقوف المعتاد وليس عليه استعمال الاعتداء على رجله جميعاً فيقرأ بها ويصبر كما ولا بأس أن يروح إحدى رجله ويعتدي على الأخرى ويقدم أحدهما ويؤخر الأخرى لأن هذا هو الوقوف المعتاد العاري عن الاستعمال

(فصل) وقوله فكلهم كان لا يقرأ باسم الله الرحمن الرحيم إذا افتتحوا الصلاة يقتضي نفي ذلك جملة وذلك يكون من وجهين **ع** أحدهما أن يخبره كل واحد منهم عن فعله في السر وبدل ذلك على أذانهم أنس بن مالك رحمه الله بهذا الحكم وتتبع فعل الخلفاء فيه **ع** والثاني فياجهروا وذلك أن يسمع قراءتهم لأمر القرآن بأمر فراغهم من الأحرام من غير فصل فيعمل بذلك أنهم لم يقرؤوها وهذا الحديث الذي ذهب إليه مالك من ترك قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في الفريضة فلا يقرأها سراً ولا جهراً وروى ذلك عن ابن القاسم وهو المشهور عنه وروى عنه ابن نافع في المبسوط أن جهراً في المكتوبة بسم الله الرحمن الرحيم فلا يخرج عليه وقال الشافعي تحجب القراءة بها فتجهر فيه الإمام وقال أبو حنيفة يقرأها سراً ولا يجهر بها واختلف قولهم في ذلك لاختلافهم في أصل بنيت عليه هذه المسئلة وذلك أن مالك رحمه الله ذهب إلى أن يسم الله الرحمن الرحيم ليست بآية من القرآن

**ع** **و** حديثي عن مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد ابن إبراهيم بن الحارث التميمي عن أبي حازم الثمار عن البياض أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج على الناس وهم يصلون وقد علت أصواتهم بالقراءة فقال إن المصلين يناجي ربهم فليخففوا بما يناجي به ولا يجهر بعضهم على بعض بالقرآن **ع** **و** حديثي عن مالك عن حميد الطويل عن أنس بن مالك أنه قال قلت وراهي بكروهم وعثمان فكلهم كان لا يقرأ باسم الله الرحمن الرحيم إذا افتتحوا الصلاة

وقال الشافعي هي آية من القرآن وفي هذا الحديث دلالة واضحة على أن بسم الله الرحمن الرحيم ليست بآية من القرآن لأن أبا بكر وعمر وعثمان أقاموا الناس الصلاة أربعين سنة بمضمة المهاجرين والأنصار وجامعة المسلمين لا يقرؤون بسم الله الرحمن الرحيم فلو كانت من أم القرآن لما جاز إفراجم على ذلك كالمزكوا إفراجه أم القرآن لما قرأوا على ذلك فتركهم للقراءة بها وإجماع الصابة على ذلك مع أنه لا نص في الصلاة الا بقراءة جميع القرآن دليل واضح وإجماع مستقر على أن بسم الله الرحمن الرحيم ليست منها والدليل على أن بسم الله الرحمن الرحيم ليست بآية من القرآن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ألقى القرآن إلى أمته الفاء شائعا بوجوب الحجة ويقطع العذر ويثبت العلم الضرورى ويمنع الاختلاف والتشكك ووجوب تكفير من جحد فرامنه وليس هذا طريق بسم الله الرحمن الرحيم لها آية من أم القرآن لانه أمر قد وقع فيه الاختلاف ولم يقع لنا العلم ولا وجوب جحد ذلك تكفير من جحد فوجب أن لا يكون قرأنا ودليل آخر وهو أن القرآن إنما ثبت بالنقل ولا يجوز أن يثبت بسم الله الرحمن الرحيم آية من أم القرآن أن يكون ينقل نواز أو باحد ولا يجوز أن يكون ينقل نواز لانه لو كان بلغنا كما بلغنا ولا يجوز أن يكون خبرا عادلا من القرآن لا ثبت خبرا عادلا واذ ابطال الامر ان جميعا بطل أن يكون آية من أم القرآن (فرج) وأما الدليل على أنه لا يقرأ بها في الصلاة فغير جحد المذكور وهو إجماع الصلاة الإمام بمضمة جملة الصابة وعدم المنكر عليه والخالفه وحديث أبي هريرة الذي يأتي بهذا فقد تمت الصلاة بيني وبين عبد بن مسعود فنصفها ونصفها العبدى ولعبدى ما سألت ثم ذكر كراى أم القرآن حتى أتى على جميعها ومما نقل للعبد عند قراءة كل ذلك ولم يذكر بسم الله الرحمن الرحيم وهذا دليل واضح على أنها ليست منها (فرج) وأما قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في التوافل فالذى عليه شيوختنا العراقيون من المالكيين أنه لا بأس أن يقرأ بها في النافلة في أول الحمد تقرب العالمين وفي أول كل سورة يقرأ بها في الصلاة وقد قال مثل ذلك ابن حبيب وزاد الآن بوالى بين السورتين فيؤمر أن يفصل بها بين السور وروى ابن القاسم عن مالك في العتية يستفتح القراءة بالحمد تقرب العالمين ويقرأ بعد ذلك بسم الله الرحمن الرحيم بين كل سورتين الا سورة براءة ص **ع** مالك عن عمار بن سويل بن مالك عن أبيه أنه قال كنا نسمع قراءة عمر بن الخطاب عند دار أبي جهم بالبلاط **ع** ش يحصل ذلك ان عمر بن الخطاب كان الإمام في الصلاة فلذلك كان له أن يجهر بالقراءة فيها والصلاة التي كان يفعل ذلك فيها هي الفريضة التي كان يجمع أهل المسجد على الاقتداء به فيها فلا يبقى أحد ينكر أن عمر بن الخطاب قد جهر عليه بالقراءة والبلاط موضع بالمدينة وإنما قصد بذلك مالك بن أبي حاتم أحد امرئ من ماله أراد أن يحدتها بما كان يجمع منه صوت عمر بن الخطاب وإما أن ذلك كان موضع جالس مالك ابن أبي حاتم وغيره ممن أخبر عنه وأخبرهما كان في عمله وقد ذكر بعض أهل التفسير أن صوت عمر إنما سمع في ذلك المكان لجهارته وقوته وقول مالك هذا يقتضى أنه لم يكن مع عمر بن الخطاب في تلك الصلاة وذلك لمان إيمان أن يكون قد فاته بعض الصلاة فسمع قراءة عمر بن الخطاب من ذلك الموضع أو يكون ذلك في حال من منعه من آذان المسجد ويحصل أن يفسر بذلك عن طائفة وأهله ومن ينشأ إلى الله أنهم كانوا يسمعون صوت عمر بن الخطاب من ذلك الموضع على ما يتوهم وجه القليلة وكبر الحجة فلذلك والاعاضلة أتباعه وإتباعنا ذلك لأن الأليق بفعل مالك ودينه أنه لا يترك الصلاة في الجماعة وهو يسمع قراءة الإمام مع القدرة على إتيانه ويحصل أن يكون عمر بن

• وحديث عن مالك عن  
 عمر بن أبي سويل بن مالك  
 عن أبيه أنه قال كنا نسمع  
 قراءة عمر بن الخطاب  
 عند دار أبي جهم بالبلاط

الخطاب كان يجهر ذلك في نافلة، بالليل وتجهده فكان يسمع من ذلك الموضع ص **ع** مالك عن نافع  
 أن عبد الله بن عمر كان إذا فاته شيء من الصلاة مع الإمام فليجهر فيه الإمام بالقراءة أنه إذا سلم الإمام قام  
 عبد الله بن عمر فقرأ لنفسه فيايقض وجهر **ع** ش عبد الله بن عمر على دينه وفضله فقد كان يدركه  
 ما يدرك البشر من فوات بعض صلاة الإمام فان كان ذلك فليجهر فيه الإمام بالقراءة اتبع الإمام  
 فإذا سلم الإمام قام عبد الله فقرأ لنفسه ولم يسقط عنه فرض القراءة فبدأ أدرك معه من صلاة الجهر  
 فكان يأتي فليصلي لنفسه به سلام الإمام بالقراءة على حسب ما أتى به الإمام من الجهر وقبيل  
 ذلك بعض من فسر حديثه على مذهب مالك رحمه الله من رواية ابن القاسم عنه أن المؤمن إذا  
 يقضى ماقاته من الصلاة على نحو ماقاته من القراءة والجهر وهو الأظهر لأنه يجعل أن يكون عبد  
 الله بن عمر فعل ذلك فليجهر فيه من رأى إتمام الصلاة وإن الذي يأتي به المؤمن بعد ذلك هو آخر  
 صلاته في مثل أن يفوت ركعة من الصبح أو يدرك ركعة من المغرب والعشاء فان اخلاف من تتبع  
 هناك ولا بد للمؤمن من الجهر في القضاء على القولين ص **ع** مالك عن يزيد بن رومان أنه قال  
 كنت أصلي إلى جانب نافع بن جبير بن مطعم فيغمزني فأفتح عليه ونحن نعلمي **ع** ش يجعل أن يكون  
 ابن رومان كان يصلي صلاة نافع ويأتم به في نفل أو فرض وقول يزيد فيغمزني فأفتح عليه بر بدان  
 نافع بن جبير يرج عليه فيغمزه في الصلاة قال عيسى وأما كان يغمزه بيده دون القمز بالعين  
 وأما كان يستدعي بذلك أن يفتح عليه وقتما جاز مالك رحمه الله وغيره الفتح على الإمام في صلاة  
 الفريضة والنافلة وذلك أن المرجع عليه والفتح عليه لا يجوز أن يكون في صلاة واحدة أو في صلاتين  
 أو يكون المرجع عليه في الصلاة والفتح في غير صلاة فان كان في صلاة واحدة فخلافاً أن الفتح عليه  
 لا يبطل الصلاة ولم يمالك بأساً وكرهه الكوفيون والليث على جواز ذلك أن الفتح على الإمام  
 معونه على إتمام صلاته وإصا به القراءة فكان ذلك بمنزلة الإصا عند إصا به القراءة (مسئلة)  
 وإن كان في صلاتين مختلفتين لا يفتح أحدهما على الآخر لأن فيه اشتغالا للفتح عن صلاته بصلاة  
 غيره وتغير رايه فرضه ورأى آداء ذلك إلى السهو وادخال نقص في العبادة (فرع) فإذا فتح عليه  
 فقال ابن القاسم في المجموعة قد أبطل صلاته وهو بمنزلة الكلام وقال ابن حبيب لا يعيدوه قال  
 أشهب ولا بأس أن يفتح من ليس في صلاة على من هو في صلاة قاله مالك في المختصر (مسئلة)  
 والفتح على الإمام إنما يكون إذا أريج عليه وإذا غفر قراءته فأما عن الارتياح عليه فهو إذا وقف ينتظر  
 التلقين واد ابن حبيب عن مالك وأما إذا غفر القراءة فلا يفتح إذا خرج من سورة إلى سورة  
 أو من آية إلى أخرى ما لم يصل أو إذا غفر آية عذاب أو غير تغييرا يقضي كقراءته يذهب عن العواب  
 (فصل) وأما عزما نافع بن جبير يزيد بن رومان يفتح عليه فقد كان الوجه أن يفتح عليه بدين  
 رومان إذا وقف نافع ولا يجوز له أن يفتح عليه لأن العزمز يادة عمل في الصلاة لم ينفل  
 ذلك المؤمن عند توقف الإمام **ع** قال القاضي أبو الوليد فقد رأيت جماعة من أصحابنا إذا كانوا  
 يزيد بن رومان وشكوا عليه ولم يأخذ منهم أنكر ذلك عليه ولعله أن يخفف فيما كان فيه من  
 العون على إتمام القراءة وأنه عمل الصلاة مع قراءته وإن لم يفتح المؤمن على الإمام مع ذلك فوجه  
 العمل فيه أن يتردد الإمام أو يضطر في تلك الآية فان تعذر ذلك عليه ركن وسجد وسلم قال مالك ولا  
 ينظر في مصحفان كلف بين يده **ع** قال القاضي أبو الوليد رحمه الله وذلك عند إذا أريج  
 عليه في غير أم القرآن وأما أن يريج في أم القرآن فليس يستدع الفتح عليه من حيث أمكنه ولا يغير من

**ع** وحديثي عن مالك  
 عن نافع أن عبد الله بن  
 عمر كان إذا فاته شيء من  
 الصلاة مع الإمام فليجهر  
 فيه الإمام بالقراءة أنه إذا  
 سلم الإمام قام عبد الله بن  
 عمر فقرأ لنفسه فيايقض  
 وجهر **ع** وحديثي عن  
 مالك عن يزيد بن رومان  
 أنه قال كنت أصلي بجانب  
 نافع بن جبير بن مطعم  
 فيغمزني فأفتح عليه  
 ونحن نعلمي



بصلى معه، ولينظر في مصحفه ان كان قرياً منه فان ذلك مما تدعو الضرورة اليه لتمام فرضه والله أعلم وأحكم

### ﴿ القراءة في الصبح ﴾

﴿ القراءة في الصبح ﴾

• حديثي يصح عن مالك

عن هشام بن عروة عن أبيه أن أبا بكر الصديق صلى الصبح فقرأ فيها سورة البقرة في الركعتين كلتيهما • ش معناه أن أبا بكر الصديق رضى الله عنه كان يطيل القراءة في صلاة الصبح والظاهر أن من قرأ بالبقرة في صلاة الصبح برك الاسفار وان بدأ في أول الوقت وقد ذكرت عائشة رضى الله عنها عن زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن النساء كن ينصرفن من الصلاة معه في الغلس وكل ذلك واسع جائز (فصل) وقوله قرأها بسورة البقرة في الركعتين كلتيهما مثل عيسى بن دينار أجزأ السورة بينهما أم قرأها في كل ركعة من الصلاة المكتوبة ولكن بقرأ بسورة وانما قال بذلك لان اللفظ محتمل للامر بن وأما من جهة الظاهر فانه لو أكلها في كل واحدة من الركعتين لخرج عن الوقت والله أعلم فلما كان أظهر عنده من جهة السورة انه قرأ بعضها في كل ركعة أجاب بان الأفضل عنده أن يقرأ سورة كاملة في كل ركعة • ص • مالك عن هشام بن عروة عن أبيه انه سمع عبد الله بن عباس بن أربعة يقول صلينا وراء عمر بن الخطاب الصبح فقرأ فيها بسورة يوسف وسورة الحج قراءة بطيئة فقلت والله اذ القيد كان يقوم حين يطالع الفجر قال أجل • ش معنى ذلك ان عمر بن الخطاب قرأ في إحدى الركعتين مع القرآن بسورة يوسف وفي الركعة الثانية بسورة الحج واستغنى عن ذكر القرآن لسم السامع بذلك وقوله قراءة بطيئة يريد يقبل في النطق بالحروف وبالعين في الترتيل وقول عروة لقد كان يقوم حين يطالع الفجر انما ع ذلك لانه قد تقرر عنده انه لا يثبت في صلاة الى خروج الوقت وطولع الشمس لان ذلك تعدل لاداء بعض الصلاة وغيره والاولى ان هذا مثل عمر رضى الله عنه وعلى من أدرك من الصلاة آخر وقتها علم انه ان خفف صلاته مع الانعام لفرضها أدرك جميعها في الوقت وان أطال قراءتها أدرك منها ركعة أو بسائرهما في غير الوقت أن يحفف صلاته لان فضيلة الوقت أعظم من فضيلة الاطالة لانه لا يقدر أن يؤدي الفرض كله في الوقت ويتنفل بعده بما شاء والاطالة في القراءة وان زيادة على الذي يميزى مناهي معنى النافلة والله أعلم • ص • مالك عن يحيى بن سعيد يريه بن أبي عبد الرحمن عن القاسم بن محمد أن القرافة ابن عمر الخنفي قال ما أخذت سورة يوسف الا من قراءة عثمان اياها في الصبح من كثرة ما كان يرددها • ش قوله ما أخذت سورة يوسف يريد ما حفظها الا من قراءة عثمان اياها في الصبح وهذا يدل على كثرة انصاته الى قراءة الامام وتفرغه لملازمة وكثرة براد الامام هذه السورة وذلك جائز فقد يحضر الانسان من الخشوع عند قراءة بعض السور أكثر مما يحضره عند قراءة بعض فيجوز له أن يقصد بالقراءة في كثير من أوقاه ما يحضره الخشوع عند قراءته والله أعلم • ص • مالك عن نافع بن عبد الله بن عمر كان يقرأ في الصبح في السفر بالعشر السور الاول من المفصل في كل ركعة بام القرآن وسورة • ش معنى ذلك ان عبد الله بن عمر كان يقرأ في صلاة الصبح في سفره بالسور التي ذكرها الاكد يصح منها وذلك لتمهل وتأنيه وقلة محلة والا فالعالمين حال الاسفار العجلة وقد قال مالك يقرأ فيها بالسبا ذات البروج وسبع اسم ربك الاعلى والا كراه يعجلون الناس ولان

السفر تقصر فيه الصلاة ويحذف فيه بعض أركانها من المنيعة المشقة والحاجة إلى استصحاب الرفقة  
فإن يخفف القراءة فيها أولى وأرى الآن يكون الرجل في خاصة نفسه فلا بأس أن يطيل ما أراد  
والله أعلم

### ﴿ ما جاء في أم القرآن ﴾

ص ﴿ ماثلث عن الصلاة بن عبد الرحمن بن يعقوب أن أباسعيد مولى عمر بن كرز أخبره أن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم نادى أبي بن كعب وهو يصلي فلما فرغ من صلاته لحقه فوضع رسول  
الله صلى الله عليه وسلم يده على يده وهو يريد أن يخرج من باب المسجد فقال أبي لا رجوان لا يخرج  
من المسجد حتى نعلم سورة ما نزل الله في التوراة ولا في الإنجيل ولا في الفرقان مثلاً قال أبي  
فجعلت أبطن في المشي رجاء ذلك ثم قلت يا رسول الله السورة التي وعدتني بها قال كيف تقرأ إذا  
افتتحت الصلاة قال فقرأت عليه الحمد قرب الملائكة حتى أتيت على آخرها فقال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم هي هذه السورة وهي السبع المثاني والقرآن العظيم الذي أعطيت ﴿ ش أن حل الخير  
على ظاهره من أن النبي صلى الله عليه وسلم علم بملاذ أبي فأدجوا مناداة المصلي وذلك بالامر اليسير  
مما لا يشغل عن صلاته ويمكنه أن يعيه مع الاشتغال بصلاته والاقبال عليه والاشتغال عن صلاته فإن كان  
في مكتوباً ونافله فأمان كان كثيراً لا يعيه إلا القليل عليه والاشتغال عن صلاته فإن كان  
لا يجوز وذلك لم يخبر النبي صلى الله عليه وسلم بأبي في الصلاة بما أخبره بعد الفراق عنها وقال الداودي  
معنى ذلك أنه من علي أبي أن يجيبه في الصلاة لعله وفي قوله هذا نظر لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد  
احتج على أبي بهد أخباره بأنه كان في الصلاة بقوله تعالى استجبوا لله وللرسول إذا دعاكم وهذا  
يقضي أن الأمر يقتضي إجابة النبي صلى الله عليه وسلم حال الصلاة ويجعل أن يكون جواب أبي  
لنبي صلى الله عليه وسلم لو أجابه باللبية والصلاة عليه لا يقطع صلاته ويكون هذا حكماً يخص بالنبي  
صلى الله عليه وسلم لأنه أمور بأجابه ولأن أجابه باللبية والتعظيم له والصلاة عليه من الإذكار التي  
لا تنافي الصلاة بل هي مشروعة فيها وقد قال ابن حبيب إذا سمع المأموم ذكر النبي صلى الله عليه  
وسلم في الصلاة والخطبة فلي عليه أنه لا بأس بذلك ولا يجهر به ولا يكترمه ومعنى قوله ولا يجهر به  
لأنه يخلط على الناس ومعنى قوله ولا يكترل لا يستغل بذلك عن صلاته ويجعل أن يكون النبي  
صلى الله عليه وسلم إنما استدعى منه أن يجيبه بلفظ القرآن وقد قال ابن حبيب في واخضه ما جاء للرجل  
أن يشكك في صلاته من معنى الله كرو القراءة فرفع بذلك صوته لينبه به رجلاً وليستوقفه فذلك  
جائز وقد استأذن رجل علي بن مسعود فقال ادخلوا مصران شاء الله آمين

(فصل) وقوله فلما فرغ من صلاته لحقه بريدنا ما جاء حين أمكنه الإجابة على امرعاً أمكنه ولعله  
ففتجوز في صلاته وقد قال ابن حبيب من أنه أوه أو أنه لم يكلمه وهو في نافلة ينادي الأمر بالسبح  
ويجوز له في صلاته وما هو كذلك قال ابن حبيب فمن جلس إلى مصلي نافلة وهو يريد أن يكلمه  
فلهجوز في صلاته ثم يقبل عليه ووجه ذلك ما ذهب إليه المسلمون من حسن العشرة مع أئمة النافلة  
والتحسين من العودة إليها إن أراد الإزادة فيها

(فصل) وقوله أبي فوضع رسول الله صلى الله عليه وسلم يده على يدي إنما ذلك لعني التأسيس  
والتقريب والتنبيه على الإقبال عليه والتأمل بما ردد عليه من جهته من قول أو فصل

﴿ ما جاء في أم القرآن ﴾

﴿ حدثني يحيى عن مالك

عن الصلاة بن عبد الرحمن

ابن يعقوب أن أباسعيد

مولى عمر بن كرز

أخبره أن رسول الله صلى

الله عليه وسلم نادى أبي

ابن كعب وهو يصلي فلما

فرغ من صلاته لحقه

فوضع رسول الله صلى

الله عليه وسلم يده على

يده وهو يريد أن يخرج

من باب المسجد فقال أبي

لا رجوان لا يخرج من

المسجد حتى نعلم سورة

ما نزل الله في التوراة

ولا في الإنجيل ولا في

الفرقان مثلاً قال أبي

فجعلت أبطن في المشي

رجاء ذلك ثم قلت يا رسول

الله السورة التي وعدتني

قال كيف تقرأ إذا افتتحت

الصلاة قال فقرأت الحمد لله

رب العالمين حتى أتيت

على آخرها فقال رسول

الله صلى الله عليه وسلم هي

هذه السورة وهي السبع

المثاني والقرآن العظيم

الذي أعطيت

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم اني لارجو ان لا تخرج من المسجد حتى تعلم سورة على معنى التسليم لامر الله تعالى والاقرار بقدرته وانه وان كان تعلم ذلك سبيرا الا انه لا يقطع بتمامه الا ان يعلمه الله عز وجل بذلك ومعنى تعلم سورة ان يعلم من حالها ما لم يكن يعلمه قبل ذلك والا فذلك كان عالما بالسورة وحافظا لها

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ما ازل في التزوية ولا في الاتعجيل ولا في الفرقان منها ذكر شيئا عن معنى ذلك انها تجزى عن غيرها في الصلاة ولا تجزى غيرها عنها وساواها السور تجزى بعضها عن بعض وهي سورة قسمها الله بينه وبين عبده ويجعل ان تكون هذه من الصفات التي

تختص بها من انما السبع المتاني والقرآن العظيم او غيرها ذلك من كثرة ثواب او حسنة والله اعلم (فصل) وقول أبي بن كعب عقلت بطنى في المشى رجاء ذلك دليل على حرصه على العلم وقال الداودي ان ابطاءه خوفا على النبي صلى الله عليه وسلم من النسيان فيخرج من المسجد قبل ان يعلمه قال القاضي أبو الوليد رحمه الله ولا يظهر عندي انه انما حمله على ذلك شدة الحرص وان بعد خوفا النسيان بقرب المدة على ان النسيان يزيد به بقوله يا رسول الله السورة التي وعدتني بها وهذه مبالغة في الحرص واستتجاز للوعد

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم كيف تقرأ اذا افتتحت الصلاة دليل على ان من حكم الصلاة ان يقرأ فيها بأم القرآن عند افتتاحها ولو كانت القراءة بغيرها في الصلاة تجزى ولم تتعين بها ما يصح هذا السؤال من النبي صلى الله عليه وسلم لاي جواز ان يجيبه بغير أم القرآن فلا يتم الغرض من تعاميه أحكام أم القرآن وصفاتها وانما سأل على ذلك لما علم انه لا يفتتح الصلاة الا بها فقال له كيف تقرأ اذا افتتحت الصلاة

(فصل) وقول أبي فقرأت الحمد لله رب العالمين حتى أتيت على آخرها استدلل بذلك جماعة من أصحابنا على ان بسم الله الرحمن الرحيم ليست بآية في أولها لان آياتها يذكر ذلك فيها ذكره فقرأه ولو كانت من أم القرآن لبدأ بها

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم هي السبع المتاني والقرآن العظيم يعني ان من فضائلها ايضا السبع المتاني وهذا أصح ما قيل في السبع المتاني وقيل انما سميت بذلك لانها تنفي في كل ركعة وانما قيل لها القرآن العظيم على معنى التخصيص لها بهذا الاسم وان كان كل شيء من القرآن قرأنا عظيما كما يقال في مكة بيت الله وان كانت البيوت كلها لله ولكن على سبيل التخصيص والتعظيم لمكة ويقال محمد عبد الله ورسوله وان كان كل بشر عبد الله وكل رسول رسول الله على سبيل التخصيص والتعظيم له صلى الله عليه وسلم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم الذي أعطيت يجعل أن ير يد بذلك والله أعلم قوله تعالى ولقد آتيناك سبعاً من المثاني والقرآن العظيم ص مالك عن أبي نعيم وهب بن كيسان انه سمع جابر بن عبد الله يقول من صلى ركعة لم يقرأ فيها بأم القرآن فصل الاوراء امام محمد ش قوله من صلى ركعة يعني من أتى من أفعال الصلاة ركعة ولم يقرأ مع تلك الأفعال بأم القرآن وانما سميت أم القرآن لانها أصل له فيما من شرطه أن يقرأ فيه بأم القرآن وهذه المسئلة قد اختلف فيها أهل العلم فذهب مالك وجهور الفقهاء الى أن القراءة شرط في صحة الصلاة والدليل على ذلك ما رواه أبو هريرة أن رجلا دخل المسجد وصلى ثم جاء فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم فقال له ارجع فصل فالتكلم فصل

وحدثني عن مالك عن أبي نعيم وهب بن كيسان أنه سمع جابر بن عبد الله يقول من صلى ركعة لم يقرأ فيها بأم القرآن فلم يصل الاوراء امام

لا يجوز فيه الإمام بالقراءة

• حدثني يحيى عن مالك

عن العلاء بن عبد الرحمن

ابن يعقوب أنه سمع

أبا السائب بن هشام بن

زهره يقول سمعت

أبا هريرة يقول سمعت

رسول الله صلى الله عليه

وسلم يقول من صلى صلاة

لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي

خداج هي خداج هي

خداج غير تام قال فقلت

يا أبا هريرة أي أحيانا

أكون وراء الإمام قال

فمن ذرأى ثم قال اقرأ

بها في نفسك يا فارسى

قال سمعت رسول الله

صلى الله عليه وسلم يقول

قال الله تبارك وتعالى

سمعت الصلاة بيني وبين

عبدى بنصفين فنصفها

في نصفها العبدى ولعبدى

ماسأل قال رسول الله صلى

الله عليه وسلم اقرأ في قول

العبد الحمد لله رب العالمين

يقول الله تبارك وتعالى

حمدي بن عبدى ويقول

العبد الرحمن الرحيم يقول

الله أنى على عبدى يقول

العبد مالك يوم الدين

يقول الله حمدي بن عبدى

ويقول العبد أياك نعبد

وأياك نستعين فهذه الآية

بينى وبين عبدى ولعبدى

ماسأل يقول

ثلاثا فقال والذي هنك ما حسن غيره فلعنى فقال إذا قلت فى الصلاة فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ثم أركع حتى تطمئن راكعا (مسئلة) إذا ثبتت القراءة شرط في صحة الصلاة فالذى يجب قراءته أم القرآن وبه قال مالك والشافعي وأحمد وأصحق وكثير الفقهاء وقال أبو حنيفة والثوري والأوزاعي يقرأ ما شاء من القرآن في الصلاة ويجزئه والدليل على ما نقلوه خبر أبي قتادة المتقدم أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الركعتين المتقدمتين في كل ركعة سورة مع أم القرآن وفي الركعتين الأخيرتين بأم القرآن وأفعاله على الوجوب لا سيما وقد قال صلى الله عليه وسلم صلوا كما رأيتموهنى أصلى

(فصل) وقوله من صلى ركعة ولم يقرأ فيها بأم القرآن فلم يصل الاوراء امام يقتضى قراءة أم القرآن (فصل) وفي كل ركعة لا نه نص على أن كل ركعة لم يقرأ فيها بأم القرآن فليست صلاة للفرد ولا للإمام من قرأ في كل ركعة بأم القرآن فقصا من صلاته بمخالفة في صحته وان ترك قراءتها في جميع الصلاة فلا خلاف في المذهب أن الصلاة غير جائزة الا براءة شاذة رواها الواقدي والجور على خلافه وان قرأ بها في بعض الصلاة دون بعض فالذى عليه شيخنا العرافيون أنه لا يجزى الا بقراءة أم القرآن في كل ركعة وبه قال الشافعي وابن عوف وأبو ثور وقال المغيرة الخزازي إذا قرأ بأم القرآن في ركعة واحدة من الصلاة أجزاء وبه قال الحسن البصري والدليل على صحة ما ذهب اليه الجور حديث أبي قتادة المتقدم وفيه أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ بها في كل ركعة من الأربع ركعات وقد قال صلى الله عليه وسلم صلوا كما رأيتموهنى أصلى ودليلنا من جهة القياس أن هذا معنى يتكرر في كل ركعة فإذا كان شرطاً في صحة بعضها وجب أن يكون شرطاً في صحة سائرهما كالركوع والمودود والقيام (مسئلة) فان ترك القراءة في ركعة فعن مالك في ذلك ثلاث روايات رواها كلها عنه ابن القاسم • أحدها أنه يجزى سجدة السهو قبل السلام • والثانية أنه ينفي الركعة ولا يعتد بها ويتم صلاته ويسجد له بوجه السلام • والثالثة أنه يتم صلاته وبه يدها (فرع) وهذا إذا كانت الصلاة رباعية فان كانت ثلاثية فقد سئل ابن القاسم عن ذلك فقال الصلوات كلها عند مالك محل واحد ومن ترك القراءة في ركعة من الصبح أعاد تأويل ذلك بعض أصحابنا على أنها بمنزلة الصلاة الرباعية وان بدخاها من الاختلاف ما يدخل الرباعية وحكى هذا القول ابن المواز عن مالك وقال محمد بن مسلمة في المبسوط مجاوزها لأنه يستغف في عامة الاشياء الثلث والله أعلم وأحكم

### في القراءة خلف الإمام لا يجوز فيه الإمام بالقراءة

صح مالك عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب أنه سمع أبا السائب بن هشام بن زهره يقول سمعت أبا هريرة يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج هي خداج هي خداج غير تام قال فقلت يا أبا هريرة أي أحيانا أكون وراء الإمام قال فمن ذرأى ثم قال اقرأ بها في نفسك يا فارسى قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول قال الله تبارك وتعالى سمعت الصلاة بيني وبين عبدى بنصفين فنصفها في نصفها العبدى ولعبدى ماسأل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقرأ في قول العبد الحمد لله رب العالمين يقول الله حمدي بن عبدى ويقول العبد الرحمن الرحيم يقول الله أنى على عبدى ويقول العبد مالك يوم الدين يقول الله أنى على عبدى ويقول العبد أياك نعبد وأياك نستعين فهذه الآية بينى وبين عبدى ولعبدى ماسأل يقول

العبد اهتدا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين هؤلاء  
لعبدى ولعبدى مسائل ❦ ش قوله صلى الله عليه وسلم من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي  
خادج بمعنى نافعة عما يجب فيها وكذلك قال في المدينة عيسى بن دينار وابن نافع ان الخداج الناقص  
الذى لا يتم وذلك يقتضى أن لا تكون مجزئة وقد تعلق بعض من تكلم في ذلك بهذا اللفظ وجعله  
دليلا على الإجزاء له مماها صلاة ووصفها بالنقصان وذلك يقتضى أن يثبت لها حكم الصلاة وان  
نقصت فضيلتها أو صفة من صفاتها لا يخرج به من ماعن كونها صلاة وليس هذا بصحيح لان اسم  
الصلاة ينطلق على الجزئ منها وغير الجزئ يقال صلاة فاسدة وصلاة غير مجزئة كما يقال صلاة  
صحيحة وصلاة مجزئة وأطلاق اسم النقصان على ما يقتضى نقصان اجزائها والصلاة لا تتبع هذا  
بطل بعضها بطل جميعها ولا يجوز أن يطلق اسم النقصان على عدم الفضيلة لمن كلف جزاؤه ووصف  
الصلاة بأنها خادج اذا لم يقرأ بأم القرآن بمعنى فسادها وقد كد ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم غير تام  
فان قرأ في بعض ركعاتها دون بعض فبذه فضيلة لم يذكر حكمها في هذا الحديث ولا يتأولها لفظه  
ومن جهة المعنى يخرج فساد كل ركعة لا يقرأ فيها بأم القرآن على ما قدمنا ذكره

( فصل ) وقول أبي السائب يابهر رة أحيانا كون وراء الامام اعتراض منه على العموم  
بجواز التخصيص عليه بالعمل الشائع عنده ومشاهدة من الأئمة في ترك القراءة وراء الامام

( فصل ) وقوله فمزمز على معنى التأنيس له وتنبه على فهم مراده والخشعة على جمع ذننه  
وفهمه لجوابه وقاله اقرأها في نفسك يا فارسي ترجم مالك رحمه الله على هذا الحديث بالقراءة خلف  
الامام في الأبحر مرفيه وذهب جماعة عن تكلم في ذلك أن الترجمة مبني على قوله كل صلاة لا يقرأ  
فيها بأم القرآن فهي خادج لا يجوز أن يكون ذلك على ما ذهبوا اليه لانه من تأول خادجا على  
ما ذكرناه غير تامة ولا مجزئة فلا يجوز أن يكون ذلك مراده في المأموم فيأبسر فيه الامام لان  
الأفضل عنده أن يقرأ فان ترك القراءة فلا شيء عليه لان الامام يحملها وانما يصيبه القراءة  
ليشغل نفسه في الصلاة بالقراءة وذكر الله ولا يتفرغ للوسواس وأما من جعل قوله خادج على  
نقصان الفضيلة فهذا القول أجرى على ربه وقد ينال المنع من ذلك ❦ قال القاضي أبو الوليد رحمه  
الله والاولى عنده أن ترم الترجمة على قول أبي هريرة اقرأ بها في نفسك يا فارسي والقراءة في  
النفس هي تصريحك اللسان بالتكلم وان لم يصمع نفسه سرتا رواه مضعون عن ابن القاسم في  
العتية قال ولو أسمع نفسه لم يرا لكان أحب الي وقد قال في المدينة عيسى بن دينار وابن نافع  
ليس العمل على قوله اقرأ بها في نفسك يا فارسي ولعلها أراد اجراءها على قلبه دون أن يقرأها  
بلسانه وان كان المستحب قراءتها باللسان والشفين دون الاقتصار على النفس والله أعلم

( فصل ) وقوله فاق سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول احتجاج منه على ما ذهب اليه من  
القراءة في النفس وأن لا يترك ذلك من كان وراء الامام فيأبسر فيه بالقراءة لا أعلم به النبي صلى  
الله عليه وسلم من فضيلة القراءة بأم القرآن قال الله تعالى سمعت الصلاة بيني وبين عبدى بصفتين  
ثم عدت بأم القرآن فسميها صلاة لعنيتين أحدهما ان الصلاة في كلام العرب هو الدعاء وهذه هي  
الصلاة التي أمرنا بأداء الفرائض بها دون سائر ما يقع هذا الاسم عليه وذلك أيضا يصح من وجوب  
أحدهما ان تكون الألف واللام للعبد فلا يقع تحت هذه اللفظة في الحديث ما يقع عليه اسم الصلاة  
غير بأم القرآن والثاني ان تكون الجنس ثم وقع التخصيص والبيان أن المراد بذلك بأم القرآن

العبد اهتدا الصراط  
المستقيم صراط الذين  
أنعمت عليهم غير المغضوب  
عليهم ولا الضالين هؤلاء  
لعبدى ولعبدى مسائل

دون غيرها والمعنى الثاني على قول من قال ان الصلاة هي الأفعال لكنه سمي أم القرآن صلاة لما كانت لاتتم إلا بها وكلا المعنيين يدل على ان الصلاة لاتصح إلا بأمر القرآن كما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الحج عرفة لما كان الحج لا يتم إلا بعرفة

(فصل) وقوله تعالى فصمت الصلاة بيني وبين عبدي بنصفين معنى هذه القصة انه جعل لنفسه نصفان عليه ونصفادعاء الى ربه في الاستعانة له في توفيقه وهدايته وأرجو أن يكون الباري تعالى بفضله اذا أتى العبد بالنصف الذي له به من الحمد لله والثناء عليه والتجديد له أن يؤتيه هو ما يدعو فيه من الهداية والتوفيق وقد وعد بذلك تعالى ووعد الحق بقوله ولعبدى ما سأل

(فصل) وقوله بنصفين يقتضى المساواة في القصة ولا يحل أن ير بدالتساوى في المعنى أو في عدد الألفاظ أو في عدد الآتى ولا يجوز أن ير بذلك المعنى لأن قسم الباري تعالى ثناء عليه وقسم العبد دعاء ورغبة فلا يجوز أن يقال ان ذلك بينهما بنصفين والبارى تعالى منفرد بالثناء والعبد منفرد بالدعاء والغبة التي ينزه الباري عنها كما يقال هذا الثوب والعبد بين زيد وعمر بنصفين اذا كان الثوب لأحدهما والعبد للآخر ولا يجوز أن ير بذلك عدد الألفاظ ولا عدد الحروف لأن القصة لاتصح مع ذلك بوجه فسبق الآن ير بذلك تعالى عدد الآتى وبين هذا قوله في الحديث يقول العبد اياك نعبد واياك نستعين فهذه الآية بينى وبين عبدي ولعبدى ما سألت بينى وبين القصة بالآتى وذلك يدل على ان بسم الله الرحمن الرحيم ليست من أم القرآن لأن ثلاث آيات من أول السورة تختص بالحمد لله والثناء عليه والتجديد وعلى ذلك ذكر في الحديث والآية الرابعة فيها اقرار لله بالعبادة واستعانة به فهي بين العبد وبين ربه وبذلك وصفت في الحديث والثلاث الآيات من السورة تختص بالعبد ورغبة في التوفيق وبذلك وصفت في الحديث ولو كانت بسم الله الرحمن الرحيم من أم القرآن لكان الباري يختص من السورة بأربع آيات ثم تكون آية خامسة بينه وبين العبد ثم يختص العبد بآيتين لانه لا اختلاف انهما سبع آيات وهذا يمنع قسمنا بنصفين والله أعلم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم اقرأ بقول العبد الحمد لله رب العالمين على معنى البيان للصلاة التي قسم الباري بينه وبين عبده وبين معنى القصة لها فقد كرر النبي صلى الله عليه وسلم ما يقوله الباري تعالى عند قراءة العبد كل آية منها وأعلم العبد ان به يسمع قراءته وجده وثناءه عليه وتمجيداه وادعاءه ورغبته اليه كما للعبد على الخشوع عند قراءة هذه السورة التي تختص بها هذه المعاني التي لاتعمل اجتماعها في سورة من السور

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم يقول العبد الحمد لله رب العالمين بيان ان هذا أول السورة من وجهين \* أحدهما انه بدأ بقوله الحمد لله رب العالمين ولو كانت بسم الله الرحمن الرحيم أول السورة لبدأ بها \* والثاني انه قرأ جميع ما مضى صلاة وذكر فضل كل شئ منها فلو كانت بسم الله الرحمن الرحيم منها لقرأها وذكروا فضلها

(فصل) وقوله تعالى يقول العبد الرحمن الرحيم يقول الله أنى على عبدي معنى ذلك والله أعلم انه أنى عليه بأنه الرحمن الرحيم بخلقهم وعبادهم وكذلك قوله عز وجل عند قول العبد مالك يوم الدين محذوف عبدي والدين في كلام العرب الحسب وقيل الجزاء وهذا اقرار من العباد للبارى عز وجل بأنه مالك يوم الدين وان كان هو المنفرد بذلك غيره من الأيام لمعان \* أحدها انه خص يوم الدين



الامام فأخبر بذلك أنه كان يفتي بالتمنع من القراءة والامام وأنه كان يأخذ بذلك في خاصة نفسه وهذا يحتمل وجهين \* أحدهما أن يكون لا يقرأ أو أراء الامام ما جهر فيه وإن كان يقرأ أو أراء فيما سره وفي اللفظ عاما \* والوجه الثاني وهو الظاهر من اللفظ أنه كان لا يقرأ أو أراء الامام جنة ولكن أو رده مالك رحمه الله وإن كان لا يأخذ بقوله في أحد الموضعين ليسين قراءة الاختلاف

في ترك القراءة خلف الإمام فهو غلغلة به ذلك إيراد دليل على ما يقوله به من ص **قال يحيى**  
**سعد** مالك الكوفي الأمر عندئذ أن يقرأ الرجل وراء الإمام فيلبيح يديه الإمام بالقراءة ويترك  
القراءة فيلبيح يديه الإمام بالقراءة **ش** ذكر مالك رحمه الله تعالى قول ابن عمر رضي الله عنه  
ما يختاره وراه به أن ذكر اختلاف الناس ثم أحج به ذلك على ترك القراءة وراء الإمام إذا جهر  
في القراءة بلغيت الذي به هذا ص **قال** ثعلب بن شاذان عن ابن أبي كريمة الليثي عن أبي  
هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنصرف من صلاة جهر فيها بالقراءة فقال هل قرأ مني  
منكم أحدا فآ قال رجل نعم أنا يا رسول الله قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إني أقول ما لي  
أنازع القرآن فأتيت الناس مع القراءة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فياجهر فيه رسول الله  
صلى الله عليه وسلم بالقراءة حين سمعوا ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم **ش** قوله أنصرف  
رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلاة تحصل أن يريد بها الدعاء ويكون معنى جهر فيها بالقراءة أنها  
وتحصل أن يريد بالصلاة الأفعال على ما تقدم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم قال هل فرأى أحد منكم أن غابيل على أھم لم يصبر وبالقراءة ولو جهر وبالقراءة لقال ملأ أنازع القرآن كقال حين أجز وبالقراءة معه ولو قرأ بعضهم لقال من قرأ أي أنفاو يصعل أن يكون ابتداءهم بالسؤال للبين لهم العلم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم إن أجاز القرآن برب وبدائه أعلم أقول لكم ما أجاز القرآن  
وقد يقال مثل هذا اللفظ لغمان أحدهما أن يعاتب الإنسان نفسه فيقول ما في فعلت كذا وكذا  
وقد يقال ذلك لتعريب اللوم لمن فعل ما لا يجب فيقول ما في أؤذي وما في أمتنع حتى وقد يقول  
ذلك إذا أنكر أمر غلب عليه سببه فيقول الإنسان ما في لم أدرك أمر كذا وما في أوقف على أمر كذا  
ومعنى ذلك في الحديث الذي يظهر من إباحة لكم القراءة معي في الصلاة فتنازعوا في القراءة  
فها هو معي منازعته لا يفرده في القراءة ويقرؤه معه فيكون ذلك منازعته في القراءة وروى  
نحوه عن عيسى بن دينار والتنازع يكون معنيين أحدهما معنى التعاجب والثاني بمعنى  
المعاظرة قال تعالى تنازعون فيها كأسا لفلو فهموا ولا تأثموا على ما تعاظون

(فصل) وقوله فأتى الناس عن القراءة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجاهلية فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقراءة حين سمعوا ذلك يريد أنهم تلقوا أنكاره عليهم القراءة فيما جهر فيه بالإنهاء منها ثم اعنه ترك ما أنكر عليهم وهذا الحديث أصل مالك رحمه الله في ترك المأموم القراءة خلف الإمام في حال الجهر لانه لما قلح حكم الامتناع من القراءة على الجهر كان الظاهر ان الجهر على ذلك الحكم وذهب الشافعي إلى أن القراءة واجبة على المأموم على كل حال والدليل على صحة مذهب اليمام قولُه تعالى وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا وهذا يقتضي منع القراءة جملةً وبجميع الكلام وجوب الانصات عند قراءة كل قارئ إلا ما خصه الدليل ودلينا من جهة السنن مارواه أبو صالح عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما جعل الإمام ليؤتم به

قال يحيى سمعت مالكاً يقول الأمر عندنا أن يقرأ الرجل وراء الإمام فيها لا يبرأ فيه الإمام بالقراءة وترك القراءة فيها يبرأ فيه الإمام بالقراءة. وحديثي عن مالك عن ابن شهاب عن ابن أكمة الليثي عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم انصرف من صلاة جهر فيها بالقراءة فقال هل قرأ معي منكم أحد؟ فاقفائل رجل ثم أنا رسول الله قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إني أقول ملأ أمانع القرآن فاستهى الناس عن القراءة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها جهر فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقراءة حين سمعوا ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم





ان أحدهما كان داعيا والثاني كان مؤثما يحتاج الى دليل والألفاظا هاتهما كأناداعين ولا يمتنع ذلك فيما والأظهر في الجواب في هذا الحديث ان اخباره صلى الله عليه وسلم عن تأمين الامام لا يدل على وجوبه ولا على الذنب اليه لانه قد يضر عن فعل المباح ولا ينكر على فاعله

( فصل ) وقوله صلى الله عليه وسلم فانه من وافق تأمينه تأمين الملائكة من الاخلاص واخشوع وحضور النية والسلام من الفقهه وقيل معنى ذلك ان يكون دعاؤه للؤمنين كدعاء الملائكة لهم فمن كان دعاؤه على ذلك فقد وافق دعاءهم وقيل ان الملائكة الحفظة المتعاقبين يشهدون الصلاة مع المؤمنين فيؤمنون اذا آمن الامام فمن فعل مثل فعلهم في حضورهم الصلاة وقولهم آمين عند تأمين الامام غفر له وقال بعض الناس معنى الموافقة الاجابة فمن استجب له كما يستجاب للملائكة غفر له ذنبه وهذه تأويلات فيها تحسف لا يحتاج اليه ولا يدل على شيء من ادليل والاوى حل الحديث على ظاهره ما لم يمنع من ذلك ما به ومعناه ان من قال آمين عند قول الملائكة آمين غفر له والى هذا ذهب الداودي ولا يمتنع أن يكون الباري تعالى يفعل ذلك من وافق قوله آمين قول الملائكة آمين وقوله غفر له ما تقدم من ذنبه يقتضى غفران جميع الذنوب المتقدمة

( همل ) وقول ابن شراب وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول آمين مرسل ولم يسنده أحد غير حفص بن عمر بن عبد الملك وقد غلط فيه والصواب انه مرسل ولو أسند لم يكن فيه ذلك التعليق لانه لم يقل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول آمين في أي يوم فيه جهر او انا قال ذلك قولاً مطلقاً ولعله كان يقوله في أي يوم فهذا أو يوم فيه سرا ( مسألة ) وفي آمين لغتان المد والقصر وحكى الداودي في آمين لغة ثالثة آمين بالمد والتشديد وذكر انهم اشادوا ذكر نعلب انهم اخطأ وذكر أبو محمد بن درستويه ان القصر ليس بمعمر وفي الاستعمال وانا قصر الشاعر في قوله

تباعدني فطعل ان سألته \* آمين فراد الله ما بيننا بعدا

للضرورة ان كان قصره وقد روى في آمين زاد الله ما بيننا بعدا بالمد ولم يرو أحد عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا قال الامام غير المضموع عليهم ولا الصالحين فقولوا آمين الا بالمد قال ومعنى آمين اللهم استجب لي وهي كلمة عبرانية انتم بمعربة مبنية على الفتح للباء التي قبل نونها ( مسألة ) ولا يخلو المصلي إيماناً ان يكون إماماً أو أموماً أو مذكراً فالامام لا يخلو ان يسر القراءة أو يجهر بها فان جهر بالقراءة فاختلف قول مالك في قوله آمين فروى عنه المصنفون المنع من ذلك وقال أبو حنيفة وروى عنه مطرف وابن الماجشون انه يقولها به قال الشافعي وجهر واية المصنفين ان الامام داع ومن ستم المؤمن أن يكون غير الداعي وجهر واية المدنيين وهي عندي الخبر المتقدم وهو محمول على الذنب لان الأمة بين قائلين قائل يقول هو مندوب اليه وقائل يقول هو مكره فاذا بطلت السكرابية بأقرار النبي صلى الله عليه وسلم ثبت الذنب لانه لا يجوز احداث قول ثالث ولا يعارض على هذا الحديث بقوله صلى الله عليه وسلم اذا قال الامام غير المضموع عليهم ولا الصالحين فقولوا آمين لان الغناء في الشرط لا تقتضى التعقيب ولو اقتضت التعقيب فان خبر من روى اذا آمن الامام فأنشأوا منع منه وأيضاً فان الامام اذا أسر آمين فان قول المأموم آمين يكون عقيب قوله ولا الصالحين ويكون معنى قوله اذا آمن الامام تأمناً أى اذا قدرتم ان تأمن بقوله ولا الصالحين فقولوا آمين عقب قوله ولا الصالحين ويكون جمعاً بين الحديثين ودليلنا من جهة القياس ان هذا امام فكان التأمين مشروعه له أصل ذلك اذا أسر القراءة وهذا اذا كان المأموم يسمع قراءة الامام وان لم

يسمع اذ لا يقبل آمين قاله عيسى بن دينار في المدينة ووجه ذلك انه اذا تجرأ قديما صافى تأمينه  
 آية وعيد وليست مما شرع التأمين عندها (فرع) اذا ثبت ذلك فان قلنا برؤية المصريين فلا  
 يحتاج الى تفريع وان قلنا برؤية المدنيين ان الامام يقول آمين فانه يسرها ولا يصح بها وقال  
 الشافعي يصح بها والدليل على صحة ما ذهبنا اليه قوله صلى الله عليه وسلم اذا قال الامام غير المفضوب  
 عليهم ولا الصائين فقولوا آمين والظاهر انه لو كان تأمينه ناهيا لعلق تأميننا به لا بقوله ولا الصائين  
 الا انه به عرف قوله آمين ودليلنا من جهة القياس انه دعاء من غير الذي كره حال القيام فربما كان من سته  
 الجهر كسائر ما يدعي به (مسئلة) واذا أسر الامام القراءة على مختلف اصحابنا في أن يقول آمين  
 لانه قد دعا دعاءه من مؤمن عليه غيره فلذلك آمن هو وأما المأموم فانه يؤمن فان جهر الامام  
 بالقراءة فانه يؤمن عند قول الامام ولا الصائين وان أسر القراءة فانه يؤمن عند قوله هو ولا الصائين  
 لا بنا قد دعنا ان يقرأ بأفيسر الامام فيه بالقراءة وما الفذ فانه يؤمن عند تأمينه بقراءة أم القرآن فيها  
 جهر في القراءة أو أسر ولا يصح بقول آمين كالامام ص **●** مالك عن سمى مولى أبي بكر عن  
 أبي صالح السمان عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا قال الامام غير المفضوب  
 عليهم ولا الصائين فقولوا آمين فانه من وافق قوله قول الملائكة غفر له ماتت من ذنبه **●** ش  
 قوله اذا قال الامام غير المفضوب عليهم ولا الصائين يقتضي ظاهره ان من حكم الصلاة القراءة بأمر  
 القرآن وان الصلاة معروفة غير خالية منها حتى صار لقراءتها ولا تهايتها احكام في الصلاة الثلاثة  
 والمأمومين ولو كان الامام بآثار كراهية او غيرها لقليل ان قال الامام غير المفضوب عليهم ولا الصائين  
 فقولوا آمين لان اذا استعمل في الصلاة من وقوعه يقال اذا طلع الفجر فصل ولا يقال ان طلع الفجر  
 فصل لان انما استعمل فيما يشك في وقوعه فتقول ان جاء به فاعطه درهما ولا تنقل اذا جاء به  
 فاعطه درهما وانت شك في مجيئه هذا ظاهر الاستعمال في كلام العرب ص **●** مالك عن أبي  
 الزناد عن الاعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا قال أحدكم آمين قالت  
 الملائكة في السماء آمين فوافقت احداهما الاخرى غفر له ماتت من ذنبه **●** ش الحديثان  
 المتقدمان يتحصنان بلأمر وم هذا الحديث عام في كل قائل آمين ودعاه اليه وحض عليه بقوله ان من  
 هذه حاله اذا وافق قول الملائكة آمين غفر له ماتت من ذنبه وهذه حال يرجوها كل مؤمن الآن  
 يقوم الدليل على المنع وبهذا الحديث يتبين ما ذهبنا اليه من أن موافقة تأمين المصلي تأمين الملائكة  
 معناه أن يقول العبد مع قول الملائكة وخص في هذا الحديث ملائكة السماء برصد من كان من  
 الملائكة لانهم أهل السماء ويحفلون برصد من كان منهم عند ذلك في السماء ولا يتبع أن يكون  
 الباري تعالى قد جعل الملائكة تقول آمين عند دعاء المصلي بأمر القرآن فاذا وافق تأمينه تأمينهم  
 كان دليلا على إرادة الله تعالى مغفرة ماتت من ذنبه وان ذلك لا يتفق ممن لم يرد الله تعالى ان  
 يغفر له نسل الله تعالى أن يفضل علينا بغفرته ولا يجزينا ايها برحمة فان قيل فتقدم من حيث  
 أبي هريرة بالوضوء يصح نقيض من الذنوب ومن حديث الصائحي مثل ذلك وان شابه الى  
 المسجد يكون نافله فا الذي يغفره بقول آمين قال الداودي يحفل أن يكون قال هذا قبل قوله  
 في الوضوء ويحتمل أن يكون قاله بعد حديث الوضوء فيكون معناه أن يغفر له ما يحدث في مشاء  
 من الذنوب وهذا على ما قاله ويحتمل مع ذلك أن يكون هذا بقرآن لم يطلعه الله عليها من استصحاب  
 نية وتام خضوع وان من عدم ذلك عند الوضوء غفرت ذنوبه عند قوله مع الملائكة آمين

● وحدثنى عن مالك  
 عن سمى مولى أبي بكر  
 عن أبي صالح السمان عن  
 أبي هريرة أن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قال اذا  
 قال الامام غير المفضوب  
 عليهم ولا الصائين فقولوا  
 آمين فانه من وافق قوله  
 قول الملائكة غفر له ما  
 تقدم من ذنبه ● وحدثنى  
 عن مالك عن أبي الزناد  
 عن الاعرج عن أبي  
 هريرة أن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قال اذا  
 قال أحدكم آمين وقالت  
 الملائكة في السماء آمين  
 فوافقت احداهما الاخرى  
 غفر له ماتت من ذنبه

ويعتدل أيضاً أن يختص كل شيء من ذلك بخبران نوع من الذنوب والله أعلم وتيسر الصادق المعروف  
 صلى الله عليه وسلم ص **ع** مالك عن سمي مولى أبي بكر عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة أن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا قال الإمام سمع الله من يقولوا اللهم ربنا ولك الحمد فإنه من  
 وافق قوله قول الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه **ع** ش قوله صلى الله عليه وسلم إذا قال الإمام سمع  
 الله من حده فقولوا اللهم ربنا ولك الحمد يدل على أن سنة الإمام أن يقول سمع الله من حده في موضع  
 مخصوص وقد ورد بيان من غير وجه قال الشيخ أبو إسحاق إن قول الإمام سمع الله من حده على  
 معنى الدعاء بخفاء اللهم اسمع من حدي فيقول المأموم اللهم ربنا ولك الحمد كالأعلى والمؤمن **ع** قال  
 القاضي أبو الوليد والظاهر عندي أن يكون بمعنى الترغيب في الحميد وقد أكد ذلك صلى الله عليه  
 وسلم بقوله فإنه من وافق قوله قول الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه ومعنى الموافقة في ذلك يستعمل  
 ما قدمنا ذكره في التأمين الآن في هذا الخبر لم يبين أن قول الملائكة يقول المأموم اللهم ربنا ولك  
 الحمد وقد اختلف أهل العلم في مسائل من الفتنة تتعلق بهذا الحديث أحدهما قول الإمام سمع الله من  
 حده هل يقول معها اللهم ربنا ولك الحمد أم لا فذهب مالك إلى أن الإمام لا يقول ذلك وقال عيسى بن  
 دينار وابن نافع يقول الإمام اللفظين وكذلك المأموم وبه قال الشافعي والديلمي على صحة ما ذهب  
 إليه مالك الحديث المذكور وهو قوله صلى الله عليه وسلم إذا قال الإمام سمع الله من حده فقولوا اللهم  
 ربنا ولك الحمد فقد خص الإمام بلفظ وخص المأموم بلفظ آخر فيجب أن يكون ما أضافه إلى كل  
 واحد منهما يختص به دون ما أضافه إلى غيره والأبطل معنى التخصيص ودللتنا من جهة القياس أنه  
 انتقال من ركن إلى ركن فوجب أن يكون ذكره واحداً في حق الإمام كما ذكر في القيام من  
 السجود والكلامة في المأموم كالكلامة في الإمام لأن الإخلاف فيما واحد وأما المنفرد فانه يقولها  
 لأن كل ما يقوله المأموم على سبيل الإجابة للإمام بغير لفظه كان المنفرداً فيهما جميعاً أصل ذلك  
 آخر أم القرآن وقول آتين (مسئله) ولا خلاف في صفة ما يقوله الإمام من ذلك وقد اختلف  
 العلماء في يقوله المأموم واختلفت الآثار في ذلك فروى في هذا الحديث اللهم ربنا ولك الحمد زيادة  
 اللهم ونعمان والواو من قوله ولك الحمد وفي حديث عائشة وأنس وبنو مالك وفي حديث سعيد بن  
 أبي هريرة اللهم ربنا ولك الحمد وروى عن مالك أنه كان يقول اللهم ربنا ولك الحمد واختاره ابن  
 القاسم وروى عنه أنه كان يقول اللهم ربنا ولك الحمد واختاره أشبه وجه ما اختاره ابن القاسم  
 أن سعيد بن أبي سعيد قنبر وأبو هريرة وأبو ثعلبة إذا كان يفتيهم من جهة المعنى أنه زيادة  
 في لفظ الذكر ووجه ما اختاره أشبهان الواو الزائدة في السلام لا تنيد بمعنى فكان حذفها أولى  
 وقد قال الداودي أنها وادى الأشداء كقوله تعالى وسارعوا إلى صفرة من ربكم في قراءة من قرأها  
 والله أعلم **ع** قال القاضي أبو الوليد ويحتمل عندي أن يكون معنى السلام اللهم اقبل ولك الحمد إذا  
 ثبت ذلك فإن قول المعلى سمع الله من حده يحتمل الإخبار عن ذلك على وجه الأذكار لمن معه من  
 المأمومين إذ الصلاة مبنية على الجماعة ويحتمل أن تكون بمعنى الدعاء أن يسمع الله من حده  
 ويكون معنى سمعه أي يثبته ويتقبل منه وقول المأموم اللهم ربنا ولك الحمد معناه المبادرة إلى فعل  
 ما دعا إليه والعمل بما دعا له أي يثاب عليه ويتقبل منه

**ع** حدثني عن مالك عن  
 سمي مولى أبي بكر عن  
 أبي صالح السمان عن أبي  
 هريرة أن رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم قال إذا قال  
 الإمام سمع الله من حده  
 فقولوا اللهم ربنا لك  
 الحمد فإنه من وافق قوله  
 قول الملائكة غفر له ما  
 تقدم من ذنبه

**ع** العمل في الجلوس  
 في الصلاة **ع**

**ع** حدثني يحيى عن مالك  
 عن مسلم بن أبي هريرة عن  
 علي بن عبد الرحمن المعاري  
 أنه قال رأى عبد الله بن  
 عمر

**ع** العمل في الجلوس في الصلاة **ع**

ص **ع** مالك عن مسلم بن أبي هريرة عن علي بن عبد الرحمن المعاري أنه قال رأى عبد الله بن عمر

وأنا عبت بالمصيبة في الصلاة فلما انصرفت نهاني وقال اصنع كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع فقلت كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع قال كان اذا جلس في الصلاة وضع كفه اليمنى على فخذه اليمنى وقبض أصابعه كلها وأشار بأصبعه التي تلى الإبهام ووضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى وقال هكذا كان يفعل **ش** قوله رآني عبد الله بن عمر وأنا عبت بالمصيبة في الصلاة يجعل أن يكون عبد الله بن عمر في الصلاة أينا ونظر إليه على غير قصد فأخبرني بسبب الصلاة وأخبر أنه لا يجوز العبت في الصلاة بشئ من الأشياء ولم يقتصر عبد الله بن عمر على ذلك لأنه ليس في منعه من العبت بالمصيبة منه من غير ذلك حتى قال اصنع كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع فجمع له في ذلك بين أشياء منها أنه علمه سنة الصلاة والثاني أنه دخل تحت ذلك الامتناع من كل عبت في حال الجلوس أنه لا يمكنه أن يعبت بشئ مع امتناله فعل النبي صلى الله عليه وسلم والثالث أنه أتاه بالحجة في أمره به

(فصل) وقوله وكيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع حرص على العلم ومباداة السؤال عنه فقال له عبد الله بن عمر معاملة وخبرنا بسنة النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا جلس في الصلاة وضع كفه اليمنى على فخذه اليمنى وقبض أصابعه كلها وأشار بأصبعه التي تلى الإبهام وهذا يدل على أنه كان فعله في جميع صلاته ولو كان هذا فعله في بعض صلاته لم يصح إطلاقه الاخبار عن صلاته

(فصل) وقوله وقبض أصابعه يعني غير السبابة قبضا وهذه الصفة التي وصفها في عقد ثلاثة وخسين (مسئلة) ومعنى أشارته بالسبابة روى سفيان بن عيينة هذا الحديث عن مسلم بن أبي مريم وزاد في آخره وحديث يحيى بن سعيد وأبو داود لم يلقته سمعته منه وزاد فيه مسلم قال هي يدب الشيطان لا يسهم أحدهم ماذام يشير بأصبعه وهو يقول هكذا ففهم أن تحريك السبابة إنما هو لرفع السهو وقع الشيطان بتذكر بذلك أنه في الصلاة وقدر وي عن مالك أنه كان يخرجها من تحت البرنس ويواظب على تحريكها وقال ابن القاسم معهما من غير تحريك ويجعل جنبه الأيسر من فوق وقوله يحيى بن مريم من ذهب إلى تحريكها فهو الذي يتأول الاشتغال بها عن السهو وقع الشيطان ومن ذهب إلى مدها فهو الذي يتأول التوحيد وقدر وي عن يحيى بن عمر أنه كان يحركها عند قوله أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأمله بريد بذلك مدها والاشارة بها والله أعلم **ص** مالك عن عبد الله بن دينار أنه سمع عبد الله بن عمر وصلى إلى جنبه رجل فلما جلس الرجل في أربع تربع وثني رجله فلما انصرف عبد الله بن عمر قال عليه فقال الرجل فانك تفعل ذلك فقال عبد الله بن عمر فاني أشتكى **هـ**

وأنا عبت بالمصيبة في الصلاة فلما انصرفت نهاني وقال اصنع كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع فقلت كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع قال كان اذا جلس في الصلاة وضع كفه اليمنى على فخذه اليمنى وقبض أصابعه كلها وأشار بأصبعه التي تلى الإبهام ووضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى وقال هكذا كان يفعل **ش** وحديثي عن مالك عن عبد الله بن دينار أنه سمع عبد الله بن عمر وصلى إلى جنبه رجل فلما جلس الرجل في أربع تربع وثني رجله فلما انصرف عبد الله بن عمر قال عليه فقال الرجل فانك تفعل ذلك فقال عبد الله بن عمر فاني أشتكى **هـ**

الجلوس في الصلاة أن ينصب رجله اليمنى ويثنى اليسرى ويخضع لهما جميعاً من جهة وركبة الأيمن ويضع يديه إلى الأرض ويجعل باطن أيها اليمنى إلى الأرض ولا يجعل جنبها ولا يظهر إلى الأرض هذه صفة الجلوس عند مالك رحمه الله في المجلسين وفيها بين السجدة وبين الجلوس الشافعي يجلس في الجلسة الأولى على رجله اليسرى وينصب اليمنى ويجلس في الجلسة الأخيرة متوركاً فيخرج رجله من جهة وركبة اليمنى ويضع يديه إلى الأرض ويضع رجله اليسرى وينصب اليمنى وقال أبو حنيفة يجلس في المجلسين على نحو ما قاله الشافعي في الجلسة الأولى والدليل على صحة ما ذهب إليه مالك الحديث الذي يأتي بعده من أن الأصل من قول عبد الله بن عمر أن صلاة النافلة أن تنصب رجلك اليمنى وتثنى رجلك اليسرى ومن جهة القياس أن هذا فعل يشكر في الصلاة فوجب أن يتكرر على صفة واحدة كالقيام والسجود من جهة واحدة من جهة اليسرى في الصلاة فوجب أن يتكرر رأي عبد الله بن عمر رجوع في السجدة على صدورهم فمالوا أنصرفوا في ذلك فقالوا ليسبت سنة الصلاة وأما فعل ذلك من أجل أني أشك في رجوع عبد الله بن عمر على صدورهم في السجدة في الصلاة أنه كان يرجع عليها عند رفع رأسه من كل واحد من سجدة في الصلاة إلى أن يستوي على قدميه فرجوعه من الأولى إلى القعود على رجله لا لم يكن يستطيع على التورك فكان يفعل بين السجدة وبينها ما كان يقدر عليه من حيث أن الجلوس مما كان يسير عليه في الرجوع إلى السجود وهذه الهيئة تيسر عليه الرجوع من هنا إلى السجود فاما حيث في الجلوس في الصلاة فثبت عليه الرجوع إلى السجود وأما رجوعه على قدميه في السجدة الثانية فلا يخفى أن يكون إلى قيام أو جلوس فإن كان رجوعه إلى الجلوس عادى تلك الحال ثم رجع لأنه كان لا يقدر على غيره ذلك وإن كان إلى قيام رجع على صدره وقدمه إلى الاعتدال عليها وهو قاعدة وأما السجدة فكانت على الأرض ثم نهض على تلك الحال إلى القيام وهو الاعاء الذي كرهه مالك ونهى عبد الله بن عمر أن يكون شيء من سنة الصلاة وأخبرنا أنها كان يفعله لأجل شكواه وقد قال الشافعي أن الرجوع على القدمين من السجدة الأخيرة وقعوده على قدميه يسيراً ثم نهض إلى القيام في أول ركعة من سنة الصلاة ولا يسجد فيها وأما الاعاء عند أن رجوع في الجلوس بين السجدة على عقبيه فيجلس عليها وقال أبو عبيد الله الاعاء هو أن يجلس الرجل على أليته ناصباً فخذه على يمينه الكعب وهو أشبه بما ذهب إليه مالك رحمه الله وقد لبنا من جهة القياس أن هذا جلوس لم يسن فيه ذكر وليس يفعل به بين منسب فإن لم يكن من سنة الصلاة كاجلوس بين الركوع والسجود وفي المدونة عن ابن تافع وعيسى بن دينار من أنصرف على ظهورهم قدمه لم يعد

عن وحدثني عن مالك عن  
صدقة بن يسار عن المغيرة  
ابن حكيم رأى أبا عبد الله  
ابن عمر رجوع في سجدة  
في الصلاة على صدور  
قدميه فلما انصرف  
ذكر له ذلك فقال انها  
ليست سنة الصلاة وانما  
افعل هذا من أجل اني  
أشتكى وحدثني عن  
مالك عن عبد الرحمن  
ابن القاسم عن عبد الله  
ابن هبيرة عن ابن عمر أنه  
أخبره أنه كان يرى عبد  
الله بن عمر يتربع في  
الصلاة اذا جلس قال  
ففعلة وأنا وبش حديث  
السن فهاى عبد الله وقال  
انما سنة الصلاة أن تنصب  
رجلك اليمنى وتثنى رجلك  
اليسرى فقلت له فانك  
تفعل ذلك فقال ان رجلى

• وحديثي عن مالك عن  
يحيى بن سعيد أن القاسم  
ابن محمد أراهم الجالس  
في التشهد فتمب رجله  
اليمى وثني رجله اليسرى  
وجلس على وركة الأيسر  
ولم يجلس على قدمه ثم قال  
أراي هذا عبد الله بن عبد  
الله بن عمر • وحديثي أن  
أباه كان يفعل ذلك

• التشهد في الصلاة •

• حديثي يحيى عن مالك  
عن ابن شهاب عن عروة  
ابن الزبير عن عبد الرحمن  
ابن عبد القاري أنه سمع  
عمر بن الخطاب وهو على  
المبر يعلم الناس التشهد  
يقول فقولوا التشهد  
لله أن كان الله الطيب  
الصالح لله الصلاة  
عليك أيها النبي ورحمة  
الله وبركاته السلام علينا  
وعلى عباد الله الصالحين  
شهد أن لا إله إلا الله وأشهد  
أن محمدا عبده ورسوله

• وحديثي عن مالك عن  
نافع أن عبد الله بن عمر  
كان يشهد فيقول بسم  
الله الصالحين الله الصالحين  
لله أن كان الله الطيب  
الصالح لله الصلاة  
عليك أيها النبي ورحمة  
الله وبركاته السلام علينا  
وعلى عباد الله الصالحين  
شهد أن لا إله إلا الله

وأمره بها • مالك عن يحيى بن سعيد أن القاسم بن محمد أراهم الجالس في التشهد فتمب رجله اليمى وثني رجله اليسرى وجلس على وركة الأيسر ولم يجلس على قدمه ثم قال أراي هذا عبد الله بن عبد الله بن عمر وحديثي أن أباه كان يفعل ذلك • ش هذا الحديث يدل على اهتمام التابعين ومن قبلهم بهيمة الجالس وأن بعضهم كان يأخذ ذلك عن بعض بالقول والفعل (فصل) وقوله في الخبر وجلس على وركة الأيسر يريد أنه جلس على طرف وركة وبين ذلك بقوله ولم يجلس على قدميه ومتى لم يجلس على قدميه فلا بد أن ينفض باليمنى إلى الأرض (فصل) وقوله أراي هذا عبد الله بن عبد الله بن عمر هذا قول يحيى بن يحيى وأكثر وأما عن مالك وقال يحيى بن بكير عبيد الله بن عبد الله وأما أخباره أن أباه كان يفعل ذلك فإنه يحصل أنه كان يفعله قبل شكواه من رجله ويحصل أنه كان يأمر بذلك ويطاع فيه

• التشهد في الصلاة •

ص • مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عبد الرحمن بن عبد القاري أنه سمع عمر بن الخطاب وهو على المبر يعلم الناس التشهد يقولوا التشهد لله أن كان الله الطيب الصالح لله الصلاة عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين شهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله • ش قال ابن حبيب الصالحين جمع تحية والسلام منه وقال غيره الصالحين الملك وقال ابن حبيب وأما كليات صالح الأعمال والطيبات طيبات القول • قال القاضي أبو الوليد وعندي أن معنى الصلوات لا ينبغي أن يراد بها غيرها وهذا تشهد عمر رضي الله عنه وهو الذي اختاره مالك وأما وحيدقة فاختار تشهد عبد الله بن مسعود واختار الشافعي تشهد عبد الله بن عباس والدليل على صحة ما ذهب إليه مالك أن تشهد عمر بن الخطاب يجري مجرى الخبر المتواتر لأن عمر بن الخطاب علم للناس على المبر بحضرة جماعة الصحابة وأئمة المسلمين ولم ينكره عليه أحد ولا خالفه فيه ولا قال له إن غيره من التشهد يجري مجراه ثبت بذلك إقرارهم عليه وموافقهم إليه على تعيينه ولو كان غيره من الفاظ التشهد يجري مجراه لقال له الصحابة وأكثرهم أنك قد ضيقت على الناس وأسعوا وقصرتم على ما هم مخبرون به وبين غيره وقد أباح النبي صلى الله عليه وسلم في القرآن القراءة بما تبصر علينا من الحروف السبعة المترلة فكيف بالتشهد وليس له درجة القرآن أن يقصر الناس فيعمل في لفظ واحد ومنع مما تبصر مما سواه ولما تعرض عليه أحد بذلك ولا يفعله ولم أنه التشهد المشروع هذا الذي ذهب إليه شيوخنا العراقيون في التشهد وقال الداودي إن ذلك من مالا رجحه الله على وجه الاستحسان وكيفما تشهد المصلي عنده جائز وليس في تعامير عمر الناس هذا التشهد بمنع من غيره

(فصل) وقوله السلام علينا قال أبو بكر بن الأنباري قال قوم السلام الله عز وجل قال الله تعالى السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر فعني السلام عليكم الله عليكم أي على حفظكم وقال قوم السلام المسلم لعباده وقال قوم معناه ذو السلام تحقن في المناق وأقام السلام مقامه والسلام التسليم يقال سلم سلا مونسيا وقال قوم معناه السلامة عليكم والسلام جمع سلامة • ش مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يشهد فيقول بسم الله الصالحين الله الصالحين لله الصلاة عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين شهد أن لا إله إلا الله

وشهدت أن محمدا رسول الله يقول هذا في الركعتين الأولين ويدعو إذا قضى تشهده عابدا له فإذا جلس في آخر صلاته تشهد كذلك أيضا إلا أنه يقدم التشهد ثم يدعو عابدا له فإذا قضى تشهده وأراد أن يسلم قال السلام على النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين السلام عليكم عن يمينه ثم رد على الإمام فإن سلم عليه أحدهن يساره رد عليه **ش** قوله فيقول بسم الله الصالحين لا يس من سنة التشهد عند مالك البعلقة في أول التشهد لأننا قد بينا أن السنة تشهد عن ابن الخطاب وليس فيه ذكر ذلك ومن جهة المعنى أن هذا ذكر مشروع في الصلاة ليس من العجز فلم يستقم بسم الله الرحمن الرحيم كالنسيج والكبير والتحميد

(فصل) وقوله يقول هذا في الركعتين الأولين ثم يدعو إذا قضى تشهده بيان أن التشهد بعده قبل الدعاء وهو مذهب مالك والاصل في ذلك ما روى عن عبد الله بن مسعود أنه قال كن مع النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة تقول السلام على الله من عباده السلام على فلان وفلان فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تقولوا السلام على الله فإن الله هو السلام ولكن قولوا الصالحين فهذا ذكر التشهد حتى بلغ وأشهاد أن محمدا عبده ورسوله ثم لينخير من الدعاء أعجبه إليه فيدعو به

(فصل) وقوله ثم يدعو إذا قضى تشهده عابدا له يريد من أمور دينه ودنياه مما لم يمنع الدعاء به ولا بأس بالدعاء في الصلاة كلها بغير القرآن ويدعو على الظالم ويدعو للظالم وقال أبو حنيفة لا يدعو بغير القرآن والاصل في ذلك ما أخرجه البخاري قال أبو هريرة وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم حين رفع رأسه يقول مع الله بن حمدة ربنا وإنا الحمد يدعو جال فيهمهم بأسمائهم فيقول اللهم أجمع الوليد بن الوليد وسلفه بن هشام وعياش بن أبي ربيعة والمستغنيين من المؤمنين اللهم أشد وطأتك على مضر واجعلنا عليهم كسبي يوسف (مسئلة) وهل يدعو في التشهد الأول في المجموعة من رواية علي بن زياد عن مالك ليس بعد التشهد الأول موضع للدعاء وقال عنه ابن نافع لا بأس أن يدعو بعده وجعل رواية علي بن زياد أن آخر التشهد الأول لما كان مشبهاً للأوله في أنه ليس ينتهي العبادة ولم يشرع ليستدرك فيما فات منها لم يكن موضعاً للدعاء كأوله **ووجه** رواية ابن نافع أنه آخر تشهده في الصلاة فلم ينع فيه الدعاء أصل ذلك التشهد الثاني

(فصل) وقوله فإذا جلس في آخر صلاته تشهد كذلك أيضا إلا أنه يقدم التشهد ثم يدعو إذا قضى تشهده على صفة واحدة ولفظ واحد متقدمين على الدعاء من موضعها وقد اختلف الناس في وجوب التشهد فقال مالك ليس بواجب في الصلاة به قال أبو حنيفة وقال أحمد بن حنبل وأصحاب والشيخ أبو ثور هو واجب في الجلستين جميعا وقال الشافعي هو واجب في الجلسة الأخرى دون الأولى ورواه أبو مصعب عن مالك ودليلنا على صحة ما ذهب إليه مالك أنه ذكر لا يجهر به في الصلاة **ووجه** فلم يكن واجبا كالنسيج في الركوع والمجود

(فصل) وقوله فإذا قضى تشهده وأراد أن يسلم قال السلام على النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين يريد أنه يعيد من آخر التشهد ما هو من جنس السلام وهو السلام على النبي وعلى المصلى وعلى عباد الله الصالحين ثم يسلم بذلك سلامه من الصلاة ليدخل المصلى على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء بعده في حكمه ويكون آخر التشهد المستوفى متصلاً بسلامه وقدرى على بن زياد عن مالك أنه احتجب للأموم إذا سلم امامه أن يقول السلام على النبي ورحمة الله وبركاته

وشهدت أن محمدا رسول الله يقول هذا في الركعتين الأولين ويدعو إذا قضى تشهده عابدا له فإذا جلس في آخر صلاته تشهد كذلك أيضا إلا أنه يقدم التشهد ثم يدعو عابدا له فإذا قضى تشهده وأراد أن يسلم قال السلام على النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين السلام عليكم عن يمينه ثم رد على الإمام فإن سلم عليه أحد عن يساره رد عليه



السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين. السلام عليكم وسلم بآمر سلام امامه ولا يثبت إلا برهان

يتشهد في تشهد وسلم

(فصل) وقوله فيقول السلام عليكم عن يمينه ثم يرد على الامام فان سلم عليه أحد عن يساره رد عليه هذا بيان حكم المأموم في السلام وفي هذا سبع مسائل احدها ان السلام واجب لا يعمل من الصلاة بغيره هذا قول مالك وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة يتعمل منها بكل فعل وقول بنا فيه او بقصد به الى الخروج عنها والافتصال منها وقدرى عن ابن القاسم انه اذا أحدث في التشهد في آخر صلاته ان صلاته قد عصت وكملت وهو يقرب من قولنا في حنيفة والدليل على صحة ما ذهب اليه مالك ما رواه البخاري من حديث عتيان بن مالك صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلمنا حين سلم فوجه الدليل منه انه سلم وأفعاله على الوجوب وقد قال صلى الله عليه وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي (مسئلة) وصفة التسليم في الصلاة السلام عليكم بالتمريف فان نكروا لم يجز خلافا للشافعي في قوله يجزي سلام عليكم وقدرى بخبره عن الشيخ في اسحاق والى رايته انما حكاها عن قوم من أهل العلم والدليل على صحة ما ذهب اليه مالك ما روى عن واسم بن حبان انه سأل عبد الله بن عمر عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الله اكبر كما وضع الله اكبر كما رفع يقول السلام عليكم ورحمة الله عن يمينه السلام عليكم عن يساره وهذا هو المشهور عنه الذي لم يرو عنه خلافاً وقدرى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال صلوا كما رأيتموني أصلي (مسئلة) والغرض من السلام واحده به قال ابو حنيفة والشافعي وقال احمد بن حنبل الغرض اثنان والدليل على صحة ما نقوله ان هذا انطلق في أحد طرفي الصلاة فوجب ان يكون الغرض منه واحداً كالتمكيب (مسئلة) اذا ثبت ذلك فان احوال المسلمين في ذلك على ضربين مأموم وغير مأموم فاما غير المأموم وهو الامام والفذانبة يسلم تسليمة واحدة فيخرج بها عن صلاته ونحو ذلك قال الليث يروى مطرف عن مالك في الواضحة يسلم الفذ تسليمة عن يساره وهذا كان يأخذ مالك في خاصة نفسه وقال الثوري و ابو حنيفة والشافعي وغيرهم ان كل مسلم فانه يسلم تسليتين تسليمة عن يمينه وتسليمة عن يساره وقال الشافعي يشير بالاولى عن يمينه والثانية عن يساره وينوي المأموم الامام بالتسليمة التي في جهته عن يمينه كان او عن يساره وقدرى عن النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث في انه كان يسلم تسليمة واحدة وهي غير ثابتة يروى عنه انه كان يسلم تسليتين لم يخرج البخاري منها شيئاً وأخرجها مسلم وهو اخبار يحتمل التأويل والقياس يقتضي افراد السلام الذي يتعمل به من الصلاة وذلك في حكم الامام والفذانبة اذ على ذلك فاما هو على حكم الرد والله أعلم (مسئلة) وأما المأموم فانه يسلم تسليتين احدهما يخرج بها من الصلاة والثانية يرد بها على الامام وأصل ذلك حديث جابر بن سمرة فانه صلى الله عليه وسلم قال وانا يكتفي أحدكم ان يضع يده على نحره ثم يسلم على أخيه من عن يمينه وشبهه وهذا حكم المولى في جماعة فيسلم اولاً عن يمينه وشبهه ووجه التعلق به انه صلى الله عليه وسلم شرع للمولى ان يسلم على أخيه من عن يمينه وشبهه فيسلم اولاً عن يمينه ثم يسلم عن يساره ثم يرد هو عليه بعد ذلك فان سلموا هذا فمن عن يساره فسناعليه الامام لا يسلم على من كان معه في صلاته فكان حكمه الرد عليه كالأمومين (فرع) فعلى هذا يسلم المأموم تسليتين احدهما عن يمينه يتعمل بها من صلاته واخرى يرد بها على امامه وهل يرد بتلك الثانية على من كان عن يساره أو يسلم للرد عليه تسليمة ثالثة قال القاضي ابو محمد ذلك مختلف فيه فان قلنا انه يرد عليهم بالتسليمة الثانية فدلينا على ذلك ان لو لم

يجزأ رد على الامام والمأموم بتسليمه واحدة لم يجزأ رد على اثنين من المأمومين بتسليمه واحدة حتى يفر لكل واحد منهم بتسليمه وذلك باطل وان قلنا انه يفر للمأمومين بتسليمه ثلاثة قبل لتعالي ذلك ان حكم المأمومين غير حكم الامام وقد ينفرد الامام عنهم فكان عليه أن يفردهم بسلام يرد به عليهم كالامام لما كان له حكم غير حكم غيره وخرج عن الصلاة أفرد برد السلام عليه ( فرع ) اذا ثبت ذلك فاختلفت الرواية عن مالك بأى سلام الرد يبدأ المأموم فروى أشهب ومطرف عن مالك انه يبدأ بالرد على من سلم عن يساره وروى عنه ابن القاسم انه يرجع الى أي يرد بالرد على الامام وحكى عنه القاضي أبو محمد رواية ثالثة وهو التخيير في ذلك وجبر رواية ابن القاسم ان الامام يبدأ بالسلام فكان أن يبدأ بالرد عليه أولى ( فرع ) ومن فاته بعض صلاة الامام فسلم بعد القضاء فقدر وى ابن القاسم عن مالك انه لا يرد على الامام قال عمر جرج فقال أحباءى أن يرد عليه به أخذ ابن القاسم ووجه القول الاول ان من سئله الرد الاتصال بالسلام فاذ بطل ذلك بطل حكمه ووجه القول الثانى ان حكم الامام باق فله منعه ما يرد لو بقيت صلاته ( مسئله ) ويجبر المأموم بأول السلام وهو الذى يرد به على من على يساره فقدر وى على بن زياد عن مالك انه يبنى للمأموم أن يفتيه كسائر مقتضى فيه ووجه ذلك ان السلام الاول يقتضى الرد عليه فيه فلذلك كان حكمه حكم الجهر به والسلام الثانى هو رد فلا يستدعى به رداً فلذلك كان حكمه حكم الاسرار ( مسئله ) وأما تعين مواضع الإشارة بالسلام فذلك على قدر أحكام المصلين فأما الامام فقد قال ابن القاسم عن مالك بسلام واحدة قبالة وجهه ويتيان بها قليلا وهذا حكم الفذ على رواية ابن القاسم وعلى رواية غيره عن مالك بسلام تسليتين احدهما يشير بها عن يمينه والثانية يشير بها عن يساره ووجه ذلك حديث سعد بن أبي وقاص كتب روى رسول الله صلى الله عليه وسلم بسلام عن يساره ووجه حتى يرى بياض خده وأما المأموم فالذى قاله ابن القاسم وغيره عن مالك انه يسلم الاول ويتيان بها قليلا ولم يرد كرواقبها وجهه ويقصد بها الامام وان لم يكن امامه ويسلم التى يرد بها على المأموم ويشير بها عن يساره ص **ومالك** عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها كانت تقول اذا تشهدت الطيبات الصلوات الزاكيات تشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين السلام عليكم **ش** قول عائشة رضي الله عنها وعلى عباد الله الصالحين السلام عليكم حتى وصلت السلام **بآخر** التشهد الشافعي يقول انها شرط في صحة الصلاة وهذه مقالة لانهم اذا تقدم الشافعي قال بها ص **ومالك** عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد انه أخبره أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تقول اذا شهدت الصلوات الطيبات الصلوات الزاكيات تشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين **ش** فان قال قائل فقد أثبت أن تشهد عمر بن الخطاب هو الصواب المأمور به وان ما عداه ليس بأمر به هو رد دم بدليلكم ذلك حديث عبد الله بن مسعود وحديث عبد الله بن عباس وهما مستندان عن النبي صلى الله عليه وسلم فلم أدخل ما للشرحه حديث عائشة وحديث عبد الله بن عمر وهما أشد خلافاً حديث عمر بن الخطاب مع كونهما موقوفين فالجواب ان ما للسكر الله الله انما اختار تشهد عمر بن الخطاب على سائر ما روى فيه بالدليل الذي ذكرناه الا انه مع ذلك يقول من أخذ بغيره لا يأثم ولا يكون

**•** وحديثي عن مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها كانت تقول اذا شهدت الصلوات الطيبات الصلوات الزاكيات تشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين السلام عليكم **•** وحديثي عن مالك عن يحيى بن سعيد الانصاري عن القاسم بن محمد انه أخبره أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تقول اذا شهدت الصلوات الطيبات الصلوات الزاكيات تشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين السلام عليكم

تار كالتشهد في الصلاة وانما ذلك بمنزلة من غير شيان الأدعية التي عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس وحضهم عليها وأتوا بما فيها ونقل شي من ألفاظها فانه يقال قد تركت الأقل من الدعاء المأمور به ولم يقل له انك تركت الدعاء جله ولم أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالتشهد على الوجوب ولا جله بشرط في صحة الصلاة فتكون ألفاظه المختصة به شرطا في صحة الصلاة ص **مالك** انه سأل ابن شهاب ونافعا مولى ابن عمر عن رجل دخل مع امام في الصلاة وقد سبقه الامام بركعة أيتشهد معه في الركعتين والأربع وان كان ذلك وزا فقالا ليتشهد معه قال مالك وهو الأمر عندنا **ش** وجهه ما رواه من ذلك ان المأموم يتبع الامام في الأفعال وان لم يتبعها والأقوال تتبع الأفعال ألا ترى انه متى سقطت عن المأموم الأفعال سقطت الأقوال بان يدركه ركعا فاما أسر فيم بالقراءة وان لم تسقط الأفعال بان يدركه في أول الركعة لم تسقط الأقوال فاذا كان المأموم يتبع الامام في الجلوس وان كان لا يتبعه فكذلك في التشهد وان لم يتبعه

**ع** ما يفعل من رفع رأسه قبل الامام **ع**

ص **مالك** عن محمد بن عمرو بن علقمة عن ملبح بن عبد الله السعدي عن أبي هريرة انه قال الذي يرفع رأسه ويخضع قبل الامام فان ناصيته بيد شيطان **ع** ش معنى هذا الحديث الوعيد لمن رفع رأسه وخضع في صلاته قبل امامه واخبار عنه ان ذلك من فعل الشيطان وان تقيا دله وطاعته اياه في المبادرة بالخضوع والرفع قبل امامه اتقيا بدل كان ناصيته بيده وفي رفع المأموم وخضعه مع الامام ثلاث صفات احدها ان يخضع ويرفع بعده فهذه هي السنة والاصل في ذلك الحديث الذي يأتي بعده ان اجعل الامام ليؤتم به فاذا ركع فاركعوا واذا رفع فارفعوا والثانية ان يخضع ويرفع معه فهذا يكره ولكنه لا يبطل بذلك صلاته والثالثة ان يرفع ويخضع قبل الامام وذلك غير جائز **ع** ما روى عن أنس انه قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم فما قضى صلاته أقبل علينا بوجهه فقال يا أيها الناس اني اماكم فلا تسبقوني بالركوع ولا بالقيام ولا بالنصراف ص **ع** قال مالك فحين سها فرفع رأسه قبل الامام في ركوع أو سجود ان السنة في ذلك ان يرجع راكعا أو ساجدا ولا ينتظر الامام وذلك خطأ ممن فعله لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما جعل الامام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه وقال أبو هريرة الذي يرفع رأسه ويخضع قبل الامام انما ناصيته بيد شيطان **ع** ش وهذا كما قال وقد تقدم بان السنة ان يتبع الامام في الركوع والسجود فان رفع رأسه قبل امامه ساهيا فلا يخلو أن يرفع رأسه من الركوع قبل ركوع امامه أو بعد ركوعه فان رفع رأسه قبل ركوعه فعليه الرجوع لاتباع امامه ان أدرك ذلك وحكمه في ذلك حكم الناس والغافل بفوته الامام ركعة فينبهه ما لم يفت فان رفع من ركوعه بعد ركوع امامه فلا يخلو من احدى حالتين احدهما ان يكون قد تبع الامام في ركوعه بمقدار فرضه أو رفع قبل ذلك **ع** قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه فان رفع قبل ذلك فعلمه عندي حكم من رفع قبل ركوع الامام وان كان قد تبع الامام في مقدار الفرض فركوعه صحيح لانه قد اتبع امامه في فرضه (فرع) ولا يخلو ان يدرك الامام راكعا ان رجلا لاتباعه ان يفوته ذلك فان علم انه يدركه راكعا فانه بمنه ان يرجع الى متابعتها كما قال مالك رحمه الله لان ترك ذلك مخالفة للإمام وقد قال صلى الله عليه وسلم انما جعل الامام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه وان علم انه لا يدركه راكعا فهل يرجع أم لا قال أشهب لا يرجع ورواه ابن حبيب

**ع** وحدثنى عن مالك انه سأل ابن شهاب ونافعا مولى ابن عمر عن رجل دخل مع الامام في الصلاة وقد سبقه الامام بركعة أيتشهد معه في الركعتين والأربع وان كان ذلك وزا فقالا ليتشهد معه قال مالك وهو الأمر عندنا

**ع** ما يفعل من رفع رأسه قبل الامام **ع**

**ع** وحدثنى يحيى عن مالك عن محمد بن عمرو بن علقمة عن ملبح بن عبد الله السعدي عن أبي هريرة انه قال الذي يرفع رأسه ويخضع قبل الامام فان ناصيته بيد شيطان **ع** ش معنى هذا الحديث الوعيد لمن رفع رأسه وخضع في صلاته قبل امامه واخبار عنه ان ذلك من فعل الشيطان وان تقيا دله وطاعته اياه في المبادرة بالخضوع والرفع قبل امامه اتقيا بدل كان ناصيته بيده وفي رفع المأموم وخضعه مع الامام ثلاث صفات احدها ان يخضع ويرفع بعده فهذه هي السنة والاصل في ذلك الحديث الذي يأتي بعده ان اجعل الامام ليؤتم به فاذا ركع فاركعوا واذا رفع فارفعوا والثانية ان يخضع ويرفع معه فهذا يكره ولكنه لا يبطل بذلك صلاته والثالثة ان يرفع ويخضع قبل الامام وذلك غير جائز **ع** ما روى عن أنس انه قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم فما قضى صلاته أقبل علينا بوجهه فقال يا أيها الناس اني اماكم فلا تسبقوني بالركوع ولا بالقيام ولا بالنصراف ص **ع** قال مالك فحين سها فرفع رأسه قبل الامام في ركوع أو سجود ان السنة في ذلك ان يرجع راكعا أو ساجدا ولا ينتظر الامام وذلك خطأ ممن فعله لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما جعل الامام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه وقال أبو هريرة الذي يرفع رأسه ويخضع قبل الامام انما ناصيته بيد شيطان **ع** ش وهذا كما قال وقد تقدم بان السنة ان يتبع الامام في الركوع والسجود فان رفع رأسه قبل امامه ساهيا فلا يخلو أن يرفع رأسه من الركوع قبل ركوع امامه أو بعد ركوعه فان رفع رأسه قبل ركوعه فعليه الرجوع لاتباع امامه ان أدرك ذلك وحكمه في ذلك حكم الناس والغافل بفوته الامام ركعة فينبهه ما لم يفت فان رفع من ركوعه بعد ركوع امامه فلا يخلو من احدى حالتين احدهما ان يكون قد تبع الامام في ركوعه بمقدار فرضه أو رفع قبل ذلك **ع** قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه فان رفع قبل ذلك فعلمه عندي حكم من رفع قبل ركوع الامام وان كان قد تبع الامام في مقدار الفرض فركوعه صحيح لانه قد اتبع امامه في فرضه (فرع) ولا يخلو ان يدرك الامام راكعا ان رجلا لاتباعه ان يفوته ذلك فان علم انه يدركه راكعا فانه بمنه ان يرجع الى متابعتها كما قال مالك رحمه الله لان ترك ذلك مخالفة للإمام وقد قال صلى الله عليه وسلم انما جعل الامام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه وان علم انه لا يدركه راكعا فهل يرجع أم لا قال أشهب لا يرجع ورواه ابن حبيب

عن مالك وروى ابن سحنون عن أبيه يرجع ويبقى بعد الامام بقدر ما انفرد الامام بعده وجه قول مالك انه قد أدى فرضه من اتباع الامام فكان اتباعه فيما ينقل اليه أولى من مخالفته بما ينقل عنه ووجه قول سحنون أن اتباع الامام يلزمه في فضلة الركعة كإلزامه اتباعه في فرضها ولو فاته فرضها مع ما لا اليه فكذلك اذا فاته فضله ووجه آخر وهو انه يصح أن يبنى هذا القول على أن الرفع من الركوع مسحق فيجب أن يرجع لاتباع الامام فيه ولكن لا يكتفى على هذا التعليل بمقدار ما أقام الامام بعده (مسئلة) وهذا حكم الرفع فأما الخفض منه لركوع أو السجود فان أقام بعده ركوع الامام كما أسجد أم قد دار فرضه صحت صلاته الا انه قد أساء في خفضه قبل امامه وان لم يرفع بعده ركوع امامه كما أسجد أم قد دار فرضه لم تصح صلاته وعليه أن يرجع لاتباع امامه بركوعه وسجوده (مسئلة) وهذا في الافعال فأما الاقوال فعلى ضربين فرائض وفضائل فأما الفرائض فتكبرية الاحرام والسلام وتنتهي بتقديم المأموم في تكبيرة الاحرام ساهيا أو عامدا بطلت صلاته لان الاحرام دخول في الصلاة فاذا دخل فيها قبل امامه لم يصح أن يتبعه فيها لانه عقد غير مؤتم وأما السلام فان سلم قبل امامه عامدا بطلت صلاته وان سلم ساهيا لم تبطل صلاته وحل عنه الامام سهوه

### ﴿ ما يفعل من سلم من ركعتين ساهيا ﴾

ص ﴿ مالك عن أيوب بن أبي تميمة السخيتي عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم انصرف من اثنتين فقال له ذو اليمين أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أصدق ذو اليمين فقال الناس نعم فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلم ركعتين أخريين ثم سلم ثم كبر فسد مثل سجوده أو أطول ثم رفع ثم شق قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انصرف من اثنتين يعني انصرف وخرج عنهما من ركعتين وكانت رابعة على ما روى بها كانت صلاة العصر وان صلاته كانت في المسجد وذلك يقتضي الحصر فقال له ذو اليمين واسمه الخ رابق أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله انكارا لفعله مع شرع الشرائع وعنه فخذ الصلاة الآن ذا اليمين جؤز عليه التسيان وجوز أن يكون حدث فبات قصر فطلب منه بيان ذلك فاصدق سؤاله من رسول الله صلى الله عليه وسلم بقين أن صلاته فذكرت وأشكا في ذلك على ما سنده كره بعد هذا ان شاء الله تعالى فقال أصدق ذو اليمين وقوله يجعل معنيين أحدهما أن يقول ذلك وهو يتيقن كمال صلاته فيستشهد على رد قول ذي اليمين بقوله من شهد معه الصلاة وبين هذا اقوله في الخبر الآخر كل ذلك لم يكن يتقنا تمام صلاته ولو كان شاكا في تمام صلاته وكالهذا أخذ في الاتيان عما شك فيه ولا التزم من الصحة ما يلزمه المصلي فلما أخبر الصابئة بتصديق قول ذي اليمين طرأ عليه الشك أو الله كرفأخذ في تمام صلاته والتزام الصحة التي هو شرط في تمامها لم تدع الى غير ذلك ضرر وره لسيدها ويحصل أن يقول ذلك وقد خله الشك في تمام صلاته بقول ذي اليمين فأراد أن يتيقن أحد الأمرين يحضر من شهد معه الصلاة فلما صدقوا ذا اليمين ويتيقن أن صلاتهم لم تهم أخذ في تمامها والتزم شر وطها وأما جازله الكلام مع الشك على هذا القول لانه قد يتيقن كمال صلاته واعتقد ان خروج منها ورثته

﴿ ما يفعل من سلم من ركعتين ساهيا ﴾  
 محدثي يحيى عن مالك عن أيوب بن أبي تميمة السخيتي عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم انصرف من اثنتين فقال له ذو اليمين أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أصدق ذو اليمين فقال الناس نعم فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلم ركعتين أخريين ثم سلم ثم كبر فسد مثل سجوده أو أطول ثم رفع ثم كبر فسد مثل سجوده أو أطول ثم رفع

منها فحدث الشك بعد ذلك لا يوجب عليه الرجوع إليها وهذا أصل مختلف فيه رد لأصحابنا مسائل  
تدل على أن الشك بعد السلام على يقين مؤثر ورد مسائل تدل على أنه غير مؤثر قال ابن حبيب إذا سلم  
الامام على يقين ثم شك على يقينه فإن سأل من خلفه فأخبر أنه لم يتم فقد أحسن ولم يتم ما بقي  
ويجزئهم ولو كان الفدس سلم من اثنين على يقين ثم شك فقد قال أصبح لياسأل من حوله فإن فعل فقد  
أخطأ بخلاف الامام الذي يزمه الرجوع إلى يقين من معه فهذه المسئلة مبنية على أن الشك بعد  
السلام على اليقين مؤثر ويوجب الرجوع إلى الصلاة إلا أنه مع ذلك لم يجعلوا له حكم الشك داخل  
الصلاة لأنه لو شك قبل السلام لم يجزه أن يسأل أحدًا فإن فصل استأنف الصلاة قاله ابن حبيب  
وكذلك لو سلم على شك ثم سألهم وقاله ابن القاسم وأشباه ابن وهب وقال عبد الملك في الواضحة  
وكتاب ابن مهنون يجزيه وجه قول ابن القاسم أن حكم الشك أن يبنى على يقينه ويتم صلاته فإذا  
سلم على شك فقد بطل صلاته لأنه ممد الكلام وقطع الصلاة في وقت يزمه التماذي فيها وجه قول  
عبد الملك أنه سلام لو قارنه يتقن بهام الصلاة كملت الصلاة فإذا قارنه شك ثم يتقن كمال صلاته وجب  
أن يكمل به الصلاة أصل ذلك من صلى ركعتين من الظهر ثم شك في الوضوء فأتم الصلاة على ذلك  
ثم يتقن أنه على وضوءه فإن صلاته تميزه رواه عيسى بن ابن القاسم في الغيبة  
(فصل) وقوله فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فلي ركعتين أخريين يقتضي أحد أمرين إما  
أن يكون سلم ولم يقم من مكانه حتى قال له ذا واليدين ما قال فن كان هذا حاله فذكر على ثالث الهيئة التي  
كان عليها في صلاته فهذا اليس عليه من استئناف الهيئة شيء وأما أن قام من مجلسه فعاد إلى الجلوس  
لما علم بالسهو ثم قام إلى صلاته بعد ذلك لأنه لم يحل من صلاته في حال جلوسه فكان قيامه في غير صلاة  
وقيامه للصلاة مستحق فيجب أن يعود إلى الهيئة التي يحل من صلاته فيها ثم يكون قيامه إلى الركعة  
الثالثة وهو في صلاة وقد اختلف أصحابنا فيمن سلم ثم قام من مجلسه فذهب ابن القاسم إلى أنه يجلس  
ثم يقوم ويتم صلاته وقال ابن نافع لا يجلس وجه ما قاله ابن القاسم ما ذكرناه من أن النهوض  
مستحق عليه في نفس الصلاة وهو لم يفعله في الصلاة وبذلك احتج ابن القاسم لقوله هذا وجه ما قاله  
ابن نافع أنه لم يفتر ركن من أركان الصلاة والنهوض إلى القيام ليس بمقصود وليس عليه فعله إذا  
فأت محله بالقيام قال ابن حبيب ولو سلم من ركعة أو ثلاث ركعات دخل بأمره ولم يجلس وهذا  
مطرد على مذهبه ابن نافع ولا فرق بين أن يسلم من ركعة أو ركعتين لأن الجلوس للركعتين قد انقضى  
والقيام من ركعتين كالقيام بعد السجود من ركعة (مسئلة) ويجوز للمعاذ إذا لم يفهم عنه الامام  
بالسجود موضع السهو أن يكلمه بذلك ويضع السهو ولا يفسد ذلك صلاته على نحو ما فعل  
ذاالدين في خبر أبي هريرة قال ابن القاسم سواء كان سهو في ذلك في سلام من اثنين أو غير ذلك  
من السهو وهذا المشهور من مالك وعليه تناظر شيوخنا بالعراق وقال مهنون أنما يجوز ذلك  
فمن سهوا فسلم من اثنين على مثل خبر ذي الدين وهذا الحكم مقصور عليه وقال عبد الله بن  
وهب وابن نافع لا يجوز لأحد أن يفعل مثل ذلك اليوم فإن فعله أحد فلا إعادة عليه وقال ابن كنانة  
لا يجوز لأحد أن يفعله اليوم ومن فعله فعله الإعادة وبه قال أبو حنيفة والشافعي قال القاضي أبو  
الوليد رضي الله عنه ويحتمل عندي وجه آخر وهو أن يكون ذلك ممنوعا اليوم وأن يكون حكم  
الاجابة بمتنص بالنبي صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا استجبوا لله وللرسول إذا  
دعاكم لما يحكيكم به لم يخص صلاة من غيرها وقد أنكر النبي صلى الله عليه وسلم على أبي ذر لم يجبه حين

دعاء وهو الصلاة وهي على إباحة ذلك بالإذابة المذكورة فيكون قول ابن كنانة على هذا التأويل هو الظاهر والله أعلم (مسئلة) والتكبير للرجوع إلى الصلاة مستحق قاله ابن القاسم عن مالك وكل من جاز له أن يني بعد انصرافه بقرب ذلك فليرجع بأحرام وقال ابن نافع إن التكبير بطلت صلاته لأنه قد خرج عنها بالسالم فلا يعود إليها بالأحرام وحكي الشيخ أبو محمد نكتة عن بعض القرويين أنه إذا سلم من اثنين وذكر ذلك وهو جالس في مقامه لم يكن عليه أن يحرم إذا رجع إلى صلاته لأنه قريب لأنه لم ينصرف ولم يعمل عملاً وإنما حصل منه السلام فقط فهو كالم تكلم في حال صلاته سهواً فإنه يتأذى من غير أحرام يجده ولو ذكر ذلك وهو قائم لم ينصرف من موضعه لزمه أن يحرم كالنصر في هذا الذي قال فيه نطرح عن مخالفة لقول مالك وابن القاسم وذلك لأن السلام من الصلاة سهو على ضربين أحدهما أن لا قصد الفعل فهو بمنزلة من تكلم في الصلاة ساهياً فهذا لا يحتاج إلى تجديد أحرام يعود به إلى صلاته لأنه لم يوجد منه الفعل منها والثاني أن قصد سلامه الفعل بطلاناً فإنه قد أكمل صلاته فهذا يحتاج إلى أحرام يعود به إلى صلاته لأنه لم يوجد ولا كان بناءً عارياً من الأحرام وأما الذي يتكلم ساهياً فلا قصد الفعل من صلاته ولو قصد ذلك لا بطلاناً لا بطلان صلاته وأما ما عتبر من الفعل فإن الأفعال لا يقع الفعل بها فلا تأتينا في وجوب الأحرام (فرع) ومتى يكبر حتى أوجب محمد في نكتة عن ابن القاسم أنه يكبر ثم يجلس قال رواء بعض الأندلسيين ومعنى ذلك أنه لا يجوز له تأخير التكبير عن وقت ذكره وحكي ابن شيوان أنه يجلس أولاً ثم يكبر ووجه ذلك أنه يكبر على الحالة التي فارق عليها صلاته وهو الجالس وقال علي بن عيسى الطليلي فحين ذكر بعد أن سلم وهو جالس أنه يكبر تكبيرة يني بها الرجوع إلى الصلاة ثم يكبر تكبيرة أخرى فيقوم بها (فصل) وقوله صلى ركعتين أخرى بين يفيد اعتداده بالركعتين الأوليين وإضافة الركعتين الأخريين إليهما لأن أحدًا لا يشك أن الركعتين الأوليين اللتين صلى بعدهن وغير الركعتين اللتين صلى قبله من جهة الفعل ولكنه لما جاز أن يصلح ما على سبيل القضاء والبدل من الركعتين الأوليين وأن يصلح ما على سبيل البناء عليهما وإضافة إليهما احتياجاً إلى أن يبين على أي وجه صلاهما (فصل) وقوله فسلم ثم كبر فجد مثل سجوده أو أطول ثم رفع فم كبر فجد مثل سجوده أو أطول بيان واضح في أن المحدثين كانوا بعد السلام من الصلاة وبيان واضح في مقدار سجوده فيها وأنها كمسجوده في صلاته أو أطول وقدين مع ذلك الفصل بينهما والرفع من آخرهما ولم يذكر التشديد بعد ما رواه السلام منهما ويقضي ذلك التكبير في الخفض والرفع لسجود السهو وكذلك روى ابن القاسم عن مالك روى علي بن يزيد عن مالك أن الإمام سمع من خلفه التكبير والسلام في إحدى السجود يقولون كملعه من مالك عن داود بن الحصين عن أبي سفيان مولى ابن أبي أجدان أنه قال سمعت أبا هريرة يقول صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة العصر فسلم في ركعتين فقام ذو اليمين فقال أقصرت الصلاة يا رسول الله ثم نسيت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ذلك ما يكن فقال فكان بعض ذلك يا رسول الله فأقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم على الناس فقال أضيق ذو اليمين فقالوا نعم فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنتم ما بيني من الصلاة ثم عهد مسجدتين بعد التسليم وهو جالس ثم بين أبو هريرة هذا الحديث الصلاة التي جرت فيها قصة ذي اليمين أنها صلاة العصر وقد روى عنه أنه قال إحدى صلاتي العشي وقوله صلى الله عليه وسلم في ذي اليمين لمخالفة أقصرت الصلاة ما نسيت كل ذلك لم يكن بيان أنه لم ينسج حكم الصلاة ولم ينصر

● وحديثي عن مالك عن  
داود بن الحصين عن أبي  
سفيان مولى نبي أبي جند  
أنه قال سمعت أبا هريرة  
يقول صلى رسول الله  
على الله عليه وسلم صلاة  
الجمعة فسمي في ركعتين  
فقام ذو اليمين فقال  
أقمتم الصلاة يا رسول  
الله؟ سميت فقال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم كل  
ذلك لم يكن فقال قد كان  
بعض ذلك يا رسول الله  
فأقبل رسول الله صلى  
الله عليه وسلم على الناس  
فقال أصدق ذو اليمين  
فقالوا نعم فقام رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فأم  
مأثري من الصلاة ثم جدد  
محدثين بعد التسليم وهو  
عالم

شيء منها فثبت بذلك عند ذي اليدين ومن معهم الصعابة القسم الآخر وهو أنه نسي إلا أنه صلى الله عليه وسلم أخبر عن يقينه وما كان يعتقد أنه فعله من أعوام الصلاة فقال ذو اليدين قد كان بعض ذلك بر بلدانه فكان أحداً لآخرين وهو النسيان وقوله صلى الله عليه وسلم أصدق ذو اليدين استبعاد لقوله وقطع منه أنه لا يذهب على الجماعة الصفة في ذلك وقوله فأتم ما بقي من الصلاة يقتضي اعتداده بما صلى منها ص **ع** مالك عن ابن شهاب عن بكير بن سليمان بن أبي حنيفة قال بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ركع ركعتين من إحدى صلاتي النهار الظهر أو العصر فسلم من اثنتين فقال له ذو الشالين أقصرت الصلاة يا رسول الله أم نسيت فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قصرت الصلاة وما نسيت فقال له ذو الشالين قد كان بعض ذلك يا رسول الله وأقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم على الناس فقال أصدق ذو الشالين فقالوا نعم يا رسول الله فأتم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بقي من الصلاة ثم سلم **ع** مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وعن أبي سادة ابن عبد الرحمن مثل ذلك **ع** ش قول ابن شهاب في هذا الحديث وذو الشالين فيه نظر وقول ابن خزيمة وذو الشالين عيبر بن عمرو بن نضلة من خزاعة حليف لبني زهرة كلاب قتل يوم بدر وذو اليدين هو ابن خزيمة وهو غيرة الشالين والجمع بينهما في حديث الزهري مما خالفه فيه الحفاظ من الرواة عن أبي هريرة محمد بن سيرين و**ع** يوسف بن غيرهما وكذلك رواه الحفاظ عن أبي سادة وبين هذا أن أباه ريرة يقول في هذا الحديث صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذلك رواه أبو مصعب وغيره وهذا يقتضي مشاهدته أبي هريرة لهذه الصلاة وذو الشالين قتل يوم بدر واسلام أبي هريرة بعد ذلك بأعوام جمة

(فصل) ولم يذكر ابن شهاب في حديثه هذا في الموطأ سجود السهو وقد ذكره جماعة من الحفاظ عن أبي هريرة والأخبار الأولى إذا كان رابو بثقة ص **ع** قال مالك كل سهو كان نقصاناً من الصلاة فإن سجود قبل السلام وكل سهو كان زيادة في الصلاة فإن سجود بعد السلام **ع** ش هذا مذهب مالك ومن تبعه رحمه الله وقال الشافعي السجود كله قبل السلام وقال أبو حنيفة السجود كله بعد السلام والدليل على أن سجود الزيادة بعد السلام حديث أبي هريرة المتقدم وهو نص فيما ذكرناه فإن قيل يحتمل أن يراد بذلك السلام الذي في التشهد فالجواب أن السلام إذا أطلق في الشرع وأضيف إلى الصلاة اقتضى السلام من الصلاة لأنه لا خلاف أنه لا يطهر فيه فيجب أن يجعل عليه حتى يدل الدليل على خلافه **ع** وجواب ثان وهو أنه لو تساوى مع الإطلاق لسكان قوله بعد السلام يقتضي استتراق جنس السلام فيجب أن يكون السجود بعد كل ما ينطق عليه هذا الاسم والدليل على ذلك من جهة المعنى أن سهواً زائدة لا يجوز أن يوجب سجود سهو فيها لأن النقص اعتماداً على الصلاة بالزيادة في فعلها فلا يصح أن يزال ذلك النقص ويجبر زيادة أخرى لاها من جنس ما أدخل النقص فيها (فرع) إذا ثبت ذلك فهل يحرم لهما أو لا عن مالك في ذلك روايتان **ع** أحدهما أنه يحرم لهما **ع** والثانية نفي ذلك وفي الغنية من رواية عيسى لا يحرم لهما قال ثم رجع ابن القاسم فقال لا يرجع إليهما إلا بأحرام وجه الرواية الأولى أن سجود السهو بعد السلام صلاة في نفسها لاها تنقضي طهارة وتقبل بعد شهر من السهو ويسلم منها فوجب أن يكون التكبير في أولها تكبيراً حراماً وأن تنقضي النية كسائر الصلوات ووجه الرواية الثانية أن هذا سجود يفعل خارج الصلاة مفرداً كمسجود التلاوة (فرع) ومذهب مالك أنه ينشدها ويسلم

**ع** وحدثنى عن مالك عن ابن شهاب عن بكير بن سليمان بن أبي حنيفة قال بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ركع ركعتين من إحدى صلاتي النهار الظهر أو العصر فسلم من اثنتين فقال له ذو الشالين أقصرت الصلاة يا رسول الله أم نسيت فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قصرت الصلاة وما نسيت فقال ذو الشالين قد كان بعض ذلك يا رسول الله وأقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم على الناس فقال أصدق ذو الشالين فقالوا نعم يا رسول الله فأتم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بقي من الصلاة ثم سلم **ع** مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وعن أبي سادة ابن عبد الرحمن مثل ذلك قال مالك كل سهو كان نقصاناً من الصلاة فإن سجود قبل السلام وكل سهو كان زيادة في الصلاة فإن سجود بعد السلام **ع** ش هذا مذهب مالك ومن تبعه رحمه الله وقال الشافعي السجود كله قبل السلام وقال أبو حنيفة السجود كله بعد السلام والدليل على أن سجود الزيادة بعد السلام حديث أبي هريرة المتقدم وهو نص فيما ذكرناه فإن قيل يحتمل أن يراد بذلك السلام الذي في التشهد فالجواب أن السلام إذا أطلق في الشرع وأضيف إلى الصلاة اقتضى السلام من الصلاة لأنه لا خلاف أنه لا يطهر فيه فيجب أن يجعل عليه حتى يدل الدليل على خلافه **ع** وجواب ثان وهو أنه لو تساوى مع الإطلاق لسكان قوله بعد السلام يقتضي استتراق جنس السلام فيجب أن يكون السجود بعد كل ما ينطق عليه هذا الاسم والدليل على ذلك من جهة المعنى أن سهواً زائدة لا يجوز أن يوجب سجود سهو فيها لأن النقص اعتماداً على الصلاة بالزيادة في فعلها فلا يصح أن يزال ذلك النقص ويجبر زيادة أخرى لاها من جنس ما أدخل النقص فيها (فرع) إذا ثبت ذلك فهل يحرم لهما أو لا عن مالك في ذلك روايتان **ع** أحدهما أنه يحرم لهما **ع** والثانية نفي ذلك وفي الغنية من رواية عيسى لا يحرم لهما قال ثم رجع ابن القاسم فقال لا يرجع إليهما إلا بأحرام وجه الرواية الأولى أن سجود السهو بعد السلام صلاة في نفسها لاها تنقضي طهارة وتقبل بعد شهر من السهو ويسلم منها فوجب أن يكون التكبير في أولها تكبيراً حراماً وأن تنقضي النية كسائر الصلوات ووجه الرواية الثانية أن هذا سجود يفعل خارج الصلاة مفرداً كمسجود التلاوة (فرع) ومذهب مالك أنه ينشدها ويسلم

وقال الحسن البصري لا يشهد لها والدليل على صحة ما ذهب اليه مالك ما روى عمران بن حصين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى العصر فسلم من ثلاث ركعات ثم دخل منزله فقام اليه رجل يقال له اخضر باق وكان في يده طول فقال يا رسول الله فقد كرهه صنيعة فخرج غضباً ياخضر رداه حتى انتهى الى الناس فقال اصدق هذا فقالوا نعم فمضى ركعة ثم سلم ثم سلم بعد مجدي السهو للثنتين بعد السلام ومن جهة المعنى أن السجود اذا كان شفعاً لم يكن الا في صلاة وكل موضع شرع فيه السجود في غير صلاة فاما شرع وتر السجود التلاوة وسجود الشكر عند من رآه فاذا ثبت انه في صلاة فانه لا يتعلق منها الا بسلام بعده كسجود الصلاة (فرع) اذا ثبت ذلك فقد اختلف قول مالك رحمه الله في صفة السلام منها فروى عنه ابن القاسم وعلي بن زياد انها في السر والاعلان كسائر الصلوات وروى عن مالك انه يسر ولا يجهر بها وجه الرواية الاولى انه سلام عقب سجود سهو فجاز أن يجهر به كسلام الصلاة نفسها بعد سجدة السهو قبل السلام ووجه الرواية الثانية انها صلاة يقتصر فيها على ركعة واحدة من أفعال الصلاة فكانت سنة السلام منها الاسرار كصلاة الجنائزة والخلاف في الجنائزة كالخلاف في هذه اوسياً بعده اذا ذكر السجود لسهو النقص والدليل على انه قبل السلام

#### ﴿ اتمام المصلي ما ذكر اذا شك في صلاته ﴾

ص ﴿ مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا شك أحدكم في صلاته فلم يدرك صلى ثلاثاً أم أربعة فليكمل ركعتين وسجد سجدتين وهو جالس قبل التسليم فان كانت الركعة التي صلى خامسة شفعها بمائتين السجدة وان كانت رابعة فالسجدة ثمان ترغم للشيطان ﴾ ش فوله اذا شك أحدكم في الصلاة فلم يدرك صلى بدل على ان السهو والشك يقع منافي الصلاة مع أدائها وان ذلك لا يمنع صحتها التعذر الاحتراز منه وقوله فلم يدرك ركعة وليسجد سجدتين وهو جالس قبل التسليم ظاهره خلاف ما روينا من حديث أبي هريرة وعمران بن حصين أن السجود في السهو بالزيادة بعد السلام وكذلك في حديث عبد الله بن مسعود وثنا في ذلك طريقان أحدهما الترجيح والثاني الجمع بين الحديثين فأما الترجيح فلنا أخبار كلها صحاح ولا اضطراب في أساسها وخبرهم مضطرب الاستناد لان مالكاً وأكثر الحفاظ على إرساله وقد اضطرب في أسنده فرواه ابن بلال وغيره عن عطاء عن أبي سعيد ورواه الدروري وغيره عن عطاء عن ابن عباس فكان ما تلقينا به أولى لسلمة روايته من الاضطراب والوجه الثاني ان خبر عطاء رواه واحد الاخبار التي تعلقنا بها رواه ما تلقينا به أثبت لان علقمة ومحمد بن سببر بن أثبت السهوعن الجماعة أبعد والوجه الثالث ان رواه ما تلقينا به أثبت لان علقمة ومحمد بن سببر بن أثبت من عطاء فكان التعلق بروايتهما أولى وأما الجمع بين الحديثين فاما تجمع بينهما على ان المراد بالسلام في حديث أبي هريرة وابن مسعود وعمران بن حصين السلام من الصلاة والسلام المذكور في حديث عطاء سلام التشهد وقد أطلق النبي صلى الله عليه وسلم اسم السلام وهو في قوله عليه السلام والسلام كما تقدمت وجه ثمان وهو ان قوله في حديث عطاء فلم يدرك ركعة وسجد سجدتين وهو جالس قبل التسليم يحتمل أن يرده بمجرد الصلاة لانه نص ما بلغه من الركوع والسجود والجلوس والسلام فكان حل الحديثين على ذلك أولى من اطراح أحدهما

﴿ اتمام المصلي ما ذكر اذا شك في صلاته ﴾

• وحديثي يحيى عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا شك أحدكم في صلاته فلم يدرك صلى ثلاثاً أم أربعة فليكمل ركعة ويسجد سجدتين وهو جالس قبل التسليم فان كانت الركعة التي صلى خامسة شفعها بمائتين السجدة وان كانت رابعة فالسجدة ثمان ترغم للشيطان





بفعل في سجود التلاوة لمن قرأها وهو قائم في الصلاة وغيرها ص **ع** مالك عن عفيف بن عمرو السهمي عن عطاء بن يسار أنه قال سألت عبد الله بن عمرو بن العاصي وكعب الأحبار عن النبي يشك في صلاته فلم يدرك صلى أنلنا ثم أرباعا فكلما قال ليصل ركعة أخرى ثم ليسجد سجدتين وهو جالس **ع** ش جواب عبد الله بن عمرو وكعب الأحبار في هذا الحديث على ما قدمناه من مذهب مالك وهو أن شاء الله تقرب قول عبد الله بن عمرو وهذا يدل على اتصال عمل الصلابة به ص **ع** مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان إذا سئل عن النسيان في الصلاة قال ليتوخ أحدكم الذي ينظر أنه نسي من صلاته فليصله **ع** ش وهذه الرواية مثل رواية سالم الأله لم يذكر سجود السهو وهو والله أعلم بمعنى ما تقدم من حديث عبد الله بن عمرو وكعب

**ع** من قام بعد الانعام وفي الركعتين **ع**

ش معنى قوله بعد الانعام ربما تمام ركوع صلاته وسجودها وهو أن يقوم من الرابعة إلى الخامسة ساجدا وقوله أو في الركعتين يعني أن يقوم منهما ولا يجلس الجلسة الأولى ص **ع** مالك عن ابن شهاب عن الأعرج بن عبد الله بن يحيى أنه قال صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ثم قام ولم يجلس فقام الناس معه فلما قضى صلاته ونظر تساجعا كبر ثم سجد سجدتين وهو جالس قبل التسليم ثم سلم **ع** ش وقوله ثم قام فلم يجلس فقام الناس معه يحتمل أمرين أحدهما أن يكونوا قد علموا حكم هذه الحادثة وأنه إذا استوى قائما لا يرجع إلى الجلسة الأولى لأنها ليست من الفرائض ولا محلها للقرض أو يكونوا لم يعلموا فسيبوا فأشار إليهم أن قوموا وقدرى في حديث الغيرة بن شعبة أنه قام من ركعتين فسيبوا به فأشار إليهم أن قوموا ثم قال هكذا صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم (مسئلة) وفي ذلك ثلاث مسائل أحداها أن يسيبوا به وقد شرع في القيام ولم ينقل عن الأرض والثانية أن ينقل عن الأرض ولم يستوعب قيامه والثالثة بعد أن يستوعب القيام فلما إذا سبوا قبل أن يفارق الأرض فانه يرجع ولا يسجد عليه وما إذا سبوا به بعد أن يفارق الأرض ولم يستوعب القيام فانه يرجع وعليه سجود السهو للزيادة بعد السلام رواه ابن حبيب عن مالك وقال ابن القاسم عن مالك لا يرجع بعد أن يفارق الأرض وجه الرواية الأولى أنه يرجع ما لم يشب بركن من أركان الصلاة وهو الوقوف وما قبل ذلك فليس بركن فلا يمنع من الرجوع إلى عمل الجالس وجه رواية ابن القاسم أن العمل قد فاق بالانتقال عن هيئته (مسئلة) فلما إذا سبوا به بعد أن يستوى قائما فلا يرجع إلى الجالس لأنه قد فاق عمل الجلسة وتلبس بركن من أركان الصلاة وهو الوقوف فان رجع فهل تفسد صلاته أم لا قال ابن القاسم وشيخه علي بن زياد لا تفسد عليه صلاته وقال ابن سحنون تفسد صلاته وجه قول ابن القاسم أنه لم يجز ينه بين عمل الجالس وركن من أركان الصلاة فلم تفسد صلاته بالجالس كما لو رجع إلى الجالس قبل استوائه وجه قول محمد بن عثمة عن من الجالس فوجب أن تبطل صلاته كما لو رجع بعد الركوع (فرع) فاذا قلنا أن صلاته لا تفسد بارجوع فهل يسجد قبل السلام أو بعده قال ابن القاسم يسجد بعد السلام وقال علي بن زياد وأشباه يسجد قبل السلام

(فصل) وقوله فلما قضى صلاته ولم يبق الآن يسلم يحتمل أن يريد به أنه قضى الصلاة التي هي الدعاء وصار من وراءه ينتظر ونفسه كبر ثم يسجد يحتمل أن يريد بالصلاة الأفعال والأقوال

**ع** وحديثي عن مالك عن عفيف بن عمرو السهمي عن عطاء بن يسار أنه قال سألت عبد الله بن عمرو بن العاص وكعب الأحبار عن النبي يشك في صلاته فلم يدرك صلى أنلنا ثم أرباعا فكلما قال ليصل ركعة أخرى ثم ليسجد سجدتين وهو جالس **ع** وحديثي عن مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان إذا سئل عن النسيان في الصلاة قال ليتوخ أحدكم الذي ينظر أنه نسي من صلاته فليصله **ع** من قام بعد الانعام أو في الركعتين **ع** حديثي يحيى عن مالك عن ابن شهاب عن الأعرج بن عبد الله بن يحيى أنه قال صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ثم قام فلم يجلس فقام الناس معه فلما قضى صلاته ونظر تساجعا كبر ثم سجد سجدتين وهو جالس قبل التسليم ثم سلم

التي ينطق عليها هذا الاسم في عرف الشرع ويكون معنى قضى صلاته قارب قضاءها واتي بجميعها غير التسليم

(فصل) وقوله كبير يقتضى ان سجود السهو قبل السلام يكبره ووجه ذلك انه انتقال من حال الى حال في نفس الصلاة وذلك مما شرع فيه التكبير

(فصل) وقوله ثم سجدة سجدتين وهو جالس قبل التسليم ثم سلم نص في انه سجدة السهو قبل التسليم لما كان مقتضى سهوه النقص مما سن في الصلاة وهو الجلسة الاولى وهذا قال مالك وقال ابو حنيفة يسجد مثل هذا بعد السلام والدليل على ما نقوله هذا الحديث هو نص في موضع الخلاف ودليلنا من جهة المعنى ان هذا جبران للنقص الواقع في العبادة فوجب ان يكون فيها كهدي المتعة والقران في الحج ( مثله ) وان كانت سجدة السهو قبل السلام فهل ما دله التشهد ام لا في ذلك عن مالك روايتان وجه قوله بعد ان هاتين سجدة نان في الصلاة فكان من ستها ان لا يسلم منهما لما بعد التشهد سجدة في الصلاة ووجهه رواية الثانية ان سنة الصلاة لا يشكرها التشهد في ركعة واحدة واذا أعدا

التشهد بعد سجدة السهو فقد كررناه في ركعة واحدة وذلك مخالف لسنة الصلاة ( مثله ) ولا حرام لسجدة السهو قبل السلام حكى ذلك ابن المواز ووجهه ان كل سجود في نفس الصلاة قانه لا يختص باحرام كسجود التلاوة ( مثله ) ومن انصرف من صلاته فذكر سجدة

السهو قبل السلام بالقرب قال ابن المواز يسجد مما في موضع ذكر ذلك الا في الجمعة فلا يسجد هما الا في المسجد وكذلك في السلام وغيره وان تم ذلك في غير المسجد تجزء الجمعة قال الشيخ ابو محمد

بريد سجود السهو قبل السلام ووجه ذلك انه سجود من نفس صلاة الجمعة قبل التلعل منها فلا يكون الا في موضع الجمعة كسجود الصلاة وقد قال الشيخ ابو اسحق في الراعي يوم الجمعة يتم في غير

الجامع الا في موضع الجمعة كسجود الصلاة وقد قال الشيخ ابو اسحق في الراعي يوم الجمعة يتم في غير

الجامع الا في موضع الجمعة كسجود الصلاة وقد قال الشيخ ابو اسحق في الراعي يوم الجمعة يتم في غير

الجامع الا في موضع الجمعة كسجود الصلاة وقد قال الشيخ ابو اسحق في الراعي يوم الجمعة يتم في غير

الجامع الا في موضع الجمعة كسجود الصلاة وقد قال الشيخ ابو اسحق في الراعي يوم الجمعة يتم في غير

الجامع الا في موضع الجمعة كسجود الصلاة وقد قال الشيخ ابو اسحق في الراعي يوم الجمعة يتم في غير

الجامع الا في موضع الجمعة كسجود الصلاة وقد قال الشيخ ابو اسحق في الراعي يوم الجمعة يتم في غير

الجامع الا في موضع الجمعة كسجود الصلاة وقد قال الشيخ ابو اسحق في الراعي يوم الجمعة يتم في غير

الجامع الا في موضع الجمعة كسجود الصلاة وقد قال الشيخ ابو اسحق في الراعي يوم الجمعة يتم في غير

• حدثني عن مالك عن

يحيى بن سعيد عن عبد

الرحمن بن هرم عن عبد

الله بن يحيى انه قال صلى

لنا رسول الله صلى الله

عليه وسلم الظهر فقام من

التين ولم يجلس فيها فلما

قضى صلاته سجد سجدتين

ثم سلم ذلك قال مالك

فمن سها في صلاته فقام

بعد اتمامه الاربع فقرأ

ثم ركع فلما رفع رأسه من

ركوعه ذكر انه قد كان

اتم انه يرجع فيجلس ولا

يسجد ولو سجد احدى

السجدتين لم أر ان يسجد

الاخرى ثم اذا قضى صلاته

فليسجد سجدتين وهو

جالس بعد التسليم

النظر في الصلاة الى

ما يشغل عنها •

• حدثني يحيى عن مالك

عن علقمة بن أبي علقمة

عن أمه أن عائشة زوج

النبي صلى الله عليه وسلم

قالت أهدى

• النظر في الصلاة الى ما يشغل عنها •

ص • مالك عن علقمة بن أبي علقمة عن أم أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت أهدى

أوجههم بن حذيفة رسول الله صلى الله عليه وسلم خيمة شامية لها علم شهيد فيها الصلاة فلما انصرف قال ردني هذه الخيمة إلى أبي جهم فأتى نظرت إلى علمها في الصلاة فكذلك يقتضى ش الخيمة كساء صوف يرقى يكون له في الأغلب علم وكانت من لباس أشراف العرب وشهوده صلى الله عليه وسلم فيها الصلاة يدل على جواز الصلاة بها وذلك لعنيين أحدهما أن الصوف والشعر لا ينجس بالموت والوجه الثاني أن ذبايح أهل الكتاب حلال لنا وهم كانوا سكان الشام في ذلك الوقت فيصلى ما ورد من جهة م على ذلك كما لم أن ذلك كان عملهم

(فصل) وقوله فلما انصرف قال ردني هذه الخيمة إلى أبي جهم دليل على جواز رد الهدية إلى مهدبها باختيار المهدى إليه وقوله فأتى نظرت إلى علمها في الصلاة يجعل معنيين أحدهما أنه بين علمه ردها ليقضى به في ترك لباسه من غير تعريم والثاني على وجه التأنيس لا يجهل في رد هديته إليه وقد بين أن الفتنة لم تقع وأن صلاته صلى الله عليه وسلم كملت وقوله فكذلك يقتضى ص على مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لبس خيمة لها علم ثم أعطاها أبي جهم وأخذ من أبي جهم انبجانية له فقال يا رسول الله ولم فقال أتى نظرت إلى علمها في الصلاة ش لباسه صلى الله عليه وسلم الخيمة دليل على إباحة لبسها وإن كان لها علم والانبجانية والانبجاني كساء صوفي غليظ أن أردت الثوب والكساء ذكرت وأن أردت الرقعة والخيمة أنت قال ثعلب يقال انبجانية فغضب الباء وكسرها في كل ما كسفت والتف يقال شاة انبجانية إذا كان صوفها كثيرا ملتفا وقال ابن قتيبة تسمى انبجاني ولا يقال البجاني فاعلمه منسوب إلى منبج وقعت بأوفى النسب لانه خرج مخرج منظر إلى مخبراني والذي قاله ثعلب أظهر والنسب إلى منبج منبجي

(فصل) وقوله أعطاها أبي جهم وأخذ من أبي جهم انبجانية له يقتضى المعاوضة وإن كان أصلها التبسط على من علمه يسعف رغبته ولا راد له فإن كان هذا الحديث الأول الذي يروى به علقة في أن أصل الخيمة من عند أبي جهم أهداها إلى النبي صلى الله عليه وسلم فإنه يدل على أن الإنسان أن يشتري ما أهداه من المهدى له وغيره بخلاف الصدقة التي يكره للتصدق بها أن يشتريها بالمنع النبي صلى الله عليه وسلم عمر أن يشتري الفرس الذي كان جل عليه في سبيل الله

(فصل) وقول أبي جهم يا رسول الله ولم سؤال عن معنى كراهيته للخيمة مخافة أن يكون حدث فيها تعريم لبسها فقال النبي صلى الله عليه وسلم أتى نظرت إلى علمها في الصلاة وهذا يدل على كراهية الاشتغال عن الصلاة بالنظر إلى غيرها بقلبه فيرادون تكلف ولا قصد ولا امتناع من كل ما يشغل فيها والتصدى التفرغ لها والأقبال عليها وإن لم يعمرم علينا أن نلبس من الثياب خبرها ولا يمكن أن ينظر إليه في الصلاة فذلك لم يمنع أبي جهم من لبسها ويحفل أن يفعل ذلك النبي صلى الله عليه وسلم لأحد معنيين أحدهما أن يكون قد فرض عليه من ذلك ما لم يفرض على غيره والثاني أن يكون صلى الله عليه وسلم أراد أن يأتي بالصلاة على أكمل وجوها ويزيل عن نفسه كل ما يكون سببا لادخال النقص فيها بالتشغل عنها وإن لم يكن ذلك واجبا فهو مندوب إليه ص على مالك عن عبد الله بن أبي بكر أن أباطعة الانصاري كان يصلى في حائطه فطار دسبي فطفق يتردد بهنس مخرجا فأعجبه ذلك فجعل يتبعه بصبر ساعة ثم رجع إلى صلاته فاذا هو لم يدرك صلي فقال لقد أصابني في مالي هذا ففتة فجاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر له الذي أصابه في حائطه من الفتنة وقال يا رسول الله هو صدقة لله فضعه حيث شئت ش

أوجههم بن حذيفة لرسول الله صلى الله عليه وسلم خيمة شامية لها علم شهيد فيها الصلاة فلما انصرف قال ردني هذه الخيمة إلى أبي جهم فأتى نظرت إلى علمها في الصلاة فكذلك يقتضى ش الخيمة كساء صوف يرقى يكون له في الأغلب علم وكانت من لباس أشراف العرب وشهوده صلى الله عليه وسلم فيها الصلاة يدل على جواز الصلاة بها وذلك لعنيين أحدهما أن الصوف والشعر لا ينجس بالموت والوجه الثاني أن ذبايح أهل الكتاب حلال لنا وهم كانوا سكان الشام في ذلك الوقت فيصلى ما ورد من جهة م على ذلك كما لم أن ذلك كان عملهم

(فصل) وقوله فلما انصرف قال ردني هذه الخيمة إلى أبي جهم دليل على جواز رد الهدية إلى مهدبها باختيار المهدى إليه وقوله فأتى نظرت إلى علمها في الصلاة يجعل معنيين أحدهما أنه بين علمه ردها ليقضى به في ترك لباسه من غير تعريم والثاني على وجه التأنيس لا يجهل في رد هديته إليه وقد بين أن الفتنة لم تقع وأن صلاته صلى الله عليه وسلم كملت وقوله فكذلك يقتضى ص على مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لبس خيمة لها علم ثم أعطاها أبي جهم وأخذ من أبي جهم انبجانية له فقال يا رسول الله ولم فقال أتى نظرت إلى علمها في الصلاة ش لباسه صلى الله عليه وسلم الخيمة دليل على إباحة لبسها وإن كان لها علم والانبجانية والانبجاني كساء صوفي غليظ أن أردت الثوب والكساء ذكرت وأن أردت الرقعة والخيمة أنت قال ثعلب يقال انبجانية فغضب الباء وكسرها في كل ما كسفت والتف يقال شاة انبجانية إذا كان صوفها كثيرا ملتفا وقال ابن قتيبة تسمى انبجاني ولا يقال البجاني فاعلمه منسوب إلى منبج وقعت بأوفى النسب لانه خرج مخرج منظر إلى مخبراني والذي قاله ثعلب أظهر والنسب إلى منبج منبجي

(فصل) وقوله أعطاها أبي جهم وأخذ من أبي جهم انبجانية له يقتضى المعاوضة وإن كان أصلها التبسط على من علمه يسعف رغبته ولا راد له فإن كان هذا الحديث الأول الذي يروى به علقة في أن أصل الخيمة من عند أبي جهم أهداها إلى النبي صلى الله عليه وسلم فإنه يدل على أن الإنسان أن يشتري ما أهداه من المهدى له وغيره بخلاف الصدقة التي يكره للتصدق بها أن يشتريها بالمنع النبي صلى الله عليه وسلم عمر أن يشتري الفرس الذي كان جل عليه في سبيل الله

(فصل) وقول أبي جهم يا رسول الله ولم سؤال عن معنى كراهيته للخيمة مخافة أن يكون حدث فيها تعريم لبسها فقال النبي صلى الله عليه وسلم أتى نظرت إلى علمها في الصلاة وهذا يدل على كراهية الاشتغال عن الصلاة بالنظر إلى غيرها بقلبه فيرادون تكلف ولا قصد ولا امتناع من كل ما يشغل فيها والتصدى التفرغ لها والأقبال عليها وإن لم يعمرم علينا أن نلبس من الثياب خبرها ولا يمكن أن ينظر إليه في الصلاة فذلك لم يمنع أبي جهم من لبسها ويحفل أن يفعل ذلك النبي صلى الله عليه وسلم لأحد معنيين أحدهما أن يكون قد فرض عليه من ذلك ما لم يفرض على غيره والثاني أن يكون صلى الله عليه وسلم أراد أن يأتي بالصلاة على أكمل وجوها ويزيل عن نفسه كل ما يكون سببا لادخال النقص فيها بالتشغل عنها وإن لم يكن ذلك واجبا فهو مندوب إليه ص على مالك عن عبد الله بن أبي بكر أن أباطعة الانصاري كان يصلى في حائطه فطار دسبي فطفق يتردد بهنس مخرجا فأعجبه ذلك فجعل يتبعه بصبر ساعة ثم رجع إلى صلاته فاذا هو لم يدرك صلي فقال لقد أصابني في مالي هذا ففتة فجاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر له الذي أصابه في حائطه من الفتنة وقال يا رسول الله هو صدقة لله فضعه حيث شئت ش

أشاق الغل واتصال جرائدها لتسقى كانت تمنع الدبسى من الخروج فجعل يتردد يطلب الخرج  
فراى ذلك أبو طلحة فاتبه بصرة اتباع المسرور بصراح ماله وحسن إقباله وتنعمه فشغله ذلك عما  
هو فيه من صلاته

( فصل ) وقوله ثم رجع إلى صلاته معناه رجع إلى الإقبال عليها وتفرغ نفسه لتمامها فإذا هو  
لا يدركم صلى لأنه نسي ذلك بنظره إلى الدبسى فقال لقد أصابنى فى مالى هذا فتنة أصل الفتنة فى  
كلام العرب الاختبار قال الله تعالى وقتناك فتنونامناه والله أعلم باختبرناك اختبارا الآن لفظ  
الفتنة إذا أطلق فأنما يستعمل غالبا فىمن أخرجه الاختبار عن الحق يقال فلان مفتون بمعنى أنه  
اختبر فوجد على غير الحق فعنى قوله أصابنى فتنة أى اختبرت بهذا المال فشتلى عن الصلاة  
وتكون الفتنة بمعنى الميل عن الحق قال الله تعالى وإن كادوا ليفتنونك عن الذى أوحينا إليك  
معناه يميلون فيكون معنى أصابنى فتنة أى أصابتنى من هيجته هذا المال ما مالى عن الإقبال  
إلى صلاتى وتكون الفتنة أيضا الإحراق يقال فتنن الرغيف إذا أحرقته قال الله تعالى يومهم على  
النار يفتنون أى يصرفون واللغة المشهورة فتنن الرجل وأهل يحدقون أو فتنن الرجل لما  
أصابته بأطاحة الفتنة فى ماله جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر له الذى أصابه فى خاطعه من  
الفتنة وقال يا رسول الله هو صدقة لله ربى بذلك أخرج ما فى من ماله وتكفيرا شغله عن صلاته  
وهذا يدل على أن مثل هذا كان يقل بينهم ويعظم فى نفوسهم فكيف من يكثر ذلك منه فتمد الله  
زلزلا بغضه وفى الجلة أن الإقبال على الصلاة ترك الالتفات فيها ما مورى من أحكامها قال مالك فى  
العتبة فى قول الله تعالى والذين هم فى صلاتهم خاشعون قال الأقبال عليها واخشوع فيها وقد كره كل  
ما يكون سببا إلى الالتفات فيها قال مالك وأذلك كره الناس تزويق المسجد بالذهب والقصة  
والفسيفساء وأولوا أنه يشغل الناس فى صلاتهم

( فصل ) وقوله هو صدقة لله ضعه حيث شئت يقتضى الصدقة برقة المال وإنما صرف ذلك إلى  
اختيار رسول الله صلى الله عليه وسلم لعل به بأفضل ما تصرف إليه الصدقات وحاجته إلى صرفها  
فى وجوبها من ماله عن عبد الله بن أبى بكر أن رجلا من الأنصار كان يمسلى فى  
حائط له بالقف وادمن أودبة المدينة فى زمن النحر والبخل قد ذلت فهى مطوقة بغيرها فنظر إليها  
فأعجب ما رأى من عمرها ثم رجع إلى صلاته فإذا هو لا يدركم صلى فقال لقد أصابتنى فى مالى هذا فتنة  
فجاء عتيان بن عفان وهو يومئذ خليفة فذكر له ذلك وقال هو صدقة فاجعله فى سبل الخير فباعه  
عتيان بن عفان بمخمسين ألفا فسمى ذلك المال الخمسين ش قوله بالقف القف ما حلب من  
الأرض واجفع وأصل القفوفى الاجتماع ومنه قفاشرك أى اجتمع وتقبض وقوله قد ذلت قال  
محمد بن عيسى معنى ذلت ما لث الثرة بعر اجنبها فبرزت وصارت كالطوق النخلة وقال ابن مزين  
معنى ذلت أن الغل تجمع عراجنها بجعل أو شئ فترى الثرة تقبض للحرص وغير ذلك وقيل معناه  
أن الثرة تقتل عراجنها لتحرص وروى عيسى أنهم كانوا يفعلون ذلك ليتمكن الحرص قال القاضي  
أبو الوليد رضى الله عنه والأظهر عندى فى ذلك أن الثرة إذا عظمت وبلغت حد النصح قلت  
فالت بعر اجنبها فهو معنى تذليلها وهو فى الواقع فى نفسى معنى قوله تعالى وذلت فطونها تذليل  
( فصل ) وقوله هو صدقة هذه اللفظة بانفرادها تقتضى البر وإن لم يمل صدقة لله وذلك من تصدق  
على ابنه لم يكن له اعتبار صدقة بخلاف الهبة فإن له اعتبارا حتى يقول هبة لله وتناقى الصدقة

• وحدثني من ماله من  
عبد الله بن أبى بكر أن  
رجلا من الأنصار كان يمسلى  
فى حائط له بالقف وادمن  
أودبة المدينة فى زمان النحر  
والغل قد ذلت وهى  
مطوقة بغيرها فنظر إليها  
فأعجب ما رأى من عمرها  
ثم رجع إلى صلاته فإذا هو  
لا يدركم صلى فقال لقد  
أصابتنى فى مالى هذا فتنة  
فجاء عتيان بن عفان وهو  
يومئذ خليفة فذكر له  
ذلك وقال هو صدقة  
فاجعله فى سبل الخير فباعه  
عتيان بن عفان بمخمسين  
ألفا فسمى ذلك المال  
الخمسین

المهبة في موضع آخر وهو أنه إذا قال صدقة ولم يبين المتصدق عليه كملت الصدقة ولم تنقتر إلى ذكر المتصدق عليه والمهبة تنقتر إلى ذكر الموهوب له وقال عبد الملك إن في هذا الحديث دليلاً على أن من صدق بشئ معين من ماله وإن كان أكثر من الثلث فإنه يزمه وليس ذلك بين لأنه ليس في الحديث ما يدل أن ما أخرجه كان أكثر من ثلث ماله ولو عرفوا ذلك فليس في الحديث ما يدل على أنه أكثر من ذلك وحكم عليه به مع امتناعه

### ❦ العمل في السهو ❦

ص م مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن أحدكم إذا قام يصلي جاءه الشيطان فلبس عليه حتى لا يدري كم صلى فإذا وجد ذلك أحدكم فليهدسجدتين وهو جالس ❦ ش لم يذكر في هذا الحديث ما يميل عند شك في صلاته من البناء على يقينه أو غير ذلك ويحتمل أن يكون ذلك موافقاً لحديث أبي سعيد فيكون الأخذ بالأثر المفسر أولى وقد ذهب بعض المفسرين لهذا الحديث إلى أن هذا في المستكح وقال أنه لو كان حكمه حكم حديث أبي سعيد فيصع منه اليقين لوجب أن يذكره لأن هذا موضع تعلم فلا يجوز أن يخل فيه ببعض المقصود وهذا ليس بين لأن هذا يزمه فيما رواه من الاستكح لأن من خالفه أن يقول هذا موضع تعلم فلأراد به المستكح لوجب أن يبينه وأضاف أن النبي صلى الله عليه وسلم قد بينه ولكنه حفظه بعض الرواة ونسب بعضهم فيؤخذ برواية من حفظه والصواب أنه يحول على كل ساء وإن حكمه المجهود يرجع في بيان حكم المصلي فيما شك فيه وفي موضع مجهود من صلاته إلى سائر الأحاديث المفسرة ص م مالك أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تأسى أو تأسى لاسن ❦ ش قوله صلى الله عليه وسلم لا تأسى أو تأسى لاسن ذهب بعض المفسرين إلى أن أولئك وقال عيسى بن دينار وإن نافع ليست لك وسبب ذلك أني أنا أو ينسني الله تعالى ويحتاج هذا إلى بيان لأنه أضاف أحد النسيان إليه ❦ والثاني أن الله تعالى وإن كناظم له إذا نسى فإن الله تعالى هو أنساه أيضاً وذلك بحتمل معنيين ❦ أحدهما أن يرد به لانسى في القفظة أو تأسى في النوم لأن النبي صلى الله عليه وسلم لا ينام قلبه وإن نام من صلاة أو غيرها فاعاهاو بمعنى النسيان فأضاف النسيان في القفظة إليه لأنها حال التعرّض في غالب أحوال الناس وأضاف النسيان في النوم إلى غيرها مالاها كانت حالاً لا يمكن فيها التعرّض ولا يمكن فيها ما يمكن في حال القفظة والوجه الثاني أنه يرد بأن لانسى على حسب ما جرت به العادة من النسيان مع السهو والدخول عن الأمر أو تأسى مع تذكر الأمر والأحوال عليه والتفرغ عنه فأضاف أحد النسيانين إلى نفسه لما كانه بعض السبب فيه وأضاف النسيان الآخر إلى غيره لما كان كالمضطرب إليه وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ليس لأحدكم أن يقول نسيت آية كيت وكيت بل هو نسى فني أن يضيف الإنسان النسيان هاتين إلى نفسه وقد قال صلى الله عليه وسلم في حديث ابن مسعود وأما ما نبشّر أنسى كيتسون فإذا نسيت فذكروني فيعتل أن يكون معنى الحديث الأول ما كان ينسج من القرآن بالنسيان ينسج جميع الناس فلا يبقى في حفظ أحد فيكون ذلك نسجه ويكون معنى الحديث الآخر النسيان المعتاد من السهو المتأخر في الصلاة وما جرى مجراه

( فصل ) وقوله لاسن يرد لاسن لكم النسيان والسهو وما يتلّق به من إفساد العبادة أو إدخال

### ❦ العمل في السهو ❦

❦ حديث عيسى عن مالك

عن ابن شهاب عن أبي

سلمة بن عبد الرحمن بن

هوف عن أبي هريرة أن

رسول الله صلى الله عليه

وسلم قال إن أحدكم إذا قام

يصلي جاءه الشيطان فلبس

عليه حتى لا يدري كم صلى

فإذا وجد ذلك أحدكم

فليهدسجدتين وهو

جالس ❦ وحديث عن

مالك أنه بلغه أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم قال

لا تأسى أو تأسى لاسن

النقص فيها وما يجب لذلك من سجود أو غيره من **﴿** مالك أنه بلغه أن رجلا سأل القاسم بن محمد فقال إنني أهم في صلاتي فيكذلك على فقال القاسم امض في صلاتك فإنه لن يذهب عنك حتى تنصرف وأنت تقول ما أتممت صلاتي **﴿** ثم هذا القول من القاسم بن محمد الذي يستكحه السهو والوهم فلا يكاد يثبت له يقين وذلك أن الساهي على ضربين ضرب يمكنه التيقن لأن السهو يقع منه نادرا وضرب يكثر منه السهو حتى لا يكاد يحصل له يقين فهذا من باب الوسواس **﴿** فأما الأول فقد ذكرنا حكمه قبل هذا **﴿** وأما الثاني فإنه يقال له امض على صلاتك ولا تلتفت إلى السهو لأنه لو أراد البناء على اليقين لم يتم له صلاة وهل يسجد أم لا روى ابن نافع وأبو معصب عن مالك لا يسجد وقال مالك في المختصر الكبير وإن سجد بعد السلام فحسن وقال ابن حبيب في واخهته يسجد ورواه ابن القاسم عن مالك وجهر وأية المدينين أنه لم يستكحه السهو واستكحا وجب أطراحه وجب أيضا أن يطرأ ما وجبه من سجود السهو وجهر وأية ابن القاسم أن هذا سهو في الصلاة وجب أن يجبر نقصه بالسجود كالنادر (فرع) فإذا قلنا برأية السجود حتى يسجد روى ابن القاسم عن مالك يسجد بعد السلام وقال ابن حبيب يسجد قبل السلام وجهر وأية ابن القاسم أن سهو زيادة في صلاته وسجوده ترغم الشيطان ولأن تأثير لتجوز بالنقص ولو كان له تأثير لم أجزأ عنه السجود لأنه يجوز نقص ما لا يجزئ عنه السجود ووجه قول ابن حبيب أن المولى يجوز نقصان ويجوز الزيادة فوجب أن يذهب حكم النقصان كالموتقة (مسئلة) وهاهنا قسم ثان من كثرة السهو حكاه ابن المواز عن مالك أنه قال فمن يلزمه السهو ويكثر عليه ينسى ولا يسجد لسهو قال محمد بن زيد لأنه قد استكحه السهو وأما الذي يكثر عليه الشك فلا يدرى أسأ أم لم يسجد لأنه يخاف أن يكون قد سهوا ونقص فهذا لا ينسى ويجزئ مسجودا السهو بعد السلام ففرق بين من يتقن السهو وبين من يجوزه فجعل من يتقنه يلزمه أتياه ومن يجوزه يسجد له ولا يكمله والله أعلم

### **﴿** العمل في غسل يوم الجمعة **﴿**

ص **﴿** مالك عن سمي مولى أبي بكر عن عبد الرحمن عن أبي صالح الميماني عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح في الساعة الأولى فكنما قرب بدنه ومن راح في الساعة الثانية فكنما قرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكنما قرب كبشا وأقرن ومن راح في الساعة الرابعة فكنما قرب دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكنما قرب بئفة فاذا خرج الإمام حضرت الملائكة تسعة من الذكر **﴿** ثم قوله من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة يحمله أن يرد به غسل الساعي صفة غسل الجنابة ويعمل أن يرد به الجنب المتغسل لجنابته فقد روى عن الشَّجَّح أبي محمد أن أبا زيد مولى أبي بكر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من غسل واغتسل أو جب على غيره الغسل بالجمع واغتسل هو منه

(فصل) وقوله ثم راح في الساعة الأولى والثانية إلى قوله الخامسة ذهب مالك رحمه الله إلى أن هذا كله في ساعة واحدة وإن هذه أجزاء من الساعة السادسة ولم يرتكب كبر لها من أول النهار ورواه ابن القاسم وأشبهه عن مالك في العتية وذهب عبد الملك بن حبيب والشافعي إلى أن ذلك في الساعات المعلومات وإن أفضل الأوقات في ذلك أول ساعات النهار والدليل على صحة مذهب مالك أن

**﴿** وحدثنى عن مالك أنه بلغه أن رجلا سأل القاسم بن محمد فقال إنني أهم في صلاتي فيكذلك على فقال القاسم امض في صلاتك فإنه لن يذهب عنك حتى تنصرف وأنت تقول ما أتممت صلاتي **﴿** ثم هذا القول من القاسم بن محمد الذي يستكحه السهو والوهم فلا يكاد يثبت له يقين وذلك أن الساهي على ضربين ضرب يمكنه التيقن لأن السهو يقع منه نادرا وضرب يكثر منه السهو حتى لا يكاد يحصل له يقين فهذا من باب الوسواس **﴿** فأما الأول فقد ذكرنا حكمه قبل هذا **﴿** وأما الثاني فإنه يقال له امض على صلاتك ولا تلتفت إلى السهو لأنه لو أراد البناء على اليقين لم يتم له صلاة وهل يسجد أم لا روى ابن نافع وأبو معصب عن مالك لا يسجد وقال مالك في المختصر الكبير وإن سجد بعد السلام فحسن وقال ابن حبيب في واخهته يسجد ورواه ابن القاسم عن مالك وجهر وأية المدينين أنه لم يستكحه السهو واستكحا وجب أطراحه وجب أيضا أن يطرأ ما وجبه من سجود السهو وجهر وأية ابن القاسم أن هذا سهو في الصلاة وجب أن يجبر نقصه بالسجود كالنادر (فرع) فإذا قلنا برأية السجود حتى يسجد روى ابن القاسم عن مالك يسجد بعد السلام وقال ابن حبيب يسجد قبل السلام وجهر وأية ابن القاسم أن سهو زيادة في صلاته وسجوده ترغم الشيطان ولأن تأثير لتجوز بالنقص ولو كان له تأثير لم أجزأ عنه السجود لأنه يجوز نقص ما لا يجزئ عنه السجود ووجه قول ابن حبيب أن المولى يجوز نقصان ويجوز الزيادة فوجب أن يذهب حكم النقصان كالموتقة (مسئلة) وهاهنا قسم ثان من كثرة السهو حكاه ابن المواز عن مالك أنه قال فمن يلزمه السهو ويكثر عليه ينسى ولا يسجد لسهو قال محمد بن زيد لأنه قد استكحه السهو وأما الذي يكثر عليه الشك فلا يدرى أسأ أم لم يسجد لأنه يخاف أن يكون قد سهوا ونقص فهذا لا ينسى ويجزئ مسجودا السهو بعد السلام ففرق بين من يتقن السهو وبين من يجوزه فجعل من يتقنه يلزمه أتياه ومن يجوزه يسجد له ولا يكمله والله أعلم

**﴿** عمل في غسل يوم الجمعة **﴿**

ص **﴿** مالك عن سمي مولى أبي بكر عن عبد الرحمن عن أبي صالح الميماني عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح في الساعة الأولى فكنما قرب بدنه ومن راح في الساعة الثانية فكنما قرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكنما قرب كبشا وأقرن ومن راح في الساعة الرابعة فكنما قرب دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكنما قرب بئفة فاذا خرج الإمام حضرت الملائكة تسعة من الذكر **﴿** ثم قوله من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة يحمله أن يرد به غسل الساعي صفة غسل الجنابة ويعمل أن يرد به الجنب المتغسل لجنابته فقد روى عن الشَّجَّح أبي محمد أن أبا زيد مولى أبي بكر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من غسل واغتسل أو جب على غيره الغسل بالجمع واغتسل هو منه

(فصل) وقوله ثم راح في الساعة الأولى والثانية إلى قوله الخامسة ذهب مالك رحمه الله إلى أن هذا كله في ساعة واحدة وإن هذه أجزاء من الساعة السادسة ولم يرتكب كبر لها من أول النهار ورواه ابن القاسم وأشبهه عن مالك في العتية وذهب عبد الملك بن حبيب والشافعي إلى أن ذلك في الساعات المعلومات وإن أفضل الأوقات في ذلك أول ساعات النهار والدليل على صحة مذهب مالك أن





والى كلام مفاد أسأله عن أمر فقد أذن له فى الجواب عنه فليس بفئات عليه ولا معرض عنه وليس لغیرهما أن یسکما حیث ذل أن ما بأمر الامام به ونهى عنه وسأل بسببه وبجواب عنه حکمه حکم الخطیة فان المقصود منه تبلیغه الى الجماعة واعلامهم به فلا یجوز الاذراض عنه بالتسکم کما لا یجوز ذلك فى نفس الخطیة

( فصل ) وقول عثمان بن عفان وهو المخاطب لعمر بن الخطاب امیر المؤمنین وهو أول من دعی بذلك انقلب من السوق فجمعت النداء انظارا منه لعذره المباح له الاشتغال به لانه قد یقیم لعقد یبع أو شغل الى وقت النداء وفيه ان البیع لیس بمنع ذلك اليوم الى حين وقت النداء والاصل فی قوله نعمانی یا ایها الذین آمنوا اذا نودی للصلاة من یوم الجمعة فاسعوا الى ذکر الله وذروا البیع ذلکم خیر لکم وهو يدل على الاشتغال به الى ذلك الوقت والامریح ترک هذا کما یقتضی جواز العمل والبیع والشراء یوم الجمعة الى وقت الاذان وروی أشهب عن مالک فی العقیقان أحباب رسول الله صلى الله علیه وسلم كانوا یکرهون ترک العمل یوم الجمعة على نحو تعظیم الیهود لل السبت والنصارى للملاحد

( فصل ) وقوله فازدت على أن نوصت اعتذاره على انه لم یشتغل بغير الفرض مبادرة الى سماع الخطیة والذکر وقول عمر الوضوء أيضا وقدمت ان رسول الله صلى الله علیه وسلم کان بأمر بالفعل معناه انک مع ما قاتلک من التجهیر فانتک فضیلة الفسل الذى قد علمت ان رسول الله صلى الله علیه وسلم کان بأمر به تذکر الامر الذى صلى الله علیه وسلم وحضاه على أن لا یوفیه فی المستقبل من فضیلة ما فانه ذلك اليوم الآن عمر رأى اشتغاله بعد ما سماع الخطیة والمسلاة اولی من خروجه الى فضیلة الفسل ولذلک لم يأمر به ولا أنکر علیه فعوده وانما أنکر علیه ما مضى من ترک الفسل لیکون ذلک تنبیها على ما ینبئ أن یفعل فی مثل ذلك اليوم عند سعة الوقت ویقتضی ذلک اجاع الصلابة على ان الفسل یوم الجمعة لیس بواجب وجوباً یعضی تارک وانما بوصف بالوجوب على معنى التا کید حکمه ولو کان فیهم من یعتمد وجوبه لسا راع الى الانکار على عثمان والامر بالقیام الى الاغتسال وهذا مذهب مالک وجماعة أهل العلم غیر داود فانه یقول ان الفسل واجب یوم الجمعة وجوب الفرائض والله لیل على حمة ذلک خبر عمر بن الخطاب المذکور فیه واجاع بحسب التزامه والعمل به ص جمالك عن صفوان بن سالم عن عطاء بن سار عن آی سعید الخدری أن رسول الله صلى الله علیه وسلم قال غسل یوم الجمعة واجب على کل محتمل ش معنى الوجوب تا کذلک زومه وقد یستعمل هذا اللفظ على معنى تا کید ما لیس بواجب فیه قال یجب على الانسان أن یجتهد فی عبادته به ویکثر الثواب الموصول له الى رضاه وقد روی عمر بن سالم أشهد على سعید وقال أشهد على رسول الله صلى الله علیه وسلم قال الفسل یوم الجمعة واجب على کل محتمل وأن یستأن وان یس طبیا ووجد قال عمر فأما الفسل فاشهدانه واجب وأما الاستئان والطیب فانه علم أو واجب هو أم لا ولكن هذا الحديث فقد ذکر فی حدیث آی سعید وجوب الاستئان والطیب ولا خلاف بیننا أن المراد به تا کد حکمه دون اجابه وقد یستعمل هذا اللفظ بمعنی من یلزم له فیه یقال یجب للانسان أن یظفر لنفسه وأن یتفرق طریق یقول اصحاب الامن بأن منه وهذا اللفظ فی الحدیث یصح أن یستعمل مع الوجهین أحدهما على معنى تا کید التذنب الیه والثانی وجوبه لمن یخص الانسان ویلزمه حق نفسه من التجمیل بین اترابه وجبراه وجماعة المسلمين یوم یجعلهم واخذهم بالخط

\* وحدثنی عن مالک عن صفوان بن سالم عن عطاء بن سار عن آی سعید الخدری أن رسول الله صلى الله علیه وسلم قال غسل یوم الجمعة واجب على کل محتمل

من الزينة الباحة ولا يضيع حظه منها وإن كان ظاهر الوجوب يقتضى التزام الأمانة يستعمل على هذين الوجهين ومع ذلك فإن اللفظ عام فلو كان الوجوب بمعنى الفرض لا يصح أن يغير ذلك لخص بما قد ساء من الأدلة وعمل الحديث على الجنب الرجاء إلى الجمعة وأجمع فقها الأعمار على أن الغسل للجمعة ليس واجباً وذهب أهل الظاهر إلى وجوبه وإنما أتت وقت اغتسل من اليوم أجزأه سواء اغتسل قبل الصلاة أو بعدها والدليل على ما نقوله حديث عثمان المتقدم وما أقرن به من إجماع الصحابة وما روى الحسن بن مرة بن حنبل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من توضأ يوم الجمعة فيها وتعمت ومن اغتسل بالغسل أفضل قال ثعلب يقال إن فعلت كذا فيها ونعمت بالثناء والعامية تقول فيها ونعمه وتقفى الهاء وقال ابن درستو به ينفي أن يكون ذلك عند ثعلب هو الصواب وأن تكون التاء خطأ لأن السكونيين يزعمون أن نعم وبش اسمان والأسماء يدخل فيها الهاء بل ناء التانيث والبصريون يقولون هاء فصلان ماضيان والأفضل تليها ناء التانيث ولا يلحقها الهاء فإذا ثبت ذلك فإن هذا نص في موضع الخلاف ومن جهة المعنى أن هذه طهارة لا ينقضها الحدث فلم تكن واجبة كالطهارة على وجه التبريد

( فصل ) وقوله على كل عظم يقتضى تعلق هذا الحكم من العبادات بالاحتلام دون الانبابت وهي الخمس عشرة سنة ويقتضى اختصاصه بالرجال لأن لفظة لفظ تذكير مع أن الاحتلام معتبر فيهم وعام لهم وأما الاحتلام في النساء فنادر وإنما الاعتبار فيهن بالخصص ص **ح** مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل **ح** ش وقوله إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل جعل الجمعة في هذا الحديث سائما للصلاة وأمر بالغتسل من جاءها وذلك يقتضى تعلق الاغتسال بالصلاة دون اليوم وقوله فليغتسل أمر والامر طاهره الوجوب ويصح أن يعمل على التنبه بدليل وقد تقدم الكلام فيه بما يتقضى عن إعادته ( مسألة ) وإجماع الغسل للجمعة من يأتيها من تعجب عليه وهو الرجل المقيم الحر البالغ المستطيع وكذلك من لا تعجب عليه الجمعة من سافر أو عبداً وأمر إذا أتوا الجمعة هذا هو المشهور من مذهب مالك رحمه الله وهو الذي روى عنه ابن القاسم في المدونة وفي المختصر من مالك تقسيم وذلك أنه قال أما يزعم الغسل من يأتيها لفضل الجمعة كالمرأة والعبد والمقيم وكذلك المسافر يأتيها للفضل فإن لم يشهدا المسافر للفضل وإنما شهدا للصلاة ولغير ذلك فلا يغسل عليه والاول أبين والله أعلم ( مسألة ) ويلزم الآتي للجمعة مع الغسل الطيب وإن رينة وحسن الهيئة قاله ابن حبيب يستحب له أن يتنقذ فطرته جسده من فقس شاربه وأطعمه وتنقذ بطنه وسوا كهواستعداده أن احتاج إليه ووجه ذلك أن التجمل فيه مشرع وعنده كلها من باب التجميل والتنظف ص **ح** قال مالك من اغتسل يوم الجمعة أول نهاره وهو يريد بذلك غسل الجمعة فإن ذلك الغسل لا يجزئ عنه حتى يغتسل مرة واحدة وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في حديث ابن عمر إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل **ح** ش ذهب مالك رحمه الله إلى أن الغسل للجمعة يكون متصلاً بالواحدة وقال ابن وهب في العتية يصح أن يغتسل لها بعد طواف الفجر قال وأفضل له أن يتم غسله مرة واحدة وبه قال أبو حنيفة والشافعي وأحنف مالك في ذلك بحديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل ووجه الدليل منه أنه أمر من جاء الجمعة بالغتسال كان الظاهر أن اغتساله للجعي لها ويجب على ذلك أن يبقى أثره إلى وقت الاتيان لها وذلك لا يصح إلا أن يكون اغتساله متصلاً مرة واحدة وأما من اغتسل أول نهاره

وحدثني عن مالك بن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل قال مالك من اغتسل يوم الجمعة أول نهاره وهو يريد بذلك غسل الجمعة فإن ذلك الغسل لا يجزئ عنه حتى يغتسل مرة واحدة وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في حديث ابن عمر إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل

ثم قام وتصرّف فان أترغسله لا يبق. ولئن قال من أتى العبد فليستجمل ويلبس أفضل ثيابه ففهم منه  
استمع حاب ذلك في أتياهه إلى العبد ولم يفهم منه أن يستجمل ثم يزىل ذلك ويرجع إلى حال البداوة حين  
خروج إلى العبد. ويدل على ذلك حديث عائشة رضي الله عنها كان الناس يتأبوا الجمعة من  
العوالي فيصحبهم الغبار فيخرج منهم العرق وإن النبي صلى الله عليه وسلم قال لو تطهرتم لم يؤمكم هذا  
فأمر صلى الله عليه وسلم بالاعتسال لما كان يخرج منهم من العرق والرائحة يحضروا الجمعة والله أعلم  
ص. قال مالك ومن اغتسل يوم الجمعة معجلاً أو مؤخراً وهو بنوى بذلك غسل الجمعة فأصابه  
ما ينقض وضوءه فليس عليه إلا الوضوء وغسله ذلك مجزئ عنه. يش قوله معجلاً أو مؤخراً  
يريد بالتعجيل أن يعجل غسله ورواحه والمؤخر أن يؤخر غسله ورواحه وقوله وهو بنوى  
بذلك غسل الجمعة يقتضي أن غسل الجمعة بنوى ويقصد ظاهره يدل على أنه يقتصر إلى النية ولو لم  
يقتصر إلى النية عنده لما أترغبه وجودها ولا عدمها كغسل الجنابة والظاهر من قولنا أشبه وابن  
شعبان أنه لا يقتصر إلى النية والدليل على افتقاره إلى النية أنه غسل من غير نجاسة فافتقر إلى النية  
كغسل الجنابة ووجه تعلقه بالنية أنه أكد وتعدى على موجب حتى لحق بالسنن والعبادات التي  
تقتصر إلى النية وذلك أنه لو اقتصص بالزالة الراضعة لاختص بالمواضع الموجبة لذلك ومن يتوقع ذلك  
منه ولما شمل جميع الجسد ولم التنظيف للجسد الذي يؤمن منه وجود راحة تتعدى محل موجب  
كغسل الجنابة فليحق بالسنن التي تترجم فيها النية ولا يمنع أن يكون الفعل ثبت بمعنى من المعاني ثم  
يتعدى ذلك الموضوع فجمع عدمه بلحق بالسنن والعبادات كما قلنا في الرمل حول البيت فإنه  
كان لأظهار الجلد للمشركن ثم ثبت مع عدم المشركن ومع عدم الحاجة إلى ذلك فليحق بالسنن  
والعبادات (فرع) فإذا قلنا يقتصر إلى النية فن اغتسل بنوى الجمعة والجنابة ففقد قال ابن القاسم  
بجزئته وبه قال الشافعي وقال محمد بن مسلمة لا يجزئ ذلك وإنما يجزئ أنه أن يقتل جنابته وينوى  
أن يجزئته عن غسل جمعه وجه ما قاله ابن القاسم أن الجمعة والجنابة موجبهما واحد وهو الغسل وهي  
عبادة تتداخل فجاز أن يفعل لها كالوضوء من البول والغائط والنوم ومس الذكر والطواف  
والسعي والحج والعمرة ووجه قول محمد بن مسلمة أن نية الجمعة تقتضي الغسل ونية الجنابة  
تقتضي الوجوب ومقتضى أحدهما ينافي الآخر ويحتمل أن يعني بذلك أن غسل الجمعة لا يقتصر إلى  
النية فإذا أتاه مع غسل الجنابة الذي يقتصر إلى النية منع ذلك صحة النية وقد تقدم ذكر هذا  
الباب مستوعباً والله الموفق

( فصل ) وقوله فأصابه ما ينقض وضوءه فليس عليه إلا الوضوء وغسله ذلك مجزئ عنه ومعنى  
ذلك أن هذا الغسل لا ينافيه الحدث وإنما ينافيه العرق والصنن ولئن قال لو لم يصنن وطال مقامه بعد  
اغتناله لا تنقض غسله ولو لم ينتقض وضوءه وكذلك قال ابن القاسم فعين اغتسل ثم كل أو نام أن  
عليه أن يعيد غسله \* وروى ابن القاسم عن مالك في المجموعة قال وذلك إذا أراد النوم فلامن  
يفلب عليه فكنتم المحتى وقد قال الشيخ أبو القاسم في تعريفه أن اغتسل للجمعة في أول نهاره أجزأه  
وإن شاغل بعد الغسل أعاده بر بدائه أما يجزئ ما اغتسله في أول النهار إذا أصل به سعيه إلى الجمعة وقد  
قدما أن التأخر إلى وقت الرواح هو المشرع والله أعلم (مسئلة) ومن اغتسل وبينه وبين الجمعة  
مسافة فذهب فيها أن الغسل لم يكن عليه إعادة الغسل \* وروى ابن نافع عن مالك فممن أتى الجمعة  
من ثمانية أميال رب دابة سبعة أميال وأخرى المشى خبر من ركوبها فعادة الغسل في مثل هذا

قال مالك ومن اغتسل  
يوم الجمعة معجلاً أو مؤخراً  
وهو بنوى بذلك غسل  
الجمعة فأصابه ما ينقض  
وضوءه فليس عليه إلا  
الوضوء وغسله ذلك  
مجزئ عنه

أحب إلى وما هو بالبين وفيه سعة ومن كان على خمسة عشر ميلا فغسل لم يجزه والله أعلم

باب ما جاء في الانصات يوم الجمعة والامام يخطب

ص **ع** مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا قلت لصاحبك أنصت والامام يخطب يوم الجمعة فقد لغوت **ع** ش معنى هذا المنع والله أعلم بالمنع من الكلام إذا خطب الامام يوم الجمعة وكذلك صلى الله عليه وسلم بان من أمر حينئذ غيره بالصمت فهو لاغ ولأنه قد أتى من الكلام ما سئى عنه كأن من نهى في الصلاة مملعا عن الكلام فقد أقسدى على نفسه صلاته وأما نص على أن الأمر بالصمت وقت الخطبة لاغ تنبها على أن كل مكلم غيره لاغ والغوروىء الكلام وما لاخبر فيه منه قال الداودى ترك الغوروىء الكلام والانصات للخطبة واجب على من شهد بها سمعها ولم يسمعها كله مالك وأبو حنيفة وكثر الفقهاء وقال الضبي والسعفي لا يجوز الانصات إلا إذا قرأ القرآن خاصة وقال أحمد بن حنبل يجب الانصات على من سمع الخطبة دون من لم يسمعها وهو أحق قولى الشافعى والدليل على وجوب الانصات للخطبة حديث أبي هريرة المتقدم وهو عام فإن قيل فإن معنى قد لغوت أنك أمرت بالانصات لم يجب عليه فالجواب أنه لا خلاف في ينشأ في الأمر بالانصات لاغيا لاجل أمره لأن الانصات مأثور به في الجمعة فلم يبق الآن يكون لاغيا لم يتكلم في وقت هو ممنوع من الكلام فيه بين ذلك قوله صلى الله عليه وسلم من اغتسل يوم الجمعة ونظر بها استطاع من طهر ثم أدهن أو مس من طيب ثم راح فلم يفرق بين اثنين فليس ما كتبه ثم إذا خرج الامام أنصت غفله ما بينه وبين الجمعة الاخرى (مسئلة) إذا نبت ذلك فإن ما يتكلم به من حضر الجمعة على ضرب من ضرب فيه عبادة كقراءة القرآن وذكر الله تعالى وضرب لاعداء فيه فقليله وكثيره ممنوع لما ذكرناه وأما ما فيه عبادة فإن كثيره ممنوع لأن الخطبة مشروعة لمسى التذكير والوعظ وأمر الامام ونهيه وتواضعه فهو ذكر مخصوص بقوت ما قصدها وما أتى به من الذكر والتسبيح وقراءة القرآن لا يغونه وأما سبب الذكرفاته على ضرب من ضرب يختص به تحمد الله عند العطاس والتعوذ من النار عند ذكرها فهذا خفيف لانه ليس يشغل عن الاصفاء ولا يمنع من الانصات الى الخطبة وقال أشهب الانصات أحب إلى منه وان فعلوا فسرأ في أنفسهم والضرب الثانى لا يختص به مثل أن يعطس غيره فيشتمه فهذا ممنوع منه وقدرى على بن زياد عن مالك إذا قرأ الامام أن الله ولا يكتنه يصلون على النبي فليصم عليه في نفسه وقد قال ابن حبيب إذا دعا الامام في خطبته المردة بعد المراتن الناس وجهر واجهر ليس بالعاى قال وذلك فيما يوجب الناس من قطع أو غيره وبمعنى ذلك أنه بدعائه مستدع تأميتهم أو ذن فيه وكذلك إذا قرأ أن الله ولا يكتنه يصلون على النبي الآية مستدع منهم الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم تسليما فهذا الاخلاق في اباحتها وانما الاختلاف في صفة النطق به من سر وجهر (مسئلة) والانصات المذكور لازم من وقت يشرع في الامام في الخطبة الاولى بين الخطبتين الى أن تكمل الخطبة الثانية ص **ع** مالك عن ابن شهاب عن ثعلبة بن أبي مالك القرطبى أنه أخبره أنهم كانوا في زمن عمر بن الخطاب يصلون يوم الجمعة حتى يخرج عمر فاذا خرج عمر وجلس على المنبر وأذن المؤذنون قال ثعلبة نعمتت فاذا سكبت المؤذنون وقام عمر يخطب أنصتوا فلم يتكلم منا أحد قال ابن شهاب فخرج الامام يقطع الصلاة وكلامه يقطع الكلام

باب ما جاء في الانصات

يوم الجمعة والامام يخطب

**ع** حدثني يحيى عن مالك

عن أبي الزناد عن الأعرج

عن أبي هريرة أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم قال

إذا قلت لصاحبك أنصت

والامام يخطب يوم الجمعة

فقد لغوت **ع** وحدثني

عن مالك عن ابن شهاب

عن ثعلبة بن أبي مالك

القرطبى أنه أخبره أنهم

كانوا في زمان عمر بن

الخطاب يصلون يوم الجمعة

حتى يخرج عمر فاذا خرج

عمر وجلس على المنبر

وأذن المؤذنون قال ثعلبة

جلسنا نعمتت فاذا سكبت

المؤذنون وقام عمر يخطب

أنصتوا فلم يتكلم منا أحد

قال ابن شهاب فخرج

الامام يقطع الصلاة

وكلامه يقطع الكلام

الجمعة يعني المهجرين إلى الجمعة يصلون فإذا خرج عمر وجلس على المنبر يقتضى استقراء العمل وتبعية الأخبار عند اتصال خروجه على الناس بارتقاء المنبر ولا يفصل بينهما ركوع ولا غيره وهذه السنة أن يدخل الإمام إلى المسجد فيركب المنبر بآثر دخوله ولا يركع لأن دخوله المسجد يمنع صلاة النافلة ويقتضى الأخذ في الغرض من الخطبة والصلاة بعدها وإنما يركع عند دخول المسجد من أراد الجلوس وأما متى شرع في الغرض فليس عليه ركوع

(فصل) وقوله وجلس على المنبر حكم الإمام إذا صعد على المنبر أن يجلس ولا يسلم ولأنه لم يذكره ابن شهاب من فعل عمر وهو المشهور من مذهب مالك وقال ابن حبيب إن كان من إذا دخل رقى المنبر ووقف إلى جنبه فليسلم على الناس عن يمينه وشماله وأما من كان مع الناس ركع أول ركع فاتمه لا يسلم إذا جلس للخطبة وقال الشافعي يسلم إذا جلس على المنبر ولم يفصل والدليل على ما ذهب إليه مالك عمل أهل المدينة المتصل في ذلك وهو حجة قاطعة في أثره والخبر ودليلنا من جهة القياس أن هذا موضع شغل باقتناع عبادة فلم يشرع فيه السلام على الناس كافتتاح سائر العبادات (فرع) فإذا قلنا بقول ابن حبيب فاتمه بجمهر السلام يسمع من يليه ويرد عليه من معه وجه ذلك أن من حكم المسلم أن يسمع المسلم عليهم أو بعضهم ويلزم الرد عليه (مسئلة) ولا خلاف في الجلوس على المنبر يوم الجمعة وأما سائر الخطب فعن مالك في ذلك روايتان ١ أحدها أنه يجلس لأن ارتقاء المنبر للخطبة يتعلق بالصلاة فكأن من ستمه الجلوس كارتقاء يوم الجمعة ٢ والى رواية الثانية لا يجلس لأن الجلوس إنما شرع يوم الجمعة استقار الفراغ المؤذن من الأذان يوم الجمعة والأذان في خطبة العيد فلا معنى للجلوس في أولها

(فصل) ومعنى قوله وجلسنا نحدث يقتضى المنع من الصلاة في ذلك الوقت وإباحة الكلام لأنه أخبرهم أنهم كانوا على صلاة حتى إذا خرج عمر وجلس على المنبر جلسوا يتحدثون وهذا ابن في تركهم ما كانوا عليه وانتقالهم إلى حال أخرى غيرها وهو الحديث وأما الانصات فليس بواجب في ذلك الوقت وهذا قول مالك وقال أبو حنيفة يجب الانصات إذا قعد الإمام على المنبر وقيل أن يشرع في الخطبة والدليل على ذلك أن الانصات إنما هو للإصغاء إلى الخطبة وقبل أن يتدلى الإمام بالخطبة لم يوجد ما يصني له ولم يلزم بعد حكم الانصات للخطبة فلا معنى له ولا يلزم على هذا الانصات بين الخطبتين لأن حكم الانصات قد لزم

(فصل) وقوله وأذن المؤذنون يقتضى أن الأذان كان عند جلوس عمر على المنبر وهي السنة فإذا فرغ المؤذنون وقام عمر بخطبة أو لم يخطب اقتضى أن من ستمه الخطبة القيام والدليل على ذلك ما رواه ابن عمر كان النبي صلى الله عليه وسلم يخطب قائما ثم يقعد ثم يقوم كاتفعلون

(فصل) وقوله أنصتنا فلم يتكلم متأحدين اتفاقهم على الانصات وإن ذلك عملا باختلاف فيه بينهم (فصل) وقول ابن شهاب أن خروج الإمام يقطع الصلاة وكلامه يقطع الكلام تفسير لخبر ثعلبة وتقرر برعاه وذلك أن المتنفل يوم الجمعة لا يتناول بحرم قبل دخول الإمام أو بعده فإن أكرم قبل دخول الإمام فقد قال مالك يتأدى على صلاته وإن خرج الإمام لانه قد شرع في الصلاة في وقت يجوز له الشرع فأولئك إنما هم ما وان دخل الإمام المسجد قبل أن يحرم فقد قال مالك في المدونة بقعد ولا يحرم وقال مالك في المختصر الصلاة جائزة إلى أن يجلس الإمام على المنبر وإنما كرهه أن يحرم بعد دخول الإمام وقيل أن يجلس لقرب ذلك من جلوسه على المنبر وعليه أن يتم الصلاة قبل

أن يجلس (مسئلة) فان دخل قبل أن يجلس الامام على المنبر والمؤذنون يؤذنون فلا يصلي وإن أحم ساهيا أو جاهلا فقد روي ابن وهب عن مالك لا يقطع صلاته وليقها ووجه ذلك انه قد تلبس بالصلاة ولم يحكمها فكان عليها تمامها (مسئلة) وأما من جاء والامام يحطب فانه يجلس ولا يركع هذا مذهب مالك وجاعة أصحابه وبه قال أبو حنيفة والثوري وقال الشافعي يركع من دخل يوم الجمعة والامام يحطب ودليلنا على ذلك ما تقدم من الأدلة على وجوب الانصات والمصلي لا يمكنه الانصات لما يلزمه من القراءة ص **ع** مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبد الله عن مالك بن أبي عامر أن عثمان بن عفان كان يقول في خطبته قل ما يدع ذلك اذا خطب اذا قام الامام يحطب يوم الجمعة فاسفوهاله وانصتوا فان لم تصت الذي لا يسمع من الخط مثل ما التصت السامع فاذا قامت الصلاة فاعدلوا الصوفى وحاذوا بلنا كب فان اعتدل الصوفى من تمام الصلاة ثم لا يكبر حتى يأتيه رجال قد وكلهم يتسوية الصوفى فيضربونه أن قد استوت فيكبر **ش** هذا الخبر وخبر ثعلبة عن أبي مالك جتان فيناضله كل خبر منهما لمخو بالصهايق وجماعة المسلمين لها وعدم الخالف وترك الاعتراض في شيء منهما ومثارة عثمان رضي الله عنه في خطبته على الامم بالانصات عند الخطبة يوم الجمعة دليل على وجوب تأكد ذلك عنده وعند من سمعه من لم ينكر عليه

(فصل) قوله فان لم تصت الذي لا يسمع من الخط مثل ما التصت السامع دليل على استواء الخاليتين في الوجوب واماني الاجر فقد قال الداودي انما ذلك لمن لم يفرط في التهجير وهذا الذي قلناه ليس بالقوى لان المفرط في التهجير وغير المفرط يجب عليهما الانصات ويؤجران عليه وانما يختلف حالهما ويتبين أحرهما في التهجير وتلك قربة أخرى غير الانصات (فصل) وقوله فاذا قامت الصلاة فاعدلوا الصوفى وحاذوا بلنا كب أمر بتعديل الصوفى لان ذلك من سنة الصلاة واقامها وليس ذلك بشرط في صحة الصلاة وهذا قال أبو حنيفة والشافعي وقال أحد بن حنبل من صلى خلف الصف بطلت صلاته ودليلنا من جهة القياس أن هذا موضع تصح صلاة المرأة فيه فصحت صلاة الرجل فيه كالمف

(فصل) قوله وكان عثمان رضي الله عنه قد وكل أناسا يتسوية الصوفى للماء من أمر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك وعلم اعتقاد الناس أن ذلك من هيئة الصلاة وفضا لها دون فرائضها فربما تجوز بعضهم في ذلك لاعتقاده صحة صلاته وكان عثمان رضي الله عنه يريد أن يأخذهم بالافضل الاكمل ص **ع** مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر رأى رجلين بعدتان والامام يحطب يوم الجمعة فحصهما ان اصمعا **ش** معنى ذلك أنه أنكر على المهديين ولم يكن له أن يتكلم بالانكسار عليهم فحصهما وقال عيسى بن دينار وليس العمل على تحصيل من تكلم والامام يحطب ولا بأس أن يشير اليه ويحتمل أن يكون ابن عمر انما حصمهما بعد ما وخوا ما بينه وبينه ما أو أن يؤذى بذلك أحدا فحصمهما يعني انه رمى الحصب بفرهما لينظرا اليه فيشير اليهما بالصمت فان كان ابن دينار خاف من أن يؤذى أحدا بذلك فامان أنكر اطلاق اللفظ من أذى المحصوب أو من بينه وبين الحاصب وان كان أنكر كرامة العمل والاستغفار عن الخطية فهو مخالف لما رواه عبد الله في الجلة فان مقتضى مذهب مالك أن لا يشير اليهما وهو الصواب لان الإشارة اليهما أن يصمتا بمنزلة أن يقول لهما اصمعا في ترك الانصات للخطبة وقد سمى النبي صلى الله عليه وسلم من فعل ذلك لاغيوا والله أعلم ص **ع** مالك أنه بلغه أن رجلا عطس يوم الجمعة والامام يحطب فشبهه انسان عن جنبه فسأل عن ذلك

• وحدثنى عن مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبد الله عن مالك بن أبي عامر أن عثمان بن عفان كان يقول في خطبته قل ما يدع ذلك اذا خطب اذا قام الامام يحطب يوم الجمعة فاسفوهاله وانصتوا فان لم تصت الذي لا يسمع من الخط مثل ما التصت السامع فاذا قامت الصلاة فاعدلوا الصوفى وحاذوا بلنا كب فان اعتدل الصوفى من تمام الصلاة ثم لا يكبر حتى يأتيه رجال قد وكلهم يتسوية الصوفى فيضربونه أن قد استوت فيكبر • وحدثنى عن مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر رأى رجلين بعدتان والامام يحطب يوم الجمعة فحصهما أن اصمعا • وحدثنى عن مالك أنه بلغه أن رجلا عطس يوم الجمعة والامام يحطب فشبهه انسان عن جنبه فسأل عن ذلك

سعيد بن المسيب فنهاه عن ذلك وقال لا تعد في ش هذان قيل ماذا كرنا النبي عنه لان تشعبت  
العاطس كلام من المشعب في حال الخطبة لغبر الامام وذلك مكر وهو مخرج من الانبات وقد قال  
أشهب في العاطس حين الخطبة ان جدد الله في نفسه ومعنى ذلك ان الجهر به استدعاء لتشعبت من  
معناه ومعنى التشعبت ان يقال له رحل الله ويقال شعثه ومعناه قال ابن الانباري والشين أقص  
ومعنى التشعبت الدعاء بمعنى شعث أي دعاه وقوله فنهاه عن ذلك وقال لا تعد من باب اتصال العمل  
بالامر بالصمت واتفاق أئمة المسلمين عليه ص مالهاته سأل ابن شهاب عن الكلام يوم  
الجمعة اذا نزل الامام عن المنبر قبل أن يكبر فقال ابن شهاب لا بأس بذلك في ش فهذا الحديث  
من قول ابن شهاب ومعناه صحيح لان الامر بالانصات اما كان لاجل الخطبة فاذا انتقضت الخطبة  
وزال حكمها فلا يوجب الانصات الا الاحرام بالصلاة وذلك مباح في حال الاقامة ولا خلاف فيه

ما جاء في أدرك ركعة يوم الجمعة

مالك عن ابن شهاب أنه كان يقول من أدرك من صلاة الجمعة ركعة فليصل اليها أخرى قال مالك  
قال ابن شهاب وهي السنة قال مالك وعلى ذلك أدركت أهل العلم ببلدنا وذلك أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال من أدرك من الصلاة ركعة فقد أدرك الصلاة في ش في أدراك المصلي يوم الجمعة  
أربع مسائل \* أحدها ان يدرك بعض الخطبة فهذا لا خلاف في أدراكه الجمعة \* والثانية  
أن يفوته جميع الخطبة ويدرك جميع الصلاة قال في عليه فقهاء الامصار أن صلاته صحيحة وقال عطاء  
وسكحول وجماهد وطائون ان الجمعة قد فاتته بقوات الخطبة وفرضه أن يصلي ظهر أو بها والدليل  
على صحة مذهب اليه الجمهور قوله صلى الله عليه وسلم من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة  
وهو عام في جميع الملوات الاماخيه الدليل ودليلنا من جهة المعنى ان هذه صلاة فوجب أن تدرك  
مع الامام بأدراك ركعة منها كسائر الصلوات \* وأما المسئلة الثالثة فهو ان يدرك ركعة من  
صلاة الامام فان جمعت جميعه وعليه أن يأتي بركعة على نحو ما فاتته فتم بذلك صلاة الجمعة وهذا  
يقتضي أن الامام والجماعة شرط في أدراك ركعة من الجمعة وليست اشترط في أدراك جميعها وقد  
اختلف في الجامع على ما تقدم \* وأما المسئلة الرابعة فان يدرك الامام بالساق صلاته فذهب مالك  
والشافعي وجاعة من الفقهاء ان الجمعة قد فاتته وعليه أن يصلي ظهر أو بها وقال أبو حنيفة وأبو  
يوسف يصلي ركعتين لانه مدرك للجمعة والدليل على صحة مذهب اليه مالك أن هذا لم يدرك من  
صلاة الامام ما يعتد به فكم يدرك كلها كماله لم يدركه الا بعد السلام (فرع) فاذا أتيت ما قلناه فهل يتم  
صلاته على إحرامه الذي أحرم مع الامام أم يستأنف الاحرام سدد ذكره بعد هذا ان شاء الله ص  
في قال مالك في الذي يمينه زحام يوم الجمعة فيركع ولا يقدر على أن يسجد حتى يقوم الامام أو يفرغ  
الامام من صلاته أنه ان قدر على أن يسجد ان كان قدر كرم فليسجد اذا أقام الناس وان لم يقدر على أن  
يسجد حتى يفرغ الامام من صلاته فانه أحب إلى أن يتنبد صلاته ظهر أو بها في ش الظاهر من  
هذه المسئلة ان الزحام كان في الركعة الاولى بعد أن رفع رأسه من ركوعها فلم يقدر على السجود فان  
قدر على أن يسجدوا والامام قائم في الثانية سجدوا واعتد بها وان لم يقدر على سجودها حتى يفرغ  
الامام من صلاته كلها فعله ان يصلها ظهر أو بها في هذا أربعة أبواب أحدها في بيان الأسباب  
التي يجب بها اتباع الامام والثاني في اختلاف محل الأسباب والثالث في بيان قنوت الاتباع

في ما يجب فيه الاتباع والاربع العمل فيها تركه للملئ

﴿ باب بيان الأسباب التي يجب بها اتباع الامام ﴾

وهو على ثلاثة أصرف نعاس وغفلة وزحام فلما الغافل والناعس فلم يختلف قول مالك ولا أصحابه في أنهما يتبعان الامام واختلف أصحابنا في المزاحم فقال مالك يتبع الامام وعلى ذلك جماعة أصحابنا غير ابن القاسم وأصنع في رواية ابن حبيب عنهما فاتهمار ويأتان المزاحم لا يتبع الامام بوجه وروى مصنفون عن ابن القاسم أن المزاحم يتبع الامام يمثل رواية الجماعة وبه قال أبو حنيفة والشافعي وجه القول الأول أن الغافل يتبع الامام والمزاحم أعذر منه فقال يكون اتباعه أولى وأحرى ووجه قول ابن القاسم في رواية ابن حبيب أن المزاحم ذا كره ولهذا تكرر في لزوم الفرائض ولذلك اتفق أصحابنا على أن المربوط في جميع وقت الصلاة يزمه قضاء الصلاة أبدا والتمس عليه في جميع وقت الصلاة يسقط عنه فرضها والله أعلم

﴿ باب في اختلاف محل الأسباب ﴾

أما محل اختلاف الأسباب فإن من نفس أو غفل عن اتباع الامام أو نسي فلا يتحلون يكون ذلك قبل الركوع أو بعده فإن كان غفل عن الركعة الأولى فقد روى ابن المواز أن أصبغ بن بن وهب وأشهب فمين أحرم قبل ركوع الامام فإنه يتبعه في الأولى والثانية ما لم يرفع رأسه من سجودها وروى ابن حبيب عن ابن القاسم ومطرف وابن الماجشون فمين نفس أو غفل حتى رفع الامام رأسه من الأولى لم يتبعه فيها ولو ناب عنه ذلك في الثانية بعد أن عقد الأولى لتبعه (مسئلة) وأما أن غفل بعد الركوع فلا يتحلون أن يكون ذلك في الركعة الأولى والثانية فإن كان ذلك في الركعة الأولى فمن مالك في ذلك وإبناز وإمام عيسى بن دينار عن ابن القاسم أحدهما لا يتبعه في الأولى ويتبعه فيها بعدها وبه قال الشافعي والثانية يتبعه في الأولى وفيها بعدها وبه قال أشهب وابن وهب وأبو حنيفة والشافعي أيضا وجه الرواية الأولى أنه لم يعقد من الصلاة ما يكون به مدركا للإمام فلا يتبعه كما لو لم يدرك الركوع بتكبيره الاحرام ووجه الرواية الثانية أن هذه ركعة من الصلاة فيجوز أن يتبع فيها الغافل والناعس الامام كالركعة الثانية

﴿ باب في بيان فوات الاتباع ﴾

أما ما فوته به المأموم اتباع الامام في ما يجب فيه اتباعه فإنه لا يتحلون يكون في الأولى أو في الثانية فإن كان في الأولى فعلى رأي من رأى الاتباع فيها عن مالك في ذلك وإبناز أحدهما يتبعه ما لم يرفع رأسه من سجودها والثانية يتبعه ما لم يرفع رأسه من الركوع الذي يلها وجه الرواية الأولى أنه لا يتبع الامام ما لم يلبس بفعل ركعة أخرى فإن لبس بها كل اتباعه فيها أولى من اتباعه في الأولى التي قد فارقها لأن اتباعه في الأولى مخالفته الأثرى أن من وجد الامام قد سبقه ببعض الصلاة فإنه يتبعه فيها أدركا معمدون مناسبة به ووجه الرواية الثانية أن القيام ليس بجائز في الصلاة يمنع من تصحيح ما قبله وإنما الحائل رفع الرأس من الركوع الأثرى أن من ذكر سجدة من ركعة أولى وهو واقف في الثانية يؤمر أن يرجع إليها ما لم يرفع رأسه من الركعة الثانية فإن رفع رأسه منها فقد فاته تصحيح ما قبلها فكذلك في مسئلتنا (مسئلة) وأما أن كان في الركعة الثانية فقد قال ابن حبيب ومطرف وابن القاسم وأشهب يتبع الامام وإن لم يدركه إلا بعد السلام فليسجد بعد سلامه ويحجز به ومن أصحابنا بن قال لا يتبعه في السجود من الركعة الثانية إلا بعد السلام فليسجد بعد سلام الامام



وجه القول الأول أن هذه آخر صلواته وليس للإمام عمل في ركعة أخرى فيلزم المأموم اتباعه فيها العقد الإمام لها وإنما عمل الإمام في تمام تلك الركعة فيجب على المأموم اتباعه فيها كجائز اتباعه في الركعة الأولى مالم يقبل الثانية أو يتلبس بها ووجه القول الثاني أن الركعة لا تتم إلا بسجودها فإذا سلم الإمام قبل أن يدركها فليدرك معه ركعة كاملة فلا يتبعه فيها (فرع) فإذا قلنا أنه يتبعه بعد السلام وكان ذلك في الجمعة فهل يكون بذلك مدركا للجمعة؟ اختلف قول ابن القاسم فمن أدرك الركعة الثانية من الجمعة ثم ذكر بعد سلام الإمام سجدة فقال مرة بسجودها ويقضى ركعة ونصف له الجمعة وروى عنه أنه يسجد ويبني عليها ربا ووجه القول الأول أنه أدرك من صلاة الإمام ركعة ثم عله إتمامها واعتداد بها فكانها مدركا للجمعة كالوأي بها وبسجودها مع الإمام ووجه القول الثاني أنه لم يصل مع الإمام ركعة بسجودها فلم يكن مدركا للصلاة الإمام كالوأي يدرك معها الجلوس (فرع آخر) وهل يصح بناؤه على ثلاث التكبيرة إذا قلنا أنها لا تكون جمعة وإنما يقبها ظهرا أو ربا وقال الشيخ أبو القاسم اختلف في ذلك قول ابن القاسم فقال مرة يتم عليها ظهرا أو ربا وبه قال عبد الملك وقد قال أيضا سلم ويسدس ظهرا أو ربا وقال الشيخ أبو القاسم في تفرعه والاختيار أن يشدس تكبيرة أخرى للأحرام وقال أصبغ يتم ركعتين وبعد ظهر أو ربا قال الإمام أبو الوليد ووجه ذلك عند الاعتبار بعدد الركعات في أول الصلاة فن قال أنه إذا توى ركعتين لم يكن له أن يتم على ذلك أو ربا لأن نيته في أول الصلاة لم تتناولها لم يجز له البناء هنا وإتمام الأربع ومن قال ليس عليه في أولى صلواته أن ينوي عدد الركعات يجوز له هاهنا الإتمام ربا

### باب ما جاء من رغب يوم الجمعة

ص في قال مالك من رغب يوم الجمعة والإمام يصطحب فخرج فلم يرجع حتى فرغ الإمام من صلاته فإنه صلى أو ربا قال مالك في الذي ركع ركعة مع الإمام يوم الجمعة ثم رغب فيخرج فيأتي وقد صلى الإمام الركعتين كليهما أي يني ركعة أخرى مالم يتكلم في ش وهذا كما قال ابن من لم يدرك من صلاة الإمام ما يعقبه فإنه يصلي ظهرا أو ربا ومن أدرك منها ركعة يرب بسجودتها فإنه قد أدرك صلاة الجمعة فلما فاتته الثانية بارعافى كأنه أن يني عليها بركعة ثانية يتم بها جمعة وقد ينما معنى هذا الباب في تقدم وعلى الذي برغب يوم الجمعة بعد أن أكمل ركعة بسجودتها أن يرجع إلى المسجد فيني فيه لأن الجمعة لا تكون إلا في المسجد الجامع فيكون مشيه في الرجوع إليه من عمل الصلاة فلا يسقط عنه من شرط الجمعة في ركعة البناء إلا ما سئل إلى استدراكه من أمر الإمام والجماعة (مسئلة) فإن أتم صلاته حيث غسل عنه الدم ولم يرجع فالظاهر من المذهب أن ذلك لا يجزئ له قدامه وقال الشيخ أبو إسحاق إن لم يرجع أن يدرك صلاة الإمام فأفضل له أن ياتى الجامع فإن لم يفعل وأتم مكانه أجزأه وهذا له أصل في المذهب وقد تقدم ذكره فيجب منه على أصل من يقول أن الاتيان بجميع الصلاة في الجامع ليس بشرط في جمعة الجمعة وإتمامها من ذلك عقد ركعة منافي جامع كالامامة أو يقولان الرجوع إلى الجامع فضيلة وليس بضرورة فلذلك أتبع به المشي إليها وجوز له تركها فيكون التعبير في المشي إلى الفضائل لا يمنع جمعة البناء للرأف (فرع) فإن قلنا بزمه الرجوع إلى الجامع فإنه يلزمه الرجوع منه إلى الموضع الذي تصحب فيه الجمعة ولا يزبدعى ذلك فإن زاد على ذلك بطلت صلاته لأنه زاد فيها ما يستغنى عنه والله أعلم ص

باب ما جاء من رغب

يوم الجمعة

قال مالك من رغب يوم

الجمعة والإمام يصطحب فخرج

فلم يرجع حتى فرغ الإمام

من صلاته فإنه صلى أو ربا

قال مالك في الذي ركع

ركعة مع الإمام يوم الجمعة ثم

رغب فيخرج فيأتي وقد

صلى الإمام الركعتين

كليهما أي يني ركعة أخرى

مالم يتكلم قال مالك ليس

على من رعباً وأصابه أمر لا بد له من الخروج أن يستأذن الإمام يوم الجمعة إذا أراد أن يخرج  
ش وهذا كما قال مالك وبه قال جمهور الفقهاء المشهورين وذهب قوم من التابعين إلى أنه لا يخرج  
حتى يستأذن وبالبدليل على صحة ما ذهب إليه أن الإمام إنما يستأذن في بابيه النظر إليه والمنع عنه أن شاء  
لأن ذلك فائدة الاستئذان وبالميسر له منعه فلا يستأذن فيه ولذلك لا يستأذن الناس في سائر تصرفهم

### ﴿ ما جاء في السعي يوم الجمعة ﴾

ص ﴿ مالك أنه سأل ابن شهاب عن قول الله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا تودى الصلاة من يوم الجمعة  
فأسعوا إلى ذكر الله فقال ابن شهاب كان عمر بن الخطاب يقرأها إذا تودى الصلاة من يوم الجمعة  
فأسعوا إلى ذكر الله وقال مالك وإنما السعي في كتاب الله العمل والفعل يقول الله تبارك وتعالى وإذا  
تولى سعى في الأرض وقال وأما من جاءك يسعى وهو يخشى وقال ثم أدبر يسعى وقال جسر وعلا أن  
سعيكم لنشئ قال مالك فليس السعي الذي ذكره الله في كتابه السعي على الأقدام ولا الاشتداد وإنما  
عنى العمل والفعل ﴿ ش أنما سأل مالك عن تفسير لفظة السعي لما كانت تحذف في كلام العرب  
الجرى من قوله صلى الله عليه وسلم فلأتأوها وأنتم تسعون والمشي من غير جرى من قوله تعالى وأما  
من جاءك يسعى وهو يخشى فأجاب ابن شهاب بقراءة عمر بن الخطاب لآلها في ذلك بياناً منه أنها  
عنده بمعنى المشى فاحتج ابن شهاب في ذلك بقراءة عمر بن الخطاب لآلها في ذلك بياناً منه أنها  
عند جماعة من أهل الأصول مجرى خبر الآحاد سواء أسندها القارئ أو لم يسندها وذهبت طائفة  
أخرى إلى أنها لا تجري مجرى خبر الآحاد إذا استندت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فالزم أسناده  
ففي بمنزلة قول القارئ لآلها أنه يحفل أن يأتي بذلك على وجه التفسير لنص القرآن الثابت والذي  
ذهب إليه القاضي أبو بكر أنه لا يجوز القراءة بها ونقل مالك ذلك بمعنى أن عمر وهو من أهل  
اللسان حمل السعي في الآية على معنى المشى فكان ذلك بمنزلة أن تفسير السعي الثابت بنص القرآن  
بأنه المشى دون العدو وقوله في ذلك حجة بلا خلاف بين العلماء واحتج مالك رحمه الله في ذلك بما  
ذكره بعد هذا إلى آخر الباب من كتاب الله

( فصل ) وقوله وإنما السعي في كتاب الله العمل ذهب مالك في هذا الباب إلى أن المشى والمضى إلى  
الجمعة إنما ميسرهما من حيث كانا عملاً وكل من عمل عملًا يبدأ به وغير ذلك فقد سدس وأما السعي بمعنى  
الجرى فهو العمل بالقدمين على نوع مخصوص من الاشتداد والاسراع ولذلك قال صلى الله عليه وسلم  
فلأتأوها وأنتم تسعون وأتوها وعليكم السكينة والوقار فهي عن العدو خاصة دون المشى والمضى  
إلى الصلاة لأن السعي إذا كان بمعنى العدو أو بمعنى المشى إلى الصلاة فإنه يتعدى إلى الغاية يأتي يقال  
سعى إلى غايته وكذا أي جرى إليها ومشى إليها وإذا كان بمعنى العمل فإنه لا يتعدى إلى وأما  
يتعدى إلا لم تقول سعت لكذا وكذا وسعت لفلان قال الله تعالى وسعى لها سعيها وهو مؤمن  
وأما تعدي السعي إلى الجمعة يأتي لأنه بمعنى المضى ( مسئلة ) اذئبت ذلك فالسعي واجب على كل  
من تزم الجمعة في الجملة وقديح التأخير عنها لا عذر فرى ابن القاسم عن مالك أنه يجوز أن  
يتخلف عنها لما تزامن من أخوانه ينظر في أمره قال ابن جبيب ويتخلف الغسل ميت عنده قال  
مالك أو مرض بعض بني أخيه الموت واختلف في تخلف العروس والمجذوم عنها وفي التخلف عنها في  
اليوم الطاهر ( مسئلة ) اذئبت ذلك فالسعي إليها وقتان أحدهما وقت استعجاب وقد تقدم بيانه

على من رعباً أو أصابه  
أمر لا بد له من الخروج أن  
يستأذن الإمام يوم الجمعة  
إذا أراد أن يخرج  
﴿ ما جاء في السعي يوم  
الجمعة ﴾

• حدثني يحيى عن مالك  
أنه سأل ابن شهاب عن  
قول الله عز وجل يا أيها  
الذين آمنوا إذا تودى  
للمصلاة من يوم الجمعة فأسعوا  
إلى ذكر الله فقال ابن  
شهاب كان عمر بن الخطاب  
يقرأها إذا تودى الصلاة  
من يوم الجمعة فأسعوا  
إلى ذكر الله • قال مالك  
وأما السعي في كتاب  
الله العمل والفعل يقول  
الله تبارك وتعالى وإذا  
تولى سعى في الأرض  
وقال تعالى وأما من جاءك  
يسعى وهو يخشى وقال  
ثم أدبر يسعى وقال وإن  
سعيكم لنشئ قال مالك  
فليس السعي الذي ذكر  
الله في كتابه السعي على  
الأقدام ولا الاشتداد  
وأما عني العمل والفعل

وقت وجوب وهو وقت النداء اذا جلس الامام على المنبر هذا الذي حكاه القاضي أبو محمد  
 ويجب أن يكون في ذلك تفصيل وذلك اننا اذا قلنا ان حضور الخطبة واجب فيجب واحد بمقدار  
 ما يجب ان يصل يصغر الخطبة وان قلنا ان ذلك غير واجب فيجب عليه الواحد بمقدار ما يدر  
 الصلاة وقد رأيت الشيخ أبي اسحاق يحوه وقد اختلف في صحة الخطبة دون جماعة حكى القاضي  
 أبو محمد عن شيوخنا انه يجبيء على المذهب ان ذلك شرط فيها وهو معنى ما في المدونة والذي يقوله  
 أصحابنا ان اثبات الجمعة يجب بالأذان بدل على ذلك انه ليس بشرط في صحة الخطبة لان الأذان هو  
 عند جلوس الامام على المنبر ومن وجب عليه الاثبات ذلك الوقت وهو في طرف المصغر فله ان  
 لا يأتي المسجد الا بعد انقضاء الخطبة فدل على أن الخطبة ليس من شرطها لجماعة به قال أبو حنيفة  
 والذي حكاه القاضي أبو محمد يقتضي وجوب السعي بمقدار ما يأتي المسجد قبل الشروع في الخطبة  
 وهو الاظهر عندي والله اعلم (مسئلة) اذ انتبذ ذلك فانه يجب السعي الى الجمعة لمن كان منها على  
 مسيرة ثلاثة أميال وزيادة يسيرة وان كان خارج المصر وقال أبو حنيفة لا يجب النزول لمن كان  
 خارج المصر وقال الشافعي لا يجب النزول اليها لمن كان خارج المصر ومنهم التعدد بثلاثة أميال  
 والدليل على ما نقوله قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر  
 الله وذروا البيع ولم يخص أهل المصر من غيرهم فيجب حمله على عمومهم ودليلنا من جهة المعنى ان  
 هذا سلم يبلغه النداء فوجب أن يلزمه الجمعة كالذي داخل المصر ودليلنا على اعتبار المسافة اننا  
 قد دللنا على تعليق الحكم بالنداء ويجب أن يتعلق بالموضع الذي يسمع منه لانفس السماع بدليل  
 أن الاصح يلزم اثبات الجمعة وان لم يسمع النداء والذي جرت عليه العادة أن يسمع النداء في غالب  
 الحال من ثلاثة أميال أو ما قرب منها فذلك اعتبر ذلك المقدار في وجوب اثباتها وانما يراه في ذلك  
 المكان الذي يكون المقيم فيه وقت وجوب السعي عليه دون مكان منزله والله اعلم (مسئلة)  
 والنداء الذي يحرم به البيع هو النداء والامام على المنبر رواه ابن القاسم عن مالك في التيمية قال  
 وانكر من الناس البيع قبل ذلك وكل من لزمه النزول الى الجمعة فانه يحرم عليه ما يمنعه من ذلك  
 من بيع أو تسكح أو عمل فن باع في الوقت الذي يجب فيه النزول فقد روى ابن وهب وعلى بن زياد  
 عن مالك فممن باع من وقت الأذان عند الخطبة الى انقضاء الصلاة بمنزله الاثبات الى الجمعة انه  
 يستغفر الله وبه قال أبو حنيفة والشافعي وروى عنه ابن القاسم أن البيع يفسح وبه قال أكثر  
 أصحابنا والدليل على القول الاول قوله تعالى وأحل الله البيع وحرم الربا ووجه القول الثاني قوله  
 تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع وقد  
 اختلف أصحابنا في عقد التسكح وقال القاضي أبو محمد الهبات والصدقات مثلها وقال الشيخ  
 أبو القاسم التسكح والاجارة في ذلك بمنزلة البيع (فرع) فاذا قلنا يفسح ففات بزيادة أو نقصان  
 أو حواله سوق فقد قال المغيرة ومصنون بمضى بالخن ولا يرد وقد قال ابن القاسم وأشهب بردا  
 القيمة وجماعه المغيرة ما أحضره به ابن عبدوس ان الفساد في العقد لا في العرض وذلك يقتضي  
 أن يمضي بالمسعى اذا فاتت وجماعه ابن القاسم ان هذا بيع فاسد لا يفتى بالقبض وانما يفتى  
 بالزيادة والنقصان وحواله الاسواق فوجب أن بردا القيمة أصل ذلك اذا كان الفساد في  
 المعقود عليه (فرع) واذا قلنا رد القيمة فقال ابن القاسم تراى القيمة حين القبض وقال  
 أشهب القيمة حين انقضاء الصلاة وقت جواز البيع

﴿ ما جاء في الامام ينزل بقرية يوم الجمعة في السفر ﴾

ص ﴿ قال مالك اذا نزل الامام بقرية يجب فيها الجمعة والامام مسافر فخطب وجمع بهم فان أهل تلك القرية وغيرهم يجمعون معه ﴾ ش وهذا كما قال لان شرط الجمعة قد وجدت والامام وان كان مسافرا فان واليه النائب عنه مستوطن يجب عليه الجمعة وان كانت الجمعة يجب بحق النيابة عن الامام وجبت ايضا على الامام الذي ينوب عنه الوالي والفرق بين الجمعة والقصر ان من كان فرضه الاعمال آتم وراعيه يقصر ومن كان فرضه في الجمعة رعا لم يجز له أن يصلها وراعيه يصل الجمعة (مسئلة) والمستحب أن يصلي بهم الامام دون الوالي لان القرية المجمع بها من عمله ونظره وانما ينوب الوالي عنه مع غيبته فاذا حضر كان أحق بالصلاة فان صلى الوالي جازت الصلاة كما لو استخلف الامام في وطنه من صلى الجمعة وهو حاضر وجعله ثابتا عليه المسئلة ان الجمعة أربعة شروط يجب بوجودها ولها شرط آخر هو شرط في صحتها بصدوجوبها فاما الأربعة فهي موضع استيطان واقامة جامع وجماعة وامام وأما المعنى الذي هو شرط في صحتها فهو انعطية وسند كذا ذلك كما ان شاء الله فأم موضع الاستيطان فاما يعني به المصر والقرية وانما يختلف في الاستيطان والاقامة فهي اعتقاد المقام بموضع مدة بزمه أمام الصلاة بها فكل استيطان اقامة وليس كل اقامة استيطان فان علنا بالاستيطان فلا يجوز لجماعة صرت بقرية خالية من أهلها فقدوا فيها اقامة شأروا شهرين أن يجمعوا لانه ليس بموضع استيطان وان علنا بالاقامة جاز لهم ذلك وقد رواه ابن القاسم عن مالك (فرع) اذا ثبت ذلك فوضع الاستيطان هو المصر والقرية بالجماعة المتصلة بالبيان فاما المصر فلا خلاف في وجوب الجمعة فيه وأما القرية فان مالكا رحمه الله جعلها في ذلك بمنزلة المصر فقال في المختصر الكبير ان كانت القرية بيوتها متصلة وطريقها وسطها وفيها سوق ومسجد يجمع فيه المصلون فلا يجمعوا كلهم والاولى بكن وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة لا تقام الجمعة الا في مصر والدليل على جواز ذلك ما رواه ابن عباس انه قال ان اول جمعة جمعت في الاسلام بعد جمعة جمعت في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة لجمعة جمعت بجواري قرية من قرى المصريين وفي القتيبة من رواية أشهب عن مالك ليس على أهل العمود جمعة (فرع) واختلفت الرواية عن مالك في تجديد القرية التي تازم فيها الجمعة فروى عنه ابن القاسم انه لم يحد في ذلك غيره انه قال القرية المتصلة بالبيان وروى عنه مطرف وابن الماجشون انها التي فيها ثلاثون بيتا متصلة وذلك متقارب في المعنى ويجب ان تكون القرية الموصوفة حيث الجامع فان كان موضع الجامع لا نص في الجمعة بانفراده ويجمع اليه من يقرب منه عدد كثير لم يصح فيه الجمعة وبه قال ابن حبيب لان موضع اقامتها لا نص في الجمعة بانفراده فلا نص بما هو تبع له

(فصل) فاما الجامع فانه من شروط الجمعة ولا خلاف في ذلك الا خلاف لا يعتد به بمافله القزويني في كتابه عن أبي بكر السالحي وتأوله على رواية ابن القاسم عن مالك وتأوله في المسئلة التي في المدونة ان الجمعة تقام في القرية المتصلة بالبيان التي لها الاسواق وترك ذكر الاسواق مره أخرى فقال أبو بكر السالحي لو كان من صفات القرية أن يكون فيها الجامع لذكره ﴿ قال الامام ابو الوليد رضي الله عنه وهذا عندي غير صحيح لانه انما فصل من ذكر القرية الى ما يخص بصفتها دون أن يذكرها فهو شرط منفرد عنها كما لم يذكر ان تكون معمورة بعدد تعتقد بهم الجمعة وأن يحضرها امام وأن

﴿ ما جاء في الامام ينزل بقرية يوم الجمعة في السفر ﴾  
 قال مالك اذا نزل الامام بقرية يجب فيها الجمعة والامام مسافر فخطب وجمع بهم فان أهل تلك القرية وغيرهم يجمعون معه

يكون مؤمنين وغير ذلك من الشروط على أنه قد تقدم من قول مالك في المختصر الكبير إن كانت  
القرية بيوتها متصلة وطريقها في وسطها وفيها سوق ومسجد فليجمعوا بشرط المسجد ولا يلزمه ذكر  
ذلك في كل موضع ولأن ينقله عنه كل راو وهذا قول قد انعقد الإجماع على خلافه فلا نعلم من بقي من  
العلماء من يقول به والله أعلم وقد تقدم قول مالك في غير موضع أن الجمعة لا تكون إلا في الجامع  
وليس القريزي ولا الصالحى فيلوقق بعلهم ما في النقل والتأويل فيه فدل على ما ابتناه ويحتاج إلى  
المراجعة عنه وأما المالكي فيجهول وإنما أبتناه لنبيين وجه الصواب فيه ثلاثين سنة من يقع هذا  
القول البين من لا يميز وجه الأقوال والله التوفيق والاصل في ذلك فعل النبي صلى الله عليه وسلم  
وعمل الأئمة بعده إلى علمهم (فرع) ومن شرطه البناء المخصوص على صفة المساجد أو المآلج  
التي لا يبنون فيها أو ما كان فيه من البناء ما لا يقع عليه اسم مسجد فلا يصح ذلك فيه ووجه ذلك أن  
كل ما كان شرطاً في حقه الجمعة فإن شرطه ما يتعلق بأسيانه كالجماعة الأخرى أن الامام له حكم  
الجماعة في سائر الصلوات وليس له أن يجزى به ذلك في الجمعة حتى يوجد الامام مع الحكمه (فرع)  
والجامع صفة ثابتة على كونه مسجداً فكل جامع مسجد وليس كل مسجد جامعاً وإنما وصف بأنه  
جامع لاجتماع الناس كلهم فيه لصلاة الجمعة وهذا حكم يختص بهذا المسجد دون غيره من المساجد فلا  
يصح أن تقام الجمعة في غيره من المساجد مما لا يصحكم بهذا الحكم حتى يحكم له به على التأييد دون أن  
ينقل إليه هذا الحكم في يوم بيته ولو أصاب الناس ما منع من الجامع في يوم تألم تصح لهم جمعة في  
غيره من المساجد ذلك اليوم الأبان يحكمه الامام يحكم الجامع وينقل الحمد إليه عن الجامع  
المنوع فينقل حكم الجمعة في المسجد الأول ولذلك قال مالك فيمن رفع يوم الجمعة وهو جالس  
في التشهد أنه يخرج فينقل عنه الحمد ويرجم إلى الجامع فيتم فيه تشهده ويسلم وإن علم أن الامام قد  
قضى صلاته بعده لأن الجمعة لا تكون إلا في الجامع ولو كانت سائر المساجد تنوب عن الجامع لقال بتم  
صلاته في أقرب المساجد إليه لأن تمامها فيه يجزى عنه (فرع) ويجب أن يكون بين الجامع  
وبين جامع أقدم منه مسافة لا يجب المضي منها إلى الجامع الأقدم وقد اختلف أصحابنا فيمن كان من  
الحضرة أو من القرية التي يجمع فيها على أقل من برية فقال ابن حبيب لا يتخذها جامع حتى يكون  
منه على مسافة برية فأكثر وقال يحيى بن عمر لا يجمعوا حتى يكونوا منها على ستة أميال وقال زيد  
ابن بشير يتخذها جامعاً إن كانوا على أكثر من فرسخ قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وهو  
الصحيح عندي لأن كل موضع لا يلزم أهله التزول إلى الجمعة لعدم عنه وكلت فيه شرط الجمعة  
لزمهم فأقامتها في موضعهم كأهل مصر وقد قال يحيى بن عمر ومحمد بن عبد الحكم لا بأس أن تقام الجمعة  
في موضعين في الأمصار العظام كخنداد ومصر والله أعلم وقال الشيخ أبو القاسم لا يصح الجمعة في  
مصر واحد في مسجدين فإن فعلوا ذلك فالصلاة صلاة أهل المسجد العتيق يعني القديم  
(فصل) وأما الامام فهو أيضاً شرط في وجوب الجمعة والاصل في ذلك فعل النبي صلى الله عليه وسلم  
وأينما فاتها صلاة من شرطها الجماعة والجماعة لا بد لها من امام فإن كانت قرية لا والى لها قداموا من  
أنفسهم من يصلي بهم وصحبت الجمعة (فرع) ومن صفة الامام الذكورة والحرية قاله ابن القاسم  
ومطرف وابن الماجشون وحكى القاضي أبو محمد في إثارته أن الجمعة تصح خلف العبد ومن  
صفاته أن يكون بالغاً ومن صفاته أن يكون عدلاً وهل يصح أن يكون ناقصاً قال القاضي أبو محمد  
القياس يقتضي أن لا تصح إمامة الناقص ولم يخص جمعة من غيرها وقال ابن حبيب تصح إمامته وإن

بلغ فسقه ما بلغ في الجمعة دون غيرها والاول أظهر لانه يعتبر في صفات امام الجمعة ما لا يعتبر في غيره  
 واذا كان الفسق يمنع امامته في غير الجمعة فيأمن بذلك في الجمعة أولى ( فرع ) وهل من صفاته  
 أن يكون مقبلاً قال ابن القاسم لا يؤم المسافر ابتداء ولا مستخلفاً وقال أشب وجهاً قاله ابن القاسم انه ليس  
 بالخائنين وقال ابن الماجشون ومطرف يوم مستخلف ولا يؤم ابتداء وجهاً قاله ابن القاسم انه ليس  
 من أهلها كالمرأة وجهاً قاله أشب انه لما أهاضار من أهلها ولم يكن فيه نقص يمنعه من التقدم  
 فيها كالامام بقرية من عمله وهو مسافر وجهاً قاله ابن الماجشون انه اذا عقب المسافر مع الامام  
 احرامه فقد لز حكم الجمعة وثبت كونه من أهلها فصح أن يستخلف على امامها واذا لم يتعقد احرامه مع  
 الامام لم يشته حكمها ولم يصح امامته فيها

( فصل ) وأما الجمعة فشرط في وجوبها الجمعة ولا حد لها عند مالك إلا أن يكونوا عدداً تنقري بهم  
 قرية وعكسهم الاقامة بانفرادهم وينع ذلك في الثلاثة والاربعه وقال أبو حنيفة تنعقد الامام وثلاثة  
 معه وقال الشافعي لا تنعقد الأبار بعين مع الامام والدليل على أبي حنيفة ان الجمعة لما كان من  
 شرطها الاقامة بدليل سقوطها عن أهل الطعن وجب أن يكون من شرط وجوبها من يمكنه  
 الاقامة من الجلع ومعلوم أن ذلك لا يمكن في الاثنين والثلاثة والاربعه فوجب أن لا تنعقد بهم الجمعة  
 وقد استدلل أصحابنا في ذلك على الشافعي بما روى عن جابر بن عبد الله قال بينا نحن نصلي مع النبي  
 صلى الله عليه وسلم اذا قبلت غير تحمل طعاماً فأنفضوا اليها حتى ما بقي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وسلم الاثنا عشر رجلاً فنزلت هذه الآية واذا رآهم انفضوا اليها وتركوك قائماً  
 واستدلهم بهذا الحديث على ضعف التعلق به يقتضي اجازتهم للجمعة من اثني عشر رجلاً مع الامام  
 والذي يجب أن يعقد عليه من الدليل ان هذا عدد يصح منه الانفراد بالاستيطان فصح أن تنعقد  
 بهم الجمعة كالاربعين رجلاً ( فرع ) ومن صفتهم أن يكونوا ممن يحب عليهم الجمعة فان كانوا  
 مسافرين أو عبيداً لم تنعقد بهم لانهم ليسوا من أهلها وقال أشب في الامام يخدم عنده فليس الا  
 الانساء أو عبيداً فيصل يوم الجمعة ركعتين هذا يحصل أن يرى ان الجمعة تنعقد بهم ويحصل أن يكون  
 حكم الجمعة قد ثبت بالاحرام والله أعلم ( فرع ) وهل من شرط هذه الجمعة أن تحضر جميع الصلاة  
 قال أشب ان عقد الامام معهم ركعة ثم تفرقوا عنه بعد ذلك أتم الجمعة ركعتين قال ابن سحنون هو  
 القياس وقال سحنون في المجموعة لا تصح له الجمعة ولو تفرقوا عنه في التشهد حتى يبقى معه من  
 الرجال احرار المؤمنين عدت تنعقد بهم الجمعة وان لم يبق معه الا عبيداً ومسافرون جعلها نافله وسلم  
 وانتظر الجماعة وجه القول الاول أنه ليس من شرط الجمعة أن يؤتي بجميع الصلاة مع الامام وأما  
 من شرطها أن ينعقد منها ركعة مع الامام ولذلك من أدرك منها ركعة مع الامام جاز له أن يقضي  
 الركعة الأخرى وحده وجه القول الثاني ان الجماعة شرط من شروط الجمعة فلم يجز أن يصرى  
 عنها شيء منها كالجامع ولا يزم على هذا من فاتته ركعة من صلاة الامام لان صلاة الامام قد تكملت  
 بشرطها وفي مسئلتنا اختلافه

( فصل ) وأما الخطبة فهي شرط في صحة الصلاة بعد وجوبها وبه قال أبو حنيفة والشافعي وقال ابن  
 الماجشون في رواية أبي زيد عن من ترك الخطبة على أي وجه تركها كان جعته ماضية ورواه عن  
 مالك في الثانية وبه قال داود والدليل على صحة مذهب اليها الجمهور ما نقلته الامة من فعل النبي  
 صلى الله عليه وسلم وأفعاله على الوجوب وقال مطرف في الثانية ان تركها على أي وجه كان أهاذا ابتداء

ورواه ابن حبيب عن مالك ( فرع ) وهمل من شرطها أن تكون محضرة من تنعقد بهم الجمعة  
 حتى القاضي أبو محمد عن شيوخنا أنه يجزى على المذهب وأنه لم يجز فيها نص مالك ولا لمتقدمي  
 أصحابه \* قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وعندي أنه نص على ذلك في المدونة بقوله لا تجمع  
 الجمعة إلا بالجماعة والامام مختلط خلافاً لأبي حنيفة والدليل على ما نقوله أنه ذكر جعل شرطاً في حصة  
 الجمعة فوجب أن تكون من شرطها الجماعة كتكبيره الاحرام ص \* قال مالك وإن جمع الامام  
 وهو مسافر بقربة لا يجزى فيها الجمعة فلا جمعة ولا لأهل تلك القرية ولا لمن جمع معهم من غيرهم  
 وليتم أهل تلك القرية وغيرهم ممن ليس بمسافر الصلاة \* ش وهذا كما قال لأنه لا جمعة لأحد من  
 المسلمين لعدم شرط الجماعة من المصراً والقرية الموصوفة على ما تقدم  
 ( فصل ) وقوله وليتم أهل تلك القرية وغيرهم ممن ليس بمسافر يحفل بمعنيين أحدهما أن  
 يعودوا إلى الانمام والثاني أن يقولوا على ما تقدم من صلاتهم وهذا أظهر من جهة اللفظ لأنه لو أراد  
 المعنى الأول لقال ليعد جميع المسلمين معه فيقيم ويقصر المسافر ولما خص المقيمين بالذكر كان  
 أظهر إذ صلاة المسافرين جائزة وقد اختلف أصحابنا في هذه المسئلة فروى عن ابن القاسم في  
 المدونة المجموعة ورواه عن مالك أن الصلاة لا تجزى إلا بالجماعة ولا أحد من معه وروى عنه أبو زيد  
 وابن المواز تجزئ ولا تجزى أحداً من أهل القرية حتى يقوا علم يظهر أربعا ورواه ابن نافع عن  
 مالك وجهه وأية الأولى أن الامام أقصد صلاته بتمهدها في صلاة السر وإذا فسدت صلاته  
 بالمدن تدعى إلى صلاة الجماعة معه وقد قال الشيخ أبو القاسم إن الجهر فيها يجزئ فيه والسر امرأها  
 يسره من سنن الصلاة وهذا مقتضى هذه الآية وجهه وأية الثانية أن نعمه للجهر لا يفسد  
 صلاته لأنها صفة للقراءة عشر وعقل تمنع حصة صلاة الامام وإذا لم تمنع حصة صلاته لم تمنع حصة صلاة  
 من وراءه \* قال مالك ولا جمعة على مسافر \* ش وهذا كما قال وذلك أن المسافر على  
 ضربين رجل ابتداء سفره يوم الجمعة ورجل مستديم لسفره فأما من ابتداء يوم الجمعة فلا يخلو  
 يبتدئ قبل الزوال وأما بعد الزوال قبل الصلاة فإن شرفه قبل الزوال فروى ابن وهب وابن القاسم  
 عن مالك أنه مكروه وروى عن ابن زياد عنه لا بأس به فإن أنشأه قبل الزوال وقبل الصلاة فهو ممنوع  
 خلافاً لبعض أصحاب أبي حنيفة والدليل على ما نقوله قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة  
 الآية والأمر بالشئ يقتضى وجوبه وتحريم تركه ( مسئلة ) فإن خرج من منزله يوم الجمعة فأذن  
 لصلاة الجمعة قبل أن يكون بينه وبين موضع الجمعة ثلاثة أميال كالظاهر من المذهب أنه يجب عليه  
 الرجوع لأنه قد نودي للصلاة وهو من أهل الجمعة بموضع يلزم منه إتيان الجمعة كما لو كان بالمصر  
 ( مسئلة ) وأما من كان مستديماً لسفره فلا جمعة عليه وإن كان بموضع الجمعة والدليل على ذلك  
 أن السفر عذر يبيح الفطر للصائم فوجب أن يسقط فرض الجمعة كالمرض ( مسئلة ) وأما من  
 كان المسافر وأراد على موضع استيطانه فإن علم أنه يدرك الجمعة بمصره فليؤثر الصلاة حتى يصلي  
 الجمعة فإن لم يجد فليصلي الظهر لم يجز له لأن فرض الجمعة وإن ظن أنه لا يدرك الجمعة فصلى الظهر فأذنى  
 ر واد ابن المواز عن مالك أن أدرك ركعة من صلاة الجمعة مع الامام فعليه أن يأتيها قال ابن الماجشون  
 لأنه صار من أهل الجمعة فانتقض ما كان صلى من الظهر وقال أشهب إن كان صلى الظهر في جماعة  
 فأذنى فرضه وكان ينبغي له أن لا يأتي الجمعة وإن كان صلى الأولى فذا كان له أن يعيدها جمعة ثم الله  
 أعلم بصلاته ولو أدرك من الجمعة ركعة أضاف إليها أخرى وقال سحنون في كتاب ابنه إن كان

\* قال مالك وإن جمع  
 الامام وهو مسافر بقرية  
 لا يجزى فيها الجمعة ولا جمعة  
 له ولا لأهل تلك القرية  
 ولا لمن جمع معهم من غيرهم  
 وليتم أهل تلك القرية  
 وغيرهم ممن ليس بمسافر  
 الصلاة قال مالك ولا جمعة  
 على مسافر

﴿ ما جاء في الساعة التي في يوم الجمعة ﴾ حدثني يحيى عن مالك ( ٢٠٠ ) عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول

صلى على ثلاثة أميال من موضع الجمعة فعليه آتيان الجمعة وإن كان صلى على ستة أميال فليس عليه آتيانها بل بركمها ذلك وجه القول الأول أن صلاة الجمعة كانت مراعاة لأمان كان من يدرك الجمعة فلا تظهر له وإن كان من لا يدركها فظهر ثابت فإذا طلع الغيب عن أحد الأيمن من حكمه بذلك وجه القول الثاني أنه لما صلى وهو معتقد أن الجمعة قد فاتته كان ما صلى فرضه فلا يعيد الأثر ما بعده العبد وجه القول الثالث أنه إذا صلى على ثلاثة أميال من موضع الجمعة فصلاته غير صحيحة لأن فرضه الجمعة وإن كان صلى على ستة أميال فظهره صحيحة لأن ذلك فرضه

﴿ ما جاء في الساعة التي في يوم الجمعة ﴾

ص ﴿ مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر يوم الجمعة فقال فيه ساعة لا يوافقها عبد مسلم وهو قائم يصلي يسأل الله شيئا إلا أعطاه إياه وأشار رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده بقلها هو حدثني عن مالك عن يزيد بن عبد الله ابن الهاد عن محمد بن إبراهيم ابن الحارث التيمي عن أبي سامة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة أنه قال خرجت إلى الطور فلقيت كعب الأحبار فجلست معه فحدثني عن التوراة وحدته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان فيها حديثه أن قلت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خبر يوم طلعت عليه الشمس يوم الجمعة فيه خلق آدم وفيه أهب وفيه تيب عليه وفيه مات وفيه تقوم الساعة وما من دابة إلا وهي مصفة يوم الجمعة حين تصبح حتى تطلع الشمس شفقان الساعة إلا الجن والإنس وفيه ساعة لا يصادفها عبد مسلم وهو يصلي يسأل الله شيئا إلا أعطاه إياه قال كعب ذلك في كل سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أبو هريرة فلقيت بصرة بن أبي بصرة الغفاري فقال من أين أقبلت فقلت من الطور فقال لو أدركتك قبل أن تخرج اليها خرجت معك رسول الله صلى

الله صلى الله عليه وسلم ذكر يوم الجمعة فقال فيه ساعة لا يوافقها عبد مسلم وهو قائم يصلي يسأل الله شيئا إلا أعطاه إياه وأشار رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده بقلها هو حدثني عن مالك عن يزيد بن عبد الله ابن الهاد عن محمد بن إبراهيم ابن الحارث التيمي عن أبي سامة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة أنه قال خرجت إلى الطور فجلست معه فحدثني عن التوراة وحدته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان فيها حديثه أن قلت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خبر يوم طلعت عليه الشمس يوم الجمعة فيه خلق آدم وفيه أهب وفيه تيب عليه وفيه مات وفيه تقوم الساعة وما من دابة إلا وهي مصفة يوم الجمعة حين تصبح حتى تطلع الشمس شفقان الساعة إلا الجن والإنس وفيه ساعة لا يصادفها عبد مسلم وهو يصلي يسأل الله شيئا إلا أعطاه إياه قال كعب ذلك في كل سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أبو هريرة فلقيت بصرة بن أبي بصرة الغفاري فقال من أين أقبلت فقلت من الطور فقال لو أدركتك قبل أن تخرج اليها خرجت معك رسول الله صلى

أقبلت فقلت من الطور فقال لو أدركتك قبل أن تخرج اليها خرجت معك رسول الله صلى



الله عليه وسلم يقول لأتعمل المظلي إلا في ثلاثة مساجد إلى المسجد الحرام وإلى مسجدي هذا وإلى مسجد أيلياء أو بيت المقدس بشك قال أبو هريرة ثم لقيت عبد الله بن سلام فحدثني مجلسي مع كعب الأحبار وما حدثني به في يوم الجمعة فقلت قال كعب ذلك في كل سنة يوم قال قال عبد الله بن سلام كذب كعب فقلت ثم قرأ كعب التوراة فقال لي هي في كل جمعة فقال عبد الله بن سلام صدق كعب ثم قال عبد الله بن سلام فقلت أيتها ساعته قال أبو هريرة فقلت له أخبرني بها ولا تضن علي فقال عبد الله بن سلام هي آخر ساعة في يوم الجمعة قال أبو هريرة فقلت وكيف تكون آخر ساعة وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يمادفها عبد مسلم وهو يصلي وتلك الساعة لا يصلي فيها فقال عبد الله بن سلام ألم يقل رسول الله صلى الله عليه وسلم من جلس مجلساً ينتظر الصلاة فهو في صلاة حتى يصلي قال أبو هريرة فقلت لي قال فهو ذلك ش قوله ترجع إلى الطور الطوري كلام العرب واقع على كل جبل إلا أنه في الشرع يطلق على جبل معين وهو الذي كلم في موسى عليه السلام وهو الذي عنده أبو هريرة وقوله فقلت كعب الأحبار فحدثني عن التوراة يعني أخبرني بها في التوراة التي يأبىهم على وجه القصص والأخبار مما ينسب إليها واعتبار ما وافق منها ما عني في هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم

( فصل ) وقوله فكان في أحد سنته أن قلت خبر يوم طلعت عليه الشمس يوم الجمعة فيخلق آدم وفيه أهبط وفيه تنبى عليه أخبار عن وقوع الأمور العظام فيه واختصاصها به في الأغلب دون سائر الأيام وذلك حرض على الاستكثار من الطاعات فيموزجر عن موافقة المعاصي

( فصل ) وقوله وما من دابة إلا وهي مصيبة يوم الجمعة من حين يصبح حتى تطلع الشمس شفقان الساعة إلا ما اختلاصها مع التوفيق لأمير بطر فأخبرني الله ليومس أن اصاخرها غايها وقع المسافة وشققة منها وقوله إلا الجن والإنس استثنى هذين النوعين من كل دابة وهو استثناء من الجنس لأن اسم الدابة واقع على كل ما دبر ودرج إذا هذا الجنس لا يصح يوم الجمعة أشفاق من الساعة لأنه قد علم أن بين يدي الساعة أشرافاً ينتظر هاجها قال القاضي وأوليدوهذا عندي ليس بالبين لا ما بعد منها ما لا يصح ولا عمل به بالاشراط وقد كان الناس قبيل أن يعلموا بالاشراط على حالهم التي هم عليها لا يصحون

( فصل ) وقوله وفيه ساعة لا يمادفها عبد مسلم وهو يصلي يسأل الله شيئاً إلا أعطاه إياه أخبار عن غنضه اليوم وغنم درجت لاختصاصه بهذه الساعة تقول كعب ذلك في كل سنة يوم يجعل أن يكون على سبيل السهو في الأخبار عن التوراة والتأويل لفظها فإما راجعاً وهو راجع قراءة التوراة أقال صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم على معنى أن الذي في التوراة موافق لآعلى معنى أن صدقه إنما ظهر بعوافقه ما قرأ من التوراة لأن الذي عند النبي صلى الله عليه وسلم أصح وصدق أظهر من أن يعلم ذلك بموافقه ما قرأ كعبه

( فصل ) وقول أبو هريرة فقلت بصرة بن أبي بصرة القناري قال من أين أقبلت يعني ألقى بصرة فأس الطور وقد كان يجعل أن يكون خروجه هذا إلى الطور حاجة عنده فيه ويجعل أن يكون قصده على معنى التبعيد والتعريب لبيانه لأن قول بصرة لو أدر كنت قبل أن تخرج إليه ما خرجت دليل على أنه فهم من التقرب بقصده وسكوناً في هريرة حين أنكر عليه دليل على أن الذي فهم منه كان قصده

الله عليه وسلم يقول لأتعمل المظلي إلا في ثلاثة مساجد إلى المسجد الحرام وإلى مسجدي هذا وإلى مسجد أيلياء أو بيت المقدس بشك قال أبو هريرة ثم لقيت عبد الله بن سلام فحدثني مجلسي مع كعب الأحبار وما حدثني به في يوم الجمعة فقلت قال كعب ذلك في كل سنة يوم قال قال عبد الله بن سلام كذب كعب فقلت ثم قرأ كعب التوراة فقال لي هي في كل جمعة فقال عبد الله بن سلام صدق كعب ثم قال عبد الله بن سلام فقلت أيتها ساعته قال أبو هريرة فقلت له أخبرني بها ولا تضن علي فقال عبد الله بن سلام هي آخر ساعة في يوم الجمعة قال أبو هريرة فقلت وكيف تكون آخر ساعة وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يمادفها عبد مسلم وهو يصلي وتلك الساعة لا يصلي فيها فقال عبد الله بن سلام ألم يقل رسول الله صلى الله عليه وسلم من جلس مجلساً ينتظر الصلاة فهو في صلاة حتى يصلي قال أبو هريرة فقلت لي قال فهو ذلك ش قوله ترجع إلى الطور الطوري كلام العرب واقع على كل جبل إلا أنه في الشرع يطلق على جبل معين وهو الذي كلم في موسى عليه السلام وهو الذي عنده أبو هريرة وقوله فقلت كعب الأحبار فحدثني عن التوراة يعني أخبرني بها في التوراة التي يأبىهم على وجه القصص والأخبار مما ينسب إليها واعتبار ما وافق منها ما عني في هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم

( فصل ) وقوله فكان في أحد سنته أن قلت خبر يوم طلعت عليه الشمس يوم الجمعة فيخلق آدم وفيه أهبط وفيه تنبى عليه أخبار عن وقوع الأمور العظام فيه واختصاصها به في الأغلب دون سائر الأيام وذلك حرض على الاستكثار من الطاعات فيموزجر عن موافقة المعاصي

( فصل ) وقوله وما من دابة إلا وهي مصيبة يوم الجمعة من حين يصبح حتى تطلع الشمس شفقان الساعة إلا ما اختلاصها مع التوفيق لأمير بطر فأخبرني الله ليومس أن اصاخرها غايها وقع المسافة وشققة منها وقوله إلا الجن والإنس استثنى هذين النوعين من كل دابة وهو استثناء من الجنس لأن اسم الدابة واقع على كل ما دبر ودرج إذا هذا الجنس لا يصح يوم الجمعة أشفاق من الساعة لأنه قد علم أن بين يدي الساعة أشرافاً ينتظر هاجها قال القاضي وأوليدوهذا عندي ليس بالبين لا ما بعد منها ما لا يصح ولا عمل به بالاشراط وقد كان الناس قبيل أن يعلموا بالاشراط على حالهم التي هم عليها لا يصحون

( فصل ) وقوله وفيه ساعة لا يمادفها عبد مسلم وهو يصلي يسأل الله شيئاً إلا أعطاه إياه أخبار عن غنضه اليوم وغنم درجت لاختصاصه بهذه الساعة تقول كعب ذلك في كل سنة يوم يجعل أن يكون على سبيل السهو في الأخبار عن التوراة والتأويل لفظها فإما راجعاً وهو راجع قراءة التوراة أقال صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم على معنى أن الذي في التوراة موافق لآعلى معنى أن صدقه إنما ظهر بعوافقه ما قرأ من التوراة لأن الذي عند النبي صلى الله عليه وسلم أصح وصدق أظهر من أن يعلم ذلك بموافقه ما قرأ كعبه

( فصل ) وقول أبو هريرة فقلت بصرة بن أبي بصرة القناري قال من أين أقبلت يعني ألقى بصرة فأس الطور وقد كان يجعل أن يكون خروجه هذا إلى الطور حاجة عنده فيه ويجعل أن يكون قصده على معنى التبعيد والتعريب لبيانه لأن قول بصرة لو أدر كنت قبل أن تخرج إليه ما خرجت دليل على أنه فهم من التقرب بقصده وسكوناً في هريرة حين أنكر عليه دليل على أن الذي فهم منه كان قصده

(فصل) وقوله سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لاتعمل المني هو تنبها والسفر عابا لان ذلك عمل المقصود به وانهم عن اعمال المني الى مسجد في المساجد الثلاثة يقتضي ان من نذر صلاة بمسجد البصرة والكوفة انه يصلي بموضعه ولا يأتيه حديث بصره المنصوص في ذلك وذلك ان النذر انما يكون في ايه القربة ولا فضيلة للمسجد البصرة بعضها على بعض تقتضي قصده باعمال المني اليه الا للمساجد الثلاثة فانها تختص بالفضيلة وأما من نذر الصلاة والصيام في شيء من مساجد الثغور فانه يلزمه اتيانها والوفاء بنذره لان نذره قصد هالم يكن لغنى الصلاة فيها بل قد افترن بذلك الرباط فوجب الوفاء به ولا خلاف في المنع من ذلك في غير المساجد الثلاثة الا ما قاله محمد بن مسلمة في المبسوط فانه اضاف الى ذلك مسجدا رابعا وهو مسجد قباء فقال من نذر ان يأتيه فيصلي فيه كان عليه ذلك

(فصل) وقوله والى مسجد ابلياء وبنت المقدس يشك في اللفظة ومسجد ابلياء هو مسجد بيت المقدس وهذا الحديث قد رواه سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم تشد الرحال الى ثلاثة مساجد ولم يذكر فيه بصره وهذا يدل على أن الصحابة كان يرسل بعضهم عن بعض

(فصل) وقول عبد الله بن سلام كذب كعب لما أخبر عنه أبو هريرة ان ذلك في كل سنة مرة يعني انه أخبره بالشئ على غير ما هو به سواء تمعد ذلك ولم يتمعد وقال بعض الناس ان الكذب انما هو ان يشهد بالشئ على غير ما هو عليه وليس ذلك بصحيح قال الله تعالى وأقسموا بالله جهد أيمانهم لا يبعث الله من يموت بلى وعدا عليه حقا ولكن أكثر الناس لا يعلمون ليبين لهم الذي يختلفون فيه وليعلم الذين كفروا أنهم كانوا كاذبين فأخبر تعالى أنهم يمانون اذا نبأوا بعد الموت أنهم كانوا كاذبين في قوله لا يبعث الله من يموت وان كانوا في حال قولهم ذلك يعتقدون أنهم صادقون (فصل) وقوله به ذلك صدق كعب يعني انه أخبر بالشئ على ما هو عليه ثم قال عبد الله بن سلام قد علمت أنه ساعة في اظهار لعلمه وتنبه لأبي هريرة على انها معلومة فأما ان يكون عنده منها علم بواقعه عليه أو لا يكون عنده علم فيسنته

(فصل) وقول أبي هريرة أخبرني بها ولا تضن على معنى لاتضل على بالعلم الذي يتنعم به أبو هريرة ولا تستسر به عبد الله بل يتنعم بتعلمه وانما قال أبو هريرة ذلك لان فطرة كذب من الناس الغل بآبائهم فلهذا قال عبد الله في يوم الجمعة وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على ثلاث ساعة لا يصلي فيها مطالبة من أبي هريرة لعبد الله بتصحيح قوله وليرزى من نفس أبي هريرة الشهادة التي تعرض على قول عبد الله وهذا يدل على كثرة معصيته عن معاني الانفاط وتحقيقهم فيها ووجه مناظرتهم عليا بمعنى استخراج الفائدة ففرع عبد الله الى تأويل الظاهر الذي اعترض أبو هريرة به والجمع بينهما ما أورده ولم ينفع في ذلك بأن ما رويته عن النبي صلى الله عليه وسلم ليس عليه العمل أو بان ما قلته أو لي منملا كان أبو هريرة عنده من أهل العلم والقهم حتى بين له وجهه وموافقته لما رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم وأعلم الدليل على أن اسم المني ينطلق في الشرع على منتظر الصلاة بقوله صلى الله عليه وسلم من جلس مجلسا ينتظر فيه الصلاة فهو في صلاة حتى يصلي

في الميمنة وتخطى الرقاب واستقبال الامام يوم الجمعة  
• حدثني يحيى عن مالك  
عن يحيى بن سعيد أنه  
بلغه أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال ما على  
أحدكم لو اتخذ

في الميمنة وتخطى الرقاب واستقبال الامام يوم الجمعة

ص • مالك عن يحيى بن سعيد أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما على أحدكم لو اتخذ

ثوبين الجمعة سوى ثوبي مهنته ❦ ش هذا حض من النبي صلى الله عليه وسلم على التجليل الجمعة  
 في اللباس كاحض على الطيب والفسل والسواك لانه يوم عيد فكان التجليل مستوفاه كالنظر  
 والاخصى وقوله صلى الله عليه وسلم لا تتخذون بين الجمعة دليل على أن ذلك ما يكون من لبس  
 الجلال وحسن الهيئة على عادتهم من الملابس في ذلك الوقت واتخاذها الجمعة سوى الثياب التي  
 يتهنأ في سائر أوقاته فيفد قصرها على يوم الجمعة وأن تكون الجمعة محصورة بلبسها وأن تكون له  
 ثياب غيرها يتهنأ بها وببائس الاعمال فيها ❦ ص ❦ مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان لا يروح الى  
 الجمعة الا اذا اذن وتطيب الا أن يكون حراما ❦ ش هذا من فعل ابن عمر موافق للحديث والعمل به  
 وعلى ذلك عمل الامة والحديث اذا نقلته الأئمة بالقبول والعمل به لم يمتنع اني اسناد صحيح لان عمل الامة  
 به يقتضي العلم بصحته بتقرير الشرع وتوضيح اسناده لا يقتضي ذلك فكان العمل به على هذا  
 الوجه أقوى ❦ ص ❦ مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن عمر بن حزم عن حذفة عن أبي هريرة أنه  
 كان يقول لأن يصل أحدكم بظهر الحرة خير له من أن يقعد حتى اذا قام الامام يتخطب جاءه تخطي  
 رقاب الناس يوم الجمعة ❦ ش معنى ذلك ان المؤتم عندده في تحطى الرقاب يوم الجمعة كتمن المؤتم  
 في التخلف عن الجمعة والتخطي يوم الجمعة على ضربين أحدهما قيل أن يجلس الامام على المنبر  
 والثاني بعد ذلك فاما التخطي قبل الجلوس فن رأى فرجة جلوسه فانه يباح ورواه ابن القاسم عن  
 مالك أن للداهل حقاً في الجلوس في الفرجة مالم يجلس فيها غيره لأن جلوس الجالس فيها قبل  
 الداهل لا يمنع هذا اذا دخل من الجلوس فيها لانه لم يتأخر عن وقت الوجوب ولا بد له من طريق  
 اليها لانه يوم الجمعة ما انتصف من اذابة الناس والوجوب في التخطي اليها وأما الداهل بعد جلوس الامام  
 فلا يتخطى الى فرجة ولا غيرها لأن تأخره عن وقت وجوب السعي قبل ابطال حقه من التخطي الى  
 الفرجين ذلك ما روى عن عبد الله بن بشر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للداهل يوم الجمعة  
 اجلس فقد أذيت ❦ ص ❦ قال مالك السنة عندنا أن يستقبل الناس الامام يوم الجمعة اذا أراد أن  
 يتخطب من كان منهم في القبلة وغيرها ❦ ش وهذا كاقوال وعليه جمهور الفقهاء وعمل الناس  
 وذلك ان الامام قد ترك استقبال القبلة واستقبلهم بوجهه ليكون ذلك المبلغ في عظمهم وأتم في  
 احضارهم ففهمهم فلهيهم أن يستقبلوه واجابه وطاعة واقتبالاً على كلاله موافق استقباله هو اذا قام  
 يتخطب قال ابن حبيب ويلزم استقبال الامام من لا يسمعه ولا يراه من كان داخل المسجد وخارجه  
 والمستقبل أن يلتفت عيناً وفيه لا زاد على بن زياد عن مالك أنه يلتفت وان حوّل ظهره الى القبلة  
 ❦ القراءة في صلاة الجمعة والاحتباء ومن تركها من غير عذر ❦

### ❦ القراءة في صلاة الجمعة والاحتباء ومن تركها من غير عذر ❦

ذكر في هذه الترجمة الاحتباء ولم يعم به ذكر في الباب ولا يحا في صفة الجلوس مسائل نذكرها  
 فأولها الاحتباء روي ابن نافع عن مالك لا بأس أن يمتحن الرجل يوم الجمعة والامام يتخطب وأنه  
 يد رجليه لأن ذلك معونة على ما يريد من أمره فليقلع من ذلك ما هو أرفق به ❦ ص ❦ مالك  
 عن حمزة بن سعيد المازني عن عبد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن الضمالي بن قيس سأل  
 النعمان بن بشير ماذا كان يقرأ به رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة على إثر سورة الجمعة قال كان  
 يقرأ هل أتاك حديث الغاشية ❦ ش قوله على إثر سورة الجمعة دليل على أن قراءة سورة الجمعة  
 أمر معروف مشهور لا يحتاج الى التساؤل عنه لكون ذلك من فعل النبي صلى الله عليه وسلم

والمواظبة عليه ومن المجموعتين رواية ابن نافع قيل لملك قراءة سورة الجمعة سنة قال ما أدري ما سئلت ولكن من أدرنا كان يقرأ بها في الأولى وأما الركعة الثانية فكانت تحتلف القراءة فيها فمرة كان يقرأ فيها بآل أنك حديث النافعية وروى أنه قرأ سبع اسم ربك الأعلى وروى أنه قرأ بالمنافقين ولذلك قال مالك أنه يستحب قراءة الجمعة في الركعة الأولى وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة هي وغيرهما من السور سواء والدليل على ما ذهب إليه مالك حديث غمرة بن سعيد المذكور ومن جهة المعنى أن هذه السورة تختص بتضمن أحكام الجمعة فكانت أولى بذلك من غيرها وأشبه بالحال

(فصل) وقوله على أثر سورة الجمعة بمحفل من جهة القراءة بأثر سورة الجمعة في الركعة الأولى غير أنه لا خلاف أن المراد بذلك الركعة الثانية واللفظ بمحفل ذلك محفل عليه فقال كان يقرأ بآل أنك حديث النافعية وروى عن النعمان بن بشير أنه كان يقرأ سبع اسم ربك الأعلى وهل أنك حديث النافعية ولا خلاف أن الركعة الثانية لا تختص بأحد هاتين السورتين وهي عند مالك وأبي حنيفة لا تختص بغيرهما من السور وقال الشافعي لا يقرأ فيها إلا بسورة المنافقين والدليل على ما قوله أنه قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قراءة هذه السور كلها وهو محمول عندنا ونحذركم على الركعة الثانية وهذا يدل على أنها غير مختصة بسورة من السور لأنها لو اختصت بسورة لم تقرأ بأثرها

(فصل) ويشتمل هذا الحديث جهر النبي صلى الله عليه وسلم بالقراءة ولذلك علموا ما قرأ به ولو أمر له بسوا في ذلك لكان التقرير كاذباً حتى أتوا ذلك في قراءته في الظهر والعصر وفي صلاة الكسوف ص مالك عن صفوان بن سليم قال مالك لا أدري عن النبي صلى الله عليه وسلم أم لا أنه قال من ترك الجمعة ثلاث مرات من غير عذر ولا علة طبع الله على قلبه ❦ هذا الحديث يدل على وجوب إتيان الجمعة مع ما تقدم ذكرنا له من قوله تعالى إذا تذكروا الصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وأما معنى اعتبار العدد في الحديث والله أعلم فانتظار للفتنة وإمهال منه تعالى عبدة التوبة ومعنى الطبع على القلب أن يجعل بمنزلة الختم عليه لا يصل إليه شيء من الخبر نسأل الله العصمة بفضله ص مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب خطبتين يوم الجمعة وجلس بينهما ❦ لا خلاف أن من سنة الخطبة أن يقبل على خطبتين فإن ترك الإمام الثانية لانحصار أولسبأن أحدث وصلى غيره أجزأهم وكذلك لو لم يتم الأولى وأتى بها بالهلال ورواه مطرف عن مالك وروى ابن حبيب عن ابن القاسم أن لم يخطب من الثانية ماله بال لم يحجزهم وعاد (مسئلة) والجلوس بين الخطبتين سنتون والمشهور من مذهب مالك أنه ليس بشرط في صحته وأوجه ذلك أن الخطبتين ذكران يتقدمان الصلاة فلم يكن الجلوس بينهما شرطاً في صحته كالأذان والإقامة (مسئلة) ومقدار الجلوس بين الخطبتين مقدار الجلسة بين السجنتين ورواه يحيى بن يحيى عن ابن القاسم لأنه فصل بين مستحبين كالجلوس بين السجنتين (مسئلة) ومن سنته أن يخطب قائماً فإن خطب جالساً فقد ذكر القاضي أبو محمد في إشرافه أنه قد أساء ولا تبطل بذلك خطبته خلافاً للشافعي والدليل على ذلك أنه ذكر يتقدم الصلاة فلم يكن القيام شرطاً في صحته كالأذان (مسئلة) وكما المقدار الذي يجزئ من الخطبة ذكر القاضي أبو محمد أن في ذلك روايتين أحدهما أنه لا يجزئ إلا بالهلال ويقع عليه

هو حديثي عن مالك عن صفوان بن سليم قال مالك لا أدري عن النبي صلى الله عليه وسلم أم لا أنه قال من ترك الجمعة ثلاث مرات من غير عذر ولا علة طبع الله على قلبه هو حديثي عن مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب خطبتين يوم الجمعة وجلس بينهما

اسم خطبة والثانية انه ان سجد وهل اوسع فقط فانه بعيد ما لم يصل فان صلى أجزاء وفي ثمانية أبي  
 زمعدن مطرف أنه اذا صعد المنبر وتكلم بما قبل أو كثر فجمعتهم جمعة (مسئلة) ويستحب تقصير  
 الخطبتين قال ابن حبيب والثانية أقصرهما والاصل في ذلك ما روی عن أبي وائل انه قال خطبتنا  
 عامر بن ياسر فأوجز وأبلغ فلما نزل قلنا يا أبا اليقظان لقد أبغيت وأوجزت فلو سكت تنقست  
 فقال اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان طول صلاة الرجل وقصر خطبته مئنة  
 من فقهه فاطيلوا الصلاة واقصر وا الخطبة فان من البيان لسهرا (مسئلة) ومن سنة الخطبة  
 الطهارة وهل ذلك شرط في صحتها أم لا قالوا سمعنا ان خطب جنبا عاودا الصلاة أبدا قال الشيخ  
 أبو محمد يريد وهوذا كره ذهب إلى أنها غزاة الصلاة اذا خطب بهم ناسيا لجنابته صحت خطبته وان  
 كان ذا كرا لجنابته بطلت خطبته وقد أباه والى مثل هذا قصد مالك في المختصر فمن خطب غير  
 متوضئ ثم سجد كرتوضئا وصلى أجزاء قال الشيخ أبو القاسم الاختيار ان خطب على طهارة فان  
 خطب على غير طهارة أساءه الخطبة حصية ولو أحدث في أثناء خطبته أو بعد الفراغ منها أجزاء  
 خطبته قال الشيخ أبو محمد وقد قال بعض أصحابنا فيمن ذكر في الخطبة انه جنب فبدأ في خطبته  
 واستغلف الصلاة أجزاء ثم ونحوه ذاك كرا القاضى أبو محمد عن المذهب (مسئلة) ومن حكم الخطبة  
 الاتصال بالصلاة انما قرب فان خطب في وقت الظهر وصل في وقت العصر في غيم قال أشهب  
 أحب أنى ان يعبدوا إلا أن يكون ما بين الخطبة والصلاة قريب فجزمهم والله أعلم

### ﴿ الترغيب في الصلاة في رمضان ﴾

﴿ الترغيب في الصلاة في

رمضان ﴾

« حدثني يحيى عن مالك

عن ابن شهاب عن عروة

ابن الزبير عن عائشة زوج

النبي صلى الله عليه وسلم

أن رسول الله صلى الله

عليه وسلم صلى في المسجد

ذات ليلة فبلى بصلاته

ناس ثم صلى الليلة القابلة

فكفر الناس ثم اجتمعوا

من الليلة الثالثة والرابعة

فلم يخرج إليهم رسول الله

صلى الله عليه وسلم فلما

أصبح قال قدر أبت الذي

صنعتم ولم بمنعني من

الخروج إليكم إلا أني

خشيت أن تفرض عليكم

وذلك في رمضان

ص مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم صلى في المسجد ذات ليلة فبلى بصلاته ناس ثم صلى الليلة القابلة فكثر الناس ثم  
 اجتمعوا من الليلة الثالثة أو الرابعة فلم يخرج إليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما أصبح قال  
 لقد رأيت الذي صنعتم ولم بمنعني من الخروج إليكم إلا أني خشيت أن تفرض عليكم وذلك في  
 رمضان ﴿ ش قوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى في المسجد ذات ليلة فبلى بصلاته ناس  
 يدل آخر الحديث على أن صلاته ما قبله وصلاة الناس معه في الليلة الأولى والثانية تدل على جواز  
 الاجتماع في النافلة في رمضان وقطعهم ذلك في رمضان دون غيره دليل على اختصاصه بهذا المعنى على  
 وجه ما كانه لا عسكافي ويحتمل أن يكون ذلك لفنيته للعمل فيه والله أعلم  
 (فصل) وقوله ثم اجتمعوا في الليلة الثالثة والرابعة فلم يخرج إليهم إلا أني خشيت أن تفرض عليكم  
 لم في الليلتين المتقدمتين عليه ولا يدل على التسخ لانه على امتناعه من الخروج فانه خشى أن  
 يفرض عليهم فاذا زالت العلة بانقطاع الفرض بعده ذهب المانع وثبت جواز الاجتماع لقيام رمضان  
 وقدر روی عن عائشة رضي الله عنها في الحديث الذي يأتي بعده من الأصل قال ان كان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم يلدع العمل وهو يجب أن يعمل به خشية أن يعمل به الناس فيفرض عليهم وما  
 سجد رسول الله صلى الله عليه وسلم بسبعة الضمى قط واني استعفا قال القاضى أبو بكر يحتمل أن  
 يكون الله تعالى أوحى اليه به ان واصل هذه الصلاة معهم فرضها عليهم بالارادة فرضها فقط على  
 ما يذهب اليه ولانه يحدث فيهم من الاحوال والاعتقاد ما يكون الاصل لهم فرض هذه الصلاة لهم  
 ويحتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم ظن ان ذلك سيفرض عليهم لما جرت به عادة فان مادام عليه

على وجه الاجتماع من القرب فرض على أمته ويحتمل أن يريد بذلك أنه خاف أن يظن أحد من أمته بسنئه إذا دام عليها وجوبها والزام الناس أمرها وهذا المعاني كلها ما مونة بعد النبي صلى الله عليه وسلم وقد روى ابن جبيب في واضعته عن مالك استدامة المنع من ذلك إلى وقتنا قال ليس من الامر الذي توأطأت عليه العامة أن يصلي الرجل بالثفر في سبعة الضحى وغيرها من النافلة بالليل والنهار غير نافلة رمضان إلا أن يكون نفر اقليل من الرجلين والثلاثة ونحوه من غير أن يكون أمرا مشهورا معنى ذلك والله أعلم ما اشتهر من أمر نافلة رمضان فلذلك جاز أن يمتنع ونشهر الامانة بها وأما غير ذلك من التوافل التي لم يثبت ذلك فيها فانه يمنع من اشهارها والاجتماع لها مخافة أن يظن كثير من الناس أنهم من جملة الفرائض ص **●** مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرغب في قيام رمضان من غير أن يأمر بهز فيقول من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه قال ابن شهاب متوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم والامر على ذلك ثم كان الامر على ذلك في خلافة أبي بكر الصديق وصدر من خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنهما **●** ش قوله كان يرغب في قيام رمضان يعني أنه كان يمتنع عليه ويندبهم اليه يعجزهم عن ثوابه بما يرغبهم فيه وقيام رمضان يجب أن يكون صلاة يتحصى به ولو كان شائعاً في جميع العام لما اقتص به ولا تنسب إليه الا لتنسب إليه الفرائض والتوافل التي تفعل في غيره على حسب ما تفعل فيه واذا اقتص به يعني الحصى عليه لمن يجز عن جميع قيام العام جاء أن يأخذ من القيام يحفظ وأن يكون ذلك في أكثر أشهر العام أو باكانه بعض على قيام العشر الاواخر من لم يستطع قيام جميع رمضان والافضل لمن استطاع أن يقوم جميع العام لحديث عائشة التي يأتي بعدها ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرد في رمضان ولا غيره على احدي عشر مرة كمة وقالت في حديث آخر يأتي بعدها ما أياكم يستطيع ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستطيعه كان عمله ديمة فلما علم صلى الله عليه وسلم أن أمته لا تطيق من ذلك ما يطيقه حضهم على افضل الاوقات بالقول والعمل لأنه كان أكثرهم محاطة على ما أعلمهم بها

(فصل) وقوله من غير أن يأمر بهز يعني من غير أن يوجبها إيجاباً لا يعمل تركه ثم بين الترغيب بقوله من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه وهذا من أعظم الترغيب وأولى ما يجب أن يسارع إليه إذا كان فيه تكفير السيئات التي تقدمته وأعلم أن الوجه الذي يكون التكفير به هو أن يقوم ما إيماناً بصدق النبي صلى الله عليه وسلم في ترغيبه فيه وإيماناً بما وعده من قائمه على ما وعده واحتساباً عند الله تعالى وأنه يقوم به جاء وأب الله تعالى لارياه ولا معة ولا غير ذلك مما يفسد العمل

(فصل) وقوله فتوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم والامر على ذلك إلى آخر الحديث وهو مرسل أرسله ابن شهاب ويعني قوله والامر على ذلك وحال الناس على ما كانت عليه في زمن النبي صلى الله عليه وسلم من ترك الناس والندب إلى القيام وأن لا يجعوا فيه على إمام يصلي بهم خشية أن يفرض عليهم ويصع أن يكونوا انبساطون إلا في يومهم أو يصلي الواحد منهم في المجدد يصع أن يكونوا لم يجعوا على إمام واحد ولكم كانوا يصلون أو أعا منفردين على حسب ما ذكر في حديث عمر رضي الله عنه بعد هذا

(فصل) وقوله ثم كان الامر على ذلك في خلافة أبي بكر وصدر من خلافة عمر وإنما مضاه على ذلك

**●** وحدثنى عن مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرغب في قيام رمضان من غير أن يأمر بهز فيقول من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه قال ابن شهاب فتوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم والامر على ذلك ثم كان الامر على ذلك في خلافة أبي بكر وصدر من خلافة عمر بن الخطاب

أو بكر وان كان قد علم أن الشرائع لا تفرض هذا النبي صلى الله عليه وسلم لأحد وجهين إما لأنه شغل ولم يتفرغ للنظر في جميع أمور المسلمين أو أمر أهل الردة وغير ذلك من الأمور مع قصر المدة أو لا يرى من قيام الناس في آخر الليل وقوتهم عليه ما كان أفضل عنده من جمعهم في امام في أول الليل وقال ابن حبيب رغب النبي صلى الله عليه وسلم في قيام رمضان من غير أن يأمر فيه به فقامت قيام الناس وحدها ما منهم في بيته ومنهم في المبدعيات التي صلى الله عليه وسلم وعمل على ذلك وكان الناس على ذلك في خلافة أبي بكر وصدر من خلافة عمر ثم رأى عمر أن يجمعهم فأمر أبا أيوب عمارا أن يجمعهم على أن يصلي بهم إحدى عشرة ركعة بالوتر

### ﴿ ما جاء في قيام رمضان ﴾

﴿ ما جاء في قيام رمضان ﴾ حدثني يحيى عن مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عبد الرحمن بن عبد القاري أنه قال خرجت مع عمر بن الخطاب في رمضان إلى المسجد فإذا الناس أوزاع متفرقون يصلي الرجل لنفسه ويصلي الرجل فيصلي بصلاته الرهط فقال لاني لا رأني لو جعت هؤلاء على قاري واحد لكان أمثل فيجمعهم على أبي بن كعب قال ثم خرجت معه ليلة أخرى والناس يصلون صلاة قارئهم فقال نعمت البسطة هذه والتي نامون عنها أفضل من التي يقومون يعني آخر الليل وكان الناس يقومون أوله ثم قوله فإذا الناس أوزاع متفرقون يعني جماعات متفرقة تكون الجماعة في ناحية للمسجد وفي ناحية أخرى فما جاء آخرى وكذلك في وأحسنه وقوله يصلي الرجل لنفسه ويصلي بصلاته الرهط فيجمل معنيين أحدهما يصلي الرجل لنفسه ويصلي آخر معه الرهط يصلون بصلاته فالصغير في قوله بصلاته راجع إلى غير المذكور وبدل عليه قوله الرجل فتكون الألف واللام في قوله الرجل ليست للمهدوا ناهي الجنس والوجه الثاني أن ريد أن الرجل يصلي لنفسه ويصلي بصلاته ذلك الرجل الرهط فيصنع أن تكون الألف واللام على هذا التأويل للجنس ويصح أن تكون للمهد ويقتضى أن المأموم يصح أن يقتدى بالمصلي وإن لم يقصد المصلي ذلك

(فصل) وقول عمرو أنه أتاني لاراني لو جعت هؤلاء على قاري واحد لكان أمثل فبان أن ذلك فيما أدى إليه اجتهاده ورأيه واستنباطه ذلك من إقرار النبي صلى الله عليه وسلم الناس على الصلاة معه في البيتين وقيامه ذلك على جماع الناس على إمام واحد في الصلوات المفروضة ولما في اختلاف الأئمة من اختلاف الكفاية وسباب الحقد ولأن هذا الشرط الكثير من الناس على الصلاة وقوله أمثل يريد أفضل (مسئلة) قال ابن حبيب ولا بأس أن يصلي من حول المسجد في دورهم بصلاته الإمام إذا سمعوا التكبير ولا بأس أن يصح الناس رجل التكبير ولا يفعل ذلك في الفرائض

(فصل) وقوله فيجمعهم على أبي بن كعب يعني أنه جمعهم على الاتباع والصلاة معه قال ثم خرجت معه ليلة أخرى والناس يصلون صلاة قارئهم يعني الذي جمعهم عليه عمر فقال نعمت البسطة هذه هكذا وقت هذه اللحظة نعمت في رأي من التسخن نعمت بالتمام الممدودة لأن نعم عندهم فعل فلا تتصل به إلا ما وأما البصريون فاعتكفون عندهم نعمت بالتمام الممدودة لأن نعم عندهم فعل فلا تتصل به إلا ما التائبون هذا وهذا القول تصرع من عمر رضي الله عنه بأنه أول من جمع الناس على قيام رمضان على إمام واحد بقصد الصلاة بهم ورتب ذلك في المساجد ترتيبا مستقرا لأن البدعة هو ما ابتدأه قبله المتبع دون أن يتقدمه اليغبره فابتدعه عمرو وابعه عليه الصلاة والناس إلى عملهم

أوله





قيل انه كان يقرأ من ثلاثين آية الى عشرين وكان الأمر على ذلك الى يوم الحرة فنقل عنهم القيام فنقصوا من القراءة و زادوا في عدد الركعات فجاءت ستا وثلاثين ركعة والوتر بثلاث فغضب الأمر على ذلك وأمر عمر بن عبد العزيز في أيامه أن يقرأ في كل ركعة بعشر آيات وكره مالك أن ينقص من ذلك وتر القراءة وهو الذي مضى عليه عمل الأئمة واتفق عليه رأي الجماعة فكان هو الأفضل بمعنى التخفيف \* قال الشيخ أبو القاسم وهذا في الآيات الطوال ويزيد على ذلك في الآيات الخفاف \* قال الامام أبو الوليد وهذا عندني في الجماعات والمساجد ولو استطاع أحدني خاصة نفسي أن يصلي بأحدى عشر ركعة في كل ركعة بلتين لكان أفضل وقد ورد عنه صلى الله عليه وسلم انه قال أفضل

الصلاة طول القيام

(فصل) وقوله وكنا نتمد على المعنى من طول القيام والاعتدال على الصبا والخائط في النافلة بأش بطول القيام لأن ذلك معونة عليه وهذا مبنى على أن لطول القيام فضيلة ربما استعين عليها بالاعتدال على عما أوحاط لأن الاعتدال جائز في النافلة مع القدرة على القيام وأما في الفريضة فلا يجوز ذلك لأن القيام من فروض مع القدرة عليه فمن لم يستطع القيام إلا بالاعتدال كان ذلك فرضه ولا ينتقل الى الجلوس إلا مع العجز عنه ومن ذلك الاعتدال بأحدى اليدين على الأخرى فإنه مكروه في الفريضة لأنه اعتدال في صلاة الفريضة لا يحتاج اليه إلا أنه لم يبلغ في المنع مبلغ الاعتدال على الصبا والعود

وحديثي من مالك عن  
يزيد بن رومان انه قال  
كان الناس يقومون في  
زمان عمر بن الخطاب في  
رمضان ثلاث وعشرين  
ركعة

(فصل) وقوله وما كنا ننصرف إلا في زوغل الفجر وهي أوائله وأول ما يبدي منه يعني بذلك أنهم كانوا لا يقضون صلاتهم بطول القيام إلا في قرب الفجر وهذه صلاة من كانته قوة على قيام آخر الليل وقول عمر والتي ينامون عنها خیر من التي يقومون لمن كان يقوم أول الليل خاصة وهذا يدل على أن أحوال الناس كانت تختلف فمن كان يصلي أول الليل ومنهم من كان يصلي آخره ومنهم من كان يصلي جميعه

(فصل) وقوله إحدى عشر ركعة يريد بها من أحد هما أن يكون الثلاث منها وزا والثاني أن يكون الوتر منها ركعة واحدة وقد اختار مالك أن يكون الوتر ثلاث ركعات \* قال الامام أبو الوليد رضي الله عنه وله عندي ثلاثة وجوه أحدها أن ذلك لمن أخر وتره عن صلاته وأما من وصل صلاته بوتره فإنه يجزئه ركعة واحدة والثاني مراعاة الخلاف لأن جماعة من أهل العلم يقولون الوتر ثلاث ركعات لاسلام فيها فأراد مالك ابقاء الصورة اذ لم يجز عنده اتصالها والثالث انه لا يجوز عنده أن يوتر بركعة واحدة لأن الوتر نقل فيلزم أن يوتر نفلا وأقل ما يكون ذلك ركعتين فلو لم تنفصلان الركعتان الوتر حتى صار ثامن جلسته لانهما شرط فيه وما زاد على ذلك من التوافل فله غير هذا الحكم لأنه ان شاء جاءه وان شاء تركه لا تأثير له في الوتر ص \* مالك عن يزيد بن رومان انه قال كان الناس يقومون في زمان عمر بن الخطاب في رمضان ثلاث وعشرين ركعة \* ش قوله كانوا يقومون في رمضان ثلاث وعشرين ركعة يريد عشر ركعة غير الوتر والركعتين اللتين تتعللان معه في سائر العام والعشر وبن ركعة خمس تراوح كل أربع ركعات تروى بجوبس من كل ركعتين وقد جرت عادة الأئمة أن يفصلوا بين كل ترويختين من هذه الصلاة ركعتين خفيفتين صلواتهما فإذا ولت ذلك وجهان أحدهما أن يكون ذلك أقرب الى التصحيح في عدد الركعات وأبعد من الغلط فيها والثاني أن يتمكن من فاته الامام ركعة من قضاء ما فاتته في تلك المدة فمن أدرك مع الامام ركعة فلا

بجناؤن تكون من الركعتين الآخرين أو من الأولين فإن كانت من الآخرين فإنه يقضى الركعة التي فاتته إذا قام الإمام إلى الركعتين اللتين ينفردهما وإن كانت من الركعتين الأولىين ففسد روى ابن القاسم عن مالك أنه لا يسلم سلاسله ولكن يقوم فيصعب الإمام فإذا قام الإمام من الركعة الأولى من الآخرين تشهد وسلم ثم دخل معه في الركعتين الآخرين فبطلت ركعة ثم قضى الثانية منهما حين انفراده بالتفصل ص **مالك** عن داود بن الحصين أنه سمع الأعرج يقول ما أدركت الناس إلا وهم يلعنون الكفرة في رمضان قال وكان القاري يقرأ بسورة البقرة في ثمان ركعات فإذا قام بها في اثنتي عشرة ركعة رأى الناس أنه خفف **ش** قوله ما أدركت الناس إلا وهم يلعنون الكفرة في رمضان يريد بالناس الصعبة ومعنى ذلك أنهم كانوا يقتنون في رمضان بلعن الكفرة ومحل فتوتهم الوتر وعن مالك في ذلك روايتان أحدهما في الفتوت في الوتر جملة وهي رواية ابن القاسم وعلي **والثانية** أن ذلك مستحب في النصف الآخر من رمضان وهي رواية ابن حبيب عن مالك أنه قال الشافعي وقال أبو حنيفة أن ذلك مستحب في جميع رمضان وجه القول الأول أن هذه الصلاة تدور في كل الفتوت مشروعا فيها كالمغرب وجه الرواية الثانية مروي عن عبد الرحمن الأعرج قال ما أدركت الناس إلا وهم يلعنون الكفرة في رمضان ولا خلاف أن المراد به الفتوت وإنما اقتص ذلك بالنصف الآخر لأنه القاضي أبو محمد أن يصلي بالناس النصف الأول فلم يقنت ثم مرض وصلى مكانه معاذ فقتل فصل الاتفاق منهما ومن سائر الصحابة الذين لم ينكروا وعلي واحد منهما على أن الفتوت مشروعة في النصف الآخر دون الأول كما اقتص بالركعة الآخرة من صلاة الصبح ( فرع ) وفي المدينة من رواية محمد بن يحيى عن مالك أنه قال لعن الكفرة في رمضان إذا أوتر الناس فصلى الركعتين ثم قام به الثالثة فركعها إذا رفع رأسه من الركوع وقب يدعو على الكفرة ويلعنهم ويستنصر المسلمين ويدعو قال وكل ذلك شيء خفيف غير كبير وكان للامام دعاء معروف يجهر به كإجهار بالقرأة وأنه لحسن وهذا أمر محدث لم يكن في زمان أبي بكر وعمر وعثمان قال ابن القاسم كان مالك بعد ذلك ينكره إنكارا شديدا ولا يرى أن يعمل به قال محمد بن يحيى عن مالك كان الناس يدعون به في ليلة خمس عشرة من الشهر

( فصل ) وقوله وكان القاري يقرأ بسورة البقرة في ثمان ركعات مخالف لقوله كان يقرأ بالثنتين وذلك أنه كان يقرأ بها في ثمان ركعات بعد أن خففت الصلاة عن القرأة بالثنتين لما رأى عمر رضي الله عنه أن ذلك أثر في الناس وأدعى لهم إلى الصلاة ص **مالك** عن عبد الله بن أبي بكر قال سمعت أبي يقول كنا نصرف في رمضان فنستعجل الخدم بالطعام مخافة الفجر **ش** هذا لمن كان يستديم القيام إلى آخر الليل أو لمن كان يصنع آخره بالقيام فأما من قال عنه عمر والتي ينامون عنها خبر فربما تكن هذه حالهم وهذا يدل على اختلاف أحوال الناس في ذلك والله أعلم ص **مالك** عن هشام بن عروة عن أبيه أن ذكوان أبا عمرو وكان عبدا لعائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فاعتقه عن درمنا كان يقوم يقرأ لها في رمضان

وحدثني عن مالك عن داود بن الحصين أنه سمع الأعرج يقول ما أدركت الناس إلا وهم يلعنون الكفرة في رمضان قال وكان القاري يقرأ بسورة البقرة في ثمان ركعات فإذا قام بها في اثنتي عشرة ركعة رأى الناس أنه قد خفف **و** حدثني عن مالك عن عبد الله بن أبي بكر قال سمعت أبي يقول كنا نصرف في رمضان فنستعجل الخدم في الطعام مخافة الفجر **و** حدثني عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن ذكوان أبا عمرو وكان عبدا لعائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فاعتقه عن درمنا كان يقوم يقرأ لها في رمضان

المعذوبة نقصا مؤثرا في الامامة فأما ابن المجاشون فانه يجوز أن يكون العبد اماما راتبا وقدروى  
أن ذكر ان هذا كان يقرأ في المصنف وقد قال مالك لا بأس ان يوم نظرا من لا يحفظ

### ﴿ ما جاء في صلاة الليل ﴾

ص ﴿ مالك عن محمد بن المنكدر عن سعيد بن جبير عن رجل عنده رضاء أنه أخبره أن عائشة  
زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما من امرئ تكون له  
صلاة ليليل يغلب عليها نوم الا كتبه له اجر صلاته وكان نومه عليه صدقة ﴿ ش قوله ما من امرئ  
تكون له صلاة ليليل يعني أن تكون له عادة من صلاة نافلة في ليله فيغلبه على تلك الصلاة نوم نومه  
منها وذلك على وجهين ﴿ أحدهما أن يذهب به النوم فلا يستيقظ ﴿ والثاني أن يستيقظ وينعمه  
النوم من الصلاة فيحكمه أن ينام حتى يذهب عنه مانع النوم  
(فصل) وقوله الا كتبه له اجر صلاته يريد الصلاة التي اعتادها قال الامام أبو الوليد ويحفل  
ذلك عندى وجوها ﴿ أحدها أن يكون له اجرها غير مضاعف ولو علمها السكان له اجرها مضاعف لانه  
لا خلاف أن الذي يصلحها لكل حال ولذلك قال صلى الله عليه وسلم لملي وفاطمة ألا تصليا فاما قاله  
على رضى الله عنه انما أنفسنا بيد الله فإذا شاء أن يبعثنا بعثا خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ضرب تخذه ويقول وكان الانسان أكثر شئ جدلا ويحفل أن ير بدان له اجر من تمنى أن يصلي مثل  
تلك الصلاة وله أجر إذا أجرنا سمع على ما قلناه وقوله وكان نومه صدقة عليه يعني انه لا يعتسب عليه  
به ويكتب له اجر المصلين ص ﴿ مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله عن أبي سلمة بن  
عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت كنت أنام بين يدي رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ورجلاي في قبليته فاذا سجد غزني فقبضت رجلي فاذا قام بسطتها قالت والبيوت  
يومئذ ليس فيها ما يصح ﴿ ش قولها كنت أنام بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم يحفل أن  
يكون مضجعا من القبلة الى الجوف متصل رجلاه من قبليته الى موضع سجوده وقدروى أنها  
قالت ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي من الليل وأنا معترضة بينه وبين القبلة كاعتراض الجنابة  
(فصل) وقلنا فاذا سجد غزني فقبضت رجلي فاذا قام بسطتها مع كونها معترضة بين يديه معنى  
المرور بين يدي المصلي وزوالها عن قبليته مرة ورجوعها اليها ثانية لتبين أن ذلك لا يقطع الصلاة وانه  
مباح مع الضرورة وفي صاحبة صلاة المصلي الى المرأة وهي في قبليته وقد كرمه مالك الصلاة الى المرأة  
لثلاثين كرمها ما يشغله عن صلاته ويدخل عليه النقص فيها والنبي صلى الله عليه وسلم معصوم من  
ذلك ولذلك صلى وعائشة في قبليته مع ضيق المنزل  
(فصل) وقولها فاذا سجد غزني فقبضت رجلي يدل على أن اللس لعبر اللثة لا ينقض الطهارة  
لوجهين ﴿ أحدهما ان حقيقة قولها غزني يقتضى المباشرة لجسدها بيده ﴿ والثاني قولها  
والبيوت يومئذ ليس فيها ما يصح وهذه حالة لا يؤمن معها أن تقع بده على شئ من جسدها للظلام  
وان التام لا يؤمن أن تنكسنا بعض جسده وغزها بايها يده لتقبض رجلاها دليل على أن يسير  
العمل في الصلاة لا يبطلها والعمل في الصلاة على ثلاثة أصرب ﴿ أحدها اليسر جدا كالغمز وحك  
الجسد والاشارة في ذلك لا ينقض الصلاة عمده ولا سهوه وكذلك التخطي الى الفرجة القريبة ﴿ والثاني  
أكثر من هذا وهو يبطل الصلاة عمده ولا يبطلها سهوه كالانصراف عن الصلاة واختلاف أعضائها

﴿ ما جاء في صلاة الليل ﴾

﴿ حديثي يحيى عن مالك ﴾

عن محمد بن المنكدر عن

سعيد بن جبير عن رجل

عنده رضاء أنه أخبره أن

عائشة زوج النبي صلى

الله عليه وسلم أخبرته أن

رسول الله صلى الله عليه

وسلم قال ما من امرئ

تكون له صلاة ليليل

يغلب عليها نوم الا كتب

الله له اجر صلاته وكان

نومه عليه صدقة ﴿ وحديثي

عن مالك عن أبي النضر

مولى عمر بن عبيد الله

عن أبي سلمة بن عبد الرحمن

عن عائشة زوج النبي

صلى الله عليه وسلم انها

قالت كنت أنام بين يدي

رسول الله صلى الله عليه

وسلم ورجلاي في قبليته

فاذا سجد غزني فقبضت

رجلي فاذا قام بسطتها

قالت والبيوت يومئذ

ليس فيها ما يصح

في الأكل والشرب فقال ابن القاسم يبطل الصلاة عمده وسبوه وقال ابن حبيب لا يبطل الصلاة إلا أن يكون سبوا جدا كسائر الأعمال \* وأما الضرب الثالث فهو الكثير جدا كالشئ الكثير والخروج من المسجد والعمل الكثير فهذا يبطل الصلاة على أي وجه كان من العمدة والسهو

(فصل) وقولها والبيوت يومئذ ليس فيها ما يصير تردي زمان الليل بدليل أن المصايح لا تتخذ في الأيام وإنما تتخذ في الليالي فانقضت ذلك ان معني قولها يومئذ بذلك الزمان ولم ترد أي أسعدون ليلته ص \* مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا نسي أحدكم في صلاته فليرقد حتى يذهب عنه النوم فإن أحكم إذا أصلى وهو ناعس لا يدري له به يذهب يستغفر فيسب نفسه \* معنى قوله إن من غلب عليه النوم ولم يستطع مدافعتة فليرقد حتى يذهب عنه النوم ويقدر على إقامة الصلاة وقد قال تعالى لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون وقال جماعة من أهل التفسير معنى سكارى من النوم وإذا قلنا بالعموم فتبطل على سكر النوم وغيره

(فصل) وقوله فإن أحكم إذا أصلى وهو ناعس لا يدري له به يذهب يستغفر فيسب نفسه يريد أنه إذا أصلى في حال غلبة النوم عليه فإنه لا يقين أنه يستغفر إذا أراد الاستغفار بل يجوز أن يكون يائي بسب نفسه بلامن الاستغفار هذا مما ينافي الصلاة وهذا اللفظ عام في كل صلاة وقد أدخله مالك في صلاة الليل وقد جله على ذلك جماعة لأن النوم الغالب لا يكون في الأغلب إلا في صلاة الليل وإن جرى ذلك في صلاة الفرض فكان في الوقت من السعة ما يعلم أنه يذهب عنه فيه النعاس ويدرك صلاته أو يعلم أن معني يوقفه فليرقد وليتفرغ لأقامة صلاته في وقتها فإن كان في ضيق الوقت وعلم أنه إن رقد فإنه الوقت فليس له بمكة وليجهد نفسه في تصحيح صلاته ثم رقد فإن تبين أنه قد أتى في ذلك بالفرض والأقضا بعد نومه ص \* مالك عن أسباط عن أبي حنيفة أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سمع امرأته من الليل تصلي فقال من هذه فقيل له هذه الخولاء بنت توبت لاتنام الليل ففكره ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى عرفت الكراهية في وجهه ثم قال إن الله تعالى لا يعل حتى تعلموا العمل ما لكم به طاعة \* ش قوله سمع امرأته من الليل تصلي يعقل أنه سمعها تذكر صلاتها من الليل ويعقل من جهة اللفظ أن يسمع قراءتها وهذا ممنوع للنساء لأن أصواتهن عورة وإنما حكمها فيها ليجهر فيه أن تسمع نفسها خاصة وأما الرجل فإنه يرفع صوته بالقراءة على حسب مله أو رفق به وقد ذكر مالك أن الناس كانوا يتواعدون بالمدينة لتقيام القراءة في الصلاة

(فصل) وقوله لاتنام الليل يريد أنها تصلي في جميع الليالي وإنما وصفها بالانتناع من النوم خاصة لأنه عادة للنساء بالليل ولا بالانتماع منه إلا لفرض مقصود وذلك لما شارت إليه من الصلاة وإنما كره النبي صلى الله عليه وسلم ذلك لأنه علم أنه أمر لا يستطيع الدوام عليه وكان يعجبه من العمل ما دام عليه صاحبه وإن قل وقد اختلف قول مالك فمن يبيح الليل كله فكرهه مرة وقال له يصح مغالاة في رسول الله صلى الله عليه وسلم سوءة حسنه كان يصلي أدنى من ثلث الليل ونصفه وثله وإذا أصابه النوم فليرقد حتى يذهب عنه ثم يرجع مالك فقال لا بأس به ما لم يضر ذلك صلاة الصبح قال مالك إن كان يأتبه الصبح وهو ناعس فلا يضر وإن كان إنما يتركه كسل وقصور فلا بأس به

(فصل) وقوله حتى عرفت الكراهية في وجهه يعني أنه رأى في وجهه من التقطيب وغير ذلك من

\* وحدثنى عن مالك عن

هشام بن عروة عن أبيه

عن عائشة زوج النبي

صلى الله عليه وسلم أن

رسول الله صلى الله عليه

وسلم قال إذا نسي أحدكم

في صلاته فليرقد حتى

يذهب عنه النوم فإن

أحكم إذا أصلى وهو ناعس

لا يدري له به يذهب

يستغفر فيسب نفسه

\* وحدثنى عن مالك عن

أسمعيل بن أبي حكيم

أنه بلغه أن رسول الله صلى

الله عليه وسلم سمع امرأة

من الليل تصلي فقال من

هذه فقيل له هذه الخولاء

بنت توبت لاتنام الليل

ففكره ذلك رسول الله صلى

الله عليه وسلم حتى عرفت

الكراهية في وجهه ثم قال

إن الله تبارك وتعالى لا

يعل حتى تعلموا العمل ما

لكم به طاعة

علامان الكراهية ما عرفت بذكر اهيتك والموصفت به اخوانه من أعياها الاتمام الليل وقوله صلى الله عليه وسلم ان الله لا يلحق حتى تحلوا قال بن وضاح معناه لا يلحق بالشواب حتى تحلوا من العمل ومعنى ذلك والله اعلم ان الملل من الباري اخاه ترك الاتابة ولا عطا ولا ملل منها هو السائمة والعجز عن الفعل الاتابه لما كان معنى الامر بن تركه وصف تركه بالملل على معنى المقابلة بقوله قال القاضي أبو بكر وذكر هذا اودى ان احد بن ابي سليمان قال معناه لا عمل وأنتم تخون

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم: «كلوا من العمل ما لكم به طاقة» يجعل تعيين أحدهما انتدبا لنا في تكليفه ما لنا به طاقة من العمل والثاني نهيا عن تكليفه ما لا ينطبق والآخر بالاعتصار على ما يطيق وهو الائق بنفس الحديث وقوله من العمل الاظهر أنه أراد به الجهل بالبر لا انه يورد على سببه وهو قول مالك ان اللفظ الوارد مقصور عليه والثاني انه لفظ ورد من جهة صاحب الشرع فيجب ان يجعل على الاعمال الشرعية وقوله ما لكم به طاقة يريد والله ما لكم بالندوة عليه طاقة من العمل ذلك من زيد بن اسلم عن أبيه أن عمر بن الخطاب كان يصلي من الليل ما شاء ان يفتي اذا كان من آخر الليل يبطأ أهله للصلاة يقول لهم الصلاة الصلاة ثم توافده الآية وأمر أهله بالصلاة أو اصبر عليها لانسا للرزق فمن نزلك والعاقبة للتقوى ثم شق فوه أن عمر كان يصلي من الليل ما شاء الله بغضه أن التفتل غير محدود وان ذلك بحسب قوة سمعي انسان ونشاطه وما يمكنه أن يداوم عليه وابطاطه أهله من آخر الليل يريد بذلك أن يأخذوا من نافلة الليل يحفظ وان غفل فكان يجعل ذلك في أفضل أوقات الليل وهو العصر وقد قل قسامة فليشرب به أفضل أوقات الليل وقصروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لو احب الصلاة الى الله صلاة داود كان يتم نصف الليل ويقوم ثلثه ويتم

المجلس

(فضل) وقوله فيلو هذه الآية وأمر أهل الصلاة بحمل أن يوظفهم امتثالاً لأمر الباري تعالى فيلو هذه الآية عند امتثالها لئلا يفقدوا ذلك ويحفل أن يقرأ ذلك هي سبيل الاعتذار من بقائهم ص في مالك أنه بلغه أن سعيد بن المسيب كان يقول بكرة النوم قبل العشاء والحديث بعدها ش يعني كراهية النوم قبل العشاء لما فيه من التفرغ بسلامة العشاء وتوضيها للغوات فقد يجب به النوم حتى يقوى وقها ومعنى كراهية الحديث بعد ذلك منع من صلاة الليل وقد أرحس في ذلك لمن تحدث مع ضيف أقرع اعلمازاد الهادي وأل العروس أو مسافر ص في مالك أنه بلغه أن عبد الله بن عمر كان يقول صلاة الليل والتأريش مثنى يسلم من كل ركعتين قال يعني قال مالك وهو الأمر عندنا في ش قوله صلى الله عليه وسلم صلاة الليل رب بركت النافعة ولذلك أصيب إلى الليل والنهار وبين ذلك بقوله يسلم من كل ركعتين فاضاقتها إلى الليل والنهار تنقضي أن الليل نافلة والنهار نافلة وأفضل أوقات الليل متقدم ذكره وأفضل أوقات النهار المأجزة قال مالك إنما كانت عبادتهم الصلاة من آخر الليل وبالمأجزة والورع والفكرة قبله فالتفيل بين الظهر والعصر إنما كانت صلاة العوم بالليل والمأجزة قال عنه ابن القاسم كأفد أيمكره الصلاة بين الظهر والعصر وجهه ذلك أن هذه أوقات التصرف والاشتغال بأمر الدنيا وأما يصيب أن تكون الصلاة في وقت النوم والفتة كصلاة الليل وفي وقت مبعد من صلاة فرض كصلاة الليل

(فصل) وقول مالك رحمه الله معنى منى يريد أن كل ركعتين منها صلاة قائم بنفسها قال مالك في ذلك الأمر عندنا بأن النوافل لا زاد فيها على ركعتين وهذا قال الشافعي وأبو يوسف ومحمد بن

• وحديثي عن مالك بن زيد بن أسلم عن أبيه أن  
عمر بن الخطاب كان يصلي  
من الليل ماشاً للهتقى  
إذا كان من آخر الليل  
أيقظ أهل الصلاة يقول  
لهم الصلاة الصلاة فتمتثلون  
هذه الآية وأمر أهل الصلاة  
وأصبر عليها لا تستك  
رزة من ينك ولا عافية  
تلتقي • وحديثي عن  
مالك أنه بلغنا أن سعيد بن  
الحبيب كان يقول يكره  
النوم قبل العشاء  
والحديث بعداهو حديثي  
عن مالك أنه بلغنا أن عبد الله  
ابن عمر كان يقول صلاة  
الليل والنهار مثني مثني  
يسلم من كل ركعتين قال  
يحيى قال مالك وهو الأمر  
عندنا

الحسن وقال أبو حنيفة إن شاء سلم من ركعتين وإن شاء سلم من أربع وقال الثوري والحسن بن صالح كل ركعتين بسلام واحد بعد أن يجلس في كل ركعتين والدليل على صحة ما ذهب إليه مالك الحديث الذي يأتي بعده من الأصل أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن صلاة الليل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الليل مثنى مثنى فإذا خشي أحدكم الصبح صلى ركعة واحدة توتر له ما قد صلى فإن قيل معنى ذلك أن يجلس في كل ركعتين فالجواب أن هذا غير صحيح لأن مثل هذا اللفظ لا يستعمل للفصل بالجلاس ولذلك لا يقال الظهر والعصر مثنى مثنى وإن كان يجلس في كل ركعة منهما يقال صلاة الصبح مثنى لما كان يسلم فيها من ركعتين وجواب ثان وهو أن قوله صلاة الليل مثنى مثنى يقتضي أن يكون كل ركعتين منها صلاة ولا تكون صلاة الأبناء يفعلها جماعة بعد هاب السلام ودليلنا من جهة المعنى أن هذه صلاة تنقل فلم تجزأ بإدائه على ركعتين كصلاة العيد

### ﴿ صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في الوتر ﴾

ص م مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي من الليل إحدى عشر ركعة بوتر منها بواحدة فإذا فرغ اضطجع على شقه الأيمن م ش روى هذا الحديث جماعة عن ابن شهاب فزادوا فيه يسلم من كل ركعتين وقوله بوترها بواحدة يقتضي أن الوتر من جثا ركعة واحدة وقد اختلف الناس في الوتر في ثلاث مسائل ١ أحداها وجوبه ٢ والثانية عدده ٣ والثالثة أفراده من الشفع فأما وجوبه فإن مالكاً رحمه الله ذهب إلى أنه غير واجب وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة هو واجب وليس بفرض والواجب عنده دون الفرض وفوق السن ومنه على السن أن يجوز ترك السن ولا يجوز ترك الواجب ويقسمه عن الفرض أنه يكفر جاحد الفرض ولا يكفر جاحد الواجب وقال القاضي أبو محمد الواجب عنده ناء الفرض واللازم والحتم والمستحق بمعنى فيتحقق معهم الكلام في هذه المسئلة فإن أرادوا بالواجب أنه لا يحرم تركه فهو خلاف في عبارة فلا معنى للانتقال بالمناظرة في ذلك وإن قالوا أنه ما يحرم تركه فهو خلاف في معنى والدليل على نفي وجوبه حديث طلحة بن عبيد الله في الإعراب الذي سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الفرائض فقال صلى الله عليه وسلم خمس صلوات في اليوم والليلة فقال هل علي غيرها فقال لا إلا أن تطوع فوجه الدليل أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن الفرض فأجاب بالنسب وهذا يقتضي أن الخمس صلوات هي جميع فرض الصلاة ١ والثاني أنه قال هل علي غيرها قال لا فني وجوب غيرها ٢ والثالث أنه قال لا إلا أن تطوع فوصف ما زاد على الخمس بالتطوع (فأما المسئلة الثانية) في عدد الوتر فإن مالكاً رحمه الله ذهب إلى أن الوتر ركعة واحدة وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة الوتر ثلاث ركعات والدليل على ما قبله قول الأعقب شفع وأقله ركعتان قاله ابن حبيب عن مالك وهو المشهور من المذهب وقال سفيان في كتاب ابنه وقد روى على بن زياد عن مالك بوتر المسافر ركعة واحدة وقد أوتره منون في مرضه بركعة واحدة وذلك يدل من رأيها على تخفيف ذلك على أصحاب الأعذار وإن الشفع ليس بشرط في صحة الوتر وقال الشافعي ذلك جائز دون عذر والدليل على صحة ما نقوله أن هذه صلاة وتر

﴿ صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في الوتر ﴾  
 • حديثي يعني عن مالك  
 • عن ابن شهاب عن عروة  
 • ابن الزبير عن عائشة زوج  
 • النبي صلى الله عليه وسلم  
 • أن رسول الله صلى الله عليه  
 • وسلم كان يصلي من الليل  
 • إحدى عشرة ركعة بوتر  
 • منها بواحدة فإذا فرغ  
 • اضطجع على شقه الأيمن

فوجب أن يوتر بهما هو من جنسهما كالغرب التي توتر ما هو من جنسها وهو القرض (فرع)  
وهل يتعين للوتر قراءة على الوجوب والاستعباب قال ابن نافع في المجموع أن الناس ليرتضون  
في الوتر قراءة قل هو الله أحد أو المودتين مع أم القرآن وما هو بلازم وهذا ينافي الوجوب وروى  
عنه ابن القاسم أن لا فعله وذلك يدل على الاستعباب وروى ابن القاسم عن مالك من قرأ في الوتر  
سهوا بأم القرآن فقط فلا سجود عليه (مثلة) وأما الشفع قبل الوتر فقد روى عن يزيد  
عن مالك ما عندي شيء يستحب القراءة به دون غيره وهذا يدل على أن هذا الشفع من جنس سائر  
النوافل قال الإمام أبو الوليد وهذا عندي لمن كان وتره واحدة عقيب صلاته بالليل فامان لم يوتر  
الاعقب شفع الوتر فإنه يستحب له أن يقرأ في الشفع بسج اسم ربنا الأعلى وقل يا أيها الكافرون  
على ما تقدم في حديث ابن عباس

(فصل) وقوله إذا فرغ من الاحدى عشرة ركعة وهو الاظهر  
لأنها لا ذكر فعلها فالظاهر أن الفراغ كان منها ويحتمل أن يكون قوله إذا فرغ يعني من جميع  
ما صلى لأن الأول هو الاظهر إذا صلاة الليل والوتر قبل طلوع الفجر وركعتا الفجر اتما كن بعد  
طلوع الفجر وقد روى عمرو بن الحارث وبونس بن يزيد والأوزاعي عن الزهري في هذا الحديث  
أن اضطجعا صلى الله عليه وسلم كان ما بعد ركعتي الفجر راحة وانتظار الطلوع الفجر وكان  
يضطجع بعد ركعتي الفجر راحة وانتظار اجتماع الناس للصلاة

(فصل) وقوله اضطجع على شقه الايمن هذه الصفة ليست بقربة وإنما كان النبي صلى الله عليه  
وسلم يضطجع راحة وإبقاء على نفسه قال مالك من فعلها راحة فلا بأس بذلك ومن فعلها سنة وعبادة  
فلا خرف في ذلك والى هذا ذهب جماعة الفقهاء وقال ابن حبيب استحب الصفة بين ركعتي الفجر  
وصلاة الصبح والدليل على صحة ما ذهب إليه الجمهور رمازى عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى  
الله عليه وسلم كان إذا صلى فان كتب مستيقظة حدثني والاضطجع حتى يؤذن بالصلاة وأما  
اضطجاعة على شقه الايمن فمارى عنه أنه كان يستحب التيمم في شأنه كله ص **ع** مالك عن سعيد  
ابن أبي سعيد المقبري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أنه سأل عائشة زوج النبي صلى الله عليه  
وسلم كيف كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان فقالت ما كان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يزد في رمضان ولا في غيره على احدى عشرة ركعة يصلى أربعا فلا تسئل عن حسن  
وطول ثم يصلى أربعا فلا تسئل عن حسن وطول ثم يصلى ثلاثا قالت عائشة فقلت يا رسول الله  
أنتما قبل أن توترقان يا عائشة إن عني تمام ولا ينم قلبي ش فوله كيف كانت صلاة رسول الله  
صلى الله عليه وسلم في رمضان يحتمل السؤال عن صفة صلاته وهو الاظهر من جهة اللفظ ويحتمل  
أن يكون ذلك سؤالاً عن عدة ما يصلى من الركعات يدل على ذلك جواب عائشة ما كان يزد في  
رمضان ولا في غيره على احدى عشرة ركعة فاجابته بالعدد ثم أتت ذلك الصفة على ما أتت في الحديث  
وقد أتت كيف بمعنى كم وإنما قصر السؤال على رمضان لما رأى من الحظ على صلاة رمضان فظن لذلك  
أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخصه بصلاة فأخبرته عائشة أن فعله كان في رمضان وغيره سواء  
وفي ذلك بيان أن حصة النبي صلى الله عليه وسلم من صلاته في رمضان ما علم من ضعفنا عن إقامة ذلك في جميع العام فحفظنا على  
أفضل أوقات العام

(فصل) وقوله بمبلى أربعا فلا تسئل عن حسن وطول ثم يزد والله أعلم أنه كان يفصل بينهما بكلام

• وحدثنى عن مالك عن  
سعيد بن أبي سعيد المقبري  
عن أبي سلمة بن عبد الرحمن  
ابن عوف أنه سأل عائشة  
زوج النبي صلى الله عليه  
وسلم كيف كانت صلاة  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم في رمضان فقالت  
ما كان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم يزد في  
رمضان ولا في غيره على  
احدى عشرة ركعة يصلى  
أربعا فلا تسأل عن  
حسن وطول ثم يصلى  
أربعا فلا تسأل عن  
حسن وطول ثم يصلى  
ثلاثا قالت عائشة فقلت  
يا رسول الله أنتما قبل أن  
توترقان يا عائشة إن عني  
تمام ولا ينم قلبي





[illegible]

عيسى بن ابن القاسم وسأله متى يفرق بينهم في المضاجع فقال ابن القاسم اذا نغروا من ناحية التفرقة في البيع وقال ابن حبيب في الواضحة تفسير الحديث وفرقوا بينهم في المضاجع أن لا يتجرد الغلام والجار إذا بلغا عشرة ولا الجارية والغلaman وأن كالأخوين ولا يتجرد معاً أبهما ولا مع أهمما إلا نوعي كل واحد منهما توب وجه قول ابن القاسم ما احتج به من أن هذه تفرقة فكان حجة الانحياز للتفرقة في البيع ووجه الزاوية الثانية وبها قال عيسى بن أبي بصير معاني الجاع ولا يتشوق إلى شيء من أكل من عشرة فزمت التفرقة بينهم في ذلك وأما ابن سبع سنين فلا يباله شيء من ذلك في الغالب فلم يفرق بينه وبين غيره

(فصل) وقوله فنام رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى اذا انتصف الليل أو قبله بقليل أو بعده بقليل على معنى التفرير وهذا هو الوقت المستحب في القيام وقوله استيقظ رسول الله صلى الله عليه وسلم فجلس يسمع النوم عن وجهه بيده يحقل أمرين أحدهما أنه أراد به إزالة النوم من الوجه والثاني إزالة الكسل يسمع الوجه وقوله ثم قرأ العشر الآيات الخواتم من سورة آل عمران يعني من قوله إن في خلق السموات والأرض إلى آخر السورة ويحقل أن يفعل ذلك لينتدئ بقطعه بذكر الله ويحفظها بذكر الله عند نومه ويحقل أن يفعل ذلك لذكر الله تعالى وليذكر ما ندب إليه من العبادة وما وعد على ذلك من الثواب وتوعد على معصيته من العقاب فان هذه الآيات جامعة لكثير من ذلك ليكون ذلك تنشيطاً على العبادة

(فصل) وقوله ثم قام إلى شئ معلق وهو السقاء البالي فتوضأ فأحسن الوضوء يقال أحسن فلان كذا يعني أحدهما أنه أتى به على أكمل هيئة والثاني أنه علم كيف يأتيه يقال فلان يحسن صنعة كذا أي علم كيف يصنع

(فصل) وقوله قام يصلي إلى قول ابن عباس فقامت فصنعت مثل ما صنع يحقل أن يرد جميع ما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم على وجه الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم والمبادرة إلى الانتفاع بما تعلمه فقام إلى جنبه يداه قام يصلي بصلاته وقد ورد ذلك عنه مفسراً في غير هذه الرواية وهذا يدل على أن المؤمن يأتيه من لم ينو أن يؤم لأنه ذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم قام يصلي ثم قام بعد ذلك عبد الله بن عباس فتوضأ ودخل معه بهذا قال مالك وقال الشافعي لا يجوز أن يأتيه به حتى ينوي ذلك الإمام عند إحرامه وقال أبو حنيفة يأتيه به الرجل ولا يأتيه به النساء والدليل على صحة ما ذهب إليه مالك فعل ابن عباس هذا وأقره النبي صلى الله عليه وسلم وهو دليل على جواز لانه لا يفرع على المنكر فان قيل يحقل أن يكون ابن عباس صادف دخوله في الصلاة ففتح النبي صلى الله عليه وسلم ركعتين بعد أن سلم مما قبله ما فتوى النبي صلى الله عليه وسلم أمانته فاجاب أن هذا التأويل لا يصح لانه كان يقه على جنبه ولم يكن ليقره على أن يقوم على يساره فبدر في نفس الصلاة والثاني انه سكت انه صلى بعد ادارته اثنتي عشرة ركعة ثم أوتر لانه وصف ادارته ثم قال صلى ركعتين ثم ركعتين وإتمامه يقتضي التعقيب في العطف وقد قال في حديث أبي سلمة عن كريب كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم من الليل ثلاث عشرة ركعة ثبت أن ابن عباس لم يفته من صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً غير افتتاح الصلاة ودليلنا من جهة القياس انه ما يثبوت في صلاته نواها لم تؤثر في صلاة غيره كالتهنئة (مسئلة) وفي هذا دليل على صحة صلاته وإن لم يبلغ الخلق اذا عقل معنى الصلاة وقد روى ابن وهب عن النبي صلى الله عليه وسلم يؤمر المياني

بالصلاة لسبع سنين وبضرون لها عشر وعذا الحديث وان كان لا يدخل من جهة استناده  
فقد قال فيه جماعة الفقهاء وحديث ابن عباس في ذلك أصل صحيح فذهب مالك وإبراهيم النخعي  
أن يؤمر الصبي بالصلاة اذا أنشروا وابن حبيب وقال ابن المسيب وابن شهاب يؤمر بذلك اذا  
عرف يمينه من شماله ومعنى ذلك متقارب والله أعلم ولا يضرب عليها لسبع سنين قاله عيسى بن دينار  
وقال شهاب يؤمر بها للسبع ويضرب عليها اذا بلغ عشرة أعوام وقدر وي عيسى عن ابن القاسم  
انه يضرب عليها

(فصل) وقوله بتمت الى جنبه اعقل ذلك لانه كان المؤتم به وحده والمؤتم مع الامام سبعة  
أحوال احداها أن يكون المؤتم رجلا واحدا فان من سنه أن يقف عن يمين الامام وهذا قال  
جمهور الفقهاء وقال ابن المسيب يقوم عن يساره والليل على جهة مذهب الجهور ما روى  
عن أنس صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم فأقضى عن يمينه وقدرى عن ابن عباس انه قال  
قت الى شق رسول الله صلى الله عليه وسلم الأيمن فأخذ بيده ورأى ظهره يعدلني كذا من وراء  
ظهره الى الشق الأيمن (فرع) فان قام عن يساره اذ اراده الامام عن يمينه وتكون ادارته من  
وراء ظهره بالحديث المتقدم وهو بين في هذا المعنى ومن جهة المعنى ان يحويه من يمينه من باب  
المروء بين يدي المصلي وذلك ممنوع منه (مسئلة) فان كان المقتدى بالامام رجلا من فرأى  
صاوا وراءه خلافا لابن مسعود في قوله صلى الله عليه وسلم وان الله ليل على ما تولى ما روى عن جابر انه قال  
سرت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزاة فقام صلى ثم جث حتى قف عن يسار رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وأخذ بيدي فأداني حتى أقامني عن يمينه بغا ابن مسعود حتى قام عن يساره  
فأخذ بيده جبا حتى أقامنا خلفه ومن جهة المعنى ان صلاة الجماعة تكون من اثنين فصاعدا ولا  
تكون واحدا وكذلك الصفات ان يكون من الاثنين فصاعدا فاذا كان المؤتم واحدا وقف عن  
يمين الامام ليقوم منها صف واحد فاذا كانا اثنين صح منهما الصف ولزم تقدم الامام  
(فصل) وقوله فوضع رسول الله صلى الله عليه وسلم يده اليمنى على رأسه وأخذ بأذني اليمنى يفتلها  
بدل على أن يسير العمل في الصلاة لا يمنع عنها ويحذف أن يفعل ذلك تأنيلا ويحذف أن يفعله  
إيقاظا له وقدرى عنه انه قال فجعل اذا أغشيت يأخذ بشحمة أذني

(فصل) وقوله صلى ركعتين ثم ركعتين يقتضى بظاهره الفصل بين كل ركعتين وذلك لا يكون  
الاسلام ولولم يسل الا في آخرهن لكان يجمعهن في التهمة وقد ذكر من صلاته صلى الله عليه وسلم  
اثنتي عشرة ركعة غير الوتر ركعتي الفجر وبمع أن يكون موافقا لحديث عائشة وحديث زيد بن  
خالد يقتضيان أن الوتر هو الركعة الواحدة المنفردة لان في حديث أبي سلمة عن كريب ان  
صلاته صلى الله عليه وسلم تمنت ثلاث عشرة ركعة

(فصل) وقوله ثم اضطجع حتى اتاه المؤذن موافق لرواه مالك في حديث عائشة المتقدم وهذا  
الاضطجاع لا ينتظر طلوع الفجر و صلاة الصبح وقوله صلى ركعتين خفيفتين يعني بذلك ركعتي  
الفجر لانه صلاة بعد الفجر وقبل صلاة الصبح غيرهما ص مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه  
أن عبد الله بن قيس بن مخزومة أخبره عن زيد بن خالد الجهني انه قال لارمق الليلة صلاة رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال فتوسدت عتيته وفسطاطه وقام رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين  
طويلتين طويلتين ثم صلى ركعتين ومهادون اللتين قبلهما ثم صلى ركعتين ومهادون اللتين

• وحدثنى عن مالك عن  
عبد الله بن عبد الله بن أبي  
بكر عن أبيه أن عبد الله بن  
قيس بن مخزومة أخبره عن  
زيد بن خالد الجهني أنه قال  
لارمق الليلة صلاة رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قال  
فتوسدت عتيته أو  
فسطاطه فقام رسول الله  
صلى الله عليه وسلم صلى  
ركعتين طويلتين  
طويلتين طويلتين ثم  
صلى ركعتين ومهادون  
اللتين قبلهما ثم صلى  
ركعتين ومهادون اللتين  
قبلهما ثم صلى ركعتين  
ومهادون اللتين قبلهما ثم  
صلى ركعتين ومهادون  
اللتين قبلهما



وهو راجع الى المسجد فأخبرته بالذي قال أبو محمد فقال عبادة كذب أبو محمد معتبر رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول خمس صلوات كتبهن الله على العباد فمن جاءهن لم يضيع من شيء استغفنا بهن فكان له عند الله عهد أن يدخله الجنة ومن لم يأت بهن فليس له عند الله بدان شاء عبده وإن شاء أدخله الجنة ثم شق قوله أن الوتر واجب معنى الواجب هو ما في تركه عقاب من حيث حوز تركه على وجهه وقد عبر بعض الناس بالواجب عن مؤكّد السنن أنساعا وعجازا من حسب ما تقدم من أن يغسل الجمعة واجب فإن كان من قال أن الوتر واجب يريد ذلك فهو خلاف في عبارة ولا معنى لمعارضته وإن كان يريد بذلك أنه يأتى بتركه على حسب ما يأتى بتركه الفرائض فهو خلاف في معنى وهذا الحديث حجة عليه من جهة المعنى أن هذه صلاة تفعل في السفر على الرحلة فلم تكن واجبة كسائر التوافل

(فصل) وقوله مرحب إلى عبادة بن الصامت فاعترضه وهو راجع في المسجد فأخبرته بالذي قال أبو محمد دليل على استحالة الفتوى بما خضع للمسائل في الطرق وأما ما طال منها وأشكل واحتاج إلى التأمل فواجب على المفتي أن يجلس له ويتدبره ولا يفتي في مستوفز أو لا مشا وبذلك الحكم وفيه إلام المفتي بما قال غيره من أهل العلم من عسى أن يخالفه ليعنه ذلك على الاجتهاد والاحتياط وهذا على سلامة النفوس وخلو الصدور من الغل والحسد

(فصل) وقول عبادة كذب أبو محمد يعني أنه أخبر به بالأمر على ما ليس عليه والكذب ينقسم على قسمين أحدهما لأثم صاحبه وهو على ضربين أحدهما أن يقع فيه على وجه السهو والغلط فما خفي عنه والثاني أن يتعمد ذلك فلا يعمل فيه المصروف مثل أن يؤمن رجلا يستفسر فيسأل عنه من يريد قتله ظمافاته يجب عليه أن يكذب عنه ولا يصرفه عن موضعه وأما القسم الثاني فيأثم صاحبه وهو ما قد فيه إلا الكذب عما حصر فيه القصد إلى الكذب وإنما أراد عبادة والله أعلم أن أبا محمد وهو مسعود بن أوس قباي من ذلك بما لم يرعه وكان عنده من تدقيق النبي صلى الله عليه وسلم ما يجال في هذه الفظة فقلنا - لي من ذهب إلى مخالفة لما عنده من النبي صلى الله عليه وسلم خلافه فان من جاءنا بحسب الصلوات التي كتبهن الله على العباد فإن له عند الله عهد أن يدخله الجنة وهذا في وجوب صلاة غيرها (فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم لم يضيع من شيء استغفنا بهن احتراز من النسيان والسهو التي لا يمكن أحدا الاحتراز منه إلا من تقفل الله عليه بالصمت فنقص من شيء عالما بذلك وقادرا على إتمامه فذلك المستغف الذي لا عهد له عند الله

(اصل) وقوله ومن لم يأت بهن فليس له عند الله عهد أن شاء عبده وإن شاء أدخله الجنة نص في أن من ارتكب الكبائر في المشيئة وما من من قول من قال أنه لا يفعله وما من من قول من قال أنه كافر بمعنى الحديث أن كان لا يأتي بها مع إيمانه بما حكمه في الدنيا أن ينتظر خروج وقت الصلاة فأتى سلاها والقتل حدا ولو تركها مكذبا بها استتيب ثلاثا فان تاب والقتل كفرا ص **عن أبي بكر** ابن عمر عن سعيد بن يسار قال كنت أسير مع عبد الله بن عمر بطريق مكة قال سعيد فلما خيبت الصبح زلت فأوترت ثم أدركته فقال عبد الله بن عمر إن كنت فقلت له خيبت الصبح فزلت فأوترت فقال عبد الله ليس لك في رسول الله أسوة فقلت بلى والله فقال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوتر على البعير **عن** قوله فلما خيبت الصبح زلت فأوترت يدل على أنه كان يخاف طلوع الفجر بغوات الوتر وبذلك صلى الوتر حين خشي طلوع الفجر وقوله ليس لك في رسول الله أسوة

وهو راجع إلى المسجد فأخبرته

بالذي قال أبو محمد فقال

عباد كذب أبو محمد سمعت

رسول الله صلى الله عليه وسلم

يقول خمس صلوات كتبهن

الله عز وجل على العباد

فمن جاءهن لم يضيع منهن

شيئا استغفنا بهن كان

له عند الله عهد أن يدخله

الجنة ومن لم يأت بهن فليس

له عند الله عهد أن شاء

عبده وإن شاء أدخله الجنة

**عن** حدثني عن مالك عن

أبي بكر بن عمر عن سعيد

ابن يسار قال كنت أسير

مع عبد الله بن عمر بطريق

مكة قال سعيد فلما خيبت

الصبح زلت فأوترت ثم

أدركته فقال لي عبد الله

بن عمر إن كنت فقلت له

خيبت الصبح فزلت

فأوترت فقال عبد الله

ليس لك في رسول الله

صلى الله عليه وسلم أسوة

فقلت بلى والله فقال رسول

الله صلى الله عليه وسلم كان

يوتر على البعير

وحدثني عن مالك عن

يحيى بن سعيد عن سعيد بن

المسيب أنه قال كان أبو بكر

الصديق إذا أراد أن يأتي

فراشه أوتر وكان عمر بن

الخطاب يوتر آخر الليل

قال سعيد بن المسيب فاما

أنا فإذا جئت فراشي

أوترت وحدثني عن مالك

أنه بلغه أن رجلا سأل

عبد الله بن عمر عن الوتر

أوجب وقال عبد الله

ابن عمر قد أوتر رسول

الله صلى الله عليه وسلم

وأوتر المسلمون فيجعل

الرجل يردد عليه وعبد

الله بن عمر يقول أوتر

رسول الله صلى الله عليه

وسلم وأوتر المسلمون

وحدثني عن مالك أنه

بلغه أن عائشة زوج النبي

صلى الله عليه وسلم كانت

تقول من خشى أن ينام

حتى يصبح فليوتر قبل أن

ينام ومن رجاء يستيقظ

آخر الليل فليوتر وتره

وحدثني عن مالك عن

نافع أنه قال كنت مع عبد

الله بن عمر بمكة والسما

مغبة فضشى عبد الله

الصبح وأوتر واحدة ثم

انكشف الغيم فرأى أن

عليه ليلا فتشع واحدة

ثم صلى بعد ذلك ركعتين

ركعتين فليأخى الصبح

أوتر واحدة

الاسوة مابتأسي به وهو معنى القدوة وقوله بلى والله يدل على استحبابه العين لنفسه ضرورة في

تأريف الكلام

(فصل) قوله فان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوتر على البعير يدل على أن الوتر ليس بواجب

لنبت التألف فيه وهو فعله على الرحلة وأما كان الأفضل فعل الوتر على الأرض لنا كدأمره

واختلاف الناس في وجوبه فمن صلى على راحلة في الليل استحب له إذا أراد أن يوتر أن يوتر على فراشه

وحدثني عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه قال كان أبو بكر الصديق إذا أراد أن يأتي فراشه

أوتر وكان عمر بن الخطاب يوتر آخر الليل قال سعيد بن المسيب وأما فإذا جئت فراشي أوترت ش

معنى تقديم أبي بكر الوتر للاحتياط مخافة أن يذهب به النوم فينام عن الوتر فكان يقدم الوتر فان

قام بعد ذلك تنفل ما أكنه وكان عمر قد علم من نفسه القوة على القيام وأنه لا يغلبه أمر عليه في غالب

العادة فكان يوتر الوتر إلى آخر صلاته على حسب ما كان يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم

ص مالك أنه بلغه أن رجلا سأل عبد الله بن عمر عن الواجب هو فقال عبد الله بن عمر قد

أوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم وأوتر المسلمون فيجعل الرجل يردد عليه وعبد الله بن عمر يقول

أوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم وأوتر المسلمون ش هذا السائل كان سأل عبد الله بن عمر

عن وجوب الوتر فمقل أن يكون عبد الله قد علم أنه غير واجب ولم ير الرجل أهلا لهذا القدر من

المروءة كان يصغره عما يحتاج هو إليه من أن النبي صلى الله عليه وسلم قد أوتر وأوتر المسلمون بعده

وطوى عنهما لا يحتاج إليه هو ولا هو من أهله ويجعل أيضا أن يكون ابن عمر لم يكن له حكم مسأله عنه

فلذلك أجابه بما كان وزك ما أشكل عليه فلم يجبه ص مالك أنه بلغه أن عائشة زوج النبي

صلى الله عليه وسلم كانت تقول من خشى أن ينام حتى يصبح فليوتر قبل أن ينام ومن رجاء يستيقظ

آخر الليل فليوتر وتره ش معنى ذلك أن الوتر آخر الليل أفضل من قوى وأمن النوم عنه

ومن خاف أن يفوته بنومه عنه لم يندمه في أول ليلة لأن ذلك أفضل من أن يفوته وقدرى هذا عن

مالك ص مالك عن نافع أنه قال كنت مع عبد الله بن عمر بمكة والسما مغبة فضشى عبد الله الصبح

فأوتر واحدة ثم انكشف الغيم فرأى أن عليه ليلا فتشع واحدة ثم صلى بعد ذلك ركعتين ركعتين فلما

خشى الصبح أوتر واحدة ش قوله والسما مغبة فضشى عبد الله الصبح عما ذكره من استحبابهم

الاحتياط بالوتر قبل الصبح وقوله فأوتر واحدة على ما تقدم من أن الوتر ركعة فلما انكشف الغيم رأى

عبد الله أن عليه ليلا فتشع وتره واحدة يصبر أن يكون لم يسلم من الواحدة حين رأى أن عليه ليلا

فتشع واحدة كل نهام وتره ركعتين وهذا هو الصواب على ما يذهب إليه من قال من أصحابنا أنه

لا يحتاج في نية أولى الصلاة إلى اعتبار عدد الركعات ولا اعتبار وتر ولا شفع ويحتمل أن يكون

سلم ثم رأى أن عليه وقتا فصلى ركعة أخرى مفردة اعتددا مشقة لآلى وقدرى أجاز ذلك

عن عبد الله بن عمر وعثمان وعلى رضي الله عنهم وأسكن ذلك جماعة من الصحابة عمر بن يسار

وعائشة وبه قال أكثر الفقهاء والدليل على ذلك ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا تران

في ليلة ومن جهة المعنى أن السلام ينافي استدامة الصلاة وذلك يمنع إضافة ما بعده من عدد الركعات

إلى ما قبله ويجعل لكل واحدة منها مكانا غير حكم الأخرى كالوإذا أراد أن يضيف إلى الظاهر بعد

السلام منها ركعة أو أكثر لم يوتر ذلك في الظاهر (مستله) فان فعل فليأخى وان يفعل ذلك ناسيا أو

ذاكران فلهذا ذكرنا تقدم الحكم وان عمل ذلك ناسيا ففقد روى ابن القاسم وعلى بن زياد

عن مالك انه يشفع ما شفع به الوتر وروى معنون عن مالك أنه كره لمن أكرم على وتر أن يشفع وجهه الآية الأولى أن الوتر والشفع جميعهما معنى التنفل ولما لم يحتج المتأمل الى زيادة على نية التنفل وكان الشفع نفلاً جازاً أن يحال الوتر اليه ولا يجوز أن يحال الشفع الى الوتر لأنه أكدم منه فيحتاج الى زيادة نية يتغير بها كما يجوز أن يحال الفرض الى التنفل ولا يجوز للتنفل الى الفرض وقد حكى انداوى عن أصحابنا انه لا يجوز أن يوتر بركعة يفتتح بغير نية الوتر ووجه الآية الثانية أن الشفع من غير جنس الوتر فلا يحال أحدهما الى الآخر ولذلك قال مالك فحين افتتح صلاة في المسجد فصلى من ركعة فأقبت عليه ثلاث الصلاة انه يشفع بانافلة ويسلم من اثنتين ويدخل مع الإمام وقال في المغرب أن أقبت عليه بعد أن صلى من ركعة قطعها ولم يشفعها ( فرع ) وهذا أن ذكر قبل السلام فإن ذكر بعد السلام فروى على بن زياد عن مالك انه يعود فيشفع وزره أن كان قريباً وان طال لم يعد وأجزاء وتره الأول ص على مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يسلم بين الركعتين والركعة في الوتر حتى يأمر ببعض حاجته ثم شق قوله كان يسلم بين الركعتين والركعة في الوتر يقتضى انه قد تنهى السلاسل ركعات وتراجعا لما كان الوتر لا يستبد منها إلا أن الوتر في الحقيقة لما كان واقعاً على الركعة الواحدة وجب أن يفصل بينه وبين الركعتين اللتين من نواحيه ( مسألة ) من أدرك مع الإمام ركعة من الشفع فلا يسلم منه ولمصل معه الوتر فإذا سلم منه سلم معه ثم أوتر كأنه الإمام عن يسلم من الشفع أو ممن لا يسلم رواه ابن حبيب عن ابن الماجشون ومطرف وروى عن ابن القاسم انه أن كان امامه يسلم من الشفع سلم معه من الوتر وإن كان لا يسلم من الشفع فليصل ذلك بركعة الوتر كفضل امامه ومعنى ذلك عند الشيخ أبي محمد أن يحاذي ركوعه وسجوده ركوع الإمام وسجوده فاما أن يأتم به فلا لأنه يكون محرماً قبل امامه ص على مالك عن ابن شهاب أن سعد بن أبي وقاص كان يوتر بعد العقة بواحدة قال مالك وليس على هذا العمل عندنا ولكن أدنى الوتر ثلاث ثم شق قوله كان يوتر بعد العقة بواحدة قال مالك ليس على هذا العمل عندنا بعد العمة ثلاث ركعات ووجه ذلك أن الوتر نفل فلا يوتر إلا بواحدة قال مالك وليس على هذا العمل عندنا وأقل تلك النافلة ركعتان والاصل في ذلك الحديث المتقدم صلاة الليل مثنى مثنى فإذا أخشى أحدكم الصبح صلى ركعة واحدة توتر له ما قد صلى ( مسألة ) ومن أوتر بركعة واحدة قال ابن سحنون عن أشهب يعيد وتره بأشنع ما لم يصل المصباح وقال سحنون أن كان بحضرة ذلك شفها بركعة ثم أوتر وإن تباعد أجزاء وقد أخرجني على بن زياد عن مالك لا بأس أن يوتر للمسافر بركعة ووجه قول أشهب أن الركعة الواحدة موترة فلا بد أن يكون قبلها موتره وتسكون من جنسه لأن الصلوات اتفقت من جنسها كما المغرب فإذا عر الوتر عما يوتره لم يكن وترافسكان على المصلى أن يأتي به على غير وطء ما لم يفت وقتها فإذا فات ذلك بفعل المصباح لم يقض لأن التوافل لا تقضى بعد الفوات والفقاع ووجه قول سحنون أن فصلها بالسلام محققاً يقتضى استقلالها بنفسها وأما بقدم الشفع على سبيل الفضيلة وقد روى معنون انه أوتر في مرضه بركعة ( مسألة ) ومن حكم الشفع أن يتصل بوتره فيأمره وإن القاسم عن مالك انه قال فحين تنفل بعد العشاء ثم انصرف فلا ينبغي أن يوتر حتى يأتي بشفع وقال عنه ابن نافع لا بأس أن يوتر بواحدة في بيته وكذلك من تنفل ثم جلس ما بد الله فانه أن يوتر بواحدة وجسم الآية ابن القاسم ما ثبت من فعل النبي صلى الله عليه وسلم والصوابه من بعده ومن جهة المعنى

وحدثني عن مالك عن نافع  
أن عبد الله بن عمر كان  
يسلم بين الركعتين  
والركعة في الوتر  
حتى يأمر ببعض حاجته  
وحدثني عن مالك  
عن ابن شهاب أن سعد  
ابن أبي وقاص كان يوتر  
بعد العقة بواحدة قال  
مالك ليس هذا العمل  
عندنا ولكن أدنى الوتر  
ثلاث

وان قها واحدا لاختصاص هذا الشفع بالترحق نسب اليه وهي اسماه في حبان ان يفارق ووجهه  
وربما بان نافع ان قد وجد الوتر ووجدا يكون وتره في وقته وذلك يقتضى حتمها وان تفرقا  
كالمغرب الذي وتر صلاة الهار وان تفرقا في الوقت والفعل ص ﴿ مالک بن عبد الله بن  
دينار ان عبد الله بن عمر كان يقول صلاة المغرب وتر صلاة الهار ﴾ ش يعني بقوله المغرب وتر  
صلاة النهار انها وترها فيصير عدها وتره ويحتمل ان يراد بها الترخاصة دون غيرها والاول  
اظهر لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه امر من غشى السبح ان يبسلى ركعة فوتره لما قد  
صلى وكذلك امر في هذا الحديث ان وتر صلاة الليل ص ﴿ قال مالك من اوتر اول الليل لم ينم  
تسفع له وتره ولبعده وتره على ماضى ويبسلى ما مكنته كمكتين ويجعل ان يكون الوتر انما يوتر  
مقابله من النوافل ويجعل ان يوتر مقابله ما عده الا ان الفضيلة في تأخره جسيم ما يوتر

﴿الوتر بعد الفجر﴾

ص \* المالك عن عبد الكرم بن أبي المخارق البصري عن سعيد بن جبيران عبد الله بن عباس  
وقد قدم استيقظ فقال لخادمه انظر ما صنع الناس وهو يومئذ قد ذهب بصره فذهب الخادم ثم رجع  
فقال قد انصرف الناس من الصبح فقام عبد الله بن عباس فأوتر محملي الصبح \* ثم قال عبد الله  
بن عباس لخادمه انظر ما صنع الناس وهو يومئذ قد ذهب بصره لما تمكنه الاجتهاد في الوقت  
فتدبى جماعة الناس في ذلك لانه بعد اجتماعهم على الخطأ في الوقت لاسيما لو كثروهم في ذلك الوقت  
فعلما انهم قالوا له الخادم قد انصرف الناس من الصبح علم ان ذلك وقت يتسع لوتره وفرضه لانه علم  
من حال الناس في ذلك الوقت انه لا يصرفون الا في الوقت الذي قالت عائشة تنصرف النساء  
ستغتافن بمروطهن ما يعرفن من الغلس فلذلك قدم وتره (مسئله) وقد أوتر بعد الفجر لصورة  
فقدرى ان الموازيعسى عن ابن القاسم يوتران ركعة لانه قد علم من النافلة ما يوتره لان  
هذا ليس بوقت نافله الا لصورة فان كان لم يتنفل في ليته فقد درى ان الموازيع أصبح يتنفل  
ركعتين ثم يوتر ركعة (مسئله) اذا ثبت ان الوتر يصلى للصورة بعد الفجر فلا يتنفل ان يذكره  
يصل ان يحرم للصبح أو بعد ذلك فان ذكره قبل ان يحرم للصبح وقد رأى انه يترك الوتر وركعتي  
الفجر والصبح قبل الشمس بدأ بالوتر ثم ركعتي النجرا لم يقدرا اختلاف في وجوب الوتر ولم يختلف  
في وجوب ركعتي الفجر فان افاق الوقت منهما ترك الوتر وصلى الفرض (مسئله) فان ذكر  
كر الوتر وقد أقيمت صلاة الصبح فقد درى على بن زياد عن مالك انه يخرج فيصليها ولا يخرج (ركعتي  
الفجر وسبب ذلك انه لم يتيسر بصلاة الفجر فخرج ليدرك الصلاةين (مسئله) فان ذكر الوتر  
وهو في صلاة الصبح فلا يتنفل ان يذكره قبل الركوع أو بعده فان ذكره قبل الركوع فلا يتنفل ان  
ذكره وهو يصلى وحده أو في جماعة فان كان وحده قطع الصلاة وصلى الوتر ثم صلى الصبح وفي  
نواذر عن المنبره لا يقطع الصبح الوتر ولم يفرق بين ان يكون فذا أو في جماعة \* قال الامام ابو  
وليد وهو عندي أولى لانه لا يقطع الفرض بعد الشرع وعنه للنفل ولان السكبان حين وقت  
بوجوب الصلاة والتابعين ويلزم بدخولها فافلس قطعها الا بما هو بالوقت منها (فرع) فاذا  
تأخر اربعة الفرة فلا يحتاج الى تفرع وان قلنا رواية ابن القاسم وغيره وكان اذا ركع الوتر معليا

وحديثي عن مالك  
 عن عبد الله بن دينار أن  
 عبد الله بن عمر كان يقول  
 صلاة المغرب وتر صلاة  
 النهار قال مالك من أوتر  
 أول الليل ثم نام ثم قعد  
 أن يصلي فليس مني شيء  
 فهو أحب ما مضى إلي  
 في الوتر بعد الفجر  
 وحديثي يعني عن مالك  
 عن عبد الكريم بن أبي  
 الحارث البصري عن  
 سعيد بن جبير أن عبد الله  
 ابن عباس قد مضى استيقظ  
 فقال لخادمه انظر ما صنع  
 الناس وهو يومئذ قد  
 ذهب بصره فذهب  
 الخادم ثم رجع فقال قد  
 انصرف الناس من المسجد  
 فقام عبد الله بن عباس  
 فأوتر ثم صلى الصبح



في جماعة فلا يتخلو أن يكون اماماً أو مأموماً كان مأموماً من مالك في ذلك ثلاث روايات \*  
 احداها انه يقطع الصلاة بصلى الوتر المصح \* والثانية يتأدى على الصبح وقد فاته الوتر ورواها  
 ابن القاسم \* والثالثة انه بالخيار بين الأمرين رواها عنه ابن وهب وجه الرواية الاولى انه بذلك  
 يصل الى الجمع بين الصلاتين فكان أولى من ترك الوتر وجه الرواية الثانية ما ذكرناه قبل هذا  
 من توجيه قول المغيرة ( فرع ) وان كان اماماً فقد روى ابن حبيب عن مالك يقطع الآن يسفر  
 جدا وقد تقدم من قول المغيرة انه لا يقطع \* قال الامام ابو الوليد هو الاظهر عندي والله أعلم  
 ( مسألة ) فان صلى المصح ثم ذكر الوتر فانه لا يصل قبل طلوع الشمس لا تها من النوافل فلا يصلى  
 بعد صلاة المصح الى طلوع الشمس كسائر النوافل فاذا طلعت الشمس لم يوتر لانه قد خرج وقت  
 الوتر وحال سبوه بين ما هو وتره صلاة فرض لا ينسب اليها فكان ذلك مما يفوت به وقته والنوافل  
 لا تقضى وانما تقتصر بأوقاتها ص \* مالك انه يفتي ان عبد الله بن عباس وعبادة بن الصامت  
 والقاسم بن محمد وعبد الله بن عاصم بن ربيعة قد أوتروا بعد الفجر \* ش وهذا ما قد سئلنا من  
 أدرك الوتر قبل صلاة المصح \* وبعد الفجر فقد أدرك وقت الصلاة وقت ضرورة لا وقت اختيار  
 وقد يجوز أن يكون من آخره من هؤلاء ائمة اخرى نسبنا اولاً انه منعه من تبين الوقت مانع  
 ص \* مالك عن هشام بن عروة عن ابيه ان عبد الله بن مسعود قال ما بالى لو أقيمت صلاة المصح  
 وأنا وتر \* ش معنى ذلك والله أعلم انه لا يمنع ذلك من الوتر ولعله أراد بذلك ان تقام في المسجد  
 وهو يوتر في بيته ص \* مالك عن يحيى بن سعيد انه قال كان عبادة بن الصامت يوم فخرج يوماً  
 الى المصح فأقام المؤذن صلاة المصح فأسكته عبادة حتى أوتر ثم صلى بهم المصح \* ش قوله فخرج  
 يوم الى المصح يحتمل أن يكون غلب على المسجد وهو يعتقد ان الفجر لم يطلع لغير حال يسوء بين  
 معرفته بذلك مع تورأى الاقنع فرجاً ان يدرك تنفلاً في المسجد فجعل وتره بعده وكان المؤذن  
 قد علم بطلوع الفجر فأقام الصلاة فلما رأى ذلك عبادة بن الصامت علم ان الفجر قد طلع فأسكت  
 المؤذن لم يوتر قبل أن يصلى بهم صلاة المصح ويحفل أن يفعل ذلك ليرأه والله أعلم وأما اسكاته  
 المؤذن مع ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة  
 يحفل أن يعتقد ذلك في المأموم وأما الامام فله اسكات المؤذن والاتبان غمؤ كما النفل لان الصلاة  
 لا تنفذ اقامتها بدون وهو يختلف غيره وقد روى ابن القاسم عن مالك انه اذا أخذ المؤذن في الاقامة  
 للفجر ولم يكن الامام ركع ركعتي الفجر فلا يخرج اليه ولا يسكته ولمسل ركعتي الفجر قبل ان يخرج  
 اليه ص \* مالك عن عبد الرحمن بن القاسم انه قال سمعت عبد الله بن عاصم بن ربيعة يقول انى  
 لاوتر وأنا اسمع الاقامة وبعد الفجر يشك عبد الرحمن أى ذلك قال مالك عن عبد الرحمن بن القاسم  
 انه سمع ابا القاسم بن محمد يقول لاوتر بعد الفجر \* ش هذان الحديثان على ما تقدم من جواز  
 الاتيان بالوتر بعد الفجر وكثر من الآثار في ذلك ليبين ان ذلك كان ظاهراً موجوداً عن الصلابة  
 والتابعين حتى يتبرأ بذلك عن أنفسهم انكاراً على من منع ذلك ومعنى وجود ذلك منهم لانه فاته  
 الاتيان به قبل الفجر لان طلوع الفجر لا يمنع الاتيان بالوتر وان نقص فضيله وشكك عبد  
 الرحمن فيار وادع عبد الله بن عاصم انه كان يوتر بعد الفجر وهو يسمع الاقامة لاختلاف جنسهما  
 لان الاقامة دعاء الى الصلاة فتركها والاستغفار بالوتر اثنى في تأكده من الاتيان به بعد الفجر وقبل  
 اقامة الصلاة ص \* قال مالك وأما يوتر بعد الفجر من نام عن الوتر ولا ينبغي لاحد ان يتعمد ذلك

حتى يصنع وتره بعد الفجر ❦ ش وهذا كقولنا أنه لا ينبغي لأحد أن يتعمداً أخيراً الوتر عن طلوع الفجر لأنه من صلاة الليل وذلك وقته المختار وأما ما أتى به بعد الفجر من فاته الاثنان به قبله لنوم أو سبوا وغير ذلك وقد تقدم ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا خشى أحدكم الصبح فليوتر في هذا اللفظ متعلقاً لما ذكرنا أحدهما أنه قال إذا خشى أحدكم الصبح فنص على أنه بما ينبغي لصاحب الوتر وذلك بدل على أنه تأخير وقته والثاني أنه قال فليوتر إذا خشى الفجر وذلك مقتضى فعله قبل الفجر وقد تقدم من فعل أي بكسر الضي الله عنه أنه كان يوتر قبل أن ينام وأما ذلك عطفاً أن يفوته فعله والافلاش أنه يستيقظ بعد الفجر لمصلاة الصبح مع ما جرت عادته به من التغليس

### ❦ ما جاء في ركعتي الفجر ❦

ص ❦ مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا سكبت المؤذن عن الأذان في صلاة الصبح صلى ركعتين خفيفتين قبل أن تقام الصلاة ❦ ش قوله كان إذا سكبت المؤذن عن الأذان لمصلاة الصبح يريد بذلك الأذان الذي يكون بعد الفجر فذلك الأذان الذي يكون في آخر الليل فاتما هو للاستعداد للصلاة وليرجع القارئ ويستيقظ النائم وأما كان يؤخر إلى فراغ الأذان لأنه صلى الله عليه وسلم له أنه كان يقول مثل ما يقول المؤذن ويدعو عند آخره فإذا أكل ذلك عند سكوت المؤذن قام فطلى ركعتين خفيفتين يعني أنه كان يقصر فيها القراءة والركوع والمجود

(فصل) وقوله قبل أن تقام الصلاة يعني قبل أن تقام الصلاة المفروضة صلاة الصبح وذلك أن وقت ركعتي الفجر من لدن طلوع الفجر إلى صلاة الصبح وهي صلاة يختص بها ذلك الوقت دون سائر النوافل على وجه الاختيار وقد روي عن حفصة أنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا طلع الفجر لا يصلي إلا ركعتين (فرع) وقد اختلف أصحابنا في ركعتي الفجر فقال أصحابنا وابن عبد الحكم هاهنا الرغائب وليست من السنن وروى ذلك عن مالك وقال أشهب هاهنا السنن يعني السنن مرسوم لصنني وقد يكون ذلك واجباً وقد يكون ندباً ومعنى الرغائب ما رغب فيه وقد يرغب في فعل الواجب لسكن الفقهاء من أصحابنا فندبوا هذه اللفاظ على ما تأكد من المنسوب إليه وكانته من على النوافل المطلقة واختلفوا في المعنى الذي تستحق به النوافل الوصف بالسنن فعند أشهب أن السنن هنا كل ما تقرر ولم يكن للكتاب زيادة فيه بحكم التسوية التخصيص كالوتر ولذلك جازى في المجموعة ركعتا الفجر من السنن وعندما كان السنن من التافهة تكرر رفع النبي صلى الله عليه وسلم في الجماعة كمصلاة العيدين والاستسقاء ومن لم يكن لهذا الحكم فقصير عن رتبة السنن وأما وصف بأنه من الرغائب قال مالك في المختصر ليست ركعتا الفجر بسنة ولا ينبغي تركها وقال أصحابنا وابن عبد الحكم في الموازية ليست بسنة وهي من الرغائب وهذه كلها عبارات اصطلاح بين أهل الصناعة ولا خلاف في تأكيد ركعتي الفجر وكذلك روي عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم على شيء من النوافل أشد تماعداً منه على ركعتي الفجر (مسئلة) ومن شرطها التبعين بالنية وجه ذلك أن كل ما كان من الصلوات له وقت معين فانه يجب أن يعين بالنية كركعتي العيد ص ❦ مالك عن يحيى بن سعيد أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت أن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخفف ركعتي الفجر حتى أتى لا قول أقرأ بأم القرآن أم لا ❦ ش

حتى يصنع وتره بعد الفجر

### ❦ ما جاء في ركعتي الفجر ❦

❦ حديث يحيى عن مالك

عن نافع عن عبد الله بن

عمر أن حفصة زوج

النبي صلى الله عليه وسلم

أخبرته أن رسول الله صلى

الله عليه وسلم كان إذا

سكت المؤذن عن الأذان

بصلاة الصبح صلى ركعتين

خفيفتين قبل أن تقام

الصلاة وحديث مالك عن

يحيى بن سعيد أن عائشة

زوج النبي صلى الله

عليه وسلم قالت أن كان

رسول الله صلى الله عليه

وسلم يخفف ركعتي

الفجر حتى أتى لا قول

أقرأ بأم القرآن أم لا

ومن سنة ركعتي الفجر التخفيف واستحب مالك أن يقرأهما بأمر القرآن خاصة لقوله في هذا الحديث حتى أتى لا قولاً قرأ بأمر القرآن فأمر لا والظاهر لتغير رعايته لقراءة مع علمهما بما في ذلك وتوسله أنه كان لا يقرأ بغيرها ومن جهة المعنى أنها مع صلاة الفجر من جهة الصورة كالصلاة الرباعية ومن سنة الصلاة الرباعية أن تكون ركعتان منها بأمر القرآن فقط وفرض الصبح قد بين فيه أن تكون سورة مع أم القرآن فوجب أن تكون سنة ركعتي الفجر الافراد بأمر القرآن وقدر روى ابن القاسم عن مالك يقرأها بأمر القرآن وسورة من قصار المفصل وروى ابن وهب أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأها بقليل أياها الكافرون وقل هو الله أحد وذكر الحديث ثلثاً فاجبه (مسئلة) ومن سنة القراءة في الأسماء قاله علي بن زياد عن مالك بين ذلك حديث عائشة رضي الله عنها حتى أتى لا قولاً قرأها بأمر القرآن أم لا ولا وجهه بالقراءة لم تنصح إلى تغير بقراءته ولعلنا سألنا قرأ بهنما وأيضاً فقد تقدم من قولنا أنها مع ركعتي الفرض في صورة الصلاة الرباعية ومن حكم الصلاة الرباعية الأسرار منها في ركعتين وقد اجتمعنا على أن الجهر من سنة الفرض فوجب أن تكون سنة ركعتي الفجر الأسرار ص ع مالك عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أنه قال سمع قوم الأقامة فقاموا يصلون فخرج عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أصلاتان معاً أصلاتان معا وذلك في صلاة الصبح في الركعتين اللتين قبل الصبح ع ش قوله سمع قوم الأقامة فقاموا يصلون فظاهر هذا اللفظ أنهم كانوا جلوساً عشرين يطولون الفجر فلما سمعوا الأقامة قاموا في ذلك الوقت يصلون ويجعل أن يكونوا دخلوا عند الأقامة فقاموا يصلون والأول أظهر وظاهر اجتماعهم وخرج النبي صلى الله عليه وسلم بدل على أن ذلك كان في المسجود ذلك يختلف باختلاف الصلاة التي قاموا إليها واختلاف موضعها فمن قام بعد ركعتي الفجر من التوافل فلا يختلف في ذلك مسجد ولا غيره ومن قام لركعتي الفجر فلا يخلو أن يكون في المسجد وغيره فإن كان في المسجد أقيمت الصلاة فليصل مع الإمام وليترك ركعتي الفجر لقوله عليه السلام أصلاتان معاً أنكاراً على من قام يصلي عند إقامة الصلاة وقدر روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة (مسئلة) وإن كان خارج المسجد ومع الأقامة للصبح ولم يكن صلى ركعتي الفجر فإن علم أنه تقوته ركعتين الصبح لاشتغاله بركعتي الفجر فليترك ركعتي الفجر وليدخل مع الإمام في الفرض ورواه ابن القاسم عن مالك وروى عنه أيضاً ما لم يصف فوات الصلاة لأنه إذا لم يكن له من فوات أحدهما بدفقوات النفل أيسر فإن رجلاً يصلي ركعتي الفجر ويدرك ركعتي الفرض فليصلهما ثم يدخل مع الإمام في ذلك أدراك الأمرين وبه قال أبو حنيفة والشافعي والفرق بين هذا وبين من كان داخل المسجدان هذا أنه لم يترك ركعتي الفجر المسجد فليترك ركعتي الفجر وقدر روى ابن القاسم عن مالك أنه في سبعين ترك ركعتي الفجر والدخول مع الإمام في الفرض وإن لم يمتص فوات الفرض (فرع) ويجوز إذا جوزه أنه صلاة ركعتي الفجر أن يكون الموضع الذي يسمع منه الأقامة موضعاً يجوز له فيه الاتيان بهما وهو خارج المسجد وخارج أقيمتا المتصلة به ومن الجامع خارج رجا به (مسئلة) ومن ركعها في بيته ثم أتى المسجد فهل يركع أم لا قال مالك حرمة ركعها رواه عنه ابن القاسم وابن وهب وروى عنه ابن نافع لا يعيدها وجه القول الأول أن دخول المسجد قد شرع له الركوع والوقت يمنع من ذلك إلا من ركعتي الفجر فترمه أعادتهما لذلك وجه القول الثاني أنه قد أتى بهما في شرع له أعادتهما كسائر الصلوات

• وحدثنى عن مالك عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أنه قال سمع قوم الأقامة فقاموا يصلون فخرج عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أصلاتان معاً أصلاتان معاً في الركعتين اللتين قبل الصبح

( فصل ) وقوله في الحديث أصلاتنا معاتوبين وانكار للآتيان بصلاة غير الصلاة التي اجتمع على الاتيان بالامام فيها في موضع الاتيان به وقوله وذلك في صلاة الصبح في الركعتين اللتين قبل الصلاة بربان الصلاة الجميع لهاو التي خرج النبي صلى الله عليه وسلم إليها صلاة الصبح وان انكاره عليه السلام على كل من قام ليصلي الركعتين قبلها من مالك ما بلغه أن عبدالله بن عمر فاته ركعتا الفجر فقضاها بربان طلعت الشمس \* مالك عن عبدالرحمن بن القاسم عن القاسم بن محمد أنه صنع مثل الذي صنع ابن عمر \* في قوله فاته ركعتا الفجر فقضاها يحتمل أن يذكرهما بعد صلاة الصبح وقبل طلوع الشمس والدليل على ما نقوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس وعن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس ( مسألة ) فان ذكرها بعد طلوع الشمس فلا يخلو أن يكون نسي المصح وركعتي الفجر جميعا أو يكون صلى الفرض ونسي ركعتي الفجر فان كان تركهما جميعا فقال قال مالك ليصلي الصبح دون ركعتي الفجر وبالمعنى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى ركعتي الفجر حين نام عن الصلاة وقال أشبه لغني ذلك ويصلي ركعتي الفجر ثم يصلي الصبح وجه القول الأول قوله عليه السلام من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها اذا ذكرها بان ذكر وقتها وان كان وقت ذكروا للفرض وقت فرضه وضاق عنه لم يجز له الاتيان بركعتي الفجر فيه كالأبجوز له الاتيان بركعتي الفجر اذا خاف فوات الصبح في وقته ويجعل الحديث على أنه من نام عن ركعتي الفجر خاصة أو نام عن صلاة الصبح فمها ركعتي الفجر ووجه قول أشبه الحديث المذكور وجهه على ظاهره ومن جهة المعنى أنه لم يعمل بين ركعتي الفجر وبين فعلهما صلاة فرض لم ينسب اليه فجاز الاتيان بهما وهذا يقتضي أن أنه لم يصلهما لم يصل الظهر ( فصل ) ويحتمل أن يكون عبدالله بن عمر نسي ركعتي الفجر خاصة فذكرهما بعد أن طلعت الشمس فصلاهما فذلك جائز قال مالك بقضيهما ان شاء بعد طلوع الشمس والدليل على ذلك ما روى عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يصل ركعتي الفجر فليصلهما بعدما طلعت الشمس

### ﴿ فضل صلاة الجماعة على صلاة الفرد ﴾

ص \* مالك عن نافع عن عبدالله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلاة الجماعة تفضل صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة \* في معنى ذلك أن صلاة الجماعة تزيد على صلاة الفرد ولا معنى لقضيتهما علها الآن يكون الجزاء عليها يضاعف على أجر صلاة الفرد بالعدد الذي ذكره ويحتمل أن يرد بالجماعة تجاععات المساجد وأخرج اللفظ على الغالب من حال الجماعات ويرد بالفرد الذي يصلي في بيتي أو سوقه وحده وهذا الذي ذكره يدل على أن الجماعة ليست بشرط في جهة الصلاة ولا بفرض واختلف العلماء في ذلك فذهب بعض أصحابنا وأصحاب الشافعي إلى أن الجماعة فرض على الكفاية وذهب بعضهم إلى أنها سنة مؤكدة وقال داود أن صلاة الجماعة فرض ولا يجوز صلاة الفرد مع القدرة عليها والدليل على صحة ذلك الخبر الذي ذكرناه ووجه الدليل من معنيين أحدهما أنه جعل صلاة الجماعة تفضل صلاة الفرد ولم تكن صلاة الفرد مجزئة لما وصفت بأن صلاة الجماعة تفضلها لأنه لا يصح أن يفاضل بين صلاة الجماعة وبين ما ليس بصلاة والثاني أنه حد ذلك بسبع وعشرين درجة فلم تكن لصلاة الفرد درجة من الفضيلة لما جاز أن يقال ان صلاة الجماعة

\* وحدثنى عن مالك أنه بلغه أن عبد الله بن عمر فاته ركعتا الفجر فقضاها بعد أن طلعت الشمس \* وحدثنى عن مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن القاسم بن محمد أنه صنع مثل الذي صنع ابن عمر

﴿ فضل صلاة الجماعة على صلاة الفرد ﴾  
\* حدثني يحيى بن مالك عن نافع عن عبدالله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلاة الجماعة تفضل صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة

تزيد عليها سبعة وعشرين درجة ولا أكثر ولا أقل لأنه إذا لم يكن لصلاة الفذ مقدار من الفضيلة فلا يصح أن تتقدر الزيادة عليها بدرجات معدودة متناهية إليها

(فصل) وقوله بسبع وعشرين درجة يقتضي أن صلاة المؤمن تعدل ثمانية وعشرين درجة من صلاة الفذ لأنها تساويها وتزيد عليها سبعة وعشرين جزءاً **ص** مالك عن ابن شهاب عن عبيد بن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلاة الجماعة أفضل من صلاة أحدكم وحده بخمسة وعشرين جزءاً **ح** الشك في هذا المتن كالسلام في حديث ابن عمر إلا أنه ذكر في حديث أبي هريرة خمسة وعشرين جزءاً وفي حديث ابن عمر سبعة وعشرين درجة ويحتمل ذلك معاني أحدها أن يكون خاطب بقوله خمسة وعشرين جزءاً قوماً أعيانهم وأراد بقوله في حديث ابن عمر غيرهم ويحتمل أن يكون ذكر حديث أبي هريرة أنه أعلم بفضيلة صلاة الجماعة على صلاة الفذ بخمسة وعشرين جزءاً ثم أعلم بذلك بفضيلة صلاة الجماعة بسبع وعشرين درجة فاعلم بذلك ورواه عنه ابن عمر وقدره أبو صالح هذا الحديث وأشار إلى بيان معنى الفضيلة فقال سمعت أبا هريرة يقول قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الرجل في جماعة تصاعف على صلاته في بيته وفي سوقه خيراً وعشرين ضعفاً وذلك إذا أتوا صفاً أحسن الوضوء ثم خرج إلى المسجد لا يخرجه إلا الصلاة لم يخط خطوة إلا رفعه بها درجة وحطت عنه بها خطيئة فإذا صلى لم تزل الملائكة تضي عليه ما دام في صلاته اللهم صل عليه اللهم ارحه ولا يزال أحدكم في صلاة ما انتظر الصلاة فقوله في بيته وفي سوقه يحتمل أن يراد بصلاة الجماعة في البيت والسوق وعلل الفضيلة بينهما لخطا إلى المسجد في الصلاة وانتظار الصلاة والمقام في المصلي بعد الصلاة ويكون معنى حديث أبي سعيد الخدري وبني ربيعة وسعيد بن المسيب أن صلاة الجماعة في المسجد أفضل من صلاة الفذ فيه بخمسة وعشرين درجة لفضيلة الجماعة فيه ومعنى حديث ابن عمر أن صلاة الجماعة في المسجد أفضل من صلاة الفذ في البيت بسبع وعشرين درجة ولعله لم يصف إلى فضل صلاة الجماعة فضيلة الخطأ في الصلاة في المسجد ولا فضيلة انتظار الصلاة فيه ولا فضيلة القيام في المصلي بعد الصلاة وأنه لو أضيف ذلك كله كانت الدرجات أكثر ومع ذلك فقد ترك صلاة الجماعة في البيت والسوق ولم يفاضل بينهما وبين صلاة الجماعة في المسجد لفضل صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة في بعض بعض الصلوات وبعضها بخمسة وعشرين درجة لأن الصلوات تختلف في ذلك على ما روي من حديث عثمان أن صلاة العشاء في جماعة تعدل قيام نصف ليلة وصلاة الصبح في جماعة تعدل قيام ليلة **ص** مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال والذي نفسي بيده لقد هممت أن آمر بحطب فيحطب ثم أمر بالصلاة فيؤذن لها ثم أمر رجلاً فآخف إلى أن يذهب فآخف عليهم بيوتهم والذي نفسي بيده لو يعلم أحدكم أنه يعد عظامي لأمرهم ما بين حستين لشهد العشاء **ح** قوله عليه السلام لقد هممت أن آمر بحطب فيحطب الخ الحديث وعيد لمن يتخلف عن الصلاة وإخبار جماعة به فيهم وفي ذلك تحذيرهم عن معاودة التخلف عنها لجوار أن يرى إنفاذها قد هم به وقد استدل جماعة من أصحابنا بهذا اللفظ على أن شهود الجماعة ليس واجباً لأمم ينفذهاهم به وليس هذا بصحيح لأنه قد تواعد على التخلف عن الصلاة ولا يتوعد إلا على ترك الواجب والأصح في هذا والله أعلم أن الذين كانوا يتخلفون عن الصلاة قوم من المنافقين ممن كان لا يعتقد فرض الصلاة ويعلم من خاله الاستخفاف بها والتضييع لها بين ذلك أنه لا بد أن يكون

• وحدثنى عن مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلاة الجماعة أفضل من صلاة أحدكم وحده بخمسة وعشرين جزءاً • وحدثنى عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال والذي نفسي بيده لقد هممت أن آمر بحطب فيحطب ثم أمر بالصلاة فيؤذن لها ثم أمر رجلاً فآخف إلى أن يذهب فآخف عليهم بيوتهم والذي نفسي بيده لو يعلم أحدكم أنه يعد عظامي لأمرهم ما بين حستين لشهد العشاء

هؤلاء المتخلفون موسومين عنده بذلك اما التكرار فلهذا لئلا يحوز  
 أن يهمل ذلك الاقبح بعقده الاستغفار والتضييع وانما علم صلى الله عليه وسلم من حالهم أنهم  
 أشد سار عن قوله وأمر مائتين ولا يكون هذا الا بمن استخف أمره أو لا يتقدم وجوبها وقدرى  
 أو صالح عن أبي هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم ليس صلاة انقل على المتخلفين من الفجر  
 والعشاء ولو كانوا مائة ما نأخذهم ولا نؤجرهم ولو جئوا ولقد علمت أن أمر المؤمن فيقيم ثم أمر رجلا  
 يؤم الناس ثم أخذ مسلما من نازق فارق على من لا يخرج الى الصلاة بعد فبين أن ذلك المتخلفين لانهم  
 هم المذكورون في الخبر بتأخيرهم عن صلاة العشاء ويؤكد هذا ما روى عن عبد الله بن مسعود أنه  
 قال وما يخلف عنها الا من افاق معلوم نفاقه ويحفل أن تكون تلك الصلاة صلاة الجمعة فهي فريضة  
 على الأعيان

( فصل ) وقوله ثم أمر بالصلاة فيؤذن لها ثم أمر رجلا فيؤم الناس ثم أخالف الى رجال فارق عليهم  
 بيوتهم دليل واضح على أن حضور الجماعة ليس يفرض على الأعيان لأن النبي صلى الله عليه وسلم  
 لا يجبر عن نفسه بما يكون فيه مصلية وقوله فارق عليهم بيوتهم بيان أنه لم يؤدب بالترك  
 الأموال على سبيل الابلاغ في التكاثر ويحفل أن يرد بذلك تشبيه عقوبتهم بعقوبة أهل الكفر  
 في تحريق بيوتهم وتخريب ديارهم

( فصل ) وقوله والذي نفسي بيده لو يعلم أحدكم أنه يجعد عظمي أمرا مائتين حستين لشهد  
 العشاء قال ابن وضاح هي حديدة كاللسان يكونون كوما من زاب ويقومون منه على أذرع  
 ورمونه بتلك الحديدة فأهم أن ينافيه فقد غلب وقيل المراتان السهمان ورواه ابن حبيب عن  
 مالك وقال أبو عبيد المراتان ما بين ظلي الشاة وقال هذا حرف لا أدري ما هو ولا ما وجهه الا أن هذا  
 تفسيره يقال مائة مائة وواحدة مائة مثل مدحة أو ما نص النبي صلى الله عليه وسلم على المراتين  
 والعظم الممين على وجه التقدير لما يؤثره المتخلفون ويبادرون اليه ويتخلفون مع ذلك عن العشاء  
 والصبح مع عظيم أجرهما وأما المؤمنون فقد أخبر عبد الله بن مسعود أنهم كانوا يتصلون المشقة في  
 اتيان الصلاة حتى أن الرجل منهم لم يجز عن المشي فيتهادى بين الرجلين حتى يوقف في الصف فيحال  
 أن يتخلف عنهم ماع القدرة عليهم ما من يأتها إذا هجز يتهادى بين رجلين ص مالك عن أبي النضر  
 مولى عمر بن عبد الله عن بسر بن سعيد أن زيد بن ثابت قال أفضل الصلاة صلاتكم في بيوتكم  
 الصلاة المكتوبة ثم معنى ذلك أن صلاة المكتوبة أظهرها والاجتماع إليها أفضل وأما التنفل  
 في البيوت لأن إخفاءها والاستتار بها أفضل وقد جعل لها النبي صلى الله عليه وسلم فضيلة على التنفل  
 في المسجد فقد قال عليه السلام صلوا أيها الناس في بيوتكم فإن أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته  
 المكتوبة وروى ابن القاسم عن مالك أن التنفل في البيوت أحب اليه من التنفل في مسجد  
 النبي صلى الله عليه وسلم إلا للفر باء فإن تنفلهم في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم أحب اليه

### ﴿ ماجاء في العفة والصبح ﴾

ص مالك عن عبد الرحمن بن حملة الأسلمي عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم قال بيننا وبين المنافقين شهود العشاء والصبح لا يستطيعونهما وإنما يتخو هذا ثم قوله بيننا  
 وبين المنافقين شهود العشاء والصبح ورواه القعني وابن بكير صلاة العفة والصبح على لفظ الترجمة

﴿ وحدثنى عن مالك  
 عن أبي النضر مولى  
 عمر بن عبد الله عن  
 بسر بن سعيد أن زيد  
 بن ثابت قال أفضل الصلاة  
 صلاتكم في بيوتكم الا  
 صلاة المكتوبة  
 ﴿ ماجاء في العفة والصبح ﴾  
 حدثني يحيى عن مالك  
 عن عبد الرحمن بن حملة  
 الأسلمي عن سعيد بن  
 المسيب أن رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم قال بيننا  
 وبين المنافقين شهود  
 العشاء والصبح لا  
 يستطيعونهما وإنما يتخو هذا

وحدثني عن مالك عن مهي مولى أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يبارجل  
بشي بطريق أذ وجد غصن شوك على الطريق فأثره فشكر الله (٢٣١) له فغفر له وقال الشهداء أحسنه المطعون والمبطون

والغرق وصاحب الهدم  
والشهيد في سبيل الله وقال  
لو يعلم الناس ما في النداء  
والصف الأول ثم لم يجدوا  
الأمان يستموا عليه  
لاستموا ولو يعلمون  
ما في التهجير لاستبقوا  
إليه ولو يعلمون ما في  
العفة والصبح لأتوهما ولو  
حبا \* وحدثني عن  
مالك عن ابن شهاب عن  
أبي بكر بن سليمان بن أبي  
حقة عن عمر بن الخطاب  
قصد سايان بن أبي حقة  
في صلاة الصبح وأن عمر  
ابن الخطاب غدا إلى  
السوق ومسكن سايان  
بين السوق والمسجد  
النبي فرعى الشفاء أم  
سايان فقال لهما أرسلان  
في الصبح فقالتان بأت  
بصلي فقلت عينا فقال عمر  
لأن أشهد صلاة الصبح في  
الجمعة أحب إلى أن أقوم  
ليلة \* وحدثني عن مالك  
عن يحيى بن سعيد  
عن محمد بن إبراهيم عن  
عبد الرحمن بن أبي هريرة  
الاصاري أنه قال لما شئنا  
ابن عفان إلى صلاة العشاء  
فرأى أهل المسجد قليلا  
فاضطجع في مؤخر المسجد  
ينتظر الناس أن يكثروا

وهذا الحديث يدل على أن الذين كانوا يتخفون عن الصلاة أذهم أن يحرق بيوتهم المنافقون وأن  
يخصروا ثيابهم المأمن من المنافق وقد جمع معنى الحديثين أو صالحي رواية عن أبي هريرة  
وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يستطيعونها والطاهر أنه أراد بذلك التأكد في حضورها  
في الجماعة والمساجد ومثارة حال المنافقين بالتخلف عنها  
(فصل) وقوله أو نحو هذا يحتمل أن يكون شكوا الراوي ويحتمل أن يفعل ذلك على سبيل التوق  
في العبارة مع ما روى عن عبد الله بن مسعود أنه كان يفعل ذلك في حديث النبي صلى الله عليه وسلم  
ص \* مالك عن مهي مولى أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال ينما رجل يمشي بطريق أذ وجد غصن شوك على الطريق فأخذته فشكر الله  
فغفر له وقال الشهداء أحسنه المطعون والمبطون والغرق وصاحب الهدم والشهيد في سبيل الله \*  
لنتبرر رواية يحيى بن يحيى وجماع من رواية الموطأ إلى حيث ذكرنا زاد أو مصعب بعد ذلك \* وقال  
لو يعلم الناس ما في النداء والصبح لأتوهما ولو حبا \* ومعنى تعلق هذا الحديث  
بالحديثين رواه يحيى بن يحيى أنه ذكر أولان يمتناو بين المنافقين آيات العشاء والصبح ثم أدخل حديث  
الرجل الذي أخره الفتن عن الطريق فغفر الله مع زارة هذا الفعل وصغره في النفس بآيات  
العشاء والصبح وهذا حاض على المبادرة إلى آياتها فشكر الله بفعل أن يرد جزاءه على ذلك للمغفرة  
أو أنى عليه بما أقتضى الغفر له \* ويحتمل أن يرد به أمر المؤمنين بشكره والتنا عليه بجعل فعله  
وقد وصف نفسه في كتابه بالشكر فقال والله شكور حليم وقوله عليه السلام الشهداء أحسنه إلى آخر  
الحديث بعد كور في كتاب الجنائز ص \* مالك عن ابن شهاب عن أبي بكر بن سليمان بن أبي حقة أن  
عمر بن الخطاب قصد سايان بن أبي حقة في صلاة الصبح وأن عمر بن الخطاب غدا إلى السوق ومسكن  
سايان بين السوق والمسجد النبوي فرعى الشفاء أم سايان فقال لهما أرسلان في الصبح فقالت  
ابنات بصلي فقلت عينا فقال عمر لأن أشهد صلاة الصبح في الجماعة أحب إلى أن أقوم ليلة \* ش  
قوله فقد سايان بن أبي حقة في صلاة الصبح يدل على مواظبة سايان لصلاة الصبح معه وذلك  
لإخصاصه بالقراءة التي بينهما وسؤاله أم سايان من كرم الاخلاق ومواصلة الأهلين وقد يجوز  
أن يجلس سايان عن الجماعة عن مرض أو غيره وقوله ابان بصلي فقلت عينا \* ويحتمل أن تكون  
غلبته بأن لم يستيقظ وقت الصلاة واستيقظ بعد أن كانت الجماعة ويحتمل أن تكون غلبته بأن  
بلغ منه النوم مبلغا لا يمكنه الصلاة مع عقاب من صلاة الجماعة لتسكن من الصلاة فيكون قول عمر لها  
ما قال حضا وتعاليا لسايان بن أبي هريرة صلاة الصبح في الجماعة على أن يصلي من الليل صلاة تمنعها وذلك  
أنفذ كمران صلاة الجماعة عند كثير من مشايخنا من فروض التكافؤ فوأكد من التوافل  
ص \* مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم عن عبد الرحمن بن أبي هريرة الاضاري أنه قال  
جاء عتيان بن عفان إلى صلاة العشاء فرأى أهل المسجد قليلا فاضطجع في مؤخر المسجد ينتظر  
الناس أن يكثروا فأثاء ابن أبي هريرة فجلس اليه فسأله من هو فأخبره فقال ما معك من القرآن فأخبره  
فقال له عتيان من شهد العشاء فكانا قام نصف ليلة ومن شهد الصبح فكانا غافا ليلة \* ش

فأثاء ابن أبي هريرة فجلس اليه فسأله من هو فأخبره فقال ما معك من القرآن فأخبره فقال له عتيان من شهد العشاء فكانا قام  
نصف ليلة ومن شهد الصبح فكانا غافا ليلة

اضطجاع عثمان بن عفان رضي الله عنه في مؤخر المسجد ينتظر الناس ليكنزوا من أدب الأئمة فقامهم بالناس واستفادهم الصلاة إذا تأخروا تعجيلها إذا اجتمعوا وفروى جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يفعل ذلك في صلاة العشاء

(فصل) وقوله فانه ابن أبي عرة فجلس اليه يحتمل أن يكون جلس اليه ليقبض منه علما أو يقتدى به في عمل أو يسأله حاجة فسأله محرر رضي الله عنه من هو وما معه من القرآن وهذا اهتبال من الأئمة بأحوال الناس وما يحصل معهم من العلم والقرآن ويعرف منازلهم بذلك وهذا مما ينشط الناس اليه واخبار عثمان به بما كان عنده من العلم في صلاة العشاء وصلاة الصبح لما رآه أهلا لذلك ولمارجا أن ينشط بذلك على المواظبة عليها وهذا يدل على أن حضور الجماعة ليس بفرض على الأعيان لأن النبي صلى الله عليه وسلم ساءى بينه وبين النوافل ولا يعمل الفرض النفل ولا يساويه إلا الزمان من ترك صلاة فرض لا يجزى عنه قيام ليلة

### ﴿ إعادة الصلاة مع الإمام ﴾

ص ﴿ مالك عن زيد بن أسلم عن رجل من بني الدليل يقال له بسر بن محجن عن أبيه محجن أنه كان في مجلس مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأذن بالصلاة فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى ثم رجع ومحجن في مجلسه لم يصل معه فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ما منعك أن تصلي مع الناس أليس كنت برجل مسلم فقال بلى يا رسول الله ولكن قد صليت في أهلي فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ارجع فصلى مع الناس وإن كنت قد صليت ﴿ ش قوله عليه السلام أليس كنت برجل مسلم يحتمل معنيين ﴿ أحدهما الاستفهام والثاني التوبيخ وهو الظاهر والله أعلم انما أخذ به إلى توحيه على ترك الصلاة مع الجماعة التي لا يتركها مسلم وانما تركها من علامات المنافق ولا يقتضى قوله ذلك أن من لم يصل مع الناس فليس بمسلم وهذا لا يقوله أحدوا فمأذون كيقول القائل لمن علم أنه قرئى مالك لا تكون كريما أليس بقرئى لا يريد بذلك نفيه عن قرئى وانما يؤبى عنه على أنه قد ترك أخلاق قرئى

(فصل) وقوله بلى يا رسول الله ولكن قد صليت في أهلي يريد أنه لم يترك الصلاة وانما اجتزأ بصلاته في أهله فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جئت فصل مع الناس وإن كنت قد صليت يريد والله أعلم إذا جئت المسجد فهذا أمره إذا أتى المسجد أن يصلي مع الناس ولا يجزأ أن يأتي المسجد قبل أن تمام الصلاة أو حين إقامة الصلاة أو بعد إقامة الصلاة والإمام فيها فإن أتى المسجد قبل أن تمام الصلاة فانه أن يخرج من المسجد ما لم يتم الصلاة وهو في المسجد قاله ابن الماجشون ووجه ذلك أن الصلاة معهم لا تلازمه إلا بقائهما عليه لأن الصلاة انما تلازم بالآذان لمن كان في المسجد ولم يكن أدى فرضها (مسئلة) فإن أتى المسجد فوجد الصلاة تمام أو وجدهم قد شربوا في الصلاة عليه أن يصلحها معهم ووجه ذلك أن الصلاة قد تعينت عليه لدخول المسجد في ذلك الوقت أو دخول موضع لا يجوز له فيه ركعتا الفجر فأنما من رأى الناس يصلون وهو ما فانه لا تلازم إعادة الصلاة معهم قال في البسوط ولا يدخل المسجد ولرجع فانه بدخوله بوجوب على نفسه أن يعتمد الصلاة مع الإمام بعد أن صلى وحده وذلك مما لا ينبغي

(فصل) وقوله عليه السلام وإن كنت قد صليت يحتمل أن يصلي فذا أو في جماعة ويجعل الفذ

### ﴿ إعادة الصلاة مع الإمام ﴾

﴿ حدثني يحيى عن مالك عن زيد بن أسلم عن رجل من بني الدليل يقال له بسر بن محجن عن أبيه محجن أنه كان في مجلس مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأذن بالصلاة فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى ثم رجع ومحجن في مجلسه لم يصل معه فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ارجع فصلى مع الناس أليس كنت برجل مسلم فقال بلى يا رسول الله ولكن قد صليت في أهلي فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ارجع فصلى مع الناس وإن كنت قد صليت ﴿ ش قوله عليه السلام أليس كنت برجل مسلم يحتمل معنيين ﴿ أحدهما الاستفهام والثاني التوبيخ وهو الظاهر والله أعلم انما أخذ به إلى توحيه على ترك الصلاة مع الجماعة التي لا يتركها مسلم وانما تركها من علامات المنافق ولا يقتضى قوله ذلك أن من لم يصل مع الناس فليس بمسلم وهذا لا يقوله أحدوا فمأذون كيقول القائل لمن علم أنه قرئى مالك لا تكون كريما أليس بقرئى لا يريد بذلك نفيه عن قرئى وانما يؤبى عنه على أنه قد ترك أخلاق قرئى



خاصة فبرانه ان جل على غالب احوال الناس في ان من صلى في بيته صلى فذا قصر على الفذ و هذا  
قال مالك و ابو حنيفة و الشافعي وقال اجدوا ساقا ذلك الفذ وغيره والدليل على صحة ماذهب  
اليه الجمهور ما روى عن سليمان بن يسار انه قال رايت ابن عمر جالسا على البلاط والانس يصلون  
قلت يا ابا عبد الرحمن مالك لا تلتصق قال في فصليت قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول  
لا تعاد الصلاة في يوم مرتين ودليلتنا جهة القياس ان ههنا صلاة فرض اذها مع الامام فلم يكن  
ألمورا باعادتها مع اميرها بعد العصر ( فرع ) وهذا في الجاعات ومساجد الاقاق فاما المسجد  
الحرام ومسجد المدينة ومسجد البلاء فقتل ابن حبيب بعد الصلاة فيها في جامعته صلى في جماعة  
في مسجدها وغيره ورواه مالك قال وذلك لفضل الصلاة فيها على غيرها ص **ع** مالك عن  
نافع ان رجلا سأل عبدة الله عن رجل قال اني اصر في بيتي ثم ادرك الصلاة مع الامام اصرى معه فقال  
له عبد الله بن عمر نعم فقال الرجل انيتهما اجعل صلاتي فقال له عبد الله بن عمر وذلك اليك انما ذلك  
الي الله يجعل انيتهما شاءه مالك عن يحيى بن سعيد ان رجلا سأل سعيد بن المسيب فقال اني اصرى في  
بيتي ثم اتى المسجد فاجدا الامام صلى اصرى معه فقال سعيد بن المسيب فقال انيتهما اجعل صلاتي  
فقال سعيدا وانت تجعلها انما ذلك الي الله **ش** قوله انيتهما اجعل صلاتي يريد انيتهما اعتدعن  
فرضي وقال له عبد الله انما ذلك اليك انما ذلك الي الله اصرى في بيتي ثم ادرك الصلاة مع الامام اصرى معه فقال  
ابن حبيب معناه ان الله يعلم التي تقبلها منه فاعلم على وجه الاعتداد بها ففي الاولى وهذا يقتضي ان  
يصلى الصلوات بنية الفرض ولو صلى احدا ما بنية النقل لم يشك ان الاخرى في فرضه وقد اختلف  
قول مالك فمن صلى وحده ثم صلى مع الامام فرى عنه ان الاولى فرض والثانية غل وروى عنه  
انه قال لا تدري وذلك ان الله يجعل انيتهما شاءه فرضه والقولان في هذه المسئلة متينان على محترض  
الصلاة بعد تمامها فاذا قلنا لا يصح ذلك فالاولى فرضه على كل حال واذا قلنا يصح رفنها جازان  
يقال بالقول الثاني والله اعلم ( مسئلة ) فان دخل مع الامام واحدا في المبسوط عن محمد بن  
سليمان بن عازلة الثانية سواء كان بقبلة او تيمم وقال ابن حبيب ان احببت بعدد ركعتيه  
الثانية لانه قد ادرك صلاة الامام وان لم يعدد ركعة بل بزمه القضاء وقال اشهب لا يعيد وان  
حدث بعد ركعتيه سواء قد بصلاته فرض الاولى والفضل وقال ابن حبيب روى المصريون عن  
مالك بن عمار انه صلى معه في الاولى وليس عليه ان يعيد الثانية وقال مالك ان كان اراد بصلاته مع الامام ان  
تكون هي فريضة او ان ذلك ان الله فليعد هذه ص **ع** مالك عن غنيم السهمي عن رجل  
من بني اسد اسأله ابا ايوب الانصاري فقال اني اصرى في بيتي ثم اتى المسجد فاجدا الامام صلى  
اقصرى معي فقال ابو ايوب نعم صل معك فان من صنع ذلك فان سهم جمع او مثل سهم جمع **ش**  
قوله فان له سهم جمع قال ابن وهب ومعنى ذلك له سهمان من الأجر وقال الأخفش اجمع الجيش قال  
الله تعالى سبهم والجمع ويرون انه قال وسهم الجمع هو السهم الغنمية **ع** قال الامام ابو الوليد  
رضي الله عنه ويحفل عندئذ ان لو اتمثل سهم الجماعة من الأجر ويحفل عندئذ ان ربه يمثل  
سهم من بيت بلز دلفتي في الحج لاجل انهما اسم المزدلفة حكما بن حنبل عن مطرف لم يعجب  
سحنوا ويحفل ان ربه ان سهم الجمع بين الصلوات صلاة الفذ وصلاة الجماعة فيكون في ذلك  
اخبار له بانه لا يصح لاحدى الصلاتين وقال الدارمي ان هذا روى ان سهم جمع بالتسعين  
ومعنى ذلك انه يضاعفه له الأجر مرتين والصحيح من الرواية والمعنى ما قدمناه وقوله او مثل سهم

\* وحدثني عن مالك بن  
 نافع أن رجلا سأل عبد  
 الله بن عمر فقال أتى أصلي  
 في بيتي ثم أذكر الصلاة مع  
 الإمام فأصلي معه فقال له  
 عبد الله بن عمر فقال  
 الرجل أيتها جعل صلاتي  
 فقال له ابن عمر أو ذلك  
 اليك إنما ذلك أتى الله  
 يجعل أينما شاء \* وحدثني  
 عن مالك عن يحيى بن  
 سعيد أن رجلا سأل  
 سعد بن المسيب فقال أتى  
 أصلي في بيتي ثم أتى المسجد  
 فأجد الإمام يصلي فأصلي  
 معه فقال سعد بن المسيب فقال  
 الرجل فأيتها صلاتي فقال  
 سعيد أو أتى يجعلها إنما  
 ذلك أتى الله \* وحدثني عن  
 مالك عن عفيف السهمي  
 عن رجل من بني أسد أنه  
 سأل أبا أيوب الأنصاري  
 فقال أتى أصلي في بيتي ثم  
 أتى المسجد فأجد الإمام  
 يصلي فأصلي معه فقال  
 أبو أيوب نعم فصل معه  
 فان من صنع ذلك فان له  
 سهم جمع أو ثل سهم جمع

جمع على الشك من الراوى ص **﴿** مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول من صلى المغرب أو الصبح ثم أدركها مع الإمام فلا يعدها قال يحيى قال مالك ولا يرى بأساً أن يصلى مع الإمام من كان قد صلى في بيته الا صلاة المغرب فانه اذا أعادها كانت شفعاً **﴿** ش اختلاف الناس فيما يعدم من الصلوات مع الإمام فقال مالك تعاد الصلوات كلها الا المغرب و به قال الثوري وقال المنبر تعاد الصلوات كلها وقال الشافعي وقال أبو حنيفة يعيد الظهر والعشاء ولا يعيد سائر الصلوات وقال أبو ثور يعيدها كلها الا الفجر والعصر والدليل على جواز إعادة الصبح والعصر قوله صلى الله عليه وسلم في حديث مجمل ان اذ جئت فصل مع الناس وان كنت قد صليت ولم يفرق فيجب أن يصلى على عمومهم ومن جهة القياس ان هذه صلاة شفع فجاز أن تعاد مع الإمام للفضيلة كالظهر والعشاء (مسئلة) ومن صلى العشاء وحده ثم أوتر فانه لا يعيدها في جماعة وما بن القاسم عن مالك ودليلنا على ان المغرب لا تنقض ان هذه صلاة وتر فلا تعاد مع الإمام للفضيلة اصل ذلك وتر النافلة (مسئلة) اذ ثبت ذلك من أعاد المغرب مع الإمام فلا يتلو أن ير يد اصلاح ذلك قبل اكمال صلاته وعندنا ما هو ابعد السلام منها فان اراد ذلك قيل أن ركع فقد قال ابن حبيب يقطع ما لم يركع فان ركع شفعاً بركعة أخرى وسلم ويحيى على أحد صلى ابن القاسم انه يقطع بعد الركوع قال ابن حبيب فان اكمل صلاته مع الإمام وأراد الاصلاح قبل السلام فقد قال ابن القاسم في المدونة من أعاد المغرب في جماعة فانه يشفعها بركعة وبغنى ذلك عن مالك وقال ابن وهب لا يشفع ولكن يسلم ويعيدها الثالثة وان ذكر ذلك قبل السلام فقد قال ابن حبيب ان كان بالقرب شفعها بواحدة وان تباعد ذلك فلا شيء عليه وجه رواية ابن القاسم أنها اذا دخلت الكراهية والنقص في صلاته الثانية لان صلاته الثانية نافلة والنافلة تشرع فيها الوتر وانما شرع في الفروض والسنن وأما التوافل المطلقة فشرع فيها وتر فاذا أتى بنافلة مطلقة على حكم الوتر فيجب أن يتدارك ذلك فيشفع صلاته ويردها الى حكم النافلة المشروعة وما لم يفت ذلك بسلام أو طول أو عمل مانع من استدراك تمام الصلاة وهذا القول مبنى على ان نية الشفع تنافي نية الوتر فاذا كانت تشفيها بشئ محاذ كرها لم يكن عليه أن يأتي بصلاة ثالثة لانه ليس في ذلك أكثر من الاتيان بنافلة أخرى على غير الوجه المشروع من الوتر وهذا القول مبنى على ان نية الشفع تنافي نية الوتر وهذا الودخل في صلاة بنية الوتر فلا يشفعها وانما دخل النقص في جملة الصلاتين من جهة الصورة فان المغرب وتر فلما أعادها صارت شفعاً من جهة الصورة فكان عليه أن يزيل ذلك النقص بصلاة ثالثة يعيدها الى صورة الوتر وقد يكون للفعل مدخل في الوتر كوتر صلاة الليل **﴿** قال الإمام أبو الوليد فذا غنى وجه القولين وقد يحيى لا بن القاسم وغيره من أصحابنا مسائل على الاصلين وعمما ودخل على الاصل الذي ذهب اليه ابن وهب في هذه المسئلة من مخالفة نية الوتر لنية الشفع قوله في المدونة فمن افتتح صلاة المغرب فأقيمت عليه وقد صلى ركعة ينصف اليها أخرى ويسلم ويدخل مع الإمام ففرق بين صلاة الظهر والمغرب لما قد مناه والله أعلم

### **﴿** العمل في صلاة الجماعة **﴾**

ص **﴿** مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا صلى أحدكم بالناس فليخفف فان فيهم الضعيف والسقيم والكبير واذا صلى أحدكم لنفسه فليطول ما شاء **﴿** ش قوله صلى الله عليه وسلم اذا صلى أحدكم بالناس فليخفف يراد التخفيف من القراءة

**﴿** وحدثنى عن مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول من صلى المغرب أو الصبح ثم أدركها مع الإمام فلا يعدها **﴿** قال مالك ولا يرى بأساً أن يصلى مع الإمام من كان قد صلى في بيته الا صلاة المغرب فانه اذا أعادها كانت شفعاً

**﴿** العمل في صلاة الجماعة **﴾**  
**﴿** وحدثنى يحيى عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا صلى أحدكم بالناس فليخفف فان فيهم الضعيف والسقيم والكبير واذا صلى أحدكم لنفسه فليطول ما شاء

والركوع والمجود وغير ذلك من الأقوال والأفعال ومعنى ذلك التخفيف الذي لا يبلغ الإخلال بالفرض وانما هو التخفيف بما زاد على الفرض الذي لا يجزئ الصلاة الابنه والهيل على ذلك ما روي عن أنس كان النبي صلى الله عليه وسلم يؤخر الصلاة ويكملها

( فصل ) وقوله فان فهم الضعيف والسقيم والكبير يريدان الضعيف لا يستطيع التطويل فيضرب به ولا يجوز له الإخلال على الامام فينقطع عن الجماعة وكذلك الكبير والسقيم فجب على الامام أن يصلي صلاة يجوز فيها بحيث لا يشق على أحد

( فصل ) وقوله صلى الله عليه وسلم واذا صلى أحدكم لنفسه فليطول ما شاء فان تطويله ذلك لا يضر بغيره ص ع مالك عن نافع انه قال قلت وراء عبد الله بن عمر في صلاة من الصلوات وليس معه أحد غيري يخالف عبد الله بيده فجعلني حذاءه عن يمينه ع ش قال الامام أبو الوليد رضي الله عنه قد ذكرنا في تقديم مراتب المؤمنين مع الامام وان الواحد يجب أن يقوم عن يمين الامام وان تعدى الامام مقامه عن يسار الامام فلا شيء عليه ع ش وقوله يخالف عبد الله بيده محتمل أن يريد خلاف سنة الصلاة في ترك العمل عديده الى نافع واستباح ذلك لان سائر العمل معفو عنه في الصلاة ومحتمل أن يريد بذلك انه خالف ما أراه نافع من الوقوف عن يساره فنقله الى يمينه ومحتمل غير ذلك من المعاني والله أعلم ص ع مالك عن يحيى بن سعيد ان رجلا كان يؤم الناس بالعقيق فأرسل اليه عمر بن عبد العزيز فنهاه قال مالك وانما نهاه لانه كان لا يعرف أوجه ع ش

اختلف الناس في ولدان في هل يكون اماما رتبا فذهب مالك الى أنه بكرة ذلك فان أم جازت صلاة من اثم به وهو قول الليث والشافعي وقال عيسى بن دينار لا تكره امامة ولدان اذا كان في نفسه أهلا للثبوت ع قال الأوزاعي والثوري ومحمد بن عبد الحكم والدليل على صحة ما ذهب اليه مالك ان موضع الامامة موضع رفعة وكان ينافس صاحبه ويحسد على موضعه ومن كانت هذه الصفة كرهه أن يعرض نفسه لاسنة الناس ويتشرف الطعن والسب وما يدل على ذلك ان موضع

الامامة موضع رفعة وتقدم على الناس في أهم أمر الدين وأجل عبادة المسلمين وهي مجازته الخلفاء ويقوم به الأمر او الامامة موضع شرف ورفعة وعلم منزلة فيكره أن يقوم لذلك من فيسئ من النفاض المرذولة الا ترى انه لا يجوز أن تكون المرأة اماما لنفسها ( مسألة ) اذا ثبت ذلك فان

المعاني المانعة من رتبة الامامة على ضربين أحدهما يمنع حقها والثاني يمنع فضيلتها فأما ما يمنع حق الامامة عند مالك فهي ثلاثة أحدها الأنوثة والثانية الصغر وعدم التكليف والثالثة نقص الدين فأما الأنوثة فان المرأة لا تؤمر بالا ولانساء في فرضه ولا نافله وبهذا أقل أبو حنيفة وجهور الفقهاء وروى ابن أئمن عن مالك تؤم النساء وقال الطبري وداود يؤم الرجال والنساء والدليل على صحة القول الأول ان هذا جنس وصف في الشرع بنقصان الدين والعقل فليس

امامته كالكافر وتعلق في ال رواية الثانية بما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يزور أم بورقة بنت عبد الله بن الحارث في بيتها وجعل لها مؤذنا يؤذن لها وأمرها أن تؤم أهل دارها وهذا الحديث مما لا يجب أن يعول عليه ( فرع ) اذا ثبت ذلك فمن صلى خلف امرأة أعاد أبا قاله ابن حبيب ووجه ذلك ان هذا اثم من لا يجوز امامته لنقص دينه وعقله كالكافر وفي النوازل لسننهم ان كان الخشي ممن يحكم بحكم الرجال فلا إعادة عليهم ( مسألة ) فأما الصغر وعدم التكليف فقد روي ابن القمام عن مالك في المسدونة لا يؤم السبي رجالا ولا نساء في فريضة وفي العتية من جماع

وحدثني عن مالك عن نافع  
انه قال قلت وراء عبد الله بن  
عمر في صلاة من الصلوات  
وليس معه أحد غيري  
خالف عبد الله بيده فجعلني  
حذاءه عن يمينه وحدثني  
عن مالك عن يحيى بن  
سعيد ان رجلا كان يؤم  
الناس بالعقيق فأرسل  
اليه عمر بن عبد العزيز  
فنهاه قال مالك وانما نهاه  
لانه كان لا يعرف أوجه

أشبه عن مالك أما التوافل فالصبيان يؤمنون فيها ويقومون في رمضان ولا بأس بذلك  
وقال أبو معب أن أم العيص مضت صلاة من اتهم به وبه قال الشافعي والدليل على ما نقوله أن هذا  
غير مكاف للصلاة فلم يجز الائتمام به كالجنون ووجه قول أبي معب ما روى عن عمرو بن سلمة قال  
كنا بجحضر يمر بنا الناس إذا أتوا النبي صلى الله عليه وسلم فكأنوا إذا رجعوا أمرنا بنافخ خبرونا  
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كذا وقال كذا وكنت غلاما حفظا فحفظت من ذلك قرأنا  
كثيرا فانطلق أبي وافدا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في نفر من قومه فعلهم الصلاة وقال يؤمكم  
أفروكم فكنت أؤم بهم وأنا ابن سبع سنين أو ثمان سنين ( فرج ) إذا قلنا أنه لا يملأ الوسي من  
صلى معه أعاد أبدا قاله ابن حبيب وبه قال أبو حنيفة ووجه ذلك أنه لما نصح امامته فأوجب ذلك  
إفساد صلاة من اتهم به كالكافر والمرأة \* قال الامام أبو الوليد وهذه المسئلة بينة عندى على أنه  
لا يجوز أن يملأ أحد الفريضة ورا من يملأ النافذة وقول أبي معب يتحمل وجهين أحدهما أن  
هذه الصلاة جازت وراء الصلي لمصلاها بنية الفرض فعلى هذا لا يجوز الصلاة خلف المتنفر  
ويتحمل أن يتبنى على تجوز صلاة الفريضة خلف المتنفل لأن صلاة الصلي ناهية وهو مذهب  
الشافعي والدليل على المنع من ذلك أن كان من أدى صلاته بنية امامته لم تجزه فإذا أداها بغير نية لم  
تجزه كالجمعة ( مسئلة ) وأما النفس في الدين فإنه فسق وكفر فأما الفسق فقد قال القاضي أبو  
محمد عن مالك أنه يمنع هبة الامامة وحكام القاضي أبو الحسن والدليل على ذلك أن هذا نوع فسق  
فوجب أن يمنع الامامة كالكفر ( فرج ) إذا ثبت ذلك فن صلى وراء فاسق فقد قال القاضي  
أبو الحسن قارى السبخ رحمه الله بر بدايا بكر الأهرى أن ذلك على قسمين فإن كان بنائا وبدا  
الملاة في الوقت وما كان فسقا باجاء أعاد أبدا وقد قال ابن حبيب فمن صلى وراء من يشرب الخمر  
ولم يكن في وقته ذلك سكران ولكنه ممن يشرب فإنه بعيدا بدا وليس ممن يحب امامته إلا أن يكون  
الوالى الذى تولى إليه الطاعة فلا إعادة على من صلى خلفه إلا أن يكون في وقته ذلك سكران وكذلك  
قال من لقبت من أصحاب مالك وقد خالف ذلك ابن وهب من رواية عبد الملك بن الحسن عنه فقال  
لا يملأ خلف عاصم الخمر فن صلى وراء لم يعد وهذا يقتضى أن الفسق باجاء لا يمنع هبة الامامة  
ووجه القول الأول أن الامامة مبنية على الفضل في الدين ولا شك أن المرأة أتم ديننا من الفاسق ومن  
صلى وراءها أعاد أبدا فإن يعبد من صلى وراء الفاسق أولى وأحرى

### باب

وأما ما منع فضيلة الامامة وتكرمه معها فالتناقض التى تمنع كمال الفروض أو ما يقرب من الاوتة  
والتناقض التى تمنع المنزلة وتسرع إلى صاحبها المالك أو ما يمنع كمال الفروض فنه الرق فيكره  
للعبدان يكون اماما رتبيا وروى على بن زياد عن مالك أنه قال لا يؤم العبد الا سرا إلا أن يكون  
يقرا وهم لا يقرؤن فيؤمهم في موضع الحاجة وقال ابن الماجشون يؤم العبد رتبيا ووجه القول الأول  
أنه ناقص الفروض لا يوجب عليه صحيح ولا جمعة ولا زكاة وذلك يؤثر في المنع من الامامة كالمراة  
لما لم تجب عليها الجمعة منع امامتها ووجه ثان وهو أن الامامة موضع رفعة وشرف فوجب أن يؤثر  
فيها الرق لانه من التناقض ووجه قول ابن الماجشون أن العبد سالم من نقص الأنوة والفسق فصح  
أن يكون اماما رتبيا كالخمر ( مسئلة ) ولا يؤم الاعراى الحضريين وإن كانت أقرأهم وذلك  
يحمل وجهين \* أحدهما ما ذكره ابن حبيب وهو جهله بالسنة \* قال الامام أبو الوليد والأوضاع

عندي أن يكون ذلك لأنه يستديم نقص الفرائض والفضائل فأما نقص الفرائض فلا نه ليس من  
أهل الجمعة وأما نقص الفضائل فلا نه لا يشهد بالجماعات (مسئلة) وأما ما يقرب من الاوتة فكأنه  
لا يكون اماما وأما قاله مالك قال عنه ابن حبيب ونحابة نحو التائب قال ابن الماجشون وعيسى بن  
دينار لا بأس أن يكون الخصى اماما راتبا في الجمعة وغيرها وجه قول مالك أنه لا يظهر في القرب  
من الاوتة والبعده عن الذكورة وقد بينا ان للاوتة تأثيرا في منع الامامة فوجب أن يكون كل  
ما يقرب من ذلك له تأثير في المنع منها ولا يلزم على هذا العنصرين فان حاله ليس بما يقرب من الاوتة  
ووجه القول الثاني ان قطع عضوم أعضائه لا يمنع استدامة الاتهام به كقطع اليد والرجل (مسئلة)  
وأما النفاص التي تسمى على أصحابها الاسنة وتكثر فيهم المقالة فكونها لا زما وقد تقدم الكلام فيه  
(مسئلة) وأما ما كان نصفا في الخلقة فانه على ضربين ١٠ أحدهما أن يكون العضو ناقصا له  
تعلق بالصلاة أو لا تعلق به فان لم يكن له تعلق بها ولا يقرب من الاوتة فانه لا يمنع صحة الامامة  
ولا فنيها كالأصم والأصم وان كان له تعلق بالصلاة فلا يخفى أن يتعلق بها تعلق فضيلة كاليد التي  
تتعلق بها فضيلة السجود وغيرها فالذي عليه جمهور أصحابنا أن ذلك لا يمنع صحة الاتهام به وروى  
عبد الملك بن الحسن عن ابن وهب لا يرى أن يؤم الاقطع وان حشنت حاله ولا الاشل اذا لم يقدر أن  
يضع يده بالأرض وجه القول الأول ان ما نقص من خلقه لا يمنع شيئا من فروض الصلاة فلا يمنع  
الاتهام به كالعصم والعم

### ﴿ صلاة الامام وهو جالس ﴾

﴿ صلاة الامام وهو جالس ﴾  
• حدثني يحيى عن  
مالك عن ابن شهاب عن  
أنس بن مالك أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
ركب فرسا فصرع  
فجش شقه الايمن فصرع  
صلاة من الصلوات وهو  
قاعد وصلينا وراءه فعودا  
فلما انصرف قال انما جعل  
الامام ليؤتم به فاذا صلى  
فانما صلوا قياما واذا ركع  
فاركموا واذا رفعوا فرفعوا  
واذا قال سمع الله لمن  
حمده فقولوا ربنا ولك  
الحد واذا صلى جالسا  
فصلوا فجلسوا أجمعون

ص ١٠ مالك عن ابن شهاب عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ركب فرسا فصرع  
فجش شقه الايمن فصلى صلاة من الصلوات وهو قاعد وصلينا وراءه فعودا فلما انصرف قال انما  
جعل الامام ليؤتم به فاذا صلى فانا فصولا قياما واذا ركع فاركموا واذا رفعوا فرفعوا واذا قال سمع الله  
لمن حمده فقولوا ربنا والحد والحدوا صلى جالسا فصولا جالسا أجمعون ١٠ قوله فجش شقه  
الايمن الجش معناه الخدش والتوجع من السقطة ونحوها وقوله فصلى صلاة من الصلوات وهو  
قاعد وصلينا وراءه فعودا قوله من الصلوات يحتمل آل من جهة اللفظ أن تكون المعهد ويحتمل  
أن تكون للجنس فاذا قلنا انها المعهد فانه يحتمل أن يرجع الى الصلوات المفروضة ويحتمل أن يرجع  
الى الصلوات التي صلاحها بهم وان كانت للجنس فانها تكون بمعنى التأكيدي بعيدا فيده قوله صلى  
(فصل) وقوله وهو قاعد يحتمل أن يكون ذلك لعدم القدرة على القيام ان جعلنا الالف واللام  
في الصلوات للمعهد راجعا الى الصلوات المفروضة ويحتمل أن يكون صلى جالسا في نافذة مع القدرة  
على القيام طلبا للرفق وليقوى على ما يريد به بعد ذلك من الطاعات فتكون الالف واللام راجعة  
الى غير المفروضات من الصلوات أو الجنس فأما القرينة فلا يخفى اذا صلى الامام جالسا لمعجزه  
عن القيام أن يكون من وراءه مثله عاجز عن القيام أو قادرين عليه فان كانوا عاجزين عن القيام  
فاختلف في ذلك أصحابنا فروى موسى عن ابن القاسم في العتبية لا بأس أن يؤمهم في القرينة لان  
حالم قد استوت كالأضواء القيام به قال مطرف وابن الماجشون وابن عبد الحكم وأصبغ  
وروى سحنون عن ابن القاسم لا يؤمهم لان هذا عاجز عن القيام فلا يؤم من يقدر عليه ولا من يعجز  
عنه كالم يقدر على الاعلى الاضطجاع فانه لا يؤم من ساواه فيه ١٠ وقد زوى عيسى عن ابن القاسم لا يؤم

المطجع المضطجعين ( فرع ) فإذا قلنا لا يؤم الجالس الجالس مع تساوهم في العجز فوقع ذلك فقد قال مهنون عن ابن القاسم يجزىء الإمام ويعبد ما تيم به لأن الإمام قد أتى بصلاته على الوجه المأمور به من الانفراد وترك الاقتداء بغيره ومن اتهم به فقد اتهم عن ليس بامام فعليه الاعادة كالواثقت آخر آياتهم آة ( فرع ) فإن لم يقدر الامام على الجلوس ولا من وراءه فقد روى موسى عن ابن القاسم لا امامة في هذا قال يعجبني بن عمر فان صلاوا على ذلك أجزأه وأعادوا ووجه ذلك ان هذه ليست من هيئة الصلاة فلا تصح إقامة الجماعة عليها كما لا يجوز التنفل عليها من غير ضرورة ( مسألة ) فان كان من وراء الامام قادر بن على القيام فالمشهور عن مالك انه لا يجوز أن يأتموا به وبه قال محمد بن الحسن قال مهنون وقد اختلف في هذا قول مالك هكذا ذكره أبو محمد في النوادر والذي في روايتنا في العتبة انما هو من قول العتيبي انما اختلف فيها قول مالك وانتهى علم وروى الوليد بن مسلم عن مالك يجوز لهم الاتيم به قياما به قال أبو حنيفة والشافعي والاوزاعي وجه القول الاول ان هذا ركن من أركان الصلاة فلا يصح الاتيم به من يجزئ عنه كالقراءة ووجه الرواية الثانية ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم أتته وهو جالس وأبو بكر والمسلمون معه قيام يقتدى أبو بكر صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم يقتدى الناس بصلاته أبي بكر ( فرع ) فإذا قلنا برباية الجمهور فصولا على ذلك فقد قال مطرفي تجزئته وعليهم الاعادة أبدا ووجه ذلك ان الامام يجزئ عن ركن من أركان الصلاة فلم يجزئ ما اتفقوا به فيمن الصلاة كمالوا كان الامام آخرس وإذا قلنا برباية الوليد فقد روى عن مالك انه يستحب أن يصلي الى جنبه من يقتدى به يكون علما لمصلاته ووجه ذلك الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم حين صلي بالناس في آخر حياته والى جنبه أبو بكر قائما

( فصل ) وقوله انما جعل الامام ليؤتم به يراد بليقتدى وهذا يفيد الاقتداء به في كل شيء الا ما خصه الدليل وقوله فاذا صلي صلاوا قياما يراد من يستطيع ذلك ممن يأتيه ومن لم يستطع ذلك فليصل جالسا ووجه ذلك ان يجزئ المأموم عن القيام لا يدخل على الامام نقصا في صلاته بل يدرك معه فضيلة الجماعة

( فصل ) وقوله فاذا ركع فاركعوا واذا رقع فارقعوا يقتضي أن تكون أفعال المأموم كلها بعد أفعال الامام وهو معنى الاتيم به والاقتداء بفعله ولا خلاف أن ذلك من سنته والصلاة على ضربين أفعال وأقوال وأفعالها على قسمين قسم مقصود في نفسه وقسم هو فضل لغيره فأما المقصود في نفسه كالقيام والركوع والمجود فلا يخلو أن يفعله المأموم بعد فعل الامام أو معه أو قبله فان فعله بعده فان ذلك على وجهين أحدهما أن يتبع الامام في الدخول فيه والخروج عنه ويدرك فيه فهذه سنة الصلاة وحكمها وهو معنى قوله فاذا ركع فاركعوا واذا رقع فارقعوا وأما الوجه الثاني بان يدخل في الفعل بعد خروج الامام عنه فان تعبد به ممنوع ( مسألة ) وأما فعله معه فان ينصط للركوع مع احتياطه ورفعه ممنوع رفعه وهو ممنوع في الجملته لما تقدم من قوله صلى الله عليه وسلم انما جعل الامام ليؤتم به فاذا ركع فاركعوا واذا رقع فارقعوا وهو أيضا على وجهين أحدهما أن يأتي الامام من الركوع والمجود بآكثر من مقدار الفرض فاذا أدرك المأموم منه بعد الامام مقدار الفرض فلا خلاف في جهة اتيمانه فاستبعض في مقدار فرضه وصار مؤتاه به وان لم يدرك بعد الامام منه الاقل من مقدار الفرض أو كان الامام اقتصر من ذلك على مقدار الفرض فان ذلك مبنى على جهة تكبير الاحرام معه ( مسألة ) وهذا في الأفعال وأما الأقوال فعلي ضربين فرائض

وفضائل الفرائض تكبيرة الاحرام والسلام وقد تقدم الكلام فيها اذا تعلّق قبل الامام انه لا يجزئ  
 فان فعل مع الامام في المجموعة ان المأموم يحرم بعد ان يسكت الامام فان أحرم معه أعاد الاحرام  
 وان لم يفعل أجزأه به قال ابن عبد الحسك وقال ابن حبيب وأصبح بعيد الصلاة أبدأ من فصل ذلك  
 قال الامام أبو الوليد رضي الله عنه وهو أظهر عندى لان من جهة الائتمام الاقتداء بفعله ولا يصح  
 ذلك الا بان يتقدم ما يقتدى به واذا وجدتهما في حال واحدة فلا يصح أن يمثل أحدهما فعل صاحبه  
 والفرق بين الأفعال والأقوال ان الفعل أمر يدوم ويشكر منه مقدار الفرض وما يقع عليه اسم  
 ركوع وسجود فذلك قلنا انه يصح أن يقتدى بمن يفعله معه اذا زاد على مقدار الفرض لانه قد صح  
 اتباعه في مقدار الفرض وفيما يقع عليه اسم ركوع وسجود وأما تكبيرة الاحرام فانها قول واحد  
 غير متكرر جميعها فرض واحد لا يتبعض ولا يقع على أجزائها اسم تكبير فاذا وجدتهما في حال  
 واحدة لم ينبغ للمأموم الامام في فرضه ولا فيما يقع عليه اسم تكبير منه وأما فضائل الأقوال فانه يكره  
 أن يتقدم المأموم فيها الامام ولا يفسد ذلك صلاته

(فصل) وقوله اذا قال سمع الله من جده فقولوا ربنا ولائنا الحمد يدل على ان جميع ما يقوله المأموم  
 ر بنا والحمد والوكان الامام والمأموم يأتي على كل واحد منهما باللفظين على وجه واحد بلطت  
 فائدة التخصيص والتقسيم وقد تقدم الكلام فيه

(فصل) وقوله فاذا صلى جالسا فصلا جالسا أجمعون يقتضى من جهة سياق الحديث انه اذا صلى  
 جالسا في موضع الجلوس أن يقتدى به في الجلوس لانه وصف أفعال الصلاة من أفعالها فضلا وأمر  
 المأموم أن يقتدى بالامام فيناقص على ان المعنى الذى نصبه الامام هو أن يقتدى به وان ذلك يمنع  
 مخالفتهم قال واذا قال سمع الله من جده فقولوا ربنا والحمد ثم قال واذا صلى جالسا فصلا جالسا  
 أجمعون فانقل الى وصف الائتمام به في حال الجلوس وهو موضع التشهد ويحتمل من جهة السبب  
 انه قال لهم اذا صلى قائما فصلا قايما اذا استطاع القيام فصلا بصلاته قياما ثم ذكر صفة الائتمام به  
 في الانتقال من ركن الى ركن ثم ختم ذلك بان قال واذا صلى جالسا فصلا جالسا أجمعون يريد ان لم  
 يستطع القيام وصلى جالسا لحكمكم ان تجلسوا بجالوسه وهذا القول أظهر من جهة السبب والقول  
 الاول أظهر من جهة سياق الحديث وقال أحدوا سحاق صلى المأموم جالسا وان قدر على القيام اذا  
 صلى الامام جالسا والدليل لنا ان هذا ركن من أركان أفعال الصلاة فلا يسقط عن المأموم مع القدرة

عليه كالركوع والسجود وقد قال بعض أصحابنا في حديث أنس انه منسوخ بصلاة أبي بكر خلف  
 النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه الذى توفي منه وهذا يصح على رواية الوليد بن مسلم وقد تواتر ابن  
 القاسم انه في النافذة وذلك كله محتمل والله أعلم ص مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة  
 زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو شاك فصرى جالسا وصلى  
 وراءه قوم قياما فأشار اليهم أن يجلسوا فلما انصرف قال انما جعل الامام ليؤتم به فاذا ركع فاركعوا  
 واذا رقع فارقعوا واذا صلى جالسا فصلا جالسا ش وقولها وصلى وراءه قوم قياما فأشار اليهم  
 أن يجلسوا بن معنى جار في حديثه ان ذلك على سبيل التواضع والمخالفة لاهل فارس في قيامهم على  
 رؤس ماو كهم فتح ذلك من أن يصلى وراءه أحد قائما اذا صلى هو جالسا ويحتمل مع ذلك ما قدمناه  
 من التأويل في حديث أنس ولعلمهم قاموا وراءه في موضع الجلوس تعظيلا فأمروهم باتباعه والجلوس  
 معه اذا جلس في التشهد ص مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه

وحدثني عن مالك عن  
 هشام بن عروة عن أبيه  
 عن عائشة زوج النبي صلى  
 الله عليه وسلم انها قالت صلى  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم وهو شاك فصرى جالسا  
 وصلى وراءه قوم قياما  
 فأشار اليهم أن يجلسوا فلما  
 انصرف قال انما جعل  
 الامام ليؤتم به فاذا ركع  
 فاركعوا واذا رقع فارقعوا  
 واذا صلى جالسا فصلا  
 جالسا وحدثني عن  
 مالك عن هشام بن عروة  
 عن أبيه أن رسول الله  
 صلى الله عليه

وسلم خرج في مرضه فأتى المسجد فوجد أبوبكر وهو قائم يصلي بالناس فاستأخراً أبو بكر وأشار إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن كانت يجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى جنب أبي بكر فكان أبو بكر يصلي بصلاته رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو جالس وكان الناس يصلون بصلاته أبي بكر ثم اختلفت الآثار في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في موضعه وصلاة أبي بكر اختلفت باختلاف العلماء في الأحكام المتعلقة بها لا اختلافها وأخذ كل طائفة ببعض تلك الأحاديث فروى عنه ما تقدم من أن النبي صلى الله عليه وسلم أم أبى بكر وروى الأسود بن بزيع عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى خلف أبي بكر ورواه مسروق عن عائشة فن جوز أن يوم القاعد القيام تعلق بحديث عروة عن عائشة في ذلك ومن منع ذلك قال إن رواية عائشة اختلفت في ذلك ولم تختلف رواية أنس إن أبى بكر أمه في تلك الصلاة فكانت أولى والله أعلم

( فصل ) وقوله فكان أبو بكر يصلي بصلاته رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان الناس يصلون بصلاته أبي بكر يحتمل أن يريد أن أبى بكر كان يصلي بصلاته رسول الله صلى الله عليه وسلم مؤتمياً به وأما ما تكبره وكان الناس يصلون بصلاته أبي بكر على معنى أنهم كانوا يتعرفون به ما كان النبي صلى الله عليه وسلم ينفقه فبأنه عون بالنبي صلى الله عليه وسلم وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم ضعف صوته عن أن يسمع الناس تكبيره بالانتقال من حال إلى حال فكان أبو بكر يسمعهم ذلك وهذا معنى صلاة الناس بصلاته أبي بكر وقد اختلف أصحاب مالك فيمن أئتم عاماً موم فروى ابن سحنون عن أبيه أنما سئل الإمام من فاته ركعة فاتمهم صلاة الإمام ثم قال يقضى فائتم بمن فاته تلك الركعة أنها تجزئهم قال ثم رجع فقال أحبابي أن يبعدوا في المواز بمن اتبعه فيها منهم أو من غيرهم فصلاته باطله فإذا قلنا بطل صلاة من صلى معه فإن ذلك لعنيين \* أحد هما من أئتم به فيها فقدر الحكم الإمام الأول فلا يجوز له أن يتم صلاته مع ذلك المستخلف ولا غيره من الأئمة وإنما حكمه أن يقضى ما قاته من صلاة الإمام وحده وقد روى موسى بن معاوية عن ابن القاسم من فاته ركعة فقضاها مع الإمام فاته من الجماعة ركعة فأجاب أن يبعد أبداً وروى عنه ابن المواز بطلت عليه وقال سحنون في المجموعه وقال ابن عبد الحكم من لم يأت يقضى فذا يقضى بالإمام بطلت صلاته \* والوجه الثاني أن من أئتم عاماً موم فعليه القضاء وبشبه هذا الوجه قول ابن المواز من اتبع المأموم في القضاء ممن كان معه في الصلاة أو من غيرهم بطلت صلاته وهذا يقتضي أنه من دخل معه حينئذ مؤتماً به في تلك الركعة فصلاته باطله وقال ابن حبيب في الإمام كان يصلي يقوم في السفر فرأى أمامه جماعة تصلي بالإمام فجعل يصلي بصلاتهم أجزأته صلاته لأنه كان مأموماً وأعاد من وراءه بدلاً عنهم الإمام لهم وقال ابن القاسم ومن لم يأت من أصحاب مالك وأما من قال تجزئهم فقد جوز الصلاة مع الآخر من جميعاً فبأن يصير مع أحد هما أولى فإذا قلنا بجواز ذلك فيصير أن يكون أبو بكر يأت بالنبي صلى الله عليه وسلم والناس يأتون بصلاته أبي بكر وإن قلنا بالمتنع من ذلك فتأوله عن ما تقدم ويحتمل أن يكون ذلك خاصاً بالنبي صلى الله عليه وسلم كما اختص بأن أتم صلاة اقتضاه أبو بكر والله أعلم

( فصل ) فإذا قلنا أن النبي صلى الله عليه وسلم كان الإمام في تلك الصلاة فانه يعترض فيه فصل آخر وهو أن يأت أبو بكر قائماً بالنبي صلى الله عليه وسلم جالساً وقد روى الوليد بن مسلم وغيره عن مالك جواز فإذا قلنا بالمتنع منه فيصير أن يكون ذلك خاصاً بالنبي صلى الله عليه وسلم وقد روى ابن حبيب عن مالك أنه منسوخ لترك أبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم الإمامة حال الجلوس وهذا فيه

وسلم خرج في مرضه فأتى  
فوجد أبى بكر وهو قائم  
يصلي بالناس فاستأخراً أبو  
بكر فإشار إليه رسول الله  
صلى الله عليه وسلم أن كان  
أنت تجلس رسول الله  
صلى الله عليه وسلم إلى  
جنب أبي بكر فكان  
أبو بكر يصلي بصلاته  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وهو جالس وكان  
الناس يصلون بصلاته أبي  
بكر



نظر لان النسخ لا يكون بعد النبي صلى الله عليه وسلم الا ان يريد ان النسخ كان بعده الصلاة في حياة النبي صلى الله عليه وسلم وبطل على ذلك النسخ اجماع الائمة على الامتناع منه والمع من امانة المجلس وهذا ايضا يحتاج أن يثبت عنهم ثبوتنا شاعرا مع عدم الخالف لهم في ذلك والامم يكن اجماعا (فرع) فاذا ائتم الواقف بالمجلس فقد قال الشيخ أبو القاسم في تفرعه يكره أن يؤم قاعدا فيما كان أممهم أعادوا في الوقت \* قال الامام أبو الوليد وهذا عندي على رواية الوليد بن مسلم عن مالك وأما على المشهور من قول مالك وابن القاسم فإنه بعيدا بدأ والله أعلم

### ﴿ فضل صلاة القائم على صلاة القاعد ﴾

ص \* مالك عن اسماعيل بن عمر عن سعد بن أبي وقاص عن مولى لعمر بن العاصي أول عبد الله بن عمرو بن العاصي عن عبد الله بن عمرو بن العاصي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلاة أحدكم وهو قاعد مثل نصف صلاته وهو قائم \* ش \* معنى قوله صلى الله عليه وسلم صلاة أحدكم وهو قاعد مثل نصف صلاته وهو قائم يبدأ جرس صلاة القاعد مثل نصف أجر صلاة القائم لان الصلاة لا تتبع بعض فلا يصح نصفها دون سائرها وهذا اللفظ وان كان عاميا يقتضي أن كل صلاة يصلها القاعد على كل حال فهي مثل نصف صلاة القائم الا أن الدليل قد دل على أن المراد بذلك بعض الصلوات وبعض الحالات وأصل ذلك أن القيام ركن من أركان الصلاة وشرط في صحة الفرض منها مع القدرة عليها والدليل على ذلك قوله تعالى وقوموا لله قانتين ولا خلاف في ذلك فثبت بذلك وجوب القيام وروى عن عمران بن حصينة قال كانت بي وأسرف سألت النبي صلى الله عليه وسلم فقال صل قائما فإن لم تستطع فقاعدا فان لم تستطع فعلى جنب نخس هذا الخبر من الآبة من لم يستطع القيام وبقيت الآبة على عمومها في المستطيعين وقد ثبت بحديث عائشة المروى بعده اجواز الجلوس في التنفل مع القدرة على القيام نخس بذلك الآبة ايضا على قول من زعم أنها تناول الفرض والنفل وبقيت عامة في المستطيعين القيام في الفريضة وثبت بذلك أن صلاة القاعد انما تكون على النصف من صلاة القائم في موضعين أحدهما من صلى الفريضة غير مستطيع القيام والثانية من صلى النافلة مستطعا وأبو عبد الله مستطيع وقال ابن حبيب عن ابن الماجشون في تأويل قول النبي صلى الله عليه وسلم صلاة القاعد مثل نصف صلاة القائم أنهم كانوا يستطيعون أن يصلوا فيما الآن القعود كان أرفق بهم فأمن أقعد المرض والضعف في مكتوبة أو نافلة فان صلاته قاعدا في النوازل مثل صلاته قائما \* قال الامام أبو الوليد وما ذكرته عندي أظهر وحكي القاضي أبو اسحاق ان الحديث ورد في النوافل لانها ليست بواجبة فالإتيان بها على حال الجلوس على النصف من الإتيان بها على حال القيام وهذا التضييق يحتاج الى دليل وبالله التوفيق (مسئلة) اذ ثبت ذلك ففي هذا مسئلتان أحدهما في وصف من تجوز له صلاة الفريضة جالسا والثانية في وصف صلاته قائما من تجوز له صلاة الفريضة قاعدا فهو المقعد الذي لا يقدر على القيام والمرضى الذي لا يستطيع بحال وقال محمد بن مسلمة لا يقدر على القيام إلا بمشقة صلى جالسا \* قال الامام أبو الوليد وعندى أن ذلك كالمريض والمسافر في الفتنه ووجه ذلك الحديث المتقدم صل قائما فان لم تستطع فقاعدا (فرع) وأما من أراد أن يقسح عينه ويصلى جالسا ربهين وما في الواجعة عن مالك لا بأس بذلك ووجه ذلك أنه عذر مانع من القيام يجوز له الصلاة جالسا فلا يمنع من الافعال المؤدية الى ذلك

﴿ فضل صلاة القائم على

صلاة القاعد ﴾

\* حدثني يحيى عن مالك

عن اسماعيل بن محمد بن

سعد بن أبي وقاص عن

مولى لعمر بن العاصي

أول عبد الله بن عمرو بن

العاصي عن عبد الله بن

عمرو بن العاصي أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم قال

صلاة أحدكم وهو قاعد

مثل نصف صلاته وهو قائم

إذا كان فيها منفعة لم يمنع المسافر من السفر الذي سبب الفطر والقصر والتيمم عند عدم الماء (فرع) ومن صلى جالس القدرة على القيام أعاد أبدا ومن صلى جالس السمع العجز عن القيام ثم قدر على القيام في الوقت لم يعد رواه موسى عن ابن القاسم في العتبية ووجه ذلك أيضا إذا أتى بالصلاة على ما يترتب من فرضها فلم يجب عليه أعادتها في وقتها كالمولى يتيم ثم وجد الماء (مسئلة) ومن لم يقدر على القيام الاستمدا أو سكتا فان ذلك أولى من صلاته جالساً في المختصر ووجه ذلك أن هذا الحال أقرب إلى فرضه فلا يجوز له الانتقال عنها مع القدرة عليها (فرع) ويصلي المريض جالساً مستنداً أحب إلى من أن يصلي مضطجاً قاله ابن القاسم في المدونة ووجه ذلك أن الجلوس هيئة من هيئات الصلاة فيميزه تركها مع القدرة عليها كالقيام (مسئلة) إذا ثبت ذلك فإنه إن لم يستطع القيام ولا القعود أدى فرضه مضطجاً والليل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم صل قائماً فإن لم تستطع فعاذاً فإن لم تستطع فعلى جنب (فرع) والسنة أن يصلي على جنبه الأيمن ووجهه إلى القبلة ورأسه إلى المغرب ورجلاه إلى المشرق لأن التيامن مشرع ولا يمكن استقبال القبلة معه إلا على هذه الحال (فرع) فإن عجز أن يصلي على جنبه الأيمن فهل يصلي على جنبه الأيسر أو على ظهره قال ابن القاسم يصلي على ظهره وقال ابن المواز يصلي على جنبه الأيسر ووجه القول الأول إنما عجز عن التيامن الذي هو مشرع في الصلاة كان الاضطجاع على الظهر أمكن في استقبال القبلة وأشبه في ذلك بحال القيام التي هي الأصل ووجه ما قاله ابن المواز قوله صلى الله عليه وسلم فإن لم تستطع فعلى جنب لم يفرق فإن صلى على جنبه الأيسر فإنه يصلي ورأسه إلى المشرق ورجلاه إلى المغرب لأنه لا يتأتى له استقبال القبلة إلا كذلك (فرع) فإن عجز عن ذلك صلى على ظهره ورجلاه إلى القبلة وهو مستقبل القبلة بوجهه لأن استقبال القبلة مشرع ولا يتأتى لمن كان على ظهره إلا على هذا الوجه ص (مالك عن ابن شهاب عن عبد الله بن عمرو بن العاصي أنه قال لما قدمنا المدينة نالتوا به من وعكها شديد فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم على الناس وهم يصلون في سبعتهم قعوداً فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوا القاعد مثل نصف صلاة القائم في ما جاء في صلاة القاعد في النافلة \*

حدثني يحيى عن مالك عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد عن المطلب بن أبي وداعة السهمي عن حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في سبعتهم قاعداً قط حتى كانت قبل وفاته بعام فكان يصلي في سبعتهم قاعداً ويقرأ بالسورة فيربتلها حتى تكون أطول من

### ما جاء في صلاة القاعد في النافلة \*

ص (مالك عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد عن المطلب بن أبي وداعة السهمي عن حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم في سبعتهم قاعداً قط حتى كان قبل وفاته بعام فكان يصلي في سبعتهم قاعداً ويقرأ بالسورة فيربتلها حتى تكون أطول من

أطول منها **ش** قوله ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في سبحة قاعدا قط أخبر عنه صلى الله عليه وسلم أنه كان يصلي الصلاة في تنفله على أتم حينها من القيام أذهوا أفضل حينها الصلاة فلما كان قبل وفاته بعام وتخل عن القيام صلى قاعدا رفقا به واستدامة صلاته وتوفيقه لما يزي من أمور المسلمين وأطلق هذا اللفظ يقتضي الجلوس في موضع القيام من الصلاة هذا عند استعجاله وإن كانت الصلاة لا تخلو من الجلوس إلا أنه إذا قيل صلى فلان قاعدا أو جالسا فهم منه أنه جلس في موضع القيام **ص** **ح** مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها أخبرته أنها لم تر رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي صلاة الليل قاعدا قط حتى أسن فكان يقرأ قاعدا حتى إذا أراد أن يركع قام فقرأ نحو ما من ثلاثين أو أربعين آية ثم ركع **ش** قولها أنها لم تر رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي صلاة في الليل قاعدا قط تريد بذلك نافلة الليل ويحفل تخصيصها لذلك بصلاته الليل معنيين أحدهما أنها نصت على صلاة النافلة ونهت بذلك على ضله في الفريضة التي آكدتها والثاني أنها قصدت إلى الإخبار عن فعله في النافلة باللفظ الخاص لأنها لو ذكرت أنه كان يصلي قائما يجوز أن يكون ذلك في الفريضة دون النافلة فلا يحصل في ذلك الخلل والتأكد في قيام النافلة ثم قالت حتى أسن فكان يصلي قاعدا فأخبرت عن عذره في تركه القيام بالنسب إليها على نفسه ليستدبر الصلاة ثم قالت حتى إذا أراد أن يركع قام فقرأ فأخبرت بذلك عن مواظبته على القيام وتأكد عنده بأنه كان لا يجلس عما يتيقنه وفي ذلك أن من لم يطق أن يقوم في جميع صلاته جاز له أن يقوم فيما أمكنه منها ولا خلاف في علمه في جواز ذلك في النافلة (مسئلة) وهذا لم يفتح نافلة قاعدا ثم أراد القيام فإنه ذلك ولو افتتح الصلاة قائما ثم أراد القعود فإن ذلك يجوز له عند ابن القاسم وقال أشهب لا يجوز له ذلك وجه قول ابن القاسم أنها حاله ترجح افتتاح الصلاة جالسا فجاز أن ينتقل لها إلى الجلوس من افتتاحها كحالة العذر وجه قول أشهب أن من شرع في عبادته لم يمتنعها وهذا لما افتتح نافلته قائما لم يمتنعها قائما والله أعلم

(فصل) وقوله فما كان يصلي قاعدا حتى إذا أراد أن يركع قام دليل على تكرار ذلك منه وإنما كان يفعله لحال كان عليها من الضعف عن القيام في جميعها والقوة على القيام في بعضها ولم يكن ذلك عن أمر طرأ له في بعض الصلاة ولو كان أمرا طرأ له في بعض الصلاة لم يكن يصعد حين الشروع فيها لم يخرج من حد الجواز في النافلة لما ذكرناه (مسئلة) وأما في الفريضة فإن افتتاح الصلاة قاعدا لعجزه عن القيام ثم طاق القيام لم يمتنع أن يقوم فيها قائما ولو افتتح الصلاة قائما ثم عجز عن القيام جاز أن يتم صلاته قاعدا وقال محمد بن الحسن يستألف الصلاة والدليل على ما نقوله أنه افتتح الصلاة بما كان فرضه في افتتاحها فلا تبطل بقدرته على القيام في الركعة الثانية والثالثة كالأول افتتاحها بالقيام (مسئلة) ولو افتتح صلاة بالاضطجاع لضعفه عن القيام والجلوس ثم استطاع القيام والجلوس أتم صلاته على ما أدت إليه **و** قال أبو حنيفة يستأنف الصلاة والدليل على ما نقوله أنه افتتح الصلاة بما كان حكمه أن يفتتها به فبطل بقدرته على القيام كالوافتتح بها بالجلوس

(فصل) وقوله فما كان يصلي قاعدا حتى تكون أطول من أطول منها يقتضي أنه كان يستعمل الترتيل في قراءتها للتدبر ولما احتل قوله ورتل القرآن ترتيلا ولعله يشير إلى أن هذا كان أخف عليه وسبأ في ذكره بعد هذا إن شاء الله **ص** **ح** مالك عن عبد الله بن يزيد عن أبي النضر عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله

أطول منها **و** حدثني

عن مالك عن هشام بن

عروة عن أبيه عن عائشة

زوج النبي صلى الله عليه

وسلم أنها أخبرته أنها لم

تر رسول الله صلى الله عليه

وسلم يصلي صلاة الليل

قاعدا قط حتى أسن فكان

يقرأ قاعدا حتى إذا أراد

أن يركع قام فقرأ نحو ما

من ثلاثين أو أربعين آية ثم

ركع **و** حدثني عن مالك

عن عبد الله بن يزيد عن

أبي النضر عن أبي سلمة

ابن عبد الرحمن عن عائشة

زوج النبي صلى الله عليه

وسلم أن رسول الله صلى الله

عليه وسلم كان يصلي الجالس أَوْ جالس قاذبي من قرائته قدر ما يكون ثلاثين أو أربعين آية قاذباً أَوْ جالساً ثم ركع وسجد ثم صنع في الركعة الأخيرة مثل ذلك ﴿ ١٢ ١٣ ﴾ فولها كان يصلي فيقرأ أَوْ جالس بيان أن أخرجوا سه كان حين القراءة فولها قاذبي من قرائته قدر ما يكون ثلاثين أو أربعين آية يقضي أن يقرأه قبل القيام أكثر لأن البقية لا تنطبق في الأغلب إلا على الأقل، فولها قدر ما يكون ثلاثين أو أربعين يحصل أن يكون جميع قرائته في الركعة مقدراً عند عائشة لتكرر صلاته بمحض تهاويرها بمقدار ما هو مقدار ترتيبها وهذا هو الأغلب من حاله وبحصل أيضاً تكون حاله يختلف في طول القيام وقصره ولكنه كان لا يختلف عليها بمقدار قرائته قائماً أو كانت القراءة قاعدة تختلف عليها ولو قصرها فقدر لها نسبة مقدار قرائته حال القيام خاصة

(فصل) وقوله ثم صنع في الركعة الثانية مثل ذلك بدل على جواز الجالس في النافلة بعد القيام مع القدرة فعليه أن عائشة لما وصفت المتكررين ففعله وأخبرت أنه كان يستفتح القراءة بالاسم المعروف بقية القراءة في كل ركعة وإن ذلك كان المتكررين ففعله ولا يصح بجري العادة أن يقرأ عليها المانع في أول كل ركعة أو يزل في أنشائها وإنما كان ذلك من فعله لما قدمناه من الاستدامة للصلاة وأبقاها القدرة عليها والله أعلم وأحكم ويحصل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم كان ينوي ذلك عند افتتاح نافلة ولعل أشبه لا يمنع من ذلك إلا ما فتحه بنية القيام أو بإطلاق النية ولا يمنع ذلك ما نوى فيه الجالس بعد القيام ص على ما ذكرنا بلغة أن عروة بن الزبير وسعيد بن المسيب كانا بصلبان النافلة وهما مختبان ش قول كانا بصلبان النافلة وهما مختبان بربناهما كانا يجلسان موضع القيام على صفاء لاحتباء أو الأصل أن الجالس في الصلاة موضع القيام ليست له صفة عضو صفة لا يجزى إلا عليه بل يجزى على كل صفات الجالس من الاحتباء والتربع والتورك وغيرها من صفات الجالس غير أن القاضي أبان محمد رأي أن أفضلها التربع لأنه أوفر هيئات الجالس إلا أن الاحتباء مع ذلك جائز وليس في احتباء سعيد وعروة دليل على أنه أفضل هيئات الجالس في الصلاة ولا في ذلك دليل على اختياره على غيره وإنما فيه دليل على أنه كان يتكرر منها ولعله كان يتكرر عند السجدة لتربع أو غير ذلك والله أعلم

﴿ الصلاة الوسطى ﴾

صحح المالك عن زيد بن أسلم عن القعقاع بن حكيم عن أبي نوس مولى عائشة أم المؤمنين أنه قال: أمرتني عائشة أن أكتب لها مصحفاً، ثم قالت: إذا بلغت هذه الآية فاذني حافظو على الصلوات والوالة الصلاة الوسطى وقوموا لله قانتين، فلما قلعتها أذنتها فأملت على حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر وقوموا لله قانتين، ثم قالت: سمعنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم في شئ قوله أمرتني عائشة أن أكتب لها مصحفاً، فيصني أن يكون قبل جمع القرآن مصحف، وقبل أن يجمع الناس على المصحف التي كتب بها عن أبي أنصار، لأنه لم يكتب بعد ذلك من المصاحف إلا ما وافق الإجماع عليه، وثبت بالخبر المتواتر أنه قرآن فأما غير ذلك مما كان يكتب من معنى التفسير، فأجمعوا على التمسكه.

(فصل) وقوله فلما بلغت آذنتها انما أمرت أن يستأذنها لما أرادت أن تلي عليه زيادة لم تكن

عليه وسلم كان يمشي  
جالسا فقرا وهو جالس  
فاذا بقي من فرائضه قدر  
ما يكون ثلاثين أو أربعين  
آية قام فقرا وهو قائم ثم  
ركع وسجد ثم صنع في  
الركعة الثانية مثل ذلك  
وحدثني عن مالك أنه  
بلغان عروة بن الزبير  
وسعيد بن المسيب كأنما  
يصليان النافلة وهما  
عثمان

عن زيد بن أسلم عن  
القعقاع بن حكيم عن  
أبي يونس مولى عائشة  
أم المؤمنين أنه قال  
أمرتني عائشة أن أكتب  
لها مصحفاً ثم قالت إذا  
بلغت هذه الآية فاذني  
لفننا لها إلى الصلاة

والصلاة الوسطى وقوموا  
لله قانتين فما بلغن آذانها  
فاملت على حافظوا على  
الصلوات والصلاة الوسطى  
وصلاة العصر وقوموا  
لله قانتين قالت عائشة  
سمعتها من رسول الله صلى  
الله عليه وسلم

اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

ثبت في المصنف الذي كان يتسمع منه ولا في غيره مما يمكنه أن يتسمع منه وانما روت انها سمعت تلك الزيادة من النبي صلى الله عليه وسلم فأرادت أن تثبتها في المصنف لذلك ولو لم يكن يقوم به نفع (فصل) وقوله فأملت على حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وقوموا لله قانتين فأملت عليه زيادة في المحفوظ من التلاوة و صلاة العصر فكان الاظهر بهذه الزيادة ان الصلاة الوسطى غير صلاة العصر وقد اختلف أهل العلم في الصلاة الوسطى فالذي يقتضى ما أملت عائشة انها غير صلاة العصر لانها عطفت صلاة العصر على الصلاة الوسطى ولا يعطف الشيء على نفسه وليس في هذه الزيادة تعيين للصلاة الوسطى وذهب مالك والشافعي وأكثر أهل المدينة الى ان الصلاة الوسطى صلاة العج وقال زيد بن ثابت الصلاة الوسطى صلاة الظهر وبه قال عروة بن الزبير وقال جماعة من الصحابة هي صلاة العصر وبه قال ابن حبيب وأبو حنيفة وقال قوم انها المغرب ويجب أن نبين معنى وصفنا لها بأنها الوسطى قبل أن نبدأ بالادلة على ما تشاره من ذلك وذلك ان الوسطى يحتمل ثلاثة معانٍ أحدها أن تسمى وسطى بمعنى فاضلة الصلوات يقال هذا أوسط القوم بمعنى فاضلهم قال الله تعالى قال أوسطهم ألم أقل لكم لولا تسبحون وقال تعالى وكذلك جعلناكم أمة وسطاً يريد أمة فاضلة وأما المعنى الثاني فإنه يحتمل أن يراد بها المتوسطة بمعنى ان وقتها يتوسط أوقات سائر الصلوات فيكون بعضها قبلها وبعضها بعدها والمعنى الثالث أن توصف بذلك التخصيص وان كانت كل صلاة وسطى على المعنيين المتقدمين وعلى الوجوه الثلاثة فان جميع الصلوات بمعنى أن توصف بأنها وسطى بمعنى انها فاضلة بمعنى ان وقتها يتوسط الأوقات بمعنى التخصيص لأن ما من صلاة من الصلوات الخمس إلا ويصح أن يجعلها وسطى ويجعل ما قبلها صلاتين من الفروض وبعدها صلاتين وإذا وصفت صلاة من الصلوات المفروضة بأنها وسطى ولم ينص لنا عليها فافتقر به من غيرها علمنا انها لا توصف بأنها وسطى بمعنى التخصيص خاصة ولكن لمعنى انها يتوصل الى معرفة ذلك من حالها بالنظر والاستدلال فنظر الى أول الصلوات بان توصف بان لها منزلة في الفضيلة أو أن وقتها أولى بان توصف بالتوسط من غيرها فيصير في هذا الاسم اليها والدليل على أن الصلاة الوسطى ليست بصلاة العصر ما روت عائشة رضي الله عنها حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى و صلاة العصر فعطف صلاة العصر على الصلاة الوسطى فدل ذلك على انها غيرها وقد روت ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم وما يدل على أن صلاة الصبح أحق بهذا الاسم من سائر الصلوات من جهة تأكد فضيلتها انه ليس في الصلوات كلها أشق منها ولا بين عذراني التخلف عنها لانها تطرأ على الناس في أوقات النوم ويتكاف لها من ترك وثارة الضمير ودفء وترك لهذا النوم شدة الحاجة اليه والقيام الى شدة البرد وتناول الماء البارد مما لا يتكفلسا في الصلوات انها في الغالب تحيي أوقاتها والناس أو أكثرهم متصرفون ولذلك قال الله تعالى وقرآن الفجر إن قرآن الفجر كان مشهودا وروى عن أبي هريرة أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس صلاة أثقل على المنافقين من الفجر والعشاء لا يستطيعونهما وقال صلى الله عليه وسلم لو يعلمون ما في العفة والصبح لأتوهما ولو حبوا نخص صلاة الصبح بهذا الوصف مع مشاركة غيرها من الصلوات في هذا المعنى لتأكد فضيلتها ثبت انها أعظم الصلوات أبراراً وأعما فاضلاً وما يدل على انها أحق بهذا الاسم من جهة توسط الوقت أن صلاة الصبح لا تشارك واحدة من الصلوات في وقتها ولا تشاركها صلاة من الصلوات في وقتها وسائر الصلوات أوقاتها مشتركة فالظهر والعصر

مشتركان والمغرب والعشاء مشتركان في وقتها فالوجعنا العصر هي الوسطى لكنها قد فصلناها  
بما شربناها وهي الظهر وأضفنا إلى الظهر ما لا يشركها في وقت وهي الصبح وأيضا فإن الموصوفة  
بأنها وسطى لا تكون أولى بذلك مما يشاركها في الوقت فإذا وصفنا الصبح بأنها الوسطى سفت من  
ذلك وفرت كل صلاة بما يشاركها في وقتها وانفصلت مما لا يشاركها فكانت المغرب والعشاء  
مشتريكتين ثم الصبح ثم الظهر والعصر مشتركتين فكانت الصبح أولى بالوصف بالوسط وأما  
ما يتعلق به ما روى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم  
الأحزاب شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر ملائكة يوتهم ويقبو وهم نارافان يجعل أن يرب  
به الوسطى من الصلوات التي شغل عنها وهي الظهر والعصر والمغرب وصغها بأنها وسطى من  
هذه الثلاث لتأكد فضيلتها على الصلاتين اللتين معها لا يدل ذلك على أنها أفضل من الصبح ويحتمل  
أيضا أن توصف بأنها وسطى إذا قرئت ذكرها واسمها وكذلك سائر الصلوات وإنما الخلاف  
عند الإطلاق

( فصل ) وقوله تعالى وقوموا لله قانتين القنوت في كلام العرب السكوت والقنوت الطاعة  
والقنوت الدعاء وقد استدلل القاضي أبو محمد على أن الصلاة الوسطى صلاة الصبح بقوله تعالى  
وقوموا لله قانتين والقنوت لا يكون إلا في صلاة الصبح فأشار إلى أن المراد بذلك القنوت الذي  
يكون في الصبح وقد قيل أيضا أن القنوت طول القيام

( فصل ) وقوله ثم قالت سمعنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك يحتمل وجهين أحدهما  
أن تكون هذه اللفظة من الأئمة من القرآن ثم نسخت روى ذلك عن البراء بن عازب فإنهم خبر  
البراء بن مسخها فعمل عائشة ثم نسخها إذا أرادت أن يأتها في المصنف ولعلها اعتقدت أنها ما نسخ  
حكمها ونسخت رسمها فأردت إثباته والوجه الثاني أن تكون عائشة سمعت اللفظة من النبي صلى  
الله عليه وسلم ذكرها على أنهما من غير القرآن لتأكد فضيلة العصر مع الصلاة الوسطى كما روى  
عنه جرير بن عبد الله البجلي أنه قال إن استطعتم أن لا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وقبل  
غروبها فافعلوا ثم قرأ فسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل غروبها فأكد فضيلتها فأردت  
عائشة أن تثبت في المصنف لما ظنت أنها من القرآن ولأنها اعتقدت جواز إثبات غير القرآن مع  
القرآن على ما روى عن أبي بن كعب وغيره من الصحابة أنهم جوزوا إثبات القنوت وبعض  
التفسير في المصنف وإن لم يتقدمه قرآن أصح مالك عن زيد بن أسلم عن عمرو بن رافع أنه  
قال كنت أكتب بمصنف الحفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فقالت إذا بلغت هذه الآية فأت  
حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وقوموا لله قانتين فلما بلغت آذنتها فأملت على حافظوا على  
الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر وقوموا لله قانتين ثم أمرت حفصة بإثبات هذه  
الزيادة في المصنف وإن لم تذكر أنها معصية من النبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل أن تكون سمعتها  
منه وإن لم تذكر ذلك ويحتمل أن تكون سمعتها من عائشة أو غيرها فأردت إثباتها على أحد  
الوجوه المذكورة قبل أصح مالك عن داود بن الحصين عن ابن جبرع الخزرجي أنه قال سمعت  
زيد بن ثابت يقول الصلاة الوسطى صلاة الظهر ثم شدد ذكره عن زيد بن ثابت أنه أخذ هذا  
القول عن عائشة ولم يثبت ولعله أراد وسطى بمعنى أنها فضلة لا على معنى أنها مخصوصة بهذا القول  
وإن لم يأت ذلك من زيد بن ثابت فإنه غير ما من الصلوات أصح مالك أنه بلغه أن علي بن أبي طالب وعبد الله بن

• وحديثي عن مالك عن  
زيد بن أسلم عن عمرو بن  
رافع أنه قال كنت أكتب  
مصحفا لحفصة أم المؤمنين  
فقالت إذا بلغت هذه الآية  
فأت ذني حافظوا على  
الصلوات والصلاة الوسطى  
وقوموا لله قانتين فلما  
بلغتها آذنتها فأملت على  
حافظوا على الصلوات  
والصلاة الوسطى وصلاة  
العصر وقوموا لله قانتين  
• وحديثي عن مالك عن  
داود بن الحصين عن ابن  
جبرع الخزرجي أنه قال  
سمعت زيد بن ثابت يقول  
الصلاة الوسطى صلاة  
الظهر • وحديثي عن  
مالك أنه بلغه أن علي بن أبي  
طالب وعبد الله بن

عباس كان يقول ان الصلاة الوسطى صلاة الصبح قال مالك وقول علي بن عباس أحب ما سمعت  
 الى في ذلك ❦ شري وان علي بن أبي طالب رضي الله عنه اختلف قوله في ذلك فقال كثر اري  
 الصلاة الوسطى الصبح حتى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الأحزاب يقول ملا الله  
 قبورهم ويؤمنهم ناراً كما شغلونا عن الصلاة الوسطى حتى غابت الشمس ولم يكن صلى يومئذ  
 الظهر والعصر حتى غابت الشمس وانما يصح ذلك بأن يكون علي رضي الله عنه لم يسمع من النبي  
 صلى الله عليه وسلم حديث يوم الأحزاب وانما بلغه عنه بعد أن حدث بأن الصلاة الوسطى صلاة الصبح  
 فرجع عن روايته في ذلك لما سمع حديث يوم الأحزاب أو يكون أخيراً أنه كان يعتقد ذلك حتى سمع  
 من النبي صلى الله عليه وسلم ما سمعه يوم الأحزاب أو يكون سمع من عاصم يوم الأحزاب فلم يتأوله  
 ولا حقق النظر فيه إلا بعد مدة فرجع اليه

( فصل ) قال مالك وقول علي بن عباس أحب ما سمعت الى في ذلك معناه ما ذكرناه في تقدم ان  
 اختيار مالك في الصلاة انها صلاة الصبح وذلك على سبيل الترجيح لما ذهب اليه على سائر الأقوال  
 على احتياها والله أعلم بالصواب

### ❦ الرخصة في الصلاة في الثوب الواحد ❦

ص ❦ مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عمر بن أبي سلمة أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 يصلي في ثوب واحد مستملاه في بيت أم سلمة واضعاً طرفيه على عاتقيه ❦ ش قوله رأى رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم يصلي في ثوب واحد يعني أنه كان لباسه في صلاته ثوب واحد وأما  
 بنقل ذلك لان لباس من أحكام الصلاة والكلام فيه يباين أحدهما في مقدار الملبوس والآخر في  
 صفة الملبوس واللباس

### ❦ باب ❦

فأما الملبوس فإنه مقدار بن مقدار الفرض ومقدار الفضل فأما الفرض للرجل فهو ما يستتر  
 العورة ولا خلاف في أنه فرض واختلف أصحابنا في تفسير ذلك فقال القاسمي أبو الفرج هو فرض  
 من فروض الصلاة وبه قال أبو حنيفة والشافعي وقال القاسمي أبو اسحاق أنه من سنن الصلاة وبه  
 قال ابن بكير والشيخ أبو بكر وفائدة الخلاف في ذلك أننا اذا قلنا انها من فروض الصلاة بطلت  
 بعدم ذلك واذا قلنا ليست من فروض الصلاة أتم التارك ولم تبطل وجه القول بأنها من فروض  
 الصلاة الحديث المروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا تقبل صلاة حائض إلا بخيار ومن  
 جهة القياس أن هذه عبادة من شرطها الطهارة لها تعلق بالنية فوجب أن يكون من شرطها  
 ستر العورة كالطواف فان سلوا والادللنا عليهم بما روي عن أبي هريرة أن أبا بكر رآه في مؤذنين  
 ينادي بمن أن لا يطوف بالبيت عريان واستدل القاسمي أبو اسحاق في ذلك لأنه لو كان من فروض  
 الصلاة لا يخص بها ولم يكن مشتر وعافي غير الصلاة ثبت أنه ليس من فروضها فالجواب أن هذا  
 يبطل بالامان فإنه فرض في الجملة فهم من فروض الصلاة وشرطها ( فرع ) اذا ثبت ذلك فإن  
 العورة التي يجب سترها هي ما بين المرأة الى الركبة هذا الذي ذهب اليه جمهور العلماء من أصحابنا  
 وبه قال أبو حنيفة والشافعي ❦ وقال الشيخ أبو القاسم العورة القبل والدبر والفخذان وروي  
 عن بعض أهل الظاهر العورة القبل والدبر خاصة والدليل على ما ذهب اليه الجمهور الحديث الذي

عباس كان يقول ان الصلاة  
 الوسطى صلاة الصبح  
 قال مالك وقول علي بن  
 عباس أحب ما سمعت الى  
 في ذلك

❦ الرخصة في الصلاة  
 في الثوب الواحد ❦  
 حديثي يعني عن مالك عن  
 هشام بن عروة عن أبيه  
 عن عمر بن أبي سلمة أنه  
 رأى رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم يصلي في ثوب  
 واحد مشغلاً به في بيت  
 أم سلمة واضعاً طرفيه على  
 عاتقيه

يأتى بعد هذا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لجره غط نفلك فإن الفخذ عورة ومن جهة المعنى أن هذا موضع يستمر المزج غالباً فوجب أن يكون من العورة كالقلب والذبر (فرع) إذا ثبت ذلك فقد روى عن أبي حنيفة أنه قال العورة على ضربين منغلطة وخفيفة فالمنغلطة هي القبل والذبر والمنخفضة ما رآه كرتا قبل هذا أنه من العورة \* قال الإمام أبو الوليد ليس ببعد عنى هذا القول وقد روى عن مالك في الواحظة ما يؤيد أنه قال من صلى ونفذه مكشوفة فلا إعادة عليه (مسئلة) وقد يسقط فرض ستر العورة مع عدم ما نستر به فمن لم يكن عنده ما يستر عورته صلى قائماً وأجزأته صلاته وقال الشافعي صلى جالساً والدليل على ما نقوله أن ستر العورة من أحكام الصلاة فلا يسقط شيء من أركانها بالعجز عنه كالوضوء (مسئلة) وأما مقدار الفضيلة للرجال بأن يكونوا على كفيه ثوب يسترهما ويكره أن لا يلبقى على كفيه من ثوبه شيئاً إذا أمكنه ذلك لما روى أبو هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلي أحدكم في الثوب الواحد ليس على منكبيه منه شيء ومن جهة المعنى أن في ذلك خروجاً عن الوقت المشرع في الصلاة

### باب

وأما صفة اللبوس واللباس فإن اللبوس لا يتناول أن يكون ثوباً واحداً أو أكثر من ذلك فإن كان ثوباً واحداً فإن من صفة الجامعة لأنواعه أن يستر جميع العورة وأن يكون من الصفاة والماتنة بحيث لا يصف ولا يشق فإن كان خفيفاً يشق أو رقيقاً يصف فقد حكى ابن حبيب في واهضته عن مالك أنه لا يصلي فيه ومن صلى فيه أعاد رجلاً كان أو امرأة ووجه ذلك أنه ليس بسائر العورة وسترها هو المشرع (مسئلة) ومن صلى وعليه قميص ورداء أو رداء أو أزار فقد كرمه أن يطرحه أو إرداء عن منكبيه لا يحرف في القربضة وخفف في النافلة ووجه ذلك أنه يراعى في المكشوف بما لا يراه في النافلة لأهمها والحرص على إتمامها أكد (مسئلة) وبسبب أن يلبس المصلي ثياباً على أفضل هيأته من السكينة والوقار لأن السكينة والوقار مبرور في الصلاة فإن خالف هذه الصفة بأن يقيم كدماً أو يشد ثيابه بحزام أو يفعل ذلك لشغل حوفيهِ فالأفضل أن يزيل ذلك عنه ويصلي الصلاة على الهيئة المستعينة فإن صلى على حال التشعر بأجزائه لم يخرج وإن فعل ذلك لصلاته فقد أساء وخالف السنة لأنه قصد الصلاة بما يتخالفها وتبها لها بما يضاهاها انتهى إلا أنه مع ذلك تجزئه صلاته

(فصل) وقوله مشغله قال الاخفش الاشتغال أن يلصق من رأسه إلى قدميه والتوضع أن يأخذ الثوب من تحت يمينه فبداهه على منكبيه من يمينه وهذا الذي قال الاخفش ليس هذا هو الاشتغال المذكور في الحديث وإنما هو نوع من الاشتغال والاشتغال على ضرب \* أحدهما التوضع وهو المذكور في الحديث المباح في الصلاة \* والثاني اشتغال الصبأ وهو الذي أنكره صلى الله عليه وسلم على جابر بن عبد الله حين قال له ما هذا الاشتغال وقد ورد المنع منه في الصلاة وهو أن يشغل في الثوب على منكبيه وتكون يده تحت الثوب فهذا منع في الصلاة لم يكن عليه أزار فلا بد أن يباشر الأرض بيده للوجود وهو مأثور به أو يخرج يده لذلك فتبدع عورته (مسئلة) وإن كان أزار غير الثوب الذي يشغل به فلا بأس بذلك لأنه يأمن حينئذ من كشف عورته قاله ابن القاسم عن مالك وروى عنه أيضاً الكراهية بها قال ابن القاسم ووجه ذلك التعليق بعموم الحديث نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اشتغال الصبأ (مسئلة) والضرب الثالث من الاشتغال هو الانطباع قال مالك وهو أن يرتدى ويخرج ثوبه من تحت يده اليمنى فبداهه على كفيه اليسرى



وأبى بالشوب من الجانب الآخر فوق يده اليسرى فهو الذى قاله ابن القاسم هو الاضطباع من ناحية  
اشمال الصباء وذلك انه لا يمكنه اخراج يده اليسرى لسجود ولا لغيره الا خفه فيه ما يلحقه  
في اشمال الصباء

( فصل ) وقوله واضعاطرفيه على عاتقيه يريد انه أخذ طرف ثوبه تحت يده اليمنى فوضعه على  
كتفه اليسرى وأخذ الطرف الآخر تحت يده اليسرى فوضعه على كتفه اليمنى وهذا نوع من  
الاشمال يسمى التوشع ويسمى الاضطباع وهو مباح في الصلاة وغيره لانه يمكنه اخراج يده  
للسجود وغيره دون كشف عورته ص **ع** مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن  
أبي هريرة أن سائلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في ثوب واحد فقال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم أولئككم ثوبان **ع** ش قوله صلى الله عليه وسلم أولئككم ثوبان مع سؤال  
السائل إباحة الصلاة في ثوب واحد الإشارة الى نفي الحرج اللاحق في المنع من ذلك لأدليس كل  
الناس يحدون بين وليس في عدم الرجل الثوبين بلبسهما في صلاته دليل على إثباته الصلاة في  
ثوب واحد أو أحدهما كما كان عدمه للثوب الواحد لا يدل على إجزائه صلاته عزائما وجوده وإنما  
يدل قوله أولئككم ثوبان على استحباب الصلاة بالثوب الواحد مع القدرة على الثوبين من ثلاثة  
أوجه **ع** أحدها أنه قال أولئككم ثوبان فأشار إلى أن عدم أكثر من الثوب الواحد أمر شائع كبير  
والضرورة إذا كانت شائعة كثيرة كانت الرخصة المتعلقة بها عامة يدل على ذلك أنه لما كان الغالب  
من حال السفر التعب والمشقة كانت الرخصة المفترضة عامة وإن كان من الناس من لا تاحته المشقة  
في سفره ولما كانت في الحضر نادرة لم تترك الرخصة فيها من بركة التعب ولا أحديس منه فلما  
كان الغالب من حال الناس في وقت مخاطبة النبي صلى الله عليه وسلم عدم ما زاد على الثوب كانت  
الرخصة عامة في جواز الصلاة به للواحد والعدم ولما كان عدم الثوب الواحد نادرا لم تجز الصلاة  
دونه مع التحسن منه **ع** والوجه الثاني أن قوله صلى الله عليه وسلم أولئككم ثوبان دليل على أنه قد  
علم من حالهم أن فهم من لم يجد الا ثوبا واحدا فأقرهم على ذلك مع الأمر بالصلاة فدل ذلك على إجزائه  
الصلاة بالثوب الواحد وهذا الذى إباحه صلى الله عليه وسلم هو أقل ما يجزى والثوبان أفضل لمن  
وسع الله عليه وكذلك روى عن عمر رضي الله عنه أنه قال إذا توسع الله عليكم فأوسعوا على أنفسكم  
جمع رجل عليه ثيابا صلى في أزار ورداء في أزار وقصص في أزار وقباء في سراويل ورداء في  
سراويل وقباء في ثياب وقباء في ثيابان وقصص **ع** والوجه الثالث أن السائل لما سأل عن الصلاة  
في الثوب الواحد وكان معناه السؤال عن إجزائه ذلك فأجابته صلى الله عليه وسلم بأن غالب حال الناس  
عدم ما زاد عليه وإن ذلك مستقر في علمه كان المفهوم من ذلك إباحة الصلاة في الثوب الواحد والله  
أعلم ص **ع** مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه قال سئل أبو هريرة هل يصلي الرجل في  
ثوب واحد فقال نعم ففصل له هل تفعل أنت ذلك فقال نعم أتى لأصلي في ثوب واحد وان ثيابي لعللي  
المشجب **ع** ش قول أبي هريرة أتى لأصلي في ثوب واحد وان ثيابي لعللي المشجب مع روايته عن  
عمر إذا توسع الله عليكم فأوسعوا اقتصار منه على الجائز دون الأفضل وقد يجوز أن يكون أبو هريرة  
يفعل ذلك بين جوازه فيقتضى به في ذلك ويجعل أن يكون السائل لا يجره مرة بمن لا يجد ثوبين  
فأراد أن يطيب نفسه ويعلمه بمصلحة إباحته وأنه يفعل ذلك مع قدرته على الثوبين فكيف من لا يجد  
الا ثوبا واحدا وأخبره عن فعله في النادر دون الغالب وأخبره عما يفعله في منزله دون المساجد

**ع** وحدثنى عن مالك  
عن ابن شهاب عن  
سعيد بن المسيب عن أبي  
هريرة أن سائلا سأل  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم عن الصلاة في ثوب  
واحد فقال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم أولئككم  
ثوبان **ع** وحدثنى عن  
مالك عن ابن شهاب عن  
سعيد بن المسيب أنه قال  
سئل أبو هريرة هل يصلي  
الرجل في ثوب واحد فقال  
نعم ففصل هل تفعل أنت  
ذلك فقال نعم أتى لأصلي  
في ثوب واحد وان ثيابي  
لعللي المشجب

(فصل) وقوله وان ثيابي على المشجب اخبار عن قرب تناولها وتمسكته من لبسها والمشجب عود  
 تنشر عليه الثياب قاله صاحب العين ص **ع** مالك انه بلغه ان جابر بن عبد الله كان يصلي في الثوب  
 الواحد **ع** ش هذا الذي بلغه مالك من فعل جابر يعقل من الوجوه ما ذكرته في فعل أبي هريرة  
 ويعقل مع ذلك عدم الثوب الثاني غير انه روى عن محمد بن المنكدر انه قال دخلت على جابر بن  
 عبد الله وهو يصلي في ثوب ملتحف به ورداؤه موضوع فلما انصرف قلت يا ابا عبد الله تصلي ورداؤك  
 موضوع قال نعم احببت ان ارى الجهال امثالكم رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي كذا فقد نص  
 جابر على انه قد بذل اعلام جواز له لم يعلمه واخبره انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي كذا  
 ويعقل انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك ورداؤه موضوع ليس بن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم جوازه فاعتقد جابر فعل ذلك على هذا الوجه ويعقل ان يكون جابر فعل ذلك لما صلى وحده  
 في منزله وانه اعتقد في فعل النبي صلى الله عليه وسلم مثل ذلك وفي الموسط قال مالك ليس من أمر  
 الناس ان يلبس الرجل الثوب الواحد في جماعة الناس فكيف بالمسجد وهو موضع اجتماع الناس  
 وموضع تجمل وقد قال تعالى خذوا زينة ماوارى العورة **ع** قال الامام ابو الوليد والظاهر عندى ان الزينة بما تجمل به من الثياب وهو الرداء وما شبهه ولذلك  
 خص ذلك بالمساجد والله اعلم ص **ع** مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن ان محمد بن عمرو بن حزم  
 كان يصلي في القميص الواحد **ع** ش وهو يقتضي ما ذكرناه قبل هذا في فعل جابر الا انه اتم  
 في اللباس لان القميص اتم ثوب واحد يصلي فيه الرجل وآمن من التكشف ص **ع** مالك انه بلغه  
 عن جابر بن عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لم يجذبوا بين فليصل في ثوب واحد  
 ملتحفا به فان كان الثوب قصيرا فليزر به **ع** ش قوله صلى الله عليه وسلم لم يجذبوا بين فليصل  
 في ثوب واحد امر لم يجذبوا بين ان يصلي في ثوب واحد وليس فيه حكم من وجدوا بين وقد تقدم  
 من حديث جابر جواز الصلاة بثوب واحد لم يجدوا بين ويعقل لمن قال بدليل الخطاب ان يمنع  
 من الصلاة في ثوب واحد من وجدوا بين معنى ان الصلاة بثوب واحد افضل فيتعلى المنع المفهوم  
 من دليل الخطاب بالتفضيل دون التحريم

(فصل) وقوله ملتحفا به قال الضاري قال الزهري الملتحف المتوشع وهو الخالف بين طرفيه على  
 عاتقه وهو الاشمال على عاتقه فيجعل الالتفاف هو التوشع والمشهور من لغة العرب ان الالتفاف  
 هو الالتفاف في الثوب على أي وجه كان فيدخل تحته التوشع والاشمال وقد خص منه اشمال الصباء  
 (فصل) وقوله فان كان الثوب قصيرا فليزر به يعني ان قصر عن ستر جسده فليستر به عورته لان  
 سترها اكتم ستر جسده لان ستر جسده سنة وفنسيه وستر عورته فريضة وانما أمره  
 بالالتفاف بالثوب الكامل ليجمع في اللباس بين الفضل والفرض فاذا قصر الثوب عن ذلك أمره  
 بالانزاع بلاته الفرض ص **ع** قال مالك احب الي ان يجعل الذي يصلي في القميص الواحد  
 على عاتقيه ثوبا او عمامة **ع** ش وهذا كما ذكره حتى حديث عمر فليوسع على نفسه ويحسن زيه  
 في الصلاة من وسع الله عليه ولان الرداء من سنن الصلاة لان سنة الصلاة الوقاء والرداء من زى  
 الوقاء فاستحب ذلك في الصلاة

**• وحديثي عن مالك**  
 انه بلغه ان جابر بن  
 عبد الله كان يصلي في  
 الثوب الواحد وحديثي  
 عن مالك عن ربيعة بن  
 عبد الرحمن ان محمد بن  
 عمرو بن حزم كان يصلي  
 في القميص الواحد  
**• وحديثي عن مالك**  
 انه بلغه عن جابر بن عبد الله  
 ان رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم قال من لم يجد  
 ثوبين فليصل في ثوب  
 واحد ملتحفا به فان كان  
 الثوب قصيرا فليزر به  
 قال مالك احب الي ان  
 يجعل الذي يصلي في  
 القميص الواحد على  
 عاتقيه ثوبا او عمامة

❦ الرخصة في صلاة المرأة في الدرع والجار ❦

ص ❦ مالمثل أنه بلغه أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تصلي في الدرع والجار ❦ ش قوله كانت تصلي في الدرع والجار يقتضي أنها كانت تقصر عليها والنساء على ضربين حرة وأمة فأما الحرة فحسدها كله عورة غير وجهها وكفيها وذهب بعض الناس إلى أنه يلزم أن تسرجع جسدها واستدل أصحابنا في ذلك بقوله تعالى ولا يبدن زينتهن إلا ما ظهر منها قالوا إن الذي يظهر منها الوجه واليدين وعلى ذلك أكثر أهل التفسير وما يدل على ذلك أن هذا عضو يجب كشفه بالاحرام فلم يكن عورة كوجه الرجل وسائر ما ذكرناه من جسدها لم يجزى عورة الرجل في وجوب ستره في الصلاة (مسئلة) وأما ما يجزى المرأة من اللباس في الصلاة فادرع الذي يسر ظهور قدمها والجار الذي تتقنع به والأفضل أن يكون تحت الثوب مئزر فإن لم تفعل اجزاها قاله ابن حبيب فإن صلت في ثوب واحد ملتحفة به وسترها ما يجب ستره ولم تستقل باسما كـهـ ولا بأس به وإن اشغلت بذلك فلا خبر فيه (مسئلة) فأما الأمة فقد روى ابن حبيب عن أبي بصير سترت الأمة في الصلاة بإستر الرجل وورثها من المرأة إلى الركتين وقال ابن القاسم سترت المرأة في الصلاة جميع جسدها وجهه قول أبي بصير أن مالا يكون منها عورة خارج الصلاة فإنه لا يكون منها عورة في الصلاة كالوجه والكفين ووجهه الرواية الثانية إمامهم أمة مكنت مأمورة بتغطية جميع جسدها في الصلاة كالخمر والفرق بينهما وبين الرجل أنها مأمورة بتغطية جسدها إذا برزت لأن النظر فيه يفتن بخلاف الرجل (مسئلة) وإذا اعتقت الأمة في الصلاة فقد قال ابن القاسم وغيره تحصر في بقية الصلاة وتجزئها وقال سحنون تسألف الصلاة وكذلك العريان يجسد الثوب في الصلاة وجهه قول ابن القاسم أن ستر العورة شرط في حصة الصلاة فإذا عدم حين شرع في الصلاة فإنه لا يبطئها وجوده كالوضوء بالماء ووجهه ما قاله سحنون أن الصلاة غير مسقطه فإذا لم تغطي الرأس في بعضها لم يبطئ في جميعها ولما أجمعنا على أنه يلزمها تغطية الرأس في بقية الصلاة وإن ترك ذلك يبطئ صلاتها فكذلك يبطئ ما تقدم منها (فرع) فإذا قلنا بتغطية الرأس وما دها على صلاتها فلم تفعل جها ولم يكتفها من بناؤها خاها فقد قال ابن القاسم تعيد ما دمت في الوقت وروى عيسى عن ابن القاسم إن لم تعبد من بناؤها والجار ولا وصلت إليه لم تعد وإن قدرت على أخذه فلم تأخذه أعادت في الوقت وكذلك العريان وقال أبي بصير لا يصيد في وقت ولا غيره وإن تركت ذلك عمد وجسر وإية ابن القاسم أنه لم يختلف في حصة صلاتها استحبابها إلا أن بها في الوقت على وجهه جمع على عمدنا وجهه ما قاله أبي بصير أنها دخلت في الصلاة بما يجوز لها ولا يخرجها عنها وجود ما عدته قبلها كالتي تم بدخل في الصلاة ثم يجد الماء

(فصل) فأما الدرع فدروا المصيص والجار ما تخذه به المرأة فيجب أن يكونا خفيفين بستران ما تختهما فإن كانا خفيفين بصفان ما تختهما لم يجزى لأن الستر لم يقع بهما ويكره الرقيق الصفيق من الثياب لأنه يلصق بالجسد فيبدو حجم ما تحته وفيه بعض الوصف لما تحته (فصل) ومن صفة المصيص أن يكون سابغا يستر ظهور قدمها وبستر الجار عنقه وقمها ودلالها ولا يظهر منها غير دور وجهها وذلك أقل المجزى من اللباس في القياس والأفضل أن يكون مع ذلك مئزرا لأنه بلغ في الستر ص ❦ مالك عن محمد بن زيد بن منقذ عن أمه أنها سألت أم سلمة تزوج

❦ الرخصة في صلاة المرأة في الدرع والجار ❦  
❦ حدثني يحيى عن مالك أنه بلغه أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تصلي في الدرع والجار ❦ وحدثني عن مالك عن محمد بن زيد بن منقذ عن أمه أنها سألت أم سلمة تزوج

الذي صلى الله عليه وسلم ماذا تصلي فيه المرأة من الثياب فقالت تصلي في الخمار والدرع السابغ إذا غيب ظهور قدميها ❦ ش قوله ماذا تصلي فيه المرأة من الثياب سؤال عن مقدار ما يكفيها من الثياب في الصلاة لتعرف بما لا يجزي ويحصل من جهة اللفظ أن يكون سؤالا عن جنس ما يجزي في الصلاة لكن الجواب يدل على أن السؤال كان عن المقدار وأن ذلك قد فهم بشاهد الحال ولو فهم أنه كان عن الجنس لوجب أن نصفه بالكثافة والستر فالحال قالت أنها تصلي في الخمار والدرع السابغ الغيب لظهور قدميها علم أنها أجابته عن مقدار ذلك وانهارت في مقدار مقاس السبوغ أن يغيب اندرع ظهور قدميها والديس على ذلك أن هذا عضولا يكشف للحرام فوجب على المصلحة الحرة أن تستر كالندراع والعقد (مسئلة) فإن صلت بادية الشعر أو الصدر أو ظهور القدمين استحب لها أن تستد في الوقت وقد أعت لحالها الستةان قصدت ذلك وهذا يحصل معينين أحدهما أن يكون هذا على قول من رأى إعادة الصلاة من كشف العورة في الوقت وقد سلم من القصر أن تعاد الصلاة من ذلك في الوقت مع كونه عنده فرضا والثاني ذلك أخفى من كشف العورة وقد روى عن مالك الفرق بينهما في المرأة تكون بحسبها غيبا فيقر عنه فينظر إليه أهل البصر وإن كان في العورة لم ينظر إليه إلا النساء وبصته لاهل البصر من الرجال ص ❦ مالك عن الثقة عنده عن بكبر بن عبد الله أن الأشج عن بسر بن سعيد عن عبد الله بن الأسود الخولاني وكان في حجر ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن ميمونة كانت تصلي في الدرع والخمار ليس عليها أزار ❦ ش قوله كان في حجر ميمونة برءة كان من يظهر إليه ذلك لانه كان ابن اختها ومع ذلك فقد كان معها ومضطرا إلى كثرة تكرره عليها فكان يراها تصلي في الدرع والخمار دون أزار والأزار ما تزر به المرأة وليس ذلك شرطا في صحة الصلاة إذا كان على الجسد درع يستتره ص ❦ مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن امرأة استفتت فقالت إن المنطق يشق على أفأصلي في درع وخمار فقال نعم إذا كان الدرع سائغا ❦ ش المنطق هو الأزار قال صاحب العين المنطق أزار فيه تكة تنطق به المرأة والمنطقة ما يشبه الوسط وقلها يشق على ترءدانه يشق عليها لبسه وذلك أنها تتأذى من لبسه ولم تعتد فاستفتت عروة أن كان لها رخصة في ترك لبس المنطق في الصلاة فقال لها لا بأس بذلك إذا كان الدرع يستتر ما يستتره الأزار لسبوغه وتعامه

### ❦ الجمع بين الصلاتين في الحضر والسفر ❦

ص ❦ مالك عن داود بن الحصين عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين الظهر والعصر في سفره إلى تبوك ❦ ش قوله كان يجمع بين الظهر والعصر في سفره إلى تبوك يعني أنه عليه السلام كان يفعل ذلك على وجه الرق بالمدينة وذلك على حدار بقعة أوجها أحدها السفر والثاني المرض والثالث المطر والليل والرابع الخوف والجمع إنما يكون بين صلاتين بينهما اشتراك في الوقت وهما الظهر والعصر والمغرب والعشاء وأما كل صلاتين لا اشتراك بينهما فلا يجمع بينهما الشيء من ذلك فأما السفر فقد روى ابن القاسم عن مالك في العتية أنه قال أتى لا كراهة جمع الصلاتين في السفر وروى عنه في المدونة لا يجمع بين الصلاتين في غزو ولا حج ولا غيره إلا أن يجزبه السير فلا بأس بذلك وجه كراهة مالك إنما هو على إتيان الأفضل للابتعاد ذلك من بقدر عليه دون مشقة تلحقه وأما باحثه إذا جده السير فلحديث عبد الله بن عمر أنه كان إذا عمل به

الذي صلى الله عليه وسلم ماذا تصلي فيه المرأة من الثياب فقالت تصلي في الخمار والدرع السابغ إذا غيب ظهور قدميها ❦ وحديثي عن مالك عن الثقة عنده عن بكبر بن عبد الله بن الأشج عن بسر بن سعيد عن عبد الله بن الأسود الخولاني وكان في حجر ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن ميمونة كانت تصلي في الدرع والخمار ليس عليها أزار ❦ وحديثي عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن امرأة استفتت فقالت إن المنطق يشق على أفأصلي في درع وخمار فقال نعم إذا كان الدرع سائغا

### ❦ الجمع بين الصلاتين في الحضر والسفر ❦

❦ حديثي يعني عن مالك عن داود بن الحصين عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين الظهر والعصر في سفره إلى تبوك

السر يجمع بين المغرب والعشاء وجميع ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في الجمع انما هو اخبار  
 عن فعله وليس فيه شيء من قوله والفعل لا يحتمل العموم وانما يقع على وجه واحد فاحتمل أن يكون  
 ذلك لشدة السر و يحتمل غيره وأما الجمع لغيره عند جماعة أصحابنا وجوه رالفاء فان فعل  
 فقد روى عن ابن القاسم في المجموعة من جمع بين العشاءين في الحضر من غير مرض أعاد الثانية  
 أبا بريدان صلاها قبل مغيب الشفق وقال أشبه أحب إلى أن لا يجمع بين الظهر والعصر في  
 سفر ولا حضر إلا بعرفة ومع ذلك فان للسافر في جمعها ما ليس للقيم وإن لم يجده السير وله إذا جده  
 السر من الرخصة ما ليس له إذا لم يجده وللقيم أيضا في ذلك رخصة وإن كان الفضل في غير ذلك الآن  
 له الرخصة لأنه صلى في أحد الوقتين الذي بن وقت جبريل عليه السلام وقدمت من الجمع بين الصلاتين  
 الأبعد والمزدلفة أبو حنيفة والدليل على ما نقوله حديث معاذ بن جبل أن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم كان في غزوة تبوك إذا غابت الشمس قبل أن يرتحل جمع بين الظهر والعصر فان رحل قبل  
 أن تزيغ الشمس أخر الظهر حتى ينزل إلى العصر وفي المغرب مثل ذلك ان غابت الشمس قبل أن  
 يرتحل جمع بين المغرب والعشاء وان ارتحل قبل أن تغيب الشمس أخر المغرب حتى ينزل للعشاء  
 ثم جمع بينهما ودليلا من جهة القياس انه سفر تقصر به الصلاة فجاز أن يجمع فيه بينهما فالجمع بين  
 الظهر والعصر يعرف في الجلة أن هذا مبني على اشتراك الصلاتين في الوقت فهو وقت اختيار للظهر  
 ووقت ضرورة العصر (مسئلة) إذا ثبت ذلك فان الجمع في السفر بين الظهر والعصر على وجهين  
 أحدهما أن يرتحل عند الزوال فيجمع حينئذ بين الصلاتين الظهر والعصر والثاني أن يرتحل قبل  
 الزوال فيؤخر الظهر إلى آخر وقتها ويميلها ثم يصلي بعدها العصر في أول وقتها والدليل على ذلك  
 حديث معاذ بن جبل المتقدم ومعنى ذلك ان الجمع بين الصلاتين انما شرع للرفق بالسافر لشدة  
 النزول والركوب عليه والتأخر من أصحابه ولم يميز أدا الفريضة على الرحلة فتخفف عليه  
 الجمع بينهما في وقتها وللصلاة وقت اختيار وقد ذكرناه وقت ضرورة وهو ما ذكره القاضي  
 أبو الوفاء في مبسوطه ان ما بعد الزوال بمقدار ما تؤدي فيه الظهر وقت يختص بالظهر وما قبل غروب  
 الشمس بمقدار ما تؤدي فيه العصر وقت يختص بالعصر وما بينهما وقت مشترك بينهما وكذلك  
 المغرب والعشاء على هذا الترتيب ولذلك صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر بعرفة  
 بعد الزوال والمغرب والعشاء بالمزدلفة بعد مغيب الشفق فان ركب رحلته وسار قبل الزوال شرع  
 له أن يجمع بينهما في الوقت المختار لها وهو اذا كان نزل كل شيء مثله لان مشقة النزول لا بد منها  
 فوجب أن يكون الجمع في أول الوقت بالصلاتين وهو الوقت المختار لها أن يبتدئ الظهر والى إقامة  
 أو تنقضي والى إقامة ثم يصلي بأثرها العصر ويجمع بين المغرب والعشاء منه مغيب الشفق لانه  
 وقت لها مشترك كان فيه قاله أشبه في المجموعة ووجه ذلك فيما أن تنقضي المغرب وقت غاب الشفق  
 انه يبتدئ حينئذ ثم يصلي بأثرها العشاء وذلك في الظهر والعشاء أجوز لان المغرب انما ذكرها  
 وقت واحد قاله أشبه في المجموعة وانما يستويان على قول من قال ان المغرب وقتين قال الامام  
 أبو الوليد رضي الله عنه وهو الأظهر عندي (مسئلة) وإذا ركب بعد الزوال وبعد ما حانت  
 صلاة الظهر جوزه أن يجمع بينهما فيصل في الظهر في وقتها المختار والعصر في وقت ضرورتها قاله  
 ابن القاسم في المدة وكان ذلك مباينة للرفق لانه لا يحتاج إلى النزول فكان أخف عليه من أن  
 ينزل بعد ذلك في وقتها المختار وإذا رحل قبل الزوال فلا بد له من النزول لمكان نزوله في الوقت

• وحديثي عن مالك

عن أبي الزبير المكي  
عن أبي الطفيل عامر بن  
واثلة أن معاذ بن جبل  
أخبره أنهم خرجوا مع  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم عام تبوك فكانت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يجمع بين الظهر والعصر  
والغروب والعشاء قال  
فأمر الصلاة يومئذ فخرج  
فصلى الظهر والعصر جميعا  
ثم دخل ثم خرج فصلى  
المغرب والعشاء جميعا ثم  
قال انكم ستأتون غدا  
إن شاء الله عین تبوك  
وانكم لن تأتوها حتى  
يضحي النهار فن جاءها  
فلا يمس من مأثها شيئا  
حتى آتى فجننتها وقد  
سبقنا البارجلان والعين  
تبض بشئ من ماء  
فسألها رسول الله صلى  
الله عليه وسلم هل مستنات  
مأثها شيئا فقال نعم فسبها  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وقال لها ما شاء الله أن  
يقول ثم غر فوا بأيديهم  
من العين قليلا قليلا حتى  
اجتمع في شئ ثم غسل  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فيه وجهه وبيده ثم  
أعادها فيها فجرت العين  
بماء كثير فاستقي الناس ثم

الذي يصلها جميعا في وقتها المختار لها أولى وهذا في الظهر والعصر وأما المغرب والعشاء ففي  
المدونة ولم يذكر في المغرب والعشاء مثل ما ذكر عند الرحيل من المنزل وحكى الشيخ أبو جعفر  
عنصره عن سحنون أنها في ذلك كالظهر والعصر وجه القول الأول أن ذلك ليس بوقت  
ارتحال من المنزل في جرى العادة فلم تتعلق به الرخصة كتمثلها بمن ارتحل بعد الزوال لأن ذلك  
الوقت معتاد للرحيل ووجه قول سحنون أنه ارتحل من الزوال في سفره وقد أمكن الجمع بين  
الصلاتين لأشراك وقتها كالظهر والعصر (فرع) فإن جمع بين الصلاتين على غير هذا  
الوجه بان يكون قد ارتحل قبل الزوال فزول عند الزوال فجمع بينهما فقدر وى على بن زياد عن  
مالك بعد العصر ما دام في الوقت ووجه ذلك أنه خالف سنة الجمع فاستحبه الاتيان بها على  
الوجه المستحب وكذلك يجب أن يكون حكم من جمع بين الصلاتين إذا لم يجده السير عند من شرط  
ذلك ولم أر فيه إلا أصحابنا (مسئلة) وحذا الاسراع الذي شرع معه الجمع هو مبادرة ما يحتاج  
قواته والاسراع الى ما يهمله قاله أشهب في المجموعة وقال ابن حبيب يجوز للسافر الجمع إذا جد في  
السفر لقطع سفره خاصة لا لغير ذلك وبه قال ابن الماجشون وأصبغ ووجه ما روى عنى صلى الله  
عليه وسلم أنه كان إذا عجل به السير جمع بين المغرب والعشاء  
(فصل) وأما المريض فانه على ضربين أحدهما أن يخاف أن يغلب على عقله أن آخر العصر  
الى وقتها المختار أو يخاف ما لعمام فعلها أوجى في وقتها والثاني أن يأمن من ذلك ولكنه يشق عليه  
تجديد الطهارة والقيام مرتين ويخاف من ذلك زيادة ألم فأما الأول فقد روى ابن القاسم عن  
مالك في المدونة فقين خاف أن يغلب على عقله أن لا يجمع بين الظهر والعصر عند زوال الشمس  
والمغرب والعشاء إذا غربت ونحوه في العتية فحين خاف أن يضره وقتها وقال سحنون لا يجمع  
التي يخاف أن يغلب على عقله ولا يصلي العصر إلا في آخر وقت الظهر وأول وقت العصر وجه  
ما قاله مالك أن هذا احتياط للصلاة لأن تأخيرها رعاى الى تضييعها وإذا جاز أن يقدم العصر مع  
الظهر إذا جد به السير فبان يجوز ذلك إذا خاف على عقله أولى (مسئلة) وأما من يشق عليه  
تجديد الوضوء والتحرك للصلاة وقتا بعد وقت فقد روى ابن القاسم عن مالك أنه يجمع بين  
الظهر والعصر في آخر وقت الظهر وأول وقت العصر والدليل على ذلك أن المشقة التي تلحقه  
بما ذكر أشد من المشقة التي تلحق المسافر عند الزوال والركوب فإذا جاز للسافر الجمع بينهما  
لمشقة السفر فبان يجوز ذلك لمشقة المرض أولى وأما القسم الثالث من الأعذار المبينة للجمع  
فهو المطر والليل وسند كرهه بعد هذا إن شاء الله ص • مالك عن أبي الزبير المكي عن أبي  
الطفيل عامر بن واثلة أن معاذ بن جبل أخبره أنهم خرجوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام  
تبوك فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء قال فأمر  
الصلاة يومئذ فخرج فصلى الظهر والعصر جميعا ثم دخل ثم خرج فصلى المغرب والعشاء جميعا ثم  
قال انكم ستأتون غدا إن شاء الله عین تبوك وانكم لن تأتوها حتى يضحي النهار فن جاءها فلا  
يمس من مأثها شيئا حتى آتى فجننتها وقد سبقنا البارجلان والعين تبض بشئ من ماء فسألها  
رسول الله صلى الله عليه وسلم هل مستنات مأثها شيئا فقال نعم فسبها رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وقال لها ما شاء الله أن يقول ثم غر فوا بأيديهم من العين قليلا قليلا حتى اجتمع في شئ ثم غسل  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه وجهه وبيده ثم أعادها فيها فجرت العين بماء كثير فاستقي الناس ثم



ويعتدل أن يكون المنافقين فأراد أن يتعمده من مراده بظهور بركته ومعجزته بها فقال لهم  
ليدخل عليه المشقة بامتناع مراده وقدرى الولاي انهما كانا من المنافقين وذكر أن ذلك  
كان رسل وادمن المنتقى

(فصل) وقوله فسيما رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال لها ما شاء الله أن يقول فأواجهه سبه لها  
أن كانا منافقين أو عاقلين بنيه ماملين له على الكراهية فواضح وأما أن كانا لم يعلما بنيه فيعتدل أن  
يسبها إذا كانا سببا لقوات ما أراد من اظهار المعجزة ولادخالها المشقة بذلك عليه كإسب الساهي  
والناسي ويلحقها اللوم إذا كانا سببا لقوات أمر مفروض عليه

(فصل) وقوله ثم غر فوامن العين قليلا قليلا حتى اجتمع في شئ يرتداهم جمعوا من ماء العين  
بأيديهم ما أنكمهم أنى أن اجتمع منه قدر ما غسل منه وجهه يديه وهذا نهاية في القلة وقوله ثم أهاده  
فيه جرت العين اخبار عن المعجز العظيم وعما أظهر الله من بركة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ويضا وتقريرا للمنافقين وتصديقا لما عليه المؤمنون

(فصل) وقوله فاستغنى الناس أيضا عن كثرة الماء أن يستغنى منه الناس وهم أهل الجيش على  
كثرة عدده في تلك الغزوة ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوشك يا معاذ أن طالت بها حياذان  
تري ما هاهنا قديما عجنا اخبار لما ذبا أوحى اليه من علم الغيب الذي لا طريق لأحد إلى معرفته  
وأخبره بذلك لما ذان معاذ كان من استوطن الشام من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومات بها  
دليل على إلهامها خصة بالاخبار عن ذلك لما علم بالوحي أنه يرى ذلك الموضع وقديما عجنا لوله صلى  
الله عليه وسلم فادشأ إلى أنه سميت عجنا بما ذبا تلك العين بركة التي صلى الله عليه وسلم وفي هذا الخبر  
من المعجزات الظاهرة والعلانية على نبوة نبينا صلى الله عليه وسلم ما لم تكن له معجزة غيرها  
لظهور حجة وتبين صدقه ص م مالمث عن نافع أن عبد الله بن عمر قال كان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم إذا جمل به السير يجمع بين المغرب والعشاء م ش فدتقدم الكلام في الجمع بين  
الصلاتين في السفر وأما خص عبد الله بن عمر في خبره هذا ذكر الجمع بين المغرب والعشاء لأنه  
جرى له ذلك في سفر استعجل فيه بسبب روجه صفة نبأ أبي عبيد استصرخ عليها فقيل له في ذلك  
فذكر فعل النبي صلى الله عليه وسلم ص م مالمث عن أبي الزبير المكي عن سعيد بن جبير عن عبد  
الله بن عباس أنه قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر جميعا والمغرب والعشاء  
جميعا في غير خوف ولا سفر قال مالمث أرى ذلك كان في مطر م ش فدتقدم الكلام في الجمع بين  
الصلاتين لعذر السفر والمرض وبني الكلام في الجمع بينهما لعذر المطر وأما الخوف فكل يجمع  
بين الصلاتين خوف العدو قال ابن القاسم في العتية لم أمعه لاحد ولو فصله لم أر به بأسا ووجه  
ذلك أن هذا عذر تلحق به المشقة ومشقة أكثر من مشقة السفر والمرض والمطر فإذا كان الجمع  
يجوز في السفر والمطر والمرض فبأن يجوز للخوف من العدو أولى وقد قال قبل ذلك لا يجمع  
بينهما لأن الله تعالى قال فان خفتهم فربا أو ركباناً (فرع) فإذا قلنا أنه يجمع بين الصلاتين لعذر  
الخوف فانه على ضربين كالمرض فان كان خوفه توقع مع آخر الصلاة جمعها في أول الوقت وان  
كان خوفه يمنع من تكرار الاقبال عليها والانفراد بها يجمع بينهما في وقتها المختار

(فصل) وقول مالمث أن ذلك كان في مطر وقدرى عن ابن عباس في غير خوف ولا مطر  
وروى أنه قال في سفره سافرا فاما المطر والطين فليسا مما ينبغ الجمع في صلوات النهار وأما يصبها في

• وحديثي عن مالمث عن  
نافع أن عبد الله بن عمر قال  
كان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم إذا عجل به  
السير يجمع بين المغرب  
والعشاء • وحديثي عن  
مالمث عن أبي الزبير المكي  
عن سعيد بن جبير عن  
عبد الله بن عباس أنه قال  
صلى رسول الله صلى الله  
عليه وسلم الظهر والعصر  
جميعا والمغرب والعشاء  
جميعا في غير خوف  
ولا سفر قال مالمث أرى  
ذلك كان في مطر



صلاة الليل للظلمة قال ابن حبيب ويجمع في الوحل والمطر وإن لم تكن ظلمة يرد في الليل وقال أبو حنيفة لا يجمع بين الصلاتين في حضرة مطر ولا غيره وقد روى عن ابن القاسم في المجموعة ما يقرب من قول أبي حنيفة أنه قال من جمع بين المغرب والعشاء في الحضرة لمعمر من أعاد العشاء أبدا قال الشيخ أبو محمد يرد أن كان صلاها قبل مغيب الشفق وقد روى زياد بن عبد الرحمن عن مالك لا يجمع بين صلاتين ليلة المطر إلا في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم لفضله ولا له ليس هناك مسجد غيره فينتابها على بعد وقد تقدم قول أشهب في الجمع بين الصلاتين في الحضرة وأدليل على صحة قول مالك أن هذا معنى يلحق به المشقة غالباً فكان له تأثير في أداء الصلاة في وقت الضرورة كالسفر والمرض

( فصل ) إذا ثبت ذلك فإن ظاهر الحديث وتفسير مالك يقتضي إباحة الجمع بين الظهر والعصر بضرورة المطر وقد روى عن مالك كراهية ذلك وإنما كرهه لأن الغالب من أحوال الناس تصرفهم في معاشهم وأسوافهم وزرعاتهم وغير ذلك من متصرفاتهم في وقت المطر والطين لا يتمتعون من شيء من ذلك بسببها فكره أن يتمتع مع ذلك من أداء الفرائض وهي عماد الدين في أوقاتها اختارها ولا يتمتع لأجله من السعي في أمور الدين وليس كذلك المغرب والعشاء فإنه ليس بوقت تصرف وإنما يتصرف من الجمع بين الصلاتين إلى السكن في منزله وإباحة فيه مع أن مشقته بالنهار أخف لأن له من ضوء النهار ما يستعين به على المشي وتوفي الطين وذلك متعذر مع ظلام الليل وبه قال أحمد بن حنبل فإذا ثبت ذلك فالحديث محمول عليه على أنه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك ليرى اشتراك الوقت وقد روى في هذا الحديث أنه قيل لابن عباس ما أراد أن يقول ذلك قال أراد أن لا يخرج أمته ويحتمل أن يكون فعل ذلك بأن صلى كل واحدة منهما في وقتها المختار وليس هذا الجمع الذي كرهه مالك وإنما كره الجمع بتقدم العصر على وقتها المختار على حسب ما أجاز به العشاء ويحتمل على رواية زياد بن عبد الرحمن عن مالك أن يختص ذلك بمسجد النبي صلى الله عليه وسلم لما يختص به من الفضيلة فلا يجوز في غيره من المساجد الجمع بين صلاتي نهار وليلة ويجوز ذلك بمسجد النبي صلى الله عليه وسلم وتستوى صلاة النهار وصلاة الليل في منع ذلك في سائر المساجد والله أعلم

( فصل ) وقول ابن عباس في غير خوف ولا سفر روى ذلك عنه وروى عنه في غير خوف ولا مطر وروى أنه قال كان ذلك في سفره سافرها ويحتمل أن يكون ذلك في أوقات متغايرة ( مسألة ) إذا ثبت ذلك فإن صفة الجمع بين المغرب والعشاء في ذلك أن ينادى بالمغرب في أول الوقت قال ذلك ابن حبيب عن مالك ووجه ذلك الإعلام بوقتها المتعلق به من العبادات لمن لا يجمع معهم من المصلين والمفطرين ويتعلق بالأذان بالمغرب في المنار لما ذكرناه لا لأنه متعلق من التغيير ( مسألة ) فأما العشاء الآخرة فإنه يؤذن لها بأثر صلاة المغرب في محض المسجد إذا نال ليس بالعالي قاله ابن حبيب وقال بضمه على بن زياد عن مالك ووجه ذلك أن هذا إذا كان إنما يختص بأهل المسجد لما شرع من الأذان للصلاة المفروضة في المسجد ولو في الإعلان به من التلبس على من ليس من أهل المسجد معهم فإن وقت العشاء الآخرة لمن صلى في بيته لم يدخل فاستحب أن يقتصر من ذلك على ما اختص به أهل المسجد ولا يحتاج ذلك إلى صعود المنار لأنه إنما شرع للبالغة في الأذان ( مسألة ) فإذا فرغ من الأذان للمغرب فهل يؤخر قليلاً أم لا قال ابن حبيب يؤخر قليلاً بمسعى وقال ابن

عبدالحكم لا يؤخر قليلا ويصلي المغرب بأثر الأذان لها وحكى انه اختلف فيها قول مالك وجه القول  
 اذ أول انه يؤخر قليلا ليقر بوقت العشاء المختار ما لم يحض اجتماع الطلعة واضرار ذلك بالناس  
 ووجه الرواية الثانية أن الجمع مرق بالناس لسرعة العودة قبل اجتماع الظلمة فيجب أن يكون  
 ذلك على وجه يدرك به رفق الرجوع في بقية الضوء ليحصل بذلك المقصود وهذا لا يحصل الا  
 بتعجيل صلاة العشاء إثر صلاة المغرب (مسئلة) فاذا فرغ من صلاة المغرب وشرع المؤذن  
 في اذان العشاء آخرة فهل يتنفل أحد من في المسجد قال ابن حبيب من شاء تنفل وروى ابن  
 نافع عن مالك لا يتنفل بين العشاءين ووجه قول ابن حبيب انه مبني على وجه تأخير العشاء بعد  
 اذان لم يتنفل من يريد وقد تقدم ذكره ووجه رواية ابن نافع انها مبنية على المنع من التنفل  
 وتقديم العشاء لما في ذلك من الرفق (مسئلة) ومن أتى المسجد بعد ان صلى في أهله المغرب فهل  
 يصلي معهم العشاء قال ابن القاسم في المدونة يصلها معهم وروى عنه في المبسوط لا يصلها معهم  
 ووجه الرواية الأولى ان المغرب تؤدى في وقتها لا تأثر لها في جواز تقديم العشاء لان العشاء انما  
 تقدم للتخفيف وهذا يحتاج الى أداء الصلاة في جماعة كالكفاي صلى المغرب في المسجد ووجه الرواية  
 الثانية ان تقديم العشاء انما يباح حكم الجمع فكان له تأثير في ذلك ولذلك وصف بالجمع ولو لم يكن  
 له تأثير لوصف بتقديم العشاء خاصة فاداءات معنى الجمع امتنع تقديم العشاء فان صلاحها معهم على  
 هذا القول فقد قال أصبغ وابن عبدالحكم لا يعيدها ووجه ذلك ان هذا اعتدهم على معنى  
 الاستصحاب لما قدمنا من اشتراك الوقت (مسئلة) فان وجدهم فصلوا العشاء الآخرة فقد قال  
 مالك لا يصلها وحدهم في المسجد قبل الشفق لان الجماعة التي أتبع لها تقديم الصلاة قبل الشفق قد  
 فاتته فيجب تأخير الصلاة الى وقتها لان يكون في مسجد مكة أو المدينة فقد قال مالك  
 فيصلها بعد الجماعة قبل الشفق لان ادراك الصلاة في هذه المساجد أعظم من ادراك فضيلة الجماعة  
 ص **ع** مالك عن نافع أن عبدا لله بن عمر كان اذا جمع الامراء بين المغرب والعشاء في المطر جمع  
 معهم **ش** جمع عبدا لله بن عمر مع الامراء ظاهرا مقتضى أنه كان يرى الجمع في المطر فذلك كان  
 يجمع معهم وقد تقدم الكلام في جوازه وظاهر هذا اللفظ يقتضي تكرار ذلك منه وأما ما رواه  
 أبو ب عن نافع انه لم يره جمع بين المغرب والعشاء الا مرة بمغفل أن يري بذلك السفر وكان يجمع في  
 المطر لثلاثه فونه فضيلة الجماعة (مسئلة) ويجمع بين المغرب والعشاء في الطين والظلمة وان لم يكن  
 مطر قال ابن القاسم قال ابن حبيب والجمع جائزا اذا كان المطر والوحل وان لم تكن ظلمة وكان المطر  
 المضى ولم يكن وحل ولا ظلمة ووجه ذلك انه قد كلفا شاق تمنع التعيم بالصلاة فابع اداء الصلاة في  
 وقت يمكن الاصراف منها وقبلي من ضوء الشفق ما يخفف المشقة (مسئلة) ويجمع معهم من  
 كان قريب الدار جدا وقال يحيى بن عمرو يجمع معهم المنعكف في المسجد ووجه ذلك أن الجمع انما هو  
 لادراك فضيلة الجماعة يستوى في موافق ذلك من بعثت داره ومن قربت ومن هو مقرب في المسجد  
 ص **ع** مالك عن ابن شهاب انه سأل سالم بن عبدا لله هل يجمع بين الظهر والعصر في السفر  
 فقال نعم لا بأس بذلك الم ترى صلاة الناس بعرفة **ش** قول سالم يجمع بين الظهر  
 والعصر في السفر وتمثله ذلك بصلاة الناس بعرفة جواب هل الآن يكون اختصر بعض السؤال  
 ولعل السائل انما سأل عن الجمع بينهما بأثر الزوال لمعنى يقتضى ذلك من الرحيل من المنزل ذلك  
 الوقت فأعلمه سالم بأن الجمع بينهما في ذلك الوقت جائز لان ذلك الوقت وقت العصر على وجه

• وحدثنى عن مالك عن  
 نافع أن عبد الله بن عمر  
 كان اذا جمع الامراء بين  
 المغرب والعشاء في المطر  
 جمع معهم • وحدثنى عن  
 مالك عن ابن شهاب انه سأل  
 سالم بن عبدا لله هل يجمع  
 بين الظهر والعصر في  
 السفر فقال نعم لا بأس  
 بذلك الم ترى صلاة الناس  
 بعرفة

الضرورة ولو لا ذلك لما جمع بينهما كما لا يجمع بينهما قبل الزوال لانه لا يجوز تقديم الصلاة قبل وقتها للضرورة وانما يجوز تقديم الصلاة قبل وقتها الى وقتها على وجه الضرورة وعلة الجمع مختلفة في الموضعين لانهما جامع بينهما بضرورة الحاجة الناس الى الاستئصال بادعاء والتفرغ له الى غروب الشمس فشرع تقديمها لذلك ولما كانت العلة عامة واصلها للشرعية لحقت بالواجب واماعلة المسافر بمعنى المشقة التي تلحقه بالزوال الصلاة العصر وهي علة غير عامة ولكنها شائعة وهي الرفق بالانسان دون التفرغ للشرعية فأوجب الإباحة ص **•** مالك أنه بلغه عن علي بن حسين أنه كان يقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن يسير يومه جمع بين الظهر والعصر وإذا أراد أن يسير ليله جمع بين المغرب والعشاء **•** ش قوله إذا أراد أن يسير يومه يحتمل أن يريد به أن ذلك نهاية سفره الذي يبلغ له الجمع بين الصلاتين ويحتمل أن يريد أنه كان سفره بعيدا فانه كان لا يجمع بين الصلاتين في سفره يقتصر في مثله الصلاة الا اذا جد به السير واستوعب يومه بالسير وأقوال أصحابنا تنال على أن ذلك جائز عند شدّة السير وان لم يكن سفر قصر لان الجمع لا يختص بسفر القصر

### ﴿قصر الصلاة في السفر﴾

ص **•** مالك عن ابن شهاب عن رجل من آل خالد بن أسيد أنه سأل عبد الله بن عمر فقال يا أبا عبد الرحمن انما تجد صلاة الخوف وصلاة الحضر في القرآن ولا تجد صلاة السفر فقال عبد الله بن عمر يا ابن أخي ان الله عز وجل بعث النبي محمدا صلى الله عليه وسلم ولا نعلم شيئا فانا نفعل كما رأينا به يفعل **•** ش قوله انما تجد صلاة الخوف والحضر في القرآن ولا تجد صلاة السفر معنى ذلك انه لم يتناولها نص القرآن وذلك ان السائل امان يعتقد ان اصل الصلاة القصر ثم طرأ نسخ ذلك بالتمام أو يعتقد ان اصلها التمام ثم طرأ نسخ ذلك بالقصر فاما اعتقاده ان اصل التمام فبين وذلك أنه اذا اعتقد أن الأصل التمام وان النسخ طرأ بقوله تعالى فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ان خفتم ان يفتنكم الذين كفروا فعلق حكم القصر بالخوف وبقيت صلاة الحضر وصلاة سفر الامن على ما كانت عليه فسأل عبد الله بن عمر من أين أخذوا قصره ولو اما وجه ذلك مع اعتقاده ان اصل الصلاة القصر فانه يحتمل أن يكون حل النسخ بازادة على العموم ثم خص بالقصر للخوف ذلك العموم بقيت صلاة المسافر الآمن على حكم عموم الاتمام

(فصل) وصلاة الخوف التي عناها السائل لعبد الله بن عمر انها هي صلاة السفر للخائف في قوله تعالى وإذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ان خفتم ان يفتنكم الذين كفروا فوجد قصر الصلاة للخائف المسافر في الآية ولم يجد قصر الصلاة للآمن المسافر في الواحدة لان حبيباً أن معنى قوله تعالى فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ان خفتم أن يفتنكم الذين كفروا ان معنى قصرها في الخوف الترتيب وتخفيف الركوع والمجود والقراءة **•** (قال) الشيخ أبو محمد وقاله غير واحد من أصحابنا البغدادي **•** قال الامام أبو الوليد رحمه الله والظاهر عندي في الآية القصر المعروف لانه أظهر في عرف الشرع وقد روى عن يعلى بن أمية قال قلت لعمران قال نعم تعالى ان تقصروا من الصلاة ان خفتم وقد آمن الله فقال عمر عجب مما عجب منه فقد كرت ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقة فتقبل عمر وابنه

**•** وحدثنى عن مالك أنه بلغه عن علي بن حسين أنه كان يقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن يسير يومه جمع بين الظهر والعصر وإذا أراد أن يسير ليله جمع بين المغرب والعشاء

### ﴿قصر الصلاة في السفر﴾

**•** حدثنى يحيى عن مالك عن ابن شهاب عن رجل من آل خالد بن أسيد أنه سأل عبد الله بن عمر فقال يا أبا عبد الرحمن انما تجد صلاة الخوف وصلاة الحضر في القرآن ولا تجد صلاة السفر فقال ابن عمر يا ابن أخي ان الله عز وجل بعث النبي محمدا صلى الله عليه وسلم ولا نعلم شيئا فانا نفعل كما رأينا به يفعل

عبد الله والسائلين لها أن الآية تدل على قصر النسي دور الصلاة إلى ركعتين لأنه هو الذي أقر عليه في حال الأمن

(فصل) وأما ما سأل السائل صلاة الخوف لتعلق حكم القصر عنده بالخوف ولم يجد في كتاب الله تعالى صلاة السفر المطلق فلذلك طلب حكمه وهذا على تأويلنا في الآية فأما على قول ابن حبيب فإن صلاة الخوف هي المحروقة وسد كركمها بعد هذا إن شاء الله

(فصل) وقول عبد الله بن عمر أن الله بعث النبي محمدا ولا نعلم شيئا يريد ولا نعلم وجوب شيء من الشرائع ولا ما يجب من صفاتها وهذا يدل على أن الأشياء كلها لا تجب إلا بالشرع دون الفعل وقوله وأما نفع كل كارأناه بفعل يريد أن قصرهم الصلاة في السفر آمنين بما اتسوا فيه بفعل النبي صلى الله عليه وسلم وإن لم تكن آية القصر تتناوله فثبت بذلك أنه مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم فإنه قال في حاله عن أبي صالح بن كيسان عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت فرضت الصلاة ركعتين ركعتين في الحضر والسفر فأقرت صلاة السفر وزيد في صلاة الحضر

ش قولها فرضت الصلاة ركعتين ركعتين يقتضي أن فرض الصلاة كان ركعتين ركعتين وأما المراد بقوله أقموا الصلاة كما نزل بآية ثم طرأ بعد ذلك النسخ بالتمام في الحضر دون السفر وبقيت صلاة السفر على ما كانت عليه من القصر (مسئلة) إذا ثبت ذلك فقد اختلف أصحابنا في القصر في السفر هل هو واجب أو مندوب إليه أو مباح وقد اختلف قول مالك في ذلك فروى عنه أشهب أنه فرض وبه قال أبو حنيفة وروى أبو مصعب عن مالك أنه سئل عن نسيه عن الشافعي والبخاري والشافعي أن أصحابه يقولون أنه على التخير وجه القول الأول بأن القصر واجب حديث عائشة رضي الله عنها فرضت الصلاة ركعتين ركعتين في الحضر والسفر فأقرت صلاة السفر ودليلنا من جهة القياس أن هذه صلاة بالعبادة والتغير إلى ركعتين فكان ذلك فرضها كصلاة الجمعة ووجه الرواية الثانية أن المسافر يدخل خلف المقيم فيتم صلاته فلو كان فرضه القصر لما جاز له الإمام قال أبو بشر الدلاوي قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة وهو يصلي ركعتين ثم نزل تمام صلاة المقيم في الظهر يوم الثلاثاء لاثنتي عشرة ليلة خلت من ربيع الآخر بعد مقدمه بشهر وأقرت صلاة السفر ركعتين

(فصل) وقولها زيد في صلاة الحضر يعقل أن يزيد بذلك النسخ وذلك أنه إذا زاد فيها قبلت أربع ركعات فقد منع من زيادة الركعتين أن تكون الركعتان صلاة بآفراد هما فكان ذلك نسخا لها

(فصل) وقولها وأقرت صلاة السفر تريد أنها بقيت على ما كانت قبل النسخ من وجوب كونها ركعتين وهذا على قول من يقول أن القصر هو الفرض وأما من قال أن القصر سنة فأما معنى ذلك عندهم أقرت صلاة القصر بمعنى أنها أقل ما يجوز للسافر فيكون إقرارها بمعنى الاجتزاء والجواز لا بمعنى الوجوب ويكون الوجوب منسوخا ويكون القصر في الحضر منسوخا وجوبه وجوازه وهذا على قول من قال أنه إذا نسخ الوجوب جاز أن ينطبق بذلك في الجواز قال الإمام أبو الوليد وهو عن علي بن أبي حمزة (مسئلة) إذا ثبت ذلك فالسافر على ثلاثة أصناف سفر عبادة كالغزو والحج وسفر مباح كسفر التجارات وسفر مكره كسفر الصيد للذة وسفر المعصية فأما سفر القرعة فلا خلاف أن القصر فيه مشروع وأما السفر المباح فذهب مالك وأبو حنيفة والشافعي وجهوه للفقهاء إلى أن القصر مشروع فيه وروى عن عبد الله بن مسعود منع ذلك إلا في سفر العبادة

• وحدثني عن مالك عن أبي صالح بن كيسان عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت فرضت الصلاة ركعتين ركعتين في الحضر والسفر فأقرت صلاة السفر وزيد في صلاة الحضر

والدليل على ما نقوله قوله تعالى وإذا ضربت في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة  
 ودليلنا من جهة القياس أن هذا سفر لم يحظر في مسيره يوم وليلة فشرع فيه القصر كسفر العباد  
 (مسئلة) وأما السفر المكروه فقال مالك لما سئل عن القصر في سفر الصيد للذة ألا أمره  
 بالخروج فكيف أمره بالقصر ووجه ذلك أنه سفر غير مباح فلم يشرع فيه القصر كسفر المعصية  
 (مسئلة) وأما سفر المعصية فالمشهور من مذهب مالك أنه لا تقصر فيه الصلاة وبه قال الشافعي  
 وقوي بإدراك عبد الرحمن عن مالك أنه تقصر فيه الصلاة وبه قال أبو حنيفة وجه القول الأول أن  
 سفر المعصية ممنوع منه أمور بالرجوع عنه فلا يصح تناول النية الشرعية لمساواة القصر فيه ووجه  
 الرواية الثانية أن هذا معنى يترخص به في سفر الطاعة فجاز أن يترخص به في سفر المعصية  
 كما سئل الميتة

(فصل) وقدرى عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت مع روايتها لهذا الحديث تتم الصلاة في السفر  
 قال الزهري قلت لعروة قال عاتشة تتم قال تأملت تأول عتيان رحمه الله وقد اختلف في تأويل  
 ذلك فقيل تأول أنه لما كان بالخيلة وإن كل موضع عرفيه فهو قطر وإن من فيه ملتزم لطاعته فهو  
 بمنزلة استيطانه فيه حكمه لذلك أن يتم وتأولت عاتشة أنها لما كانت أم المؤمنين وإن كل نزل تنزله  
 فهو منزل لمن يحرم عليها البنوة كان حكمه لذلك أن يتم ووجه ما ذهب إليه عتيان في ذلك أن  
 للإمامة تأثيرا في أحكام الانعام كالتأثير في إمامة الجمعة ولذلك كان حكم الإمام بموضع الجمعة أن  
 يعلى بها الجمعة وهو مسافر غير أن عتيان وعائشة رضي الله عنهما سافرا مع رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم إلى مكة وغيرها وكان مع ذلك يقصر الصلاة قال الإمام أبو الوليد ويحفل عندي أن يكون  
 عتيان وعائشة اعتقدا في ذلك التغيير على ما ذهب إليه أصحاب الشافعي فآثرا الانعام وتأولا أفعال  
 النبي صلى الله عليه وسلم في القصر إنه قصد به التخييف عن أمته كالنظر وقدرى أن عتيان أم  
 الصلاة عني ثم خطب الناس فقال أيها الناس إن السنة سنة محمد عليه السلام ثم سنة صاحبه ولكن  
 حدث طعام من الناس فحفت أن ينسوا ويحفل أن يكون عتيان وعائشة رضي الله عنهما إنما تأماني  
 بعد المقام بمكة مدة الانعام لم يكن في الخروج إلى عرفة مسافة قصر إن احتسب في القصر  
 بالخروج خاصة دون الرجوع والله أعلم وسأني بعد هذا غير هذا من وجوه الانعام والله التوفيق  
 ص مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال لسالم بن عبد الله ما أشد ما رأيت أباك أخر المغرب في  
 السفر فقال سالم غربت الشمس ونحن بذات الجيش فسلمي المغرب بالعقيق ش سؤله عن  
 أشد ما أخرج أخر أبو المغرب من الوقت ليسر بذلك آخر وقتها المختار فأخبره سالم بما شاهد من فعله  
 وعلم ذلك بموضعين لا يعرف مقدار التأخير إلا من عرف ما بينهما وجل ذلك على المعروف من سير  
 من جد في السر

### ما يجب فيه قصر الصلاة

ص مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان إذا خرج حاجا أو معقرا قصر الصلاة بذي  
 الحليفة ش قوله كان إذا خرج حاجا أو معقرا خص سفره بالهجر والعمره لأنهما لا خلاف  
 في قصر الصلاة فيه وقوله أنه كان يقصر الصلاة في سفره ذلك بذي الحليفة بمحفل معنيين  
 أحدهما قد السفر الذي تقصر في مثله الصلاة والثاني قدر المسافة التي يشرع في القصر

\* وحدثنى عن مالك  
 عن يحيى بن سعيد أنه  
 قال لسالم بن عبد الله  
 ما أشد ما رأيت أباك  
 أخر المغرب في السفر  
 فقال سالم غربت الشمس  
 ونحن بذات الجيش فسلمي  
 المغرب بالعقيق  
 \* ما يجب فيه قصر  
 الصلاة

\* وحدثنى يحيى عن مالك  
 عن نافع أن عبد الله بن  
 عمر كان إذا خرج حاجا أو  
 معقرا قصر الصلاة بذي  
 الحليفة

منها فأما سفر النبي فتقصّر في مثله الصلاة فإنه قد نصّ على أن السفر من المدينة إلى الحج  
تقصّر فيه الصلاة وهذا مما لا خلاف فيه وإنما الخلاف في أقل مقدار سفر القصر فالمشهور عن مالك  
أن أقل سفر القصر أربعة برد وهي ستة عشر فرسخا وهي ثمانية وأربعون ميلا وإن ذلك ذهب  
الشافعي وروى عنه مسيرة يوم وليلة وروى ابن القاسم أن مالكا رجّع عنه \* قال القاضي أبو محمد  
عن بعض أصحابنا أن قوله مسيرة يوم وليلة ومسيرة أربعة برد واحدان اليوم وليلة في الغالب هو  
ما يساير فيه أربعة برد فيكون معنى قول ابن القاسم ترك التهديد باليوم وليلة أنه ترك ذلك اللفظ  
إلى لفظ هو بين منه قال ابن حبيب وتقصّر في أربعة وعشرين ميلا وهذا قريب من أربعة برد وروى  
أشهب عن مالك القصر في خمسة وأربعين ميلا وروى أبو زيد عن ابن القاسم من قصر في ستة  
وثلاثين ميلا فإنه لا يبعد قال ابن المواز عن ابن عبد الحكم يعيد في الوقت فإن قصر في أقل من ذلك  
أعاد أبدا وقال أبو حنيفة لا تقصر الصلاة في أقل من مسيرة ثلاثة أيام وقال داود إن سافر لحج أو عمرة  
قصر الصلاة في قصر السفر وطوله ودليلنا على ما نقله ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال  
لا يحل لأمرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة يوم وليلة ليس معها ذراع محرّم فوجه الدليل من  
ذلك أنه ثبت هذا الحكم لهذا المقدار وجعله سفرا ولا خلاف أن للمرأة أن تخرج إلى الموضع القريب  
دون ذى محرّم فإذا جعله النبي صلى الله عليه وسلم حجّا للسفر وجب أن يتعلق بهذا الحكم ويحد  
منه قياسا فنقول أنه سافر لا يخرج فيه المرأة إلا مع ذى محرّم فجاز أن يتعلق به حكم القصر أصله  
مسيرة ثلاثة أيام ودليلنا على أنه لا يجوز القصر في الببل والميلين أن هذه مسافة لا تلحق المشقة قطعها  
غالبًا فإلا يتعلق بها حكم القصر كالخروج إلى المسجد والسوق (مسئلة) إذا ثبت ما ذكرناه من مراعاة  
المسافة إلى البر فإن حكم البر فإن ذلك حكم البر فإن كان السفر في بر وبحر فقال ابن الماجشون إن كان  
في أنصافه بأصل البر مع البحر مسافة القصر قصر وقال ابن المواز إذا لم يكن في البر مسافة قصر وكان  
المركب لا يبرح إلا بالبرج فلا يقصر في البر حتى يركب في البحر ويبرح عن المرسى وإن كان يجرى  
بالبر وغيره فلا يقصر من حين يخرج بالبر فوجه قول ابن الماجشون أن من عزم على مسيرة  
أربعة برد لحكمه القصر ولا يخرج من ذلك إلا بتغير عزمه وهذا متيقن للسفر عازم عليه فلا ينع  
القصر انتظار البرج كما لا ينع ذلك في أثناء سفره في البحر ومآله ابن المواز مبنى على أنه لا يجوز  
القصر حتى يتمكن العزم على أنصال السبر ص \* مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه  
أنه ركب إلى يرم فقصر الصلاة في مسيرة ذلك قال مالك وذلك نحو من أربعة برد قال مالك عن نافع  
عن سالم بن عبد الله أن عبد الله بن عمر ركب إلى ذات النقب فقصر الصلاة في مسيرة ذلك قال مالك  
وبين ذات النقب وبين المدينة أربعة برد \* ش قد روى عقيل عن الزهري عن سالم أن يرم  
من المدينة على نحو ثلاثين ميلا وكذلك روى عبد الرزاق عن مالك وأما رواة جماعة رواة المطاعين  
مالك أول وهو أعلم بذلك لتكرره عليه ونشأته به وأخباره بمسافة أخبار من يروح إليه ويقدمونه  
وهذا كله ليس فيه دليل على أقل مقدار بر القصر وإنما فيه دليل على جواز القصر في مثل تلك المسافة  
وأنما يضر كل إنسان منهم بما يشاهد من ذلك ويختلف عباراتهم بعضهم يحددهم بأه المسافة وبعضهم  
بالميل وبعضهم بالأميال ويعود ذلك كله إلى معنى واحد والله أعلم ص \* مالك عن نافع عن ابن  
عمر أنه كان يسافر إلى خيبر في قصر الصلاة \* ش وهذا على نحو ما تقدم ويصح أن يكون بين  
خيبر وبين مبتدأ سفره مثل ما تقدم من مسافة القصر إلا أنه لم يذكر في هذا الحديث مبتدأ سفره

\* وحدثنى عن مالك  
عن ابن شهاب عن  
سالم بن عبد الله عن أبيه  
أنه ركب إلى يرم فقصر  
الصلاة في مسيرة ذلك قال  
مالك وذلك نحو من أربعة  
برد \* وحدثنى عن مالك  
عن نافع عن سالم بن عبد  
الله أن عبد الله بن عمر ركب  
إلى ذات النقب فقصر  
الصلاة في مسيرة ذلك قال  
مالك وبين ذات النقب  
والمدينة أربعة برد وحدثنى  
عن مالك عن نافع عن ابن  
عمر أنه كان يسافر إلى خيبر  
في قصر الصلاة

والظاهر انه كان من المدينة لانهما موضع استطانه والقصر حكم مختص بالسفر لا يؤثر فيه غيره من مرض ولا سواه ورواه القاضي أبو اسحق في مبسوطه عن مالك **ص** **ع** مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله أن عبد الله بن عمر كان يقصر الصلاة في مسيره اليوم التام **ع** ش وهذا على نحو ما تقدم من المسافة لأن اليوم التام هو أن يقطع جميعه بجهد السير ولا يقال في عشرة أميال مسيره يوم وان مشاهدي جميع يومه وقال محمد بن الموازي معنى قول ابن عمر في اليوم التام أن ذلك في الصيف للرجل الجمد وانما قصد بذلك ابن المواز الاشارة الى استحكال المسافة التي تقدم ذكرها **ص** **ع** مالك عن نافع انه كان يسافر مع عبد الله بن عمر البر يدفلا يقصر الصلاة **ع** ش وهذا على نحو ما تقدمناه من أن قصر المسافة كالبر يد ونحوه لا تنقص في مثله الصلاة وانما وصف نحوه معه الى البر يد ونحوه سفر افعلى سبيل الجواز والامتاع فلما أن ينطلق عليه اسم السفر حقيقة في كلام العرب فلا وانما ينطلق عندهم اسم السفر على طول المسافة لان القائل لو قال سافر زيد لما فهم منه الخروج الى مسيره المليون والثلاثة ولا فهم منه إلا السفر وهو الخروج الى طول المسافة مع أن هذا لفظ نافع ولم يكن من العرب فصيح بلفظه في اللغة وقد روي انه كانت في نطقه لكنه **ص** **ع** مالك انه لمعه أن عبد الله بن عباس كان يقصر الصلاة في مثل ما بين مكة والطائف وفي مثل ما بين مكة وعسفان وفي مثل ما بين مكة وجدة قال مالك وذلك أحب ما تنقص فيه الصلاة الى **ع** ش وهذا على نحو ما تقدم لأن هذه المسافات التي ذكرهى أو برده أربعة برده أحب ما تنقص فيه أراد مالك في ذلك أفعال الصعابة وكثر منها لما يرضع فيه توقيت عنده من النبي صلى الله عليه وسلم فاعتدى في ذلك بعمل الصعابة وشهرة الأمر بينهم وتكرره منهم وعدم اختلاف فيه ولعله اعتقد فيه الإجماع والى ذلك ذهب القاضي أبو محمد وجاعة من شيوختنا الى أن إجماع الصعابة في اعتبار مسافة لا يجوز القصر دونها ومن لم يعتبر المسافة فقد خالف الإجماع **ص** **ع** قال مالك لا يقصر الذي يرد السفر الصلاة حتى يخرج من بيوت القرية ولا يتم حتى يدخل أول بيوت القرية أو يقارب ذلك **ع** ش قوله لا يقصر الذي يرد السفر معناه أن ينوي مسافة القصر بينة عزم فان لم يستقر عزمه على نية السفر مثل أن يمر بمنزل رفيقه فان خرج سافرا معه وان أقام لم يسافر فهذا لا يقصر لأنه لم يوجد منه العزم على السفر (مسئلة) فان نوى مسافة القصر بسير متصل قصر وان لم يتوسرا متصلا ونوى في أثناءه مقاما لا يتم فيه الصلاة في المدونة يقصر الصلاة في جميع سفره وان نوى مقاما يتم فيه الصلاة في المواز ية ذلك كوطنه يراعى ما قبل المقام من مسافة القصر بنفسه وكذلك ما بعده وقال عبد الملك وسحنون لا يقصر الا في مقامه وجعل ما قبل مقامه وما بعده مسافة واحدة وجه القول الأول انه قد فصل بينهما ما يتم فيه الصلاة كمن مر بوطنه فأتم فيه الصلاة ووجه القول الثاني ان المسافة كلها مسافة قصر في حقه هذا الذي ذهب اليه مالك انه لا يقصر الصلاة حتى يجاوز بيوت القرية ولا يكون عن عينيه ولا عن يساره منها شيء وهو المشهور عنه من رواية ابن القاسم وغيره وروى عنه مطرف وابن الماجشون أن من كان من المدن التي يجمع فيها أنه لا يقصر حتى يجاوز بيوت القرية بثلاثة أميال وأما من كان من القرى التي لا يجمع فيها حتى يجاوز بيوتها ولا ينظر الى مزارعها وجربها فإن القاسم أن ما كان خارج القرية فليس من مواضع الاستيطان وانما موضع الاستيطان البيوت فيجب أن يعتبر بها في المقام ويعتبر بالخروج عنها في السفر ووجه الرواية الثانية أن هذا موضع يجب التزول منه الى الجمعة فكان حكمه حكم الوطن أصل ذلك ما بين

وحدثني عن مالك بن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله أن عبد الله بن عمر كان يقصر الصلاة في مسيره اليوم التام **ع** وحديثي عن مالك عن نافع انه كان يسافر مع ابن عمر البر يد فلا يقصر الصلاة **ع** وحديثي عن مالك انه بلغه ان عبد الله بن عباس كان يقصر الصلاة في مثل ما بين مكة والطائف وفي مثل ما بين مكة وعسفان وفي مثل ما بين مكة وجدة قال مالك وذلك أحب ما تنقص في الصلاة الى **ع** ش قوله لا يقصر الذي يرد السفر الصلاة حتى يخرج من بيوت القرية ولا يتم حتى يدخل أول بيوت القرية أو يقارب ذلك

البيوت في البر وأما في البصر في المجموعة من رواية ابن القاسم عن مالك إذا جاوز البيوت ورفع  
فليقصر (مسئلة) ومن خرج في سفر قصر فلما سار ثلاثة أميال أو بر يدا من منزله رجع لحاجة في  
منزله أو في موضع آخر ومعه في ذلك على منزله قال مالك ثم من حين أخذ في الرجوع إلى أن يدخل  
مسكنه ثم ينفصل عنه وقال ابن الماجشون في المجموعة يقصر حتى يدخل أهله وهو كن رده الرج  
وجه قول مالك أنه قد أرا إذا دخل إلى مسكنه شككته حكم المقيم لا يمسكنه وموضع نوى  
منه الرجوع إلى مسكنه فيه الصلاة ووجه القول الثاني ما احتج به ابن الماجشون من أنه لم ينو  
الإقامة

(فصل) وقوله ولا يتم حتى يدخل أول بيوت القرية أو يقارب ذلك يريد أنه يقصر حتى يدخل  
بيوت القرية ويتم الصلاة فجعل الإمام ثبت في الرجوع بما لا يثبت به التقصير في الخروج لأنه جعل  
في الخروج حكم القصر بالخروج عن البيوت ثم جعل حكم القصر في الرجوع بقرب البيوت قبل  
الدخول إلى البيوت وهذا آخر الموضع الذي فارق فيه حكم الإمام ووجه ذلك أن حكم الإمام منقطع  
بدليل أنه إذا نوى الإقامة في موضع سفره أتم الصلاة واشتغل من حكم السفر بمجرد النية وإذا نوى  
السفر في موضع الإقامة لم تنقل نيته عن حكم الإقامة وروى ابن القاسم في المدونة يقصر حتى  
يدخل بيوت القرية أو يقاربها وروى على بن زيد عن مالك في المجموعة يقصر حتى يدخل منزله  
وروى مطرف وابن الماجشون يقصر إلى الموضع الذي أمر بالقصر منه عندئذ وجه

(فصل) وقوله أو يقارب ذلك يعقل معنيين أحدهما أن يقارب الدخول والثاني أن يقارب  
البيوت وهذا هو الظاهر لأن مقارب البيوت هو الذي له حكم الإقامة وأما مقاربة الدخول فلا تأثر لها  
لأنه يلزمه الإتمام بالوصول إلى موضعه وأن تأخر دخوله لم يضر بوجه قضاءها ويؤخر دخوله

### ﴿ صلاة المسافر مالم يجمع مكانا ﴾

﴿ صلاة المسافر مالم

يجمع مكانا ﴾

﴿ حدثني يحيى عن مالك

عن ابن شهاب عن سالم

ابن عبد الله أن عبد الله بن

عمر كان يقول أصلي صلاة

المسافر مالم أجمع مكانا

وإن حبسني ذلك انتفى

عشرة ليلة

ص ﴿ مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله أن عبد الله بن عمر كان يقول أصلي صلاة المسافر  
مالم أجمع مكانا وإن حبسني ذلك انتفى عشرة ليلة ﴾ ثم وجه ذلك أن المسافر الذي يقصر الصلاة  
لا يخلو أن يكون مبتدئا لسفروا أو مستديما له فإن كان مبتدئا للسفرة فلا يجوز له القصر إلا بالنية  
والعمل فأما النية فإن نوى البلوغ إلى غاية فيها وبين مبتدئا لسفروا ثمانية وأربعين ميلا على  
ما تقدم من أصال السير وانفصاله وأما العمل ففي روايتين أحدهما أن يرزمن بيوت القرية  
والثاني أن يجاوزها بثلاثة أميال وأما المستديم لسفروا فله يقصر الصلاة مالم يحل بين الماضي من  
سفروا والمستقبل منه فاصل متيقن والفاصل على ضربين أحدهما أن يرد على موضع استطائه  
فيلزم فيه أن يشرق بيوته فيصلي عليه صلاة فله يقصها ويقصر بين ماضى سفره ومستقبله وإن كان  
مستديما لسفروا والثاني أن يجمع على مقام أربعة أيام في غير موضع استطائه فإنه فاصل بين الماضي  
من سفره ومستقبله ويخرج له عن حكم المسافر وما منع له من القصر حتى يستأنف سفره قصر قال ابن  
الوازع وهذا أخذه من اختلاف قول مالك في هذا وبأخذ ابن القاسم وأصبح وهذا يقتضي أن  
حكمه حكم من نوى سفره قصر على أن يقيم في أثناءه أربعة أيام في اختلاف قول أصحاب مالك في ذلك  
على ما تقدم فيه على اختلاف قول مالك فيه (مسئلة) ومن أقام بموضع مدة الإمام فهل يثبت في حقه  
حكم الوطن في المدونة عن ابن القاسم فحين أقام بمكة بضعة عشرة ليلة فأوطئها ثم خرج إلى الجحفة



معرفة ما قدم مكة أقام بها وما أو يومين قال مالك بن النضر الصلاة كأن تكسرت له وطنا وبلغني عن مالك أنه قال بعد ذلك بقصر الصلاة وهو أعجب إلى ومعنى استطاعه لما أقام بها بنية الأتمام مدة الأتمام ولم يمت تلك المدة بنية القصر فقال في قوله الأول يتم إذا عاد إليها الأقل من مدة القصر وقال في قوله الآخر يتم إذا عاد إليها أنه قد تم بها ثم خرج منها بنية الرجوع إليها فصار كالوطن له يتم فيها وإن كانت صلاة واحدة وقال في قوله الآخر لا يتم فيها لأنه لم يمتدحها وطنا وأقام بها أولا للطول المقام بها فبصر وجهه بها إلى مسافة قصر بطل حكم المقام . ولما لم يمتدحها وطنا ورجوع إليها ولو خرج إلى مسافة لا يقصر فيها لبقى . إلى حكم الأتمام والله أعلم (مسئلة) إذا ثبت ذلك فإن المعتبر في الأيام المأنة من القصر اختلف أصحابنا في ذلك فروى ابن القاسم أنه رأى فيها أربعة أيام كاملة قال عنه عيسى ولا يعتمد يوم دخوله الآن يدخل في أوله وقال ابن الماجشون ومسنون إذا وى مقام زمان يجب فيه عشرين صلاة فإنه يتم وجهر رواية ابن القاسم أن الخبر المستفاد منه حكم المقام إنما ورد بلفظ الأيام وذلك يقتضى نفي الحكم بها . وجه الرواية الثانية أن الحكم إنما يتعلق بالأيام من أجل الصلوات فوجب أن يعتبر بها (مسئلة) وإذا وى المقام بعد أن شرع في الصلاة بنية القصر فلا يخلو أن يكون قبل أن يركع أو بعد أن يركع فإن وى ذلك قبل أن يركع فإنه يستحب له أن يجعلها فله ركعتين ويستأنف فرضه أو بعالته يستحب له أن يفتح صلاته بنية تسنوع جميعها وهذا إنما حرم على ركعتين بأن تمادى على صلاته وصلاته أو بما أجزته رواه ابن حبيب عن مالك واختار قول ابن الماجشون وهو أنه تمادى على إحرامه أو بصلاته أو بما أجزته لأن نية السفر والحضر غير مختلفة ولذلك جاز أن يصلى المقيم خلف المسافر (مسئلة) وأن وى الإمامة بعد أن عقد ركعة ففقد وى ابن حبيب عن مالك أنه استحب أن يشغلها بركعتين يجعلها نافلة ثم يصلى فرضه أو بما وى عن عبد الملك بن الماجشون أنه يضيف إليها ركعة أخرى تكون فرضه لا مائة ركعة من صلاته على حكم السفر لمعكم السفر فادى في المدونة عن مالك يضيف إليها ركعتين يجعلها نافلة ولو بدلهان يفرغ من صلاته فأحب إلى أن يصلها وظاهره مخالف رواية ابن حبيب وظاهر قول عيسى بن دينار يقتضى أنها لا يجزئه وإن تمادى عليها (فرع) فإن وى السفر بعد أن وى المقام قبل أن يقيم أو بعد أن قام فقد أجزأه ما صلى من الصلوات على الأتمام وعليه أن تأتلف القصار رجوع يته إلى السفر من موضعه ذلك وقال مسنون لا يقصر حتى يظفر من موضع ذلك وجه قول ابن حبيب إنما كان على حكم السفر وإنما رجوع عنه بما وى من المقام فإذا وى السفر رجوع بمجرد النية إلى حكم الأصل وهو السفر ووجه آخر وهو أن نية السفر بمجرد ما عمله في غير موضع الاستيطان وما يحتاج إلى اقتراح العمل بها في موضع الاقمتل وجود النية والموضع في المقام ووجه ما قاله مسنون أن نية السفر لا توجب القصر حتى يقارنها العمل والخروج كالأول ببدء السفر (قيل) إذا ثبت ذلك فإن معنى قول سيد الله بن عمر أصلى صلاة المسافر ما لم أجمع بكتاير يسلم أو المقام مدة تمتع ذلك وقد ذكرنا أن ذلك أربعة أيام أو ما من أقام بمنزلة أربعة أيام وخصة يوم أو أكثر من ذلك وهو ينوئ في كل يوم الانتقال ثم يعرض له مانع ولا يبرئ متى ينتقل فإن هذا بقصر أبدأ ما لم يجمع بكتاير ص . مالك عن نافع أن ابن عمر أقام بمكة عشرين ليال بقصر الصلاة إلا أن يصلها مع الإمام فيصلها بصلاته . ش وهذا على نحو ما تقدم ذكره من أنه لم يقيم هذه العشرة الأيام وهو ينوئ أقامها أو إنما كان ينوئ كل يوم السفر وقد دللنا على ذلك

• وحديث عن مالك عن نافع أن ابن عمر أقام بمكة عشرين ليال بقصر الصلاة إلا أن يصلها مع الإمام فيصلها بصلاته

(فصل) وقوله الآن يكون وراء امام فصالحا. صلته برده ان كان يتم وراء الامام المقيم وان كان مسافرا فذكر مالك للسافر ان يصل وراء المقيم إلا لعان تقتضي ذلك لان في اتيامه بتغير صلته وراء ابن حبيب وغيره فان اتم به فقد روى ابن القاسم في العتية عن مالك لا يعبد قال مالك في الواحظة لا يتم المسافر وحده ولا خلف امام فان فعل أعاد في الوقت الا في جوامع المدن وأمهات الخواضر وجه قول مالك الأول ان القصر من سن الصلاة إلا ان فضيلة الجماعة أو كندتها لانه قد اختلف في تفضيل القصر ولم يختلف في تفضيل الجماعة ولا تعاد صلاة أدبت بفضيلة متفق عليها لفضيلة مختلف فيها ووجه القول الثاني أن الاتمام بالامام مستحب المأمور ان يغير الصلاة في العدد فان ذكى الى ذلك كان ترك الجماعة افضل ولذلك لم يحز لمن كانت عليه جعة نيا تم بمن صلى الظهر أو بعا وأما استثنى الأمر المألوم من طاعتهم والاجتماع عليهم فكان ذلك افضل من الانفراد بالصلاة دونهم لان في ذلك اظهار الخلاف عليهم (فرع) ومن المعاني التي تتبع للسافر ان يتم لهم ما ذكرنا من حضور صلاة الجماعة في جوامع الأضرار من ذلك ان يكون المنزل للمقيم أو يكون اسمهم واقضهم (مسئلة) فان حضر جماعة مسافرون وحاضرون فالأفضل ان يؤم المسافر من أحدهم والمخاض من أحدهم فان أهم كلهم رجل واحد فالأفضل ان يتقدمهم مسافرو فذا في غير مواضع الأمراء وحيت يكون الامام اراتب ووجه ذلك ان تقدم المسافر لاجب بتغير صلته من وراءه وتقدم المقيم لوجب بتغير صلته من صلى معه من المسافر بن زيادة العدد وذلك ممنوع

#### ﴿ صلاة المسافر اذا أجمع مكانا ﴾

ص مالك عن عطاء الخراساني انه سمع سعيد بن المسيب يقول من أجمع على إقامة أربع ليال وهو مسافر أتم الصلاة قال مالك وذلك أحب ما سمعت الى ش وهذا قد تقدم ذكره وذلك ان المسافر اذا أجمع إقامة أربعة أيام فانه مقيم لان هذا المقدار من الإقامة لمن نواها أحد ما بين المقيم والمسافر قال أبو حنيفة لا يتم الصلاة حتى يجمع مقام خمسة عشر يوما وأدليس على ما نقوله أن المهاجر من أحبب التي صلى الله عليه وسلم منع من المقام بمكة وأبج له المقام بها ثلاثة أيام وذلك يدل على أن حكم الثلاثة الأيام مخالف لحكم ما زاد عليها في المقام وقد روى العلامة بن الحضرى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ثلاث للهاجر بعد الصدر ص وسئل مالك عن صلاة الأسير فقال مثل صلاة المقيم إلا ان يكون مسافرا ش وهذا كما قال لانه مستوطن ونظار أمره المقام المدة الطويلة يجب عليه إتمام الصلاة وليس أحد يقطع بمقامه وانما يتم الصلاة على ما يظهر اليمن أمره وقد بطل ما وجب غير ذلك وأما الأسير فاما مقامه وسفره باختبار من ملكه فكذلك كانت يتبع معتبرة في اتمامه وقصره ما يظهر اليمن أمره وكذلك العبد المسلم في بلد المسلمين

#### ﴿ صلاة المسافر اذا كان اماما ووراء امام ﴾

ص مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه كان اذا قدم مكة صلى بهم ركعتين ثم يقول يا أهل مكة أتموا صلاتكم فانما قوم سفر ص مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر بن الخطاب مثل ذلك ش قوله اذا قدم مكة صلى بهم ركعتين يريد ان عمر كان لا يستوطن مكة وكان أقام بها اليوم واليومين والثلاثة لأن المهاجر ممنوع من استيطانها لانه قد

#### ﴿ صلاة المسافر اذا أجمع مكانا ﴾

حدثني يحيى عن مالك عن عطاء الخراساني انه سمع سعيد بن المسيب قال من أجمع على إقامة أربع ليال وهو مسافر أتم الصلاة يقول ص مالك وذلك أحب ما سمعت الى ش وهذا قد تقدم ذكره وذلك ان المسافر اذا أجمع إقامة أربعة أيام فانه مقيم لان هذا المقدار من الإقامة لمن نواها أحد ما بين المقيم والمسافر قال أبو حنيفة لا يتم الصلاة حتى يجمع مقام خمسة عشر يوما وأدليس على ما نقوله أن المهاجر من أحبب التي صلى الله عليه وسلم منع من المقام بمكة وأبج له المقام بها ثلاثة أيام وذلك يدل على أن حكم الثلاثة الأيام مخالف لحكم ما زاد عليها في المقام وقد روى العلامة بن الحضرى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ثلاث للهاجر بعد الصدر ص وسئل مالك عن صلاة الأسير فقال مثل صلاة المقيم إلا ان يكون مسافرا ش وهذا كما قال لانه مستوطن ونظار أمره المقام المدة الطويلة يجب عليه إتمام الصلاة وليس أحد يقطع بمقامه وانما يتم الصلاة على ما يظهر اليمن أمره وقد بطل ما وجب غير ذلك وأما الأسير فاما مقامه وسفره باختبار من ملكه فكذلك كانت يتبع معتبرة في اتمامه وقصره ما يظهر اليمن أمره وكذلك العبد المسلم في بلد المسلمين

هجره الله تعالى فكان حكمه فيها حكم المسافر وكان أمير المؤمنين والمسحق للصلاة فكان يأتي  
سجدة واحدة في حقها وكان يازم الجميع اتباعها فيها لما في ذلك من طاعته وموافقة واجتناب الكسبة  
عليه وترك الخلافه

( فصل ) وقوله يا أهل مكة أعواصلاكم فاقوموا سفر أمر المؤمنين خاصة بان يقدوا صلاهم لان ذلك  
فرضهم واعلام لهم ولن معهم من المسافرين . بأن حكمهم القصر لأجل سفرهم وهكذا المسافر اذا  
صلى بمسافر ين ومقين صلى صلاة مسافر فاذا سلم سلم معه المسافرون ثم يقوم المقيمون فيقومون  
بعده اذ اذا كمالوا سبقهم الامام ببعض الصلاة ص <sup>ع</sup> ما لا شئ نافع أن عبد الله بن عمر كان يصلي  
وراء الامام يعني أربعا فاذا صلى لنفسه صلى ركعتين <sup>ش</sup> وهذا على نحو ما ذكرناه كما يجب من  
متابعة الامام وترك اظهار الخلافه وان اعتد معتقدا أن الامام قد ترك الافضل فانه يجب عليه ترك  
الخلافه وانما يتم المسافر باتمام امامه اذا أدرك من صلاته ركعة فأكثر وان لم يدرك ركعة  
ودخل معه في جالس أو سجد من آخر ركعة لم يتم صلاته وكان عليه قصرها والامام الذي كان يتم  
بمكة هو عثمان رضي الله عنه ومن تبعه على ذلك وقد روى عن ابن عمر قال صحبت عثمان رضي الله عنه  
فلم يزد على ركعتين بالسفر حتى قبضه الله وهذا يدل على أن امام عثمان يعني حظه عبد الله بن عمر على أن  
وراءه مما ما ينعمه القصر وانما يصح أن يعتد بذلك عثمان بأن يكون النبي صلى الله عليه وسلم يقيم  
بمكة قبل الخروج الى منى مدة توجب الاتمام وأقام بها عثمان مدة توجب الاتمام واعتقد أن مسافة  
الخروج الى عرفه اذا انفصلت بمأبها من السفر لا توجب القصر ولا شئ أن عثمان لا يعتد بخلاف  
النبي صلى الله عليه وسلم وقد قيل في ذلك أن عثمان تأهل يعني فزله الاتمام لهذا الوجه وروى بعض  
عن الزهري أنه بلغه أن عثمان أتم لأنه أتم مع المقام بعد الحج ولا يمنع ذلك اذا كان له أمر واجب  
مقامه أربعا أيام لقصر ورد دفعته الى ذلك وقد قال مالك في العتية في الذي يقيم يعني يغيب الناس  
فليتم بها وقد تقدم غير هذا من وجوه الاتمام ( مسألة ) وحكم جميع الحاج يعني القصر غير أهلها  
وكذلك عرفه ينقص به جميع الحاج غير أهلها وانما وجب على المسكن القصر يعني وعرفة وان لم يكن  
بينه وبين منى وبينه وبين عرفه ما تنقص في مثله الصلاة لثلاثة أعان <sup>هـ</sup> أحدها أن عمل الحاج لا ينقض  
الافى أكثر من يوم وليس له مع الانتقال اللازم فيه والمشي من موضع الى موضع لا يجوز الاخلال به  
فجوز في ذلك جزي المشى الدائم ولا يازم على هذا الانتقال من موضع الى موضع بمسافة قصيرة  
يلحق بها من التعب أكثر من مشقة يوم وليسه لان تلك أمور لا يازم التنادي فيها بالشرع وأقوال  
الجميع يازم التنادي فيها بالشرع ووجه ثان أن من مكأ الى عرفه ثم الرجوع من عرفه الى مكة مقدار  
ما تنقص فيه الصلاة و يازم ما يدخل فيه القصر ولا يازم على هذا من نرج الى سفر ثانية  
وعشر بن ميلأ وخمسة وعشر بن ميلأ لا يرجوعه هناك ليس يازم ورجوعه الى مكة في الحج  
لازم فلذلك اعتبر فيها بمسافة سفره <sup>و</sup> وجه ثالث أن الحاج من مكة لا يصح نية الأبان بنوى الرجوع  
الى مكة للطواف فصار سفره ذلك لا يصح الأبان بجمع على مسيره مقدار ما تنقص فيه الصلاة وليس  
كذلك سائر الاسفار فان سفر الخارج فيها يصح وان لم ينو الرجوع فلذلك اعتبر بالرجوع في سفر  
الحج دون غيره وهذان القولان لا يدخل فيهما العرفي اذا وقف بعرفة وتوجه الى منى ومكة فانه  
لا يقصر لانه ليس بنوى مسافة قصر ولا يازمه وقد روى عيسى عن ابن القاسم في أهل منى وعرفة  
يفترون بقصر العرفي ويتم النوى الى منى ووجه ثالث أن النوى هذا الاضمة يرجع الى وطنه في

• وحدثنى عن مالك بن  
نافع أن عبد الله بن عمر كان  
يصلي وراء الامام يعني أربعا  
فاذا صلى لنفسه صلى  
ركعتين

مسافة الاعام والعرق يفيض من مكة الى غير وطنه لا تمام حجه فيقصّر فاذا دفع منى بعد انقضاء حجه لم يقصر الى عرفة لما ذكرناه وفي العتبية من روايات ابن القاسم عن مالك من أدركته الصلاة من المسكين والموتى قبل أن يصل الى مكة بالنصب أو تأخر أو نسي راحلهم ويحوي فدية وأثم رجوع فقال يصلون ركعتين واختلف فيه قول ابن القاسم والى آخر القولين رجوع قال ابن الموزان ثم جمع مالك الى الاعام قال الامام أبو الوليد وعندى غاختلف في هذه المسئلة قول مالك وابن القاسم لاختلاف قولهم ما في العصب فاذا قلنا انه مشروع فحكمه ما القصر لانها ما بقي عليها من عمل الحج ومما في غير محلها واذا قلنا انه غير مشروع فحكمه ما الاعام لانها لم يبق عليها من عمل الحج وكان يلزم على هذا أن يقصر المتو في رجوع ما في منى من مكة لانه بقي عليه عمل من عمل الحج ص مالك عن ابن شهاب عن صفوان بن عبد الله بن صفوان انه قال جاء عبد الله بن عمر يعود عبد الله بن صفوان فملى لئلا ركعتين ثم انصرف فقمنا فأقمنا صلاة النافلة في السفر بالليل والليل والصلاة على العادة

حدثني يحيى بن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه لم يكن يصلي مع صلاة الفريضة في السفر شيئاً قبلها ولا بعدها الا من جوف الليل فانه كان يصلي على الأرض وعلى راحلته حيث توجهت به ثم سعى هذا الحديث ان عبد الله بن عمر كان يكره التنفل بالنهار في السفر قبل الفريضة وبعدها ويقول لو كنت مسجداً نعمت يعني لو كان التنفل مطلقا للكل الاعام وأولى وعبد الله بن عمر عن مصعب النبي صلى الله عليه وسلم في السفر وكان من أكثر الناس اقتداء به وذكر انه لم ير النبي صلى الله عليه وسلم يزني في السفر على ركعتين فلما لم يره تنفل بالنهار امتنع من ذلك وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم فكان يفعل ذلك وأكثر العلماء على جواز تنفل المسافر بالليل والنهار على راحلته وعلى الأرض وبه قال مالك وأبو حنيفة والشافعي وابن حنبل وغيرهم والدليل على ما نقوله حديث ما هيأها رآه يصلي في مكة فمضى ثمان ركعات وسأني ذكره بعد هذا ومن جهة القياس ان هذا زمان يجوز التنفل فيه في الغضر فيجاز التنفل فيه في السفر كزمان الليل ص مالك انه بلغه ان القاسم ابن محمد وعروة بن الزبير وأبا بكر بن عبد الرحمن كانوا يتنفلون في السفر قال يحيى وسئل مالك عن النافلة في السفر فقال لا بأس بذلك بالليل والنهار وقد لمخني أن بعض أهل العلم كان يفعل ذلك

### صلاة النافلة في السفر بالنهار والليل والصلاة على العادة

ص مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه لم يكن يصلي مع صلاة الفريضة في السفر شيئاً قبلها ولا بعدها الا من جوف الليل فانه كان يصلي على الأرض وعلى راحلته حيث توجهت به ثم سعى هذا الحديث ان عبد الله بن عمر كان يكره التنفل بالنهار في السفر قبل الفريضة وبعدها ويقول لو كنت مسجداً نعمت يعني لو كان التنفل مطلقا للكل الاعام وأولى وعبد الله بن عمر عن مصعب النبي صلى الله عليه وسلم في السفر وكان من أكثر الناس اقتداء به وذكر انه لم ير النبي صلى الله عليه وسلم يزني في السفر على ركعتين فلما لم يره تنفل بالنهار امتنع من ذلك وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم فكان يفعل ذلك وأكثر العلماء على جواز تنفل المسافر بالليل والنهار على راحلته وعلى الأرض وبه قال مالك وأبو حنيفة والشافعي وابن حنبل وغيرهم والدليل على ما نقوله حديث ما هيأها رآه يصلي في مكة فمضى ثمان ركعات وسأني ذكره بعد هذا ومن جهة القياس ان هذا زمان يجوز التنفل فيه في الغضر فيجاز التنفل فيه في السفر كزمان الليل ص مالك انه بلغه ان القاسم ابن محمد وعروة بن الزبير وأبا بكر بن عبد الرحمن كانوا يتنفلون في السفر قال يحيى وسئل مالك عن النافلة في السفر فقال لا بأس بذلك بالليل والنهار وقد لمخني أن بعض أهل العلم كان يفعل ذلك

أهل العلم كان يفعل ذلك اظهاراً منه لاقتدائه فيه بغيره وأنه لما عمل به أهل العلم حوزوا عليه  
 ص في مالك قال يفتي عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يرى ابنه عبد الله بن عبد الله يتنفل في السفر  
 فلا ينكر عليه ش قوله كان يرى ابنه عبد الله بن عبد الله بن عمر يتنفل في السفر بمحتمل أن  
 يكون ذلك بالليل فلا ينكر عليه لوازئ هذا و محتمل أن يكون ذلك بالنهار فلا ينكر عليه لكثرة  
 من خالفه فيه من الأئمة والعلماء وهو الأشبه بنقل الخبر لأن مثل هذا لا ينقل في الغالب إلا في ما فيه  
 خلاف من السائل وسمع بانكاره على فاعله ولا خلاف بين الأئمة في جواز التنفل بالليل في السفر  
 وعلى هذا الظاهر أدخله مالك في باب صلاة النافلة في السفر بالهار ص في مالك عن عمرو بن  
 يحيى المازني عن أبي الحباب سعيد بن يسار عن عبد الله بن عمر أنه قال رأيت رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم يصلي وهو على حمار وهو متوجه إلى خيبر ش قوله يصلي وهو على حمار وهو متوجه  
 إلى خيبر فظاهر هذا اللفظ لا يخص صلاة فرضية من صلاة نافلة غير أنه قد علم بالأجاء المنع من  
 صلاة الفرض على غير الأرض لغيره فوجب حمله على صلاة النافلة وصلاة الفرض على الراحة  
 لا يخفى أن يكون لفرضه أنه ضرورة كان لفرضه ضرورة فلا خلاف في أنه ذلك غير جائز  
 وإن كان لفرضه ضرورة فلا يخفى أن يكون لفرضه ضرورة في باب الخوف أو المرض أو ظن أن كان  
 لمرض فقد اختلف في ذلك قول مالك في العتبية عنه من سماع ابن القاسم لا يصلي المريض على محمله  
 المكتوب وإن اشتد مرضه وكان يوصى وقال في المختصر إن كان يصلي في الأرض إلا بما يصلي  
 في محله وجزم رواية المنع مروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال جعلت في الأرض مسجداً  
 وطهوراً وهذا عام إلا ما خصه الدليل ووجه الإرواية الثانية أن سائر الأرض بالمال ليست  
 من فروض الصلاة ولو جاز ذلك لما جاز أن يصلي في علو ولا على حائل وأما يتعلق بهما من أحكام الصلاة  
 المجدود فإذا تعذر المجدود وصار إلى الإيماء سقط فرض الصلاة عليها (فرع) فإذا قلنا بالمنع فقد  
 قال مضمون من صلى على المحل لشدة مرض أعادها وجه ذلك أن الصلاة على الأرض عندهم من  
 فروض الصلاة للحديث المتقدم وأما الصلاة على السرير والله كان فجاءه رواه ابن القاسم عن  
 مالك وقال الشيخ أبو محمد هو جائز للصحيح ووجهه أن هذا جزء من الأرض ثابت فيها فأشبهه الجبل وإن  
 كان غير ثابت فنقول أنه موضوع في الأرض فأشبهه الفراش والبيان

(فصل) وأما صلاة النافلة على الراحة فلا خلاف في جواز ذلك في سفر القصر واختلفوا في جواز  
 ذلك فيما عداه فنعلم مالك وجوزة أبو يوسف في الحضر والدليل على ما ذهب إليه الجمهور أن هذه  
 صلاة فلا يجوز إلا بين ما في الحضر على الراحة كالفرض (مسئلة) إذا ثبت أنه لا يجوز ذلك في  
 الحضر فهل يجوز في سفر لا تنصرف فيه الصلاة أو لا منع منه مالك وأجازة أبو حنيفة والشافعي في قصر  
 السفر والدليل على ما نقله أن هذا حكم يخص السفر فوجب أن يختص بسفر القصر أصل ذلك  
 القصر وللقصر ص في مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 كان يصلي على راحته في السفر حيث توجهت به قال عبد الله بن دينار وكان عبد الله بن عمر يفعل  
 ذلك ش قوله كان يصلي على راحته في السفر على نحو ما تقدم من حديث سعيد بن يسار غير أنه  
 أفاد حديث ابن دينار تكرار ذلك منه بقوله كان يصلي لا ناقة فدلنا أن هذا اللفظ لا يستعمل غالباً إلا  
 فيما ينكره وقوله حيث توجهت به يدل على القبلية وإلى درها وإلى المشرق وإلى المغرب وقد روي على  
 ابن زياد عن مالك في الذي يصلي على راحته في محله مشرقاً ومغرباً لا يعرف إلى القبلة وإن كان

• وحدثني عن مالك قال  
 يفتي أن عبد الله بن عمر  
 كان يرى ابنه عبد الله  
 يتنفل في السفر فلا ينكر  
 عليه • وحدثني عن مالك  
 عن عمرو بن يحيى المازني  
 عن أبي الحباب سعيد بن  
 يسار عن عبد الله بن عبد  
 الله بن دينار عن عبد  
 الله بن عمر أن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم كان  
 يصلي على راحته في السفر  
 حيث توجهت به قال عبد  
 الله بن دينار وكان عبد  
 الله بن عمر يفعل ذلك

يسير او يصل قبل وجهه وجه ذلك الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم فانه كان يصلي على راحلته حيث توجهت به ومنهم من ذلك ان يجلس عليها على هيئة التي ركبا عليها لباو يستقبل بوجهه ما سبقته الراحلة فتقدّم به يصلي على راحلته الى حيث توجهت به وقد كان يحفل بهذا التقدير من جهة اللفظ وهو ان يزيد انه كان يصلي على راحلته وهي حيث توجهت بقوله يصلي وعلى التأويل الثاني بقوله على راحلته غير انه يمنع من هذا التأويل امران \* أحدهما انه روى مفسرا وهو ما روى عن عامر بن ربعة انه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على الرجل يسبح يوبى رأسه قبل أى وجه توجه ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع ذلك في صلاة المكتوبة \* والوجه الثاني انه لا فائدة في ذكر قوله حيث توجهت به اذا كان يعرف الى القبلة الاما في قوله عن راحلته الا ان يصح على انه كان يصلي الى حيث توجهت به مع ان الاجماع قد انعقد على تجوز ذلك وعلى حل تأويل الحديث عليه (مسئلة) وهذا في نفس الصلاة وأما اقتضاها فقد اختلفوا فيه فذهب مالك الى ان الاقتضاه وغيره سواء وقال الشافعي وان حنبل يفتتح الصلاة الى القبلة ثم يصلي كيف أمكنه والدليل على ما نقول ان هذا خبر عن الصلاة الثانية فجاز ان يفعل في السفر على الراحلة الى حيث توجهت به كما في الصلوات (مسئلة) اذا ثبت ذلك فننقل في السفينة فقدرى ابن حبيب عن مالك ينقل فيها حيث توجهت به كالعادة وقال في المدونة لا ينقل الا الى القبلة بخلاف الراحلة وجه الرواية الاولى انها بكثرة التعريف الى غير القبلة فكانت المشقة تلحق باستقبال القبلة فيها كالراحلة ووجه الرواية الثانية انها واسعة للاختلاف فيها كالارض بخلاف الراحلة ص \* مالك عن يحيى بن سعيد قال رأيت انس بن مالك في السفر وهو يصلي على حمار وهو متوجه الى غير القبلة يركع ويسجد ايماء من غير ان يضع وجهه على شيء \* ش ذكر في هذا الحديث توجه انس الى غير القبلة وظاهره من طريق العادة انه كان يستقبل غير القبلة ويحفل من جهة اللفظ ان يكون قوله وهو متوجه اجمالا الى الحمار وقد روى عنه مفسرا وقال ابن سيرين استقبلنا انسا حين قدم من الشام فلقينا بين التفرق رأيت يصلي على حمار ووجهه من ذا الجانب يعني من يسار القبلة فقلت رأيتك تصلي لغير القبلة فقال لولا اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل لم افعله وقوله يركع ويسجد ايماء به انه يشير الى الركوع والمصود ولا يأتى به على هيئة وهذه سنة الصلاة على الراحلة والدليل على ذلك حديث ابن ربعة المتقدم يوبى رأسه ايماء قبل أى وجه توجه بوجهه (مسئلة) اذا ثبت ذلك فانه يجب ان يكون ايماء مصوده أخفض من ايماء ركوعه لما روى عن جابر بنى رسول الله صلى الله عليه وسلم حاجة فجئت وهو يصلي على راحلته نحو المشرق وبوبى ايماء المصود أخفض من الركوع (فرع) وهذا ان كان على الراحلة فاما ان كان في الارض فتشغل بجوز ان يوبى في النافلة لتبر عذر وروى عيسى عن ابن القاسم لا يوبى الجالس من غير عذر \* قال عيسى في النوافل وغيرها وقال ابن حبيب له ان يوبى في النوافل من غير عذر كاله ان يدع القيام في النوافل من غير علة وقد روى عيسى عن ابن القاسم انه ان أوبى في النوافل أجزاه وكأنه ذهب الى الكراهية وظاهر قول عيسى المنع وجهه ان الأيماء ليس بهيئة من هيئة الصلاة فلا يكون بدلا من الركوع والمصود والجالس من هيئة الصلاة فجاز ان يكون بدلا من القيام في النافلة (مسئلة) ولا يجوز له ان يسجد على السكور ولا على القربوس وان استهنته بوبى ايماء قاله ابن حبيب ووجه ذلك ان سته الأيماء لانه لا يقدر على مباشرة الارض ولا ما يقوم مقامها المصود كالمصطجع ووجه

• وحدثنى عن مالك عن يحيى بن سعيد قال رأيت انس بن مالك في السفر وهو يصلي على حمار وهو متوجه الى غير القبلة يركع ويسجد ايماء من غير ان يضع وجهه على شيء

آخر وهو ان ماتعتق بالرخمة في صلاة النافلة على الراحة فاما متعلق به على وجه الوجوب دون الجواز كما سبق له حيث توجهت به راحته

### ﴿ صلاة الصلوة ﴾

ص • مالك عن موسى بن يسيرة عن أبي مرة مولى عقيل بن أبي طالب أن أم هاني بنت أبي طالب أخبرته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى عام الفتح ثمان ركعات متصفا في ثوب واحد • ثم قولها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى عام الفتح ثمان ركعات تريد بذلك أنه صلاها باحدة ولم يبين ذلك في هذا الحديث وسيردينا به بعد هذا وليست صلاة الصلوة من الصلوات المحصورة بالعدد فلا يزاد عليها ولا ينقص منها ولكها من الرغائب التي يفعل الإنسان فيها ما أمكنه وإن فقد ذلك التام في الصلاة صلى الله عليه وسلم فصلها ثمان ركعات من غير أن يجعل ذلك حدا ولا بأس به وليس ما صلاها النبي صلى الله عليه وسلم منها يوم أن أم هاني • حدا لذلك وإنما هو ما لا يقدار ما صلاها النبي ذلك اليوم وإن كان في غيره من الأيام التي كان يصلي فيها ذلك الوقت بما نقص من ذلك وما زاد ولعله كان ذلك المقدار الذي كان يقدر عليه إذا صلى هذه الصلاة كجزء من غيره أنه كان يصلي من الليل إحدى عشرة ركعة وكان لم يكن ذلك يحذر ولا تقدير لصلاة الليل وإنما ذلك مقدار ما استطاع من ذلك أو ما اختار لنفسه مع ما رزق من القوة على ذلك

(فصل) وليس في قولها ثمان ركعات ما يدل على أنه كان يصلي من كل ركعة من ولا أنه صلاها كلها بأحرام واحد وإنما قصدت إلى ذكر عدد الركعات وقدرى ابن وهب في حديث أم هاني أنه سلم من ركعتين ص • مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله أن أم هاني بنت عقيل بن أبي طالب أخبرته أنه سمع أم هاني بنت أبي طالب تقول ذهبت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح فوجدته يقتل وفاطمة ابنته تسره بثوب قال فسلمت عليه فقال من هذه فقلت أم هاني بنت أبي طالب فقال مرحبا بأم هاني فلما فرغ من غسله قام فصلى ثمان ركعات متصفا في ثوب واحد ثم انصرف فقلت يا رسول الله زعم ابن أبي أنه قاتل رجلا أجرته فلان بن هيرة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أجرنا من أجرته يا أم هاني قالت أم هاني وذلك خفي • ثم قولها ذهبت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح فوجدته يقتل وفاطمة ابنته تسره فيه ستر ذوى المحارم من النساء لم يحرم عليهن من الرجال وقولها سلمت عليه فقال من هذه بصلة أنه لم يعرفها بنطقها بالسلام وقد استدل بهذا بعض من زعم أن شهادة الأعمى لا يجوز على أن الأصوات لا يقع اختيارها وليس فيه متعلق لأن من يجز ذلك لا يقول إن كل من سمع شككها بمنصونه ولكنهم يقولون أنها ما يقع فيه التميز

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم مرحبا بأم هاني من كرم الأخلاق الترحيب بالأهل والتأنيس لهم وتأخيرها سؤال حاجتها حتى قضى صلاته من حسن التساؤل وجعل الأدب أنها تركت حتى تفرغ لما جئها وخلال السماع شفاعتها والنظر في أمرها

(مصل) وقولها زعم ابن أبي على أخبار عن قرب علمه منها مع ما يريد من مخالفتها أنه قاتل رجلا أجرته فكان ابن هيرة وهذا جده وكانت أم هاني • فأمرته لموضعها وقد اختلف الفقهاء في جواز تأنيب المرأة والعبد والصبي يجوز ذلك مالك وسياق بيانه في كتاب الجهاد أن شاء الله وليس في هذا

### ﴿ صلاة الصلوة ﴾

• حديثي يحيى عن مالك عن موسى بن يسيرة عن أبي مرة مولى عقيل بن أبي طالب أن أم هاني بنت أبي طالب أخبرته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى عام الفتح ثمان ركعات متصفا في ثوب واحد • وحديثي عن مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله أن أم هاني بنت عقيل بن أبي طالب أخبرته أنه سمع أم هاني بنت أبي طالب تقول ذهبت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح فوجدته يقتل وفاطمة ابنته تسره بثوب قال فسلمت عليه فقال من هذه فقلت أم هاني بنت أبي طالب فقال مرحبا بأم هاني فلما فرغ من غسله قام فصلى ثمان ركعات متصفا في ثوب واحد ثم انصرف فقلت يا رسول الله زعم ابن أبي على أنه قاتل رجلا أجرته فلان بن هيرة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أجرنا من أجرته يا أم هاني وقالت أم هاني وذلك خفي

الحديث بيان لجواز جوار المرأة الا من حيث أقرها على قولها قد أجزته ولم ينكر عليها ذلك  
(فصل) وقولها ذلك ضحى ثين أن دخولها عليه وصلاته كانت ضحى وليس ذلك بوقت صلاة فرض  
وهذا أصل في صلاة الضحى على أن صلاته تلك تحفل أن يكون صلى الله عليه وسلم فعل ذلك لما  
اغتسل وجدد طهارته لا لقصد الوقت إلا أنه قد روي أنها سألت فقالت له ما هذه الصلاة فقال صلاة  
الضحى فاجابها الى الوقت وقد روي عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الضحى يوما برجل  
ضخم من الأصهار وكان لا يستطيع الصلاة معه فعلم أنه يتوضع له طعاما صلى عنده النبي صلى  
الله عليه وسلم ركعتين فقال لأنس أكان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى قال لم أره صلاحها  
الا يومئذ وقد روي عن أبي هريرة أنه قال وصلني خليلي بثلاث لأدعني حتى أموت صوم ثلاثة أيام  
من كل شهر وصلاة الضحى وتوم على وتر ص **ح** مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة  
زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي سبعة الضحى  
قط واني لاسمها وان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليدع العمل وهو يحب أن يعمل خشية  
أن يعمل به الناس فيفرض عليهم **ح** ش قولها ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي سبعة  
الضحى قط هذا صحيح عنها وقد روي عنهما من حديث معاذة أنها سألت عائشة كم كان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يصلي صلاة الضحى قالت أربع ركعات وروي في هذا الحديث أبو عبد الرحمن  
القيام وقال خلفها عروة وعبد الله بن سفيان وليس الأمر على ما ذهب اليه لان عروة إنما روي  
عنها في صلاة الضحى لا في رجب والدير ومعاذة عنها أنه صلاها للسبب وذلك إذا قدم من سفر  
أو غيره وقد رواه شعبه عن يزيد الرثك عن معاذة قالت سألت عائشة أن كان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يصلي الضحى فقالت نعم إذا جاء من سفر فصل على هذا رواية عروة في فني صلاتها غير  
سبب وقد بين ذلك عبد الله بن سفيان في رواية قال قلت لعائشة هل كان النبي صلى الله عليه وسلم

يصلي الضحى قالت لا الآن يحيى من مضيه

(فصل) وقولها واني لاسمها هكذا رواه يحيى بن يحيى الليثي ورواه غيره واني لاسمها تعني أنها  
تتفعل بها وانها كانت تفعل ذلك وتؤثرها على النوافل في سائر الاوقات لها الحديث ما معاذ واما  
حديث أبي هريرة ولعلها قد سمعت منه الحظ عليها وانه صلى الله عليه وسلم اتمارك المداومة عليها لما  
ذكرته وهو قولها وان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليدع العمل وهو يحب أن يعمل خشية أن  
يعمل به الناس فيفرض عليهم تعني أن النبي صلى الله عليه وسلم قد كانت علم من متابعه أصحابه  
واقتداءهم بصلاته ما ان داوم على عمل من الأعمال داوما وعليه ولم يتركوه وكان يقتضي اذا داوموا على  
عبادة أن يفرض عليهم وكان يجب التخفيف عنهم من الفروض لأن تركها يقع العصيان وعلى  
هذا ترك مداومة القيام لرمضان في جماعة خشية أن يفرض على الناس وكان بالمؤمنين رحما وانما  
أمر بالحرية بعبادة الضحى على أحد وجهين أحدهما أنه أفرد به وعلم أنه لا يتركها عليه الصلابة  
للمداومة في هريرة عليه فلما ان يفرض عليهم بذلك والثاني أن يكون أوصاء أن يداوم عليه بعد  
موت النبي صلى الله عليه وسلم وذلك وقت لا يفرض على الناس شيء بعد موتهم عليه **ح** مالك  
عن زيد بن أسلم عن عائشة أم المؤمنين أنها كانت تصلي الضحى ثمان ركعات ثم تقول لو نشئ  
أبواي ما تركهن **ح** ش قوله انها كانت تصلي الضحى ثمان ركعات يحفل أنها كانت تفعل ذلك  
بغير تنقل من النبي صلى الله عليه وسلم تكبرا هاني ولذلك أقصرت على هذا الأمر ويجعل

**ح** وحديثي عن مالك عن  
ابن شهاب عن عروة بن  
الزبير عن عائشة زوج  
النبي صلى الله عليه وسلم  
انها قالت ما رأيت رسول  
الله صلى الله عليه وسلم يصلي  
سبعة الضحى قط واني  
لاسمها وان كان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ليدع  
العمل وهو يحب أن يعمل  
خشية أن يعمل به الناس  
فيفرض عليهم **ح** وحديثي  
عن مالك عن زيد بن أسلم  
عن عائشة أم المؤمنين  
انها كانت تصلي الضحى  
ثمان ركعات ثم تقول لو  
نشئ أبواي ما تركهن



أن يكون هذا المقدار هو الذي كان يحكمها المداومة عليه ونحوها لو نشر في أي ما تركن أي لو بحثا وأحييا ما تركن وذلك دليل على قوة فضيلتها عندها وتأكد أمرها

### ﴿ جامع سبعة الضمى ﴾

عن مالك عن اسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك أن جدته مليكة دعت رسول الله صلى الله عليه وسلم لطعام فأكل منه ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قوموا فإصل لكم قال أنس فقمت إلى حصر لنا قد اسود من طول ما لبس فنضحت بماء فقام عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وصفت أنا واليتيم وراءه والعجوز من ورائنا فملى لنا ركعتين ثم انصرف ﴿ ش اجابة النبي صلى الله عليه وسلم لمكة لطعامها لما كان عليه من التواضع وفر به من المساكين وغالطتهم ورفقه بهم وقوله صلى الله عليه وسلم قوموا فإصل لكم يريد أن يفضيهم ببركة صلاته ودعائه أو يريد أن يعلمهم بالشهادة والقرب

### ﴿ جامع سبعة النبي ﴾

عن أسحق بن عبد الله

عن أسحق بن عبد الله

عن أسحق بن عبد الله

عن أسحق بن عبد الله

عن أسحق بن عبد الله

عن أسحق بن عبد الله

عن أسحق بن عبد الله

عن أسحق بن عبد الله

عن أسحق بن عبد الله

عن أسحق بن عبد الله

عن أسحق بن عبد الله

عن أسحق بن عبد الله

عن أسحق بن عبد الله

عن أسحق بن عبد الله

عن أسحق بن عبد الله

عن أسحق بن عبد الله

عن أسحق بن عبد الله

عن أسحق بن عبد الله

عن أسحق بن عبد الله

عن أسحق بن عبد الله

عن أسحق بن عبد الله

عن أسحق بن عبد الله

عن أسحق بن عبد الله

عن أسحق بن عبد الله

عن أسحق بن عبد الله

عن أسحق بن عبد الله

عن أسحق بن عبد الله

عن أسحق بن عبد الله

عن أسحق بن عبد الله

(فصل) وقول أنس فقمت إلى حصر لنا قد اسود من طول ما لبس يقتضى قلته ما عندهم من الحصر والألف بكوا نحو بعضهم النبي صلى الله عليه وسلم الأفضل ما عندهم مما يصلح للصلاة وانما ضمه بماء على سبيل تعبد تظافته وطهارته لانه ربما وقع في النفس من طول لبسه انه لا يسلم من أن يناله شيء من النجاسة فتضمه لينذهب ما في النفس من ذلك لما كان النضج طهورا لما لم يتيقن طهره والظاهر أنه انما ضج لما خيف أن يناله من النجاسة لانهم كانوا يلبسونه ومعهم شيء فطمعوا به أبو جبر وقد أخرج البخاري في الأدب حديثا عن أبي التياح عن أنس قال كان النبي صلى الله عليه وسلم أحسن الناس خلقا وكان لي أخ يقال له أبو جبر قال أحسبه فطبا وكان اذا جاءه قال يا أبا جبر ما فعل النضر فغير كان يلبس به فربما حضر الصلاة وهو في بيتنا فأي امر بالبساط الذي تحته فيكس ونضج ثم يقوم وتقوم خلقه فيصلي بنا فوجه الدليل أنه امر بالنضج وظاهر الأمر الوجوب وهو والله أعلم بما أخبر به من طول لبسه للبساط مع تصرف الطفل الذي لا يتوقى النجاسة فيه وقال القاضي أو اسحاق انما غسله ليلين وهذا ليس بين لأنه قد سمع من كلامه ما يدل على أن نضجه لم يكن لجسارته وانما كان لأجل لونه وطول لبسه وقد يحتمل أن يكون النضج بمعنى الغسل وأن يكون غسبه لنجاسة فيه أو لونه والأول هو أظهر

(فصل) وقوله فقام عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم دليل على جواز القيام في الصلاة على ما كان من نبات الأرض لم يتغير عن حكم الأصل وقد أحق بذلك في جواز القيام أنواع من الثياب وغيره كالظن والصفوف والكنائس وسند كره بعده ان شاء الله

(فصل) وقوله فصفت أنا واليتيم وراءه واليتيم هو ضمرة وهو جد حسين بن عبد الله بن ضمرة وهذا يقتضى أن يكون اليتيم ممن يقبل الصلاة والائم يعتد به في جماعة المؤمنين وهذا ما يدل على أن المسلمين وراء الإمام يقفان وراءه وقوله والعجوز من ورائنا دليل على تأخر النساء عن صفوف الرجال وقد تقدم ذكره يقتضى ذلك أن المرأة المفردة اذا صلت خلف الصف صحت صلاتها ولا خلاف في ذلك لعلمه وما لا جل . في خلف الصف فقد قال مالك صلاته صحيحة وبه قال أبو حنيفة والشافعي وقال ابن حنبل وأبو ثور يطل صلاته والدليل على ما نقوله ان هذا مقام لو صلت فيه المرأة صحت صلاتها فاذا صلى فيها الرجل صحت صلاته كالفصل

( فصل ) وقوله فعلى لنا ركعتين ثم انصرف يفتضى في الأغلب انها مائة لان الفرائض انما كان يصلحها في سجده وليس في الحديث ما يدل على انها كانت صلاة الضحى وقد ادخل مالك هذا الحديث في باب سعة الضحى وقد تقدم من حديث أس أنه لم ير رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى الا مرة في دار رجل من الأنصار سأله أن يصلي في بيته ليحذ مكانه صلى ولكنه خرج ذلك على وجهين أحدهما أن يكون مالك قد بلغه ان صلاته في دار مليكة كانت ضحى وأنه لما اعتقد فيها أن المقصود منها التعام دون الوقت لم يستغدها صلاة الضحى والوجه الثاني أن يكون مالك لم يبلغه ذلك ولكنه لما كانت صلاة الضحى عنده نافلة محضة تابذ كرهذه النافلة عن ذكرها وقام مقامها **ص** مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله أن عبيد الله بن عتبة بن مسعود عن أبيه أنه قال دخلت على عمر بن الخطاب بالهاجرة فوجدته يسبح فقمت وراءه فقرأ حتى جعلني حذاءه عن يمينه فلما جاءه رفاقاً تأخرت فصغفنا وراءه **ش** قوله دخلت على عمر بن الخطاب بالهاجرة فوجدته يسبح ادخل مالك رحمه الله هذا الحديث في باب سعة الضحى يدل على أحد أمرين إما أنه ادخل ذلك لما كان حكم هذه الصلاة عنده حكم صلاة الضحى في أها نافلة محضة والثاني أن يكون هذا وقت صلاة الضحى عنده والهاجرة هو وقت قوة الحر وبدرى من زيد بن أرقم أنه رأى قوما يصلون من الضحى فقال ما لعلكم لو أن الصلاة في غيرها الوقت أفضل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلاة الأوابين حين ترمض الفصال

( فصل ) وقوله فقمت وراءه فقرأ حتى جعلني حذاءه دليل على جواز الامانة في النافلة وقد قال ابن حبيب في تفسير هذا الحديث وهذا لا بأس أن يفعله الناس اليوم في الخاصة وليس من الأمر الذي توأطأ عليه العامة أن يصلي الرجل بالنفر في سبعة الضحى وغيرها من النافلة بالليل والنهار في غير نافلة رمضان الا اذا كان النفر قليلا الرجلين والثلاثة ويوم من غير أن يكون ذلك كثيرا مشهورا وكذلك قال مالك

( فصل ) وقوله فقرأ حتى جعلني حذاءه موافق لما تقدم ذكره أن موقف المصلي بصلاة الامام عن يمينه فاذا خالف ذلك فن سنة الامام أن يعلمه بالاشارة وأن يفجه عن يمينه وكذلك فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بابن عباس حين قام عن يساره فاذا رآه عن يمينه

( فصل ) وقوله فلما جاءه رفاقاً تأخرت فصغفنا وراءه موافق لما تقدم من أن المؤمنين بالامام يقفان خلفه ونه استقال المأموم عن محله اذا دخل معه في الصلاة من ينتقل من أجله عن ذلك المقام الى غيره ولا يقيم على الوقوف في المكان الذي يزمه الوقوف فيه أو صلاته

التشديد في أن يمر أحد بين يدي المصلي **ش**

**ص** مالك عن زيد بن أسلم عن عبد الرحمن بن أبي سينا الخدري عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا كان أحدكم يصلي فلا يدع أحدا يمر بين يديه وليدرا ما استطاع فان أي تلقاته فاعا هو شيطان **ش** قوله اذا كان أحدكم يصلي فلا يدع أحدا يمر بين يديه هذا يكون على نوعين أحدهما يكون المصلي بعاصيا والثاني لا يكون المصلي عاصيا فأما الذي يكون المصلي بعاصيا بان يصلي الى غير رتبة في موضع يوجب عليه المرور بين يديه فهذا قد عرض نفسه لما لا يجوز من المرور بين يديه حتى مر أحد بين يدي المصلي فقد اثم المار والمصلي اثم المار فلانه ارتكب

وحدثني عن مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبيه أنه قال دخلت على عمر بن الخطاب بالهاجرة فوجدته يسبح فقمت وراءه فقرأ حتى جعلني حذاءه عن يمينه فلما جاءه رفاقاً تأخرت فصغفنا وراءه

التشديد في أن يمر أحد بين يدي المصلي **ش** حدثني يحيى عن مالك عن زيد بن أسلم عن عبد الرحمن بن أبي سينا الخدري عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا كان أحدكم يصلي فلا يدع أحدا يمر بين يديه وليدرا ما استطاع فان أي تلقاته فاعا هو شيطان

المحظور وأما أتم المصلي فلا نه عرض نفسه لذلك وأما ما لا يكون المصلي به عاصيا فعلى غير بين  
أحد ههنا يصلي إلى ستره والثاني أن يصلي إلى غير ستره في الموضع الذي لا يظن أن يمر أحد فيه بين  
يديه كالبراري والقفار وفي هذا اختلاف قال ابن القاسم ليس عليه أن يصلي إلى ستره حيث يغلب  
على ظنه أنه لا يمر بين يديه أحد وقال ابن حبيب من شأن المصلي أن لا يصلي إلا إلى ستره آمن أن يمر  
بين يديه أحد ولم يأمن وجهه ما قاله ابن القاسم بخلافه الظن وجهه ما قاله ابن حبيب الاحتياط  
والحرص (مسئلة) فمن صلى إلى ستره أو إلى غير ستره حيث يجوز له أن يصلي دونها فمر أحد  
بنحوه بين الستره أو بين يديه فقد أتم المار ولا يأثم المصلي لأنه فعل ما يجوز له فعله ولا يجتنب المار بين  
يدى المصلي أن يمر بالقرب منه حيث يمكنه ردّه دون أن يتكلف خطوا ولا كبير عمل أو يمر بالبعد  
حيث لا يمكنه ذلك إلا بالمشى إليه والعمل الكثير فإن أمكنه ذلك دون مشى ولا تكلف عمل فهو  
مأمور برده وتكره ما استطاع ما خاف أن يرجع أو لا يبناز عنه فإن ذلك أشد من مروره وما ورد  
في الحديث فإن أي فليقاتله فأتاه شيطان فعقل أن يرده فليمنه فإن المقاتلة تكون في اللغة  
والشرع بمعنى اللعن قال ابنه تعالى قتل الخمر أصون وقال قتله ما لله أي يؤفكون قيل معناه  
لعنهم الله ويحتمل أن يرده فليؤاخذنه على ذلك بعد تمام صلاته بدفعه على فعله وقيل معناه  
يليد دفعه أشد من الدر منكره عليه ويغلظ له وقديمى ذلك مقاتله على سبيل المبالغة بعدل  
عن ظاهر المقاتلة بالإجماع أنه لا يجوز أن يقاتله المقاتلة التي تفسد صلاته وروى ابن نافع عن  
مالك عنهما بالمعروف وقد درأ رجل رجلا فكسر أنفه فقال له عثمان لو تركته فمير لكن أهون من  
هذا (مسئلة) وأما أن كان لا يصلي إلى درته إلا بالمشى إليه فقد قال أشهب رد بلاشارة فإن فصل  
والآثره فهذا وجه صحيح لأن الإشارة عمل يسير في الصلاة والمشى عمل كثير (مسئلة) وهذا الردكه  
أما هو مالم يتقدم مروره بين يديه فما إذا مر فلا يرده رواه ابن القاسم عن مالك لأن رده بعد أن  
جاوزه مرور ثلثين بين يديه عن مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبد الله عن بسر بن سعيد أن  
زيد بن خالد الجهمي أرسله إلى أبي جهم يسأله ماذا سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم في المار بين  
يدى المصلي فقال أبو جهم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو يعلم المار بين يدى المصلي ماذا عليه  
لكان أن يقف أربعين خيرا له من أن يمر بين يديه قال أبو النضر لأدري قال أربعين يوما أو شهرا  
أو سنة ثم قال أرسله إلى أبي جهم يسأله ماذا سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم في المار  
بين يدى المصلي من باب طلب العلم والسؤال عنه وفيه استنباط غيره في السؤال إمالة الشغل أو غيره وفيه  
قوله خبر الواحد عن الواحد ونسأله بالآلة والرواية وسأله الحديث من التابع مع قدرته على  
سماعه من الصحابي على أنه يجوز أن يكون أرسله ليعلم هل عنده من ذلك علم فليقله فأخذه عنه  
والأول أظهر من جهة اللفظ لأنه سأله ماذا سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم في المار بين يدى  
أو كان عنده من ذلك علم لأرسله إليه يسأله هل يسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم في المار بين  
يدى المصلي شيئا أم لا لأن هذا اللفظ يستعمله من شك في السماع واللفظ الأول يستعمله من يقين  
السماع

• وحديثي عن مالك بن  
أبي النضر مولى عمر بن  
عبد الله عن بسر بن  
سعيد أن زيدا بن خالد  
الجهمي أرسله إلى أبي جهم  
يسأله ماذا سمع من  
رسول الله صلى الله  
عليه وسلم في المار بين  
يدى المصلي فقال أبو جهم  
قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم لو يعلم المار بين  
يدى المصلي ماذا عليه  
لكان أن يقف أربعين  
خيرا له من أن يمر بين يديه  
قال أبو النضر لا أدري  
أقال أربعين يوما أو شهرا  
أو سنة

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم لو يعلم المار بين يدى المصلي ماذا عليه يعني من الورد واللام  
لكان أن يقف أربعين خيرا له ومعنى ذلك أنه لو علم ماذا عليه من الإثم لاختار وقوف أربعين على  
مروره بين يديه وإن كان ظاهر اللفظ يقتضي أنه لو علم بذلك لكان وقوفه خيرا له وإنه إذا لم يعلم

بذلك لم يكن خبر الله وعظم الانتم في مرور بين يدي الله أن لا ينف على معرفة المار بقدره وانما معنى ذلك من جهة اللفظ انه لو علم بذلك لكان وقوفه أربعين خيرا له عنده بمعنى انه كان يؤثر على المرور بين يدي المصلي

( فصل ) وقول أبي النضر لا أدري أقال أو بعين يوما أو شيرا أو سنية يقتضي انه قد نفي على أحد هما وشك أبو النضر في ذكر بسر من ذلك والفرض به معلوم وهو التقليل في المرور بين يدي المصلي وإشارة إلى عظم ما يرتكبه المار بين يديه ص **•** مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن كعب الأحبار قال لو يعلم المار بين يدي المصلي ما ذاع عليه لكان أن يخسف به خيرا له من أن يمر بين يديه **•** ش قوله لو يعلم المار بين يدي المصلي ما ذاع عليه على ما تقدم وقوله لكان أن يخسف به خيرا له ومعنى الخسف به أن يخسف بالأرض التي هو عليها وهو ثور حافض برحومها في أطيان الأرض فلو علم المار بين يدي المصلي ما ذاع عليه لاختار ذلك مع ما فيه على أن المرور بين يدي المصلي ص **•** مالك أنه بلغه أن عبد الله بن عمر كان يكره أن يمر بين يدي النساء وعن يمينين **•** ش كراهية المرور بين يدي النساء وعن يمينين يحذف معنيين أحدهما أن يكون يكره ذلك كما يكره المرور بين يدي المصلين من الرجال والوجه الثاني أنه خص النساء بذلك لخلوه إلى المسجد وترك وجهته وهو في آخر الصفوف فكره المرور بين أيديهن إذا صليهن وإن كن في طريقه ص **•** مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان لا يمر بين يدي أحد ولا يدع أحدا يمر بين يديه وهو يصلي **•** ش قوله كان لا يمر بين يدي أحد لاجتماع ذلك من التقليل على من يمر بين يدي المصلي وقوله ولا يدع أحدا يمر بين يديه لما ذكرناه من أمره صلى الله عليه وسلم للصلوات أن يمر بين يدي في الصلاة فيشغل المتع من المرور بين يدي المصلي بالمراجل حديث أبي جهم والمرور بين يديه حديث أبي سعيد في الأمر له بتمه ( فرع ) ومن باب المرور بين يدي المصلي مناولة الشئ بين يديه لأن ذلك مما يشغل المصلي ويقطع عليه الأقبال على صلاته وانما يمنع المرور بين يديه بهذا المعنى وقدره ابن القاسم عن مالك في الجموعة أنه كره أن يشكلم من عن يمينه المصلي ومن على يساره قال وحسن أن يتأخر عنهما ووجه ذلك ما ذكرناه أنه مما يشغل المصلي بما يجري بين يديه فإذا تأخر عنهما فقد صار مصليا خلفهما

### • الرخصة في المرور بين يدي المصلي •

ص **•** مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عبد الله بن عباس أنه قال أقبلت راكبيا على أنان وأبا ومثد فذهزت الاحتلام ورسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي للناس يعني خررت بين يدي بعض الصف فزلت فأرسلت الأتان ترنح ودخلت في الصف فلم يشكر ذلك علي أحد **•** ش قول مالك رحمه الله في الترجمة الرخصة في المرور بين يدي المصلي الرخصة في الشرع بمعنى الإباحة للضرورة أو للحاجة وقد تستعمل في إباحة نوع من جنس ممنوع وهذه الترجمة تقتضي معنيين أحدهما أن تكون الألف واللام لاستغراق جنس المصلي وتكون الرخصة تناولت بعض أحواله وهو أن يكون مأموما والثاني أن تكون الألف واللام للتعهد فتكون الإباحة تناولت مصليا معهودا تقدم ذكره وهو المأموم

( فصل ) وقوله في الحديث أقبلت راكبيا على أنان وأبا ومثد فذهزت الاحتلام أي قاربته

• وحديثي عن مالك

عن زيد بن أسلم عن عطاء

ابن يسار أن كعب الأحبار

قال لو يعلم المار بين يدي

المصلي ما ذاع عليه لكان

أن يخسف به خيرا له من

أن يمر بين يديه • وحديثي

عن مالك أنه بلغه أن عبد

الله بن عمر كان يكره أن

يمر بين يدي النساء وعن

يمينين • وحديثي عن

مالك عن نافع أن عبد

الله بن عمر كان لا يمر بين

يدي أحد ولا يدع أحدا

يمر بين يديه وهو يصلي

• الرخصة في المرور

بين يدي المصلي •

• حديثي يحيى عن

مالك عن ابن شهاب عن

عبيد الله بن عبد الله بن

عتبة بن مسعود عن عبد

الله بن عباس أنه قال أقبلت

راكبيا على أنان وأنا

ومثد فذهزت الاحتلام

ورسول الله صلى الله عليه

وسلم يصلي للناس يعني

فررت بين يدي بعض

الصف فزلت فأرسلت

الأتان ترنح ودخلت في

الصف فلم يشكر ذلك علي

أحد

وصفه لنفسه بذلك يفيد أن إقرار النبي صلى الله عليه وسلم على المرور بين يدي بعض الصف دليل على إباحته لأنه قد كان يعقل الأمر والتي ويصعق منه امتثالها وقدرود الشرع بتقريبه هو دون هذا السن على الشرائع ومنعه من المحظورات وقد نزع عمره من الصدقة من في الحسين بن علي وقال أما علمت أنا لانا كل الصدقة

( فصل ) وقوله ورسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي للناس معنى يريده أنه يؤمهم ولذلك وصفه بأنه يصلي لهم ولو كان يصلي هذا لما كانت صلاتهم

( فصل ) وقوله فمررت بين يديه في بعض الصف بذي الصف الذي يأخون بالنبي صلى الله عليه وسلم وكان مروره على الصفه التي ذكرها من كونه على الأمان فزل من عليها وأرسلها ولا يتخلو أن يكون أرسلها بين يدي بعض الصف أو أرسلها بحيث لا يأمن أن يمر بين يديه وكان دخوله بعد ذلك في الصف مع المصليين

( فصل ) وقوله فلم تذكر ذلك على أحد دليل على جواز فعله لأن النبي صلى الله عليه وسلم لا يقر على المنكر ووجه ذلك أنه لا يصح في الأغلب أن يخفى عليه مروره عبد الله بن عباس على الأمان بين يدي بعض الصف ووجه آخر وهو أن عبد الله بن عباس لم يكن لضرب ويحج بأنه لم يكن عليه فعله إلا لفائدة وهي أن يكون علم بفعله فأقره عليه من يلزم إقراره وانكراهه ومعنى ذلك أن الامام سئل عن وراءه ولذلك لم يذكره المرور بين يدي المصلي المأمور بمروره المرور بين يدي الامام فابعد ولذلك

كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا صلى بالناس وضع بين يديه ما ستر معزة أو غبرها ولا يحتاج من صلى معه إلى ذلك ص على مالك أنه بلغه أن سعد بن أبي وقاص كان يمر بين يديه في بعض الصفوف والصلاة قائمة قال مالك وإنما أرى ذلك وأسمعا إذا أقمت الصلاة وبعد أن يحرم الامام ولم يذكره مدخلا إلى المسجد الا بين الصفوف ش وهذا على نحو ما تقدم من أنه لا بأس بالمرور بين يدي

بعض من يأتم بالامام لأن الامام ستره يبدل على ذلك أنه قال بين يدي بعض الصفوف والصفوف لا تكون إلا مع الامام وقوله والصلاة قائمة يحتمل أن يري بذلك أنهم في نفس الصلاة ويحتمل أن يري به حين أقامتها وعليه يدل قول مالك أني لأرى ذلك وأسمعا إذا أقمت الصلاة وبعد أن يحرم الامام فبطل إقامة الصلاة على أقامتها قبل الاحرام وجوز ذلك بعد الاحرام غير أنه قيد ذلك بعدم

المدخل إلى المسجد الا بين الصفوف وحديث عبد الله بن عباس يدل على جواز ذلك مع عدم الحاجة اليه لأن الظاهر أن من أتى في البراءة والتمتع من الأرض فشي بين يدي بعض الصف أنه لم ينفذ فيقضي وأنه أتى ذلك مختارا ويحتمل ما ذهب اليه مالك من ذلك وجهين أحدهما أنه قصد الاحتياط بان

أجاب عن لم يجسد طريقا الا بين يدي الناس ولم يجب عن وجده والوجه الثاني أن يكون سبب الإباحة هو ما ذكره الآن الحكم فليسكون أوسع من الحاجة اليه إذا ثبتت الحاجة كالنظر في السفر وقديح من لانتقاه المشقة فيه ص على مالك أنه بلغه أن علي بن أبي طالب قال لا يقطع الصلاة

شيئ مما يمر بين يدي المصلي ص مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله أن عبد الله بن عمر كان يقول لا يقطع الصلاة شيئ مما يمر بين يدي المصلي ش هذا الذي ذكره عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه هو الذي عليه جمهور الفقهاء وقد ذهب قوم إلى أن الصلاة يقطعها المرأة والحجاز والكلاب الأسود وما يدل على صحة ما ذهب اليه الجمهور ما روي عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت عدت نفرا بالكلاب والحر وقد رافقني مضطجعة على السرير فيجيء رسول الله صلى الله عليه وسلم فينوس

• وحدثنى عن مالك أنه بلغه أن سعد بن أبي وقاص كان يمر بين يدي بعض الصف والصلاة قائمة قال مالك وأنا أرى ذلك وأسمعا إذا أقمت الصلاة وبعد أن يحرم الامام ولم يذكره مدخلا إلى المسجد الا بين الصفوف • وحدثنى عن مالك أنه بلغه أن علي بن أبي طالب قال لا يقطع الصلاة شيئ مما يمر بين يدي المصلي • وحدثنى عن مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله أن عبد الله بن عمر كان يقول لا يقطع الصلاة شيئ مما يمر بين يدي المصلي

المرى فبصلى فأكره أن أزوجه فأئسل من قبل رجلى السر برحتى أنسل عن خافى ودلينا من جهة المعنى أن كل ما لا يقطع صلاة المأموم فإنه لا يقطع صلاة الإمام كالطائر يطير وما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال يقطع الصلاة المرأة والحمار والكعب وبقي ذلك مثل مؤخرة الرجل فإن معنى القطع للصلاة في هذا الحديث شغل المصلى عما هو عليه من الأقبال عليها والبعد عن الاشتغال عنها بدليل حديث عائشة المتقدم فنفي في حديث عائشة القطع الذى هو بمعنى إفساد الصلاة والمنع من التماذى فيها ويثبت بالحديث الثانى القطع عن الأقبال عليها والاستغفال بها

### ﴿ ستره المصلى في السفر ﴾

ص ﴿ مالك أنه بلغه أن عبد الله بن عمر كان يستتر براجلته إذا صلى ﴾ ش قوله كان يستتر براجلته إذا صلى فيه مسائل أحداها أنه مستعمل للاستتار في الصلاة بمن ير بين يديه والثانية صفة ما يترقب به الاستتار والثالثة مقامه مما يستتر به فأما استعماله للاستتار فإن ذلك مندوب إليه لفعل النبي صلى الله عليه وسلم ومواظبته عليه والأصل في ذلك ما رواه طلحة بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا وضع أحدكم بين يديه مثل مؤخرة الرجل فليصل الأقبال من يمر وراء ذلك (مسئلة) وأما صفة ما يستتر به فقد قال مالك إن قدر ذلك مثل عظم الذراع في جلة الرمح وأما قال إنه يكفي من ارتفاعه مثل عظم الذراع للخبر الذى تقدم ذكره أن مؤخرة الرجل يصلى بها ولا يبالي بمن يمر وراءها وارتفاعها نحو ما قاله مالك وأما ما ذكره من جلة الرمح فماروى ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا خرج يوم العدا أمر بالحرى بقتوض بين يديه فيصلى بها ولا يبالي بالناس وراءه وكان يفعل ذلك في السفر ثم اتصفه الأعمراء (فرع) فإذا صلى الإمام إلى الرمح فسقط فقد روى على بن زياد عن مالك يقيه أن كان ذلك خفيفا فإن شغله فليتركه ووجه ذلك أن يسير العمل في الصلاة معفو عنه ولذلك قال مالك فبني قام للقضاء بعد سلام الإمام إذا كان عن يمينه أو عن يساره فيأقرب منه ستره مشى بها وإن كانت وراءه رجعت إليها التفهري فإن بعدت عنه صلى في موضعه (فرع) ولا تقع السترة بالخط في مذهب مالك وجهور الفقهاء وأجاز ذلك بعضهم واختلفوا في صفة فقال ابن حنبل يخط عرضا وقال مسدد يخط طولاً ووجه ذلك ما روى طلحة بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا وضع أحدكم بين يديه مثل مؤخرة الرجل فليصل ولا يبالي بمن يمر وراء ذلك فوجه الدليل منه أنه صلى الله عليه وسلم فصدالى الأخبار عن يسير ما يستتر به المصلى وهذا يقتضى أن ينص على أقله ألا ما دل الدليل عليه

(فصل) فأما استتار عبد الله بن عمر براجلته فإنه يجب أن تكون مناحة لا تنال على الصفة التى يؤمن معها مشيا وأما أن يستتر بالخيل والبغال والحمار فقد نهى عنه مالك من رواية ابن القاسم عنه واضح لذلك بهما سترها وأما وجه آخر وهو أنها في الأغلب قائمة لا يؤمن مشيا وانتقالها (مسئلة) وأما مكانه مما يستتر به فإنه يستحب أن يقرب منه وقد روى ابن القاسم عن مالك ليس من الصواب أن يصلى ويته و بين ستره قد رصفين والدون من السترة حسن لما رواه سهل أنه كان بين مصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين الجدار عمرا الشاة ومن جهة المعنى أن دنوه من السترة أقرب إليه من امتناع المار بين يديه وإذا بعد عنها مكن المار من المرور بين يديه ص ﴿ مالك عن هشام بن عروة أن أباه كان يصلى في العصراء إلى غير ستره ﴾ ش ما قلناه عروة رضى الله عنه من ذلك هو الصواب لأن السترة

### ﴿ ستره المصلى في السفر ﴾

• حدثني يحيى عن مالك أنه بلغه أن عبد الله بن عمر كان يستتر براجلته إذا صلى • وحدثني عن مالك عن هشام بن عروة أن أباه كان يصلى في العصراء إلى غير ستره

انما وضعت بين يدي المصلي لتستره بما يمر بين يديه فاذا كان في موضع يأمن فيه أن يمر أحد بين يديه فلا يمسني لها وانما يحتاج إليها حيث يخاف أن يمر أحد بين يديه وهذا هو المشهور من مذهب مالك رحمه الله وقد قال ابن حبيب من شأن المصلي أن لا يهتلي الا في ستره في سفر كان أو حضر أمن أن يمر أحد بين يديه أو لم يأمن وقد تقدم ذكره

### ﴿ مسح الحباء في الصلاة ﴾

﴿ مسح الحباء في الصلاة ﴾

﴿ حدثني يحيى عن مالك ﴾

عن أبي جعفر القاري أنه

قال رأيت عبد الله بن عمر

إذا أهوى ليسجد مسح

الحباء لموضع جبهته

مسحاً خفيفاً ﴿ وحدثني

عن مالك بن يحيى بن

سعيد أنه بلغه أن أبا ذر كان

يقول مسح الحباء مسحة

واحدة وتركها خير من

جرائم

﴿ ما جاء في تسوية

الصفوف ﴾

﴿ حدثني يحيى عن مالك

عن نافع أن عمر بن الخطاب

كان يأمر بتسوية

الصفوف فإذا جاءه

فأخبروه بأن قد استوت

كبر

ص ﴿ مالك عن أبي جعفر القاري أنه قال رأيت عبد الله بن عمر إذا أهوى ليسجد مسح الحباء لموضع جبهته مسحاً خفيفاً ﴿ ش مسح الحباء في الصلاة لازالة ما عليه من التراب وهو في الجلطة ممنوع لعينين ﴿ أحدهما الاشتغال عن الصلاة ﴿ والثاني ترك التواضع لله عز وجل فاذا دعت إلى ذلك ضرورة من تراب يؤذى أو غير ذلك فليمسح مرة واحدة لما رواه معقيب بن النضر صلى الله عليه وسلم قال لا تمسح بعن الأرض وأنت نصلي فإن كنت ولا بد فواحدة تسوي بها الحباء ص ﴿ مالك عن يحيى بن سعيد أنه بلغه أن أبا ذر كان يقول مسح الحباء مسحة واحدة وتركها خير من جرائم ﴿ ش قوله مسح الحباء مسحة واحدة يقول المباح من ذلك مرة واحدة لأن في الرائد عن ذلك شغلا عن الصلاة لما يحتاج إليه في الصلاة وأما المسحة الواحدة فإنه يحتاج إليها المصلي ليزيل شغلها عن الصلاة بما يحصل على جبهته من التراب أو يتأذى به فيضطرب إلى مسحه من جبهته فيفصل الاشتغال بمسح الجبهة والاشتغال قبل ذلك بما حصل عليهما من التراب والتأذى به إلى أن يمسحه فلذلك أبيع لمسحه الحباء مرة واحدة لأنها أخف مما يؤذي به تركها من الشغل كما ذكرناه ( فصل ) وقوله وتركها خير من جرائم يريد لمن أمكنه ذلك ولم يتأذى بما حصل على جبهته من التراب ولا احتاج إلى مسحه وفي البسوط عن مالك من صلى على تراب يؤذي به بشر على وجهه إذا رفع رأسه من المعبدة لأبأس أن يمسحه

### ﴿ ما جاء في تسوية الصفوف ﴾

ص ﴿ مالك عن نافع أن عمر بن الخطاب كان يأمر بتسوية الصفوف فإذا جاءه فأكبروه أن قد استوت كبر ﴿ ش أمره بتسوية الصفوف يقتضي من جهة اللفظ أمرين ﴿ أحدهما أن يأمر أهل الصفوف بذلك ﴿ والثاني أن يوكل بذلك من يسوي الناس في الصفوف وهذا يشهد به قوله فإذا جاءه فأكبروه أن قد استوت الصفوف فظاهره أن الأمرين بذلك كما لو يعودون إليه فيعلمونه باستوائها وتسوية الصفوف مما كان يأمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم ويندب إليه وقد روى أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال سو واصفوكم فإن تسوية الصفوف من تمام الصلاة حتى توعدها فقال صلى الله عليه وسلم لتسوت صفوفكم وأوليا خلفن الله بوجوهكم ومعنى ذلك أن تسوية الصفوف من ثبوت الصلاة وهو يشمل بمقام المأمومين من الإمام وقد تقدم ذكره فإذا كانوا عداً لم يعمهم إقامة الصفوف وهو يتقو بها وتمامها والاتصاف بها وقد تقدم ذكره فالتسوية بها هو اتتمامها يجب أن يتكامل الأول فالأول فإن كان نقص في المؤخر والأصل في ذلك لما روى أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: تموا الصف الأول ثم الذي يليه فإن كان نقص فليكن في الصف المؤخر ( مسئلة ) وأما الاتصاف فيها فلما روى أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اقيموا صفوفكم

وزاواها في أراكم من وراء ظهرى **عليه** بن حبيب وانهم الصوفى من التراص والأصل في ذلك ما روى أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال رصوا صفوفكم وقاربوا بينها وحاذوا بالمناكب والاعناق فوالذى نفسى بيده أنى لأرى الشيطان يدخل من خلل الصف كأنه الخنف **ص** **عليه** مالك عن حماد بن سهل بن مالك عن أبيه أنه قال كنت مع عثمان بن عفان فقامت الصلاة وأنا اكلمه في أن يفرض فلم أزل أكلمه وهو يسوى الحسبة بنعليه حتى جاءه رجل فذكر أن وكلهم بتسوية الصفوف وأخبروه أن الصفوف قد استوت فقال لي استوفي الصف ثم كبر **ش** قوله فأقيمت الصلاة فلم أزل أكلمه حتى جاءه رجل فأخبره أن الصفوف قد استوت فقال لي استوفي الصف دليل على جواز الكلام بعد إقامة الصلاة قبل الإحرام بها وهذا قال فقها الأمام غير أهل الكوفة فاتهم قالوا أن الكلام ممنوع بعد إقامة الصلاة وقبل الإحرام لها والدليل على محتمل ما ذهب إليه مالك والجوهر من جواز ذلك ما رواه أنس قال أقمت الصلاة والنبي عليه السلام ينادى رجلا في جانب المسجد فاقلع إلى الصلاة حتى قام القوم وانما كان يكلمه في أن يفرض له اغتناما لخلوته به

(فصل) وقوله وهو يسوى الحسبة بنعليه بعد أن يسوى مكانه لمجدوا وغيره

(فصل) وقوله حتى جاءه رجل فذكر أن وكلهم بتسوية الصفوف دليل على اهتبال الأئمة بتسويتها لانه يرام الأئمة مراعاته على حسب ما قد سانه من فعل عثمان وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما قال ابن حبيب وقد رأيت أمير المدينة وكل رجلا تسوية الصفوف في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم فمن وجدوه دون الصف وهو يمكنه أن يدخل فيه ساروا به بعد الصلاة إلى المصن

(فصل) وقوله فأخبره وأن قد استوت الصفوف كان انتظاره يحيى الرجال ليعلموه بتسوية الصفوف وهذا مما يرام الإمام أن يترخص بعد الأقامة يسير حتى يعتدل الناس في صفوفهم رواه ابن حبيب عن مالك

(فصل) وقوله فقال لي استوفي الصف ثم كبر أراح له مكلمته لما كان ينتظر الاستواء في الصفوف فلما وجب الإحرام باستواء الصفوف أمره أن يدخل في الصف ليأخذ بمحطه من استواء الصفوف وتسويتها وكان ذلك لانه قد رأى مكانه في الصف خاليا وان في مواضع الناس في الصف من السعة ما يحتمل أن يكون فيه معهم ثم كبر عثمان للصلاة بأثر ذلك لانه قد كمل ما كان يؤخر التكبير بسببه من استواء الصفوف

### وضع اليدين أحدهما على الأخرى في الصلاة

**ص** **عليه** مالك عن عبد الكريم بن أبي المخارق البصرى أنه قال من كلام النبوة إذا لم تستحي فاصنع ما شئت ووضع اليدين أحدهما على الأخرى في الصلاة يضع النبي على اليسرى وتعميل الفطر والاستيناء بالمعور **ش** قوله مما أدرك الناس من كلام النبوة يريدان بما هي من حكمهم على السنة الناس إذا لم تستحي فافعل ما شئت وقد تأول الناس في ذلك تأويلين أحدهما إذا كنت ممن لا يستحي من القبح الذى يستحي الناس وأهل الصلاح منه فاصنع ما شئت أى ولا مانع لك وهذا وإن كان لفظه لفظ الأحرار فان معناه التوبيخ والثاني إذا كان ما تفعله مما لا يستحي منه فافعل ما شئت فانه لا يردع أهل الدين إلا ما يستحي منه ويكون قوله فافعل ما شئت على الإباحة

(فصل) وأما وضع النبي على اليسرى في الصلاة فقد أسدع النبي صلى الله عليه وسلم من طرق

• وحدثنى عن مالك عن حماد بن سهل بن مالك عن أبيه أنه قال كنت مع عثمان بن عفان فقامت الصلاة وأنا اكلمه في أن يفرض فلم أزل أكلمه وهو يسوى الحسبة بنعليه حتى جاءه رجل فذكر أن وكلهم بتسوية الصفوف فأخبروه أن الصفوف قد استوت فقال لي استوفي الصف ثم كبر

• وضع اليدين أحدهما على الأخرى في الصلاة • حدثنى يحيى عن مالك عن عبد الكريم بن أبي المخارق البصرى أنه قال من كلام النبوة إذا لم تستحي فاصنع ما شئت ووضع اليدين أحدهما على الأخرى في الصلاة يضع النبي على اليسرى

وتعميل الفطر والاستيناء بالمعور



صاحبه وراه وائل بن حجر انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم فيه يدعيه يدخل في الصلاة كبرهم  
 التصفيق ثوبه ثم وضع يده اليمنى على اليسرى وقد اختص أزواؤه عن مالك في وضع اليمنى على  
 اليسرى فروى أشهب عن مالك انه قال لأبأس بذلك في النافلة والفريضة وروى مطرف وابن  
 الماجشون عن مالك انه استحسنه وروى العراقيون عن أصحابنا عن مالك في ذلك روايتين أحدهما  
 الاستحسان والثانية المنع وروى ابن القاسم عن مالك لأبأس بذلك في النافلة وكرهه في الفريضة  
 وقال القاضي أبو محمد ليس هذا من باب وضع اليمنى على اليسرى وإنما هو من باب الاعتناء والذكر  
 قاله هو الصواب فإن وضع اليمنى على اليسرى إنما اختلف فيه هل هو من هيئة الصلاة أم لا وليس فيه  
 اعتناء فيفرق فيه بين النافلة والفريضة ووجه استحسان وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة الحديث  
 المتقدم ومن جهة المعنى ان فيه ضرورة من الغشوع وهو مشروع في الصلاة ووجه الرواية الثانية ان  
 هذا الوضع لم يضعه مالك وإنما منع الوضع على سبيل الاعتناء من حل منع مالك على هذا الوضع  
 اعقل بذلك لئلا يلاحقه أهل الجبل بآراء الصلاة المعتبرة في بعضها (مسئلة) وفي أي موضع توضع  
 اليدين قال ابن حبيب ليس لذلك موضع معروف وقال القاضي أبو محمد المذهب وضعهما تحت  
 الصدر وفي الفريضة وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة السنة وضعهما تحت السرة والدليل على  
 ما ذهب اليه المالكان ما تحت السرة محكوم بأنه من العورة فلم يكن عللاً لوضع اليمنى على اليسرى  
 كالعجز وقوله وتبجيل الفطر والاستئناس بالصور سنة ذكره في باب الصوم ان شاء الله ص  
 \* مالك عن أبي حازم بن دينار عن سهل بن سعد الساعدي أنه قال كان الناس يؤمرون أن يضع  
 الرجل اليد اليمنى على ذراع اليسرى في الصلاة قال أبو حازم لأعلم ألا يفي ذلك \* ش قوله  
 أن يضع الرجل يده اليمنى على ذراع اليسرى بدأ يضعها على راسه فلان يده اليمنى لا يضعها على  
 كفيه يده اليسرى وإنما يقتصر بها على المعصم والكوع من يده اليسرى ولا يفد عليها  
 (فصل) وقوله لأعلم ألا يفي ذلك هكذا اتفق في كتابه بالأصاح في رواية يحيى بن يحيى وأخرجه  
 البخاري من رواية عبد الله بن يوسف عن مالك لأعلمه ألا يفي ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال إسماعيل يفي ذلك ولم يقل يفي قال ابن وضاح يريد يفي ذلك برفع ذلك ويسنده إلى النبي صلى  
 الله عليه وسلم

### ✽ القنوت في الصبح ✽

ص \* مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان لا يقنت في شيء من الصلاة \* ش قال مالك رحمه  
 الله في الترجعة القنوت في الصبح ولم يدخل في الباب ما فيه القنوت في الصبح على ما كان يعتقده  
 هو من القنوت في صلاة الصبح ثم أدخل جعل عبد الله بن عمر مخالفاً لما يعتقده هو في ذلك والمراد  
 ههنا بالقنوت الدعاء في آخر الصلاة فأما إذا دعا معروفاً في مكان من الصلاة معروفاً ويسمى ذلك  
 الدعاء قنوتاً قال ابن أبي النباري قنت الرجل أخذ في الدعاء والقنوت في الكلام على أربعة أقسام  
 القنوت الطاعة \* قال الله تعالى كل قانتون يعني مطيعين والقنوت القيام وروى أن النبي صلى  
 الله عليه وسلم سئل أي الصلوات أفضل فقال طول القنوت معناه طول القيام قال والقنوت  
 السكوت قال الله تعالى وقوموا لله قانتين والقنوت الأخذ في الدعاء وقال أبو عبيد وزى قنوت  
 التورع قنوتاً لان الإنسان قائم في الدعاء من غير أن يقرأ \* قال القاضي أبو الوليد ويحذف

\* وحدثنى عن مالك عن  
 أبي حازم بن دينار عن  
 سهل بن سعد أنه قال كان  
 الناس يؤمرون أن يضع  
 الرجل اليد اليمنى على  
 ذراع اليسرى في الصلاة  
 قال أبو حازم لأعلم ألا يفي  
 ذلك  
 \* القنوت في الصبح \*  
 \* وحدثنى يحيى عن مالك  
 عن نافع أن عبد الله بن عمر  
 كان لا يقنت في شيء من  
 الصلاة

عندى أن يسمى فتواتلى أربعة وأوجهسمى فتواتبعنى الطاعة لله تعالى باتباع النبي صلى الله عليه وسلم ويسمى فتواتبعى الدعاء ويسمى فتواتبعى القيام الذى يختص به ويسمى فتواتبعى السكوت لان القانت يسكت عن القراءة فى محلها وقد اختلف الفقهاء فى القنوت فذهب مالك والشافعى الى أن القنوت مشروع فى صلاة الصبح وانه من فضائل الصبح وقال أبو حنيفة والثورى لا يقنط فى شيء من الصلاة والذهب يحيى بن يحيى الليثى من أصحابنا والدليل على صحة مذهب مالك ما روى عن عاصم انه قال سألت أس بن مالك عن القنوت فقال انه كان القنوت قلت قبل الركوع أو بعده قال قبله قال فان فلانا اخبرنى عنك المالك قلت بعد الركوع فقال كذب انما قنط رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الركوع سراً أراه كان يعث قوم ليقال لهم القراءة زهاء سبعين رجلاً الى قوم من المشركين فأصيبوا دون أولئك وكان بينهم وبين النبي صلى الله عليه وسلم عهد فقنط رسول الله صلى الله عليه وسلم شهراً يدعو عليهم (مسئلة) اذا ثبت ذلك فالقنوت عند مالك قبل الركوع أو قبل واختار ابن حبيب القنوت بعد الركوع وبه قال الشافعى وانه ليس على ما نقله خبر أس المذكور وخص من موضع الخلاف ودليلنا من جهة المعنى ان القنوت قبل الركوع أو لانه سبب لادراك صلاة بعض من تأتى من سبقه الامام واذا جعل بعد الركوع لم يكن فيه فائدة (مسئلة) وليس فى القنوت دعاء موقت ولیدع فى القنوت بما شاء من حوائجهم وادع على عن مالك ويخص عند مالك بصلاة الصبح زاد على بن زياد عن مالك وفى الوجز من النصف الآخر من شهر رمضان وروى عنه ابن نافع التمتع فى رمضان

### عن النبي عن الصلاة والاسنان يريد حاجته

ص ● مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن عبد الله بن الأرقم كان يؤم أصحابه فحضرته الصلاة يوم ما ذهب حاجته ثم رجع فقال انى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا أراد أحدكم الغائط فليبدأ بقيل الصلاة ● ثم قوله فذهب حاجته استعمال هذه اللفظة على هذه الصفة يراد بها ما يحتاج الانسان اليه من الغائط والبول وان كان لفظ الحاجة واقعا على كل ما يحتاج اليه الآن عرف الفقهاء على هذا الوجه فيأذ كرا يقال ذهب فلان لحاجة الاسنان أى أى الغائط

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم اذا أراد أحدكم الغائط فليبدأ بقيل الصلاة لينتفرغ لها ويخلو سره لا لبال عليها فان بدأ بالصلاة فلا يخلو أن يكون يجرد من الحاجة الى اتيان الغائط الشئ الخفيف الذى لا يشغله عن الصلاة ويعجله عنها ويجرد ذلك ما يشغله ويعجله فان وجد الشئ الخفيف جازت صلاته وان وجد من ذلك ما يشغله ويعجله فى المجموعة من رواية ابن نافع عن مالك ينصرف اماما كان أو أموما ووجه ذلك انه ما مأمور بتقديم الغائط قبل الصلاة لمضى التفرغ لها ولا يكون ذلك فى مسئلتنا الا بقطع ما شرع فيه منها (مسئلة) فان لم ينصرف وتعادى على صلاته وبه من الحق ما يعجله ويشغله فان عليه الاعادة قال مالك وأحب الى أن يعيد فى الوقت وبعده وقال أبو حنيفة والشافعى ان فعل فئس ماصنع ولا اعادة عليه والدليل على ما نقله الحديث المذكور انه أمر بتقديم قضاء الحاجة وفيه نهى عن تقديم الصلاة التى يقتضى فساد المعنى عنه ومن جهة المعنى ان استدامته لمدافعة الحدث عمل كبير فى الصلاة شاغل عنها يمنع استدامتها فوجب أن

عن النبي عن الصلاة  
والانسان يريد حاجته  
● بخدي يحيى عن مالك  
عن هشام بن عروة عن  
أبيه أن عبد الله بن الأرقم  
كان يؤم أصحابه فحضرته  
الصلاة يوم ما ذهب حاجته  
ثم رجع فقال انى سمعت  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يقول اذا أراد  
أحدكم الغائط فليبدأ به  
قبل الصلاة

يكون فسد لها كسائر الأعمال وذلك أنه لا يمكن دفعه إلا باستدامة ضم شديد لوركيه وتكثف  
 أسما كما بمنزلة من يحمل في الصلاة حلا تقيلا لا يستطيعه إلا بتكثف وعلى متتابع فانه يمنع حصة  
 الصلاة وقد روى موسى بن معاوية عن ابن القاسم قبح من صلى بكيس كبير تحت أبطيه يخاف أن يضعه  
 في الأرض أن يحتطب فلا يقدر على وضع كفيه على ركبيته ولا في الأرض يجزئه ذلك كقول مالك  
 في محسك عنان فرسه ومعنى ذلك أن ضرورة حفظ المال جوزته ذلك كما أباحت للخائف على  
 فرسه أسما كما وإن منعه ذلك من اتعام فرضه بوضع يده على الأرض في جوده ولو ترك وضع يده  
 على الأرض في جوده من غير ضرورة فلا أجزاء ذلك ولإعاد البعابدا وكذلك يجب أن يكون  
 الحامل لكيس تحت أبطيه لا يضر ورة ولا تخافة كذلك الصائم لوركيه لا جسل تقبل الحلقن والله  
 أعلم وقد قال بعض أصحابنا إن ما يجده الإنسان من ذلك على ثلاثة أصرب أحدها أن يكون خفيفا  
 فهذا صلى به ولا يقطع والثاني أن يكون ضامبا بين وركيه فهذا يقطع هان عمادى تحت صلاته  
 ويسبب له أن يبعد في الوقت والثالث أن يشغله ويعجبه عن استيفائها فهذا يقطع فان  
 عمادى أعاد أبدا (مسئلة) وقال ابن القاسم القرقرة بمنزلة الحلقن وأما الثنيان فلم يجب عنه  
 قال القاضي أو الوليد عندى لا تقطع له الصلاة والفرق بينه وبين الحلقن أن الحلقن يقدر على إزالته  
 وأما الثنيان فرض من الأمر اض لا يقدر على إزالته فلا معنى لقطع الصلاة من أجله ص مالك  
 عن زيد بن أسلم أن عمر بن الخطاب قال لا يسلين أحدكم وهو ضام بين وركيه ش فوله لا يسلين أحدكم  
 وهو ضام بين وركيه نهى عن الصلاة في حال الحلقن الذى يبلغ بالمصلى أن يضم وركيه من شدته حتى  
 لا ينفي ذلك ما يشغله عن الصلاة ولا يمكنه من استيفائها وليبدأ أولا بقضاء حاجته ثم يستقبل صلاته  
 وقد روى ابن نافع عن مالك أنه من أصابه ذلك في صلاته خرج واضعا يده على أنه كالراغب ومعنى  
 ذلك أنه قد يصحله خجله من الخروج على ذلك من التمداد على صلاته فإذا خرج عن صفة الراغب  
 سهل عليه ذلك وبأدراى الخروج

### ﴿ انتظار الصلاة والمشى إليها ﴾

ص مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الملائكة  
 تصلى على أحدكم مادام في مصلاه الذى صلى فيه ما لم يحدث اللهم اغفر له اللهم ارحمه قال مالك لأرى  
 قوله ما لم يحدث الحديث الذى ينقض الوضوء ش قوله صلى الله عليه وسلم الملائكة تصلى  
 على أحدكم برتبة تدعوه وقد تقدم قولنا أن الصلاة تكون بمعنى الدعاء وقوله مادام في مصلاه الذى  
 صلى فيه بمعنى موضع صلاته ويحتمل ذلك وجهين أحدهما أنها تدعوه مادام في مصلاه قبل أن يمسى  
 فيه يستظروا الصلاة حتى يصل إلى إلا أن يحدث قبل صلاته فيجب عليه القيام للوضوء فلا يصل عليه  
 حينئذ جلوسه والوجه الثانى أن الملائكة تصلى عليه مادام في مكانه الذى صلى فيه جالساً بعد صلاته  
 فيه الآن جلوسه فيه يكون لأحد وجهين أحدهما ذكر بعد الصلاة وأما لا انتظار صلاة أخرى وهذا  
 يعود إلى الوجه الأول

(فصل) وقوله اللهم اغفر له اللهم ارحمه بين معنى الصلاة التى أضافها إلى الملائكة وقول مالك أن  
 معنى الحديث ما ينقض الوضوء وقد روى عن أبي هريرة مثل ذلك وقال الحديث نساء أو شرط ص  
 مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يزال

• وحدثنى عن "شعن  
 زيد بن أسلم أن عمر بن  
 الخطاب قال لا يسلين أحدكم  
 وهو ضام بين وركيه  
 ﴿ انتظار الصلاة والمشى  
 إليها ﴾

• حدثني يحيى عن مالك  
 عن أبي الزناد عن الأعرج  
 عن أبي هريرة أن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم قال  
 الملائكة تصلى على أحدكم  
 مادام في مصلاه الذى صلى  
 فيه ما لم يحدث اللهم اغفر له  
 اللهم ارحمه قال مالك لأرى  
 قوله ما لم يحدث إلا  
 الحديث الذى ينقض  
 الوضوء • وحدثنى عن  
 مالك عن أبي الزناد عن  
 الأعرج عن أبي هريرة  
 أن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم قال لا يزال

أحدكم في صلاة ما كانت الصلاة تحبسه لا يمنع أن ينقلب إلى أهله إلا الصلاة \* ش قوله صلى الله عليه وسلم لا يزال أحدكم في صلاة ما دامت الصلاة تحبسه \* ريد أن حكمه حكم من هو في صلاة في كثرة ثوابها إذا أتى بمقامه في موضعه انتظار الصلاة لا يكون لقائه واستناعه من الانقلاب إلى أهله معني غير انتظار الصلاة في المسجد وقد يكون انتظار الصلاة لعينين أحدهما أن ينظر وقتها والثاني أن ينظر اقتضاها في الجماعة وفي الميسر مثل مالك عن رجل صلى في غير جماعة ثم قد مضى منه ينظر صلاة أخرى أترأه في صلاة بمنزلة من كان في المسجد كما جاء في الحديث قال نعم إن شاء الله أرجو أن يكون ذلك من مالك عن سمى مولى أبي بكر أن مولاة أبي بكر بن عبد الرحمن كان يقول من غدا أروح إلى المسجد لأر بدغيره ليتعلم خيرا أوليعله ثم رجع إلى بيته كان كالمجاهد في سبيل الله رجع غائما \* وحدثنى عن مالك عن نعيم بن عبد الله النخعي أنه سمع أبا هريرة يقول إذا صلى أحدكم ثم جلس في صلاة لم يزل إلا نكس على رأسه أو صلى عليه اللهم اغفر له اللهم ارحمه فان قام من صلاة فجلس في المسجد ينتظر الصلاة لم يزل في صلاة حتى يصلي \* ش قوله في هريرة إذا صلى أحدكم ثم جلس في صلاة يجتمه أن يكون جلوسه في صلاة الذكر ويجتمه أن يكون لا ينتظر صلاة أخرى وقوله لم يزل إلا نكس على رأسه أو صلى عليه اللهم اغفر له اللهم ارحمه على نحو ما روي عنه أو الزناد مسندا (فصل) وقوله فان قام من صلاة فجلس في المسجد ينتظر الصلاة لم يزل في صلاة حتى يصلي على نحو ما رواه أبو الزناد عنه مسندا أن من كانت الصلاة تحبسه فهو في صلاة غير أنه بين في هذا الحديث أن انتظار الصلاة وإن كان في غير مجلس صلاته الأولى بمنزلة الصلاة وإن جلوسه في صلاة بعد صلاته بما يقتضي صلاة الملائكة عليه ولعله أن جالس في صلاة ينتظر الصلاة يجتمع له الأمران من مالك عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لأخبركم بما مع الله به الخطايا ورفعه به الدرجات أسبغ الوضوء عند المكاره وكثرة الخطا إلى المساجد وانتظار الصلاة بعد الصلاة فذلكم الرباط فذلك الرباط فذلك الرباط \* ش قوله صلى الله عليه وسلم لا أخبركم بما مع الله به الخطايا كناية عن غفرانها والعفو عنها وقد يكون معوها من كتاب الخلفاء الكرام دليل على عفوهم تعالى عن كثرة خطايا كتبا به أو قوله برفع به الدرجات يريد الله أعلم المنازل في الجنة فيجتمه أن يرفع درجته في الدنيا بالذكر الجليل وفي الآخرة بالشواب الجزيل ثم بين صلى الله عليه وسلم الأعمال التي يحصل بها لكشف ما ذكر من الفضيلة فقال أسبغ الوضوء عند المكاره وأسبغ الوضوء استيعابه والمكاره على أنواعها من شدة برد والماء وقله ماء وحاجة إلى النوم وعجالة وتحضر إلى امر مهم وغير ذلك

أحدكم في صلاة ما كانت الصلاة تحبسه لا يمنع أن ينقلب إلى أهله إلا الصلاة \* وحدثنى عن مالك عن سمى مولى أبي بكر أن مولاة أبي بكر بن عبد الرحمن كان يقول من غدا أروح إلى المسجد لأر بدغيره ليتعلم خيرا أوليعله ثم رجع إلى بيته كان كالمجاهد في سبيل الله رجع غائما \* وحدثنى عن مالك عن نعيم بن عبد الله النخعي أنه سمع أبا هريرة يقول إذا صلى أحدكم ثم جلس في صلاة لم يزل إلا نكس على رأسه أو صلى عليه اللهم اغفر له اللهم ارحمه فان قام من صلاة فجلس في المسجد ينتظر الصلاة لم يزل في صلاة حتى يصلي \* وحدثنى عن مالك عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لأخبركم بما مع الله به الخطايا ورفعه به الدرجات أسبغ الوضوء عند المكاره وكثرة الخطا إلى المساجد وانتظار الصلاة بعد الصلاة فذلكم الرباط فذلك الرباط فذلك الرباط

(فصل) وقوله وكثرة الخطا الى المساجد وهو يكون بعد الدار عن المسجد ويكون بكثرة التكرار عليه وأما انتظار الصلاة بعد الصلاة فقد تقدم ذكره وهو أن يصلي في جماعة ثم يجلس في صلاته ينتظر الصلاة التي تليها وهذا يكون في صلاتين أن يصلي الظهر فينتظر بعدها العصر أو يصلي المغرب فينتظر بعدها العشاء وأما انتظار الصبح بعد العشاء الأخيرة فلم يكن من عمل الناس ولا نه وقت يشكر فيه الحدث وكذلك انتظار الظهر بعد الصبح وأما انتظار المغرب بعد العصر فلا ذكر الآن فيه نصا وحكمه عندي حكم انتظار الصبح بعد العشاء وحكم انتظار الظهر بعد الصبح كالذي ينتظر صلاة ليس بينهما وبين التي صلى اشراك في وقت والذي يتقرر في نفسي أي قدر أيت رواية فيه عن مالك من طريق ابن وهب ولا أذكر موضعا الآن

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم فذلك الرباط يعني أنه من الرباط المرغب فيه لانه قدر بطل نفسه على هذا العمل وحسن نفسه عليه ويحتمل قوله صلى الله عليه وسلم فذلك الرباط التفضيل لهذا الرباط على غيره من الرباط في الثغور ولذلك قال صلى الله عليه وسلم فذلك الرباط رب دأته أفضل أنواعه ولذلك يقول القائل جهاد النفس هو الجهاد رب دأته أفضله ويحتمل أن رب دأته الرباط الممكن المتيسر وقد قال الشيخ أبو إسحاق الشيرازي أن ذلك من ألفاظ الحصر وانما تكرر قوله فذلك الرباط على معنى التعظيم لئلا يكون كرت ذلك على عادته صلى الله عليه وسلم في تكرار كلامه ثلاثا إلا أنه لا يتخلو في ذلك من قائمة التعظيم والافتقار وغيرهما ص **ع** مالك أنه بلغنا أن سعيد بن المسيب قال لا يخرج أحد من المسجد بعد النداء إلا أحذر بد الرجوع اليه الانفاق **ش** قوله لا يخرج أحد من المسجد بعد النداء اخبار عن تعلق منع الخروج من المسجد بالنداء الماروي ولأن النداء دعاء الى صلاة الجماعة واستجاب للسلطان بها في خروج في ذلك الوقت من المسجد فظاهره قصر خلافهم وتفرق جماعتهم وهذا ممنوع عنه بالاجماع (فصل) وقوله الأحذر بد الرجوع اليه استثناء لمن نزلت به ضرورة من حدث أو غيره فخرج ليزيل الضرورة ويرجع فيدرك الصلاة مع الجماعة فان ذلك مباح فان كانت الضرورة ظاهرة كالرعاف ونحوه ففي ذلك بيان لحاجته وأزالة البس في أمره ومانع من سوء الظن به وإن كانت ضرورة باطنة فظهر أمره يقوم به عذره من قبضه على أنه كهيئة الراغب

(فصل) وقوله الانفاق رب يدان ذلك من أفعال المنافقين وقوله لا بد بالرجوع اليه والارادة من أفعال النفس فلا يمكن النظر اليها (مسئلة) وهذا فم لم يصل تلك الصلاة فأما من صلاحا فلا يتخلو أن يكون صلاحا في جماعة فيخرج من المسجد عند النداء والاقامة وأما ان كان صلاحا فقد افتقد أن المجاشون له أن يخرج من المسجد ما لم تتم عليه الصلاة فإذا أقبلت عليه من أن يعيدها في الجماعة ص **ع** مالك عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن عمرو بن سليم الزرقاني عن أبي قتادة الأنصاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا دخل أحدكم المسجد فلا يركع ركعتين قبل أن يجلس **ش** قوله صلى الله عليه وسلم إذا دخل أحدكم المسجد فلا يركع ركعتين لفظة لفظ الامر وهذا مجمل على التنبيد دليل أنه لا يجب من الصلوات غيرا الخمس ومعنى ذلك والله أعلم ان هذه المساجد انما بنيت للصلاة وانما قصد للصلاة فيستحب أن يكون أو لا يبدأ بها فيا من الاعمال الصلاة ليا من بذلك فوات ما قصده بعد شأ وغيره وأما فان النبي صلى الله عليه وسلم قد أعلمنا أن انتظار الصلاة في صلاة وأن القاعدة في المسجد بعد الصلاة تصل على الملائكة فيستحب له أن يصلي ثم يجلس فيحصل له أحد

وحدثني عن مالك أنه بلغه أن سعيد بن المسيب قال يقال لا يخرج من المسجد أحد بعد النداء إلا أحذر بد الرجوع اليه الانفاق وحدثني عن مالك عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن عمرو بن سليم الزرقاني عن أبي قتادة الأنصاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا دخل أحدكم المسجد فلا يركع ركعتين قبل أن يجلس

الامر ان يكون منتظرا للصلاة فيحصل ان له ( مسئلة ) اذا ثبت ذلك فادخل السجدة لاحتوائه  
 يكون بدخوله للصلاة ولغير صلاة فان دخله لصلاة فانه يستحب له أن يركع ركعتين قبل أن يجلس  
 وقال قبل أن يلقى في صلاة العبد يجلس ولا يركع واختلف قوله فمن أنى الجامع لصلاة العبد فروى  
 عنه ابن القاسم ركع قبل أن يجلس وروى عنه أشهب وابن وهب لا يركع ويحتمل ذلك معنيين  
 أحدهما أن يكون المنع من الصلاة قبل العبد لاجل المكان ويحتمل أن يكون لاجل الصلاة فان  
 قلنا انه لاجل المكان فان الصلاة في الجامع لمن أنى العبد غير ممنوعة ووجه ذلك أنه صلى متخذ  
 لصلاة من لها البر وزف لم يسر الركوع لمن دخله كعملي الجنازة وان قلنا ان المنع لاجل الصلاة  
 فلانها صلاة قبلها التغير وسن لها البر وزف لم يسر لمن جاء الركوع قبلها كصلاة الجنازة فعلى  
 هذا التعليل لا يركع من أنى المسجد ليسد ولا يمنع من أن يركع في المصلى من خرج الى الاستسقاء  
 وكذلك قال مالك يركع في المصلى من جاءه قبل الامام وبعده ( مسئلة ) اذا ثبت ما ذكرناه فهذا  
 حكم من دخل المسجد للصلاة فأراد أن يجلس قبل الصلاة فأما من أراد أن يصلي فرضه فانه ان كان  
 في سعة من وقته أن يصلي فرضه وله أن يركع قبله وان كان في ضيق من وقت فرضه لم يقدمه والله  
 أعلم ( فرع ) وهذا ان كان في وقت نافله على الاطلاق وان كان في وقت نالة على الضرورة  
 كما بين طوع النحر الى صلاة الصبح فقد اختلف قول مالك فيه مرة قاله أن يركع رواء عنه أشهب  
 وروى عنه ابن القاسم لا يركع ووجه قولنا انه يركع ان هذا وقت يؤتى فيه بالنوافل على وجهها  
 فاستحبنا أن يؤتى فيه من النوافل بالله سبب كسجود التلاوة ووجه القول الثاني ان هذا وقت منع  
 فيه من النوافل فوجب أن يمنع فيه من ركعتي تحية المسجد كما بعد العصر ( مسئلة ) فان دخل  
 المسجد بغير صلاة فلا يجزئ له أن يركع ركعتين حتى يركع ركعتين  
 على ما ورد في حديث أبي قتادة من قوله عليه السلام فليركع ركعتين قبل أن يجلس وان أراد  
 الجواز فقد قال مالك ليس عليه أن يركع وروى عن زيد بن ثابت أنه قال يركع لدخوله المسجد وجه  
 ما قلناه مالك ان الامر انما توجه لمن أراد الجالس ولذلك قال صلى الله عليه وسلم فليركع ركعتين قبل أن  
 يجلس ولا يقال ذلك لمن لا يريد الجالس وما المار فلي توجه اليه الامر والاصل عدمه ( مسئلة ) اذا  
 ثبت ذلك فان الداخل للمسجد يستحب له أن يقرأ في كل ركعة من ركعتي المسجد بأمر القرآن وسورة  
 فاذا قرأ بأمر القرآن فقط أجزأه ( فرع ) وهذا في مساجد الآفاق فأما المسجد الحرام فقد قال مالك في  
 العتبية يبدأ بالطواف قبل الركوع ووجه ذلك ان الطواف صلاة وهو مختص بهذا المسجد فذلك  
 ابتداء قبل الصلاة التي لا يختص به بل يشارك فيها سائر المساجد على أن الطواف لا بد منه من  
 ركعتين فيستمع له الامران واما المسجد النبي صلى الله عليه وسلم فقد قال مالك في العتبية يبدأ الصلاة  
 قبل السلام على النبي صلى الله عليه وسلم قال وكل ذلك واسع قال ابن القاسم يبدأ الركوع احب الى  
 ص مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله عن أبي سلمة بن عبد الرحمن انه قال لم أر  
 صاحبك اذا دخل المسجد يجلس قبل أن يركع قال ابو النضر يعني بذلك عمر بن عبيد الله ويعني  
 ذلك عليه أن يجلس اذا دخل المسجد قبل أن يركع قال يحيى قال مالك وذلك حسن وليس بواجب  
 ثم أنكروا بوسيلة عن عمر بن عبيد الله تركه السنة مع كونه من اعلام الناس وثمراتهم فاما ان  
 يكون علم بالسنة في ذلك فتركه كغائب ذلك عليه أو يكون لم يعلم بها فغاب عليه جهله بمثل هذا مع  
 شهرته وتكرار العمل به ولا يصح أن يعرف ذلك أو سلمة لا يستكره من عمر بن عبيد الله امر ارجحة

• وحديثي عن مالك  
 عن أبي النضر مولى  
 عمر بن عبيد الله عن أبي  
 سلمة بن عبد الرحمن انه  
 قال له ألم أر صاحبك اذا  
 دخل المسجد يجلس  
 قبل أن يركع قال ابو  
 النضر يعني بذلك عمر بن  
 عبيد الله ويعني ذلك  
 عليه أن يجلس اذا دخل  
 المسجد قبل أن يركع قال  
 يحيى قال مالك وذلك  
 حسن وليس بواجب

ولاجواز أن يكون له في جميعها مانع من حدث أو قيامه إلى الصلاة بعد جلوسه دون تجديد بدنه (فصل) وقول مالك وذلك حسن وليس بواجب به أن الركوع حين دخول المسجد ليس بواجب وعلى ذلك فقهاء أئمتنا وذهب داود إلى وجوب ذلك والدليل على صحة ما ذهب إليه الجمهور قوله عليه السلام الذي سأله عما يجب عليه من الصلوات فقال الصلوات الخمس فقال هل على غيره فقال لا إلا أن تطوع

﴿ وضع اليدين على ما يوضع عليه الوجه في السجود ﴾

ص **•** مالك عن نافع بن عبد الله بن عمر كان اذا سجد وضع كفيه على الذي يضع عليه جبهته قال نافع ولقد رأيته في يوم شديد البرد وانه اخرج كفيه من تحت برنس له حتى يضعهما على الحباء **•** ثم قوله اذا سجد وضع كفيه على الذي يضع عليه وجهه هو السنة والذي يجب ان يعمل به لان الدين بما ترفع وتوضع في السجود كالوجه وبخلاف سائر الاغضاء فلم ان يكون حكمهما حكم الوجه فيا بوضعا عليه وان كان عليه الاصابع يعني غشاء متصلا للاصابع من الجلد فلا يملئ بها رواديا للقائم عن مالك ومعنى ذلك ان الاصابع من اليد فلان ان يباشر بهما لم يسجد عليه (مسئلة) فان يباشر يمس يديه الارض في السجود وكانت الاصابع في يديه اجزائه صلاته ولما الجبهة والاذن فهما كالعضو الواحد والاذن ليس عند ابن القاسم تبع للجبهة فان سجد على الجبهة دون الاذن اجزاء وان سجد على الاذن دون الجبهة لم يحجزه وقال ابن حبيب هما سواء ومن لم يسجد عليهما لم يحجزه وجوز رواية ابن القاسم ان الاذن ليس مع الجبهة علما واحدا وانما هو متعلق الى الوجه ولذلك لم تكن فيه موهجة وانما يدخل مع الوجه على معنى التسبيح وجهه قول ابن حبيب ما روى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال امرت ان اسجد على سبعة اعظم ولا اكف الشعر ولا الثياب الجبهة والاذن واليدان والركبتان والقدمان (مسئلة) ويستحب ان يباشر بجبهته الارض في السجود لما ذكرناه فان سجد على العامة اجزاء في رواية ابن القاسم عن مالك ورواية ابن حبيب عن مالك ان كانت العامة طاقا وطافين اجزاء وان كانت كثيفة استحب له ان يعسف الوقت واستحب للوحي ان يحصر العامة عن جبهته اذا امكن للسجود ليكون على هيئة السجود (مسئلة) والما للركبتان والقدمان فليس من استهما مباشرة الارض بهما في السجود لانهما لا يرفقان بوضعا في السجود لانهما مستوران في الغالب وقدر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال امرت ان اسجد على سبعة اعظم ولا اكف الشعر ولا الثياب

﴿ وضع الدين علي ما  
وضع عليه الوجه  
في السجود ﴾  
• حدثني يحيى عن مالك  
عن نافع أن عبد الله بن عمر  
كان إذا سجد وضع كفيه  
على الذي يضع عليه جبهته  
قال نافع ولقد رأيت في يوم  
شديد البرد وأنه ليخرج  
كفيمن تحت راض  
لحتى يضعها على الحباء  
• وحدثني عن مالك عن  
نافع أن عبد الله بن عمر  
كان يقول من وضع  
جبهته بالأرض فليضع  
كفيه على الذي يضع عليه  
جبهته ثم اذ رفع فليضعها  
فان الدين بين يدي  
سجد الوجه

[illegible]

رفعها ووضعها للعبادة ثم لا بد من رفعها عند كمال السجود بخلاف الركبتين والقدمين فاهما يجترأ  
فيهما بكونهما في الأرض ولا يشترط وضعهما بالأرض للعبادة ولا رفعهما بعد السجود عن الأرض

﴿ الالتفات والتصفيق في الصلاة عند الحاجة ﴾

صلى الله عليه وسلم قال: «من صلى ركعتين قبلتي صلى الله عليه وسلم»  
 (فصل) وقوله وحاش الصلاة جاء المؤذن بـ «الله» بدل على أن يجيء في أي بكراً  
 كان في سعة من وقتها وفي هذا دليل على فضل الصلاة في أول الوقت ولذلك أروا التعجيل بالصلاة  
 خلف أي بكراً رضي الله عنه مع ظنهم أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في أي وعمر بن عوف  
 (فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم قال: «من صلى ركعتين قبلتي صلى الله عليه وسلم»  
 صلى ليكون يقيناً أنه جابه الصلاة وأبترك الأمانة من يجيء به صلى إلى ذلك في الأذان لأنه ليس  
 متصل بالصلاة ولذلك روى جابر بن سمرة كان بلال يؤذن إذا دحضت الشمس فلا يقم حتى  
 يخرج النبي صلى الله عليه وسلم فإذا خرج أقام الصلاة حين يراه

( فصل ) وقوله صلى أبو بكر يريد أنه شرف الصلاة ودخل بها الرأفة ومبارك وإن النبي صلى الله عليه وسلم جاء فقلص حتى وقف في المقعد دليل على أنه جاز الصوف حتى وقف في الصف الذي يلي الإمام لأنه لم يبق من الصوف ما يقبله ثم قلص حتى وقف في الصف لأنه لم يبق إلا ما يوصف به فقلص منه والآن في الصف المهيمن به الصف الأمامي وهذا أصل فحين دخل المسجد فوجد الناس يصلون فرأى فرجة في الصف المتقدمه يمشي الصوف إليها روى ابن القاسم عن مالك لا بأس أن يفرق صفائي فرجة إبراهيم صف آخر وقال ابن نافع في المجموعه إذا رأى فرجة يتقدم بها صفان فإن كانت وجهه فلينبض إليها قال ابن حبيب وإن كانت عن يمينها يسار فليدعها

( فصل ) وقوله صفق الناس وجه ذلك أنهم لما كانوا ممنوعين من الكلام وأرادوا ما يستعملوه وكبر في أنفسهم بتقديم أبو بكر بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة أرادوا اعلامه فقاموا ذلك بالتصفق

الساعى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذهب إلى بني عمرو بن عوف ليصلح بينهم وحانت الصلاة فجاء المؤذن أن أبى بكر الصديق فقال أصلى الناس فأبى قال فاعلى أبو بكر فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس في الصلاة فخلص حتى وقف في الصف فصفى الناس وكانت أبو بكر لا يلتفت في صلاته فما أكثر الناس من التصفيق التفت أبو بكر فرأى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأشار إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أمكن مكانك فرفع أبو بكر يده فحمد الله على ما أمره به رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك ثم استأخر حتى استوى في الصف وتقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى ثم انصرف فقال يا أبا بكر ما منعك أن تبت إذ أمرتك فقال أبو بكر ما كان لى أن أصفق من يصلى بين رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما رأيتمكم أكثر من التصفيق من ناهئ من الصف فليصحب فإذا سبح التفت إليه وأما التفت للنساء



( فصل ) وقوله وكان أبو بكر لا يلتفت في صلاته بزمانه كان مقبلا عليها مشغلا بها لا يلتفت عن يمينه ولا عن شماله وهذا يدل على أن من سنة الصلاة أن يكون بصره في قبلته ولا يلتفت يمينا ولا شمالا لأن أبا بكر فعل ذلك وداوم عليه حتى وصف به وعرف من حاله وقدر وي عن عائشة رضى الله عنها انها قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن التفات الرجل في الصلاة فقال هو اختلاس يحتلسه الشيطان من صلاة أحذركم وأما بايزم أن يكون بعده في قبلته حيث وجهه وقال ابن القاسم بأنني انه يضع بصره أمام قبلته وأنكر مالك أن ينكس رأسه ولا ينكسر رأسه ولا يخففه ولكن حاله التي يكون عليها اذا استرسل وترك الاشتغال

( فصل ) وقوله ولما أكثر الناس من التصفيق بر يدصق منهم العدد الكثير ولم يردانه أكثر كل واحد منهم التصفيق فالتفت أبو بكر لينظر ما أوجب كثرة تصفيقهم وهذا يدل على أن الالتفات في الصلاة لا يبطلها لانه فعل ذلك بمحضرة النبي صلى الله عليه وسلم فلم ينكره عليه ولا خلاف في ذلك وفي المدونة من التفت في صلاته لم يقطعها قال ابن القاسم وكذلك من التفت بجميع جسده ومعنى ذلك انه وان تعلق به حكم المنع والكراهية قلن فعل ذلك لغیر سبب فانه لا يقطع الصلاة وأما النظر يمينا وشمالا فليس ذلك بمنوع لما روى عن ابن عباس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحفظ يمينا وشمالا ولا يلوى عنقه

( فصل ) وقوله فرأى رسول الله صلى الله عليه وسلم فعلم أن التصفيق كان من أجله ولعله أشار إلى أن يتأخر إلى الصف أو أخذ في ذلك فأشار إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن امكث مكانك وفي ذلك دليل أن الإشارة في الصلاة العذر والحاجة إلى ذلك لا تبطلها ولا تنقصها لأن النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك ومنه رد السلام بالإشارة باليد وإزأس لانهما مما جرت العادة بالإشارة بهما قال ابن الماجشون ولا بأس بالمصافحة في الصلاة والإشارة برد السلام في المكتوبة وغيرها وروى عبد الملك بن الحسن عن ابن وهب ولا بأس أن يشتر في الصلاة بنعم أو لا قال ابن الماجشون وأما أن يشتر إليه في المشي ويعطيه آياه فلا أحب ذلك لانه يخطئ موضعه فترد عليه الإشارة حتى يفهم وذلك شغل عن الصلاة

( فصل ) وأما إشارة رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أبي بكر أن يكثف مكانه يعجل معينين أحدهما أن يثبت مكانه أما والثاني أن يثبت مكانه ما موما بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم والاول أظهر وقدر وي مفسر من حديث قتيبة بأب بكر يمنعك أن تضل بالناس حين أشرت إليك ورفع أبي بكر يديه في الصلاة للدعاء دليل على جواز ذلك في الصلاة وقدر وي عن مالك جواز رفع اليدين في موضع الدعاء

( فصل ) وقوله فحمد الله أبو بكر على ما أمره به رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك يعجل أن يكون حده على أن لم يكن أخطأ في تقديمه بالناس في موضع لا يأمن فيه ورود النبي صلى الله عليه وسلم ويعجل أن يكون حمد الله تعالى على ما فضله به وأخذه النبي صلى الله عليه وسلم من تقديمه بين يديه وصلاته به وقدر وي موسى بن معاوية عن ابن القاسم فممن أخبر في الصلاة بما أمره فحمد الله تعالى أو بحميمة فاسترجع أو خير بشئ فقال الحمد لله على كل حال والذي نعمتتم الصالحات لا يعجبني وصلاته بمنزلة قال أشهب إلا أن يرد بذلك قطع الصلاة

( فصل ) وقوله فاستأخر أبو بكر حتى استوى في الصف ودخل في جملة الصعابة المؤمنين وخروجا

لنبي صلى الله عليه وسلم عن رتبة الأُموم فأقره النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك وتقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني إلى موضع الإمامة وفي ذلك مستلطان \* أحداهما تأخر أي بكرضى الله عنه \* والثانية تقدم النبي صلى الله عليه وسلم فأما تأخر الامام لغير عذر فانه غير جائز لانه قد رتب الله الامام صلواته ولم ينسأ الناس الاثم به فلا يجوز له ابطال ما دخل فيه والتزمه ولا ابطال صلاة من قد اثم به ( فرع ) وهل يبطل ذلك صلواته وصلاة من خلفه أم لا قال ابن القاسم في امام أحدث فاستخلف ثم أي فأخر المستخلف وأتم الصلاة ان ذلك ماض واستدل بفعل أي بكرحين تأخر وتقدم النبي صلى الله عليه وسلم وذلك يدل على انه يرى أن هذا الفعل لا يختص بالنبي صلى الله عليه وسلم وقال يحيى بن عمر ذلك خصوص بالنبي صلى الله عليه وسلم وذلك يفيد ان مثل هذا لا يصح من غيره \* قال القاضي أبو الوليد وهو الأظهر عندي لأن أبا بكر قال للنبي صلى الله عليه وسلم حين سأله عن المانع له من أن يثبت مكانه إذا مره بذلك ما كان لأن أي عاقفة أن يصلي بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم فأظهر بذلك العلة التي لها تأخر وهذا حكم يختص بالنبي صلى الله عليه وسلم ولو قال ما كان لأن أي عاقفة أن يصلي بين يدي من هو أفضل منه وأقره النبي صلى الله عليه وسلم لجاز اليوم أن يتأخر لامام يرى انه أفضل منه ( مسألة ) وأما تأخر الامام لعذر فلا خلاف في جواز ذلك والاعذار على وجوه منها ما يجب للامام كونه مأموما وذلك اذا عجز عن شيء من فروض الصلاة فانه يتأخر ويقدم رجلا من القوم يتم بهم الصلاة ويأتم هو به \* والثاني أن يحدث به ما يمنع صحة الصلاة كالحدث وما يمنع الصلاة فانه يقدم أحدا المصلين يتم بهم الصلاة وينصرف هو لا زالت ممانعته اتمام الصلاة وفي الاستخلاف أربعة أبعث أبواب \* الاول في حكم الاستخلاف والمستخلف \* والباب الثاني في عمل المستخلف فيما يتعلق عليه من صلاة الامام \* والباب الثالث في هل من استخلف للصلاة بهم \* والباب الرابع في عملهم بعد اتمام صلاة الامام

### باب الأول في حكم الاستخلاف والمستخلف

من حكم الامام اذا طرأ عليه ما يمنعه التماضي في الصلاة أن يستخلف من يتم بالقوم الصلاة فان لم يستخلف تقدم أحدهم صلى بهم بقية صلاة الامام قاله ابن القاسم في المدونة ووجه ذلك انها صلاة جماعة تؤدي فكان من حكمها أن تستوعب الامامة جميعها كمالو كان الامام باقيا على امامته ( مسألة ) ولو قدم المحدث رجلا فلم يتقدم حتى تقدم غيره صلى بهم فقد روى ابن حصون عن أبيه عنهم أنهم صلواتهم ووجه ذلك ان المستخلف لا يكون اماما الا بعد اخذه في الامامة واخذ الناس في الاقتداء به ولما عديم ذلك في المستخلف لم يكن اماما ولما وجد ذلك في الذي تقدم ص اتبهم به وقد قال ابن القاسم في المدونة لم أسمع من مالك ان المستخلف يكون اماما قبل أن يبلغ موضع الامام ( مسألة ) ولا يجوز أن يستخلف الامن أو حرم ولو استخلف من لم يحرم فأمره بعد ما تقدم بطلت صلاة من اثم به بمنزلة قوم أو موافق امامهم قاله ابن القاسم ( مسألة ) واذا أحدث بعد الركوع وقبل المجدد فلا يستخلف من لم يدرك معه تلك الركعة رواه عيسى عن ابن القاسم في العتبية قال فان استخلف فليقدم هذا من أدركها ويتأخر ووجه ذلك انه لا يعتد بذلك المجدد والامام لا يأتي من الصلاة بما لا يعتد به وانما يفعل ذلك المأموم على وجه التبع للامام وهذا لا استخلف قد صار اماما فلا يشتغل عن الصلاة بما لا يعتد به ( مسألة ) ولا يجوز أن يستخلف جنبا ولا سكران ولا مجنون قاله ابن القاسم في المدونة ووجه ذلك ان المستخلف امام فيجب أن يكون

بصحة من يصح امامته قال ابن القاسم فان استخلف أحد من ذكرنا فأنقوا به بطلت صلاتهم اذا كان الجنب ذا كراحيته وحكمهم أن يقدموا غيره كالمو يستخلف الامام أحدا (مسئلة) ولو لم يستخلف الامام أحدا وقدمت طائفة رجلا صلت بصلاته وقبيل طائفة رجلا صلت بصلاته في غير الجمعة أجزأهم صلاتهم قاله مهنون في العتية قال أشهب وقد أساءت الطائفة الثانية بغيره جماعة وجدوا في المسجد جماعة يصلون بالامام فقدموا رجلا منهم وصلا بصلاته وهذا مبني على أن المستخلف أومن تقدم انما يلزم امامته من شرع في الائتمام به دون من لم يشرع في ذلك ولو قدموا رجلا منهم الا واحد منهم صلى فذا فقد أساء وتجزئه صلاته بغيره رجل وجد جماعة تصلي بالامام فصي هذا (مسئلة) ولو لم يقدم الامام أحدا فصولا فذا فقد قال ابن القاسم في المدونة لا يعجبني ذلك فان فعلوا أجزأهم وروى ابن المواز عن ابن عبدالحكم من ابتداء صلاة مع امام فأنما وحده فلم يعد وجه قول ابن القاسم ان عنده صلاة تصح من الفذوالامام الأول فذال حكمه بما أحدث فصح ان تتم هذه الصلاة على حكم الفذ كالسبقة الامام ركعة وكذلك لو لم يكن مع الامام الذي أحدث غير ما موم واحد لكان يقضى فذا وجه قول ابن عبدالحكم انه لما لم يحكم الامامة بالدخول مع الامام بطلت صلاته بالانفراد عن الامام الذي لم يتم صلاته كالوفارق الامام مع بقائه على حكم الامامة (فرع) فاذا قلنا بقول ابن القاسم فقد قال ان ذلك في غير الجمعة وأما الجمعة فلا يصح ذلك فيها لانها لا تكون الا بالامام بربدأ يوم في جميعها أداء وأما القضاء فانه يصح من الفذ ان أدرك ركعة من صلاة الامام فانه يقضى ما فات بعد سلام الامام وقد اختلف أصحابنا في الامام تنفص عنه الجماعة في صلاة الجمعة بعد ركعة فقال أشهب يصلي ركعة وتجزئه بجمعة قال ابن مهنون وهو القياس وقال مهنون لا يجوز ذلك ولا يكون له جمعة فاذا قلنا بقول مهنون فهو موافق لما قدمنا من مسئلتنا واذا قلنا بقول أشهب نصح جمعة فالظاهر في مسئلتنا الجواز والانفراق بين انفراد الامام والفذ في الجمعة (مسئلة) ويستحب للامام أن يستخلف من الصف الذي يليه رواء على بن زياد عن مالك في المجموعة ووجه ذلك انه أقرب اليه وأقل لعمل المستخلف في التقدم الى موضع الامام ولذلك شرع أن يلي الامام أهل الفقه والعلم ليستخلف منهم ان احتاج وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال يلي منك ذوو الاحلام والنبي (مسئلة) والافضل أن يستخلف بالاشارة ويضع يده على أنفه في خروجه يرى ان ما أصابه رعا في لم يفعل وتكلم لم يفسد عليهم شيأ على ما تقدم فان أحدث را كما فقد روى عيسى عن ابن القاسم في العتية رفع رأسه ويستخلف من رفعهم وقال يحيى بن عمر رفع رأسه بغير تكبير فيستخلف من رفعهم وقيل يستخلف قبل أن يرفع رأسه ثلاثا رفعوا رفعه ووجه ذلك انه لما حدث خرج عن الامامة فيستخلف من رفعهم لان الرفع بالركوع عمل من أعمال الصلاة المتعلقة بالامام وكان له أن يرفع رأسه قبل الاستخلاف لان ذلك ممكن له في تناول الاستخلاف بالاشارة والنظر الى من يستخلفه ويترك التكبير لانه قد خرج عن الصلاة ولئلا يتبع في التكبير فيقتدي به وهو عالم بصدقه وذلك مبطل للصلاة ووجه قول من قال يستخلف على حاله الركوع أن ذلك توقع من أن يقتدي به من وراءه في رفع رأسه فكان حكمه أن يستخلف على الحالة التي أحدث عليها

﴿ الباب الثاني في عمل المستخلف في انقي عليه من صلاة الامام ﴾

مات من صلاة الامام فجملة انه ان كان استخلفه بعد ان قرأ بعض القراءة فقد روى أبو زيد عن ابن

القاسم في العتية يقرأ المقدم من حيث انتهى اليه الامام وقال علي بن زياد عن مالك ان استخلفه بعد تمام القراءة فلا يعيدها ويركع وقال عيسى عن ابن القاسم في العتية ان أحدث را كما استخلف من يدبره كما يريد الى موضع الامام ويرفع بهم وروى موسى بن معاوية عن ابن القاسم المستخلف في الجلوس يدب جالسا وفي القيام يتقدم قائما ومعنى ذلك ان المستخلف من حكمه ان يعمل مثل عمل الامام ويتقدم الى موضعه لئلا يقتداء به على سنته وذلك يعلم تقدمه للامامة فربما قد اعتقد الاقتداء بغيره وذلك يمنع صحة الاقتداء به فيتقدم على الصفة التي استخلف عليها فيتقدم به في تمامها (مسئلة) وعلى المستخلف ان يتم بهم صلاة الامام وان كانت مخالفة لصلاته ولو فاته من صلاة الامام ركعة ثم ركع معه الثانية ثم أحدث فاستخلفه قبل ان يتم سجوده فانه يتم بهم تلك الركعة ويجلس لانها نسيئة الامام لانه انما يصلها كما كان يصلها مع الامام فاذا اكمل صلاة الامام أشار اليهم ان اجلسوا قاله ابن القاسم عن مالك في المجموعة ومعنى ذلك ان ينههم على انتظاره لئلا يتبعوه فيه فيفترقه من القضاء فاذا أتم ما فاته مع الامام سلم بهم (فرع) ولو صلى رجل وحده ركعة من الصبح ثم دخل معه في الركعة الثانية من اثم بفر كع معه ثم أحدث الامام فاستخلفه فقد قال ابن الحواز يتم ركعته ويجلس ثم يقوم بمقضى الاول ووجه ذلك انه قد نزل مع حكم صلاة الامام فليعلم ان يتم ما بقى من صلاة الامام حتى يبلغ محل السلام ثم يقوم فيقضى ما فاته قيل ان يسلم ثم يسلم فتمت صلاته وهذا يقتضي ان الجماعة اذا أحدث امامهم فخرج ولم يستخلف وصالوا اعدا فان كل واحد منهم انما يبنى على صلاة الامام من فاته منهم بعض صلاة الامام ومن لم يفت

(الباب الثالث في عمل من استخلف للصلاة)

وحكي ذلك ان المأموم يتبع المستخلف في ابيني عليه من صلاة الامام وذلك انه لا يخلو ان يكون المستخلف أدرك مع الامام ابتداء ركعة أو لم يدركها معه فان أدرك معه الركعة وكانت أول صلاة الامام فان صلاتهم باقية على سبيلها لا يغير ولو فاته ركعة من صلاة الامام ثم استخلفه الامام بعد ان أدرك معه الثانية فانه يتم بهم صلاة الامام حتى يبلغ محل السلام فاذا بلغه أشار اليهم فقام يقضى ما فاته من أول صلاة الامام ثم سلم بهم ولو كانت تلك الركعة قد فاتت جماعة منهم فقد قال سحنون في المجموعة عن أصحابنا من يقول يقوم المستخلف وحده للقضاء ثم يسلم ويسلم معه من كملت صلاته ويقوم من فاته ثمنه منها فيقضيه بعد سلامه ومنهم من يقول اذا قام يقضى قام كل واحد منهم يصلي لنفسه ثم يسلمون بسلامه وجه القول الاول ان ما فاتهم من صلاة الامام عليهم قضاءه والقضاء لا يكون الا بعد سلام الامام اصل ذلك اذا أتم الامام صلاته فان فاته بعض صلاته لا يقضى الا بعد سلامه ووجه القول الثاني ان تأخير السلام لقضاء المستخلف مدة لا عمل على المأموم فيها غير انتظار تمامه فجاز ان يفوضها صلاتهم كالطائفة الاولى في صلاة الخوف تتم صلاتها في مدة ينتظر فيها الامام الطائفة الثانية وقد قال سحنون في المجموعة في المستخلف يتم صلاة الامام ثم قام يقضى لنفسه فضلك أحب الى أن يعيد القوم احتياطا وكأنه لم يوجبه وهذا عندى يقتضى ان من أتم معه صلاة الامام قد خرجوا عن حكم امامته فينبغي أن يقوموا واذا قلنا انهم في حكم امامتهم منهم إعادة الصلاة اذا أفسدها بضعك أو غيره (فرع) فاذا قلنا ان المأموم يقضى ما فاته قبل سلام المستخلف فقد حكى سحنون في المجموعة عن بعض أصحابنا انهم بالمستخلف بطلت صلاته وروى ابن سحنون عن أبيه انه قال يحجزه قال ثم رجع وقال يعيد أحب الى وجه القول الاول انه اثم به فيما من حكمه ان يصله فاذا كالم

سلم الامام وقام القضاء من فاته بعض صلاته فاقم بعضهم بعض فانه تبطل صلاة المأموم لان القضاء بنافي حكم الجمع والائتمام ولذلك لا ياتم الغاضي في صلاة الجمعة وان كان اصلها لاتم الا في جماعة ووجه آخر هو ان لا يتم صلاة مع امام الامن ابتداء معاه ولتلك من ابتداء صلاته فذلك يمكن له ان يقام مع الامام ووجه آخر وهو ان ما نقص من الصلاة حكم الائتمام بالامام الاول فجاز ان يقتدى به بالمستخلف اصل ذلك البناء

### باب الرابع في علمهم بعد اتمام صلاة الامام

واذا استخلف الامام ولم يدرك معه الركعة وقد بقيت عليه مناجدة وتعادى المستخلف على الصلاة فلا يتبعوه في مجدها لانها له نافلة ولا يعتدون بتلك الركعة فان اتبعوه فسدت صلاتهم ورواه في العتبية عيسى عن ابن القاسم قال ابن المواز وقد قيل يجزئهم ان يسجدوا معه وجه القول الاول ما احتج به من ان تلك المسجدة نافلة للمستخلف لانه لا يعتد بها وانما يأتي بها اتباعا للصلاة الامام فمن اتبعه فيها لم ينقص به فرضه لانه لا يقضى فرض متتابع امام مستغل واذا لم يجزه في صلاته وجب ان تبطل صلاته ووجه الرواية الثانية ان المستخلف انما يأتي بهذه المسجدة نيابة عن الامام ولو لم يصح ان يتبعه فيها المأموم لما جاز له ان يفعلها لانه لا فائدة في فعلها الا اتباعا للمأموم له فيها فاذا اتفقت عليه يلزم الامام فعلها اقتضى ذلك ان يجزئ الامام اتباعه فيها ولا يقال انها نافلة للمستخلف بل هي فرض على وجه النيابة عن الامام والله اعلم

( فصل ) وقوله ما يرى انك اكثر من التصديق انكارا لعلمهم ذلك وان كان الامام علق حكم الانكار بالاكتفاء والمراد انكار جميعه الا انه لما كان الاسكار للاكتفاء منه اكثر قصد اليه وعلق الانكار به

( فصل ) وقوله من نابه ثي في صلاته فليسبح هذا عام في الرجال والنساء فان من تقع عن كل من يعقل من الذكور والامان ولا خلاف في ان هذا حكم الرجال فالنساء فذهب مالك الى ان حكم النساء التسبيح كالرجال وقال الشافعي ان حكم النساء اذا نابه ثي التصديق والدليل على صحة ما ذهب اليه مالك قوله صلى الله عليه وسلم من نابه ثي في صلاته فليسبح فان هذا الخبر انما ورد بسبب القوم الذين صفقوا اخفا في بكر فيجب ان يقصر عليهم فالجواب ان اللفظ عام مستقل بنفسه فلا يقصر على سببه ولذلك لم يقصر حكم الطهارة على سببه من صغر ولا آية اللعان على حلال بن أمية وحل ذلك على عموم وقوله صلى الله عليه وسلم انما التصديق للنساء ليس على ان ذلك حكمهن ولكن على معنى العيب لا فعله باضاقة الى النساء كما يقال كفران العشرين من افعال النساء اذا ثبت ذلك فان حكم التسبيح ان يقول سبحان الله فان قال سبح سبح فقد قال سبحون في نوازه ارجوان يكون خفيفا وانما كان القول سبحان الله

( فصل ) وقوله صلى الله عليه وسلم فانه اذا سبح التفت اليه بدل ايضا على جواز الالتفات في الصلاة للعاجزة والضرورة ليعلم سبب التسبيح هل هو من أجل صلاته أم من أجل غيره فاعمل على حسب ذلك ص مالك عن نافع ابن ابن عمر لم يكن يلتفت في صلاة \* مالك عن أبي جعفر القاري انه قال كنت أصلي وعبد الله بن عمرو رآني ولا أشعر به فالتفت فغمزني \* ش وانما كان ابن عمر لا يلتفت في صلاته لاقباله على صلاته واشتغاله بها واعراضه عن غيره هاو قول أبي جعفر ولا أشعر به يعني لم يعلم رآه فلما التفت غمزه ابن عمر وبدأ أشار اليه منكرا لقلعه وأمره بالاقبال على

\* وحدثنى من مالك عن نافع ابن ابن عمر لم يكن يلتفت في صلاته \* وحدثنى عن مالك عن أبي جعفر القاري انه قال كنت أصلي وعبد الله بن عمر رآني ولا أشعر به فالتفت فغمزني

صلاته ولو لم يكن في صلاة وانما كان جالسا راسه وأبو جعفر يقتل فأنكر عليه الالتفات  
ولو كان ابن عمر في صلاة لاشتعل بهاعن الانكار عليه

﴿ ما يفعل من جاءه الامام راكع ﴾

ص مالمالك عن ابن شهاب عن أبي امامة بن سهل بن حنيف انه قال دخل زيد بن ثابت المسجد  
فوجد الناس ركوعا فركع ثم دب حتى وصل الصف مالمالك انه بلغه ان عبد الله بن مسعود كان يدب  
راكعا كما شق قوله فوجد الناس ركوعا يريد في صلاة الجماعة فركع دون الصف لما خاف أن يسبقه  
الامام بالركعة ثم دب بعد ذلك الى الصف وتجرى بهذا ان من دخل المسجد فوجد الامام راكعا  
تخاف أن تفوته الركعة قبل أن يصل الصف وخاف أن يكبر لا يصل أول الصف حتى يرفع الامام راسه  
ففي الميسوط من رواية ابن وهب عن مالمالك لا يركع وليس على حينه حتى يأتي الصف فيكبر ويصلي  
مأدركا فإذا حكمه اذا كان بموضع اتهامه مصلون قليل ليسوا بمن يقوم بهم صف ولا جزع منه  
بالولو أدرك صفًا وجزأه بال من الصف ركع به ثم كان حكمه حكم من كان في صف فرأى بين يديه  
فرجة (فرع) فان كبر قبل الصف في المدونة عن مالمالك ذلك يجوز وهو وجه ذلك انه لم يخل بشرط  
من شروط صحة الصلاة وانما ترك الافضل وذلك لاجتناب الاجزاء (مثلة) فان علم انه ان كبر دون  
الصف أدرك الركعة فنذر ويأبى القاسم عن مالمالك في العتبة والمدونة انه يكبر دون الصف وروى  
عنه ابن حبيب لا يكبر ولا يركع حتى يأخذ مقامه من الصف أو يقاربه أو ما كان بعيدا فلا حجة  
وجوه رواية ابن القاسم ان صلاة الجماعة تعزى فيها وهو مضطرب سبع وعشرين درجة ولا بأس أن  
يسبقه الامام يرفع راسه فتفوته بذلك فاستحبه أن يركع دون الصف ثم يدخل بعد ذلك في الصف  
فهو أمر لا يفتوه فيجب أن يقدم ما يخاف فواته ووجه رواية ابن حبيب ما روى من طريق ابن  
عجلان قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جاء أحدكم الصلاة فلا يركع دون الصف حتى يأخذ مكانه  
(فرع) اذا ثبت ذلك فهو أدراك الركعة مع الامام وروى ابن القاسم عن مالمالك أن يمكن يديه من  
ركبته قبل رفع الامام راسه وجه ذلك ان هذا المقدار هو الفرض في أدركه مع الامام فقد ائتم به  
في الركوع فكان مدركا له (مثلة) فان كبر قبل أن يصل الى الصف حتى يدب من فصل  
ذلك قال في حديث زيد بن ثابت فركع ثم دب ويحتمل أن يريد به المحط للركوع ثم دب راكعا  
فيكون ذلك موافقا لما روى عن ابن مسعود ويحتمل أن يريد انه أكمل الركوع ثم دب فيكون  
ذلك مخالفا له وقدر وروى ابن مسعود عن مالمالك يكبر ويركع ويدبر كما روى عنه أشهب  
لا يدب الى الصف حتى يرفع راسه من السجود فروى عنه الوجهان جميعا ولم يخالفت قوله فيه  
لما أحقله النظم من التأويل والله أعلم ووجه رواية ابن القاسم ان الصلاة في الصف ما موز بها  
والصلاة دون الصف متى عتوا وانما جاز له التكبير دون الصف خوفا لفوات الركوع والسجود  
من أركان الصلاة فلا ينعلمها دون الصف وهو قد روي أدراك الصف ووجه رواية أشهب أن في  
ديبه نفس الركوع اشتغال عن ركن من أركان الصلاة فكان عليه أن يأتي به على حينه ثم دب  
بعد ذلك لأدراك الصف (مثلة) ومقدار القريب التثنية يبيع فيه هذا وروى ابن القاسم عن  
مالك في العتبة انه انما يركع اذا كان قريبا يدب بعد ذلك صفين أو ثلاثة فأما اذا بعد فلا حجة

﴿ ما يفعل من جاءه الامام راكع ﴾

حدثني يعني عن مالمالك  
عن ابن شهاب عن أبي  
امامة بن سهل بن حنيف  
أنه قال دخل زيد بن ثابت  
المسجد فوجد الناس  
ركوعا فركع ثم دب حتى  
وصل الصف وحديثي  
عن مالمالك أنه بلغه أن عبد  
الله بن مسعود كان يدب  
راكعا

﴿ ماجاء في الصلاة على  
النبي صلى الله عليه  
وسلم ﴾

• حدثني يحيى بن مالك  
عن عبد الله بن أبي بكر  
ابن محمد بن عمر بن خزم  
عن أبيه عن عمرو بن سليم  
الزرقاني أخبرني أبو جريد  
الساعدي أنهم قالوا  
يارسول الله كيف صلى  
عليك فقال قولوا اللهم  
صل على محمد وأزواجه  
وذريته كما صليت على آل  
إبراهيم وبارك على محمد  
وأزواجه وذريته كما باركت  
على آل إبراهيم انك جبار  
مجيد • وحدثني عن مالك  
عن نعيم بن عبد الله المجهر  
عن محمد بن عبد الله بن  
زيد أنه أخبره عن أبي  
مسعود الأنصاري أنه قال  
أنا رسول الله صلى الله  
عليه وسلم في مجلس سعد بن  
عبادة فقال له بشير بن  
سعد أمرنا الله أن نصلي  
عليك يارسول الله فكيف  
نصلي عليك قال فسكت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
حتى تخمينا أنه لم يسأله ثم  
قال قولوا اللهم صل على  
محمد وعلى آل محمد كما صليت  
على إبراهيم وبارك على محمد  
وعلى آل محمد كما باركت على  
إبراهيم في الملائكة انك  
جبار مجيد والسلام كما  
فعلتم

﴿ ماجاء في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ﴾

ص • مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن خزم عن أبيه عن عمرو بن سليم الزرقاني أنه قال أخبرني أبو جريد الساعدي أنهم قالوا يارسول الله كيف نصلي عليك فقال قولوا اللهم صل على محمد وأزواجه وذريته كما صليت على إبراهيم وبارك على محمد وأزواجه وذريته كما باركت على آل إبراهيم انك جبار مجيد • ثم قوله يارسول الله كيف نصلي عليك الصلاة في كلام العرب الدعاء والصلاة الرحمة الآن الصلاة التي أمرنا بها هي الدعاء وإنما سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صفة الصلاة عليه ولم يسألوه عن جنس الصلاة عليه لأنهم لا يؤمرون بالرحمة وإنما يؤمرون بالدعاء الآن الدعاء بالفاظ كثيرة وعلى صفات مختلفة فسألوا هل لذلك صفة تختص به فأعلمهم أن المشروعة في ذلك صفة مخصوصة وهي أن يدعى الله تعالى أن يصلي عليه (فصل) وقوله قولوا اللهم صل على محمد وأزواجه وذريته أما لا زواج فهن مكره وفان وأما الذرية فمن كانت النبي صلى الله عليه وسلم ولادة من ولده ولد له من تبع النبي صلى الله عليه وسلم وأطاعه وفد قال إبراهيم عليه السلام رب اجعلني مقيم الصلاة ومن ذريتي (فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم كما صليت على إبراهيم أي كارتحت آل إبراهيم وآل إبراهيم أتباعه ويحتمل أن يريد بذلك أتباعه من ذريته ويحتمل أن يريد أتباعه من كل من اتبعه واني هذا ذهب مالك واحتج بقوله تعالى آل فرعون أشد العذاب يريد أتباعه من رهطه وغيرهم • قال الشافعي أبو الوليد رضي الله عنه والأظهر عندني من الكلام أن الآل التابع من الرهط والعشيرة (فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم وبارك على محمد وأزواجه وذريته البركة في كلام العرب التكرير من الله تعالى البركة فيصير أن يريد بقوله وبارك على محمد وأزواجه وذريته تكثر الثواب لهم ورفع درجاتهم وقد قال تعالى راحة الله وبركاته عليكم أهل البيت ويحتمل بذلك تكثر عدد مع توفيقهم وقد قال ابن الأنباري إن معنى قوله تبارك اسمك قدس أي تطهر في هذا يحتمل أن يكون معنى قوله وبارك على محمد وأزواجه وذريته تطهرهم قال الله تعالى إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهرهم تطهرا ص • مالك عن نعيم بن عبد الله المجهر عن محمد بن عبد الله بن زيد أنه أخبره عن أبي مسعود الأنصاري أنه قال أنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في مجلس سعد بن عبادة فقال له بشير بن سعد أمرنا الله أن نصلي عليك يارسول الله فكيف نصلي عليك قال فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى تخمينا أنه لم يسأله ثم قال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم في الملائكة انك جبار مجيد والسلام كما فعلتم • ثم قوله أنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في مجلس سعد بن عبادة دليل على أنه يجوز للإمام أن يخص رؤساء الناس وفخامهم بآيات في مجالسهم والتأنيس لهم وقول بشير بن سعد أمرنا الله أن نصلي عليك يحتمل أن يريد قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وهذا الأمر بالصلاة عليه لا يختص بزمان ولا زمان هذا الذي ذهب إليه مالك وقال ابن المواز ذلك برخصة قال الشيخ أبو محمد بن بدر رخصة ليست من فرائض الصلاة وقاله محمد بن عبد الحسك وغيره وقال الشافعي يختص ذلك بما عاهدوا على التمسك بالآخرة من الصلاة

وهو شرط في صحتها والدليل على صحة مذهب اليمامه أن هذا ذكرني فلم يكن شرطاً في صحة الصلاة كما ذكرنا في الأبناء

(فصل) وقوله فكيف نعلم عليك سؤال عن صحة الصلاة عليه وسكوت النبي صلى الله عليه وسلم يحتمل أن يكون لأنه لم يكن عنده في ذلك نص فأوحى إليه بذلك عند السؤال فكان سكوته لأجل الوحي اليه ويحتمل أن يكون ذلك مصر وفا إليه فسكت مختاراً وأما نحن أنه لم يكن سألنا لما خافوا أن يكون سكوته لأنه لم يرض السؤال

(فصل) وقوله عليه السلام والسلام كما قد علمت يحتمل أن يريد قوله تعالى وسلموا تسلياً وإن صفة هذا التسليم قد عرفوها من قولهم في التشهد السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ص **ع** مالك بن عبد الله بن دينار قال رأيت عبد الله بن عمر يقف على قبر النبي صلى الله عليه وسلم فيصلي على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى أبي بكر وعمر **ع** ش هكذا رواه يحيى بن يحيى وتلميذه غيره وقال فيه ابن القاسم فيصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو لأبي بكر وعمر وتابعه على ذلك القعني وغيره وذهب ابن عباس إلى أن الصلاة لا تستعمل على أحد غير النبي صلى الله عليه وسلم وذهب غيره إلى أن ذلك جائز لجميع الناس وهو لا يكثر من مذاهب الخاصة والعامة إلا أن يمنع من ذلك مانع والدليل على ذلك قوله تعالى هو الذي يصلي عليكم وملائكته وقوله صلى الله عليه وسلم

وحدثني عن مالك عن عبد الله بن دينار قال رأيت عبد الله بن عمر يقف على قبر النبي صلى الله عليه وسلم فيصلي على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى أبي بكر وعمر **ع** العمل في جامع الصلاة **ع** حدثني يحيى عن مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل الظهر ركعتين وبعده ركعتين وبعد صلاة العشاء ركعتين وكان لا يصلي بعد الجمعة حتى ينصرف فركع ركعتين

والسلم صل على محمد وعلى آل محمد وفي الجملة أن استعمال هذه اللفظة أن خيف منه الإيهام امتنع منه وإن أمن ذلك فلا بأس به ما لم يمنع بتوقيف أو اتفاق (مسئلة) إذا ثبت ذلك فإن من دخل المسجد وخرج لم يزمه أن يقف بالقبور قال مالك في المبسوط وأما ذلك على القبراء إذا دخلوا وخرجوا وليس عليهم في ذلك وليس ذلك على أهل المدينة قال ابن القاسم ورأيت أهل المدينة إذا أرادوا الخروج منها أتوا القبر فسلموا وإذا دخلوا المدينة فعلوا مثل ذلك قال ابن القاسم وهو رأي وفرق مالك بين أهل المدينة والغرباء لأن الغريباء قصدوا ذلك وأما أهل المدينة فهم مقبجون بهام يقصدوها من أجل القبر والمسجد (مسئلة) والذي شرع لمن وقف بالقبور أن يسلم على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى أبي بكر وعمر قاله مالك في المبسوط وغيره من رواة ابن وهب عن مالك قال يقول السلام عليك أيها النبي ورحمة الله **ع** قال القاضي أبو الوليد وعندي أنه يدعو للنبي صلى الله عليه وسلم بلفظ الصلاة ولا يكره وعمر قاله مالك في المبسوط وغيره من رواة ابن وهب عن مالك أن المسلم على النبي صلى الله عليه وسلم يدعو فيسلم ولا يسلم القبر بيده (مسئلة) وأما الدعاء عند القبر فقد قال مالك في المبسوط لا أرى أن يقف الرجل عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم يدعو ولكن يسلم ثم يضي وروى عنه ابن وهب في غير المبسوط أنه يدعو مستقبل القبر ولا يدعو وهو مستقبل القبلة وظهره إلى القبر

### العمل في جامع الصلاة **ع**

ص **ع** مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل الظهر ركعتين وبعده ركعتين وبعد المغرب ركعتين في يمشو بعد صلاة العشاء ركعتين وكان لا يصلي بعد الجمعة حتى ينصرف فركع ركعتين **ع** ش قوله كان يصلي قبل الظهر ركعتين يريد يتنفل بهما وهذا اللفظ يقتضي مداومة عليهما وكذلك الركعتان بعد الظهر وترك ذكرهما قبل العصر وبعدهما بما



التنفل قبلها فإباح وفيها بعدها ممنوع وسند كرهه أن شاء الله تعالى وأما قبل المغرب فقد روى عن أنس كنانة صلى على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين بعد غروب الشمس قبل صلاة المغرب فقلت له أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاتهما قال كان يرانا صلى ما فلا يأمنا ولا ينهانا وهذا يدل على جواز ذلك غير أنه لما كان المستحب من صلاة المغرب تنفيها في أول وقتها قدم ذلك على التنفل قبلها ولو تنفل متنفل ذلك الوقت لم يكن به بأس

( فصل ) وأما التنفل بعد المغرب فحائز ولا اختصاص لها ببيت ولا غيره أكثر من سرعة انصرافه إما للقطر أو غيره على أنه لم يقل أنه كان لا يصليها في المسجد على حسب ما قال في الجمعة أنه كان لا يصلي بعدها حتى ينصرف فيركع ركعتين يريد بذلك على أصل مالك الانصراف إلى منزله ويحتمل أن يريد بذلك الانصراف من مكانه فإما في المسجد فلا يتحلى أن يكون المصلي اماماً أو مأموماً فأما الامام فلا يصلي بعدها الجمعة حتى ينصرف إلى منزله قاله مالك والدليل على ذلك أنها صلاة فرض ركعتان غير مقصورة بغير القراءة فهم ما كان للنع تأثر في التنفل بعدها كصلاة الصبح ( مثله ) وأما المأموم فإن شاء ركع وإن شاء لم يركع واختار ابن القاسم أن لا يركع ووجه ذلك القياس الذي قدمناه والفرق بين الامام في ذلك والمأموم أن الامام شرع له سرعة القيام من موضع صلاته ولا يقم به ولم يشرع للمأموم ص **ح** مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أترويت قبلتي جهنما والله ما بيني وبينها وبينكم ولا ركوعكم إلى الأركم من وراء ظهرى **ح** ش قوله صلى الله عليه وسلم أترويت قبلتي جهنما يعني حيث يستقبل بوجهه فوالله ما بيني وبينكم ولا ركوعكم يعني على خشوعكم ولا ركوعكم إلى الأركم من وراء ظهرى **ح** ش قوله صلى الله عليه وسلم أن ذلك ظاهر اليه وإنما أراد بذلك حزمهم على الخشوع وإتمام الركوع وقوله أنى لأراكم من وراء ظهرى ذهب بعض الناس إلى أن معناه لا علم بأفعالكم فإن الرؤية تكون بمعنى العلم قال الله تعالى ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل معناه ألم تعلم وذهب الجمهور إلى أنه من رؤية البصر **ح** قال القاضي أبو الوليد وهو الصحيح عندي لأنه لو أراد به العلم ما كان لقوله من وراء ظهرى غاية إذ لا فرق بين أن يعلم ذلك من وراء ظهره أو من بين يديه وإنما أراد به إعلامهم بأنه يرى مع إقباله على قبلته ما وراء ظهره وقد قال بعض الناس إن ذلك مما يخص به النبي صلى الله عليه وسلم أن ينظر من وراء ظهره من غير الثفات ولا بعد ذلك ويجوز أن يريد به أنه يرى من كان منهم عن يمينه وعن يساره ممن يتركه نظره من غير الثفات أو مع الثفات يسير في نادرا الأوقات ويوصف من يقف هناك بأنه وراء ظهره كما يوصف بأنه وراءه وخلفه ص **ح** مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأتي قباءرا كبا وماشيا **ح** ش قوله كان يأتي قباءرا كبارا يمسجد قباءرا وقد فسر ذلك عبد العزيز بن مسلم في روايته كان النبي صلى الله عليه وسلم يأتي مسجد قباءرا كل سبت ماشيا وكبارا وكان عبد الله يفعل فيه بين المراد بالتقصد إلى قبائره على أنه لو لم يذكره لم يأتها كما كان يأتي المسجد لانه إذا كان في الجمعة المقصود موضع مقصود ثم وصف المقصد إلى الجمعة وطلق ذلك فإنه يحمل على قصد الموضع المقصود كما يقال خرج فلان إلى المصيبة فيفهم منه توجهه إلى المسجد وإلى قبر النبي صلى الله عليه وسلم الآن يبتين قصد لغير ذلك وكذلك من قال توجه فلان إلى مكة فإنه يفهم منه توجهه إلى المسكن المقصود للعمل المقصود فيها وليس في قباء موضع مقصود غير مسجد ما وقد اختلف الناس في المسجد الذي أسس على التقوى فذهب جماعة مدووعة وقتادة إلى أنه مسجد قباء وذهب عبد الله بن عمر وسعيد بن المسيب

• وحديثي عن مالك  
عن أبي الزناد عن  
الأعرج عن أبي هريرة  
أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال أترويت  
قبلتي جهنما والله ما بيني  
وبينكم ولا ركوعكم إلى  
الأركم من وراء ظهرى  
• وحديثي عن مالك عن  
نافع عن عبد الله بن عمر  
أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم كان يأتي قباءرا  
كبارا وماشيا

الى أنه مسجد النبي صلى الله عليه وسلم وقاله مالك من رواية أشهب عنه وهو المروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن ذلك فقال هو مسجدى

( فصل ) وقوله كان بأى قباء را كبا وما شيا ليس بخالف لما بهى عنه من أن تعمل المطى - الا الى ثلاثة مساجد مسجد صلى الله عليه وسلم والمسجد الحرام ومسجد ابياء لان اتيان قباء من المدينة ليس من باب اعمال المطى لان اعمال المطى من صفات الاسفار البعيدة وقطع المسافات الطوال ولا يقال لمن خرج الى المسجد من داره را كبا أنه عمل المطى وانما يحمل ذلك على عرف الاستعمال الى كلام العرب ولا يدخل تحت المنع من اجمال المطى أن يركب انسان الى مسجد من المساجد القريبة منه فى جمعة أو غيره لانه لا خلاف فى جواز ذلك بل هو واجب فى اوقات كثيرة فان الذى منع منه أن يسافر السفر البعيد الى غير الثلاثة المساجد ولو أن أتيا فى قباء وقصد من

بلد بعيد وتكف فيه من السفر ما يوصف من أعمال المطى لكن من تركها لله عنى عنه هذا القول وقال محمد بن مسلمة فى البسوط من قدر أن بأى مسجد قباء فىلزمه ذلك والقول الاول أظهر وأكثر من مالك عن يحيى بن سعيد عن النعمان بن مرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما ترون فى الشارب والشارب والزاني قال وذلك قبل أن ينزل فيه فقالوا الله ورسوله أعلم قال هن فواحش وفيهن عقوبة وأسوأ المركة الذى يسرق صلاته قالوا وكيف يسرق صلاته يا رسول الله قال لا يترك ركوعها ولا سجودها ش قوله ما ترون فى الشارب والشارب والزاني اختياره صلى الله عليه وسلم بمسائل العلم على حسب ما يختار به العالم أصحاه وهو الذى قاله أصحابنا فى هذا الحديث \* قال القاضى \* والوليد رضى الله عنه ومجمل عندي وجه آخر وهو أن يكون أراد بذلك تقرب التعلم عليهم فقرر معهم حكم قضائيا يسهل عليهم ما أراد تعليمهم إياه لانه صلى الله عليه وسلم أعفاهم عن ذلك فأنفذ أن يعلمهم ان الاخلال بأعمال الركوع والسجود كبيرة من الكبائر وهى أسوأ مما تقر عندهم انه فاحشة

( فصل ) وسؤاله صلى الله عليه وسلم أصحاه عن حكم الشارب والشارب والزاني قبل أن ينزل فيه صريح فى جواز الحكم بالزنى لانه اذا لم ينزل عليه حكم مأسألم عنه فانه لا يسعهم أن يقولوا بأثرهم وفى قوله وذلك قبل أن ينزل فيه دليل على انه قد نزل فى شارب الخرج بعد ذلك

( فصل ) وقوله الله ورسوله أعلم تأدب منهم ورد العلم الى الله تعالى والى رسوله صلى الله عليه وسلم وقوله هن فواحش وفيهن عقوبة الفواحش جمع فاحشة وهى ما فحش من الذنوب يقال هذا خطأ فاحش وعيب فاحش أى كبير شديد وأما العقوبة فانها مطلقة على ما يعاقب عليه المجتدى ولا يختص ذلك بجنس منها ولا بقدر

( فصل ) وقوله صلى الله عليه وسلم وأسوأ المركة الذى يسرق صلاته المركة تتكون فى ذلك على وجهين أحدهما أن يسرقها من الحفظة الموكلين بحفظه وكتب ما أتى به منها وذلك انه اذا لم يأثم بها على الوجه المأمور فقد تغذ عنهم وجود ما لا روا أن يكتبوه من صالح هله فيها والثاني أن تتكون المركة فيها بمعنى الخيانة وذلك أن يؤتمن عليها فيخون فيها ولا يأثم فيها على حسب ما يترتب من أداها وأقل ما يترتب من الركوع أن يضع يده فى ركبتيه ويسوى ظهره حتى يستقر كذلك ومن السجود أن يضع جبهته ويديه وسائر أعضاء سجوده على ما يسجد عليه ويستقر كذلك فلا دخل بشئ من ذلك مقدس سرق صلاته

• وحدثنى عن مالك عن يحيى بن سعيد عن النعمان بن مرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما ترون فى الشارب والشارب والزاني وذلك قبل أن ينزل فيه قالوا الله ورسوله أعلم قال هن فواحش وفيهن عقوبة وأسوأ المركة الذى يسرق صلاته قالوا وكيف يسرق صلاته يا رسول الله قال لا يترك ركوعها ولا سجودها

( فصل ) وفولهم كيف يسرق صلاته سؤال عن تفسير ما أجله فقال صلى الله عليه وسلم مفسراً  
لذلك أن لا يتم ركوعها ولا سجودها وأما خص الركوع والسجود لأن الاعتلال في الغالب إنما  
يقع بهما **ص** مالم لا عن هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اجعلوا  
من صلاتكم في بيوتكم **ش** قوله اجعلوا من صلاتكم في بيوتكم ذهب بعض الناس إلى  
أن المراد بذلك أن يجعل بعض فرضي يتلقت به أهله وهذا ليس بصحيح لأن النبي صلى الله  
عليه وسلم لم يختلف عنه أنه قد أنكر التغلف عن حضور الجماعة في المساجد والنساء كن يخرجن  
في ذلك الزمان إلى المساجد فيتعلمن و يقتدين بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم وأيضا فقد كان يقدر  
أن يعلم أهله بالقول **ص** قال القاضي أبو الوليد رحمه الله وأما معنى ذلك عندنا أنه أراد  
صلاة النافلة وكذلك ذكر ابن مزين عن عيسى بن دينار وعبد الله بن نافع ووجه ذلك أن أتباعه  
بالنافلة في بيته أفضل من أن يأتي بها في مسجده وهذا حكم النوافل كلها التستر بها أفضل بين ذلك  
ماروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أفضل الصلاة أحدكم في بيته المكتوبة **ص**  
**ص** مالم لا عن نافع بن عبد الله بن عمر كان يقول إذا لم يستطع المريض السجود أو رأسه  
أما ولم يرفع إلى وجهه شيئا **ش** قوله إذا لم يستطع المريض السجود أو رأسه يردان ذلك  
بغيره ويقوم مقام السجود والركوع في أداء الفرائض عند العجز عنه لأنه أكثر ما يستطيع  
منه وقد تقدم الكلام في الأعياء وحكمه **ص** مالم لا عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أن عبد الله  
ابن عمر كان إذا جاء المسجد وقصد صلى الناس بدأ بالصلاة المكتوبة ولم يصل قبلها شيئا **ش**  
قوله إذا جاء المسجد وقصد صلى الناس بدأ بالصلاة المكتوبة يردان الصلاة التي جاء لها وحضر وقتها  
وصلاها الناس دونها لم يصل قبلها شيئا **ش** يحفل أن يرد لضيق الوقت ويحفل أن يفعل ذلك مع  
سعة وذلك أن من دخل المسجد صلى وحده صلاة فرض في وقتها لا يجاوز أن يكون قد ضاع  
الوقت أو يكون في سعة منه فإن كان ذلك في وقت يضيق عن تلك الفريضة وعن نافلة قبلها بدأ  
بالفريضة ولم يجزله أن يصلي قبلها نافلة لأن ذلك يقتضي فوات الفريضة في وقتها (مسئلة) وإن كان  
في سعة من الوقت فهو بالخيار بين أن يبدأ بالنافلة ثم بالفريضة وهو الأظهر من فعل ابن عمر لأنه  
أما وصف فعله بتقديم صلاة الناس قبله ولو كان في ضيق من الوقت لقصد ذلك بالذكر ووجه  
آخر وهو أنه إنما يقصد من نقل فعله ما يحفل أن يفعل ويفعل ضده فأما ما لا يصح غيره فنقله لافائدة  
فيه وحل ما نقل عنه وأضيف إليه على فائدة أولى **ص** مالم لا عن نافع بن عبد الله بن عمر عن  
رجل وهو يصلي فسلم عليه فرد الرجل كلاما فرجع إليه عبد الله بن عمر فقال له إذا سلم على أحدكم  
وهو يصلي فلا يتكلم وليشر يديه **ش** السلام على المصلي جائز والأصل في ذلك ما روى عن جابر  
قال يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم لما حجه ثم أدركته وهو يصلي فسلمت عليه فأشارني فلما  
فرغ دعاني فقال ألم تسلمت على آتقانا وأصلى فوجه الدليل منه أنه سلم عليه في الصلاة فلم يتكلم  
عليه وأما أظهر المانع له من رد السلام عليه نطقا (مسئلة) ولا يرد بالسلام لأن الكلام  
منع عنه في الصلاة قال قتادة والحسن فرد السلام كلام والدليل على ما نقلوه قوله تعالى  
وقوموا لله قانتين وماروى ابن مسعود قال كنا نسلم على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي  
فرد علينا فلما أتينا الجيش فرجعنا نسأله فلم يرد فساءلناه فقال إن في الصلاة شغلا  
(فصل) وقوله وليشر يديه لما كان ممنوعا من الكلام كان حكمه رد السلام بالأشارة وأما المأذون

• وحدثنى عن مالك عن  
هشام بن عروة عن أبيه  
أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال اجعلوا من  
صلاتكم في بيوتكم  
• وحدثنى عن مالك  
عن نافع بن عبد الله بن عمر  
كان يقول إذا لم يستطع  
المريض السجود أو رأسه  
أما ولم يرفع إلى  
وجهه شيئا • وحدثنى  
عن مالك عن ربيعة بن  
أبي عبد الرحمن أن عبد الله  
ابن عمر كان إذا جاء المسجد  
وقصد صلى الناس بدأ بالصلاة  
المكتوبة ولم يصل قبلها  
شيئا • وحدثنى عن  
مالك عن نافع بن عبد الله  
ابن عمر عن رجل وهو  
يصلي فسلم عليه فرد الرجل  
كلاما فرجع إليه عبد الله  
ابن عمر فقال إذا سلم على  
أحدكم وهو يصلي فلا يتكلم  
وليشر يديه

والملئ فلا سلم عليه فان سلم عليه لم يرد اشارة والفرق بينه وبين المصلئ ان المصلئ يقطع الكلام بصلاته  
والمؤذن والمصلئ لا يقطع عبادتهما الكلام فذلك كان الكلام في الصلاة بدل ولم يكن الكلام في  
الاذان والتلبية بدل وهذا كما قلنا ان غسل الجنابة بشرط في صحة الصلاة وغسل الجمعة ليس بشرط  
في صحة الصلاة ومما مشروعه ان كان لغسل الجنابة بدل وهو التيميم ولم يكن لغسل الجمعة بدل من تيميم  
ولا غيره فكذلك في مستلزمات له والله اعلم ص **ع** مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول  
من نسي صلاة فلم يذكرها الا وهو مع الامام فاذا سلم الامام فليصل الصلاة التي نسي ثم ليصل بعدها  
ال اخرى **ع** بن قول ابن عمر من ذكر صلاة وهو وراء امام في صلاة اخرى فانه ينادي مع الامام  
ثم يصلي التي ذكر ثم يصلي التي كان فيها ليل على انها اتي ابدى لثلاث فونه فضيلة صلاة الامام لانه  
لا يقطع بفساد صلاته مع الامام فينادي مع الامام ثم يعيد صلاته تلك عند مالك واى حنفية واجحد  
وقال الشافعي يعتد بصلاته تلك ويقضى الثالثة خاصة وهذا للمسئلة مبنية على مراعاة الترتيب في  
الصلاة وذلك ان من ذكر صلوات فائت فلا يخلو ان تكون قليلة او كثيرة فان كانت قليلة فلا يخلو  
ان يذكرها في صلاة او في غير صلاة فان ذكرها في صلاة فلا يخلو ان يكون اماما واموما وفذا  
فان كان اماما قطع ما هو فيه من الصلاة ووجب عليه ان يبدأ بما عليه من الفوائت وسندل على ذلك  
ان شاء الله ( فرع ) وهل تبطل تلك الصلاة على من خلفه من المأمومين او لا عن مالك في ذلك  
روايان رواهما ابن القاسم **ع** احدهما تبطل على من خلفه ووجه ذلك ان الترتيب شرط في صحة  
الصلاة ولا يتصور انفصاله من الصلوات فاذا فسدت صلاة الامام لعده تعدي ذلك الى صلاة المأموم  
كسكبره الاحرام **ع** والرواية الثانية ان صلاتهم صحيحة ووجه ذلك ان هذا معني لو ذكره الامام  
قبل دخوله في الصلاة لم تجز له الصلاة مع عدمه فاذا ذكره في نفس الصلاة لم تفسد بذلك صلاته من  
خلفه كالحدث ( مسئلة ) فان كان الذاكر للصلاة اموما فانه ينادي على ما ذكرناه مع الامام  
ثم يقضى الثالثة ثم يعيد التي صلى مع الامام وهذا قول ابن القاسم وقال ابن حبيب ان ذكر في العصر  
ظهر يومه قطع على شفع او وتر وكذلك ان ذكر مغرب ليلته في العشاء وانما ينادي مع الامام ذا كر  
لصلاة خرج وقتها وامام من ذكر صلاة وهو في خنق من وقتها فاستدركه لوقتها اولى من صلاة  
نافلة لا تجزى وهذا كله مبنى على ان ذكر صلاة في صلاة لا يفسدها وانما يذهب للذاكر ووجهه ان  
يقطعها وبدأ بالتي ذكر ولو بطلت التي هو فيها بذكر غيرها لوجب عليه القطع ورواها اماما وغيره  
( فرع ) وعذا يحتجب التي ينادي فيها مع الامام مذهب ابن القاسم انها فرض وانما يعيد بعد التي  
ذكرها فضيلة الترتيب قال ابن حبيب هي نافلة ( مسئلة ) اذا قلنا يقطع ما هو فيه من الصلوات  
فان عليه ان يبدأ بالفوائت وان خاف فوان وقت الصلاة التي هو فيها وقال الشافعي ينادي على  
صلاته والليل على ما قوله ماروى عن عبد الله بن مسعود قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فجلسنا عن صلاة الظهر والعصر والمغرب والعشاء فاشتد ذلك على فقلت نحن مع رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وفي سبيل الله فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالاقدام ففعلنا فقام  
فصلي العصر ثم اقام فصلي المغرب ثم اقام فصلي العشاء ثم طأنا علينا فقال ما على الارض عناية  
بذكر كون الله غيركم فوجه الدليل منه انه قال حبسنا عن الصلوات وذكر العشاء وانما حبسوا عنها  
وذلك يقتضى منعهم من صلاتها في وقتها ولو كان وقتها باقيا لما كانوا محبوسين عنها ثم ذكر انه بدأ  
بالظهر والعصر والمغرب قبلها وادلى لنا من جهة القياس ان هذا ترتيب مشروع في الوقت فلم يطل

• وحدثنى عن مالك عن  
نافع ان عبد الله بن عمر  
كان يقول من نسي صلاة  
فلم يذكرها الا وهو مع  
الامام فاذا سلم الامام فليصل  
الصلاة التي نسي ثم ليصل  
بعدها الاخرى

بفوات الوقت كترتيب الركعات (مرع) وهل تبطل الصلاة التي كان فيها ما ذكر فيها من  
 الفاتحة أم لا قال ابن حبيب عليه أن يعيدها أبدا وقال سحنون لا يعيدها بعد الوقت والقولان  
 مبنيان على أن الترتيب مراعى في الصلوات المفروضة وهل الترتيب شرط في صحة الصلاة أم لا ذهب  
 القاضي أبو محمد إلى أنه شرط في صحة الصلاة وروى مطرف وابن الماجشون عن مالك أنه  
 وروى على بن زياد عن مالك فبين ذكر الظهر والعصر من يومه في وقت العصر فجعل فبدا  
 بالعصر انه يعيدها ان علم مكانه وان طال ذلك فلا شيء عليه ونحوه رأيت لابن القاسم ووجه الرواية  
 الأولى انه معنى لا يتصور انفصاله من الصلاة فوجب أن يكون شرطا في صحتها كتكبيره الاحرام  
 ووجه الرواية الثانية أنه ليس في تقديم ما هو في وقتها كزمن تأخير الثانية عن وقتها وذلك لا يمنع  
 صحتها كتأخير الصلاة عن وقتها ولا يمنع ذلك صحة صلاة الوقت لانه لا يجوز أن يقال ان ذلك ليس  
 بوقت لها وتقدم الاخرى عليها لا يكون شرطا في صحتها كما لو كانت صلوات كثيرة (مسئلة) وان  
 كانت الصلوات التي ذكر كثيرة فلا يبطل ما هو فيه من الصلوات وليقص ما ذكر من الفوائت بعد  
 اتمامها واختلف أصحابنا في تحديد ذلك فروى ابن القاسم عن مالك ان القليلة خمس خادون ذلك  
 وحكى ابن سحنون عن أبيه ان النجس خافو فيها من حيز الكثير والى ذلك أشار ابن القاسم في المدونة  
 وجه القول الاول ان هذا عدد لا تتسكفه صلاة فسكان في حيز القليل كالثنتين والثلاث ووجه قول  
 سحنون حديث ابن مسعود وليس فيه الموالاة الا في أربع صلوات ومن جهة المعنى ان الترتيب في  
 الصلوات مقيس على الترتيب في الركعات وأكثرها أربع (مسئلة) اذا ثبت ذلك فان ذكر الركعة  
 صلاة فرض في صلاة فرض في المدونة ان كان افتتح الصلاة فليقطعها وان كان بعد ان صلى فيها  
 ركعة فليضيف اليها اخرى يجعلها نافلة ويسلم ويصلي التي ذكر ثم يصلي التي كان شرع فيها وان ذكرها  
 بعد ثلاث ركعات فقد قال مالك يضيف اليها ركعة اخرى قال ابن القاسم وأحب الي أن يقطع اذا  
 ذكر بعد ثلاث والفرق بينهما على مذهب ابن القاسم انه يختار أن يكون لله ركعة تأتير في  
 الصلاة التي ذكرها فيها ولذلك اذا ذكرها بعد ركعة سلم من ركعتين ولم يبقها ربا فأثر الله ذكرها  
 الاختصار منها على ركعتين وصرحها عن الفرض الى النفل فلواتم التي ذكر فيها بعد ثلاث لما كان  
 لذلك فيها تأثيرا لانه اتبعها على حسب ما ابتدأها به فاستحب له أن يقطع ليظهر بذلك تأثير ذكر الصلاة  
 في صلاته وعلى هذا يجب اذا ذكرها في الصبح بعد ركعة أن يقطع وعلى قول مالك المتقدم يضيف اليها  
 ركعة أخرى ووجه ذلك ان من افتتح صلاة على شفع فأتمها بوتر فانه يستحب له تبليغها الشفع ما بينه  
 وبين أربع ركعات كما لو ذكر بعد ركعة (مسئلة) فان ذكر صلاة فرض في نافلة قطعها ان  
 كان لم يصل شيئا وان كان قد صلى منها ركعة فقد اختلف قول مالك فيه فقال مرة يقطع وقال مرة  
 أخرى لا يقطع بل يتم نافلة واختار ابن القاسم أن يتم نافلته والفرق بين هذه المسئلة وبين التي ذكر  
 بعد ثلاث من الفريضة وقد اختار ابن القاسم فيها القطع ان القطع انما هو ليظهر تأثير الله ذكر في  
 الصلاة التي كان فيها اذا كان بين الصلاتين ترتيب ولما كان الترتيب شرعا وبين الفرقين لزم أن  
 يكون لذكر المتقدمة في المتأخرة ترتيب وأما الفرض والنفل فلا ترتيب بينهما فلذلك لم يلزم أن  
 يكون لذكر الفرض في النفل بعد ركعة تأثير ووجه اختيار مالك القطع في النافلة أنه اذا ذكر  
 صلاة فرض في صلاة نفل فاستحب له قطع النفل أصل ذلك اذا ذكر الفريضة في أول ركعة من  
 النافلة فان اعترض على قول ابن القاسم بأنه يلزمه ان ذكر صلاة في أول ركعة من النافلة أن لا يقطع

وقد تقدم من قوله يقطع \* فالجواب عن هذا ان هذا لا يلزمه لان النافلة اذا لم يقعد من اركعتيها لم تسحق الوقت فسكانت الصلاة التي ذكر احق منها بالوقت لقوله صلى الله عليه وسلم من نام عن صلاة او نساها فليصلها اذا ذكرها او يدرك بذلك وقتها فلما كانت الصلاة التي ذكر تسحق الوقت دون التي شرع فيها زامه قطعها والشروع في التي تسحق بالوقت واما عن عقدر كعة من النافلة فقد استحققت تلك النافلة الوقت لقوله صلى الله عليه وسلم من ادرك ركعة من الصلاة فقد ادرك الصلاة فلما استحققت الوقت بالادراك لم تقطع لفرصة انما تسحق الوقت بالركعة فركعتي نافلة تم بصل في ركعتيه ص \* مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمرو اسع بن حبان انه قال كنت اصلي وعبد الله بن عمر مسند ظهري الى جدار القبلة فله اقصيت صلاتي انصرف اليهم من قبل شقي الايسر فقال عبد الله بن عمر ما منعك ان تنصرف عن يمينك قال فقلت رايته انصرف اليك فانصرف اليك قال عبد الله فانك قد اصبت ان قال يقول انصرف عن يمينك فاذا كنت تصلي فانصرف حيث شئت ان شئت عن يمينك وان شئت عن يسارك \* ش قوله كنت اصلي وعبد الله بن عمر مسند ظهري الى جدار القبلة بين بعد هذا بقوله فانصرف اليهم من قبل شقي الايسر انه لم يكن في قبلته واما كان عنه في جانب لانه يكره ان يعل الى من يستقبله لما في ذلك من الاشتغال بالنظر اليه عن الصلاة وقول عبد الله بن عمر ما منعك ان تنصرف عن يمينك على وجه الاختبار لو اسع المرآة قد اصاب في انصرافه عن يساره فاراد ان يعلم ان كان فصدا ذلك وانه سهوا وقول واسع رايته انصرف اليك يعني انه لم يقصد الانصراف عن الصلاة في ذلك الشق واما انصرف الى عبد الله بن عمر من الجهة التي كانت تليه

(فصل) وقول عبد الله بن عمر اصبت يعني حيث رايته الانصراف عن يسارك جائزا لان قال لا يمنع من ذلك ويقول ان الانصراف من الصلاة لا يكون الا عن يمين المصلي وأراد عبد الله بن عمر ان يتقدم الى واسع بن حبان بتعليم صواب من انصرف على أي شق شاء لئلا يتبع قول ذلك القائل فيعمل به اذ لم يكن في ذلك عنده علم ولا انه عن قصد واما فعله على حسب ما تيسر له ولعل عبد الله بن عمر قد كان عنده في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم أثر فقد روى عن ابن مسعود انه قال لا يجعل أحدكم للشیطان شیئا من صلاته يرى ان حقا عليه ان لا ينصرف الا عن يمينه لقد رايته النبي صلى الله عليه وسلم كثيرا انصرف عن يساره ص \* مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن رجل من المهاجرين لم ير به بأسا انه سأل عبد الله بن عمر وبن العاصي أصلي في معطن الابل فقال عبد الله لا ولكن صل في مراح النعم \* ش نهى عبد الله بن عمر عن الصلاة في معطن الابل وباحث الصلاة في مراح النعم جواب السائل عما سأله وزاد مع ذلك علما لعله خاف أن لا يدرك السائل السؤال عن قوله له خاف أن يظن أن مراح النعم مثله فأخبره بالفرق بينهما وعطن الابل مباركة عند الماء ومراح النعم مجتمعهما من آخر النهار ولا خلاف بين العلماء في كراهية الصلاة في عطن الابل وذكر أصحابنا في المنع من الصلاة في مبارك الابل علا مختلفة فذهب طائفة الى انه لا يصل في أعطان الابل لاهما يستر به اللبول والغائط فلا تكاد تسلم مباركة من التماسوعلى هذا التعليل يجوز الصلاة في مباركة اذا أمنت التماسية بسط ثوب أو تيقن طهارة أو غير ذلك وقد روى في ذلك يحيى بن يحيى عن ابن القاسم وقال بعض أصحابنا ان المنع من ذلك لاهما خلقت من الشياطين على ما عاين في الحديث عن البراء بن عازب سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الوضوء من لحوم الابل فقال

\* وحدثنى من مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمرو اسع بن حبان انه قال كنت اصلي وعبد الله بن عمر مسند ظهري الى جدار القبلة فلما قنيت صلاتي انصرف اليهم من قبل شقي الايسر فقال عبد الله بن عمر ما منعك ان تنصرف عن يمينك قال فقلت رايته انصرف اليك فانصرف اليك قال عبد الله فانك قد اصبت ان قال انصرف عن يمينك فان كنت تصلي فانصرف حيث شئت ان شئت عن يمينك وان شئت عن يسارك \* وحدثنى عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن رجل من المهاجرين لم ير به بأسا انه سأل عبد الله بن عمر وبن العاصي أصلي في عطن الابل فقال عبد الله لا ولكن صل في مراح النعم

توضوئها وسئل عن الوضوء من لحم الغنم فقال لا توضؤا منها وسئل عن الصلاة في مبارك  
الابل فقال لا تصلا في مبارك الابل فانها من الشياطين وسئل عن الصلاة في مريض الغنم فقال  
صلا فيها فانها بركة وهذا التعليل يمنع من الصلاة في مباركها بكل وجه وقد روي عن القاسم عن  
مالك في الجموعة لا يصلي فيها وان لم يجدها غيرها وان بسط ثوبا وقال بعض اصحابنا ان المنع من ذلك  
لان نفارها جناية وان نفارها ذلك يمنع اتمام الصلاة فعلى هذا ايضا لا يصلي في مباركها مادامت فيها  
وان تبقت طهارتها يصلي فيها بعد ان يزول عنها اذا تبقت طهارتها ويجب ان يجري البقر مجراها  
لان نفارها ايضا جناية ولا يؤمن قطعها للصلاة بنفارها وقال قوم المنع من ذلك لان نفرتها وانتقل  
رائحتها للصلاة قد سنت النظافة لها وتطيب المساجد بسببها واشبه هذه الوجوه انه يكره الصلاة في  
معاطن المايتسكر ومن النجاسة فيها فاذا تبقت الطهارة جازت لما روي عن نافع قال رأيت ابن عمر  
يصلي بالبعير فقال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يفعله ( فرع ) فبن صلى في مبارك الابل فقد  
قال ابن حبيب بن صلى فيها عابدا أو جاهلا أعاد بدا صلى في موضع نجس وروي ابن المواز  
عن أصبغ عبيد في الوقت ( مسألة ) وأما الصلاة في مراح الغنم فانه جائز لسلامتها من الملل  
المذكورة في الابل ولا خلاف في ذلك تعلمه والأصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم جعلت  
الارض مسجدا وظهرها وماروي عن أنس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في مريض  
الغنم ويدل جواز الصلاة في مريض الغنم على طهارة أبوها وبعرها وكذلك كل ما يؤكل من  
وبذلك قال مالك وأحمد بن حنبل وقال أبو حنيفة والشافعي أبو الهيثم ودليلنا على ذلك الحديث  
المتقدم ( مسألة ) اذا ثبت انه تجوز الصلاة في مريض الغنم فان مريض البقر بمثابة ما في  
جواز الصلاة بها وراه ابن القاسم عن مالك والأصل في ذلك ما تقدمناه من طهارة أبوها وآثارها  
عن مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب انه قال ما صلاة يجلس في كل ركعة منها ثم قال  
سعيد بن المقرب اذا فاتتك من ركعة قال مالك وكذلك سنة الصلاة كلها ثم قال  
على وجه الاختيار لأصحابه وتدريهم في المسائل مثل ما تقدم من قول النبي صلى الله عليه وسلم  
لأصحابه ما روي في السارِب والسارق والزاني وقول سعيد بن المقرب اذا فاتتك من ركعة معنى ذلك  
انه أدرك مع الإمام الركعتين الآخرتين بن جالس مع الإمام فيها ثم بدأ في الركعة الثالثة فلا بد أن  
يجلس فيها لان من سنة الصلاة أن يكون آخرها جلوسا  
( فصل ) وقول مالك وكذلك سنة الصلاة كلها يعني ان من فاته من الصلاة أي صلاة كانت ركعة  
فاته يجلس فيها لانها آخر صلاته وعمل جلوسه لسلامة وأمان أدرك ركعتين المغرب فانه يصبر  
أيضا جلوسا كلها لانه جلس مع الإمام في آخر ركعة من صلاته ثم صلى الثانية فيجلس فيها لان من  
سنة الثانية الجلوس ثم صلى الثالثة فيجلس فيها لانها آخر صلاته وليس هذا حكم الصلاة الواجبة فمن  
أدرك من ركعة فاته يجلس في الثانية فيقوم في الثالثة وانما يصبر الى باعية جلوسا كلها اذا فاتته  
ركعة ثم أدرك الثانية ثم فاتته بقية الصلاة رعاى أو غيره واذا أدرك المقيم من صلاة مسافر ركعة  
فقد قال ابن المواز وابن حبيب تصبر جلوسا كلها لانه جلس مع الإمام في الثانية الإمام وهي أولاه ثم  
جلس في ثالثة ثم جلس في ثالثة لانها يقوم الى القضاء ولا يقام الى القضاء الا لمن جلوس ثم يجلس  
في الآخرة لانه رابعة وقال سمعون يقوم في الثالثة ولا يجلس

• وحدثنى عن مالك  
عن ابن شهاب عن سعيد  
ابن المسيب انه قال ما صلاة  
يجلس في كل ركعة منها ثم  
قال سعيد هي المغرب اذا  
فاتتك منها ركعة قال مالك  
وكذلك سنة الصلاة كلها

## ﴿ جامع الصلاة ﴾

ص ﴿ مالك عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن عمرو بن سليم الزرقاني عن أبي قتادة الانصاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي وهو حامل أمية بنت زبب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي العاصي بن ربيعة بن عبد شمس فإذا سجد وضعها وإذا قام حملها ﴾ ش روى ابن القاسم عن مالك في معنى هذا الحديث أنه قال ذلك في النوافل ووجه ذلك أن النوافل قد يترخص فيها يسير العمل وأمر الفرض أكد فيجب أن يتفرغ لها من جميع الأعمال ووضع أمية عند السجود وحملها عند القيام من العمل الذي يستباح مثله في النوافل وروى ابن نافع وأشباه مالك أنه سئل عن تأويل الحديث فقال ذلك عندى على حال الضرورة إنما كان الرجل لا يجد من يكفيه ولم يفرق في هذه الرواية بين الفرض والنفل وهذا على ما قلناه وجه صحيح لأن الضرورة تبيح للرجل الاشتغال في فرضه بكثير مما ليس له فعله مع الكفاية بما كان الصبي يضيّع إذا لم يكن له ممسك وما يدل على أن ذلك كان للضرورة أن فيه من التغير في الصلاة بما لا يمكن الاحتراز منه من قول الصبي الذي لا ينهم إلا جرح وقد روى هذا الحديث محمد بن عجلان وعثمان بن أبي سليمان فقالا فيه عن عامر ابن عبد الله عن عمرو بن سليم رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يؤم الناس وهو حامل أمية الحديث أخرجه مسلم من حديثها ﴿ قال القاضي أبو الوليد وذلك عندى ينقسم على قسمين فإما كان إنما يحمل الرجل الصبي على معنى الكفاية لأمه أو لاشتغالها بغير ذلك مما يهيأها أو يحمله عن المرأة على وجه الفرق بها فإن ذلك لا يجوز أن يكون إلا في النافلة والفرق بينهما بين الفرض أن مدة الفريضة يسيرة يمكن أن يتفرغ لها ويصلي في ذلك الوقت أما إذا من يقوم به ويحفظ عليه أسماكه في ذلك الوقت ومدة النفل طويلة ولذلك لا يبيع فيها ما لم يبيع في الفريضة من الجلوس مع القدرة على القيام (مسئلة) وأما أن كان للضرورة يخاف على الصبي هلاكاً أو أمراً شديداً ولا يجد من يقوم مقامه فيه فإن أسماكه له جائز في الفرض وغيره وأصل ذلك أن العمل ممنوع في الصلاة في الجلبة إلا أن تدعو إلى ذلك ضرورة فإنه على حسب ما تقرر في الشرع وقد استوعبنا ذلك في الاستيفاء (مسئلة) وقال ابن القاسم في حل المرأة وتدعها تركع وتسجد في الفرض لا ينبغي ذلك فإن فعلت ولم يشغلها عن الصلاة لم تعد ﴿ قال القاضي أبو الوليد ومعنى ذلك عندى أن يكون أسماكه حال القيام على وجه لا يشغلها ولا تنكشف أسماكه بيدها وإنما يكون على عاتقها أو في ثوب معلق منها وأما أن كانت تحسك يديها أو تحمله في ذراعها فإنه عمل متصل كثيراً في الصلاة وذلك يمنع عنها ﴾ قال القاضي أبو الوليد وهو عندى معنى قوله ولم يشغلها وأما في حال الركوع والسجود فانهما كان على عاتقها وضعت حتى تكمل ذلك وتأخذ عند قيامها فيكون من العمل المتفرق في الصلاة وذلك من حيز القليل الذي لا يمنع صحة الصلاة والله أعلم ص ﴿ مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ويجتمعون في صلاة العصر وفي صلاة الفجر ثم يعرج الذين باتوا فيكم فيسألهم وهو أعلم بهم كيف تركتم عبادي فيقولون تركناهم وهم يصلون وأتيناهم وهم يصلون ﴿ ش قوله صلى الله عليه وسلم يتعاقبون فيكم معناه تأتي طائفة عقيب أخرى وتعاقبهم أي تأتي ملائكة بالليل وتعاقبهم ملائكة بالنهار يريد والله أعلم بتدأولون فيصنعون في صلاة الصبح فتعرج ملائكة الليل وتبقى ملائكة

## ﴿ جامع الصلاة ﴾

﴿ حدثني يحيى عن مالك عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن عمرو بن سليم الزرقاني عن أبي قتادة الانصاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي وهو حامل أمية بنت زبب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي العاصي بن ربيعة بن عبد شمس فإذا سجد وضعها وإذا قام حملها ﴾ وحدثني عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ويجتمعون في صلاة العصر وصلاة الفجر ثم يعرج الذين باتوا فيكم فيسألهم وهو أعلم بهم كيف تركتم عبادي فيقولون تركناهم وهم يصلون وأتيناهم وهم يصلون



الهارم تنزل ملائكة الليل فيصنعون في صلاة العصر ثم تخرج ملائكة النهار وتبقى ملائكة الليل وهو من تفضل الله على عباده أن جعل اجتماعهم في أوقات الصلوات فتكون الصلاة في أول أعمال العباد وأخرها ويحصل أن يكون هذا التعاقب من الملائكة في جلة الناس فتكون الصلاة التي يتعاقبون فيها وقت صلاة الناس ووقت أقامتها في المساجد ويحتمل أن تكون الملائكة هم الحفظة الكرام وأن يكون التعاقب فيها يخص كل إنسان بما في وقت صلاته

(فصل) وسؤاله لهم تعالى وهو أعلم بعمل أن يكون تعبداً للملائكة كما أمرهم الله أن يكتبوا ويحسوا أعمال العباد وهو عالم بسرهم وجهرهم ص **ع** مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مروا أبا بكر فليصل للناس فقالت عائشة إن أبا بكر يارسول الله إذا قام في مقامك لم يسمع الناس من البكاء فرعر فليصل للناس قال مروا أبا بكر فليصل للناس قالت عائشة فقلت لحفصة قولي له أن أبا بكر إذا قام في مقامك لم يسمع الناس من البكاء فرعر فليصل للناس ففعلت حفصة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اسكنن لآتين صواحب يوسف مروا أبا بكر فليصل للناس فقالت حفصة لعائشة ما كنت لأصيب منك خبراً **ش** أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا بكر أن يصلي للناس لأنه كان أفضل المصابة وأعلمهم وقد اختلف الفقهاء فبين هو أقوم بالأمامة فذهب مالك والأوزاعي وبوخليفة والشافعي إلى أن أحقهم بالأمامة أفضلهم وإن اختلفت عباراتهم فقال مالك يوم القوم أفقههم إذا كانت له حال حسنة قال ابن حبيب ولا يكون عالماً حتى يكون قارئاً وقال الثوري يوم القوم أقرؤهم وقال أصحاب الظاهر يوم القوم أكبرهم ومعنى الخلاف عندي أن يكون أحداً رجلين فيها علما وبقراءة القرآن ما يقيم به صلاته ولا يقرؤه كله ويكون الآخر قارئاً لجمع القرآن حسن التلاوة ويعلم إقامة الصلاة على وجهها إلا أنه لا يقع في أحكامها ولا يعلم دقائق أحكام السهو فيها فيكون أحقهما بالقيامة إذا كانت له حال حسنة. والدليل على ذلك تقدم النبي صلى الله عليه وسلم أبا بكر لما كان أعلم المصابة وأفضلهم وإن كان فيهم من هو أقرأ منه وقد قال عمر أي أقرؤنا ودليلنا من جهة المعنى أن المقدار الذي تقتدر إليه الصلاة من القراءة قد استوفينا به والصلاة لا يؤمن أن يطرأ فيها على الإمام ما لا يعلم حكمه القاري فيفسد حال ذلك مما ينفرده الفقيه

(فصل) وقول عائشة أن أبا بكر إذا قام في مقامك لم يسمع الناس من البكاء دليل على أن من الصلوات ما حكمها الجهر ودليل على أن البكاء من خشية الله لا يقطع الصلاة وفيه دليل على جواز القول بالرأى ولذلك أقرها على اعتراضها عليه بالرأى بعد نفعه على الحكم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم جواباً لعائشة مروا أبا بكر فليصل للناس دليل على ترك اعتبار شيء مما عترض به ودليل على أن ذلك كله لا ينقص من الصلاة وقول عائشة لحفصة قولي له أن أبا بكر إذا قام في مقامك لم يسمع الناس من البكاء إلى آخر الفصل على سبيل التكرار والتأكد بخاتمة أن يكون مرض النبي صلى الله عليه وسلم وشدة وجهه قد منعه من استيفاء قولها فابتعاضت عائشة أن تراجع في القول وأرادت أن يخاطبه بذلك غيرها ويتكرر على النبي صلى الله عليه وسلم القول من جاعة فيكون أدعى إلى الإصغاء إليه

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم اسكنن لآتين صواحب يوسف يريد جنس النساء منهم صواحب يوسف فيحصل أن يرید امرأه العزيز وأنى بلفظ الجمع على معنى الجنس كما يقال فلان يميل إلى النساء

\* وحدثنى عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مروا أبا بكر فليصل للناس فقالت عائشة إن أبا بكر يارسول الله إذا قام في مقامك لم يسمع الناس من البكاء فرعر فليصل للناس قال مروا أبا بكر فليصل للناس فقالت عائشة إن أبا بكر يارسول الله إذا قام في مقامك لم يسمع الناس من البكاء فرعر فليصل للناس فقالت حفصة لعائشة ما كنت لأصيب منك خبراً





كان عليه ملائكة و عورته مع فعله على أنه لو لم يصبح الجمع بينهما لكان حديث الزهري أولى لان روايته أنبت وأخذ الجماعة به واتصال العمل به دليل على صحته وبقاء حكمه وإن كان أحدهما ناسخا لا تخبرنا إلا بالحق هو الناسخ لا الجاع بعد النبي صلى الله عليه وسلم على جواره ص **ع** مالك عن يحيى بن سعيد أن عبد الله بن مسعود قال لا نساك في زمان كثير فقهاؤه قليل قراؤه تحفظ فيه حدود القرآن وتضيع حروفه قليل من يسأل كثير من يعطى يطيلون فيه الصلاة ويقصرون فيه الخطبة يبدون أعمالهم قبل أعمالهم وسيأتي على الناس زمان قليل فقهاؤه كثير قراؤه تحفظ فيه حروف القرآن وتضيع حدوده كثير من يسأل قليل من يعطى يطيلون فيه الخطبة ويقصرون الصلاة يبدون فيه أهواهم قبل أعمالهم **ع** ش قوله إنك في زمان كثير فقهاؤه قليل قراؤه لم يرد بذلك عبد الله بن مسعود إن من يقرأ القرآن كان قليلا في زمانه وإنما أراد أن من يقرأ القرآن فيكون خطفه منه قراؤه دون الفقه فيه لأن عبد الله بن مسعود إنما قصد إلى مدح الزمان الذي كان فيه وهو عصر الصحابة رضي الله عنهم والثناء عليهم بكثرة الفقهاء والعلماء وجعل فقهاء أهل ذلك العصر إنما كان من القرآن والاستنباط منه ولم يكونوا أهل كتاب ولادواوين ولا غنصوا القرائيس السلم وإنما كان عليهم في صدورهم واستنباطهم من محفوظهم ومحال أن يستنبط من القرآن من لا يحفظه وأصل الفقه وعظمته كتاب الله تعالى الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه وهو الذي قال فيه تعالى ما فرطنا في الكتاب من شيء وأزلنا عليك الكتاب شيئا فاعمال أن بوصف الفقه والعلم والتقدم في الدين من لا يقرأ القرآن مع ما علم من حال الصحابة رضي الله عنهم في اقتضائهم في العلم على القرآن ولا يجوز أن يقصد عبد الله بن مسعود مع فضله وعلمه من تلاوة القرآن وكونه أحد الأئمة فيه إلى أن يمحى زمن الصحابة وصدر الأمة بقله القرآن فيه لأن أهل ذلك العصر كانوا أجمع الناس بتلاوة القرآن وتلقيه من الركبान وتدارسه والعمل به وكان ذلك منهم لما رأوا من تفصيل النبي صلى الله عليه وسلم من تعلم القرآن وعلمه وتقديمه في المحدثين كانا كثيرا أخذ القرآن ودعاؤه أصحابه في مواطن الشدائد بأن يحبوا البقرة بأفضل ما يدعون به حسانهم على الرجوع وتذكيرهم بأن هذه الصفات من أفضل صفات المؤمنين التي يعمل عن الفرار صاحبها ولا يدعو بذلك واحدا ولا اثنين لأنه لا ينفع بهم وإنما يدعو بمثل ذلك العدد الكثير ومعلوم في العادة أنه لا يكاد أن يكون من أصحاب سورة البقرة إلا من قرأ القرآن كله وإنما ثبت بما ذكرناه أن تلاوة القرآن وحفظه من أفضل الخصال وأرفع المراتب وأنه مما لا يجوز أن يعاب به أحد فيجب أن يصح قوله على ما يليق به من العلم وحسن الظن فيجعل مدح زمان الصحابة بكثرة الفقهاء وقلة القراء على أنما أراد به أن من يقرأ القرآن فيه لا يفقهه قليل وإن الفقهاء فيه من قرأ القرآن المستطيلين الأحكام منه كثير وهذا هو المعلوم من حال الصحابة رضي الله عنهم وحشرناهم

( فصل ) وقول عبد الله تحفظ فيه حدود القرآن وتضيع حروفه من قبيل ما ذكرناه قبل هذا وأنه لا يجوز حمله على الإطلاق لما عرف من حال عبد الله بن مسعود القائل لذلك وحال الصحابة الموصوفين بذلك لأن ترك الحروف لا يعمل أن يريدها حروف القرآن من ألف ولا وسم وغير ذلك من حروف التهجي أو يريد به لغاته وفي تضييع أحد الأرضين على الإطلاق منع من تحفظه وأطراح تلاوته وهذا ما لا يستعجز به مسلم أن يؤم به أحد من الصحابة الذين وصفهم الله بأنهم خير أمة أخرجت للناس فإذا ثبت أن عبد الله بن مسعود لا يجوز أن يمدح الزمان بتضييع حروف القرآن

وحدثني عن مالك عن يحيى بن سعيد أن عبد الله بن مسعود قال لا نساك في زمان كثير فقهاؤه قليل قراؤه تحفظ فيه حدود القرآن وتضيع حروفه قليل من يسأل كثير من يعطى يطيلون فيه الصلاة ويقصرون فيه الخطبة يبدون أعمالهم قبل أعمالهم وسيأتي على الناس زمان قليل فقهاؤه كثير قراؤه تحفظ فيه حروف القرآن وتضيع حدوده كثير من يسأل قليل من يعطى يطيلون فيه الخطبة ويقصرون الصلاة يبدون فيه أهواهم قبل أعمالهم

فيه فلا بد من حله على وجه يليق بلفظه يعني ذلك انه فصل صفة الزمان بظاهر الحق واقامة حدوده وإجراء الأحكام على ما يقتضيه القرآن وإن ذلك عام في ذلك الزمان من بين ما رغب فيه ومحمود عليه من يقتضى أن يكون من المنافقين والمسرئين على أنفسهم من لم يترك النبي صلى الله عليه وسلم وإن هذا الصنف لا يقرن القرآن ويضعون سر وفوتلاوته وإن اظهروا التزام أحكامه وحدوده خوفاً من الصعابة وضلاء المسلمين ولم يرد بذلك أن أيا بكر وعمر وضلاء الصعابة يضعون سر وفي القرآن لأن هؤلاء لم يضعوا سر وفي القرآن لم يصل أحد إلى معرفة حدوده لأنه لا يعلم ما ينضج من الأحكام والحدود إلا من قرأ آخر وفي وعرف معانيها

(فصل) وقوله قليل من سأل كثير من يعطى يعني أن المتصدقين كثير وأن المتعفيين عن الصدقة من الفقراء كثير وأن السائلين منهم قليل وهذا وصف لأغنياء ذلك الزمان بالصدقة والفضل والمراعاة وصف لفقراءهم بالمعبر وفي النفس والقناعة وهذه صفة صدر هذه الأمة رضي الله عنهم

(فصل) وقوله يطيلون فيه الصلاة ويقصرون فيه الخطبة يعني ملازماتهم السنة وإن أكثرهم يفعل الخطبة والصلاة للناس أهل العلم إن هذا هو المشرع وفي الخطبة والصلاة

(فصل) وقوله يبدئون أعمالهم قبل أهلهم يعني الأهل ههنا وإن كان اللفظ واقفاً في أصل كلام العرب على كل عمل من تركه فسق إلا أن المراد به ههنا البر وهذا يقتضى الطاعة في الشرع ومعنى ذلك أنه إذا عرض لهم عمل بر وهوى وبدوا بعمل البر وقتموه على ما هو

(فصل) وقوله وسأيت على الناس زمان قليل فقهاؤه يعني أن من يفقهه من يقرأ القرآن قليل وإن أكثرهم في ذلك الزمان يقرأ القرآن ولا يفقهه فيمضوا أخبارهم بان تلاوة القرآن لا تتغل في آخر الزمان لأن الله تعالى قد وعد بحفظه وأثنى من نسيانه فقال تعالى إنا نحن نزلنا الذكر وإنه لحافظون ولم يرد أن كثرة القراء عيب في ذلك الزمان وإنما عابوا بقلة الفقهاء فيه وإن قراءه لا يفقهون ولا يعملون به وإنما عابوا منهم بحفظه وهذا نقص وعيب فيهم

(فصل) وقوله تحفظ في سر وفي القرآن وتفتتح حدوده يعني أن التالين لكتاب الله كثير لا يابون به ولا الناس إمام ولا رؤساء يعملونهم على العمل به فتضيع لذلك حدوده وأحكامه وهذا خالف الزمان الأول المدحوخ فإن أئمة كالأقضية بالقرآن ويعملون الناس عليه

(فصل) وقوله كثير من سأل قليل من يعطى يعني أن الحرص والرغبة تلي في نفوس فقراءهم والشح والمنع في نفوس أغنيائهم فيكثر السائل ويقل المعطى

(فصل) وقوله يطيلون الخطبة ويقصر الصلاة يعني أنهم يخالفون السنة في ذلك وفيه معنى آخر لأن الخطبة بمنزلة الوعظ والصلاة عمل من أعمال البر يعني ذلك أن وعظهم أكثر وعملهم يقل وقوله يبدئون في أعمالهم قبل أهلهم يعني أنهم إذا عرض لهم هوى وعمل بدوا بعمل الهوى من مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال بلغني أن أول ما ينظر فيه من عمل العبد الصلاة فإن قبلت منه نظر فيما بقي من عمله وإن لم تقبل منه لم ينظر في شيء من عمله ثم قوله أول ما ينظر فيه من عمل العبد الصلاة يقتضى تأكيدها وشدة حرصها لأنها تبدأ بالنظر فيها على غير ما من أعمال البر التي تبدأ عليها من هذا قول عمر بن الخطاب المتقدم أن أهم أمر عندى الصلاة من حفظها وحافظ عليها حفظ ديني ومن ضيعها فبها أسوأ ما أصبح في هذا حصص على الاهتمام بأمر الصلاة وتحسينها بجزية

هو حديثي عن مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال بلغني أن أول ما ينظر فيه من عمل العبد الصلاة فإن قبلت منه نظر فيما بقي من عمله وإن لم تقبل منه لم ينظر في شيء من عمله

من المراجعة لئانما قبلت منه نظر في سائر أعماله ونفعه ما عمل من غير ذلك من أعمال البر وإن لم يتقبل  
لنفعه من عمل ولم ينظر له فيه ص **ع** مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج  
النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت كان أحب العمل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي يدوم عليه  
صاحبه **ع** ش الدائمة على ضربين أحدهما بالنية والثاني بتكرار العمل فأما بالنية فمثل  
ضربين أحدهما تكرارها قبل وقت العمل والثاني تكرارها مع العجز عن العمل والعزم على  
الإتيان به متى أمكن وأما تكرار العمل فهو أن تكون له نافذة صوم أو صلاة أو صدقة فداومها  
فكانت هذه النافذة أحب الأعمال إليه وإن قلت وراها أفضل من كثير النافذة التي لا بدوم عليها  
ويحتمل أن يكون ذلك لعنيتين أحدهما أن يسير العمل الذي يدوم عليه صاحبه يكون منه في  
جميع العمر أكثر من الكثير الذي يفعل مرة أو مرتين ثم يتركه ويترك العزم عليه والعزم على  
العمل الصالح يناب عليه **ع** والثاني أن العمل الذي يدوم عليه هو الخير **ع** وإن ما توغل فيه يصف  
ثم قطع فانه غير مشرووع **ع** مالك أنه بلغه عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه أنه قال  
كان رجلان أخوان فهلك أحدهما قبل صاحبه بربعين ليلة فذكرت فضيلة الأول عنده  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لم يكن الآخر مسلماً قالوا بلى يا رسول الله وكان لا بأس به فقال صلى  
الله عليه وسلم وما يدريك ما بلغت به صلاته أو ما مثل الصلاة كمثل نهر غمر عذب باب أحدكم يقسم  
في كل يوم خمس مرات فأترون ذلك يتي من درنه فانكم لا تدرون ما بلغت به صلاته **ع** ش قوله  
فذكرت فضيلة الأول عنده رسول الله صلى الله عليه وسلم دليل على جواز الشئ على الميت عافيه من  
الخير والأخبار عنه بالذكر لفضيلة بعد موته وقدر روى عن أنس من يجازة فأتوا عليها خيراً فقال  
النبي صلى الله عليه وسلم وجبت ثم من واجبة أخرى فأتوا عليها خيراً فقال وجبت فقال عمر بن  
الخطاب وما وجبت يا رسول الله قال هذا أئتمت عليه خيراً فوجبت له الجنة وهذا أئتمت عليه ثم  
فوجبت له النار أئتم شهداء الله في أرضه وما يجوز الشئ عليه بفعله ولا يجزى عما يصير إليه لانه أمر  
مغيب عنا والله الذي روى عن أم العلاء أنها قالت لثمان بن مظعون رحمة الله عليك أبا السائب فشهدا  
عليك لقد أكرمك الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وما يدريك أن الله أكرمه وأما الحنفية فإن  
كان من يخاف عليه الفتنة بذكر ما فيه من المحاسن فهو ممنوع **ع** روى أن النبي صلى الله عليه وسلم  
سمع رجلاً يفتي على رجل ويظهر به في المدح فقال أهلكم أو قطعتم ظهر الرجل وإن لم تحض الفتنة  
عليه فلا بأس به لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لمرء يابن الخطاب فوالذي نفسي بيده  
ما ليك الشيطان سالكا فاقط الأسك فجاغرا فجعل

( فصل ) وقوله صلى الله عليه وسلم لم يكن الآخر مسلماً بحيث أن يكون لم يعرف حله فسلمه  
مستفهما عنه ويحتمل أن يكون علم حله فأنى لفظ الاستفهام ومعناه التفرق فقالوا بلى يا رسول  
الله وكان لا بأس به يعنيون أنه كان مع أسلامه لا بأس به وهذه اللفظة تستعمل في الضابط في اقرب  
معناه ولا راعي المبالغة في تفضيله

( فصل ) وقوله صلى الله عليه وسلم وما يدريك ما بلغت به صلاته يعني والله أعلم أن صلاة هذا الثاني  
بعد الأول من أعمال البر التي يرفع صاحبها وقد عمل منها بعد أخيه أو بعين يوم ما ترفع به الدرجات فلا  
يدرون لها قد بلغت أربعين درجة أخيه فمضى صلى الله عليه وسلم فقال أو ما مثل الصلاة كمثل نهر  
عذب غمر خمس مرات فأترون ذلك يتي من درنه فانكم لا تدرون ما بلغت به صلاته

**ع** وحديث عن مالك عن  
هشام بن عروة عن أبيه  
عن عائشة زوج النبي  
صلى الله عليه وسلم أنها  
قالت كان أحب العمل  
إلى رسول الله صلى الله  
عليه وسلم الذي يدوم عليه  
صاحبه **ع** وحديث عن  
مالك أنه بلغه عن عامر بن  
سعد بن أبي وقاص عن  
أبيه أنه قال كان رجلان  
أخوان فهلك أحدهما  
قبل صاحبه بربعين ليلة  
فذكرت فضيلة الأول  
عنده رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فقال لم يكن  
الآخر مسلماً قالوا بلى  
يا رسول الله وكان لا بأس  
به فقال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم وما يدريك  
ما بلغت به صلاته أو ما مثل  
الصلاة كمثل نهر غمر  
عذب باب أحدكم يقسم  
في كل يوم خمس مرات  
فأترون ذلك يتي من درنه  
فانكم لا تدرون ما بلغت  
به صلاته



ابن القاسم في العتية ولو خرج الى باب فشر به ووجه ذلك أن يسير العمل خفيف وكثير مكره  
 وراعى مع ذلك عين الطعام فيكره احضار الكثير منه في المسجد وخفف في احضار يسيره وروى  
 ابن نافع عن مالك في المجموعة في القوم يفترون فيه على كملك وتمر متزوع النوى ثم يصفرون  
 فيضعفون أرجوان يكون خفيفا وقال ابن القاسم في العتية وأرخض لجيد الدار أن يأتيه فيه  
 طعامه قال على بن زياد عن مالك والمتكف والمطر والمجاز قال ابن القاسم وكذلك المساجد  
 تتخذ في القرى للزباني فيبيتون ويأكلون خفف فيها فانفتحت أقوالهم على المنع على وجهين  
 الاكثر واحضار كثير الطعام والغنى عن ذلك وتجوز به في الشيء اليسير كشراب الماء والسويق  
 لغير عذر وتجوز به في المتوسط مع الحاجة الى ذلك وكراهة مع عدم الحاجة (مسئلة) وأما  
 الميت في المسجد فجوز مالك للغراء دون الرجل الحاضر قال ابن القاسم في العتية لا بأس  
 بذلك للحاضر الضيف دون من له منزل وروى ابن حبيب عن مالك وابن وهب لا توفد ناري المسجد  
 وجوز مالك التزير في المسجد الاسواط اليسيرة دون ما كثر من الضرب واقامة الحدود والله  
 أعلم من كان يريد أن يلفظ أو يشد شعرا أو يرفع صوته فليخرج الى هذه الرحبة **ش** هذه البطحاء  
 بناء برفع على الارض أثر بدمن الفراع ويحدق حواله بنشئ من جدار قصير ووسع كهيئة الرحبة  
 وبسط بالحصى يجمع فيها للجلوس ولما رأى عمر بن الخطاب رضي الله عنه كثرة جلوس الناس  
 في المسجد وتعدتهم يمشي بهم فأمرهم بذلك الى اللفظ وهو المختلط من القول وارتفاع الاصوات  
 وروى مجازي في أثناء ذلك انشاد شعر بنى هذه البطحاء الى جانب المسجد وجعلها لذلك ليخلص  
 المسجد لذكر الله تعالى وما يخلص من القول ويترفع من اللفظ وانشاد الشعر ورفع الصوت فيقول مرد  
 أن ذلك محرم فيه وانما ذلك على معنى الكراهية وتزیه المساجد لا سيما مسجد النبي صلى الله عليه  
 وسلم فيسب له من التعظيم والتزیه ما لا يجب لغيره وقد روى السائب بن يزيد قال كنت قائما  
 في المسجد فحسبني رجل فنظرت فاذا عمر بن الخطاب فقال اذهب فأتيتني بهذين فجئت بهما فقال  
 من أتيا فلامن أهل الطائف قال لو كنتما من أهل البلد لاجعتكما ثم هان أصواتكما في مسجد  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وزاد ابن مسعود عن مالك قال عمر بن الخطاب أن مسجدا هذا لا يرفع  
 فيه الصوت وقال ابن القاسم في المبسوط فدرأيت مالكا يعيب على أصحابه رفع أصواتهم في المسجد  
 وقد عل ذلك محمد بن مسلمة بكتين احداهما انه يجب أن يترفع المجد من مثل هذا ومعنى هذا ان  
 المسجد بما أمر بان يعظمه وتوقيره والثانية لانه مبنى للصلاة وقد أمر بأن تأتيا وعلينا السكنة  
 والوقار بأن نترفع ذلك بموضعها المتخذها أولى (مسئلة) قال مالك في المبسوط في الذي يشد  
 الصلابة في المسجد لا يقوم رافع صوته وأما أن يسأل عن ذلك جلساء غير رافع لصوته فلا بأس بذلك  
 ووجه ذلك ان رفع الصوت ممنوع في المساجد لما ذكرناه فأما سؤاله جلسيه من جنس المحادثة  
 وذلك غير ممنوع ما لم يبلغ ذلك اللفظ من الاكثر وقال محمد بن مسلمة ترفع الاصوات ممنوع في  
 المساجد الا ما لا بد منه كالجهر بالقراءة في الصلاة والخطبة والغصوة بين الجماعة عند السلطان فلا  
 بأس به واحتج لذلك بان المسجد يجمع الناس ولا بد لهم من مثل هذا قال القاضي أبو الوليد وعندي  
 انما يصح أن يمتنع فيه بما جوزه مالك من جلوس الحكم في المسجد للحكم بين الناس ولا بد للخاصة من  
 من رفع الاصوات فعلى هذا يباح فيه رفع الصوت بالقراءة في الصلاة والضرورة من المراجعة

وحدثني عن مالك أنه بلغه  
 أن عمر بن الخطاب بنى  
 رحبة في ناحية المسجد  
 تسمى البطحاء وقال من  
 كان يريد أن يلفظ أو  
 يشد شعرا أو يرفع صوته  
 فليخرج الى هذه الرحبة



اللازمة ولذلك شرع رفع الصوت بالخطب في المساجد لئلا يسمع به الإمام أو الخبير فيجبر به من أمور الدنيا والنظر للناس فيها ( فرع ) وهذا إما يكون في القراءة على وجه مخصوص كالإمام يجبر بالقراءة وحده وأما رفع الناس أصواتهم بعضهم على بعض في القراءة فهو ممنوع وقد تقدم ذكره ( مسئله ) وأما الجلوس في المسجد للتوقيف من الحديث من غير رفع صوت ولا رأس به قال مالك في العتبية وقد كان عمر بن الخطاب يجلس في المسجد ويجلس الرجال فيحدثهم عن الاجناد ويحدثونه بالأحاديث ولا يقولون له كيف تقول كما يفعل أهل هذا الزمان

### جامع التزغيب في الصلاة

جامع التزغيب في الصلاة

حدثني يحيى عن مالك

عن حماد بن سهيل بن مالك

عن أبيه أنه سمع طلحة بن

عبيد الله يقول جاء رجل

إلى رسول الله صلى الله

عليه وسلم من أهل نجد نثر

الرأس يسمع دوى صوته

ولا يفقه ما يقول حتى دما

فأذاهو يسأل عن الإسلام

فقال له رسول الله صلى الله

عليه وسلم خمس صلوات

في اليوم والليلة قال هل

علي غيرهن قال لا إلا أن

تطوع قال رسول الله صلى

الله عليه وسلم وصيام شهر

رمضان قال هل علي غيره

قال لا إلا أن تطوع قال

وذكر رسول الله صلى

الله عليه وسلم الزكاة فقال

هل علي غيرها قال لا إلا أن

تطوع قال فادر الرجل

وهو يقول والله لا أن بد

علي هذا ولا تنقص منه

فقال رسول الله صلى الله

عليه وسلم أفلح إن صدق

ص مالك عن حماد بن سهيل عن مالك عن أبيه أنه سمع طلحة بن عبيد الله يقول جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من أهل نجد نثر الرأس يسمع دوى صوته ولا يفقه ما يقول حتى دنا فأذاهو يسأل عن الإسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس صلوات في اليوم والليلة قال هل علي غيرهن قال لا إلا أن تطوع قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وصيام شهر رمضان قال هل علي غيره قال لا إلا أن تطوع قال وذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم الزكاة فقال هل علي غيرها قال لا إلا أن تطوع قال فادر الرجل وهو يقول والله لا أن بد علي هذا ولا تنقص منه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أفلح إن صدق ثم نثر الرأس يعني أنه قد قام شعرا رأسه ولم يزل يشط ولا دهر ولا غيره وقوله يسمع دوى صوته ولا يفقه ما يقول يريد به يسمعون جهره صوته ولا يبين كلامه بأني فهم به أو بعينه سمعته ممن يسمع دوى صوته حتى دنا فاقرب فإذا هو يسأل عن الإسلام يدل علي قرب طلحة من النبي صلى الله عليه وسلم ولذلك ما دنا الأعرابي من رسول النبي صلى الله عليه وسلم عن الإسلام عرف طلحة ما يقول وأنه يسأل عن الإسلام وهو التقياد والتذلل لله بالطاعة من قولهم أسلم فلان الأمر فكان أي ناقضه فكان هذا الأعرابي يسأل مما أوجب الله عليه من العبادات فيكون يفعلها سائما فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس صلوات في اليوم والليلة فبدأ بالصلاة لأنها عمدة الدين وأكده أفعاله ولم يذكر الإيمان وأظهار الشهادتين لأن السائل قد كان أقر بذلك كله ويحفل أن هذا السائل قد رأى الصلاة وعرف صفتها ولم يعرف حكم الواجب منها ولا مقصد ارها فأجابه النبي صلى الله عليه وسلم عما سأل ويحتمل أن يكون لم يعلم شيئا من حالها فأخبره النبي صلى الله عليه وسلم بمجمل الواجب ثم يفسره بعد ذلك فقال الأعرابي هل علي غيرهن يعني من الصلوات فقال لا إلا أن تطوع وهذا نص في أنه لا يجب من الصلوات غير الصلوات الخمس لا وتر ولا غيره ولو اقتصر علي قوله الأول خمس صلوات مع سؤله عن الإسلام لكان ظاهرا أنها جميع الواجب عليه إلا أن السائل أراد رفع الإشكال والتجوز بسؤله هل علي غيرها فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا إلا أن تطوع يريد صلى الله عليه وسلم ليس عليه غيرها إلا أن تطوع ع الرجل فيكون ذلك عليه بدخوله فيها وقد اختلف العلماء في الرجل يشرع في النافلة هل يلزمه إتمامها لا فنهج مالك إلى أن من دخل في نافلة لم يكن له أن يقطعها عدا وان فعل ذلك كان عليه القضاء وإن غلبه على قطعه غالب لم يكن عليه القضاء وقال أبو حنيفة عليه القضاء في العمد والعذر وقال الشافعي له أن يقطعها ولا قضاء عليه والله لعل علي حجة ما ذهب إليه مالك قوله صلى الله عليه وسلم لا إلا أن تطوع لأن السائل سأل هل علي غير ذلك فقال صلى الله عليه وسلم لا إلا أن تطوع تقديره والله أعلم الآن

نطوع فيكون ذلك عليك ولا يصح ذلك إلا بأن يجب عليه التطوع بحد دخول فيه  
 (فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم وصيام شهر رمضان يعني أن هذا من الصيام الذي سأل عنه وقول  
 الأعرابي هل علي غيره وقوله صلى الله عليه وسلم لا الآن نطوع على نحو ما ذكرناه في الصلاة لانه  
 لا صوم على المكلف غير صوم رمضان الآن بيطوع فيلزم ذلك بالضرورة وبالدخول فيه  
 (فصل) وقوله وذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم الزكاة فقال هل علي غيرها قال لا الآن نطوع  
 بمحفل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم فسر له الزكاة وأخبره بما يجب منها في العين والحرف  
 والمأشئة فسأله هل يجب عليه زيادة على المقدار التي ذكره منها فقال لا وبمحفل أن يكون أخيره أن  
 عليه زكاة لها مقدار ينتهي إليه وحق في ماله ولم يتبين له جنسها ولا قدرها فقال هل علي زيادة على هذا  
 الحق فقال لا الآن نطوع بالزكاة بالقول وأخبره عن ذلك إلى بد المصدق عليه  
 (فصل) وقوله فأدبر رجل يعني السائل وهو يقول والله لأز يدعي هذا ولا أنقص منه بمحفل أنه  
 لا يز يدعي هذا على وجه الوجوب وأن زاد عليه طوعاً ونقلوا بمحفل أن يز يدعي هذا ولا أنقص منه بمحفل أنه  
 وجوب غير هذا وبمحفل أن يز يدعي في البلاغ إلى قوى على هذا وبمحفل أن يز يدعي من جهة  
 اللفظ لأز يدعي الفعل على هذا وإن كان قد ورد الشرع بالمنع من القسم على أن لا ينطوع بخبر  
 وعمل رب قال تعالى ولا تأتوا أولي القربى منكم والسعة أن يؤتوا أولى القربى والمساكين  
 والمهاجرين في سبيل الله وليعطا وليصدقوا الآية ونحو ذلك من غير الله لكم والله غفور رحيم وقال  
 صلى الله عليه وسلم لمن سأل عنه أن يعطه فأقسم أن لا يعطه قال لا يعطه خيراً على وجه  
 الاستكثار لفظه وقدره في الحديث عن أبي سماعيل بن جعفر فقال والنبي كرمك لا أنطوع  
 شيئاً ولا أنقص مما فرض الله على شيئاً فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أفعل إن صدق وما تضمن من  
 رواية مالك أصح لأن مالكاً أحفظ من مالك بن جعفر وقد تابع الرواة على قوله وأرى أبا سماعيل بن  
 جعفر نقله على المعنى بغيره ولو صح لاحتمل أن يكون معناه لا أنطوع بشئ ألتزمه وأوجب غير ما  
 أوجب الله علي وبمحفل أن يكون سمع مثل هذا في أول أسلامه وقد قال مالك في العجبي يسلم ولا  
 يفقه الإسلام فبدأ كل في رمضان لا يسبق عليه في ذلك

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم أفعل إن صدق الفلاح البقاء والمراد به في الشرع البقاء في الجنة  
 لأنها البقاء الدائم في الخير الدائم وبمحفل أن يز يدعي أنه أفعل إن صدق فإذن صدق فقد قال جماعة  
 من أهل اللغة الفلاح الفوز وقالوا في قوله تعالى وأولئك هم المفلحون إن معناه الفائزون وأما  
 الصدق فاستمهله صلى الله عليه وسلم في الخبر عن المستقبل وقد قال ابن قتيبة إن الكذب في مخالفة  
 الخبر عن الماضي وأخلف ومخالفته في المستقبل ويجب على ذلك أن يكون الصدق في الخبر عن  
 الماضي والوفاء في الخبر عن المستقبل وهذا الحديث دليل على خلاف قوله

(فصل) أدخل مالك رحمه الله هذا الحديث في باب جامع الترغيب في الصلاة وبمحفل ذلك معينين  
 أحدهما أن يكون ذلك لمعنى قوله الآن نطوع فيكون ترغيبه في ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم  
 الآن نطوع فيكون الترغيب في النافلة وبمحفل أن يز يدعي أنه أفعل إن صدق أفعل إن صدق  
 فيكون الترغيب في الصلوات الخمس مالك من أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بمقد الشيطان على قافية رأس أحدكم إذا هو نام ثلاث عقد يضرب  
 مكان كل عقدة عليك ليس طويل فارقد فإن استيقظ فذكر الله انحلت عقدة فإن توضأ انحلت

• وحديثي عن مالك عن  
 أبي الزناد عن الأعرج  
 عن أبي هريرة أن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم  
 قال بمقد الشيطان على  
 قافية رأس أحدكم إذا هو  
 نام ثلاث عقد يضرب  
 مكان كل عقدة عليك ليس  
 طويل فارقد فإن استيقظ  
 فذكر الله انحلت عقدة  
 فإن توضأ انحلت عقدة  
 فإن صلى انحلت

عقدة فان صلى انحلت عقدة فاصبح نشيطا طيب النفس والا أصبح خبيث النفس كسلان ﴿ ش  
وقوله صلى الله عليه وسلم بعقد الشيطان على قافيتي رأس أحدكم بحيث إن يكون هذا العقد يعني  
المصر للإنسان والمنع له من القيام الى الصلاة ﴾ قال الله تعالى ومن شر النفاثات في العقد والقافية  
مؤخر الرأس وقال صاحب العين هو القفا وقافية كل شيء آخر ومنه سميت قافية البيت من الشعر  
لانها آخره ولما قال صلى الله عليه وسلم اذ هو نام اذ هو نام ظاهره ان عقده انما يكون عند النوم ومعنى  
قوله بضر بمكان كل عقدة عليك ليل طويل فارقد ان ذلك مقصود ذلك المقصود ادا الشيطان  
منه يعني بقوله عليك ليل طويل فارقد تسويغ بالقيام والالباس عليه لان بقية الليل من العلول  
ماله فيه فسهة وقوله صلى الله عليه وسلم فان استيقظ فذكر الله انحلت عقده يريد ان يذكر الله تعالى  
وبالوضوء وبالصلاة تصل عقد الشيطان كلها ويجو المسلم من كيده ومن شر عقده فيصبح نشيطا  
قد انحلت عنه عقد الشيطان التي تسكله طيب النفس بما حمل في ليله من عمل البر والا أصبح خبيث  
النفس ربه متعبا قد تمكن منه الشيطان وثبت عليه عقده وكسله عن النشاط في اعمال البر وقد  
روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يقول أحدكم خبيث نفسي ولكن ليقل لغبت نفسي  
وليس بين الحديثين اختلاف لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى المسلم أن يقول خبيث نفسي لما كان  
خبيث النفس يعني فساد الدين والنبي صلى الله عليه وسلم وصف بعض الافعال بذلك تحذر اعياها  
(مسئلة) وهذا يدل على أن نافذة الليل مشر وعمر غيب فيها وان ذلك الوقت مقصوده وقد تقدم  
تعبده وكذلك صلاة المهاجرة لانه وقت نوم وراحتو بعد عما تقدم من صلاة ربه وقد سئل مالك  
عن النفل بين الظهر والمصر فقال انما كانت صلاة القوم بالمهاجرة والليل ولم تكن بعده

### في العمل في غسل العيدين والنداء فيها والاقامة

عقدة فاصبح نشيطا طيب  
النفس والا أصبح خبيث  
النفس كسلان  
في العمل في غسل العيدين  
والنداء فيها والاقامة  
حدثني يحيى عن مالك  
أنه سمع فر واحدا من  
علمائهم يقول لم يكن في عيد  
الفطر ولا في عيد الاضحي  
نداء ولا اقامة منذ زمان  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم الى اليوم قال مالك  
وتلك السنة التي لا اختلاف  
فيها عهدنا وحدثني عن  
مالك عن نافع أن عبد الله  
ابن عمر كان يقتسل يوم  
الفطر قبل أن يندوا في  
المصلي

ص مالك انه سمع غير واحد من علمائهم يقول لم يكن في عيد الفطر ولا في عيد الاضحي نداء ولا  
اقامة منذ زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليوم قال مالك وتلك السنة التي لا اختلاف فيها  
عندنا ﴿ ش هذا الحديث وان لم يستند مالك الا أنه يجري عنده مجرى المتواتر من الاخبار وهو اقوى  
من المسند لانه ذكر انه سمع من غير واحد من علمائهم ولا يقول ذلك الا من سمع من عدد كثير  
والعلماء الذين سمع ذلك منهم هم التابعون الذين شاهدوا الصعابة وصلوا معهم وأخذوا عنهم ومعهم  
منهم وقد قالوا انه لم يكن ذلك منذ زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليوم فأضافوه الى زمان  
النبي صلى الله عليه وسلم وانهم حققوا الخبر بذلك وأثبتوه بالمال العمل به الى وقت اخبارهم به ثم أكد  
ذلك مالك بأن قال وتلك السنة التي لا اختلاف فيها عنده وأفعال الصلوات المتكررة قلها بالمدينة نقل  
المتواتر اذا انصل العمل بها ولا في هذه المسئلة خلافا بين فقهاء الامصار وقد قال مالك في المختصر  
لاذان في نافذة ولا عيود ولا خوف ولا استسقاء ودليلنا على ذلك من جهة المعنى ان الاذان والاقامة  
اعمال للفرأض فاما النوازل فلا يؤذن لها ولا يقام وصلاة العيدين نافذة ليست بفرصة فكان  
ذلك حكمها وقد قال ابن جبيب في رخصته ان أول من أحدث الاذان لها هشام ص مالك عن نافع  
ان عبد الله بن عمر كان يقتسل يوم الفطر قبل أن يندوا في المصلي ﴿ ش الفصل للعيدين مستحب  
عند جماعة علماء المدينة وقد قال بذلك جماعة من أهل العراق والشام وقال غيرهم ان فعله حسن  
والطيب يحيى منه وروى مالك في ذلك عن عبد الله بن عمر الحديث المتقدم ونابعه عليه موسى

ابن عتبة وقد روى أبو يونس عن نافع ما رأيت عبد الله بن عمر اغتسل العید فقط كان يبيت في المسجد ليلة الفطر ويقدمونه إذا صلى الصبح فيحفل أن يكون راية أو يوب في فعل عبد الله بن عمر عید اغتسافه بين ذلك يبيت في المسجد لأنه لم يكن يبيت في المسجد إلا عند اعتكافه ويحمل رواية مالك ومن تابعه على غير وقت اعتكافه ولو تعارض الخبران تعارضاً لا يمكن الجمع بينهما كالمتأثر راية مالك ومن تأعاه أوى ودلينا من جهة المعنى أن هذا يوم يسن فيه الطيب والتجمل فسن فيه الغسل كالجمعة (مسئلة) قال مالك ولا أو جب غسل العید كغسل يوم الجمعة وجه ذلك الاتفاق على غسل الجمعة والاختلاف في غسل العیدين (مسئلة) ويستحب أن يكون غسله متصلاً بفدوه إلى المصلي قال ابن حبيب أفضل أوقات الغسل للعید بعد صلاة الصبح قال مالك في المختصر فإن اغتسل العیدين قبل الفجر فواسع وجه ذلك ما ذكرناه من أن من سته الاتصال بالقد والبا فلذلك استحب أن يكون بعد صلاة الصبح فإن قدمه قبل الفجر فواسع لقرب ذلك ولأن الغسل لا يشهد آثاره قبل القدو ولا تهره تقطافه

### في الأمر بالصلاة قبل الخطبة في العیدين

ص مالك عن ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمسلي يوم الفطر ويوم الاخرى قبل الخطبة مالك أنه بلغه أن أبا بكر وعمر بن الخطاب كانا يفتلان ذلك ثم لا خلاف في هذا بين جماعة فقهاء الامصار واختلف في أول من بدأ بالخطبة قبل الصلاة فروى عن يوسف بن عبد الله ابن سلام قال أول من بدأ بالخطبة قبل الصلاة يوم الفطر عمر بن الخطاب لما رأى الناس يفتلون إذا صلى جسد المخطبة وروى ابن نافع عن مالك أن أول من قدم الخطبة في العیدين قبل الصلاة عثمان ابن عفان قال مالك والسنة أن تقام الصلاة قبل الخطبة وذلك عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر وعثمان صدران خلافته وقد روى عن عثمان أنه قال لا أدري أول من بدأ بذلك إلا أني أدركت الناس على ذلك هذا يدل على أن تقدم العمل به واتصافه وقلة الانسكار له وإن كان قد روى عن أبي سعيد انكاره لما شاهد من فعل النبي صلى الله عليه وسلم فانسكاره إنما كان على وجه الكراهية ولذلك شهد مع عمر وان العید ولو كان أمراً محرمًا أو شرطاً في هذه الصلاة لما شهد له ولعله لما ذكره عمر وان الصد تبين له وجهه ولذلك اتصل العمل به دون انكاره من جمهور الناس له حتى أخبر عثمان أنه وجد العمل على ذلك ولم يعلم أول من غيره (مسئلة) ومن بدأ بالخطبة قبل الصلاة أعادها بعد الصلاة فإن لم يفعل فذلك مجزئ عنه وقد أساء قاله شهاب وجه ذلك أن تأخيرها ليس بشرط في هذه الصلاة وكذلك كل خطبة بعد الصلاة فليست بشرط في بعضها وإنما يشترط في بعضها ما قدم عليها ولكن السنة في العیدين أن يتوفاها بعد الصلاة فإن لم يفعل فهو بمنزلة من لم يخطب فصلاته صحيحة وقد أساء في ترك الخطبة ص مالك عن ابن شهاب عن أبي عبيد مولى ابن أزه أنه قال شهد العید مع عمر بن الخطاب فمضى ثم انصرف فخطب الناس فقال ان هذين يومان نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيامهما يوم فطركم من صيامكم والآخر يوم تأكلون فيه من نسككم قال أبو عبيد ثم شهد العید مع عثمان بن عفان فجاه فمضى ثم انصرف فخطب فقال انه قد اجتمع لكم في يومكم هذا عيدان فمن أحب من أهل العالية أن ينتظر الجمعة فلينظرها ومن أحب أن يرجع فقد أدنته قال أبو عبيد ثم شهدت العید مع علي بن أبي طالب وعثمان وعصمور فجاه فمضى

في الأمر بالصلاة قبل الخطبة في العیدين  
في العیدين  
حدثني يحيى عن مالك عن ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي يوم الفطر ويوم الاخرى قبل الخطبة وحدثني عن مالك أنه بلغه أن أبا بكر وعمر كانا يفتلان ذلك وحدثني عن مالك عن ابن شهاب عن أبي عبيد مولى ابن أزه أنه قال شهد العید مع عمر بن الخطاب فمضى ثم انصرف فخطب الناس فقال ان هذين يومان نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيامهما يوم فطركم من صيامكم والآخر يوم تأكلون فيه من نسككم قال أبو عبيد ثم شهدت العید مع عثمان بن عفان فجاه فمضى ثم انصرف فخطب فقال انه قد اجتمع لكم في يومكم هذا عيدان فمن أحب من أهل العالية أن ينتظر الجمعة فلينظرها ومن أحب أن يرجع فقد أدنته قال أبو عبيد ثم شهدت العید مع علي بن أبي طالب وعثمان وعصمور فجاه فمضى

ثم انصرف فخطب في ش قوله شهدت العبد مع عمر بن الخطاب بربذة صلاة العبد لاهي المقصود من اليوم وكذلك من قال شهدت الجمعة فأتاها فيهم منه صلاة الجمعة وأخبر أبو عبيد بن عمر بن الخطاب صلى ثم انصرف فخطب الناس فصرح بتقديم الصلاة على الخطبة ثم أخبر عما ذكر في خطبته من نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن صيام يومين وهذه سنة في أن الإمام يعلم الناس ما يزمهم من أحكام أيام الفطر والاخفى في خطبة العيد يعلم الناس علم ذلك وبه قال ابن حبيب أحب أني أن كان في الفطر أن يذكر في خطبة الفطر وسنة ويحضر الناس على العدة فإن كان في اخفى ذكر الاخفية وستبها وأمر بالزكاة وعلمهم فرضها وحذرهم نصيبها

(فصل) وقول عمر بن الخطاب يوم فطركم من صيامكم والآخر يوم تأكلون فيه من نسككم بين اليومين وأضاف إلى كل واحد منهما كلاً مشرو وعافيه منع صومه فقال ان يوم الفطر هو يوم من فيه للفطر من صوم رمضان وهذا يمنع صومه يوم الاخفى يوم من فيه أن يأكل من نسكه وهو أيضاً منع من صومه

(فصل) وقوله ثم شهدت العبد مع عثمان بن عفان فجاء فضلى ثم انصرف فخطب على نحو ما تقدم ثم قال انه قد اجتمع لكم في يومكم هذا عيدان يعني ان يوم العيد صادف يوم جمعة فمن أحب من أهل العاليتين ينتظر الجمعة فلينتظر ومن أحب أن يرجع فقد أدنته العاليتين من العوالي قال مالك بين أبعد العوالي وبين المدينة ثلاثة أيام وهي منازل حوالى المدينة سميت العوالي لانه في مواضعها وأهل العوالي يترجمهم حصورا للجمعة الا أن عثمان رأى أنه اذا اجتمع عيدان في يوم جاز أن يأذن لهم في التخطف عن الجمعة وروى ابن القاسم عن مالك ولم يفتي أن أحداً أذن لأهل العوالي غير عثمان وقد اختلف الناس في جواز ذلك فروى ابن القاسم عن مالك أن ذلك غير جائز وان الجمعة تترجمهم على كل حال وروى ابن وهب ومطرف وابن الماجشون عن مالك أن ذلك جائز والصواب أن يأذن فيه الإمام كما ذكر عثمان وأسنكر ورواية ابن القاسم وبذلك قال أوجنيقة والشافعي وجهه ورواية ابن القاسم قوله تعالى اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله ولم يحضر عيدان من غيره فوجب أن يعمل على هوى الامام فيه الدليل ومن جهة المعنى ان الفرائض ليس للثلاثة الاذن في تركها وانما ذلك بحسب العذر حتى استقطها العذر سقطت ولم يكن للإمام المطالبة بها وان ثبت لعدم العذر لم يكن للإمام اسقاطها ووجه الرواية الثانية ما يلحق الناس من المشقة بالتكرار والتأخر وهي صلاة يسقط فرضها بطول المسافة وبالمسقة والله أعلم وأحكم ومن جهة الاجماع ان عثمان خطب بذلك يوم عيده ووقت احتفال الناس ولم ينكر عليه أحد ويحتمل أن يكون معنى قول عثمان رضى الله عنه قد أدنته يريد أعلمت الناس اني اجيزه وأخذ به ولا أنكر على من عمل به فإنه يجوز أن يكون أخذ الناس بالجمعة والى الجمعة والانكار على من تخلف عنها الا العذر متفق عليه فان كان مختلفاً فيه لم الناس اتباع رأى الإمام اذا كان مثل عثمان رضى الله عنه

(فصل) وقوله ثم شهدت العبد مع علي بن أبي طالب وعثمان محصور فضلى ثم انصرف فخطب فدل ذلك على جواز إقامة العيد برجل من المسلمين اذا كان للإمام عذر لان علياً فعل ذلك وهو امام من أمّة المسلمين ولم ينكر ذلك عليه فثبت اجماعهم عليه وموافقهم فيه (مسئلة) قال ابن حبيب ويستفتح خطبته بسبع تكبيرات تباها فاذا مضت كلمات كبرت ثلاثاً وكذلك في الثانية الا أنه يفتتحها بسبع تكبيرات قال وكان مالك يقول يفتتح بالكبير ويكبر بين أضعاف خطبته ويحمد الله قال

ثم انصرف فخطب

ابن حبيب وما قلنا قال مطرف وابن الماجشون وابن عبد الحكم وأصبح ووجه ما قالوه استقصان  
وما زاد أو نقص فلا حرج (مسئلة) هل يكبر الناس معه إذا كبر في خطبته قال مالك يكبرون  
معه ومنه المنقولة ووجه قول مالك أنه مروي عن ابن عباس ولا تخالفه ولأن التكبير في هذا  
اليوم مشروط بالكفاة فإذا كبر الإمام كان ذلك استيعاباً للناس ووجه قول الغبير أن  
شرع الإمام في الخطبة يمنع الكلام ويوجب الانصات (مسئلة) وإذا أحدث الإمام في خطبته  
بعد الصلاة تبادى عليها ولم يستخلف من يقبالاتها بعد الصلاة وليس من شرطها الطهارة ومن  
أحدث من الناس والإمام بخطب فلا ينصرف أيضاً قاله مالك والمعنى فيها واحد والله أعلم وأحكم

### ❦ الأمر بالأكل قبل الغدو في العيد ❦

ص ❦ مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه كان يأكل كل يوم الفطر قبل أن يغدو ❦ ش هذا  
الاسم يخص بأول يوم من شوال وإن كان الأضحية أيضاً يوم فطر لاجل فيه الصوم الآن هذا الاسم  
مخصص به في الشرع وقوله قبل أن يغدو يدل على الصلاة لأنه هو الغدو المعروف بذلك اليوم  
والسنة أن يؤكل يوم الفطر قبل الغدو إلى المصلح لما روى عن أنس كان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم لا يغدو يوم الفطر حتى يأكل تمرات ومن جهة المعنى أن عليه يوم الفطر أخرج حتى قبل الغدو  
إلى الصلاة فكانت سنة أن يأكل عند أخرج ذلك الحق كما روى يوم الأضحية عليه أن يخرج حقا وهو  
الأضحية بعد الصلاة فكان سنة أن يأكل ذلك الوقت (مسئلة) ويستحب أن يكون فطره على  
تمر وأن وجده لما روى عن أنس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخرج يوم الفطر حتى يأكل  
تمرات وبأكلهن وترا ص ❦ مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه أخبره أن الناس كانوا  
يؤمرون بالأكل يوم الفطر قبل الغدو ❦ ش قوله أن الناس كانوا يؤمرون به إشارة إلى عصر  
النبي صلى الله عليه وسلم أو إلى عصر الصحابة بعده وإن الأمر بذلك سنة أمور بها إيمان النبي صلى  
الله عليه وسلم كان يأمر به أولاً ثم الصحابة كانوا يأمر به وإن ذلك كان شائعا فيهم ودور  
تكبير ولا تخالف ولا تنكير ص ❦ قال مالك ولا يرى ذلك على الناس في الأضحية ❦ ش وهذا  
كما قاله ليس على الناس الأكل في الأضحية قبل الغدو ولا نهى ليس وقت أخرج الحق فيه وإنما لهم  
ذلك بعد الصلاة وهو وقت تحضر أضحيته وهو أخرج الحق المختص بذلك اليوم

### ❦ ما جاء في التكبير والقراءة في صلاة العيدين ❦

ص ❦ مالك عن حمزة بن سعيد المازني عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن عمر بن  
الخطاب سأل أبوا القاسم ما كان يقرأ به رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأضحية والفطر فقال  
كان يقرأ بقرآن المجد واقتربت الساعة وأنشأ القمر ❦ ش لا خلاف بين أهل العلم  
أن ذلك على التكبير ويحتمل أن يكون عمر بن الخطاب سأل أبوا قاسم عن وجه الاختيار له  
ويحتمل أيضاً أن يكون نسى فأراد أن يتذكر وقد روى عن حمزة بن عتبة أن النبي صلى الله  
عليه وسلم كان يقرأ في العيدين بسم الله بلك الأعلى وهل أنك حديث الغاشية وحديث مالك  
أسند ص ❦ مالك عن نافع مولى عبد الله بن عمر أنه قال شهدت الأضحية والفطر مع أبي هريرة  
فجاء في الركعة الأولى سبع تكبيرات قبل القراءة وفي الأخيرة خمس تكبيرات قبل القراءة

❦ الأمر بالأكل قبل

الغدو في العيد ❦

❦ حدثني يحيى عن مالك

عن هشام بن عروة عن

أبيه أنه كان يأكل كل يوم عيد

الفطر قبل أن يغدو

❦ وحدثني عن مالك عن

ابن شهاب عن سعيد بن

المسيك أنه أخبره أن

الناس كانوا يؤمرون

بالأكل يوم الفطر قبل

الغدو وقال مالك ولا يرى

ذلك على الناس في الأضحية

❦ ما جاء في التكبير

والقراءة في صلاة العيدين ❦

❦ حدثني يحيى عن مالك

عن حمزة بن سعيد المازني

عن عبيد الله بن عبد الله

ابن عتبة بن مسعود أن

هم بن الخطاب سأل أبوا

قاسم ما كان يقرأ به

رسول الله صلى الله عليه

وسلم في الأضحية والفطر

فقال كان يقرأ بقرآن

المجد واقتربت الساعة وأنشأ

القمر ❦ وحدثني عن مالك عن

نافع مولى عبد الله بن

عمر أنه قال شهدت الأضحية

والفطر مع أبي هريرة

فكبر في الركعة الأولى

سبع تكبيرات قبل

القراءة وفي الأخيرة خمس

تكبيرات قبل القراءة

قال مالك وهو الأمر عندنا **ش** قوله فكبر في الأولى سبع تكبيرات ذهب مالك والشافعي وأحمد وإن أبي ثوراني أن التكبير في الأولى سبع تكبيرات وقال أبو حنيفة التكبير في الأولى ثلاث غير تكبيرة الافتتاح وتكبيرة الركوع والدليل على ما نقوله ما روى كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكبر في الركعة الأولى سبع تكبيرات وفي الركعة الثانية خمس تكبيرات قبل القراءة وهذا الحديث وإن لم يكن بثابت ولم يبلغ عندي مبلغ الاحتجاج به إلا أنه يزوج به وما روى في معناه المذهب إذ لم يرو عن النبي صلى الله عليه وسلم غير ذلك وقد اتصل العمل بما ذكرناه بالمدينة وقد قلنا أن نقل أهل المدينة للصلوات والأذان على التواتر وإذا اتصل بما قلناه العمل بالمدينة كان حجة قطع بها وكان ذلك أولى من صحيح الأسانيد (مسئلة) إذا ثبت ذلك فإنه يعتد بتكبيرة الاحرام في السبع تكبيرات عند مالك والثوري وأحمد وقال الشافعي هي سبع تكبيرات سوى تكبيرة الاحرام والدليل على ما نقوله الأخبار المتقدمة بذلك واتصال العمل بالمدينة وإطلاق اللفظ فإنه كبر سبعاً في الركعة الأولى يقتضي أن ذلك جميع ما كبر (مسئلة) والتكبير في الركعة الثانية خمس غير تكبيرة القيام وقال الشافعي هي خمس سوى تكبيرة القيام والدليل على ما نقوله أن تكبيرة القيام هي نفس القيام ولا يعتد من التكبير إلا بما يكون بعد الاعتدال (فرع) إذا ثبت ذلك فقد روى عن مالك أنه يخبر في رفع اليدين مع كل تكبيرة من الزوائد عنه في المدونة لا يرفع به إلا مع تكبيرة الاحرام وروى عنه مطرف وابن كنانة يسحب أن يرفع به في العبد من كل تكبيرة ويقال أبو حنيفة والشافعي والكلام في هذا يقرب بما تقدم في رفع اليدين عند الركوع في الصلاة

(فصل) وقوله في الآخرة خمس تكبيرات قبل القراءة لم يختلف فيها الأما من التكبير في الركعة الأولى قبل القراءة وإما في الركعة الثانية فإن التكبير عند مالك قبل القراءة أيضاً ويقال الشافعي وقال أبو حنيفة القراءة في الركعة الثانية قبل التكبير والدليل على ما نقوله هي أهل المدينة المتصل بذلك ودليلنا من جهة القياس أنها إحدى ركعتي صلاة العيد فكان محل زوائد التكبير فيها قبل القراءة كالأولى (مسئلة) ومن لم يسمع تكبيرة الامام فليكبر قلها بن حبيب لأنه تكبير في الصلاة يفعله المأموم مع الامام فزعمه فعله أن لم يسمعه كتكبيرة الركوع (مسئلة) وليس بين التكبيرات محل للدعاء والغيره من أذكار قلها بن حبيب وقال الشافعي يقف بين كل تكبيرة من مقدار متوسطا بحمد الله وهله ويكبره والدليل على ما نقوله أن هذين ذكراناً بلفظ واحد ليسا من أركان الصلاة يغلان في حال واحد فلم يسن بينهما ذكر غيرهما كالتمسح حال المعبود **ص** قال مالك في رجل وجد الناس قد انصرفوا من الصلاة يوم العيد أنه لا يركب عليه صلاة في المصلي ولا في بيته وأنه انصلي في المصلي أو في بيته لم أر بذلك بأساً ويكبر سبعاً في الأولى قبل القراءة وخمساً في الثانية قبل القراءة **ش** وهذا كما قال لأن صلاة العيد أتممت للجماعة وتلك الجماعة هم عند مالك الرجال الأحرار فمن فاتته تلك الجماعة لم يباركه صلاة العيد فإن شاء صلاها وإن شاء تركها وقال ابن حبيب هي سنة لازمة لجميع المسلمين النساء والعبد والمسافر ومن عقل الصلاة من الصبيان يصلونها في بيوتهم وحيث كانوا وإن لم يشهدها في الجماعة وقد قال مالك في المدونة ليس على النساء ذلك إلا أنه يسحب لهن وجهه قول مالك أن هذه صلاة عيد فتمت المفرد صلاة الجمعة ووجه قول ابن حبيب أن كل صلاة لا تسقط عن

**ق** قال مالك وهو الأمر عندنا قال مالك في رجل وجد الناس قد انصرفوا من الصلاة يوم العيد أنه لا يركب عليه صلاة في المصلي ولا في بيته وأنه انصلي في المصلي أو في بيته لم أر بذلك بأساً ويكبر سبعاً في الأولى قبل القراءة وخمساً في الثانية قبل القراءة

الرجال فاما ان سقط عن النساء الى غير بلد كسائر القروض ( فرع ) واذا صلاها من تخلف عن الجماعة هل يصلها في جماعة قال مالك في المدونة فمن يخرج اليها من النساء لا يجمع بين أحد وان صليهن صلياً فاذن وقال ابن حبيب لا بأس أن يجمع الرجل صلاة العيد اذا تخلف عنها مع أهله أو مع نفر يكونون عنده أو في مسجدهم وجه قول مالك ان هذه صلاة عيد فلا يجمعها من فاتته كصلاة الجمعة ووجه قول ابن حبيب ان هذه صلاة مستنونة يلحقها التقدير فجاز أن يجمع مع غير الامام وان جمع بها الامام كصلاة الكسوف ( مسألة ) وفي أي المواضع يزم روى ابن نافع وأشهب أن صلاتها ليست الا على من عليه صلاة الجمعة وروى ابن القاسم عن مالك انها تزم القرية فيها عشرون رجلاً والتزول اليها من ثلاثة أميال كاجتماع ( مسألة ) وقوله ان صلى في المصلى أو في بيت لم أر ذلك بأساً يريد انه لا يمنع من ذلك حين فاتته لانه ليس في صلاته وحده بعد الامام ففتيات عليه ولاظهار الخلفته ولذلك جوزلن فاتته صلاة الجماعة في مسجد له امام راتب أن يصلها في المسجد وحده أو في بيته ومنعناه من أن يصلها في جماعته أخرى

### ترك الصلاة قبل العيد وبعدها

ص مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر لم يكن يصلي يوم الفطر قبل الصلاة ولا بعدها ترك الصلاة في موضعين أحدهما الموضع المختص بها والآخر الجامع فأما الموضع المختص بها فاختص الفقهاء في التنفل فيه قبل الصلاة وبعدها ذهب مالك إلى أنه لا يتنفل فيه قبلها ولا بعدها وقال ابو حنيفة والثوري يتنفل بعدها ولا يتنفل قبلها وقال الشافعي يتنفل قبلها وبعدها وأدليل على صحة ما ذهب اليه مالك ما روى عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج يوم الفطر فصلى ركعتين لم يصل قبلها ولا بعدها ودللتنا من جهة المعنى ان هذه صلاة لغيرها التغيير من حال إلى حال فتمسك بالصلاة قبلها في مصلاها كصلاة الجنائز ( مسألة ) فان صليت في الجامع فهل يصلي قبلها وبعدها أو لا يقول ابن القاسم عن مالك اجازة ذلك وروى عنه ابن وهب وأشهب منعه قبلها وأباحته بعدها وقال ابن حبيب أحب أن تكون صلاة العيد حظه من النافلة ذلك اليوم الى صلاة الظهر والصواب جواز النافلة بعد الخروج من المسجد أو بعد طول المكث فيه وانما استحب تأخير التنفل لانه صلاة عيد كصلاة الجمعة ص مالك انه بلغه ان سعيد بن المسيب كان يغدو الى المصلى بعد أن يصلي الصبح قبل طلوع الشمس ترك تأخير غدوه الى المصلى حين يصلي الصبح لان من سنة الصبح أن يصلي في المسجد جماعة فيجب أن يكون الغدو الى صلاة العيد بعد ذلك فأما الغدو قبل طلوع الشمس فلمن أراد التكبير وروى علي بن زياد عن مالك ومن غدا اليها قبل طلوع الشمس فلا بأس به وذهبوا المستحب عند الشافعي وذلك ان الركوع ليس بمسنون قبل الجلوس بالمصلى فيكون ممنوعاً منه الى طلوع الشمس وتقدم جلوسه لا انتظار الصلاة عمل بر وروى ابن حبيب عن مالك انه قال واخرجوا اليها بعد طلوع الشمس عمل الفقهاء عندنا وهو الأمر المستحب لمن صلى الصبح أن لا ينصرف من موضعه وبقيل علي الذي كراهي طلوع الشمس أقرب ذلك وهذا كله حكم المأموم فأما الامام فيأتي ببيان حكمه ان شاء الله تعالى ( مسألة ) وان غدا القادى الى صلاة العيد قبل طلوع الشمس فلا يكفر في طريقه ولا جلوسه حتى تطلع الشمس وان غدا بعد طلوع الشمس فليكفر في طريقه الى المصلى واذا جلس حتى يخرج الامام وروى ذلك ابن القاسم وعلي بن زياد عن

### ترك الصلاة قبل

#### العيد وبعدها

حدثني يحيى عن مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر لم يكن يصلي يوم الفطر قبل الصلاة ولا بعدها وحدثني عن مالك أنه بلغه أن سعيد بن المسيب كان يغدو الى المصلى بعد أن يصلي الصبح قبل طلوع الشمس



مالك ووجه ذلك أن التكبير شعار إخراج إلى صلاة العید فيجب أن يكون في الوقت المختص بها وأما قبل ذلك فلا يختص بهذا الذكر وإنما يختص به ذكركه (مسئلة) والفطر والأضحية في ذلك سواء عمن مالك وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة يكبر في الأضحية ولا يكبر في الفطر والدليل على ما نقلوه أن هذا يوم عيد لا يتكرر في العام فسن فيه التكبير في الخروج إليه كالأضحية

### ❦ الرخصة في الصلاة قبل العیدین وبعدهما ❦

ص ❦ مالك عن عبد الرحمن بن القاسم أن أباه القاسم كان يصلي قبل أن يغدو إلى المصلى أربع ركعات ❦ ش حكم هذا الباب غير حكم الباب الذي قبله لأن الباب الأول في منع الصلاة بالمصلى قبل صلاة العید وبعدها وهذا في الرخصة في التنفل قبل الغدو إلى المصلى ولا خلاف في جواز ذلك تأخر في صلاة بعد صلاة الفجر لأنه كرافقة تعالى حتى تطعم الشمس فيتنفل أربع ركعات ويصليها ثم يغدو إلى المصلى ص ❦ مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه كان يصلي يوم الفطر قبل الصلاة في المسجد ❦ ش وهذا على نحو ما تقدم وأن كان في السكلام تقديم وتأخير وتقدره أن كان يصلي يوم الفطر في المسجد قبل الصلاة يريد أنه كان يصلي في مسجده قبل أن يصلي صلاة العید في المصلى

### ❦ غدو الإمام يوم العید وانتظار الخطبة ❦

ص ❦ قال مالك مضت السنة التي لا اختلاف فيها عندنا في وقت الفطر والأضحية أن الإمام يخرج من منزله قدر ما يبلغ مصلاه وقد حلت الصلاة ❦ ش قوله مضت السنة التي لا اختلاف فيها عندنا يريد أنه لا خلاف عند أهل المدينة في أداء كره في هذه المسئلة من عمل الأئمة في العیدین وعمل أهل المدينة في ذلك فذكر أناته بمعنى الخبر المتواتر وقوله في الفطر والأضحية إلى آخر المسئلة فيه ثلاث مسائل أحدها وقت خروج الإمام إلى العید والثانية وقت صلاة العید والثالثة أن الفطر والأضحية في ذلك سواء فأما وقت خروج الإمام إلى العید فهو أن يخرج قدر ما يصل إلى المصلى وقد برزت الشمس والدليل على صحة ما ذهب إليه مالك أن هذا عيد فلم يشرع للإمام الجلوس في صلاة كالجمعة (مسئلة) فأما وقت صلاة العید فأوله إذا ارتفعت الشمس وحلت السجدة وفوق ذلك قليلا ووجهه أن صلاة العید صلاة نافلة فيجب أن يصبر لها جواز التنفل بعد طلوع الشمس ويزاد على ذلك بقدر يمكن الوقت واجتماع الناس وورود من بعد ومن له غدر (مسئلة) والفطر والأضحية في ذلك سواء وقال الشافعي بعجل الأضحية ويؤخر الفطر والدليل على ما نقله أن صلاة الأضحية صلاة عيد يبرز لها كصلاة الفطر (فرع) وآخر وقتها إذا زالت الشمس من يوم العید لا وقت لها غير ذلك لأن النوافل التي تختص بالآوقات أوقاتها إلى الزوال كصلاة الخسوف وصلاة الاستسقاء

(فصل) وقوله قدر ما يبلغ مصلاه يريد يبلغ الإمام مصلاه العید لأن النزول للعید سنة وتعين موضع سنة لما روي عن ابن عمر كان النبي صلى الله عليه وسلم يغدو إلى المصلى والعزلة بين يديه تجعل وتصيب بالمصلى بين يديه فصلى إليها فوجه الدليل من ذلك أن الألف واللام في المصلى لا يصح أن تكون للجنس فلم يبق إلا أن تكون لله وذلك يفيد أن يكون مصلى العید معروفا بجموعهم والله أعلم وأحكم ص ❦ مثل ما كان عن رجل صلى مع الإمام يوم الفطر هل أنه ينصرف قبل أن يسمع الخطبة

### ❦ الرخصة في الصلاة

قبل العیدین وبعدهما ❦

❦ حدثني يحيى عن مالك

عن عبد الرحمن بن القاسم

أن أباه القاسم كان يصلي

قبل أن يغدو إلى المصلى

أربع ركعات ❦ وحدثني

عن مالك عن هشام بن

عروة عن أبيه أنه كان

يصلي في يوم الفطر قبل

الصلاة في المسجد

❦ غدو الإمام يوم العید

❦ وحدثني يحيى عن مالك

مضت السنة التي لا اختلاف

فيها عندنا في وقت الفطر

والأضحية أن الإمام يخرج

من منزله قدر ما يبلغ

مصلاه وقد حلت الصلاة

❦ قال يحيى ومثل مالك عن

رجل صلى مع الإمام يوم

الفطر هل أنه ينصرف

قبل أن يسمع الخطبة

قال لا ينصرف حتى ينصرف الإمام ﴿ ش وهذا كما قال لان الخطيئة من ستة الصلاة وتوابها من شهد الصلاة من تابه وعن لاتنزه من صبي أو امرأة وعبد لم يكن له أن يترك حضور ستمائة القديمة رواه ابن القاسم عن مالك والاصل في ذلك طواف النفل لما كان الركوع من توابه لم يكن لمن تنفل به أن يترك الركوع (مسئلة) وإذا انصرف فلا يكبر في انصرافه لاننا قد بينا أن تكبيره ينقطع بخروج الإمام ويستحب أن يرجع على غير الطريق الذي غدا منه المارواه عن جابر كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا كان يوم عيد خالف الطريق قال ابن حبيب وذلك للإمام أن يمنه للناس (مسئلة) ومثل مالك أكره للرجل أن يقول لأخيه إذا انصرف من العيد تقبل الله منا ومنك وغفر لنا ولك ويرد عليه أخوه مثل ذلك قال لا يكره

### ﴿ صلاة الخوف ﴾

ص علي مالك عن يزيد بن رومان عن صالح بن خوات عن علي بن حبيب عن مالك عن يزيد بن رومان عن صالح بن خوات عن علي بن حبيب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم ذات الرقاع صلاة الخوف أن طائفة صفت معه وصفت طائفة وجاء العدو فبقيت معه ركعة ثم ثبت قائما وأتموا لأنفسهم ثم انصرفوا فصنوا وجاء العدو وطائفة الأخرى فصلى بهم الركعة التي بقيت من صلاته ثم ثبت جالسا وأتموا لأنفسهم ثم سلم بهم ﴿ ش غزوة ذات الرقاع ستة خمس من الهجرة وقوله يوم ذات الرقاع أضاف اليوم إلى جبل يقال له ارتفاع فيه بياض وجرة وسواد وقيل أن غزوة ذات الرقاع سميت بذلك لأن المسلمين لم يكن لهم إبل فعملهم فكان أكثرهم مشاة فتخرفت فاعلم فلقوا الرقاع على أرجلهم وحكى ابن حبيب عن ابن الماجشون أن صلاة الخوف تركت يوم ذات الرقاع

(فصل) وقوله من صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف يريد أن لصلاة الخوف صفة تختص بها ولولا ذلك لكانت من جملة الصلوات التي عم الناس معرفة صفاتها وقد اختلف في صفاتها فروى عن سهل بن أبي حنيفة وهو الذي صلاها مع النبي صلى الله عليه وسلم هذه الرواية والرواية التي بعد هذا من رواية القاسم بن محمد عنه وروى ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم في ركعة ثم نصبر في وجاء العدو وتأتي الطائفة الأخرى فصلى بها الإمام ركعة أخرى ثم سلم ثم تقوم كل طائفة فتصلي إلى هذا القول ذهب أشهب بن عبد العزيز وزاد أن الطائفة الأولى تأتي بركعة الثانية والطائفة الثانية وجاء العدو فإذا انصرفت الطائفة الأولى وقفت وجاء العدو ثم قضت الطائفة الثانية تركتها الثانية والخلاف في صلاة الخوف في موضعين أحدهما جوازها والثاني صفاتها ما جازها فاعلم جهور الفقهاء غير

أبي يوسف فإنه قال لا تصلي صلاة الخوف بإمام بعد النبي صلى الله عليه وسلم وأدليل على ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الخوف وقد أتم بابا بعه والاقتداء به بل أفعاله عنده على الوجوب وما يدل على ذلك إجماع الصحابة فإن جماعة من الصحابة قد فعلوا ذلك في جيوش عظيمة ومخالف مختلفة مثلها تدبوع وتسلم ولم يعلم لهم مخالف ودليلنا من جهة القياس أنه ضرب من العذر بغير بنية الصلاة فوجب أن يكون حكمنا فيه حكم النبي صلى الله عليه وسلم كالمرض والسفر (مسئلة) إذا ثبت ذلك فإن الصفة المختلفة على صفة طاهر حديث سهل بن أبي حنيفة فقال الذي ذهب إليه مالك والشافعي وهي عند أبي حنيفة على ظاهر حديث عبد الله بن مسعود وهو أن يقف الجيش وراء الإمام صفين فيكبر الإمام ويكبر الصفان فصلى الإمام بالصلاة الذي يليه ركعة والصف الآخر وجاء

قال لا ينصرف حتى ينصرف الإمام

### ﴿ صلاة الخوف ﴾

حديث علي بن حبيب عن مالك عن يزيد بن رومان عن صالح بن خوات عن علي بن حبيب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم ذات الرقاع صلاة الخوف أن طائفة صفت معه وصفت طائفة وجاء العدو فبقيت معه ركعة ثم ثبت قائما وأتموا لأنفسهم ثم انصرفوا فصنوا وجاء العدو وطائفة الأخرى فصلى بهم الركعة التي بقيت من صلاته ثم ثبت جالسا وأتموا لأنفسهم ثم سلم بهم

العدو ثم يذهب الصف الاول الى وجاء العدو وبأى الصف الثانى فيصلى بهم الامام ركعة ثم يقضى  
الذين صلى بهم الركعة الثانية تكاثهم ثم يذهبون الى مصافى أصعابهم وبأى اولئك فيقضون ركعة  
والدليل على ما ذهب اليه مالك أن حديث سهل بن أبى حقة أسند رواه عنه صالح بن خوات وسباعه  
منه صحيح وخبر عبد الله بن مسعود رواه عنه ابنه ابو عبيدة وقد صغر عن المصاعبه ودليل آخر  
وهو انها لو تساويا بآى الاسناد لوجب الاخذ بحديث سهل لموافقة ظاهر القرآن قال الله تعالى  
فلتقم طائفة منهم معك وهذا يقتضى ان طائفة من المسلمين تقوم مع الامام وعلى حديث ابن مسعود  
جميع المسلمين يقومون معه وقوله فاذا وجدوا وهذا يقتضى افرادهم بالسجود ولو سجد بهم الامام  
لقال فاذا سجدتم ثم قال تعالى فليكونوا من ورائكم الى قوله تعالى ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا  
فليصلوا معك وظاهر هذا يقتضى افراد الطائفة الاولى بالسجود ثم تكون وراء الامام والطائفة  
الثانية فى صلاة وعلى حديث ابن مسعود فلاتفرد الطائفة الاولى بالسجود دون الامام الا بعد  
انقضاء صلاته وقوله ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك وعلى حديث ابن مسعود ليس طائفة  
تفصل لان جميعهم كبير بتكبير الامام ودليل الثالث وهو ان الخبرين لو تساويا ولم يكن يرجح  
أحدهما على الآخر بشئ مما ذكرناه لوجب أن يسقط ويرجع الى سائر أدلة الشرع واذ رجعا  
اليها فكان ما قلناه أولى لان صلاة الخوف انما شرعت لحفظ المسلمين ولحمايتهم من عدوهم وما قلناه  
هو الذى يقع به التعرز لان إحدى الطائفتين تكون ابدا فى غير صلاة تحفظ الطائفة المصلحة وعلى  
ما ذهب اليه ابو حنيفة تكون الطائفتان ابدا مصلتين فلاتقتضى طائفة تحفظ المسلمين فيكون  
تفرع صلاة الخوف لغير فائدة وانما دخلها التغير لفائدة التعرز والحفظ من المشركين  
( فصل ) ثم يرجع الى تفسير حديث يزيد بن رومان فقوله ان طائفة صفت مع معنى انها صلى معه  
وطائفة وهام العدو يعنى تعرض المصائب مع النبي صلى الله عليه وسلم وقوله فصلى ركعة ثم ثبت قائما  
يعنى أنه أتم بهم ركعة وسجدتها وهى اركعة الكاملة وانما ثبت قائما لان قيامه من الركعة الاولى  
لا يكون الا الى قيام فثبت قائما وهذا اذا كانت الصلاة ركعتين فان كانت اربع فاقبل بثبت لا انتظار  
الطائفة الثانية جالسا وانما اختلف قول مالك فى ذلك فروى عنه ابن وهب وابن كنانة انه ينظرهم  
جالسا وروى عنه ابن الماجشون انه اذا اكمل الشهد قام فاعت حيث شذ الطائفة الاولى صلاتها  
وانتظر الطائفة الثانية قائما به قال ابن القاسم ومطرف وجعفر وابن وهب أن صلاة الخوف مبنية  
على المساواة ما أمكن ومن المساواة بين الطائفتين أن يبدأ الركعة الثالثة بالطائفة الثانية كما ابتداء  
الركعة الاولى بالطائفة الاولى ووجه الرواية الثانية لا غاية لفعوده ولا اشارة تعلم بها الطائفة التى  
يصلى معها انقضاء تشهد لتقوم للقضاء الا بالاشارة وهى زيادة فى الصلاة لغير ضرورة وليس كذلك  
ما قلناه فان قيامه يعلم ذلك فكان انتظار اياهم قائما ( فرع ) فاذا قاتلوا ابن وهب ينظرهم  
جالسا فان غير بين أن يسكت أو يدكر الله تعالى حتى تأتى الطائفة الثانية فاذا قاتلوا ينظرهم قائما  
فانه غير بين أن يسكت أو يدعو ما بينه وبين أن يحرم الطائفة وليس له أن يقرأ حتى تحرم الطائفة  
الثالثة لانه لا يقرأ فى هذه الركعة الا بآم القرآن ويرعأ كلها قبل أن تأتى الطائفة الثانية واذا كان  
انتظار الطائفة الثانية فى صلاة سفر قائما فى الركعة الثانية فانه غير بين ثلاثة أحوال السكون  
والدعاء والقراءة ما يعلم انه لا يمتنع حتى تكبر الطائفة الثانية وتذكر معه القراءة قاله ابن حبيب  
( فصل ) وقوله وانما لا تنفسهم يعنى اكملوا صلاتهم ليستفرغوا اللقاء العدو وحفظ النبي صلى الله

وحدثني عن مالك بن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد (٣٧٤) عن صالح بن خوات أن سهل بن أبي حنيفة حدثه أن

عليه وسلم وحفظ الطائفة الثانية قال ابن حبيب يثمن الصلاة إذا زاد  
(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم الركعة الثانية يفتشى أنها صلاة سفر أو صلاة صبح في حضر وقوله ثم يثب  
جالسا وأتموا لأنفسهم ثم سلم بهم اختلف في هذا الفعل رواية يزيد بن رومان ورواية القاسم ومما  
يروين عن صالح بن خوات وسأيت ياربانة بعده أن شاء الله تعالى (مسئلة) قد تقدم الكلام في  
صلاة السفر وصلاة الحضر و بقي الكلام في صلاة المغرب على حكم الخوف وذلك أن الامام يصلي  
بالتائفة الاولى ركعتين وبالتائفة الثانية ركعة وقال بعض الشافعية يصلي بالطائفة الاولى ركعة  
وبالتائفة الثانية ركعتين والدليل على ما قوله أن صلاة الخوف مبنية على المساواة بين الطائفتين  
ما يمكن فإذا تعذر ذلك وجب أن يكون التمام والسكال في أول صلاته لأن أول الصلاة مبنى على  
السكال ألا ترى أن المصلي يجهر بالقراءة في أول صلاته دون آخرها ويطول في أولها ما يطول في  
آخرها فإذا لم يمكن قسم الركعة بين الطائفتين لتعذر قسمها وجب أن يصلي بالطائفة الاولى ص  
بمالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد عن صالح بن خوات أن سهل بن أبي حنيفة حدثه أن  
صلاة الخوف أن يقوم الامام ومعه طائفة من أصحابه وطائفة مواجهة العدو فيركع الامام ركعة  
ويسجد ثم يثمن معه ثم يقوم فإذا استوى قائما ثبت وأتموا لأنفسهم الركعة الثانية ثم يسلمون  
وينصرفون والامام قائم فيكون وجه العدو ثم يقبل الآخرون الذين لم يصلاوا فيكبر ورواها الامام  
فيركع بهم ويسجد ثم يسلم فيقومون فيركعون لأنفسهم الركعة الباقية ثم يسلمون حديث  
عبد الرحمن بن القاسم موافق لحدث يزيد بن رومان في قوله ثم قدح حتى صلى الذين صلاوا ركعتين ثم  
سلم فأما حديث يحيى بن سعيد عن القاسم فإنه جعل من سنة الصلاة أن الامام يسلم إذا كملت صلاته  
ثم تقوم الطائفة الثانية فتقتضي بعد سلام ركعة وقد ترجع مالك رحمه الله في الأخذ بكل واحد من  
الحديثين فروى عنه عبد الرحمن بن مهدي وابن وهب والقاضي أنه قال أحب ما لي ذلك إلى حديث  
يزيد بن رومان وبه قال الشافعي وقال ابن بكير أنه قال مالك ثم رجع إلى حديث يحيى بن سعيد عن  
القاسم وقال ابن القاسم في الموطأ أن حديث يحيى بن سعيد وهذا الحديث أحب إلى وقال أحمد  
ابن خالد به أخذ جماعة أصحاب مالك الأشهب فإنه أخذ بحديث بن عمر ووجه تعلق مالك بحديث  
يزيد بن رومان أنه مستند وحديث يحيى بن سعيد موقوف ووجه آخر أنه موافق لنص الكتاب  
فتدبره تعالى ولتأت طائفة أخرى لم يصلاوا فليصلاوا معك وهذا يقتضي أن نعل الصلاة في حكمه  
ولا يكون ذلك الأحديت يزيد بن رومان ووجه تعلقه بحديث يحيى بن سعيد أن التغيير اغيا به في  
صلاة الخوف للدسرة فاد التمكن ضرورة أجرت على حكم الأصل في سائر الصلوات ولا  
ضرورة بالنأي انتظارا للامام الطائفة الثانية حتى يتموا صلاتهم ولطائفة في ذلك لأن المومنين  
صلاته بعد سلام الامام فلا معنى لانتظاره أيام لان ذلك زيادة في صلاة تلاه عوا الضرورة والهاو ذلك  
مفسد لها ص يحيى مالك بن نافع عن عبد الله بن عمر كان إذا سئل عن صلاة الخوف قال يستقدم الامام  
وطائفة من الناس فيصلي بهم الامام ركعة وتكون طائفة منهم بينه وبين العدو لم يصلاوا فاصلى الذين  
مع ركعة استأخروا وكان الذين لم يصلاوا ولا يسلمون ويستقدم الذين لم يصلاوا فيصلاون مع ركعة ثم  
ينصرف الامام وقد صلى ركعتين فتقوم كل واحدة من الطائفتين فيصلاون لأنفسهم ركعة ركعة بعد  
أن ينصرف الامام فيكون كل واحد من الطائفتين قد صلى ركعتين فإن كان خوافا أو أشد من ذلك

صلاة الخوف أن يقوم  
الامام ومعه طائفة من  
أصحابه وطائفة مواجهة  
العدو فيركع الامام ركعة  
ويسجد بالذين معه ثم يقوم  
فإذا استوى قائما ثبت  
وأتموا لأنفسهم الركعة  
الباقية ثم يسلمون  
وينصرفون والامام قائم  
فيكون وجه العدو  
يقبل الآخرون الذين لم  
يصلاوا فيكبر ورواها  
الامام فيركع بهم الركعة  
ويسجد ثم يسلم فيقومون  
فيركعون لأنفسهم الركعة  
الباقية ثم يسلمون وحدثني  
عن مالك بن نافع أن عبد  
الله بن عمر كان إذا سئل  
عن صلاة الخوف قال  
يستقدم الامام وطائفة من  
الناس فيصلي بهم الامام  
ركعة وتكون طائفة منهم  
بينه وبين العدو لم يصلاوا  
فإذا صلى الذين معه ركعة  
استأخروا وكان الذين لم  
يصلاوا لا يسلمون ويستقدم  
الذين لم يصلاوا فيصلاون  
معه ركعة ثم ينصرف  
الامام ويصلي ركعتين  
فتقوم كل واحدة من  
الطائفتين فيصلاون  
لأنفسهم ركعة ركعة بعد أن  
ينصرف الامام فيكون  
كل واحدة من الطائفتين  
قد صلاوا ركعتين فإن كان  
خوافا أو أشد من ذلك

صاوار جالاً قياماً على أقدامهم أو ركبا نامستقبلي القبلة أو غير مستقبلها \* قال مالك قال نافع لا أرى  
عبد الله بن عمر حدثه إلا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم \* ش قد تقدم الكلام في أكثر هذا  
الحديث وقوله فإن كان خوفاً فهو أشد من ذلك يعني خوفاً لا يمكن معه المقام في موضع ولا إقامة صف  
صاوار جالاً قياماً على أقدامهم وذلك أن الخوف على ضربين ضرب يمكن فيه الاستمرار وإقامة الصف  
لكن يخاف من ظهور العدو بالاشتغال بالصلاة فيها فلا يتخلون حالين أحدهما أن يرجوا أن يأمن  
في الوقت فهذا ينتظر أن يأمن ما لم يصرح الوقت والثانية أن لا يرجو ذلك فهذا يصلي صلاة الخوف  
على حسب ما قد منه (مسئلة) وأما الضرب الثاني من الخوف فهذا أن لا يمكن معه استقرار ولا  
إقامة صف مثل المنهزم المطلوب فهذا يصلي كيف أمكنه رجلاً أو ركبا \* قال الله تعالى فإن خفتهم  
فرجالاً أو ركباناً ومن جهة المعنى أن الصلاة لما كدأ أمرها ولم يحز الاخلال بها ولا تركها بوجه وجب  
أن يفعل في كل وقت على حسب ما يمكن من فعلها لأن التيان بها على وجهها زدى إلى تركها عند  
تغير ذلك فيها

(فصل) وقوله رجلاً أو ركباناً على أقدامهم يريد أن ركوعهم وسجودهم إيماء على أقدامهم ولا يجوز  
أن يرده بذلك حال القيام لأنه لا فائدة في ذكره وكل من منعه عدوس الركوع والسجود فإن حكمه  
الإيماء وأما قوله وركباناً فبإدعى رواحه لأن فرض النزول إلى الأرض يسقط بالخوف وكذلك  
كل من خاف على نفسه من لصوص أو سباع أو غير ذلك فإنه يصلي على راحته قال مالك في المدونة  
حيث توجهت به وكان أحب إليه أن أمن في الوقت أن يعيد ولم يره كالعدو وقوله حيث توجهت به  
يحتمل أن يكون ذلك في الممنوع من الوقوف وحاجته إلى الفرار وفرق بين ذلك وبين العدوان  
يكون خوفاً هؤلاء غير متيقن ولو استوى يتيقن الخوفين أو ظنهما لا استوى حكمهما ولكن حكم  
في كل قسم بأغلب أحواله والله أعلم (مسئلة) وهذا إذا كان مطلوباً فإن كان طالبا فهل يجوز  
له ذلك أم لا قال ابن عبد الحكم لا يصلي إلا بالأرض صلاة الأمان وقال ابن حبيب هو في سعة من ذلك  
وإن كان طالبا لأن أمره الآن مع عدوه لم ينقض ولا يأمن رجوعه إليه وحكي ذلك عن مالك  
ويحفل أن يكون ابن عبد الحكم رأى أن الذي قد بلغ بعد عدوه مبلغاً آمن رجوعه ويحتمل أن يمنع  
ذلك الطالب بكل وجه لأن أشد أحواله أن يمكن إقامة ألف ومداقة العدو وهذه حالة لا تنج  
الصلاة على العادة والتأجيل بالأرض صلاة الخوف والله أعلم وأحكم ص \* مالك عن يحيى بن سعيد  
عن سعيد بن المسيب أنه قال ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر يوم اختلف حتى  
غابت الشمس \* ش قوله ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر يوم اختلف حتى  
غابت الشمس يحتمل أن يكون تأخيرها للصلاين نسباً أو نسياناً ويحتمل أن يكون ذلك لأجل الخوف  
والشغل يصح بالمشركين وذلك قبل أن يكون حكم صلاة الخوف ما هو عليه اليوم قال ابن حبيب  
ثم نسخ تأخير الصلاة لصلاة الخوف وفه أنه قضاهما بعد انقضاء وقتها على ترتيبها ص \* قال مالك  
وحديث القاسم بن محمد عن صالح بن خوات أحب ما سمعت إلى في صلاة الخوف \* ش قد تقدم

الكلام في ذلك وبيان الاختلاف فيه وقد يختلف حديث القاسم بن محمد وزيد بن رومان في  
مسائل من السهو ونسبها إلى ما يدل على غيره وذلك أن الإمام لو سها في الركعة التي صلى بالطائفة  
الأولى فقد دلل ابن القاسم في المدونة على ما يدل على غيره وذلك أن الإمام لو سها في الركعة التي صلى بالطائفة  
أول بعد ثم تأتى الطائفة الثانية فتصلى مع ركعة ثم يجلس الإمام حتى تتم بقية صلاتها ثم تسجد معه

صاوار جالاً قياماً على  
أقدامهم أو ركباناً مستقبل  
القبلة أو غير مستقبلها قال  
مالك قال نافع لا أرى عبد  
الله بن عمر حدثه إلا عن  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم \* وحديثي عن  
مالك عن يحيى بن سعيد  
عن سعيد بن المسيب أنه  
قال ما صلى رسول الله صلى  
الله عليه وسلم الظهر  
والعصر يوم اختلف حتى  
غابت الشمس قال مالك  
وحديث القاسم بن محمد  
عن صالح بن خوات أحب  
ما سمعت إلى في صلاة  
الخوف

لسهوه كان قبل السلام أو بعده وهذا على حديث يزيد بن رومان وأما على حديث القاسم فإن  
الامام صلى بالطائفة الثانية تركعة ثم يسلم فإن كان سجود قبل السلام يسجد من معه وإن كان  
بعد السلام لم يسجدوا معه وليسجدوا بعد أن يسلموا من تمام صلاتهم

### ✽ العمل في صلاة الكسوف ✽

ص ✽ المالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت  
خسفت الشمس في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فعلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناس  
فقام فأطال القيام ثم ركع فأطال الركوع ثم قام فأطال القيام وهو دون القيام الأول ثم ركع فأطال  
الركوع وهو دون الركوع الأول ثم رفع فسجد ثم فعل في الركعة الآخرة مثل ذلك ثم انصرف وقد  
تجلت الشمس فغضب الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله  
لا يجسفان لموت أحد ولا لحياته فإذا رأيتم ذلك فادعوا الله وكبروا واتصدقوا ثم قال يا أيمة محمد ما من  
أحد أغبر من الله أن يرضى عبده أو ترضى أمته يا أيمة محمد والله لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلا ولبكيتم  
كثيرا ✽ ثم اختلقت الرابطة في صفة صلاة الكسوف أصحها حديث عروة وعمره عن عائشة  
فرواها ثم هشام والزهري عن عروة وعمره عن عائشة وقد تابعها على ذلك ابن عباس وبه أخذ  
الفقه مالك والثوري والشافعي وقول عائشة خسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ذهب قوم من السلف وأهل اللغة إلى أنه لا يقال كسفت وإنما يقال خسفت الشمس وإنما  
يستعمل الكسوف في القمر روى ذلك عن عروة وقال آخرون يقال كسفت وخسفت  
بمعنى واحد ويستعملان جميعا في الشمس والقمر ومعنى الكسوف والخسوف ذهاب ضوءهما  
( فصل ) وقوله فعلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناس قال مالك صلاة الخسوف سنة قال  
ابن حبيب على الرجال والنساء ومن عقل الصلاة من الميكان والمسافر بن والعبيد وجهه فلان هذه  
صلاة مسنونة لم تنزع لها خطبة فكانت على الرجال والنساء كالوتر

( فصل ) وقوله فأطال القيام وذلك لطول القراءة وقد فسر ذلك ابن شهاب في حديثه فقال فكبر  
فأقرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم قراءة طويلة ويستغنى القراءة في الركعة الأولى والثالثة بأمر  
القرآن وأما الثانية والرابعة فأنه يقرأ فيها بالسورة وهل يستغنى قراءتهما بأمر القرآن أم لا قال  
مالك يستغنى بأمر القرآن وقال محمد بن مسleme لا يقرأ فيها بأمر القرآن وجه القول الأول أنها قراءة  
بركعة فوجب أن تستغنى بأمر القرآن كالاولى وأيضا فإنه إنما يقرأ في كل ركعة بعد أم القرآن بسورة  
واحدة فلما قرأ بعد الركعة الثانية بسورة أخرى ثبت لها حكم الركعة المفردة في القراءة وذلك يقتضي  
القراءة بأمر القرآن فيها وجه القول الثاني أن الركعتين في حكم الركعة الواحدة بدليل أن  
المأموم يعز به أدراك أحدهما أو أن القراءة في حكم القراءة الواحدة فوجب أن لا يكثر ركعها  
فراءة أم القرآن ( مسألة ) فأما صفة القراءة في صلاة الكسوف فأنها مبر وبذلك قال أبو حنيفة  
والشافعي وقال أبو يوسف ومحمد بن الحسن يجهر بالقراءة فيها والدليل على ما نقله حديث ابن  
عباس المذكور بعد هذا أقام قياما طويلا نحو من سورة البقرة فوجه الإذليل منه أنه افتقر إلى  
التقدير لما لم يعلم ما قرأه ولو جهز بالقراءة لعلم ما قرأه ولم يقتصر في التقدير وذكر المرفوع به  
( مسألة ) وأما مقدار القراءة في صلاة الكسوف فإن مالك كره الله يستحب أن يقرأ في الأولى

### ✽ العمل في صلاة الكسوف ✽

✽ حديث يحيى عن مالك  
عن هشام بن عروة عن أبيه  
عن عائشة زوج النبي صلى  
الله عليه وسلم أنها قالت  
خسفت الشمس في عهد  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فعلى رسول الله صلى  
الله عليه وسلم بالناس فقام  
فأطال القيام ثم ركع فأطال  
الركوع ثم قام فأطال  
القيام وهو دون القيام  
الاول ثم ركع فأطال  
الركوع وهو دون الركوع  
الاول ثم رفع فسجد ثم  
فعل في الركعة الآخرة مثل  
ذلك ثم انصرف وقد تجلّت  
الشمس فغضب الناس  
فحمد الله وأثنى عليه ثم قال  
آيتان من آيات الله لا  
يجسفان لموت أحد ولا  
حياته فإذا رأيتم ذلك  
فادعوا الله وكبروا  
واتصدقوا ثم قال يا أيمة  
محمد ما من أحد أغبر من الله  
أن يرضى عبده أو ترضى أمته  
يا أيمة محمد والله لو تعلمون ما  
أعلم لضحكتم قليلا ولبكيتم  
كثيرا

بسورة البقرة وفي الثانية قال عمران وفي الثالثة بسورة النساء وفي الرابعة بسورة المائدة والى  
نحو ذلك ذهب الشافعي والدليل على ذلك قوله في القيام الثاني فأطال القيام وهو دون القيام الأول

وكرر ذلك في حديث ابن عباس في جميع القيام

( فصل ) وقوله ثم ركع فأطال الركوع يعني أنه خالف فيه عادته في سائر الصلوات كما خالفه عادة  
في القيام لأن التغيير دخل على كل واحد منهما قال مالك ويكون ركوعه نحو من قيامه وقراءته  
وقد اختلف أصحابنا في تطويل السجود فقال ابن حبيب لا يطول السجود وقال ابن القاسم يطول  
السجود وجه قول ابن حبيب أن الإطالة نوع من التغيير فلم يلحق السجود كالتمكُّر ووجه  
قول ابن القاسم ما روت حمزة في حديث عائشة ثم سجد سجوداً طويلاً وذكرته من تدرج  
السجود في الطول على حسب ما ذكرت من ذلك في القيام والركوع ومن جهة المعنى أن هذا ركن  
من أركان أفعال الصلاة تكرر فرفضه فدخله التغيير كالركوع

( فصل ) وقوله ثم فعل في الركعة الآخرة مثل ذلك يعني من التغيير بالتمكُّر والتطويل وقوله  
ثم انصرف يعني الانصراف عن الصلاة وقد تجلج الشمس يحذف أن انصرف من الصلاة كان  
عند تجلج الشمس من الكسوف وهي السنة ولذلك تطال القراءة والركوع والسجود ليكون  
إقضاء الصلاة بقدر ما عهد في الأغلب من دوام الكسوف فإن أتم الصلاة قبل انجلائه فإنه لا تعداد  
الصلاة ولكنه يصلي من شاء لنفسه ركعتين ركعتين ويحذف أن يربدها انصرف وقد كانت تجلج  
الشمس قبل ذلك وهذا يختلف فإن تجلج قبل أن يكمل ركعة بسجودتها كلها وان تجلج تجلج الشمس  
وقد صلى ركعتين وسجدتين فقد قال أصبغ أنه يصلي الركعة الثانية مثل الأولى وقال سحنون  
يصلها ركعة واحدة بسجودتين على سنة صلاة الكسوف لزمه إتمامها على حسب ما دخل فيه ووجه  
قول سحنون أن علة التغيير في الصلاة الكسوف فإذا زال الكسوف زال التغيير ووجب إتمام  
الصلاة على سنة النوافل

( فصل ) وقوله تغضب الناس لغمد الله وأثنى عليه يرد أنه أي بكلام على نظم الخطب فيه ذكر الله  
تعالى وحده وثناؤه وعظ الناس وليس بضبطتين يرقى لها المنبر ويجلس في أهلها وبينهما هذا قول  
مالك رحمه الله \* وقال أبو حنيفة والشافعي الخطبة لصلاة الكسوف كالخطبة لصلاة الاستسقاء  
والعدين والجمعة والدليل على صحة ما ذهب إليه مالك أن هذه صلاة نقل لم يجهر فيها بالقراءة فلم يكن  
من سنتها الخطبة كسائر النوافل

( فصل ) وقوله أن الشمس والقمراً آيات من آيات الله الآية في كلام العرب العلامة ويحتمل قوله  
من آيات الله أن يربدها من ذلك من آياته التي يستدل بها على وحدانيته وقدرته وعظمته ويحتمل  
أن يربدها بهما من علامات تخوفه وتحذيره بآياته وسطوته قال الله تعالى وما ترسل بالآيات  
الا تخوفنا

( فصل ) وقوله صلى الله عليه وسلم فإذا رأيتم ذلك فادعوا الله وكبروا وتصعدوا أهر عندا خسوف  
بالدعاء والتصريح بالتوبة والمغفرة وصرف البلاء وأمر بالتكبير والثناء عليه لأنه مما يتقرب به إليه  
ويستجلب به رضاه ويستدفع بأسه وسطوته وأمرهم بالصدقة لأنهم أقرب الأعمال التي يمكن  
استعجالها وأما الصوم والحج والجهاد فأنها مما يتأخر أمرها

( فصل ) وقوله صلى الله عليه وسلم يا مائة محمد والله ما من أحدنا غير من الله أن يرضى عبداً وتزنى أمته





• وحدثنى ابن يحيى عن

سميع عن عمرة بنت عبد  
الرحمن عن عائشة زوج  
النبي صلى الله عليه وسلم  
أن يهودية جاءت تسألها  
فقالت أعاذك الله من

عذاب القبر فسألت عائشة  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم أي عذاب الناس في  
قبورهم فقال رسول الله

صلى الله عليه وسلم عائدا  
بالله من ذلك ثم ركب  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ذات غداة مراكبا

نخفت الشمس فرجع  
ضحي فبين ظهري  
الحجر ثم قام فسلمى وقام

الناس وراءه فقام قياما  
طويلا ثم ركب ركوعا  
طويلا ثم رفع قياما

طويلا وهو دون القيام  
الأول ثم ركب ركوعا طويلا  
وهو دون الركوع الأول

ثم رفع فسجد ثم قام قياما  
طويلا وهو دون القيام  
الأول ثم ركب ركوعا طويلا

وهو دون الركوع الأول  
ثم رفع ثم سجد ثم انصرف  
فقال ماشاء الله أن يقول  
ثم أمرهم أن يسعدوا

من عذاب القبر

( فصل ) وقوله ورأيت أكثر أهلها النساء أخبر بذلك من صفة النار ووعظ النساء وزجرهن عن  
الاعمال الموجبة لذلك فقالوا لغير رسول الله قال بكفرن فأنطق اسم الكفر على أهلها وإن كان  
يقضي في الشرع الكفر بالله لا تفر في علم السامع أنه أراد جنس النساء وأنه يبعد أن يكون  
جميعهم كافرات الآن رد بذلك شرع فكذب أقراهن بالابان والعشير الزوج قال صاحب  
العين عشير المرأة زوجها وقال المروى يريد بقوله صلى الله عليه وسلم يكفرن العشير الزوج سمى  
عشيرا لأنه يعاشرها وتعاشره وهو قول أكثر أهل اللغة والتفسير وقال مسك في قوله تعالى لبش  
المولى لبش العشير أى الخليل والصاحب وقال مجاهد العشير بمعنى المولى يريد والله أعلم أنه يعوم  
له مقام العشير وقال صاحب العين يقال هذا عشيرك وشعرك على القلب فعلى هذا يجعل أن يريد  
بقوله العشير الزوج خاصة بمعنى أنه اسم من أسماءه ويجعل أن يريد به كل من يعاشره من زوج أو  
غيره والله أعلم

( فصل ) وقوله صلى الله عليه وسلم لو أحسنت إلى أحداهن الدهر كله ثم رأيت منك شيئا قالت  
مارأيت منك خيرا فط وعظ وزجر من كفر بالإحسان وجعله عند بعض التفسير وموافقة من  
الاساءة فإنه لا يسلم أحدهم طول المؤلقة من اساءة أو عاقلة في قول أو فعل فلا يجعل ذلك كثير  
أحسنه ومتقدم فضله ص • مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة  
زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن يهودية جاءت تسألها فقالت أعاذك الله من عذاب القبر فسألت  
عائشة رسول الله صلى الله عليه وسلم أي عذاب الناس في قبورهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عائدا بالله من ذلك ثم ركب رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات غداة مراكبا نخفت الشمس فرجع  
ضحي فبين ظهري الحجر ثم قام فسلمى وقام الناس وراءه فقام قياما طويلا ثم ركب ركوعا طويلا ثم  
رفع قياما طويلا وهو دون القيام الأول ثم ركب ركوعا طويلا وهو دون الركوع الأول ثم  
رفع فسجد ثم قام قياما طويلا وهو دون القيام الأول ثم ركب ركوعا طويلا وهو دون الركوع الأول  
ثم رفع ثم سجد ثم انصرف فقال ماشاء الله أن يقول ثم أمرهم أن يسعدوا من عذاب القبر • ش  
قوله أن يهودية جاءت تسألها تريد عطاء فقالت أعاذك الله من عذاب القبر تدعو لها بذلك ولعل  
اليهودية سمعته في التوراة أو غيرها من كتبهم فسألت عائشة رسول الله صلى الله عليه وسلم عما سمعت  
لأنهم حقيقة وأنما كانت تسمع أن العذاب والثواب يكون بعد الموت ولم تكن سمعت قبل ذلك  
بعذاب القبر فقال صلى الله عليه وسلم عائدا بالله من ذلك يجعل أن يريد أنه تعوذ بالله من أن يعذب  
الناس في القبور وإن لم يكن أخبر بذلك ويجعل أن يريد أنه تعوذ بالله من عذاب القبر وإن كان  
الناس بعد يوم في قبورهم

( فصل ) وقوله ثم ركب رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات غداة مراكبا نخفت الشمس فرجع  
ضحي في ذلك سبيلتان أحدهما وقت صلاة الكسوف والثانية موضعها فاما وقتها في هذا  
الحديث دليل على أنه صلى الله عليه وسلم صلاة أحضج وهذه الصلاة وقت تختص بها أوله وقت جواز  
النافلة بعد طلوع الشمس وخلاف في ذلك وأما آخره فمن مالك في ذلك ثلاث روايات أحداها  
أن آخر وقت زوال الشمس رواها ابن القاسم عن مالك والثانية آخر وقتها امتناع صلاة النافلة  
بعد العصر رواها ابن وهب عن مالك والثالثة صلى بعد العصر وفي كل وقت رواها الشيخ أبو

بنت المنذر عن أمها  
بنت أبي بكر الصديق أنها  
قالت ثبتت عائشة زوج  
النبي صلى الله عليه وسلم  
حين خسفت الشمس فإذا  
الناس قيام يصلون وإذا  
هي قائمة تصلي فقلت ما  
لناس فأشارت بيدها نحو  
السما وقالت سبحان الله  
فقلت آية فأشارت برأسها  
أن نعم قالت فقممت حتى  
تجلى النسي وجعلت  
أصب فوق رأسي الماء  
لحمد الله رسول الله صلى  
الله عليه وسلم وأني عليه  
ثم قال ما من شيء كنت لم  
أره الأقدرايت في مقامى  
هذا حتى اجتمعوا لئلا ولقد  
أوحى إلى انكم تفتنون  
في القبور مثل أوفريا  
من فتنة الهجلا لأدري  
أى ذلك قلت أسأله فؤى  
أحدكم فيقاله ما علمك  
بهذا الرجل فأما المؤمن  
أو المؤمن لا أدري أى  
ذلك قالت أسأله فيقول  
هو محمد رسول الله جاءنا  
بالبينات والهدى فأجبنا  
وآمننا واتبعنا فيقاله نعم  
صالحا قد علمنا ان كنت  
لمؤمننا وأما المنافق  
أو المرتاب لا أدري أيهما  
قالت أسأله فيقول لا أدري  
سمعت الناس يقولون  
شيئا فقلت

القاسم بن الجلاب وجار واية الاولى انها صلاة نفل شرعت لغيره فوجب ان يكون وقتها لم يزل  
الشمس كالعينين والاستسقاء ووجه الرواية الثانية ان هذه صلاة نافلة لم يشرع لها خطبة كسائر  
التوافل ووجه الرواية الثالثة قوله صلى الله عليه وسلم فاذا رأيتم ذلك بهما فافزعوا الى الصلاة ومن  
جهت المعنى ان هذه صلاة شرعت لعملة غير باقية فوجب ان تختص بوجود تلك العملة دون سائر  
الأوقات كصلاة الخوف وأما المسئلة الثانية في الموضوع الذي يصلي فيه فمن سبها أن تصلي في المسجد  
دون المصلى حكى ذلك القاضي أبو محمد عن مالك وقال بن حبيب عن أصبغ تصلي في المسجد  
ان شاء أو في حجرة أو في زوالها الى البراز كل ذلك واسع ووجه ما قاله مالك ان النبي صلى الله عليه  
وسلم صلاها في المسجد ومن جهة المعنى ان هذه صلاة نافلة لا يصح فيها القراءة لمن لم يزل لها البروز  
كسائر التوافل ووجه قول أصبغ ان هذه صلاة سن لها البذاذة فلم يمنع من البروز لها صلاة  
الاستسقاء

( فصل ) وقوله ثم انصرف فقال ما شاء الله ان يقول بقصده تعظيم كلامه وسبأ لفته فيما قصد الى  
السلام به وقوله ثم أمرهم ان يتعذروا من عذاب القبر يحمل أن يكون قد تقدم علمه بذلك وظن  
انه قد عمل ذلك أصحابه لما رأى سؤال عائشة عن ذلك احتاج إلى أن يذكرهم به ويأمرهم  
بالاستعاذه منه ويعمل انه لم يكن عنده قبل ذلك علمه فكان سؤال عائشة سببا أن يعلم به فأمر  
أصحابه أن يتعذروا منه

### ما جاء في صلاة الكسوف

ص مالك عن هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر عن أسها بنت أبي بكر أنها قالت ثبتت  
عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم حين خسفت الشمس فإذا الناس قيام يصلون وإذا هي قائمة  
تصلي فقلت ما للناس فأشارت بيدها نحو السماء وقالت سبحان الله فقلت آية فأشارت برأسها أن نعم  
قالت فقممت حتى تجلى النسي وجعلت أصب فوق رأسي الماء لحمد الله رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وأني عليه ثم قال ما من شيء كنت لم أره الأقدرايت في مقامى هذا حتى اجتمعوا لئلا ولقد  
أوحى إلى انكم تفتنون في القبور مثل أوفريا من فتنة الهجلا لأدري أى ذلك قلت أسأله فؤى  
أحدكم فيقاله ما علمك بهذا الرجل فأما المؤمن أو المؤمن لا أدري أى ذلك قالت أسأله فيقول هو محمد  
رسول الله جاءنا بالبينات والهدى فأجبنا وآمننا واتبعنا فيقاله نعم صالحا قد علمنا ان كنت  
لمؤمننا وأما المنافق أو المرتاب لا أدري أيهما قالت أسأله فيقول لا أدري سمعت الناس يقولون  
شيئا فقلت فقلت ما للناس فأشارت بيدها نحو السماء وقالت سبحان الله فقلت آية فأشارت برأسها أن نعم  
قالت فقممت حتى تجلى النسي وجعلت أصب فوق رأسي الماء لحمد الله رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وأني عليه ثم قال ما من شيء كنت لم أره الأقدرايت في مقامى هذا حتى اجتمعوا لئلا ولقد  
أوحى إلى انكم تفتنون في القبور مثل أوفريا من فتنة الهجلا لأدري أى ذلك قلت أسأله فؤى  
أحدكم فيقاله ما علمك بهذا الرجل فأما المؤمن أو المؤمن لا أدري أى ذلك قالت أسأله فيقول هو محمد  
رسول الله جاءنا بالبينات والهدى فأجبنا وآمننا واتبعنا فيقاله نعم صالحا قد علمنا ان كنت  
لمؤمننا وأما المنافق أو المرتاب لا أدري أيهما قالت أسأله فيقول لا أدري سمعت الناس يقولون  
شيئا فقلت

( فصل ) وقوله ثم انصرف فقال ما شاء الله ان يقول بقصده تعظيم كلامه وسبأ لفته فيما قصد الى  
السلام به وقوله ثم أمرهم ان يتعذروا من عذاب القبر يحمل أن يكون قد تقدم علمه بذلك وظن  
انه قد عمل ذلك أصحابه لما رأى سؤال عائشة عن ذلك احتاج إلى أن يذكرهم به ويأمرهم  
بالاستعاذه منه ويعمل انه لم يكن عنده قبل ذلك علمه فكان سؤال عائشة سببا أن يعلم به فأمر  
أصحابه أن يتعذروا منه

يخجل أن يرده مما يصف الناس إليه وفي ذلك نوع للناس حين ينصرون عن عيان وقوله حتى الجنة والنار لا هما غاية مصير الناس

(فصل) وقوله ولقد أوحى إلى أنسك فتفتنون في القبور بيان أنه أعلم بذلك في ذلك الوقت والفتنة الاختبار وإيس الاختيار بالقبور منزلة التكليف والعبادة وأما معناه اظهار العمل واعلام بالآل والعاقبة كاختيار الحساب لان العمل والتكليف قد انقطع بالموت قال مالك ومن مات فقد انقطع عمله وقتنا الدجال يعني التكليف والتعب لكنه شبهها بالصعوبة وأعظم المحنة فيها وفيه الثبات معها (فصل) وقوله يوقى أحدكم فيقال له لم أعلمك بهذا الرجل أشار إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأما المؤمن أو المؤمن شك من الراوى عن أسماء فيقول محمد رسول الله جاءه ثلثينيات والهدى فأجبتنا وأما واتبعنا فالأظهر أنه المؤمن لقوله فاستأولم يقل فأيقنا فيقال له نعم صالحا النوم هاهنا العودة إلى ما كان عليه ووصفه بالنوم وإن كان مؤثما لما به من الراحة وصالح الحال وقوله قد علمنا أن كنت مؤثما بما عمل على أنه المؤمن المذكور في أول الحديث لا المؤمن

(فصل) وقوله وأما المناقاة والمرتاب والمناقاة الذي يطن خلاف ما يظهر والمرتاب والشاك ومعناها مقارب في الكفر فيقول لأدري سمعت الناس يقولون شيئا وهذا أقرب إلى المعنى

### ﴿ العمل في الاستسقاء ﴾

﴿ العمل في الاستسقاء ﴾

حدثني يحيى عن مالك

عن عبد الله بن أبي بكر

ابن عمرو بن حزم أنه سمع

عباد بن نعيم يقول سمعت

عبد الله بن زيد المازني

يقول خرج رسول الله

صلى الله عليه وسلم إلى

المصلى فاستسقى وحول

رداءه حين استقبل القبلة

ص مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم أنه سمع عباد بن نعيم يقول سمعت عبد الله بن زيد المازني يقول خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المصلى فاستسقى وحول رداءه حين استقبل القبلة ش هكذا روى مالك هذا الحديث ولم يذكر فيه الصلاة ورواه سفيان بن عيينة عن عبد الله بن أبي بكر كرفيه صلى ركعتين وقوله خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المصلى نص في البر وزاى الاستسقاء ولا خلاف أنه يبر زالها وصفة البروز عند مالك أن يخرج الإمام غير منظر للزينة ووجه ذلك أنه يخرج على وجه التضرع والتذلل واختلف الفقهاء في الصلاة فذهب مالك والشافعي إلى أنه يصلي به وقال أبو حنيفة لا يصلي للاستسقاء وأما سن فيه البروز ولدعاء والتضرع خاصة والدليل على صحة ما ذهب إليه مالك ما روى الزهري في هذا الحديث عن عبد الله بن زيد رآه النبي صلى الله عليه وسلم يوم خرج يستسقى قال يقول إلى الناس ظهره واستقبل القبلة ثم حول رداءه ثم صلى لئلا ركعتين جهرا فيما بالقراءة ومن جهة المعنى أن هذه خطبة مشروعة فيجز أن تعزى من صلاة كسائر الخطب (مسئلة) إذا ثبت ذلك فإنه لا تكبير في صلاة الاستسقاء وقال الشافعي يكبر فيها كتكبير العبدن ودلائلنا من جهة القياس أن هذه صلاة من لها البدأة والتشروع فلم يلحقها تغيير بالتكبير كصلاة الكسوف

(فصل) وقوله فاستسقى يريد استدعى السقي وتضرع فيه وهذا المعنى موجود في الصلاة والخطبة جميعا فوجب أن يقع لفظ الاستسقاء عليها ولا سيما وقد خص ذلك بالمصلى ولا يختص بالإصلا وما يتبعها من خطبة

(فصل) وقوله وحول رداءه حين استقبل القبلة يقتضى أنه سنة وهو قول مالك والشافعي وقال أبو حنيفة ليس ذلك من سنة الاستسقاء والدليل على صحة ما ذهب إليه مالك الحديث المتخصص وحول رداءه حين استقبل القبلة ومثل ذلك في حديث الزهري وهذا نص في موضع

الخلق وقد حكى جماعة من شيوخنا ان تحويل الرءاء على معنى التناول لا انتقال من حال الجذب الى حال الحبس وكان النبي صلى الله عليه وسلم يحب لفأل الحسن ( مسئلة ) وصفة تحويل الرءاء أن يجعل ماعلى يمينه على شماله وماعلى شماله عن يمينه وبه قال الشافعي بالعراق وقال بمصر ينكس أعلاده أسفله والدليل على صحة ماقلناه الحديث المتقدم وزاد فيه سفيان وحدثني السمعودي عن أبي بكر أنه جعل اليمنى على الشمال وقوله وحول رءاءه أنظهر فياقلناه لأن التنكيس لا ينطلق عليه اسم التحويل في الظاهر

( فصل ) وقوله حين استقبل القبلة يقتضى ان قلب الرءاء لا يكون الا عند استقبال القبلة وقد اختلف قول مالك في استقبال القبلة متى يكون فروى عنه ابن القاسم أنه يفعل ذلك اذا فرغ من الخطبة وقال عنه علي بن زياد يفعل ذلك في أثناء خطبته يستقبل القبلة ويدعو وما شاء ثم يصرف فيستقبل الناس ويتم خطبته وروى ابن حبيب عن أصبغ أنه اختار ذلك وجه رواية ابن القاسم أن هذه خطبة مشروعة فليس قطعها بذكر خطبتي العيدين وجه رواية علي بن زياد ان السنة في الاستسقاء خطبتان لازيادة عليهما فاذا أتى بالدعاء مفردا كان ذلك كالخطبة الثالثة لأن الدعاء حينئذ مفرد له حكم نفسه واذا أتى به في نفس الخطبة لم يكن له حكم نفسه وكان من جملة الخطبة ص فيسئل مالك عن صلاة الاستسقاء كم هي فقال ركعتان ولكن يبدأ الإمام الصلاة قبل الخطبة فيصلي ركعتين ثم يخطف قائما ويدعو ويستقبل القبلة ويحول رءاءه حين يستقبل القبلة ويجهز في الركعتين بالقراءة واذا حول رءاءه جعل الذي على يمينه على شماله والذي على شماله على يمينه ويحول الناس أردتهم اذا حول الإمام رءاءه ويستقبلون القبلة وهم قعود ثم سئل مالك عن صلاة الاستسقاء كم هي فقال ان صلاة الاستسقاء ركعتان وقد تقدم الكلام في ذلك والاصل فيه حديث عبد الله بن زيد وقد تقدم ذكره وقوله انه يبدأ الصلاة قبل الخطبة اختلف قول مالك فيه فكان يقول زمانا ان الخطبة قبل الصلاة وبه قال الليث ثم رجع الى ما في الموطأ فقال الصلاة قبل الخطبة وبه قال جماعة الفقهاء وجه قول مالك الأول ساروى في حديث الزهري أنه صلى الله عليه وسلم استقبل القبلة يدعو وحول رءاءه ثم صلى لركعتين جهرا فهما بالقراءة وهم يقتضى الترتيب ومن جهة القياس ان هذه صلاة لم يلحقها تغيير فاذا است لها خطبة كان القياس الاتيان بها قبل الصلاة كصلاة الجمعة ووجه القول الثاني ان هذه صلاة نافلة شرعت لها خطبة فكانت سببا لتقديم الصلاة كالعيدين

( فصل ) وقوله ثم يخطف قائما هو سنة خطبة الصلاة والاصل في ذلك حديث عبد الله بن عمر كان النبي صلى الله عليه وسلم يخطف قائما ثم يقعد كما يفعلون الآن

( فصل ) وقوله يجهز في الركعتين هو السنة في صلاة الاستسقاء وقد تقدم ذكر ذلك في حديث الزهري ومن جهة المعنى ان هذه صلاة شرعت لها الخطبة فكان من سببها الجهر كالجمعة والعيدين ولا يلزم في هذا يوم عرفة لان الخطبة ليست للصلاة وانما هي تعليم للمحج فبين ذلك أن الجمعة لما كانت الخطبة لها قدم الاذان قبلها ولما لم تكن الخطبة للصلاة يوم عرفة أجزأ الاذان بعدها وجعل في أول الصلاة على سبيله

( فصل ) وقوله ويستقبلون القبلة وهم قعود وهذا أيضا سنة الناس في تحويلهم أردتهم لان الإمام سببه القيام في دعائه فكان يحوي له رءاءه على تلك الحال لانه معنى بفعله في نفس الدعاء ولان الناس

وسئل مالك عن صلاة الاستسقاء كم هي فقال ركعتان ولكن يبدأ الإمام بالصلاة قبل الخطبة فيصلي ركعتين ثم يخطف قائما ويدعو ويستقبل القبلة ويحول رءاءه حين يستقبل القبلة ويجهز في الركعتين بالقراءة واذا حول رءاءه جعل الذي على يمينه على شماله والذي على شماله على يمينه ويحول الناس أردتهم اذا حول الإمام رءاءه ويستقبلون القبلة وهم قعود

بين قائلين قائل يقول يحول الناس أريدتهم وهم فعود وهو مذهب مالك وقائل يقول لا يحول الناس أريدتهم به قال الليث ومحمد بن عبد الحكم ولا نعلم أحدا قال يحول الناس أدرتهم قايما

### ﴿ ما جاء في الاستسقاء ﴾

﴿ ما جاء في الاستسقاء ﴾

• حدثني يحيى عن مالك

عن يحيى بن سعيد عن عمرو

ابن شعيب أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم كان

إذا استسقى قال اللهم

اسق عبادك وبهيتك

وانشر رحمتك وأحى

بلدك الميت • وحدثني

عن مالك عن شريك

ابن عبد الله بن أبي ثمر عن

أنس بن مالك أنه قال جاء

رجل إلى رسول الله صلى

الله عليه وسلم فقال يا رسول

الله هلكت المواشي

وتنطعت السبل فادع الله

فدعا رسول الله صلى الله

عليه وسلم فخرنا من الجمعة

إلى الجمعة قال فدعا رجلا إلى

رسول الله صلى الله عليه وسلم

فقال يا رسول الله تهدمت

البيوت وتنطعت السبل

وهلكت المواشي فقال

رسول الله صلى الله عليه

وسلم اللهم ظهور الجبال

والأكام ويطون الاودية

ونابت الشجر قال

فاجابني عن المدينة فاجاب

الثوب قال مالك في رجل

فاته صلاة الاستسقاء

وأدرك الخطبة فأراد

أن يصلح في المسجد أوفى

بته إذا رجع قال مالك

هو من ذلك في سعة أن

شاه فعل وأترك

ص • مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن شعيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا

استسقى قال اللهم اسق عبادك وبهيتك وانشر رحمتك وأحى بلدك الميت • ش الدعاء الذي يدعى

به في الاستسقاء رجاء بركته دعاء النبي صلى الله عليه وسلم وإن كان ليس يحفظ فيه دعاء دعاءاً مكنه

ص • مالك عن شريك بن عبد الله بن أبي ثمر عن أنس بن مالك أنه قال جاء رجل إلى رسول الله

صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله هلكت المواشي وتنطعت السبل فادع الله فدعا رسول الله

صلى الله عليه وسلم فخرنا من الجمعة إلى الجمعة قال فجاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال

يا رسول الله تهدمت البيوت وتنطعت السبل وهلكت المواشي فقال رسول الله صلى الله عليه

وسلم اللهم ظهور الجبال والأكام ويطون الاودية ونابت الشجر قال فاجابني عن المدينة فاجاب

الثوب • ش قوله هلكت المواشي اخبار عن قلة الكلال الذي يكون من المطر وقوله وتنطعت

السبل برده نضعفت الابل لقلة الكلال أن يسافر بها ويحمل أن يردها إلى الجبل من الكلال ما تبلغ

به في أسفارها فدعا الله استسقاء • بن ترجي بركته دعاءه وفضله فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم

فخرنا من الجمعة إلى الجمعة (مسئلة) الاستسقاء على ضربين يرزله ويجمع بسببه وهو الذي

سنت فيه الصلاة والخطبة وقد تقدم ذكره وضرب لا يرز ولا يجمع بسببه وإنما يكون الاجتماع كما

فعل النبي صلى الله عليه وسلم ويحيى • الرجل في حديث أنس المذكور يوم الجمعة وقد روى ذلك

قتادة عن أنس أن ذلك كان يوم الجمعة فهذا الضرب من الاستسقاء حكمه ما هو تبع له من

الصوات والخطب لا يزد على ذلك غير دعاء الاستسقاء

(فصل) وقوله يا رسول الله تهدمت البيوت وتنطعت السبل وهلكت المواشي اخبار عن كثرة

المطر وضربه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم ظهور الجبال والأكام قال ابن حبيب عن

مالك الأكام الجبال الصغار قال البرقي هي شيء يجمع من تراب كبر من الكدية الواحدة • كمة

وقوله ويطون الاودية ونابت الشجر يردها إلى الجبل من الكلال الذي يكون من المطر وقوله وتنطعت

الامطار بحيث لا تنضج أحد كثرتها وهذا أصل في الاستسقاء على المنابر عند كثرة المطر ويدعو

بذلك الامام

(فصل) وقوله فاجابني عن المدينة قال ابن القاسم قال مالك معناه تدويرت عن المدينة كما يدور

جيب القميص وقال ابن وهب يحيى بن قيس قال مالك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

(فصل) وإذا نابت هذا كان من النبي صلى الله عليه وسلم في خطبة يوم الجمعة فإن ذلك كان بعد

الزوال وكذلك هذا الاستسقاء الذي لا يجمع بسببه ليس له وقت محدد يفعل في كل وقت لانه دعاء

مجرد وأما الاستسقاء الذي يرزله ويجمع بسببه فإن وقت صلاة العيد من ضحوة إلى الزوال

قال ابن حبيب وفي المدونة عن مالك أن وقت لا يكون في غير ذلك الوقت من النهار • ش قال

مالك في رجل فاته صلاة الاستسقاء وأدرك الخطبة فأراد أن يصلح في المسجد أوفى بته إذا رجع

قال مالك هو من ذلك في سعة أن شاه فعل وأترك • ش قوله في رجل فاته الصلاة خص الرجال

بذلك لان الرجال هم المنسدون الى ذلك والمأمورون به ولا بأس أن يخرج من شاء من النساء أو العائلات ولا يتعن من مشاهدة الخبز والبر ويكره خروج الشواب اليه لان النظر اليهن فتنه (مسئلة) وهل يخرج اليه أهل الذمة روى عن أشهب منهم من الخروج وقال مالك في المدونة لا يتعنون من ذلك وجه قول مالك أنهم داعون مظهرون للدعاء لله تعالى فلا يتعنون من ذلك ووجه قول أشهب ان دعاهم ليس فيه اخلاص للباري تعالى فوجب أن يتنعوا من اظهاره (فرع) وهل يخرج أهل الذمة معنًا مظهرين شعارهم فقدر روى ابن حبيب في واخوته يخرجون ويتنعون من اظهار صلهم في الطرقات والأسواق ولا يتعنون من ذلك في الصحارى والخلوات ولا يتعنون بين الناس من اظهار التضرع والعجيج والبكاء

(فصل) وقوله انه في سعة أن يصلي في المسجد أو في بيته ان شاء فعل وان شاء ترك معناه ان ما جتمع له الناس من الصلاة قد قصده وفاته حضوره فان شاء بعد ذلك أن يصلي ركعتين ففي نافلة لا يتعنن بكان ولا زمان وان شاء ترك فليس ذلك عليه والله أعلم وأحكم

### ❦ الاسططار بالجوم ❦

ص ❦ مالك عن صالح بن كيسان عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن زيد بن خالد الجهني أنه قال صلى لئارسل الله صلى الله عليه وسلم صلاة الصبح بالحديبية على أثر من كان من الليل فلما انصرف أقبل على الناس فقال أنبر وماذا قال أنبر يك قالوا الله ورسوله أعلم قال أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر في فأمن قال مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بي كافر بالكوكب وأما من قال مطرنا بنوء كذا وكذا فذلك كافر بي مؤمن بالكوكب ❦ ش قوله صلى الله عليه وسلم أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر في أخبر أن من عبادهم مؤمن به وهو من أضاف المطر الى فضل الله ورحمته وأن المنفرد بالقدر على ذلك هو الله تعالى دون سبب ولا تأثير لكوكب ولا غيره فهذا المؤمن بالله تعالى كافر بالكوكب بمعنى انه يكذب قدرته على شيء من ذلك ويحسد أن يكون له فيه تأثير وأن من عبادهم أصبح كافرا به وهو من قال مطرنا بنوء كذا وكذا فأضاف المطر الى النوء وجعل له في ذلك تأثيرا والكوكب فعلا (مسئلة) اذا ثبت ذلك فان ما يدعى للكوكب من التأثير في ذلك على قسمين أحدهما أن يكون الكوكب فاعلا للطير والثاني أن يكون دليلا عليه وإذا جعلنا لفظ الحديث على الوجهين لاحتماله لما اقتضى ظاهره تكفير من قال بأحدهما فان الله تعالى هو المنفرد بالخلق والانشاء وقد نبه على ذلك بقوله علا وجل هل من خالق غير الله وان الباري تعالى هو المنفرد بعلم ما يكون لقوله تعالى ان الله عنده علم الساعة وينزل الغيث ويعلم ما في الأرحام وما تدري نفس ماذا تكسب غدا وما تدري نفس بأى أرض تموت ان الله عليم خبير وقوله تعالى قل لا يعلم من في السموات والأرض الغيب الا الله وقد اعترض من ذهب الى تصحيح ذلك من الجهال على الاستدلال بهذه الآية بان هذا ليس من الاخبار عن الغيب لانه لما يخبر بما يظهر اليه من أدلة التجوم وهذا قول من لا يعلم معنى الغيب لان الغيب هو المعلوم ومقابل عن الناس ولو كان الأمر على ما ذهب اليه هذا القائل لما تصور أن يكون غيب منفرد الباري تعالى بعلمه لان على قولهم الناس من شيء كان ويكون إلا والتجوم تبدل عليه وقال يقدس تعالى بانه المنفرد بعلم الغيب فقال تبارك اسمع قل لا يعلم من في السموات والأرض الغيب الا الله وما يشعرون ❦ مالك أنه

❦ الانشطار بالجوم ❦

❦ حدثني يحيى عن مالك من صالح بن كيسان عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن زيد بن خالد الجهني أنه قال صلى لئارسل الله صلى الله عليه وسلم صلاة الصبح بالحديبية على أثر من كان من الليل فلما انصرف أقبل على الناس فقال أنبر وماذا قال أنبر يك قالوا الله ورسوله أعلم قال أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر في فأمن قال مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بي كافر بالكوكب وأما من قال مطرنا بنوء كذا وكذا فذلك كافر بي مؤمن بالكوكب ❦ ش قوله صلى الله عليه وسلم أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر في أخبر أن من عبادهم مؤمن به وهو من أضاف المطر الى فضل الله ورحمته وأن المنفرد بالقدر على ذلك هو الله تعالى دون سبب ولا تأثير لكوكب ولا غيره فهذا المؤمن بالله تعالى كافر بالكوكب بمعنى انه يكذب قدرته على شيء من ذلك ويحسد أن يكون له فيه تأثير وأن من عبادهم أصبح كافرا به وهو من قال مطرنا بنوء كذا وكذا فأضاف المطر الى النوء وجعل له في ذلك تأثيرا والكوكب فعلا (مسئلة) اذا ثبت ذلك فان ما يدعى للكوكب من التأثير في ذلك على قسمين أحدهما أن يكون الكوكب فاعلا للطير والثاني أن يكون دليلا عليه وإذا جعلنا لفظ الحديث على الوجهين لاحتماله لما اقتضى ظاهره تكفير من قال بأحدهما فان الله تعالى هو المنفرد بالخلق والانشاء وقد نبه على ذلك بقوله علا وجل هل من خالق غير الله وان الباري تعالى هو المنفرد بعلم ما يكون لقوله تعالى ان الله عنده علم الساعة وينزل الغيث ويعلم ما في الأرحام وما تدري نفس ماذا تكسب غدا وما تدري نفس بأى أرض تموت ان الله عليم خبير وقوله تعالى قل لا يعلم من في السموات والأرض الغيب الا الله وقد اعترض من ذهب الى تصحيح ذلك من الجهال على الاستدلال بهذه الآية بان هذا ليس من الاخبار عن الغيب لانه لما يخبر بما يظهر اليه من أدلة التجوم وهذا قول من لا يعلم معنى الغيب لان الغيب هو المعلوم ومقابل عن الناس ولو كان الأمر على ما ذهب اليه هذا القائل لما تصور أن يكون غيب منفرد الباري تعالى بعلمه لان على قولهم الناس من شيء كان ويكون إلا والتجوم تبدل عليه وقال يقدس تعالى بانه المنفرد بعلم الغيب فقال تبارك اسمع قل لا يعلم من في السموات والأرض الغيب الا الله وما يشعرون ❦ مالك أنه

بأنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول  
الله عليه وسلم كان يقول  
إذا نثأت بصرية ثم  
تسامت تلك العين غديقة  
• وحدثنى عن مالك أنه

بأنه أن أباه مرة كان  
يقول إذا أصبح وقدم مطر  
الناس مطرنا بنوء الفتح  
ثم يتلو هذه الآية ما يفتح  
الله الناس من رحمة  
فلا عسك لها

• النبي عن استقبال القبلة  
والإنسان على حاجة •  
• حدثني يحيى عن مالك  
عن اسحق بن عبد الله بن  
أبي طلحة عن رافع بن  
اسحق مولى آل الشفاء  
وكان يقال له مولى أبي  
طلحة أنه سمع أبا أيوب  
الأنصاري صاحب رسوا  
الله صلى الله عليه وسلم  
وهو بمصر يقول والله  
ما أدرى كيف أصنع هذه  
الكرايس وقد قال  
رسول الله صلى الله

عليه وسلم إذا ذهب  
أحدكم الغائط أو البول  
فلا يستقبل القبلة  
ولا يستدبرها بفرجه  
• وحدثنى عن مالك عن  
نافع عن رجل من الأنصار  
أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم نهي أن تستقبل  
القبلة لئلا تلو البول

بلغة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول إذا نثأت بصرية ثم تسامت تلك العين غديقة • ش  
قال ابن نافع وعيسى بن دينار وإذا نثأت سحابة ثم تسامت يقول إذا نثأت السحابة من ناحية  
البحر ثم استدارت فصار تسمية الشام فذلك سحاب يكون منه المطر الغزير والفتح الغزير  
وروي ابن سعد عن ابن نافع سمعت مالك يقول معنى ذلك إذا حضر بترج بصرية فأنثأت  
سحاب ثم بترج من ناحية الشام فذلك علامة المطر الغزير

( فصل ) وأما قوله فذلك عين غديقة العين مطر أيام لا يقطع وأهل بلدنا يرون غديقة على التصغير  
وقد حدثنا به أبو عبد الله الصوري الحافظ وضبطه بخطه غديقة بفتح العين وقال هكذا حدثني به  
عبد الغني الحافظ عن حمزة بن محمد الكنان الحافظ والله أعلم وقال سعدون في كتاب التفسير  
لأنه معنى ذلك أنها بمنزلة ما يفور من العين وإنما دخل مالك رحمه الله هذا الحديث بأثر حديث زيد  
ابن خالده الجني ليبيين ما يجوز للقاتل أن يقول لما جرت به العادة مثل ما جرت به العادة في كثير من  
البلدان بمطر وأما رج الغريسة وفي بلاد بلال رج الشريعة فيستبشر منتظر المطر إذا رأى رج التي  
جرت عادة ذلك البلدان بمطر وأما رج اعتقاد أن رج لا تأثير لها في ذلك ولا فعل ولا سبب وإنما الله  
تعالى هو المنزل للغيث وقد جرى العادات بأنزل الله عند أحوال رج بها عباده ولو جرت العادة بزول  
المطر عند نوء من الأوافد استبشر أحد لئلا وله عند ذلك النوء معنى أن العادة جارية به  
وأنت ذلك النوء لا تأثير له في زول المطر ولا هو فاعله ولا أثر فيه وإن المنفرد بأنزل الله هو الله  
تعالى لما كفر بذلك بل يعتقد الحق وإنما كفرن قال مطرنا بنوء كذا الإضافة المطر إلى النوء  
واعتقاد أنه فيه تأثير أو فاعل أن هذا اللفظ لا يجوز إطلاقه بوجه وإن لم يعتقد أنه مذكرا  
لورود الشرع بالمنع منه ولأنه من إلهام السامع ما تقدم ذكره فإن بذلك فضل مالك وعلمه  
بالأصول والفروع • قال مالك أنه بلغه أن أباه مرة كان يقول إذا أصبح وقدم مطر الناس  
مطرنا بنوء الفتح ثم يتلو هذه الآية ما يفتح الله الناس من رحمة فلا عسك لها • ش كان يقول  
مطرنا بنوء الفتح مضادة لقول أهل الأحاد مطرنا بنوء كذا أقول هو مطرنا بنوء الفتح ير بد بذلك  
قوله ما يفتح الله الناس من رحمة فلا عسك لها ير بد بذلك أنه لا نوء ينزل المطر ولا ينزل به وإن الذي به  
ينزل المطر هو فتح الله تعالى الرحمة للناس

• النبي عن استقبال القبلة والإنسان على حاجته •

ص • قال مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن رافع بن اسحق مولى آل الشفاء وكان يقال  
أنه مولى أبي طلحة أنه سمع أبا أيوب الأنصاري صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو بمصر  
يقول والله ما أدرى كيف أصنع بهذه الكرايس وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا  
ذهب أحدكم الغائط أو البول فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها بفرجه • مالك عن نافع عن رجل  
من الأنصار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي أن تستقبل القبلة لغائط أو بول • ش  
وقوله ما أدرى ما أصنع بهذه الكرايس يعني المراحيض وأجدها كرايس يعني أنه يجدها منها  
يستقبل القبلة ولا يستدبرها وكان يحمل النبي في ذلك على عموم وهو قوله صلى الله عليه وسلم إذا  
ذهب أحدكم الغائط أو البول وهذا من قوله صلى الله عليه وسلم يدل على أن الغائط إنما يستعمل  
في الجميع خاصة وهو أن كثر ما يذهب إلى الغائط وأما البول فلكاوا لا يبعدونه ذلك الإبعاد ولا





يجب فيها والوجه الثاني مأثوله القاضي أبو محمد أن المنع إنما كان لاستقبال القبلة بالغايط والبول في الصحارى كراما للقبلة لعدم السترة فإذا ستر البنيان القبلة جاز ذلك وإذا كان الوطء المباح لا يكون إلا تحت سترة لم يكن فيه استقبال القبلة بفرج فجاز ذلك \* قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه والوجه الأول أظهر عندي والله أعلم وأحكم

( فصل ) وقوله لعالم من الذين يصابون على أوراكم على وجه التصدير من الصلاة عليها والعب على من يفعل ذلك ومعنى الصلاة على الأوراك أن لا يرتفع في سجوده عن الأرض يسجد وهو لا يصق بالأرض ولا يقيم وركه وإنما يفتح ركبته و يفرجها حتى يصير كالمعقد على وركه

( فصل ) وقوله يعني الذي يسجد ولا يرتفع إلى آخر الكلام من لفظ مالك فسر ذلك عبد الله بن يوسف في روايته عنه وأدخل هذا الحديث في باب الرخمة في استقبال القبلة لبول أو غائط وإنما في الحديث استقبال بيت المقدس فيصطلح أن يريد الاستقبال والاستدبار فإذا استقبل بالمدينة بيت المقدس فقد استدبر مكة ففعل النبي عنه الاستدبار فرأى مالك المعنى دون اللفظ فيكون المراد بالقبلة مكة دون بيت المقدس ويكون المنع من ذلك في الصحارى يتعلق بمكة والمعنى الثاني أن تكون القبلة في الترجمة بيت المقدس لأنها قد كانت قبلة وان نسخت الصلاة بها فإن سائر أحكامها باقية ومنها ثابتة على حسب ما كانت عليه قبل النسخ فيكون المنع من استقبال القبلة لغائط أو بول منعاً من استقبال مكة ومن استقبال بيت المقدس لأن كل واحد منهما قد كان قبلة وعلى هذا فالمنع باق في استقبال بيت المقدس لبول أو غائط في الصحارى على حسب ما هو في استقبال مكة وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يستقبل واحدة من القبليتين لغائط أو بول وإن لم يكن إسناده بذلك فإنه يحتمل وجهين \* أحدهما أن يكون النهي عن ذلك بعد تحويل القبلة إلى الكعبة فيقتضي ذلك المنع من استقبال القبلة بعد النسخ وأن يكون حرمة بيت المقدس باقية في هذا الباب بعد النسخ والوجه الثاني أن يكون النهي عن استقبال القبلة إلى بيت المقدس حين كانت تستقبل بالصلاة ثم نهى عن استقبال الكعبة حين صرفت القبلة إليها فعمل بذلك أن استقبال القبلة ممنوع بعد النسخ وينظر في استقبال بيت المقدس إلى ما يقتضي غير ذلك من الأدلة والله أعلم وأحكم

### ❦ النهي عن البصاق في القبلة ❦

ص \* مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى بصاقاً في جدار القبلة فحكه ثم أقبل على الناس فقال إذا كان أحدكم يصق فلا يصق قبل وجهه فإن الله تبارك وتعالى قبل وجهه إذا صلى \* ش قوله إن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى بصاقاً في جدار القبلة فظاهر فيه ذلك أنه رأى صلى الله عليه وسلم فاحتفى بحكه عينه ولم يمتح إلى غسله لأنه لم يطهر ثم أقبل على الناس فقال إذا كان أحدكم يصق فلا يصق قبل وجهه حال الصلاة ويحتمل معاني أحدها أنه نص في هذا الحديث على النهي عن البصاق قبل وجهه حال الصلاة لفضيلة تلك الحال على سائر الأحوال فخصها بالذكر ووجه ثان وهو أن يكون خص بذلك حال الصلاة لأنه حينئذ يكون مستقبل القبلة وفي سائر الأحوال قد تكون القبلة عن يساره وهي الجهة التي أمر بالبصاق إليها أو أمامه ووجه ثالث وهو أنه لو لم ينص على حالة الصلاة لجوز المكلف أن يكون النهي توجه إلى سائر الأحوال وإن

( النهي عن البصاق في القبلة )

\* حدثني يحيى عن مالك

عن نافع عن عبد الله بن

عمر أن رسول الله صلى الله

عليه وسلم رأى بصاقاً في

جدار القبلة فحكه ثم أقبل

على الناس فقال إذا كان

أحدكم يصق فلا يصق

قبل وجهه فإن الله تبارك

وتعالى قبل وجهه إذا صلى

حال الصلاة لا يجوز أن يقصد فيها إلى شيء وليصق كيف يصير له في قبلته وغيرهما فينبغي بذلك أن هذا من أكرام القبلة وتزويدها

( فصل ) وقوله فإن الله تبارك وتعالى قبل وجهه وذلك بمعية مل معنيين أحدهما أن ثوابه وإحسانه وتفضله من قبل وجهه فيجب أن ينزه تلك الجهة عن البصاق والثاني أن الباري تعالى أمر بالاستقبال للقبلة وتعظيمها وتزويدها ولا ينافي حال الصلاة فإن الله قبل وجهه بمعنى أن ما أمره بتزويده وتعظيمه قبل وجهه وأن في تعظيم تلك الجهة تعظيم الله وطاعته وهذا كما يقال إذا ورد عليك فلان من قبل الأمام فأكرمته فإن الأمير يرد عليك بوروده وهذا كله ما هو فم يصب بصاقا ظاهرا والبصاق في جدار القبلة لا ينافيه الآن يكون ظاهره إلا أنه لا يمكن ستره إلا بالزلة وحكمه كما فعل صلى الله عليه وسلم وهذا البصاق فيه عن يمينه ويساره وخص جهة القبلة لفرضها على سائر الجهات ولا من جهة الجهة التي يتيمم بها البصاق الباقى الأغلب لا يمان كان يصلى ( مسئلة ) فأما من يصب في المذهب وسر بصاقه فلا يتم عليه والأصل في ذلك ما روى عن أنس قال النبي صلى الله عليه وسلم البصاق في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها وذلك لطهارة البصاق ولما لدم وما كان نجسا فقد روى ابن حبيب عن مالك من دى فوفى المذهب فلينصرف حتى يزول عنه ومعنى ذلك أن الدم نجس فيجب أن ينزه المسجد عنه ظاهرا أو باطنا والبصاق ليس بنجس ولكنه كرهه المنظر والأثر يمنع من ظهوره ولا يمنع منه إذا ستر ( مسئلة ) وإذا جاز ذلك في البصاق فلا بأس أن يصبق عن يمينه ويساره قال مالك لا بأس أن يصبق أمامه أو عن يساره أو عن يمينه وقد روى عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم نصف شهر فزأيته صلى عليه فعلاه ورأته يصبق عن يمينه ويساره ( مسئلة ) إذا ثبت ذلك فإن الأقل أن يصبق عن يساره وكذلك روى ابن باع عن مالك والأصل في ذلك ما روى أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا قام أحدكم إلى الصلاة فلا يصبق أمامه فإما ينجس الله ولا عن يمينه فإن عن يمينه ملكا وليصق عن يساره وأتحت قدميه ليدفنها فينبغي صلى الله عليه وسلم أن هذه الجهة أولى بالبصاق لما ذكره لأن التيسار في الإقدام مشرع ولذلك أمر المكسب أن يستنجى بشبهه ص **عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أنزل عليه الليلة قرآن وقد أمر أن يستقبل الكعبة فاستقبلوها وكانت وجوههم إلى الشام فاستداروا إلى الكعبة**

وحدثني عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى في جدار القبلة بصاقا أو مخاطا أو نخامة فحكه ( ما جاء في القبلة ) حدثني يحيى عن مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أنه قال بينا الناس بقاء في صلاة الصبح إذا جاءهم آت فقال آت رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أنزل عليه الليلة قرآن وقد أمر أن يستقبل الكعبة فاستقبلوها وكانت وجوههم إلى الشام فاستداروا إلى الكعبة

### ﴿ ما جاء في القبلة ﴾

ص **عن مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أنه قال بينا الناس بقاء في صلاة الصبح إذا جاءهم آت فقال أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أنزل عليه الليلة قرآن وقد أمر أن يستقبل الكعبة فاستقبلوها وكانت وجوههم إلى الشام فاستداروا إلى الكعبة** ش قوله بينا الناس في بقاء في صلاة الصبح هكذا روى ابن عمر وروى البراء بن عازب أن أول صلاة صلاها إلى الكعبة صلاة العصر ويحفل أن يكون أول صلاة صلاها إلى الكعبة العصر على ما روى البراء وأن أهل

قيام لم يأنهم ذلك إلا في صلاة الصبح ولذلك قال هذا الخبر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنزل عليه الليلة قرآن قال أبو بشر الدؤالي زار النبي صلى الله عليه وسلم أم بشر في بني حنظلة وصلى الظهر في مسجد القبلتين ركعتين إلى الشام ثم أمر أن يستقبل القبلة فاستدار ودارت الصفوف خلفه فبقي البقية إلى مكة

( فصل ) وقوله وقد أمر أن يستقبل الكعبة يعني في صلاته لأن الاستقبال إنما هو فيها وأمره باستقبال الكعبة نسخ لاستقبال بيت المقدس بالصلاة ونهى عنه

( فصل ) وقوله وكانت وجوههم إلى الشام فاستداروا إلى الكعبة حمل بأخبار الأئمة أن مثل هذا في شهره لا يصح على النبي صلى الله عليه وسلم فأقر عليه ولم يذكره وفيه أيضاً أن الأمر للنبي صلى الله عليه وسلم بالعبادة متوجه اليأس حيث يجب علينا التماسه ولذلك لما أخبرهم أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرهم بذلك رجعوا إلى القبلة التي صرف إليها وظاهر هذا اللفظ يدل على أنهم بنوا على ما تقدم من صلاتهم ولو شرع أحد في صلاة إلى غير القبلة وهو يظنها إلى القبلة ثم تبين له أن صلاة إلى غير القبلة فإن كان مضرراً فاصبر إلى القبلة ورجع إلى القبلة وبني على ما تقدم من صلاته أنه صلى إلى جهة شرع الصلاة البهائم الاجتهاد ووجود أدلة القبلة ( مثله ) وإن كان مستديراً لما أومر فأعنها انحرافاً كثيراً مشرقاً أو مغرباً استأنف الصلاة لأنه افتتحها إلى جهة لا يدخلها الاجتهاد مع ادراك علامات القبلة والفرق بينه وبين أهل قباء أن أهل قباء افتتحوا الصلاة إلى ما شرع لهم من القبلة فلما طرأ النسخ في نفس العبادة لم يجز إفساد ما تقدم متاعلي الصحة فهذا الذي افتتح صلاته إلى غير القبلة لم يفتحه على ما شرع ولا على جهة يتجهدها مع ادراك علامات القبلة فكان عليه استئناؤها ( فرع ) فإن أتم صلاته على ذلك ثم تبين له بعد تمام صلاته فقد روى ابن وهب عن مالك في الميسوط وابن القاسم عن مالك في المدونة أن من استدار القبلة أو شرع أو غرب غلطاً للقبلة أعاد في الوقت دون ما بعده وقد قال ابن القاسم عن مالك فبين تبين القبلة في نفس الصلاة يستأنف الصلاة ففرق بين الأمرين لما كان إذا أتم الصلاة أعادها في الوقت أمره أن لا يفعلها على هذه الصورة وهذا الأصل يتشعب منه مسائل يجب أن ينبها فندخل مالك فمن كبر للركوع ونسى تكبيرة الافتتاح يتأدى ويعيد وقال ذلك في عدة مسائل يتأدى ويعيد وذلك أن ما تردد الأمر فيه عنده بين الجواز والنسأه أمره بالتأمام لئلا يبطل مما يختلف فيه ثم يعيد ليؤدي العبادة يبين كيف يصلاته إذا تمت عنده صلاة ينفي بها الفرض كانت أولى بان يتأدى عليها ثم يعيد غير أنه يراعى في ذلك أن تكون الصلاة مجزأة ومختلفة فها مع ذكره المعنى المؤثر فيها فاما إذا كان المعنى المؤثر في العبادة يؤثر فيها مع اليقين فلا يجوز زعمه وانما يجوز زعم النسيان فإن ذكره لذلك المعنى في نفس الصلاة عنى عنه اتمامها ووجب إبطال ما مضى منها كذكره لصلاة في صلاة ( فرع ) وقول مالك بهذه المسئلة يحتاج إلى تأمل وذلك أن من صلى إلى غير القبلة ثم علم بذلك بعد تمام صلاته فالتأدى ويمنع مالك في ذلك بعيد الصلاة في هذا الوقت وهذا قول مجمل وذلك أن هذا المعنى إلى غير القبلة لا يتصل أو يفعل ذلك مع عدم أدلة القبلة أو مع وجودها ولم أر أحداً ينافي ذلك فرأيت ما غير ابن أبي الحسن بن القصار ذكره عن مالك أن فعل ذلك مجتهد أعاد في الوقت استعجاباً وحكى القاضي أبو محمد في إشرافه من عبت عليه القبلة فبقي إلى ما غلب على ظنه أنها جهتها ثم إن له الخطأ لم يكن عليه إعادة خلافاً للقبلة ومحمد بن سنان والشافعي والذي قاله الغيرة ومحمد

ابن مسلمة ليس على هذا الاطلاق انما قال المرفة في المبسوط واستدبر القبلة أعاد ابدأ لانه لم يستقبل  
القبلة بشئ من وجهه فان كانت قبلته الى اليمن فدل ان شروق أو غرب أعاد في الوقت لان بعضه  
مستقبل القبلة فأما من كان انحرافه بين المشرق والمغرب فلا يمد في وقت ولا غيره ومن انحراف  
عن البيت عامدا أعاد ابدأ وان كان مستقبلا لانه لا وان كان استقبله فلم يقصد الصلاة اليه فهذا  
مذهب المخيرة ومحمد بن مسلمة على التحقيق وهو كافي المبسوط \* قال القاضي أبو الوليد رضي  
الله عنه وقول محمد بن مسلمة عندي قول صحيح وعمله عندي مع ظهور علامات القبلة وأما مع خفاءها  
فان مذهب مالك انه لا أعاد عليه وان استدبر القبلة ففي هذا الانحراف عن القبلة يكون على  
ثلاثة أوجه أحدها أن يعتمد ذلك فهذا بعيد ابدأ وان صلى الى جهتها والثاني أن يهرى استقبلها  
مع ظهور علاماتها فهذا حكمه على ما قدمنا ذكره عن محمد بن مسلمة والثالث أن يهرى استقبلها  
مع عدم علاماتها فهذا لاعادة عليه ص \* مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب انه  
قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ان قدم المدينة ستة عشر شهرا نحو بيت المقدس ثم  
حولت القبلة قبل بدر بشهرين \* ش قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى نحو بيت المقدس  
يريد نصف الصلاة الى بيت المقدس وحول ذلك الى الكعبة وذلك يقتضي منع الصلاة الى بيت  
المقدس بعد النسخ ولولا ذلك لم يكن تحويلا وانما كانت يكون مشاركة للنسخ في الحقيقة فانما  
يتعلق بالمستقبل من الصلوات وأما الماضي فقد مضى على الواجب أو غيره ولا يتناوله الامر  
بالانتقال عن ذلك وانما يتناول المستقبل ولذلك انما نسخ العبادة قبل فعلها وأما بعد فعلها فلا يصح  
ذلك فيها وقد قال الحسن البصري وغيره صلى النبي صلى الله عليه وسلم الى بيت المقدس اختيارا من  
غير فرض علينا لأهل الكتابين ثم صرف الى مكة وهذا الذي قاله طاهره كان الامر مفوضا  
اليه فخر فيه ولا يظهر على هذا القول أن يكون تبع في ذلك شرك بعمه من قبله من الانبياء  
عليهم السلام من كانت قبلته الى بيت المقدس وقد قال ابن جريج صلى النبي صلى الله عليه وسلم الى  
الكعبة ثم صرف الى بيت المقدس ثم صرف الى الكعبة ص \* مالك عن نافع أن عمر بن  
الخطاب قال ما بين المشرق والمغرب قبله اذا توجه قبل البيت \* ش قوله ما بين المشرق والمغرب  
قبله \* قال أجد بن حنبل هذا في كل البلدان الا بمكة عند البيت فانه ان زال عنها شأيا وان قل فقد ترك  
القبلة وقال أجد بن خالد انما ذلك لاهل المدينة ومن كان مثلهم من قبلته بين المشرق والمغرب رواء  
محمد بن مسلمة عن مالك قال أجد بن خالد وأما من كان من مكة في المشرق او في المغرب فان قبلتهم ما بين  
الجنوب والشمال ولهم من السعة في ذلك مثل ما لاهل المدينة وغيرهم وهذا القول الذي ذكره أجد بن  
خالد بن جميع ولكن هذا كله مع الاجتهاد لمن تعين اجتهاده في هذه الجهة دون غيرها وأصل ذلك ان  
الناس في استقبال القبلة على ضربين فأما من عابن البيت فان فرضه استقباله خاصة لا يجوز له غير  
ذلك لانه ما بين القبلة التي فرض عليه استقبلها فمن لم يستقبلها تيقن انحرافه عنها وذلك غير جائز  
ولا خلاف فيه وقد روي مثل هذا القول عن محمد بن مسلمة (مسئلة) وأما من لم يعابن القبلة فلا  
يحتاج أن يكون من أهل الاجتهاد أو من أهل التقليد فان كان من أهل الاجتهاد ففرضه الاجتهاد في  
تعيين محب القبلة بين المشرق والمغرب مع التوجه الى جهة البيت وان لم يكن من أهل الاجتهاد  
ففرضه أن يشتد بغيره من أهل الاجتهاد وان وجد ذلك فان لم يجد ذلك \* قال القاضي أبو الوليد  
رضي الله عنه فهو بمنزلة من خيف عليه دلائل القبلة ويستعبه عندي أن لا يصلى الا في آخر

\* وحدثنى عن مالك عن  
يحيى بن سعيد عن سعيد  
ابن المسيب أنه قال صلى  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم بعد أن قدم المدينة  
ستة عشر شهرا نحو  
بيت المقدس ثم حولت  
القبلة قبل بدر بشهرين  
\* وحدثنى عن مالك عن  
نافع أن عمر بن الخطاب  
قال ما بين المشرق والمغرب  
قبلة اذا توجه قبل البيت



الكلام ماخرج على معنى تفضيل ذلك الموضع ويشبه أن يكون مالك رحمه الله تأول فيه هذا الوجه ولذا أخذ به في باب واحد مع فضل الصلاة في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم على الصلاة في سائر المساجد

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم من ركب على حوضي قريب من معنى ما تقدم بحتم أن يريده إن أتيت به للصلاة والطاعات ولزومه بالأعمال الصالحة يؤدي إلى ورود حوضه صلى الله عليه وسلم وقد قيل إن معنى قوله ذلك أن يمتدح على حوضي وليس هذا بالبين لأنه ليس في الخبر ما يقتضيه وهو قطع الكلام عما قبله من غير ضرورة إلى ذلك

### ﴿ ما جاء في خروج النساء إلى المساجد ﴾

ص ﴿ مالك أنه بلغه عن عبد الله بن عمر أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تمسوا أمار الله مساجد الله ﴾ ش قوله لا تمسوا أمار الله مساجد الله دليل على أن الخروج منهن من ذلك وأن لا يخرج لهن إلا بانه ولو لم يكن للرجل منع المرأة من ذلك لخطب النساء بالخروج ولم يخاطب الرجال بالتمنع كما خطب النساء بالصلاة ولم يخاطب الرجال بأن لا تمنعن منها وفي المسوط من رواية ابن القاسم عن مالك لا يمنع النساء الخروج إلى المساجد ويحتمل أن يريده أنه يحكم به لهن على الأزواج ويحتمل أن يريده حض الأزواج على إباحة ذلك لهن لما كان لهم المنع والله أعلم وقد روى بهذا الحديث لا تمسوا أمار الله مساجد الله بالليل نفرد بهذه الزيادة نصر بن علي

(فصل) وقوله مساجد الله على سبيل التعظيم لها والاختصاص بها من ﴿ مالك أنه بلغه عن يسر بن سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا شهدت أحدا كن صلاة العشاء فلا تمس طيبا ﴾ ش قوله إذا شهدت أحدا كن صلاة العشاء التي يمكن مشاهدة النساء لهن غالب ما يحضرن من الصلوات ما كان في أوقات الظلمات كالعشاء والصبح لأن ذلك أسهر لهن وأخفى لآحوا لهن وقد روى ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا استأذنتك بالليل إلى المسجد فاذنوا لهن فغنص بذلك الليل لما فيه من السر والوجه الثاني أن تطيب النساء في غالب الأحوال أن يكون في أول الليل لمراجعة الأزواج فكره لهن تعجيل التطيب قبل الخروج إلى العشاء لأن خروجهن مع التطيب والتجميل للناس وإذابة الموضع في نفوس كثير من الناس من الميل اليهن والشغل بهن والتطيب سبب لذلك وباعت عليه ص ﴿ مالك عن يحيى بن سعيد عن عائكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل امرأة عمر بن الخطاب أنها كانت تستأذن عمر بن الخطاب إلى المسجد فيسكت فتقول والله لا أخرج إلا الآن تمنعني ﴾ ش استأذن عمر بن الخطاب في الخروج إلى المسجد دليل على أنها كانت تعتقد أن له منعها ولو لا ذلك لم يكن لاستئذانه وجه وكان عمر بن الخطاب يسكت لمتمنع من الخروج من غير أن يمنعها منه لما ورد في ذلك من الأمر وكان يكره خروجها إلى المسجد أو غيره لما كان طبعه عليه من الغيرة وكانت هي تقول والله لا أخرج إلا الآن تمنعني لأنها كانت تريد أن يكون لها أجر الخروج أن خرجت وأن منعت مع نيتها في الخروج ويحتمل أن يكون استأذنها بمعنى الإعلام بخروجها لئلا يكون له إليها حاجة فيجعله منعها فإذا سكت عنها علمت بعدم السبب لما منعها من الخروج ولذلك كانت تقول والله لا أخرج إلا الآن تمنعني أنها تخرج إلا الآن بحسب سبب يؤثر من

﴿ ما جاء في خروج النساء إلى المساجد ﴾

حدثني يحيى عن مالك

أنه بلغه عن عبد الله بن عمر

أنه قال قال رسول الله صلى

الله عليه وسلم لا تمسوا أمار

الله مساجد الله وحدثني

عن مالك أنه بلغه عن يسر

ابن سعيد أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم قال إذا

شهدت أحدا كن صلاة

العشاء فلا تمس طيبا

وحدثني عن مالك عن

يحيى بن سعيد عن عائكة

بنت زيد بن عمرو بن نفيل

امرأة عمر بن الخطاب أنها

كانت تستأذن عمر بن

الخطاب إلى المسجد

فيسكت فتقول والله

لا أخرج إلا الآن تمنعني فلا

يمنعها

أجله منها لما علمت أنه لا يمتنع ابتداء من غير سبب والله أعلم وأحكم ص ﴿ مالك عن يحيى بن سعيد عن حمزة بن عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت لو أدرك رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أحدث النساء لمنهن المساجد كما منعه نساء بني إسرائيل قال يحيى قلت لعمره أو منع نساء بني إسرائيل المساجد قالت نعم ص ش قولها لو أدرك رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أحدث النساء يعني التطيب والتجمل وقلة السرور وتسرّع كثير منهن إلى المناكير ويحتمل أن يريد به ما أدرك بن عبد النبي صلى الله عليه وسلم من الملابس والتجمل الذي يفتق به الناس وإنما كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم لبس من المروط فيخرج من متلفعات فيها

(فصل) وقوله لمنعهن المساجد كما منعه نساء بني إسرائيل يحتمل أن يكون في شريعة بني إسرائيل منع النساء من المساجد ويحتمل أن يكون نساء بني إسرائيل اتعاضن بعد الجاهلية لمثل هذا ويحتمل غير ذلك من المعاني التي لا طريق لنا إلى معرفتها إلا بالخبر ودون النظر والله أعلم وأحكم وقال محمد بن مسلمة في المبسوط إنما يكره من خروجهن البيوت إلى الأسواق المشهورة التي تكون في مثلها الفتنة

### ﴿ الأمر بالوضوء لمن مس القرآن ﴾

ص ﴿ مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يروى عن حمزة أن لا يمس القرآن الا طاهر ﴾ ش قوله أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يروى عن حمزة أصل في كتابة العلم وتحصينه في الكتاب وأصل في هذه الرواية على وجه الاستدلال أن النبي صلى الله عليه وسلم دفعه إليه وأمره به بخازن لم يروى عن حمزة إلا أنه به والاخذ بما فيه

(فصل) وقوله أن لا يمس القرآن الا طاهر ظاهر في أنه لا يجوز أن يمس القرآن محدث وهذا قال أبو حنيفة والشافعي وجماعة الفقهاء من الصحابة ومن بعدهم من التابعين وروى ذلك عن علي فإنه قال لا بأس أن يمس القرآن الجنب والحائض والمحدث والله دليل على صحة ما ذهب إليه مالك قوله تعالى لا يمسها الا المطهرون وهذا نهى وإن كان لفظه لفظ الخبر فعنه الأمر لأن خبر الباري تعالى لا يكون بخلاف غيره ونحن نشاهد من يمس غير طاهر ودليلنا من جهة السنة الحديث المذكور أن لا يمس القرآن الا طاهر ودليلنا من جهة المعنى أن هذا ممنوع من الصلاة لمعني فيه فكان ممنوعاً من مس المصحف كالشرك أو الكاذب غير من جسده النجاسة ص ﴿ مالك ولا يمس أحد المصحف الا بقلعه ولا على وسادة الا وهو طاهر قال مالك ولو جاز ذلك لحل في أخيبته ولم يكره ذلك إلا أن يكون في يد الذي يمس المصحف ولكن إنما كره ذلك لمن يجعله وهو غير طاهر أكراما للقرآن وتعظيماً له ﴾ ش هذا كما قال وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة لا بأس أن يجعله بعلاقة ويحمله على وسادة والدليل على ما نقلوه أن هذا محدث فلم يجزله ذلك كالموالي بشرطه بالجل ومن أصبح الاستدلال فيه ما استدلل به مالك رحمه الله في قوله ولو جاز ذلك لحل في أخيبته لأن الذي يجعله في علاقته غير مباشر له ولم يمنع من جلله إلا أنه محدث فاصد لجله وإذا كان هذا المعنى موجوداً فمن جلله بعلاقته وجب أن يكون ممنوعاً من جلله

(فصل) وقوله ولم يكره ذلك إلا أن يكون في يد الذي يجعله نجاسة يدين بها المصحف راد على

﴿ وحديثي عن مالك عن يحيى بن سعيد عن حمزة بن عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت لو أدرك رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أحدث النساء يعني التطيب والتجمل وقلة السرور وتسرّع كثير منهن إلى المناكير ويحتمل أن يريد به ما أدرك بن عبد النبي صلى الله عليه وسلم من الملابس والتجمل الذي يفتق به الناس وإنما كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم لبس من المروط فيخرج من متلفعات فيها

﴿ مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يروى عن حمزة أن لا يمس القرآن الا طاهر ﴾ ش قوله أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يروى عن حمزة أصل في كتابة العلم وتحصينه في الكتاب وأصل في هذه الرواية على وجه الاستدلال أن النبي صلى الله عليه وسلم دفعه إليه وأمره به بخازن لم يروى عن حمزة إلا أنه به والاخذ بما فيه

(فصل) وقوله ولم يكره ذلك إلا أن يكون في يد الذي يجعله نجاسة يدين بها المصحف راد على

من فرق بين حله بعلاقته وعلى وساده وبين مباشرته بالحل ولكن منع من ذلك تعظيماً للقرآن ومن التعظيم له أن يمنع من حله بعلاقته وأما أن حله في غرارة بين متاء أو غير ذلك من أسبابه فلا بأس بذلك لأنه غير قاصد لجله ص **ع** قال مالك أحسن ما معفت في هذه الآية لا يمس المظهورون أنما هي بمنزلة هذه الآية التي في عيسى وتولى قول الله تبارك وتعالى كلا إنها تذكرة فمن ذكره في حنف مكرمة مرفوعة مطهرة بأبدى سفره كرام بررة **ع** ش ذهب مالك رحمه الله في هذه الآية إلى أنها على الخبر عن اللوح المحفوظ أنه لا يمس الملائكة المظهورون وقال إن هذا أحسن ما معفت في هذه الآية وقد ذهب جماعة من أصحابنا إلى أن معنى الآية النبي للكافرين من بني آدم عن مس القرآن على غير طهارة وقالوا إن المراد بالكتاب المكتوب المصاحف التي بأبدى الناس وقوله تعالى لا يمسها وإن كان لفظة لفظة الخبر فإن معنى النبي لأن خبر الباري تعالى لا يكون بخلاف غيره ونحن نرى اليوم من يمس غير طاهر فثبت أن المراد به النبي وجعلوا هذا حجة على المنع من مس المصحف على غير طهارة وأدخل مالك رحمه الله تفسير هذه الآية في باب الأمر بالوضوء لمن مس القرآن وليس يقتضي ظاهراً تأويلها الأمر بذلك ولكن يصح أن يدخله في الباب لمعنيين أحدهما أنه أدخله في أول الباب ما يصح هو الاحتجاج به على الأمر بالوضوء لمن مس القرآن ودخل في آخر الباب ما يحتاج به الناس في ذلك وليس عندنا بحجة قاطنة به وبين وجه ضعف الاحتجاج به وهذا ما يفعله أهل الدين والانصاف ومن عصه الله من التعصب والوجه الثاني أنه يمثل أن يكون مالك رحمه الله أدخل هذا التأويل أيضاً على وجه الاحتجاج في وجوب الوضوء لمس المصحف وذلك أن الباري تعالى وصف القرآن بأنه كريمة وأه في الكتاب المكتوب الذي لا يمس إلا المظهورون وصفه بهذا تعظيلاً والقرآن المكتوب في اللوح المحفوظ هو المكتوب في المصاحف التي بأيدينا وقد أمرنا بتعظيمها فوجب أن يمثل ذلك بما وصف الله القرآن به من أنه لا يمس الكتاب الذي هو فيه إلا المظهور وهذا وجه صحيح سائغ (مسئلة) وقديس مس القرآن بغير طهارة ضرورة التعلم وهل يباح ذلك ضرورة التعليم روى ابن القاسم عن مالك أباحه مكرهه ابن حبيب وجده رواية ابن القاسم أن الله لم يحتاج من تكرار رسمه ما لحقه المشقة باستدامة الطهارة له فأرخص له في ذلك كما تعلم ووجه قول ابن حبيب أنه غير محتاج لسكرار رسمه للحفاظ وإنما ذلك لمعنى الصناعة والكسب (مسئلة) وهذا في المصحف الجامع وفي العتية كره مالك أن يكتب القرآن أسداساً وأسباعاً في المصاحف (٧) فيه وقال قد جعده الله وهو لا يفرقونه وروى عنه أشهب في العتية أنه قال ومن المصاحف فلا يرى أن ينقط ولا زاد في المصاحف وأما مصاحف صفار يتعلم فيها الصبيان ولواحهم فلا بأس بذلك (مسئلة) ومنع مالك فقط المصحف الذي هو الإمام قال في العتية ويكتب من الهجاء على الكتابة الأولى ولا يكتب على ما حكم الناس اليوم من الهجاء قال بين ذلك أن براءة لا يكتب في أولها بسم الله الرحمن الرحيم لئلا يوضع شيء في غير موضعه ويكتب في الألواح في أولها بسم الله الرحمن الرحيم سواء بدأ بأول سورة أو غيره لأنه لا يجعل أماماً قال وإنما كتب القرآن على ما كانوا يصنعونه من رسول الله صلى الله عليه وسلم (مسئلة) فأما ما ذكر من غير القرآن فلا يمنع الحديث من النطق به ولا من مسه وفي العتية قال ابن القاسم استصف مالك في الخاتم المنقوش يكون في الشمال أن يستنجي به قال ولو زعمه كان أحب إلى وفيه سعة ولم يكن من مضى يحفظ من هذا قال ابن القاسم وإذا استنجي به فويده كره الله سبحانه

قال مالك أحسن ما معفت في هذه الآية لا يمس المظهورون أنما هي بمنزلة هذه الآية التي في عيسى وتولى قول الله تبارك وتعالى كلا إنها تذكرة فمن ذكره في حنف مكرمة مرفوعة مطهرة بأبدى سفره كرام بررة (٧) هكذا يباحن بالأصل



## ﴿ الرخصة في قراءة القرآن على غير وضوء ﴾

ص **﴿ مالك عن أبي بن أوفى بن أبي نعيم السخيتي عن محمد بن سيرين أن عمر بن الخطاب كان في قوم وهم يقرؤون القرآن فذهب حاجته فمرجع وهو يقرأ القرآن فقال رجل يا أمير المؤمنين أتقرأ وأنت على وضوء فقال له عمر من أفتاك بهذا أسئله ﴾** ش قوله كان في قوم يقرؤون دليل على جواز الاجتماع لقراءة القرآن على معنى الدرس والتعلم والمذاكرة وذلك بأن يقرأ المتعلم على المعلم أو يقرأ المعلم على المتعلم أو يتساوى في العلم فيقرأ أحدهما على الآخر على وجه المذاكرة والمداصلة وسئل مالك عن قراء مصر الذين يجتمع الناس اليهم فكان رجل منهم يقرأ في النفر يفتح عليهم أنه حسن لأبأس به وفيقال مرثاة كرهه وعابه وقال يقرأ أو يقرأ إذا قال الله تعالى فإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون ولو كان يقرأ واحدا ويستثبت من يقرأ عليه أو يقرؤون واحدا واحدا على رجل واحد لم أر به بأسا (مسئلة) وأما أن يجتمعوا فيقرؤون في السورة الواحدة مثل ما يعمل أهل الإسكندرية وهي التي تسمى القراءة بلادارة فكرهه مالك وقال لم يكن هذا من عمل الناس ووجه ذلك الكراهية للبارأة في حفظه والمباهاة بالتقدم فيه (مسئلة) وأما القوم يجتمعون في المسجد وغيره فيقرأ لهم الرجل الحسن الصوت فإنه ممنوع قاله مالك لأن قراءة القرآن مشروعة على وجه العبادة والافتراء بذلك أولى وأما بقصد هذه الصرفة وجوه الناس والاكتفاء به خاصة وفيه نوع من السؤال به وهذا مما يجب أن ينزه عنه القرآن

(فصل) وقوله فذهب حاجته كتابه عن البول والنائط فمرجع عمر وهو يقرأ القرآن ولم يمنعه حديث عن القراءة والحدث على ضربين أكبر وأصغر فأما الأكبر فإنه ينقسم إلى قسمين أحدهما لا يمكن إزالته كالحيض فلا يمنع القراءة على رأى والثاني وهو الذي يمكن إزالته فإنه يمنع من قراءة القرآن وبه قال أبو حنيفة والشافعي وقال داود لا يمنع الجنابة قراءة القرآن وقنبري نحو ذلك عن مالك في المختصر والدليل على ما نقله أن هذا ركز يتكرر في الصلاة فلم يكن للجنب فعله كالركوع والسجود ومضى ثبت ذلك فإنه يجوز للجنب قراءة اليسير من القرآن على وجه التعوذ والتبرك وذكر الله تعالى واحدا لذلك وقال أبو حنيفة يجوز أن يقرأ بعض آياته ولا يجوز له إتمامها وقال الشافعي لا يجوز للجنب أن يقرأ منه كلمة واحدة والدليل على ما نقله أن هذا مما تدعو الضرورة إليه التعوذ وذكر الله فممنوع الجنابة منه كالممنوع الحديث من مس المآبة والشئ اليسير من القرآن في الرسالة والخطبة (مسئلة) فأما الحديث الأكبر الذي لا يمكن إزالته وهو الحيض فهل يمنع القراءة أم لا عن مالك في ذلك روايتان أحدهما أن الحيض لا يمنع قراءة القرآن وجهه إرواءه الأولى أن الحيض كدم الاستحاضة وهو لا يمنع قراءة القرآن ووجهه إرواءه الثانية أن هذا حديث يوجب الفصل فوجب أن يمنع قراءة القرآن كالجنابة وأما الحديث الأصغر فإنه لا يمنع القراءة لتكرره ولا خلاف في ذلك نعلمه

(فصل) وقوله أتقرأ وأنت على وضوء يقتضيه من جهة اللفظ الاستفهام ويجتمع الانكار لا إن قول عمر له من أتباك بهذا أسئله يدل على أنه تلقى ذلك منه على وجه الانكار وهذا القائل لعمر هو أبو بكر بن الحنفى إياس بن صريح من قوم مسيلة الكتاب وإنما أضاف عمر هذا القول إليه لما كان القائل به من قومه وبعده عن الصواب عنده وقنبري عن مالك ما يقتضي أن الوضوء مشرووع

﴿ الرخصة في قراءة القرآن على غير وضوء ﴾  
حدثني يحيى عن مالك عن أبي بن أوفى بن أبي نعيم السخيتي عن محمد بن سيرين أن عمر بن الخطاب كان في قوم وهم يقرؤون القرآن فذهب حاجته فمرجع وهو يقرأ القرآن فقال له رجل يا أمير المؤمنين أتقرأ وأنت على وضوء فقال له عمر من أفتاك بهذا أسئله

بما جاء في تحزيب

القرآن **﴿** حدثني يحيى عن مالك عن داود بن الحصين عن الأعرج عن عبيد الرحمن بن عبد القاري أن عمر بن الخطاب قال من فاته حزبه من الليل فقرأه حين زول الشمس إلى صلاة الظهر

فانه لم ينشه أو كانه أدركه **﴿** وحدثني عن مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال كنت أنا ومحمد بن يحيى بن حبان جالسين فدعا محمد رجلاً فقال أخبرني ما أنبئك النبي سمعت من أبيك فقال الرجل أخبرني أي أنه كيف يرى قراءة القرآن في سبع فقال زيد حسن ولأن أقرأه في نصف شهر أو عشر بن أحب إلى وسأني لم ذلك قال فاني أسئلك قال زيد لكى أندبه وأقف عليه

**﴿** ما جاء في القرآن **﴿** حدثني يحيى عن مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عبد الرحمن بن عبد القاري أنه قال سمعت عمر بن الخطاب يقول سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان على غير ما قرأوها وكان

له على وجه الاحتياط ويحتمل على هذا أن يكون أبوهم أنكر على عمر لما كان امام المسلمين أن يترك الأفضل وكان عمر بن الخطاب يأخذ ببعض آرائه باليسر لا سيما إذا كان في ذلك تخفيف للعبادة ورفع بالناس في استئذانها مع أن لفظ أبيهم ظاهره الانكار وانما يتعلق ذلك بترك الواجب دون ترك المستحب والله أعلم وأحكم (مسئلة) وأما قراءة القرآن في الطريق فقد قال مالك في العتبية أما الشيء اليسير لم يتعلم القرآن فلا بأس به وأما الرجل الذي يطوف بالكعبة يقرأ القرآن في الطريق فليس من شأن الناس

### ﴿ ما جاء في تحزيب القرآن ﴾

ص **﴿** مالك عن داود بن الحصين عن الأعرج عن عبد الرحمن بن عبد القاري أن عمر بن الخطاب قال من فاته حزبه من الليل فقرأه حين زول الشمس إلى صلاة الظهر فانه لم ينشه أو كانه أدركه **﴿** ش قوله من فاته حزبه من الليل الحزب هو الجزء من القرآن وفي هذا تحزيب سورة القرآن ونحضر به أحزاباً على فتر فقرة المكسفة يقرأ في سبع أو عشرة وثلاثين ليلة أو أقل من ذلك أو أكثر على قدر طاقته (فصل) وقوله فقرأه حين زول الشمس إلى صلاة الظهر زى أنه سبوع من داود بن الحصين لأن غيره من الرواة أتوا به على غير هذا اللفظ فروى عن ابن شهاب من قرأه فباين صلاة الفجر وصلاة الظهر كتب كأما قرأه من الليل وقد قال مالك فيمن فاته حزبه من الليل فذكره بعد طلوع الفجر يصله فباينه وبين صلاة الظهر لانه أقرب وقت يمكن فيه فعله والاثنيان به والله أعلم وأحكم ص **﴿** مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال كنت أنا ومحمد بن يحيى بن حبان جالسين فدعا محمد رجلاً فقال أخبرني ما الذي سمعت من أبيك فقال الرجل أخبرني أي أنه أي زيد بن ثابت فقال له كيف ترى في قراءة القرآن في سبع قال زيد حسن ولأن أقرأه في نصف شهر أو عشر بن أحب إلى وسأني لم ذلك قال فاني أسئلك قال زيد لكى أندبه وأقف عليه **﴿** ش قوله كيف ترى في قراءة القرآن في سبع ليال فقال زيد حسن وزاد على سؤال السائل بما فيه بيان وجه الاحتياط وهو الوقوف عليه والتدبر له وان قراءة القليل مع ذلك أفضل عنده من قراءة الكثير دون تدبر ولا وقوف عليه (مسئلة) وقد تكلم الناس في الترتيل والمزج فذهب الجمهور إلى تفضيل الترتيل قال الله تعالى ورتل القرآن ترتيلاً وكانت قراءة النبي صلى الله عليه وسلم موصوفة بذلك قالت عائشة وكان يقرأ بالسورة فيرتلها حتى تكون أطول من أطول منها وهو المروى عن أكثر الصحابة وسئل مالك عن المزج في القرآن فقال من الناس من إذا حزبه أحد فقرأه وأذا رتل أخطأ ومن الناس من لا يحسن بهز والناس في ذلك على ما يحفظ عليهم وذلك واسع **﴿** وقال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه ومعنى ذلك عندي أنه يسحب لكل إنسان ملازمة ما وافق طبعه ويحفظ عليه مفر بما تكلف ما يخالف طبعه ويشق عليه ويقطعه ذلك عن القراءة ولا كثار منها وليس هذا بما يخالف ما قد سناه من تفضيل الترتيل لمن تساوى في حاله الأمران والله أعلم وأحكم

### ﴿ ما جاء في القرآن ﴾

ص **﴿** مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عبد الرحمن بن عبد القاري أنه قال سمعت عمر بن الخطاب يقول سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان على غير ما قرأوها وكان

رسول الله صلى الله عليه وسلم أقرأها فكانت أن أمجّل عليه ثم أمهلته حتى انصرف ثم لبته بردائه فحُبَّت به رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله أتى سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان (٣٤٧) على غير ما أقرأتها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم

رسول الله صلى الله عليه وسلم أقرأها فكانت أن أمجّل عليه ثم أمهلته حتى انصرف ثم لبته بردائه فحُبَّت به رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله أتى سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرأتها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسله ثم قال أقرأها فاشام فقرأ القراءات التي سمعته يقرأ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هكذا أزلت ثم قُلْ أقرأها فقال هكذا أزلت أن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فأقرأ وأما يسر منه ش قوله سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرأه دليل على تشدهم في أمر القرآن واعتباطهم بحفظ حروفه ولغائه وضبطهم لقراءته بالنسبة بحق بلغ ذلك ثم كان هـ بن الخطاب يمجّل هشام بن حكيم في صلاته ثم أمهله لحمة الصلاة ثم لبته بردائه وذهب به إلى النبي صلى الله عليه وسلم لما أعظم مخالفة لقراءته للقرآن التي كان يقرأها وأما الذي صلى الله عليه وسلم هـ بن الخطاب يقرأ أن يقرأ لتسكين نفسه ويثبت جأشه ويتمكن من إيراد القراءة التي قرأها ثلاثاً يركب من الأجزاء ما يعتصم بذلك

(فصل) وفيه صلى الله عليه وسلم لقراءة هشام هكذا أنزلت فصبو بوزن لقرائه ثم أمرهم بالفراءة لئلا يكون الغلط واخطأ والتغيير من جهته فصاروا يقرأون على ما كان يقرأه صلى الله عليه وسلم هكذا أنزلت فصبو أيضاً قرأته وأخبرنا عن قراءة منزلة ثم أعلمنا أن القرآن أنزل على سبعة أحرف يتيسر على الأمانة في تلاوته وبدوا الله أعلم سبع قرأت وسبعة أوجه لأن الوجه الطريقة التي يكون الكلام عليها وتسهي في الفقه سواء قالوا ذلك يقولون فلان يقرأ بحرف أبي عمرو وبغيره بحرف نافع بـ بدون ذلك قرأته وطريقته وبدل على ذلك أن عرفنا أنكر على هشام قراءة فقرأه بجلالها فجوزها النبي صلى الله عليه وسلم وقال أن القرآن أنزل على سبعة أحرف فلا يمكن الحرف الفراءة كلها كل على حدة جواباً لهم (مسئلة) فإن قيل هل يقولون أن جميع هذه السبعة الأحرف ثابتة في المصحف فإن القراءة بجميعها جائزة قيل لم كذلك نقول والله على همه ذلك قوله عز وجل يا أيها الذين آمنوا لا تأخذوا القرآن حفاً فلو أنزلنا القرآن على من يشاء من آلهم لسفاهوا وآلهم لا يفقهون ولا يصح انفصال الذكر المزل من قراءته فيمكن حفظه دونها وما يدل على همه ما ذهبنا إليه أن ظاهر قول النبي صلى الله عليه وسلم يدل على أن القرآن أنزل على سبعة أحرف يتيسر على من أراد قراءته ليقرأ كل رجل منهم بما تسر عليه وبما هو أخف على طبعه وأقرب إلى لفته لما يلحق من المشقة بذلك المألوف من العادة في النطق ونحن اليوم مع جملة المستأوا بعد نافع فصاحة العرب أحوج إلى (١)

ص مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تأمل صاحب القرآن كمثل صاحب الأبل المغلقة أن عاهد عليها أسكها وإن أطلقها ذهبت وحنتني عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن الحارث بن هشام سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف يأتيك الوحي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أحياناً يأتيني في مثل صلصلة الجرس وهو أشده علي فيفصم عني وقد وعيت ما قال وأحياناً يتمثل لي الملك رجلاً فيكلمني فأعي ما يقول أو تأتيني ولقد رأيته ينزل عليه في اليوم الشديد البرد فيفصم عنه وإن جئتني لم يتصمع رقا وحنتني عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال أنزلت جيب

البرد فيفصم عنه وإن جئتني لم يتصمع رقا وحنتني عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال أنزلت جيب (١) فكذلك يا رسول الله أتى سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان (٣٤٧) على غير ما أقرأتها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم

وتولى في عبد الله بن أم مكتوم جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فجعل يقول يا محمد استننني وعندنا النبي صلى الله عليه وسلم رجل من غطفاء المشركين فجعل النبي صلى الله عليه وسلم يعرض عنه ويقبل على الآخر ويقول يا أبا فلان هل ترى بما أقول بأسا فيقول لا، ولما ما أرى ناقول بأسا فأنزلت عيسى (٣٤٨) وتولى أن جاءه الأعمى وحدثني عن مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه أن

رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسير في بعض أسفاره وعمر بن الخطاب يسير مع علياً لئلا يسهل على من يجبه ثم سأله فلم يجبه ثم سأله فلم يجبه فقال عمر شككت أملك عمر نزلت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث مرات كل ذلك لا يجيبك قال عمر فحركت بعري حتى اذا كنت أمام الناس وخشيت أن ينزل في قرآن فصاروا ينسب أن سمعت صارها يصعربي قال فقلت لقد خشيت أن يكون أنزل في قرآن قال فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم فاست عليه فقال لقد أنزلت علي هذه الليلة سورة لم أحب إلى مما طلعت عليه الشمس ثم قال انا قتلناك قتلنا ميئنا \* وحديث عن مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التميمي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي سعيد قال سمعت رسول الله

صلى الله عليه وسلم يقول يخرج فيكم قوم تحفرون صلاتكم مع صلاتهم وصيامكم مع صيامهم وأعمالكم مع أعمالهم يقرؤون القرآن ولا يجاوزها وجهاه يعرفون من الدين مروق السهم من الرمية تنظر في النصل فلا ترى شيئا وتنتظر في الفدح فلا ترى شيئا وتنتظر في الرش فلا ترى شيئا وتبارى في النوق \* وحديثي عن مالك أنه بلغه أن عبد الله بن عمر بكث على سورة البقرة ثمان سنين يتعلمها

عن النبي صلى الله عليه وسلم في بؤرة درجة وأما عبد الله بن عمر فقد ذكر أن المراد بذلك الله في أحكامه وغير ذلك من علوه بافقد روى عن العجالة كراهة التسرع في حفظ القرآن دون التفقه فيه روى عن مالك في العتية كتب إلى عمر بن الخطاب رجل من العراق يتغير ويهتزل رجلاً فجمعوا كتاب الله تعالى فكتب عمر أن يفرض لهم في الديوان قال فكثروا من يطلب القرآن فكتب إليه من قابل أنه جمع القرآن سيما ثم رجل فقال لعمر أن يسرعوا إلى القرآن قبل أن يتفقهوا في الدين فكتب أن لا يعطهم شيئاً ٥ سئل مالك عن صبي ابن سبع سنين جمع القرآن فقال ما أرى هذا ابني وهو معنى ما باب به عبد الله بن مسعود الزنم الأخوان قراءه كثير وفقهاء قليل وقد مضى زمنه ان فقهاء كثير وقراء قليل وقد بينت معناه هناك وبلغه التوفيق قال مالك في العتية في قول عمر وما ذلك خافه أن يتأول على غير تأويله من أنه لا يمتنع أن يكون عبد الله بن عمر خلط مع ذلك من يعلم غيرهما من أبواب العلم ودرسه وسائر القرآن وأعمال الدين الجهاد وغيره الكثير ولكنه كان بين أول ابتدائها بها وأخيراً تمامها هذه المدة ولعله حفظ تلاوتها وأكثر أحكامها في أسريته ثم تعرض عليه حكم من أحكامها وأشكل عليه في شيء فاجابها فلم يجد منه غير أنه ولم يرض عليه فومه إلا بعد تمام هذه المدة والله أعلم وأحكم

﴿ ماجاء في سجد القرآن ﴾

ص \* مالک بن عبد الله بن یزید مولی الاود بن سفيان عن أبي سفيان عن عبد الرحمن بن ابی بکر عن قثم قال اذا السماء انشقت فسيجدونها فلما انصرف الى اخيرهم ان يكون في صلاة وهو الاظهر لقوله فلما انصرف الى اخيرهم عن انه قدر وى ذلك مفسرا وتوله فسيجدونها كان ابوه مرة يرى السجود في اذا السماء انشقت وروى ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم وهذا خالف في ذلك اهل العلم فالذي ذهب اليه ان مالكا انها ليست من عزائم السجود وقال ابن وهب وابن حبيب من أصحابنا هي من عزائم السجود صلى الله عليه وسلم لم يسيدي في شيء من الفصل منه تحول الى المدينة وجهه قول ابن وهب وهو يروي عن أبي رافع قال صليت خلفا في هريرة صلاة العشاء يعني العفة فقرا اذا السماء انشقت فسيجدونها فلما فرغ قلت يا أبا هريرة ما كان سيدها قال سيدها أبو القاسم صلى الله عليه وسلم وأنا خلفه فلما زال سيدها حتى أتني أبو القاسم صلى الله عليه وسلم وهذا الخبر يدل على ان النبي صلى الله عليه وسلم سجد بها في المدينة فان أبا هريرة أغاها وهو بالمدينة ص \* مالک بن عوف مولی ابن عمران رجلا من اهل مصر أخره عن عمر بن الخطاب فرأى سورة الحج فسيجد فيها سجدتين ثم قال ان هذه السورة ظلت بمجدتين \* مالک بن عبد الله بن دينار أنه قال رأيت عبد الله بن عمر يسيدي سورة الحج سجدتين \* ش \* السجدتان في سورة الحج أولا ما قوله تعالى ان الله يفعل ما يشاء وهي متفق عليها والثانية قوله تعالى واقبلوا الخ لعلكم تفلحون وهي التي اختلف العلماء فيها فنعى مالكا ان تكون من عزائم السجود وقال ابن حبيب هي من عزائم السجود ورواه ابن عبد الحكيم عن ابن وهب وبه قال الشافعي وجما قاله مالكا ان اثبات السجود طريقة الشرع والاصل راء الدلت ولم يثبت من طريق صحيح في ادعى ذلك فعليه بانه ومن جهة المعنى اي لفظ السجود اذا اقترن

(وما جاء في عهد القرآن) \*  
 وحديثي يحكي عن مالك  
 عن عبد الله بن زبدي  
 الاسود بن سفيان عن  
 أبي سلمة بن عبد الرحمن  
 أن أبا هريرة قال قال  
 السائب انشفت فبصدها  
 فلما انصرفوا احرم أن  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم بصدها \* وحديثي  
 عن مالك عن نافع مولى  
 ابن عمر أن رجلا من أهل  
 مصر أخبره أن عمر بن  
 الخطاب قرأ سورة الحج  
 فبصدها سبعين ثم  
 قال إن هذه السورة فضلت  
 بـ بـتين \* وحديثي  
 عن مالك عن عبد الله بن  
 دينار قال رأيت عبد الله  
 ابن عمر يصعد في سورة  
 الحج يصعد

الحج سجدتين

بالركوع لم يكن من عزائم السجود كقول تعالى يا من أقمت لك واجد واركع مع الراسمين  
 ووجه رواية ابن حبيب ما روى عن عتبة بن عامر أنه قال قلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم أوفى سورة  
 الحج سجدة قال نعم ومن لم يسجد لها فلا يقرأها والتعلق بمثله ليس بالقوى لضعف استداه وأظهر  
 ما في الأمر سجود الصلابة ص **س** مالك عن ابن شهاب عن الأعرج أن عمر بن الخطاب قرأ  
 بالتيم أذا هو فسجد فيها ثم قام فقرأ بسورة أخرى **ش** وهذه السجدة أيضاً ما اختلف أهل  
 العلم فيها فذهب مالك إلى أنها ليست من عزائم السجود وذهب ابن وهب وابن حبيب إلى أنها من  
 عزائم السجود وبه قال أبو حنيفة والشافعي ووجه ما نقل به مالك ما روى عن زيد بن ثابت قرأت  
 على النبي صلى الله عليه وسلم التيم في سجودها ووجه ما نقله ابن وهب ما روى عن عبد الله بن مسعود  
 أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ سورة النجم فسجد فيها فأتى أحدهم القوم الا سجد فأخبر رجل من  
 القوم كتمان حصي وراسر فضله إلى وجهه وقال يكفيني هذا قال عبد الله لقد رأيت سجد قتل كافرا  
 وما نقل به ابن وهب أجرى على أصولها لأن قول مالك رحمه الله أن يسجد التسلاوة ليس  
 بواجب ولا يمنع أن يسجد النبي صلى الله عليه وسلم عن السجود حين رآه زيد بن ثابت ترك السجود  
 ليرى جواز ترك السجود وطمأنه ليس بواجب وقد فعل ذلك عمر بن الخطاب ويحتمل أن يترك  
 ذلك لأنه لم يكن على طهارة

(فصل) وقوله ثم قام فقرأ بسورة أخرى يراد أنه لم يسجد في آخر السورة قام فاستأنف فقرأت  
 بتصل بها الركوع والسجود الذي الصلاة وقدرى ابن حبيب فيمن قرأ في الصلاة سجدة فصجد لها  
 ثم قام فقرأ غير بين أن ركع أو يقرأ من سورة أخرى شيئا ثم ركع والسورة التي قرأها عمر بن الخطاب  
 هي إذا زلزلت وأما ما روى عن أبيه أنه صلى مع عمر بن الخطاب صلاة الفجر فقرأ في الركعة  
 الأولى بسورة يوسف ثم قرأ في الثانية بالتيم ثم سجد ثم قام فقرأ إذا زلزلت الأرض زلزالها  
 وكرمه مالك للإمام أن يقرأ بالسجدة في فريضة رواه عنه ابن القاسم قال عنه أشبه إلا أن يكون من  
 رواه عنه عد قليل لا يتفق أن يخلط عليهم وروى عنه ابن وهب بإسناد ابن القاسم وأشبه ما احتجوا  
 فريضة وقد قال ابن حبيب لا يقرأ الإمام بالسجدة في أي سركه فموجب رواية ابن القاسم وأشبه ما احتجوا  
 به من أنه يخلط على من خلفه لأنه أمر غير متباد في الصلاة ووجه رواية ابن وهب فعل عمر بن الخطاب  
 لذلك بحضرة الصلابة فلم ينكره عليه بنكر ووجه قول ابن حبيب أن الخلط إنما يحصل عند  
 الاسرار بالقرآن وأما ما جهرت أكثرهم رواه يعلى بموضع السجدة فيأثم لها ولا ينكر السجود  
 فيها فإن قرأ بالسجدة في فريضة فليسجد لها لأن ذلك حكم من قرأها فإن قرأها في الركعة الأولى فلم  
 يسجد لها فقد قال ابن حبيب يقرأها في الركعة الثانية ويسجد لها قال وقد اختلف فقوله ابن القاسم  
 وجه قولنا بإعادتها لما قرأها فلزم حكمها فإذا ترك السجود لها استعجله أن يسجد فقرأها  
 فيستدرك ما قلناه من السجود لها وأما وجه القول الثاني فإن المنع من إعادتها مبنى على المنع من تعدد  
 قراءتها فلما ترك السجود لها حين قراءتها وكانت قراءتها الأولى ممنوعة منع إعادتها ص **س** مالك  
 عن هشام بن عروة عن أبيه أن عمر بن الخطاب قرأ بسجدة وهو على المنبر يوم الجمعة فمجد وسجد  
 الناس معه ثم قرأها يوم الجمعة الأخرى فأتى الناس للسجود فقال على رسولكم أن الله لم يكتبها إلا  
 أن نشاء فلم يسجدوا منهم أن يسجدوا قال مالك ليس العمل على أن ينزل الإمام إذا قرأ السجدة على  
 المنبر فيسجد **ش** قوله قرأ بسجدة وهو على المنبر يوم الجمعة يحتمل أن يكون عمر إذا نزل على الناس

**•** وحديثي عن مالك عن  
 ابن شهاب عن الأعرج  
 أن عمر بن الخطاب قرأ  
 بالتيم أذا هو فسجد فيها  
 ثم قام فقرأ بسورة أخرى  
**•** وحديثي عن مالك عن  
 هشام بن عروة عن أبيه  
 أن عمر بن الخطاب قرأ  
 بسجدة وهو على المنبر يوم  
 الجمعة فنزل فمجد وسجد  
 الناس معه ثم قرأها يوم  
 الجمعة الأخرى فأتى  
 الناس للسجود فقال على  
 رسولكم أن الله لم يكتبها  
 علينا إلا أن نشاء فلم يسجد  
 ومنهم أن يسجدوا قال  
 مالك ليس العمل على أن  
 ينزل الإمام إذا قرأ  
 السجدة على المنبر فيسجد

ما عنده من أمر السجود وان فعله وتركه جائز وان لم يعلم هل منهم أحد يخالفه في رأيه أم لا ولم يجد مجلساً أجل من اجتماع الناس عند خطبة يوم الجمعة فقرأ على المنبر فوجد قال وسجد ناعمه ويحفل أن يرتد جماعة المسلمين وأضاف الخطاب إليهما كل من جئتهما ولا فهو غلط لان عروة لم يذكره عمر ابن الخطاب واما ولد في خلافة عثمان وأما كثر ما يذكر حصار عثمان وقد ذكره مالك من رواية علي عنه أن نزل الامام عن المنبر ليسجد سجدة فقرأها وروى ابن المواز عن أشهب لا يقرأ بها فان فعل فليزّل فليسجدها ويسجد الناس معه وجه قول مالك أن ذلك مما يتبع عليه عمر ولا عمل أحد بعده ولعل عمر لما فعل ذلك تعالماً للناس وخاف أن يكون في ذلك خلاف فيبادر إلى حسمه وكان ذلك الوقت لهم كثير من الأحكام الناس وقد تقررت الآن الأحكام وانفقد الإجماع على كثير منها وعرف الخلاف السائغ في سواها فلو روجه لذلك مع ما فيه من التخليط على الناس بالفراغ من الخطبة والقيام إلى الصلاة وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لما وضع المنبر صلى عليه الناس فكان يقوم على المنبر فإذا أراد السجود نزل ثم إذا قام في المنبر فقام عليه فلما انصرف قال اني فعلت ذلك لتعلموا صلاتي ولا يفعل ذلك اليوم لأن الناس قد علم ذلك وجه قول أشهب وهو الأظهر فعل عمر بن الخطاب ولم ينكر عليه أحد من الخاضعين مع كثرة عددهم

( فصل ) وقوله ليسجد وسجد ناعمة اتماماً لسجدة ناعمة لانهم استمعوا قراءته وهذا حكم من جلس إلى القام يسمع قراءته ان يسجد بسجود لما روى عن ابن عمر كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ علينا السورة فيسجدون بسجدة حتى ما يجئ أحداً منا موضعاً يجتنبه ومن جهة المعنى أنهم لما جلسوا إليه لهذا المعنى لزهم أن ينشئوا لقراءته ومن زمنا الانصات لقراءة القاري فزعم أن يسجد لسجود تلاوته كالطلي ( فصل ) وقوله على رسلكم ان الله لم يكتبها علينا الا أن نشاء بيان أن سجود التلاوة غير واجب وقد وافق على ذلك الصابغين تركوا الإنكار عليه واجاعهم معه على ذلك دليل على ما ذكرناه وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة سجود التلاوة واجب والدليل على ما ذهب إليه مالك إجماع الصحابة في خبر عمر المتقدم ومن جهة القياس ان هذا سجود يفعل في السفر على الرحلة فلم يكن واجباً كسجود النوافل ( مسألة ) إذا ثبت انه غير واجب فانه مؤكد وكره مالك لأحد أن يقرأ السجدة ولا يسجدون مانع لما قدمناه وكره أن يتطرق موضع السجدة وهو على طهارة وفي وقت سجود كما ذكره أن يقرأها ولا يسجد لها لان ذلك في الوجهين تركه لسجودها ( مسألة ) وكره أن يقرأ موضع السجدة خاصة ليسجد ولا يقرأ ما قبلها ولا ما بعدها وجه ذلك انه ليسجد تلاوة وانما شرع للثاني فلا يجوز أن يخرج عن موضعه ص <sup>ح</sup> قال مالك الامر عندنا ان عزائم سجود القرآن إحدى عشرة سجدة ليس في الفصل نهائى <sup>ح</sup> وهذا كما قال رحمه الله وهو جهور أصحابه وبه قال ابن عباس وابن عمر وقال ابن وهب عزائم سجود القرآن أربع عشرة سجدة فأثبت مع ما قاله ابن نافع ثلاث سجدة في الفصل وبه قال أبو حنيفة وقال ابن حبيب عزائم السجود خمس عشرة سجدة فزاد إليها الآخرة من الحج وقد رواه ابن عبد الحكم عن ابن وهب وقال الشافعي عزائم سجود القرآن أربع عشرة سجدة أثبت ما تقدم من السجود وأسقط سجدة وقال سجدة شكر وقائمة ذلك أن من قرأها في الصلاة لم يسجد فلان سجدة قبل تبطل صلاته أولاً لا صحابه في ذلك وجهان وقد أجاب القاضي أبو محمد عمار روى من الأحاديث الصحاح في سجود النبي صلى الله عليه وسلم في الفصل ان مالكاً لا يمنع السجود في الفصل وانما منع أن يكون من عزائم

قال مالك الامر عندنا ان  
عزائم سجود القرآن  
احدى عشرة سجدة  
ليس في الفصل نهائى

المجود وانما وصفت بذلك العزم على الناس في المجود فيها وبين انها ليست من عزائم السجود  
خير ابن عباس وزيد بن ثابت ترك النبي صلى الله عليه وسلم السجود فيها بالمدينة فعلى هذا يكون  
القرآن على ثلاثة أضرب منه ملايد من المجود فيه وهي عزائم سجود القرآن ومنه الملايجوز  
السجود فيه جملة على معنى سجود التلاوة ومنه ما خيرة وهي المواضع المتكبر فيها \* قال القاضي أبو  
الوليد رضي الله عنه وفول ابن وهب أظهر عندي (مسئلة) اذا ثبت ذلك فان مواضع سجود  
القرآن في آخر الأعراف قوله تعالى وله يسجدون وفي الرعدة قوله تعالى بالقدوة والآصال وفي العمل  
قوله تعالى وينفعلون ما يؤمرون وفي سبحان قوله تعالى ويذبحهم خشوعا وفي مريم قوله تعالى  
سجدا وبكيا وفي الحج الأولى قوله تعالى ان الله يفعل ما يشاء والثانية وهي المختلف فيها قوله تعالى  
وافعلوا الخير لعلكم تفلحون وفي الفرقان قوله تعالى وزادهم نفورا وفي البقرة قوله تعالى رب  
العرش العظيم وقال الشافعي في قوله تعالى وما يعلمون وما قاله مالك الأولى لانعام الكلام وفي ألم  
تنزيل قوله تعالى وهم لا يستكبرون وفي ص قوله تعالى ونزل كما أناب وفي غنم قوله  
وحسن مات وفي حم فصلت قوله تعالى ان كنتم إليه تعبدون وقال ابن وهب يسأمون وقال ابن  
وهب واسع وفي الجمع خاتمها قال ابن حبيب وكذلك في انشق وقال القاضي أبو محمد واذ فرئ  
عليهم القرآن لا يسجدون وهو أظهر لان ما بعده لا تموله بذكر السجود وفي سورة العلق آخرها  
ص \* قال مالك لابن أبي نعيم لا يسجد القرآن شيئا بعد صلاة الصبح ولا بعد صلاة العصر  
وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس وعن الصلاة  
بعد العصر حتى تغرب الشمس والسجدة من الصلاة فلا ينبغي لاحد ان يقرأ سجدة في تينك  
الساعتين \* ش وهذا كقول لان يسجد التلاوة لما كانت صلاة وجبان يكون لها وقت  
كسائر الصلوات واختلاف قول مالك في وقتها قال في الموطأ لا يقرأ بها بعد الصبح الى طلع الشمس  
ولابد العصر الى غروب الشمس وهذا يقتضي المنع من السجود في ذلك الوقت والمنع من قرائتها  
مع ترك المجود لانه لا خلاف في جواز قراءة القرآن ذلك الوقت وروى عنه ابن القاسم في المدة  
يسجد لها بعد الصبح ما لم يسفر وبعد العصر ما لم يسفر الشمس وقال ابن حبيب يسجد لها بعد  
الصبح ما لم يسفر ولا يركض في السجود لها بعد العصر وان لم تتغير الشمس وجه ال رواية الأولى ان  
هذه صلاة نافلة فنعبت بعد الصبح والعصر كسائر النوافل ووجه ال رواية الثانية انها صلاة اخلف  
في وجوبها فجاز فعلها بعد الصبح ما لم يسفر وبعد العصر ما لم يسفر الشمس كملاذخانة ووجه  
قول ابن حبيب ما احتج به من قياس هذا على الطائفة بجوز له أن يركع للطواف بعد الصبح ما لم يسفر  
ولا يجوز له ذلك بعد العصر وان لم يسفر الشمس وانما فرق ما بين قبل الاسفار وما بين الاسفار  
على قول من يرى وقت الاسفار للصبح وقت ضرورة لا وقت اختيار كاصفر الشمس للعصر  
(مسئلة) اذا ثبت ذلك فمن قرأها في وقت يمنع من سجود أو قرأها على غير طهارة قال مالك  
يحظر فيها ولا يقرأها ووجه ذلك انه ممنوع من السجود وممنوع من قرائتها وترك السجود فزبه  
أن يتعدى موضع السجود فلا يقرأها وقال بعض شيوخنا المتأخرين يتعدى موضع السجود  
خاصة ولا يتعدى الآية كلها ص \* سئل مالك عن قرائة سجدة وامرأة حائض تسمع هل لها أن  
تسجد قال مالك لا يسجد الرجل ولا المرأة الا وهما طاهران \* ش وهذا كقول رحمه الله لان  
سجود التلاوة صلاة فكان من شرطها الطهارة كسائر الصلوات ولما كانت الحائض غير طاهرة

\* قال مالك لابن أبي نعيم لا يسجد القرآن  
يقرأ من سجود القرآن  
شيئا بعد صلاة الصبح ولا  
بعد صلاة العصر وذلك  
أن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم نهى عن الصلاة  
بعد الصبح حتى تطلع  
الشمس وعن الصلاة بعد  
العصر حتى تغرب الشمس  
والسجدة من الصلاة فلا  
ينبغي لاحد أن يقرأ سجدة  
في تينك الساعتين \* سئل  
مالك عن قرائة سجدة وامرأة  
حائض تسمع هل لها أن  
تسجد قال مالك لا يسجد  
الرجل ولا المرأة الا وهما  
طاهران







كل شيء قد يغفر ذنوبه ولو كانت مثل زبد البحر \* ش قوله صلى الله عليه وسلم حطت عنه خطايه برده انه يكون في ذلك كفارة كقوله تعالى ان الحسنات يذهبن السيئات وقوله من قال سبحان الله تسبيح وهو التزبته تعالى عما يقوله الظالمون وقوله ثم ختم المائة بلاله الله يريد ان التسبيح والتكبير والتحميد تسعة وتسعون اسما فاذا هلل أكل المائة وذلك مما يغفر ذنوبه والنفران معناه في كلام العرب السر وقوله وان كانت مثل زبد البحر يريد في كثرتها فانها قاله يعنى ذلك ص \* مالك عن حمارة بن صياد عن سعيد بن المسيب انه سمعه يقول في الباقيات الصالحات انها قول العبد الله أكبر وسبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله ولا حول ولا قوة الا بالله \* وحديثي عن مالك عن زيد بن أبي زياد انه قال قال أبو الدرداء ألا أخبركم بخبر أعمالكم لكم وأرفعها في درجاتكم وأزكاها عند مليككم وخبركم من أعطاهم من أفعالهم من أن تلقوا عبودكم فتصبروا أعناقهم ويضربوا أعناقكم قالوا بلى قال ذكر الله تعالى بحمل لادن ذكر الله على ضربين أحدهما ذكر باللسان والثاني ذكر عند الأوامر بامتثالها وعند المعاصي باجتنابها وهذا ذكر باللسان على ضربين واجب مندوب إليه فالواجب قراءة القرآن في الصلاة والتكبير والتسليم فيها وما جرى مجرى ذلك والمندوب إليه سائر الأثار من قراعة القرآن والتسبيح والتهلل وغير ذلك فاما الواجب من الذكر فيعمل أن يفضل على سائر أعمال البر من الجهاد والذكر وغيرها فيقال ان أبواب المصلى أكثر من أبواب غيره اما على الإطلاق واما في وقت من الأوقات وعلى حال من الأحوال واما المندوب إليه فيفضل على سائر أعمال البر المندوب إليها لعتين أحدهما ان الثواب عليه أعظم وهذا طريقه الخبر والثاني كثرة تكرره وهذا يعرف بالمشاهدة والنظر ص \* مالك عن زيد بن أبي زياد قال أبو عبد الرحمن معاذ بن جبل ما عمل ابن آدم من عمل أحبب إليه من عذاب الله من ذكر الله \* ش يحتمل أن يريد ههنا ذكر الله الذكر بجميعا بالقلب عند الأوامر والنواهي والذكر باللسان من التسبيح والتهليل وثلاثة القرآن فاذا قلته الله الذكر باللسان فانه يحتمل أن يراد الله ذكر في الصلاة لا تقدم من فضله على غيره ولا يحتمل أن يراد به سائر الأثار لتكررها وخفها على اللسان ص \* مالك عن نعم بن عبد الله الجمري عن علي بن يحيى الزرقعي عن أبيه عن رفاع بن رافع انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما رفع رسول الله صلى الله عليه وسلم رأسه من الركعة وقال مع الله قلن حمد الله رجل وراه ربنا والحمد لله كثيرا طيبا مباركة فيها فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من المتكلم أنا فقال الرجل أنا يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لقد رأيت بضعاً وثلاثين ملكاً يتدرونها أنهم يكتمون أول \* ش قوله صلى الله عليه وسلم من المتكلم أنا فاني قبل هذا ولا يستعمل الا في اقرب وقول المتكلم أنا وان كان غيره لم يحفل من الكلام في

مباركة فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من المتكلم أنا فقال الرجل أنا يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لقد رأيت بضعاً وثلاثين ملكاً يتدرونها أنهم يكتمون أول

ذلك الوقت لما علم انه المراد لانه اختص بكلام غير معهود وقوله صلى الله عليه وسلم لقد رأيت نبيا وثلاثين ملكا البضع مائتين الثلاث الى التسع وقوله يتدبرونها أيهم يكتبها أول دليل على عظيم ثوابها ورفع درجة صاحبها وان لكتبتها أو لا مزنة وان كان جميعهم يكتبها وتدبروا عن مالك انه لم ير العمل على هذا وكراهه أن يقولوا المصلحة ووجه ذلك ان يتنحاه من الأقوال المشرعة كالتكبير وسمع الله لمن حده

### ﴿ ما جاء في الدعاء ﴾

ص ﴿ مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لكل نبي دعوة يدعو بها فأربدان أختي دعوتني شفاعتي في الآخرة ﴾ ش قوله لكل نبي دعوة يدعو بها ر بدلك بما قد وعد الأجابة وان النبي صلى الله عليه وسلم خبا ذلك لامة الى الآخرة ليشفع بها فبهم وهذا يدل على ثبوت الشفاعة في الآخرة ص ﴿ مالك عن يحيى بن سعيد انه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يدعو فيقول اللهم فائق الاصباح وجعل الليل سكنا والشمس والقمر حسيبانا اقض عني الدين واغنني من الفقر وامتني بسمي وبصري وقوفي في سبيلك ﴾ ش قوله صلى الله عليه وسلم فائق الاصباح دعا الله تعالى بما وصف به نفسه في قوله عز وجل فائق الاصباح وجعل الليل سكنا ومعنى فائق الاصباح الذي خلفه وابتداه وأظهره والفلن البصر وقوله وجعل الليل سكنا المجعل في كلام العرب على معنيين أحدهما بمعنى الخلو وذلك كقوله تعالى الحمد لله الذي خلق السموات والارض وجعل الظلمات والنور وأما اذا تعبد الى مغفولين فقد يكون بمعنى الحكم والتمني وتفيد يكون بمعنى الخلق فأما الاول ففي قوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن انا انما نعناه معوهم وصفوهم بأنهم اناء وأما الثاني فن قولهم الحمد لله الذي جعلني مسلمانا خلفني مسلما فقوله تعالى وجعل الليل سكنا يحتمل الوجهين جميعا

( فصل ) وقوله تعالى وجعل الليل سكنا يعني انه يسكن فيه وقوله تعالى والشمس والقمر حسيبان يعني يحسب بهما الأيام والسنين والاعوام قال الله تعالى الذي جعل الشمس ضياء والقمر نورا وقدره منازل لتعلموا عدد السنين والحساب ( فصل ) وقوله صلى الله عليه وسلم وقوفي في سبيلك يحتمل أن ير بده جاهد العدو ويحتمل أن ير بده سائر أعمال البر من تبليغ الرسالة وغيره فان ذلك كل في سبيل الله وقيل مالك الفين قال مالي هفا في سبيل الله سبيل الله كثيرة ولكن بوضع في باب الغزو ووجه ذلك ان هذه اللفظة اذا أطلقت فان عرفها الجهاد والغزو وان جاز أن تطلق على سائر الأعمال بقرينة ص ﴿ مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يلقى أحدكم اذا دعا الله اللهم اغفر لي ان شئت اللهم اغفر لي ان شئت ليغرم المسئلة فانه لا يكره له ﴾ ش قوله صلى الله عليه وسلم لا يلقى أحدكم اللهم اغفر لي ان شئت اللهم اغفر لي ان شئت معناه لا يشترط مشيئة باللفظ فان ذلك أمر معلوم متيقن انه لا يضرك الا أن يشاء ولا يصح غيره فلا معنى لاشتراط المشيئة لانها انما تشترط فحين يصح منه أن يفعل دون أن يشاء بلا كراهه وغيره مما تنزه الله سبحانه عنه وقدين ذلك صلى الله عليه وسلم في آخر الحديث بقوله فانه لا يكره له ومعنى قوله ليغرم المسئلة أي يعرض دعاءه وسؤاله من لفظ المشيئة ويسأل سؤال من يعلم انه لا يفعل الا أن يشاء وأيضافا في قوله ان شئت نوعا من الاستعانة

### ﴿ ما جاء في الدعاء ﴾

• حدثني يحيى عن مالك

عن أبي الزناد عن الأعرج

عن أبي هريرة أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم قال

لكل نبي دعوة يدعو بها

فأربدان أختي دعوتني

شفاعتي في الآخرة

• وحدثني عن مالك عن

يحيى بن سعيد انه بلغه أن

رسول الله صلى الله عليه

وسلم كان يدعو فيقول

اللهم فائق الاصباح وجعل

الليل سكنا والشمس

والقمر حسيبانا اقض عني

الدين واغنني من الفقر

وامتني بسمي وبصري

وقوفي في سبيلك • وحدثني

عن مالك عن أبي الزناد

عن الأعرج عن أبي

هريرة أن رسول الله صلى

الله عليه وسلم قال لا يلقى

أحدكم اذا دعا الله اللهم

اغفر لي ان شئت اللهم اغفر

لي ان شئت ليغرم المسئلة

فانه لا يكره له

عن مفرته كقول القائل ان شئت ان تعطيني كذا فافعل لا يستعمل هذا الاعم الفنى عنه ولما  
 المضطر اليه فانهم يستعملون سؤال الفقيه مضطرا الى ما سألهم ض **مالك** عن ابن شهاب عن  
 أبي عبيد مولى ابن أزرع عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يستجاب لأحدكم ما لم  
 يعجل يقول قد دعوت فلم يستجب لي **ش** قوله صلى الله عليه وسلم يستجاب لأحدكم ما لم يعجل  
 معين أحدهما أن يكون معنى قوله يستجاب الاخبار عن وجوب وقوع الاجابة والثاني الاخبار  
 عن جواز وقوعها إذا كانت في معنى الاخبار عن الوجوب فان الاجابة تكون لاحد الثلاثة أشياء  
 اما أن يعجل مأسأل فيه واما أن يكفر عنه به واما أن يدخله فاذا قال قد دعوت فلم يستجب لي بطل  
 وجوب أحدهما الثلاثة الاشياء وعمرى الدعاء من جميعها وإذا كان معنى جواز الاجابة فان الاجابة  
 حينئذ تكون بفعل ما دعاه خاصة ومنع من ذلك قول الداعي قد دعوت فلم يستجب لي لان ذلك من  
 باب القنوط وضعف اليقين والسخط **ص** **مالك** عن ابن شهاب عن أبي عبد الله الاغر وعن أبي  
 سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ينزل ربنا عز وجل كل ليلة  
 الى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر فيقول من يدعوني فأستجيب له من سألني فأعطيه من  
 يستغفرني فأغفر له **ش** قوله صلى الله عليه وسلم ينزل ربنا عز وجل كل ليلة الى السماء الدنيا  
 اخبار عن اجابة الدعاء في ذلك الوقت واعطاء السائلين ما سألوه وغفران المستغفرين وتبسيه  
 فضيلة ذلك الوقت وحض على كثرة الدعاء والسؤال والاستغفار فيه ومن هذا المعنى ما روى عنه  
 صلى الله عليه وسلم أنه قال يقول الله تعالى اذا تقرب الى عبدي شرا تقربت اليه ذراعا واذا تقرب الى  
 ذراعا تقربت اليه سلما واذا أتاني عبدي أثبت المعرولة ولم يرد به التقرب في المسافة فان ذلك غير  
 ممكن ولا موجودا ما أراد التقرب بالعمل من العبد والتقرب منه تعالى بالاجابة والقبول ومن ذلك  
 يقال فلان قريب من فلان ويقولون في الرئيس هو قريب من الناس اذا كان كثير الاسعاف  
 لهم والترحيب بهم وهو مشهور في كلام العرب وفي التسمية سأل مالكا عن الحديث الذي جاء في  
 جنازة سميد بن معاذ في العرش فقال لا يتحدث به وما يدعو الانسان الى أن يتحدث به وهو يرى  
 ما فيه من التفرير وحديث ان الله خلق آدم على صورته وحديث السابق قال ابن القاسم لا ينبغي  
 لمن يثق الله ان يحدث بمثل هذا قيل له فالحديث الذي جاء ان الله سبحانه خضع فلم يرد من هذا  
 وأجله وقال وحديث التنزل ويحتمل أن يفرق بينهما من وجهين أحدهما ان حديث التنزل  
 والقول أحاديث صحاح لم يضمن في شيء منها وحديث اهتزاز العرش فتمتدح بالانكار والخالفه  
 فيمن المصاصة وحديث المورة والساق ليست آسانها تبلغ في الصحة درجة حديث  
 التنزل والوجه الثاني ان التأويل في حديث التنزل أقرب وأبين والفرسواء التأويل فيها  
 أبطلوا الله أعلم وأحكم **ص** **مالك** عن يحيى بن سعيد عن محمد بن ابراهيم بن الحارث التميمي أن  
 عائشة أم المؤمنين قالت كنت نائمة الى جنب رسول الله صلى الله عليه وسلم ففقدته من الليل  
 فمست بيدى فوضعت يدي على قدميه وهو ساجد يقول أعوذ بربك من سخطك وبما فاتك من  
 عقوبتك وبلغ منك لا أحصي ثناء عليك أنت **ك** أنتيت على نفسك **ش** قولها فمست بيدى  
 فوضعتها على قدميه وهو ساجد دليل على ان السجدة لا تنقض الطهارة ولو كان ينقض  
 الطهارة لمتنع ذلك من استدامة السجود ولكنه لما عرى عن التلثم ينقض الطهارة وتمتدح  
 الكلام فيه وقوله صلى الله عليه وسلم لا أحصي ثناء عليك يحتمل أن يرد به لا أحصي شيئا من

• وحديثي عن مالك عن  
 ابن شهاب عن أبي عبيد  
 مولى ابن أزرع عن أبي  
 هريرة أن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قال  
 يستجاب لأحدكم ما لم  
 يعجل يقول قد دعوت فلم  
 يستجب لي • وحديثي عن  
 مالك عن ابن شهاب عن  
 أبي عبد الله الاغر وعن  
 أبي سلمة بن عبد الرحمن عن  
 أبي هريرة أن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قال ينزل  
 ربنا عز وجل كل ليلة  
 الى السماء الدنيا حين يبقى  
 ثلث الليل الآخر فيقول  
 من يدعوني فأستجيب له  
 من سألني فأعطيه من  
 يستغفرني فأغفر له  
 • وحديثي عن مالك عن  
 يحيى بن سعيد عن محمد بن  
 ابراهيم بن الحارث التميمي  
 أن عائشة أم المؤمنين  
 قالت كنت نائمة الى جنب  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم ففقدته من الليل  
 فمست بيدى فوضعت  
 يدي على قدميه وهو  
 ساجد يقول أعوذ بربك  
 من سخطك وبما فاتك  
 من عقوبتك وبلغ منك  
 لا أحصي ثناء عليك أنت  
 ك أنتيت على نفسك

« وحده عن مائت عن زياد بن أبي ريد ( ٣٥٨ ) عن طلحة بن عبد الله بن كرز أن رسول الله صلى الله عليه

وسلم قال أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة وأفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله وحده لا شريك له « وحديث عن مالك عن أبي الزبير المكي عن طاوس الجاني عن عبد الله ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعلمهم هذا الدعاء كما يعلمهم السورة من القرآن يقول اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم وأعوذ بك من عذاب القبر وأعوذ بك من فتنة المسيح الدجال وأعوذ بك من فتنة المحيا والممات » ش قوله كان يعلمهم هذا الدعاء كما يعلمهم السورة من القرآن دليل على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعلمهم هذا الدعاء كما يعلمهم السورة من القرآن ويقول اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم وأعوذ بك من عذاب القبر وأعوذ بك من فتنة المسيح الدجال وأعوذ بك من فتنة المحيا والممات » وحديث عن مالك عن أبي الزبير المكي عن طاوس الجاني عن عبد الله بن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا قام إلى الصلاة من جوف الليل يقول اللهم لك الحمد أنت نور السموات والأرض ولك الحمد أنت قيام السموات والأرض ولك الحمد أنت رب السموات والأرض ومن فيهن أنت الحق وقولك الحق وعدك الحق ولقاؤك حق والجنة حق والنار حق والساعة حق اللهم لك أسلمت بك آمنت وعليك توكلت واليك ألتجى بك خاضعت إليك وأمسكت بربك فأغفر لي ما قدمت وأخرت وأسررت وأعلنت أنت إلهي لا إله إلا أنت » ش قوله صلى الله عليه وسلم أنت نور السموات والأرض يحتمل أن يكون من قوله أنت نور السموات والأرض قبل معناه ذو نور السموات والأرض وروى عن ابن عباس ومجاهد معناه مدبرها ثم سماها وقرها ونحوها وقال ابن عرفة نور السموات والأرض أي منبرها كما يقال فلان منبت بمعنى يغتنقها قول من قال معناه ذو نور السموات والأرض قال كعب النور محمد صلى الله عليه وسلم فهو يعودي أنه ذو النور الذي أصاب السموات والأرض وإذا قلنا إن معناه هادي أهل السموات والأرض فيصطلح أن يكون معناه إلهي الذي يهدي به منبر بين في نفسه ويحتمل أن يرده بنير فلوب المؤمنين وإذا قلنا معناه مدبر السموات والأرض فإن معناه أنه يكون من خلقه وتديره الشمس والقمر والنجوم التي تنير السموات والأرض ويحتمل أن يرده بنور الذي يضيء الهداية وأنه هادي به أهل السموات والأرض ( فصل ) وقوله ولك الحمد أنت قيام السموات والأرض يقال فيه قيام وقيام وقال ابن عباس القيام الذي لا يزول وقال مجاهد معناه القائم على كل شيء فإذا قلنا معنى القيام الذي لا يزول من قوله تعالى قيام السموات والأرض أي الدائم حكمه فيما وتديره لها وأنه لا قائم بغيره تدبرها إليه غيره تعالى وإذا قلنا معنى القيام القائم على كل شيء فيصطلح أن يكون من قوله تعالى أئنها هو قائم على كل نفس بما كسبت قبل معناه أئنها هو حافظ على كل نفس لا ينفصل ولا يعمى فيكون معناه والله أعلم أنه حافظ للسموات والأرض

واليك ألتجى بك خاضعت إليك وأمسكت بربك فأغفر لي ما قدمت وأخرت وأسررت وأعلنت أنت إلهي لا إله إلا أنت

( فصل ) وقوله صلى الله عليه وسلم ولك الحمد أنت رب السموات والأرض ومن فيهن قال ابن الأبياري الرب ينقسم ثلاثة أقسام الرب المالك والرب السيد المطاع قال الله تعالى فيسبح ربه خيرا معناه سيده ويكون الرب المصلح من قولهم رب الشيء إذا أصلحه فعلى هذا رب السموات والأرض ومن فيهن معناه مالك ذلك كله ويحتمل على قول بعض المفسرين أن يكون المعنى سيد السموات والأرض ومن فيهن وقد أنكر مالك الدعاء بسيدى فلهذا إنما كره اللفظ دون المعنى ويحتمل أن يكون معناه أن صلاحهما به ولو لآدم يكن صلاحهما قال الله تعالى إن الله يمسك السموات والأرض أن تزولا ولئن زالتا إن أمسكهما من أحد من بعده

( فصل ) وقوله ولك الحمد أنت الحق يحتمل أن يرده أنه اسم من أسمائه ويحتمل أن يرده أنه الحق بمن يدعى المشركون أنه إله ومن قوله تعالى ذلك بأن الله هو الحق وأن ما يدعون من دونه هو الباطل وظاهره أن قوله في هذا الحق يعود إلى معنى الصدق ويتعلق بتسميته إلهاً بمن أنى من أسماء إلهاء وأخبر عنه أنه إله فقد صدق وقال الحق ومن سمي سواء إلهاء وأخبر عنه بأنه إله فقد كذب وأبطل والله أعلم وأحكم

( فصل ) وقوله ووعدك حق معناه والله أعلم وعده في به ولا يخلفه قال الله تعالى إن الله لا يخلف الميعاد وقيل في قوله تعالى إن الله وعدهم وعداً الحق أى وعد الجنة وأن ما يدعون من كفر به فوفى وعده فسكانه عاد إلى معنى الصدق ويحتمل أن يرده أن وعده حق بمعنى إثبات أنه قد وعد بالبعث والخسر والنشر والثواب والعقاب أنكار القول من أنكر وعده بذلك وكذب الرسل عليهم السلام فيما بلغوه من وعده ووعدته

( فصل ) وقوله والجنة حق والنار حق والساعة حق يحتمل وجهين أحدهما أن خبره تعالى بذلك حق لا يدخله باطل ولا كذب ولا تحريف ولا تشويه والثاني أن خبر من أخبر عنه بذلك وبلغه حق ( فصل ) وقوله اللهم لك أسلمت معناه انقذت وأطعمت من قولهم أسلم فلان لفلان إذا انقذ له وعطف عليه وقوله وبك آمنت فظاهرها أن الإيمان ليس بحقيقة الإسلام وإنما الإيمان التصديق وقال القاضي أبو بكر الإيمان المعرفة بالله تعالى والأول أشهر في كلام العرب قال الله تعالى وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين معناه وما أنت بمصدق لنا إلا أن الإسلام إذا كان بمعنى الاتقياء والطاعة فقد ينقاد المكلف بالإيمان فيكون مؤمناً مسلماً وفدينقداً بغير الإيمان فيكون مسلماً ولا يكون مؤمناً قال الله تعالى قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولما يدخل الإيمان في قلوبكم فأثبت لهم الإسلام ونفى عنهم الإيمان فتقرروا أن ما أثبت لهم غير ما نفاه عنهم وقد قال قوم من شيوعنا إن الإيمان هو الإسلام فإذا كان الكلام معهم رجع إلى ما قدمناه والله أعلم وأحكم

( فصل ) وقوله واليك أنبت ربي تدبى وقوله صلى الله عليه وسلم فيك خاصمت ربي والله أعلم من خاصم في بلسان أو سيف قال الله تعالى يجادلون في آيات الله بغير سلطان وقال عز من قائل وجادلوا بالباطل ليدحضوا به الحق

( فصل ) وقوله واليك كما كتبت ظاهرها والله أعلم أنه لا يحصى حكمهم إلا الله تعالى ولا رضى إلا بحكمه قال الله تعالى لربنا فتح بيننا وبينهم القتال فحق وأنت خير الفاتحين وقوله عز وجل أنفخ الله في الصور حكاه وهو الذي أنزل اليكم الكتاب مفصلاً

( فصل ) وقوله واغفر لي ما قدمت وما أخرت يحتمل أن يرده ما قدم وأخر ما مضى ويحتمل أن

بر يد ما قدم ماضى وما آخر ما مستقبل ويكون ذلك من قوله ليغفرلك الله ما تقدم من ذنبك وما  
 تأخره أهل التفسير على أن القرآن تناول من أفعاله الماضى والمستقبل ص **﴿** ما لك عن  
 عبد الله بن عبد الله بن جابر بن عتيك **﴾** أنه قال جاءنا عبد الله بن عمر بن بنى معاوية هو قرية من قري  
 الأنصار فقال له تدرون أن صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من مسجد كذا هذا فقلت له نعم وأثبرت  
 له إلى ناحية فقال له تدري ما الثلاث التى دعاهن يئى فقلت لم قال ما أخرينى بهن فقلت دعاء بن  
 لا ينظر عليهم عدوان غيرهم ولا يهلكهم بالسنة فأعطينا ودعائنا لا يجعل بأسهم بينهم خصما قال  
 صدق قال بن عمر فلن زال المخرج إلى يوم القيامة **﴿** ش **﴾** سؤال عبد الله بن عمر أن صلى النبي  
 صلى الله عليه وسلم من مسجد بنى معاوية يتجمل أن يكون حرصا من على معرفته داعبه النبي صلى  
 الله عليه وسلم ويتجمل أن يكون على وجه الاختبار للشئ من ذلك فان كان عنده علم والأعله  
 وقوله هل تدري ما الثلاث التى دعاهن يتجمل الوجهين جميعا وقوله أن لا ينظر عليهم عدوان  
 غيرهم يعنى من غير المؤمنين قال الله تعالى أو آخر من غيركم وقوله أن لا ينظر عليهم عدوان  
 غيرهم يعنى من غير المؤمنين ولا يهلكهم بالسنة بر يد الشاهد الموضح قال يعنى سنة أى عام جاب  
 وجماعة وقوله ودعائنا لا يجعل بأسهم بينهم خصما يعنى أن لا يجعل الحرب والمهج بينهم قال الله  
 تعالى وسرايل تفكيك بأسكم وقوله فلن زال المخرج إلى يوم القيامة يعنى الحرب والفتن والاختلاف  
 ص **﴿** ما لك عن زيد بن أسلم أنه قال يقول لسان داع دعوا لا كان بين إحدى ثلاث أمان أن يستجاب  
 له وما أن يدخره وما أن يكفر عنه **﴾** ش هذا إما يكون للسان من المسلمين إذا دعاه فيجوز له  
 أن يدعو فذلك الذى لا يتصور أن يستجاب له فإدعاء ما يدخره أجز بدعائه وأخلاصه وذكره  
 لله أو إقراره بأمر أو يوقوا أن يكفره بعض ما سلف من ذنوبه وفى العتقة عن مالك بلفظ إتمام  
 داع لا كان على إحدى ثلاث إما أن يعطى الدعوة التى دعاه بأمر أو يدخره أو يصرف عنها ففعل  
 أن بر بدانه يصرف عنها ثم ذنوبه وهو فى معنى التكفير والله أعلم

﴿ العمل في الدعاء ﴾

[illegible]

صروة عن أبيه أنه قال إنما أنزلت هذه الآية ولا تجهروا بمصالحك ولا تخافقوها واستمر من ذلك سبيل في الدعاء



النهار ولا تخافت بها في صلاة الليل قال ابن عباس زلت هذه الآية ورسول الله صلى الله عليه وسلم غتظ بكما كان اذا صلى بأصحابه رفع صوته بالقرآن فاداسمعه المشركون سبوا القرآن ومن أنزله ومن جاء به فقال الله تعالى ولا تعجزوا بمصلا تلك أي بقراءتك فيسمع المشركون فيسبوا القرآن ولا تخافت بها عن أصحابك فلا تسمعهم وابتغ بين ذلك سبيلا ص ﴿ سئل مالك عن الدعاء في الصلاة المكتوبة فقال لا بأس بالدعاء فيها ﴾ ش وهذا كما قال لا بأس بالدعاء في المكتوبة وغيرها من الصلوات يدعو بما شاء من أمر دينه ودنياه سواء كان ذلك من القرآن أو غيره وقال غيره لا يدعو في الصلاة إلا بما كان من القرآن فان دعاه بغير ذلك أبطل صلاته والدليل على صحة ما ذهب اليه مالك ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا رفع رأسه من الركعة الأخيرة يقول اللهم أجمع الوليد بن الوليد اللهم أجمع المستضعفين من المؤمنين اللهم أشدد وطأتك على مضر اللهم اجعلها سنين كسني يوسف وان النبي صلى الله عليه وسلم قال غفار غفر الله لها وأسلم سالمها الله قال الرازي فهذا كله في الصحيح ص ﴿ مالك أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يدعو ويقول اللهم اني أسألك فعل الخيرات وترك المنكرات وحب المساكين واذا أردت في الناس فتنة فاقضني اليك غير مفتون ﴾ ش قوله صلى الله عليه وسلم اللهم اني أسألك فعل الخيرات وترك المنكرات يقتضي أن فعل الخيرات وترك المنكرات انما هو بفضل الله وتوفيقه وعصمته وقوله صلى الله عليه وسلم وحب المساكين وان كان داخل في فعل الخيرات الا أنه مختص بفعل القلب ومع ذلك يختص بالتواضع والبعدين الكبير

( فصل ) وقوله صلى الله عليه وسلم واذا أردت في الناس فتنة يقتضي أن البارئ تعالى من يدلفوع ما يقع منها وانما تكون بارادة دون ارادة غيره قال الله تعالى خبرا عن موسى عليه السلام انه دعا ربه فقال ان هي الا فتنة فصل ما من شئ وتهدى من شئ ولذلك دعاني صلى الله عليه وسلم ربه أن يقضه غير مفتون اذا أرادها ولو كان يقع بارادة غيره لما كان في دعائه أن يقضه عند ارادته بغيره الفتنة فائدة لانه انما كان يسلم بذلك من بعض الفتن وهي التي تكون بارادة الله دون ما يكون من ارادة غيره ص ﴿ مالك أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما من داع يدعو الى هدى الا كان له مثل أجر من اتبعه لا ينقص ذلك من أجورهم شيئا وما من داع يدعو الى ضلالة الا كان عليه مثل أوزارهم لا ينقص من أوزارهم شيئا ﴾ ش قوله ما من داع يدعو الى هدى الا كان له مثل أجر من اتبعه هذا افضل من الله فضل الله على عباده ان من دعاهم الى خير انيب مثل نواب جبر من عمل به لا ينقص ذلك من أجورهم شيئا لأن ذلك نواب على الدعاء الى الهدى والخير وللعالين نواب العمل ومن دعا الى ضلالة كان عليه مثل أوزار العالمين بها عاقبو على الدعاء اليها وللعالين بها أوزار العمل عدلان الله تعالى ص ﴿ مالك أنه بلغه أن عبد الله بن عمر قال اللهم اجعلني من أتة المتقين ﴾ ش قوله اللهم اجعلني من أتة المتقين يحتمل أن يراد بالقتداء لقوله تعالى واجعلنا للمتقين اماما وقد يدعو بهذا المعنيين أحدهما انه اذا كان ممن يدعو في الخير فانه مثل أجر العالمين به على حسب ما تقدم وهذا أكثر من أجر كل عامل به والثاني ان الامام أفضل للجماعة فكا دعائه أن يجعله من أفضل المتقين قال مالك في العتية وعد الله المتقين من الخير بما وعدهم فكيف بأثمهم ص ﴿ مالك أنه بلغه أن أبا الدرداء كان يقوم من جوف الليل فيقول نامت العيون وغارت النجوم وأنت الحى القيوم ﴾ ش قوله كان يقوم من جوف الليل يريد للتهجد وذكر الله فكان يشعر نفسه بهذا

﴿ قال يحيى وسئل مالك عن الدعاء في الصلاة المكتوبة فقال لا بأس بالدعاء فيها ﴾ وحدثنى عن مالك أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يدعو فيقول اللهم اني أسألك فعل الخيرات وترك المنكرات وحب المساكين واذا أردت في الناس فتنة فاقضني اليك غير مفتون وحدثنى عن مالك أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما من داع يدعو الى هدى الا كان له مثل أجر من اتبعه لا ينقص ذلك من أجورهم شيئا وما من داع يدعو الى ضلالة الا كان عليه مثل أوزارهم لا ينقص من أوزارهم شيئا ﴾ وحدثنى عن مالك أنه بلغه أن عبد الله بن عمر قال اللهم اجعلني من أتة المتقين وحدثنى عن مالك أنه بلغه أن أبا الدرداء كان يقوم من جوف الليل فيقول نامت العيون وغارت النجوم وأنت الحى القيوم

الظن في معاد الله تعالى التي يختص بها وأنه منفرد بها دون غيره ممن توجد فيه صفات الحوادث وذلك أن عبود الخلق في ذلك الوقت ثمانية والنجوم التي شأنها أن تكون طالعها غائرة والنوم في العيون والغور في النجوم دليل على الحدوث وبذلك استدل إبراهيم صلى الله عليه وسلم على حدوث السكواكب فقال لأحب الآفاين وقوله وأنت الخ القيوم يريد أنه مع كونه سبحانه لا يجوز عليه النوم ومع ذلك حي قيوم لا يجوز عليه الأفول ولا التغير ولا العدم تبارك وبنوا تعالى

### ﴿ النهي عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر ﴾

ص ﴿ مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الله الصائبي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن الشمس تطلع ومعهما قرن الشيطان فإذا ارتفعت فارقتها ثم إذا استوت فارقتها فإذا زالت فارقتها فإذا دنت للغروب فارقتها فإذا غربت فارقتها ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في تلك الساعات ﴾ ش قوله صلى الله عليه وسلم إن الشمس تطلع ومعهما قرن الشيطان ذهب الدوادوي إلى أن له قرناً على الحقيقة يطلع مع الشمس وقد روي أنها تطلع بين قرني الشيطان ولا يمنع أن يحلق الله تعالى شيطانا تطلع الشمس بين قرنيه وتغرب ويحتمل أن يراد بقوله ومعهما قرن الشيطان قرنه ما يستعين به على اضلال الناس ولذلك يسجد للشمس حينئذ الكفار ويحتمل أن يراد بقيال من الناس يستعين بهم الشيطان على كفره فيكون طلوعها عليهم أولاً بمنزلة طلوعها معهم وقد روي عن أبي مسعود أشار النبي صلى الله عليه وسلم نحو فارس إلى أن الإيمان هنا وإن القسوة وغظ الغلوب في الفساد بن عند أصول أذناب الإبل حيث يطلع قرن الشيطان في أربعة ومصر

( فصل ) وقوله ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في تلك الساعات عام في النهي عن الصلاة في وقت مقارنة قرن الشيطان للشمس عند الطلوع إلى الاستواء حتى زول الشمس وعند الغروب حتى تغرب وقد اتفق الفقهاء على المنع من النوافل التي لا سبب لها بعد الصبح إلى طلوع الشمس وأما عند الزوال والظواهر من مذهب مالك وغيره من الفقهاء إباحة الصلاة في ذلك الوقت وفي المتوسط عن ابن وهب بسئل مالك عن الصلاة نصف النهار فقال أدركت الناس وهم يصلون يوم الجمعة نصف النهار وقد جاء في بعض الحديث نهى عن ذلك فأنا لأبني عنه للذي أدركت الناس عليه ولا أحب له النهي عنه فعلى هذا القول بعض الكراهية وجه القول الأول ما استدله به والفي عليه جمهور الفقهاء إجماع الناس على التهجير يوم الجمعة قبل الزوال واستدأهم الصلاة إلى أن يصرح الإمام بالخطبة بعد الزوال والناس بين متصل وناظر إلى محل وغير متكرر ومحل النهي في الحديث على أنه يحتمل أن يراد به الأمر بالإبراد بصلاة الظهر ويحتمل أن يتوجه النهي إلى تعريض تلك الأوقات بالنافلة ويحتمل أن يكون النهي منسوخاً وبطل على نسخ إجماع الأمة على جواز التنفل يوم الجمعة لمن راح قبل ويصل ذلك إلى بعد الزوال وهذا إن جلتاه على النهي عن النافلة وإن جلتاه على الفرقة فله وجه صحيح وذلك أنه لا خلاف في منع تأخير الصبح إلى أن تطلع وفي منع تقديم الظهر قبل الزوال حين استواء الشمس وفي منع تأخير العصر إلى الغروب وفي منع صلاة المغرب حين الغروب حتى تغرب الشمس ويحتمل أن يراد بذلك أيضاً تعريض تلك الأوقات بالنافلة فيمضى

﴿ النهي عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر ﴾  
\* وحديث يحيى عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الله الصائبي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن الشمس تطلع ومعهما قرن الشيطان فإذا ارتفعت فارقتها ثم إذا استوت فارقتها فإذا زالت فارقتها فإذا دنت للغروب فارقتها فإذا غربت فارقتها ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في تلك الساعات

عن عمر رضي الله عنه لا تحروا بصلاتكم طلوع الشمس ولا غروبها فكن ذلك استواءا وقد قال أشهب لا كره الصلاة على الجنازة نصف النهار كالأكره التنفل حينئذ ولم يثبت النبي عن الصلاة حينئذ ونسب النبي عنها عند طلوع الشمس وغروبها وقول أشهب حينئذ محتمل وجهين أحدهما أن الحديث عنه غير ثابت على قول من يقول أنه مرسل ولا يحتاج بالمراسيل والوجه الثاني أن تأويل المنع عنده لا يصح وإن صح الحديث ولكنه يتأول فيه والله أعلم وأحكم وأما رواة ابن وهب فنظارها التوقف ويحتمل أن ير بدأنه لا ينهي عن الصلاة ولا يرى في الحديث التأويل ولا يصح ير بدأنه أمر به على الإطلاق لما أدرك عليه الناس ويحتمل أن يخص النبي بحال دون حال وزمن دون زمن

(فصل) وأما التنفل بعد العصر إلى غروب الشمس فنع من ذلك مالك والشافعي وغيره وقال داود لا بأس بالصلاة بعد العصر ما لم تقرب الشمس من الغروب والدليل على قول مالك ما روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ص **ع** مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا بدا حاجب الشمس فأخروا الصلاة حتى تبرز وإذا غاب حاجب الشمس فأخروا الصلاة حتى تغيب **ع** ش قوله صلى الله عليه وسلم إذا بدا حاجب الشمس فأخروا الصلاة حتى تبرز **ع** قال المعنى قرن الشمس بأعلاها وحواجبها نواحيها **ع** قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه والذي عندي أن حاجب الشمس هو أول ما يبدي منها وهو أعلاها نهى عن فعل الصلاة وقت طلوع الشمس ووقت غروبها من نذير زحاجب الشمس إلى أن يطلع جميعا ومن يغيب بعض الشمس إلى أن يغيب جميعها هذا مقدار ما يتأوله هذا الحديث ويتأول حديث الصنابحي النبي عن الصلاة عند طلوع الشمس حتى ترتفع ولا تسمى مرتفعة حتى تتكامل وحينئذ ينتشر شعاعها ويزيد على مقدار جرمها وهو الوقت الذي يستباح فيه النافلة وكذلك في حديث عقبة بن عامر الجهني ص **ع** مالك عن العلاء بن عبد الرحمن قال دخلنا على أنس بن مالك بعد الظهر فقام يصلي العصر فلما فرغ من صلاته ذكرناه فتعجيل الصلاة أو ذكرها فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول تلك صلاة المنافقين تلك صلاة المنافقين تلك صلاة المنافقين يجلس أحدهم حتى إذا اصفرت الشمس وكانت بين قرني الشيطان وعلى قرن الشيطان قام فنفرأر بالابد كره الله فيها الا قليلا **ع** ش قوله دخلنا على أنس بن مالك بعد الظهر فقام يصلي العصر متصلًا بغير اغمض من الظهر أو يقرب ذلك لأن هذه اللفظة إنما تستعمل على هذا الوجه وعلى ذلك ما أخبر به من تعجيل أنس لصلاة العصر ولو جعل اللفظ على مقتضاها كان فيه اخبار عن تعجيل أنس لصلاة العصر لأن ما بعد اصفرار الشمس ينطلق عليه هذا اللفظ حقيقة ويحتمل أن يكون الصلاة صلى الظهر في آخر وقتها قال العلاء فلما فرغ من صلاته ذكرناه تعجيل الصلاة يريد أنهم تفاءلوا وتعجيل أنس لصلاة العصر أصلا فإمر بيان وقت أن صلواهم الظهر

(فصل) وقوله سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول تلك صلاة المنافقين يريد أن التعجيل هو المشرووعان التأخير مجموع فاستند ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم وأخبر أن التأخير إلى أن يؤدي الصلاة عند اصفرار الشمس من أفعال المنافقين فقدم التأخير

هذا تعجيلا ويحتمل أيضا أن يكون ذم التأخير كره وأضافه إلى وقت

وقوله يجلس أحدهم يحتمل أن ير بدأنه

اصفرار الشمس

• وحدثنى عن مالك عن

هشام بن عروة عن أبيه

أنه قال كان رسول الله

صلى الله عليه وسلم يقول

إذا بدا حاجب الشمس

فأخروا الصلاة حتى

تبرز وإذا غاب حاجب

الشمس فأخروا الصلاة

حتى تغيب • وحدثنى

عن مالك عن العلاء بن

عبد الرحمن قال دخلنا

على أنس بن مالك بعد

الظهر فقام يصلي العصر

فلما فرغ من صلاته ذكرناه

تعجيل الصلاة أو ذكرها

فقال سمعت رسول الله

صلى الله عليه وسلم يقول

تلك صلاة المنافقين تلك

صلاة المنافقين تلك

صلاة المنافقين يجلس

أحدهم حتى إذا اصفرت

الشمس وكانت بين قرني

الشيطان أو على قرن

الشيطان قام فنفرأر بما

لا يذكر الله فيها الا قليلا

هكذا يابض بالأصل

أن تأخيرهم كان لعذر ولا شغل واندلوا وجب تأخيرهم نسيان أو غلبة لم يكن من عمل المتأخفين  
 ( فصل ) وقوله حتى إذا اصفرت الشمس وكانت بين قرني الشيطان وأعلى قرن الشيطان هنا  
 الوقت يكون وقت منع الصلاة لانه على المنع منها بقارئة قرن الشيطان لها وقوله قام فقم أربعة  
 عشر بالتر إشارة لفعله خشوعه وتسمعه في ركوعه وسجوده فانه مع ذلك فليل ذكر الله فيها  
 ويحتمل أن ير بدا خشوع القلب والذكر باللسان ويحتمل أن ير بدليل ذكره بالقلب والأخبار  
 عن قلة أقباله على صلاته ص **ع** مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم قال لا يتصر أحدكم فيصلي عند طلوع الشمس ولا عند غروبها **ع** ش قوله لا يتصر أحدكم  
 فيصلي عند طلوع الشمس منع من تحري ذلك وقصده ويحتمل ذلك وجهين أحدهما أن ير به  
 المنع من النافلة في ذلك الوقت والثاني المنع من تأخير الفرض الى ذلك الوقت ص **ع** مالك  
 عن محمد بن يحيى بن حبان عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن  
 الصلاة بعد العصر حتى تقرب الشمس وعن الصلاة بعد المصباح حتى تطلع الشمس **ع** ش قوله  
 نهى عن الصلاة بعد العصر لا يتخلل أن ير بدلالة العصر أو بعد وقت العصر فان كان أراد به وقت  
 العصر كان حديثه عن الصلاة بعد انقضاء وقت العصر الى غروب الشمس لان ما بعد انقضاء وقت  
 العصر ان كان قد صلى النافلة للصلاة العصر وان كان لم يصل العصر لم يسهل عليه تقديم  
 العصر لنوات وقتها ولم يجز الاشتغال بالنافلة عنها وفي حديث النبي عن الصلاة بعد الفراغ من صلاة  
 العصر الى غروب الشمس ثبت النبي عن الصلاة بعد أن فصل صلاة العصر بخبر أبي سعيد وثبت  
 النبي عن الصلاة بعد وقتها الى غروب الشمس بالخبرين فلاتنا بينهما وان كان المراد بقوله بعد  
 العصر بعد صلاة العصر ثبت النبي في جميع ذلك متأخرا بن جميعا

( فصل ) وقوله نهى عن الصلاة لوجنا على عموم منع كل صلاة غير أنه لا اختلاف بين الامة أنه  
 يجوز فصل ذلك اليوم عند طلوع الشمس وعند غروبها لمن فاتته الاماروى عن أبي طهارة ولا يثبت  
 ذلك والليل على جواز ذلك ماروى عن (١) قال رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم إذا أدرك أحدكم سجدة من صلاة العصر قبل أن تغرب الشمس فليتم صلاته وإذا أدرك  
 سجدة من صلاة المصباح قبل أن تطلع الشمس فليتم صلاته (مسئلة) فأما القوائم فقال مالك  
 رحمه الله أنه يجوز فعلها في كل وقت وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة لا يجوز ذلك في وقت نهى عن  
 الصلاة فيه والدليل على مانقوله صلى الله عليه وسلم من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا  
 ذكرها فان الله تعالى يقول ألم الصلاة للذكرى وهذا عام في جميع الأوقات (مسئلة) وأما صلاة  
 الجنائز فلا يمنع في وقت مختار لصلاة المصباح ولا صلاة العصر فاذا أخرج الوقت المختار لها الى أن تغرب  
 الشمس أو يسفر المصباح منع منها وسجود التلاوة يجزى مجزى صلاة الجنائز وفي صلاة الكسوف  
 ثلاثة أقوال وقد تقدم الكلام في ذلك بما نفي عن اعادته ص **ع** مالك عن عبد الله بن دينار  
 عن عبد الله بن عمر أن عمر بن الخطاب كان يقول لا تصر وأبلاصك طلوع الشمس ولا غروبها فان  
 الشيطان يطلع قرناه مع طلوع الشمس ويغربان مع غروبها وكان يضرب الناس على تلك الصلاة  
**ع** مالك عن ابن شهاب عن السائب بن زيد أنه رأى عمر بن الخطاب يضرب المتكبر في الصلاة بعد  
 العصر **ع** ش قوله يضرب الناس على تلك الصلاة ير بدلالة التي يتصر بها طلوع الشمس

**ع** وحدثنى عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يتصر أحدكم فيصلي عند طلوع الشمس ولا عند غروبها **ع** وحدثنى عن مالك عن محمد بن يحيى بن حبان عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تقرب الشمس وعن الصلاة بعد المصباح حتى تطلع الشمس **ع** وحدثنى عن مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر بن الخطاب كان يقول لا يتصر وأبلاصك طلوع الشمس ولا غروبها فان الشيطان يطلع قرناه مع طلوع الشمس ويغربان مع غروبها وكان يضرب الناس على تلك الصلاة **ع** وحدثنى عن مالك عن ابن شهاب عن السائب بن زيد أنه رأى عمر بن الخطاب يضرب المتكبر في الصلاة بعد العصر

وغروبها ولا طريق الى معرفة  
 ووقت الغروب فيقوم عنده ذلك مقام التعري وفي حديث  
 السائب انه رأى عمر بن الخطاب يضرب المنكر على الصلاة بعد العصر وهذا  
 من لا يتعري غروب الشمس ومن لا يصلي حين الغروب  
 وضرب عمر بن الخطاب المنكر  
 على أنه لا يسوغ الاجتهاد في مثل هذا لما صح عنه عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم من منعه  
 هذا ان كان المنكر من أهل  
 الاجتهاد وبالتدقيق

﴿ تم الجزء الأول ويليها الجزء الثاني وأوله كتاب الجنائز ﴾

هكذا يباح بالاصول  
 التي أباينا

﴿ فهرست الجزء الأول من كتاب المتقى للامام الباجي على موطأ الامام مالك ﴾

٢	خطبة الكتاب
٣	وقوت الصلاة
١٨	وقت الجمعة
٢٠	من أدرك ركعة من الصلاة
٢١	ما جاء في دلوك الشمس وغسق الليل
٢١	جامع الوقوت
٢٦	النوم عن الصلاة
٣١	النهي عن الصلاة بالمهاجرة
٣٢	النهي عن دخول المسجد بريح الشيم
٣٤	العمل في الوضوء
٣٥	باب في بيان غسل الوجه
٣٥	باب في بيان المفسول به
٣٥	باب في بيان المفسول
٣٧	باب بيان حد الرأس
٣٨	باب كيفية اتصال الماء اليه
٣٨	باب استعمال الرأس مسحا
٤١	باب حكم إزالة النجاسة
٤٣	باب تمييز النجاسة
٤٤	باب اختلاف النجاسة باختلاف محلها
٤٧	وضوء النائم اذا قام الى الصلاة
٤٩	باب في ما يغتفر الى النية من الطهارة
٥٠	باب في ايضاح ما يجزى من النية
٥٢	باب في محل النية من الطهارة
٥٤	الطهور للوضوء
٥٧	باب في حكم الماء المنوع من استعماله
٥٨	باب في صفة التطهير من هذا الماء
٥٨	باب في الفرق بين الكثير والقليل منه
٦٣	ما لا يجب منه الوضوء
٦٥	ترك الوضوء مما مست النار
٦٧	جامع الوضوء

٧٤	ما جاء في المسح بالأس والأذنين
٧٦	ما جاء في المسح على الخفين
٨١	العمل في المسح على الخفين
٨٢	ما جاء في الرعاف
٨٥	العمل في الرعاف
٨٦	العمل فيمن غلبه الدم من جرح أو رعاف
٨٧	الوضوء من المذي
٨٨	الرخصة في ترك الوضوء من المذي
٨٩	الوضوء من مس الفرج
٩٢	الوضوء من قبلة الرجل امرأته
٩٣	العمل في غسل الجنابة
٩٦	واجب الغسل إذا التقى الختانان
٩٧	وضوء الجنب إذا أراد أن ينام أو يطعم قبل أن يفتسل
٩٩	إعادة الجنب الصلاة وغسله إذا صلى ولم يذكر وغسله ثوبه
١٠٥	غسل المرأة إذا رأت في المنام مثل ما يرى الرجل
١٠٦	جامع غسل الجنابة
١٠٨	باب في التيمم
١١٣	العمل في التيمم
١١٥	تيمم الجنب
١١٦	ما يعمل للرجل من امرأته وهي حائض
١١٨	طهر الحائض
١٢٠	جامع الحيضة
١٢٢	المسحاضة
١٢٨	ما جاء في بول الصبي
١٢٨	ما جاء في البول قائما وغيره
١٢٩	ما جاء في السواك
١٣٠	ما جاء في النداء للصلاة
١٣٩	النداء في السفر وعلى غير وضوء
١٤٠	قبر المصور من الغداء
١٤١	ما جاء في افتتاح الصلاة
١٤٦	القراءة في المغرب والعشاء
١٤٩	العمل في القراءة
١٥٣	القراءة في الصبح

- ١٥٤ ماجاء في أم القرآن  
 ١٥٦ القراءة خلف الامام فيما يجهر فيه الامام بالقراءة  
 ١٥٩ ترك القراءة خلف الامام فيما يجهر فيه  
 ١٦١ ماجاء في التأمين خلف الامام  
 ١٦٤ العمل في الجلوس في الصلاة  
 ١٦٧ التشهد في الصلاة  
 ١٧١ مايقول من رفع رأسه قبل الامام  
 ١٧٢ مايقول من سلم من ركعتين ساھيا  
 ١٧٦ اتمام المصلي ما ذكر اذا شك في صلاته  
 ١٧٨ من قام بعد الامام وفي الركعتين  
 ١٧٩ النظر في الصلاة الى ما شئت منها  
 ١٨٢ العمل في السهو  
 ١٨٣ العمل في غسل يوم الجمعة  
 ١٨٨ باب ماجاء في الانصات يوم الجمعة والامام يصطحب  
 ١٩١ ماجاء في أدرك ركعة يوم الجمعة وفيه أبواب  
 ١٩٢ بلب في بيان الأسباب التي يجب بها اتباع الامام  
 ١٩٢ بلب في اختلاف محل الأسباب  
 ١٩٢ بلب في بيان فوائد الاتباع فيما يجب فيه الاتباع  
 ١٩٣ باب فيمن رغب يوم الجمعة  
 ١٩٤ ماجاء في السعي يوم الجمعة  
 ١٩٦ ماجاء في الامام ينزل بقريه يوم الجمعة في السفر  
 ٢٠٠ ماجاء في الساعة التي في يوم الجمعة  
 ٢٠٢ الهيئة وتحطى الرقاب واستقبال الامام يوم الجمعة  
 ٢٠٣ القراءة في صلاة الجمعة والاحتباء ومن تركها من غير عذر  
 ٢٠٥ الترغيب في الصلاة في رمضان  
 ٢٠٧ ماجاء في قيام رمضان  
 ٢١١ ماجاء في صلاة الليل  
 ٢١٤ صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في الوتر  
 ٢٢٠ الأمر بالوتر  
 ٢٢٤ الوتر بعد الفجر  
 ٢٢٦ ماجاء في ركعتي الفجر  
 ٢٢٨ فضل صلاة الجماعة على صلاة الفرد  
 ٢٣٠ ماجاء في التسمية والصبح



صفة	
٢٣٣	اعادة الصلاة مع الالم
٢٣٤	العمل في صلاة الجماعة
٢٣٦	باب وأما يمنع فضيلة الامامة الخ
٢٣٧	صلاة الامام وهو جالس
٢٤١	فضل صلاة القائم على صلاة القاعد
٢٤٢	ما جاء في صلاة القاعد في النافلة
٢٤٤	الصلاة الوسطى
٢٤٧	الرخصة في الصلاة في الثوب الواحد
٢٤٧	باب فأما اللبس فان له مقدارين مقدار الفرض ومقدار الفضل
٢٤٨	باب وأما صفة اللبس واللباس
٢٥١	الرخصة في صلاة المرأة في الدرع والخمار
٢٥٢	الجمع بين الصلاتين في الحضر والسفر
٢٥٩	قصر الصلاة في السفر
٢٦١	ما يجب فيه قصر الصلاة
٢٦٤	صلاة المسافر ما لم يجمع مكانا
٢٦٦	صلاة المسافر اذا أجمع مكانا
٢٦٦	صلاة المسافر اذا كان اماما أو وراء امام
٢٦٨	صلاة النافلة في السفر بالتيار والليل والصلاة على الدابة
٢٧١	صلاة الضحى
٢٧٣	بإمعن سبعة الضحى
٢٧٤	التشديد في أن يمر أحدين يدي المصلي
٣٧٦	الرخصة في المرور بين يدي المصلي
٢٧٨	سرة المصلي في السفر
٢٧٩	مسح الحباء في الصلاة
٢٧٩	ما جاء في سورة الصفوف
٢٨٠	وضع اليدين احداهما على الأخرى في الصلاة
٢٨١	القنوت في الصبح
٢٨٢	النهي عن الصلاة والانسان يريد حاجته
٢٨٣	انتظار الصلاة والمشي اليها
٢٨٧	وضع اليدين على ما وضع عليه الوجه في المجهود
٢٨٨	الالتفات والتصفيق في الصلاة عند الحاجة
٢٩٠	وفي الاستغفار أربعة أبواب
٢٩٠	الباب الأول في حكم الاستغفار والمستغفر

- ٢٩١ الباب الثاني في عمل المستغفب فيما بقي عليه من صلاة الامام  
 ٢٩٢ الباب الثالث في عمل من استغفب للصلاة  
 ٢٩٣ الباب الرابع في علمهم بعد تمام صلاة الامام  
 ٢٩٤ ما يفعل من جاء والامام راكع  
 ٢٩٥ ما جاء في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم  
 ٢٩٦ العمل في جامع الصلاة  
 ٣٠٤ جامع الصلاة  
 ٣١٣ جامع الترغيب في الصلاة  
 ٣١٥ العمل في غسل العيدين والنداء فیهما والاقامة  
 ٣١٦ الأمر بالصلاة قبل الخطبة في العيدين  
 ٣١٨ الأمر بالأكل قبل التضرع في العيد  
 ٣١٨ ما جاء في التكبير والقراءة في صلاة العيدين  
 ٣٢٠ ترك الصلاة قبل العيدين وبعدهما  
 ٣٢١ الرخصة في الصلاة قبل العيدين وبعدهما  
 ٣٢١ غدر الامام يوم العيد وانتظار الخطبة  
 ٣٢٢ صلاة الخوف  
 ٣٢٦ العمل في صلاة الكسوف  
 ٣٣٠ ما جاء في صلاة الكسوف  
 ٣٣١ العمل في الاستسقاء  
 ٣٣٣ ما جاء في الاستسقاء  
 ٣٣٤ الاستسقاء بالجموع  
 ٣٣٥ النبي عن استقبال القبلة والانسان على حاجته  
 ٣٣٦ الرخصة في استقبال القبلة ليول أو غائط  
 ٣٣٧ النبي عن البقاء في القبلة  
 ٣٣٨ ما جاء في القبلة  
 ٣٤١ ما جاء في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم  
 ٣٤٢ ما جاء في خروج النساء إلى المساجد  
 ٣٤٣ الأمر بالوضوء لمن مس القرآن  
 ٣٤٥ الرخصة في قراءة القرآن على غير وضوء  
 ٣٤٦ ما جاء في تحريم القرآن  
 ٣٤٦ ما جاء في القرآن  
 ٣٤٩ ما جاء في سجود القرآن  
 ٣٥٣ ما جاء في قراءة قل هو الله أحد وتبارك الذي بيده الملك

صيفة

٣٥٤ ما جاء في ذكر القتيبارك وتعالى

٣٥٦ ما جاء في الدعاء

٣٦٠ العمل في الدعاء

٣٦٧ النبي عن الصلاة بعد الميع وبعد العصر

﴿ تمت ﴾



﴿ الجزء الثاني من ﴾

# كِتَابُ

المشتق شرح سوطاً امام دار الهجرة سيدنا مالك بن أنس رضي الله عنه

تأليف القاضي أبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن واثق

الباجي الاندلسي من أعيان الطبقة العاشرة من علماء السادة

المالكية المولود سنة ٤٠٣ هـ المتوفى سنة ٤٩٤ هـ

رحمه الله ورضي عنه

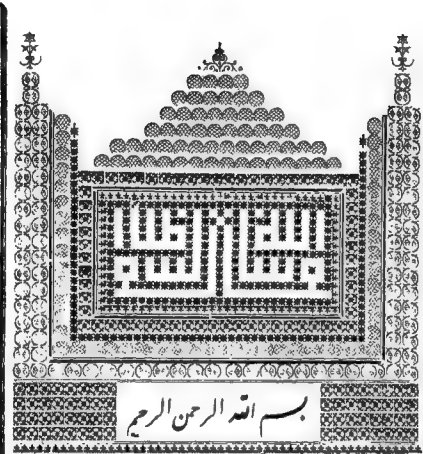
طبعة الاولى - سنة ١٣٣٢ هـ

مطبعة البغدادية بدار الحداثة بدمشق

الطبعة الثانية

دار الكتاب الإسلامي

القاهرة



بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الجنائز

كتاب الجنائز

(غسل الميت)

عن جعفر بن محمد عن أبيه  
أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم غسل في قبص

(٢) هكذا يابض بالأصل

ص مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم غسل في قبص عن  
قوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم غسل في قبص ذهب مالك إلى ذكر هذا الحديث على معنى  
أنه أشبه ما نقل في هذا الباب ولم يخرج على شرط الصحيح في هذا الباب شيئاً والذي ذهب إليه  
مالك وأبو حنيفة وجوه الفقهاء إلى أن الميت يجرد عن قيمه للغسل ولا يغسل على قيمه وقال  
الشافعي لا يجرد الميت ويغسل على قيمه والدليل على ما ذهب إليه مالك أن عالم يكن عورة من  
الحى فليس بعورة من الميت كالوجوه إذا لم يكن جسد الميت عورة فلامعنى لستره بالقبص  
لان يجرد منه ما يمكن لفسه وأبلغ في تنقيته قال أشهب في كتاب ابن سحنون وإذا جرد للغسل  
لا يطلع عليه إلا الفاسل ومن يلجم وجه ذلك أنها حالة لا يجوز للحنى أن يطلع عليه فيها غالباً إلا  
لضرورة (٢) وحسن الزى فلا يطلع على الميت مادام عليها إلا لضرورة (مسئلة) إذا نبت ذلك  
فان عورة الميت كما قال ابن حبيب من مرته إلى ركبته وقد تعلق الفقهاء بذلك لما روي أن النبي صلى  
الله عليه وسلم قال لعلى لا تبر زحفك ولا تنظر إلى فخذي ولا ميت ومن جهة المعنى أن حرمة المسلم  
باقية بعد موته ولذلك يستر بالكفن فكيف لا يجوز النظر إلى عورته قبل الموت فكذلك بعده  
إذا نبت ذلك فقد قال أشهب في كتاب ابن سحنون يستر عورته بثر ويجعل على صدره ووجه

خوفه ان يرى وتظاهر قول أصحابنا انه لا يستمرن غبره ورثه على ما تقدم والله اعلم وأحكم (مسئلة)  
ويجعل الفاسل على يده خوفه كثيفة مطوية صرايا تناول بها غسل عورة الميت ليصل الى غسله  
ولا يشر عورته بسده لانه نوع من الاطلاع عليها كالنظر اليها فان دعت ضرورة الى مباشرة  
ذلك يشرها بسده لان الضرورة تمنع النظر الى عورة الخي للداواة فكذلك جدموته وهذا اذا  
غسل الرجل الرجل والنساء المرأة وكذلك اذا غسل احد الزوجين الآخر فاما غسل ذوى المحارم  
المرأة فسيأتي ذكره بعد هذا ان شاء الله تعالى

(فصل) وأما ما روى من أن النبي صلى الله عليه وسلم غسل في قبص فان صح ذلك فيحتمل أن  
يكون ذلك خاصا له وقدره عن عائشة رضي الله عنها انها قالت لما أرادوا غسل النبي صلى الله  
عليه وسلم فقالوا والله ما ندرى بمجرد رسول الله صلى الله عليه وسلم من ثياب كما يجرد موتانا أو نغسله  
وعليه ثيابا فلما اختلفوا ألقى الله عليهم النوم حتى ما منهم رجل الا ودقته على صدره ثم كلمهم بكلم  
من ناحية البيت لا يدرون من هو اغسلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه ثيابا فقاموا الى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فغسلوه وعليه قميصه بمصون فوق القميص وبدلكون دون أيديهم  
وكانت عائشة تقول لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما غسله الانساؤه وهذا الحديث تقدمه  
محمد بن اسماعيل والله اعلم من ذلك عن أبي حنيفة السعيتاني عن محمد بن سيرين عن أبي  
عطية الأنصاري انها قالت دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم حين توفيت ابنته فقال اغسلها  
ثلاثا أو خسا أو أكثر من ذلك ان رأيته ذلك ما عوسر واجعلن في الآخرة كافورا أو شيئا من كافور  
فأذفرغتن فأذني قالت فلما فرغنا آذناه ما عطانا لحقوه فقال أشرتها اياه تمنى بصحوة ازاره  
ش قوله اغسلها ثلاثا أو خسا أو أكثر من ذلك يقتضي مراعاة الوتر على كل حال وأصل ذلك باب  
الطهارات المشروعة كالوضوء وغسل الاناء من ولوغ الكلب وغير ذلك والى هذا ذهب مالك  
والشافعي وقال ابو حنيفة اذا غسل الميت ثلاثا كانت ورا فان زاد الفاسل على ذلك لم يرع الوتر  
والدليل على صحة ما ذهب اليه مالك الحديث المتقدم وهو قوله اغسلها ثلاثا أو خسا فجعل الضمير بين  
الثلاث والخمس ولم يذكر ما بينهما من الأربع فان قيل ففي لفظ الحديث ما يسوي بين ما زاد على  
الثلاثة وهو قوله أو أكثر من ذلك فالجواب ان على قول أبي حنيفة انما يرجع الضمير الى أقرب  
مذكور فيجب أن يكون الضمير في ذلك راجعا الى الخمسة يكون قوله أو أكثر من ذلك محمولا على  
الوتر بدليل قوله ثلاثا أو خسا وأما على قول مالك فان الضمير راجع الى ما تقدم فيكون معناه أو  
أكثر من الثلاثة والخمسة ويحصل على الوتر من وجهين أحدهما ان قوله ثلاثا أو خسا دليل على ان  
المراد بأكثر من ذلك الوتر والثاني الاجماع لانه لا فرق بين الأربعة والستة فاذا جمل قوله ثلاثا أو  
خسا على المنع من الأربع وجب أن تكون الستة كذلك لان احدا لم يفرق بينهما وقدرى في  
هذا الحديث من طريق صحيح اغسلها ورا ثلاثا أو خسا وهذا بين جميع ما قلناه ودلينا من جهة  
القياس ان هذه طهارة من حيث فكان الوتر مشروعا فيها كالوضوء  
(فصل) وقوله أو أكثر من ذلك على معنى تفويض هذا الامر الى اجتهاد الفاسل وقدرى  
في هذا الحديث أو أكثر من ذلك ان رأيته ذلك وقد قال ابن سيرين ان معنى ذلك الامر بالغسل  
ثلاثا فان خرج منه شيء فغسله فان خرج منه شيء فغسله  
(فصل) وقوله بما الظاهر من قول مالك وأصحابه انه الماء الطاهر المطهر وقال الشيخ أبو اسحاق

• وحدثنى عن مالك  
عن أيوب بن أبي تميمة  
السعيتاني عن محمد بن  
سيرين عن أم عطية انها  
قالت دخل علينا رسول  
الله صلى الله عليه وسلم حين  
توفيت ابنته فقال اغسلها  
ثلاثا أو خسا أو أكثر من  
ذلك ان رأيته ذلك بما  
وسر واجعلن في الآخرة  
كافورا أو شيئا من كافور  
فأذفرغتن فأذني قالت  
فلما فرغنا آذناه ما عطانا  
حقوه فقال أشرتها اياه  
تمنى بصحوة ازاره

أما بكرة غسل الميت بماء الورد وماء القرنفل للسرف والافهو جائز اذ لا يغسل ليطهر وانما هو  
 اكرامه للقاء المليك قال الشيخ ابو محمد ان كان يعني انه لا يغسل بغيره من الماء القراح فليس  
 هذا قول أهل المدينة قال الشيخ ابواسحاق لا يغسل بماء زمزم ميت ولا نجاسة قال الشيخ ابو محمد  
 في نوادره لا وجه لهذا القول عند مالك وأصحابه ومأقوله الشيخ ابو محمد هو المذهب والله أعلم  
 ( فصل ) وقوله بماء وسدر على معنى المبالغة في القسل والتنظيف لان السدر غاسول وهذا اذا  
 وجد فان عدمه فلا يقوم مقامه مما يعين على التنظيف والقسل كالاشنان والنظرون وغيرها  
 قال ابن حبيب فان لم يجد بالماء وحده وانما يكون ذلك في الثانية وما بعدها فأما الاولى فاما تكون  
 بالماء وحده فهذا مذهب مالك وقال ابو قلابة يغسل أولاً بالماء والسدر ثم بالماء وحده ويحتسب بذلك  
 غسلة واحدة وقول مالك ان القسل أولاً هو الفرض فوجب أن يكون بالماء وحده وما بعد ذلك  
 فاما هو على وجه التنظيف والتطيب فلا يضره ما خاطه مما يزيد في تنظيفه وجهه قول ابن قلابة  
 ان فرض القسل انما يجب ان يكون بعد المبالغة في تنظيفه من الاقدار وغيرها كغسل الجنابة  
 ( فصل ) وقوله واجعل في الآخرة كما هو يريد بذلك تطيب الراتحة بقاء الطيب في أن يجعل  
 في آخر غسلة وانما خص السكاور بذلك لأنه أقوى الارائح الطيبة مع ما يف من التجمير ومنع ما في  
 الميت من النتن وقد قال أشهب ان عدم أعظم مؤنة طيب الميت بغيره أو تركه  
 ( فصل ) وقوله صلى الله عليه وسلم فاذا فرغت فاذني برءاذا فرغت من غسلها ان يعلمه ويروي  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك لقرب عهد الحقو يحبس ويكون ثقله منه الى المسلول فرجاء  
 اعتبره في ذلك والركبة بأشعارها يثوب كان قريب العهد بحممه صلى الله عليه وسلم  
 ( فصل ) وقولها فاعطنا حقوه وأرادت بحقوه الأزاروقال أشعرنا اياه برء صلى الله عليه وسلم  
 أن يكون ذلك الثوب الذي على جسدها من الثياب وهو الشار والذى فوقه الله انار ص مالك  
 عن عبد الله بن أبي بكر ان أسماء بنت عيسى غسلت أبا بكر الصديق حين توفي ثم خرجت  
 فسألت من حضرها من المهاجرين فقالت اني صائمة وان هذا يوم شديد البرد فهل علي من غسل  
 فقالوا لا ش قوله ان أسماء بنت عيسى امرأة أبي بكر الصديق غسلته بدل على جواز غسل  
 المرأة زوجها بعد وفاته لان هذا كان بمحضرة جماعة الصحابة وموضع لا يتخلف عنه في الغلب أحد  
 منهم ومثل هذا مما يميز في أن يتحدث به وينتشر ولا سيما أن أبا بكر رضي الله عنه وصي بذلك ولم  
 يعلمه مخالف فثبت انه اجاع قال ابن حبيب من غير ضرورة وان كانت قد تزوجت غيره قال وكذلك  
 لو تزوج هو أختها غسلها قال ابن حبيب وبغسل أحد الزوجين الآخر والميت من ماء عريال قال في  
 المختصر ولا يطلع أحدهما على عورة الآخر بل يستعوره وكذا لو انقضت عدة الزوجة بالوضع  
 قبل غسل زوجها لم يجز له أن تغسله لان الغسل حكم من أحكام النكاح كالوارث ( مسألة )  
 وأما غسل الزوج زوجته فقال مالك يجوز له قال الشافعي ومنع من ذلك أبو حنيفة والبدليل على  
 ما نقله ان هذه زوجية كملت الموت فلم تمنع الغسل كالومات الزوج ( مسألة ) وان كانت  
 مطلقة فلا يجز أن تكون رجعية أو بانا فان كانت رجعية فقد روي ابن القاسم عن مالك ليس له  
 غسلها وروي عن ابن مافع غسلها ورواه ابن مافع عن مالك في الحاي وجوه الرواية الاولى ان هذه  
 مطلقة فكيف يمكن للزوج غسلها كالبائن ووجه الرواية الثانية أنها امرأة زوجها الزوج فكان له غسلها  
 كالتى لم تطلق وان كانت مبتوتة لم يكن له غسلها لانه لا توارث بينهما كالأجنبية قال الشيخ ابو محمد

• وحدثنى عن مالك عن  
 عبد الله بن أبي بكر أن  
 أسماء بنت عيسى غسلت  
 أبا بكر الصديق حين توفي  
 ثم خرجت فسألت من  
 حضرها من المهاجرين  
 فقالت اني صائمة وان هذا  
 يوم شديد البرد فهل علي  
 من غسل فقالوا لا



قياس هذا على قول مالك في الحي لا يراها حتى يرتفع

(فصل) وقوله فسألت من حضرها من المهاجرين فقالت اني صائمة دليل على جواز الاخبار بأعمال النفل ان كان نفلا والاخبار عن قضاء الواجب ان كان واجبا اذا تعلق بذلك حكم يحتاج الى السؤال عنه وان لم تكن أسماء من أهل النظر فحكمها التقليد للصحة في هذا الحكم وان كانت من أهل النظر ويجعل أن تسئل عنه تخوف فوات الحادثة اذا لم بين لها الحكم أو ليقرى في نفسها ما ظهر اليها منه ان كانت عامته

(فصل) وقولها ان هذا يوم شديد البرد فهل علي من غسل آخرت بالعدة المانعة لها من الغسل أو السبب الذي يخاف الضرر به وقولها لا يجعل أن يكون جوابها من أن الغسل ليس بواجب على من غسل ميتا ويجعل أن وجوبه أسقطته عنها شدة البرد الآن التي عليه جمهور الفقهاء ان غسل الميت لا يوجب الغسل وما روى عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من غسل ميتا لم يغسل ومن حمله لم يتوضأ ليس ثابت وقد روى موقوفاً عن أبي هريرة ولو ثبت لجل على الاستحباب ليسكون العازم على الاعتسال من غسل الميت بالغسل ولا ينسبط ولا يحفظ ولا يتقبض اذا لم يكن على الاغتسال وأمر الحامل للميت أن يتوضأ قبل أن يعمده ليكون على طهارة اذا صلى عليه فيصل مع المصلين عليه (مسئلة) وهل ينسب الماء الذي يغسل به الميت والنوب الذي يصف به قال ابن عبد الحكم روى انه ينسب ذلك النوب وقال الشيخ أبو اسحق لا يرى أن يصلي به حتى يغسل ولا بالذي يصيبه من مائه شيء وقال مضمون لا ينسب النوب وذلك مبني على نجاسة الانسان بالموت فن قال انه ينسب بالموت قال بنجاسة ذلك ومن قال لا ينسب بالموت حكم طهارتهما وهو الذي اختاره القاضي أبو الحسن ص **ع** مالك أنه سمع أهل العلم يقولون اذا ماتت المرأة وليس معها نساء يغسلها ولا من ذوى المحرم أحد بل ذى ذلك منها يمت فحسب بوجهها وكفها من الصعيد **ع** ش وهذا كما قال ان المرأة اذا توفيت وكان معها نساء يبلن ذلك منها غسلها فان لم يكن معها نساء وكان معها رجال من ذوى محارمها فظاهر قوله ولا من ذوى المحرم أحد يقتضي أن ذا المحرم يغسلها وقال ابن القاسم يغسلها في قبضها وقال أشهب عن مالك ييمها واذا غسلت ذات المحرم الرجل غطت عورتها لان جسده ليس بعورة (فرع) فاذا قلنا يغسلها ذوا المحرم ففقه غسلها في قول مالك أن تغسل في قبضها وقال ابن حبيب تغسل وعليها نوب يجافيه عنها ويصب الماء من تحت الثوب لثلاثين ليقبض الثوب بجسدها فيصفاها وقول مالك مبني على انه اراعى لمس جسدها يديه وقول ابن حبيب مبني على مراعاة بصره ومنعه من أن يدرك شيأ من حجم جسدها **ع** قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه والافضل عندي أن يجمع بين القولين فيلقى الماء من تحت الثوب على ماقاله ابن حبيب ويجافي الثوب عن جسدها ويكون على يديه خرقة يغسل بها جسدها تمنع يده من مباشرة شيء من جسدها

(فصل) وقوله يمت فحسب بوجهها وكفها من الصعيد على ما قاله انه اذا لم يكن معها من يصل النظر اليها فباشر غسلها من النساء ومن ذوى محارمها يمت بالصعيد لان هذا الطهور على معنى العبادة في جسد الانسان فكان بلبه التيمم عند تعذره ويختص التيمم بوجهها وكفها لان الوجوه الكف هما يجوز النظر اليه وليس بعورة من المرأة وأما الذراع فعورة وفرض التيمم لا يتعلق بالذراع فقص على الفرض الذي ليس بعورة ص **ع** مالك واذا هلك الرجل وليس معه أحد النساء يمتنه

**ع** وحدثنى عن مالك أنه سمع أهل العلم يقولون اذا ماتت المرأة وليس معها نساء يغسلها ولا من ذوى المحرم أحد بل ذى ذلك منها يمت فحسب بوجهها وكفها من الصعيد **ع** قال مالك واذا هلك الرجل وليس معه أحد النساء يمتنه

أيضا \* وهذا كما قال ان المرأة لما منع الرجل من النظر الى جسدها ومباشرته بأديمهم فكذلك يمنع النساء من النظر الى جسده الرجل ومباشرته بأديمهن إلا أن يكن من ذوى محارمه فيغسله عرياً ما يوسرهن عورته قال ابن القاسم وابن حبيب وقال سحنون يغسلنه في قميصه وجاز الرواية الأولى ما روى عن أنس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يدخل على أم حرام فتغلبه وتطعمه ومن جهة المعنى ان جسده الرجل ليس بعورة ولذلك أوجب له كشف جسده بمحضرة ذوات محارمه من النساء وأما أمر بسرا المرأة لان جسدها عورة ووجه الرواية الثانية ان لمس المرأة الرجل ممنوع (مسئلة) فان كن أجنيبان يمنه على ما ذكر قال ابن القاسم بمن وجهه ويديه الى المرفقين لان ذراعى الرجل ليستا بعورة فتوصل اليهما الطهارة ص \* قال مالك وليس لغسل الميت عند نائيه موصوف ولا لئلا تصف معاومة ولكن يغسل فيطهر \* ش وهذا كما قال انه ليس لغسل الميت صفة لا يجوز ان تعدى فتكون شرطاً في صحة غسله ولكن الفرض من ذلك تطهيره ويستحب أن يبدأ في المرة الأولى من غسله فيصب عليه الماء ويبدأ بغسل رأسه ولحيته ثم يجسده يبدأ بشقه الأيمن ثم بالأيسر ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في غسل ابنته بدأ بيمينها وموضع الوضوء منها (مسئلة) ويستحب أن وضئه الغاسل خلافاً لحنيفة والدليل على ذلك ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال بدأ بيمينها وموضع الوضوء منها ومعنى ذلك عند مالك أن يبدأ بموضع الوضوء منها عند الغسل الذي هو موضع العبادة لا في غسل الجسد بما أدى أو غيره \* وقال أشهب نوضاً في الغسلة الأولى وقال ابن حبيب في الثانية \* قال القاضي أبو الوليد رضى الله عنه وعندي أن معنى ذلك ان كانت الغسلة الأولى لازالة ما به من أدى أو غيره ان نوضاً بعد الفراغ منها هو عند الشروع في الثانية والله أعلم ومن جهة المعنى ان هذا غسل الجسد لغير نجاسة فشرع فيه الوضوء كغسل الجنابة (مسئلة) وقال أشهب يعاد وضوؤه في الثانية وأنكر ذلك سحنون وينبئ على قول أشهب أن لا يكرر وضوؤه في أول مرة ثلاثاً فيعاد الوضوء فيكون ذلك تكراره ومن قال من أصحابنا لا يعاد وضوؤه اقتضى أن يوضأ ثلاثاً والله التوفيق (مسئلة) وبغضض الميت ويدخل الماء في فيه قال ابن حبيب وقال أشهب يأخذ على أصبعه مرققة ويدخلها في فيه لتنظف أسنانه وينقى أنفه ووجهه لان هذا من طهارة الحى فجاز أن يفعل بالميت كسائر الوضوء (فصل) وان كان الممسول امرأة فقد قال ابن حبيب لأب أن يصفر شعرها وقال ابن القاسم يعمل في شعر المرأة ما شاؤا من لعمراً أو الصفر فأعرفه ويحتمل أن يراد أعرافه من أحكام الغسل الذي لا يدهنها أو الصواب ان يصحب لقول أم عطية في غسل بنت النبي صلى الله عليه وسلم فصفرنا شعرها ثلاث فرون فالتيناها خلفها ولسل ان القاسم تعلق في ذلك بان هذا أمر يمكن أن يعفى عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يطلع عليه ولا اولاً ظهر والله أعلم (مسئلة) ولا يتم لئيت نظره ولا يباحق له شمر ولا ينفخ خلافاً لحنيفة وأحد قولى الشافعى يقولنا قال المزنى والدليل على ذلك ان هذا قطع من متصل بالميت فلم يكن مشروعا أصل ذلك الاختناو يزال الوسخ من أنفها وغير ذلك من ظاهر جسده لا يخالطها فله دون قطع شيء من جسده قال أشهب وما سقط من جسده من شعر أو غيره جعل في أكفائه

أيضا \* قال مالك وليس لغسل الميت عند نائيه موصوف وليس لذلك صفة معاومة ولكن يغسل فيطهر

## ﴿ ماجا في كفن الميت ﴾

ص مالمال عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كفن في ثلاثة أثواب بيض سهولة ليس فيها قميص ولا عمامة ﴿ ثم قوله إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كفن في ثلاثة أثواب فكره أن يقصر عنهما مع القدرة عليهما أو يزداد عليهما إلا أثر قال ابن حبيب وثلاثة أثواب أحب إلى من أر بعثوا بأن أحب إلى من ثوب ووجه ذلك أن الزائد على الثلاثة إنما هو للاحتياط والمبالغة ولا يكون ذلك إلا مع الوتر الذي هو فضل والنقصان من الثلاثة إنما يكون للضرورة والتقصير عن الكفاية فلا يقصر عما قدر عليه منه

( فصل ) وقوله بيض البياض أفضل ألوان الكفن استأنا بكفن النبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك أشبه وقد روى عن سمرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لبسوا من ثيابكم البياض فإنها أطهر وأطيب وكفنوا فيها موتاكم ( مسئلة ) وكره مالك أن يكفن رجلاً وأمرأة في مصفر إلا أن لا يوجد غيره رواه عنه ابن القاسم وروى عنه ابن زياد بأس به بلزغ للرجال والنساء وجه الكراهية أن هذه الألوان إنما هي للجمال وليس الكفن بموضع تجمل ووجه رواية علي بن أبي زياد أن ماجا من اللباس حال الحياة فإنه يكفن فيه بعد المات كالأبيض

( فصل ) وقوله سهولة أي بكرهه منسوبة إلى سهول بلديهم وقال ابن حبيب إنما منسوبة إلى القطن لأن السهول ثياب القطن والأمر أن راجعاً إلى معنى واحد لأن ثياب الخن إنما هي من القطن وقال ابن وهب السهول قطن ليس بالجيد وأفضل الكفن القطن والكتان استأنا في القطن بالنبي صلى الله عليه وسلم والكتان يجري مجراه لانهما من نبات الأرض وما ليس غالباً لغير معنى المباحاة وأما الخبر فإن مالكا كرهه للرجال والنساء وقال ابن حبيب لأس به للنساء وجه القول الأول أن الخمر إنما هو للمباحاة والجمال وليس الكفن بموضع مباحاة ولا تجمل ووجه ما قاله ابن حبيب أن هذا من لباسها المباح لها كالقطن وكرهت الخلافة في الكفن لانه من باب المباحاة وهو ممنوع في الكفن

( فصل ) وقوله في الحديث ليس فيها قميص ولا عمامة يحذف أمرين أحدهما أنه لم يكن في كفن جملة قميص ولا عمامة وإنما كان جميع ما كفن فيه ثلاثة أثواب والثاني أنه كفن في ثلاثة أثواب لم يندفع فيه قميص ولا عمامة وإن كان ذلك من جملة ما كفن به وقد اختلف العلماء في ذلك فرى ابن حبيب وابن القاسم عن مالك أن الميت يقمص ويهيم به قال أبو حنيفة وقال القاضي أبو الحسن أن من ذهب مالك أنه غير مستحب وقد روى يحيى بن يحيى عن ابن القاسم أن المستحب أن لا يقمص ولا يهيم وتجنبه فتحو المنع وبه قال الشافعي ﴿ قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه والظاهر عندي جوازه والأصل في ذلك ما روى جابر بن عبد الله قال أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد الله بن أبي وقال ما أدخل حفرة فأمر به فأخرج فوضعه على ركبته وألبسه فيصه ونفت عليه من ريقه والله أعلم وكان كساعياً ساقماً ( مسئلة ) إذا ثبت ذلك فإن المستحب عند مالك من الكفن خمسة أثواب قميص وعمامة ومز ووثوبان بدرج فيما بعد ذلك فيجوز أن يضاف المتر إلى الثوبين في العدد لانه

﴿ ماجا في كفن الميت ﴾

• حدثني يحيى عن مالك

عن هشام بن عروة عن

أبيه عن عائشة زوج النبي

صلى الله عليه وسلم أن

رسول الله صلى الله عليه وسلم

كفن في ثلاثة أثواب بيض

سهولة ليس فيها قميص

ولا عمامة

من جنسه ما المرأة مثل ذلك من ثوبان ودرع وخمار والزائدة في كفن الميت على الخمسة إلى السبعة لأما من به حاجة تامة إلى الستر وهذا على مذهب مالك فأما على رأي ابن القاسم فإن الرجل يدرج في الثلاثة الأبواب إدراجاً وتزاد المرأة على ذلك من ثوب وخمار الحاجة تامة إلى الستر (مسئلة) وعامة الميت على حسب هامة الخي رواءه مطرف عن مالك يجعل منها تحت لحيمته وترك منها فافر الذراع ذؤابة تغطي على وجهه وكذلك يفعل من خمار الميت لانه بمنزلة العمامة للرجال ص **ع** مالك عن يحيى بن سعيد انه قال بلغني ان أبا بكر قال لعائشة وهو مريض في كم كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت في ثلاثة أبواب بيض سهولية فقال أبو بكر خذوا هذا الثوب لثوب عليه قد أصابه مشق أو زعفران فاغسلوه ثم كفنوه فيه مع ثوبين آخرين فقالت عائشة وما هذا فقال أبو بكر الخي أخرج إلى الجدي من الميت وانما هذا للهلة **ح** ش سؤله رضى الله عنه عائشة لما كانت أعلم الناس بأمره صلى الله عليه وسلم لانه مات في يومها وفي بيتها ووليت أمره واهتبلت به فكان يرجع في ذلك الباب وأما أبو بكر رضى الله عنه في مرضه استعداداً للثوب وتنتظر في كفنه وأمره وبجري ذلك كله على اختياره من الاقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم وقوله خذوا هذا الثوب لثوب عليه وصية منه بأن يكفن في ثوب ليس وهو جائز في الكفن ولا خلاف في جواز التمكن في خلق الثياب اذا كانت طاهرة من القطع وسائرته ويمثل أن يكون أو هي أن يكفن فيه لانه قد لبسه في مواطن الحروب مع النبي صلى الله عليه وسلم وأحرم فيه **ع** وقد قال ابن حبيب ان مثل هذا مستغيب لا يحدث المتقدم أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى حقوه أم عطية الانصار به وأمرها أن تشره ابنته وهذا يقتضي ان وصية الميت معتبرة في كفنه وغير ذلك من أمره اذا وافق سنن صوابا فان أوصى بمرق فقد روى على بن يزيد عن مالك يكفن منه بالقدود ووجه ذلك ان الوصية اذا تعدت إلى ما نهى اقتصر منها على المباح الحائز كالأية على الثلث (مسئلة) فان لم يوص الميت بشئ ونشأ الورثة لم ينقص من ثلاثة أبواب من جنس ما كان يلبس في حياته قال الشيخ أبو اسحاق لان الزيادة عليها والنقص منها خروج به عن عادته والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله فاغسلوه بمحفل أن يكون ذلك لشيء عليه فيه والا فان الثوب اللبس لا يقتضي لبسه وجوب غسله فله مصنون وربما كان الجدي أحق بالغسل من غيره محفل أن يكون أمره بالغسل للحجرة التي كانت فيها اخبر ان النبي صلى الله عليه وسلم كفن في ثلاثة أبواب بيض وقول عائشة وما هذا من بيان ذلك الثوب لم يصلح عنده لكفنه وأرادت أن يكفن في جدي أو في غيره مما هو أفضل فقار رضى الله عنه ان الخي أحق بالجدي من الميت لما يترجم في طول عمره من اللباس وستر العورة وأما الميت فان تضره سريع ولذلك قال انما هو للهلة **ع** ترد الصديد والقميع يعني انه ليس لتجمل ولا لاستدامة وانما يصبر عن قريب إلى التغير بالمدى فلا معنى لكونه جدياً هكذا رواه يحيى للهلة بكسر الميم وروى للهل وقال ابن الانباري لا يقال للهلة بالكسر ورواه ابن عبيد وانما هو للهلة والتراب والمهل الصديد ص **ع** مالك عن ابن شهاب عن جدي بن عبد الرحمن بن عوف عن عبد الله بن عمرو بن العاصي انه قال الميت يغمص ويؤزر ويلبغ بالثوب الثالث فان لم يكن له الاثوب واحد كفن فيه **ح** ش قوله يغمص بردي بلس القميص وبشده عليه المثر وهذان يؤمداً كرا من مذهب مالك في القميص والمثر وقوله ويلبغ في الثوب الثالث يقتضي ان كفنه ثلاثة أبواب وان الثالث منها يلبغ به

**ع** وحدثني عن مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال بلغني أن أبا بكر الصديق قال لعائشة وهو مريض في كم كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت في ثلاثة أبواب بيض سهولية فقال أبو بكر خذوا هذا الثوب لثوب عليه قد أصابه مشق أو زعفران فاغسلوه ثم كفنوه فيه مع ثوبين آخرين فقالت عائشة وما هذا فقال أبو بكر الخي أخرج إلى الجدي من الميت وانما هذا للهلة **ح** وحدثني عن مالك عن ابن شهاب عن جدي بن عبد الرحمن بن عوف عن عبد الله بن عمرو بن العاصي أنه قال الميت يغمص ويؤزر ويلبغ في الثوب الثالث فان لم يكن له الاثوب واحد كفن فيه

(فصل) وقوله فان لم يكن الاثوب واحد كفن فيه بر يدان ماذ كرا ولا هو المستحب عند ملن وجد فان لم يجد الاثوب واحد اجتزأ به والا صل في ذلك ما روى عن عبد الرحمن بن عوف انه قال قتل مصعب بن عمير وكان خيرا مني فلم يوجده ما يكفن فيه الا بردة وخلق نجرة ورجل آخر خبرني فلم يوجده ما يكفن فيه الا بردة

### ﴿ المشي امام الجنائز ﴾

ص ﴿ مالك عن ابن شهاب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ويا بكر وعمر كانوا يمضون امام الجنائز واخلفاءهم جرا وعبد الله بن عمر ﴿ ش قوله كانوا يمضون امام الجنائز دليل على ان ذلك سنة المشي معها لان مثل هذا اللفظ لا يستعمل الا في التكرار ويستدام ويواطى عليه واذا كان ذلك من فعل النبي صلى الله عليه وسلم واخلفاءه بعده ثبت انه مشروع ولا يصح ان يعمل على الاباحة لان ذلك ليس بقول لاجل ان الناس بين قائلين قائل يقول ان ذلك سنة مشروعة وبه قال مالك والشافعي وابن حنبل وقائل يقول ان ذلك ممنوع وان السنة المشي خلفا وبه قال ابو حنيفة والدليل على ما نقله الحديث المتقدم وقد ذكرنا محابنا في ذلك معنى ليست بالقوة منها ان الناس شفعاءه والشفيع عني بن يمدى الشفيع وهذا حكم الرجال فالنساء فيمضين من وراء الجنائز لان ذلك استلزم قلة ابن نافع (مسئلة) ويكره الركوب في المشي مع الجنائز فله مالك ولا بأس به في الانصراف قلة ابن حبيب ووجد ذلك ان المشي مع الجنائز فعل بر وموضع تواضع ومشى الى صلاة كالمشي الى الجمعة والرجوع فليس بعبادة في نفسه والركوب فيه مطلق كالركوب للنصر من الجمعة (فرع) فان ركب الى الجنائز فله حكمه ان يمشى خلف الجنائز والنساء خلفه قلة الشيخ وابوصق ووجه ذلك انه قد خالف السنة في سيره فلم يكن له ان يمشى من على السنة فيظهر مخالفته وأذيت به بابه فكان موضع سيره خلف الجنائز وامام النساء ليسترن منه والله اعلم ص ﴿ مالك عن محمد بن المنكدر عن ربيعة بن عبد الله بن الهدر انه اخبره انه رأى عمر بن الخطاب يقدم الناس امام الجنائز في جنازة زينب بنت جحش ﴿ ش قوله انه رأى عمر بن الخطاب يقدم الناس امام الجنائز على نحو ما ذكرناه من رواية ابن شهاب وزاد في هذا انه بين انه كان يأمر به ويأخذ الناس بالزاما والعمل به وقد فعل ذلك عمر بحضرة الصحابة لاسيا في مثل جنازة زينب بنت جحش زوج النبي صلى الله عليه وسلم فانه لا يتلف عنها أحد الا لعذر ثم لم يثبت في ذلك انكار من أحد فثبت انه اجتمع ص ﴿ مالك عن هشام بن عروة انه قال ما رايت ابى قط في جنازة الا امامها قال ثم رأى البقيع فيجلس حتى يمروا عليه ﴿ ش قوله ما رايت ابى قط في جنازة الا امامها يقتضى مداومة عرو على ذلك اقتداء بما روى في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن ابى بكر وعمر واخير هشام انه لم يراه قط في جنازة الا امامها وهذا يدل على اعتياده ذلك وقصد اليه

(فصل) وقوله ثم رأى البقيع بر بدقيرة المدينة فيجلس حتى يمروا عليه بر يدان جلوسه كان على طر يقهم الى القبر اذا كان يتقدمهم لسرعة سيره وابطا ثم ومرة السير بالجنائز مستحب والا صل في ذلك ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اسرعوا بجنائزكم فانما هو خير من تقدموها اليه أو شرفتموه عن رفاكم

(فصل) وقوله فيجلس حتى يمروا عليه بر يدانهما كان يجلس ببعض الطريق ولو كان يجلس

### ﴿ المشي امام الجنائز ﴾

﴿ حدثني يحيى عن مالك

عن ابن شهاب ان رسول

الله صلى الله عليه وسلم ويا

بكر وعمر كانوا يمضون امام

الجنائز واخلفاءهم جرا

وعبد الله بن عمر وحدثني

عن مالك عن محمد بن

المنكدر عن ربيعة بن

عبد الله بن الهدر انه اخبره

انه رأى عمر بن الخطاب

يقدم الناس امام الجنائز

في جنازة زينب بنت

جحش ﴿ حدثني يحيى

عن مالك عن هشام بن

عروة انه قال ما رايت ابى قط

في جنازة الا امامها قال ثم

رأى البقيع فيجلس حتى

يمروا عليه

بوضع القبر لقال فيجس حتى يلحقوا به وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم المنع من الجلوس حتى توضع الجنازة ثم نسخ بعد روى عن علي بن أبي طالب أنه قال قام رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قعد ص **ع** مالك عن ابن شهاب أنه قال المشي خلف الجنازة من خطأ السنة **ع** ش قوله من خطأ السنة السنن ما روى **ع** غيره لا يطلق في الشرع إلا على جواب الفعل فيصحل أن يرد به من مخالفه السنة وإن الناعل لذلك قد أخطأ السنة وخالفها ويحتمل أنه يرد به من خطأ أهل السنة وإن من أهل السنة من قد أخطأ في ذلك

### عن النبي عن تتبع الجنازة بنار

ص **ع** مالك عن هشام بن عروة عن أسماء بنت أبي بكر أنها قالت لأهلها أجزوا نيا بي إذا تم حنطوني ولا تدروا على كفى حنطا ولا تتبعوني بنار **ع** ش قوله أجزوا نيا بي بمحل أن يكون ذلك منها على وجه التعليم بالسنة على وجه الأمر بيلوغها والذم من التصبر عنها وبمحل أن يكون على وجه الوصية لمن قد لم جواز ذلك وجواز غيره وترد بقولها أجزوا نيا بي بحجبهما بالعود وغير ذلك مما يقتضيه والاصل في ذلك أن الميت يحتاج إلى تطيب به وريح كفته فان ذلك من إكرامه وصيانتة لئلا يظهر ريح مكرهة ولذلك شرع في غسله الكافور ليطيب به ويحتمل أن يريح كربة أن كانت

(فصل) وقولها تم حنطوني الحنوط ما يجعل في جسده الميت وكفته من الطيب والمسك والعود والكافور وكل ما للفرض منه بعد حنطه لونه لأن المقصود منه ما ذكرنا من إزالة الرائحة دون التجميل باللون (مسئلة) إذا ثبت ذلك فوضع الحنوط قال أشهب أن جعل الحنوط في لحية ومأساة فواس وقار ابن حبيب يجعل الكافور على مساجده ووجهه وكفيه وركبته وقدميه ويجعل في مسامه وبيته وقه وأذنيه ومنخره يدعى القطن الذي يجعله بين نخذه ويجعل بين أكتافه كلها ولا يجعل على ظاهر كفته وجه ذلك أن الحنوط يجعل من أعفائه فيها يكرم وهو مواضع السجود وفيها تيفن منه خروج الذي وهو جميع مسامه ويكون ذلك مع قطن لمنع ما تيفن خروجه من الأذى وليرد ريح الحنوط ما تيفن من ريح مكروهة ولا يجعل على ظاهر الكفن شيء من ذلك لأن الحنوط إنما هو لمعي الريح للالون (مسئلة) ويفعل هذا بأكمل من يغسله ويصلى عليه محرما كأنه غير محرم وبه قال الحسن وعكرمة والأوزاعي وأبو حنيفة وقال الشافعي لا يقرب المحرم الطيب ولا يغطي رأسه والدليل على ما نقوله أنه حكم من أحكام الحج فوجب أن يبطل بالوقوع كالطواف وأما ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في محرم وقع من راحلته فأتها غسأوه بما وسدروكفوه في ثوبين ولا تحنطوه ولا تجمره وأما ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في غير من الأموات أن الله يبعثه يوم القيامة مليا فليس مانع من ذلك في غير ذلك الميت لأننا لا طريق لنا إلى أن نعلم نحن في غيره من الأموات أن الله يبعثه يوم القيامة مليا وتعليل النبي صلى الله عليه وسلم الحكم بالاطريق لنا إلى معرفته دليل على أنه حكم مخصوص به ولو كان حكما يتعدى إلى غيره لماله بالتأثير في معرفته

(فصل) وقولها ولا تتبعوني بنار قال ابن حبيب إنما ذلك للتفاوت بالنار بمحل أن يكون هذا من أفعال الجاهلية فشرعت مخالفتها إذا لم يكن له وجه مقصود في الشرع بمحل أن يمنع لأنه كان يفعل على وجه الظهور والتعالي وإعلاء علم ص **ع** مالك عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن

• وحدثنى عن مالك عن ابن شهاب أنه قال المشي خلف الجنازة من خطأ السنة

عن النبي عن أن تتبع الجنازة بنار

• وحدثنى يحيى عن مالك عن هشام بن عروة عن أسماء بنت أبي بكر أنها قالت لأهلها أجزوا نيا بي إذا تم حنطوني ولا تدروا على كفى حنطا ولا تتبعوني بنار • وحدثنى عن مالك عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن

أبهره أنه ينبغي أن يتبع بعموته بنار قال يحيى سمعت مالكا يكره ذلك ش قوله نهي أن يتبع بعموته بنار ويجب على الامام أن ينهي فاعليه ويوصيهم بتقوى الله واتباع السنة في أمره وغسله وكفنه ودفنه وغير ذلك من أحواله

### ﴿ التكبير على الجنازة ﴾

ص مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بي التباشي للناس في اليوم الذي مات فيه وخرج بهم إلى المصلى فصف بهم وكبر أربع تكبيرات ش قوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بي التباشي للناس يريد أخبرهم بموته وقد أخبر بقتل زيد بن حارثة وجعفر بن أبي طالب وعبد الله بن رواحة هذا الذي غير مخطوفاً ما الذي يكون معه المصباح والضميمة فإنه غطور ولذلك كره مالك إلا أن تدار بالجنازة على أبواب المساجد والأسواق لأنه من النبي قال علقمة بن قيس الانذار بالجنازة من النبي والتي من أمر الجاهلية (فصل) فلما التجاني في تلك الحبشة وأمعنا محمداً وكان آمن بالنبي صلى الله عليه وسلم وأخذ الأمان به من هاجر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ففتح عنهم وأواهم وأسراهم فخالف جميع الحبشة له فلما مات نساء النبي صلى الله عليه وسلم لأصحابه في اليوم الذي مات فيه وهذا دليل واضح على نبوته إذ لا سبيل إلى معرفته لمن يدعي النبوة إلا بروحي من رب العالمين

(فصل) وقوله وخرج بهم إلى المصلى يقتضي أن ذلك موضع معين عندهم الصلاة على الجنازة وفي ذلك ببلان أحدهما في صفته يعلى عليه وغيره من غيره والثاني في صفة الصلاة

### ﴿ الباب الأول في صفته يعلى عليه وغيره ﴾

اعلم أن الصلاة في الجملة على المسلمين لازمة الآن منع من ذلك موانع ينبتا بعد هذا إن شاء الله تعالى والأصل في ذلك ما روى من فعل النبي صلى الله عليه وسلم وصلاته على من مات من أصحابه واختلف أصحابنا في الصلاة على الميت فقال مالك وجهاً واحداً أنها واجبة وقال أصبغ هي سنة وليس بواجبة وجه القول الأول ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إن أخاك فقمات فقوموا فلو عليه والامر يقتضي الوجوب ولا فرق بين الصلاة على التجاني وغيره وجه قول أصبغ إن هذا ركن من أركان الصلاة بفعل مفرد الغير إصلاح صلاة فلم يكن واجباً أصل ذلك سجود التلاوة (مسئلة) إذا ثبت أنها واجبة فهي فرض من فروض الكفاية لأنه لا خلاف أنه لا تنزيم الصلاة على ميت جميع المؤمنين وأنه إذا ضل بعضهم إليه فقد أدى فرض الصلاة وسقط وجوبه عن سائرهم (مسئلة) إذا ثبت ذلك فالمنع من الصلاة على الميت يكون على ضربين عام وخاص فما العام فلغنى في الميت ويكون على معنيين فضيلة في الميت وقيمة فلما الفضيلة فاتها الشهادة في سبيل الله سقط فرض الغسل والصلاة بهذا قال مالك والشافعي وأكثر الفقهاء وقال أبو حنيفة لا يغسل ولكن لا يهرى من الصلاة عليه وقال سعيد بن المسيب والحسن البصري يغسل ويصلى عليه والدليل على ما قوله حديث جابر بن عبد الله كان النبي صلى الله عليه وسلم يجمع بين الرجلين من قتلى أحد في ثوب واحد وقالوا شهيدين على هؤلاء يوم القيامة وأمر بدفنهم بمائهم ولم يفسلوا ولم يصل عليهم ودلنا من جهة التماس أن هذا معنى يمنع فرض الغسل فنع فرض الصلاة كعدم الاستئذان في السقط (مسئلة) وأما النقص فالكفر وعدم الاستئذان في السقط فلما

أبهره أنه ينبغي أن يتبع

بعموته بنار قال يحيى

سمعت مالكا يكره ذلك

﴿ التكبير على الجنازة ﴾

حدثني يحيى عن مالك

عن ابن شهاب عن سعيد

ابن المسيب عن أبي

هريرة أن رسول الله صلى

الله عليه وسلم بي التباشي

الناس في اليوم الذي مات

فيه وخرج بهم إلى المصلى

فصف بهم وكبر أربع

تكبيرات

السكر فتقوله تعالى ولا تصل على أحد منهم مات أبدا ولا تقم على قبر انهم كفروا بالله ورسوله وما رواه  
 ومهما يقعون وأما الاستهلال فان به تعريف الحياة وإذا لم تصح حياته لم يصل عليه وسياق ذكره  
 بعد هذا استوعب في الفرائض ان شاء الله (مسئلة) وهذا اذا كان الميت على هيئته فان كان مقطعا  
 فروى ابن القاسم عن مالك في العتبية ان اكبر الدين يغسل ويصلى عليه مجتمعا كان أو مقطعا وقال  
 ابن حبيب عن مالك ان كان مجتمعا صلى عليه وان كان مقطعا لم يغسل ولم يصل عليه ووجه رواية ابن  
 القاسم ان تقطيعه لا يبطل حرمة ولا يسقط حكم الصلاة عليه لانه موجود ووجه رواية عبد الملك ان  
 تقطيعه منع غسله وإذا منع غسله بطل حكم الصلاة عليه كالشهيد لان في غسله انتهاك الحرمه  
 ومناقبه لا تقدم من التمثيل (فرع) فان لم يوجد منه الرأس أو رجل فقد قال مالك لا يغسل ولا  
 يصلى عليه حتى يوجد أكثره وقال ابن حبيب يغسل ويصلى عليه وينوي به الجمله ووجه قول مالك ان  
 الاول تابع للآخر فاذا غالب الاكثر كان بمنزلة مغيب جمعه ولا يصلى على غائب وماله ابن حبيب  
 يحتمل معينين أحدهما تجوز الصلاة على الغائب وسياق ذكره والثاني انه لما وجد البعض لم تمت  
 الصلاة عليه ولم يمكن افراده بالصلاة فوجب ان ينوي جمعه

### باب الثاني في صفة الصلاة على الميت

أما صفتها فان يكبر فيها أربع تكبيرات على حسب ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذه الصلاة  
 على النجاشي رحمه الله (مسئلة) فان كان الامام من يكبر خمس تكبيرات فقد روى ابن القاسم  
 ومالك قطع المأموم ولا يتبعه وروى ابن الماجشون عن مالك يسكت ولا يكبر معه فاذا سلم سلم معه وقوله  
 أشبه ومطرف في وجهه الآية الاولى ان هذا أصل قد صار شعارا لأهل البدع فيجب اظهار الخلاف  
 عليهم ووجه الآية الثانية ان هذا أمر كثر فيه الخلاف بين أهل العلم ولا تفسد الصلاة اذا كان الامام  
 من أهل الدين والسنة واخطأ اتها منه في زيادة التكبير فلا يتبعه فيها وزيادة القيام في الصلاة  
 لا يمنع منه ولا يمنع صحة الصلاة فيقوم حتى يسلم بسلامه وأما ان كان الامام من أهل البدع فلا يصلى معه  
 ولا يقتدي به كبرار بها أو خسا ورواية ابن القاسم أولى لان الاجماع قد انعقد على بطلان الخامسة  
 (مسئلة) وهل يقف الامام بعد الرابعة للدعاء (قال) سحنون يقف بعد الرابعة يدعو كما يدعو بين  
 كل تكبيرتين وقال سائر أصحابه لا يقف بعد الرابعة يسلم بأثرها وجمعا لله سحنون التكبير الأخيرة  
 من صلاة الجنائز فكان الدعاء مشروعا بعدها أصل ذلك الأولى والثانية ووجه القول الثاني  
 ان الدعاء في صلاة الجنائز بمنزلة القراءة في غيرها فلو دعا بعد الرابعة لا يحتاج الى تكبيره فتصل بين  
 القراءة والسلام كلفصل الركوع بين القراءة والتسليم (فرع) وهل يرفع يديه مع كل تكبيره  
 روى ابن وهب عن مالك انه يستحب ذلك وروى ابن القاسم عنه لا يرفع فيها بعد الاولى وروى  
 ابن حبيب عن ابن القاسم لا يرفع في الاولى ولا في غيرها والخلاف في ذلك مبني على الخلاف في رفع  
 اليدين في صلاة الفريضة (مسئلة) فان فاته بعض التكبير صلى مع الامام ما أدرك على ما ذكره بعد  
 هذا ان شاء الله تعالى فاذا سلم الامام وأخذ في القضاء فهل يوالي التكبير أو يدعو بين كل تكبيرتين  
 قال القاضي أبو محمد يدعو بين التكبير ان لم يخفف رفع الجنائز قبل فراغه وان خاف الرفع والى  
 التكبير وروى ابن القاسم في المدونة يكبر ما سبقه به الامام تباعا ويحفل أن يكون قال ذلك خوف  
 رفع الجنائز أو يحتمل أن يكون خلافا وجمعا واه القاضي أبو محمد أن صلاة الجنائز مقصودها  
 الدعاء للميت فلا يجوز الاخلال به مع التمكن منه فاذا خاف الفوات والى التكبير ثلاثا يصلى على



الجنائز بعد رفعها ووجهر وإيقان القاسم أن حلتها على الخلاف أن أركان الصلاة هي التكبير  
فعلية أن يأتي بها لأن الأمام قد حلق عنه الدعاء حين لم يدرك عمله وإن أراد أن يتأهل في الدعاء وحده  
كان مصليا على الجنائز صلاة مفردة بعد صلاة الجماعة

(فصل) وقوله في الحديث فصف بهم دليل على أن من سنه هذه الصلاة الصف كسائر الصلوات  
ويتقدمهم إمامهم لأن هذه سنة كل صلاة ثم ع الصف لها ولما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم  
على قبر نبوذافاتهم وصلوا خلفه

(فصل) وقوله وكبر أربع تكبيرات على ما ذكرناه من أن ذلك حكم الصلاة وصلاة النبي صلى الله  
عليه وسلم على الجنائز وإن كان غائبا فإنه يحتمل أن يكون مثله قرأه دون أن يراه غيره ويحتمل  
أن يكون جاز له لأنه من المسلمين وقد علم به النبي صلى الله عليه وسلم في وقت موته ولذلك قال نبي  
الجنائز الناس اليوم الذي مات فهو هذا لا يصح لأحد بعده ويحتمل أن يجوز ذلك لأنه رجل من  
المسلمين يتقن أنه لم يصل عليه ولو كان بين المسلمين فصولا عليه لم يصل عليه والله أعلم ولم يحفظ أن  
النبي صلى الله عليه وسلم صلى على غيره ممن غاب عنه (مسئلة) ومن غرق في البحر وأقتل ولم  
يتمكن من غسله أو أكله السبع فلم يسبق منه شيء فقد قال ابن حبيب يصلى عليه كفاعل النبي صلى الله  
عليه وسلم بالجنائز وقال غير من أصحابنا لا يصلى عليه ووجه ذلك أن الصلاة على الميت إنما  
شرعت عند موته أو ما يقرب منه وأما ما بعده موته أو طالت مدته فإنه لا يصلى عليه كما لا يصلى اليوم  
على أحد من الأمم الماضية ممن قتل ظلما وعلينا أنه لم يصل عليه أو ممن غرق في البحر فلم يصل عليه  
ويحتمل أن يكون قول ابن حبيب فيمن عرف أمره وعرفه أو أكل السبع فإذا لم يعرف ذلك  
الابعد أيام لم يصل عليه ص مالمالك عن ابن شهاب عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف أنه أخبره أن  
مسكنة ممت فخير رسول الله صلى الله عليه وسلم بمرضاها وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بعود المساكين ويسأل عنهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ماتت فاذنوني بها تفرج  
بجنائزها لئلا يفكرها أن يوقظوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فما أصبح رسول الله صلى الله  
بالذي كان من شأنها فقال  
المأمركم أن تؤذنوني بها  
فقالوا يا رسول الله كرهنها  
أن تخرجك لئلا يوقظك  
فخرج رسول الله صلى الله  
عليه وسلم حتى صف  
بالناس على قبرها وكبر  
أربع تكبيرات

وركته تحق الأغنياء من المسلمين  
(فصل) وقوله تفرج بجنائزها لئلا يوقظها من الليل جائر وإن كان الأفضل ترك ذلك  
إلى النهار لبعضهم ممن أمكن من المسلمين دون مشقة ولا تكلف خروج بالليل فإن كان ذلك  
لغير ضرورة فلا بأس به وروى ذلك علي بن أبي زياد عن مالمالك  
(فصل) وقوله فكروها أن يوقظوا رسول الله صلى الله عليه وسلم تعظيما منهم للنبي صلى الله عليه

وسلم واجلاله واشفاقه عليه من ان يؤفلوه في وقت راحته مع ان النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يوظف من نومه لانهم كانوا لا يدرون ما يحدث له في نومه ومقتضى ذلك تعجيلهم بالجنائز ولنظروا ان الامر بذلك اكدم من امره بان يؤذوه وقدر وسعد بن المسيب عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال امرعوا بالجنائز فان تلك صالحة تغفر تقدمونها اليه وان تلك سوى ذلك فشر تضعونها عن رقابكم وقال ابن حبيب لا غنى بالجنائز الهوبنا ولكن مشية الرجل الشاب وهذا اذا كانت في البر فان كانت في البصر فمن ابن القاسم ان لم يرح البر قبل التغير غسل وصلى عليه وروى على شقه الايمن

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ألم امركم ان تؤذوني تذكر الهم بأمره أيامهم ونهياهم عن استدامة مثل هذا في مثل هذه المرأة وان امرهم بذلك كان مؤكدا وان اهتباله بمثل هذه المرأة من الضعفاء والمساكين شديدا فعذر واليه بان المانع لهم من ذلك الاشفاق من اخراجهم في الليل وايضا

(فصل) وقوله فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم يريد الى موضع فبرها حتى صف الناس على قبرها وهذا يقتضى ان الصوفى على الجنائز تمشون كسائر الصلوات وان صلاة الجنائز جماعة ولذلك لم يصل عليها وحده وان كان من يصلى على الميت النساء فقط فمقتضى ان القاسم يصلي اذ اذا لان هذه صلاة فلم تكن المرأة فيها اماما كسائر الصلوات وقال اشهب ذويهم امرأة منهم ويحفل ان تكون هذه الرواية مبنية على رواية ابن ابين عن مالك في امامة المرأة

(فصل) وقوله فصف بالناس على قبرها وكبر أربع تكبيرات بين في الصلاة على القبر وعلى هذا يجوز اصحابنا غير اشهب وسنكون فاهما قالان نسي أن يصلى على الميت فلا يصلى على قبره ولبدعه قال سنكون ولا جعله ذريعا الى الصلاة على الجنائز في القبور وقال ابن القاسم وسائر اصحابنا صلى على القبر اذا كانت الصلاة على الميت فاما اذا لم تمت فلا يصلى عليه وقال ابن وهب عن مالك ان ذلك جائز وبه قال الشافعي والدليل على المنع من ذلك فحين صلى عليه أن هذا حكم يجب فيه بعد موته فوجب أن لا يتكرر مع بقائه حكم الاصل كالنفل وجه قول ابن وهب والشافعي نعلقها بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم على هذه المرأة والجواب انه لا يجوز امتثاله لعامة أحدنا ان النبي صلى الله عليه وسلم علل صلاته على القبور بالطريق لنا الى العلم بأن حكم غيره فيه كحكمه فقال ان هذه القبور مملكتهم والله يتنورها بصلاتي عليهم ووجه آخر وهو ان النبي صلى الله عليه وسلم كان هو المستحق للصلاة على الجنائز والوفى فيها فاذا صلى غيره لم يسقط فرض الصلاة عليها وهذا قول جماعة من اصحابنا ومنهم من قال ان الفرض يسقط ولتعاد الصلاة غيرها ان كان منهم من دفنها حتى يصلى عليها فقال ان ماتت فلا تغفوها حتى أصلى عليها وروى انه صلى الله عليه وسلم قال لا يموتن فيكم ميت مادمت بين أظهركم الا آذنه في به فان صلاتي له رجة روى ذلك في الوجهين أبو عبد الرحمن التسوي فلما كان قد نهي أن تدفن حتى يصلى عليها لم تكن صلاتهم دونه تسقط فرض الصلاة عليها ووجه ثالث هو اننا نقول انه لا يجوز أن يصلى على قبر بوجه ففتح علينا بأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على قبره وانما نقول انه لا يجوز أن يصلى على قبر من دفن في عليه قبل الدفن فيجب أن يمتنع علينا بأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على قبر كان قد صلى على من دفن فيه ولا طريق لهم الى اثبات ذلك وليس لهم أن يقولوا ان هذه المسكنة قد صلى عليها الاولئنا نقول لم يكن صلى عليها واذا تساوى الدعوتان لم يصح الاحتجاج بغيرها على انه قد روى من حديث جابر انه لما دفن الرجل ليلا نهي النبي

صلى الله عليه وسلم أن يدفن أحد لإحياى صلى عليه وآله دليل على أنه دفن بفرض الصلاة ولو دفن بعد  
أن صلى على ما هي أن يدفن حتى صلى عليه كأنه كفن وغسل لم يؤخر عن أن يدفن حتى يكفن  
ويغسل ولكنه لما قصد كفته قال من وفى منك أعام فاجلس كفته وان صلى على ميت فامارغوا  
من الصلاة قاله الامام انى لم أدرع لهذا الميت فذكر ان حبيبانه تعاد الصلاة عليه (مسئلة) ولو  
صلى على ميت ونسى بعض التكبير وذكره قبل الدفن فان كان غريب رفعا عيبدن وأتم بقية  
التكبير فان تطاول ذلك استوفى فان دفنت تركت ولم تكف ولم تعد الصلاة عليها وذكرى  
العتبة نحو فاما أعام الصلاة بالقبور ابتداءها اذا تطاول فوجه صحيح لان البسبر من العمل لا يمنع  
البناء على تقدم من الصلاة يمنع من ذلك كبره وأما المنع من إعادة الصلاة بعد الدفن فيصلم أن  
يكون هذا القول مبني على قول أشهب وسهون لا يصلى على القبر ووجهه القياس أن يصلى على  
القبور اتم تكمل الصلاة على الميت لأنه ينزل من لم يصلى عليه (مسئلة) اذا ثبت أنها لا يصلى على  
قبر بعد ان تنفث الصلاة على الميت فبأى شئ ينفث ذلك قال أشهب تنفث الصلاة على الميت خارج  
القبر بأن يمال عليه التراب ويخرج وان وضع عليه اللبن مالم يهل التراب عليه وقال عيسى عن ابن  
وهب فى العتبة اذا سوتى التراب بقدر فأت اخرجوا والصلاة عليه وقلة يحيى بن يحيى وروى  
عيسى عن ابن القاسم أن ذلك لا ينفث حتى يحافى عليه التكبير وان يخرج مالم يحف التكبير عليه  
وجه قول أشهب أن وضع اللبن هو من بياض داخل القبر وأما هال التراب فهو الشروع فى الدفن  
والغطية وانما ينفث بما دفن ووجه قول ابن وهب ان الفراع من الدفن تسوية التراب وبيقع الفراغ  
وجه قول ابن القاسم أن لا تأثر للتراب وتسوية اذا مضى على الميت فى ان التسوية احتلت ذلك  
لحرمة ما يحف التكبير عليه فان خيف التكبير عليه امتنع اتراجه لما فى ذلك من هتك حرمة  
ص مالك أن سأل ابن شهاب عن الرجل يدرك بعض التكبير على الجنازة بفوته بعض فقال  
يقضى ما فيه من ذلك ش التكبيرات الأربع على أركان صلاة الجنازة كركعات الصلاة  
وهاشبا عر بن الخطاب حين أجمعوا على انهار بيع تكبيرات كاطول صلاة الفرض فن جاء  
فوجد الامام فذكر بعض التكبير فلما يتخللوا بحمدى حال تكبير او فى حال دعاء فان وجدته فى حال  
تكبير كبرمه ما أدركه من التكبير وان وجدته فى حال دعاء فعل بكبر ودعو روى أشهب عن مالك  
فى العتبة يكبر ويشعر على الدعاء وروى عنه فى المدونة ينتظر حتى يكبر آخرى فيكبر معوجر واية  
أشهب ما خرج به من ان هذه الصلاة شئت بصلاة الفرض ومن فاته فى الفرض بعض صلاة الامام  
دخل معه على أى حال وجدته ولم تظن ان يشعر فى غيره ففكذلك هذا وجه رواية عن يزيد ان  
التكبير فى هذه الصلاة كاركوع فى غيرها فن فتمركض من صلاة الفرض لم يقمها ثم يدخل مع  
الامام هل كان يؤخر فقامها حتى يكمل ما أدرك من صلاة الامام ففكذلك هذا يبدأ بأدرك من  
التكبير على الامام قال القاضي أبو الوليد رضى الله عنه ووجه ذلك عندى ان اخلاقنا غابى على  
فوات اتباع المأموم الامام فى التكبير فى رواية أشهب يجوز لأوم أن يتبع الامام فى التكبير مالم  
تكملى التكبير التى تلتها وعلى رواية على ينفث أتباعا للشروع فى ادعاء فان شرع فى الدعاء فقد  
فاته اتباعا لويس من حكم صلاة الجنازة أن يعمل منها ما لا يستدبه فلذلك المأموم انتظار الامام  
حتى يكبر فيضع فى تكبيره تلك اذ دفن فاتباعه فى التى قبلها بالشروع فى الدعاء (مسئلة) فإذا تم  
أدرك من صلاة الجنازة قضى ما فاته من التكبير خلافا للحنن وروى عن على ما هو له ان هذه

وحدثني عن مالك أنه سأل  
ابن شهاب عن الرجل يدرك  
بعض التكبير على الحنازة  
ويقوته بعده فقال يقضي  
حافته من ذلك

﴿ ما يقول المصلي على الجنازة ﴾ \* حديثي يحيى (١٦) عن مالك عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه أنه سأل

صلاة فإذا مات المأموم بعض أركانها فضاء بعد تمام ما أدرك مع الإمام كصلاة الفريضة

﴿ ما يقول المصلي على الجنازة ﴾

ص ﴿ مالك عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه أنه سأل أبو هريرة كيف صلى على الجنازة فقال أبو هريرة أن العمرأة أخبرتك اتبعها عن أهلها فإذا وضعت كبرت وجدت الله وصليت على بيته ثم أقول اللهم انه عبدك وابن عبدك وابن أمك كان يشهد أن لا إله إلا أنت وأن محمدا عبدك ورسولك وأنت أعلم به اللهم ان كان محسنا فزدني إحسانه وان كان مسيئا فموازعن سيئاته اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده ﴾ ش سؤاله أبو هريرة كيف صلى على الجنازة استخبر عن صلاة الجنازة خاصة وجاوبه أبو هريرة بالاتباع من أهلها فعمله بذلك إذ اتبعها ومشروع وقوله فإذا وضعت كبرت يريد أن الصلاة متممة بالوصول والوضع في الأرض لأن يتأذى للناس الوارد في شيئا يسيرا (فصل) قوله وجدت الله وصليت على نبيه أعلم بأن استغفار الصلاة بعد التكبير بالجلدة والصلاة على نبيه إلا أنه ليس فيه نطق معين لا يحدث غيره ولا خلاف في ذلك وانما ذكر أبو هريرة مادعا به ص ﴿ مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال سمعت سعيد بن المسيب يقول صليت وراء أبي هريرة على صبي لم يعمل خطيئة قط فسمعته يقول اللهم أعذه من عذاب القبر ﴾ ش قوله صلى على صبي لم يعمل خطيئة قط الصلاة على الصبي قرينة ورغبة في الحاقه بالحق بالحق والسلف والاختلاف في وجوب الصلاة عليه وقوله اللهم أعذه من عذاب القبر يحتمل أن يكون أبو هريرة اعتقده لشئ سمع من النبي صلى الله عليه وسلم أن عذاب القبر عام في الصغير والكبير وأن الفتنة لا يسقط عن الصغير لعدم التكليف في الدنيا وقدرى أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن العبد إذا وضع في قبره وتولى عنه أصحابه وأنه ليسمع قرع نعالهم أنه لم يكن فيقعدانه فيقولان ما كنت تقول في هذا الرجل محمد صلى الله عليه وسلم فأما المؤمن فيقول أشهد أنه عبد الله ورسوله فيقولان له انظر إلى مقعدك من النار قد أبدلك الله مقعدا من الجنة فبما جيعا وأما المنافق والكافر فيقولان له ما كنت تقول في هذا الرجل فيقول لا أدري كنت أقول ما يقول الناس فيقال لا أدري ولا تلت ويضرب بطارق من حديث ص ﴿ مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان لا يقرأ في الصلاة على الجنازة ﴾ ش قوله كان لا يقرأ في الصلاة على الجنازة هذا مذهب مالك وأبي حنيفة والثوري وقال الشافعي وأحمد وأصحق يقرأ بها بأمر القرآن في أول ركعة خاصة ويدعو في سائرهما وقال أشهب وقال الحسن يقرأ فاتحة الكتاب في كل تكبيرة والدليل على ما نقلوه أن هذا ركن من أركان الصلاة لم يكن من شرط صحته فقرأته أم القرآن كسجود التلاوة

﴿ الصلاة على الجنازة بعد الصبح وبعد العصر ﴾

ص ﴿ مالك عن محمد بن أبي حرملة مولى عبد الرحمن بن أبي سفيان بن حويط بن زنيب بنت أبي سعة نويت وطارق أمير المدينة فأني بجنازتها بعد صلاة الصبح فوضعت بالبيع قال وكان طارق ينفس بالصبح قال ابن أبي حرملة سمعت عبد الله يقول لأهلها أما أن تصلوا على جنازتك الآن وأما أن تتركوها حتى ترتفع الشمس ﴾ ش قوله أي بجنازتها يعني أي بها أي موضع الصلاة عليها وقد

أبهره كيف صلى على الجنازة فقال أبو هريرة أما لعمر الله أخبرك اتبعها عن أهلها فإذا وضعت كبرت وجدت الله وصليت على بيته ثم أقول اللهم انه عبدك وابن عبدك وابن أمك كان يشهد أن لا إله إلا أنت وأن محمدا عبدك ورسولك وأنت أعلم به اللهم ان كان محسنا فزدني إحسانه وان كان مسيئا فموازعن سيئاته اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده وعن مالك سمعت سعيد بن المسيب يقول صليت وراء أبي هريرة على صبي لم يعمل خطيئة قط فسمعته يقول اللهم أعذه من عذاب القبر \* وحديثي عن مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان لا يقرأ في الصلاة على الجنازة ﴿ الصلاة على الجنازة بعد الصبح وبعد العصر ﴾ \* حديثي يحيى عن مالك عن محمد بن أبي حرملة مولى عبد الرحمن بن أبي سفيان بن حويط بن زنيب بنت أبي سعة نويت وطارق أمير المدينة فأني بجنازتها بعد صلاة الصبح فوضعت بالبيع قال وكان طارق ينفس بالصبح قال

ابن أبي حرملة فسمعته عبد الله بن عمر يقول لأهلها أما أن تصلوا على جنازتك الآن وأما أن تتركوها حتى ترتفع الشمس

صلى طارق الصبح وهذا قبل الاسفار لانه كان يغسل بصلاته فقال عبد الله لاهلها ما ان تصلوا على جنازة تمك الآن رب بعدنا بن القاسم قبل الاسفار واما ان تتركوا حتى ترتفع الشمس فتجوز الصلاة عليها ويخرج وقت المنع لان وقت المنع عندهم من اول الاسفار الى ان ترتفع الشمس وتجوز التواكل وفي هذا مستلذان احداهما جواز الصلاة عليها بعد الصبح والثاني المنع من ذلك بعد الاسفار الى ان ترتفع الشمس والدليل على جوازها بعد صلاة الصبح ان هذه صلاة فرض فلا يمنع فعلها قبل الاسفار كسائر الفرائض ووجه المنع من فعلها بعد الاسفار حديث ابن عمر المتقدم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لاتصروا بصلاتكم فتصلوا عند طلوع الشمس ولا عند غروبها فوجه الدليل منه ان الصلوات في الجلمة متنوعة في ذلك الوقت وانما يجوز فعل صلاة الوقت فيها خوفا وفوات وقتها واما صلاة الجنازة فانه لا يخاف فوات وقتها ولو خيف فوات وقتها بالضرورة الى الله فن خوف تعذره أو غيره لجاز أن يصلى عليها ذلك الوقت وغيره خوفا ففوات الصلاة الصبح ص **ع** مالك عن نافع بن عبد الله بن عمر كان يصلى على الجنازة بعد العصر وبعد الصبح اذا صليت الوقتين **ع** ش فوله يصلى على الجنازة بعد العصر وبعد الصبح بر بدين هاتين الصلاتين وقوله اذا صليت إحدى أن بر بصلاة الجنازة بعد الصبح وبعد العصر وذلك أولى من أن بر بدينه اذا صليت الصلاتين صلاة الصبح وصلاة العصر لوقتيمالانه قد يصلى الصلاتين في آخر وقتها ولا يصلى بعدهما على الجنازة لان بر بدينه اذا صليت الأولى وقتها وهو تكف من التأويل والأول أظهر

( فصل ) وقوله لوقتيمالانه قد يصلى الصلاتين وهو الوقت المختار لهما في العصر ان تعصر الشمس وفي الصبح الى الاسفار وهو رواية ابن القاسم في المدونة وفي المختصر يصلى عليها لا عدما تم الشمس أن تطلع وعدمها تم ان تغرب وبغير اثرها في الارض فلا يصلى عليها الا ان يخاف عليها وقوله هذا في الصبح مبنى على ان الوقت المختار للصبح جميع وقتها وانه ليس لها وقت ضرورة ور واية ابن القاسم مبنية على ان لها وقت ضرورة وهو من الاسفار الى طلوع الشمس ويحتمل ان بر بدينه اذا صليت لوقتيمالانه قد يصلى الصلاتين على ما تقدم واقعه اعلم ( مسألة ) فان اتم الصلاة حتى تغرب الشمس فروى ابن القاسم وابن وهب عن مالك يبدأ بصلاة المغرب ثم يصلى على الجنازة وذلك لصيق وقت المغرب ولفضيلة تقدمها واما صلاة الجنازة فليس بعض الاوقات اخص بهام بن بعض صلى الله عليه قبل صلاة المغرب فلا بأس بذلك ان وجدته وقت المغرب والله اعلم

### ﴿ الصلاة على الجنازة في المسجد ﴾

ص **ع** مالك عن ابي النضر مولى عمر بن عبد الله عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها امرت ان يمر عليها بسعد بن ابي وقاص في المسجد حين مات لتدعو له فأنكر ذلك الناس عليها فقالت عائشة ما امرع مانسى الناس ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على سهيل بن بيضاء الا في المسجد **ع** ش قوله انها امرت ان يمر عليها بسعد بن ابي وقاص في المسجد بر بدان حجرتها كانت في المسجد فلذلك كانت تردان يمر به في المسجد لتصل هي الى الدعاء له بحضوره لان مشاهدته تدعو الى الاشفاق عليه وتوقع تأخير الدعاء له وتحث على الاجتهاد ولذلك يسقى الى الجنازة ولا يجزى من من يرد الصلاة عليها والدعاء لها بما يأتي من ذلك في منزله ( فصل ) وانما امرت عائشة أن يمر على حجرتها به لتدعو له لامتناعها هي وسائر أزواج النبي صلى

وحدثني عن مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يصلى على الجنازة بعد العصر وبعد الصبح اذا صليت لوقتيمالانه قد يصلى الصلاتين في المسجد **ع** ش حديث يحيى عن مالك عن ابي النضر مولى عمر بن عبد الله عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها امرت ان يمر عليها بسعد بن ابي وقاص في المسجد حين مات لتدعو له فأنكر ذلك الناس عليها فقالت عائشة ما امرع مانسى الناس ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على سهيل بن بيضاء الا في المسجد

الله عليه وسلم من الخروج مع الناس إلى جنازة لكرامية ثم وجهوا إلى الجنائز وقد قال ابن حبيب  
بكره خروج النساء في الجنائز وإن كن غير نوائح ولا يواكن في جنازة الخاص من قرائتهن وغيره  
وبنفي الإمام منعهن من ذلك وفي المدونة من قول ابن القاسم إن مالكاً كاتب يوسع للنساء في  
الخروج مع الجنائز وجه العتبية من رواية ابن القاسم عن مالك فكان النساء يخرجن قديماً ولا يرى  
بذلك بأساً إلا في الأمر المستكر وجه رواية الكرامية ما روى عن أم عطية نهي ناعن اتباع الجنائز  
ولم يلزم علينا وجه رواية الإباحة بإحاطة خروجهن إلى المساجد وهذا خروج إلى صلاة سن لها  
البرازة كالخروج إلى المساجد ( فرع ) فإذا قلنا برواية الإباحة فإن ذلك على ضربين فأما المجالبة  
ومن قرب من ذلك فلتخرج على القريب وغيره وأما الشابة ففقدت في المدونة تتبع جنازة ولدها  
والدها ومثل زوجها وأختها ممن يخرج مثلها على مثله قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه يريد  
بذلك عندى قرب القرابة وأما من لم يكن من هؤلاء فيكره أن تخرج الشابة لجنازة قاله ابن القاسم  
في المدونة والمبسوط ووجه ذلك أن الشابة تخرجها فتن لها ولغيرها فلا تخرج في المحافل إلا في  
الحقوق اللازمة المذكورة والله أعلم

( فصل ) وقولها لتدعوله يحتمل أن تريد بذلك أن تصلي عليه بحيث يمكنها في الصلاة عليه من  
يئها ويحتمل أن تريد به الدعاء خاصة فإذا قلنا بالقول الأول فإنه يقتضى صلاة النساء على الجنائز وهذا  
الذي يقتضيه مذاهب مالك وقال الشافعي لا يصلي النساء على الجنائز والدليل على صحة ذلك أن هذه  
صلاة يصح أن يفعلها الرجال فصح أن يفعلها النساء كملات الجماعة وهل يجوز أن يفعلها النساء دون  
الرجال قال ابن القاسم وأشبه يجوز ذلك وإن اختلفا في صحتها  
( فصل ) وقوله فأترك ذلك الناس عليها يريد أنكر وأعلها إدخال الميت في المسجد ولذلك قال  
مالك لا يصلي على الميت في المسجد إلا أن تكون الجنازة في غير المسجد فيصلي من في المسجد عليها  
لصيق الموضع فلا بأس به وبه قال أبو حنيفة وأجازها ابن حبيب وبه قال الشافعي وجه القول الأول  
أن هذه الصلاة موضعاً يختص بها ولا يفعل في المسجد إلا لفرورة كصلاة العبدن وقد روى نحو  
هذا عن ابن سحنون ووجه القول الثاني أن هذه صلاة سن لها الجماعة فجاز أن تفعل في المسجد  
من غير ضرورة كسائر الصلوات وأما منع إدخال الميت المسجد فإنه متقرر بالمسجد وأما نهي  
للتأنيق فيسبيل منه ما يؤذى المسجد وهذا على قول من قال أنه طاهر وعلى قول من قال أنه نجس  
فلا يدخل المسجد لتنجاسته

( فصل ) وقولها ما أسرع الناس يحتمل أن تريد به ما أسرعهم إلى الإنكار والعيب ويحتمل أن  
تريد ما أسرع نسيانهم لحكم ما أنكره عليها قال ابن وهب ما أسرع الناس تريد إلى الطعن  
والعيب قال وسعت مالك يقول يعني ما أسرع ما نسوه من سنة نهيهم صلى الله عليه وسلم  
( فصل ) وقولها ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على سهل بن بيضاء إلا في المسجد تريد بذلك  
الحجة لما أنكره ويحتمل من وجهين أحدهما أن يصلي عليها وهي في المسجد والثاني أن يصلي  
وهو في المسجد والجنازة خارج المسجد وعلى هذا جله من أنكر إدخالها في المسجد فإن صلى عليها  
وهي في المسجد فقد قال الباوي تحضي الصلاة ويسقط الفرض ص مالك عن نافع عن  
عبد الله بن عمر أنه قال صلى على عمر بن الخطاب في المسجد ش مناهم متقدم من أن يكون صلى  
عليه وهو خارج المسجد والمصون عليه في المسجد ويحتمل أن يكون صلى عليه في الموضع الذي

وحدثني عن مالك عن  
نافع عن عبد الله بن عمر  
أنه قال صلى على عمر بن  
الخطاب في المسجد

دفن فيه وقد كان من المسجد وله الآن حكم المقابر وكذلك المسجد إذا كان في مقبرة فلا بأس أن يصلى في موضع المقابر منه على ميت

### ﴿ جامع الصلاة على الجنائز ﴾

ص ﴿ مالئنا به بطنه ان عثمان بن عفان وعبد الله بن عمر وأبهريرة كانوا يصلون على الجنائز بالمدينة الرجال والنساء فيجعلون الرجال مما يلي الامام والنساء مما يلي القبلة ﴾ ش قوله كانوا يصلون على الجنائز بالمدينة يستعمل أن يكون عثمان وأبهريرة يصلان عليها للإمامة وأن يكون عبد الله بن عمر كان يصلى عليها للصلاحة وخبره و يستعمل أن يكون ذلك لأن كل واحد منهم كانت له جنازة في الجلفة والجنائز يصلى عليها ثلاثا في معان الولاية وهي الامارة والثاني الولاء والتعصيب والثالث التعصيب والله بن فاذا انقضى كل واحد من هذه المعاني مثل أن يموت أحد من المسلمين فلا يكون له ولي ولا يصح من يشار اليه بصلاح ويحضر الوالي فلا خلاف أنه يصلى عليه لان هذه صلاة جماعة يحضرها الوالي فكان أحق بالتقدم عليها كصلاة الفرض وان حضره ولي ولم يحضره وال ولا رجل مشهور بالصلاح فان الوالي أولى بالصلاة عليه لان الصلاة على الجنائز من حقوق الميت ومن حقوق الوالي فإنه أحق بالقيام بهامن الجانب كسائر أمور من مواراته وكذلك ان حضره رجل مشهور بالصلاح ولم يحضره وال ولا ولي فان أحق الناس بالصلاة عليه الرجل الصالح لما يربى من بركة عاله وفضله وصلاته للبت (مسئلة) فان اجتمع هؤلاء ثلاثهم في جنازة فأحقهم بالصلاة عليه الوالي وبه قال أبو حنيفة والشافعي والليلى بنى ذلك ما روى عن أبي حازم قال شهدت حسينا حين مات الحسن وهو يدفع في فاس سعيد بن العاصي وهو يقول تقدم فلولأ السنة ما قد منك وسعيد أمير المدينة يومئذ ولي الناس جهة القياس ان هذه صلاة من لها الجماعة فكان الوالي أحق بالقيام بها من الجماعة والعبد بن (مسئلة) ومن لوالى الذى يستحق الصلاة على الجنائز ويكون أولى بهامن الوالي روى عن بن زياد عن مالك ان ذلك من اليه الصلاة من والى وقاض أو صاحب شرطة وبه قال ابن القاسم وقال مطرف وابن الماجشون وأصبح اما ذلك الى الامير الذى يؤدى اليه الطاعة خاصة دون سائر الأئمة والحكام وقال ابن وهب ان ذلك للقاضي وروى عن ابن القاسم ان ذلك لمن كانت اليه الصلاة (مسئلة) فاذا لم يكن والى فأحق الناس بالتقديم الوالي اذا كان ممن نصح امامته ويستحق ذلك بالتعصيب فأقوى بعينته تعصبا وأقربهم منه أحقهم بذلك كالولاية في النكاح (مسئلة) واذا اجتمع جنازتان فأكثر لكل واحدة منهما ولي فقد قال مالك ان أحقهم بالصلاة أفضلهم وان كان ولي امرأة أو غيره ولى رجل قال ابن الماجشون أحقهم ولى الرجل وجه القول الاول انها قد شاركت في الولاية لاستحقاق كل واحد منهما ذلك بسبب وليه وللفاضل من به الفضل فوجب أن يتقدمه وجه القول الثانى ان كل واحد منهما يستحق التقديم بسبب وليه الميت فوجب أن يتقدم من يستحق ذلك بسبب الرجل كما تقدم الرجل في الصلاة

﴿ جامع الصلاة على الجنائز ﴾

• حدثني يحيى عن مالك أنه بلغنا ان عثمان بن عفان وعبد الله بن عمر وأبهريرة كانوا يصلون على الجنائز بالمدينة الرجال والنساء فيجعلون الرجال مما يلي الامام والنساء مما يلي القبلة

(فصل) قوله كانوا يصلون على الجنائز بالمدينة الرجال والنساء بدانهم كانوا يجتمعون الجنائز يصلون عليها صلاة واحدة يتميز عن افراد كل واحد منهم بصلاة ولا خلاف في جواز ذلك وترادف الجنائز بعضها على بعض على ضربين أحدهما ان تأتي جنازة بعد أن يشرع في الصلاة على غيرها فهذه قد دفنات الجمع بينهما فيتم الصلاة على الأولى ثم يسألف على الثانية والضرب الثانى

ان تأتي جنازة قبل ان يشرك في الصلاة على غيرها فهذا الاخلاف في جواز جمعها والصلاة عليها ما كانت

(فصل) وقوله فيجعلون الرجال بما يلي الامام والنساء بما يلي القبلة هذا نوع من ترتيب الجنائز في الصلاة عليها وهو على نوعين أحدهما ما ذكره أن يقدم مستحق الفضيلة الى جهة الامام ويجعل غيره الى جهة القبلة وهي الجهة التي تبعد عن الامام والنوع الثاني أن يجعلوا صافا واحدا ويقوم الامام وسط ذلك فيجعل مستحق الفضيلة هذا الامام ويجعل غيره عن يمينه وعن يساره (مسئلة) فان اجتمعت جناز رجال وصبيان ونساء وأحرار وعبيد فانه يلى الامام الاحرار من الرجال ثم الصبيان الاحرار ثم اهل العبيد ثم النساء الحرائر ثم انات الصبيان ثم اماء النساء قال ابن حبيب وهكذا قال في من لقيت من أصحاب مالك ووجه ذلك أن الفضائل المستبشرة في الناس بالاحوال والتقدم هي الذكورة والبلوغ والحربة كإنا التقاض ثلاثة هي الاثوة والبصر والارق فيجب أن يقدم في الصلاة من كلته الفضائل وسلم من التقاض وهو الذكورة والبلوغ والاثوة بعد من هذا من الصغر والعبودية لاهميا بزلان والاثوة معنى ثابت فلذلك قدم الصغر والعبد على المرأة وقدم الصغير على العبد لانه أكل المالان يرتبه من صغره رتبة الصغر البالغ ولان الصغير لا يقدر احد على منعه من زوال هذا النقص ويبلغ حال الكمال والعبد يستطيع منعه من ذلك وعلى حسب هذا يتوجه ترتيب النساء بعضهن على بعض **ص** مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان اذا صلى على الجنائز يسلم حتى يسمع من يليه **ص** ش قوله كان يسلم سلام التقليل من الصلاة لانه صلاة شرع لها تكبير يدخل بها فوجبا أن يخرج منها بتسلم كصلاة الفرض وقوله حتى يسمع من يليه يريد من يقرب منه من المعلمين لان ذلك اذن لهم بنها الصلاة وهي احدى الروايتين عن مالك وعنه رواية أخرى يسلم السلام في نفسه ووجه الرواية الاولى ان هذه صلاة فرض في جماعة فكان من سنة الامام الاعلان بالسلام منها كصلاة الفرض ووجه الرواية الثانية انها رك من منفرد من الصلاة فلم يشرك فيه الاعلان بالسلام كسجود السهو بعد السلام (فرع) فاذا قلنا بالرواية الثانية فان المأمومين يعلمون بحال الامام بانصرافه قال ابن حبيب والمأمومون يسلمون في أنفسهم لاهم لا يحتاجون الى الاعلان وهل ردون على الامام أم لا روى ابن حبيب عن مالك ليس عليهم رد السلام على الامام وروى عنه ابن غانم ان غانم ذلك ووجه رواية ابن حبيب ان الامام يسلم ولا يثبت في موضعه فرد عليه ووجه رواية ابن غانم ان هذه صلاة فرض فيها رد السلام على الامام كالصلاة الخمس ويصح أن يكون هاتان الروايتان منبئتين على جهر الامام بالسلام فاذا قلنا يجهر الامام بالسلام قلنا رد عليه المأموم واذا قلنا لا يجهر بالسلام لم يلزم المأموم رد عليه والله أعلم وأحكم **ص** **ص** مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول لا يصلي الرجل على الجنائز الا وهو طاهر **ص** ش منعه من الصلاة على الجنائز على غير طهارة عليه جماعة الفقهاء الا الشعبي فانه روى عنه انه يصح من غير طهارة والدليل على ما ذهب اليه الجمهور ان هذه صلاة فكان من شرطها الطهارة كسائر الصلوات **ص** **ص** مالك لم أر احدا من أهل العلم بكمه ان يصلي على ولد الزنا أو أمه **ص** ش وهذا كما قال ان ولد الزنا من جسد المسلمين والموالة لا تنقطع بينا وبين أهل الكباير وكيف ولا ذنب لولد الزنا في أمره وهذا قول جمهور الفقهاء الا قتادة فقال لا يصلي عليه والدليل على ما قوله ان هذا مسلم مات في غير المعتزك فوجبت الصلاة عليه كولد الرشدة (مسئلة) وأما ما فانه يصلي عليها ايضا غير انه يذهب أن يجتنب

\* وحدثنى عن مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان اذا صلى على الجنائز يسلم حتى يسمع من يليه \* وحدثنى عن مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول لا يصلي الرجل على الجنائز الا وهو طاهر قال يحيى سمعت مالكا يقول لم أر احدا من أهل العلم بكمه ان يصلي على ولد الزنا أو أمه



الصلاة عليها أهل الفضل والعلم وقد كررنا أن التقاض المانع من الصلاة على الميت عامة وخاصة  
 وقدم الكلام في العامة والكلام هاهنا في الخاصة وهو كل نقص يخرج عن الإيمان كاهل  
 الكبار وأهل البدع المستسكين بالإيمان فإنه يكره للإمام وأهل الفضل الصلاة عليهم ليكون ذلك  
 رد عاوز جراً لغيرهم عن مثل حالهم والأصل في ذلك ما روى جابر بن سمرة عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم أنه أتى برجل قتل نفسه عشاقص فلم يصل عليه (مسئلة) وهذا لم يؤد ذلك إلى إبطال  
 الصلاة عليه فإن خيف ذلك صلاوا عليه لأن فرض الصلاة لازم بسببهم ولا يسقط كإثمهم وبدعهم  
 ما عسكوا بالاسلام وكذلك المقتول في الفتنة الباغية يفسل ويصل عليه خلافاً لحنيفة لأنه مسلم  
 فلم تنعه معصيته من وجوب الصلاة عليه كالزاني المحسن والأصل في ذلك ما روى أن النبي صلى الله عليه  
 وسلم كان إذا أتى بجيت عليه من لم يترك وفاته لم يصل عليه وقال صالوا على صاحبكم (مسئلة) وأما  
 من قتله الإمام في فصاص أو غيره فإن الإمام لا يصل عليه ويصل عليه غيره والأصل في ذلك ما روى  
 أن رجلاً من أسلم اعترف بالزنا والاحصان فأمر به النبي صلى الله عليه وسلم فرجم حتى مات فقال له النبي  
 صلى الله عليه وسلم خيراً ولم يصل عليه ص \* ماله أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توفي  
 يوم الاثنين ودفن يوم الثلاثاء وصلى عليه الناس أفذاذاً لا يؤمهم أحد فقال ناس يدفن عند المنبر  
 وقال آخرون يدفن بالقيع فجاء أبو بكر الصديق فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما  
 دفن نبي قط إلا مكانه الذي توفي فيه فحفره فيه فلما كان عند غسله أرادوا نزع قميصه فسمعوها صوتاً  
 يقول لاتنزعوا القميص فلم ينزع القميص وغسل وهو عليه صلى الله عليه وسلم \* ش قوله توفي يوم  
 الاثنين ودفن يوم الثلاثاء دليل على التأخير إلى القدمين يوم الوفاة وقوله صلى الله عليه وسلم أفذاذاً  
 لا يؤمهم أحد فاختلف في الصلاة عليه فقال بعض الناس لم يصل عليه وإنما كان يأبى الرجل والرجال  
 ويدعون ويرجون ولهذا وجه لا أقول من كل شهيد وقد تقدم من قولنا إن الشهيد يغني عنه  
 عن الصلاة فلا ينبغي النبي صلى الله عليه وسلم فضله عن ذلك أولى وإنما تارق الشهيد في الغسل لأن  
 على الشهيد من الدم ما هو طيب به في الآخرة وعنوان لشهادته وليس على النبي صلى الله عليه وسلم ما  
 يكره إزالته عنه فافترقا لذلك في الغسل والله أعلم وقيل إن الناس صلاوا عليه أفذاذاً لا يؤمهم أحد ولهذا  
 أيضاً وجه وذلك لثلاث فبوت الصلاة عليه أحداً من أصحابه ويجعل أن يكون ذلك لثلاث فوز بالإمامة  
 والخلافة من صلى عليه من غير اتفاق من المسلمين ولم يكن تقرر بعد أن الخلافة لا تكون في غير  
 قرش ولذلك ادعاهم الأنصار وقالوا من أئبر ومنكم أمير ثم ثبتت النصوص عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم بالمتع من ذلك ووقع الاتفاق عليه والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله فقال ناس يدفن عند المنبر وقال آخرون يدفن بالقيع ولم يذكر عن أحد منهم نص  
 في موضع دفنه أخبارهم عن رأيهم في ذلك وبلغ اجتهادهم حتى ذكر لهم أبو بكر ما ذكره النبي  
 صلى الله عليه وسلم في ذلك فرجعوا إليه وأخذوا به وهذا حكم الاجتهاد إذا ظهر على النص وجب  
 الرجوع إليه إلا أن يكون الاجتهاد موافقاً للنص

(فصل) وقوله ما دفن نبي قط إلا مكانه الذي توفي فيه أخبار عن حال الانبياء قبله وفيه تنبيه على  
 حكمه هو صلى الله عليه وسلم وكذلك احتج به أبو بكر وأخذ به سائر الأصحاب فحفر الله فيه ير يد موضع  
 وفاته ودفن فيه وصفة الدفن أن ينزل في قبره مستقبل القبلة لآنها الجهة التي كان يعظمها المسلم في  
 حياته ويجعل على شقه الأيمن لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يحب التيامن في شأبه كله

\* مجاء في دفن الميت \*  
 \* حدثني يحيى عن مالك  
 أنه بلغه أن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم توفي  
 يوم الاثنين ودفن يوم  
 الثلاثاء وصلى عليه  
 أفذاذاً لا يؤمهم أحد فقال  
 ناس يدفن عند المنبر وقال  
 آخرون يدفن بالقيع  
 فجاء أبو بكر الصديق  
 فقال سمعت رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم يقول  
 ما دفن نبي قط إلا مكانه  
 الذي توفي فيه فحفره فيه  
 فلما كان عند غسله أرادوا  
 نزع قميصه فسمعوها صوتاً  
 يقول لاتنزعوا القميص  
 فلم ينزع القميص وغسل  
 وهو عليه صلى الله عليه وسلم

( فصل ) وقوله فلما كان عند غسله أرادوا أن يزعم فيه دليل على أن هذه كانت سنة الغسل عندهم لأن النبي صلى الله عليه وسلم أقام بين أظهرهم عشرة أعوام ولا بد لآصال الموت عندهم في الرجال والنساء من أن يعرفوا حكم الغسل ومحال أن يجهل جميعهم حكم الغسل حين أرادوا استعمال المحظور منه في النبي صلى الله عليه وسلم ومحال أن يكون نزاع القميص وأبقاؤه عندهم سواء ولو كان ذلك لنهب اليه بعضهم كاذبوه في اللحد ولو كان أمرا لم يتقرر بينهم حكمه لاختلفوا فيه باختلافهم في موضع دفنه فثبت أن نزاع القميص هو سنة الغسل ولذلك أرادوا أن يستعملوه في النبي صلى الله عليه وسلم حين هو أوصوا بتأجيل لا تنزعوا القميص وهذا من معجزات النبي صلى الله عليه وسلم الظاهرة بسببه بعد موته تكملة وتفضيلا من الله تعالى عليه وعلى أمتيه وليكون ذلك الأمر أمرا لله تعالى فإنه صلى الله عليه وسلم معصوم في حياته وبعد موته ممنوع من كل شيطان مارد ولذلك أمثلة الصحابة ما منع من الصوت فلم ينزع القميص وغسل في قصه صلى الله عليه وسلم ص ١١٠ ما لحن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال كان بالمدينة رجلان أحدهما ياحدوا الآخر لا ياحدوا فقالوا أيهما جاء أول عمل عمله فجاء الذي ياحدوا فاحدوا رسول الله صلى الله عليه وسلم ١١٠ ش قوله كان بالمدينة رجلان أحدهما ياحدوا الآخر لا ياحدوا فاحدوا رسول الله صلى الله عليه وسلم ١١٠ ش عطفوا لما استدام عمله ومثل هذا لا يخفى عن النبي صلى الله عليه وسلم من عمله لأنه من الأمور الظاهرة لا سبيا والذي كان لا ياحدوا أفضل الصحابة وأكثرهم اختصا بالنبي صلى الله عليه وسلم وهو أبو عبيدة بن الجراح والذي كان ياحدوا أبو طلحة بن عبيد بن أبي الأسد وقدرى عن مالك أنه قال اللحدوا الشق كل واسع واللحدوا حبابي ووجه ذلك التبرك بما فعل النبي صلى الله عليه وسلم واللحد هو ما كان الشق في جانب القبر والضريح ما كان في وسطه ( مسألة ) قال ابن حبيب ويستحب أن لا يعمق القبر جدا ولكن قدر عظم الدراع ولعله أراد الشق الذي هو نفس اللحد وأما نفس القبر فإنه يكون مثل ذلك وأكثر منه ويستحب أن يجعل على القبر اللبن قال ابن حبيب وكذلك فعل النبي صلى الله عليه وسلم قال ابن القاسم ويكره الدفن في التابوت الآن لا يوجد الطوب قال أشهب لا بأس باللوح والآجر والقصب واللبن وإنما كره من ذلك ما كان على وجه السرف وجه ما قاله ابن القاسم إن الدفن في الأرض ويجب أن تكون هي التي تلي الإنسان وتكون باقية على حكم الأصل لم يتغير إلى أن يصير أجزاءا وغير ذلك ( مسألة ) ومن السنة تسنيم القبر ولا يرفع قلله ابن حبيب وقدرى عن سفیان الثمالري أنه رأى قبر النبي صلى الله عليه وسلم مستنقفا ما بيناه ورفعه على وجه المباحة فخنوع روى ابن القاسم عن مالك في العتية أنها بكره أن يرصص على القبر بالمحارة والطين أو الطوب قال ابن حبيب وروى جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن ترفع القبور وأبني عليها وهي يهدمها وتسويتها بالأرض وفعله عمر بن الخطاب قال وينبغي أن يسوى تسوية تسنيم ١١٠ قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه ومعنى ذلك عندى والله أعلم أن يسوى نفس القبر بالأرض ويرفع رفع تسنيم دون أن يرفع أصله قال ابن حبيب ولا بأس بالمشى على القبر إذا عفا وأما وهو سنم والطريق دونه فلا أحب ذلك لأن هذا كسر تسنيمه ويبيح طريقا ووجه ذلك أن السنام يحفظه على أهله يعرفونه به وينع من ابتذاله بالمشى عليه ونفقة أثره فأما البناء المتخذ على وجه المباحة فخنوع ( مسألة ) وأما تصميمها يقال تعصمها وهو تضييقها بالجرا أو التراب الأبيض فقد قال ابن حبيب نهى عن ذلك والنفس على القبر كره ابن القاسم أن يجعل على القبر بلاطة ويكتب فيها أمر

• وحدثنى عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال كان بالمدينة رجلان أحدهما ياحدوا الآخر لا ياحدوا فقالوا أيهما جاء أول عمل عمله فجاء الذي ياحدوا فاحدوا رسول الله صلى الله عليه وسلم

بالعمود والخشب والحجر يعرف بها القبر من غير أن يكتب فيها بأسا ووجه ذلك منع ما قد ساء منه من  
 المباهة وابتحاع ما عرف منها وأما الفسباط فصر على القبر فقد قال ابن حبيب ضرب به على قبر المرأة  
 أفضل من ضرب به على قبر الرجل لما يستتر منها عند أقبارها وقد ضرب به عمر بن قيس بن يثرب جحش  
 وكرهه ضرب به على قبر الرجل ابن عمرو أبو هريرة وأبو سعيد الخدري وابن المسيب وضرب به عائشة على  
 قبر أخيها عبد الرحمن وضرب به محمد بن الحنفية على قبر ابن عباس قال ابن حبيب وأراه واسعا اليوم  
 واليومين والثلاثة وبيات فيه ان خيف من نيش أو غيره وإنما كرهه من كرهه لمن ضرب به على وجه  
 البهجة والمباهة ص **ع** مالك أنه بلغه ان أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تقول  
 ما صدقت بموت رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى سمعت وقع الكرازين **ع** ش قولها ما صدقت  
 بموت رسول الله صلى الله عليه وسلم تر يدانها كانت تكذب ذلك وكذلك فعل أكثر الصحابة وكان  
 أشد الناس فيه عر حتى جاء أبو بكر فحقق موته وقولها حتى سمعت وقع الكرازين تر يد وقع  
 المساحي يعني الثراب عليه صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم ص **ع** مالك عن يحيى بن سعيد ان  
 عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت رأيت ثلاثة أقارس قطن في حجرتي فقصصت رؤى على على  
 أبي بكر قال فماتوا في رسول الله صلى الله عليه وسلم ودفن في بيتنا قال لها أبو بكر هذا أحد أقارك وهو  
 خيرها **ع** ش قولها رأيت ثلاثة أقارس قطن في حجرتي فقصصت رؤى تر يدانها رأيت في المنام  
 ثلاثة أقارس قطن في حجرتها وانها قصصت رؤى بها تلك على أبي بكر رضي الله عنه لا اعتقاد عافها انها  
 جزء من النبوة وان الرؤى يأمر بهج وبشرى المؤمنين فامسك أبو بكر عن تعبيرها ذاتين له منها  
 موت النبي صلى الله عليه وسلم لا اجتماع دلالة الرؤى فانه لان القمرف قد بدل على السلطان والرئيس وبدل  
 على العالم الذي يمتد به وبدل على الزوج والولد وسقوطها في حجرته دليل على دفنهم في حجرته  
 وسنة العبارة اذا رأى المعبىها ما يكره ان لا يعبرها له فصدقت رؤى عائشة بدفن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم في بيتنا فتأول لها أبو بكر حينئذ الرؤى باذرا فخرجت وقال لها هذا أحد أقارك وهو  
 خيرها فدفن في بيتنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر رضي الله عنهما ص **ع** مالك عن  
 غير واحد ممن شق به ان سعد بن أبي وقاص وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل توفيا بالعقيق وحلوا الى  
 المدينة ودفن بها **ع** ش قوله توفيا بالعقيق موضع بقرب المدينة وحلوا الى المدينة ودفن بها محفل  
 أن يكون فعل ذلك لكثرة من كان فيهم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ليتولوا الصلاة عليها  
 ويحفل أن يكون ذلك لفضل اعتقده في الدفن بالقيص ويحفل أن يكون ذلك ليقرب على من  
 لهم من الاصل زيادة قبورهم والدعاء لهم ص **ع** مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال ما أحب  
 أن أدفن بالقيص لان أدفن في غزيرة أحب الي من أن أدفن فيها أنا هو أحد رجلين اما ظالم فلا أحب  
 ان ادفن معه وما صلح فلا أحب ان تبش لي عظامه **ع** ش كره عروة الدفن بالقيص لالكراهية  
 البقعة وانما ذلك لأنهم يكن بقي فيه موضع الاقدفن فيه فكره الدفن به لهذا المعنى لانه لا بد أن  
 تبش له عظامه من دفن في ذلك الموضع قبله فان كان ظالما كره مجاورته وان كان صالحا كره أن  
 تبش له لانه يعظم نبش عظام الصالح من أجله حرمة وصلاحه وان يكون للظالم حرمة أيضا لان  
 كراهية مجاورته أعظم فذلك عاق الكراهية مجاورته ولا تكره مجاورة الرجل الصالح فذلك ما  
 يكره الانبش عظامه

وحدثني عن مالك أنه بلغه  
 أن أم سلمة زوج النبي صلى  
 الله عليه وسلم كانت تقول  
 ما صدقت بموت رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم حتى  
 سمعت وقع الكرازين  
**ع** وحدثني عن مالك عن  
 يحيى بن سعيد ان عائشة  
 زوج النبي صلى الله عليه  
 وسلم قالت رأيت ثلاثة  
 أقارس قطن في حجرتي  
 فقصصت رؤى على أبي  
 بكر الصديق قالت فماتوا في  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم ودفن في بيتنا قال لها  
 أبو بكر هذا أحد أقارك  
 وهو خيرها **ع** وحدثني  
 عن مالك عن غير واحد  
 ممن شق به ان سعد بن أبي  
 وقاص وسعيد بن زيد بن  
 عمرو بن نفيل توفيا  
 بالعقيق وحلوا الى المدينة  
 ودفن بها **ع** وحدثني  
 عن مالك عن هشام بن  
 عروة عن أبيه أنه قال ما  
 أحب أن أدفن بالقيص  
 لأن ادفن بغيره أحب الي  
 من ان ادفن فيه أنا هو  
 أحد رجلين اما ظالم فلا  
 أحب أن أدفن معه واما  
 صالح فلا أحب ان تبش  
 لي عظامه

﴿ الوقوف للجنائز والجلوس على المقابر ﴾

ص ﴿ مالك عن يحيى بن سعيد عن واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ عن نافع بن جبير بن مطعم عن مسعود بن الحكم عن علي بن أبي طالب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقوم في الجنائز ثم جلس بعد ذلك شوقه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقوم في الجنائز ثم جلس بعد القيام والجلوس في موضعين أحدهما لمن مرت به والثاني لمن يتبعها فهل يقوم لها حتى توضع فقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم القيام لها في موضعين روى أبو سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا رأيتم الجنائز فقوموا لها حتى تبعها فلا يجلس حتى توضع ثم روى عنه بذلك حديث علي المذكور فيه أنه جلس بعد أن كان يقوم واختلف أصحابنا في ذلك فقال مالك وغيره من أصحابنا أن جلوسه ناسخ لقيامه واختاروا أن لا يقوم وقال ابن الماجشون وابن حبيب أن ذلك على وجه التوسعة وإن القيام فيه أجر وحكمه باق وما ذهب إليه مالك أولى الحديث على النفي فيه ثم جلس بعد ص ﴿ مالك أنه بلغه أن علي بن أبي طالب كان يتوسد القبور ويضطجع عليها قال مالك وإنما نهى عن القعود على القبور فيأبى للذهاب ﴾ ش معنى ذلك أن علي بن أبي طالب كان يتوسد على القبور ويضطجع عليها وهذا أكثر من الجلوس الذي يفضنه ظاهر الحديث الذي يعلق به ابن مسعود وعطاء في منع الجلوس على القبور وهو ملوآء أو هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجلس أحدكم على جرة فصرق ثيابه أو قلص إلى جلده خبر له من أن يجلس على قبر فتأول مالك رحمه الله هذا أن النبي عن الجلوس على القبور إنما تأول الجلوس عليها لقضاء الحاجة وقد قال مثل قول مالك يزيد بن ثابت وهو الأظهر لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد زار القبور وأباح زيارتها ولا خلاف بين المسلمين في جواز الجلوس عليها عند الله فمن فصل الحديث على ذلك ويجمع بينه وبين ما روى من قول علي رضي الله عنه وفعله ص ﴿ مالك عن أبي بكر بن عثمان بن سهل بن حنيف أنه سمع أبا أمامة بن سهل بن حنيف يقول كنا شهد الجنائز فاجلس آخر الناس حتى يؤذنوا ﴾ ش قوله فما يجلس آخر الناس حتى يؤذنوا يدل على أن الأسراع بالجنائز مشروع وقد تقدم قوله حتى يؤذنوا يريد يؤذنوا بالصلاة عليها وقال الداودي معناه حتى يؤذن لهم بالانصراف بعد الصلاة وإنما كان ذلك في صدر الإسلام لأنهم كانوا لا يبنون القبور وإنما كان الدأؤور والتراب وهذا لا يلبث الناس فيه وما ذكره ليس بصحيح لأنه قال فلا يجلس آخر الناس حتى يؤذنوا ولا يغالب آخر الناس فيمن صلى على الميت وانتظر أن يؤذن لأنهم كانوا سواء وإنما يقابل ذلك فيمن يأتي بين يدي الجنائز فيصل أولهم قبل أن يصل آخرهم فربما لم يجلس أولهم حتى يدرك آخرهم فتوضع الجنائز فؤذنوا بالصلاة عليها وأما بعد الصلاة عليها فلا بد من التمسك حتى يلبس في القبر ويرد التراب عليه وذلك لا يكون إلا في مدة يجلس فيها أولهم وآخرهم أن يصح أو لا يصح أو لا يصح فانه يجلس فيها جميع الناس الأمن يتناول دفنه ويتكف بالقيام مدة طويلة إلى أن يتم أمره وأما الاغلب عنها فلا يحتاج إلى إذن عند زيد بن ثابت وعبد الله بن مسعود وقال ابن عمر والمسور بن عخرمة لا ينصرف عنها إلا إذاذن أهلها والدليل على ما نقلوه أن أهل الجنائز لو شأوا أن يمكوا الناس لم يكن ذلك لهم فربما يصبر بأذهن في انصراف الناس لأن كل من ليس له الامسالة فانه لا اعتبار بأذهن كسائر الناس (مسئلة) ولا بأس بالانصراف عنها قبل أن يكمل دفنها إذا بقي معهما من يلي ذلك منها قال ابن القاسم وينصرف لعله

﴿ الوقوف للجنائز والجلوس على المقابر ﴾

﴿ حدثني يحيى عن مالك عن يحيى بن سعيد عن واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ عن نافع بن جبير بن مطعم عن مسعود بن الحكم عن علي بن أبي طالب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقوم في الجنائز ثم جلس بعد ذلك شوقه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقوم في الجنائز ثم جلس بعد القيام والجلوس في موضعين أحدهما لمن مرت به والثاني لمن يتبعها فهل يقوم لها حتى توضع فقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم القيام لها في موضعين روى أبو سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا رأيتم الجنائز فقوموا لها حتى تبعها فلا يجلس حتى توضع ثم روى عنه بذلك حديث علي المذكور فيه أنه جلس بعد أن كان يقوم واختلف أصحابنا في ذلك فقال مالك وغيره من أصحابنا أن جلوسه ناسخ لقيامه واختاروا أن لا يقوم وقال ابن الماجشون وابن حبيب أن ذلك على وجه التوسعة وإن القيام فيه أجر وحكمه باق وما ذهب إليه مالك أولى الحديث على النفي فيه ثم جلس بعد ص ﴿ مالك أنه بلغه أن علي بن أبي طالب كان يتوسد القبور ويضطجع عليها قال مالك وإنما نهى عن القعود على القبور فيأبى للذهاب ﴾ ش معنى ذلك أن علي بن أبي طالب كان يتوسد على القبور ويضطجع عليها وهذا أكثر من الجلوس الذي يفضنه ظاهر الحديث الذي يعلق به ابن مسعود وعطاء في منع الجلوس على القبور وهو ملوآء أو هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجلس أحدكم على جرة فصرق ثيابه أو قلص إلى جلده خبر له من أن يجلس على قبر فتأول مالك رحمه الله هذا أن النبي عن الجلوس على القبور إنما تأول الجلوس عليها لقضاء الحاجة وقد قال مثل قول مالك يزيد بن ثابت وهو الأظهر لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد زار القبور وأباح زيارتها ولا خلاف بين المسلمين في جواز الجلوس عليها عند الله فمن فصل الحديث على ذلك ويجمع بينه وبين ما روى من قول علي رضي الله عنه وفعله ص ﴿ مالك عن أبي بكر بن عثمان بن سهل بن حنيف أنه سمع أبا أمامة بن سهل بن حنيف يقول كنا شهد الجنائز فاجلس آخر الناس حتى يؤذنوا ﴾ ش قوله فما يجلس آخر الناس حتى يؤذنوا يدل على أن الأسراع بالجنائز مشروع وقد تقدم قوله حتى يؤذنوا يريد يؤذنوا بالصلاة عليها وقال الداودي معناه حتى يؤذن لهم بالانصراف بعد الصلاة وإنما كان ذلك في صدر الإسلام لأنهم كانوا لا يبنون القبور وإنما كان الدأؤور والتراب وهذا لا يلبث الناس فيه وما ذكره ليس بصحيح لأنه قال فلا يجلس آخر الناس حتى يؤذنوا ولا يغالب آخر الناس فيمن صلى على الميت وانتظر أن يؤذن لأنهم كانوا سواء وإنما يقابل ذلك فيمن يأتي بين يدي الجنائز فيصل أولهم قبل أن يصل آخرهم فربما لم يجلس أولهم حتى يدرك آخرهم فتوضع الجنائز فؤذنوا بالصلاة عليها وأما بعد الصلاة عليها فلا بد من التمسك حتى يلبس في القبر ويرد التراب عليه وذلك لا يكون إلا في مدة يجلس فيها أولهم وآخرهم أن يصح أو لا يصح أو لا يصح فانه يجلس فيها جميع الناس الأمن يتناول دفنه ويتكف بالقيام مدة طويلة إلى أن يتم أمره وأما الاغلب عنها فلا يحتاج إلى إذن عند زيد بن ثابت وعبد الله بن مسعود وقال ابن عمر والمسور بن عخرمة لا ينصرف عنها إلا إذاذن أهلها والدليل على ما نقلوه أن أهل الجنائز لو شأوا أن يمكوا الناس لم يكن ذلك لهم فربما يصبر بأذهن في انصراف الناس لأن كل من ليس له الامسالة فانه لا اعتبار بأذهن كسائر الناس (مسئلة) ولا بأس بالانصراف عنها قبل أن يكمل دفنها إذا بقي معهما من يلي ذلك منها قال ابن القاسم وينصرف لعله

على الميت

\* حدثني يحيى عن مالك

عن عبد الله بن عبد الله بن

جابر بن عتيك عن عتيك

ابن الحارث بن عتيك وهو

جد عبد الله بن عبد الله بن

جابر أو أمه أنه أخبره أن

جابر بن عتيك أخبره أن

رسول الله صلى الله عليه

وسلم جاء بمودع عبد الله

ابن ثابت فوجدته قد غلب

عليه فصاح به فلم يجبه

فاسترجع رسول الله صلى

الله عليه وسلم وقال غلبنا

عليك يا أبا الربيع فصاح

التسوية وبكى فجعل جابر

يسكن فقال رسول الله

صلى الله عليه وسلم ذهبن

فاذا وجب فلا تبكين

يا كبة قالوا يا رسول الله

وما الوجوب إلا إذا مات

فقلت يا أمه إن الله أن كنت

لأرجو أن تكون شهيدا

فأنك قد كنت قضيت

جهازك فقال رسول الله

صلى الله عليه وسلم إن الله

قد أوقع أجرك على قدر

نيتك وماتت رسول الله

قالوا القتل في سبيل الله

فقال رسول الله صلى الله

عليه وسلم الشهداء سبعة

سوى القتل في سبيل الله

المطعون شهيد والغرق

شهيد وصاحب ذات

الجنب شهيد والمبطون

شهيد والحرق شهيد والذي يموت تحت الهدم شهيد والمرأة تموت بجمع شهيد

ولقد روى عنه قال الشيخ أبو محمد وذلك إذا قام بها غيره ووجه ذلك أن الفرض إنما هو في الصلاة وأما البقاء حتى تدفن فأما هو فضيلة فمن أقام لها نفس وينصرف إن شاء بعد كل الدفن دون إذن لانه ليس في حكم أحد فيؤذنه وقدرى ابن شهاب عن الأعرج عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من شهد الجنازة حتى يصلى فله قيراط ومن شهد حتى تدفن كان له قيراطان قيل وما القيراط قال مثل الحبطين العظميين فيجعل الشاهد فرض الجنازة قيراطا ولشاهدة فضل المواراة قيراطا ولعلمها ما أنما ساوى في الأمم دون الجنس والقدر والله أعلم وأحكم

### عن النبي عن البكاء على الميت

ص \* مالك عن عبد الله بن عبد الله بن جابر بن عتيك عن عتيك ابن الحارث بن عتيك وهو جد عبد الله بن عبد الله بن جابر أو أمه أنه أخبره أن جابر بن عتيك أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء بمودع عبد الله بن ثابت فوجدته قد غلب عليه فصاح به فلم يجبه فاسترجع رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال غلبنا عليك يا أبا الربيع فصاح التسوية وبكى فجعل جابر يسكن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذهبن فاذا وجب فلا تبكين يا كبة قالوا يا رسول الله وما الوجوب إلا إذا مات فقلت يا أمه إن الله أن كنت لأرجو أن تكون شهيدا فأنك قد كنت قضيت جهازك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله قد أوقع أجرك على قدر نيتك وماتت رسول الله قالوا القتل في سبيل الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الشهداء سبعة سوى القتل في سبيل الله المطعون شهيد والغرق شهيد وصاحب ذات الجنب شهيد والمبطون شهيد والحرق شهيد والذي يموت تحت الهدم شهيد والمرأة تموت بجمع شهيد \* ش قوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء بمودع عبد الله بن ثابت أخبار عن فضيل النبي صلى الله عليه وسلم ومواصلته أعجابه وعبادته من ضاهم وير يدقوله قد غلبنا الأم والمرض الذي كان يغلب عليه حتى منعه من مجاوبة النبي صلى الله عليه وسلم حين صاح إليه فاسترجع رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أصيب فيه وقد أنى الله تعالى على من قال مثل هذا عند الحمية فقال الذين إذا أصابهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة وأولئك هم المهتدون وكان صلى الله عليه وسلم متفقا على أعجابه بحافهم فاذا أصيب واحد منهم استرجع كما وصف الله تعالى معنى ذلك تصبر لنفسه وأشاعله أن السكك لله وإن السكك راجع إليه ويجب أن يقتدى بذلك من فعله صلى الله عليه وسلم عند ما أصاب الإنسان من أحواله وأحواله وماله (فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم غلبنا عليك يا أبا الربيع يحتمل أن يكون أراد التصريح بمعنى استرجاعه وتأسفه فصاح التسوية وبكى يحتمل أن يكون بكاء عن لما رأين من حاله وتيقن من موته وله حر كمن لذلك ما مع من استرجاع النبي صلى الله عليه وسلم وجعل جابر يسكن لما عرف من نهى النبي صلى الله عليه وسلم من رفع النساء أصواتهن بالبكاء وبأحهن ولم يكن صالح النساء والله أعلم من ذلك وأما كان استرجاع وكاء من غير كلام فحيح ولا نباحة فقال صلى الله عليه وسلم ذهبن يريد صلى الله عليه وسلم إطلاق البكاء والاسترجاع عن هذا \* تخارج الناس البكاء قال ابن حبيب لا بأس بالبكاء قبل الموت وبعد ما رفع به الصوت ويكون معه كلام مكره وأما البكاء بعد الموت فقدرى عن عبد الله بن عمر اشكى سعد بن عبادة فأثامه النبي صلى الله عليه وسلم بمودع مع عبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وعبد الله بن مسعود فلما دخل عليه فوجده في غاشية

أهلها فقال قد قضى قالوا لا يارسول الله فيكى النبي صلى الله عليه وسلم فلما رأى القوم بكاء النبي صلى الله عليه وسلم بكوا فقال لا تسمعون أن الله لا يذب بدمع العين ولا يحزن القلب ولكن يعذب بهذا وأشار إلى لسانه وأورجهم فأما قوله فإذا وجب فلان يسكن بأية وفهروا لوجوب صلى الله عليه وسلم بالوثيق فحصل أن يكون صلى الله عليه وسلم منع من بكاء مخصوص عند الوجوب وهو ما جرت العادة به من الصياح والمبالغة في ذلك بالويل والثبور فتوجه نهيه إلى ذلك البكاء

(فصل) وليس في الحديث أمر بتوجيهه إلى القبلة وكذلك حديث وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ليس فيه أنه وجهه إلى القبلة ولا أنه أمر بذلك وقد روى ابن القاسم عن مالك في المجموعة ما علمت التوجيه من الأمر القديم وقد روى ابن حبيب أن ابن المسيب أغشى عليه في مرضه فوجهه فأفاق فأشكر فطمع به وقال على الإسلام حيث وعليه أموت لكن منجى ما كنت بين أظهركم قال ابن حبيب فأرأى ما كره عيظهم بذلك قبل الحقيقة وظاهر قول سعيد بن المسيب مخالف لهذا التأويل وقد روى ابن القاسم وابن وهب عن مالك بن نبي أن وجهه إلى القبلة وجه القول الأول ما تقدم من الآثار الصالح ولم يذكر في شيء منها التوجيه بل الظاهر منها عدم التوجيه ووجه القول الثاني أن هذه مخالفة وجدت فيها أسباب الوفاة فشرع فيها التوجيه كالخل والدفن (فرع) فإذا قلنا بالتوجيه فقد روى ابن القاسم وابن وهب عن مالك أنه بنى أن وجهه إلى القبلة على شقة الأيمن فإن لم يقدر على نظره ورجلاه إلى القبلة ووجه ذلك أن هذه صفات استقبال القبلة كاستقبالها في الصلاة (فرع) إذا ثبت ذلك فأنما يكون التوجيه إذا غلب عليه عند المعالجة باحدا نظره وأشخاص بصره وبلقن لاله الأله قاله ابن حبيب وقال مالك في المختصر لا بأس أن تغمضه الحائض والجنب وقال غيره إلا غماض سنة وقال ابن حبيب ويستحب أن يقال عنده سلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين لئلا هذا فيعمل العاملون وعد غير مكذوب ويقال عند اغماضه اللهم يسر عليه أمره وسهل موته وأسعد بعد وفاته واجعل ما خرج اليه خيرا مما خرج عنه قال ويستحب أن لا يجلس عنده الأفضل وأهلها وأحسنهم هديا وقولا ولا يكون عنده ولا قربه ثوب غير طاهر ولا يحضره كافر ولا حائض وهذه المعاني التي ذكرها ابن حبيب إنما وردت على وجه الاستحباب فإن فعلت فحسن (مسئلة) وأما القراءة عنده في العتية من رواية الشهب عن مالك ليس القراءة عنده والإجار من عمل الناس وقال ابن حبيب لا بأس أن يقرأ عنده وس إنما كره مالك ذلك لئلا يتخذ سنة ولا بأس أن يقرب إليه الزاوي والطيب من بخور وغيره وجه قول مالك ما احتج به من عمل السلف واتصل على ترك ذلك فالعمل به مخالف لما اتفقوا عليه

(فصل) وقولنا بثمان كنت لارجوان تكون شهيدا فانك قد كنت فثبت جهازك أخبرت عن فوق جانيها في الشهادة لما كانت ترى من حرصه على الجهاد ومبادرته إليه وقد كان قضى جهازه للفرز فاشقت بما فاته من ذلك فقال صلى الله عليه وسلم إن الله قد أوقع أجره على قدر نيته وهذا اللفظ يحتمل معنيين أحدهما أن أجره قد جرى له بمقدار العمل الذي نواه على حسب ما كان يكون له من الأجر لو عمله فتكون النية بمعنى النوى والمعنى الثاني أنه وقع له من الأجر بقدر ما يجب لنية إلا أن هذا الوجه أظهر من جهة اللفظ والأول أظهر من جهة المعنى لأن الظاهر أنه صلى الله عليه وسلم قصد إلى تسليمها وأخبارها بأن ما نواه لم يفته وإن أجره قد جرى له بحسب نيته ولو لم يكن له من الأجر لا يقدر النية لما كان لها في ذلك راحة الآن تكون استفاد معرفة ذلك من

هذا الحديث والله أعلم بما أراد من ذلك

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم وماتعدون الشهادة سؤال لهم عن معنى الشهادة لاختبر بذلك عليهم ويفيد من هذا الأمر ما لا غلهم به قالوا القتل في سبيل الله وأما سألهم عن جنس جميع الشهادة فأخبروه عن بعضها وهو جميع ما كان يسمى عنده شهادة فقالوا القتل في سبيل الله فأخبرهم صلى الله عليه وسلم أن الشهادة سبعة سوى القتل في سبيل الله نسيلة للمؤمنين وأخبارا لهم بفضل الله تعالى عليهم فإن الشهادة قد تكون غير القتل وإن شهداء أئمة محمد صلى الله عليه وسلم أكثر مما يعتقد الحاضر من ثم مر ذلك فقال المطعون شهيد والمطعون هو المصاب بالباطل والماء وسياق ذكره بعد هذا في الجامع إن شاء الله تعالى والفرق شهيد وخونس ما نعرفه في الماء وصاحب ذاتا الجانب داعم وفي وكذلك البطون والخرق شهيد وخونس يموت بالنار والذي يموت تحت الهدم شهيد والمرأة يموت بجمع شهيد قيل إن معنى ذلك يموت بالولادة وقيل إن معنى ذلك أن يموت جها بكرة غريب لم ينلها أحد وهذه ميتات فيها شدة الأمر فتفضل الله تعالى على أئمة محمد صلى الله عليه وسلم بأن جعلها جميعا للمؤمنين بزيادة في أجرهم حتى بلغهم بها مراتب الشهادة ص مالا عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه عن عمة بنت عبد الرحمن أنها أخبرته أنها سمعت عائشة أم المؤمنين تقول وذكر لها أن بسد الله بن عمر يقول إن الميت ليغذب ببكاءه إلى عاتشة يغفر الله لأبي عبد الرحمن أما أنه لم يكذب ولكنه نسي وأخطأ أم عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم يهودية يبكي عليها فلما قال اسمك لتبكون عليها وأنها تعذب في قبرها ثم قول عبد الله بن عمر إن الميت ليغذب ببكاءه إلى هذا المعنى قدرناه عن النبي صلى الله عليه وسلم عمر وابن عمر والغيرة بن شعبة وقد ذكرنا الناس في ذلك وجوها أحدها أنه يغذب بما يبكي عليه به وذلك أن من شأن نساء الجاهلية أن يندبن الميت ويحذنه لقتله الناس وظلمه وتسلمه عليهم وهذا مما يغضب به فقال إنه ليغذب ببكاءه إلى عليه ما ذكرنا من سببه النوح والبكاء وإذا أمر به ولمن عنه وقد أكرت روايته عائشة وحلت القول على ظاهره واحتجبت في رده بقوله تعالى ولا تزر وازرة وزر أخرى وإذا جعل على ما ذكرناه من التأويل خرج عن معنى ما أكرته لأنه حينئذ لا يغذب بنوحهم وإنما يعاقب بفعله في حياته أو بأمره بعد النجاة

(فصل) وقول عائشة أم عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم يهودية يبكي عليها فلما قال انهم ليكون لها وأنها تعذب في قبرها وعلى هذا لا يتعلق عذابها بالبكاء عليها وأما ما أخبرنا عن حالها حين البكاء عليها والله أعلم

### الحسبة في المصيبة

ص مالا عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يموت لأحد من المسلمين ثلاثة من الولد قسمه النار إلا تحلة القسم ثم قوله لأحد من المسلمين ثلاثة من الولد شرط الإسلام لأنه لا تحلة للكافر من النار يموت أولاده ولا يغفر ذلك وأما ينبغي منها بالآمان والسلامة من المعاصي أو المنفرة لها إن يموت للمؤمن ثلاثة من الولد ويحتمل بأن يكون ذلك لأن أجره على معاصيه يكفر عنه تنويه فلا تحلة النار التي يعاقب بها أهل الذنوب في هذا نسيلة للمسلمين في مصائبهم وأولادهم إذ في ذلك سترهم من النار ونجاة من العذاب وقوله إلا تحلة

• وحديثي عن مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه عن عمة بنت عبد الرحمن أنها أخبرته أنها سمعت عائشة أم المؤمنين تقول وذكر لها أن عبد الله بن عمر يقول إن الميت ليغذب ببكاءه إلى عاتشة يغفر الله لأبي عبد الرحمن أما أنه لم يكذب ولكنه نسي وأخطأ أم عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم يهودية يبكي عليها فلما قال انهم ليكون لها وأنها تعذب في قبرها

• الحسبة في المصيبة •

• حديثي يحيى عن مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يموت لأحد من المسلمين ثلاثة من الولد قسمه النار إلا تحلة القسم

وحدثني عن مالك عن محمد

ابن أبي بكر بن عمرو بن

حزم عن أبيه عن أبي

النضر السلمي أن

رسول الله صلى الله عليه

وسلم قال لا يموت لأحد من

المسلمين ثلاثة من الولد

فيعتسبهم إلا كانوا جنة

من النار فقالت امرأة

عند رسول الله صلى الله

عليه وسلم يا رسول الله

أنا ثلث قال أو اثنتان

وحدثني عن مالك أنه

بلغه عن أبي الخطاب سعيد

ابن يسار عن أبي هريرة

أن رسول الله صلى الله

عليه وسلم قال ما زال المؤمن

يصاب في دينه وحاشته حتى

يأتي الله وليست له خطيئة

جامع الحسبة في المصيبة

حدثني يحيى عن مالك

عن عبد الرحمن بن القاسم

ابن محمد بن أبي بكر أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم قال

ليعز المسلمين في مصائبهم

المصيبة في وحدثني عن

مالك عن ربيعة بن أبي

عبد الرحمن عن أم سلمة

زوج النبي صلى الله عليه

وسلم أن رسول الله صلى

عليه وسلم قال من أصابته

مصيبة ففان كما مره الله إيا

الله وإن الله راجعون اللهم

أؤجرني في مصيبي وأعقبن

خبرها لا

القسم قال ابن حبيب عن مالك نفسه قوله الله عز وجل وإن منكم إلا واردها كان على ربك حتما

مقضيا قال أبو عبيدنا ذاهرا وها جاوزها فقد أقر الله تعالى قسمه قال وموضع القسم مردود إلى

قوله فور بذلك عشرتهم والشياطين ثم تعرضهم حول جهنم جنيا والعرب تقسم وتضمن المقسم

به ومنه قوله تعالى وإن منكم لمن ليبطئن معناه وإن منكم واللفظ ليبطئن وكذلك قوله تعالى وإن

منكم إلا واردها وقال غيره لا قسم في قوله وإن منكم إلا واردها فيكون له تحلة ومعنى قوله إلا تحلة

القسم إلا الشيء الذي لا يناله معه مكره وأصله من قول العرب ضرب به تحليلا إذا لم يبلغ في ضرب به

ومعناه على هذين التأويلين أن النار لا تحل له إلا قدر وروده عليها ثم نحو بعد ذلك لقوله تعالى ثم

نهي الذين اتقوا ونذر الظالمين فيها جثيا ص مالك عن محمد بن أبي بكر بن عمرو بن حزم عن أبيه

عن أبي النضر السلمي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يموت لأحد من المسلمين ثلاثة من

الولد فاعتسبهم إلا كانوا جنة من النار فقالت امرأة عند رسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول

الله أنا ثلث قال أو اثنتان ش الكلام في هذا المتن كالسلام في الذي قبله وقوله فاعتسبهم ببيان

لصفتهم ووجع مصابه في دينه ودنياه واعتسبهم وأما من لم يعتسبهم ولم يرض بأمر الله فيهم فإنه غير

داخل في هذا الوجه

(فصل) وقول المرأة وأثنتان دليل على أن تعلق هذا الحكم على الثلاث على انتفاءه عن كان أقل

منه ولولد على ذلك لما سألته ولكنها ما جوزت أن يكون حكم الاثنين حكم الثلاثة في ذلك وجوزت

أن يجازله لأن أجر المصيبة الثلاثة أعظم من أجر المصيبة الاثنين سألته فأجرها أن تفضل الله في ذلك

على من أصيب باثنتين يبلغ الستمين النار والامة من عذابها ص مالك أنه بلغه عن أبي الخطاب

سعيد بن يسار عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما زال المؤمن يصاب في دينه وحاشته

حتى يأتي الله وليست له خطيئة ش قوله صلى الله عليه وسلم ما زال المؤمن يصاب في دينه وحاشته

حتى يأتي الله الحاشية الخاصة ومنه قيل جيم فلان أي خاصته يعني أنه ينجع فيه بموت أو قتل حتى يلقى

الله وليست له خطيئة يحتمل أن ر بداه يحط عنه ذلك خطايا حتى لا يبقى له خطيئة ويحتمل أن

ر بداه يحصل له على ذلك من الأجر ما ينزج جسم ذنوبه فيلقى الله تعالى وليس له ذنب ر بداه على

حسناته فهو بمنزلة من لا ذنب له وإنما هذا لمن صبر واحتسب وأما من سقط ولم يرض بقدر الله تعالى

فانه أقرب إلى أن يتم تسعته فيكثر بذلك سائر آثامه وهذا تفسير لأحد حديثي المتقدمين

### جامع الحسبة في المصيبة

ص مالك عن عبد الرحمن بن القاسم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليعز المسلمين في

مصائبهم المصيبة ش قوله صلى الله عليه وسلم ليعز المسلمين في مصائبهم المصيبة في يحتمل أن

يريد صلى الله عليه وسلم أن مصابه أعظم من سائر مصائب الدنيا فإنه لا مصيبة أعظم من المصيبة وذلك

أن كل مصابه به منه عوض ولا عوض منه على الله عليه وسلم فإذا أصاب بمصيبة في غيره من قريب

أو حميم فها دون المصابه فيعزى في ذلك بأنه قد أصيب بأعظم من ذلك وهو المصابه بالنبي صلى الله

عليه وسلم فبأن يصبر على ما هو أيسر منه وأخف أولى ص مالك عن ربيعة بن أبي

عبد الرحمن عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أصابته

مصيبة فقال كما مره الله تعالى وأنا لله راجعون اللهم أؤجرني في مصيبي وأعقبن خبرها إلا





سمعت يقول لمن رسول الله صلى الله عليه وسلم الخنثى والخنثى بمعنى نباش القبور ❦ ش قولها  
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الخنثى العن الإبعاد في أصل كلام العرب وهو مستعمل  
 في الإبعاد من الخبر فلعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الخنثى إغماؤه للعاء عليه الإبعاد من رحمة  
 الله والخنثى والخنثى هما النباش والنباشة للقبور لأخذ ❦ كفاف الموتى وسبأ في ذكر وجوب  
 القطع فيه في كتاب السرقة ان شاء الله ❦ مالكاً لأنه كان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم  
 وسلم كانت تقول كسر عظم المسلم ميتا كسره وهو حي تعنى في الأثم ❦ ش قولها كسر  
 عظم المسلم ميتا كسره وهو حي يريد ان من الحرمة في حاله موته مثل ماله منها حال حياته وان  
 كسر عظامه في حال موته يحرم كبحرهم كسرها حال حياته وقول مالك رحمه الله يعني في الأثم  
 يريد اثمها لا اثمها وان في القصص وغيره واثمها تساويان في الأثم

(جامع الجنائز)

ص **﴿** مالك عن هشام بن عروة عن عباد بن عبد الله عن الزبير أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن يموت وهو مستند إلى صدرها وأوصفت به يقول اللهم اغفر لي وارحمني واخفني بالرفيق الأعلى **﴾** ثم قاله اللهم اغفر لي وارحمني واخفني بالرفيق الأعلى يحتمل أن يرده من بعدهم رافقه في الجنة من البيبين والصديقين وقد روي عن عائشة أنها سمعت يقول في مرضه الذي مات فيه وأخذته غشية يقول مع الذين آمن الله عليهم الآية ويحتمل أن يرده بالرفيق الذي يرتفع به بر بدار رفيق الأعلى رفيق الرفيق وروى ابن مسعود عن ابن نافع أن بدار رفيق الأعلى ألقى على مرقفه وقد روى الزهري أنه أخبره عروة عن عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو صحيح يقول أنا لم يقض ني فط حتى يرى مقعدي في الجنة ثم يجيء أو يجزء فلما تشكى وهو ضرا البضع ورأسه إلى فخذ عائشة غشي عليه فلما أتاه شمس به صرعه نحو سفك البيت ثم قال اللهم الرفيق الأعلى قلت إذا لا يجوز أن يعرف أحد حديثه الذي أنجدتنا وهو صحيح فظاهر لفظ هذا الحديث يقتضي أن الرفيق بمعنى المرافق وأنه أعلم وقال داود الرقي أم لكل شيء وأراد أعلى منها لأن الجنة فوق ذلك ولأنهم أحاديث أهل القعدة كرهوا رأيهم ص **﴿** مالك أنه بلغه أن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمن بني بموت حتى يجزء قالت سمعته وهو يقول اللهم الرفيق الأعلى يعرف أنه ذهاب **﴾** ثم قاله صلى الله عليه وسلم ما من بني بموت حتى يجزء يريدون الله تعالى أنه يرى ما أعد الله له من الثواب في الجنة وما ذكره فيها ليس بذلك ويتشوف به إلى آلاء الله وقوله حتى يجزء يحتمل أن يكون أراد به أن يجزء بين المقام بين الدنيا وبين الانتقال إلى عالم الآخرة وقد ثبت ذلك عائشة بقولها فعلت أنه ذهاب ويحتمل أن يرده التخيير في منازل الآخرة فاخرأ صلى الله عليه وسلم الرفيق الأعلى وقوله اعرفت أنه ذهاب يردها علمت أن ذلك إنما كان جواب التخيير الذي خبر فكأن ذلك انتفاء عمره ص **﴿** مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر قال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم أن أحدكم إذا مات عرض عليه مقعده بالنار والعشي من كان من أهل الجنة ففي أهل الجنة وإن كان من أهل النار فإن أهل النار يقال لهم ما مقعدك حتى يبعث الله الله في يوم القيامة **﴾** ثم قاله أن أحدكم إذا مات عرض عليه مقعده بالنار والعشي العرض لا يكون الأعلى حتى ولا يصعب العرض على ميت لا يحتاج أن يعلم ما تعرض عليه

صلى الله عليه وسلم الختفي  
والخفمة يعني نباش القبور  
\* وحدثنى عن مالك أنه  
بلغه أن عائشة زوج النبي  
صلى الله عليه وسلم كانت  
تقول كسر عظم المسلم ميتا  
ككسره وهو حي تعني  
في الانتم

﴿جامع الجنائز﴾

\* وحدثنى يحيى عن مالك  
 عن هشام بن عروة عن  
 عبد الله بن عبد الله بن باز  
 أن عائشة زوج النبي صلى  
 الله عليه وسلم أخبرته أنها  
 سمعت رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم يقول أن موت  
 وهو مستند إلى صدرها  
 وأصابت اليهودي يقول اللهم  
 اغفر لي وارحمني واغفرني  
 بالرفق الاعني \* وحدثنى  
 عن مالك أنه بلغه أن  
 عائشة قالت قال رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم  
 ما من نبي يموت حتى يتبر  
 قالت فسمعت رسول الله  
 الرفق الاعني ففرفت أنه  
 ذاهب \* وحدثنى مالك  
 عن أبي عبد الله بن عمر  
 قال قال رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم قال إن أحدكم  
 إذا مات عرض عليه  
 مقعدا ليعبد الله فلعني  
 ما كان من أهل الجنة  
 أهل الجنة وإن كان من  
 أهل النار فمن أهل النار  
 يقال هذا مقعدا لحق  
 يستل الله إلى يوم القيامة

وفيهما مخاطب به وذلك لاصح من الميت وقد تقدم من حديث أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم أن الميت اذا وضع في قبره وتولى عنه أصحابه وإنه ليسمع قرع ناله لمكان يقيعده ان يقولان ما كنت تقول في هذا الرجل محمد صلى الله عليه وسلم فأما المؤمن فيقول أشهدانه عبد الله ورسوله فيقول الله انظر الى مقعدك من النار قد أبدلك الله به مقعدا من الجنة فبما جمعا الحديث وهذا يدل على احياء الميت ومخاطبته والله أعلم وأحكم

( فصل ) وقوله بالقدرة والعشي يحتمل أن يريد بذلك كل غداة وكل عشي وذلك لا يكون الا بأن يكون الاحياء بمنزلة منة فاننا شاهد الميت ميتا بالقدرة والعشي وذلك يمنع احياء جميعه واعادة جسمه ولا يمنع أن تعاد الحياة في جزء أو أجزاء منه ونصح مخاطبته والعرض عليه ويحتمل أن يريد

بالقدرة والعشي غداة واحدة يكون العرض فيها وقوله مقعده يحتمل أن يريد به مقعده من الجنة فيعرض عليه من قبره وقد ورد ذلك مفسرا في حديث أنس المتقدم ويكون معنى حتى يعثقل الله أي انه مقعدك لانصل اليه حتى يعثقل ص

عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كل ابن آدم تأكله الارض الا عجب الذنب من خلق وفيه يركب ش قوله كل ابن آدم تأكله الارض يحتمل أن يريد به ان جميع جسم الانسان مما تأكله الارض وان جاز أن لا تأكل الارض اجساما كثيرة من الناس الانبياء وكثيرا من الشهداء

على ما روي من الحديث في عبد الله بن عمرو وغيره وما شاهد من اكل السباع والوحوش من اجسام كثير من الناس وسرق بعضها بالنار وعجب الذنب لا تأكله الارض من احد من الناس وان أكلت سائر جسده لا اول ما خلق من الانسان وهذا الذي يبقى منه ليعاد تركب الخلق عليه ويقال لعجب

ومجم كعجب الازب ولازم ص مالك عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك الانصاري انه اخبره أن اياه كعب بن مالك كان يحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما نسمة المؤمن طير يعلق في شجر الجنة حتى يرجعه الله الى جسده يوم يبعثه ش قوله انما نسمة المؤمن في

كتاب أبي القاسم الجوهري أن النسمة النفس والروح والبدن وفي هذا الحديث انما يعني الروح قال القاضي أبو الوالي يدري الله عنه والذي عندي أنه يحتمل أن يريد به ما يكون فيه الروح من الميت قبل البعث فأخبر صلى الله عليه وسلم ان ذلك طير ويحتمل أن يريد به أن يطير ويلقى

في شجر الجنة يريد والله أعلم بعلقها ويقع عليها تكريمه للمؤمن وثوابه وروي يعلق ومعناه يأكل من شجر الجنة قال الطبري أن ارواح الشهداء تشرح في الجنة وتعلق أي تتناول قال والعلق تناول حتى يرجعه الله تعالى الى جسده يوم يبعثه يريد ان احياء جميع الجسد واعادة الروح اليه يكون يوم

البعث ( مسئلة ) قال الشيخ أبو محمد من قول أهل السنة وأئمة ائمة في الارواح انها باقية فأرواح أهل السعادة منعمة الى يوم الدين وأرواح أهل الشقاوة معذبة الى يوم يبعثون وقال الله سبحانه وتعالى في الشهداء أعياه عند ربهم رزقون الى قوله تعالى ويستبشرون بالذين لم يلحقوا بهم من

خلفهم الا خوف عليهم ولا هم يحزنون وقال الله تعالى في آل فرعون النار تعرضون عليها غدوا وعشيا وهذا قبل قيام الساعة يوم تقوم الساعة أدخلوا آل فرعون أشد العذاب وقال سبحانه وتعالى في الكفار والملائكة تسلطوا أيهم أخرجوا أنفسكم ولم يمتل بهم يمتنون أنفسهم وقال في

قول من قال من الموتى رب ارجعوني هذا قول الروح ويحتمل أن يكون هذا من محل الروح ببقية الروح وهو الذي يسمى نسمة وهو الذي اذا كان من مؤمن يعلق في شجر الجنة ورزقان

وحدثني عن مالك بن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كل ابن آدم تأكله الارض الا عجب الذنب من خلق ومنه يركب وعن مالك عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك الانصاري انه اخبره أن اياه كعب بن مالك كان يحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما نسمة المؤمن طير يعلق في شجر الجنة حتى يرجعه الله الى جسده يوم يبعثه

فان من الشهداء وهو الذي أشار أبو محمد إلى أنه أخرجه من الجسد عدت الحياة من سائر الجسد  
 وإذا أعيد يوم البعث إلى الجسد أعدت الحياة إليه ( مسئلة ) وهذا حكم التسعة وأما الروح والنفس  
 فقد قال الشيخ أبو محمد في نوادره قبل انهما اسمان لشي واحد واليه ذهب غير واحد من أصحابنا منهم  
 سعيد بن محمد الحاد وهذا قال القاضي أبو بكر وجيع أصحابه قال أبو محمد ذكر أصبغ عن ابن  
 القاسم في العتبة وغيرها انه سمع عبد الرحمن بن خالد يقول بلغني ان الروح له جسد وبدان ورجلان  
 ورأس وعينان يسلم من الجسد سلا وفي رواية ابن حبيب عن أصبغ عن ابن القاسم عن عبد الرحمن  
 ان النفس هي التي لها جسد محمد قال وهي في الجسد علك في جوف خلق يخرج من الجسد حين  
 الوفاة ميتا وبني الجسد حيا ونحوه حكى الشيخ أبو اسحق عن ابن القاسم وزاد قال والروح هو  
 كالماء الجاري قال ابن حبيب والروح هو النفس الجاري يدخل ويخرج ولا حياة للنفس الا به  
 والنفس تألم وتلدن والروح لا تألم ولا تلد وقد بسط القاضي أبو بكر الكلام في ذلك في كتاب  
 الهداية بما لا من بدع له والله اعلم وأحكم ص ٤٢٠ مالك عن أبي الزناد عن الاعرج عن أبي هريرة  
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قال الله تبارك وتعالى اذا أحب عبد الله لقائي أحببت لقاءه  
 وكرهت لقاءه ص ٤٢١ مالك عن أبي الزناد عن الاعرج عن أبي هريرة ان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قال قال  
 رجل لم يعمل حسنة قط  
 لاهله اذا مات فحرقوه  
 ثم اذروا نصفه في البر  
 ونصفه في البحر فوائده  
 لئن قدر الله عليه ليعذبته  
 عذابا لا يعذب به احدا من  
 العالمين فلما مات ارجل  
 فعملوا امرهم به فأمر  
 الله البر فجمع ما فيه ثم أمر  
 البحر فجمع ما فيه ثم لم  
 فعلت هذا من خشيتك  
 يارب وانت أعلم قال عفره

● وحدثنى عن مالك عن  
 أبي الزناد عن الاعرج  
 عن أبي هريرة ان رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم قال  
 قال الله تبارك وتعالى اذا  
 أحب عبد الله لقائي أحببت  
 لقاءه واذا كرهت لقائي  
 كرهت لقاءه ● وحدثنى  
 عن مالك عن أبي الزناد  
 عن الاعرج عن أبي  
 هريرة ان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قال قال  
 رجل لم يعمل حسنة قط  
 لاهله اذا مات فحرقوه  
 ثم اذروا نصفه في البر  
 ونصفه في البحر فوائده  
 لئن قدر الله عليه ليعذبته  
 عذابا لا يعذب به احدا من  
 العالمين فلما مات ارجل  
 فعملوا امرهم به فأمر  
 الله البر فجمع ما فيه ثم أمر  
 البحر فجمع ما فيه ثم لم  
 فعلت هذا من خشيتك  
 يارب وانت أعلم قال عفره

سببا إلى رحته وله كان مشر وعافى ملته  
 ( فصل ) وقوله فوائده لئن قدر الله عليه ليعذبته ير يدلان ضيق الله عليه وعاقبه على معييته ليعذبته  
 عذابا لا يعذب به احدا من العالمين وقد يقال قدر عليه يعني ضيق عليه قال تعالى فظن ان لن نقدر  
 عليه وقال يوم قدر عليه رفته ولا يصح أن ير يد بأمره أن يذرى نصفه في البر ونصفه في البحر انهما  
 ان عجز الله بذلك واعتقدا بأن الباري لا يقدر على اعادته مع هذا الفعل لان من اعتقد ذلك كفر  
 والكافر لا يغفر الله له لقوله تعالى ان الله لا يغفر أن شركك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وقوله ان  
 الذين كذبوا بآياتنا واستكبروا عنهم الاتقح لهم ابواب السماء ولا يدخلون الجنة حتى يلج الجبل في سم  
 اعياط وقد قيل معناه ان قدر الله أن يعذبني ولم يرد أن يعقربني ليعذبني عذابا لا يعذب به احدا من العالمين

(فصل) وقوله فأمر الله البر فجمع ما فيه وأمر البحر فجمع ما فيه يريد أن كل واحد منهما أطاع أمر الله فجمع ما فيه من هذا الإنسان ثم أحياه الله تعالى ثم قال لم فعلت هذا يريد ما أمر به من أفراده وتفرق في أجزاءه في البر والبحر فقال من خشيتك يا رب وأنت أعلم وهذا يدل على إيمانه وعلمه بصفات الله تعالى وأنه أعلم منه بمقصده ومعتقده فكيف يظن مع هذا أنه لا يقدر على إعادته ص **✽** مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه من هيمته جماع هل تحس فيها من جدعاء قالوا يا رسول الله أرايت الذي يموت وهو صغير قال الله أعلم بما كانوا عاملين **✽** ش قوله صلى الله عليه وسلم كل مولود يولد على الفطرة والعقيدة في كلام العرب الخلق يقال فطر الله الخلق بمعنى خلقهم وهو في الشرع الخلق الذي خلقوا على ما علم من الإيمان والعقيدة والقرار بالربوبية فعني بهذا الحديث أن كل مولود يولد على الفطرة التي خلق عليها من الإيمان والقرار بالربوبية فصح عن سحنون أن تفسيره قوله تعالى وإذ أخذنا من بني آدم من ظهورهم ذريتهم وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم قالوا بلى قال ابن القاسم الجوهري وقد قيل على فطرة أبيه وقال محمد بن الحسن كان هذا في أول الإسلام قبل أن ينزل الفرائض ويؤمر المسلمون بالجهاد قال أبو عبيدة كانه يذهب إلى أنه لو كان يولد على الفطرة تمت مات قبل أن يهوده أبواه أو ينصرانه لم تنوارثه مسلم وهذا كافر وهذا الذي قاله ليس بين لانه بنفس تمام الولادة سري اليه هذا الحكم منها

(فصل) وقوله كتنائج الأبل من هيمته جماع يريد تمام الخلق هل تحس فيها من جدعاء يريد الله أعلم لا جدعاء فيها من أصل الخلق وإنما تجد بعد ذلك وفيه خلفها كالمولود يولد على الفطرة ثم يغيره بعد ذلك أبواه فهودانه أو ينصرانه

(فصل) وقوله قالوا يا رسول الله أرايت الذي يموت وهو صغير يريد أنهم سألوه عن حال الصغير الذي لا يعمل صرف أبو به عن الفطرة إلى دينهما ما يكون حاله في الآخرة وقد قال تعالى ولا تزنا ذرأا أخرى فكيف يعذبهم بذنوب آبائهم ويخلصهم من النار بكفرهم دون أن يكون منهم كفر فقال صلى الله عليه وسلم أعلم بما كانوا عاملين يريد أن الله تعالى عالم بما كانوا يفعلون لو أحياهم حتى يعقلوا ويحكم العمل وفي هذا الخبر عن أن لا طريق لنا إلى معرفة مصيرهم في الآخرة إلا من جهة أخبار الله تعالى لنا وأنه لا يعاقبهم بذنوب آبائهم وإنما يفعل بهم ما يريد منهم من التفضل عليهم والتسكين لهم في الآخرة ثم يميز بهم بذلك أو يكون جزاؤه لهم ما سبق في علمه تعالى أنه كان يوفقهم لهم من الضلال والهدى إلا أن قوله صلى الله عليه وسلم أنه أعلم بما كانوا عاملين أظهر في أن جزاءهم يكون على ما علم تعالى منهم أنهم كانوا يفعلون لو بلغهم حد التكليف ص **✽** مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل فيقول يا ليتني مكانه **✽** ش هذا إخبار منه صلى الله عليه وسلم أن بين يدي الساعة أموراً

**✽** وحدثنى عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه كتنائج الأبل من هيمته جماع هل تحس فيها من جدعاء قالوا يا رسول الله أرايت الذي يموت وهو صغير قال الله أعلم بما كانوا عاملين **✽** وحدثنى عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل فيقول يا ليتني مكانه

وحدثني عن مالك عن محمد بن عمرو بن حنبل عن أبيه ( ٣٤ ) عن معبد بن كعب بن مالك عن أبي قتادة بن ربعي أنه كان يحدث أن

رسول الله صلى الله عليه وسلم من عليه بجنزة فقال مستريح ومستراح منه قالوا يا رسول الله ما المستريح والمستراح منه قال العبد المؤمن يستريح من نصب الدنيا وأذاها إلى رجة الله والعبد الفاجر يستريح منه العباد والبلاد والشجر والدواب \* وحدثني عن مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبد الله أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لما مات عتيان بن مظعون ومم بجنزته ذهبت ولم تنس منها شيء \* وحدثني عن مالك عن علقمة بن أبي علقمة عن أمه أنها قالت سمعت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فلبس ثيابه ثم خرج قالت فأمرت جاريتي بريرة فتبعه فتبعته حتى جاء البقيع فوقف في أدناه ماشاً والله أن يقف ثم انصرف فبقيت بريرة فأخبرتني فلم أذكر له شيئاً حتى جاء البقيع فوقف في أدناه ماشاً والله أن يقف ثم انصرف فبقيت بريرة فأخبرتني فلم أذكر له شيئاً حتى أصبح ثم ذكرت ذلك له فقال لي بعثت إلى أهل البقيع لأصلي عليهم \* وحدثني عن مالك عن نافع أن أباه روى قال اسرعوا بجنزته كما قالوا خير

يتمنى الناس معها الموت وأنه يغيظ الحي صاحب القبر ويولد لوانه مكانه وذلك يكون إما لقن لا يأمن المؤمن امره فاستمى الموت للنجاة منها وإما للشدة من الزمان وفقن من الدنيا بهلك من شاهدها فاستمى الموت لأنه أسمر منها وليس في هذا الحديث إطلاق بمعنى الموت مع أن معنى الموت خوف الفتنة غير محظور وأما الذي ورد الشرع يمنع من الموت لضره ينزل بالإنسان ص \* مالك عن محمد بن عمرو بن حنبل عن أبيه عن معبد بن كعب بن مالك عن أبي قتادة بن ربعي أنه كان يحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم من عليه بجنزة فقال مستريح ومستراح منه قالوا يا رسول الله ما المستريح والمستراح منه قال العبد المؤمن يستريح من نصب الدنيا وأذاها إلى رجة الله والفاجر يستريح منه العباد والبلاد والشجر والدواب \* ثم قوله صلى الله عليه وسلم لما رأى الجنزة مستريح ومستراح منه يريد أن توفي من الناس على ضربين ضرب يستريح وضرب يستراح منه فساداً عن تفسير مراده بذلك فأخبر أن المستريح هو العبد المؤمن يصير إلى رجة الله وما عده من الجنة والنعمة ويستريح من نصب الدنيا ونفها وأذاها والمستراح منه هو العبد الفاجر فإنه يستريح من العباد والبلاد والشجر والدواب ويحتمل أن يكون إذا العباد بظلمهم وإذا للارض والشجر بفصلهم من حقها وصرها إلى غير وجهها وأتعب الدواب بالاجتزاء من ذلك فهذا مستراح منه وقال الداودي معنى يستريح منه العباد أنهم يستريحون بما يأتي به من المنكر فإن انكروا عليه فلم يذاه وإن تركوه أغوا واستراحه البلاد منه بما يأتي من المعاصي تخرب الارض فيها تلك الحارث والنسل وهذا الذي ذكره فيه نظراً لأن من الله الذي من أهل المنكر لا يأثم بترك الاسكار عليهم وبكيفية انكره بقلبه أو بوجه لا يناله به إذا وسأى في ذلك فمفسر في الجامع ان شأده الله ص \* مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبد الله أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لما مات عتيان بن مظعون ومم بجنزته ذهبت ولم تنس منها شيء \* ثم قوله صلى الله عليه وسلم ذهبت ولم تنس منها شيء يريد والله أعلم الدنيا فإنه لم ينل منها شيئاً لونه في أول الاسلام قبل أن يفتح على المسلمين الدنيا فيلبسون بها مع زهده فيما كان يناله منها وهذه فضيلة لعتيان بن مظعون فإنه هاجر إلى الله فذهب ولم ينل من الدنيا شيئاً فبقي أجره كاملاً وقد غبط عبد الرحمن بن عوف مصعب بن عمير في ذلك ص \* مالك عن علقمة بن أبي علقمة عن أمه أنها قالت سمعت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فلبس ثيابه ثم خرج قالت فأمرت جاريتي بريرة فتبعه فتبعته حتى جاء البقيع فوقف في أدناه ماشاً والله أن يقف ثم انصرف فبقيت بريرة فأخبرتني فلم أذكر له شيئاً حتى أصبح ثم ذكرت ذلك فقال لي بعثت إلى أهل البقيع لأصلي عليهم \* ثم أمره جاريته بريرة باتباعه فيحفل أن تكون عاتت بلباحة ذلك لما تخرج إلى موضع لا يمكن التستر فيه من الناس لجواز نصرهم في الطرقات والحصار في استجارت الاطلاع على أثره والتسبب إلى معرفته فخرج له لذلك ولودخل موضعاً يفرقه فلا دخلت عليه ولا تبعته فيه ويحفل أن تكون أرسلتها لاتباعه لتستفيد علماً مما يفعله في ذلك الوقت من صلاة وغيرها ويحتمل أن يكون غير منها وخوفاً بأن بعض حجره ناله وقدر روى في ذلك (فصل) ورواه عن مالك عن أبيه عن معبد بن كعب بن مالك عن أبي قتادة بن ربعي أنه كان يحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم في أدنى البقيع ماشاً والله يعجل أن يكون للدعاء لهم ويحتمل أن يكون هو صلواته عليهم لأنه قد تقدم أنه لا يصلي على ميت بعد غائبة أيام وفي هذا إتيان القبور وادعائها لاهلها عندها ص \* (مالك عن نافع أن أباه روى قال اسرعوا بجنزته كما قالوا خير

تقدمونه اليه او ترضعونه عن رفاقكم) \* ش قوله أسرع واجتازكم بر بدينجيل أمرها وترك  
تأخيرها ووجه ذلك ان في تعجيل دنهاسترا لها مبادرة لسترا ولا مانع من تعجيلها ولا فائدة في  
تأخيرها لان الميت كان صالحا فتعجيله لا يضره لان الله تعالى به وان كان فاجرا  
فلا ضرر جبا به وانما هو شر بضعه أهله عن رفاقهم وقد روى أبو سعيد الخدري أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال اذا وضعت الجنائز فاحتلمها الرجال على أعناقهم فان كانت سالخة قالت قدموني  
قدموني وان كانت غير سالخة قالت يا ويلها أين تذهبون بها يسمع صونها كل شيء الا الانسان ولو  
معه لصق \* ثم كتاب الجنائز

### كتاب الصيام

( ماجاء في روية الهلال للصوم والفطر في رمضان )

تقدمونه اليه أو ترضعونه رفاقكم

### كتاب الصيام

بسم الله الرحمن الرحيم

ما جاء في روية الهلال

للموم والفطر في رمضان

حدثني يحيى بن مالك

عن نافع عن عبد الله بن

عمر أن رسول الله صلى

الله عليه وسلم ذكر رمضان

فقال لا تصوموا حتى تروا

الهلال ولا تفطروا حتى

تروه فان غم عليكم فافطروا

الصيام في كلام العرب الاسماك ومنه قوله تعالى اني نذرت للرحمن صوما فلن أكلم اليوم اسيا  
الا ان اسم الصوم واقع في عرف الشرع على اسمك مخصوص في وقت مخصوص عن أشياء  
مخصوصة على وجه مخصوص وأما الفطار فهو قطع الصوم الشرعي بالاكل والشرب لان الفطار ما  
هو الا اكل والشرب وقد يستعمل في كل ما يقطع الصوم وينتفع من الجماع والاتزال وغيره على سبيل  
الاجاز والانساع ورمضان هو شهر الاسوم مأخوذ من رمض الماشي رمض اذا حرجوه من شدة  
العطش والرمضاء شدة الحر

( فصل ) وقوله للصيام والفطر في رمضان الفطر لا يكون في رمضان وانما يكون روية الهلال في زمان  
رمضان الفطر والصوم في رمضان روية الهلال في الاغلب في غيره ص ( مالك عن نافع عن عبد  
الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر رمضان فقال لا تصوموا حتى تروا الهلال ولا  
تفطروا حتى تروه فان غم عليكم فافطروا ) \* ش قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر  
رمضان ذكر بعض الناس انه لا يقال جاء رمضان ولا دخل رمضان وانما يقال جاء شهر رمضان  
وروى في ذلك حديث عن سعيد المقبري عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
لا تقولوا جاء رمضان وقولوا جاء شهر رمضان فان رمضان اسم من أسماء الله تعالى قال القاضي  
أبو الوليد رضي الله عنه رأيت القاضي أبا الطيب الطبري قال يقال صمت رمضان لان المعنى  
معروف فاذا وصف بالحيى لا يقال جاء رمضان حتى يقال جاء شهر رمضان لا لشكال فيه قال  
القاضي أبو الوليد الصواب ان ذلك جائز فقد روى ذلك من غير ما طريق صحيح وقد قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم اذا دخل رمضان فتحت أبواب السماء وغلقت أبواب جهنم وسلسلت الشياطين  
( مسئلة ) اذا ثبت ذلك فأول ما فرض من الصيام صوم يوم عاشوراء فلما فرض رمضان نسخ  
وجوبه بفن شاء صامومين شاء أفطروه

( فصل ) قوله صلى الله عليه وسلم لا تصوموا حتى تروا الهلال يقتضي منع الصوم في آخر شعبان  
قبل روية الهلال ورمضان والمراد به منع ذلك على معنى التلقى لرمضان أو الاحتياط وأما صيام يوم  
الشك وغيره من شعبان على غير هذا الوجه لمن كان في صوم متتابع أولن ابتداء التفتل فيه فلا  
بأس به وذهب بعضهم الى أنه لا يصح صوم يوم الشك بوجه والدليل على صحة ذلك ما روى أبو  
هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يتقدم أحدكم رمضان يوم أو يومين الا أن يكون رجلا

بصوم صوما فليصم ذلك اليوم (مسئلة) ولا بأس أن يصام يوم الشك ابتداء وقال محمد بن مسلمة لا يصومه إلا من كان يسرد الصيام وبه قال الشافعي والدليل على ذلك أن هذا يوم من شعبان فبما أن يبدأ بصومه فلا كالتي قبله

( فصل ) وقوله صلى الله عليه وسلم حتى تزوا الهلال الرؤية تكون عامة وخاصة فالعامة فهي أن يرى الهلال الجرم الصغير والعدد الكبير حتى يقع بذلك العلم الضروري في هذا الخلاف في وجوب الصوم والفطر به لمن رآه ومن لم يره ( فرع ) وهذا يخرج عن حكم الشهادة إلى حكم الخبر المستفيض وذلك مثل أن تكون القرية الكبيرة يرى أهلها الهلال فيراه منهم الرجال والنساء والعبيد ممن لا يمكن منهم التواطؤ على باطل فقد قال محمد بن الحكم في مثل هذا يحتاج إلى شهادة ولا تعديل ويلزم الناس الصوم بذلك من باب استفاضة الأخبار لا من باب الشهادات وأما روية الخاصة فهي أن يراه العدد اليسير وذلك على ضربين أحدهما أن تكون المباشرة والثاني أن تكون صاحبة فإن كانت مغيرة فلا خلاف أنه يجوز فيها شهادة رجلين من أهل العدل وإن كانت صاحبة ثبت ذلك شهادتهما عند مالك وقال أبو حنيفة لا يثبت شهادتهما وبه قال سحنون والدليل على ما نقوله أن هذا معنى ثبت به روية الهلال إذا كانت المباشرة مغيرة فوجب أن يثبت به وإن كانت صاحبة كالرؤية العامة ( مسئلة ) ولا يثبت هلال رمضان بشهادة شاهد واحد خلافا لأبي حنيفة والشافعي والدليل على ما نقوله أن هذه شهادة على هلال فلم يقبل فيها أقل من اثنين أصل ذلك الشهادة على هلال شوال وذى الحجة ( فرع ) ولو شهد شاهد على هلال رمضان وشهد آخر على هلال شوال فقد روى عن يحيى بن عمر أنه قال لا تقبل شهادتهما قال القاضي أبو الوليد رضى الله عنه ومعنى ذلك عندى أن الشاهد على هلال شوال لو رآه بعد ثلاثين يوما من رؤية الثاني لم يفطر بشهادتهما حتى يكمل رمضان ثلاثين يوما بعدا كمال شعبان ثلاثين يوما لأن شهادة الثاني لا تصح شهادة الأول لأنه محتمل أن لا يكون الأول رأى شيئا ورأى الثاني هلال شوال لتسع وعشرين خلت من رمضان وأما إذا رأى الثاني هلال شوال بعد تسعة وعشرين يوما من رؤية الأول هلال رمضان فانه يجب أن يفطر بشهادتهما لأن شهادة الثاني تصح شهادة الأول على كل حال لا به محال أن يصدق الثاني ولا يصدق الأول فيجب تأمل هذا والله أعلم وأحكم وروى ابن نافع عن مالك في المجموعة في شاهدين شهدا على هلال شعبان فقد لذلك ثلاثون يوما والجماعة فلا يرى قال هذا شاهدان سوء وهذا يدل على أن الحكم واحد ولو كانا محكمين لما كان في ذلك تكذيب للشاهدين وبالله التوفيق ويحتمل ما قاله يحيى بن عمر وجه آخر وهو أن الحاكم لما شهد عنده شاهد واحد ولم يقض به ردت شهادته ولذلك لم يضيف إليه الذى شهد على هلال شوال وقد قال ابن القاسم فحين رأى هلال رمضان وحده ان الإمام بردها عنه ومعنى ذلك على ما قدمنا أنه لا يحكم بها فاما أن يطلبها حتى نعلم من أن يضيف شهادة غيره إليها فلا ( مسئلة ) إذا ثبت أنه لا يصام بشهادة واحد ولا يفطر بها فإنه يصام ويفطر بشهادة شاهدين من صفتهم أن يكونا عدلين قال لم يكونا من أهل العدالة ولا يعرفان بسفه في المجموعة من رواية ابن القاسم عن مالك لا يصام بشهادتهما ولا يفطر قال أشهب ولو كان أحدهما عدلا وكان في أحدهما بقية رضى وإن كان صالحا لم يصم لشهادتهما ولم يفطر ووجه ذلك أن هذه شهادة فاعتبر فيها صفات العدالة كسائر الشهادات ( فرع ) فإن شهد شاهدان بغير فاعادلة ولا غيرها واحتاج القاضي إلى أن يكشف عن حالهما وذلك بتأخير فقد قال محمد بن



عبدالحكم ليس على الناس صيام ذلك اليوم فإنزكوا، وهذا كما أمر الناس بالصيام فلا شيء عليهم في الفطر ( فرع ) وإذا ثبت رؤية الهلال عند الامام وحكي بذلك وأمر بالصيام ونقل ذلك اليك عنه العدل ونقل اليك عن بلد آخر فقد قال أحد من ميسر الاسكندرية أن يترك الصوم من باب قول خبر الواحد العدل لا من باب الشهادة قال الشيخ أبو محمد كأن الرجل ينقل إلى أهله وابنته البكر مثل ذلك فيزيمهم بتبیت الصيام فقال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه ومعنى هذا عندى أن الصوم يكون بثبوت طريقين أحدهما الخبر والثاني الشهادة فأما طريقه فاخبر فاذا علم الناس رؤيته فنأخبره العدل عن هذه الرؤية بالصيام ويجرى ذلك مجرى طلوع الفجر وزوال الشمس وغروب الشمس في وجوب الصلاة ووجوب الامساك الصوم والفطر عند انقضاء الصوم بالغروب والطريق الثاني الشهادة وذلك إذا قل عدد الراثين له فإنه يثبت من طريق الشهادة فيعتبر فيه من صفات اليهود وعددهم واختصاص ثبوتهم بالحكم ما يعتبر في سائر الشهادات ووجه ذلك اختلاف الناس في رؤيته وأن اختصاص بعض الناس برؤيته دون بعض لدقته وعده واشتباه مطالع أمر شائع ذائع فلما كان هذا المعنى شائعاً فهو كان ما هذه سبيله لا يثبت الا من طريق الشهادة لم يحصل من إحدى حالتين إيماناً يبطل صوم كثير من أول شهر رمضان وذلك ممنوع لوجوب صومه أو يثبت ذلك من طريق الشهادة لتعدد الخبر المتواتر فيه والاجماع على رؤيته بخلاف هذا طلوع الفجر وغروب الشمس للصلاة لأن الوقت للصلاة واسع فإن لم يثبت أوله ولم يتقنه بعض الناس يتقن ما بعده لم يقفه وقت الصلاة وقت الصوم يلزم استيعابه بالعبادة فإن لم شرع فيه من أوله فأت صومه ولا يلزم على هذا طلوع الفجر من يوم الصوم لأن النية والامساك يجوزان تقدمهما قبل الفجر فيمكن استيعاب الوقت بالصوم مع عدم يقن أول الوقت ولا يجوز تقديم النية للصوم قبل يقن دخول الشهر فلذلك جاز أن يثبت بالشهادة فإذا ثبت عند الحاكم شهادة شاهدين لليلة التي تقدم ذكرناها وحكي بالصوم جاز أن ينتقل عنه خبر الواحد ليكن انتقاله عنه لانا قد بينا أنه لما ينتقل الشهادة لتعدد الرؤية وهي وجه ثبوتها فإذا ثبت الرؤية ويمكن أن يشيع عن ثبوت عندهم جعل إلى حكم الخبر ( مسألة ) وإذا رأى أهل البصرة هلال رمضان ثم بلغ ذلك أهل الكوفة والمدينة واليمن فالنبي رواه ابن القاسم وابن وهب عن مالك في المجموع عن زعيمهم الصيام أو القضاء فان الأداء ورأى القاضي أبو اسحاق عن ابن الماجشون أنه ان كان ثبت بالبصرة بأمر شائع ذائع يستغنى عن الشهادة والتعديل فإنه يلزم غيرهم من أهل البلاد القضاء وان كان ثابت عندهم شهادة شاهدين عدلين لم يلزم ذلك من البلاد الا من كان يلزمه حكم ذلك الحاكم ممن هو في ولايته أو يكون ذلك ثبت عند أمير المؤمنين فيلزم القضاء جماعة المسلمين قال وهذا قول مالك وجه الرواية الأولى أنه لما ثبت عند الحاكم انتقل إلى الخبر الذي هو أصل ثبوتهم تمكن أخذ ذلك عنه فوجب أن يستوي حكم ما ينتقل عن الحاكم ثبوتهم وما عتروا به لا يهاقعدا إلى حكم الخبر وجه الرواية الثانية أنه حكم الحاكم فلا يلزم الا من تناله ولايته ويلزمه حكمه ( مسألة ) ومن كان بموضع ليس فيه ما كتم فقد أمر الناس في الصوم أو كان ممن يضع ذلك فقد قال عبدالمالك ينبغي أن رأي ذلك ويتقدم عن يثبت ذلك عنده رؤية نفسه أو رؤية من يثق به فيصوم بذلك ويفطر ويحمل عليه من يقنلى به وجه ذلك أن ثبوتهم عند الحاكم لما تعدل لعدم التأخر بطرحه إلى أصله في ثبوتهم بالخبر وبالله التوفيق ( فصل ) وقوله ولا تفطر واحتى زوجه بدتروا هلال شوال وانفق مالك وأبو حنيفة والشافعي على



ورد هذا في النبي عن الصوم والفطر حتى يرى الهلال الموجب للصوم أو يرى الهلال الموجب للفطر فان غم علينا أحدهما فهذا حكمه لان هذا الشرط وارد بهما فوجب أن يكون راجعا إليهما فوجب أن يكمل العددين ثلاثين وذلك انما يكون في آخر الشهر الذي يكمل فغننا وأن يكمل الشهر الذي هو فيه من غم عليه الهلال ثلاثين على أنه قد ورد ذلك مفسرا في حديث أبي هريرة فقال صلى الله عليه وسلم غم عليكم كما لو أعدت شعبان ثلاثين ص **ع** مالك انه يلقاها الهلال رؤى في زمان غننا ابن عفان بعشي فم يفسر غننا حتى أمسى وغابت الشمس **ع** ش قوله ان الهلال رؤى في زمان غننا غننا بن عفان بعشي العشي ما بعد الزوال الى آخر النهار وقوله فم يفسر غننا حتى أمسى دليل على أنه كان في رمضان وان الهلال الذي رؤى هو هلال شوال ولا خلاف بين الناس انه اذا رؤى بعد الزوال فانه لليلة القادمة وأما اذا رؤى قبل الزوال فان مالك والشافعي وأبا حنيفة وجهور الفقهاء يقولون انه لليلة القادمة وقال ابن حبيب هو لليلة خالية ورواه ابن زبدي عن ابن وهب وبه قال أبو يوسف قد روي القولان عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال أبو بكر بن الجهم وهذا لا يثبت عن عمر رواه شبك وهو مجهول والدليل على صحة ما ذهب اليه الجمهور أن هذا الهلال رؤى نهارا فوجب أن يكون لليلة القادمة أصله اذا رؤى بعد الزوال قال وهذا الخلاف انما هو اذا رؤى في يوم ثلاثين ولا يصح أن يكون قبل ذلك ص **ع** قال يحيى سمعت مالكا يقول في الذي يرى هلال رمضان وحده انه يصوم لانه لا يثبت أن يفطر وهو يعلم أن ذلك اليوم من رمضان ومن رأى هلال شوال وحده فانه لا يفطر لان الناس يتهموه على أن يفطر منهم من ليس مأمويا ويقول أولئك اذا ظهر عليهم قدر رأينا الهلال ومن رأى هلال شوال نهارا فانه لا يفطر ويتم صيام يومه ذلك فاما هو هلال الليلة التي تأتي **ع** وهذا كما قال من رأى هلال رمضان وحده صام سواء كان في المصر أو منفردا في صحراء مخرقا لمن قال لا يصوم حتى يحكم الامام بأن ذلك اليوم من رمضان والدليل على ذلك قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن جهة المعنى انه اذا رآه الصوم لرؤيه غيره فبان يلزم من رؤيته هو متيقنا أولى وأحرى (فرع) فان أظفر عامدا فعليه الكفارة خلافاً لابي حنيفة في قوله لا كفارة عليه والتيسيل على ما نقله ان هذا عامد للفطر منتهك لحرمه الشهر فعليه الكفارة كما لو أظفر في اليوم الثاني

(فصل) وقوله ومن رأى هلال شوال وحده فانه لا يفطر وهذا بما لا يختلف فيه في المذهب اذا كان في المصر وبه قال أبو حنيفة ووجهما احتج به مالك رحمه الله من أن ذلك ذريعة لاهل الفسق والبدع الى الفطر قبل الناس بيوم وبعده رؤى الهلال اذا ظهر عليهم وقال أشهب يفطر بالنية وبمسك عن الأكل وهذا هو الصحيح لان الاسكاف عن الأكل يخرج عما خيف عليه (مسئلة) وأما ان كان وحده في سفر فليفطر اذا لم ير لعل غيره قد رآه ولو علم أن غيره لم يره لكان حكمه الاسكاف كالنبي في الحضر

(فصل) وقوله ومن رأى هلال شوال نهارا فلا يفطر ويتم صومه ذلك فاما هو هلال الليلة التي تأتي على ما تقدم من أن الهلال اذا رؤى قبل الزوال أو بعده فانه لليلة القادمة فان رآه في آخر شعبان لم يلزم الاسكاف عن الأكل وان رآه في آخر رمضان لم يجزه الفطر ص **ع** قال يحيى سمعت مالكا يقول اذا صام الناس يوم الفطر وهم يظنون أنهم من رمضان فجاءهم ثبت أن هلال رمضان قد روي قبل أن يصوموا بيوم وأن يومهم ذلك أحد وثلاثون فانه يفطرون من ذلك اليوم أي ساعة جاءهم الخبر

وحديثي عن مالك أنه بلغه أن الهلال رؤى في زمان غننا بن عفان بعشي فلم يفسر غننا حتى أمسى وغابت الشمس قال يحيى سمعت مالكا يقول في الذي يرى هلال رمضان وحده انه يصوم لانه لا يثبت أن يفطر وهو يعلم أن ذلك اليوم من رمضان ومن رأى هلال شوال وحده فانه لا يفطر لان الناس يتهمون على أن يفطر منهم من ليس مأمويا ويقول أولئك اذا ظهر عليهم قدر رأينا الهلال ومن رأى هلال شوال نهارا فلا يفطر ويتم صيام يومه ذلك فاما هو هلال الليلة التي تأتي قال يحيى سمعت مالكا يقول اذا صام الناس يوم الفطر وهم يظنون أنهم من رمضان فجاءهم ثبت أن هلال رمضان قد روي قبل أن يصوموا بيوم وأن يومهم ذلك أحد وثلاثون فانه يفطرون من ذلك اليوم أي ساعة جاءهم الخبر

غير أنهم لا يصومون صلاة العيدين كان ذلك جاءهم بعد زوال الشمس ﴿ش قوله اذا صام الناس يوم الفطر وهم يظنون انه من آخر رمضان فجاءهم ثبت انه يوم الفطر وذلك يكون على وجهين أحدهما رؤى بهلال رمضان في أوله أو كمال عدده قبل هذا اليوم والثاني رؤى بهلال شوال بالاسم وعلى الوجهين بازم الافطار ساعة يصبح أخبر بذلك كان في أول النهار أو في آخره فان كان بعد الزوال لم يصلا صلاة العيد لانه قد فات وقتها ولا يصلى في ذلك الوقت في فطر ولا أضى (مستله) فان كانوا في آخر شعبان فيا يظنون فجاءهم الثبوتان اليوم من رمضان باحد الوجهين اللذين قد مرنا ذكرهما وجب عليهم الاساك عن جميع ما عسك عنه الصائم سواء كانوا أكلوا ذلك اليوم أو لم يأكلوا لانه انما جاز لهم الفطر وهم يظنون ان ذلك اليوم من غير رمضان فاذا علموا انه من رمضان كان عليهم الاساك وانما يجوز استدامة الفطر لمن كان له الفطر لعنصر العلم بأن ذلك اليوم من رمضان فاذا زال العذر كان له استدامة الفطر باقى يومه كالحائض والمرضى والمسافر (فرع) فان أفطر وأبعد العلم بأن اليوم من رمضان سواء كانوا أفطروا قبل ذلك أو لم يفطروا قال ابن القاسم لاشئ عليه الآن يفطر جرعة وعلمنا على من أفطر في رمضان عاصداً عليه الكفارة قال القاضي أبو محمد القياس أن لا كفارة عليه لان الكفارة لا تجب بالتمتع وانما تجب بافساد الصوم بين ذلك انه لو أفسد الصوم بالأكل لكان عليه الكفارة ولو أكل مرة ثانية في يومه ذلك لم تجب عليه كفارة لانه لم يفسد ذلك صوماً

### ﴿من أجمع الصيام قبل الفجر﴾

ص مالك نافع عن عبد الله بن عمر انه كان يقول لا يصوم الا من أجمع الصيام قبل الفجر مالك عن ابن شهاب عن عائشة وحفصة زوجي النبي صلى الله عليه وسلم مثل ذلك ﴿ش قوله لا يصوم الا من أجمع الصيام قبل الفجر الاجماع للصيام هو العزم عليه والقصد له وذلك ان الصوم من جملة العبادات فلا يصح صوم رمضان ولا غيره الا نية هذا هو المشهور من المذهب وفي المدونة في المرأة الحائض تستيقظ بعد الفجر ترى الطهر فتشك ان ذلك الطهر ليلاتها تصوم وتقضى غائقة أن يكون الطهر بعد الفجر واختلف أصحابنا في تأويل ذلك فمنهم من قال هذه رواية في ان الحائض لا تقطع النية المتأولة لا في الشهر بخلاف المسافر ومنهم من قال ان هذه رواية عن مالك في جواز الصوم بغربة كقول ابن الماج: ومن فمى أصح ولا يدري بأن اليوم من رمضان فثبت رؤى بهامة لا يحتاج معها الى شهرة أو رؤى خاصة تشهد عند الامام قبل الفجر فلم يأكل حتى علم بأن اليوم من رمضان انه يجوز عن صومه ان كان لم ينو فيه صوماً غيره رواء القاضي أبو اسحاق في مبسوطه عن ابن الماجشون وادليل على صحة القول الأول ما روى عن عيسى بن عبد الله بن عمر انه قال انما الامام بالنيات وانما امرى ماوى وليلتنا من جهة القياس ان هذا الصوم فلم يصح الابنية قال القاضي أبو الوليد رضى الله عنه والذي عندي ان المسئلة تحفل بغير هذا وذلك ان يكون معنى قوله فتصوم ففسك عن الاكل في غيبة يومها يكون حكمها في ذلك حكم من طرأ عليه العلم بأن اليوم من رمضان فان عليه ان يصوم غيبة اليوم ثم يقضى ويحتمل وجهاً آخر ان تكون رأت الطهر وهي تشك في الفجر فنوت الصوم ثم لم يتبين لها أمر الفجر حتى نابت واستيقظت بعد الفجر وقد تهايتن أمرها فان عليها ان تصوم ذلك اليوم لاها تجوز انها قد أدركت وقت النية وتقضى لانهما تجوز انهما لم تدركا والله أعلم

غير أنهم لا يصومون صلاة العيدين كان ذلك جاءهم بعد زوال الشمس ﴿ش قوله اذا صام الناس يوم الفطر وهم يظنون انه من آخر رمضان فجاءهم ثبت انه يوم الفطر وذلك يكون على وجهين أحدهما رؤى بهلال رمضان في أوله أو كمال عدده قبل هذا اليوم والثاني رؤى بهلال شوال بالاسم وعلى الوجهين بازم الافطار ساعة يصبح أخبر بذلك كان في أول النهار أو في آخره فان كان بعد الزوال لم يصلا صلاة العيد لانه قد فات وقتها ولا يصلى في ذلك الوقت في فطر ولا أضى (مستله) فان كانوا في آخر شعبان فيا يظنون فجاءهم الثبوتان اليوم من رمضان باحد الوجهين اللذين قد مرنا ذكرهما وجب عليهم الاساك عن جميع ما عسك عنه الصائم سواء كانوا أكلوا ذلك اليوم أو لم يأكلوا لانه انما جاز لهم الفطر وهم يظنون ان ذلك اليوم من غير رمضان فاذا علموا انه من رمضان كان عليهم الاساك وانما يجوز استدامة الفطر لمن كان له الفطر لعنصر العلم بأن ذلك اليوم من رمضان فاذا زال العذر كان له استدامة الفطر باقى يومه كالحائض والمرضى والمسافر (فرع) فان أفطر وأبعد العلم بأن اليوم من رمضان سواء كانوا أفطروا قبل ذلك أو لم يفطروا قال ابن القاسم لاشئ عليه الآن يفطر جرعة وعلمنا على من أفطر في رمضان عاصداً عليه الكفارة قال القاضي أبو محمد القياس أن لا كفارة عليه لان الكفارة لا تجب بالتمتع وانما تجب بافساد الصوم بين ذلك انه لو أفسد الصوم بالأكل لكان عليه الكفارة ولو أكل مرة ثانية في يومه ذلك لم تجب عليه كفارة لانه لم يفسد ذلك صوماً

حدثني يحيى عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول لا يصوم الا من أجمع الصيام قبل الفجر وحدثني عن مالك عن ابن شهاب عن عائشة وحفصة زوجي النبي صلى الله عليه وسلم مثل ذلك

(فصل) قوله لا يصوم الا من أجمع الصيام قبل الفجر منع الصوم دون نية قبل الفجر فان نوى بعد الفجر فالذي ذهب اليه مالك ان ذلك لا يجوز فيه في فرض ولا نفل وقال أبو حنيفة كل ما كان من الصوم معيناً كرمضان والشهر المعين فانه يجزى صومه نية قبل الزوال وما كان غير معين فانه لا يجزى إلا بنية قبل الفجر وقال الشافعي واحداً من الفرض يقتضى نية قبل الفجر والنفل يجزى بنية قبل الزوال والدليل على صحة ما نقوله ان هذا صوم شرعى فاقتضى نية قبل الفجر أصله مع أبي حنيفة غير المعين وأصله مع الشافعي الفرض (مسئلة) اذا ثبت ذلك فوقت النية من وقت غروب الشمس من ليلة يوم الفطر الى طلوع الفجر منه اذا كان قبله يوم فطر فن أراد أن ينوى صيام أول يوم من رمضان أو غيره فوقت ذلك من وقت غروب الشمس من ليلته الى طلوع الفجر من يومه ووجه التوسع في ذلك ان وقت الدخول في هذه العبادة غير متعين للكف وهو وقت نوم وغفلة وفي ارتقاب ذلك مشقة بخلاف الصلاة فان كان ذلك في غير صوم معين زمنه فنوى ذلك من أول ليلته فله أن يرجع عن نيته ما لم يبلغ فجر يومه وان كان في ذلك صوم يتعين زمنه فان شرط صحة النية أن يستحبها الى وقت طلوع الفجر وهو وقت الدخول في الصوم (مسئلة) ويجوز أن ينوى صوم جميع رمضان من أوله خلافاً لأبي حنيفة والشافعي والدليل على ما نقوله قوله صلى الله عليه وسلم وأما لأمري ما نوى وهذا قد نوى جميع الشهر فوجب أن يكون له ودلينا من جهة القياس أن هذا عبادة تحب في العام مرة فيجاز أن تشملها نية كالزكاة (فرع) فان نوى صوماً متتابعاً أو معيناً غير متتابع أو كان شأنه رد الصيام فليس عليه تثبيت الصوم لكل يوم قاله مالك في المختصر قال الشيخ أبو القاسم ذلك في كل صيام متصل متتابع ككفارة القتل والظهار والنذر وقال الشيخ أبو بكر وهذا استحسان والقياس أن عليه التثبيت لجواز فطره ووجه ما قاله أبو بكر ان حكم نية الصوم لا يتقدم على زمان صومها الا بزمان لا يجوز فيه فطرته ولا يصح فيه غير ذلك الصوم ولذلك جاز أن يتقدم اليوم من أول ليلته ولا يجوز أن يعمل بينهما بين زمن صومها نهار يجوز فطره ولا صومه من غير جنس ذلك الصوم كالأبجوز أن ينوى صيام يوم من رمضان في يوم من شعبان لماذا كرناه ووجه هذا القول الذي حكى عن مالك انه اذا نزع في الصوم وأزمنه نفسه صح له أن ينوى منه ما شاء لان الدخول فيه والالتزام به يجعله بمنزلة العبادة الواحدة في النية ولا يعتبر بما تحلله من أزمنة الصوم والفطر كالأبجوز بما تحلله من زمن الليل والله أعلم وحكم (مسئلة) وهل يجزى الاداء عن القضاء يتخرج في ذلك وجهان على اختلاف أقوال أصحابنا في الاسرار اذا التبت عليه الشهر ورفصام شعبان هتقدانه رمضان فقد قال عبد الملك المجزى به الشهر الثاني عن رمضان الاول لانه قضاء عنه وقديلا لا يجزى نه شي من ذلك وأمانة القضاء عن نية الاداء فيتخرج في ذلك أيضا وجهان على اختلاف أقوال أصحابنا فبين صام رمضان قضاء عن صوم رمضان عليه فقد روى يحيى عن يحيى عن ابن القاسم لا يجزى له لواحد منهما وقاله أشهب في المجموعة قال الشيخ أبو محمد هذا خلاف قول ابن القاسم في المدونة وقد اختلف في تأويله فقال أبو الفرج ان معنى قول ابن القاسم في المدونة انه يجزى نه عن الشهر الذي حضر ويقضى الاول وقال علي بن جعفر التلياني معناه يجزى نه عن الماضي والله أعلم

﴿ ما جاء في تعجيل الفطر ﴾

ص **ع** مالك عن أبي حازم عن سهل بن سعد الساعدي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يزال الناس يتزعجونوا الفطر **ع** مالك عن عبد الرحمن بن حرملة الأسلمي عن سعد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يزال الناس يتزعجونوا الفطر **ع** ش قوله لا يزال الناس يتزعجون بدعي الله عليه وسلم لا زالون يتزعجون أمر دينهم ما فعلوا ذلك على سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم وبجعل الفطر أن لا يؤخر بعد غروب الشمس على وجه التشديد والمبالغة واعتقاد أن لا يجزى **ع** الفطر عند غروب الشمس على سبب إتساقه للبودو وأما من أخر فطره باختباره لأمه عن أبيه اعتقاده أن صومه قد كمل عند غروب الشمس فلا يكمله ذلك رواه ابن نافع عن مالك في المجموع وقد روي أبو سعيد أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا أصوافكم أكم أراذن أو أصل فليواصل حتى السحر **ع** وروي ابن وهب عن مالك أنه قال لا يواصل أحد من السحري إلى السحر **ع** وقال ابن وهب الأخذ بحديث النبي صلى الله عليه وسلم أولى وجهه مذهب المالكية أنه تأول الحديث **ع** أكم أراذن تأخيرا لكل المانع منه من الأكل من شغل أو دواء أو غير ذلك فليؤخر إلى السحر ولا يصل بين اليومين وإن كان من الليل لا يصبح صومه بدليل أنه لا يصبح أفرادها الصوم دون النهار **ع** وبصح أفراد النهار بالصوم وأنه متعلق في ذلك بحديث عبد الله بن عمر عن أبي أوفى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا رأيت الليل قد أقبل من ههنا فقد أظلم الصائم ففعل **ع** الليل فطرا **ع** (مسئله) إذا نبت ذلك فقام الصوم وقت الفطر هو إذا انقضى غروب الشمس وكل ذهب النهار والدليل على ذلك قوله تعالى **ع** أمموا إلى الصيام إلى الليل وهذا يقتضي الإمساك إلى أول جزء من الليل غير أنه لا بد من إمساك جزء من الليل ليقين صيام جميع أجزاء النهار **ع** وماذا يعتبر في ذلك فأما المقدور من كان في مكان ليس فيه مؤذن فانه إذا رأى الفجر قد طلع أمسك للصوم وإذا رأى الشمس قد غربت أظلم فطرا وأما الذي فانه يعتبر في ذلك بقول من يشقوه **ع** ممل وأما البصر الذي يكون في الحضرة أوفى المصرفة المؤذنون قد روي ابن نافع عن مالك أنه لا يأكل كل إذا كان أذانهم عند الفجر وإن رأى هو الفجر لم يطلع ولا يفطر حتى يذوقوا وإن رأى هو الشمس قد غربت لاهم موكول بذلك وهم عاتيه **ع** وروي عيسى عن ابن القاسم **ع** كل وشرب حتى يطلع الفجر ولا ينتظر إلى مؤذن ولا ماثوب إذا كان ممن يعرف الفجر فسكان في موضع ينظر إليه فإن كان في موضع لا يرى الفجر فامسك وكذلك الفطر إذا غربت الشمس ولم يشك فاذنك فامسك ولا ينتظر المؤذن كان في موضع فيه مؤذنون **ع** ولم يكن قال عيسى وأمن أن **ع** كتبه وذلك كله في المدينة **ع** مالك عن ابن شهاب عن جابر بن عبد الرحمن بن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان كانا بليسان المغرب حين ينظران إلى الليل الأسود قبل أن يظفرا ثم يظفرا بعد الصلاة وذلك في رمضان **ع** ش قوله كانا بليسان المغرب حين ينظران إلى الليل الأسود بدعي كانا بانه في أوق المشرق وذلك عند غروب الشمس وهو معني قوله صلى الله عليه وسلم وإذا رأيت الليل قد أقبل من ههنا فقد أظلم الصائم فكان عمر وعثمان إذا رأيا أسود الليل في أوق المشرق يتنصرون الشمس في أوق المغرب يشترعان في صلاة المغرب لانه لا خلاف أن تعجيلها مشرو **ع** فكانا بليسان بالعادة فإذا فرغا من الصلاة فطرا وليس هذا بتأخير للفطر لان التأخير ما كره من آخره إلى اشتباك النجوم على وجه المبالغة ولم يؤخر لبادرة إلى عبادة

﴿ما جاء في تعجيل الفطر﴾

\* وحدثنى يحيى عن مالك  
 عن أبي حازم عن دينار عن  
 سهل بن سعد الساعدي  
 أن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم قال لا يزال الناس  
 يتغير ما عجّلوا الفطر  
 \* وحدثنى عن مالك عن  
 عبد الرحمن بن حمزة  
 الأحملي عن سعيد بن  
 المسيب أن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قال  
 لا يزال الناس يتغير ما عجّلوا  
 الفطر \* وحدثنى عن  
 مالك عن ابن شهاب عن  
 حديد بن عبد الرحمن أن هر  
 ابن الخطاب وعثمان بن  
 عفان كانا يبعان المغرب  
 حين ينظران إلى الليل  
 الأسود قبل أن يفطرا  
 ثم يفطران بعد الصلاة  
 بذلك في رمضان



وحدثني عن مالك عن ميمى مولى أبى بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أنه سمع أبى بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام يقول كنت أنا وأبى عند مروان بن الحكم وهو بالمدينة ( ٤٤ ) فذكر أنه أنابا إليه يقول من أصبح جنباً فطر

أبى هريرة قال: بأرضه العقيق فلصق به ذلك فركب عبد الرحمن وركب مع حتى أتينا أبا هريرة فحدثت معه عبد الرحمن ساعة ثم ذكر له ذلك فقارأ أبو هريرة لأعلى بلداً أخا غير أخيه فخره وحديثي عن مالك عن سفيان مولى أبي بكر عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن عائشة وأم سلمة زوجتي النبي صلى الله عليه وسلم أنهما قالتان: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يصحب جنبا من جاءه غير احتلام ثم صوم





التي صلى الله عليه وسلم وجب عليهن أن يخبرن بذلك ليقبدي الناس برسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك قال الله تعالى وإذا كن من ابني في يوتكن من آيات الله والحكمة أن الله كان لطيفاً خبيراً فلما علم أن أم سلمة قد أعلمتها بقوله صلى الله عليه وسلم وأنه قد اعتقد أن حكمه في ذلك غير حكم النبي صلى الله عليه وسلم غضب صلى الله عليه وسلم انكاراً لقوله ولترك الناس به وقال إني والله لا أتفككم لله وأعلمكم بحدوده ص **ع** مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت أن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليقبل بعض أزواجه وهو صلى الله عليه وسلم ليقبل بعض أزواجه وهو صائم ثم تضحك **ع** ش قولها يقبل بعض أزواجه وهو صائم دليل على أن القبلة لا تمنع صحة الصوم ولا خلاف في ذلك إلا أنه يكره لمن لا يأمن بنفسه ولا يملكها الثلاث كون صبا إلى ما يفسد الصوم والمباشرة تجرى في ذلك مجرى القبلة لانهما ما يلتصق بهما من باب الاستتار وما يصح ما لا يملك من مذى أو مئى (نقل) وقوله ثم تضحك يحصل أن تكون عائشة تضحك عند ذلك لما كانت تخبر به عن مثل هذا ولعلها هي المخبر عنها والنساء لا يحدثن الرجال عن أنفسهن بمثل هذا فكانت تتبسم من أخبارها حاجة الناس إلى معرفة هذا الحكم ويحصل أن نشر بعضكم إلى أنها هي المخبر عنها لا تصح معرفتها بما أخبرت به عنه صلى الله عليه وسلم وقال الله أودى يحصل أن تضحك تعجباً عن مخالفتها في ذلك ويجعل أن تستذكر حب النبي صلى الله عليه وسلم إياها فضحك سروراً بذلك وما قدمناه أولى وأظهر والله أعلم وحكم ص **ع** مالك عن يحيى بن سعيد أن عائشة ابنة سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل امرأة عمر بن الخطاب كانت تقبل رأس عمر بن الخطاب وهو صائم ثم تضحك **ع** ش قولها أنها كانت تقبل رأس عمر بن الخطاب وهو صائم يجعل أن تفعل ذلك على وجه الالتذاذ ويجعل أن تفعله على وجه الإكرام والبر وقوله وهو صائم لا يدل على أنها هي صائمة لجواز أن تكون حاضاً في وقت صوم في رمضان أو يكون صوم في غير رمضان ولكنه يستدل على أن المباشرة لا تنفس الصوم وإن لم ينعمها من ذلك خوفاً على صومه للالتذاذ بمباشرتها لشيء من جسده ولكنه لما عرفت من نفسه ملكها في مثل هذا لم ينعمها من ذلك ولم ينهها ولعلها قد التذ بفعالها ص **ع** مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبد الله أن عائشة بنت طلحة أخبرته أنها كانت عند عائشة تزوج النبي صلى الله عليه وسلم فدخل عليها زوجها هناك وهو عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق وهو صائم فقالت له عائشة ما يمنعك أن تدن من أهلكت فتقبلها وتلاعها ففسد تلعب مثل هذا الحكم وأعلامه يجوز وأن الصوم لا يفسد بذلك ولم تقصد بذلك أمره به لأن أحداً لا يؤمر بمثل هذا وإنما هو موقوف على اختيار فاعله وليس في ذلك إباحة لتقبله إياها بحضرة عائشة وغيره لأن هذا ما يجب أن يستتر به ولا يفعل بحضرة أحد أو تأماساً عنه من المانع من ذلك أن كان الصوم أو غيره ولعله قد قبلها بذلك عنه فأرادت أن تلعب الله غير مانع

(فصل) وقوله قبلها وأنا صائم أظهر الأمر الذي كان يعتقد أنه مانع مما أحاطه به فقالت له نعم ولم تعد عليه الحظ على الملاعبة والتقبل بعد أن كملت تلعبه بالحكم فثبت أنها ما تقصدت التعامد دون الحظ على الملاعبة ولعل عائشة قد علمت من عبد الله هذا ملكه لنفسه عند مثل هذا يخبر زوجها أو غيره ما فعل ذلك أحاطه وروى ابن وهب في موطنه عن مالك أم القبلة في التطوع فأنار جواً يكون ذلك واسعاً وأما في الفريضة فإن ترك ذلك أحب إلى وليس في حديث عائشة من هذا الوجه

وحدثني عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أنها قالت أن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليقبل بعض أزواجه وهو صائم ثم تضحك **ع** وحدثني عن مالك عن يحيى بن سعيد أن عائشة ابنة زيد بن عمرو بن نفيل امرأة عمر بن الخطاب كانت تقبل رأس عمر بن الخطاب وهو صائم فلانها **ع** وحدثني عن مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبد الله أن عائشة بنت طلحة أخبرته أنها كانت عند عائشة تزوج النبي صلى الله عليه وسلم فدخل عليها زوجها هناك وهو عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق وهو صائم فقالت له عائشة ما يمنعك أن تدن من أهلكت فتقبلها وتلاعها ففسد تلعب مثل هذا الحكم وأعلامه يجوز وأن الصوم لا يفسد بذلك ولم تقصد بذلك أمره به لأن أحداً لا يؤمر بمثل هذا وإنما هو موقوف على اختيار فاعله وليس في ذلك إباحة لتقبله إياها بحضرة عائشة وغيره لأن هذا ما يجب أن يستتر به ولا يفعل بحضرة أحد أو تأماساً عنه من المانع من ذلك أن كان الصوم أو غيره ولعله قد قبلها بذلك عنه فأرادت أن تلعب الله غير مانع

ما يدل على نفل ولا فرض ص **•** مالك عن زيد بن أسلم أن أباه مرة وسعد بن أبي وقاص كانا  
برخصان في القبلة للصائم **•** ش قوله كانا برخصان دليل على أن الباب يتعلق به منع ولو لا ذلك  
لكان مطلقا بما حواها بما يكون رخصة ما يتعلق به المنع وأرخص في شيء منه لأمرنا

**•** ما جاء في التشديد في القبلة للصائم **•**

**•** وحدثنى عن مالك عن

زيد بن أسلم أن أباه مرة

وسعد بن أبي وقاص كانا

برخصان في القبلة للصائم

**•** ما جاء في التشديد في

القبلة للصائم **•**

**•** وحدثنى يحيى عن مالك

أنه بلغه أن عائشة زوج

النبي صلى الله عليه وسلم

كانت إذا ذكرت أن

رسول الله صلى الله عليه

وسلم يقبل وهو صائم تقول

وايمك أمك لنفسه من

رسول الله صلى الله عليه

وسلم قال يحيى قال مالك

قال هشام بن هروة قال

عروة بن الزبير لم أر القبلة

للصائم تدعواي خبير

**•** وحدثنى عن مالك عن

زيد بن أسلم عن عطاء بن

يسار أن عبد الله بن عباس

سئل عن القبلة للصائم

فأرخص فيها للشيخ

وكرها للشاب **•** وحدثنى

عن مالك عن نافع بن عبد

الله بن عمر كان يحيى عن

القبلة والمباشرة للصائم

ص **•** مالك أنه بلغه أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت إذا ذكرت أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يقبل وهو صائم تقول وايمك أمك لنفسه من رسول الله صلى الله عليه وسلم **•** ش قولها  
رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقبل وهو صائم تقول وايمك أمك لنفسه من رسول الله صلى الله  
عليه وسلم تنبيه على أن القبلة قد تدنو لبصاحبا إلى إفساد الصوم وإن النبي صلى الله عليه وسلم كان  
يقبل فإنه كان يملك نفسه لمسا لا يجوز معه إفساد صومه فن يملك نفسه هذا المالك حتى يقبض به في  
استئذان القبل ولا يتبني على نفسه عاقبته وأما من قد وقع منه هذا الفعل فليس فلاحته عليه ولا يفسد  
صومه لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك ولا يفسد صومه **•** ش قال يحيى قال مالك قال  
هشام بن عروة قال عروة بن الزبير لم أر القبلة للصائم تدعواي خبير **•** ش قوله لم أر القبلة تدعو  
إلى خبير يريد أنها من دواحي الجوع والأزال وهذا ما يفسد الصوم فليس في قصدها والفعل بها لمن  
لا يملك نفسه إلا التفرير بصومه وأما من يملك نفسه وعرف منها الانتفاء على كل حال فلا حرج عليه  
فيها لما تقدم ذكره وفي المجموع قال ابن القاسم شدد مالك في القبلة للصائم في الفرض والتطوع  
وروي بن حبيب عن مالك أنه شدد في القبلة في الفريضة وأرخص فيها في التطوع وتركها أحبابه  
من غير ضيق وجه رواية ابن القاسم أن ما منع منه صوم الفرض منع صوم التطوع كالأموانع  
ص **•** مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن عبد الله بن عباس سئل عن القبلة للصائم  
فأرخص فيها للشيخ وكرها للشاب **•** ش قوله سئل عن القبلة فأرخص فيها للشيخ وكرها  
لشباب أما ذلك لأن الشيخ في الغالب يملك نفسه لأنه ليس فيه من الشهوة والشدة إلى معاني الجماع  
ما في الشاب فهو بأمن عاقبة القبلة ولا يتبين أن يتسبب منها ما يفسد صومه وأما الشاب فلا يقدر في  
الغالب على ملك نفسه لحذته وشره إلى أمر النساء وقوة شهوته فربما أنقض به الأمر إلى أن ينجى  
لا فراط الشهوة عليه فيفسد صومه وأما هذا على الغالب من أحوال الناس وقد يكون في الشباب  
من يأمن هذا ويملك نفسه فلا جناح عليه **•** مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان ينهى  
عن القبلة والمباشرة للصائم **•** ش تنبيه عن القبلة والمباشرة لما قد متنا من خوف ما يحدث فيها  
فإن قبل وسلم فلا شيء عليه وكذلك إن باشر فإن قبل أو باشر فأنظر ولم يخرج من قبله فروى ابن  
القاسم عن مالك في الحديثية عليه القضاء وروي بن وهب عن مالك لأقضاء عليه حتى ينجى وجه  
الرواية الأولى أن الانعاط لا يكون لضعف شديده ويتيقن معه انفصال الماء عن موضعه فلا يتيقن  
أداء العبادة وسلامتها بما يفسدها فلا بد من القضاء وجه رواية ابن وهب أن اللذة غير مائة إلا أن  
الإنسان لا يكاد يستبديها ولو روى سلامة الصوم منها بطل أكثر الصوم ولو بلغت اللذة مبلغا  
يتخاف منه انفصال الماء لماس من المذى فإذا عرا من المذى علمنا أنها لذة يسيرة لا تنفصل معها الماء  
من مستقره وسوى ابن القاسم في رواية عيسى بن المباشرة وغيرها فقال لا يقضى إلا أن ينجى  
(مسئلة) وإن خرج منه ماء فلا يخاف أن يكون مذيا أو مينا فإن كان مذيا كان عليه القضاء

واختلف أصحابنا في وجه ذلك فحكى القاضي أبو محمد أن من أصحابنا من حل ذلك على الاستيعاب ومنهم من حله على الوجوب فأما من قال أنه على الوجوب أو على السبب فتعلق في ذلك بما قدمناه ( فرغ ) قال القاضي أبو محمد واتفق أصحابنا على أن لا كفارة عليه ووجه ذلك أننا نتوجب عليه القضاء لأن الصوم قد ثبت في ذمته فإذا خرج منه المذنب لم يثبت أن أداء صومه ولا برائة ذمته فذمه القضاء وأما الكفارة فإنها لم تثبت في ذمته وإنما ثبت لتيقن الفطر على صفات معتبرة ونحن لا نتيقن ذلك فلم نجعل الكفارة ( مسئلة ) وأما أن أمي فعليه القضاء وهل عليه الكفارة أم لا لا يتخلو أن يكون قبل قبلة واحدة فأنزل أو قبل فالتدفع أو فأنزل فان قبل قبلة واحدة وأبشر أو لمس مرة واحدة فأنزل فقال أشهب لا كفارة عليه حتى يكرر وقال ابن القاسم عليه الكفارة في ذلك كله إلا في النظر فلا كفارة عليه وجه قول أشهب إن اللبس والقبلة والمباشرة ليست بفطر في نفسها وإنما يتقن أن يؤدى إلى الأمر الذي يقع به الفطر فإذا فعله مرة واحدة فلم يقصد الإزالة وفساد الصوم فلا كفارة عليه كالنظر إليها وإذا كرر ذلك فقد قصد فساد صومه فعليه الكفارة كالمكرر النظر وفي الجمله أن ذلك مبني على أنه مباح ما لم يظن منه وقوع الإزالة ووجه قول ابن القاسم أن هذه معان يقع بها الإزالة كثيرا وهي من دواعيه فلا تفعل غالباً إلا لعني الاستقناع الذي من صده الإزالة فالفاعل لها مغرر بصومه فإن كان سبب فساد صومه فعليه الكفارة كالمواستدام وهذا القول مبني على المنع من هذه المعاني للصائم وليس كذلك النظر فإنه لا يستفاد منه فهو بمنزلة المسكلة وهذا إذا كان النظر لفيرة فإنه نظر نظيرة واحدة بقصد بها الذلة فأنزل فقد قال الشيخ الأجلست عليه القضاء والكفارة ودوالصحيح عندي أنه إذا قصد بها الاستقناع كانت كالقبلة وغير ذلك من أنواع الاستقناع والله أعلم وأحكم وروى في المدينة عن مالك أنه من نظر إلى امرأه فغيره فالتذنب عليه القضاء دون الكفارة قال ابن القاسم إلا أن يديم النظر إليها فالتذنب عليه الكفارة وورق ابن نافع في روايته عن مالك بين النظر وبين القبلة والمباشرة والملاعبة فبعض في ذلك كله الكفارة

#### باب ما جاء في الصيام في السفر

باب ما جاء في الصيام في السفر

حدثني يحيى عن مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عبد الله بن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج إلى مكة فمكث في رمضان فصام حتى بلغ الكسكيد ثم افطر فأفطر الناس وكانوا يأخذون بالأحدث فالحديث من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم

عن مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن عتبة بن مسعود عن عبد الله بن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج إلى مكة فمكث في رمضان فصام حتى بلغ الكسكيد ثم افطر فأفطر الناس وكانوا يأخذون بالأحدث من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قوله خرج إلى مكة فمكث في رمضان حتى بلغ الكسكيد وهذا يدل على جواز الصوم في السفر لصوم النبي صلى الله عليه وسلم فيمن المدينة حتى بلغ الكسكيد وهذا ما بين عسافان وقد بينه كذلك قال البخاري فأطربه فأفطر الناس لفطره ويحتمل أن يكون ذلك ليتقوا العدوم وقد روي هذا منصوصاً عليه ولعله لذلك آخر الفطر إلى الكسكيد ولا خلاف بين فقهاء الأمصار في أن صيام رمضان في السفر يصح الأمر يروى عن بعض أهل الظاهر فإنه قال لا يصح ولا يجزى عنمو الدليل على ما نقلوه قوله تعالى فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر وعلى الذين بطيقونه فدية طعام مسكين فمن نطق عخره فهو خير به وأن تصوموا خير لكم إن كنتم تعلمون فوجه الدليل من الآية أنه تعالى وأن تصوموا خير لكم إن كنتم تعلمون ( مسئلة ) إذا ثبت صحة الصوم في السفر فإنه أفضل من الفطر لمن قوى عليه وقال عبد الملك بن الماجشون الفطر أفضل والدليل على ما نقلوه

قوله تعالى وإن تصوموا خير لكم وجه قول مالك أن الصوم تعلق بالثمة فالمبادرة إلى إبراهاة أولى لما  
 رباطاً من الموانع والأشغال والفرق بينه وبين القصر في السفران التمتع بما يأتى به من القصر  
 وفي مسئلتنا التمتع مستغلة الصوم ( فرع ) أذا ثبت ذلك فإنه يباح له الفطر في السفر مادام يباح  
 له القصر قال الشيخ أبو القاسم فحين قدم في أضعا في سفره إلى بلخ فله الفطر حتى يزعم  
 على مقام أربعين يوماً فيصنع عليه الصوم ووجه ذلك أنه حكم بتخصيص إباحة السفر فأشبه القصر  
 به مالك عن حمى مولى أبي بكر بن عبد الرحمن عن مولاة أبي بكر بن عبد الرحمن عن بعض أصحاب  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر الناس في سفره عام الفتح بالفطر  
 وقال تقوا العدو كم وصام رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمرج بصب الماء على رأسه من العطش أو من الحر ثم قيل لرسول الله صلى  
 الله عليه وسلم يارسول الله إن طائفة من الناس قد صاموا حين صحت قال فما كان رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم بالكعبة دعا بقدح فشرب فأفطر الناس ثم ش قوله إن النبي صلى الله عليه وسلم أمر  
 الناس في سفره عام الفتح بالفطر ظاهر أمره الندب لما قرنه بمن العلة الداعية لذلك وهو قوله تقوا  
 العدو كم فكان ذلك سبب فطرهم لأن السفر لا يصح فيه الصوم ولو كانت العلة السفر لما عمل  
 بالتقوى والعدو ولعل السفر فقال إن السفر لا يصلح فيه الصوم ولا يصح وما بين ذلك أن صلى الله  
 عليه وسلم صام ولم يمنع من الصوم ما علم من نفسه القوة والجلد وقد بلغ به شدة العطش أو الحران  
 صاب الماء على رأسه ليتقوى بذلك على صومه ويخفف عن نفسه بعض ألم الحر والعطش وهذا  
 أصل في استعمال ما يتقوى به الصائم على صومه مما لا يقع به القصر من التبريد بالماء والمضغطة بل أن  
 ذلك يمينه على الصوم ولا يقع به الفطر لأنه يكمل ما في ذهن الماء يصرفه على اختياره ويكرهه  
 الانهاس في الماء لئلا يخلطه الماء مع ضيق نفسه فيفسد صومه فإن فعل فسلم فلا شيء عليه ( فرع )  
 والسفر الذي يبيع له الفطر هو الذي يبيع له القصر وأما ابن القاسم وابن نافع عن مالك قال ابن نافع  
 في روايته وذلك مسيرة اليوم التام قال ابن القاسم وهو ثمانية وأربعون ميلاً قال ابن نافع قال  
 مالك وينظر إلى كعب الجر أن يكون مسيره في الحر قد مسيره في البر أربعة برد  
 ( فصل ) وقوله ثم قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم إن طائفة من الناس قد صاموا حين صحت  
 وذلك أن جماعة من أصحابه أحسوا من أنفسهم القوة واغتفوا الأجر لما رأوه صام فقاموا فلما علم  
 بذلك النبي صلى الله عليه وسلم وهو كان أعلم بأحوالهم بما يطبقونه من ذلك دعا بالكعبة دعا فشرب  
 فأفطر وعلموا بأفطاره فأفطروا وقد كان صلى الله عليه وسلم يترك بعض العمل وهو يحب أن  
 يعمل به لئلا يعمل به الناس فيفرض عليهم والطاهر من نسق الحديث أنه إنما أفطر لثلاث مكث  
 أصحابه الصوم مضغون عن العمل وعن لقاء العدو ويحتمل أن يكون أفطاره نهاراً ليرهم فطره  
 بعد أن نوى من ليلى تلك وقد قال الداودي أنه أفطر بعد أن يبيت الصيام للضرورة ولا طريق إلى  
 معرفة ذلك وإذا احتمل الفعل الأمرين وجب أن يحمل فعله صلى الله عليه وسلم على الواجب  
 والحق به التقوى للعدو قال غالب أنه لا يكون ضرورة تنج الفطر بعد انعقاده لا بوجود الضعف  
 أو العطش بلقاء والحرب والتي صلى الله عليه وسلم إنما أمرهم بهذا الفطر استعداداً لأمر مستقبل  
 وهذا لا يبيح الفطر بعد انعقاد الصوم وقد روى ابن حبيب عن مطرف أن المسافر له أن يفطر  
 بعد أن يبيت صيام رمضان واحتج في ذلك بفطر النبي صلى الله عليه وسلم بالكعبة وما قد سماه ابن

• وحدثنى عن مالك عن  
 حمى مولى أبي بكر بن  
 عبد الرحمن عن مولاة أبي  
 بكر بن عبد الرحمن عن  
 بعض أصحاب رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم أن  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم أمر الناس في سفره  
 عام الفتح بالفطر  
 تقوا العدو كم وصام  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم قال الذي حقه  
 لقد رأت رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم بالمرج بصب  
 الماء على رأسه من العطش  
 أو من الحر ثم قيل لرسول  
 الله صلى الله عليه وسلم  
 يارسول الله إن طائفة من  
 الناس قد صاموا حين  
 صحت قال فما كان رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم  
 بالكعبة دعا بقدح فشرب  
 فأفطر الناس

والله أعلم وأحكم ، وقد منع مالك من رواة ابن القاسم وغيره من أصحابنا لسفر الفطر بعد انقضاء صومه في سفره ، وأوجب مالك عليه بالكفارة ، وقال مطرف ذلك مباح له سواء يبيت أو لم يبيت . واحتج بهذا الحديث وجهه على استحباب الفطر بعد التلبس بالصوم ، وقال الغيرة وابن كنانة يمنع الفطر أن أفطر فلا كفارة عليه ، ورواه ابن نافع عن مالك في المدينة ، وجعل قول مالك أن من أفطر في رمضان على الحالة التي تلبس فيها بالصوم فإن فطره موجب للكفارة كالصائم وهذا فارق من تلبس بالصوم في الحضرم أفطر في السفر فإن ما طرأ من السفر تأثيراً في إباحة الفطر يسقط عنه الكفارة ، وجعل قول الغيرة وابن كنانة احتجابه من أن صومه انعقد في حالة أبيض تركه فلم يجب عليه كفارة كما لو أفطر في قضاء رمضان ص ح مالك عن حميد الطويل عن أس بن مالك أنه قال سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان فربع الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم ثم قال سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان فربع الصائم على المفطر والمفطر على الصائم يريد أن كل إنسان منهم كان يفعل من ذلك بقدر اختياره وبحسب قوته ويرى أن الصوم والفطرة جائز ، ولذلك ربيع الصائم على من أفطر لا اعتقاده جواز النظر ولم يعيب المفطر على الصائم صومه لا اعتقاده جواز الصوم ص ح مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن حزة بن عمرو الأسلمي قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله إن رجل أصوم وأفصم في السفر فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم إن شئت فصم وإن شئت فأفطر ش قوله أن رجل أصوم وأفصم في السفر سؤال عن أجزاء الصوم في السفر وجواز من فعله ما أباحه النبي صلى الله عليه وسلم انه غير بين الصوم والفطر فقال إن شئت فصم وإن شئت فأفطر وسؤال حزة بن عمرو عام فاذا خرج الجواب إطلاقاً على عمومهم حمل على جواز الصوم للفرض والتلف في السفر ولا يخص صوم دون صوم الإبدليل ، ذهب بعض أهل الظاهر إلى أن ذلك محمول على التطوع وحدها ، تخصيص بفرد دليل فوجوب أن يكون باطلا ص ح مالك ث نافع أن عبد الله بن عمر كان لا يصوم في السفر ش يحتمل أن يكون عبد الله بن عمر متبع من الصوم في السفر لضيقه عنه ولعل ذلك كان منه في آخر عمره وقت ضيقه أو في أوقات مخصوصة وجد فيها المعجز عن الصيام ويحتمل أنه كان يفطر في السفر لأنه كان يرى ذلك أفضل من الصوم فيه على ما قاله عبد الملك بن الماجشون ويحتمل أنه كان يفطر لأنه كان يرى الصوم فيه ممنوعاً أو غير مجزي معنى متأول على أي حال رقمنا .  
روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ليس من البر الصيام في السفر ، وانما جل ذلك فقها الأماص على سفر مخصوص كان الفطر فيه مندوباً إليه أو واجباً ما كان يختص به من التقوى لقاء العدو مع الحاجة إلى ذلك والله أعلم وأحكم ص ح مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه كان يسافر في رمضان ويسافر معه فيصوم عروة ونظر نحن فلأمرنا بالصيام ش قوله أنه كان يسافر في رمضان تبين لموضع الخلاف لأن الخلاف إنما هو في صوم رمضان في السفر والخالف يقول لا يجزئ قال هشام فكان عروة يصوم وذلك أنه كان يرى أن صومه يجزئه ، وكان يبادرني إراءه ذمتي من الصوم وإدائه لفرضي مع أنه كان يجد من نفسه القوة وكان لا يشكر على نبذه الفطر لأنه كان يعتقد جواز الصوم

\* وحديث عن مالك عن  
 حيد الطويل عن أنس بن  
 مالك أنه قال سافرا مع  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم في رمضان فابعد  
 الصائم على الفطر ولا  
 الفطر على الصائم \* وحديث  
 يحيى عن مالك عن هشام  
 ابن عروة عن أبيه أن حزة  
 ابن عمرو الأسدي قال  
 لرسول الله صلى الله عليه  
 وسلم يا رسول الله اني رجل  
 أصوم أطعم في السفر  
 فقال له رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم ان شئت فصم  
 وان شئت فأطع \* وحديث  
 عن مالك عن  
 عبد الله بن عمر كان يصوم  
 في السفر \* وحديث عن  
 مالك عن هشام بن عروة  
 عن أبيه ان قال كان سافرا  
 في رمضان ونسافر معه  
 فصوم عروة ونفطر نحن  
 فلا امرنا بالصيام

﴿ ما يفعل من قدم من سفر أو أراد في رمضان ﴾

ص ﴿ مالك أنه بلغه أن عمر بن الخطاب كان إذا كان في سفر في رمضان فعلم أنه داخل المدينة من أول يوم دخل وهو صائم ﴾ ش قوله فعلم أنه داخل المدينة من أول يوم يحتمل أن يرده قبل طلوع الفجر فيصعب عليه الصوم ويحتمل أن يرده بعد طلوع الفجر وهو أظهر لأنه أول اليوم وما قبل ذلك فهو آخر الليل فعلى هذا كان صومه مستحسناً ص ﴿ قال مالك من كان في سفر فعلم أنه داخل أهله من أول يوم وطلع له الفجر قبل أن يدخل دخل وهو صائم ﴾ ش وهذا كما قال ابن من دخل من سفره إلى أهله في أول يوم فانه إن كان طلع الفجر قبل انقضاء سفره بدخوله إلى أهله فإنه يستحب له الصوم قاله مالك في المختصر لأن المشتقة تذهب عنه في أول يوم بدخوله إلى أهله فلا فضل له أن يبادر إلى أداء فرضه في محله وموضعه فإن لم يصم فلا شيء عليه غير القضاء لأنه وقت الدخول في الصوم لم يكن من أهل الحضر الذين يلزمهم الصوم ص ﴿ قال مالك وإذا أراد أن يخرج في رمضان وطلع عليه الفجر وهو يرصد قبل أن يخرج فإنه يصوم ذلك اليوم ﴾ ش وهذا كما قال ابن ذلك الخارج لسفر لا يتناول فطرته قبل خروجه أو بعده فإن أفطر نهاراً قبل خروجه فالذي ذهب إليه مالك أنه يكفر سواء خرج أو لم يخرج وبه قال أبو حنيفة والشافعي وقال ابن القاسم في العتبية لا كفارة عليه لأنه تناول وقال أشهب لا كفارة عليه خرج أو أقام به قال مهنون وروى ابن حبيب عن ابن القاسم وابن الماجشون أن أفطر قبل أن يأخذ في أهبة السفر فعليه الكفارة وإن أفطر بعد الأخذ فلا كفارة عليه وقال ابن الماجشون في غير الواضحة أن خرج فلا كفارة عليه وإن أقام فعليه الكفارة والدليل على صحة القول الأول أن فطره وجد قبل سبب الإباحة فوجب عليه الكفارة كما لو أفطر قبل ذلك اليوم (مسئلة) وإن أفطر بعد خروجه فلا يتناول أن يخرج لسفره قبل الفجر أو بعده فإن خرج قبل الفجر فلا خلاف أنه يجوز له الفطر لأن وقت انقضاء الصوم كان مسافراً فكان له الفطر (مسئلة) فإن خرج بعد الفجر بعد أن نوى الصوم فاشتهر من مذهب مالك أنه لا يجوز له الفطر وبه قال أبو حنيفة والشافعي وقال القاضي أبو الحسن أن ذلك على الكراهية وقال ابن حبيب يجوز له الفطر وبه قال المزني وأحمد واسحق والدليل على ما نقله قوله تعالى ثم أنموا الصيام وهذا أمر مقتضاه الوجوب ودليلنا من جهة القياس أن هذه عبادة تختلف بالحضر والسفر فإذا تلبس بها في الحضر ثم سافر كان عليه تمامها حاضرة كالعبادة (فرع) فإن أفطر فهل عليه كفارة أم لا ذهب مالك إلى أنه لا كفارة عليه وبه قال أبو حنيفة وقال المغيرة وابن كنانة عليه الكفارة وبه قال الشافعي وجه قول مالك أنه معنى لو قارن أول الصوم لأسقط الكفارة فإذا طرأ بعد انقضاء الصوم أبطل حكم الكفارة كالمرض ووجه رواية المغيرة بأن هذا فطر عدا صافى صوماً قبل السفر فبطل السفر الكفارة أصل ذلك إذا أفطر قبل السفر ص ﴿ قال مالك إن الرجل يقدم من سفره وهو مفطر وأمره أن يفطر حين طهرت من حيثها في رمضان أن لا يجها أن يسطها أن يسهها ﴾ ش وهذا كما قال ابن من أفطر في رمضان لإباحة السفر فإن له أن يفطر بقية يومه وإن دخل الحضر والمرأة تفطر لأجل حيثها فإن لها أن تفطر بقية يومها وإن طهرت من حيثها فإذا جاز لها الفطر جاز لها الجماع وأصل ذلك أن من أفطر لعله يتيح الفطر مع العلم بأن ذلك اليوم من رمضان فإنه يستدبر الفطر بقية يومه وإن زالت العلة مثل الخاض تطهر والمرضى يطمن

﴿ ما يفعل من قدم من

سفر أو أراد في رمضان ﴾

• حديثي يحيى عن مالك

أنه بلغه أن عمر بن الخطاب

كان إذا كان في سفر

في رمضان فعلم أنه داخل

المدينة من أول يوم دخل

وهو صائم قال يحيى قال

مالك من كان في سفر فعلم

أنه داخل على أهله من أول

يوم وطلع الفجر قبل أن

يدخل دخل وهو صائم

قال مالك وإذا أراد أن

يخرج في رمضان فطلع له

الفجر وهو بأرضه قبل

أن يخرج فإنه يصوم ذلك

اليوم وقال مالك في

الرجل يقدم من سفره وهو

مفطر وأمره أن يفطر

حين طهرت من حيثها

في رمضان فإن ز وجهاً

يصبيان شاء

والمسافر يقدم وهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة متى زالت علة الفطر وجب الاسماء في بقية ذلك اليوم والتدليل على ما نقلوه أن هذا الفطر لملة سفر أباح له الفطر فكانت له استدامة الفطر كما لو استدام السفر (مسئلة) وهذا إذا كانت زوجته مسلمة فإن كانت كاتبة فقد قال بعض أصحابنا ليس له وطؤها إلا تمتع بغيرها إلا السلام والصوم وهذا مبنى على أن الكفار غاطبون بشرائع الإسلام من الصوم والصلاة وغير ذلك من العبادات وذكره عبد الحق عن بعض شيوخه وعن الشيخ أبي إسحق وقد اختلف أصحابنا في ذلك فالذي عليه جمهور أصحابنا ما تقدم وبه قال الشافعي وقال عبد الملك بن الماجشون في النصراني يسلم بعد الفجر أنه يستحب له أن يكف عما يفعله المفطر وقال أشهب له أن يفعل ما يفعله المفطر من الأكل والجماع وهذا كما قال محمد بن خويزمندان من أصحابنا وهو مذهب أبي حنيفة والاول أظهر لقوله تعالى ما ملكتكم في سفر قالوا لم نك من المسلمين ولم نك نكلم المسلمين وكنا نخوض مع الخائضين وكنا نكذب يوم الدين وقد بينت ذلك في أصول الفقه بما يغني الناظر عنه إن شاء الله تعالى (مسئلة) ومن أفطر لعش فقد روى ابن سحنون عن أبيه ينادي على فطره في بقية يومه بالأكل والشرب والجماع وقال ابن حبيب لا يفطر بعد أن يزول عطشه بالشرب وجه قول سحنون أن هذا جازله الفطر مع العلم بأن اليوم من رمضان فجاز أن يستديم ذلك في يومه كالمرضى وجه قول ابن حبيب أنه إنما جازله الفطر لضرورة العطش فإن زال العطش رجع إلى أصل التحريم على قوله في المضطر إذا أكل الميتة

### ﴿ كفارة من أفطر في رمضان ﴾

ص ﴿ مالك عن ابن شهاب عن جدين عن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة أن رجلا أفطر في رمضان فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يكفر بعقوبة أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكينا فقال لا أجد فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرق من تمر فقال خذ هذا فتصدق به فقال يا رسول الله ما أجد أجد أوجعني فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنيابه ثم قال كله ﴿ ش اختلف الرواة لهذا الحديث في لفظ فقال أصحاب الموطأ وأكثروا رواة عن مالك أن رجلا أفطر في رمضان وخالفهم جماعة من الرواة فقالوا أن رجلا أفطر بجميع ما أتفق الرواة عن مالك على التخفيف بين العتق والصيام والإطعام بلفظ ورواه يونس بن عقيل وأبو زاعي على أن الكفارة بالعتق فإن لم يجد فصيام فإن لم يستطع فإطعام

(فصل) قوله أن رجلا أفطر في رمضان الفطر يكون بأحد ثلاثة أشياء بداخل وهو الأكل والشرب أو بالإبلاج وهو غيب الحشفة في الفرج وهوائه أو بخارج وهو الماء والحيض فهذه معان يقع بجميعها الفطر وإفساد الصوم فإذا وجد بشئ من ذلك في يوم من رمضان فسد الصوم سواء كان بعدزا أو بغير عذر فأما العذر فقسائي بيانه إن شاء الله تعالى (مسئلة) وأما غير العذر فإن الكفارة تازمه بذلك كله عند مالك على أي وجه وقع فطره من العمد والتهلكا حرمة الصوم وقال أبو حنيفة مثل قولنا في ذلك كله الإيجزج المني بغير إبلاج فإنه لا كفارة عليه عنده وقال الشافعي لا كفارة على من أفسد صومه بشئ من ذلك إلا بالإبلاج والتدليل على ما نقلوه أن هذا قصد إلى الفطر وهلكا حرمة الصوم بما يقع به الفطر فوجب الكفارة كالجماع (فصل) إذا ثبت ذلك فالفطر بإدخال هو الواقع بالأكل والشرب وما وصل إلى الجوف من الغم

﴿ كفارة من افطر في

رمضان

﴿ حدثني يحيى عن مالك

عن ابن شهاب عن جريد

عن عبد الرحمن بن عوف

عن أبي هريرة أن رجلا

أفطر في رمضان فأمره

رسول الله صلى الله عليه

وسلم أن يكفر بعقوبة

أو صيام شهرين متتابعين

أو إطعام ستين مسكينا

فقال لا أجد فأتى رسول

الله صلى الله عليه وسلم بعرق

من تمر فقال خذ هذا فتصدق

به فقال يا رسول الله ما أجد

أوجعني فضحك رسول

الله صلى الله عليه وسلم

حتى بدت أنيابه ثم قال كله



على وجه الاختيار والقصد الى وضعه في الفم وازدراده بماتقع به الاغتذاء فأما ما وصل من غير قصد فانه على ضربين ضرب مقصوده الاغتذاء وضرب ليس مقصوده الاغتذاء فأما مقصوده الاغتذاء فكشيار المكبل بدخل خلق من يكبله فقد قال أشهب عليه القضاء في صوم رمضان والواجب دون التطوع وقد قال عبد الملك وسعنون القبار أمر غالب ولا يقع به الفطر وجه قول أشهب أنه مطعوم فوقع به الفطر وان كان أمر غالباً كما تنفص في الماء يغلب حلقه من فم وأنه زاد في الواضحة أو أذنه فانه يقضى في الواجب دون التطوع فانه في المجموعة عبد الملك وسعنون ووجه قول عبد الملك ما احتج به من أنه غبار غالب لا يمكن التحرز منه كشيار الطريق قال عبد الملك وما أعلم أحد أوجب منه قضاء (مسئلة) فأما الذباب بدخل في الحلق أو فلقه حبة كانت بين الاسنان فقد روي ابن القاسم عن مالك لا قضاء عليه وفي المجموعة قال عبد الملك في الذباب والحصاة والعود فهذا يقضى وجه قول مالك أنه أمر غالب لا يمكن التحرز منه فأشهب من بعض الماء فقلبه فانه لا قضاء عليه ووجه قول عبد الملك أنه مطعوم وصل الى موضع الفطر على الصفة التي يتناول عليها كالمكره وهذا ينفارق عنده غبار الدقيق فانه يصل على الصفة التي يتناول عليها أو ما يصل على وجه القبار ومن ابتلع ما بين أسنانه من حبة العنب أو فلقه حبة ساهياً أو جاهلاً فلا شيء عليه قال ابن حبيب ان تعد ذلك على علم به فهو سواء مالم يأخذه من الأرض الى فيه فيأخذه الكفارة في العمد فجعل الكفارة متعلقة بقصد نقله الى فيه (مسئلة) ومن كانت في فيه حصاة أو لزوة أو لوزة أو نواة أو جوزة فقد روي ابن حبيب عن ابن الماجشون ان سبق الى حلقه فيه القضاء وان تعد ذلك فيه الكفارة وقال سعنون في كتاب ابنه ولم يذكر النواة قال والى هذا يرجع فيما اغتذاه وقد كان يقول لا يكفر ويقضى وقوله مالك في المختصر وروي عن مالك الحصاة خفيفة قال سعنون معناه حصاة تكون بين الاسنان كقوليه في فلقه الحبة للضرورة وأما لو ابتدأ أخذه من الأرض فابتلعها عابداً ازمه القضاء والكفارة وروي ابن حبيب عن أبيه عن ابن القاسم ما كان له غداء مثل النواة ففي عهده الكفارة وفي سهوه وغلبته القضاء وما لا غداء له كالحصاة واللوزة ففي عهده الكفارة ولا شيء في سهوه (مسئلة) وأما البلم فيخرج من الصدر أو الرأس فيصير الى طرف لسانه ويمكنه طرحه فيتلعه فقال ابن سعنون عن أبيه عليه في سهوه القضاء وشك في الكفارة للعائد ولم يشك في القضاء وقال رأيت لواء أخذ شيئاً من الأرض متعمداً ليس عليه الكفارة وقال ابن حبيب من تنغم ثم ابتلع نخامته بعد وصولها الى طرف لسانه وامكان طرحها فلا شيء عليه وقد أساء ولو كان فلساً لقضى وكفر في العمد والجمل بخلاف النخامة لأن هذا طعام وفي المجموعة من رواية ابن نافع عن مالك في الذي يتلع الفلس ناسياً لا قضاء عليه وقال ابن القاسم وهذا يقضى أن لا كفارة عليه وجه القول الاول في النخامة ما احتج به سعنون ووجه قول ابن حبيب أنه لم يتعمد أخذه من الأرض وانما هو مجتمع في فيه معتاد كالريق الا أنه لما كان الريق دائماً لا ينفك عنه لم يكره ابتلاعه وكره هذا لما أمكن الانفكاك منه وجه قول ابن حبيب أنه لم يكره في الفلس ما احتج به من أنه طعام بخلاف النخامة التي ليست بطعام ووجه قول مالك فيه أنه خارج بصير الى الفم فأشبه النخامة (مسئلة) فأما الجماع فان الكفارة تجب منه بالتقاء الختانين اذا كان ذلك باختيار الجماع فان كان مكرهاً فلا خلاف في وجوب القضاء وهل تجب عليه الكفارة أم لا ذهب أكثر أصحابنا الى أنه لا كفارة عليه وقال ابن الماجشون عليه الكفارة وجه القول الاول انه مكره على الفطر فوجب

عليه الكفارة كمالوا كرهه على الأكل ووجه قول ابن الماجشون انه ملتذ بالجام فوجب عليه الكفارة كالختار وهذا غير صحيح لان الالتذاذ لا يوجب كونه عاصيا لان الطائع يترك ما يشبهه وملتذ به فإذا أكره عليه لم يقدر على أن يلتذ به لان الالتذاذ ليس من فعله ولا موقوف على اختياره فهو بائى مالوا لا اكراه لم يأنه (مسئلة) وأما المرأة فان كانت طاوخته فظلمها الكفارة على حسب ما يجب على الرجل لانه قد وجد منهما ما وجدت منهم من موجب الكفارة فلزمها ما لزمه كالخدوان كان أكرهها فالذي قلناه جهوا أصحاب مالك ان عليه الكفارة عنها وقد قال ابن مهنون لا كفارة عليها ولا عليه عنها ورواه ابن نافع عن مالك في المدينة وجه القول الاول انها كرهها على ما يوجب الكفارة فلزمه أن يخرجها عنها كمالوا كرهها على ذلك في الحج ووجه قول مهنون ما احتج به من ان الكفارة لم تجب عليها لم تجب عليه من أجلها (فرع) فاذا قلنا انه يكفر عنها فقد قال المغيرة يكفر عنها بعتق أو اطعام والولاء لها

(فصل) وقوله فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يكفر بقتضى وجوب ذلك عليه لان الأمر يقتضى الوجوب وقوله بعتق رقبة أو صيام شهرين أو اطعام ستين مسكينا يقتضى التخيير لان أوفى مثل هذا التامى للسواة بين الاشياء فيتناولته من حظر أو إباحة أو جزاء وغير ذلك من الأحكام ولا يجوز أن تكون الشك هنا لانه لا خلاف انه لم يأمر بواحد من ذلك فيشك فيه الراوى بل الاجماع منع على أنه قد أمر بجميعها وانما اختلف الفقهاء في صفة أمرها فقال مالك هي على التخيير وبه قال أبو حنيفة والشافعي قال ابن حبيب وأما قول بالحدث الذي لم يأت فيه تخيير ولكن بالترتيب كالظهار والدليل على صحة ما ذهب اليه مالك الحديث ولفظه لفظ التخيير كقوله تعالى فسدق بهن صيام أو صدقة أو نسك واجمعنا على أن ذلك على التخيير فكذلك في مسئلتنا شله ودلنا من جهة القياس ان هذه فدية يدخلها الاطعام وتختص بادخال نقص في العبادة فكانت على التخيير كقضية الاذى أو جزاء الصيد (فرع) اذا قلنا ان الكفارة على التخيير فقد روى ابن الماجشون عن مالك ان قال الاطعام أفضل وجرى عليه العراقيون ووجه ذلك ان الاطعام أعم نفعا لانه يحيا به جماعة لاسيما في أوقات الشدائد والجماعات وأما العتق فان فيه اسقاط نفقة وتكليف المعتقد نفقة مؤمنته والمتأخرون من أهله بنابر اعون في ذلك الاوقات والبلاد فان كانت أوقات شدة وجماعة فالاطعام عندهم أفضل وان كان وقت خصب ورخاء فالعتق أفضل والذي احتج به ابن الماجشون في تفضيل الاطعام انه الامر المعمول به في الحديث وقد أثنى الفقيه أبو ابراهيم من استغفاه في ذلك من أهل الفنى الواسع بالصيام لما علم من حاله انه أشق عليه من العتق والاطعام وأنه أردعه عن انتهاك حرمة الصوم والله أعلم وأحكم (فرع) اذا ثبت ذلك فالذي يجب من العتق رقبة مؤمنة وسيأتي وصفها مستوعبا بعد هذا ان شاء الله تعالى وأما الصيام فصيام شهرين متتابعين وعلى هذا جمهور الفقهاء وقال ابن أبي ليلى ليس المتتابع بل لازم في ذلك والدليل على ما نقوله ان غير المتقدم وفيه أو صوم شهرين متتابعين ومن جهة القياس ان هذا صوم شهرين متتابعين ترتب بالشرع كفارة فكان من شرطه المتتابع أصل ذلك كفارة الظهار والقتل (فرع) وأما الاطعام فانه يجزى منه اطعام ستين مسكينا كل مسكين مد بمد النبي صلى الله عليه وسلم وقال أشبه مد لكل مسكين أو غداء وعشاء والاطعام أحب إليهم من القداء والعشاء وقال أبو حنيفة الاطعام لكل مسكين صاع أو أوسع من تمر ودليلنا على صحة ما ذهبنا اليه ان هذه كفارة شرعت من غير عودة ولا ماطة أى فكان الاطعام

فيما بدا واحدا ككفارة الخمين

( فصل ) وقول الرجل لا اجد يقضى شدة فقره وضيق يده عن العتق والاطعام وشفقة عن الميام وهذا ينفع وجوب تعجيل الكفارة عليه وان تعلقت بذمته حتى يجدا ويقوى

( فصل ) وقوله فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرق من تمر فقال خذ هذا فتصدق به العرق بنفع العين هو الزئيل المنفخور ويقال عرقاً بضافه الاصمى وقال بعض رواة الموطأ العرق وهو عندي وهم على اللغة المشهورة وانما العرق باسكان الراء العظم الذي عليه لحم فاعطاه النبي صلى الله عليه وسلم التمر الذي جاءه لكفر به الكفارة التي وجبت عليه على وجه التعجيل لبراءة ذمته والرفق به لان الرجل كان يحب ذلك عليه

( فصل ) وقوله يا رسول الله ما جد احوج من اأعلمه ان ما به من الحاجة الى القوت له ولعاليه اشد من حاجته الى تعجيل الكفارة لان الكفارة ان قدر عليها بعد وقته اجره وان مات قبل ذلك لم يعاقب مع التوبة من قبله والاستغفار من القوت لا يمكنه تأخيرها فان أثره مع القدرة عليه حتى يموت كان مسؤولاً عن نفسه وأخبرنا مع ذلك احوج من الذين تصرف بهم الكفارة من أهل المدينة

( فصل ) وقوله فضلت رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بدت انيابا به لعله خفف منه اذ وجبت عليه كفارة بتمر جها فاختارها صدقة فخلها وهو مع ذلك غير آمن وهذا من فضل ربنا وسعة رفق بنا واحسانه اليينا وهل يكون اكله للتمر يحجز عن كفارته أم لا الظاهر انها لا يحجزه لان النبي صلى الله عليه وسلم قال له كله وروى انه قال له اطعمه لمالك كما قاله كله فان الظاهر منه انه لا يحجزه وانما تصدق به عليه ليتبلغ به وتبقى الكفارة في ذمته واما قوله اطعمه لمالك فانه اقرب الى الاحتمال لانه لا يجوز ان يطعمه من اهل من لا تازمه نفقته ولعله لو كان لا جزاعته وقدرى عن الزهرى ان هذا خاص بذلك الرجل برئانه كما كدو يحجزه وهذا الذي قاله الزهرى يجعل ان يكون انما اخذ منه انه لم يرد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه أخبره ببقاء الكفارة في ذمته ولا يحتاج الى هذا لانه أخبره قبل هذا بوجوبها عليه وأمره بها والاوّل أظهر عندي والله اعلم وقد رأيت نحوه للدأوى ص

عطاء بن عبد الله الخراساني وسعيد بن المسيب أنه قال جاء عرابي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ضرب بتمره وينتف شعره ويقول هلك الأبعد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وما ذلك قال أصبت أهلي وأنا صائم في رمضان فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم هل تستطيع ان تعق رقبة فقال لا فقال هل تستطيع ان تهدي بدنة فقال لا قال فاجلس فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرق فتمر فقال خذ هذا فتصدق به فقال خذ مني فقال كله وصم يوما مكان ما أصبت قال مالك قال عطاء فسألت سعيد بن المسيب كم في ذلك العرق من التمر فقال ما بين خمسة عشر صاعا الى عشرين ثم ش قوله جاء عرابي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ضرب بتمره وينتف شعره برئانه كان يفعل ذلك دائما على خطيئته واشفاقا مما أتى منها وزنا على عظيم جرم منها وقوله هلك الأبعد برئانه هلك بواقعة الخطيئة وكنتي المحنت عنه بلفظ الأبعد على عادة العرب اذا حكت عن أخبر عن نفسه بما لا يحسن أو خاطبت به غيره فلما قال النبي صلى الله عليه وسلم وما ذلك قال أصبت أهلي وأنا صائم في رمضان برئانه جاع وهذا اللفظ يعني به عن الجاع ويفهم ذلك منه بعرف الاستعمال اذا قرئ من محل الجاع

( فصل ) وقوله صلى الله عليه وسلم هل تستطيع ان تعق رقبة قد تقدم تأويل الفقهاء واختلافهم

• وحدثنى عن مالك عن عطاء بن عبد الله الخراساني عن سعيد بن المسيب أنه قال جاء عرابي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يضرب بتمره وينتف شعره ويقول هلك الأبعد فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم وما ذلك فقال أصبت أهلي وأنا صائم في رمضان فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم هل تستطيع ان تعق رقبة فقال لا فقال هل تستطيع ان تهدي بدنة فقال لا قال فاجلس فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرق فيه تمر فقال خذ هذا فتصدق به فقال خذ مني فقال كله وصم يوما مكان ما أصبت قال مالك قال عطاء فسألت سعيد بن المسيب كم في ذلك العرق من التمر فقال ما بين خمسة عشر صاعا الى عشرين

في ترتيب ذلك وأجمله على التعبير وقوله هل نستطيع أن نهدى بده أنفرد عطاء هذه اللفظة عن  
سعيد وقد أنكره سعيد بن المسيب وقال كذب الخراساني وقال أنما قلت له فقال تصدق  
( فصل ) وقوله صلى الله عليه وسلم اجلس يحتمل أنه كان ينتظر شيئا يأتيه فقدر في به ويحتمل  
أن يكون أمر به ويحتمل أن يكون ربه فضل الله وقوله في آخر الحديث كله وصم يوما مكان  
ما أصبت على حسب ما تقدم من التفسير وأمره بقضاء صوم ذلك اليوم لاختلاف فيه بين الفقهاء  
الما يمتحن عن الأوزاعي ومرواه الأسفراييني عن الشافعي في أحد قوله فإنه قال عليه الكفارة  
دون القضاء والدليل على جهما ذهب إليه مروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لهذا السائل  
كلما أنت وأهل بيتك وصم يوما واستغفر الله ومن جهة القياس إن هذا أفسد صومه في رمضان  
فوجب عليه القضاء كالمريض والمسافر

( فصل ) وأما قول سعيد بن العرفي من الترمذي خمسة عشر صاعا إلى عشرين صاعا فقدر روى  
أبو سلمة عن أبي هريرة أنه قدره بخمسة عشر صاعا وروى عن عائشة أنها قالت في هذه القضية  
فأني بعروقي عشره من صاعا وهذا والله أعلم بما هو بمعنى الحز والتقدير واختلافه فيجب أن  
يعدل على خمسة عشر صاعا لا بقدره على أن عدة المساكين ستون مسكينا والكفارة مبنية على  
مدل مسكين أو مدين وليس فيها مد وثلاث مسكين حمله على جهة المد اعتبارا لساكن الكفارات  
أولى ويحتمل أن يكون ذلك قدر العرق إلا أن الذي كان فيه من القرض خمسة عشر وقدر روى ابن  
حبيب قال قال مالك المكي بسبع مائة من خمسة عشر صاعا إلى العشرين ص **﴿ قال مالك سمعت  
أهل العلم يقولون ليس على من أفطر يوما في قضاء رمضان بإصابة أهله هارا أو غير ذلك الكفارة  
التي تذكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاء أصحاب أهله نهارا في رمضان وأما عليه قضاء ذلك  
اليوم قال مالك وهذا أحب ما سمعت فيه ﴾** ش وهذا كما قال لا كفارة على من تعد الفطر  
في قضاء رمضان ولا في غيره من الأيام حاشا رمضان بجماع وغيره ولا خلاف في ذلك إلا ما روى عن  
قتادة أنه وجب الكفارة على من تعد الفطر في قضاء رمضان والدليل على ما يقوله الجمهور أن  
هذا من ليس له حرم فليجب بالفطر فيه كفارة كماله وصامه نذرا أو كفارة

### **﴿ ما جاء في حجة الصائم ﴾**

ص **﴿ قال مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان يحتمل وهو صائم قال ثم ترك ذلك بعد فكان إذا  
صام لم يحتمل حتى يفطر ﴾** ش قوله أنه كان يحتمل وهو صائم ذهب مالك وأبو حنيفة والشافعي  
وجمهور الفقهاء إلى جواز ذلك وأنه لا يفسد الصوم وقال أحمد بن حنبل من أحجم وهو صائم بطل  
صومه عليه القضاء دون الكفارة وحكى عن عطاء عليه الكفارة والدليل على ما قوله حديث  
ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم أحجم وهو صائم وهذا نص ودليلنا من جهة القياس أن هذه  
جراحته يجب بها الفطر للصائم كالفصد وقد قال الداودي إن ترك الحجة للصائم أحوط لما رأى  
في المنع من ذلك من أدلة الخالف وهذا ما ميل منه إلى قول أحمد والصحيح ما عليه الجمهور  
( فصل ) وقوله ثم ترك ذلك بعد فكان إذا صام لم يحتمل حتى يفطر يريد أنه لما كبر وضعف كان  
يخاف على نفسه أن يفطر بالضعف من الحجة إلى الفطر ولهذا يكره لكل من خاف الضعف على  
نفسه أن يحتمل حتى يفطر لأن الحجة متى ما أدته إلى إفساد صومه **﴿ قال مالك عن ابن شهاب**

قال مالك سمعت أهل  
العلم يقولون ليس  
على من أفطر يوما في  
قضاء رمضان بإصابة أهله  
نهارا أو غير ذلك  
الكفارة التي تذكر عن  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فمن أصاب أهله  
نهارا في رمضان وأما عليه  
قضاء ذلك اليوم قال مالك  
وهذا أحب ما سمعت  
فيه إلى

### **﴿ ما جاء في حجة الصائم ﴾**

• حدثني يحيى عن مالك  
عن نافع عن عبد الله بن  
عمر أنه كان يحتمل وهو  
صائم قال ثم ترك ذلك بعد  
فكان إذا صام لم يحتمل  
حتى يفطر • وحدثني  
عن مالك عن ابن شهاب

أن سعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عمر كانا يجتنبان وهما صائمان

• وحديث عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه كان يجتنب وهو صائم ثم لا ينفطر قال وما رأيته احتجم قط إلا وهو صائم قال مالك لا تكره الحجة للصائم إلا خشية

من أن يصف ولولا ذلك لم تركه ولو أن رجلاً احتجم في رمضان ثم سلم من أن ينفطر لم أر عليه شيئاً ولم آمره بالقضاء لذلك اليوم الذي احتجم فيه لأن الحجة إنما تركه للصائم لموضع التغير بالصيام من أن ينفطر حتى يمسى فلا يرى عليه شيئاً وليس عليه قضاء ذلك اليوم • ش وهذا كما قال أن الحجة إنما تركه للتغير بالصيام من أحسن من نفسه يصف وألم يعرف حاله كرهته الحجة في حال صيامه لأنه تفرير صيامه ولا بدري هل سلم أم لا ولا يجوز التغير بالعبادات التي حرم الخروج عنها إلا بعد كمالها فإن احتجم أحد هذين فاحتاج إلى الفطر وقد وقع المحذور ويكون عليه القضاء ولا تكون عليه الكفارة لأنه لم ينفطر متعمداً وإنما فعل متعمداً ما جاز إلى الفطر ضرورة فإن سلم من الفطر فلا شيء عليه لأنه تفرير بأمرٍ وخاطر فيه فلم منه وأما من عرف من نفسه القوة على ذلك وإن الحجة مع الصوم لا تضعفه ولا تخرجه إلى الفطر فإن الحجة مباحة له ولذلك كان سعد بن أبي وقاص وعروة يجتنبان وكان عبد الله يجتنب في أول عمره وقوته وشبابه فلما كبر وضعف ترك ذلك لئلا يفرير بصومه هذا المشهور من المذهب وفي المدينة من رواية ابن نافع عن مالك لا يجتنب قوى ولا ضعيف في صومه حتى ينفطر

فربما ضيف بعد القوة وروى عيسى عن ابن القاسم أنه

### • صيام يوم عاشوراء •

ص • مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت كان يوم عاشوراء يوماً تصوم فيه في الجاهلية وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم في الجاهلية فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة صاموا يومئذ فصاموا يوم عاشوراء وكان هو الفريضة وترك يوم عاشوراء عفاً شاء صاموا من شاء تركه • ش اختلفت الأحاديث في صوم النبي صلى الله عليه وسلم يوم عاشوراء في سبب ذلك فروى يحيى عن مالك أن فريضة كانت تصوم في الجاهلية وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصوم في الجاهلية وروى عن عبد الله بن عباس قال قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة فرأى اليهود يصومون يوم عاشوراء فقال ما هذا قالوا يوم صالح هذا يوم صامه ومن شاء تركه

أن سعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عمر كانا يجتنبان وهما صائمان • ش قوله إنما كانا يجتنبان وهما صائمان على ما تقدم من فعل عبد الله بن عمر قبل هذا إذا كانا يجتنبان من أنفسهما وقوتهما إن الحجة مع الصوم لا تضعفهما ويعلم أن لا يدخل تقصاف صومهما ص • مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه كان يجتنب وهو صائم ثم لا ينفطر ومأربته احتجم قط إلا وهو صائم • ش قوله أنه كان يجتنب وهو صائم ثم لا ينفطر بين أن اتقاء الحجة للصائم لما يحتاج إليه من الفطر للضعف الذي يحدث من فعل ذلك في حال صومه وإن عروة كان لا يحتاج إلى ذلك فكان يجتنب في حال صيامه

(فصل) وقوله ومأربته احتجم قط إلا وهو صائم بمحتمل ثلاثة أوجه أحدها أنه كان يسرد صومه فذلك لم يتفق له حجة إلا وهو صائم والثاني أن يكون كان لا يسرد الصوم ولكنه قصد ذلك ليبيّن جواز له ولتضعفه كان رجوع في ذلك والوجه الثالث أن يريد بقوله إلا وهو صائم غير الصوم الشرعي وإنما أراد بذلك أنه كان يقصد أن يجتنب قبل أن يأكل لقوته على هذا المعنى أو لتضعفه كان رجوعاً من الحجة على الصوم لأن ذلك يضعف قوته على هذا المعنى ص • قال مالك لا يكره للصائم الحجة إلا خشية من أن يصف ولولا ذلك لم تركه ولو أن رجلاً احتجم في رمضان ثم سلم من أن ينفطر لم أر عليه شيئاً ولم آمره بالقضاء لذلك اليوم الذي احتجم فيه لأن الحجة إنما تركه للصائم لموضع التغير بالصيام من أن ينفطر حتى يمسى فلا يرى عليه شيئاً وليس عليه قضاء ذلك اليوم • ش وهذا كما قال أن الحجة إنما تركه للتغير بالصيام من أحسن من نفسه يصف وألم يعرف حاله كرهته الحجة في حال صيامه لأنه تفرير صيامه ولا بدري هل سلم أم لا ولا يجوز التغير بالعبادات التي حرم الخروج عنها إلا بعد كمالها فإن احتجم أحد هذين فاحتاج إلى الفطر وقد وقع المحذور ويكون عليه القضاء ولا تكون عليه الكفارة لأنه لم ينفطر متعمداً وإنما فعل متعمداً ما جاز إلى الفطر ضرورة فإن سلم من الفطر فلا شيء عليه لأنه تفرير بأمرٍ وخاطر فيه فلم منه وأما من عرف من نفسه القوة على ذلك وإن الحجة مع الصوم لا تضعفه ولا تخرجه إلى الفطر فإن الحجة مباحة له ولذلك كان سعد بن أبي وقاص وعروة يجتنبان وكان عبد الله يجتنب في أول عمره وقوته وشبابه فلما كبر وضعف ترك ذلك لئلا يفرير بصومه هذا المشهور من المذهب وفي المدينة من رواية ابن نافع عن مالك لا يجتنب قوى ولا ضعيف في صومه حتى ينفطر

نحي الله فيه بني اسرائيل من عدوهم فصامه موسى عليه السلام فقال أنا أحق بمومي منك فصامه وأمر بصيامه ويحتمل أن تكون قريش تصومه في الجاهلية وكان النبي صلى الله عليه وسلم يصومه قبل أن يبعث فلما بعث ترك ذلك فلما هاجر وعلم أنه كان من شر يعق موسى عليه السلام صامه وأمر بصيامه فلما فرض رمضان نسخ وجوبه

( فصل ) وقوله فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة صامه وأمر بصيامه يقتضي الوجوب من وجهين من جهة فعله ومن جهة أمره به وقوله فلما فرض رمضان كان هو الفريضة وترك عاشوراء برئان رمضان لما فرض ورد الشرع بنسخ وجوب يوم عاشوراء وليس في الأمر بصوم رمضان ما يدل على منع وجوب يوم عاشوراء إلا أنه قرن به ما يدل على أنه جيع الفرض من الصوم وقد بين ذلك صلى الله عليه وسلم في قوله الذي سأله عن فريضة الصوم فقال له شهر رمضان فقال هل علي غيره فقال لا إلا أن تطوع

( اصل ) وقوله فمن شاء صامه ومن شاء تركه برئانه لاحق سائر الأيام التي لم تنع صومها ولا وجب ولكنه مستحب بدليل ما جاء في حديث معاوية وأنا صائم فمن شاء فليصم ومن شاء فليفطر قال أشهب صام يوم عاشوراء يستحب للرجي من ثواب ذلك وليس بواجب ص <sup>ح</sup> مالك عن ابن شهاب عن جدين بن عبد الرحمن بن عوف أنه سمع معاوية بن أبي سفيان يوم عاشوراء عام حج وهو على المنبر يقول يا أهل المدينة بن علماذ كم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يا أهل المدينة بن علماذ كم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لهذا اليوم هذا ولم يكتب الله عليكم صيامه وأنا صائم ومن شاء فليصم ومن شاء فليفطر <sup>ح</sup> ش قوله يا أهل المدينة بن علماذ كم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لهذا اليوم هذا ولم يكتب الله عليكم صيامه ويستحب إلى الناس معه وقوله سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لهذا اليوم هذا يوم عاشوراء ولم يكتب الله عليكم صيامه ويحتمل أن يراد به ما يدل على أنه جيع الفرض من الصوم وقد بين ذلك صلى الله عليه وسلم في قوله الذي سأله عن فريضة الصوم فقال له شهر رمضان فقال هل علي غيره فقال لا إلا أن تطوع

لنا أن يراد الله لم يكتب عليكم وإنما أمرتكم أن تصيامه من أجل الفضل فيه لصيام موسى له ( فصل ) وقوله وأنا صائم يحتمل أن يكون تنبيهاً على فضيلة اليوم أو على جواز صومه ثم قال فمن شاء فليصم ومن شاء فليفطر نصريحاً بالتخيير في ذلك لئلا يعتقده عند نسخ صومه المنع منه جله <sup>ص</sup> مالك أنه بلغه أن عمر بن الخطاب أرسل إلى الحارث بن هشام أن غدا يوم عاشوراء فصم وأمر أهلنا أن يصوموا <sup>ح</sup> ش قول عمران غدا عاشوراء هو اسم اليوم العاشر من شهر المحرم عند مالك وقال الشافعي أنه اليوم التاسع والدليل على صحته ما نقله أن هذا الاسم مأخوذ من العشر فكان أظهر في اليوم العاشر بل يزمى ويختص به وأما اليوم التاسع فقام معنى التاسع وهذا يقتضي أن إرسال عمر بذلك إنما كان في اليوم التاسع ليعلم الحارث بن هشام ومن عنده من تبيت صيامه ليلة عاشوراء وقال ابن حبيب خص بأن لم يبيت صومه حتى أصبح أن يصومه أو يبيتها أو أن كل والذي عليه مالك وأصحابه أنه لا يجوز أن يصام إلا بنية قبل الفجر كسائر الأيام وأما حديث سلمة بن الأكوع عن النبي صلى الله عليه وسلم أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً من أسلم أن أذن في الناس أن من كان أكل فليصم بنية يومه ومن لم يكن أكل فليصم فإن هذا يوم عاشوراء فإنه يحفل به أمر به لما علم من صوم موسى له فإنه طرأ علم الوجوب في بعض اليوم فكان عليهم الأسلاك ولذلك أمر من أكل بالصيام وهذا بخلافه من يطرا عليه العلم باليوم الذي هو فيه من رمضان بعد بعض

• وحديثي عن مالك عن ابن شهاب عن جدين بن عبد الرحمن بن عوف أنه سمع معاوية بن أبي سفيان يوم عاشوراء عام حج وهو على المنبر يقول يا أهل المدينة بن علماذ كم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لهذا اليوم هذا ولم يكتب الله عليكم صيامه وأنا صائم فمن شاء فليصم ومن شاء فليفطر • وحديثي عن مالك أنه بلغه أن عمر بن الخطاب أرسل إلى الحارث بن هشام أن غدا يوم عاشوراء فصم وأمر أهلنا أن يصوموا

صدر منه فان عليه أن يسلك كل أولها كل ولا يدل تركه الامر على الاجزاء لان القضاء بما يجب  
بأمر ثان وأيضاً فان عدم أمره بالقضاء لا يدل أنه لم يأمر به

### ﴿ صيام يوم الفطر والأضحي والهدى ﴾

ص مالك عن محمد بن يحيى بن حبان عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن صيام يومين يوم الفطر ( يريد يوم فطر الناس من صيام رمضان وهو يوم عيد الفطر (ويوم الأضحي) يريد يوم النحر ) ش وقد فسّر ذلك عمر بن الخطاب فقال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن صيام يومين أما يوم الأضحي فتأكلون من نسككم وأما يوم الفطر ففطركم من صيامكم وهذا الأصل في ذلك والذي يختص به يوم الفطر أنه فصل الصوم المفترض من غيره من التطوع فلو جاز صومه لاصل التطوع بالفرض ولا شكل والفرق بينه وبين آخر شعبان أنه يجوز أن يصام تطوعاً عن شهر رمضان واستقبال الناس له يمنع من اتصاله بشعبان وليس كذلك ما بعد رمضان فان استقباله بالصوم لا يسمع ولا يشيع فلو لم يفصل بينهما بفطر لاشكل (مسئلة) وأما أيام التشريق وهي الأيام الثلاثة التي تلي يوم النحر فروى عن عائشة وعروة أنها كانا يصومانها ولهما ما كانا يصومانها أو بأمرنا بصيامها عند عدم الهدى فان عروة بن روى عن عائشة لا يصومها إلا المفتح لا يجدها وقد حكى القاضي أبو محمد أنه لا يجوز ذلك بإجماع وهذه أقوال مالك وفيها الأماصر وقال القاضي أبو الفرج في حاوره من نذر أن يستكف أيام التشريق اعتكفها فصامها والدليل على المنع من صيامها ابتداء ما روى عن عائشة وابن عمر قال لا يرضى في أيام التشريق أن نضمن إلا أن لم يجدها الهدى ومن جهة لمضى أنها أيام عيد فاشبهت الفطر والأضحي وروى ابن نافع عن مالك أحب إلى أن لا يصومها في القعدة (مسئلة) وهل يجزئ أن يصومها عن طهار قال في المختصر عن مالك في مبتدأ صوم النهار زاد في المدينة أو قل نفس من ذي القعدة نسي أو غفل فأفطر يوم النحر وصام أيام بني ووصل قضاء يوم النحر بصيامه رجوت أن يجزئ ويتبدى أحب إلى وقال في المدينة من رواية داود بن سعد وابن نافع عن مالك أن يفسر يوم النحر ويصوم أيام التشريق قال ابن القاسم قلت مالكا فيه فضعفه وقال أرى أن يتبدى قال ابن القاسم هذا رأي ولا غفر لأحد في خطأ خالف ما افترض الله عز وجل عليه وقال أشبه من شرع في صيام نهي من أيام من تطوع أو واجب فليفسر مذكراً أنهم يجزئ واجب ووجه القول الأول أن هذا يوم يصوم صومه عن الهدى فصم صومه عن غيره كسائر الأيام ووجه القول الثاني أن هذا يوم عيد فليصم صومه عن واجب ولا تطوع وأما صوم يومه بدلا عن الهدى لاختصاصه بالحق (مسئلة) وأما آخر أيام التشريق فانه يصوم من نذر مفرد أو لأخلاق تعلمه في ذلك وأما من نذر صوم ذي الحجة فقال ابن القاسم يصوم وقال ابن الماجشون أحب إلى أن يفطروه ويقضيه ولا وجه وأما من نذر صوم عام معين ففي المختصر عن مالك لا يصوم اليوم الرابع وفي المدونة ما يدل على أنه لا يصوم (مسئلة) ويصوم من شرع في صوم متتابع ولا يصوم اليومين قبله ووجه ذلك أن اليومين قبله عتقمان بالأحكام من النحر والتكبير بأثر الصلوات ولزوم الرمي فيها للتمتع وكانت فيهما أحكام العبد أكد وهذا من شرع في صيام شهرى التاسع من أول شوال فرض أو تمتعه أمر غالب حتى وأما الأخية وأما من ابتداء صيام شهرى التاسع في ذي القعدة فلا يخلو أن علم أن صومه سينقطع أو لا يعلم ذلك

﴿ صيام يوم الفطر

والأضحي والهدى ﴾

• حدثني يحيى عن مالك

عن محمد بن يحيى بن حبان

عن الأعرج عن أبي

هريرة أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم نهى

عن صيام يومين يوم الفطر

ويوم الأضحي

فان علمه فانه لا يجوز ثمة قاله ابن القاسم واشبه وترجع فيه قول مالك وقال ابن حبيب يجوز وجه القول الاول انه شرع في صومه وقد علم انه لا يتتابع فوجب ان لا يجوز كما لو توى نفر يقف في شوال وذى القعدة ووجه القول الثاني انه توى التسابع في صوم ما يصح صومه من مدة صومه فوجب ان يجوز ولا يفسد تناوبه الفطر في مدة لا يصح صومها كالفطر في الليل وفطر المرأة في أيام حضا من **ص** مالك انه سمع أهل العلم يقولون لا بأس بصيام الدهر اذا أفطر الأيام التي نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيامها وهي أيام بني و يوم الفطر والاخصي فيها بلغنا وذلك أحب ما سمعنا الى في ذلك **ش** وهذا كما قال ابن جاعة من أهل العلم يقولون لا بأس بصيام الدهر لمن قوى عليه ولم يرده ذلك الى الضعف وأفطر الأيام التي نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صومها وقال هذا جمهور الفقهاء وقال أهل الظاهر لا يجوز ذلك ومن فعله اثم والدليل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم كل من عمل ابن آدمه الا الصوم فانه لي وأنا جزى به ولم يخص صوما من صوم ومن جهة القياس ان هذا عمل يقترب به فجاز ان يستدام في كل وقت يصح فعله فيه كالملاعة والجم

### ﴿ النبي عن الوصال في الصيام ﴾

**ص** مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الوصال فقالوا يارسول الله فانك تواصل فقال اني لست كهيئتكم اني اطعم وأسقي **هـ** مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ياكم والوصال قالوا فانك تواصل يارسول الله فقال اني لست كهيئتكم اني أبيت يطعمني ربي ويسقيني **ش** قوله انه صلى الله عليه وسلم نهى عن الوصال يريد وصال صوم يوم بصوم يوم آخر وظاهر النبي يقتضي المنع والتعريم الآن للصاحبة تلقوه منه على وجه التخفيف عنهم ولذلك اصابوا بعد نهيه لهم بدل على ذلك ما رواه أبو هريرة قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الوصال في الصوم فقال له رجل من المسلمين انك تواصل يارسول الله قال أو يكمن لي اني أبيت يطعمني ربي ويسقيني فلما أبا أن ينتهوا عن الوصال وصل بهم يومائهم أو الهلال فقال لو تأخرت ذمتكم كالتنكيل لم حين أبا أن ينتهوا في هذا دليلان أحدهما انه لو كان على التعريم والمنع لم يخالفوه بل واصلوه كما لم يخالفوه بصوم يوم الفطر والاضحى لما كان ذلك على التعريم والثاني انه واصل بهم وهذا يدل على جوازهم ولو لا ذلك لما واصل بهم

(فصل) وقوله انك تواصل استعلا منهم ان كان ذلك حكم يختص به دون أمتهم ولعنوا بما خافه عليهم من الضعف ويرده بهم من الرفق فقال صلى الله عليه وسلم اني لست كهيئتكم اني اطعم وأسقي يريد صلى الله عليه وسلم ان حاله من هذا غير حالهم من طريق قوته على الصوم بما يطعمه الله ويسقيه ولم يقل ان الزمان يختص بصومه دون صومهم وانما علل ذلك بقوته صلى الله عليه وسلم بما يطعمه ربه ويسقيه ولذلك قال في حديث ممام عن أبي هريرة أبيت يطعمني ربي ويسقيني فالكفو ان العمل ما يطيقون فيبان أن المحذور عليهم من ذلك ما لا يطيقونه ويحفل أن يرده بقوله بطعم ويسقي الكتابة مما يخلق الله من القوة على الصيام التي تقوم مقام الطعام والشراب فلا تاذى بالوصال والله أعلم وأحكم ولو كان طعامه وشرابه من الطعام والشراب المعتادين لما كان مواصلا ولكنك منفرا

• وحدثنى عن مالك أنه سمع أهل العلم يقولون لا بأس بصيام الدهر اذا أفطر الأيام التي نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيامها وهي أيام بني و يوم الاضحي ويوم الفطر فيها بلغنا وذلك أحب ما سمعنا الى في ذلك • وحدثنى

يحيى عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الوصال فقالوا يارسول الله فانك تواصل فقال اني لست كهيئتكم اني اطعم وأسقي • وحدثنى عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ياكم والوصال قالوا فانك تواصل يارسول الله فقال اني لست كهيئتكم اني اطعم وأسقي • وحدثنى عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ياكم والوصال قالوا فانك تواصل يارسول الله فقال اني لست كهيئتكم اني اطعم وأسقي • ويسقيني



﴿صِيَامُ الَّذِي يَقْتُلُ خَطَا﴾ أو يظهر ﴿حَدَّثَنِي بِحُجَّتِهِ مَا لَيْكَ بِقَوْلِ أَحْسَنَ مَا هَعْتَفَيْنَ وَحُبِّ عَلِيٍّ صِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَابَعَيْنِ فِي قَتْلِ خَطَا﴾ أو يظهر أفعرض له مرض (٦١) فغلبوا فقطع عليه صيامه إن كان صوم من مرضه ونوى

خطأ إذا حاضت بين ظهري

يا ماعقل المريض في صيامه  
قال يحيى سمعت مالكاً  
يقول الأمر الذي سمعت  
من أهل العلم أن المريض  
إذا أصابه المرض الذي  
يشق عليه الصيام معه  
وبعته وبلغ ذلك منه  
فإنه أن يضره وكذلك  
المريض الذي اشتد عليه  
القيام في الصلاة وبلغ منه  
والله أعلم بقدر ذلك من  
العبد ومن ذلك ما لا يتبع  
صفة فإذا بلغ ذلك من صلي  
وهو حالم ودين القوم  
وقدر أخص الله للسافر  
في الفطر في السفر وهو

﴿صِيَامُ الَّذِي يَقْتُلُ خَطَاً أَوْ يَنْظُرُ﴾

(فصل) فمن مرع في صيام شهرى التابع فعرض له مرض أو حيض أسلك عن الصوم حتى يكتفى بصومه ولا يؤخره عن ذلك لانه إنما أخره للضرورة حتى آخر بعد الامكان بطل التابع الذى هو شرط في صحة صومه ووجب عليه استئناف صومه من أوله (مسئله) وانما أبع له الفطر ولا يقطع التابع العذر الذى لا يمكن معه الصوم كالحيض والمرض ويحرم النسيان مجرى ذلك لأنه لا يمكن الاحتراز منه فان نسي أن يصل أيام القضاء والحيض بصابه وأغلط في العدد فقد قال عبدالمطلب بأنفس صيام الشهرين وقاله المتأخر في خطأ العداد كان هذا عاذاً بخلاف الفطر ناسياً قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه ويحتمل عندى أن لا يكون عليه استئناف صومه ويحرم أن يصل لأن هذا محالاً لا يمكنه الاحتراز منه وأما ما ياتي به المتسقة ويمكن معه الصوم كالسفر فانه لا يبع الفطر وإن أفطر استأنف الصوم والله أعلم

﴿ مَا يَعْلَمُ الْمَرْءُ فِي صِيَامِهِ ﴾

ص **جمع** ما لا يقبل الامر الذي سمعت من أهل العلم ان المرض اذا أصابه المرض الذي  
يقضي عليه الصيام معه تبعه ويبلغ ذلك معناه ان ينظر وكذلك المرض اذا اشتد عليه القيام  
في الصلاة بلغ معناه واعلم بقدر ذلك من العبد ومن ذلك ما لا يبلغ صفته فانه بلغ ذلك من صلى وهو  
جالس ودين الله يسر وقد اخص الله السافر في الفطر والسفر وهو أقوى على الصيام من المرض  
قال تعالى في كتابه فان كان منكم مرضى أو سفر فاعطوا من الصيام ما كانوا عليه من  
في السفر وهو أقوى على الصوم من المرض فهذا أحب ما سمعت اني وهو الامر بالاجتماع عليه **ش**

وهذا كما قال ان المريض اذا شق عليه الصيام وأتعبه انه يجوز له الفطر والاصل في ذلك قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضاً وعلى سفر فعدة من أيام أخر تقتدره والله أعلم فاطر فعدة من أيام أخر ومقدار المرض الذي يبلغ ذلك لا يستطاع ان يقدر لنفسه ولذلك قال مالك رحمه الله والله أعلم بقدر ذلك من العبد ومن ذلك ما لا يبلغ صفته وقد قال أشهب في المجموع ان المريض الذي لو تكلف الصيام والصلاة لآتى بهما مشقة وتعب فليفطر وليمل جالساً ودين الله يسر قال ابن المقام والذي يصبه الضر بان من الخوى في رمضان انه مرض من الامر اض فاذا بلغ به ما يجبهه فليفطر فهذا اقتدر منها وليس بالبين ولكنه تقدر بما يتيقن أن يقول اليه وذلك ان يخاف منه ويغلب على الظن ان يزيد في مرضه او يجده له مرضاً غير مرضه او يدعى من مرضه فان هذا المقدار يبلغه الفطر ومثل هذا المقدار يبلغه الصلاة جالساً من خاف من القيام شيئاً مما ذكرناه وهذا الذي قاله البغداديون من اعصابنا وحكمة الشيخ أبو محمد عن بعض اصحابنا ولم يذكر دوا من مرضه وهذا الذي قاله البغداديون فيها خصص الامر بمرض الشديداً فلا يراعى فيه ذلك وانما يراعى مشقة ما يتكلف من ذلك وله الذي أراد أشهب بجمع بين القولين والله أعلم واستدل مالك رحمه الله على جواز فطره لمشقة الصيام عليه قوله تعالى فمن كان مريضاً وعلى سفر فعدة من أيام أخر قال فأرخص الله للسافر في الفطر في السفر وهو أقوى على الصيام من المريض الذي يتعبه الصيام فجعل جواز الفطر للسافر يسيراً للمشقة دليل على جواز الفطر للمريض الذي يلحقه من مشقة الصيام أكثر من ذلك وهذا من باب الاستدلال بالاولى لانه اذا كان أصل علة الفطر في السفر المشقة وكان مشقة المريض أشد فإن بياح لنا الفطر معها الاولى وهذا احتياج على من أنكر الفطر للمريض بالخوف الملاك دون ما ذكرنا وما أعلم أحداً قال به ولكنه لعلة خاف اعتراض معترض ففتبرع بالحجة عليه

### التنذر في الصيام والصيام عن الميت

ص مالك انه بلغه عن سعد بن المسيب انه سئل عن رجل نذر صيام شهر هل ان يتطوع فقال سعد ليبدأ بالنذر قبل أن يتطوع قال مالك وبلغني عن سليمان بن يسار مثل ذلك في نذر وهو ما نذر الانسان ويلزمه نفسه بالقول قبل الدخول والتطوع هو ما لا يلزمه بالقول وانما يدخل فيه اختياراً فيلزمه بالدخول فيه اتمامه وقوله ليبدأ بالنذر قبل أن يتطوع كلام صحيح حسن لان النذر قبله من وجوب عليه والتطوع لم يلزمه به بعد لم يدخل فيه في النظر ان يبدأ بما قبله من نذر أو أنه منعه من تطوعه ان شاء (مسئلة) فان قدم التطوع صح صومه في التطوع وبقى النذر في ذمته وقد أساء النظر لنفسه وانما قلنا يصح تطوعه قبل اذا نذر لان الزمن لا يتحقق بصوم النذر بل يصح فيه التطوع وغيره وهذا اذا كان النذر غير معين فان تعلق بزمان معين لم يجز له ان يرم فيه غيره فان فعل اثم لا تعلم بفنذره وكان عليه قضاء نذره لانه قد ترك صومه مع القدرة عليه فاذا مضى زمن النذر ولم يصح فيه ما ذكرناه تعلق قضاء صومه بذمته وكان حكمه حكم النذر الذي لم يمتن بزمان معين ص قال يحيى سمعت مالكا يقول من مات وعليه نذر من رقبته عتقه أو صيام أو صدقة أو بدنة فأوصى أن يوفى ذلك عنه من ماله فان الصدقة والبدنة في ثلثه وهو مبدى على مساواة من الوصايا الا ما كان مثله وذلك انه ليس الواجب عليه من النذور وغيرها كهيئة ما يتطوع به مما ليس بواجب وانما يجعل ذلك في ثلثه خاصة دون رأس ماله لانه لو جاز له ذلك في ثلثه خاصة دون رأس ماله لانه لو جاز له ذلك في رأس ماله لآخر

التنذر في الصيام والصيام

عن الميت

عن يحيى عن مالك انه بلغه عن سعيد بن المسيب انه سئل عن رجل نذر صيام شهر هل ان يتطوع فقال سعيد ليبدأ بالنذر قبل أن يتطوع قال مالك وبلغني عن سليمان بن يسار مثل ذلك قال مالك من مات وعليه نذر من رقبته عتقه أو صيام أو صدقة أو بدنة فأوصى أن يوفى ذلك عنه من ماله فان الصدقة والبدنة في ثلثه وهو

مبدأ على مساواة الوصايا الا ما كان مثله وذلك انه ليس الواجب عليه من النذور وغيرها كهيئة ما يتطوع به مما ليس بواجب وانما يجعل ذلك في ثلثه خاصة دون رأس ماله لانه لو جاز له ذلك في ثلثه خاصة دون رأس ماله لانه لو جاز له ذلك في رأس ماله لآخر

الموت في مثل ذلك من الأمور الواجبة عليه حتى إذا حضرته الوفاة وصار المال لورثته سعى مثل هذه الأشياء التي لم يكن يتقاضاها منه متقاض فلو كان ذلك جائزاً لما أخر هذه الأشياء حتى إذا كان عند موته سبهاا وعي أن يحيط بجميع ماله فليس ذلك **✽** ش أدخل مال الشرحه الله هذه المسئلة فمن مات ووليته نذر صوم لم يجب عليه لأنه اقتصر في ذلك على جواب عبد الله بن عمر لا يصوم أحد عن أحد ولا يصلي أحد عن أحد وقال ابن عمر أن من توفي من ماله عنه ما يدره فانه ما كان من الأموال فهي في نفسه مبدأة على الوصايا بد التطوع واحتج عليه بما ثبت في آخر المسئلة فلا حاجة لنا إلى إعادته وسند كذا ذلك كله مستقصى في الوصايا إن شاء الله تعالى **✽** ص **✽** مالك أنه بلغه أن عبد الله بن عمر كان يسأل هل يصوم أحد عن أحد أو يصلي أحد عن أحد فيقول لا يصوم أحد عن أحد ولا يصلي أحد عن أحد **✽** ش قوله لا يصوم أحد عن أحد يريد لا يجزى أن ينوب أحد عن أحد فمن زعم من ذلك شيء ففعله فقد أدى ما عليه وأبى أن ينفعه ولا ينوب عنه غيره في صيامه ولا تجزأ ذمة بذلك وذلك أن العبادات على ثلاثة ضرب ضرب منها من عبادات المال لا تتعلق بالبدن كإزالة كاهه أو يصبغ فيه النيبانة والضرب الثاني له يتعلق بالمال وله يتعلق بالبدن كالخج والغزو وقد اختلف أهل العلم في جهة النيبانة فيه وسأني ذكره في كتاب الحج إن شاء الله تعالى والضرب الثالث له اختصاص بالبدن ولا يتعلق بالمال كالصوم والصلاة وهذا لا يدخله النيبانة بوجه وبه قال جمهور الفقهاء وبه قال مالك وأبو حنيفة والشافعي وقال بعض أصحاب الشافعي يصوم عنه وليه وبه قال أهل الطاهر والندليل على صحة ما نقوله قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر فوجه الدليل من الآية أنه ما مور بالصيام فإذا اتصل مرضه حتى مات فلا حرج عليه في صومه عنه ووليّه وإن كان فرط في صومه فهو آثم بخلاف ذلك **✽** معاص ولا يخرج عن العيصان بصوم ووليّه عنه والدليل على ذلك من جهة السنة ما روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث صدقة جارية وعلم ينتفع به من بعده وولد صالح يدعو له ودليلنا من جهة القياس أن هذه عبادة مختصة بالبدن فلم يدخلها النيبانة كالمصلاة

### ✽ ما جاء في قضاء رمضان والكفارات ✽

ص **✽** مالك عن زيد بن أسلم عن أخيه أن عمر بن الخطاب أخطرت يوم في رمضان في يوم غيم ورأى أنه قد أمسى وغابت الشمس فجاءه رجل فقال يا أمير المؤمنين أطلعت الشمس فقال عمر ابن الخطاب أخطب يسير وقد اجتهدنا **✽** قال يحيى قال مالك يريد بقوله أخطب يسير القضاء فيأثرى والله أعلم وخفف مؤنته وبسارته يقول نصوم يوماً مكانه **✽** ش قوله أخطرت يوم في رمضان في يوم غيم ورأى أنه قد أمسى وغابت الشمس يريد أنه قد اجتهد في الوقت اجتهداً غلب على ظنه مغيب الشمس وهذا الذي يزم الصائم في يوم الغيم أن يجتهد فيه فالمرتب على ظنه أن الشمس قد غابت لم يجز له الفطر فإن أخطر مع الشك عليه القضاء والكفارة لأنه قد دخل في الصوم وزمه الأسس وكرم عليه إذ كل الإلزام اجتهد وتيقن مغيب الشمس فإذا غلب على ظنه أن الشمس قد غابت حل له الفطر وهذا حكم الصلاة وسائر العبادات إذا خفيت علامات وقتها قام الاجتهاد في ذلك مقام المعرفة بدخول الوقت في جواز الفعل



فيه الى حلقة والغالب من حاله هذا أنه لا يرجع الى حلقة شيء لان ذرع القى وغلبته مندفع ويخرج  
 ومنع الرجوع بخلاف المعالجة والا كراهة للنفس على القى لأن الاكراهات ماها كراه على اتراح  
 ما ليس بخارج بل من شأنه الرجوع ولوثيق الذى ذرعه القى رجوع شيء الى حلقة بعد ان صار  
 في فوه وجب عليه القضاء قال ابن حبيب ومارجع من القى الى الجوف من الهوا أو الى الحلق قبل  
 ان يستيقن وصوله الى القم فلا قضاء عليه والقلس بسيل القى وفيها وصفا وفي المدينة من رواية  
 داود بن سعيد عن مالك من قلس فوصل القلس الى فيه فردة لا قضاء عليه في صوم رمضان قال ابن  
 القاسم رجع مالك وقال ان خرج الى موضع لو شامط حرجه ثم رده فطبعه القضاء قال الشيخ أبو  
 القاسم ان ازدرده بعد ان ظهر على لسانه فطبعه القضاء وان ازدرده قبل ذلك فلا شيء عليه  
 ص **باب** ما لا يجب من سعيه أنه سمع سعيد بن المسيب يسئل عن قضاء رمضان فقال سعيد أحب  
 الى أن لا يفرض قضاء رمضان وأن يواتر قال يحيى وسمعت مالك يقول فبين فرق قضاء رمضان فليس  
 عليه إعادة ذلك مجزئ عنه وأحب ذلك الى أن يتأخر **باب** ش فوله أحب الى أن لا يفرض على حسب  
 ما تقدم من استصحاب ذلك لان الاستصحاب تعجده وإذا عمل أول يوم استحبته تعجيل الثاني وذلك  
 يقتضى التواتر الا أن هذا تواتر ليس بمقصود في نفسه ووجهه ان العلماء قد اختلفوا في وجوب  
 التسامع فأفضل أن يترك العبادة على وجه متيقن على اجزائه فعلى هذه الطريقة يكون التسامع  
 مقصودا ص **باب** وسمعت مالك يقول من أكل أو شرب في رمضان ساهيا أو ناسيا أو ما كان  
 من صيام واجب عليه ان عليه قضاء يومه **باب** ش وهذا كقول مالك في النطري الصوم  
 الواجب على ثلاثة أصرب أحدها أن يقضى انتهالك حرمة الصوم وهو العمد والثاني أن  
 يفطر بعذر مرض أو سفر أو غلط وقت أو كراه أو نسيان والثالث أن يقصد الفطر لعذر  
 ولكنه يتأويل يظن به أن الفطر له سائق فأما إذا افطر بغيره فان عليه القضاء به قال أبو حنيفة  
 وهل عليه الكفارة لا يجزئ أن يفطر بأكل أو شرب أو جاع فان كان بأكل أو شرب فلا كفارة  
 عليه ولا خلاف في ذلك وان كان بجماع أو كره عليه فالتذنى عليه جمهور الفقهاء أنه لا كفارة  
 عليه وقال ابن الماجشون عليه الكفارة والدليل على ما نقوله ان هذا معنى يقع به الفطر فلا  
 تجب به الكفارة مع الاكراه كالأكل (مسئلة) فأما إذا افطر نسيان فانه يفسد صومه  
 ويكون عليه فقاؤه وقال أبو حنيفة والشافعي من أكل ناسيا في فرض أو غيره فلا يفطر بذلك  
 ولا قضاء عليه والدليل على صحة ما نقوله ان ما يفسد الصوم بعينه على وجه العمد فانه يفسد بعده  
 على وجه النسيان كالنسيان وهذا اذا كان بأكل فاذا كان بجماع فالتذنى عليه جمهورنا ههنا أنه  
 لا كفارة عليه وقال ابن الماجشون وابن نافع عن مالك عليه الكفارة والكلام فيه كالكلام  
 في الاكراه (مسئلة) وأما إذا افطر بتأويل فانه على ضربين أحدهما أن يكون تأويل بمعنى  
 موجود مثل أن يدخل بمسكة قبل الفجر فيظن ان من لم يدخل قبل غروب الشمس فلا صومه  
 أو يظهر للسام قبل طلوع الفجر فيظن انه لا يصح صومه حتى يظهر قبل غروب الشمس أو يخرج  
 المقيم الى مسافة قريبة فيعتقد جواز الفطر فهذا لا كفارة عليه لانه لم يقصد هتك حرمة الصوم ووقع  
 التأويل منه بمعنى موجود وان لم تأويل بمعنى لم يوجد بعد وانما يتوقع وجوده مثل أن تقول  
 المرأة اني احض اليوم فتفطر قبل وجود الحيض أو يقول المحرم اليوم يوم حاي فيفطر قبل بدء  
 الحيض فهذا عليه الكفارة سواء وجد الحيض بعد ذلك أم لم يوجد ص **باب** مالك عن جابر بن

وحدثني عن مالك عن يحيى  
 ابن سعيد أنه سمع سعيد بن  
 المسيب يسئل عن قضاء  
 رمضان فقال سعيد أحب  
 الى أن لا يفرض قضاء رمضان  
 وأن يواتر قال يحيى سمعت  
 مالك يقول فبين فرق  
 قضاء رمضان فليس عليه  
 إعادة ذلك مجزئ عنه  
 وأحب ذلك الى أن يتأخر  
 قال مالك من أكل أو شرب  
 في رمضان ساهيا أو ناسيا  
 أو ما كان من صيام واجب  
 عليه ان عليه قضاء يوم  
 مكاه وحدثني عن مالك  
 عن جابر بن

فيس المسكى انه اخبره قال كنت مع مجاهد وهو يطوف بالبيت فجاءه انسان فسأله عن صيام أيام الكفارة أم متتابعات أم مقطعة قال جيد فقلت له نعم مقطعة ما أن شاء قال مجاهد لا يقطعها فإني قرأت في كعب ثلاثة أيام متتابعات قال مالك وأحب إلى أن يكون ماضى انتهى القرآن بصيام متتابعات ش قوله كنت مع مجاهد وهو يطوف بالبيت فجاءه انسان فسأله يقتضي أن الكلام عندهم في الطواف مباح وسيأتي ذكره أن شاء الله تعالى وقوله فسأله عن صيام أيام الكفارة يريد كفارة الجن بالله أن لم يقدر على عتق ولا كسوة ولا اطعام فسأله الانسان هل من شرطها المتابعة أم لا فقال جيله أن يفرضها لما كان يعتقد فيها من جواز التفريق فأكره مجاهد عليه ما ذاه اجتهداه اليه من أن المتابعة فيها واجبة فربسمة السكوت إذا كان هو المسؤول والمقلد فلو سكت لظن السائل أن ذلك قوله يأخذ به ويقلده فيه وهو لا يراه والسائل لم يرتقلد جيلد ما لانه لم يعرفه أولا انه لم يكن عندهم أهل الاجتهاد ثم احتج مجاهد على قوله بأن في قراءة أي فصيام ثلاثة أيام متتابعات وقد قال أبو هريرة وابن عباس أن كل صوم مذكور في القرآن فلا فضل فيما أن يكون متتابعات الا انه لم يشرط فيه المتابع فانه يميز عندهما تفرقه وبه قال مالك وكذلك في كفارة الايمان والثلاثة الايام في الحج والسبعة بعد الرجوع وانما كان الافضل فيه المتابع لانه على صفة ما هو قضاء بعينه ولان الافضل تقديم الصوم لتبأ الذمة وادليل على ذلك قوله تعالى فعدتم أيام أنتم وهذا مطلق وامامنا ملق به مجاهد من قراءة أي فإما عند قوم تجري مجرى أخبار الاحاد والذي ذهب اليه القاضي أبو بكر وهو الصحيح انه لا يصح التعلق بالايمان ثبت على وجه التواتر لانه اذا لم يكن تواترا لم يكن قرأنا واذا لم يصح كونه قرأنا لم يصح التعلق به ص وسئل مالك عن المرأة تصنع صائمتها في رمضان فتدفع دفعة من دم عبيط في غيرها وان حيضتها تنتظر حتى تسمى أن ترى مثل ذلك فلا ترى شيئا ثم تصنع يوما آخر فتدفع دفعة اخرى وهي دون الاولى ثم ينقطع ذلك عنها قبل حيضتها بأيام ففصل مالك كيف يصنع في صيامها وصلاتها قال مالك ذلك ادم من الحيضة فاذا رأى أنه فلتنقض ولتقض ما أفطرت وان الحيض يمنع صحة الصوم

(فصل) وقوله وتقصي ما أفطرت ريد من الايام بسبب الحيض لان الحائض تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة وقوله فاذا ذهب عنها ادم فلتنقض وتصوم ما غسلاها فان الحائض يلزمها النفل عند انقطاع ادم لتطهر به من حدث حيضها وان رأت الطهر في آخر يوم رأت ادم في وله وأما صومها فيعود إلى ما كانت عليه من الصوم في اليوم الثاني لان اليوم الذي رأت ادم في اوله لا يصح أن تصوم شيئا منها وتصوم ما بعده ان كانت طاهرا ص وسئل مالك عن أسلم في آخر يوم من رمضان هل عليه قضاء رمضان كله وهل يجب عليه قضاء اليوم الذي أسلم فيه فقال ليس عليه قضاء ماضى وانما يستأنف الصيام فيما يستقبل واحب إلى أن يقضي اليوم الذي أسلم فيه ش وهذا كإكمال من أسلم في رمضان وقدم في بعض الشهر انه لا يلزمه قضاء الماضي منه خلافا للحسن وعطاء والاصل في ذلك أن الاداء قد فات لمضي زمنه والقضاء لا يجب الا بأمر ثان ولا فرق بين ماضى

كنت مع مجاهد وهو يطوف بالبيت فجاءه انسان فسأله عن صيام أيام الكفارة متتابعات أم مقطعة قال جيد فقلت له نعم مقطعة ما أن شاء قال مجاهد لا يقطعها فإني قرأت في كعب ثلاثة أيام متتابعات قال مالك وأحب إلى أن يكون ماضى انتهى القرآن بصيام متتابعات ش قوله كنت مع مجاهد وهو يطوف بالبيت فجاءه انسان فسأله يقتضي أن الكلام عندهم في الطواف مباح وسيأتي ذكره أن شاء الله تعالى وقوله فسأله عن صيام أيام الكفارة يريد كفارة الجن بالله أن لم يقدر على عتق ولا كسوة ولا اطعام فسأله الانسان هل من شرطها المتابعة أم لا فقال جيله أن يفرضها لما كان يعتقد فيها من جواز التفريق فأكره مجاهد عليه ما ذاه اجتهداه اليه من أن المتابعة فيها واجبة فربسمة السكوت إذا كان هو المسؤول والمقلد فلو سكت لظن السائل أن ذلك قوله يأخذ به ويقلده فيه وهو لا يراه والسائل لم يرتقلد جيلد ما لانه لم يعرفه أولا انه لم يكن عندهم أهل الاجتهاد ثم احتج مجاهد على قوله بأن في قراءة أي فصيام ثلاثة أيام متتابعات وقد قال أبو هريرة وابن عباس أن كل صوم مذكور في القرآن فلا فضل فيما أن يكون متتابعات الا انه لم يشرط فيه المتابع فانه يميز عندهما تفرقه وبه قال مالك وكذلك في كفارة الايمان والثلاثة الايام في الحج والسبعة بعد الرجوع وانما كان الافضل فيه المتابع لانه على صفة ما هو قضاء بعينه ولان الافضل تقديم الصوم لتبأ الذمة وادليل على ذلك قوله تعالى فعدتم أيام أنتم وهذا مطلق وامامنا ملق به مجاهد من قراءة أي فإما عند قوم تجري مجرى أخبار الاحاد والذي ذهب اليه القاضي أبو بكر وهو الصحيح انه لا يصح التعلق بالايمان ثبت على وجه التواتر لانه اذا لم يكن تواترا لم يكن قرأنا واذا لم يصح كونه قرأنا لم يصح التعلق به ص وسئل مالك عن المرأة تصنع صائمتها في رمضان فتدفع دفعة من دم عبيط في غيرها وان حيضتها تنتظر حتى تسمى أن ترى مثل ذلك فلا ترى شيئا ثم تصنع يوما آخر فتدفع دفعة اخرى وهي دون الاولى ثم ينقطع ذلك عنها قبل حيضتها بأيام ففصل مالك كيف يصنع في صيامها وصلاتها قال مالك ذلك ادم من الحيضة فاذا رأى أنه فلتنقض ولتقض ما أفطرت وان الحيض يمنع صحة الصوم

من هذا الشهر وبين سائر الشهور المتقدمين السنين الماضية في ان وقت الاداء قد فات فيها فاذا لم يجب قضاء ما مضى من الاعوام فكذلك ما مضى من شهر هذا العام  
(فصل) وقوله وانما يستأنف الصيام في استقبال ربه من ذلك الشهر وغيره لانه مخاطب الموم على وجه الاحتكام بقوله تعالى في شهد منكم الشهر فليصمه وهذا قد شهد هذه الايام من الشهور وهو من المؤمنين فوجب عليه ان يصومها كالتي يكون مقبياً في بعض الشهور وسافر في اوله فانه يزره صيام ما كان منه مقبياً فيه

(فصل) وقوله واحب الى ان يقضى اليوم الذي اسلم فيه وذلك انه لا يجب عليه صيامه لان وقت صيامه قد فات بقوات وقت الدخول فيه بعد اسلامه واما وجوبه قبل اسلامه فقد اختلف فيه العلماء فمن قال بوجوبه عليه حال كفره قال ان الاسلام يسقط عنه لقوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف (مسئله) اذا ثبت ذلك فانه يستحب له قضاء ما أدرك من بعض زمن صومه وهو نفقة من يصح منه صومه وهو كونه مسلماً وهل يزره الاسلام في ذلك اليوم من وقت اسلامه الى آخره من قال من اصحابنا ان الكفار مخاطبون بشرائع الاسلام وهو مقتضى قول مالك واكثر اصحابه اوجب عليه الاسلام ببقية يومه ورواه في الدينقان نافع عن مالك وقوله الشيخ ابو القاسم ومن قال من اصحابنا ليسوا بمخاطبين بشرائع الاسلام قال يزره الاسلام في بقية يومه وهو مقتضى قول ائمه وعبد الملك بن الماجشون وقاله ابن القاسم والفقهاء ع واحكم

### ﴿ قضاء التطوع ﴾

#### ﴿ قضاء التطوع ﴾

حدثني يحيى عن مالك عن ابن شهاب ان عائشة وحفصة زوجتي النبي صلى الله عليه وسلم اصعبنا صائمتين متطوعتين فاهدى اليها طعام فافطرنا عليه فدخل عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت عائشة فقالت حفصة ودرتني بالكلام وكانت بنتا يباري رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت عائشة انا وعائشة صائمتين فاهدى اليها طعام فافطرنا عليه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذنه فان علمت انه يحتاج اليها لم يصم الا بانه وكذلك المرسى يوم الولدان الاسقناع حق من حقوق الزوج والسيد فليس لها المتع من ابوابه

ص مالك عن ابن شهاب ان عائشة وحفصة زوجتي النبي صلى الله عليه وسلم اصعبنا صائمتين متطوعتين فاهدى اليها طعام فافطرنا عليه فدخل عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت عائشة فقالت حفصة ودرتني بالكلام وكانت بنتا يباري رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت عائشة انا وعائشة صائمتين فاهدى اليها طعام فافطرنا عليه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذنه فان علمت انه يحتاج اليها لم يصم الا بانه وكذلك المرسى يوم الولدان الاسقناع حق من حقوق الزوج والسيد فليس لها المتع من ابوابه

(فصل) وبما علم به ان لا حاجة لها بذلك يكون غائباً ومسا لا ينسب فهذا الاحق له في الاذن وكذلك خادم الخدمه بخلاف المرسى يوم الولد فلا يحتاج الى اذنه في صومه ما ينعف به عن الخدمة الا باذن السيد لان بعض عن الخدمة بالموم فيكون كالعبد لا ياتي من الموم ما ينعف به عن الخدمة الا باذن السيد لان الخدمه امة امام حق السيد ليس للعبد ان يعدهم منها وهذا كله قول مالك قال الشيخ ابواسحق وقد اختلف في صيام العبد بغير اذن سيده وان كان لا يضرب به فقيل لا بأس به وقيل لا يجوز وهذا اقول (فرع) وهذا في صوم التطوع وفيه اذنه خله الزوجة على نفسها ما فاضع من ان فلا اذن لاحد فيه على زوجة ولا عبد وان اضمنه الله مالك في الجموعة ووجه ذلك انه صوم لزمه بالشرع كموم شهر رمضان (فرع) ومن صام منهم باذن او بغير اذن لم يجز لهم الفطر حتى يتم صومه لانه صوم قد لزمه بالدخول فيه وهل للزوج والسيد جبرهن على الفطر مع الاذن والمعرقة بالحاجة بعد التلبس بالصوم

(فصل) وقوله فاهدى لها طعام فافطرنا عليه يحتمل أن يكون للضرورة والحاجة إليه أو النسيان لصومهما ويحتمل أن يكون لاعتقاد جواز ذلك ثم شكك فيه وقد اختلف الفقهاء في جواز فطر التطوع لتبر ضرورة فقال مالك لا يجوز ذلك وبه قال أبو حنيفة وقال الشافعي بفطرهما شاء والدليل على ما نقوله قوله تعالى أو فوا بالفقود وهذا عقد الصوم فوجب أن يفي به والدليل على ذلك من جهة السنن قوله للأعرابي الذي سأله عما يجب عليه من الصوم فقال له شهر رمضان فقال له هل على غيره قال لا لأن تطوع وهذا يدل على أن عليه أن يطوع به ودليلنا من جهة القياس أن هذا صوم فلم يجز فيه الفطر لتبر ضرورة بعد التمسك به كقضاء رمضان

(فصل) وقوله فدخل عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم يحتمل أن يكون دخوله عليها بان كان اليوم لتبرهما لئلاهما كانتا في بيت النبي كان يومها ويحتمل أن يكون ذلك باذنها ويحتمل أن يكون اليوم لواحدة منهما فصامت باذنه على ما قدمنا ذكره

(فصل) وقول عائشة فقالت حفصة وبرتني بالكلام وكانت ابنة أبياتر بدانها كانت جريئة على الكلام ووجهة في سؤال النبي صلى الله عليه وسلم وفيها مبادرة إلى الكلام وأراد أن يتولا وقال حفصة أني أصبحت أنا وعائشة صائمتين متطوعتين أن كان باذنه فيحتمل أن يكون إذن لها في الصوم ولم يبعد ما همل هو تطوع أو غيره فاعلمته عند سؤالها بأنه تطوع لئلا يكون حكمه حكم غيره من الصياء ويحتمل أن يكون علم بأن صومها تطوع فأرادنا ذكره وقوله فانه أهدى لنا طعام فافطرا عليه يحتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم علم من ضرورتهما وحالهما أن أنصاهما أن تغفرا أن فطرهما وقع للضرورة وعلمنا عليه بذلك وتفهمه به فلم يندكره في سؤالها وهذا أظهر أن نسيانها الصوم لا يعرفه النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك اعتقادهما أن نفل الصوم لا يلزم إتمامه وأحكام النسيان والعبد يختلف في الصوم وغيره وفي هذا الصوم نفسه يختلفان النسيان لا يتصور فيه الكراهية والعبد مكرره أو محرم وعائشة وحفصة من أفقه الصائبة ومن لا يجني عليهما الفرق بين العبد والنسيان فالظاهر أنهما لم يتركاه ذكره على الفطر في سؤالها إلا لأنه كان من الأمور التي لا تخفى على النبي صلى الله عليه وسلم من حالها وهي الضرورة إلى الطعام فان قيل لا يصح هذا على أصلكم لأنه قال فيه اقضيا يوما مكانه والمضطر إلى الفطر في النفل لا قضاء عليه عندهم فالجواب أنه يحتمل أن يأمرهما بذلك على الاستعجاب ويحتمل أن يكون أمرهما على الوجوب ولم يكن فطرهما للضرورة وإنما كان للحاجة إلى الطعام مع اعتقادهما أن ذلك يسبغ الفطر وينبع القضاء فلما أمرهما بالقضاء تضمن ذلك المنع من الفطر لئلا هذا المنع والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقضيا مكانه يوما آخر فظاهره الوجوب ويحتمل التنبؤ بدليل وقد اختلف الناس في قضاء التطوع فقال مالك رحمه الله من أفطر في صوم نفل غتار أفطيه القضاء وإن أفطر للضرورة فلا قضاء عليه وقال الشافعي لا قضاء عليه في الوجوهين وقال أبو حنيفة القضاء عليه في الوجوهين إلا النسيان فلا قضاء عليه فدليلنا على وجوب القضاء في العمران هذه عبادة مقصودة في نفسها فكان القضاء على من أفسد نفلها من غير ضرورة كالخروج ص ﴿ معصية مالك يقول من؟ كل أو شرب ساهيا أو ناسيا في صيام تطوع فليس عليه قضاء ولتيم يومه الذي؟ كل فيه أو شرب وهو متطوع فلا يفطره وليس على من أصابه أمر يقطع صيامه وهو متطوع قضاء إذا كان أفطر من عذر غير متعمد للفطر ولا يرى عليه قضاء

قال يحيى سمعت مالكا يقول من؟ كل أو شرب ساهيا أو ناسيا في صيام تطوع فليس عليه قضاء ولتيم يومه الذي؟ كل فيه أو شرب وهو متطوع ولا يفطر وليس على من أصابه أمر يقطع صيامه وهو متطوع قضاء إذا كان أفطر من عذر غير متعمد للفطر ولا يرى عليه قضاء



صلاة نافله إذا هو قطعها من حدث لا يستطيع حبسه ( ٦٩ ) مما يحتاج منه إلى الوضوء قال مالك ولا ينبغي أن يدخل الرجل في شيء

﴿ فدية من أفطر في رمضان من علة ﴾

ص ﴿ مالئ أنه بلغه أن أنس بن مالك كبر حتى كان لا يقدر على الصيام فكان يفدي ﴾ ش قوله أن أنس بن مالك كبر حتى كان لا يقدر على الصيام فكان يفدي يريد أنه بلغ من الضعف الكبران عجز عن الصيام والعجز عن الصيام على ضربين أحدهما موجود سببه في الجسد وهو المرض والعطش والخروج فلهذا متى وجدت ومنعت تمام الصيام سقطت الفدية لقوله تعالى فمن كان منكم مرضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر والأصل براءة الذمة بما عدا ذلك من الكفارة وغيرها لا يثبت الإبدال (مستله) ويبيع الفطر ما قدمنا ذكره من المشقة وخوف زيادة المرض أو تجديده أو طول مدته وبمسحه مع ذلك الحاجة إلى التداوي إذا لم يكن إلا الفطر وخيف من تأخير المرض أو تجديده أو طول أمره أو المشقة الشديدة وقد رخص مالك رحمه الله لأصحاب الحفر الشديدة أن يفطروا ويتداوى وجه ذلك أن التداوي ههنا يقوم مقام الغذاء في حفظ الصحة فإذا خيف من تأخره شيء مما ذكرنا أصبح الفطر له كالاكل

(فصل) والشرب الثاني أن يكون الجسد سالماً من سبب العجز إلا أنه بحال من شرع في الصوم طرأ عليه المانع من تمام الصوم وقد عرف ذلك من حله واعتاده وكان الغالب من أمره لا يشك فيه كالشيخ الكبير والحامل فهو لا ليس بهم مانع ولا مرض ولا عطش ولا جوع ولا حر إلا أن ذلك بطراً عليهم عند الصوم فمن شرع في الصوم فقلبه عطش أو جوع أو ضعف عن الصوم فأفطر فلا أطعم عليه من ذلك اليوم ومن أفطر ابتداءً لعله أن المشقة تلهع أن شرع في الصوم فأما الشيخ الكبير فبستهباله الأطعمة ولا يجب عليه ذلك وبقال سحنون وقال أبو حنيفة والشافعي يجب عليه الأطعمة والدليل على صحة ما ذهب إليه مالك أن هذا أفطر بعذر موجود به فإنه يزمه إطعام كالمسافر والمريض

(فصل) قوله في أنس أنه كان يفدي بمحل أنه كان يفعل ذلك على وجه الاستعجاب ص ﴿ قال مالك ولا يرى ذلك واجباً وأحب إلى أن يفعله أن كان قويا عليه فمن فدى فاته يطعم مكان كل يوم مائة النبي صلى الله عليه وسلم ﴾ ش وهذا كما قال أن الأطعمة ليس بأوجب على من عجز عن الصيام لكبر وعمر وإنما يستحب له ذلك لأنه لا عودة له إلى قضاءه بخلاف المريض الذي يرجو القناء وقوله فمن فدى فاته يطعم مكان كل يوم مائة النبي صلى الله عليه وسلم يريد أن من أراد أن يأتي بذلك من التسبب فأت الفدية في ذلك مبدد النبي صلى الله عليه وسلم عن كل يوم أفطره وهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة كفارة كل يوم صاع ثم أوصف صاعاً والدليل على ما نقوله أن هذه كفارة فم تقدر بصاع أو فطر تقدر جميعها بنصف صاع أصل ذلك كفارة الأيمان ولأن ما قلناه هو قول عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر ولا يخالفهما ص ﴿ مالئ أنه بلغه أن عبد الله بن عمر سئل عن المرأة الحامل إذا خافت على ولدها واشتد عليها الصيام قال تطهر وتطم مكان كل يوم مسكناً مدناً من حنطة مائة النبي صلى الله عليه وسلم قال مالك وأهل العلم يرون عليها القضاء كما قال الله عز وجل فمن كان منكم مرضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر يرون ذلك من الأمراض مع الخوف على ولدها

﴿ فدية من أفطر في

رمضان من علة ﴾

﴿ حدثني يحيى عن مالك

أنه بلغه أن أنس بن مالك

كبر حتى كان لا يقدر على

الصيام فكان يفدي قال

مالك ولا يرى ذلك واجباً

وأحب إلى أن يفعله إذا

كان قويا عليه فمن فدى

فاتا بطعم مكان كل يوم

مائة النبي صلى الله عليه

وسلم ﴾ وحدثنى عن مالك

أنه بلغه أن عبد الله بن عمر

سئل عن المرأة الحامل

إذا خافت على ولدها واشتد

عليها الصيام قال تطهر

وتطم مكان كل يوم مسكناً

مدناً من حنطة مائة النبي

صلى الله عليه وسلم قال

مالك وأهل العلم يرون

عليها القضاء كما قال الله عز

وجل فمن كان منكم

مرضاً أو على سفر فعدة

من أيام أخر يرون ذلك

من الأمراض مع الخوف

على ولدها

وهو قال أبو حنيفة والثانية عليها الطعام ويخرج على هذه الرواية وجوب الطعام على الشيخ الكبير وقال ابن حبيب إن أفطرت خوفاً على نفسها فلا طعام وإن أفطرت خوفاً على جليها فلهما الطعام وجه الرواية الأولى أنها مفطرة لعدم وجودها فلهما الطعام كالمرضة ووجه الرواية الثانية قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين قال أبو حنيفة داخلته تحت هذا العموم لأنها تطبق على المساكين ومن جهة المعنى أنها عبادة يجب بفسادها القضاء والكفارة العظمى فجاز أن يجب فيها القضاء والكفارة الصغرى كالخج (مسئلة) وأما الرضع فلأن ضعفه عن الصوم مع إرضاعه ولذا فإنه يجب عليه أن يستأجر لمن يرضع عنه أن يرضع ذلك وقيل غيره فإن لم يقبل غيرها ولم يمكن الاستئجار لأرضعت ابنها وهل عليها الطعام أولاً عن مالك في ذلك روايتان أحدهما في الطعام وبه قال أبو حنيفة والثانية إيجابه وجه الرواية أن على ما تقدم ص (ع) مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أنه كان يقول من كان عليه قضاء رمضان فلم يقضه وهو قوي على صيامه حتى جاء رمضان آخر فإنه يطعم مكان كل يوم مسكيناً من حنطة وعليه مع ذلك القضاء (وعن مالك أنه بلغه عن سعيد بن جبير مثل ذلك) ش هذا الفصل يقتضي أن قضاء رمضان مؤقت عند ابن القاسم وإن وقته إلى دخول رمضان آخر حتى آخره عن وقتله ليرعصر فليته كفارة مع القضاء وبها قال مالك والشافعي وقال أبو حنيفة لا يلزمه شيء والكلام مع الأول في توقيت القضاء وأنه لا يجوز التأخر عنه وقته وأدليل على ذلك حديث عائشة أنها كانت تستطيع قضاء رمضان حتى يأتي شعبان ودليلنا من جهة القياس أن هذه عبادة وجبت على البدن تتكرر في وجوبها من شرطها التيقظ فإذا تأخرها حتى يدخل وقت التي تلها كان مفراطاً عاصياً كالصلاة ودليلنا على وجوب الكفارة بتأخر القضاء عن وقته أن هذه عبادة يدخل في جبرائها المال إذا تأخرها شرب حتى عاذ وقتها لزمه كفارة كالخج ومعنى ذلك أن يحرم بلع شيء من الخرج إلى عام ثان وبذلك يكون مفراطاً (فصل) وقوله فإنه يطعم كل يوم مسكيناً من حنطة يريد أنه يلزمه عن كل يوم فرط فيه الطعام مسكيناً من حنطة وهو أدى عليه جهوراً رحماً وقال أشهب يطعم في غير المدينة من حنطة وهو قنبر شيع أهل مصر وإنما ذلك منه على وجه الاستحباب على ما ذكره في الطعام كفارة الجبن ومعنى المسئلة أن يطعم مداً كاملاً لمسكين واحد لا يفرقه على مسكينين وأكثر فإن فعل لم يميز حتى يتم مداً كاملاً لمسكين واحد وهكذا الكفارات باعتبارها قدر الطعام وعدد المساكين والله أعلم وأحكم

### جامع قضاء الصيام

• وحدثنى عن مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أنه كان يقول من كان عليه قضاء رمضان فلم يقضه وهو قوي على صيامه حتى جاء رمضان آخر فإنه يطعم كل يوم مسكيناً من حنطة وعليه مع ذلك القضاء • وحدثنى عن مالك أنه بلغه عن سعيد بن جبير مثل ذلك • جامع قضاء الصيام • وحدثنى يحيى عن مالك عن يحيى بن سعيد عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أنه سمع عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تقول إن كان ليكون على الصيام من رمضان فأستطيع أصومه حتى يأتي شعبان ثم قولها إن كان ليكون على الصيام من رمضان ثم يدا إليهما من رمضان لم يتكها صومها فيه ببعض أو مرض أو غير ذلك فيكون عليها قضاءها فأستطيع أن أصومها حتى يأتي شعبان ومثل هذا إذا تكرر فأنا ما يكون لما ع شغل لأنه يستعمل أن يتفق مرض في كل عام يتصل إلى شعبان وينقطع فيه وقد بين ذلك يحيى بن أي كثير أن عائشة قالت كان يكون على الصوم من رمضان فأستطيع أن أقضي إلى شعبان قال يحيى لشغل من النبي صلى الله عليه وسلم أو بالنبي صلى الله عليه وسلم فإذا ثبت أن الزمن يصح فيه القضاء ولكنها كانت تؤخر القضاء لشغلها بالنبي صلى الله عليه وسلم إلى

ص (ع) مالك عن يحيى بن سعيد عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أنه سمع عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تقول إن كان ليكون على الصيام من رمضان فأستطيع أصومه حتى يأتي شعبان ثم قولها إن كان ليكون على الصيام من رمضان ثم يدا إليهما من رمضان لم يتكها صومها فيه ببعض أو مرض أو غير ذلك فيكون عليها قضاءها فأستطيع أن أصومها حتى يأتي شعبان ومثل هذا إذا تكرر فأنا ما يكون لما ع شغل لأنه يستعمل أن يتفق مرض في كل عام يتصل إلى شعبان وينقطع فيه وقد بين ذلك يحيى بن أي كثير أن عائشة قالت كان يكون على الصوم من رمضان فأستطيع أن أقضي إلى شعبان قال يحيى لشغل من النبي صلى الله عليه وسلم أو بالنبي صلى الله عليه وسلم فإذا ثبت أن الزمن يصح فيه القضاء ولكنها كانت تؤخر القضاء لشغلها بالنبي صلى الله عليه وسلم إلى

شعبان والشغل ابدى كان من جهة النبي صلى الله عليه وسلم إما الاستعانة بها وإما التصريح بها فإني حوائجه وحاجته إلى ذلك في شعبان كحاجته في غيره وذلك يقتضي جواز تأخير الصوم مع التمكن منه إلى أن يبقى من شعبان قدر ما عليه من أيام الصوم ولما يكون المؤخر بذلك مفراطاً ولو كان مفراطاً لما جاز له التأخير عن أول إمكان القضاء كما لا يجوز تأخير الصوم رمضان عن زمن رمضان فإني كان عليه قضاء أيام رمضان فحقت عليه بعد الفطر عدتها من الأيام مكنتها فيها صيامها فأخذ ذلك ثم جاءه ما منعه القضاء إلى رمضان آخر فلا طعام عليه لأنه ليس بفطر حين فعل ما يجوز له من التأخير هذا أقول البغداديين من أصحابنا وبرونه معنى قول ابن القاسم في المدونة وفي المدنية من رواية عيسى عن ابن القاسم من كان صائماً ففطر في قضاء رمضان حتى مرض فذلك الذي عليه الطعام وجب أن يوصى به وأما من مرض في رمضان لم يزل صائماً حتى مات فإنه يستحب له أن يوصى به ولا يجب عليه ذلك وروى ابن نافع عن مالك في الذي يفطر حتى يمرض أحب إليه أن يوصى بالأطعام وهو نحو القول الأول وقال الشيخ أبو القاسم إن كان معدوماً في بعض العام دون بعض لم يسمع القضاء للأطعام بعد الأيام التي زال ما عذره دون غيرها (مسئلة) الاعتذار التي تسقط الأطعام للمريض والسفر المتصل قاله الشيخ أبو القاسم (مسئلة) وهل يكون الزوج جبر المرأة على تأخير القضاء إلى شعبان أولاً قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه الظاهر عندى أنه ليس له ذلك إلا باختيارها لأن لما احتاق في إراء ذمتها من الفرض الذي زعمها وأما التفل فإنه لم تمنع حاجته إليها وقد روى أبو هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجعل لمرأة أن تصوم وزوجها شاهد إلا بأذنه

(فصل) فو لحا حتى إلى شعبان يقتضي أن ذلك غاية الزمن الذي يقتضي فيه رمضان وهذا يقتضي مخالفته لما قبله من الأيام التي يصح فيها قضاء رمضان لامتناع النبي صلى الله عليه وسلم منها في شعبان دون غيره مع تساوي الحاجة وذلك لأن تأخير القضاء غير ممنوع قبل شعبان وأنه ممنوع في شعبان فيقتضي ذلك أن يكون هذا آخر وقت القضاء لم يفرط وإن المؤخر بعد مفراطاً وقد تقدم القول في وجوب الكفارة فيه

### ﴿ صيام اليوم الذي يشك فيه ﴾

ص مالكاً مع أهل العلم يهتدون عن أن يصام اليوم الذي يشك فيه من شعبان إذا توى به صيام رمضان وروى أن علياً من صامه على غير روية ثم جاءه التثبته من رمضان أن عليه قضاءه ولا يرون بصيامه تطوعاً بأساً قال مالك وهذا الأمر عندنا والذي أدركت عليه أهل العلم ببلدنا ﴿ ش وهذا كما قال ابن أهل العلم قد نهوه عن صيام اليوم الذي شك فيه من شعبان أو رمضان على سبيل الاحتياط لزمان وروى أن صيامه لا يميز من صامه ما ذابته بعد ذلك أنه من رمضان وعليه أن يقضيه وقد تقدم قول ابن حنبل أنه يصام احتياطاً في القيم والمواب قول الجمهور والله أعلم وأحكم (مسئلة) وأنه لا بأس بصيامه على وجه التطوع والتفل وعلى ذلك أدرك مالك رحمه الله أهل العلم بالمدينة وقد تقدم الكلام في ذلك كله في أول الكتاب بما يقتضي من إعادته

### ﴿ صيام اليوم الذي يشك فيه ﴾

• حدثني يحيى عن مالك أنه سمع أهل العلم يهتدون أن يصام اليوم الذي يشك فيه من شعبان إذا توى به صيام رمضان وروى أن علياً من صامه على غير روية ثم جاءه التثبته أنه من رمضان أن عليه قضاءه ولا يرون بصيامه تطوعاً بأساً قال مالك وهذا الأمر عندنا والذي أدركت عليه أهل العلم ببلدنا

## ﴿ جامع الصيام ﴾

ص ﴿ مالمّا عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم حتى نقول لا يفطر ولا يفطر حتى نقول لا يصوم وما رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم استكمل صيام شهر قط إلا رمضان وما رأيته في شهر أكثر صياماً منه في شعبان ﴾ ش فلوها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم حتى نقول لا يفطر ثم يدانه كان يصوم حتى يقول من علم ذلك من حله أنه ينأى على مرد الصيام ولا يفطر وكذلك كان يفطر ويصل الفطر حتى يقول من علم ذلك سيسرد الفطر ولا يصوم وانما كان ذلك وانما علم لان هذا افضل الصوم واشد لمن استطاع عليه

(فصل) وقولها وما رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم استكمل صيام شهر قط الا رمضان وهذا في لان تراها استكمل صيام شعبان وقدرى عنها انها قالت كان يصوم شعبان كله وهذا يحتمل أن يريد به معظمه وأكثره فيكون موافقاً لحديث الموطأ وقدرى أن أبي سعيد عن أبي سلمة عن عائشة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم صائماً من شهر قط أكثر من صيامه من شعبان كان يصوم شعبان كله كان يصوم شعبان الا قليلاً وهذا يؤكده التأويل ويحتمل أن تريد بقولها إنما استكمل صيام شهر قط غير رمضان أنه أسكمله على وجه التعيين والتخصيص به بذلك ما روى عنها أنه كان يصوم شعبان كله يكن على وجه التعيين به وقدرى عن عبد الله بن سفيان قال قلت لعائشة رضي الله عنها هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم له صوم معلوم سوى رمضان قالت وأتته ان صام شهراً معلوماً سوى رمضان حتى مضى لوجهه ولا أفطر حتى يصوم منه فقولها شهراً معلوماً سوى رمضان حتى مضى لوجهه ولا أفطر حتى يصوم منه فقولها شهراً معلوماً يقتضى أن يكون معلوماً بصومه وهذا لا يمنع أن يكون صامه على غير هذا الوجه

(فصل) وقولها وما رأيته في شهر أكثر صياماً منه في شعبان تريد أن صيامه في شعبان كان أكثر من صيامه في سائر الشهور غير رمضان ويحتمل أن يكون ذلك تخصيماً له لكثرة الصوم منه والله أعلم ص ﴿ مالمّا عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الصيام جنة فإذا كان أحدكم صائماً فلا يرفث ولا يجهل فان امرؤ قتله أو شاته فليقلل إلى صائم إلى الصائم ﴾ ش قوله صلى الله عليه وسلم الصيام جنة يريد أنه ستر وما منع من الآثام والجنه ما يستبره به ومن ذلك سمى الجنه وقوله فان كان أحدكم صائماً فلا يرفث ولا يجهل يريد لا يأت بما يكسب الآثام ولا يرفث فبيح الكلام قال الرازي \* عن الغافري في التسكيم \* والجهل ضد العلم تعدي بغير حرف جر والجهل ضد العلم تعدي بغير الجر تقول العرب جهل على فلان بمعنى تعدى فبعدونه بحرف الجر قال الشاعر

ألا لايجهل أحد علينا \* فنجهل فوق جهل الجاهلينا

(فصل) وقوله فان امرؤ قتله أو شاته فليقلل إلى صائم معناه ولا يقاتله ولا يشاته وليذكر نفسه صيامه لتردع بذلك عن معاوضة الشاتم في المقاتل ووصفه بما أنه مشاتم ومقاتل وإن كان هذا لا يستعمل الا من فعل اثنين يجهل ثلاثة أوجه يجهل أن يرد فان امرؤ أراد أن يشاته أو يقاتله فليجتنب من ذلك وليقلل إلى صائم والثاني ان لفظ المعاوضة وإن كانت أظهر في فعل الاثنين

## ﴿ جامع الصيام ﴾

﴿ حدثني يحيى عن مالك

عن أبي النضر مولى عمر

ابن عبيد الله عن أبي

سلمة بن عبد الرحمن عن

عائشة زوج النبي صلى

الله عليه وسلم أنها قالت

كان رسول الله صلى

الله عليه وسلم يصوم حتى

يقول لا يفطر ولا يفطر حتى

يقول لا يصوم وما رأت

رسول الله صلى الله عليه وسلم

استكمل صيام شهر قط

الا رمضان وما رأيته في شهر

أكثر صياماً منه في شعبان

﴿ وحدثني عن مالك عن

أبي الزناد عن الأعرج عن

أبي هريرة أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم قال

الصيام جنة فإذا كان

أحدكم صائماً فلا يرفث ولا

يجهل فان امرؤ قتله أو

شاته فليقلل إلى صائم

صائم

الوجوب (مسئلة) وغسل الاناء من ولوغ الكلب عبادة للنجاسة وذهب ابن الماحشون الى انه للنجاسة والشك في النجاسة وقال ابو حنيفة والشافعي انه يغسل للنجاسة والله ليل على ما نقله ان هذا حيوان يجوز الاشتغال به من غير ضرر ورة فكان طاهرا كالانعام ص **ع** مالك انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال استقيوا ولن تمصوا واعلموا خيرا اعمالكم الصلاة ولا يحافظ على الوضوء الا مؤمن **ع** ش قوله استقيوا ولن تمصوا قال ابن نافع معاذ ولن تمصوا الاعمال المالحات ولا يمكنكم الاستقامة في كل شيء **ع** قال القاضي ابو الوليد رضى الله عنه معناه عندي لا يمكنكم استيعاب اعمال البر من قوله تعالى والله يقدر الليل والنهار علم ان لن تمصوه وقال مطرف معناه ولن تمصوا مالكم من الاجران استقمتم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم واعلموا خيرا اعمالكم الصلاة يريد انها اكثر اعمالكم اجرا وقد روى عن عبد الله بن مسعود انه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أى الاعمال افضل فقال الصلاة (فصل) وقوله ولا يحافظ على الوضوء الا مؤمن يريد والله اعلم انه لا يديم فعله بالمكراه وغيرها مناقق ولا يواظب على ذلك الا مؤمن

### **ع** ما جاء في المسح برأس والأذنين

ص **ع** مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يأخذ الماء بأصبعه لاذنه **ع** ش وقال عيسى بن دينار معناه انه كان يقبض أصابعه من كلتي يديه ويمسح بأصبعه الأيمن الأيسر أصبعين كل يدهم مسحهما أذنيه من داخل وخارج قال وهو حسن من الفعل وهذا الذى قاله عيسى محمداً وهو حسن في صفة تناول الماء لمسح الأذنين وأما تناوله للفعل في العتية من رواية ابن القاسم عن مالك يدخل يده يجمعها في الأمانه يأخذهما الماء وفي المسوط من رواية ابن وهب عن مالك في مسح الرأس يتناول الماء بيمنه ويفرغه على يسراه وكذلك قال عيسى بن دينار في جميع الوضوء ومعنى ذلك أن يأخذ الماء بيمنه ثم يجعل بعضه في يسراه فينقله بها الى وجهه وخبر ابن حبيب بن الأهرين وبه قال الشيخ أبو محمد والقاضي أبو محمد وجوه رواية ابن القاسم ان الطهارة مبنية على أنه متى كان الفيل باليدين كان تناول الماء بهما متى كان باليمنى خاصة كان تناول الماء بها ويحرمه ان هذا عمل من أعمال الطهارة للوجه فكان حكمه أن يكون باليدين كما مر ارفع الماء ووجه رواية ابن وهب حديث ابن عباس انه توضأ أخذ غرفة من ماء فجعل بها هكذا أضغاث بيده الاخرى ثم غسل بها وجهه ثم قال هكذا رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ ومن جهة اليمن ان هذا تناول الماء للطهارة فوجب أن يخص باليمنى أصله اذا غفر بيمنه لغسل يسراه ووجه التفسير نسأوى الله ليلين وهكذا الكلام اماهما في غسل الوجه ومسح الرأس وأما غسل اليدين والرجلين فلا يتبأ إلا ان تعرف الماء باليمنى بغسل اليسرى غير غسل يده اليسرى فإنه يعرف باليمنى فيغريها على اليسرى ثم يغسل باليمنى

(فصل) والذى يقتضيه الحديث تجديد الماء للأذنين ومحمداً أن يكون عبد الله بن عمر كان يأخذ الماء أصبعين من كل يده فيمسحهما أذنيه وهو أشبه بمحدث عبد الله بن عمر وحمودى روى عن عبد الله بن عباس أن باطن الأذنين مسح بالسبابة وتظاهرا بالابهام وهذه طهارة الأذنين عنده مالك وأبو حنيفة والشافعي ووجهه رالفقاء وقار الزهرى يغسلان مع الوجه وقال الشافعي يغسل

**ع** وحديثى عن مالك

انه بلغه أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم قال

استقيوا ولن تمصوا

واعلموا وخبر أعمالكم

الصلاة ولا يحافظ على

الوضوء الا مؤمن

**ع** ما جاء في المسح بالرأس

والأذنين **ع**

حديثى يصح عن مالك عن

نافع أن عبد الله بن عمر

كان يأخذ الماء بأصبعه

لأذنيه

بعمدوا لله - الم

( فصل ) وقوله قمت أبواب الجنة وغلقت أبواب النار يحتمل أن يكون هذا اللفظ على ظاهره فيكون ذلك علامة على ركة الشهر وما يرجى العامل فيه من الخير ويحتمل أن يراد بفتح أبواب الجنة كثرة الثواب على صيام الشهر وقيامه وان العمل فيه يؤدي إلى الجنة كما يقال عند ملاقة العدو قد قمت لكم أبواب الجنة بمعنى أنه قد أمكنكم فعل تدخولها به وغلقت أبواب النار بمعنى كثرة العقاب والتجاوز عن الذنوب

( فصل ) وقوله وصفدت الشياطين يحتمل أن يراد به على الوجه الأول أنها تصد حقيقة فتمتنع من بعض الأعمال التي لا تطبقها إلا مع الانطلاق وليس في ذلك دليل على امتناع تصرفها جلة لأن المفسد والمغلول السد إلى العنق يتصرف بالكلام والرى وكثير من السبي ويحتمل على الوجه الثاني أن هذا الشهر بركته وثواب الأعمال فيه وغفران الذنوب تكون الشياطين فيه كالمصدة لأن معها لا يؤثر وأغواءها لا يضرب والحمد لله الذي تفضل على عباده ويحتمل أن يراد بصنفان الشياطين بمنعون التصرف جلة والله أعلم وأحكم ص

السؤال الصائم في رمضان في ساعة من ساعات النهار لا في أوله ولا في آخره ولم أسمع أحدا من أهل العلم لا يكرهون الصائم لا يكره ذلك ولا ينهى عنه ش وهذا كما قال ابن السوالم لا يكره الصائم لا في أوله ولا في آخره وافق الناس على أنه مباح في أوله واختلفوا في كراهيته في آخره فذهب مالك إلى أن أول النهار وآخره سواء وبه قال أبو حنيفة وقال الشافعي يكره السوالم في آخر النهار والدليل على ما نقله قوله صلى الله عليه وسلم لولا أن أشق على أمتي لأمرتكم بالسوالم عند كل صلاة ولم يخص صائما من غيره. ودليلنا من جهة القياس أن هذا معنى لا يكره أول النهار فلم يكره آخره كالمصدة ( مسألة ) وهذا إذا كان السوالم باسما فان كان رطباً لم يكرهه السوالم كما في جميع النهار

لموضع التخيير بالصوم لأنه يخاف أن يسبق شيء من طعامه إلى خلق الصائم فيفسد صومه فلا يجوز أن يقرر بالفرض لموضع الفضيلة وهي السوالم ومعنى ذلك أن ما يحسد الصائم باختياره في نحو يميل باختياره إلى موضع فطره على ضربين مكروه ومباح فأما المكروه فمثل الطعام يفضله الصبي وطعمه المداد وذوق القدر فان ابن نافع روى عن مالك في المجموعة يكره ذلك للصائم قال أشبه في الفرض والنفل وجه ذلك أنه أمر يمكن الامتناع منه دون ضرر ولا عون فيه على الصوم بل فيه تفرير بالصوم ( فرع ) فمن فعل شيئا من ذلك فجهه فقد سلم قال ابن حبيب ولا شيء عليه فان دخل جوفه شيء منه فقد روى ابن نافع عن مالك في المجموعة عليه القضاء قال ابن الماجشون أن تعمد عليه الكفارة وإن لم يتعمد فلا كفارة عليه قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وهذا عندي حكم السوالم الرطب وماله طعم مما يعتمد الإنسان وضعه فيه مما يمنع منه لما ذكرناه

( فصل ) وأما ما رطب به عند وضعه فيه كالخاء يفضله الصائم لشدة العطش في المجموعة عن مالك لا بأس به ويتلذذ به قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه ومعنى ذلك عندي بعد أن يزول عنه طعم الماء يخلص طعم ريقه كالغسل والمتوضي يفضله الصائم في مداواة الحفر في النهار وقد قال أشبه أن خاف الضرر بتأخير التداوي به إلى الليل فلا بأس به وهذا أيضا لا شيء عليه إلا أن يفسد فان أفسد مغلوبا بأن يصل الماء عليه اختياره فعليه القضاء وإن تعمد ذلك فعليه مع القضاء الكفارة وإن سلم فلا شيء عليه إلا ما قاله ابن حبيب في مداواة الحفر بقضي لأن الدواء

• وحدثنى عن مالك أنه سمع أهل العلم لا يكرهون السوالم للصائم في رمضان في ساعة من ساعات النهار لا في أوله ولا في آخره ولم أسمع أحدا من أهل العلم يكره ذلك ولا ينهى عنه

قال يحيى ومعت  
مالك يقول في صيام  
سنة ايام بعد الفطر من  
رمضان الى شهر احدى من  
أهل العلم والفقهاء يصومها  
ولم يلق في ذلك عن أحد  
من السلف وان أهل العلم  
يكفون ذلك ولا يخافون  
بدعة وان ياتوا بغير  
عالم من أهل الجاهلية  
والجفاء لورا في ذلك  
خفته عند أهل العلم  
وأروهم بعلون ذلك وقال  
يحيى ومعت مالك يقول  
لم اسمع أحدا من أهل  
العلم والفقهاء يقتدي به  
بنى عن صيام يوم الجمعة  
وصامه حسن وقد رأيت  
بعض أهل العلم يصومه  
وأراه كان يضاه



أيام من كل شهر تحسب ما لم يمين أياما بعينها والاصل في ذلك ما رواه أبو هريرة قال أوصاني خليلي بثلاث صيام ثلاثة أيام من كل شهر وركعتي الضحى وإن أوتر قبل أن تأم ولأن صيامها مع أن كل حسنة بعشر أمثالها كصيام الدهر وليس فيها تشبيه بالقرض إذا لم يمين أياما من الشهر مثل أن يقصد بذلك أيام البيض فقد كرهه مالك وقال ما هذا بيلدنا وكره تعديصوها وقال الأيام كلها لله والدليل على ذلك ما روي عن معاذة قالت قلت لعائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم من كل شهر ثلاثة أيام قالت نعم قلت من أي الشهر كان يصوم قالت ما كان يباي من أي أيام الشهر كان يصوم وقد روي في اباحتها تعديصها بالصوم أحاديث لا تثبت والله أعلم قال ابن حبيب أن أبا الدرداء كان يصوم من كل شهر ثلاثة أيام أول يوم واليوم العاشر ويوم عشرين ويقول هو صيام الدهر كل حسنة بعشر أمثالها قال وأخبر ابن حبيب أن هذا كان صيام مالك \* قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وعندي فيه نظر لأن رواية ابن حبيب عن مالك فيها ضعف ولو صحت لكان معنى ذلك أن هذا كان مقدار صيام مالك فأما أن يصوم صيام هذه الأيام فإن المشهور عن مالك منع ذلك والله أعلم وأحكم وقال الشيخ أبو اسحاق أفضل صيام التطوع أول يوم من الشهر في العشر الأول ويوم أحد عشر الثاني ويوم واحد وعشرين الثالث وما تقدم من قول مالك عليه العهد والله أعلم

### ﴿ ذكر الاعتكاف ﴾

﴿ كتاب الاعتكاف ﴾

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ ذكر الاعتكاف ﴾

• حدثني يحيى عن مالك

عن ابن شهاب عن عروة

ابن الزبير عن حمزة بنت

عبد الرحمن عن عائشة.

زوج النبي صلى الله عليه

وسلم أنها قالت كان

رسول الله صلى الله عليه

وسلم إذا اعتكف بدني

أبى رأسه فأرجله وكان

لا يدخل البيت إلا حاجة

الإنسان • وحدثني

عن مالك عن ابن شهاب

عن حمزة بنت عبد الرحمن

أن عائشة كانت إذا

اعتكفت لا تسأل عن

المرض الأوهى ثمضى

لاتفت

ص • مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن حمزة بنت عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اعتكف بدني أبى رأسه فأرجله وكان لا يدخل البيت إلا الحاجة الإنسان • ش وقولها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اعتكف بدني أبى رأسه الاعتكاف للزوم يقال فلان عاكف على أمر كذا إذا لزمه قال الله تعالى فنظروا لها كفين قال معناه ملازمة الإنسان في الشرع ملازمة المسجد للعبادة وقولها بدني أبى رأسه فأرجله ونظاها هذا امتناعه من دخول البيت ولو لم يمنع من ذلك لدخل بيته ولم يحتج إلى أن بدني البها رأسه كما كان يفعل إذا لم يعتكف وفي هذا اباحتناول المرأة من زوجها من في رأسه وزجه وناوله وليس جسمه له برتبة وإنما يمنع من مباشرتها للذة على وجه الاستمتاع بها على ما يأتي بعدهما

(فصل) وقولها وكان لا يدخل البيت إلا الحاجة الإنسان تريد أنه كان يلزم موضع معتكفه ولا يدخل بيته الاضرورة قضاء الحاجة وأفعال النبي صلى الله عليه وسلم على الوجوب وهذا يقتضي أن المعتكف لا يدخل بيته الاضرورة حاجة الإنسان وما يجري مجرى ذلك من طهارة الحدث وغسل الجنابة والجمعة مما تدعو الضرورة إليه ولا يفعل في المسجد ولا يدخله لاكل ولا نوم ولا غيره من الافعال التي يجوز فعلها في المسجد فأما الأكل فانه مباح أن يأكل في المسجد ولا يخرج ليأكل كل خارج المسجد فان فصل بعد اعتكافه خلافا لبعض الشافعية لانه يخرج لفعل يجوز الاتيان به في المسجد بطل اعتكافه كالأخرج للصلاة والجلوس خارج المسجد ص • مالك عن ابن شهاب عن حمزة بنت عبد الرحمن أن عائشة كانت إذا اعتكفت لا تسأل عن المرض الأوهى ثمضى لا تنف • ش قوله كانت إذا اعتكفت لا تسأل عن المرض الأوهى ثمضى تريد أنها كانت

قال مالك ولا يأتي المعتكف حاجته ولا يخرج لها ولا يعين أحد إلا أن يخرج (٧٨) حاجة الإنسان ولو كان خارجا لحاجة أحد

تخرج حاجته فتمر بأهل المرض أو بموضع فلا تنفق السؤال ولكنها كانت تستل عنهما شيئا لأن الوقوف عليهم من معنى العبادة وله ولا يجوز للمعتكف عيادة مريض ولا حضور جنازة ولا طلب دينه ولا استيفاء حذو وجهه فان خرج لشي من ذلك بطل اعتكافه لأن ذلك قطع لما يقتضيه الاعتكاف من الملازمة والمواصلة (مسئلة) فان خرج لاقتضاء دينه أو استيفاء حذو وجهه فقد اختلف أصحابنا في ذلك فقال ابن القاسم يبطل اعتكافه وروى ابن نافع عن مالك لا يبطل اعتكافه وجه قول ابن القاسم ان سبب خروجه من جهة فكان ذلك بمنزلة خروجه باختياره ووجه رواية ابن نافع ان هذا مكره على الخروج فلا يفسد اعتكافه كإلزامه خروجه لحاجة الإنسان ص قال مالك ولا يأتي المعتكف حاجته ولا يخرج لها ولا يعين أحد إلا أن يخرج حاجة الإنسان ولو كان خارجا لحاجة أحد لكان أحق ما يخرج إليه عيادة المريض والصلاة على الجنازة واتباعها ش وهذا كما قال انه لا يأتي المعتكف حاجته ولا يخرج لها وأراد بذلك الخواص التي تنذر ويمكن التزك لها كخروج لشراء ثوب ونحوه وتجارة وعبادة مريض أو لطلب امر فاما الطوائف المعتادة التي لا يستبد منها فاما لا يدخله النياحة كالطهارة وغيرها فلا بد للمعتكف منها ومنها ما تدخله النياحة كشرأطع طعام لفظائه وما لا بد له منه فهذا يستحب أن يستنب فيه أن مكفه فانظر ذلك جازله الخروج إليه لانه من الامور المعتادة التي تدعو الحاجة اليها كقضاء الحاجة (فصل) وقوله ولا يعين أحد اي لا يعينه في شيء من أمور المعتادة وغيرها لان المعتكف مستغن عنها قال ولو كان خارجا لمونة أحد أو شيء من الامور المعتد بهالكان أحق ما يخرج إليه عيادة المريض وشهود الجنازة لانها عبادات أمور بهام مائس ع من التشارك فيها والاحتفال بها فاذا كانت المعتكف ممنوعا فان يمنع من غيرها أولى وأخرى ص قال مالك ولا يكون المعتكف معتكفا حتى يجتنب ما يجتنب المعتكف من عيادة المريض والصلاة على الجنازة ودخول البيوت الا للحاجة (الإنسان) ش وهذا كما قال انه لا يكون معتكفا الا من التزم شرط الاعتكاف وترك الخروج لشي من الامور المذكورة وهذا يقتضي انه ان فعل شيئا من ذلك المعتكف بطل اعتكافه وخرج عن أن يكون معتكفا ص قال مالك انه سأل ابن شهاب عن الرجل يعتكف هل يدخل حاجته تحت سقف فخال نعم لا بأس بذلك ش قوله هل يدخل حاجته تحت سقف ير بد ذلك قضاء حاجة الإنسان فلا بأس أن يدخل تحت سقف وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يدخل بيته تحت سقف لقضاء حاجة الإنسان وكذلك الطهارة وكل ما يجوز له الخروج إليه لا يفرق اعتكافه أن يدخله تحت سقف لانه لا ينافي اعتكافه الا الخروج لغرض ضرورة وأما الكون تحت سقف فلا ينافي ص قال مالك الأمر عندما الذي لا اختلا في فيه انه لا يكره الاعتكاف في كل مسجد يجمع فيه ولا أراه كره الاعتكاف في المساجد التي لا يجمع فيها الا كراهية أن يخرج المعتكف من مسجده الذي اعتكف فيه الى الجمعة وبعدها فان كان مسجدا لا يجمع فيه الجمعة ولا يجب على صاحبه اتيان الجمعة في مسجد سواء قال رأى بأسا بالاعتكاف فيه لان الله تبارك وتعالى قال وأنتم عاكفون في المساجد فعم الله المساجد كلها ولم يخص شيئا منها قال مالك فمن هناك جازله أن يعتكف في المساجد التي

لكان أحق ما يخرج إليه عيادة المريض والصلاة على الجنازة واتباعها قال مالك لا يكون المعتكف معتكفا حتى يجتنب ما يجتنب المعتكف من عيادة المريض والصلاة على الجنازة ودخول البيوت الا لحاجة الإنسان وحدثني عن مالك أنه سأل ابن شهاب عن الرجل يعتكف هل يدخل حاجته تحت سقف فقال نعم لا بأس بذلك قال مالك الأمر عندما الذي لا اختلاف فيه أنه لا يكره الاعتكاف في كل مسجد يجمع فيه ولا أراه كره الاعتكاف في المساجد التي لا يجمع فيها الا كراهية أن يخرج المعتكف من مسجده الذي اعتكف فيه الى الجمعة وبعدها فان كان مسجدا لا يجمع فيه الجمعة ولا يجب على صاحبه اتيان الجمعة في مسجد سواء قال رأى بأسا بالاعتكاف فيه لان الله تبارك وتعالى قال وأنتم عاكفون في المساجد فعم الله المساجد كلها ولم يخص شيئا منها قال مالك فمن هناك جازله أن يعتكف في المساجد التي لا يجمع فيها الجمعة اذا كان لا يجب عليه أن يخرج منه الى المسجد الذي يجمع فيه الجمعة ش وهذا كما قال انه لا اختلاف عند أهل المدينة في صحة الاعتكاف في كل مسجد يجمع فيه ير بد صلى

لا يجمع فيها الجمعة اذا كان لا يجب عليه أن يخرج منه الى المسجد الذي يجمع فيه الجمعة

فيه الجمعة وأما المساجد التي لا يصل فيها الجمعة فأكبره الاعتكاف فيها إذا كان الاعتكاف يشمل  
 الى وقت صلاة الجمعة لا يقتضي أحد أمرين ممنوعين أحدهما التلف عن الجمعة والثاني الخروج  
 عن الاعتكاف الى الجمعة وذلك يبطل اعتكافه في المشهور من مذهب مالك وقد روى ابن الجهم  
 عن مالك الخروج الى الجمعة ولا ينتقض اعتكافه وبه قال أبو حنيفة فلي هذا يكون اعتكافه في  
 المساجد التي لا يجمع فيها مكرها غير محرم لأن الاعتكاف في مسجد يجمع فيه أولى من اعتكافه  
 في مسجد لا يجمع فيه فيحتاج أن يخرج منه الى الجمعة فيدخل في اعتكافه بقا واختلاف في جوازه  
 وإن يدخل فيه ابطلا (مسئلة) فإن كان الاعتكاف لا يصل الى وقت الجمعة فلا بأس به في سائر  
 المساجد وقد استدل مالك على ذلك بقوله تعالى وأنتم عاكفون في المساجد قال فم المساجد كلها  
 وهذا نص يعم منه بقوله بالعموم وتعلق به (فرع) فإن نوى اعتكاف أيام لا تدرى فيها الجمعة  
 والزم الاعتكاف في مسجد لا يجمع فيه فرض ثم رجع الى كمال اعتكافه فأدركته الجمعة فذهب  
 مالك أن يخرج الى الجمعة يبطل اعتكافه وقال ابن الماجشون لا يبطل اعتكافه وجه قول مالك أنه  
 خروج من اعتكافه الى الجمعة فوجب أن يبطل اعتكافه كالمؤمن ع في اعتكافه يأتي على وقت  
 الجمعة ووجه قول ابن الماجشون أنه أمر طرأ عليه خروج لعبادة يترجم الخروج اليها فلا يبطل بذلك  
 اعتكافه كالخروج الى صلاة العيد ص قال يحيى قال مالك ولا يبطل المعتكاف الا في المسجد  
 الذي اعتكف فيه الا أن يكون خباؤه في رجة من رحاب المسجد قال مالك ولم أسمع أن المعتكف  
 يضرب بنا بيت فيه الا في المسجد أو في رجة من رحاب المسجد وما يدل على أنه لا يبطل الا في المسجد  
 قول عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اعتكف لا يدخل البيت الا الحاجة الانسان يوش  
 وهذا كما قال لا يبطل المعتكاف الا في الموضع الذي يتكف فيه ويصح يجوز له الاعتكاف فان  
 أراد أن يضرب خباء في رجة من رحاب المسجد بيت فلا بأس بذلك لانه لو اعتكف في ذلك  
 الموضع لصح اعتكافه واما ان يتخذ ميتا بحيث لا يجوز له الاعتكاف فيه فلا يجوز له ذلك لانه  
 خروج من المعتكف وقد ذكرنا من شرطه لزوم والتتابع وادليل على ذلك ما استدل به  
 مالك من أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا اعتكف لا يدخل البيت الا الحاجة الانسان من وجهين  
 أحدهما قد مناه من أن من شرطه لزوم والمواصلة بالليل والنهار والثاني انه اذا لم يدخل بيته  
 للنوم لم يدخل غيره فيستدل بهذا على أنه لا يجوز له أن يخرج من مسجده وما هو في معناه ولا يستدل  
 به على أنه لا يجوز له أن يخرج من مكان معتكفه الى ما يقرب منه واما ما يكون داخل المسجد من  
 بيتا وغيرها

(صل) وقوله الا أن يكون خباؤه في رجة المسجد يراد به من المسجد داخله واما خارج المسجد  
 فلا يجوز الاعتكاف فيه ص قال يحيى قال مالك لا يعتكف أحد فوق ظهر المسجد ولا في  
 المناري يعني الصومعة ش وهذا كما قال لا يعتكف المعتكف فوق ظهر المسجد لأن ظهر  
 المسجد ليس من المسجد ولذا لا تدرى فيه الجمعة وان كانت تدرى خارج المسجد بحيث لا يجوز  
 الاعتكاف فيه فادام لم يجرأ اداء الجمعة فوق ظهر المسجد لبعده عن حكم المسجد فبأن لا يجوز  
 الاعتكاف فيه أولى وأحرى

(فصل) وقوله ولا في المناري يعني الصومعة يراد به لا يجوز الاعتكاف في المنار ووجه ذلك ان له  
 امتياز يختص به عن المسجد ولا نه موضع متخذ لغير الصلاة وانما اتخذ للإعلام للصلاة فلم يجر

قال يحيى قال مالك ولا يب  
 المعتكف الا في المسجد  
 الذي اعتكف فيه الا ان  
 يكون خباؤه في رجة من  
 رحاب المسجد ولم أسمع  
 أن المعتكف يضرب بناه  
 بيت فيه الا في المسجد  
 أو في رجة من رحاب  
 المسجد وما يدل على انه  
 لا يبطل الا في المسجد  
 قول عائشة كان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم اذا  
 اعتكف لا يدخل البيت  
 الا الحاجة الانسان قال  
 يحيى قال مالك لا يعتكف  
 فوق ظهر المسجد ولا في  
 المناري يعني الصومعة

الاعتكاف فيه كالبيت المتخذه في لا خزان حصر المسجد وصرجه وغير ذلك من الآلة (فرع)  
وهل يؤذن المعتكف في المنار أم لا اختلف في ذلك قول مالك رحمه الله فنع منه مرة وأباحه أخرى  
وجمعه أنه من غير المسجد فلم يمكن الخروج اليه حاجة يمكن الاتيان بها في المسجد كما لو خرج  
للأكل ووجهه وأبأن هذا معنى يراد للصلاة فلم يطل الاعتكاف بالخروج اليه كالطهارة  
ص وقال مالك يدخل المعتكف المكان الذي يريد أن يعتكف فيه قبل غروب الشمس من  
الليلة التي يريد أن يعتكف فيها حتى يستقبل باعتكافه أول الليلة التي يريد أن يعتكف فيها  
هذا كما قال أنه يؤمر المعتكف بأن يدخل معتكفه قبل غروب الشمس من الليلة التي يريد أن  
يعتكف فيها لأن تلك الليلة التي قد عزم على الاعتكاف فيها ينبغي أن يتدبر بها الاعتكاف من أولها  
ولا يكون ذلك إلا بأن يدخل معتكفه وقد بقي من اليوم الذي قبله أقبية ليستوعب جميع الليلة  
في معتكفه لأن الليلة لا تتبعض فان دخل بعد غروب الشمس وقبل طلع الفجر في وقت يجوز  
له فيه أن ينوي الصوم أجزاء كما حكى ذلك القاضي أبو محمد وفي كتاب ابن سحنون عن أبيه لا يجزئه  
وبه قال ابن الماجشون إلا أن يدخل قبل غروب الشمس من اليوم الذي قبل ليلة الاعتكاف وبه  
قال أبو حنيفة وابن الماجشون وجماعه القاضي أبو محمد أن الليلة لا تدخل في الاعتكاف على  
وجه التبع بدليل أن الاعتكاف لا يكون إلا بصوم وليس الليل زمن للصوم فثبت أن المقصود  
بالاعتكاف هو النهار دون الليلة وإذا أتى المقصود من العبادة لم يطلها الإخلال ببعض نواها  
وجه ما قاله سحنون أنه زمن للاعتكاف فلم يتبعض كالصوم (فرع) فمن دخل معتكفه قبل  
غروب الشمس فقد قال ابن الماجشون فمن دخل معتكفه قبل الفجر فلا يعتكف بذلك اليوم  
فيأمر نفسه من الاعتكاف فإن كان عشرة أيام استأنف بعده عشرة أيام كالألباء إلا أنه في هذا  
اليوم الذي ترك بعض ليلته معتكف فان فصل ما يقطع الاعتكاف له ما يزم المعتكف وعلى  
مذهب القاضي أبي محمد يحسب به في العشرة الأيام وبالله التوفيق ص وقال مالك والمعتكف  
مستقل باعتكافه لا يعرض لغيره مما يستغل به من التجارات وغيرها ولا بأس بأن يأمر المعتكف  
بضيعة ومصلحة أهله وأن يأمر ببيع ماله أو بشئ لا يشغله في نفسه فلا بأس بذلك إذا كان خفيفاً  
يأمر بذلك من يكفيه إياه ش وهذا كما قال أن المعتكف لا يشغل عن اعتكافه بشئ من التجارة  
وغيرها لأنه دخل فيه على معنى التزام نوع من العبادات ومواطبة ما ليس له قطعه بالاستئصال عنها  
بأمر ديني أو غيرها من العبادات لأن في ذلك قطعاً لما يزمه تمامه ولا تناقض ذكرناه ليس له أن  
يقطع ذلك بشئ من العبادات غير ما عتكف عليه فإن لا يجوز قطعه بغير العبادات أولى وأحرى  
(فصل) وقوله ولا بأس أن يأمر المعتكف بضيعة ومصلحة أهله وبيع ماله أو بشئ لا يشغله في  
نفسه يريد أن اليسر من الأمر الذي ليس يقطع لاعتكافه لا بأس به لأنه ليس من شرط اعتكافه  
الصمت وإنما من شرطه اتصال أمره ببيع ماله كالأقطعة أمره بتأولته الطعام والماء والوضوء  
وكذلك أداء الشهادة عند الحاكم الذي يجلس إلى جانبه وسؤاله عن المريض من جلس إليه  
وتعزيمه لبيت من جلس اليه من أولياؤه ومحادثته صديقه وأهله بما خاض لان ذلك كله يفتى بيسر  
الكلام فلا يقطع اعتكافه وإنما يقطعها كتر من الكلام وأصل ص وقال مالك أم أسمع أحداً  
من أهل العلم يذكر في الاعتكاف شرطاً وإنما الاعتكاف عمل من الأعمال مثل الصلاة والسيام  
والحج وما أشبه ذلك من الأعمال ما كان من ذلك فريضة أو نافلة فمن دخل في شئ من ذلك فاعمل

وقال مالك يدخل  
المعتكف المكان الذي  
يريد أن يعتكف فيه قبل  
غروب الشمس من الليلة  
التي يريد أن يعتكف  
فيها حتى يستقبل باعتكافه  
أول الليلة التي يريد أن  
يعتكف فيها والمعتكف  
مستقل باعتكافه لا  
يعرض لغيره مما يستغل  
به من التجارات وغيرها  
ولا بأس بأن يأمر المعتكف  
بضيعة ومصلحة أهله وأن  
يأمر ببيع ماله أو بشئ  
لا يشغله في نفسه فلا بأس  
بذلك إذا كان خفيفاً  
يأمر بذلك من يكفيه إياه  
قال مالك لم أسمع أحداً  
من أهل العلم يذكر في  
الاعتكاف شرطاً وإنما  
الاعتكاف عمل من  
الأعمال مثل الصلاة  
والسيام والحج وما أشبه  
ذلك من الأعمال ما كان  
من ذلك فريضة أو نافلة  
فمن دخل في شئ من ذلك  
فأما يعمل



وهو قربة في نفسه دليله الوقوف بعرفة ( فرع ) اذا ثبت ذلك فإنه ليس من شرطه أن يكون الصوم للاعتكاف بل يصح أن يكون الصوم رمضان ولنذر ولغيره فان نذر اعتكافها قبل يجوز لك أدائها في رمضان أو في صيام واجب عليه أجاز ذلك مالك ومنع من ابن الماجشون وجهه قول مالك أن الاعتكاف مقتضاؤه جواز صومه مع صيام لغيره فإذا نذر ما نذر فأنما ينصرف نذره إلى مقتضاه في أصل الشرع إلا أن ينوي غير ذلك فيكون كمن نذر اعتكافا وصوما وهذا كما تقول أن من نذر صلاة لم يتوكل على غيره أن يظهر لها حاجة بل يجوز له أن يؤدّيها طهارة لغيرها وجه قول عبد الملك أن الناذر للاعتكاف ( منه نذره على جميع شروطه التي لا يصح إلّا بها ) ولما كان الاعتكاف لا يصح إلا مع الصوم تناول صومه النذر معه والله أعلم

### ✽ خروج المعتكف العبد ✽

ص ✽ عن زيد بن عبد الرحمن عن مالك بن ميمون بن بكر بن عبد الرحمن أن أب بكر بن عبد الرحمن اعتكف فكان يذهب لحاجته تحت سقيفة في حجرة متعلقة في دار خالده بن الوليد ثم لا يرجع حتى يشهد العبد مع المسلمين ✽ ثم قوله كان يذهب لحاجته تحت سقيفة في حجرة متعلقة في دار خالده بن الوليد يريد بها أنها كانت غير منزله ونسب المعتكف أن يكون موضع حاجته في غير داره لأن في رجوعه إلى داره ودخوله إليها بعد الاشتغال ببعض ما يظهر إليه فهو براء منه قال ابن كنانة في المدينة لا يدخل بيته ولا يرجع إليه شيء ولا يتوضأ الا في غيره وليس النبي صلى الله عليه وسلم قدّمه ونسب أن يكون ذلك في أقرب المواضع يمكنه إلى موضع معتكفه قال يمين عن ابن القاسم إنما يقصد إلى أقرب المواضع إليه وإن كان منزله لم يتعد إلى غيره مما هو بعد منه

( فصل ) وقوله ثم لا يرجع حتى يشهد العبد مع المسلمين يريد أنه كان يتم في معتكفه ليلة الفطر حتى يقدم من معتكفه إلى صلاة العيد ثم لا يرجع إلى داره بعد أن يشهد العيد وقد روي ابن القاسم يخرج من معتكفه ليلة الفطر ورواه عنه سنون ( فرع ) فإذا قلنا بالقول الأول ففعل ذلك على الوجوب أو على الاستحباب قال القاضي أبو محمد على الاستحباب وقال سنون هو على الوجوب وإن خرج ليلة الفطر بطل اعتكافه وقوله ابن الماجشون وجهه القول الأول أن كل واحدة من العبادتين يصح أفرادها فممكن أحدهما من شرط صحة الأخرى كالصوم والصلاة ولذلك جاز الاعتكاف في زمن لا يتصل ليلة الفطر ولو كان المقام ليلة الفطر لم يعتكف ليس بشرط في صحة الاعتكاف وجهه قول سنون ما حجة ابن الماجشون من أن كل عبادتين جرى عرف الشرع بأنهما لم يفان أحدهما إلى الوجوب كالطواف وركعتيه ص ✽ يمين عن زيد بن مالك أنه رأى بعض أهل العلم إذا اعتكفوا العشر الاواخر من رمضان لا يرجعون إلى أهلهم حتى يشهدوا الفطر مع الناس قال زيد قال مالك وبلغني ذلك عن أهل الفضل الذين آمنوا أو هذا أحب ما سمعت إلى في ذلك ✽ ثم وهذا على نحو ما مضى وإن ذلك قول أهل العلم والفضل وفعلهم أن لا يرجعوا من معتكفهم إلى أهلهم حتى يشهدوا صلاة عيد الفطر مع الناس فيصالحون بين العبادتين وهذا من شهد صلاة العيد مع الناس فأما من لم يشهد هاهنا من بعض بقدر على الاعتكاف ولا يقدر على المثني إلى موضع صلاة العيد فلم يرفعه صلاها بغيره والله أعلم وأحكم

( خروج المعتكف العبد )

عن زيد بن عبد الرحمن

قال حدثنا مالك عن ميمون

بن بكر بن عبد

الرحمن أن أب بكر بن عبد

الرحمن اعتكف فكان

يذهب لحاجته تحت

سقيفة في حجرة متعلقة في

دار خالده بن الوليد ثم

لا يرجع حتى يشهد العيد

مع المسلمين • حدثني

زيد عن مالك أنه رأى

بعض أهل العلم إذا

اعتكفوا العشر الاواخر

من رمضان لا يرجعون

إلى أهلهم حتى يشهدوا

الفطر مع الناس قال

زيد قال مالك وبلغني

ذلك عن أهل الفضل

الذين آمنوا أو هذا أحب

ما سمعت إلى في ذلك

## ﴿ قضاء الاعتكاف ﴾

عن ابن هشام عن عمرة

بن عبد الرحمن عن

عائشة أن رسول الله صلى

الله عليه وسلم أراد أن

يعتكف فلما انصرف إلى

المكان الذي أراد أن

يعتكف فيه وجد أخيه

خبا عائشة وخبا حفصة

رخاء زينب فلما رآها

سأل عنها فقيل له هذا

خبا عائشة وحفصة

وزينب فقال رسول الله

صلى الله عليه وسلم البر

تقولون بين ثم انصرف فلم

يعتكف حتى اعتكف

عشرا من شوال وشل

مالك عن رجل دخل

المسجد ليعكوف في العشر

الأواخر من رمضان فأقام

وما أو يومين ثم مرض

فخرج من المسجد أوجب

عليه أن يعتكف ما بقي

من العشر إذا صح أم لا

يجب ذلك عليه وفي أي

شهر يعتكف إن وجب

عليه ذلك فقال مالك

بعض ما وجب عليه من

عكوف إذا صح في رمضان

أو غيره وقد بلغني أن

رسول الله صلى الله

عليه وسلم أراد العكوف

في رمضان ثم رجع فلم

يعتكف حتى إذا ذهب

رمضان اعتكف عشرا

من شوال

ص • زيا عن مالك عن ابن شهاب عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أراد أن يعتكف فلما انصرف إلى المكان الذي أراد أن يعتكف فيه وجد أخيه خبا عائشة وخبا حفصة وخبا زينب فلما رأها سأل عنها فقيل له هذا خبا عائشة وخبا حفصة وخبا زينب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم البر تقولون بين ثم انصرف فلم يعتكف حتى اعتكف عشرا من شوال • ش قوله ثم انصرف إلى المكان الذي أراد أن يعتكف فيه بر بدانه انصرف اليه من موضع أقامته وذلك يقتضي أن المعتكف موضوعا يزمه في مدة اعتكافه من مسجده وليس لزومه شرط في حصة اعتكافه لأن ذلك ينجم من الإمامة لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوم قومه في مددة اعتكافه فنهى إلى موضع إمامته مشى لداؤه فرمته في مسجده فلم يدخل تقصا في اعتكافه وقد اختلف قول مالك في الأذان فكرهه مرة ولم يربها بأمانة فإذا كان مطلقا عنه فلا فرق بينه وبين الصلاة وإذا كان مكروها فلا فرق بينه ما إن الإمامة ليست بشيء أكثر من الصلاة وهو ما اعتكف عليه والزمه الاتيان به مع وجوبها عليه وأما الأذان فليس بواجب عليه مع إتمامه بغير العبادة التي للزمها المعتكف فكرهه ذلك كما ذكره سائر العبادات التي ليست من جنس ما للزمه من حضور الجنائز والصلاة عليها والله أعلم

( فصل ) وقوله وجد أخيه خبا عائشة وخبا حفصة وخبا زينب يريد أن كل واحدة من نسائه المذكورات ضربت لنفسها خبا: اعتكف فيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم البر تقولون بين يحتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم قد نهن وخاف عليهن أن يكون نهن من جعلها على ذلك الحرص على القرب منه والنزلة على سائر أرواحه أن يفعل مثل فعله فلا تسلّم نهها للاعتكاف فكره اعتكافها على هذا الوجه ومنع جميعه لأنه لم يسمعه من نهن من قصد هذا القصد

( فصل ) وقوله ثم انصرف يريد أن انصرفا كان قبل التزامه الاعتكاف والدخول فيه ويحتمل أن يكون انصرف لما عجز عن أو بقرب آخرى رآها أو من الاعتكاف ويحتمل أن يكون انصرف عن ذلك لما أراد من صرف جميعه فرائ انصرفا أقرب لاستملاحه نطيب أنفسهن وكان بالمؤمنين رجبا

( فصل ) وقوله فلم يعتكف حتى اعتكف عشرا من شوال يقتضي أن الاعتكاف في غير رمضان مطلق إذا كن في زمن يصح صومه ص • ( زيا عن مالك عن رجل دخل المسجد ليعكوف في العشر الأواخر من رمضان فأقام وما أو يومين ثم مرض فخرج من المسجد أوجب عليه أن يعتكف ما بقي من العشر إذا صح أم لا يجب ذلك عليه وفي أي شهر يعتكف إن وجب ذلك عليه فقال مالك يقتضي ما وجب عليه من عكوف إذا صح في رمضان أو غيره • قال مالك وقد بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أراد العكوف في رمضان ثم رجع فلم يعتكف حتى إذا ذهب رمضان اعتكف عشرا من شوال • ش وهذا كما قلنا من إزمه اعتكاف في رمضان وطرا أعلينا من الصيام فإن عليه قضاءه وذلك أن الاعتكاف يزم وجهين بالدخول فيه فلا يجزئ أن يكون في رمضان أو غيره فإن كان في رمضان فبأي وجه لفطره قضاءه وذلك أنه لما دخل في الاعتكاف فيه ينوي مدة من غير تلك المدة وصارت مع صوم رمضان بمنزلة العبادة الواحدة فإذا زما قضاءه

صوم رمضان فانه قضاء ذلك الاعتكاف ويأزم على هذا ان كان صوم الاعتكاف واجبا في غير رمضان ففسد صومه لعني وجوب قضاءه ان يأزمه قضاء الاعتكاف (مسئلة) وان كان في غير رمضان وفي صوم غير واجب فقد قال ابن الماجشون ان اطهر ناسيا فلا قضاء عليه لانه اطر ناسيا في صوم تطوع واذا لم يأزمه قضاء الصوم لم يأزمه قضاء الاعتكاف ويأزم على هذا أن يكون كل مانع من قضاء الصوم كالمرض ونحوه يمنع من قضاء الاعتكاف أيضا

(فصل) فان زعمه بالنذر فلا يعملوا أن يتعلق بزمان معين أو غير معين فان يتعلق بزمان غير معين فلا خلاف في وجوب قضاءه وان يتعلق بزمان معين لحكم رمضان فيه على ما تقدم وان كان غير رمضان فلا يعملوا أن يستغفره المانع أولا يستغفره فان استغفره فالظاهر من المذهب انه لا قضاء عليه وان لم يستغفره وكان المانع في آخر زمن الاعتكاف بعد التلبس به فان الظاهر من المدة ان عليه القضاء به وقال ابن عبيدوس وقال مضمون لا قضاء عليه وجه القول الأول ان من تلبس بالاعتكاف قد زعمه بعضه فوجب عليه اتمامه ووجه قول مضمون ان هذا مانع غالب مانع من صوم لم يتقدم وجوبه بغير الاعتكاف فلم يجز قضاء مانع منه كالموانع من جميعه (مسئلة) والمعاني المانعة من الاعتكاف هي المرض والحض والاعشاء والجنون وفي الجملة كل أمر غالب لا يصح منه فعله ولا ينسب الى المكف فيه التقربط ويأزم الحائض الخروج من المسجد والخروج الى بيتها والمرضى الرجوع الى بيته ان كان ذلك ارفق به وأمكن للملاصحة فان كان ذلك ارفق به فهل له الرجوع الى بيته ان يمكنه الصوم فالذي قال ابو اسحاق القرطبي يقيم في المسجد لان عليه ان يأتي من العبادة بما يمكنه وهو ملازمة المسجد والامتناع بما ينافي في الاعتكاف وقال ابن باع في المجموعة عن مالك انه يخرج ولا يقيم في المسجد حتى يفتق وهذا يخرج على قول ابن القاسم في المشكك يوم العيد لا يقيم في المسجد بما على قول ابن باع يأزم المسجد فطليه هاهنا مشله وقد اختلف فبين تلبس في الغفلة بالاعتكاف حال الامان ثم طرأ الخوف فزعمه الخروج وترك الاعتكاف فقال مالك اذا امن ابتداء اعتكافه ثم رجع وقال يني على ما تقدم من اعتكافه وجه القول الأول انه خرج من اعتكافه ونشأ غل عنه بعبادة وقطع مسافة كماله خرج لحج وجائزة وجه القول الثاني انه خرج لطاعة لا يستدبرها ولا يترك اعتكافه الا بها فكان له ان يني كماله خرج لشراء قوته وطهوره وغير ذلك مما لا بد له منه والله اعلم

(فصل) وقول مالك بقضي ما وجب عليه من عكوف اذا صح في رمضان وغيره برءان القضاء يبطل أول وقت الامكان وانه لا يجوز له تأخير ذلك عن وقت الامكان قال آخره عن ذلك وجب عليه استئذان الاعتكاف لانه قد زعمه على حكمه وهو الاتصال فاذا تركه مع الامكان فقد اخل بشرط من شروط الصحة فكان عليه الاستئذان من عزاد قال مالك والمتطوع في الاعتكاف والذي عليه الاعتكاف أمرهما واحد فيجعل لهما ويحرم عليهما ولم يفتي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اعتكافه الانطوعا ش وهذا كما قال ان الذي تطوع بالاعتكاف فزعمه بالدخول فيه والتي نذره فزعمه قبل الدخول فيه حكمهما واحد فيجعل لهما ويحرم عليهما لان ما ينافي في العبادة الواجبتين اذ انطوع بها كالصوم والحج والصلاة ولا يأزم على ذلك التنفل في السفر على الراحلة لان ذلك لا ينافي الصلاة بل هو هيئة من هيئاتها تسقط لعذر والذي ينافي الصلاة الكلام واخذت وتطوع الصلاة وفرضها يتساويان في ذلك (مسئلة) والذي يحرم في الاعتكاف ويفسد ما فاعه هو

والمتطوع في الاعتكاف والذي عليه الاعتكاف أمرهما واحد فيجعل لهما ويحرم عليهما ولم يفتي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اعتكافه الانطوعا





﴿ النكاح في الاعتكاف ﴾

ص ﴿ زاد قال مالك لأبأس بنكاح المعتكف نكاح المالك ما لم يكن المسيس والمرءة المعتكفة أيضاً تنكح نكاح الخطبة ما لم يكن المسيس ويعمر على المعتكف من أهله بالليل ما يحرم عليه من النهار ولا يحل لرجل أن يس امرأته ولا يتكلم ذمها شيئاً بقله ولا غيرها قال مالك لم أسمع أحداً كره للمعتكف ولا للمعتكفة أن ينكحاً في اعتكافهما ما لم يكن المسيس ولا يكره الصائم أن ينكح في صيامه وفوقه بين نكاح المعتكف وبين نكاح المحرم أن المحرم يأكل ويشرب ويعود المريض ويشهد الجنائز ولا يطيب والمعتكف والمعتكفة يدهنان ويتطيبان ويأخذ كل واحد منهما من شعره ولا يشهدان الجنائز ولا يملكان عليها ولا يعودان المريض أمرهما في النكاح مختلف قال ذلك المامضى من السنة في نكاح المحرم والمعتكف والصائم ﴿ ش وهذا كما قال ان المعتكف يجوز له أن يعقد نكاحه ونكاح غيره بما خف من الكلام لان عقد النكاح لا ينافي الاعتكاف كما لا ينافي دواعي النكاح من التطيب والتزين وانما ينافي نفس المباشرة والجماع والفرق بينه وبين الحج والعمرة أنه لا خلاف أن الحج يمنع دواعي النكاح من التطيب فنع من مقتداته والاعتكاف لا يمنع دواعي النكاح من التطيب فلم يمنع مقتداته من العقد كالصوم (مسئلة) اذا ثبت ذلك فان كثيرا العمل بمنوع في الاعتكاف ويسره على ضربين أحدهما أن يكون له موضع مخصوص والثاني أن لا يكون له موضع مخصوص فاما له موضع مخصوص كملأه الجنائز فانه لا يجوز للمعتكف أن يتشاغل بها وان كانت في موضع اعتكافه وانتهى اليه الزحام رواه ابن نافع عن مالك (مسئلة) وأما ما ليس له موضع مخصوص كسؤال المرء عن حاله وتغزير الجل في بيته وسلامه على من لقيه وحديثه مع من رآه وكتابة يسر العلم والأخذ في يسره ويسر الحكم للعالم فان يسر ذلك جائز في موضع اعتكافه ويسر اليه وان كان في المسجد بمنوع منه لان في ذلك خروجاً عن موضع معتكفه لما ليس من جنس عبادة المعتكف ولا يتعلق بها ولا يلزم على هذا المشي الى المحراب للامانة لان ذلك من عبادته قال الشيخ أبو القاسم ولا بأس أن يكتب في المسجد بقرأليه غيره القرآن اذا كان في موضع وفي المدونة كره مالك أن يكتب المعتكف العلم في المسجد قال عنه ابن وهب الا أن يكون الشيء اليسير والترك أحب الى

(فصل) وقوله يحرم على المعتكف من أهله بالليل ما يحرم عليه منهن بالنهار يريد أن حال الليل والنهار ما يمنع منه الاعتكاف سواء وانما ذلك لان ذلك من حكمه المتتابع كشهري صيام النظار (فصل) وقوله والمعتكف والمعتكفة يدهنان ويتطيبان يريد أن الاعتكاف لا يمنع التطيب والتجمل بالحلى وغيره وان كان من دواعي النكاح لانه ينفى في فساد الصوم وانما يمنع دواعي النكاح ما يمنع التطيب ويغنى في فساد كالحج والعمرة

﴿ ما جاء في ليلة القدر ﴾

ص ﴿ مالك عن يزيد بن عبد الله بن الهادي عن محمد بن ابراهيم بن الحرث التيمي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي سعيد الخدري أنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتكف العشر الوسط

والمرأة المعتكفة أيضاً تنكح نكاح الخطبة ما لم يكن المسيس ويعمر على المعتكف من أهله بالليل ما يحرم عليه منهن بالنهار ولا يحل لرجل أن يس امرأته وهو معتكف ولم أسمع أحداً يكره للمعتكف ولا للمعتكفة أن ينكحاً في اعتكافها ما لم يكن المسيس فيكره ولا يكره الصائم أن ينكح في صيامه وفوقه بين نكاح المعتكف وبين نكاح المحرم أن المحرم يأكل ويشرب ويعود المريض ويشهد الجنائز ولا يطيب والمعتكف والمعتكفة يدهنان ويتطيبان ويأخذ كل واحد منهما من شعره ولا يشهدان الجنائز ولا يملكان عليها ولا يعودان المريض فامرهما في النكاح مختلف وذلك المامضى من السنة في نكاح المحرم والمعتكف والصائم

﴿ ما جاء في ليلة القدر ﴾ حديثي زياد عن مالك عن يزيد بن عبد الله بن الهادي عن محمد بن ابراهيم بن الحرث التيمي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي سعيد الخدري أنه قال كان رسول الله

من رمضان فاعتكف عاماً حتى إذا كانت ليلة إحدى وعشرين وهي الليلة التي يخرج فيها من صعبها من اعتكافه قال من كان اعتكف معي فليعتكف العشر الاواخر وقد رأيت هذه الليلة ثم أنسيتها وقد رأيتني أسجد من صعبها في ماء وطن فالتسوها في العشر الاواخر والتسوها في كل ورث قال أبو سعيد فأمرت السماء تلك الليلة وكان المسجد على عريش فوقك المسجد قال أبو سعيد فأمرت عيناى رسول الله صلى الله عليه وسلم انصرف وعلى جبينه وأنه أتر الماء والطين من صبح ليلة إحدى وعشرين \* ش قوله كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتكف العشر الوسط هكذا وقع في كتابي مقيداً بضم الواو والسين \* قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه ويحفل عندي أن يكون جمع واسط قال صاحب العين واسط الرجل ما بين قدميه وآخرته وقال أبو عبيدوس البيهون بسطها إذا نزل وسطها واسم الفاعل من ذلك واسط ويقال في جمعه وسط كنازل وزل وبازل وبذل والمال وسط بفتح الواو والسين فيعدل أن يكون جمع أوسط وهو جمع وسيط ككبير واكبر وأكبر ويحفل أن يكون اسماً لجميع الوقت على التوحيد كما يقال وسط الدار ووسط الوقت والشهر فإن كان فري بفتح الواو والسين فهذا عندي معناه والله أعلم

( فصل ) وقوله صلى الله عليه وسلم من اعتكف معي فليعتكف العشر الوسط وقد رأيت هذه الليلة ثم أنسيتها ظاهر يقتضي أنه إنما كان يعتكف العشر الاوسط لما كان عنده ان الاظهر أنها في العشر الاوسط ويحتمل أن هذا ذلك علم أنها في العشر الاواخر وعينت له ليلتها ثم أنسى التبيين وبقي ذاكرة أنها في العشر الاواخر فاعلم من عرف أنه كان قصد الفضل بالاعتكاف معه أن يعتكف في العشر الاواخر تحريها وقوله وقد رأيت هذه الليلة ثم أنسيتها يحتمل أن الرؤية هنا بمعنى العلم فيكون معناها علمها ويحتمل أن يكون بمعنى رؤيته البصر ويكون معنى ذلك أي العلامة التي أعلمت لك بها

( فصل ) وقوله وقد رأيتني أسجد من صعبها في ماء وطن يحتمل أن يكون ذلك رؤياً كما حيز أعلم باليلة أو راها في ذلك فذكره ويحتمل أن يكون هذه رؤياً بعد النسيان واستدل بها عليها ( فصل ) وقوله فالتسوها في العشر الاواخر والتسوها في كل وتر تعدلها بما يمكنه أن يجدها بها فخص لي قيام العشر الاواخر تحريها ثم بين أنها اعتكف في الوتر منه وبين ذلك لتسوها في الوتر من عجز عن قيام جميع العشر كما بنى في العشر الاواخر لمن عجز عن قيام رمضان وحض على قيام جميع رمضان لمن عجز عن قيام جميع العام وقد روى بيان ذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول التسوها في العشر الاواخر يعني ليلة القدر فإن نصفاً أحكم وعجز فلا تخلف على السبع البوابي

( فصل ) وقوله وكانت المد على عريش العريش ما يستعمل به بريدانه لم يكن سقيفة الاما يستعمل به ولا يكن من المطر وقال أبو عبيد معيت بيوت مكة عروشا لانها عيدان تنصب للتخلل ويقال عرش من قال عرش واحد عريش مثل سبيل وسبل ومن قال عروش فواحد عريش مثل فلس وفلوس وقال صاحب العين العريش شبه الهودج

( فصل ) وقوله فأمرت عيناى رسول الله صلى الله عليه وسلم انصرف وعلى جبينه وأنه أتر الماء والطين من صبح ليلة إحدى وعشرين الجبين ما بين المذغين والسجود يكون بوسطه وقال ابن

من رمضان فاعتكف عاماً حتى إذا كان ليلة إحدى وعشرين وهي الليلة التي يخرج فيها من صعبها من اعتكافه قال من كان اعتكف معي فليعتكف العشر الاواخر وقد رأيت هذه الليلة ثم أنسيتها وقد رأيتني أسجد من صعبها في ماء وطن فالتسوها في العشر الاواخر والتسوها في كل وتر قال أبو سعيد فأمرت السماء تلك الليلة وكان المسجد على عريش فوقك المسجد قال أبو سعيد فأمرت عيناى رسول الله صلى الله عليه وسلم انصرف وعلى جبينه وأنه أتر الماء والطين من صبح ليلة إحدى وعشرين

ليلة القدر في العشر  
الأواخر من رمضان  
• وحدثنى زياره عن مالك  
عن عبد الله بن دينار عن  
عبد الله بن عمر أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قال  
تحرر ليلة القدر في السبع  
الأواخر • وحدثنى زياره  
عن مالك عن أبي النضر  
مولى عمر بن عبد الله أن  
عبد الله بن أبيس الجهمي  
قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يا رسول الله اني  
رجل شاع البارغري  
ليلة أنزل لها فقال له رسول  
الله صلى الله عليه وسلم أنزل  
ليلة ثلاث وعشرين من  
رمضان • وحدثنى زياره  
عن مالك عن جده الطويل  
عن أنس بن مالك أنه قال  
خرج علينا رسول الله  
صلى الله عليه وسلم في  
رمضان فقال أي أريت  
هذه الليلة في رمضان حتى  
تلاحي رجلا فرفعت  
فانصوها في التاسعة  
والسابعة والخامسة  
• وحدثنى زياره عن مالك  
عن باقر عن ابن عمر أن  
رجلا من أصحاب رسول  
الله صلى الله عليه وسلم أروا  
ليلة القدر في المنام في  
السبع الأواخر فقال  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم أي أرى

قنينة الجبهة وسط الجارحة والجينان بكتفاهما من كل جانب جين وقول أبي سعيد هاهنا يخالف  
قوله أن ليلة الاثنين وعشرين هي التاسعة وإنما أخبر بذلك أبو سعيد لعين ليلة القدر في ليلة إحدى  
وعشرين لما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم أنه رأى أنه يصعد في صباه في ما هو طين فرأى هو في  
صمته تلك الليلة أثر الماء والطين على جبينه من سواده فيه • وقد روى عن عمر رضي الله عنه أنها ليلة  
سبع وعشرين • وروى عن عبد الله بن عباس مثل ذلك واستدل عليه بأن سورة القدر ثلاثون كلمة  
وان هي مناهي الكلمة السابعة والعشرون • وروى عن أبي بن كعب أنها ليلة سبع وعشرين  
واستدل على ذلك بعلامة أنباء رسول الله صلى الله عليه وسلم بها أن الشمس تطلع في صباه يومئذ  
لأشعاعها • وروى عن عبد الله بن مسعود أنها تكون في جميع شهر رمضان • وروى عنه أنها  
تكون في جميع العام ولعله حل حض النبي صلى الله عليه وسلم في التماسها في العشر الأواخر في  
كل وتر منه على ذلك العام خاصة والله أعلم • • مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال تحرموا ليلة القدر في العشر الأواخر من رمضان • • ش وقوله ليلة القدر  
يحمل أن تسمى بذلك لعظم قدرها أي ذات القدر العظيم ويحمل أن تسمى بذلك لأن البار  
تعالى ينفذ فيها ما قدر من قوله تعالى فيها يفرق كل أمر حكيم أمر من عندنا أنا كنا مولى ويحمل  
غير ذلك • • مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال تحرموا ليلة القدر في السبع الأواخر • • ش وقوله صلى الله عليه وسلم تحرموا ليلة القدر في السبع  
الأواخر مع قوله صلى الله عليه وسلم تحرموا في العشر الأواخر يحمل أن يكون " ولا علم أنها في العشر  
الأواخر فأخبر به ثم أعلم أنها في السبع الأواخر أخبر به بعد ذلك ويحمل ما قلناه " ولأنه حض على  
العشر الأواخر من له بعض القوة وحض على السبع الأواخر من لم يقدر على قيام جميع العشر  
والله أعلم ( مسئلة ) والسبع الأواخر روى عن ابن عباس أنها ليلة أربع وعشرين على الغمام  
ويحمل أنها ليلة ثلاث وعشرين على النقصان ويدل على صحتها التأويل قول النبي صلى الله  
عليه وسلم التمسوها في كل وتر والله أعلم • • مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبد الله أن  
عبد الله بن أبيس الجهمي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله اني رجل شاع البارغري  
ليلة أنزل لها فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أنزل ليلة ثلاث وعشرين من رمضان • • ش وقوله  
أن عبد الله بن أبيس الجهمي قال الكبي هو ابن أبيس بن حرام وكان مهاجرا أنصاريا عقيقا قال  
غيره بكى بأبي يحيى فسأل النبي صلى الله عليه وسلم عن ليلة القدر ينزل بها إلى المدينة للصلاة في  
مسجدها خلف النبي صلى الله عليه وسلم بر ليلة لها فضيلة ترجى ربكها وأقاربه النبي صلى الله عليه  
وسلم على ذلك يدل على جواز قصد مثل هذا  
( فصل ) وقوله صلى الله عليه وسلم أنزل ليلة ثلاث وعشرين • • يحمل أن يكون نص عليها على معنى  
الخصر لها وانها عنده أقرب إلى أن تكون بها ليلة القدر من سائر ليالي الوتر ويحمل أن ينص  
عليها لفضيلة ينبت لها عنده ويقال إن هذه الليلة تسمى عند أهل المدينة ليلة الجهمي لما كان سببا  
لتعينها والله أعلم • • مالك عن جده الطويل عن أنس بن مالك أنه قال خرج علينا رسول  
الله صلى الله عليه وسلم في رمضان فقال أي أريت هذه الليلة في رمضان حتى تلاحي رجلا فرفعت  
فانصوها في التاسعة والسابعة والخامسة • • مالك أنه بلغه أن رجلا من أصحاب رسول الله صلى الله  
عليه وسلم أروا ليلة القدر في المنام في السبع الأواخر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أني أرى

رؤيا كم قد توأطأت في السبع الاواخر فن كان معمرها بلعمرها في السبع الاواخر ش  
قوله صلى الله عليه وسلم اني اريت هذه الليلة في رمضان اخبر بذلك عن اختصاصها في رمضان انه الذي  
راها فيه وبعثه حتى تلاحي رجلاي يعني سابا فرغت مني رفع علمي فيها امر بعمرها  
والتماسها في التاسعة وغيرها وقد ذنب القوم الذنب فتتدى في الدنيا بقوله اني غيرهم فيزي به  
من لاسب له في ذلك الذنب واما الآخرة فلا تزور رة وزر رأيتي وقد روى ان نسبها كان  
لغير ذلك روى ابو هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اريت ليلة القدر ثم انظني بعض  
اهلي فتبينها فاعسوها في التاسعة والسابعة والخامسة ويحتمل ان يكون سبب نسبها تلاحي  
الرجلين وان كان قد وقف فقدي كرازا ويا من يوقف من تومه

( فصل ) وقوله صلى الله عليه وسلم قال فسوها في التاسعة والسابعة والخامسة روى في المدينة ابن  
نافع وداود بن سعيد عن مالك انه قال التاسعة ليلة احدى وعشرين والسابعة ليلة ثلاث وعشرين  
والخامسة ليلة خمس وعشرين وان ذلك على نقصان الشهر وروى عيسى عن ابن القاسم انه قال  
رجع مالك وقال مشرق لا علمه وقد روى عن أبي سعيد الخدري انه قال اذا مضت واحدة  
وعشرون فالتى ثلثا اثنتان وعشرون فهي التاسعة فاذا مضت ثلاث وعشرون فالتى ثلثا السابعة  
فاذا مضت خمس وعشرون فالتى ثلثا الخامسة وهذا على كمال العدد وقوله صلى الله عليه وسلم اني  
أرى رؤيا كم قد توأطأت في السبع الاواخر فن كان معمرها بلعمرها في السبع الاواخر ظاهره  
ان قول النبي صلى الله عليه وسلم انما كان على غلبة الظن لرؤيا صحابه ولعله ان يكون هو صلى الله  
عليه وسلم قد رأى ايضا ما قوى ذلك او بلفه اليقين فأمره بعمرها في السبع الاواخر ( مسألة )  
وقد اختلف الناس في هذه الليلة فذهب قوم الى انها تنقل في الورد في العشر الاواخر فتكون في  
عام في ليلة احدى وعشرين وفي عام آخر في ليلة ثلاث وخمس أو تسع فعلى هذا الاختلاف  
بين الاحاديث وذهب قوم وهم اكثر الى انها مختصة بليلة لا تنقل عنها والمعلوم من ذلك انها في  
السبع الاواخر والقولان المتقدمان انما هما من جهة التأويل للاحاديث ص **ع** مالك انه سمع من  
يثق به من اهل العلم يقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ارى اعمار الناس قبله او ما شاء الله من  
ذلك فكانه تقاصر اعمار امته ان لا يلعوا من العمل مثل الذي بلغ غيرهم في طول العمر فأعطاه الله  
ليلة القدر غير من الف شهر **ع** ش قوله ارى اعمار الناس قبله فكانه تقاصر اعمار امته فيحصل  
ان ربه ارى اعمار سائر الامم أطول نحاف ان لا تبلغ امته من العمل في قصر اعمارها ما بلغه غيرها  
من الامم في طول اعمارها فتفضل الله تبارك وتعالى على هذه الامة ليلة القدر وهي تتقضى  
اختصاص هذه الامة بهذه الليلة وقوله غير من الف شهر ربه ان ثواب العمل فيها أكثر من  
ثواب العمل في ألف شهر ليس فيها ليلة القدر والله أعلم ص **ع** مالك انه بلغه أن سعيد بن المسيب  
كان يقول من شهد العشاء من ليلة القدر فقد أخذ بحظهها **ع** ش قوله من شهد العشاء من  
ليلة القدر فقد أخذ بحظهها ربه والله أعلم معنى الحديث المتقدم في الصلاة من شهد العشاء في  
جماعتها فكأنما قام نصف ليلة فن شهد العشاء في ليلة القدر عدله ذلك قيام نصفها وهذا بفضل الله  
تعالى حفظ واقرنها وخص بذلك صلاة العشاء دون صلاة الفجر على ما جاء فيها لان صلاة العشاء من  
الليلة وليست صلاة الصبح من الليلة على ما قدمنا والله أعلم

رؤيا كم قد توأطأت في  
السبع الاواخر فن كان  
معمرها بلعمرها في  
السبع الاواخر **ع** حدى  
زياد عن مالك انه سمع  
من يثق به من اهل العلم  
يقول ان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ارى اعمار  
الناس قبله او ما شاء الله من  
ذلك فكانه تقاصر اعمار  
امته ان لا يلعوا من العمل  
مثل الذي بلغ غيرهم في  
طول العمر فأعطاه الله  
ليلة القدر غير من الف  
شهر **ع** حدى زياد عن  
مالك انه بلغه أن سعيد بن  
المسيب كان يقول من شهد  
العشاء من ليلة القدر فقد  
أخذ بحظهها



فكأنه قال خمسة جال أو خمس نوق ولما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالزكاة من الابل فقال في أربع وعشرين غادوها الغنم في كل خمس شاة اقتضى ذلك وجوب الزكاة في قليل الابل وكثيرها فين صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث أن لازكاة في أقل من خمس من الابل بخص بذلك اللفظ العام وبقي الخمسة ها وبها من اللفظ العام يتعلق به الزكاة فصارت الخمسة نصاب الزكاة في الابل (فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ليس فيادون خمس أواق صدقته يرى شهب عن مالك ليس لأوقية الذهب وزن معلوم وقية القصة ريعون درهما والنش نصف أوقية وهو عشر وزن درهما ووزن النواة خمسة دراهم وهذه كلها بالدرهم الشرعي ووزن عشرة دراهم مائة درهم ووزن النواة خمسة دراهم ووزن النواة خمسة دراهم فصار المائتا درهم نصاب الورك في الزكاة وذلك أن لفظ الزكاة ورد فيها عاملا رواه ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث معاذ بن جبل إلى الحبشة فقال ادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله فإن هم أطاعوا ذلك فاعلمهم أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة فإن هم أطاعوا ذلك فاعلمهم أن الله قد فرض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم فظاهر هذا يقتضي فرض الزكاة في كل ما يقع عليه اسم مال يبيع عموم هذا الخبر يخص النبي صلى الله عليه وسلم ذلك قوله وليس فيادون خمس أواق من الورك صدقة فتبت فرض الزكاة في الخمس الأواق فافقوها فكان ذلك نصاب الورك في الزكاة ومعنى النصاب في كلام العرب الأصل واستعمل في الشرع في عرف الفقهاء في أقل ما يجب فيه الزكاة فنصاب الورك ما تادهم من الدراهم التي ذكرنا ما كان كالت وزن الأندلس وذلك لتأديهم من الدراهم المذكورة فإنه لازكاة فيها لانه لا يستجس بأواق

● وحدثنى عن مالك أنه بلغه أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عامله على دمشق في الصدقة إنما الصدقة في الحرث والعين والماشية قال مالك ولا تكون الصدقة إلا في ثلاثة أشياء في الحرث، والعين والماشية.

(فصل) وقوله ليس فيادون خمسة أوسق صدقة بين في أن الجبوب لها نصاب زكاة تجب فيها بعده ولا تجب فيادونه كالورق والابل وذلك النصاب خمسة أوسق والوسق ستون صاعا والصاع أربعة أمداد والمدرطل وثلاث وسائر بيانه ههنا أن شاء الله تعالى وقد ذهب إلى ما ذكرناه من نصاب الجبوب مالك والشافعي وأبو يوسف ومحمد بن الحسن وقال أبو حنيفة أن ما يجب فيه العشر ونصف العشر من الجبوب والحرث والماشية ما يخرج من قليل ذلك وكثيره العشر أو نصف العشر وإن كان وسقا واحدا والدليل على ما قوله الحديث المتقدم وهو نص في مسئلة الخلاف ودليلنا من جهة القياس أن هذا مال تجب من عينه الزكاة فوجب أن يكون فيه نصاب الزكاة العين والماشية من مال مالك أنه بلغه أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عامله على دمشق في الصدقة إنما الصدقة في الحرث والعين والماشية فقال يحيى قال مالك ولا تكون الصدقة إلا في ثلاثة أشياء في الحرث والعين والماشية ثم قال فافقوها فكان ذلك نصاب الورك في الزكاة ومعنى النصاب في كلام العرب الأصل واستعمل في الشرع في عرف الفقهاء في أقل ما يجب فيه الزكاة فنصاب الورك ما تادهم من الدراهم التي ذكرنا ما كان كالت وزن الأندلس وذلك لتأديهم من الدراهم المذكورة فإنه لازكاة فيها لانه لا يستجس بأواق

(فصل) وقوله ليس فيادون خمسة أوسق صدقة بين في أن الجبوب لها نصاب زكاة تجب فيها بعده ولا تجب فيادونه كالورق والابل وذلك النصاب خمسة أوسق والوسق ستون صاعا والصاع أربعة أمداد والمدرطل وثلاث وسائر بيانه ههنا أن شاء الله تعالى وقد ذهب إلى ما ذكرناه من نصاب الجبوب مالك والشافعي وأبو يوسف ومحمد بن الحسن وقال أبو حنيفة أن ما يجب فيه العشر ونصف العشر من الجبوب والحرث والماشية ما يخرج من قليل ذلك وكثيره العشر أو نصف العشر وإن كان وسقا واحدا والدليل على ما قوله الحديث المتقدم وهو نص في مسئلة الخلاف ودليلنا من جهة القياس أن هذا مال تجب من عينه الزكاة فوجب أن يكون فيه نصاب الزكاة العين والماشية من مال مالك أنه بلغه أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عامله على دمشق في الصدقة إنما الصدقة في الحرث والعين والماشية فقال يحيى قال مالك ولا تكون الصدقة إلا في ثلاثة أشياء في الحرث والعين والماشية ثم قال فافقوها فكان ذلك نصاب الورك في الزكاة ومعنى النصاب في كلام العرب الأصل واستعمل في الشرع في عرف الفقهاء في أقل ما يجب فيه الزكاة فنصاب الورك ما تادهم من الدراهم التي ذكرنا ما كان كالت وزن الأندلس وذلك لتأديهم من الدراهم المذكورة فإنه لازكاة فيها لانه لا يستجس بأواق

(فصل) وقوله ليس فيادون خمسة أوسق صدقة بين في أن الجبوب لها نصاب زكاة تجب فيها بعده ولا تجب فيادونه كالورق والابل وذلك النصاب خمسة أوسق والوسق ستون صاعا والصاع أربعة أمداد والمدرطل وثلاث وسائر بيانه ههنا أن شاء الله تعالى وقد ذهب إلى ما ذكرناه من نصاب الجبوب مالك والشافعي وأبو يوسف ومحمد بن الحسن وقال أبو حنيفة أن ما يجب فيه العشر ونصف العشر من الجبوب والحرث والماشية ما يخرج من قليل ذلك وكثيره العشر أو نصف العشر وإن كان وسقا واحدا والدليل على ما قوله الحديث المتقدم وهو نص في مسئلة الخلاف ودليلنا من جهة القياس أن هذا مال تجب من عينه الزكاة فوجب أن يكون فيه نصاب الزكاة العين والماشية من مال مالك أنه بلغه أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عامله على دمشق في الصدقة إنما الصدقة في الحرث والعين والماشية فقال يحيى قال مالك ولا تكون الصدقة إلا في ثلاثة أشياء في الحرث والعين والماشية ثم قال فافقوها فكان ذلك نصاب الورك في الزكاة ومعنى النصاب في كلام العرب الأصل واستعمل في الشرع في عرف الفقهاء في أقل ما يجب فيه الزكاة فنصاب الورك ما تادهم من الدراهم التي ذكرنا ما كان كالت وزن الأندلس وذلك لتأديهم من الدراهم المذكورة فإنه لازكاة فيها لانه لا يستجس بأواق

جعلت في الأرض ممجدا وزاها طهورا فعبر عن الأرض باسم التراب لما كان أعم أجزائها والحرث  
ههنا كل ما لا ينفو ولا يزكو الإلحراث والعمل كالثمار والزرع وسياق تمييز ما يجب فيه الزكاة منها  
بما لا زكاة فيه إن شاء الله تعالى

### ﴿ الزكاة في العين من الذهب والورق ﴾

ص ﴿ مالك عن محمد بن عتبة مولى الزبير أنه سأل القاسم بن محمد عن مكتبيه فأقطعه بمال عظيم  
هل عليه فيه زكاة فقال القاسم بن محمد إن أبا بكر الصديق لم يكن يأخذ من مال زكاة حتى يحول عليه  
الحول قال القاسم بن محمد كان أبو بكر إذا أعطى الناس أعطياتهم بسبل الرجل هل عندك من  
مال وجبت عليك فيه الزكاة فان قال نعم أخضعت عطاءه زكاة ذلك المال وإن قال لا سلم إليه عطائه  
ولم يأخذ منه شيئا ﴾ مالك عن حماد بن حسين عن عائشة بنت قدامة عن أبيها أنه قال كنت إذا جئت  
عثمان بن عفان أقبض عطائي سألني هل عندك من مال وجبت عليك فيه الزكاة فان قلت نعم أخذ  
من عطائي زكاة ذلك المال وإن قلت لا دفع إلى عطائي ﴾ ش سؤاله هل يجب الزكاة في مال عظيم  
قاطع بمكتبه يستعمل أن يكون سؤالا عن هذا النوع من هذا المال هل يجب فيه الزكاة الآن  
جواب القاسم بن محمد يقتضي أن سؤاله إنما كان عن وجوب الزكاة فيه في وقت دون وقت ولذلك  
أجابته أن أبا بكر لم يكن يأخذ من مال زكاة حتى يحول عليه الحول ووصفه المال بالعظيم ليحصل  
في حين ما يجب فيه الزكاة وبمقتضى المساواة وقول القاسم بن محمد إن أبا بكر لم يكن يأخذ من مال  
زكاة حتى يحول عليه الحول احتجاج بفعل أبي بكر وأخذ بلرأسيل وإنما احتج بفعل أبي بكر في ذلك  
لأنه كان الخليفة وهو الذي كان يتولى أخذ الصدقات من مال المعصاة وأهل العلم ولم يسر أحد منهم  
فعله في ذلك مع اجتباؤه في طلب الصدقات وقتله المانعين للزكاة فثبت أنه أجمع ولا خلاف بين  
المسلمين أنه لا يجب في مال زكاة حتى يحول عليه الحول واختلفوا في جواز آخر اجها قبل الحول  
فذهب مالك إلى أن ذلك غير جائز حكاه ابن عبد الحكم عنه وقال أشهب في العتية من أخرجه زكاة  
قبل الحول أعاد وقال أبو حنيفة والشافعي ذلك جائز والدليل على ما نقوله أن الحول شرط من  
شروط وجوب الزكاة فلم يجوز تقديمها قبل وجوب أصله النصاب قال ابن المواز واحتج مالك والليث  
في ذلك بالصلاة قال ابن وهب لو أخذ الساعي منه جبر لم يجزه وروى ابن عبد الحكم عن مالك أنه  
سئل عن ذلك فقال إنما السبيل على الذين يظلمون الناس (فرع) إذا ثبت ذلك فمن أصحابنا من قال  
يجوز آخر اجها قبل الحول فروى عيسى عن ابن القاسم يجوز تقديمها على الحول بالشهر ونحوه  
وقال ابن المواز أبو الفرج باليوم واليومين قال محمد بن علي تكره وقال ابن حبيب قال من لقيته من  
أصحاب مالك لا تجزئه إلا بقرب خمسة أيام أو عشرة وقال أشهب لا تجزئه وجه ذلك أن وقت  
الوجوب هو الحول فلزم به تأثير في الاستحقاق كمرض المورث به تأثير في منعه من التصرف في ماله  
لحق الورثة وجه آخر أن الحول لا يعتبر فيه الساعة التي أقيدها المال ولا يعتمد ماضى منها وإنما  
يعتبر بما قرب من ذلك فكذلك اليوم لا يعتبر به وما قرب منه فهو في حكمه في الحول والله أعلم  
(مسئلة) إذا ثبت ذلك فأخذ من كتابه وقطاعة فلا زكاة فيه حتى يحول عليه الحول من يوم  
يقبضه وأما ضرب الحول من يوم قبضه المال أو قبض وكسبه لأنه من حيث ذمتك من قبضته وإنما  
ضرب الحول للثنية فيجب أن يكون الاعتبار بوقت التمسك من الثنية وهو وقت القبض

﴿ الزكاة في العين من  
الذهب والورق ﴾

﴿ حدثني يحيى عن مالك  
عن محمد بن عتبة مولى  
الزبير أنه سأل القاسم بن  
محمد عن مكتبيه فأقطعه  
بمال عظيم هل عليه فيه  
زكاة فقال القاسم بن محمد  
بكر الصديق لم يكن يأخذ  
من مال زكاة حتى يحول  
عليه الحول قال القاسم بن  
محمد كان أبو بكر إذا  
أعطى الناس أعطياتهم  
يسأل الرجل هل عندك  
من مال وجبت عليك فيه  
الزكاة فان قلت نعم أخذ  
من عطائي زكاة ذلك المال  
وان قال لا سلم إليه عطائه  
ولم يأخذ منه شيئا ﴾ وحدثني  
عن مالك عن حماد بن  
حسين عن عائشة بنت  
قدامة عن أبيها أنه قال كنت  
إذا جئت عثمان بن عفان  
أقبض عطائي سألني هل  
عندك من مال وجبت عليك  
فيه الزكاة فان قلت نعم  
أخذ من عطائي زكاة  
ذلك المال وإن قلت لا دفع  
إلى عطائي



(فصل) وقوله وكان أبو بكر إذا أعطى الناس أعطياتهم سأل الرجل هل عندك من مال وجبت عليه في الزكاة فان قال نعم أخذ من عطائه زكاة ذلك المال الاعطيات في القصاص لما يعطيه الانسان غيره على أي وجه كان الا أنه في الشرع واقع على ما يعطيه الامام الناس من بيت المال على سبيل الارزاق ولذلك كانوا يتابعون الى العطاء فكان أبو بكر رضى الله عنه اذا اراد أن يعطى أحدا منهم عطاه سأله ان كان عنده مال فوجبت فيه الزكاة بريدان يجب عليه بلحول فان قال نعم أخذ الزكاة من ذلك العطاء ودفعها هو الى أهل الزكاة وفي هذا الجواب أحد ما أن الانسان أن يعطى زكاة ماله من غيره ولا يلزمه أن يخرجها من عينه والثاني انه يجوز أن ينوب عنه غيره في ذلك فيؤدى بها في مواضعها ﴿باب في اخراج زكاة المال من غيره﴾

فأما اخراج زكاة مال من غيره فلا خلاف في جوازه اذا كان ما يخرج من جنس المال والاصل في ذلك فعل أبي بكر رضى الله عنه ولا خلاف فيه فثبت انه اجاع وأما أن يخرج عن المال من غير جنسه فانه على وجهين أحدهما أن يكون هو الواجب كالنعم في شق الاصل والثاني أن يخرج على وجه البديل ما يجب فيه من جنسه مثل اخراج الورق من الذهب فيجوز عند مالك اخراج الفضة عن الذهب واخراج الذهب عن الفضة قاله مالك في المختصر الكبير وبه قال أبو حنيفة وقال ابن كنانة من أصحابنا يخرج الفضة عن الذهب ولا يخرج الذهب عن الفضة وقال مسنون اخراج الفضة عن الذهب أجوز من اخراج الذهب عن الفضة وقال الشافعي لا يخرج أحد مما عن الآخر على وجه البديل والدليل على ما نقلوه انه ما لسان مما أصول الايمان وفيه التلغات فجاء اخراج أحدهما عن الآخر على وجه البديل لا على وجه القيمة كالذهبي ووجه قول ابن كنانة أن الفضة تخرج عن الذهب ليتوصل بذلك الى قيمته وهذا المعنى معدوم في اخراج الذهب عن الفضة (فرع) اذا جاز اخراج الفضة عن الذهب فكيف يكون ذلك اختلف أصحابنا فيه فقال ابن المواز يخرج بمقدار القيمة بالقيمة ما بلغت وقاله في المدينة بن القاسم وابن نافع وقال ابن حبيب اذا زادت القيمة على عدة دراهم بدینار وأخرجت الزيادة وان قصرت عن عشرة دراهم لم يجوز أن يخرج أقل من عشرة دراهم وقال الشيخ أبو بكر لا يخرج الا عشرة دراهم زادت القيمة ونقصت ووجه ما قاله ابن المواز ان في اخراج أقل من القيمة ظمنا للساكن وفي اخراج ما زاد عليها ظمنا لرب المال وهو أمر بنصره فلاذا رأى النقص على الساكن أنفذه وإذا رأى النقص عليه امتنع منه فيؤدى ذلك الى ظم المساكن أبدا ووجه ما قاله ابن حبيب من اعاد أحوال المساكن لكون الأمر مصر وقال أبو باب الأموال ووجه ما قاله أبو بكر الأبهري أن هذا حكم البديل عنده (فرع) اذا ثبت انه يخرج عن الذهب ورأى في الموازنة لا يخرج عن القيمة الا جيدا ولا يجوز له أن يخرج قيمة الفضة الزائدة من دراهم جيادا ير بطلا امتنع من التفاضل بين جيدها وورديها

﴿باب اخذ الامام الزكاة من المزكى﴾

فأما الباب الثاني فان الامام اذا كان عدلا فيستعبلن وجبت عليه الزكاة أن يدفعها اليه ان كانت من الأموال التي يغاب عليها وهو العين الذهب والفضة لان الامام يكتفي الاجتهاد في أدائها ولان الامام هو المسؤول والمطلوب بنوائب المسلمين فيدفع اليه الزكاة ليستعين بها على من يجب له أخذ الزكاة فان أخرجه ولم يدفعها الى الامام أجزأه ذلك وبه قال أبو حنيفة والشافعي ووجه ذلك ان هذه أموال باطنة موكلة الى أمانات آرباها وكذلك كان أبو بكر رضى الله عنه يسئل كل انسان عما عنده ويكفل

ذلك إلى ما تم هذا أهل الأئمة المتصل ويجوز للرجل أن يستنقب في أداء زكاته غسره لأن المبادات المتعلقة بالأموال يجوز النيابة فيها ولذلك يجوز أن ينوب فيها الإمام (مسئلة) أو ما الأموال الظاهرة وهي الماشية والثمار والزروع فإنه ان كان الإمام حائرا وأمكنه اخفاؤها ووضعها في مواضعها أجزاء ذلك فإن لم يمكنه اخفاؤها وأداها اليها فإنها تجزئ سواء وضعها الإمام موضعها أو غيرها موضعها لأنه لا يجوز له بمجاهرة الإمام بالخالفه لأنه من باب شق العصا واخرج عليهم ذلك ممنوع فإذا وجب عليه دفعها اليه وجب أن يجزئ (مسئلة) وان كان الإمام عدلا وجب دفعها اليه ولم يجزئ اخراجها دونه وبه قال أبو حنيفة والشافعي في أحد قولي له قول آخر ان ذلك يجزئ والدليل على صحتهما نقوله قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها وهذا أمر يأخذ الصدقة والامر يقتضي الوجوب ومن جهة السنة ما روى ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعاذ بن جبل حين بعثه إلى اليمن انك ستأتي قوما أهل كتاب فإذا جنتهم فادعهم إلى شهادة أن لا إله الا الله وأن محمدا رسول الله فإن أطاعوك بذلك فاعلمهم أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة فإن هم أطاعوك بذلك فاخبرهم أن الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم ودليلا من جهة القياس أن هذا مال للإمام فيه حق الولاية فوجب دفعه اليه أصله دفع مال البيت إلى الوصي (فصل) وقوله وان قال لا أسلم اليه عطاء ولم يأخذ من شيء يقتضي تصديق الناس في الأموال الباطنة وهي التي سأل الإمام عنها أربابها إذا كان عدلا قال مالك وابن القاسم في الموازية ويقبل الإمام العدل قول الرجل الصالح فقد أخرجنا (مسئلة) والناس في ذلك إلى ثلاثة ضرب ضرب يعرف بالخبر والمبادرة إلى أداء الزكاة فهذا يقبل قوله إلى المتقدم وضرب يعرف بمنعها في الجوع عن مالك إذا علم الإمام أنه لا يزكي فلأخذه باز كآفة ظهريه مال أخذا كآفته وأداعه خلافا لأبي حنيفة في قوله بلجئته إلى الأداء ويجبسه ولا يأخذ منه والدليل على ما قوله ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أمرت أن أخذ الصدقة من أغنيائكم وأردها على فقرائكم ومن جهة المعنى أنه حق من حقوق المال المحصن تصح النيابة فيه مع العجز والقدرة فوجب أن يؤخذ جبرا عند الامتناع كدبون الناس فيه (فرع) وتقوم في ذلك نية الإمام مقام نية من أخذت منه خلافا لمن قال لا تجزئ والدليل على ما نقوله ان هذه زكاة فجاز أن تنوب فيها نية من ينوب اخراجها عن نية من يخرج منه كالأب في مال ابنه الصغير والكبير المجنون (فرع) فإن لم يوجد له مال فقد قال الشيخ وأما حق ان عرف بمنع الزكاة سجن ووجه ذلك انه حق من حقوق الآدميين فجاز أن يسجن في أدائه كالديون (مسئلة) وأما الضرب الثالث وهو من لا يعرف حاله ويتمنع الزكاة فإن قال قد أخرجنا في الموازية عن مالك وابن القاسم لا يقبل قوله ان كان الإمام عدلا كعمر بن عبد العزيز ومعنى قوله أنه لا يقبل منه أنه ان عرف منه منع الزكاة أخذت منه وان لم يعرف حاله وانهم استخلف ودين (فرع) وأما شرط اذا كان الإمام عدلا لا غير لان غير العدل لا يضعها عند أهلها فتركها عند صاحبها من هذا المعنى فلا وجه لمطالبة صاحب مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول لا تجب في مال زكاة حتى يحول عليه الحول ش فله لا تجب في مال زكاة حتى يحول عليه الحول بره بذلك الماشية والعين فأما الزرع والثمار وما يخرج من المعدن فإن الزكاة فيه ساعة يحصل منه النصاب ولا راعي في شيء من ذلك الحول والفرق بينهما أن الحول إنما ضرب في العين والماشية لتكامل النماء فهما إذا مدت لتكامل النماء فيها وجبت الزكاة وأما الزرع والمعدن وما بينهما

وحدثني عن مالك عن  
نافع أن عبد الله بن عمر  
كان يقول لا تجب في مال  
زكاة حتى يحول عليه  
الحول

فان تكامل ثمانية عند حصا دا الحب وخروج العين من المعدن ولا يما له بعد ذلك من جنس الثناء  
 الاول وانما له بعد ذلك ثمان من جنس آخر وهو نصيف الزكاة التي يعتبر فيها الحول فذلك وجبت  
 الزكاة في الحب يوم الحصاد قال الله تعالى وآ نواحقه يوم حصاده ص **مالك** عن ابن شهاب انه  
 قال أول من أخذ من الاعطية الزكاة معاوية بن أبي سفيان **ش** قوله أول من أخذ من الاعطية  
 الزكاة معاوية برأيه كان يأخذ من نفس الاعطية الزكاة ويعتقد ان الزكاة فيها واجبة على من  
 خرجت اليها كانت لهم قبل دفعها اليهم فخرجت عندهم بحري الاموال المشتركة بحري فيها الحول  
 في حل اشترأ كلها وما أبو بكر وعمر ومن فلم يكونوا يأخذون منها الزكاة لانهم لم يتحقق ملك من  
 اعطيا لها الا بعد الاطاعة والقبض لان اللزام ان يصرفها الى غيرهم اذا اداء اجتهاد الى ذلك  
 فوجب ان يراعى الحول فيها من وقت قبضها وصحة ملكهم ايادى ولي هذا فقها الامصار ونحو  
 هذا ذكر ابن حبيب في اخذ في بكره من الزكاة من الاعطية وفي اخذ معاوية زكاة الاعطية  
 والفقاعلم ص **مالك** السنة التي لا اختلاف فيها سندا ان الزكاة تجب في عشرين دينارا  
 عينا كما تجب في مائتي درهم **ش** وهذا كما قال ان نصاب الذهب عشرين دينارا من الدنانير  
 الشريفة وهو كل عشرة دراهم سبعة دنانير ولا خلاف في ذلك بين فقهاء الامصار الاماروى عن  
 الحسن البصري انه قال لا زكاة في الذهب حتى يبلغ ربع دينار فيكون فيها دينار والدليل على  
 صحة ما ذهب اليه الجمهور ان الاجماع اعقب بعد الحسن على خلافه وهذا من قوى الادلة على ان الحق  
 في خلافه ودليلنا من جهة السنتمروى عاصم بن صخرة والحرف الاعور عن علي عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم انه قال اذا كانت لك مائة درهم فيها خمسة دراهم وليس سلبك شيء يعنى في الذهب حتى  
 يكون لك عشرين دينارا وحل عليها الحول فيها نصف دينار وهذا الحديث ليس اسناده هناك غير  
 ان اتفاق العلماء على الاخذ بدليل على صحة حكمه والله علم واحكم ودليلنا من جهة المعنى ان المائتي  
 الدرهم نصاب الورق ولا خلاف في ذلك والدنار كان صرفه في وقت فرض الزكاة عشرة دراهم  
 فوزان المائتي درهم عشرين مثقالا فكل ذلك نصاب الذهب ص **مالك** ليس في عشرين  
 دينارا نافلة بينة النقصان زكاة فان زادت حتى تبلغ زياتها عشرين دينارا وازنة فيها الزكاة  
 مائة وليس فيها دون عشرين دينارا عينا الزكاة **ش** وهذا كما قال ان العشرين دينارا اذا  
 نقصت نقصا مينا ومعنى البين ما لا يحتمل تاويلين أحدهما ان لا يجزى مجزى الوازنة والثاني ان  
 تتفق الموازن عليه وقال بكل من الوجهين فوم من اصحابنا فاداب بين النقصان فلا زكاة بها مادام  
 عليه من ان النصاب في الذهب عشرين مثقالا والمرعى في ذلك لو وزن دون العدد فاذا زادت حتى  
 تبلغ زياتها عشرين دينارا وازنة فقد بلغت النصاب ووجب فيه الزكاة وان قصرت عنها ناعن  
 الـ تخمين ص **مالك** ليس في مائتي درهم نافلة بينة النقصان الزكاة فان زادت حتى تبلغ  
 زياتها مائتي درهم وافية فيها الزكاة فان كانت تجوز مجوز الوازنة رأيت بها الزكاة دنائير كانت  
 أو دراهم **ش** وهذا كما قال ودليل ان الدرهم تجزى وزنا وتجزى مددا فاما البلاد التي تجزى فيها  
 بالوزن فلا اعتبار فيها بالعدد فاذا بلغت مائتين وهي خمس اواق فقد بلغت النصاب ووجب فيها  
 الزكاة فاذا نقصت من ذلك نقصا مينا وتاويل البين ما تقدم فلا زكاة بها لتقصيرها عن النصاب  
 (فصل) وقوله فاذا زادت حتى تبلغ زياتها مائتي درهم فالزكاة تكون فيها بها وتكون  
 من فائدة مضاعفاتها فان كانت من عملها هو الحول صل المال اذا بلغت مائتي درهم اخرجت

وحديثي عن مالك عن  
 ابن شهاب انه قال أول من  
 أخذ من الاعطية الزكاة  
 معاوية بن أبي سفيان  
 وقال مالك السنة التي  
 لا اختلاف فيها عندنا ان  
 الزكاة تجب في عشرين  
 دينارا عينا كما تجب في  
 مائتي درهم **مالك** ليس  
 في عشرين دينارا نافلة  
 بينة النقصان زكاة فان  
 زادت حتى تبلغ زياتها  
 عشرين دينارا وازنة فيها  
 الزكاة قال مالك وليس  
 فيها دون عشرين دينارا  
 عينا زكاة وليس  
 في مائتي درهم نافلة بينة  
 النقصان زكاة فان زادت  
 حتى تبلغ زياتها مائتي  
 درهم وافية فيها الزكاة  
 فان كانت تجوز مجوز  
 الوازنة رأيت بها الزكاة  
 دنائير كانت أو دراهم

زكاتها يوم تبلغ النصاب وإن كانت زيادتها فاقمة متناهية لم يخرج منها زكاة حتى يحول على الزيادة الحول من يوم أضافها

(فصل) وقوله فإن كانت تجوز بجواز الوازنة رأيت فيها الزكاة يردان كانت الناقصة تجوز بجواز الوازنة ففيها الزكاة وقال أبو حنيفة والشافعي لازم كاهما والدليل على محتما قولهم إن مالك يملك من الذهب بمقدار يجوز لوزنه جواز عشرين دينارا فوجب فيه الزكاة كالعشرين دينارا (مرفوع) إذا ثبت ذلك فاختلف أصحابنا في تفسير قوله يجزى عجزى الوازنة حكى أبو الحسن بن القمار وأبو بكر الأبهري أن معنى ذلك أن تكون في ميزان وازنة وفي ميزان ناقصة فإذا قسمت في جميع الموازين فلا زكاة فيها وقال القاضي أبو محمد أنه أراد بذلك النقص اليسير في جميع الموازين كالخبة والحبتين وما جرت عادة الناس أن يتسامحوا به في الساعات وغيرها وعلى هذا جمهور أصحابنا **قال القاضي أبو الوليد** رضي الله عنه وهو الظاهر عندي إذا قلنا أن ذلك فيما يعتبر بالوزن لأن اختلاف الموازين ليس بنقص ولا بمن ميزان يقع الاعتدال عليه فيعتبر به الزيادة والنقص وفي الموازنة إذا قسمت تقاسمينا فلا زكاة فيها إلا أن تجوز بجواز الوازنة وروى ابن زبد عن عيسى عن ابن القاسم أن قول مالك أن لازم كاهما ينقص بسيرا أو كثيرا المثل الخبة والحبتين ونحو ذلك ففيها الزكاة (مسئلة) هذا قول أصحابنا المراقبين في هذا الفصل وجواب قوله في ذلك على الدينار والدرهم الموزونة **قال القاضي أبو الوليد** رضي الله عنه والظاهر عندي أن تكون في المحدودة كالفرادى فاهما ينقص منها النقص اليسير ويجزى عجزى الوازنة وعندى أن هذه الدينار والدرهم المشار إليهما مالان وتقدموا أصحابنا لهما أن قسمت تقاسميا يسيرا عن الوازنة الجارية عددا وحررت بحرها وجبت فيها الزكاة وإن قسمت عنها تقاسما كثيرا لا تجزى به عجزى ما بلغ العدد المتقدم ذكره ما لم تجزى فيها الزكاة وقد يتتابع بالناقصة الوزن عددا ويتتابع بالقائمة الوزن عددا ولكنه لا يعطى بعدد من الناقصة ما يعطى بعدد من الوازنة من وزن ولا عرض ولا غيره بل قد يكون بين ذلك التفاوت كالفرادى والقائمة المذكورة في كتب الصرف من المدونة وغيرها ومن ذلك الدرهم التي تجزى بالاندلس والدرهم مبالنا درهم من الدرهم التي قد مناد كرها وفي العتية قال سحنون في درهم الاندلس ليست كيلا وتجوز عندهم جواز الوازنة الكبير لما تكون فيها الزكاة الآن ينقص من الكيل تقاسميا يسيرا ونحوه روى ابن زبد عن عيسى بن دينار وأخرجه الشيخ أبو محمد في نوادره عن العتية من رواية سحنون عن ابن القاسم ولعل ذلك روايته في العتية وأما هو في رواية الاندلسيين في نوازيل سئل عنها سحنون من قوله فقول سحنون في درهم الاندلس تجوز بجواز الوازنة يردان الاعتدال في البيع وسائر المعاملات به لانه لا خلاف في أنه لا يؤخذ بهما يؤخذ بالدرهم الوازن المتقدم ذكره لانه درهم ونصف وزن الاندلس وقال ابن حبيب إذا قسمت العشرين دينارا في العدد دينار واحد أو قسم المائتا درهم في العدد درهما واحدا فلا زكاة فيها وإن لم تنقص في العدد وسمت في الوزن أقل أو أكثر من ذلك وهي تجوز بجواز الوازنة في البلد ففيها الزكاة وكذلك من له في هذا البلد فقهوز نهما لتادهم بوزن هذه الدرهم التي تجوز بجواز الوازنة فعليه زكاتها وكذلك الذهب فيريدان حبيب بقوله تجوز في البلد بجواز الوازنة أن التعامل في ذلك البلد يكون بعدد ذلك القدر وإن ما بلغ ذلك القدر عندهم فهو الوزن جعل نصاب كل بلد معتبرا بوزن الدرهم الجاري عندهم فختلف على هذا

نصاب الورق والذهب في البلاد على حسب اختلاف دراهمهم ومثل هذا يلزمهم في نصاب الحبوب والتمر ان اختلفت باختلاف البلد في قدر الكيل ويزمونه أن يعتبر مثل هذا في كيل زكاة الفطر والكفارات ويزمونه أن يعتبر هذا في أر باع صفقة فانه يقع الاعتداع عندهم في البيع والشراء ولا فرق بينه وبين الدينار الا الاسم ولأن تأثيره وقول سحنون هو الصحيح والذي عليه أصحاب مالك من المتقدمين والمتأخرين قال القاضي رضي الله عنه وهو عندي اجاع العلماء والله اعلم وقال ابن المواز اذا نقص كل مثقال حبة أو حبتين أو ثلاث حبات وكانت تجوز بجواز الوازنة ففيها الزكاة وهذا الذي ذكره على طريق ما ذهبنا اليه الآن حذا امر لا يكاد أيضا أن يوجد بل يباع بمائة دينار أو عشرين ينقص من كل دينار منها حبتان ثم لا يكون بينها وبين عشرين دينارا وازنة ضربية وانما يجوز أن يتعامل بها ويتعامل بالوازنة لان الذي يدفع بها في غالب الحال أقل مما يدفع بالوازنة ولذلك فرق مالك رحمه الله في كتاب الصرف بين الفاتحة والفرادى ولا يجوز أن يعتبر بجوازها جواز الوازنة وأن تكون عوضا في الغالب. ووض الوازنة وهذا هو المشهور عن مالك وماسوى ذلك فاما هو على سبيل التفرع من أصحابنا على مذهبه والتأويل لقوله قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وهذا عندي وجه ثالث في معنى قول مالك اذا كانت العشرة ودينارا تجوز بجواز الوازنة ففيها الزكاة وقد تقدم اختلاف أصحابنا في ذلك في أول الكتاب بما عني عن اعادته ص **ج** قال مالك في رجل كانت عنده ستون ومائة درهم وازنة وصرف الدراهم ببلده ثمانية دراهم بدينار انما تجب فيها الزكاة وانما تجب الزكاة في عشرين دينارا عينا أو مائتي درهم **ج** وهذا كما قال ان من كان عنده فضة لا تبلغ النصاب فانه لا زكاة عليه فيها وان كانت قيمتها من الذهب ما تبلغ النصاب لان ما تجب فيه الزكاة من الأموال فاما نصابه بنفسه دون غيره فلو كانت لرجل ثلاثون شاة قيمتها أربعون شاة من غيرها أو عشرين دينارا أو مائتي درهم لما وجب عليه فيها الزكاة وكذلك في مثلتنا فلا تقوم بحبسها ولا بغير حبسها (مسئلة) وان كانت الفضة أو الذهب تبلغ بقية صياغتها أكثر من النصاب ووزنها أقل من النصاب فانه لا زكاة فيها لان هذه زكاة العين والاعتبار بالوزن والصياغة لا تأثر لها في الوزن ولا هي من جلة الفضة فيكمل بها نصابها (مسئلة) والاعتبار في نصاب الفضة والذهب بالخالص منهما الا أن يخالطهما ما لا بد منه في ضربه فانه يجري مجراهما فاما ان كان بهما غير ذلك من الغش فلا اعتبار به في الوزن وانما يجري مجرى العرض - لي مذهب مالك والشافعي وقال أبو حنيفة ان كان الغش أقل من الفضة سقط حكمه وان كان مثل الفضة وأكثر وجب اسقاطه والاستعداد بالفضة خاصة والى نحو هذا ذهب مالك ومن أصحابنا أبو عبد الله بن الفخار والدليل على صحة ما ذهب اليه مالك ان هذا غش فلم يعتبر به في وزن الذهب والورق في نصاب الزكاة أصلا اذ المبلغ النصف هذا الذي ذكره أصحابنا في هذه المسئلة قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وهذا عندي ما يدخل على الذهب والورق من الغش وأما ما يكون فيه من اصل المعدن ولا يخرج عنه الا بالتخليص لم أر لأصحابنا فيه نصا وعندى انه اذا كان فيه من النحاس وغيره المقدار اليسير جرت عادة الناس به في دنائهم ودراهمهم الطبية الموصوفة بالخالص فانه لا اعتبار به وان أمكن تخليصه واخراجاوان كان كثيرا عملا بوصف الدينار معه الطيب وانما يوصف بالرداءة من أجله فانه يعتبر ولا يحتسب في نصاب الزكاة الا بالطيب وبالله التوفيق وذلك اثبات الزكاة انما وضعت في الأموال التي تحمل المواصفة

قال مالك في رجل كانت عنده ستون ومائة درهم وازنة وصرف الدراهم ببلده ثمانية دراهم بدينار انما تجب فيها الزكاة وانما تجب الزكاة في عشرين دينارا عينا أو مائتي درهم

ولذلك اعتبر النصاب وإذا كانت الذنائب رديئة كثيرة الناس فصرت مما يحتمل الموساة فإذا كانت في حكم الطيبة الخالصة لم تقصر عن ذلك ص **ع** قال مالك في رجل كانت له خمسة ذنائب مثلا من فائدة وأغبرها فتجبر فيها بأثر الحول حتى بلغت ما تعجب فيه الزكاة فإنه يزكها وإن لم يتم الأقبل أن يحول عليها الحول يوم واحد أو بعد ما يحول عليها الحول يوم واحد ثم لا زكاة فيها حتى يحول عليها الحول من يوم زكيت **ش** وهذا كما قال ابن من كانت له ذنائب أقل من نصاب فتجبر فيها لخال الحول وقد أكلت برحبها النصاب فإن الزكاة واجبة فيها لأن حول الربح حول الأصل سواء كان الأصل صابا أو دونه وقال أبو حنيفة إن كان الأصل أقل من النصاب فإنه يستأف حولا من يوم كمل النصاب الدليل على صحة ما نقوله إن هذا لما حدث عن أصل تعجب في عينه الزكاة فإذا كان من نفس الأصل كان حوله حول صله كالأول كان الأصل نصابا (مسئلة) وهذا حكم ما ربح في مال أشتري به نقد ومن عنده مائة دينار حال عليها الحول ثم أشتري بها سلعة فلم ينقد منها حتى باعها بربح لاثنين دينار في الموازنة من رواية ابن القاسم عن مالك يزك الربح مع ما بيده وقال عنه أشهب بأن نصف الربح يحول زكاة في العتية من يوم يقبضه وجهر رواية ابن القاسم إنما أشتري سلعة بما تدبر وعند تدبر وكان شراؤه متعلقا بها لأنه إنما يقضى منها فكانت أصلا لما ربح في السلعة كالأول فذهب المائة وجهر رواية أشهب أنه لما أشتري على ذمته فاداه ينقد الفئ صار الربح من ذمته صل ذلك إذا لم يكن بيده مال قال محمد وهذا أحب إلينا (فروع) فإذا قلنا لا يزك الحول المائة فقد روي أشهب عن مالك بأن نصف الربح يحول قال ابن المواز يكون حول الربح من يوم إذا نواشترى قال ابن القاسم وإلى هذا رجح مالك لأن ثمن السلعة في ذمته والمال تاتي بيده لم يصل إلى الباع ولم يقض ما سوي أن ينقد غدا أو إلى شهر وجهر رواية أشهب أنها فائدة محضة لأنها لا تستند إلى مال يفتبر فيها حوله فوجب أن يكون حوله من يوم قبضها وجهر رواية ابن القاسم أنه من أشتري السلعة بنية التجارة نبت فيها حكم الحول فإذا باعها بعد الحول ولم يكن رأس المال مما تعجب فيه الزكاة زك الربح لأنه كانت موجودة في قبضة السلعة من حين أشتريت ولكنه إذا ظهر (مسئلة) ولو أشتري سلعة بما تؤليس له مال فباعها بما لاثنين في الموازنة من رواية ابن وهب عن مالك أن ربح فائدة وروي أشهب عن مالك إذا قامت السلعة عنده حول زك الربح مكانه وجهر رواية ابن وهب أن ربح فائدة لا تستند إلى جنس مال تعجب فيه الزكاة لم يعجب فيه زكاة وجهر رواية أشهب ما تقدم قبل هذا من تفسير قول ابن القاسم وقيل أنه معنى قول أشهب في المسئلة التي قبل هذه وفي العتية بما يمنع هذا التأويل وقد أثرنا في المسئلة المذكورة (مسئلة) ومن تسلف عن صافجر ربحه حولا فربح به مالا فربح ما تسلف بذكر الربح رواه ابن القاسم عن مالك وكذلك لو تسلف مائة دينار فربح بها بعد حول عشرين ديناراً فإنه يزك العشرين قال ابن القاسم وإلى هذا رجح مالك وأصل هذا ما تقدم من أن يبقى عنده السلف الذي لا عوض منه من عرض ولا عين حولا كاملا فإن حكم الزكاة متعلق به فاربح فيه فهو مال حال عليه الحول فتسقط الزكاة عن الأصل للذين ويبقى الربح يجري فيه الزكاة لأنه ليس عليه من يقابله ومان لا يوجب عليه زكاة فبأن أداصل للمال لم يعجب عليه في زكاة لم تعجب في ربحه كغلة أرباع (مسئلة) ومن تسلف مائة دينار فبقيت بيده حولا ثم أشتري بها سلعة فباعها بعد الحول بمائتين فقد قال ابن القاسم يجعل مائة في دينه يزك مائة وكذب على من قال على أن المائة فائدة وروي ابن سحنون عن نافع وربي بن زياد

قال مالك في رجل كانت له خمسة دنانير مثلا من فائدة وغيرها فتجبر فيها فلم يأت الحول حتى بلغت ما تعجب فيه الزكاة فإنه يزكها وإن لم يتم الأقبل أن يحول عليها الحول يوم واحد أو بعد ما يحول عليها الحول يوم واحد ثم لا زكاة فيها حتى يحول عليها الحول من يوم زكيت

عن ذلك بركي الرج وقال المفسرة هو فائدة وذكر ابن حبيب ان قول مالك اختلف في زكاة الرج  
قال مطرف ان كان له في غنما ديناراً واحداً وأقل فلم يختلف قول مالك في هذا انه بركي الرج وفي  
كتاب ابن سحنون عن ابن نافع عن مالك ما يخالف رواية مطرف فقال من اشترى سلعة فباين فنفذ  
فيها أربعين ليس معها غيرها ثم باعها بثلاثمائة عند الحول بركي الأربعين وما قبلها من الرج ما بقي  
بيده فائدة وجوز رواية مطرف ان أصل المال ما كان له منه شيء استند جميع الرج اليه من زكاة أصله  
كم من معه عشرين فيبشترى بعشرين فينفذ منها عشرة ثم يبيع ويرج عشرين فان الرج كليستند  
الى ماله فيه من النقود رواية ابن نافع مبنية على انه من اشترى بدين لا وفاء له عنده فان رجعه فائدة فاذا  
كان قدر رج فبا اشترى أصل ماله وذلك بموجب فيه الزكاة وبما اشترى على ذمته وذلك يبنى عنه  
الزكاة وجب ان تسقط عنهما ما قبل ما ذكر في أصله من الرج وما قبل ما لا يركى أصله لم يرك  
( فصل ) وقال الشافعي لا يضم الرج الى أصله وان كان الاصل نصاباً والدليل على صحة ما قوله ان  
هذا مما حدث عن أصل يجب فيه الزكاة فاذا كان من جنس الاصل كان حوله حول أصله  
كالسهم في الامهات ( مسألة ) اذا ثبت ذلك فن كانت له عشرة دينار حال عليها الحول فأقيم  
منها خمسة واشترى بسائرها سلعة فباعها بخمسة عشر ديناراً فقد قل ابن القاسم اذا اشترى السلعة  
قبل الاتفاق هذا الحول زكي العشر بركي وان اشترى هذا الاتفاق وقبل الحول وقبل الاتفاق فلا شيء  
عليه وقال المخزومي ان اشترى هذا قبل الاتفاق او بعد موافقة الزكاة اشترى قبل الاتفاق او بعده وان اشترى  
السلعة قبل الحول فلا زكاة عليه اشترى قبل الاتفاق او بعده وقال اشهب لا يركى حتى يبيع  
بعشرين ديناراً سواء انفق قبل النسيئة او بعده وجه ما قل ابن القاسم انه اذا اشترى السلعة بعد  
الاتفاق فانه لم يكمل عنده قط له ابل لانه كان بيده عشرة دينار فأنفق خمسة وبقيت بيده خمسة  
اشترى بها سلعة فباعتها بخمسة عشر مثقالاً لم يجمع عنده نصاب الزكاة اليه واما اذا اشترى السلعة  
قبل الاتفاق ثم باع السلعة بخمسة عشر ديناراً فقد ثبت ان قيمتها كانت خمسة عشر ديناراً فكم  
بقيتها وبان خمسة ديناراً النصاب بيده حين اتاع السلعة فوجب فيها الزكاة ووجه قول المخزومي ان  
الشراء كان من حيلة مال فدخل عليه الحول فوجب فيها الزكاة كما لو اشترى قبل الاتفاق ووجه  
قول اشهب ان السلعة لما اشترى بت بخمسة ولم يكن المشتري مدبراً كان حكمها حكم الخمسة حتى يتبع  
بأكثر من ذلك فحينئذ يجمع لها بما بيعت به وذلك وقت قد أنفق فيها الخمسة الباقية بيده فلا يعتد بها  
في نصاب الزكاة ووجه آخر وعوان وقت البيع هو وقت الحول فنصر المدبر فلا يركى الا ما كان في  
ملكه ذلك الوقت والله اعلم وحكم ( مسألة ) وهذا اذا كانت الزيادة مما كان كاتفاً فانه  
لا تنافي الى الاصل سواء كان الاصل نصاباً وغيره وقال أبو حنيفة ان الفائدة تنافي الى النصاب  
فتركى حوله ولا تنافي الى أقل من النصاب والدليل على صحة ما قوله ان هذه فائدة عين ليست من  
نما اذا صل فلم يكن حولها حوله كالمال الاصل أقل من النصاب

( فصل ) وقوله بعد ذلك ثم لا زكاة فيها حتى يحول عليها الحول من يوم زكيت بركي من الرج  
والاصل قد ثبت حولها يوم أدت زكاتها فنصار شيئاً واحداً لا مهم للماجري فهما الحول الاول على  
حد واحد وان تأخر عمل النما من ملك الاصل لا يمنع من ثبوت حكم الحول الاول فيه فبان يجري  
فهما الحول الثاني على حد واحد وقد تساوى في المالك في جميع الحول أولى وأحرى ص وقال مالك  
في رجبل كانت له عشرة دينار فقبر فيها مال عليها الحول وقد بلغت عشرين ديناراً انه بركها

وقال مالك في رجل  
كان له عشرة دينار  
فأعجز فيها مال عليها الحول  
وقد بلغت عشرين ديناراً  
انه بركها





في مال واحد وقوله وهذا أحب ما سمعت إلى يقتضي أنه قد سمع فيه اختلاف مروايعن عمر بن عبد العزيز والحسن البصري والتسجي وقال مالك في ذلك يقول علي بن أبي طالب وعمر بن عبد العزيز والمثناة السبعة بالمدينة ويحيى بن سعيد الأنصاري ومن جهة المعنى أن الزكاة مختصة بالأموال التي تحتل المواساة ومن كان شريكاً في عشرين ديناراً لغير واحد لم يحتل ملكه المواساة أصل ذلك إذا لم يشارك به أحداً ص **﴿ قال مالك وإذا كانت لرجل ذهب أو ورق مفترقاً بأيدي أناس شتى فإنه ينبغي له أن يخصصها جميعاً ثم يخرج ما يجب عليه من زكاتها كلها ﴾** ش وهذا كما قال ابن من كانت عنده ذهب متفرقاً بأيدي أناس شتى على وجه القراض أو الوديعة أو غير ذلك من الوجوه التي يتمكن بها من تفتيتها ولا يتعذر عليه نصر فيها فإن حكمها حكم المجتمع في يده لأن الاعتبار بأجتماعها في ملكه ونصره دون يده لأنه ما لو كانت يسه دون ملكه لم تجب عليه فيها الزكاة ص **﴿ قال مالك من أفاد ذهباً أو ورقاً فإنه لا زكاة عليه فيها حتى يحول عليها الحول من يوم أفادها ﴾** ش وهذا كما قال ابن من أفاد فائدة فلا زكاة عليه فيها حتى يحول عليها الحول سواء كانت جميع ماله أو انضافت إلى نصاب عنده فإنه لا زكاة عليه فيها وقد تقدم القول في ذلك (مسئلة) ومن أفاد عشرة دنانير في رجب ثم أفاد عشرة أخرى في المحرم فإنه يزكها جميعاً لحول الأخيرة ولو كانت الأولى عشرين ديناراً والثانية عشرة دنانير فإنه يزكي الأولى لحولها ثم يزكي الثانية لحولها وهكذا أمدا حتى يرجعها إلى أقل من النصاب وذلك بأن يبقى منها أقل من عشرين ديناراً انقسط الزكاة فيها فإن لم يبق أحداهما بتمامها ما يبلغه النصاب بعد أن يزكيت كل ذهب منهما أقل من النصاب يكون ذلك قبل أن يدرك حول الثانية أو بعده فإن كان قبل أن يدرك حول الثانية أو الأولى بعد حول الثانية زكيت الأولى من يوم بلغت النصاب سواء كان النصاب في الأولى أو الثانية وزكيت الثانية لحولها وكذا تعالي حولهما من حين زكيتها وإن كان ذلك بعد أن يدرك حول الأولى منهما حول الثانية فقد صار حولها واحداً من يوم بلغنا النصاب وزكيتا على ذلك وبالله التوفيق

### ﴿ الزكاة في المعادن ﴾

ص **﴿ قال مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن غير واحد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع لبلال بن الحارث الخزني معادن القبلية وهي من ناحية الفرع فتلك المعادن لا يؤخذ منها إلى اليوم إلا الزكاة ﴾** ش قوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع لبلال بن الحارث الخزني معادن القبلية وقال ابن نافع أن القبلية لم تكن خطلة لأحد وإنما كانت فلاة والمعادن على ثلاثة أضرب ضرب منها جملة المسلمين كالبراري والموات وأرض العنوة وضرب منها في أرض الصلح وضرب منها ظهر في ملاء رجل من المسلمين فأما ما كان لجماعة المسلمين فإن للإمام أن يقطعها من شاء معني أقطاعها إياهم أن يجعل له الانتفاع هامة محدودة أو غير محدودة ولا يملكها رقبته لأنها بمنزلة الأرض التي لجماعة المسلمين فلا إمام جسد لها فهم ولا يبيعها عليهم ولا يملكها بعضهم وسأيت بيان هذا أن شاء الله تعالى (مسئلة) وأما ما ظهر منها في أرض الصلح فقال ابن حبيب يقطعها للإمام من ذكر وذكر ذلك عن لقي من أصحاب مالك وقال ابن نافع وابن القاسم لاحق للإمام فيها وهي لأدل الصلح وجه ما قاله ابن حبيب أنهم إنما صاروا على ما تقدم ملكهم له وهذه معادن مودعة في الأرض لم يعلوها ولا تقدم ملكهم عليها ولا تناولها الصلح فكان للإمام أن يقطعها من شاء ووجه ما قاله ابن

قال مالك وإذا كانت لرجل ذهب أو ورق متفرقاً بأيدي أناس شتى فإنه ينبغي له أن يخصصها جميعاً ثم يخرج ما يجب عليه من زكاتها كلها قال مالك ومن أفاد ذهباً أو ورقاً فإنه لا زكاة عليه فيها حتى يحول عليها الحول من يوم أفادها  
﴿ الزكاة في المعادن ﴾ هو حديث يحيى بن مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن غير واحد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع لبلال بن الحارث معادن القبلية وهي من ناحية الفرع فتلك المعادن لا يؤخذ منها إلى اليوم إلا الزكاة

نافع ان هذا من حلة أملاكم وان كانت غايته لانها من أصل الأرض كسائر أرضهم وابن القاسم  
وان كان يوافق في معادن الصلح فان وجه ذلك عندهم انما صالحوا عليها فوجب ان يوافق لهم بما  
اعتقدوه وعادوا عليه وان كان مما لا يملكه أهل الاسلام كالحلوا واليابس بأيديهم فاعلموا ان القاسم ان من اسلم من  
أهل الصلح ويدينه معادن اخرجه عن يده واقطعه الامام من شأه ما ذهب اليه ابن نافع ان هذا من  
الاصول الثابتة فجاز ان يملكها من كانت في أرضه كالعيون والآبار (مسئلة) واماما كان  
منها في أرض رجل من أهل الاسلام فانه لا يملكه في قول ابن القاسم وقال مالك ذلك لله وله منعه  
ووجه القولين ما تقدم (مسئلة) اذا ثبت ذلك فنقطع من هذه المعادن شيئا لم يكن له يبيعها لانه  
لا يملكها قال ابن القاسم ولا يورث عنه ذلك وقال شهاب يورث عنه ولا يبيعها وله ان يرد ان  
ترك الامام ذلك يسدورته عزلة الاقطاع لهم واماحقيقة المبرات فلا يصح فيها لان موروثهم لم يملكها  
(فصل) وقوله فذلك المعادن لا يؤخذ منها الى اليوم الا ان كان دليل واضح على ان المعدن يجب فيها  
يخرج منه ان كان كاهنا لا يؤخذ منها شيء غير كاهن ما يخرج منها وفي هذا بيان أحدهما ان المعدن  
لا يسمى ركازا والثاني انه لا يؤخذ منه الا ان كان كاهن

#### (الباب الاول في ان المعدن لا يسمى ركازا)

أما المعدن فلا يسمى ركازا وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة المعدن يسمى ركازا والدليل على ما  
فقوله ما روي عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال العجا عجار والبرجبار والمعدن  
جبار وفي الركاز الخمس فوجه الدليل منه ان قال المعدن جبار وفي الركاز الخمس ولو كان المعدن  
ركازا لقال وفيه الخمس ودليلنا من جهة المعنى ان الركاز من اركزت الشيء اذا دنته والمعدن نبات  
أبته الله في الأرض وليس بوضع آدمي فسمى ركازا قال صاحب العين ركزت الشيء ركز اغرخته

#### (الباب الثاني في انه لا يؤخذ منه الا ان كان كاهن)

وأما وجوب الركاز في المعدن دون الخمس فان المعدن على ضربين ضرب يشكف به مؤنة حمل فهذا  
لا خلاف انه لا يجب فيه غير الركاز وضرب لا يشكف فيه مؤنة حمل وانما يوجد نادرة فهذا اختلف  
قول مالك فيه فقال مرة فيه ان كان كاهن وقال مرة اخرى فيه الخمس وقال احمد واسحق لا يؤخذ من كل  
معدن الا ان كان كاهن وقال ابو حنيفة يؤخذ من كل معدن الخمس والشافعي مثل الثلاثة الاقوال  
ودليلنا على أخذ الركاز منه حديثه يعق في معادن القليلية وانها لا تؤخذ منها الى اليوم غير الركاز  
ودليلنا من جهة القياس ان هذا ما لم يتقدم عليه ملك غيره واستفاد من الأرض يشكف حمل  
فوجب فيه الركاز كاهن دون الخمس كالزروع وقولهم لم يتقدم عليه ملك احراز من الركاز (فرع) اذا  
ثبت ذلك فالنمرة التي لا يشكف فيها عمل روم ابن القاسم عن مالك فيها الخمس وروى ابن نافع عن  
مالك فيها الركاز كاهن واما ابن القاسم فله صلى الله عليه وسلم وفي الركاز الخمس واركازا الموضوع  
في الأرض وهو دفن الجاهلية والقطع الموجود في الأرض من الذهب والفضة ولان هذا لم يشكف  
فيه مؤنة ولا عمل فاشبه الموضوع في الأرض ووجه قول ابن نافع ان هذا استفاد من الأرض  
فوجب فيه الركاز كاهن دون الخمس كالنوى يستفاد العمل فعلى هذا يكون الركاز عند ابن القاسم  
ما يوجد في الأرض ولا يشكف فيه عمل سواء تقدم عليه ملك أو لم يتقدم عليه ملك والركاز عند

ابن نافع ما تقدم عليه ملك ( فرع ) فاذا قلنا بر وإبنا القاسم فإن العمل المعتبر في تمييز النسرة من غيرها هو التصفية للذهب والتخليص لها دون الحفر والطلب فاذا كانت القطعة خالصة لا تحتاج إلى تخليص فهي النسرة المشبهة بالركاز وفيها الحسن وأما إذا كانت مما زجج التراب وتحتاج إلى تخليص فهي المعدن ويجب فيها الزكاة قاله الشيخ أبو الحسن ص **ع** قال مالك يرى والله أعلم أنه لا يؤخذ في المعادن ما يخرج منها شيء حتى يبلغ ما يخرج منها قدر عشرين ديناراً أو مائتي درهم فاذا بلغ ذلك ففيه الزكاة مكاه وما زاد على ذلك أخذ بحسب ذلك مادام في المعدن نيل فاذا انقطع عرقه ثم جاء بعد ذلك نيل فهو مثل الأول يتبدل فيه الزكاة كما ابتدئت في الأول **ش** وهذا كما قاله لا يؤخذ مما يخرج من المعادن شيء حتى يبلغ عشرين ديناراً من الذهب أو مائتي درهم من الورق وقال أبو حنيفة يؤخذ من قليله وكثيره ولا يعتبر فيه النصاب وهذه المسئلة ينبغي على قوله بوجوب الحسن فيه لأن الحسن إذا أخذ بمعنى الزكاة لم يعتبر فيه نصاب على أن النصاب غير معتبر عنده في الحب إذا كانت الزكاة تجب فيه وعند مالك رحمه الله تأتواؤخذ منه الزكاة والنصاب عنده معتبر في الحب وغير ذلك مما تأتواؤخذ منه الزكاة فأما النسرة التي يخرج من المعدن - في رواية ابن القاسم يؤخذ منها الحسن وهي عنده من جملة الزكاة فكل ما يجب لا يعتبر فيه النصاب ولا ذكر فيه نصاً والله أعلم ( مسألة ) ومن أخرج من معدن صاب من ذهب وورق فقد قال الشيخ أبو القاسم يضم ما يخرج من معدن أحدهما إلى الآخر وزكاه ما على قول محمد بن سامة يضم ما خرج من معدن إلى ما خرج من الآخر من ذهب كما يضم أحدهما إلى الآخر في زكاة ما حال عليه الحول وأما على قول سحنون فيبطل أن يكون معدن واحد يخرج منه ذهب وورق والله أعلم ( مسألة ) فإن عمل شركاً جاعاً في المعدن فأصاب كل واحد منهم من فل من النصاب وما أصاب جميعهم أكثر من النصاب قال ابن الماجشون عليهم الزكاة وقال سحنون لا زكاة عليهم فقول ابن الماجشون مبني على أن المعتبر في النصاب إنما هو نيل قطع المعدن وهو واحد فلا اعتبار بعدد العاملين إذ ما يخرج من المعدن على ملك واحد وقول سحنون مبني على أن الاعتبار في ذلك بالعاملين ولذلك قال سحنون والمغيرة أنه يعتبر في صفة من يخرج من المعدن الذهب والورق ما يعتبر في صفة مالك سائر الأموال من الحرية والإسلام وقال ابن الماجشون تجب فيه الزكاة إن كان سبداً أو ذمياً

( فصل ) وقوله فاذا بلغ ذلك ففيه الزكاة مكانه يريد وقت وجوبها ويحتمل أن يريد نيل عند أخذه من المعدن واجتماعه عند العامل ويحتمل أن يريد به عند تصفيته واقتسامه **هـ** قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه والظاهر عندي أن الزكاة إنما تجب فيه عند انفصاله من معدنه كائناً ما أزرع تجب فيه الزكاة بيد موصلا هو الله أعلم وأحكم

( فصل ) وقوله ما كان في المعدن نيل فإن انقطع عرقه ثم جاء بعد ذلك نيل آخر فهو مثل الأول ينبغي فيه الزكاة كما لا ابتدئت في الأول يريد أن النيل الأول لا يضاف إلى الثاني في الزكاة سواء بلغ الأول سبباً وقصر عنه أو زاد عليه لأن حكمه حكم الزرع فكذلك لا يضاف زرع عام إلى زرع عام آخر في الزكاة كذلك لا يضاف بلاء إلى بلاء يقطع النبل بمزلة أقرض العام واستثنى النبل بمزلة استثنى حصاد عام آخر ( مسألة ) ومن قطع معادن فأصاب في كل واحد منها أقل من نصاب وفيها أصاب من جميعها أكثر من نصاب فقد قال سحنون لا يضم بعض ذلك إلى بعض ولكل

قال مالك يرى والله أعلم أنه لا يؤخذ في المعادن مما يخرج منها شيء حتى يبلغ ما يخرج منها قدر عشرين ديناراً أو مائتي درهم فاذا بلغ ذلك ففيه الزكاة مكانه وما زاد على ذلك أخذ بحسب ذلك مادام في المعدن نيل فاذا انقطع عرقه ثم جاء بعد ذلك نيل فهو مثل الأول يتبدل فيه الزكاة كما ابتدئت في الأول

معدن حكمه وقال محمد بن مسامة بضم بعضها الى بعض كزرع فدادين زرعت في عام واحد وجه قول  
صنوع ان النباين في معدن واحد لا يضم بعضها الى بعض مع قرب المدة فبان لا يضم نبل الى نبل  
في معدنين متباينين اولى وأخرى ص **قال مالك** المعدن عند الزرع يؤخذ منه مايل يؤخذ من  
الزرع يؤخذ منه اذا خرج من المعدن من يومه ذلك ولا ينتظر به الحول كما يؤخذ من الزرع اذا حصد  
العشر ولا ينتظر أن يحول عليه الحول **ش** وهذا كما قال انه لا يعتبر بما يخرج من المعدن حول  
خلافا لابي حنيفة في قوله انه لا زكاة فيه حتى يحول عليه الحول والدليل على ما قوله ان الحول انما  
شرع في العين والماشية لتكامل النماء ولما كان الزرع يتكامل نماءه عند حصاده ثم لا تأتي فيه بعد  
ذلك تلك التفتية وان تأتت فيه غيرها بالتجارة لم يعتبر فيه بذلك حول ثم وجد بالمعدن يتكامل  
نمائه من جهة الارض عند اخراجه ثم لا تأتي فيه مثل تلك التفتية وأن تأتت في التفتية بوجه آخر  
فوجب فيه الزكاة عند ظهوره وان لم ينتظر به الحول كالزرع

### ﴿ زكاة اركان ﴾

ص **مالك** عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في اركان الخمس **ش** قوله صلى الله عليه وسلم في اركان الخمس  
نص منه صلى الله عليه وسلم على أن هذا حكمه وانما اختلف الناس في معنى اركانها فاختلف قول  
مالك في ذلك فنعني ما روى عنه ابن القاسم ان اركانها ما وجد في الارض من قطع الذهب والورق  
مخاضا لا يحتاج في تفتيته الى عمل سواء كان مادفن في الارض أو ما نبته الارض مخلصا كالنبات  
وغير ذلك ومعنى ما روى عنه ابن نافع ان اركانها موضع في الارض وانما وجد فيها من النيرة ولم يتقدم  
عليه ملك فانه معدن وبهذا قال الشافعي وقال ابن الموارث ان اركانها ما دفن من الذهب والورق  
خاصة وقال أبو حنيفة ان اركانها ما يخرج من المعدن ولما وضع في الارض من المال المدفون وقال  
صاحب العين ان اركانها يقال لما وضع في الارض ولما يخرج من المعدن من قطع الذهب والورق  
وأما راب المعدن فلانهم احدثا ماهر كازا

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم فيه الخمس يقتضي اثبات الخمس فيه وليس فيه نص على أنه  
ذلك الخمس إلا أنه يستدل عليه بالأجاعة على وجوب دفعه الى الامام العدل وقد روى عيسى عن ابن  
القاسم عن مالك في مختصر ابن شعبان اذا كان الامام جائزا يخرج الواجبه خبسه فيصليق به  
ولا يدفعه الى من يعي فيه وكذلك ما فضل من المال عن أهل الموارث ولا أعلم اليوم بيت مال ائمه  
يتظروا ذلك العشر والكلام في هذا في اربعة أبواب أحدها صفة دافئه والثاني صفة موضعه  
والثالث صفة في نفسه والرابع حكم الواجله

### ﴿ الباب الاول في صفة دافئ اركان ﴾

فأما صفة دافئه فلا تخلو من ثلاثة ضرب أحدها أن يوجد عليه سبأ أهل الاسلام والثاني أن  
يوجد عليه سبأ الجاهلية والثالث أن يجعل أمره ويشكل فأما ما وجد عليه سبأ أهل الاسلام  
فيسمى كزاهو ولقطه يعرف كالمعرف للقطعة ثم حكمها حكم الاسلام وأما ما وجد عليه سبأ أهل

قال مالك المعدن بمنزلة  
الزرع يؤخذ منه مثل  
ما يؤخذ من الزرع يؤخذ  
منه اذا خرج من المعدن  
من يومه ذلك ولا ينتظر به  
الحول كما يؤخذ من الزرع  
اذا حصد العشر ولا ينتظر  
أن يحول عليه الحول  
**﴿ زكاة اركان ﴾**

• وحدني يعني عن مالك  
عن ابن شهاب عن سعيد  
ابن المسيب وعن أبي سلمة  
ابن عبد الرحمن عن أبي  
هريرة أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال في  
الركان الخمس

الكفر فهو الركاك وفيه المجلس وأما ما جهل أمره وأشكل حاله فسيأتي ذكره بعد هذا إن شاء الله تعالى

### الباب الثاني في صفة موضعه

وأما صفة موضعه فأتية من أنه من دفن الكفر فعلى خمسة أضرب أحدها ما أصيب في بلاد العنوة والثاني ما أصيب في بلاد الصلاح والثالث ما أصيب في نياقي المسلمين والرابع ما أصيب في أرض الحرب والخامس أن يجهل أمرها فأما ما أصيب في بلاد العنوة فقال ابن القاسم حكمه حكم الكفر ويصرف خمسة إلى وجه المجلس ويفرق أربعة أخصاصة على مفتحة الأرض وعلى ذريتهم، وهذا ورؤى أنه بلغه عن مالك وقال مطرف وابن الماجشون وأصيب وإن نافع يكون أربعة أخصاصة لمن وجده ويخرج خمسة في وجه المجلس وقال أشهب في المجموعة أن عرف ابن لاهل العنوة فهو لمن اتبع البلاد أن عرفوا والأفطامة المسلمين وخمسة في وجه المجلس وجعلوا ابن القاسم أن هذا ما لم يوصل إليه إلا بذلك الجيش وهم الذين ظهر وأعلى ذلك الموضع وعلى ما فيه بدعوة الإسلام فكان فيها لهم كالظاهر على وجه الأرض ووجه قول مطرف وابن الماجشون أن التوصل إنما كان إليه بالوجود له وذلك مما انفردوا به وما الغامون للأرض والمتلبون ملها فبقروا على التوصل إليه فكان لمن وجده دونهم (مسئلة) وأما الضرب الثاني وهو ما صيب في بلاد الصلاح فقال ابن القاسم والمغيرة لاهل الصلاح دون غيرهم قال الشيخ أبو القاسم في تعريعه وفيه المجلس وهذا إذا كان واجده من غير اهل الصلاح فإن كان واجده من اهل الصلاح فقد قال ابن القاسم هو له وقال غيره بل هو لوجه اهل الصلاح وقال مطرف وابن الماجشون وابن نافع وأصيب ما وجد في أرض الصلاح فهو لمن وجده وقال أشهب إن لم آمن من أموال اهل الصلاح كان لهم وكان حكمه حكم اللقطة يعرف من ادعاهم منهم أقسم على ذلك في كنيسته وسألت إليه اللقطة وأن علم أنها ليست من أموالهم ولا من أموال من ورثوه فهو لمن وجده ويخرج خمسة وجه قول ابن القاسم أن هؤلاء صالحوا على بلادهم فهم أحق بما فيها من غائب ما في بطنها كما هم أحق بما على ظهرها وعلى ذلك أذوا الجزية ووجه قول مطرف أنهم إنما وقع صلاحهم على ما ظهر اليهم وما يمكن أن يعرفوه وما كان مغيبا في الأرض مما لا سبل إلى معرفته فلم يتناولوا صلاحهم كما لا يتناولوا اتباعهم لما لو ابتاعوها ووجه قول أشهب أنه إذا كان من أموالهم كانت لقطة لهم ضاعت لهم فإن عرف أنها لرجل منهم دفعت إلى من اعترفها كدفن المسلمين وإن لم يكن لهم فهي لقطة تتبين من يعرفها فهي لمن وجدها ويضمها لانه استفادها من جهة التغميس ويجب على هذا أن تبين أنها من أموال قوم قبلهم أنه لا حق فيها وهي لمن وجدها على حسب ما تقدم مثل أن تكون الأرض فيها تقدم من الزمان للروم ثم غلب عليها القبط فصولوا عليها وجد الركاك وعليه سبب الروم فإنه يكون لمن وجده ويكون حكمه حكم ما وجد في بلاد العرب من دفن الجاهلية التي لم يصلحوا عليها (مسئلة) وأما ما وجد في نياقي العرب والصحارى التي تنفع عنوة وأسلم أهلها عليها فقال مالك أنه لمن وجده ويخرج خمسة لاهلها تنفع عنوة فيكون أربعة أخصاصة لمن اقتحمه ولم يصلح عليها أهلها فيكون لأهل الصلاح فيكون لمن وجده ولا أعلم خلافا (مسئلة) وأما ما وجد في أرض الحرب فهو للجيش الذي وصل الواجد له إليه بما لا مال ظهر عليه وأغلب عليه باسم الإسلام كسائر التي (مسئلة) فإن جهلت الأرض

فلم يدركهما قال سحنون في العتبية هولن أصابه يرد ويغمره وجهه ذلك انه لما لم يعلم علم ملك مستقدم لأحد وجب أن يكون أن وجدته كالنبي وجد في فيافي الارض وصهارى العرب

### (الباب الثالث في صفته في نفسه)

أما صفته في نفسه فان هذا الذي تقدم حكم الذهب والفضة وأما غيره ذلك من اللباس والخرق والمؤلول والطيب فاختلف قول مالك فيه فقال مرة لأخس فيه وبه قال ابن القاسم وابن المواز وقال مرة فيمالخس واختاره أيضا ابن القاسم وبه قال مطرف وابن الماجشون وابن نافع وجه في الخس ما احتج به ابن المواز من أن الركاز إنما هو الذهب والفضة وأما سائر المروض فليست بركاز فلا شيء فيها ووجه القول الثاني أن اسم الركاز عام لكل ما وضع في الأرض فوجب أن يحمل على عمومها إلا ما خصه الدليل وهذا التأويل لهذه اللفظة اقتضى إخراجها على ما ذكرناه

### (الباب الرابع في صفة الواجد له)

أما صفة الواجد له فقد قال ابن نافع هولن أصابه ويحتمس سواء كان حرًا أو عبدا أو امرأه أو ائصال فيه عموم قوله صلى الله عليه وسلم في الركاز الخس ومن جهة المعنى أن هذا مال لم يوصل اليه بالقبلة فلم يختص أهل القبلة والحرب كاللقطة (مسئلة) وأما ما وجد في أرض الصالح أو أرض العنوة من الركاز إذا قلنا بقول ابن الماجشون هولن وجدته قال إنما ذلك إذا كانت الأرض ملكا له أو غير مملوكة وإن كانت الأرض ملكا لغيره فأربعة خناس إر كاز إر الأرض وقاسه على الإجر بحفر في دار ررجل فيجد كنزا فلاحق فيه للآجر وقال ابن نافع إذا ملك الأرض غير الواجد فهو من وجدته دون رب الأرض ووجهه أن رب الأرض إذا عرف أن المال لم يكن له والمورث فهو من وجدته فلاحق فيه لصاحب الدار لانه لا يملك الرصكان باتباع الدار ص **هـ** قال مالك الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا والذي سمعت أهل العلم يقولونه أن إر كازا إنما هو من وجدته من دفن الجاهلية ما لم يطلب مال ولم يتكف فيه نفقة ولا كبير عمل ولا مؤنة فأما ما طلب مال وتكف فيه كبير عمل فأصيب مرة وأخطئ مرة ليس بركاز **ش** وهذا كما قال ومعنى ذلك أن دفن الجاهلية هو الذي لا يطلب مال ولا يتكف فيه كبير عمل لانه لا دية عليه فيطلب في الغالب وأما ما طلب مال وتكف فيه عمل كالعمد الذي له دية وعامة بطلب لها وينفق في طلبه الاموال ويتكف فيه كبير العمل من التسمية وطلب النبل وغير ماور بما صيب ور بما خطئ ليس بركاز ونحوه رأيت لمحمد بن سلمة في تفسيره هذا القول لما لث رحمه الله

### **هـ** ما لا ز كافيه من التبر والخلي والعنبر **هـ**

ص **هـ** مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تلبى بنات خبتها بناتى في حجرها لمن الخلى فلا يخرج عن حلطن إر كاة **ش** قوله كانت تلبى بنات أخياتى في حجرها يرد أنها كانت تلبى النظر لهن وأخوهما الذي كانت تلبى بناته هو محمد ابن أبي بكر ولم يكن شقيقها وإنما كان شقيقها عبد الرحمن ويحتمل أن تكون ولادتها بإمهاه من البها أو بتقدم الامام لها على ذلك ولا تكون لها الولادة بالأخوة وسيأتى تفسير هذا في الوصايا إن شاء

قل مالك الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا والذي سمعت أهل العلم يقولونه أن إر كازا إنما هو من وجدته من دفن الجاهلية ما لم يطلب مال ولم يتكف فيه نفقة ولا كبير عمل ولا مؤنة فأما ما طلب مال وتكف فيه كبير عمل فأصيب مرة وأخطئ مرة ليس بركاز

**هـ** ما لا ز كاه فيه من التبر والخلي والعنبر **هـ**

**هـ** حدثني يحيى عن مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تلبى بنات أخياتى في حجرها لمن الخلى فلا يخرج عن حلطن إر كاة

الله تعالى والقيم هو الذي مات أبوه واحتاج إلى الولاية عليه والحبر هو المتع يقال فلان في حبر فلان إذا كان قد منعهم التصرف

(فصل) وقوله لمن الخلى يقتضى ملكه أن له وان لم يتصرف فيه لكونه من مجبورات تقديم من لا يتصرف وهو الصغر والسفيه يتصرف من لا ملك وهو الموصى والإب والامام وقوله ولا يخرج من حلين الزكاة ظاهر هذا اللفظ أنها كانت لا تخرج زكاة الخلى ولا تترك مثل عائشة أخرجهما إلا أنها كانت ترى أنها غير واجبة فيه وهو مذهب مالك والشافعي وقال أبو حنيفة تخرج الزكاة من الخلى ودليلنا أن الخلى مستذل في استعمال مباح فلم تجب فيه زكاة كالتياب ص مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يحلى بناته وجوار به الذهب ثم لا يخرج من حلين الزكاة ثم قوله كان يحلى بناته وجوار به الذهب دليل على أنه كان يحيز أن يحلى النساء الذهب ولا خلاف في جواز ذلك وقوله كان يحلى بناته وجوار به الذهب يعقل أنه كان يحل ذلك ويعقل أنه كان يزيم به ويوق ذلك على ملكه

(فصل) وقوله ثم لا يخرج زكاته على حسب ما ذكرناه من أن الخلى المتخذ للبس المباح لازكاة فيه وهذا مذهب ظاهر بين الصحابة وأعلم الناس به ما اشترى الله عنها فاتها زوج النبي صلى الله عليه وسلم ومن لا يجني عليها أمره في ذلك وعبد الله بن عمر أن أخته حفصة كانت زوج النبي صلى الله عليه وسلم وحكم حلها لا يجني على النبي صلى الله عليه وسلم ولا يجني عنها حكمه فيه ص قال مالك من كان عنده تبرا وحلى من ذهب وأفضة ولا يتنفع به لبس فان عليه فيه الزكاة في كل عام وزن فيؤخذ ربع عشرة وأربعون من وزن عشرين دينار عينا أو مائتي درهم فان نقص من ذلك فليس فيه الزكاة وأما تكون فيه الزكاة إذا كان اتما بمسكه لبس وأما التبر والخلى المكسور الذي يربده أصله وليس له فاتها بمنزلة المتاع الذي يكون عند أهله فليس على أهله فيه زكاة ثم وهذا كقولنا من كان عنده تبرا وحلى لا يربده لبس فان الزكاة عليه فيه لأن الذهب والفضة من الأموال المعدة للنفقة ولذلك يجب فيها الزكاة ولا يخرج عن ذلك إلا العمل وهو الصباغة ونية اللبس فإذا لم يوجد فيه اللبس تعلقت به الزكاة لأنه قد يعرض للنفقة وطلب الفضل مع الصباغة وكذلك سائر أنواع الذهب يجب فيها الزكاة حتى يجمع فيها الأمران الصباغة والمباحة ونية اللبس المباح (فرع) وسوى مالك بين حلى الذهب والفضة بمرات أو ثراء أو غير ذلك من نوى به التجارة فهو للتجارة ومن نوى به النفقة فهو على القنية رواه ابن الموازع ابن القاسم قال إن الصباغة ونية قد وجد تافيه فأما العروض فيعتبر في شرائها النية على ما أتى بعده هذا وأما ما ملك منها بمرات أو بوجه فلا زكاة فيه نوى بذلك نية أو تجارة وأما الماشية التي تبلغ النصاب ففيها الزكاة ملكها بمرات أربعة نوى بها القنية أو التجارة وسأأت ذكرها بعد هذا إن شاء الله تعالى (مسئلة) الصباغة على وجهين أحدهما الصباغة المباحة في الذهب والفضة للنساء وهو ما يستعمل منه للتجميل والزينه وفي الجسد قال الشيخ أو اسحق وما هذه النساء للشعورهن وأزواجيهن وأقوال ثابتهن وما يجري مجرى اللباس فلا زكاة فيه ربما يقال ثابتهن ما يتخذن في الثياب المفرجة كالازرار قال أو اسحق وما يتخذن للرياء أو قال الصناديق وتحلة المذاب ففيه الزكاة (مسئلة) وأما ما يباح من النفقة للرجل في ثلثة أشياء السيف والخاتم والمصنف والاصل في ذلك ما روى أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم اتخذ خاتما من فضة نقشه محمد رسول الله وأما السيف فكان فيه أعز الزدين وأرهابا

• وحديثي عن مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يحلى بناته وجوار به الذهب ثم لا يخرج من حلين الزكاة قال مالك من كان عنده تبرا وحلى من ذهب وأفضة لا يتنفع به لبس فان عليه فيه الزكاة في كل عام وزن فيؤخذ ربع عشرة وأربعون من وزن عشرين دينار عينا أو مائتي درهم فان نقص من ذلك فليس فيه الزكاة وأما تكون فيه الزكاة إذا كان اتما بمسكه لبس وأما التبر والخلى المكسور الذي يربده أصله وليس له فاتها بمنزلة المتاع الذي يكون عند أهله فليس على أهله فيه زكاة

على المشركين وأما المصنف فإن فيه اعزاز القرآن وجالا للمصنف وأما غير ذلك من آلة الحرب  
كالمسح واللباس والمنطقة فاختلف أصحابنا فيه فقال ابن القاسم لا يجوز اتخاذه من الفضة  
ورواه عن مالك وقال ابن حبيب لا بأس باتخاذ المنطقة للفضة والأسلحة كلها ومنع ذلك في السرج  
واللباس والمهائم والسكاكين وقال ابن وهب لا بأس بتضيض جميع ما يكون من آلة الحرب  
السرج واللباس وغيره وجه رواة ابن القاسم أن ما يجوز للرجل أن يخطى به من الفضة على ثلاثة  
أوجه أحدها ما يخطى به الأذكار وهو المصنف والثاني ما يختص بالحرب وهو السيف والثالث  
ما يختص باللباس وهو الخاتم ولما كان الذي يستعمل منه من باب الله كرواحد وهو المصنف وما  
يستعمل منه في باب اللباس وأحد وهو الخاتم وجب أن يكون ما يستعمل منه في باب الحرب واحدا  
وغير السيف وقد أجمعت على أن السيف يباح فيه ذلك فوجب أن يتمتع سواء وجه رواة ابن حبيب  
أن آلة الحرب بما فيها رهاب على المشركين وأما السرج والأجام والمهائم فلا يختص بالحرب بل  
يستعمل في غيرها أكثر ما يستعمل في الحرب وجه رواة ابن وهب أن هذا كله مما لا يتناول الحرب  
منه فبما رهاب على المشركين فجاز تضيضه كالسيف ( فرع ) فهذا ما يباح للرجل من الفضة  
بالفضة على هذا الوجه وأما للضرورة فقد قال الشيخ أبو اسحق من اتخذ أنفاس ذهب أو ربط به  
أسنانه فلاز كافته وجه ذلك أنه يستعمل مباح لما روى أن أحد الصابئة اتخذ أنفاس فضة فأتته  
حليتها فأمه النبي صلى الله عليه وسلم أن يتخذ أنفاس ذهب ( مسألة ) وأما أو أن الذهب والفضة  
والماكبل وغير ذلك مما لا يخطى به الجسد فلا يجوز استعماله وقال القاضي أبو محمد لا يجوز اتخاذه وقال  
الشيخ أبو القاسم بن الخلاب اقتناؤه حرام وقال الشافعي يجوز اتخاذه ولا يجوز استعماله ومما سأل  
أصحابنا تضيض ذلك لاسم يجوزون بيع أو أن الذهب والفضة في غير مسئلة من المدونة ولولم يمتز  
اتخاذها لوجب فسخ البيع فيها واستدل القاضي أبو محمد على أنه لا يجوز اتخاذه ما بالان لا يجوز  
استعماله لا يجوز اتخاذه كالحجر والخنزير ( مسألة ) إذا ثبت ذلك فلا يجوز استعماله ففيه الزكاة  
قال الشيخ أبو اسحق يكسر الأواني من ذلك وما يجوز استعماله فلاز كافته فيه  
( فصل ) وقوله فإن عليه الزكاة في كل عام يريد أن الزكاة تتكرر فيه كتكريرها في الدينارين والدرهم  
فالزكاة فيدر بع الشمر كالدينارين والدرهم وقصا به كصايب الدينارين والدرهم  
( فصل ) وقوله وأما تكون فيه الزكاة إذا كان إنما يسكه لغير اللبس يريد إذا اتخذ لغير لبس من  
المتخذة واللبس غيره بسبه وأما اتخذته لتجارة أو اتخذته المرأة عدة للدرهم احتاجت باعتقه فيه  
عليها الزكاة قاله ابن حبيب وقال مطرف عن مالك فمن عنده على اللباس لا تنفع به عليه فيما زكاة  
ووجد ذلك أنه لم يتخذ للباس المتخذة ولا للباس آخر بسبه ( مسألة ) وأما اتخذته اللبس فعلى ضربين  
أحدهما أن يلبسه المتخذة أو يلبسه غيره بسبه فاما ما اتخذته للبس فهو مثل ما يتخذ الرجل من  
الحلى الذي قد نماذ كراياحه وتتخذ المرأة من الحلى المباح لها فهذا الاختلاف في الذهب في نفي  
الزكاة فيه وكذلك ما يتخذ من الحلى المباح للمرأة لانه متخذ للباس مباح مع ما يقترب بذلك من القرية  
بالعارية ( مسألة ) وأما إذا اتخذ الحلى للكرام فإن اتخذت المرأة ما هو مباح لها من حليها أو اتخذ  
الرجل ما هو مباح له من حليته فقد قال ابن حبيب لا زكاة فيه وإن كان لا يلبسه وأما اتخذته ليكرمه  
ورواه ابن القاسم عن مالك ما أطعن فيه زكاة وأما أن اتخذ الرجل حلى النساء للكرام فقد قال ابن  
حبيب فيه الزكاة وحكى القاضي أبو محمد أن الشيخ أبا القاسم حكى عن مالك قولاً مطلقاً من اتخذ



يكره فيه الزكاة وهو قال محمد بن مسلمة وجه الرواية الاولى انه متخذ ليس بسبب المتخذ فاشبه  
 العار به ووجه الرواية الثانية انه وري أو ذهب عدلنا فوجب فيه الزكاة كما اتخذ التجارة (مسئلة)  
 وأما اتخاذ الرجل حلي النساء ليلبسه أهله فان كانت عدته من اتخذها فان ذلك يسقط الزكاة وإن  
 اتخذها لمرأة يستقبل نكاحها أو امرأة سناً نفث شراً فافق دروي بن حبيب عن ابن القاسم وابن  
 عبدالحكم والمدينين من أصحاب مالك فيه الزكاة وروى عن أشهب وأصيبغ لان كاه فيه وجه القول  
 الاول ما احتج به ابن حبيب بان المتخذ له ليس من لباسه ولا صار الى ما مل منه بر يده انه ليس من  
 لباسه ولا عنده حين اتخذه أهل التحلى به فلم يوجد شرط الاباحة ووجه القول الثاني انه متخذ  
 لاستعمال مباح فأثر ذلك في اسقاط الزكاة كالمال المتخذ حلي سيفاً ومصحفاً ونحوه برصده لولده  
 أو لغيره فقد قال ابن حبيب لازكاة فيه قال وكذلك ما اتخذته المرأة من حلي النساء لا تنسبه ولكن  
 لا ية عسى أن تكون لها

(فصل) وقوله التبر والحلي المكسور الذي يريده أهله اصلاحه ولبسه معناه انه يريده اصلاحه للباس  
 المباح وراه ابن الموازع مالاً وذلك انه يستدام فيه شرط اسقاط الزكاة في العين وهذا اذا أرادت  
 المرأة اصلاحه للباسها أو لبس أحد من النساء بسببها وأما اصلاح الرجل مال النساء لغير صدها امرأة  
 يتزوجها فقد روى ابن الموازع عن مالك بن كزبه وقال أشهب لا يزكبه وأكره محمد وجه قول مالك  
 أنه انما يريده اصلاحه بمعاصفة فيزكبه فيه الزكاة كالمال الذي يريده اصلاحه للباس وجه قول أشهب ان  
 مالاً صدقه الزوج المرأة من الحلي مقتضى ما لها به وليس لها الاستبداد بتصرفه في غير ذلك من  
 منافعها فأثر ذلك في اسقاط الزكاة كالمال البقاء في ملكه وحلي به نساءه ص **قال مالك ليس في**  
**اللولؤ ولا في المسك ولا في العنبر زكاة** **ش** وهذا كما قال ان اللؤلؤ والمسك والعنبر وسائر  
 العروض لازكاة فيها لانها لا تحب الزكاة في أعينها فذكر في لانفسها لما قد مناه انه لازكاة في عين  
 أو حزن أو ماشية لانها لا تنمي وانما أصلها القنية والانتفاع ولبسها بما يضر به فتجب فيها الزكاة فاذا أراد  
 بها التجارة لم ينتقل الى وجوب الزكاة فيها بمجرد النية لان موضوعها النية كالدنانير والدرهم لما  
 كانت موضوعاً للقيمة لم تنتقل الى القنية بمجرد النية فاذا اضاف الى ذلك العمل وهو الصياغة  
 خرجت عن النية الى باب القنية وكذلك العروض فلا ينتقل الى التجارة ووجوب الزكاة بمجرد  
 النية حتى يضاف الى ذلك العمل الخالف لموضوع القنية وهو البيع والشراء فيصير للتجارة ويجب  
 فيها الزكاة (مسئلة) وما خرج بذلك عن موضوعه بالنية والعمل فانه رجع الى موضوعه بمجرد النية  
 قال ابن الموازع ما ابتعت من السلع للقنية لم ينصرف بالنية الى التجارة وما ابتعت منها أو من الحيوان  
 للتجارة ثم صرفته الى القنية ثم بعته فروى ابن القاسم عن مالك لا يزكي عنه لانه قد صار للقنية وروى  
 أشهب عن مالك رجع الى أصله في التجارة وركب عنه ولا تفرقة بينه القنية فوجه رواية ابن القاسم  
 ما احتج به انه يرجع الى أصله بمجرد النية كالذهب والفضة ووجه رواية أشهب ان العرض لها قيم  
 وبها تتعلق الزكاة فلا ينتقل عما اشترت عليه بمجرد النية لانها ان اشترت للتجارة فلقبمتها اصل  
 في التجارة وان اشترت للقنية فلقبمتها اصل في القنية فلا ينتقل عما اشترت به بمجرد النية والله  
 أعلم وأحكم

**قال مالك ليس في اللؤلؤ**  
**ولا في المسك ولا في العنبر**  
**زكاة**

﴿ زكاة أموال البتاي والتجارة لهم فيها ﴾

ص ﴿ مالكه بنفسه ان عمر بن الخطاب قال اتجروا في أموال البتاي لأنا كلها الزكاة ﴾ ش قوله اتجروا في أموال البتاي اذن منه في ادارتها وتغيتها وذلك ان الناظر للبتيم انما يقوم مقام الاب له فن حكمه ان يسمي الله وبشره ولا يشره لنفسه لانه حينئذ لا ينظر للبتيم وانما ينظر لنفسه فان استطاع ان يعمل فيه للبتيم والا فلا يدفعه الى ثقة يعمل فيه للبتيم على وجه القراض بغير ميكون له فيه من الربح ومساؤه للبتيم

(فصل) وقوله لأنا كلها الزكاة دليل على ثبوت حكم الزكاة فيها ولو لم نجب فيها الزكاة لما قال ذلك سلا يقول لأنا كلها الخمس لما لم يكن للخمس مدخل فيها وقال بعض أصحاب أبي حنيفة الزكاة هاهنا النفقة عليهم واستدل على ذلك بوجهين أحدهما ان الزكاة لا تنفي جميع المال فعلم ان المراد به النفقة التي تستغرق جميع المال والوجه الثاني ان اسم الصدقة ينطق على النفقة لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان المسلم اذا أنفق على أهله كانت صدقة وهذا الذي يتعلق به ليس بصحيح لان الزكاة لا تنطلق على النفقة شرعا ولا لغة وليس اذا انطلق عليها اسم الصدقة مما يقتضي ان ينطلق عليها اسم الزكاة لأن اللغة لا تؤخذ قياسا وجواب آخر وهو ان اسم الصدقة لا ينطق على النفقة لانه لو بني داره لم يقل تصدق بشيء وانما وصف ذلك بأنه صدقة بمعنى انه يؤجر به وما اعترض به من أن الزكاة لا تستغرق المال غير صحيح لانها ان لم تستغرقه فاما ذهب بأكثره ولا يبق منه الاقل من الثمن وهذا في حكم اتلاف جميعه ولو ان رجلا كل رجل مالا جديا ولم يبق منه الا عشر من دينار او ثلاثين دينار الصع من أن يقول له أكلت مالي فلامعني لا اعتراضهم وانما اضطرهم الى هذا التفتيش في التأويل فلو فهم ان أموال البتاي لازمة فيها والذي ذهب اليه مالك والشافعي ان الزكاة واجبة في أموال الصبيان والمجانين دليلنا من جهة السنة ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لمعاذ ابن جبل وأعلمهم ان الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم ويزد على فقرائهم وهذا عام في جميعهم ودليلنا من جهة القياس ان كل زكاة تنزيم الكبير فها تنزيم الصغير مركزا للحرف والفطر (مسئلة) اذا ثبت ذلك فان الذي تجب عليه الزكاة هو الولي وهو الذي يعصى بترك اخراجها واما الطفل فليس بمعص ومثل ذلك اذا تركه يتلف أموال الناس ولا يأمره بالصلاة اذا وجب أمره بها فان ذلك كله مما ينزيم الولي ويحاسب به دون الصغير ص ﴿ مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه انه قال كانت عائشة تلتني وأخالي تبين في حجرها فكانت تخرج من أموال الزكاة ﴾ ش قوله انها كانت تليه هو وأخاه لعله يريد عبد الله بن عمر أخا القاسم بن محمد فكانت عائشة رضي الله عنها تخرج الزكاة من أموالهم وهذا ما روى عن عمر وعبد الله بن عمر وعلي بن أبي طالب وجابر بن عبد الله وقد قال ذلك عمر بن الخطاب للناس وأمرهم به وهذا يدل على أنه كان من الحكم المعمول به والمتفق على اجازته ص ﴿ مالك انه بلغه ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تعطى أموال البتاي الذين في حجرها من يتجرهم فيها ﴾ ش قوله ان عائشة رضي الله عنها كانت تعطى أموال البتاي من يتجرهم يريدانها كانت تراه نظرا لهم لئلا تنفها الزكاة والنفقة منها على الايتام فكانت تعطها لمن يتجر فيها وهذا ما روى أن يفعله في مال البتيم وقد تقدم ذكره ص ﴿ مالك عن يحيى بن سعيد انه اشترى لي أخيه بتاي في حجره مالا فيصع ذلك المال بعد مال كثير

﴿ زكاة أموال البتاي

والتجارة لهم فيها ﴾

• وحدثنى يحيى عن مالك

انه بلغه ان عمر بن الخطاب

قال اتجروا في أموال

البتاي لأنا كلها الزكاة

• وحدثنى عن مالك من

عبد الرحمن بن القاسم عن

أبيه انه قال كانت عائشة

تلتني وأخالي تبين في

حجرها فكانت تخرج

من أموالنا الزكاة

• وحدثنى عن مالك انه

بلغه ان عائشة زوج النبي

صلى الله عليه وسلم كانت

تعطى أموال البتاي الذين

في حجرها من يتجرهم فيها

• وحدثنى عن مالك عن

يحيى بن سعيد انه اشترى

لي أخيه بتاي في حجره

مالا فيصع ذلك المال بعد

مال كثير



المجموعة ووجه ذلك انه اذا آواه الى بيته فقد تعدى عليه بذلك لانه كان يجب ان يدفعه الى مستحقه قبل نقله الى بيته وبالله التوفيق ( فرع ) فاذا أخرج الزكاة بما حكمه حكم الحول في الاجزاء وقبل استيفاء الحول على الحقيقة فتلفت قبل دفعها الى أهلها ص **ع** قال مالك السنة عندنا التي لا اختلاف فيها انه لا يجب على وارث زكاة في مال ورثة في دين ولا عرض ولا دار ولا ولد ولا وليدة حتى يحول على نحر مباح من ذلك وأقضى الحول من يوم باعها وقبضه **ع** ش قوله انه لا يجب في مال ورثة زكاة حتى يحول عليه الحول قول صحيح لان الموروث من المال فائدة والفائدة يستقبل بها الحول من يوم يقبضها مستفيدا وادام مال المورثة على ضرر بين ضرب يجب الزكاة في عينه وضرب يجب الزكاة في قيمته فأما متجب الزكاة في عينه فانه على قسمين قسم ليس فيه عمل فنية وقسم فيه عمل فنية فأما ليس فيه عمل فسواء نوى به تجارة أو غيرها فان زكاته تؤدى اذا حال عليه الحول من يوم قبضه الوارث وما كان فيه عمل فنية وهي الصباغة فان نوى به التجارة فان زكاة الحول من يوم بره وان نوى به الفينة فلا زكاة عليه وان لم ينو شيئا فهو على أصله في حكم الزكاة وتعلقها به وما كانت الزكاة في قيمته فسواء نوى به التجارة أو لم ينو فان زكاته بعد ان يحول الحول على نحر ما يبيع منه من يوم قبضه الوارث وان باعه بمرض ونوى به التجارة فحين يحول الحول على العرض الذي قبضه على نية التجارة والادارة ( مسألة ) وبعتبر الحول على حسب ما يمكن من تفية المال فان كان من الاموال التي لا تنفك الا بالمثل كالدينار والدرهم فلا زكاة فيها حتى يحول عليها الحول من يوم يقبضها هو أو من يقوم مقامه من وكيل أو وصي ولو اُغتسلت ذلك اعموا فان كانت من الاموال التي تنفك بأنفسها كالماشية فقد قال ابن القاسم الزكاة عليه بها اذا حل عليه الحول فيها من يوم وزنها وان لم يقبضها وقال المغيرة حكمها حكم الدينار والدرهم لانه لا زكاة فيها حتى يقبضها وجه قول ابن القاسم ان الماشية تنفك بأنفسها فلما لم تنفك عن تفتيتها وجبت عليه وهما الزكاة ولم يؤثر في اسقاط عدم قبضها لما لم يؤثر في تفتيتها واما الدينار والدرهم فانهما لا تنفك الا بيده وتصرفه فاذا تعذر قبضه لم تنفك وجه تفتيتها فلم يجب عليه فيها زكاة ووجه قول المغيرة ان هذا وارث ما لا يجب عليه في عينه الزكاة فلا زكاة عليه حتى يحول عليه الحول من يوم قبضه كالدب والفضة ص **ع** قال مالك السنة عندنا انه لا يجب على وارث في مال ورثة الزكاة حتى يحول عليه الحول **ع** ش وهذا كما قال لما ذكرناه من انه في بدعيه وهو قادر على تفتيته وقوله حتى يحول عليه الحول يريد من يوم قبضه أو قبضه من يجوز له قبضه بغيره بسدده التفتيته وهي الحول حينئذ يجب عليه زكاته فاذا تعذر عليه تفتيته فلا زكاة عليه فيه وكذلك لان زكاة عليه بعد قبضه حتى تنفك له المدة المضروبة للتفتية والله اعلم وأحكم

### في الزكاة في الدين

ص **ع** مالك عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد بن عثان بن عفان كان يقول هذا شهر زكاةكم فمن كان عليه دين فليؤد دينه حتى تحصل أموالكم فتؤدون منها الزكاة **ع** ش قوله هذا شهر زكاةكم يحتمل أن يقول هذا لمن عرف حاله في الحول ويحتمل أن يريد انه الشهر الذي جرت عادة أكثرهم بإخراج الزكاة فيه ان كان يريد العين وان كان يريد الماشية والذي يجب إخراج الزكاة فيه ليتمكن من بيع السعة ذلك الوقت فيؤخذ الزكاة منها ولا يحسب لهم في شيء من ذلك بما عليهم من الدين

قال والسنة عندنا التي لا اختلاف فيها انه لا يجب على وارث زكاة في مال ورثة في دين ولا عرض ولا دار ولا ولد ولا وليدة حتى يحول على نحر مباح من ذلك وأقضى الحول من يوم مباحه أو قبضه وقال مالك السنة عندنا انه لا يجب على وارث في مال ورثة الزكاة حتى يحول عليه الحول **ع** الزكاة في الدين **ع** حديثي يحيى عن مالك عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد بن عثان بن عفان كان يقول هذا شهر زكاةكم فمن كان عليه دين فليؤد دينه حتى تحصل أموالكم فتؤدون منها الزكاة

(فصل) وقوله من كان عليه دين فليؤد دينه حتى تحصل أموالكم رب أولعين وإن كان الدين لا يؤخذ كانه إلا أنه قد يجب استراج الزكاة منه إذا كان عنده عرض بقي دينه فيكون حينئذ الذي يجب عليه الدين يؤدى سالوا لبقاء الدين عليه لم يتركه فكان يأمرهم بذلك رفقا بهم واشفاقا عليهم وإن كانت من الأموال الظاهرة وهي الماشية فكان يأمرهم أن يؤدوا منها ما عليهم من الدين من جنسها أو من غير جنسها يبيعها أو أداء دينهم لثلاث مؤخذ منهم صدقاتها وهي ما يباع بعد الصدقة لأداء الدين والله أعلم وأحكم ص **باب** مالك عن أبيوب بن أبي نمية السخثاني أن عمر بن عبد العزيز كتب في مال قبضة بعض الولاة ظاهرا بأمره برده إلى أهلهم وتأخذ من كان له ماضى من السنين ثم عقب بعد ذلك بكتابه أن لا يؤخذ منه إلا زكاة واحدة فإنه كان ضارا **باب** ش قوله أولاً أن يؤخذ منه الزكاة لما مضى من السنين لما كان في ملكه ولم يزل عنه كان ذلك شبهة عنده في اخذ الزكاة منه لاسا إلا عوام ثم نظر بعد ذلك ثم رأى أن الزكاة تجب في العين بأن يتمكن من تفتيته ولا تسكون في بدغيره وهذا مال قد زال عن يده إلى بدغيره ومنع هذا عن تفتيته فلم تجب عليه غير زكاة واحدة وهذا حكم المال المصوب الذي كان يمارى رجوعه إليه تطوعا أو بجبر فإنه لا يزكبه إلا لعام واحد ووجه ذلك أن المال قد قضى في يده في طرفي الحول ولو كانت أحواله حاله حصل منها حول واحد ففى طرفيه المال في بدصاحبه ولا اعتبار بما بين ذلك لأن الغاصب لو غصبه يوم أمم برده إليه لم يعتبر ذلك في إسقاط الزكاة عنه في ذلك الحول لو غصبه ثم حل الحول لم تجب عليه فيه زكاة حتى يرد إليه فيجب عليه فيه زكاة ثبت أن الإعتبار بمحصل المال في بدصاحبه طرفي الحول والله أعلم (مسئلة) وأما اللفظة فروى ابن القاسم وابن وهب وعلى بن زياد وابن نافع عن مالك أن صاحب الزكاة إذا رجعت إليه إلا لعام واحد وقال المغيرة زكها لكل عام وجهه قول مالك أن المال في بدغير ملكه ولا يقدر على تفتيته المال المصوب وجهه قول المغيرة أن ضامته من مكان بمنزلة المال الذي يبدوكبه (مسئلة) وأما من دفن مالا لنفسه موضع فوجده بعد أعوام فقد قال مالك زكبه لكل سنة والذرق يبنو بين اللفظة بين اللفظة بيدغيره والمال المدفون ليس بيدغيره وقال ابن المواز إن دفنه في صحراء ثم نسيه فلا زكاة عليه فيه وإن دفنه في بئر أو في موضع يحاط به فعليه فيه الزكاة لكل عام وجهه ذلك أنه قادر على الوصول إليه بحفر جميع الموضع وهذا لما نبأ في الصحراء وقد قال القاضي أبو الحسن بن القصار إن من كان ممنوعا من التصرف في ماله بكل حال فلا زكاة عليه فيه إلا حول واحد وإن أقام أحوالا كثيرة كالمصوب والمتمط والدين والقرض والمال الذي جعده المودع خلافا لأبي حنيفة والشافعي والدليل على ذلك أن هذا مال ممنوع من تفتيته فلم تجب فيه زكاة كالنسي خرج عن ملكه قال ولا يزم على هذا مال المحبوس لأنه قادر على تفتيته بالوكالة والله أعلم ص **باب** مالك عن زيد بن خنيفة أنه سأل سليمان بن يسار عن رجل له مال وعليه دين مثله أليه زكاة فقال لا **باب** ش أن لا زكاة على من عليه دين إذا كان له مال بقدر الدين يريد أنه لا مال له غيره من عرض ولا غيره وللشافعي قولان أحدهما مثل هذا والثاني أنه لا يمنع الزكاة والدليل على ما نقوله أن الزكاة مال ينتقل إلى ملك من غيره عوضا عن كان على المالكين كان الدين أحق للمالك كالبركات والهبة والصدقة هذا الذي قاله القاضي أبو محمد ويأزم على هذا زكاة العين والحرف قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وأظهر في ذلك عنى أن يقال إن الدين متعلق بالذمة والدائره والبراهم ومهما معنى الذهب والورق ومعظم مقصودهما لا يتعين وإنما

● وحدثنى عن مالك عن أبيوب بن أبي نمية السخثاني أن عمر بن عبد العزيز كتب في مال قبضة بعض الولاة ظاهرا بأمره برده إلى أهلهم وتأخذ من كان له ماضى من السنين ثم عقب بعد ذلك بكتابه أن لا يؤخذ منه إلا زكاة واحدة فإنه كان ضارا ● وحدثنى عن مالك عن زيد بن خنيفة أنه سأل سليمان بن يسار عن رجل له مال وعليه دين مثله أعلم زكاة فقال لا

يؤثر في قوة الدموضه فيها فلذلك اخص الدين بهذا النوع من المال وأسقط حكم الزكاة فيه لانه لما  
 تعلق به حكم الزكاة وحكم الدين كان الدين مقدما وذلك بخلاف زكاة الحرث والماشية فان الماشية  
 والثمار والحبوب التي تتعلق بها الزكاة متعينة متعلق الزكاة بها ولا يتعلق الدين بها فقدمت الزكاة  
 فيها على الدين ص **قال مالك** الامر الذي لا يختلف فيه عندنا في الدين ان صاحبه لا يزكيه حتى  
 يقضه وان أقام عند الذي هو له سنين ذوات عدد ثم قبضه صاحبه لم يجز بيعه الا زكاة واحدة  
 فان قبض منه شيئا لا يجز فيه الزكاة فانه ان كان له مال سوى الذي قبض تجز فيه الزكاة فانه يزكي  
 مع ما قبض من دينه ذلك قال وان لم يكن له ماض غير الذي اقتضى من دينه وكان الذي اقتضى من دينه  
 لا يجز فيه الزكاة فلا زكاة عليه فيه ولكن يحفظ عدما اقتضى فان اقتضى بعد ذلك ماتم به  
 الزكاة مع ما قبض من دينه قبل ذلك فعمله فيه الزكاة **ش** وهذا كما قال ان من كان له دين من مال  
 لا يدبره فانه لا يزكيه وجه ذلك ما قاله مالك رحمه الله ان الدين يزكي ما يدرى صاحبه بل يقضيه  
 أم لا فلا يكف أداء الزكاة عنه من ماله فربما ذلك قبل أن يقضه فيؤدي الزكاة عما يصير اليه قال  
 أصبح ولا يبيح لك إسقاط الزكاة فيه بأن يأخذ به عرضا أو يهب لمن هو عنده ومما بين ما قاله مالك  
 رحمه الله أنه لو كان له مال غائب عنه في بلد نازح وحل عليه الحول فانه لا يكف أداء الزكاة عنه  
 ما يئده لانه لا يدري هل يصل اليه أم لا وان كان في يد وكيل أو مضجع مع يده كيده لكن من ضمته  
 فبأن لا يكف أن يخرج ما يئده من ماله عن مال هو يئده غيره أو في ضمته أو في أخرى

(فصل) وقوله لا يزكيه وان أقام عند الذي هو عليه سنين ذوات عدد ثم قبضه صاحبه لم يجز عليه  
 الا زكاة واحدة وهذا كما قاله مالك رحمه الله والاعتبار بنقض بيده في طرفي الحول وهذه المدة وان  
 كانت عشرة أعوام اذا لم ينقض المال في هذه الا في أولها وآخرها بمنزلة حول واحد والافلأوجبا  
 عليه فيه الزكاة في كل عام وهو يئده غيره فأنزه له لأدى ذلك الى أن تسهل له الزكاة ولهذا الوجه  
 أسقطنا الزكاة في أموال الغنية لانها لو أوجبت فيها الزكاة لاستهلكها والزكاة انما هي على سبيل  
 المواساة في الأموال التي تمكن من تفتيتها فالتفتيتها الزكاة في الأغلب (فرع) وان كان دينه  
 ذنبا فاعايزكي ما قبض رواده ابن مهنون عن ابن نافع عن مالك ووجه ذلك ان الزكاة المتعلقة  
 بالعين انما تجزى في المال على ما هو عليه يوم وجوب الزكاة وانما تجز الزكاة في الدين يوم قبضه فاذا  
 كان ذنبا فحكمه حكم الذهب وان كان ورقا فحكمه حكم الورق ولو أخذ به عوضا لم يركه الا على

حكم العوض والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله فان قبض منه شيئا لا يجز فيه الزكاة فانه ان كان له مال سوى الذي قبض تجز فيه  
 الزكاة فانه يزكي مع ما قبض من دينه ذلك يريد انه ان قبض أقل من النصاب ولم يكن له مال غيره فانه  
 لا يزكيه لجواز أن لا يقبض من دينه غيره فتكون قد أوجبتا عليه الزكاة في أقل من النصاب فان كان  
 عنده مال غيره قد حل عليه الحول من كاه أو لم يزكه بأن بلغ النصاب أو كان قل من النصاب واذا  
 أضيف الى ما قبض من دينه قبل ما قبض من دينه لانه قد وجد فيه حبس الحول وهو  
 مستند الى مال قد حل عليه الحول وبلغ النصاب أو بلغ ما قبض من الدين النصاب فيكون ما قبض  
 من دينه بمنزلة فائضة حل عليها الحول ثم قبض الدين والله أعلم

(فصل) ولو كان ما يئده من المال لا يبلغ مع ما قبض من دينه النصاب لم يزك شأهما حتى يقبض  
 من دينه ما اذا أضاف الى ما تقدم قبضه الى ما يكون بيده محال عليه الحول بلغ النصاب فانه يزكي

قال مالك الامر الذي  
 لا يختلف فيه عندما في  
 الدين ان صاحبه لا يزكيه  
 حتى يقضه وان أقام عند  
 الذي هو عليه سنين ذوات  
 عدد ثم قبضه صاحبه لم  
 تجز عليه الا زكاة واحدة  
 فان قبض منه شيئا لا يجز  
 فيه الزكاة فانه ان كان له  
 مال سوى الذي قبض تجز  
 فيه الزكاة فانه يزكي مع  
 ما قبض من دينه ذلك قال  
 وان لم يكن له ماض غير  
 الذي اقتضى من دينه وكان  
 الذي اقتضى من دينه لا  
 يجز فيه الزكاة فلا زكاة  
 عليه فيه ولكن يحفظ  
 عدما اقتضى فان اقتضى  
 بعد ذلك عدما ماتم به الزكاة  
 مع ما قبض قبل ذلك فعمله  
 الزكاة فيه

جميع ذلك يوم قبض ذلك الذي بلغ النصاب ثم يزكى بعد ذلك قليل ما قبضه من دينه وكره لانه مستند الى ما قد زكى والله اعلم (مسئلة) وان كان ما يبيده من المال لم يجعل عليه الحول فانه لا يزكى ما قبضه من دينه مما هو اقل من النصاب لان ما قبض من دينه لو كان فائده لم يزكى عند حواله اذا لم يبلغ النصاب ولم يكن عنده مال حال عليه الحول يبلغ النصاب (فرع) فان اتفق ما قبضه من الدين وهو عشرة دنانير قبل ان يحول الحول على الفائده التي هي عشرة دنانير فقد حكم ابن المواز ان ابن القاسم واشهب اختلفا فبين ان اعادة عشرة بعد عشرة ستة أشهر فأبقى العشرة الاولى بعد حوالها ثم حال حول الثانية فقال شهب يزكى عن المالكين لاننا اذا اخرجنا مال الاول لا نعلم ان المال الثاني يحول عليه الحول فلما يتقنا ذلك الآن علمنا وجوب الزكاة عليه فيه وقال ابن القاسم لازكاة ليعرف الثاني زكى الاول ولم يزكها لانه لم يجعل حول الثانية وعنده من المال الاول ما يبره النصاب (فرع) ومن زكى دينه قبل قبضه فهل يميز أم لا قال ابن القاسم لا يميز وقال أشهب يميزه وجه قول ابن القاسم ان الزكاة لا تجب فيه الا قبضه فاذا اخرج زكاته قبل وجوبها لم يميزه كالزكاة قبل الحول ووجه قوله أشهب ان الزكاة تجب في الدين بالحول لانه عين وانما تأخر ادائها لاننا لا نعلم وجوب الاداء لان ذلك انما يعلم بالقبض فهذا اذا اخرج زكاته قبل قبضه فلم يفرجها قبل وجوبها وانما ذلك مما لا يتناول ان الزكاة تجب في الثمرة وبدو الصلاح ثم لا يبره الاخراج الا بعد الجداد ولو اخرج زكاة قبل الجداد وبعد بدو الصلاح لاجزاء ذلك **ص** قال مالك فان كان قد استهلك ما اقتضى ولا ولم يستهلك قال فان زكاة واجبة عليه مع ما اقتضى من دينه فاذا بلغ ما اقتضى عشرين ديناراً عينا ومائتي درهم فعليه فيه اربعة اقسام اقتضاه بعد ذلك من قليل او كثير فعليه فيه الزكاة بحسب ذلك **ش** وهذا كما قال ان استهلكه لما كان قبضه من دينه اذا كان اقل من النصاب لا يسقط عنه الزكاة اذا قبض منه ما يبره النصاب لانه مال قد حال عليه الحول وانما اجزت الزكاة فيما كان قبض اذا كان اقل من النصاب لاننا لا ندري لعله لا يقبض سائره فنوجب عليه الزكاة في اقل من النصاب فلما قبض سائره علمنا وجوبها فيها قبضه ولا وائرا ثم اذا قبض بعد ذلك قليلاً وكثيراً وجبت فيه الزكاة لانه زيادة على النصاب فوجب الزكاة في قليله وكرهه (فرع) ولو اقتضى عشرة من دينه فقتلت بأمر من المماليك ثم قبض أخرى فقد قل محمد ابن المواز ليس عليه زكاة ما تلف من ذلك من الدين وعن العرض وقال سحنون في المجموعة سواء تلفت سببها وبغير سببه يزكها وهو قول ابن القاسم وأشهب وجه قول ابن المواز انها تلفت بغير سببه قبل وجوب اخراج زكاته فوجب عليه ان يزكها اصل ذلك اذا تلف المال قبل الحول او بعد الحول من غير تفرط ووجه قول سحنون انه اذا اقتضى العشرة لحكمها امر اعانها فان قبض كمال النصاب تبين انه قد كان وجب عليه فيها الزكاة وان لم يقبض غيرها تبين ان له حكم الافراد ويكون حول ما قبضه من دينه حين يتم النصاب يوم يتم قبضه النصاب ثم ما قبض بعد ذلك فعوله يوم قبضه لان يوم قبض ما يتم فيه النصاب هو اليوم الذي وجب فيه اخراج الزكاة وأول حول المال الذي جرت فيه الزكاة يوم يجب اخراج الزكاة منه فان كثرت احواله ما قبض منه بعد النصاب واختلطت فانه يضيف الاخرى الى الاولى في الدين ويقاييس من العروض واختلطت احواله رواه ابن نافع وعلى ابن زياد عن مالك وقوله ابن القاسم وما كثر من الفوائد فالتبست عليه احوالها فعند مالك وسحنون يضيف الاولى الى الثانية وقال ابن حبيب يضيف الاخرى الى الاولى وجه قول مالك ان هذا مال لم

قال مالك فان كان قد استهلك ما اقتضى اولاً ولم يستهلك قال فان زكاة واجبة عليه ما اقتضى من دينه فاذا بلغ ما اقتضى عشرين ديناراً عينا او مائتي درهم فعليه فيه الزكاة ثم ما اقتضاه بعد ذلك من قليل او كثير فعليه فيه الزكاة بحسب ذلك

يجعل فيه الحول فإذا أضفت الأخرى إلى الأولى كنت من كيا قبل الحول وإذا أضفت الأولى إلى  
الأخرى كنت من كيا بعد الحول ولهذا فارق الدين والاموال التي تقدمت فيها الأحوال لان حكم  
الحول قد جرى في جميعها ووجه قول ابن حبيب ان هذه أحوال التبت فكان حكمها أن يضم  
الأخرى إلى الأولى كأحوال الدين ( فرع ) ومن اقتضى دينارا عن دين له أحوال بغيره  
فصار عشر بن دينار ثم اقتضى دينارا آخر فبغيره فصار عشر بن دينار ففي كتاب ابن المواز عن  
ابن القاسم بركي احدا وعشر بن دينار فقط لان الزكاة في الدينار والثاني يوم قبضه وما ذكر عن  
مالك أنه بركي الزرع لخل من يوم بركه ليس بقوله وقول أصحابه وهي رواية ابن عبد الحكم وأشب  
عنه قال الشيخ أبو محمد وقد ذكرناه عن ابن كسر منها ما تكرار ابن المواز معنى ذلك انه لما قبض  
الدينار الثاني وقد ذكر في الدينار الأول ووجهه كان الدينار الثاني مضافا اليه فبغيره الزكاة بغيره  
وذلك حوله فاذا بغيره بعد ذلك ورجع فاعا حول الرجوع منه حول الدينار يوم قبضه والله اعلم من  
قال مالك والدليل على ان الدين يثبت أعواما ثم يقضى فلا يكون فيه الا زكاة واحدة ان العروض  
تكون للتجارة عند اهل جل أعواما ثم يبيعها فليس عليه في انائها الا زكاة واحدة وذلك ليس على  
صاحب الدين أو العروض أن يخرج زكاة ذلك الدين أو العروض من مال سواء وانما يخرج زكاة  
كل شيء منه ولا يخرج الزكاة من شيء عن شيء غيره **ح** وهذا على نحو ما استدله مالك رحمه الله  
وهو دليل صحيح على من خالف في هذه المسئلة ووافق على أن العروض لا تؤدى زكاتها الا بعد بيعها  
فانه يبيع على مثل ذلك في الدين ان لا يركي حتى يقبض وذلك ان الزكاة تتعلق ببيع المال لا بالذمة  
بدليل انه لو تلف قبل الحول أو تلفه اختيارا لم يجب عليه الزكاة ولو لحال الحول تلف قبل ان يركي  
من اداه لم يركه شيء ووافقنا في ذلك كله أو حنيفه الا انه قال ان تلف هو المال بعد الحول قبل بيعه  
الساعي ضمن واختلف قول الشافعي في ذلك مرة قال تتعلق الزكاة بالذمة مرة قال تتعلق بالعين  
ودليلنا قوله تعالى وفي أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم ودليلنا من جهة السنة قول النبي صلى  
الله عليه وسلم وأعلمهم ان الله يفرض عليهم زكاة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم  
ودليلنا من جهة القياس ان هذا حق طرأ على المال فلم ينتقل الى الذمة ابتداء كجناية العبد المتلفة  
برقبته فاذا ثبت أن الزكاة متعلقة ببيع لم يجب على رب المال أن يخرج زكاة من غيره كالا يجب على  
صاحب العرض أن يخرج زكاة من غيره ولا يجب على رب الدين أن يقطع السائلين بجزء من الدين  
لانه لا خلاف انه لا يجزى أن يخرج الزكاة في ذم الرجل وانما يخرج عينه من جنس العين أو الحزن أو  
الماشية وكذلك لا يجزى أن يخرج صاحب العرض عن زكاة عرضه عرضا فكل صاحب العرض  
أن يؤخر الزكاة حتى يبيع عرضه فبركي ذلك المال لعام واحد كذلك صاحب الدين له أن يؤخر  
الزكاة حتى يقبض دينه فبركه لعام واحد والدين في ذلك أي لان العرض في يده ملكه وغاؤه  
وضمانه منه والدين ليس بيده ملك ولا غاؤه ولا ضمانه عليه فاذا لم يملكه من اخرج الزكاة عن عرضه  
ما ذكرناه ان لا يملكه من اخرج الزكاة عن دينه أولى وأحرى **ح** قال مالك الامر عندنا في  
الرجل يكون عليه الدين وعند من العروض ما فيه فاعلم من الدين ويكون عنده من الناض  
سوى ذلك ما يجب عليه الزكاة بركي ما يده من ناض يجب فيه الزكاة **ح** وهذا كما قال لان  
الدين يسقط الزكاة من العين عن مقداره الا أن يكون له به من العرض ما في الدين فانه يحسب  
بالدين في ذلك العرض وركي جميع العين وقال أبو حنيفة يجعل الدين في العين ويسقط الزكاة

قال مالك والدليل على أن  
الدين يثبت أعواما ثم  
يقضى فلا يكون فيه الا  
زكاة واحدة ان العروض  
تكون للتجارة عند  
الرجل اعواما ثم يبيعها  
فليس عليه في انائها الا  
زكاة واحدة وذلك انه  
ليس على صاحب الدين  
أو العروض أن يخرج  
زكاة ذلك الدين أو  
العروض من مال سواء  
وانما يخرج زكاة كل شيء  
منه ولا يخرج الزكاة من  
شيء عن شيء غيره مالك  
الامر عندنا في الرجل  
يكون عليه دين وعند  
من العروض ما فيه وفاء  
لما عليه من الدين ويكون  
عنده من الناض سوى  
ذلك ما يجب فيه الزكاة  
فانه بركي ما يده من  
ناض يجب فيه الزكاة  
قال مالك وان لم يكن  
عنده من الصروض  
والتقد الا وفاء دينه  
فلا زكاة عليه حتى يكون  
عنده من الناض فكل  
عن دينه ما يجب فيه الزكاة  
فعله أن يركي



والدليل على ما نقوله ان هذا حر مسلم مالك ليعصى حق العبر اخذ ان كاة منه فوجبت عليه الزكاة كالمالك كان له من العيين ما يؤدى منه دينه ويحق له نصيب وفي هذا أربعة أبواب الباب الاول فى صفة المال الذى تسقط زكاته بالدين والباب الثانى فى معنى الدين الذى يسقط الزكاة والباب الثالث فى معنى العرض الذى يحسب به فى الدين والباب الرابع فى معنى الدين الذى يحسب فيه بالعرض

### ﴿ الباب الاول فى صفة المال الذى تسقط زكاته بالدين ﴾

فما صفة المال الذى تسقط زكاته بالدين فهو عروض التجارة وأنواع الذهب والفضة مما يعتبر زكاته بالحول دون ما يخرج من المعدن فإنه لا يعتبر فيه بالحول ولا تسقط زكاته بالدين فله مالك وكذلك الركان ووجه ذلك انه مما مستفاد من الارض فاذا تعلق به الزكاة لم تسقط بالدين كالزروع والثمار (مسئلة) ومن عنده عبد وعليه عبد مثله فى الموازية قال ابن القاسم لا وجوب عليه فيه زكاة فطر واشبه بوجوبها ووجه قول ابن القاسم ان عنده زكاة مصر وقفاً امانته كزكاة العين ووجه قول أشهب انها زكاة تعجب بسبب حيوان فلم تسقط بالدين كزكاة الماشية قال أشهب ولم يأت ان الائمة قالت ذلك عند اخفهم زكاة الفطر وقالوا فى العين وكان عثمان يتأدى به عند الحول فيمن عليه دين

### ﴿ الباب الثانى فى معنى الدين الذى يسقط الزكاة ﴾

وأما الباب الثانى فى معنى الدين الذى يسقط الزكاة فقد قل مالك وأصحابه من له مائة دينار حال عليها الحول وعليه مائة مثله لا زكاة عليه فيها قل مالك فى الموازية سواء كان الدين عرضاً أو طعماً أو ماشية وغيرها ووجه ذلك ان ما يمد من المال يستحق بالدين وان كان من غير جنسه كما يستحق اذا كان من جنسه (مسئلة) وهذا حكم الدين الذى تعلق بذمته قبل الحول ووجوب الزكاة عليه فان اداه بعد الحول ووجوب اخراج الزكاة لم يسقط ما قد وجب عليه منها وانما يؤثر الدين فى منع وجوب الزكاة لا فى اسقاطها بعد وجوبها (مسئلة) فان كان الدين من مهرانة فقد قل ابن القاسم فى المدونة تسقط الزكاة بغير الزوجة قل مالك وقال ابن حبيب تسقط الزكاة بكل دين الامهورة النساء اذ ليس شاهن القيام به الا فى موت أو فراق واذا تزوج عليها فلم يكن فى القوة كغيره قل وقاله القاسم ابن محمد قل القاضي ابو محمد فى نوادره وما قاله ابن حبيب خلاف ما روى عن مالك ووجه قول مالك انه دين يقضى به عليه ويخاص به الغرماء كسائر الحقوق (مسئلة) وأما نفقة الزوجة فقد قل ابن المواز اتفق ابن القاسم وأشهب على أن نفقة الزوجة اذا حلت تسقط الزكاة وان لم تعرض ذلك لها ووجه ذلك ما احتج به من أن نفقته قد تقرر وجوبها على الزوجة فى مقابلة الاسفناع أو فى مقابلة استباحته فلا يحتاج فى اثباتها عليه الى حكمها كسائر الديون الواجبة عليه (مسئلة) وأما نفقة الابوين فى المواز يفتى بن ابن القاسم لا تسقطها وان كانت بقضاء وعن أشهب مثل رواية ابن المواز عنه ووجه الرواية الاولى أن حكم الحاكم بذلك يثبتها فى ذمة الابن فتسقط بها الزكاة ووجه الرواية الثانية أنها نفقة أب فترث فى اسقاط الزكاة كالتي لم ترض بها والفرق بينها وبين نفقة الزوجة ان نفقة الزوجة لا يسقط حكمها عند الاعسار لانه يوجب لها الخيار ونفقة الابوين حكمها كما كان ذلك بطل بالاعسار ولا يثبت للاب خياراً ولا غيره (مسئلة) وأما نفقة الابن فى المواز يفتى بن ابن القاسم جعلها كنفقة الابوين لا تسقط الزكاة الا أن يحكم بها كما هو رواية ابن حبيب عن مالك وفى

الموازنة عن أشهب أنها كسفة الزكاة لا تفتقر إلى حكم الحاكم وقرى أشهب في المدونة بين الابن والاوين بأن قال إن الابن لم يزل نفقة ثابتة ونفقة الأب قد كانت ساقطة عن ابنه فاعتبرت عليه بقية (مسئلة) ولو كان الدين من زكاة فرط فيها في المدونة من له عشر ودينار فرط في زكاتها عند الحول وأجبر فيها لحال عليها حول آخر وهي أربعون فانه يزكى العشرين للحول الأول نصف دينار ويزكى للحول الثاني تسعة وثلاثين ونصف لأن زكاة العشرين دين عليه (مسئلة) ومن كانت يده مائة دينار وعليه دين مثلهما لحال عليه الحول وهب إياها الغريم فقدر وى ابن القاسم عن مالك لا يزكيه حتى يحول عليه حول من يوم وهب له وقال أشهب: ليه في الزكاة حين وهب له ولم يكن له مال غير حواجه القول الأول ما احتج به سحنون من أنها لو بقيت يده لم توجب له لم يجب عليه فيها زكاة لأنها ماله لغيره ولو لم يقدر على انزعائها منه كمال العبد فلما وهب له صارت فائدة ملكها الساعة فصبان يستقبل بها حواجا لو كانت عنده ودعة كمال العبد يتقرر ملكه عليه بالعتق ووجه القول الثاني ما احتج به من أنه بمنزلة رجل كانت عنده خمسة دنانير فلما حال عليها الحول اشترى بها سلعة فباعها بعشرين فانه يجب عليه فيها الزكاة ومعنى ذلك أن الدين كان متعلقا بذمته وبالمال الذي يده فلما وهب له اقتضى الدين بذمته فزمت الزكاة في المال للملكة في جميع الحول ولو أداها في دينه لم يجب عليه فيها الزكاة لأن الدين لما أدى منها اختص بها وتعين بها والله أعلم وأحكم (فرع) ولو وهبها لأجنبي فقد قال أشهب لا يزكاه على الغريم ولا على الواهب وقال محمد أما الواهب فلزكاه لأن يد القايض لها كيدوه وقاله ابن القاسم وجه قوله أشهب أن الموهوب له لم يقبضها الواهب وأما قبضها لنفسه فلا يزكاه على الواهب كالأول وهبها لمن هو عليه

### الباب الثالث في معنى العرض الذي يحتسب به في الدين

وأما العرض الذي يحتسب به في الدين لزكى العين فاصله أن الدين يسقط زكاة العين من لم يكن له عرض يفي بذمته احتسب بذمته ومن كان له عرض يفي بذمته فيه ووجبت الزكاة فيها يده فإن كان العرض يفي ببعض دينه احتسب به فيما يقابل من الدين وباقى دينه يسقط الزكاة عن قدره من المال (مسئلة) وهذا إذا كان العرض قد مال عليه عنده حول فان أداه قبل الحول فقد قال ابن القاسم في الموازنة لا يزكى حتى يكون العرض عنده من أول الحول وروى عيسى عن ابن القاسم لو أدا ما نفي دينار عند الحول جعل دينه فيها وزكى ما يده قال ابن المواز وقال أشهب يزكى سواء أدا العرض عند الحول أو قبله يسر وإن أداه بعد الحول زكى حيث قال محمد وه أقول وبقال أصحاب ابن القاسم وجه القول الأول أنه قال يجب عليه الزكاة فاعتبر فيه الحول كمال الزكاة ووجه القول الثاني أن ما كان يده معرضا للتفريق مدة الحول فإذا وجد الحول عند ما يؤدي منه دينه زمت الزكاة كما لو أداه عندنا وقد روى ابن المواز عن ابن القاسم فحين عليه دين وعنده عرض لأبني بذمته ثم صار عند الحول يفي بالدين فاعتلوا بغيره إلى فية العرض يوم الحول قال محمد بن وه من قول ابن القاسم بردهما قال فحين أدا العرض عند الحول (مسئلة) وما الذي يحتسب من عروضه مقتضى قول مالك في المدونة أن كل ما يباع يله في فلسه فانه يجعل فيه دينه وذلك سرجه وسلاحه وداره وناديه قال في الموازنة ودأبته قال ابن القاسم في الموازنة والمدونة وناديه وقال أشهب لا يحتسب بختامه ووجه ذلك أنه بما يستغنى عنه كثير من الناس مع ضيق الحال وأما ياب جسده ونو باجته إن لم يكن له تلك القصة فلا يحتسب بها في دينه وإن كان لها فية احتسب بها عند ابن القاسم قال أشهب إن لم يكن لبها سر فاهم يحتسب بها (مسئلة) ومن كان عليه دين وله دين جعل

مثله جعل الدين الذي عليه في دينه الذي له وزكى ما يمد من الناض قاله ابن القاسم واشبه في  
المجموعة ذلك في الدين الذي يرجى فثأوه بحتسب عنده قل سحنون بل يجعل بقيمة في قدر  
الدين الذي عليه وروى عيسى عن ابن القاسم ان كان دينه على غيره لم احتسب بقيمة قال الشيخ  
ابو محمد وهذا يدل على انه ان كان على ملى احتسب قدره وهذا ان كان مالا فان كان مؤجلا فينبغي  
ان يحتسب بقيمة لانه لو فليس لا تتبع قيمته ووجه ذلك ان الدين الذي له على هذا يجري لان كان  
على ملى بقيمة عدد وان كان على غيره ملى فاما يحتسبها بما تحصل منه وهو قيمته وكذلك الدين  
المؤجل لا يمكن اقتضائه الآن الى عدده واما يمكن ان يقتضى قيمته واما ما عليه من الدين فذمت  
منفولة بعدده (مسئلة) واما مدبره فروى ابن المواز لم يحتسب اصحاب مال في انه يحتسب بقيمة  
وقال سحنون في المجموعة لا يحتسب بقيمة ولا يخدمه الا بايعا ريد في حياة المدبر قال الشيخ ابو  
القاسم وقال غير ابن القاسم يجعل دينه في خدمة مدبره به أقول وجه القول الاول انه مستمر في خارج  
من الثلث بعد الموت فاشبه الموصى بهتفه ووجه القول الثاني انه قد اتعده عتق لازم لا يسقط  
جميعه وجهه فاحتسب به في الدين المسقط للزكاة كام الولد (مسئلة) واما مكتبة في المواز به عن  
ابن القاسم يحتسب بقيمة كتابته وقال اشهب بقيمة مكتبا بقدر ما عليه وقال اصبح بل قيمة عبدا  
ورواه ابن حبيب عن اشهب واصبح وجه القول الاول انه انما تلك السيد كتابته فوجب ان يحتسب  
بقيمتها ووجه القول الثاني انه انما يتعلق ملكه بقيمة ولو جنى عليه لكانت له قيمته فاحتسب بذلك  
في الدين واما ما يحتسب بقيمة مكتباته كالعيب فيه فلا يحتسب به سلبا وهو معيب ووجه  
القول الثالث انه لو جنى عليه لزم قيمته عند ذلك فاحتسب به في الدين فاما المتعلق بالاجل  
فاحتسب بقيمة خدمته على غرر هاو قاله اشهب في المجموعة ووجه ان عقد عتقه لازم فلا يحتسب  
برقبته واما ما تلك خدمته الى اجل قبل ذلك احتسب عليه واما ان اخذ من عبده سنين او عرعه فاما تقوم  
رقبته على ان يخدمه الى تلك المدة ولو اخذ من هو عبدا قومت عليه تلك الخدمة (مسئلة) ولو كانت له  
ماشية يزكها في العتية من رواية عيسى عن ابن القاسم يجعل الماشية في دينه ويزكى عنه ووجه  
ذلك ان الماشية يصح اداء دينه منها والزاكاة المتعلقة بها لا تمنع من ان يحتسب بها في دينه وهي من غير  
جنس زكاة العين (مسئلة) ومن كانت له مائة دينار حل حول أحدهما وعليه مائة دينار دينا ففى  
العتية من رواية عيسى عن ابن القاسم يزكها ويحتسب بالمائة التي لم يحصل حولها في دينه ولا يزكى  
الثانية قال الشيخ ابو محمد بربلا يزكى الثانية عند حولها لان دينه فيها وفي كتاب ابن حبيب يزكى  
كل ما تلوهها ويجعل دينه في الاخرى وجه القول الاول انه لو كان حولها واحدا لجعل دينه في  
أحدهما وزكى الاخرين وكذلك اذا اختلف حولها ووجه القول الثاني ان يتعلق الزكاة بكل  
واحد منهما عند حولها لا يمنع الاحتساب بها في الدين عند حول الاخرى لان الدين يصح قبل تعيينه

باب الرابع في معنى الدين الذي يحتسب فيه بعرض

واما الدين الذي يحتسب فيه بعرض فقد تقدم ان كل دين بما فتناء يحتسب فيه بالعرض ويزكى  
ما حل عليه الحول من العين ومن كان عليه عشر ون دينار من زكاة فرط فيها فقد قال ابن القاسم  
في العتية ان كان عنده عرض قيمته عشر ون دينار ا فلا يحتسب به في دينه بخلاف ديون الناس  
ولا يحتسب ما عليه من الزكاة الا بما يده من المال فان بقي في يده بعد ذلك نصاب زكاة والالم يزك قال  
ابن المواز انما ذلك عن مالك وابن القاسم اذا لم يكن له عرض ولو كان له عرض زكى الجميع وهذا قول

أشبه في المونة وجه القول الأول أن دين الزكاة أضعف من غيره ولذلك لا يخرج من رأس المال بعد الموت بخلاف ديون الناس فلذلك لم يؤثر العرض في إسقاط حكمها ووجه القول الآخر ما احتج به من أنه دين يسقط الزكاة فاحتسب به في العرض كديون الناس

### ﴿ زكاة العروض ﴾

ص مالك عن يحيى بن سعيد عن زريق بن حبان وكان زريق على جواز مصر في زمن الوليد بن عبد الملك وسلمان وعمر بن عبد العزيز فذهب كرا ن عمر بن عبد العزيز كتب إليه أن انظر من مراكم من المسلمين فذهب مما ظهر من أموالهم مما يدرون من التجارات من كل أر بعين دينار أدنارا لما نقص فحساب ذلك حتى تبلغ عشر من دينار فإن نقصت ثلث دينار فدعها ولا تأخذ منها شيئا ومن مراكم من أهل القمة فذهب مما يدرون من التجارات من كل عشر من دينار أدنارا لما نقص فحساب ذلك حتى تبلغ عشرة دنانير فإن نقصت ثلث دينار فدعها ولا تأخذ منها شيئا وأكتب لهم مما تأخذ منهم كتابا إلى مثله من الحول ش هكذا وقع في رواية يحيى زريق بالزاي المعجمة قبل الراء والاصواب زريق بالالاء غير المعجمة قبل الزاي المعجمة وعليه جمهور الرواة وزريق لقب واسمه سعيد بن حبان الفزاري قوله فذهب مما ظهر من أموالهم نصريح منهم مؤمنون بها وانهم لا يأخذون إلا بما ظهر وأموال التجارة من الأموال التي تحق فاما ما وخذ مما ظهر منها من كان مؤتمنا بها وقوله مما يدرون من التجارات يستغرق العروض وغيرها وفي العرض أظهر لان التجارة انما تدار بها ولا يخرج والنماء انما يقدحها وبادرتها بالبيع والشراء ووجه آخر أن سائر الأموال لا يراعى فيها الادارة من غيرها ولا يدس أخذها زكاة من العيين على كل حال وأما العروض فهي التي تفرق بين المقتنى منها فلا تؤخذ منه الزكاة وبين ما يدبر منها في التجارة فهو خذ منه الزكاة فكان الظاهر أنه أراد بذلك زكاة العروض وهذا كتاب أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز بذلك إلى عماله وأصحاب جوارحه وأخبر زريق به الناس في زمانه وهذا مما يحدث به في الامصار ولم ينكر ذلك عليه أحد ولا يعلم أحد تظلم منه بسببه والناس متوافرون في ذلك الزمان من بقايا الصحابة وجمهور التابعين ممن لا يصح كثره فثبت انه اجاع وخالف داود في ذلك فقال لا زكاة في العرض ووجهه كان تجارة أو غيرها ودليلنا قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها وهذا عام فيحمل على عموم الاماخصه الدليل ودليلنا من جهة السنة ما روى ابو هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الله لا يظلم مؤدرا كانه مثله يوم القيامة نجا ما أقر عله ز بيتنا يطوفه يوم القيامة ثم يأخذ بهنر يميني شدي ثم يقول ألمالك أنا كثرك ودليلنا من جهة القياس ان هذا مال مرصد الناء واز ياد فبجاز أن تجب فيه الزكاة كالعين (فرع) اذا ثبت ذلك فإن الأموال على ضربين مال أصله التجارة كالذهب والنفضه فهذا على حكم التجارة حتى ينتقل عنه ومال أصله الفنية كالعروض والياب وسائر الحيوان والأطعمة فهذا على حكم الفنية حتى ينتقل عنه فكان أصله التجارة لم ينتقل إلى الفنية إلا بالنية والعمل والعمل المؤثر في ذلك ان المصاغة وما كان أصله الفنية لم ينتقل إلى التجارة إلا بالنية والعمل والعمل المؤثر في ذلك الاتباع فمن اشترى عرضا ولم يرب به تجارة فهو على الفنية حتى يوجده نية التجارة ومن يرب عرضا ينوي به التجارة فهو على الفنية لانه لم يوجده عمل ينقله إلى التجارة فاذا ابتاعه للتجارة فقد اجتمع فيه النية والعمل فثبت حكم

### ﴿ زكاة العروض ﴾

حدثني عن مالك عن

يحيى بن سعيد عن زريق

ابن حبان وكان زريق

على جواز مصر في زمان

الوليد بن عبد الملك وسلمان

وعمر بن عبد العزيز

فذكر أن عمر بن عبد

العزيز كتب إليه أن انظر

من مراكم من المسلمين

فذهب مما ظهر من أموالهم مما

يدرون من التجارات من

كل أر بعين دينار أدنارا

لما نقص فحساب ذلك

حتى تبلغ عشر من دينار

فإن نقصت ثلث دينار

فدعها ولا تأخذ منها شيئا

ومن مراكم من أهل القمة

فذهب مما يدرون من

التجارات من كل عشر من

دينارا دينارًا لما نقص

فحساب ذلك حتى تبلغ

عشرة دنانير فإن نقصت

ثلث دينار فدعها ولا تأخذ

منها شيئا وأكتب لهم بما

تأخذ منهم كتابا إلى مثله

من الحول

التجارة لما قدمناه وأما ما ابتاعه القلة من الدور ثم باعه بعد تحول في الموازين من رواية ابن القاسم عن مالك في ذلك وروايتان أحدهما يزكي الثمن وهو اختيار ابن نافع والرواية الثانية يستأنف به حول وهو اختيار ابن القاسم وجه الرواية الأولى أن القلة نوع من الغناء فلا رصاد له فيوجب الزكاة كرجح التجارة ووجه الرواية الثانية أنه مال لم يرد للتجارة فلم يجب فيه زكاة كما لو اشتراه القنية (فرع) فأما إذا ابتاعه لأمير من وجه من القنية ووجه من التجارة كمن اشترى جارية لوطء أو خدمة فأذا وجد بهار بمعاها في الموازنة ثمها فائدة وروى أشهب يزكي منها فعلي هذا لشراء السلعة بعتا بوجه أحدها يشترى بها للتجارة المحضة فهذا لا خلاف في تعلق الزكاة بها والثاني أن يشترى بها للقنية فهذا لا خلاف في استثناء الزكاة عنها والثالث أن يشترى بها للقنية والتجارة فهذا لا خلاف في وجوب الزكاة فيها وكذلك الوجه الرابع إذا اشتراها للقلة (مسئلة) ومن اشترى عرضا للتجارة ثم صرفه إلى القنية ثم باعه ففيمر وروايتان روى ابن القاسم عن مالك حكمه القنية وروى أشهب عن مالك حكمه التجارة وجه رواية ابن القاسم أن أصله القنية فأثر في رده إلى أصله مجرد الدنية كالذهب والفضة وجه رواية أشهب أن النية مؤثرة في العروض كما لو اشتراها للتجارة ثم نوى بها القنية ولأنه لما اشتراها للتجارة فثبت لها هذا الحكم صار أصلا لها فرجعت إليه مجرد النية والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله من كل ما يدور من من التجارات من كل أربعين دينار دينار اتصريح أن الزكاة تجب في قتيها دون عيها ولو وجبت في عين العرض لقال ربع قيمة المال فلما رد ذلك إلى العين علم أن الزكاة إنما تجب فيه وهو قيمة العرض والزكاة على ضربين زكاة عين وهي زكاة العين والحرث والماشية وزكاة قيمة وهي زكاة العروض المدارة في التجارة وقال أبو حنيفة الزكاة تجب في عين العرض ولكن يخرج قيمة ذلك العرض والدليل على ما قوله أن كل مال اعتبر النصاب فيه فإن الزكاة متعلقة به كالماشية (مسئلة) إذا ثبت ذلك فإن الأموال المدارة للتجارة على ضربين ضرب لا تجب الزكاة في عينه وضرب تتعلق الزكاة بعينه فأما لا تجب الزكاة في عينه ففي العروض التي ذكرناها وتجب فيها بالتجارة بالنية والعمل وذلك أن يشترى بنية التجارة فأورث منها التجارة أو اشترى بالقنية نوى بها التجارة فلا زكاة فيه خلافا لاجدوا سبق وقد تقدم الكلام فيها (مسئلة) فأما إذا كانت مما تجب الزكاة في عينه كالماشية فإن زكاة العين أحق به لأن الزكاة تنبت إذا جفتا كانتا أولاها زكاة العين خلافا لحنيفة وأحد قولي السافعي والدليل على ما قوله أن زكاة العين متفق عليها وزكاة القنية مختلف فيها فكانت زكاة العين أولى (فرع) وهذا إذا بلغت الماشية نصابها لم تنبت بل تنصب الماشية بلغت نصاب القنية ثبتت زكاة القنية لعدم زكاة العين والله أعلم

(فصل) وقوله فانتقص فيحسب ذلك حتى تبلغ عشرين دينارا موافق لما ذكرناه من أن ما زاد على عشرين دينارا يؤخذ منه بحسب ذلك ويبان أن النصاب هو العشرين دينارا وقوله فإن نقصت ثلث دينار فدفعها تصريح بأن النقص عن النصاب يسقط الزكاة وذكر الثلث الدينار وليس فيه دليل على أنه إذا نقصت أقل من ثلث دينار تجب فيها الزكاة لأنه لم يتعرض لذلك ولا ذكره وقد تعلق فزعم بهذا وقالوا إن منه عشرين دينار فما زادها الفلح حتى تبلغ عشرين دينار أغبر ربع دينار وأغبر أقل من ثلث دينار فإن نقصت ثلث دينار فدفعها ففقد روى ابن مريم عن عيسى عن ابن



حنطة أو تمر أو غيرهما للتجارة ثم يمسكها حتى يحول عليها الحول ثم يبيعها ان عليه فيها الزكاة حين يبيعها اذا بلغ ثمنها ما تجب فيه الزكاة وليس ذلك مثل الحصاد يصعده الرجل من أرضه ولا مثل الجداد **ش** وهذا كما قال انه اذا اشترى حنطة أو تمرا للتجارة ثم باعه بعد الحول فانه يزكى منه زكاة الأمان ولا يزكى زكاة الحبوب لان الحبوب اذا زكى زكاتها عند تفتيتها على وجه الحرث وهو الزراعة والتخفيف بالتجارة انما هي تخفية الذهب والفضة والمراعى في ذلك جهة التخفية فاذا كانت من جهة الزراعة اعتبر وهي نصاب الحب وكانت الزكاة في عينه واذا كانت التخفية بالتجارة روي نصاب الثمن وكانت الزكاة في قيمة الحب دون عينه ولما الماشية فاذا اشتراها للتجارة فان زكاة الماشية حق بها لان تخفيتهما من جهة النسل والولادة بان تخفيهما تمكن منها لا يمنع من ذلك التجارة فيها بخلاف الحب فانه لا يأتى فيه تخفية الزراعة مع تخفية التجارة

( فصل ) وقوله يشتري بالذهب والورق حنطة أو تمرا أو غيرهما للتجارة ليس على معنى الشرط لانه سواء اشترى الحنطة أو التمر بالذهب أو بالورق وهذا حكمها في وجوب الزكاة وانما يرى في بيعها ان ينض في يده ثمنها الى الوجه الذي تجب فيه الزكاة وسند كره هذا ان شاء الله تعالى **ص** قال مالك وما كان من مال حنديل يدبره للتجارة ولا ينض لصاحبه منه شيء تجب عليه فيه الزكاة فانه يجعل له شهران من السنة يقوم فيه ما كان عنده من عرض التجارة ويحصي فيه ما كان عنده من نقد او عين فاذا بلغ ذلك كله ما تجب فيه الزكاة فانه يزكى **ش** وهذا كما قال ان من كان خدسه مال للتجارة يدبره ولا يجتمع بيده منه عينا ماله مقدار يفصل للتجارة فانه انما يبيع في غالب حاله بالسبعم من العن في قدر ما يطلب ثم يتابع به توفية ولا ينتظر سوق فناق يبيع فيه ولا سوق كساد يشتري فيه فهذا الذي يقع عليه اسم المدير وحكمه في الزكاة ان يجعل لنفسه شهرا يكون حوله فيقوم فيه ما يسه من السلع يزكى قيمتها ووجهه انه لو لم يفعل ذلك لأدى الى أحد أمرين إما ان لا يزكى أصلا وقد ينشأ وجوب الزكاة عليه وأولى أن نكفنه من ضبط الأحوال وحفظها ما لا يسيل له اليد وقد قال تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج واذا لم يجز اسقاط الزكاة ولم تزل هذه المشقة فلا بد مما ذكرناه من التقويم عند الحول ومضى مدة يتمكن فيها من التخفية ( مسألة ) وهذا الشهر الذي جعله حوله هو رأس الحول من يوم كان زكاه المال قبل أن يدبره أو من يوم أقاده وان كان حول ذلك كله واحدا فان اختلفت أحواله فعلى حسبها اختلاف أصحابنا في ضم أحوال الفائدة بعضها الى بعض وهذا معنى قوله يجعل له شهران من السنة يقوم فيه لآن ذلك مصرى الى اختياره

( فصل ) قوله يقوم ما كان عنده من عرض التجارة ويحصي ما كان عنده من نقد او عين دليل على انه انما قصد بكلامه من حال حوله وعنده عين وعرض ولعله أن يكون بمعنى أكثر علمه بالعين فأما ان كان يبيع في عامة كل ما بالعرض فقد قال ابن حبيب هو مدير وراه مطرف وابن الماجشون عن مالك يقوم يزكى ما ينض له من العين قليلا أو كثيرا وقال ابن القاسم وابن نافع وأشباه ليس بمدير وانما المدير من يبيع بالعين وجه قول مالك ان الإدارة انما هي باختلاف الأحوال والتباسها لتداخلها وهذا المعنى موجود فحين يبيع بالعرض ووجه قول ابن القاسم وأشباه ان هذا لم يبيع بعين في أمده حوله فلم تجب عليه زكاة حتى يبيع به كالمدين ولا فرق بين المدين والمدير الآن المدير يبيع بالعين وغيره والمدين يبقى ماله عرضا المدة الطويلة فاذا باع فاما عليه

حنطة أو تمرا أو غيرهما  
للتجارة ثم يمسكها حتى  
يحول عليها الحول ثم  
يبيعها ان عليه فيها الزكاة  
حين يبيعها اذا بلغ ثمنها  
ما تجب فيه الزكاة وليس  
ذلك مثل الحصاد يصعده  
الرجل من أرضه ولا مثل  
الجداد قال مالك وما كان  
من مال عند رجل يدبره  
للتجارة ولا ينض لصاحبه  
منه شيء تجب عليه فيه  
الزكاة فانه يجعل له شهرا  
من السنة يقوم فيه ما كان  
عنده من عرض التجارة  
ويحصي فيه ما كان عنده  
من نقد او عين فاذا بلغ  
ذلك كله ما تجب فيه  
الزكاة فانه يزكى

زكاة واحدة وهذه صفة من لا يبيع بالعرض (مسئلة) فان كان للرجل مال يدبره ومال يدبره فان كانا متساويين زكى كل مال على حكمه وان كان أحدهما أكثر من الآخر فتزكى بن حبيب عن ابن الماجشون ان الحكم للأكثر والأقل تبع له وروى أبو زيد عن ابن القاسم انه ان ادار أكثره زكى جميعه على الادارة وان ادار أقله زكى كل مال على حكمه وجمع قول ابن الماجشون ان الأصول سنية على الأقل تبع للأكثر وإذا اجتمع مالان في الزكاة كان أقلهما تبع للأكثر أصل ذلك اذا كان المدار أكثر ووجه قول ابن القاسم ان زكاة العين يغلب فيها حكم الحول الأثرى انه لو نض له درهم واحد من جملة مال كثير لغلب حكم الحول ووجبت الزكاة (مسئلة) فان ادار تجارته بعض الحول ثم بدله أن لا يدبر فقد قال ابن القاسم اذا ادار أحد عشر شهرا ثم بدله أن لا يدبر فلا يقوم عرضه ولا يزكى به حتى يبيعه ولا يزكى دينه حتى يقبضه ووجه ذلك ان الأصل في عروض التجارة ان لا تزكى حتى يقبض ثمنها وانما ثبت التقويم في أموال التجارة للضرورة ويرجع الفرع الى الأصل بمجرد التبة كالتقية في بئر الهام التجارية بمجرد التبة (مسئلة) واذا بار عرض المدبر أعواما فقال مالك يقوم عرضه البائز ودينه المحتسب رواه ابن المواز عن ابن القاسم وقال ابن الماجشون لا يقوم شيء من ذلك ويبطل حكم الادارة وتأمله عليه مسنون وجمع قول مالك ان هذا مال قد ثبت له حكم الادارة بالتية والعمل فلا يخرج عنها الابالية أو بالتية والعمل وليس بوار العرض من نية الاداء ولو لم ينعمل لانه كل يوم عرضه للبيع ولا ينتظر به سوق نفاق ووجه قول ابن الماجشون ان العروض ليست من جنس ما تجب فيه الزكاة وانما تجب الزكاة في قبضته مع تعديده بالتجارة فاذا نفي ولم ينتقل بالتجارة رجع الى حكم الاداء الذي هو أصله (فرع) فاذا قلنا بقول عبدالمالك ومسنون حكم المدة التي تبور فيها حتى يسقط في حكم الادارة لم يصح ذلك ابن الماجشون حدا وقال مسنون ان بارعا يبيع بطل في حكم الادارة ورواه ابن مزين عن ابن نافع ووجه ذلك ان العام الواحد مدة للتفية والتريك فاذا أصل بذلك عام آخر ثبت بواره وحكم بطلان حكم التجارة فيه (مسئلة) اذا ثبت ان المدبر يقوم عرضه وحال عليه الحول وليس عنده عين فهل تقوم أم لا قال مالك تقوم رواه عنه مطرف وابن الماجشون وقال ابن القاسم حتى ينض له شيء من العين قال ابن حبيب ان فرد بذلك ابن القاسم وجمع قول مالك ان التفية تحصل له بالتجارة بالعرض فكانت عليه الزكاة كالأول بالعين ووجه قول ابن القاسم ان العروض لا تزكى وانما تزكى العين فلا بد ان ينض له شيء ليكون له أصلا في الزكاة فتكون قيمة عرضه تبعاً لذلك الدرهم (فرع) فاذا قلنا بقول ابن القاسم حكم مقدار ما ينض له حتى يقوم قال ابن القاسم يقوم وان لم ينض له الا درهم واحد ولا أعرف من أصحابنا من يقول انه مدبر يرى انه ينض له غير ذلك وانما تختلف أقوالهم لان منهم من يقول ليس بمدبر لانه قد خرج ببيعة العرض عن حكم الادارة وهو رأي أشهب وابن نافع بهذا ليقع الخلاف (فرع) قال ابن القاسم ومتى ما نض له هذا الدرهم في وسط الحول أوفى آخره فانه يقوم وقال القاضي أبو محمد انما يرى حصول العين في آخر الحول وهو الاول لان مراعاة أحوال الزكاة تكون عند الحول ولا اعتبار بما قبل ذلك (مسئلة) فان نض من العين أقل مما تجب فيه الزكاة ولم ينض له عين أصلا على قول من يرى عليه الزكاة فروى ابن نافع عن مالك انه يخبر بين أن يبيع عرضا ويؤدي ثمنه في زكاته وبين أن يخرج عرضا بقيت من أي أصناف عروضه شاء في دفعه الى أهل الزكاة وسكى القاضي أبو محمد عن مالك ليس له أن



يخرج الالعين وبه قال سمعون وجروا به ابن مافع ان الزكاة تجب عليه بالنصاب فاذا كان عنده عين ادى منها وان لم يكن عنده عين لم يكن عليه بيع العرض لانه لا يتحول ان يستأجر عليه من يبعه فتكون الاجرة زيادة على زكاته او يتولى بيعه فيلزمه الزكاة من ماله او يخرج اقل من النصاب فكان لم يجد من يشتري منه ذلك العرض بقرعة فيلزمه الزكاة من ماله او يخرج اقل من النصاب فكان له ان يخرج العرض لانه من جنس ما وجبت فيه الزكاة ووجروا به القاضي أي بحمدان النصاب انما يعتبر بالدينار والدرهم فاذا لم يكن ضرر في الاخراج منها وجب الاخراج منها كسائر اموال الزكاة (مسئلة) والمدبر يقوم عرضه فقة عدل بما تساوى حين تقويمه لا ينظر الى شرائه وانما ينظر الى قيمته على البيع المعروف دون بيع الضرورة لان ذلك هو الذي يملكه في ذلك الوقت والمرعى في الاموال والنصب حين الزكاة دون ما قبل ذلك وما بعده (مسئلة) وهل يركى دينونه الدين على ضربين منهما لم يكن اصله التجارة كالعروض وغيره فهذا الاختلاف في انه لا يركى ومنها ما اصله التجارة فهذا قال مالك وجروا به يركى المدين اذا كان رقيقا وما لا يركى فلا يركى عنه كان او عرضا وقال المغيرة لا يركى المدين دينه حتى يقضى بوجه قول مالك ان المدين لما كان يركى عرضه بالقرعة كذلك دينه ويجرى ذلك ان الدين مال على صفة لا يقطع الحول بهاز ان يركى المدين كالعروض ووجه قول المغيرة ان الدين في ضمان غيره فلم يلزمه ان يركى كالقرض (فرع) فاذا اقتلنا المدين يركى دينه فان الدين معجل ومؤجل فاما المعجل فانه يحبس بعدده ان كان عيناً لانه قبضه وان تأخر عنه ما فتأخر العروض رواد ابن الموازع ابن القاسم وان كان عرضاً فانه يقوم لانه لا زكاة في عينه واما المؤجل فقال عبد الملك يقوم وروى ابو زيد عن ابن القاسم لا يركى حتى يحل وجهه قول عبد الملك انه مال الواحتاج الى اداء دينه منه لاستطاع على ذلك ببيعهم فوجب ان يركى اذا كان من اموال التجارة كالمال ووجه رواية ابن القاسم انه ممنوع منه فلم تجب عليه زكاته كالمال المصوب (مسئلة) ولا يركى المدين كتابه مكتبه قلنا ابن القاسم لانها قائمة لم يكن اصلها التجارة فلا بد من استئناف حولها بعد قبضها كالبراث ص قال مالك ومن تجبر من المسلمين ومن لم تجبر سواء ليس عليهم الا صدقة واحدة في كل عام تجروا فيه اولم يتجروا ش وهذا كما قال ان الزكاة واجبة في اموال التنية ومنها العين سواء صرفها اهلها بتنية او لم يصرفوا لان التنية يمكن قبضها وان تجروا بها ونحوها من اموال الزكاة لا تجب عليهم الا مرة واحدة في الحول لان هذه المدة تفقد رها الشرع لتكامل الفاءور بما تمكن تفتيتها في بعض العامور بما تعذر في بعضه فقدر الشرع هذه المدة لتكامل الفاءور وذلك عدل بين من تجبر في ماله من اموال من تجبر به اصلاً كزكاة الماشية تاخر في مرة في الحول وان كان من الماشية ما يشق صرتهين بالولادة ومنها ما لا يجب جله قال زكاة مبنية على مثل هذا من التعديل في الاموال والله اعلم

### ❦ مجاء في الكنز ❦

ص مالك عن عبد الله بن دينار انه قال سمعت عبد الله بن عمر وهو يسئل عن الكنز ما هو فقال هو المال الذي لا تؤدى منه الزكاة ❦ ش قوله في الكنز هو المال الذي لا تؤدى منه الزكاة يردان هذا اسم مختص في الشرع بهذا النوع من المال لان اصل الكنز في اللغة هو الجمع وكل مال جمع فهو كنز لكن الشرع قرر هذا الاسم عنده على جمع المال على وجه منتع الحق منه قال الله تعالى والذين

وقال مالك ومن تجبر من المسلمين ومن لم تجبر سواء ليس عليهم الا صدقة واحدة في كل عام تجروا فيه اولم يتجروا

### ❦ مجاء في الكنز ❦

❦ حدثني يحيى عن مالك عن عبد الله بن دينار انه قال سمعت عبد الله بن عمر وهو يسئل عن الكنز ما هو فقال هو المال الذي لا تؤدى منه الزكاة

عنده مال لم يؤد زكاته  
مثله يوم القيامة شجاعا  
أقرع له زبستان يطلبه  
حتى يمكنه يقول له أنا  
كذلك

﴿ صدقة الماشية ﴾

• حدثني يحيى عن مالك  
أنه قرأ كتاب عمر بن  
الخطاب في الصدقة قال  
وجدت فيه بسم الله  
الرحمن الرحيم كتاب  
الصدقة في أربع وعشرين  
من الأبل ما دونها  
الغنم في كل خمس شاة وما  
فوق ذلك إلى خمس  
ولثلاثين ابنة غنص فإن لم  
تكن ابنة غنص فإن  
ليون ذكر وفيما فوق ذلك  
إلى خمس وأربعين ابنة  
ليون وفيما فوق ذلك إلى  
ستين حقة وطروقة  
الفحل وفيما فوق ذلك  
إلى خمس وسبعين جذعة

﴿ صدقة الماشية ﴾

ص يحيى عن مالك أنه قرأ كتاب عمر بن الخطاب في الصدقة قال وجدت فيه بسم الله الرحمن  
الرحيم كتاب الصدقة في أربع وعشرين من الأبل بدونها الغنم في كل خمس شاة وفيما فوق ذلك  
إلى خمس ولثلاثين ابنة غنص فإن لم تكن ابنة غنص فإن ليون ذكر وفيما فوق ذلك إلى خمس  
وأربعين ابنة ليون وفيما فوق ذلك إلى ستين حقة وطروقة الفحل وفيما فوق ذلك إلى خمس وسبعين  
جذعة وفيما فوق ذلك إلى تسعين ابتالون وفيما فوق ذلك إلى عشرين وما تتحقتان وطروقتا الفحل  
خازا على ذلك من الأبل ففي كل أربعين ابتالون وفي كل خمسين حقة وفي ساعة الغنم إذا بلغت  
أربعين ابنة ليون وفيما فوق ذلك إلى ستين شاتين وفيما فوق ذلك إلى ثلاثين شاة ثلاث شياه  
خازا على ذلك في كل مائة شاة ولا يخرج من الصدقة تيس ولا هامة ولا ذات عوار إلا ما شاء المصدق  
ولا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة وما كان من خططين فأنهما يتراجعان بينهما  
بالسوية وفي الرقة إذا بلغت خمس أو أربع عشر • ش قوله في أربع وعشرين من الأبل

ثلاث شياه إذا زاد على ذلك في كل مائة شاة ولا يخرج من الصدقة تيس ولا هامة ولا ذات عوار إلا ما شاء المصدق ولا يجمع بين مفترق  
ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة • ما كان من خططين فأنهما يتراجعان بينهما بالسوية وفي الرقة إذا بلغت خمس أو أربع عشر

فدونها الغنم يقتضى ان الغنم مأخوذة من الأربع وعشرين وان كانت الاربع الزائدة على العشرين وقضاختلف قول مالك في ذلك فقرة قال ان مأخوذ من الصدقة فاما هو على الجملة ومرة قال اما هو على ما تاذم به تلك الصدقة وما زاد على ذلك فاما هو وقص الى ان يتبر الس لا يجب في ذلك شيء ولا يؤخذ عن شيء وهو الذى اختاره القاضى ابو الحسن وقد اختلف في ذلك قول ابى حنيفة والشافعى وجه القول الاول حديث عمر بن الخطاب رضى الله عنه في أربع وعشرين من الابل فدونها الغنم وقوله وفيما فوق ذلك الى خمس وثلاثين بنت مخاض ووجهه من جهة القياس ان هذا حق يتعلق بمقدار فوجب ان يتعلق به وبما زاد عليه اذا لم ينفر دبالا وجوب كالقطع في السرقة وارش الموصفة ووجه القول الثانى ان العشرين من الابل صاب فوجب ان يتقدمه عفو كالحبس (فصل) وقوله في كل خمس شاة يقتضى ان فيها أربع شاة لان ذلك عدد ما فيها من الخمس ويقتضى ان الغنم هى الواجبة فيها فان اخرج عن خمس من الابل واحد منها لم يجزه واما يجزئها أن يخرج ما وجب عليه موهى شاة والشاة التى تؤخذ في صدقة الابل قال مالك تؤخذ من غالب غنم ذلك البلد فان كان الغالب على غنهم المتأخذ منها وان كان الغالب على غنهم المتأخذ منها انظر الى ما في ملكه وروى ابن نافع عن مالك من أدى من شأن أو ما عجز عنه ولا يكف ان يأتي بما ليس عنده وهذا يقتضى انه ان كان في ملكه المعزى وغالب غنم ذلك البلد الشأن انه يؤخذ منه ما يعطى من المعزى وقال ابن حبيب ان كان من اهل الشأن فنها وان كان من اهل المعز فنها وان كان من اهل المتنفين خير السامى

(فصل) وقوله وفيما فوق ذلك الى خمس وثلاثين بنت مخاض يقتضى أن في خمس وعشرين بنت مخاض وفي كل عدد بعد ما الى خمس وثلاثين ولا خلاف في ذلك الاماروى عن ابى طالب انه قال في خمس وعشرين من الابل خمس شاة وفي ست وعشرين بنت مخاض الى خمس وثلاثين والدليل على حصتها ذهب اليه الجمهور حديث ان ابا بكر كتبه لما وجهه الى البحر من بسم الله الرحمن الرحيم هذه فريضة الصدقة التى فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين والى امر الله تعالى رسوله صلى الله عليه وسلم وفيه في أربع وعشرين من الابل فادونها الغنم في كل خمس شاة فاذا بلغت خمس وعشرين الى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض انتهى

(فصل) وقوله فاخافوق ذلك الى خمس وثلاثين بنت مخاض فان لم توجد فان لبون ذكره يقتضى انه اذا لم يكن عنده ابنة مخاض وكان عنده ابن لبون ذكر اجزأ عنه لانه عمل له لانه اعلى منها بالس وأدى منها بالذ كورة لان الاثوة في الانعام فضيلة من أجل الدر والنسل (مسئلة) ولا يجوز اخراج ابن لبون مع وجود ابنة مخاض وهذا مذهب مالك وقال ابو حنيفة يجوز ذلك وبناء على مذهبه في اخراج القيم في الزكاة هذا الذى ذكره شيوخنا قال القاضى ابو الوليد رضى الله عنه ويحتمل عندي وجه آخر وهو ان يكون على وجه البديل لان كل ما يجمع بعضه الى بعض في الزكاة الجنس فان اخراج بعضه عن بعض على وجه البديل لا على وجه القيمة كالورق والذهب وفي المجموع من رواية ابن القاسم عن مالك التيس من ذوات العوار وهو ادون من الفعل وان رأى المصدق أخذه وأخذ ذوات العوار لانه خبره فصل قال أشهب جور بما كانت ذوات العوار أو العيب الكبير آمن وأمن فلا ينبغي للسامى أن يردّها ان اعطيا فعلى التأويل الاول يكون معنى قوله في اخراج ابن لبون مع وجود ابنة مخاض من باب اخراج القيم في الزكاة فلا يجوز لما صاحب الماشية اخراجه واللاسامى

أخذهم على المشهور من مذهب مالك وعلى التأويل الثاني يكون من باب إخراج البذل فلا يجوز ذلك لأصحاب الماشية يعني أنه لا يجوز عنه إلا أن يشاء الساعي أن يأخذه (فرع) ومن أخرج ابنة خاض مكان بنت لبون وزادنا أواخر بنت لبون مكان بنت خاض وأخذنا فقد قال ابن القاسم في الموازي لا يخبر به قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وهو عندي يحتمل التأويلين فإن فعل ذلك فقد قال ابن القاسم وأشهبوه عنون يجزيه وقال أصبغ إن أعطى بنت لبون فليس عليه الإردم لأخذ من الثمن وإن أعطى بنت خاض مع الثمن فعليه البذل ولا يجزيه فقول ابن القاسم وأشهب يحتمل الوجهين المتقدمين وقول أصبغ ظاهره المنع من إخراج القيم في الزكاة ويجوز البذل فإذا رد ما أخذ من الثمن كان قد أعطى أفضل من السن الواجبة عليه وذلك جائز ولو أعطى بنت خاض مكان بنت لبون كان من باب إخراج القيمة في الزكاة لأنه أعطى ثمنها في بنت لبون ولا يمكنه إصلاح ذلك باسترجاع ما أعطى من الثمن لأنه يعود إلى أن أعطى في الزكاة دون الثمن الذي يلزمه وذلك لا يجزيه وقد جوز مالك الثمن عن الماعز ومنع إخراج الماعز عن الثمن قال أشهب الآن يبلغ بفراحيته مثل ما لزمه في الثمن أن يفي القيمة يحتمل قول مالك موافقته ويحتمل مخالفته ويحتمل أشهب في بعض الجنس وإن منعه في بعض السن ومنعه مالك في الوجهين ويحتمل في العين الواحدة والجنس الواحد في نقص الصفات كذوات العوار والله أعلم وأحكم (فصل) وقوله فابن لبون ذكر وان كان الابن لا يكون إلا ذكر فإنه يحتمل أن يريد به البيان لأن من الحيوان ما يطلق على الذكر والأنثى منه لفظ ابن كإبن عشرين وإن أوى وإن فترة فيمن وقوله ذكر كذلك ليلحقه السامع بما ذكرناه ويحتمل أن يريد به مجرد التأكيـد لاختلاف اللفظ كقوله تعالى وغرا يبسود

(فصل) وقوله وفيما فوق ذلك إلى خمس وأربعين بنت لبون لفظه إلى الغاية وهي تقتضي أن ما قبل الغاية كله يشتمل عليه الحكم المقصود إلى بيانه وما بعد الغاية غير داخل في ذلك إلا بدليل فلي هذا الجنس والأربعون لا يعقل من نفس اللفظين حكمها بحكم ما قبلها ولكنها تلحق بذلك من وجوه أحدها أنه لما قل وفيما فوق ذلك وذلك راجع إلى خمس وثلاثين لأنه هو المذكر أخبرنا علم أن حكم الجنس والأربعين حكم ما دونها فلي هذا يكون الوقف واحدا والوجه الثاني أن هذه اللفظة اقتضت الوقف بين الخمس والثلاثين وبين الجنس والأربعين (٢) وقصا ثانيا بعد الإجماع فيكون على هذا وقصين متصلين كما بعد المائتي شاة إلى الثلاثمائة فإنه وقف ثم اتصل به وقف آخر إلى الأربع مائة والوجه الثالث أن حكم الإعداد في الغايان مخالفة لغيرهما من جهة العرف والعادة في التغايب فقول رجل لفلانم أبعث لك من هذه الدراهم ما بين الواحد إلى العشرة لفهم منه إباحته العشرة فأدونها ولو قال له أبعث لك من هذه الدراهم إلى هذه الأخرى تجلس فيه لفهم منه جلوسه ما بين الدارين ولم يفهم منه الجلوس في واحدة منهما (مسئلة) ابنة الخاض التي لها ستة ودخلت في الثانية وانما مبيت ابنة خاض لأن أمها حامل قد محض بطها يعني تحرك وأول ما تلده الناقة هو حور فإذا كمل السنة وفصل عن أمه فهو فصل وهو ابن خاض فإذا أكمل الستين ودخلت في الثالثة فهو ابن لبون والأبني بنت لبون لأن أمه قد ولدت وهي ترضع غيره

(فصل) وقوله وفيما فوق ذلك إلى ستين حقة طروقة الفحل الحقته هي التي تستحق أن تركب ويعمل عليها وطروقة الفحل يريد أن الفحل يضربها وهي تلقح وهذه التي قد أكلت الثلاث سنين

ودخلت في الرابعة ولا يلحق الذكرك حتى يكون نياها وهو الذي يدخل في السنة السادسة  
( فصل ) وقوله وفيما فوق ذلك إلى خمس وسبعين جذعة الجذعة هي التي أكلت أربع سنين  
ودخلت في الخامسة وهي التي يجب في الزكاة

( فصل ) وقوله وفيما فوق ذلك إلى تسعين مبتا لبون وفيما فوق ذلك إلى عشرين ومائة حقتان  
لاختلافهما بعد الخمس وعشرين إلى المائة وعشرين والعمل فيه على نص الحديث لا نعلم خلافا  
بين أحسن المسلمين

( فصل ) وقوله وفيما زاد على ذلك من الأبل ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة يقتضى  
أن ما زاد على المائة وعشرين فإن زكاته بالأبل وإن في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة  
وهذا راجع إلى الجلة وعلى هذا بنى أمر فروض الزكاة أنه إذا بلغت إلى فرض بطل ما قبله من الحكم  
ورجع الحكم إليه فلا مدخل للغم ولا غيرها في الخمس والعشرين في زكاة الأبل وهذا قال الشافعي  
وقال أبو حنيفة إذا زادت الأبل على مائة وعشرين رجعت فرضة الغنم فيكون في مائة وخمس  
وعشرين حقتان وشاة وفي مائة وثلاثين حقتان وشاتان وفي مائة وخمس وثلاثين حقتان وثلاث  
شياه وهكذا في كل خمس شاة إلى خمس وأربعين ومائة ففيها حقتان وبنت خاص وفي خمس ومائة  
ثلاث حقت وفي مائة وخمس وخمسين ثلاث حقات وشاة وعلى هذا الترتيب والدليل على صحة ما قوله  
حديث عمر وهو حقة في الزكاة يجب الرجوع إليه لانه يفتى في الآفاق وأخذ الناس به حتى عهم  
علمه ولم يعلم مخالف في ذلك الوقت وفيه ما زاد على ذلك ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين  
حقة وفي مائة وثلاثين خسون واحدة وأربعون مناعة فيجب أن يكون فيها حقة وبنتا لبون  
فإن قالوا إن قوله في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة يرجع إلى الزيادة على العشرين  
والمائة الجواب أن هذا خطأ لأن مثل هذا قيل فيها بعد الخمس وثلاثين ولم يقل أحدنا هذا إنما  
يجب... الخمس والثلاثين مع ما وجب في قبلها وعلى أنهم قد ناقضوا في هذا فجعلوا مائة وخمسين  
ثلاث حقات وإنما كان يجب أن يجعلوا في مائة وستين بنت لبون وحقتين وفي مائة وتسعين ثلاث  
حقات فإن قيل المراد به الزيادة دون المزد عليه لانه قد بين حكم المزد عليه منفردا فإذا قل بعد  
ذلك فما زاد في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة فإن ذلك يكون حكم المزد وهذا صحيح  
على ما ذهبنا إليه لانه إذا زاد على مائة وعشرين سبعين حتى يكون مائة وسبعين فإنه يحصل في الزيادة  
خسون فيها حقة وأربعون فيها بنت لبون والجواب أن هذا غير صحيح لانه إذا قل فإذا بلغت ستا  
وثلاثين إلى خمس وأربعين ففيها بنت لبون ولم يدل ما قبل ذلك من حكم المزد عليه على أن هذا حكم  
الزيادة خاصة لم يدل في مسئلتنا على ما ذكرتموه وجواب ثان وهو أن هذا لا يصح على مذهبهم لأن  
الزيادة إنما هي ما بعد العشرين ومائة فكان يجب أن يجعلوا في مائة وستين حقتين وبنت لبون وفي  
سبعين ومائة ثلاث حقات وهذا خلاف الإجماع فلا يصح على أصلكم أن يكون في كل أربعين بنت  
لبون وفي كل خمسين حقة لافي الزيادة منفردة ولا فيها مع المزد عليه فإن قالوا فإن قوله فإذا  
زادت على مائة وعشرين بشرط وقوله في كل خمسين حقة وفي كل أربعين بنت لبون جواب له  
وهذا يقتضى اختصاصه بدون ما ليس بجواب له وهو المزد عليه والجواب أنه إنما يكون ذلك  
إذا كان الجواب خاصا وأما إذا كان الجواب عاما لم يصح حله على عموم الاحتياط الشرط إلى ما قبله  
فانه يحصل على ذلك ألا ترى أنه إذا قل فإذا بلغت ستا وثلاثين ففيها بنت لبون ولم يعمل هذا

الجواب على اختصاصه بالشرط لما ذكرناه ودليلنا من جهة القياس أن بنت مخاض سن لا يعود بعد الانتقال عنه فرضا بنفسه قبل المائة فوجب أن لا يعود بعد المائة فرضا بنفسه كسن الجذعة (مسئلة) إذا ثبت أن الغنم لا تعود في صدقة الابل بعد العشرين ومائة فاختلف أصحابنا في تأويل قوله فإذا زد على ذلك من الابل في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة فعلى ثلاثة أقوال فروى ابن القاسم عن مالك أن الفرض يتغير إلى تخيير الساعي بين حقتين وثلاث بنات لبون وروى أنه قال لا ينتقل الفرض إلا بزيادة عشر من الابل وبه قال أشهب وروى عنه أن الفرض ينتقل إلى ثلاث بنات لبون من غير تخيير وهو اختيار ابن القاسم وجه القول الأول أن الفرض لا ينتقل إلا إلى التخيير لأنه قال فإذا زد على كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة فعلق تخيير الأسنان بالشرط فوجب أن يقتصر على ذلك وجعل ما بعد العشرين مخالفا لما قبلها فبقى إلا أن تكون مخالفة بالتخيير ولا يجوز أن يكون ما بعدها موافقا لما قبلها لأن ذلك يقتضي اجتماع وقعين لا يتصلحان ما فرض وهذا خلاف الأصول ووجه القول الثاني أن الفرض لا ينتقل إلا بالعترة لأنه قال فإذا زد على ذلك من الابل في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة فعلق انتقال الفرض على العترة فيجب أن تكون الزيادة منها وهذا كما قال صلى الله عليه وسلم في زكاة الغنم فإذا زد واحدة على المائتين ففيها ثلاث شياه إلى ثلاثمائة فإذا زد على ذلك في كل مائة شاة فعلق انتقال الفرض بالمائة فكانت الزيادة منها واجتمع بذلك وقصان لم يتخللها فرض وتحرر من هذا قياس فنقول إن هذه ماشية تركى بالغنم فوجب أن يكون فيها وقصان متصلا كالفنم ووجه القول الثالث أن الانتقال يقع إلى ثلاث بنات لبون قوله فإذا زد على ذلك من الابل في كل أربعين بنت لبون فعلق الانتقال إلى هذا الحكم عند الزيادة من الابل والواحدة زيادة فيجب الانتقال بها أو يؤخذ في هذه الابل ثلاث بنات لبون فيجب أن ينتقل إليها

(فصل) وقوله في سائمة الغنم إذا بلغت إلى عشرين ومائة شاة السائمة هي الرابعة ويحتمل أن يكون إنما قصد إلى ذكر السائمة لانها هي عامة الغنم ولا تكاد أن تكون فيها غير سائمة ولذلك ذكر السائمة في الغنم ولم يذكرها في الابل والبقر ويحتمل أن يذكر ذلك صلى الله عليه وسلم في كتابه لينص على السائمة وكيف المجتهد الاجتهاد في إلحاق المعلوق بها فيحصل له أجر المجتهدين وقال فيها إذا بلغت أربعين إلى عشرين ومائة وفيها شاة فصاب الغنم أربعون وفيها إلى تمام المائة وعشرين

(فصل) وقوله وفيما فوق ذلك إلى ثلاثمائة ثلاث شياه يريدان في مائتي شاة شاتين وكذلك فإذا زادت واحدة تسمى بالفرض وهو قوله وفيما فوق ذلك إلى ثلاثمائة ثلاث شياه يريد أن في مائتي شاة وشاة ثلاث شياه وكذلك في الثلاثمائة ثم قال رضي الله عنه فإذا زد على ذلك في كل مائة شاة يريد والله أعلم أن في المائتي شاة وشاة ثلاث شياه وكذلك في ثلاثمائة وتسع وتسعين حتى تكون أربع مائة شاة فيكون فيها أربع شياه لأنه حكم انتقال الفرض على المئين فوجب أن يكون الاعتبار بذلك

(فصل) وقوله ولا يخرج في الصدقة تيس ولا همة ولا ذات عوار التيس هو الذكر من المعز وهو الذي لم يبلغ حد النعولة فلا تنفع فيه لضراب ولا لدروا نسل وإنما يؤخذ في الزكاة ما فيه منفعة للنسل والهمة التي قد أضربها الكبر وبلغت فيه حد الاتكون فيه ذات در ولا نسل وذات العوار

هي ذات العيب قال ابن حبيب العوار بالفتح العيب وهو الذي في الحديث لا يؤخذ في الصدقة وأما  
 برفع العين فن العور فما كان منها مريضاً أو جرباً أو أوعور فليس على المصدق أخذه إلا أن يرى أن  
 ذلك غبطة لاهل الزكاة وانها مع عيبها أغبط وأفضل مما يجزى عنه من الصبح فإن له أخذها ويجزى  
 عن ربه بذلك وليس بمعنى القيمة لانها من جنس ما وجب عليه (مسئلة) وان كانت الفم كلها  
 تبيساً وأهرمة وأذات عوار فإن على رب الفم أن يأتيه بما يجزى مولى المصدق أن يأخذ منها إلا أن  
 يرى ذلك وقال أبو حنيفة والشافعي يأخذ منها والدليل على ما نقوله قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا  
 أنفقوا من طيبات ما كسبتم وما أخرجنا لكم من الارض ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ولستم  
 بأخذ به إلا أن توفيه ودليلاً من جهة القياس ان هذا حيوان يخرج على وجه القربة فكان  
 من شرطه السلامة كالضحايا وهذا القياس انما توجه على قول القاضي في الحسن ان ذا العيب  
 لا يجزى وان كانت قيمتها أكثر من قيمة السلامة ومذهب مالك انها تجزى اذا كانت أفضل  
 للساكنين من السليمة

(فصل) وقوله ولا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة وما كان من خيلطين فانها  
 يترادن بينهما بالسو به فان تفسيره بأى به هذا وقوله وفي الرقة اذا ماتت خمس أو أربع العشر  
 قال بعض أصحابنا الرقة اسم الورق حكى القاضي أبو محمد من أصحابنا من قال هو اسم الورق  
 والذهب والاول أظهر وعلى الوجهين فان في المالين ربع العشر ولا فرق بينهما في ذلك

### ﴿ ماجاء في صدقة البقر ﴾

ص \* مالك عن حيد بن قيس المكي عن طاوس الجاهلي ان معاذ بن جبل الانصاري أخذ من  
 ثلاثين بقرة تبيعاً ومن أربعين بقرة مسنة وأتى بمادون ذلك فأبى أن يأخذ منه شيئاً وقال لم اسمع عن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه شيئاً حتى اللقاء فأسأله فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن  
 يقدم معاذ بن جبل \* ش فوه أخذ من ثلاثين بقرة تبيعاً التسع هو العجل الذي فطم عن أمه  
 فهو تبيع ويقوى على ذلك وانما يكون هكذا اذا دخل في السنة الثانية قال القاضي أبو محمد وقال  
 ابن حبيب التسبع هو الجذع من البقر وهو الذي أوفى سنتين ودخل في الثالثة (مسئلة) وهذا  
 الكلام على سنه فأما صفته في نفسه فالمشهور من المذهب انه ذكر ولا يلزم صاحب الماشية أن  
 يخرجها إلا أن يشاء ذلك وقال ابن حبيب يجوز أن يؤخذ كراً أو اثني

(فصل) وقوله من أربعين بقرة مسنة حكى القاضي أبو محمد انها التي دخلت في السنة الثالثة  
 وقال ابن حبيب وان الموازي التي انت عليها ثلاث سنين ودخلت في الرابعة قال ولا تؤخذ إلا اثني  
 وسواء كانت بقرة ذكراً أو أنثى أو أنثى كلها وقال بعض أصحاب الشافعي اذا كانت البقر كلها ذكراً  
 أخذها من ذكر والدليل على ما نقوله في حديث معاذ من كل أربعين مسنة مولى يعرف  
 ومن جهة القياس انه من باب وجبت فيه مسنة فوجب ان تكون اثني كالأول كانت بقرة أنثى وقال  
 أبو حنيفة ان كانت بقرة أنثى جاز فيها من ذكر والدليل على ذلك الحديث المتقدم ومن جهة المعنى  
 ان هذا فرض ورد الشرع فيها لثني على الإطلاق فلم يجز فيها الذكر كبنات لبون في الأبل

(فصل) وقوله وأتى بمادون ذلك فأبى أن يأخذ منه شيئاً انقياداً من معاذ رضي الله عنه وطاعة لثني  
 صلى الله عليه وسلم ووقوفاً عند حده وبين ذلك بقوله لم اسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها شيئاً

### ﴿ ماجاء في صدقة البقر ﴾

\* حدثني يحيى عن مالك  
 عن حيد بن قيس المكي  
 عن طاوس الجاهلي أن معاذ  
 ابن جبل الانصاري أخذ  
 من ثلاثين بقرة تبيعاً ومن  
 أربعين بقرة مسنة وأتى  
 بمادون ذلك فأبى أن يأخذ  
 منه شيئاً وقال لم اسمع من  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم فيه شيئاً حتى اللقاء  
 فأسأله فتوفي رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قبل أن  
 يقدم معاذ بن جبل

حتى الغاء بقضيه انه لم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك امر ولا شياً ولا يثبت عنه من امره ان الثلاثين نصاب في البقر فأراد أن يؤخر حتى يسمع منه ذلك ويجوز أن يثبت له حكم في هذا مع الاجتهاد وبعدها أن يكون آخر الاجتهاد لما كان رجوعه من التمسك من النص بعد وقت فماتوا في النبي صلى الله عليه وسلم ثبت النصاب في البقر ما خبره من روى من غير طريق معاذ اجعت الا على عليه واما الاجتهاد منها لمعدت النص فثبت النصاب بذلك الاجتهاد ووقع الاجماع عليه ص في قال مالك أحسن ما سمعت فممن كان له غنم على راعيين مفترقين أو على رعاة مفترقين في بلدان شتى أن ذلك يجمع على صاحب فيؤدى صدقته ومثل ذلك الرجل يكون له الذهب والورق مفترقة في أيدي ناس شتى أنه ينبغي له أن يجمعها فيخرج ما وجب عليه في ذلك من زكاتها ش وهذا كما قال ان من كانت له غنم مفترقة في بلدان شتى فإن جميعها يجمع عليه ويحسب بها جملة في زكاة غنمه لان المراهي في ذلك ملكه وهذا مثل الرجل يكون له الذهب في أيدي ناس شتى فإن ذلك يجمع في الزكاة ويؤدى عنه الزكاة كما يؤدى في الجفج يديه من الذهب والفضة ولا يراعى افتراقه في أيدي ناس واما يراعى اجزاء في ملكه وجريان الحلول في جمعه وقد تقدم الكلام في هذا وبالله التوفيق ص في قال مالك في الرجل يكون له الضأن والمعزاتها يجمع عليه في الصدقة فأن كان فيها ما يجب فيه الصدقة صدقت وقال أتماهى غنم كلها وفي كتاب عمر بن الخطاب وفي سائمة الغنم إذا بلغت أربعين شاة ش وهذا كما قال ان الضأن والمعز يجمع في الزكاة فإذا بلغ الصنفان نصاب الغنم زكاهما واستدل في ذلك بما في كتاب عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو قوله وفي سائمة الغنم الزكاة إذا بلغت أربعين وهذا يقتضي أنه متى اجتمع في ملك الرجل أربعون من الغنم بعضها معز وبعضها ضأن أنه يجب عليه الزكاة لأن اسم الغنم يقع على الصنفين جميعاً ومن جهة المعنى أن الزكاة موضوعة على أن يجمع فيها من الاجناس ما تقارب في المنفعة والجنس كالخنة والشعر والعلس والازبيب والصمغ والعراب من الابل والبخت والمنفعة في الضأن والماعز واحدة فلذلك جعلا في الزكاة ص في قال مالك فان كانت الضأن هي أكثر من المعز ولم يجب على رعاة الاشارة واحدة أخذ المصدق تلك الشاة التي وجبت على رب المال من الضأن وان كانت المعز أكثر أخذ منها فان استوت الضأن والمعز أخذ من أيهما شاء ش وهذا كما قال ان من وجبت عليه شاة فان المصدق يأخذها من أكثر جنس غنمه لان القليل منها يتبع للكثير ولانه اذا لم يمكن قسمة لم يمكن له بد من الاخذ من أحد الصنفين كان أخذه من الضأن أكثر أو من الضأن استوى الصنفان كان المصدق بالخيار أن يأخذ من أي الصنفين شاء وكذلك استدل الزكاة أنه متى استوى الصنفان في الوجوب والوجود خبر المصدق كأنه ضأن ثلثون والاربع حقائق مائتين من الابل (مسئلة) فان وجبت شاتان أو أكثر من ذلك نظرت فان تساوت الضأن والماعز أخذ من كل جنس شاة وان كانت احدهما أكثر وجبت شاة واحدة في التي هي أكثر ثم نظرت الى ما بقي بعد النصاب التي أخذت منه الشاة فان كان أكثر من الجنس الثاني وكان الجنس الثاني مقصراً عن النصاب مثل أن يكون له مائة وعشرون ضائة وثلاثون معزى فهذا لا خلاف في المذهب ان الساتين تؤخذ من الضأن فان كان الجنس الثاني نصاباً وكان أكثر من الجنس الاول بعد النصاب مثل أن يكون له سبعون ضائة وسبعون معزى فلا خلاف في المذهب انه يؤخذ شاة من الضأن وشاة من المعز فان كان الجنس الثاني أكثر مما بقي من الجنس الاول ومع ذلك هو مقصر عن النصاب مثل أن يكون له أربعون من الجواميس وعشرون من البقر فليجمع من الجواميس

قال مالك أحسن ما سمعت فممن كان له غنم على راعيين مفترقين أو على رعاة مفترقين في بلدان شتى أن ذلك يجمع على صاحب فيؤدى صدقته ومثل ذلك الرجل يكون له الذهب والورق مفترقة في أيدي ناس شتى أنه ينبغي له أن يجمعها فيخرج ما وجب عليه في ذلك من زكاتها ش وهذا كما قال ان من كانت له غنم مفترقة في بلدان شتى فإن جميعها يجمع عليه ويحسب بها جملة في زكاة غنمه لان المراهي في ذلك ملكه وهذا مثل الرجل يكون له الذهب في أيدي ناس شتى فإن ذلك يجمع في الزكاة ويؤدى عنه الزكاة كما يؤدى في الجفج يديه من الذهب والفضة ولا يراعى افتراقه في أيدي ناس واما يراعى اجزاء في ملكه وجريان الحلول في جمعه وقد تقدم الكلام في هذا وبالله التوفيق ص في قال مالك في الرجل يكون له الضأن والمعزاتها يجمع عليه في الصدقة فأن كان فيها ما يجب فيه الصدقة صدقت وقال أتماهى غنم كلها وفي كتاب عمر بن الخطاب وفي سائمة الغنم إذا بلغت أربعين شاة ش وهذا كما قال ان الضأن والمعز يجمع في الزكاة فإذا بلغ الصنفان نصاب الغنم زكاهما واستدل في ذلك بما في كتاب عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو قوله وفي سائمة الغنم الزكاة إذا بلغت أربعين وهذا يقتضي أنه متى اجتمع في ملك الرجل أربعون من الغنم بعضها معز وبعضها ضأن أنه يجب عليه الزكاة لأن اسم الغنم يقع على الصنفين جميعاً ومن جهة المعنى أن الزكاة موضوعة على أن يجمع فيها من الاجناس ما تقارب في المنفعة والجنس كالخنة والشعر والعلس والازبيب والصمغ والعراب من الابل والبخت والمنفعة في الضأن والماعز واحدة فلذلك جعلا في الزكاة ص في قال مالك فان كانت الضأن هي أكثر من المعز ولم يجب على رعاة الاشارة واحدة أخذ المصدق تلك الشاة التي وجبت على رب المال من الضأن وان كانت المعز أكثر أخذ منها فان استوت الضأن والمعز أخذ من أيهما شاء ش وهذا كما قال ان من وجبت عليه شاة فان المصدق يأخذها من أكثر جنس غنمه لان القليل منها يتبع للكثير ولانه اذا لم يمكن قسمة لم يمكن له بد من الاخذ من أحد الصنفين كان أخذه من الضأن أكثر أو من الضأن استوى الصنفان كان المصدق بالخيار أن يأخذ من أي الصنفين شاء وكذلك استدل الزكاة أنه متى استوى الصنفان في الوجوب والوجود خبر المصدق كأنه ضأن ثلثون والاربع حقائق مائتين من الابل (مسئلة) فان وجبت شاتان أو أكثر من ذلك نظرت فان تساوت الضأن والماعز أخذ من كل جنس شاة وان كانت احدهما أكثر وجبت شاة واحدة في التي هي أكثر ثم نظرت الى ما بقي بعد النصاب التي أخذت منه الشاة فان كان أكثر من الجنس الثاني وكان الجنس الثاني مقصراً عن النصاب مثل أن يكون له مائة وعشرون ضائة وثلاثون معزى فهذا لا خلاف في المذهب ان الساتين تؤخذ من الضأن فان كان الجنس الثاني نصاباً وكان أكثر من الجنس الاول بعد النصاب مثل أن يكون له سبعون ضائة وسبعون معزى فلا خلاف في المذهب انه يؤخذ شاة من الضأن وشاة من المعز فان كان الجنس الثاني أكثر مما بقي من الجنس الاول ومع ذلك هو مقصر عن النصاب مثل أن يكون له أربعون من الجواميس وعشرون من البقر فليجمع من الجواميس



قال مالك وكذلك الأبل العرب والبخت يجمعان على ربهما (١٣٣) في الصدقة وقال انما هي ابل كلها فان كانت العرب عبي

أكثر من البقر لم يجمع  
على ربهما إلا بهر واحد  
فليأخذ من العرب  
صدقتها وان كانت البخت  
أكثر فليأخذ منها فان  
استوب فليأخذ من أيتها  
شاء قال مالك وكذلك  
البقر والجواميس يجمع  
في الصدقة على ربهما وقال  
انما هي بقر كلها فان كانت  
البقر أكثر من الجواميس  
ولا يجمع على ربهما  
الإقرة واحدة فليأخذ  
من البقر صدقتها فان  
كانت الجواميس أكثر  
فليأخذ منها فان استوب  
فليأخذ من أيتها شاء  
وجبت في ذلك الصدقة  
صدق الصنفان جميعا فال  
مالك من أقاد ماشية  
من ابل أو بقر أو  
غنم فلا صدقة عليه فاحتج  
بمحول عليها الحول من يوم  
أقاد إلا أن يكون له قبلها  
نصاب ماشية والنصاب  
ما يجمع فيه الصدقة اما  
خس ودومن الأبل واما  
ثلاثون بقرة أو أربعون شاة  
فإذا كان لرجل خس  
دومن الأبل أو ثلاثون  
بقرة أو أربعون شاة ثم  
أقاد إليها بقر أو غنما  
غنايا شاة أو بقر أو غنما

وتيسع من البقر لان ما يجمع فيه التيسع الثاني البقر فأكثر من الجواميس فان كان الجنس الثاني  
نصابا وهو أكثر مما في الجنس الأول بعد النصاب وذلك مثل أن يكون له مائة وعشرون من  
الصن أو أربعون من المعز فهل تؤخذ الثانية من المعز أو الصن قال ابن القاسم في المدونة تؤخذ  
الثانية الواحدة من الصن والثانية من المعز وقال صنفون تؤخذ الثمان من الصن وجه قول ابن  
القاسم ان المعز نصاب فلا يجب اخلاؤها من أداء الزكاة منها مع إمكان ذلك وجه قول صنفون  
أن الأربعة وعشرين وجبت فيها شاة واحدة وفي من الصن ستون ومن المعز أربعون فكان الاخراج من  
الصن أولى لمساكنها أكثر وفي هذا نظر على قول ابن القاسم في أربعين من الجواميس مع عشرين  
من البقر في المسئلة المتقدمه ص قال مالك وكذلك الأبل العرب والبخت يجمعان على  
ربهما في الصدقة وقال انما هي ابل كلها فان كانت العرب هي أكثر من البخت ولم يجمع على ربهما إلا  
بهر واحد فليأخذ من العرب صدقتها فان كانت البخت أكثر فليأخذ منها فان استوب فليأخذ من  
أيتها شاء وش وهذا كإقالة ان البخت والعرب من الأبل يجمع في الزكاة لان في كتاب أبي بكر أنها  
فرصة النبي صلى الله عليه وسلم في أربع وعشرين من الأبل الغنم ولا يفرق بين أن تكون كلها  
بختا أو بعضها بختا وبعضها رابح يجب أن تكون في أربع وعشرين مما يقع عليه اسم ابل  
أربع من الغنم ومن جهة المعنى ان المنفعة فيها مقاربة نساها في الصورة كالصن والماعز  
فيؤخذ البهر الواحد من الأبل من أكثر النوعين كمثل ما ذكرنا في الصن والماعز فان كانا  
متساويين خبر الساعي فليأخذ من أيتها شاء فان لم يكن السن موجودا عنده الا من أحد الحنفين أخذ  
منه ما وجد عنده ولم يكن للساعي أن يلزمه ذلك الجنس من الجنس الآخر فان عدمه عنده فالساعي  
يخبر في أن يكلفه ذلك السن من أي الجنس شاء ص قال مالك وكذلك البقر والجواميس  
تجمع في الصدقة على ربهما وانما هي بقر كلها فان كانت البقر أكثر من الجواميس ويجب على  
رهما الإقرة واحدة فليأخذ من البقر صدقتها فان كانت الجواميس أكثر فليأخذ منها فان استوب  
فليأخذ من أيتها شاء فإذا وجبت في ذلك الصدقة صدق الصنفان جميعا ش وهذا كإقالة ان  
البقر والجواميس يجمعان في الزكاة لتقاربهما في الجنس والمنفعة وحكمهما اذا لم يجمع فيها غير تيسع  
أو ستة حكم ما ذكرنا من الأبل والغنم وقوله فإذا وجبت في ذلك الصدقة صدق الصنفان يحتمل  
أن يريد بذلك أنه اذا وجبت فيها واحدة أخرجت على ما تقدم ذكره وكان ذلك صدقة عن الصنفين  
ويحتمل أن يريد به ان وجبت في كل صنف من ذلك الصدقة صدق ص قال مالك من أقاد ماشية  
من ابل أو بقر أو غنم فلا صدقة عليه فاحتج بمحول عليها الحول من يوم أقادها إلا أن يكون له قبلها  
نصاب ماشية والنصاب ما يجمع فيه الصدقة اما خس ودومن الأبل واما ثلاثون بقرة أو أربعون شاة  
فإذا كان لرجل خس ودومن الأبل أو ثلاثون بقرة أو أربعون شاة ثم أقاد إليها بقر أو غنما  
بشرا أو بقر أو غنما فإنه يصدقها مع ماشيتها حين يصدقها وإن لم يحل على الفائدة الحول وإن كان  
ملافا من الماشية إلى ماشية قد صدقت قبل أن يشتريها بيوم واحد أو قبل أن يشتريها بيوم واحد فإنه  
يصدقها مع ماشيتها حين يصدق ماشيتها ش وهذا كإقالة ان من أقاد ماشية بأي نوع أقادها فإنه  
لا يخلو أن يكون عنده نصاب ماشية من جنسها أو من جنس ما يضاف إليها في الزكاة أولا يكون

فإن يصدقها مع ماشيتها حين يصدقها وإن لم يحل على الفائدة الحول وإن كان ملافا من الماشية إلى ماشية قد صدقت قبل ان  
يشتريها بيوم واحد أو قبل أن يشتريها بيوم واحد فإنه يصدقها مع ماشيتها حين يصدق ماشيتها

عنده نصاب فان لم يكن عنده نصاب ماشية فلا زكاة عليه فيها الا حتى يحول عليه الحول من يوم اقامه لان الزكاة لا تكون في مال الا بعد ان يحول عليه الحول وسنبيته بعد هذا ان شاء الله تعالى وان كان عنده نصاب واصل النصاب في كلام العرب الاصل الا انه يستعمل في عرف الشرع في اول ما تجب فيه الزكاة من مقدار الاموال كانه اصل الزكاة في ذلك الجنس من المال وهو في الاصل خمس ذود وفي البقر نلاتون بقره وفي الابل اربعون شاة وقد تقدم بيان ذلك فان كان عند المفيد لماشية نصاب ماشية من جنسها كان حكم ما اقامه حكم النصاب الذي كان عنده في حوله الزكاة ولو اقامها قبل الحول بيوم واحد خلافا للشافعي والدليل على ذلك ان الساعي لا يخرج في العام الامرة واحدة والفوائد تحدث في جميع العام فلم يؤخذ من المواشي في عام اقامتها شي لسكن في ذلك اضمار بالمساكين لان ذلك يؤدى لان لا يؤخذ من الماشية في عامين غير زكاة واحدة وان اخذ الساعي منها الزكاة في العام الذي استفادها بما ادى ذلك الى ان يؤخذ منه الزكاة بعد اشرائها بيوم فجزاى امر يكون سدادا وعدلا بين ارباب الاموال والمساكين في الفوائد وذلك بان من كان عنده نصاب اضعف اليه فانه يفرز كاهوا ومن لم يكن عنده نصاب لم يزكها الى الحول الثاني وكان ذلك اولى لان صاحب النصاب له اصل في الزكاة فكان اولى بان يجعل ما اقامه تبعاله

( فصل ) وقوله وان كان ما اقامه من الماشية الى ماشيته قد صدقت قبل ان يشتريها بيوم واحد او قبل ان يرها فانه يصدقها مع ماشيته برلمان المصدق فذا صدقت هذه الماشية عندس بها البائع او المورود منه ثم صارت بالبيع او الماراة والمهبة بعد يوم الى رجل آخر عنده نصابا فيأتيه المصدق بعد يوم فانه يحبسها عليه مع ماشيته واخذ صدقتها منه ثانية لان الزكاة وجبت فعلى الرجلين باع فتمتاذكره وهذا عدل بين ارباب الماشية والمساكين لان الرجل قد يبيع الماشية قبل ان يأتيه المصدق بيوم فيشتريها من ليس عنده نصاب فلا يأخذ منها المصدق في هذا العام شيئا فان زكاة الماشية على هذا النوع من التصديل للضرورة التي تلحق بالساعي لانه لا يخرج في العام الامرة واحدة وهذا بخلاف العين فان به يخرج حتى حال حوله صيرها مالكا وانما مثل ذلك مثل الوريق يزكها الرجل ثم يشتري بها من رجل آخر عرضا وقد وجبت عليه في عرضه ذلك اذا باعها الصدقة فيخرج الرجل الآخر صدقتها فيكون الاول قد صدقها هذا اليوم ويكون الآخر قد صدقها من الغد ثم وهذا كما قال وعلى ما انفصل به من انكسر في الماشية ان تؤخذ منها الزكاة في عام واحد مرتين من مال السكين فانفصل عنه بان الرجل قد يحول عليه الحول في عينه ثم يزكها اليوم ثم يشتري به الفدس لعة من رجل قد حال عليها عنده الحول للتجارة فيدفع اليه العين التي زكاه بالاس فيزكها هذا البائع اليوم فاذا جاز هذا في العين مع انه لا ضرورة فيه فان يجوز ذلك في الماشية مع ما ذكرنا من ضرورة الساعي اولى واخرى فلا اعتبار بالمالك بدليل ان المال قد يقوم اعموا عند مالك لا تجب عليه الزكاة فلا تجب فيه الزكاة وتجري فيه الزكاة في عام واحد مرتين لاختلاف المالك على نروط قد تقدم ذكرها ص قال مالك في رجل كان له غنم لا تجب فيها الصدقة فاشترى بها غنما كثيرة تجب في دونها الصدقة او ورثها انه لا تجب عليه في التميم كلها صدقة حتى يحول عليها الحول من يوم اقامها باشراء او ميراث وذلك ان كل ما كان عند الرجل من ماشية لا تجب فيها الصدقة من ابل او بقر او غنم فليس بعد ذلك نصاب مال حتى يكون في كل صنف منها ما تجب فيه الصدقة فذلك النصاب الذي يصدق معه ما اقامه اليه صاحبه من قليل او كثير من الماشية

قال مالك وانما مثل ذلك مثل الوريق يزكها الرجل ثم يشتري بها من رجل آخر عرضا وقد وجبت عليه في عرضه ذلك اذا باعته الصدقة فيخرج الرجل الآخر صدقتها فيكون الاول قد صدقها هذا اليوم ويكون الآخر قد صدقها من الغد فلما كان في الرجل اذا كانت له غنم لا تجب فيها الصدقة فاشترى بها غنما كثيرة تجب في دونها الصدقة او ورثها انه لا تجب عليه في التميم كلها الصدقة حتى يحول عليها الحول من يوم اقامها باشراء او ميراث وذلك ان كل ما كان عند الرجل من ماشية لا تجب فيها الصدقة من ابل او بقر او غنم فليس بعد ذلك نصاب مال حتى يكون في كل صنف منها ما تجب فيه الصدقة فذلك النصاب الذي يصدق معه ما اقامه اليه صاحبه من قليل او كثير من الماشية

من الماشية دون النصاب فأفاد اليه ماشية من جنس ما يضم اليه في الزكاة هي في نفسها نصابه  
لا يزكها لحول ما كان عنده من الماشية وانما يزكها ما كان عنده وما أفاد لحول الفائدة أفادها  
وهكذا لو كانت الفائدة ليست بنصاب في نفسها وليست بنصف ما كان عنده من الماشية النصاب بان  
كان عنده نصاب من الماشية فأفاد قليلا أو كثيرا بما يضاف اليه فانه يزكي الفائدة والنصاب لحول  
النصاب لما ذكرناه من التحديد بين أرباب الاموال والمستحقين الزكاة لضرورة السأى والحول  
ص **قال مالك** ولو كانت لرجل ابل أو بقرا أو غنم يجب في كل صنف منها الصدقة ثم أفاد اليها بعيرا  
أو بقرة أو شاة صدقها مع ماشيته حين يصدقها قال مالك وهذا أحب ما سمعت الى ذلك **ص** وهذا  
كما قال ابن زكاة الفائدة لحول النصاب الذي تقدم مالك وفي الماشية له أصح ما تقدم في ذلك من  
الاقوال وأحب الي الناظر فيها ما قدمناه من الدليل على صحة هذا القول

(فصل) وقوله هذا أحب ما سمعت الى في هذا يحتمل معنيين أحدهما انه يجب هذا القول دون  
غيره من الاقوال وعلى هذا يقال يزك ما كان به من غيره وان كان لاحق للغيرية وعلى هذا المعنى  
يبت حسن

أتهجوهم وليس له بكفو \* فشر كما تخبركم الفداء

فقال فشر كما لا تشر في النبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل أن يراد ان سائر الاقوال لما عنده وجه  
ودليل صحة يقتضي حجه لما لا دلل ذلك الدليل الا ان دليل هذا القول ابن وأرجح فتكون افضل  
على ما بها في المشاركة ص **قال مالك** في الفرقة يجب على الرجل ولا يوجد غيرها انها كانت  
بنت مخاض فلم توجد اخذ مكانها ابن لبون ذكر او ان كانت بنت لبون أو حقة أو جذعة كان على  
رب المال ان يتناقلها حتى يأتيها قال مالك ولا أحب ان يعطيه فقبتها **ص** وهذا كما قال ابن من  
وجب عليه بنت مخاض فلم توجد عنده ووجد عنده ابن لبون فانه يؤخذ منه ويحزى عنده ولا  
خلا في ذلك والاصل فيه احاديث الصدقة المتقدمة وابن لبون في هذا على البذل من بنت مخاض  
لا على القيمة بدليل أن يحزى عنها وان كانت قيمتها أكثر من قيمة ابن اللبون الذي يؤخذ بدلها  
(مسئلة) فان علمت عنده ابنة مخاض وابن لبون لم يحزها الا ابنة مخاض وقال أبو حنيفة  
والشافعي هو غير بينهما والدليل على ما نقله ان هذه حالة استوى فيها بنت مخاض وابن لبون  
وكان الفرض بنت مخاض أصل ذلك اذا اقتدتا عنده

(فصل) وقوله فان كانت بنت لبون أو حقة أو جذعة كان على رب المال ان يتناقلها في يها يراد  
أما ان وجبت عليه حقة أو جذعة أو بنت لبون ولم تكن عنده كان عليه أن يأتيها في يها ولم يؤخذ  
منه فقبتها من الابل والامن غيرها هذا المشهور من مذهب مالك انه لا يجوز اخراج القيم في الزكاة  
وقال القاضي أبو محمد انه يتخرج على مذهب ان اخراج القيم في الزكاة جائز به قال أبو حنيفة  
وحكام ابن المواز عن ابن القاسم واشهب والدليل على صحة القول الاول ما روى عن معاذ بن  
جبل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعته الى اليمن فقال خذ الحلب من الحب والشاة من الغنم  
والبعير من الابل والبقير من البقر ودليلا من جهة القياس ان هذا حيوان يتخرج على وجه الطهارة  
فلم يحز فيه القيمة كالفقية (مسئلة) ومن اجبره الامام على اخذ القيمة منه في زكاته قال ابن القاسم  
ان كان عدلا يحز به وان كان جائرا لا يحز به قال الأصمعي في كتاب ابن المواز واناس على خلافه انه  
يحزى ما أخذوه في العصور والمكوس بعد حملها كرها وبذلك قال ابن وهب وسأى في ذكره بعد

قال مالك ولو كانت  
لرجل ابل أو بقرة  
أو غنم يجب في كل صنف  
منها الصدقة ثم أفاد اليها  
بعيرا أو بقرة أو شاة  
صدقها مع ماشيته حين  
يصدقها وهذا أحب  
ما سمعت الى في ذلك **قال**  
مالك في الفرقة يجب  
على الرجل فلا يوجد  
انها كانت ابنة مخاض  
فلم توجد اخذ مكانها ابن  
لبون ذكر او ان كانت  
بنت لبون أو حقة أو جذعة  
ولم تكن عنده كان على  
رب المال ان يتناقلها  
حتى يأتيها بها ولا أحب  
ان يعطيه فقبتها

هذا ان شاء الله تعالى (مسئله) ومن كان له مال دين على رجل وكان الذي عنده الدين ممن يجوز له اخذ الزكاة فأراد ان يتركه له ويحتسب به من زكاته قال ابن القاسم لا يجوز له حتى ابن الموازي عن أشهب يجوز إذا أعطاه منه قدر ما كان يعطيه ولو لم يكن عليه شيء. وجمهور ابن القاسم ما احتج به من أن الدين على الصغر ثأر ولا حقيقة وما كان على هذا المسئلة لا يجوز الاحتساب به في الزكاة. ووجه قول أشهب ان الفقير يحصل له الانتفاع بما أسقط له براءة ذمته من الدين فوجب أن يجوز له بمنزلة ما لو كان الدين على غيره فاداءه. ص. قال مالك في الابل النواضع والبقر السواني وبقر الحرت أي أرى أن يؤخذ من ذلك كله إذا وجبت فيه الصدقة. ش. وهذا كما قال ان الابل النواضع وهي التي تستق عليها الماء من الآبار في الأرض والنخل والبقرة السواني وهي التي تستق بالسانية لسق الأرض والنخل وبقرة الحرت وتجمع هذه كلها العوامل فإن الزكاة واجبة فيها كالسائمة هذا قول مالك رحمه الله وقال أبو حنيفة والشافعي لا زكاة في شيء من ذلك والدليل على جهتم قوله حديث أبي بكر رضي الله عنه المتقدم في أربع وعشرين من الابل فادواها في الغنم في كل خمس شاة وهذا عام في السائمة والمالوفة فيجب حمل ذلك على عمومها لأن بعضه دليل ودلتنا من جهة المعنى ان كثرة النقات وقتها إذا أثرت في الزكاة فاتها تؤثر في تخفيفها وتثقلها ولأن مؤثر في إسقاطها ولا ثباتها كالخلطة والفرقة والسقي بالنضح والسج ولا فرق بين السائمة والمالوفة إلا في تخفيف النفقة وتثقلها وأما التمكن من الانتفاع بها فليس حذوا واحدا يمنع علمهم من الدر والنسل.

### ﴿ صدقة الخلطاء ﴾

ص. قال مالك في الخليطين إذا كان أراعى واحدا والفحل واحدا والمراح واحدا والدلو واحدا قال جلان خليطان وإن عرف كل واحد منهما ماله من مال صاحبه قال والذي لا يعرف ماله من مال صاحبه ليس بخليط إنما هو شريك. ش. وهذا كما قال وذلك أن الخلطاء اسم غيري واقع على الرجلين والجماعة يكون لكل واحد منهما ما شئت فسمها شريك في الزكاة فجميع ماله الرفق في الراي وغير ذلك مما يحتاج اليه الماشية ولا بد لها منه قلت أو كثرت ويجزى منها الماشية جميعها ما يجزى ماشية أحدهم فهؤلاء الذين يقال لهم الخلطاء وذهب أبو حنيفة إلى أن الخليط الشريك وذكر مالك رحمه الله أن الخليط عبر الشريك وإن الخليط هو الذي يعرف ماشيته وإن الذي لا يعرف ماشيته هو الشريك وحكم الخليطين عند مالك أن يصدق ماشيتهما كما شاع على ثلاث رجل واحد فإن كان ثلاثة رجال أربعون أربعون وهم خلطاء أخذ منهم شاة واحدة فمن أخذت من غنم رجوع على صاحبه كل واحد منهما ثلث شاة ولو لم يكونوا خلطاء لأخذ منهم ثلاث شاة وقال أبو حنيفة لا راى الخلطة ولا تأثر بها في الزكاة والدليل على جهتم قوله ما روى أنس أن أبا بكر رضي الله عنه كتب له في الغنم ستة لقي فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم في الزكاة وما كان من خليطين فاهما يتراجعا بينهما بالسوية فوجه الدليل منه أنه قال يتراجعا بينهما بالسوية ولا يصح ذلك إلا في الخليطين تؤخذ صدقة أحدهما من ماشية أحدهما فبرجع الذي أخذت صدقة الماشية من غنمه على صاحبه بقدر ما أدى عنه من ذلك ولو كان شريكين لما صور بينهما ما يوجب التراجع (مسئله) والخلطة تنصح في الماشية إذا كانتا معاً من أحدهما إلى الأخرى في الزكاة وإن كانتا من جنسين وذلك بأن يكون لأحدهما صاحبان

\* وقال مالك في الابل النواضع والبقر السواني وبقر الحرت أي أرى أن يؤخذ من ذلك كله إذا وجبت فيه الصدقة  
﴿ صدقة الخلطاء ﴾  
قال مالك في الخليطين إذا كان الراعي واحدا والنحل واحدا والدلو واحدا والجلان خليطان وإن عرف كل واحد منهما ماله من مال صاحبه قال والذي لا يعرف ماله من مال صاحبه ليس بخليط إنما هو شريك

والآخر نصاب معزأ ولاحد هما نصاب ابل عراب ولاآخر نصاب يثت وكذلك البقر والجواميس  
فان كانت الماشيتان معاً لا يضم احدهما الى الاخرى كالابل والتم فلا خلطة بينهما لان الارتفاق لا يقع  
فيهما لاختلاف مؤنتهما والاغراض فيما كالماشية والحب (مسئلة) اذا ثبت ذلك فالعلماني المعتبرة  
في الخلطة خمسة الراعي والفحل والمراح والدلو والميت فالراعي هو الذي يرعاهما فان كان واحداً جرى  
جميع القنم فقد حصلت الخلطة فيه وان كان لكل ماشية راعياً يأخذ أجرهما من مالهما فانه لا يخلو  
أن يتعاونوا بالنهار على جميعها ولا يتعاونوا على ذلك فان كانوا يتعاونون بغير اذن اربابها فهي خلطة لان  
جميعهم رعاة لجميع الماشية وان كانوا لا يفعلون ذلك ويفعلونه بغير اذن ارباب الماشية فليست بخلطة  
هذا الذي اشار اليه أصحابنا ويجب أن يكون في ذلك زيادة وهو أن يكون اذن ارباب الاموال في  
التعاون على حفظها لان الغنم من السكينة بحيث يحتاج الى ذلك فيها وان كانت من الغله بحيث يقوم  
راعي كل واحد منهم بعاشيته دون عون غيره فليس اجتماعهم على حفظها من صفات الخلطة (مسئلة)  
وأما الفحل فهو الفحل الذي يضرب الماشية فان كان واحداً فهو من صفات الخلطة وان كان لكل  
ماشية فحلها فلا يخلو أن يجمع لضرب المواشي كلها أو لا يجمع لذلك وانما فصل كل انسان منهم فحله  
على ماشيته الا أنه ر بما خرج عنها الى ماشية غيره فان كانوا اجتمعوا الماشية لضرب الفحول كلها  
فهو من صفات الخلطة لارتفاقهم بكل واحد من الفحول وان قصر كل واحد منهم فحله على ماشيته  
فليس في ذلك وجه من الخلطة لان الارتفاق بذلك لم يقصد والله أعلم (مسئلة) والمراح هو الموضع  
الذي تروح اليه الماشية وتجتمع فيه لئلا تنصرف الى الميت وقيل هو الموضع الذي تنقل فيه فان كان  
المراح مشتركا بين ارباب الماشية على الاشاعة بكرة أو ملك فهو من صفات الخلطة فان كان لكل  
واحد منهم جزء معين فلا يخلو أن يكون ذلك الجزء يقوم بماشية صاحبه على الافراد دون مضرة ولا  
ضيق أو لا يقوم بذلك فان كان يقوم بماشية صاحبه فليس من صفات الخلطة لان الارتفاق لم يوجد  
هذه الصفة وان كان لا يقوم بها فهي من صفات الخلطة لان الارتفاق قد حصل بها (مسئلة) وأما  
الدلو فهو الدلو الذي نسق به الماشية فيشترك فيه لخلطاء لتخفيف مؤنته على جميعهم هذا الذي يقتضيه  
لفظ الدلو وقد خرج أصحابنا المسئلة في كتبهم على الماء وهو أن يكون لبعضهم مياه يسقون بها  
و يمنعون منها غيره من ارباب الماشية فلا يكون ذلك من صفات الخلطة أو يكون الماء مشتركاً بين  
ارباب الماشية فيكون ذلك من صفات الخلطة وذلك يكون موجوداً بين الاعراب فيجتمع  
ارباب المواشي فيتعاونون على حفر بئر يملكه ارباب الماشية فيكون لهم السقي منه بمنعون غيره  
ماء حتى تروى مواشيهم فيرتفقون بالجمع في حفره وحاجته فيكون ذلك من صفات الخلطة ولعلمهم  
يعبرون عنه تاريخاً بالماء وتارة بالدلو وأما الميت فحيث تثبت الماشية والكلام فيه كالكلام في  
المراح (مسئلة) واذا اعتبرت هذه الصفات في الخلطة لانها هي الصفات التي تخفف المؤنة  
ويحصل الارتفاق بالاختلاط بها في تخفيف الزكاة وتثقيلها والمعتبر في ذلك هو ما تخفف به النفقة  
وينقل كالضعف والسيح (فرع) وبما تحصل الخلطة من هذه الصفات اتفق أصحابنا على أنه  
ليس من شرطها حصول جميعها وقال الشافعي من شرط الخلطة اجتماع جميع صفاتها والدليل  
على ما نقوله ان المرامي في الخلطة انما هو الارتفاق باجتماعها على ما تحتاج اليه في قليل الماشية وكثيرها  
والارتفاق يحصل ببعض الصفات فثبت به حكم الخلطة (فرع) اذا ثبت ذلك فقد اختلف أصحابنا  
بما تحصل به الخلطة فقال ابن حبيب المرامي في ذلك الراعي وحده حكاه عنه القاضي أبو محمد

والذي لا ينحجب عنه أنه قال ولو لم يجمعها إلا في الرأى والمرى وتفرقت في البيوت والمراشقة  
إذا كان ذلك صار الفحل واحدا فصر بحد فحل هذه فحل هذه وهذه فحل هذه وأما ذلك يمكن له راع واحد  
لم يكونا خليطين وهذا يدل من قول ابن حبيب على أنه لم يراع الرعي بنفسه فقط ولكنه راعا لنفسه  
ولم ينعى غيره وقال أبو بكر الأبهري أن الاعتبار في ذلك بصنفين أي صنفين كان فوجهما حتى ابن  
حبيب من اعتبار حد الاجتماع والافتراق كان الاعتبار بالذي يحصل به الاجتماع ويكون المجتمع  
تبعاله كالأم في الصلاة ووجما قاله الشيخ أبو بكر ابن الصنفين فإذا ديع الارتفاق المؤثر وما  
قصر عن ذلك فتن يسر لا يقع به الارتفاق فلا يؤثر في الخلطة ص **ع** قال مالك ولا تجب  
الصدقة على الخليطين حتى يكون لكل واحد منهما ما تجب فيه الصدقة **ج** قال مالك وتفسير ذلك  
أنه إذا كان لأحد الخليطين أربعون شاة فصاعدا ولا خرافا أقل من أربعين شاة كانت الصدقة على  
الذي له أربعون شاة ولم يكن على الذي له أقل من ذلك صدقة **ح** وهذا كما قال لأنه إذا ثبت أن  
الخليطين يعرفان الشرع هو ما تقدم وصفنا له فإنه لا تجب الصدقة عليهما حتى يكون لكل واحد  
منهما نصاب ماشيته وذلك لا يتناول أن يكون لكل واحد منهما أقل من نصاب أو يكون لأحد هانصاب  
وللاخر دونها أو يكون لكل واحد منهما نصاب فإن كان لكل واحد أقل من نصاب فلا زكاة عليهما  
وإن كانت في ماشيتهما نصاب خلافا للشافعي في قوله إذا بلغت ماشيتهما النصاب فلا زكاة عليهما  
والدليل على ما نقله ماري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس فبادون خمس ذود من الأبل  
صدقة ودليلتنا من جهة القياس أن كل ما لا تجب فيه الصدقة إذا كان منفردا فإنه لا تجب عليه  
الصدقة إذا خالط غيره أصله إذا كان ذميا (مسئلة) فإن كان رجل خالط رجلا بعض ماشيته  
دون بعض فإن كانت غنما خالط منها بأربعين صاحب أربعين وله أربعون فغير خلطة فقد قال مالك  
وإن القاصم وأشباه يكون خليطه بالغائبين تجب عليهما شاة عليه ثلثا ما على صاحب الأربعين  
ثلثا قال ابن الماجشون وسعنتون لا يكون خليطه إلا بما خالطه به زكاة المختلطة على حكم الخلطة  
فيكون على صاحب الأربعين نصف شاة لأنه لم يتخالط إلا بها ويكون على صاحب الغائبين ثلثا شاة  
وبه القول الأول أن مالك للغائبين لما اعتبر في حقه ومخالطته ما تناس فكذلك صاحب الأربعين  
وهذا الجواب الذي جاب به مالك على قوله أن في الأوقاص الزكاة وعلى قوله أنه ليس في الأوقاص  
شيء فعلى كل واحد منهما نصف شاة لأنه لو انفرد كل واحد عليهما مثل ما يجب على الآخر ووجه القول  
الثاني أن صاحب الأربعين لم يتخالط من مال صاحب الغائبين إلا بأربعين فلا تأثير لغيرها في حكمه  
هذا الذي قاله عبد الملك وأن صاحب الغائبين لم يتخالط صاحب الأربعين من ماشيته إلا بأربعين  
فكان يجب أن لا يؤثر خلطته في غيرها (فرع) فإذا قلنا يقول عبد الملك فإن سعنتونا قل  
للمختلطة صاحب الغائبين من غنمه ثبت حكم الخلطة لأن الزكاة واجبة عليه في جميع ماله (مسئلة)  
فإن خالط بعض غنمه رجلا وخالط ببعضها رجلا آخر وفي كل جزء منها نصاب فقد قال ابن الموار  
من له ثمانون خالط بأربعين منها رجلا وبأربعين رجلا آخر فإنه خليط لكل واحد منهما بتأني  
فصلى صاحب الغائبين شاة وعلى كل واحد من صاحبيه ثلثا شاة وحكى ذلك عن ابن عبد الحكم  
وأصبح (مسئلة) وهذا حكم خليطين لكل واحد منهما نصاب فإن كان لأحد هانصاب وللآخر  
أقل من نصاب كان ماشية الذي له نصاب تؤخذ منه الصدقة دون ماشية الذي له نصاب له وحكمه في  
زكاة حكم المنفرد وعلى الساعي أن يأخذ الزكاة من ماشيته خاصة فإن أخذها من ماشية الذي

قال مالك ولا تجب الصدقة  
على الخليطين حتى يكون  
لكل واحد منهما ما تجب  
فيه الصدقة وتفسير ذلك أنه  
إذا كان لأحد الخليطين  
أربعون شاة فصاعدا  
وللاخر أقل من أربعين  
شاة كانت الصدقة على  
الذي له أربعون شاة ولم  
يكن على الذي له أقل من  
ذلك صدقة

لأنصابه فلا يتناول يدخل ماشيته مضرة على صاحب النصاب أو لا يدخل عليه مضرة فإن لم يدخل عليه مضرة فقد قال أصحابنا إنه يرجع الشاة على الذي له النصاب والشاة عليه دون الذي لأنصاب له سواء أخذت منه أو من صاحبه قال القاضي أو الوليد رضي الله عنه ويحمل عندي أن يتناول الساعي إذا أعلو بين أنه أتاها أخذ الشاة منها أن يتعاضداً لا يحكم كما لم يقول قائل من أهل العلم فلا رد حكمه ولا ينقض (مسئلة) وإن كان الذي لأنصابه أدخل على صاحب النصاب مضرة مثل أن يكون لرجل مائة شاة ويكون لآخر أحد وعشرون شاة فأخذ المصدق منها ثمانين فأختلف أصحابنا في ذلك فاختار ابن المواز أن يتراجعا في الثمانين على قدر ما شيتهما وقال ابن القاسم وقال ابن عبد الحكم تكون الشاة الواحدة على رب المائة ويتراجعا في الشاة الثانية بجميع مواشيهما وجه قول ابن المواز ما احتج به من أن هذا مذهب بعض العلماء وقد حكم بهذا الساعي وجعل الثمانين في المائتين فيجب أن ينفذ الحكم على ما حكم به وجه قول ابن عبد الحكم أن الشاة الواحدة وجبت على رب النصاب والشاة الثانية لم تجب على واحد منهما وقد أخذ بتأويل فيجب أن يتراجعا فيها ص **قال مالك** فإن كان لكل واحد منهما ما تجب فيه الصدقة جعاني الصدقة ووجبت الصدقة عليهما جميعاً فإن كانت لأحدهما ألف شاة أو أقل من ذلك مما تجب فيه الصدقة وللآخر أربعون شاة أو أكثر فمأخضطان يترادان الفضل بينهما بالسوية على قدر عدد أموالهما على الألف بمصنوعا وعلى الأربعين بمصنوعا وهذا كما قال أنه إن كان لكل واحد منهما ما تجب فيه الصدقة لم يزد الصدقة على ستة خلطة فحسبت ماشيتهما كأشياء ماشية رجل واحد وأخذ منهما ما كان يؤخذ منها لو كانت مالكا واحداً لهذا تأخير الخلطة فإن كانت لرجل ألف شاة ولآخر أربعون شاة أخذ منها عشر شاة ثم يتراجعا بينهما وكذلك إن كانت لأحدهما تسعة شاة وللآخر أربعون أخذ منها تسع شاة كما كان يؤخذ لو كانا لرجل ثم يتراجعا على السوية (مسئلة) فإن كانت ماشية أحدهما مائة ماشية الأخر معز أو وجبت عليهما شاة واحدة وأخذ المصدق من أكثرهما الشاة لانهما بمائة مالكا واحداً فإن أخذ من المعزى رجوع صاحب المعزى على صاحب الشأن بقدر حصته من المعزى واختلف أصحابنا في أخذ الساعي من ماشية أحد الخليطين عن ماشية الأخر فالذي يبيح على مذهب ابن القاسم أنه بمعنى الاستهلاك فالواجب القيمة خاصة دون العين والذي يبيح على مذهب أشهب أنه بمعنى السلف وجه القول الأول أنه غير موقوف على اختيار من أخذ منه فإذا وجبت عليهما معزاة وكانت في غنم أحدهما أخذها منه ولم يكن له الانتفاع من ذلك ويكون له الرجوع بقبتها على صاحبه لأن كل ما تب في الذمم من الحيوان بقير اختيار من تبته فان الواجب به القيمة دون العين كالاستهلاك وجه القول الثاني أن هذه الشاة إنما تؤخذ عن كانت عنده من ماشية الأخر فصار ذلك سلفاً عليه ولا يجوز أن يكلف إخراج شاة مع ما وجب على خليط ولا يكون له عليه العين لو جهن أحدهما أن القيمة لا تجب في الزكاة وإنما تجب في العين ولا خلاف في ذلك لأن من جوز إخراج الغنم في الزكاة أتاها بوجوب العين والوجه الثاني أنها يجب أن يتساوا وإذا أخذ من أحدهما عين ومن الأخر قيمة لم يتساوا (مسئلة) فإن كانا إنما أخرجا عن الماشيتين شاة واحدة يبيح على قول من قال أنه يجب عليه قيمة نصف الشاة وقال أشهب أيضاً يجب عليه قيمة نصف الشاة فأما على قول ابن القاسم فهو لم يذهب وأما على قول أشهب فكان عليه أن يأتي بنصف شاة لكنه لو أحضر الشاة لكان له أن يأخذ حصته منها بالبيع وذلك يرجع إلى أن الغنم

قال مالك فإن كان لكل واحد منهما ما تجب فيه الصدقة جعاني الصدقة ووجبت الصدقة عليهما جميعاً فإن كان لأحدهما ألف شاة أو أقل من ذلك مما تجب فيه الصدقة وللآخر أربعون شاة أو أكثر فمأخضطان يترادان الفضل بينهما بالسوية على قدر عدد أموالهما على الألف بمصنوعا وعلى الأربعين بمصنوعا

قال مالك والخليلان في الأبل بمنزلة الخليلين في (١٤٠) الغنم يجتمعان في الصدقة جميعا إذا كان لكل واحد

منهما ما يجب فيه الصدقة  
 وذلك أن رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم قال ليس فينا  
 دون خمس ذود من الأبل  
 صدقة وقال عمر بن الخطاب  
 في سائمة الغنم إذا بلغت  
 أربعين شاة شاة وقال مالك  
 وهذا أحب ما سمعت إلى  
 في ذلك قال مالك وقال  
 عمر بن الخطاب لا يجمع  
 بين مفترق ولا يفرق بين  
 مجتمع خشية الصدقة أنه  
 إنما يعني بذلك أصحاب  
 الموائش قال مالك وتفسير  
 لا يجمع بين مفترق أن  
 يكون النفر الثلاثة الذين  
 يكون لكل واحد منهم  
 أربعون شاة قد وجبت  
 على كل واحد في غنقه  
 الصدقة فإذا أظلمهم المصدق  
 جمعوا لتلايكون عليهم  
 فيها الأشاة واحدة فهو  
 عن ذلك وتفسير قوله  
 ولا يفرق بين مجتمع أن  
 الخليلين يكون لكل  
 واحد منهما مائة شاة وشاة  
 فيكون عليهما فيها ثلاث  
 شياه فإذا أظلمهم المصدق  
 فرقا غنهما فيمكن على كل  
 واحد منهما الأشاة واحدة  
 فهي عن ذلك فليل لا يجمع  
 بين مفترق ولا يفرق بين  
 مجتمع خشية الصدقة قال  
 مالك فهذا الذي سمعت

في ذلك

وهو القصة فلما كان من جمعه إلى القيمة لم يكف المستلف غير القيمة لأنه يقول ليس على أن أحضر  
 غير حصنتك من الشاة وأما حتى فلا يرضى أحضارها فذلك يرجع الأمر إلى القيمة وإن كان أدى  
 عنه شاة فقال أشهب يزره دفع شاة الوبيعي على قول ابن القاسم أن عليه قيمة الشاة (فرع)  
 ومتى تعتبر القيمة في نصف الشاة قال ابن القاسم فيها القيمة يوم أخذها المصدق وقال الشيخ أبو  
 محمد أرفق لا شاة ولا تكون القيمة على هذا القيمة نصف الشاة يوم أداء القيمة وذلك سبني على  
 كلا القولين ص قال مالك والخليلان في الأبل بمنزلة الخليلين في الغنم يجتمعان في الصدقة  
 جميعا إذا كان لكل واحد منهما ما يجب فيه الصدقة وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس  
 فينا دون خمس ذود من الأبل صدقة وقال عمر بن الخطاب في سائمة الغنم إذا بلغت أربعين شاة  
 قال مالك وهذا أحب ما سمعت إلى في ذلك ش وهذا كما قال الخلطة حكمها في الأبل  
 كحكمها ويعتبر فيها ما يعتبر في الغنم من النصاب وغير ذلك من الشروط ومنها البخت والعرب  
 كالأنثى والماعز وكذلك حكم البقر والجواميس في ذلك فإذا لم يكن عند صاحب الماشية من ذلك  
 نصاب لم تعتبر الخلطة في الزكاة وقد استدلل على ذلك مالك بقوله صلى الله عليه وسلم ليس فينا دون  
 خمس ذود من الأبل صدقة فحمل ذلك على عمومته في الخلطة وغيرها وهذا استدلال صحيح وقد تقدم  
 الكلام فيه واستدل في الغنم بقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه وفي سائمة الغنم إذا بلغت أربعين  
 شاة وهذا يحتمل وجهين أحدهما أن يذهب إلى ثبوت الخلطة في النصاب الكامل وينفيها في دون  
 النصاب واستدل على انتفاء الزكاة فينا دون النصاب بقول النبي صلى الله عليه وسلم في الأبل واستدل  
 على ثبوتها بعد كمال النصاب بقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه فثبت الحكم بالدين والوجه  
 الثاني أن يراد بذلك في الزكاة فينا دون الأربعين على حسب نفيها في الأبل فينا دون الخمس وذلك  
 لا يكون إلا من باب دليل الخطاب وفي الشرط الثاني أنما قال وفي سائمة الغنم إذا بلغت أربعين شاة  
 ولم يذكر حكمها إذا لم تبلغ إلا من يرى التعلق بدليل الخطاب في الشرط والله أعلم ص قال مالك  
 وقال عمر بن الخطاب لا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة أنه إنما يعني بذلك أصحاب  
 الموائش قال مالك وتفسير لا يجمع بين مفترق أن يكون النفر الثلاثة الذين يكون لكل واحد منهم  
 أربعون شاة قد وجبت على كل واحد منهم في غنقه الصدقة فإذا أظلمهم المصدق جمعوا لتلايكون  
 عليهم فيها الأشاة واحدة فهو عن ذلك وتفسير قوله ولا يفرق بين مجتمع أن الخليلين يكون لكل  
 واحد منهما مائة شاة وشاة فيكون عليهما فيها ثلاث شياه فإذا أظلمهم المصدق فرقا غنهما فيمكن على  
 كل واحد منهما الأشاة واحدة فهو عن ذلك فليل لا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع خشية  
 الصدقة قال مالك فهذا الذي سمعت في ذلك ش وهذا كما قال ابن معنى الحديث الوارد ما ذهب إليه  
 لأن الخلطة كما كان لها تأثير في الزكاة تارة تتخفيف وتارة تثقل على وجه العدل بين أرباب الماشية  
 ومستحق الزكاة كان ذلك حكما لا للخلطة ولم يكن لأرباب الأموال التخفيف دون التثقل كما  
 لم يكن لمستحق الزكاة عليهم التثقل دون التخفيف فكأن الساعي إذا كانت التفرقة أفضل  
 للزكاة أن يفرق الماشية المجعة وإذا كان الجمع أفضل له أن يجمع الماشية المتفرقة فكذلك ليس  
 لأرباب الأموال أن يفعلوا من ذلك ما هو الأرجح لهم والآخر عليهم وليركوا الماشية على حسب ما  
 كانت عليه قبل أو أن الصدقة تجري فيها حكم الزكاة على ذلك من تخفيف أو تثقل (مسئلة) فإن  
 تعدى لأرباب الماشية فجمعوا المتفرقة أو فرقوا الماشية المجعة لم ينفذ ذلك وأخذت الزكاة منها



على حسب ما كانت عليه قبل ذلك من الاجتماع أو الافتراق لانه الذي قد وجب فيها ولو نهما فلا يجوز نظم  
تغيير حكمها واسقاط ما وجب فيها والاصل في ذلك حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه الذي  
كتب فرصة النبي صلى الله عليه وسلم في صدقة الماشية وفيه لا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع  
خشية الصدقة وحديث عمر المتقدم في ذلك ( فرع ) وهذا اذا تبين ذلك ولكن خاف السامع أن  
يكون قصد ذلك أو يكون ستر عنه بعض ما شئت لينقص عن النصاب فوجب أن يحمل الامر على  
الظاهر من المصدق لان قوله لا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة يقتضي انه لم  
يتناول نهما ما كان من ذلك على غير خشية الصدقة فلا ينتقل الى خلاف ذلك الا لما رة تقوى بها  
التهمة ( فرع ) فان اراد استعماله نظر فان كان صاحب الماشية على ظاهر الامانة والبيانة  
والصدق فليس له استعماله لان ظاهر حاله بنى التهمة عنه وان كان المعروف منه خلاف ذلك من قلة  
مراعاة الدين ومحنة توفير المال من وجهه وغير وجهه وترك الانصاف في معاملة الناس فانه يستحق  
لان في ذلك توصلا الى استيفاء حقوق الفقراء قال ذلك كله القاضي ابو محمد في معونه ( مسألة )  
وليس من شرط الخلطة ان تكون الماشية في جميع الحول على ذلك خلافا للشافعي والدليل على  
ذلك كتاب أبي بكر رضي الله عنه في فرض النبي صلى الله عليه وسلم ان كاهه وفيه وما كان من  
خيلطين فاما يتراجعا بينهما بالسوية ولم يفرق بين أن يكونا خيلطين من اول الحول او من بعضه  
فحصل على عموم الاماخه الدليل من جهة المعنى ان هذا معنى يؤثر في تخفيف الزكاة وتكثيرها فلم  
يشترط في تأثير وجوده في جميع العام كالسقي بالنظم والسبع ( مسألة ) وكما قبل المدة التي ثبت بها  
حكم الخلطة او الافتراق قال ابن حبيب لا يكون أقل من عام وقال ابن المواز يكون أقل من الشهر  
وحكى عن ابن القاسم ما لم يقرب جدا او هرب بذلك من الزكاة ( مسألة ) ومن حكم الخيلطين  
ان يكون حولهما واحدا فان حال حول احدهما قبل ان يحول حول الآخر فقد روى عيسى عن ابن  
القاسم لا تزكى غنم الذي لم يعمل الحول على ماشيته وركب غيرها ووجه ذلك ان الاصل في الزكاة  
الحول والنصاب فاذا لم يعتبر نصاب احدهما بنصاب الآخر فكذلك لا يعتبر حوله بحوله ولو كان احده  
الخيلطين عبدا او ذميا لم يثبت له ولا لاحدهما حكم الخلطة كزكاة ماشية الحرام المسلم زكاة المنفرد  
والله اعلم واحكم ( مسألة ) ومن هذا الباب الفرار عن الزكاة ببيع الماشية فن فعل ذلك فالزكاة  
عليه واجبة والاصل في ذلك الحديث المتقدم ولا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع خشية  
الصدقة وانما قصد بذلك النبي عن ان يفر من الصدقة بالتفريق ومن جهة المعنى ان هذه زكاة فلا  
يصح الفرار عنها بعد تعلق وجوبها اصل ذلك الفرار بالجمع والتفريق وانما اذا عرفت ان باعها  
للفرار فان باعها بعد الحول لغير ذلك أو جهل وكان في بلد اسعة فيمزر كزكاة الماشية لان الزكاة  
يقدرت عليه في رعاها وان كان في بلد اسعة فهو بمنزلة من باعها قبل الحول لان تمام الحول  
يجب السامع فان باعها بجنسها مما يجمع الباقى الزكاة فالظاهر من المذهب ان الزكاة واجبة عليه  
بحول الماشية الاولى قال ابن المواز لا خلاف في ذلك اذا باعها بجنسها وانما الخلاف اذا باعها بغير  
جنسها وفي كتاب ابن مهنون عن مالك من بدل ماشيته بجنسها أو بغير جنسها فلا زكاة عليه الا  
حول الثانية وقال أبو حنيفة ان ابدل ماشيته بجنسها فلا زكاة عليه حتى يحول حول الثانية  
ووافقت في الذهب والفضة انه اذا ابدله بغيره فعليه الزكاة حول الاولى وقال الشافعي لاز كات عليه  
في شئ من ذلك حتى يحول حول الثانية والدليل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم وفي الرق ربع

العشر ودللتان جهة المعنى ان الزكاة انما تجب في الاموال المرصدة للبناء ولا يسيل الى ثقبه الذهب والورق الا بالتصرف في البيع والشراء واذا وجبت الزكاة في تصرفه بشراء العروض فبان تجب في تصرفه في بيع بعضها ببعض اولى واخرى ودللتا على ابي حنيفة ان هذا مال تجب في عينه الزكاة فاذا ابدل بمثله وجبت فيه الزكاة اصل ذلك العين (مسئلة) فان باعها بغير جنسها مالا يجمع اليها في الزكاة فقد اختلف قول مالك فيه فقال عليه الزكاة حول الاولى واختاره ابن وهب وابن الماجشون وروى عنه انه يزكيها حول الثانية واختاره ابن القاسم واشهب وجه القول الاول ان هاتين مائتين تجب في كل واحدة منهما الزكاة فاذا ابدل احداها بالآخر لم يبدل حول الاولى وزكى هذه حولها كالضمان والماعز ووجه الرواية الثانية ان هذين مالا لا يجمعان في الزكاة فاذا ابدل احدهما بالآخر يطل حول الاولى اصل ذلك اذا ابدل الدراهم بالماشية والماشية بالحب (مسئلة) فان باع الماشية الدنانير ثم اشترى بالدينار ماشية يزكى البدل حول الاولى وهل يطل ذلك حول الماشية الاولى ام لا روى مطرف وابن الماجشون ان الثانية تزكى حول الاولى وروى ابن القاسم واشهب عن مالك بان تنف الثانية حول الاولى ووجه الرواية الاولى ان من ابدل ماشيته بغيرها تماماً وجبنا عليه الزكاة حول الاولى بما غلب على الظن وقد ربه من الفرار عن الزكاة وهذا المعنى موجود في مسئلتك ووجه الرواية الثانية ان العين الاولى فداست التي بدله الى صفة لا تناف الى الماشية الاولى وصار يسده الفن بحجر فيه زكاة الامنان فوجب ان يصير ذلك حكر زكاة الماشية

﴿ ما جاء فيما يعتد به من السخل في الصدقة ﴾

ص مالك عن ثور بن زيد الديلي عن ابن لعبد الله بن سفيان الثقي عن جده سفيان بن عبد الله ان عمر بن الخطاب بعث مسدقاً فكان يعذ على الناس بالسخل فقالوا اتعد علينا بالسخل ولا تأخذ منه شيئاً فلما قدم على عمر بن الخطاب ذكر له ذلك فقال عمر نعم تعد عليهم بالسخل يعملها الراعي ولا تأخذها ولا تأخذ الا كولة ولا الرابي ولا الماخض ولا فحل الغنم وتأخذ الجذعة والثنية وذلك عدل بين غداء الغنم وخياره ﴿ ش فوله رضى الله عنه تعد على الناس بالسخل يحتمل ان يفعل هذا الامر عمر ولا يحتمل ان يفعله لانه اعتقد وجوب ذلك وقوله له اتعد علينا بالسخل ولا تأخذ منه يحتمل ان يكون ذلك قاله من لا يعتد بخلافه من لا علم عنده يحتمل ان يقوله له من لا يرى ذلك فلما قدم على عمر اخبره انه كان فعله بامر عمر ليعرفه بما عارض الناس به في امره ليرى عمر في اعتراضه ربه وان كان فعل ذلك برأيه واعتقاده وجوبه فانه اخبر عمر به ليعلمه باعتراض الناس فيما رآه ماضى عمر في ذلك ما اعتقده هو او رأى فيه رأى من اعترض عليه فمئنه منه فوافق قول عمر رضى الله عنه ما فعله سفيان ولا فزيم ذلك الناس لان الاحكام العامة التي هي مصروفة الى الامة لا يضي فيها الاماراه الامام ويؤديه اليها اجتهد به دون رأى المحكوم عليه ويجزى ذلك المحكوم عليه ان كان اخف مما يعتد وجوبه عليه ويزنه الاتياد له ان كان اقل مما يعتد وجوبه عليه ثم احتج عمر رضى الله عنه على ماصو به من ذلك وبين وجه الصواب فيه وهو نحو ما قدمناه من ان الزكاة مبنية على المساواة بين ارباب الاموال ومستحق الزكاة والتمسك بالانصاف في الغالب من الحيد والردى والوسط فلو كلف رب الماشية ان يدفع من اضلها لأضر ذلك به ولو اخذت من اردتها لم ينتفع مستحقو

﴿ ما جاء فيما يعتد به من السخل في الصدقة ﴾  
 \* حدثني يحيى عن مالك عن ثور بن زيد الديلي عن ابن لعبد الله بن سفيان الثقي عن جده سفيان ابن عبد الله أن عمر بن الخطاب بعث مسدقاً فكان يعذ على الناس بالسخل فقالوا اتعد علينا بالسخل ولا تأخذ منه شيئاً فلما قدم على عمر بن الخطاب ذكر له ذلك فقال عمر نعم تعد عليهم بالسخل يعملها الراعي ولا تأخذها ولا تأخذ الا كولة ولا الرابي ولا الماخض ولا فحل الغنم وتأخذ الجذعة والثنية وذلك عدل بين غداء الغنم وخياره

الزكاة عائد على المهر بها ولا يصح أن يؤخذ من كل شاة بعضها فعدل بين الفريقين بأن يؤخذ من  
 وسط الماشية ولذلك بنى عمر مازك لهم من جيد الماشية ولا يأخذ منها كالأكولة والربى والمأخض  
 وعمل الغنم في جنب الردى الذى لا يأخذ منه من السخلة وذات العوارف كما يحسب الجيد ولا يأخذ  
 منه كذلك يحسب الردى ولا يأخذ منه ولا يأخذ الوسط من ذلك ولا خلاف فيه بين الفقهاء إذا كانت  
 الامهات نصابا لا مبروى عن لا يعتد بخلافه إذا لا يحسب السخال والدليل على ذلك قول عمر رضى  
 الله عنه هذا بحضرة الصحابة والعلماء واخذ به صدقة الناس ولا يعلم احد قال بخلافه فان قيل فان  
 الذى انكر على سفيان بن عبد الله فعله قد خالفه فالجواب انه يحتمل ان يكون ممن لا يعتد بقوله  
 ولذلك لم يتبعه عليه غيره ولوساكن ان يكون ممن يعتبر بقوله فانه لم ينكر ان يعد السخال وانما انكر  
 ان تعد ولا يؤخذ منها فلا يجعل ذلك اعتراضا على عدم السخال خاصة ولوساكن لم لا يخفى على ما قدم  
 فان عمر رضى الله عنه لما احتج بما روى من الدليل من جهة القياس لم يراجع احد في دليله فثبت  
 انه اجماع على صحة الدليل ولما ثبت صحة الدليل ثبت صحة الحكم ودليلنا من جهة القياس ان هذا انما  
 من أصل ما يتبع في عينه الزكاة فوجب فيه الزكاة التي تجزى في أصله كماء العين (مسئلة)  
 واذا قصرت الماشية عن النصاب وكلت نصابا بالسخال عدت السخال واخذت الزكاة وقال ابو  
 حنيفة والسافى يستأنف بها حولان من يوم كل النصاب وانما يحسب بالسخال مع الامهات اذا  
 كانت الامهات نصابا والدليل على ما نقوله الحديث الذى تقدم في كتاب ابى بكر في سائمة الغنم  
 الزكاة وقول عمر المتفق عليه نعم تعد عليهم بالسخلة يجعلها الراى ولا تأخذها منهم ودليلنا من  
 جهة المعنى ان هذا انما حدث من عين مال تجب في عينه الزكاة فجاز ان يكمل به النصاب اصل ذلك  
 انما العين (مسئلة) فان كانت ابلة فصلانا كلها أو بقره محاجيل أو غنم سخلا فانه يكفى ان  
 يأتى بالنسب الواجبة عليه ان لو كانت كبارا وقال ابو حنيفة والسافى يخرج منها والدليل  
 على ما نقوله ما في كتاب ابى بكر عن فريضة رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا بلغت خسا وعشرين  
 ففيها ابنة مخاض الى خمس وثلاثين فان لم توجد ابنة مخاض فان لبون ذكر ولو لم يفرق بين الصغار  
 من الابل والكبار ودليلنا من جهة المعنى ان هذه ستون من الابل فوجب بها حقة كمالو كانت  
 زلا كلها (مسئلة) والواجب ان يؤخذ في الزكاة من الماشية الاثنت من الضان والمهر ولا يأخذ  
 الذكران الا ان يرى ذلك المصدق وبه قال السافى وقال ابن حبيب يؤخذ الذكر من الضان جذعا  
 كان أو ثنيا ولا يؤخذ الذكر من المهر لانه تيس وقال ابو حنيفة يؤخذ الذكر والاثنى من الجذع  
 والثنية والدليل على ما نقوله ان هذا من جنس الغنم لا يصلح للدر ولا للنسل فلم يؤخذ في زكاتها كما  
 دون الجذع (مسئلة) اذا ثبت ذلك فانقص عن الواجب في الزكاة على ضربين أحدهما ما يجوز  
 ان اجازة الساعى والثاني لا يجوز أصلا فما ما يجوز باجازه الساعى فهو ما يبلغ السن الواجبة في  
 الزكاة ويكون به عيب مرض أو عور أو جرب أو غير ذلك فان رأى الساعى انه أفضل من السالم  
 وأسن اخذه وان رأى فيه نقصا عن حقه تركه والضرب الثاني ما قصر عن السن الواجبة فلا يجوز  
 وان اجازة الساعى إلا على قول من رأى انجاء الغنم في الزكاة لان الدر والنسل المقصودين في الماشية  
 معدومان فيه (فرع) والسن المأخوذة من الغنم الثنى والجذع قال ابن القاسم وأشهبى في المجموعة  
 لا يؤخذ ما فوق الثنى ولا ما دون الجذع الا أن يطلع عرب المال بالفضل والسنان سواء في الصدقة  
 جائز ان فى الضان والمهر وكذلك ما يؤدى منهما من الابل ذهب ابن حبيب الى انه يؤخذ الجذع من

الشان والثمن من المعز كالنضحايا

(فصل) وقوله وذلك عدل بن غداء الغنم وخياره غداء الغنم صفارها والمراد أن لا يأخذ الساعي خيار المال ولا رديته وإنما يأخذ الوسط ص قال مالك والسخلة الصغيرة حين تنتج والى التي قد وضعت فهي ترى ولدها والمأخض هي الحامل والا كولة هي شاة اللحم التي تسمن لتؤكل وقال مالك في الرجل تكون له الغنم لا تحبب فيها الصدقة فتقول قبل أن يأنها المصدق يوم واحد فتبلغ ماتجب فيه الصدقة بولادتها قال مالك إذا بلغت الغنم بأولادها ماتجب فيه الصدقة فصيله فيها الصدقة وذلك أن ولادة الغنم منها وذلك مخالف لما أفيد منها بأشراء أو هبة أو ميراث ومثل ذلك العرض لا يبلغ ربحه مع رأس المال ولو كان ربحه فائدة أو ميراث لم تجب فيه الصدقة حتى يحول عليه الحول من يوم أفاده أو ورثه قال مالك فغذاء الغنم منها كأن ربح المال منه ش وهذا كقائل أن الغنم إذا قصر عن النصاب أنه لا زكاة فيها فإذا بلغت بولادتها قبل أن يأنها المصدق النصاب أخذ منها زكاة المصدق لأن الغنم يكمل نصابها وفي هذا مسئلتان أحدهما إن الغنم يكمل النصاب على ما تقدم والثانية أن الغنم يجمع الساعي بعد الحول فإن كل النصاب بالولادة قبل أن يصدها المصدق وجبت فيها الزكاة وإن صدقها لم بلغت النصاب بعد ذلك فلا زكاة فيها لأن ذلك ما حول آخر والاصل في ذلك ما روي عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال واعلم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنائهم فترد على فقرائهم فجعل من أحكام الزكاة أن تؤخذ منهم فإذا لم يكن لهم المال أخرج الزكاة من تجب عليه وإنما يجب عليه إذا جازله أخرجها وهو إذا صدقها الساعي ودلنا على ذلك أن هذا معنى لو تلف المال قبله لم يضمن الزكاة فوجب أن يتعلق به الوجوب كالحول (مسئلة) فإن غاب عنها الساعي حولين كان وجوب الزكاة فيها رمي فإن وجدها الساعي بيده أخذ منه الزكاة للحولين وصح وجوب الزكاة عليه فيها وإن لم يجدها بيده لم تجب عليه الزكاة لأن شرط الوجوب قد عدم وهذا إذا كان يبلديه السعاة فإذا كان يبلدا لساعي فيه فالزكاة تجب عليه في كل حول فله مضمون ووجه ذلك أن رب الماشية ساعي نفسه

(فصل) وقوله إن الغنم إذا بلغت بولادتها النصاب ففيها الزكاة وذلك أن ولادة الغنم منها على ما تقدم من أن حكمها حكم الإبهان وذلك مخالف للفائدة يريد أن الفائدة لا يكمل بها النصاب ويكمل بالنسب وقاسم مالك على أن العين منه فالبلغ الرجوع الاصل النصاب وجبت فيها الزكاة وإن لم يبلغه إلا الفائدة لم يزك حتى يحول الحول على الفائدة وهذا قياس صحيح لم يسله أن نصاب الحولين يتم ربحه وإنما سده الشافعي فمن اشترى ثمانية درهم سلعة فبها ماتا درهم ثم باعها بثماني درهم بعد أن حال الحول من يوم اشتراها فإن الزكاة فيها وهذا أصل يصح قياسا عليه ص قال مالك غير أن ذلك يختلف في وجه آخر إذا كان للرجل من الذهب والورق ماتجب فيه الزكاة ثم أضاف إليه مالا تركه ماله الذي أفاد فزك ربحه ماله الأول حين يزكبه حتى يحول على الفائدة الحول من يوم أفاده ولو كانت

حين تنتج والى التي قد وضعت وهي ترى ولدها والمأخض هي الحامل والا كولة هي شاة اللحم التي تسمن لتؤكل وقال مالك في الرجل تكون له الغنم لا تحبب فيها الصدقة فتقول قبل أن يأنها المصدق يوم واحد فتبلغ ماتجب فيه الصدقة بولادتها قال مالك إذا بلغت الغنم بأولادها ماتجب فيه الصدقة فصيله فيها الصدقة وذلك أن ولادة الغنم منها وذلك مخالف لما أفيد منها بأشراء أو هبة أو ميراث ومثل ذلك العرض لا يبلغ ربحه مع رأس المال ولو كان ربحه فائدة أو ميراث لم تجب فيه الصدقة حتى يحول عليه الحول من يوم أفاده أو ورثه قال مالك فغذاء الغنم منها كأن ربح المال منه ش وهذا كقائل أن الغنم إذا قصر عن النصاب أنه لا زكاة فيها فإذا بلغت بولادتها قبل أن يأنها المصدق النصاب أخذ منها زكاة المصدق لأن الغنم يكمل نصابها وفي هذا مسئلتان أحدهما إن الغنم يكمل النصاب على ما تقدم والثانية أن الغنم يجمع الساعي بعد الحول فإن كل النصاب بالولادة قبل أن يصدها المصدق وجبت فيها الزكاة وإن صدقها لم بلغت النصاب بعد ذلك فلا زكاة فيها لأن ذلك ما حول آخر والاصل في ذلك ما روي عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال واعلم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنائهم فترد على فقرائهم فجعل من أحكام الزكاة أن تؤخذ منهم فإذا لم يكن لهم المال أخرج الزكاة من تجب عليه وإنما يجب عليه إذا جازله أخرجها وهو إذا صدقها الساعي ودلنا على ذلك أن هذا معنى لو تلف المال قبله لم يضمن الزكاة فوجب أن يتعلق به الوجوب كالحول (مسئلة) فإن غاب عنها الساعي حولين كان وجوب الزكاة فيها رمي فإن وجدها الساعي بيده أخذ منه الزكاة للحولين وصح وجوب الزكاة عليه فيها وإن لم يجدها بيده لم تجب عليه الزكاة لأن شرط الوجوب قد عدم وهذا إذا كان يبلديه السعاة فإذا كان يبلدا لساعي فيه فالزكاة تجب عليه في كل حول فله مضمون ووجه ذلك أن رب الماشية ساعي نفسه

الاجتناس مساواة أخذها منها أو اتاهها من غيرها وذلك بأن تكون غفيرة كلها بما لا يجوز في الزكاة  
فإنه شاة من غيرها فإن ذلك سقط عنه حكم الزكاة في عينها وكان بمنزلة أن يعطيا منها ان اقتصرت  
بذلك عن النصاب قلله أشهب وابن نافع في المجموعين واداب سحنون عن مالك (مسئلة) فإن غالب  
الساعي عن ابل فلا يتناول تركي مجتسها ولو تفرجتها فاض كانت تركي مجتسها مثل أن تكون  
خسة وعشرين مائة فقتجب فيها بنت مخاض فانه تركيها لا اول عام بنت مخاض فإن كانت فيها  
وأخذها مناز كالمساير الاغوام الغنم وان لم يأخذ منها كالمساير الاغوام بنات مخاض والفرق  
بينها وبين الغنم ان الغنم لا تركي الاجتناس والا بل تارة تركي مجتسها وتارة بنت مجتسها فاذا أخذ من  
أعياها نقص بذلك النصاب وإذا أخذ من غيرها لم ينقص بذلك النصاب وكان بمنزلة أن تركيها الغنم  
فانه يؤخذ منها الغنم جميع الاغوام ولا ينقص في ذلك النصاب ولو بيع فيها الكثير من الابل وما  
ينقص من الفرض

(فصل) وقوله فان لم يأخذ منها شاة حتى حاكمت الماشية كلها وأصارت الى ما لا يجيب فيه الصدقة يريد  
لنقصها من النصاب فانه لصدقة عليه في شيء من ذلك ويبطل ما قبل ذلك من الزكوات التي كانت  
تجب فيها لو جاء المصدق ولا ضمان عليه فباحك من ماله ما قدمه من أنه ليس بضامن لان الزكاة  
في الماشية لا تصيب الا لحي الساعي وقد تقدم القول فيه وهذا اذا لم يكن فارعا غشيه (مسئلة) فان  
فرضا غشيه فوجده الساعي بعد اوائه فانه يأخذ منه الزكاة لجميع الاغوام على ما كانت عليه في كل  
عام هذا قول جمهور أصحابنا الا أشهب فانه قال اذا زادت الغنم على ما كانت عليه زكاهما لكل عام  
على ما وجدها عليه وان نقصت الغنم عما كانت عليه زكاهما لكل عام على ما كانت عليه وجه القول  
الاول ان ضمان الزكاة لتعديده بالقرار فانه يضمن من الزكاة في كل عام على حسب ما وجبت عليه  
فكنازعه ضمانها ان نقصت كذا لا يلزمه اخراج الزكاة للزيادة اذا زادت وجه قول أشهب انه  
لا يكون أحسن حال من الذي ذنب عنه الساعي من غير فرار فانه اذا زادت عنده الماشية زكيت  
لسائر الاغوام على ما هي عليه من الزيادة وهو غير متعدي فكان أخذها من الفار المتعدي أولى قال  
القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وهذا عندى منه على وجه الاستحسان والقياس ما تقدم (فرع)  
اذا ثبت ذلك فانه يبدأ بالأخذ من غنم الهارب عن آخر الاغوام هذا الذي رواه ابن حبيب عن مالك  
وقاله أصبح وقال عيسى عن ابن القاسم يبدأ بالأخذ من أول عام ومثال ذلك أن ينسب ثلاثة اغوام  
ثلاثمائة شاة ثم يجده الساعي في العام الرابع بيده شاة فعلى ما رواه ابن حبيب يؤخذ منه عن هذا  
العام عشر شاة ثم يؤخذ منه عن الثلاثة الاغوام المتقدمة تسع شاة ثم يؤخذ منه للعام الرابع تسع  
شاة لان نصاب الالف قد نقص أخذ زكاة الاغوام المتقدمة وجه قول مالك ما احتج به أصبح من  
أنه ضامن بتعديده بالقرار بزكاة كل عام فانما وجب تعلقه بذمة بدل على ذلك انها لو تلفت لوجب  
عليه ضمانها فاذا ثبت تعلقه بذمة لم ينقص نصاب الالف وكان عليه أن تركي لأحر عام ألف شاة وجه  
قول ابن القاسم ان هذه زكاة تتعلق بالعين وانما يضمنها بالتعدي بمعنى انها ان تلفت كان عليه بدلها  
فأما مع وجودها حكم الزكاة متعلق بها وليس عليه غيرها كالغاصب اذا غصب عينا من غنم وغيرها  
ثم وجدها صاحبها كان حقه متعلقا بها دون ذمة الغاصب (فرع) فان غالب ابن حبيب عن ابن  
بيدة القاسم اذا غوام فقال اهل المنزل ابن حبيب في هذا العام فهل يصدق أم لا روى ابن حبيب عن ابن  
الماجنون وغيره من أصحابنا انه لا يصدق في ذلك يؤخذ منه صدقة سائر الاغوام على ما هي عليه  
الآن وروى ابن سحنون عن أبيه انه يصدق في ذلك وجه القول الاول ان هذا قد ظهر كدبه وبين

قراره من الزكاة فلم يعتبر بقوله ووجوه قول سحنون ان الزكاة لا تجب عليه الا بقراره او بيئته بنت عليه وليس فسقه بالنسبة يعضى عليه الدعاوى دون بيئته كالذى عرف بجحد أموال الناس

﴿ انتهى عن التضييق على الناس في الصدقة ﴾

ص ﴿ مالمث عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن القاسم عن محمد بن عاصم عن زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت مر على عمر بن الخطاب بنعم من الصدقة فرأى فيها شاة حافلا ذات ضرع عظيم فقال عمر ما هذه الشاة فقالوا شاة من الصدقة فقال عمر ما أعطى هذه أهلها وهم طائعون لا تقتنوا الناس لا تأخذوا حررات المسلمين كبوا عن الطعام ﴾ ش فو له سامر على عمر بن الخطاب رضى الله عنه فممن من الصدقة يدل على انه قد ينقل بعض ماشية الصدقة عن موضعها اذا استغنى أهلها الى موضع آخر من الحاضرة وغيرها حيث تكون الحاجة وذلك ان أحق المواضع بالزكاة موضع تؤخر فيه وفي زكاة الماشية ثلاثة ابواب أحدها في ابان أخذها منها والثاني في موضع تؤخر فيه الصدقة والثالث في موضع تفرق فيه

( الباب الاول في ابان أخذ الصدقة من الماشية )

فأما ابان الخروج لأخذ الصدقة فهو وقت طلوع الترابيع طلوع الفجر وهو ابان تجتمع فيه الماشية على المياه لعدم المياه في الجبال والقفار من بقايا الامطار لان ذلك أهون على المصدقين وأمكن لاجتماع الناس دون مضرة ولا مشقة تلحقهم في تركهم للكلأ والرى والسرحر للاجتماع للصدقة ولأن الماشية حينئذ لا مضرة للانتقال بها لقوة تسليها وقال الشافعي ان وقت خروج الساعي وجميع الناس هو في شهر المحرم متى كان من كل سنة والدليل عليه ما قد سنده ( فرع ) اذا ثبت ذلك فان حكم البلاد على ضربين ضرب لم تجر العادة بخروج السعاة البسلة بعده . يسلم في كتاب ابن سحنون ان حول هذه الماشية من يوم أفادها عراب أو غيره يخرج زكاتها كزكاة العين وقال في الاسير يكتب الماشية بأرض الحرب ان حكمه حكم من تخلف عنه الساعي فاذا خلاص بها زكاتها لماضى السنين وقال القاضي أبو الويل رضى الله عنه والقياس عندي ان يكون حكمه حكم من لم تجر العادة بخروج السعاة اليه يخرج زكاة ماشيته كما يخرج زكاة العين وانما فرق بينهما من تقدم ذكره لان الاسير معتقد للخروج الى موضع الساعي متى أمكنه بخلاف من لا يأتية الساعي لبعده سكنه فانه لا يعتد بالخروج اليه والله أعلم وأحكم ( فرع ) وأما الضرب الثاني فمن جرت العادة بخروج السعاة اليه فانهم يخرجون في سنة الخصب وأما سنة الجلب في المجموعه عن أشبه قال مالك لا يبعثون في سنة الجلب وروى عنه لا يؤخر السعاة في سنة الجلب وان عجزت النعم وجه القول الاول ما احتج به مالك انه ان خرج الساعي في عام جذب فاعا يأخذ ما لا يجب فان بيع فلا يمن له وذلك بجحظ بأرباب الاموال ولا ينفع المساكين ووجه القول الثاني ان هذا معنى لسبب عيب الماشية فلا يمنع أخذ الصدقة كمرض الماشية ( فرع ) فاذا قلنا يخرج السعاة في الجلب فقد تقدم من قول مالك ما يقتضى انه يأخذ من العجائ عجايفا قال محمد بشرى له ما يطيه وجه القول الاول ان صفة النعم في العجض لا تنقل الزكاة الى غير عيها كالأوكات سبانا ووجه قول محمدان العجض عيب فيها كالأوكات ذات عوار

﴿ انتهى عن التضييق على الناس في الصدقة ﴾

﴿ حدثني يحيى بن مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن القاسم بن محمد عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت مر على عمر بن الخطاب بنعم من الصدقة فرأى فيها شاة حافلا ذات ضرع عظيم فقال عمر ما هذه الشاة فقالوا شاة من الصدقة فقال عمر ما أعطى هذه أهلها وهم طائعون لا تقتنوا الناس لا تأخذوا حررات المسلمين كبوا عن الطعام ﴾

## ( الباب الثاني في الموضوع الذي تؤخ فيه الصدقة )

أما موضع أخذ صدقة الماشية في موضع الماشية وليس على أرباب الماشية نقلها وحملها إلى المصدق والدليل على ذلك المشهور من فعل النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يبعث أصحابه مصدقين إلى الجهات ولا أمر الناس بحلب مواشيهم إلى المدينة فيقولون هو تصدق بها بنفسه ومن هذا المعنى أن الضرورة على أرباب الماشية في جلبها وجمعها للصدقة أشد من الضرورة على المصدقين في طوافهم على المواشي (مسئلة) وكذلك زكاة الحلب يخرج البقي في مواضعه ويأخذ من الناس حيث حمده ولا ذرناه ولما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال وأعلمهم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم فإذا كانت تدفع إلى فقراء الجهة التي أخذت بها فلا معنى لنقلها ثم ترد إلى موضعها ودليلنا من جهة المعنى أن في تكليفهم حله زيادة عليهم في الزكاة مما لم تكن له دابة ولا مال غير ما أصابه من الطعام فيؤدي ذلك إلى أن يؤخذ منه نصف ما حمده أو أكثر

## ( الباب الثالث في الموضوع الذي يفرق فيه الزكاة )

أما موضع تفريق الزكاة فإنه حيث تؤخذ من أربابها الآن يكون موضع لا فقر أغنياءه فإن كان بالموضع فقراء فلا يخلو أن يكون أهل ذلك الموضوع أشد حاجة من غيرهم أو حاجتهم كحاجة غيرهم أو تكون حاجتهم غيرهم أشد فإن كانت حاجتهم أشد أو مساوية لحاجة غيرهم فأهل موضع الصدقة أولى بصدقتهم حتى يغنوا أو لا ينقل منها إلا ما فضل عنهم وإن كانت حاجتهم غيرهم أشد فروس الصدقة بموضعها بمقدار ما يرى الإمام وينقل سائرهما إلى موضع الحاجة هذا المشهور من مذهب مالك وفي المجموع تروى ابن وهب وغيره عن مالك لأبى أن يبعث الرجل ببعض زكاته إلى العراق ثم إن هلك في الطريق لم يضمن فإذا كانت الحاجة كدرة موضعه أحببت أن لا تتبع وهذا اباحة لإخراج الزكاة عن موضعها وبه قال أبو حنيفة وقال الشافعي لا يجوز نقل الصدقات عن مواضعها والدليل على ما نقله قوله صلى الله عليه وسلم فأعلمهم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم فإن قيل بأن هذا يقتضي نقلها من عدن إلى اليمن لأنه خاطب بذلك أهل اليمن وعدن من اليمن فالجواب أن المراد بذلك أن تؤخذ من أغنياء من بهله بذلك فترد على فقرائهم ومعلوم أن معاذًا كان يخاطب بذلك أهل كل بلد فيقتضي ذلك رد زكاة أغنيائه على فقرائه ودليلنا من جهة القياس أن هذا نقل صدقته إلى غير بلدنا فلم يجوز له تفرقها مع وجود الحاجة ببلد الصدقة أصله إذا تولى قسم ذلك بنفسه من غير أن الإمام وجبروا به ابن وهب قوله تعالى إنما الصدقات للفقراء والمساكين الآية ولم يخص بلدًا دون غيره ومن جهة القياس أن هذا مال الزم إخراجها على وجه القرية فلم يخص بفقراء بلد دون بلد آخر ككفارة الأيمان (فرع) فإذا قلنا باختصاص إخراجها بموضع المال في كتاب ابن مهنون من كانت له أربعون شاة بأربعة أقاليم عشرة بالاندلس وعشرة بأفريقية وعشرة بمصر وعشرة بالعراق وكان الولاية عدولاً فإنه يزم أن يصبرهم بذلك ويدفع إلى كل أمير ربع شاة في شاة يشاركه فيها وأن دفع اليربع قيمة شاة أجزأه وإن كان الولاية غير عدول فليخرج هو ما يزمه على ما علمت وإن كان له خمسة أواق في بلاد متفرقة فليعط كل أمير زكاة ماله ببلده فإن لم يكونوا عدولاً أخرج هو ما يزمه عن جميع ذلك يريد في كل بلد زكاة ماله فيه والله التوفيق (فرع) فإن قلنا أنه لا يجوز نقلها من بلد إلى بلد إلا لعدول فإنه لأبى أن ينقل زكاته إلى ما يقرب ويكون في حكم موضع وجوبه لأن ذلك من موضع وجوبه لأنه لا يزمه أن يخصص بذلك

أهل محلة ولا جـ ١٠٠ مل يجوز له أن يؤثر أهل الحاجة من أهل بلده فكذلك ما قرب منها وروى ابن  
 نافع عن مالك أن ذلك أن يكن على إميل فلا بأس أن يحمل من زكاته إلى ضعفاء عنده بالخاصة  
 وقال سنون أن كان ذلك في مقدار لا تنصرف فيه الصلاة وإماما تنصرف فيه الصلاة فلا تنقل إليه  
 الزكاة (فرع) فإن قلنا وبنا رواية المنع فقد قال سنون لا يجوز له وقال أبو بكر بن البلاء إنما  
 ذلك على الاستحسان ويجزئه ذلك فإن تلف في الطريق فإنه يضعها على هذه الرواية وأما على رواية  
 ابن وهب فلا ضمان له وهو قال ابن المواز (مسئلة) فإذا قلنا أن ذلك يجوز أتمداً والحاجة فتى  
 يجوز ذلك قال ابن المواز إنما يرسل بها قبل عملها بقدر ما يمكن حولها عند وصولها ووجه ذلك  
 أنه إن أرسلها بعد حولها فقد أسكها وأخرها بعد الحول مع استحسان من ذلك وهو من التعدي الذي  
 يلزم به الضمان قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه أنه إنما يجوز له إرسالها بعد الحول ووجوب  
 الزكاة في المال ووجه ذلك أنه لم يجب عليه الزكاة بعد وقد تنقص عن النصاب بفعله أو بغير فعله  
 ووجه آخر أنه لا يجب على الإنسان أن يدفع زكاته له لأول من يلقاه هديك المال الحول ولا يتطوع  
 الفجر من يوم يكمل الحول وجوباً يكون متأخراً عن ذلك ساعة واحدة متعدياً وإنما يكون متعدياً  
 بتأخير مدة يظهر بها حكم التعدي والأغفال (مسئلة) فإذا احتاج الإمام إلى نقله من بلد إلى  
 بلد فمن أين تكون مؤنة ما ينقل منها روى ابن القاسم عن مالك يستكرى عليها من النوى وقال ابن  
 القلاء لا يستكرى عليها من النوى ولكن يبيعها في هذا البلد ويتابع موصفاً في بلد تفرقها وجه  
 قول مالك أن النوى لناواب المسلمين فجب أن يحمل هذه الزكاة والاتباع في موضع الفنى عنها  
 لأن بيعها في موضع الفنى عنها واتباعها في موضع نفاقها يذهب أكثرها ووجه قول ابن القاسم أن  
 الزكاة حق الفقراء ولنوى معهم خاصة فلا يجب أن يتم بالنوى التي لا يتخص بهم وإنما ثبت لهم  
 من الزكاة مقدار ما يخص بهم منها بعد البيع والاتباع وهذا أحوط من التفرع بها في الطريق  
 (فصل) وقولها فزنى فيها شاة حافلاً الحافل التي اجتمع الذين في ضرعها فعظم ضرعها لذلك  
 ولما كان عليه في أصل الحلقة فقال عمر لما علم أنها من الصدقة ما أعطى هذه أهلها وعظمها مؤن يريد  
 أن أهلها كرهوا إعطائها لما رأى من كرمها وكثرة لبنها وإن نفس من كانت عنده غريبة باعها  
 في الأغلب من أحوال الناس ثم قال لا تشنوا الناس الفتنة في أصل اللغة الاختبار أنها استعملت  
 فيما يصرف الناس من الحق إلى الباطل

(فصل) وقوله لا تأخذوا خزائن المسلمين الخزائن واحدة حاضرة وقوله نكبوا عن الطعام أى  
 أعدوا بأجدهم عما يكون منه الطعام لأرباب الحيوانى فإن نفوسهم لا تطيب بها فلا يجب ذلك عليهم  
 والأصل في ذلك حديث معاذ بن جبل وفيه قوله صلى الله عليه وسلم وتوق كراشم أموال الناس وأتى  
 دعوة المظلوم وليس في حديث عمر رضي الله عنه أنه رد تلك الشاة الحافل ويحتمل أن يكون قد أتم  
 أن صاحبها قد طمأن بها نفسه والله أعلم وأحكم صـ مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى  
 ابن جبال أنه قال أخبرني رجلان من أشجع أن محمد بن مسلمة الأنصاري كان يأتيهم مصداقاً فيقول  
 رب المال أخرج إلى صدقة مالك فلا يقود إليه شاة فيها وفاء من حقه الأقبليها شـ قوله أن محمد  
 ابن مسلمة الأنصاري كان يأتيهم مصداقاً المصدق الآخذ للصدقة العامل عليها فيقول رب المال أخرج  
 إلى صدقة مالك وهذا إلى سبيل التفويض له وهو من السنتان الاختيار إليه وأنه من أخرج إليه  
 شاة ساجدة يجوز مثل سنائي الزكاة أن يأخذها لأن التبعين لرب الماشية دون المصدق صـ قال

• حدثني عن مالك عن  
 يحيى بن سعيد عن محمد  
 ابن يحيى بن جبال أنه  
 قال أخبرني رجلان  
 من أشجع أن محمد بن مسلمة  
 الأنصاري كان يأتيهم  
 مصداقاً فيقول رب المال  
 أخرج إلى صدقة مالك  
 فلا يقود إليه شاة فيها وفاء  
 من حقه الأقبليها • قال





والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي إرقاب والغارمين وفي حبل الله وابن السبيل فهذه ثمانية أصناف يجوز وضع الصدقات فيها ولا يجوز وضعها في غيرهم لقوله تعالى إنما الصدقات لأهلها لا ينفقها المحصر وهذا يقتضي نفي إعطاء الصدقات لغيرهم فأما الفقراء والمساكين فاختلص الناس فيها فقال مالك إن الفقراء الذين له البلغة من العيش لا تقوم به والمساكين الذين لا شيء له فالمساكين أسوأ حالا من الفقراء وقال أبو حنيفة وفي العتبية من رواية عبد الملك بن الحسن عن ابن وهب الفقراء المتعفف عن السؤال مع حاجته والمساكين الذين يسأل على أبواب الطرق وهو السائل وهذا يقرب من قول مالك وقال الشافعي إن الفقراء أسوأ حالا من المساكين ويقولنا قال جماعة من أهل اللغة وأنشد في ذلك ابن قتيبة

أما الفقراء الذين كانت حالوتهم \* وفق العيال فلم يترك له سب

فجعل للفقير بلغة من العيش ومن جهة المعنى إن المساكين مأخوذ من السكون والفقير مأخوذ من كسر الفقار والذي سكن فلا يتحرك أشد ضعفا من المكسور الفقار لأن ذلك متحرك وقال أبو الحسن الأفش الفقيه مشتق من قولهم فقرت له فقرة من مال أي أعطيت فالفقر على هذا الذي له قطعة من مال (مسئلة) إذا ثبت ذلك فإن صفة الفقير الذي يأخذ الصدقة حكى ابن الموار عن مالك أنه قال يعطاهم من أربعون دينار أو راس وراسان إذا كان كثير العيال وهذا يقتضي أن المراهق في ذلك قدر حاجته في نفسه وعياله دون النصاب وروى المفيرة عن مالك أنه قال إذا كان يفضل له من ثمن داره عشرون دينارا لم يعط من الزكاة وهذا يدل على مراعاة النصاب وبه قال أبو حنيفة وجه الرواية الأولى أن الفقي مختلف باختلاف من أضيف إليه من الناس من يكون له المال ولا يقدر على التصرف والسؤال فلا يكتفي ما يكفي من يقدر على التصرف والابتدال ومنهم من يكون له العيال الكثير والولد من لا يستطيع أن ينفرد بالقبليات دونه فلا يكتفي ما يكفي المفرد وإذا العيال اليسير فيجب أن يكون غني المفرد المتكمن من التصرف في غير غنى المعيل الذي كان لا يمكنه التصرف وهذا كما يقول في الاستطاعة المقبرة في الحج ووجه الرواية الثانية ما روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال وأعلمهم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم فاختار أن الذي يؤخذ منهم غير الذي يدفع إليهم وقد أجمعنا على أن من كان له عشرون دينارا وله عيال يؤخذ منه الزكاة فيجب أن لا تدفع إليه ومن جهة المعنى إن هذا غنى يؤثر في وجوب الزكاة فوجب أن يؤثر في المنع من أخذها كالنصاب (مسئلة) وليس من صفاته الضعف عن التكسب والعمل رواه المفيرة عن مالك وقال الشافعي لا يعطى القوي على الكسب وإن لم يكن له مال والدليل على ما نقوله قوله تعالى إنما الصدقات للفقراء والمساكين الآية وهذا عام فصله على عمومها لا ما خصه الدليل ودليلنا من جهة السنن ما روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال وأعلمهم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم (مسئلة) ومن صفات الفقير المستحق للزكاة أن لا يكون من آل محمد صلى الله عليه وسلم وهذا قال أبو حنيفة والشافعي وذكر القاضي أبو الحسن أن من أصحابنا من قال يحل لهم الصدقات الواجبة ولا يحل لهم التطوع لأن المنفعة قد تمتع فيها ومنهم من قال يحل لهم التطوع دون الغرض وكان شيخنا رحمه الله يريد بأبكر الأهرى يقول قد حلت لهم الصدقات كلها فرفضها ونظلم وجه القول الأول قوله صلى الله عليه وسلم الحسن وقد جعل تمر من الصدقة في فيه ما علمت أن آل محمد لا ياكلون الصدقة (فرع) فإذا قلنا برواية المنع فقد روى ابن حبيب في شرح الموطأ

عن مطرف وابن الماجشون وابن نافع وأصبح ابن جميع الزكوات الواجبة كلها وصدة التطوع  
 محرمة عليهم وقد تقدم ذكر القاضي أبي الحسن للخلاف في ذلك وما ذكره من أن صدة التطوع  
 يجوز لم دون الفرض هرواية أصبغ عن ابن القاسم في العتبية ( فرع ) ومن ذوو القربى  
 الذين لا يحمل لهم الصدة قال ابن القاسم هم بنوها هم خاصة به قال أبو حنيفة إلا أنه يستثنى في أبي  
 لهب وقال أصبغ هم عشيرته الأقرى بون نادهم حين أنزل الله تعالى وأندر عشيرتك الأقرى بين وهم  
 آل عبد المطلب وآل هاشم وآل عبد مناف وآل قصي وبنو غالب وقال الشافعي هم بنوها هم  
 وبنو المطلب وقول ابن القاسم أظهر لآل آل إذا وقع على الأقارب فأما تناول الأدين  
 وروى عيسى عن ابن القاسم من أعطاه بني هاشم لم يجزئه ( فرع ) وهل يدخل فيه الموالى قال  
 ابن القاسم في العتبية لا يدخلون فيه وقال ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون وابن نافع وأصبغ  
 مواليسهم مثلهم حرمت عليهم صدة الفرض والتطوع قال أصبغ احتجبت على ابن القاسم  
 بالحدث موالى القوم منهم فقال قد جاء حديث أن ابن اخت القوم منهم فكذلك حديث الموالى  
 وأما تفسير موالى القوم منهم في الحرمة والبر منهم بهم كافي بتفسير الحديث أنت ومالك لا يملك بردي  
 البر والطواغيت لا في القضاء والنزوم ( مسألة ) وأما العاملون عليهم الذين يخرجون لأخذ  
 الصدقة فروى أشهب عن مالك يعطون بقدر المسعى في قربه وبعده وبقدر غناه لأنه أنما يأخذ على  
 وجه العوض عن عمله الآن حقه متعلق بما عمل فيه إن كان مؤمناً وإن كان كافراً أساء من استعمله  
 في الصدقة واسترجع ما أخذ منها وأعطى أجره من غير ما حتى ذلك محمد عن ابن القاسم ووجه  
 ذلك أن الصدقة لا يجوز صرفها إلى غير المسلمين ( مسألة ) وأما المؤلفه قلوبهم فهم قوم ذوو وعد  
 وسعة وقدره على الأداء أجابوا إلى الإسلام ولم يتمكن من نفوسهم هذا الذي قاله شيوخنا  
 ويحصل عندى أن يكون الإيمان تمكن من نفوسهم غير أن الطاعة لاحكامه لا تفسكن من  
 نفوسهم فكان النبي صلى الله عليه وسلم يستألفهم بالعطاء ويحبب إليهم الإيمان ويكف به أذنيهم وقد  
 انقطع هذا الصنف لما نشأ الإسلام وكثر ( مسألة ) وأما الرقاب فهي أن يشتري من زكاة الأموال  
 رقاب روى ابن المواز عن ابن القاسم لا يجزئ العتق من الزكاة إلا من يجزئ في الرقاب الواجبة بر  
 من الإسلام والسلامة قال عنه ابن حبيب فإن فعل أعاد قال ابن حبيب لا بأس أن يعتق من زكاته  
 أمي أو أعرج أو مقعداً وإنما المعنى في قوله تعالى وفي الرقاب فكأبها وفي العتبية عن ابن وهب  
 وفي الرقاب قال المكتبتين وقد قال مطرف عن مالك لا بأس أن يعطى من زكاته المكتبتين ما ينم  
 بعقته أو في قطعة مدبر ما يعق به وهما لا يعتقان في الرقاب الواجبة وجه قول ابن القاسم أنه عتق  
 بنفسه على وجهه إذا وجب فاعتبرت فيه السلامة كالعتق في الكفارة ووجه آخر أن ما اعتبر في  
 الكفارة اعتبر في عتق الزكاة كالأسلام ( فرع ) إذا ثبت ذلك فإن من أعتق من الزكاة يعقون عن  
 جميع الإسلام ويكون الولاهم فإن أعتق أحدهم من زكاته ماله رقاباً أو عتقه ليكون الولاهم لم يجزئه  
 عن زكاته في رواية ابن القاسم وقال أشهب يجزئه وولاه للمسلمين وجه قول ابن القاسم أنه قد  
 اضيقك حين أبقي الولاهم وإنما يجزئ من ذلك أن يكون الولاه للمسلمين ووجه قول أشهب أنه  
 يجزئه من أمر عبده أن يعتق رقبته أو يذبح أو ضعيته فأنفذ ذلك عن نفسه فإن ذلك يجزئ الأمر  
 ( مسألة ) وأما الغارمون فذكر القاضي أبو عثمان مذهب مالك أن من أدا في غير سنة ولا فساد  
 ويكون معهم أموال هي بأزادتهم فيعطون ما يقضون به دينهم وإن لم يكن لهم فواء ففراء

غارمون فاعطوا بوصفين جميعا وقال أبو جعفر الداودي اختلف قول مالك في الغار مرة قال يعطى اذا كان محتاجا مرة وشيئا ان لا يغار ان لا يأخذ ما اعطى وان كان بيده كفاي دينه وأكثر منه ولا ينصح وجها حكاها القاضي أبو محمد قوله تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة فلو فهم وفي الرقاب والغارمين فذكر الغارمين مع الفقراء وعطفهم عليهم وهذا يقتضي انهم غيرهم (فرع) ويجب ان يكون هذا الغارم على هذا الوجه من تنجز حاله بأخذ الزكاة أو يتغير بتركها وذلك بان يكون ممن له أصول يستلها ويعتمد عليها فتركه دين يلجئه الى بيعها ويعلم انه اذا باعها خرج عن حاله فهذا يؤدى دينه من الزكاة وأما من كان على حالة من الابتذال والسعي فأراد ان يشتري أموال الناس ليكون شهادين في ذمته فيكون غارما ما يؤدى عنه من الزكاة فلا يجوز ذلك لان الغرم عن هذا لا يبرحاله ولا يضطره منعه من الابتذال الى الخروج عن عاداته وللخروج عن العادات تأثير في اسقاط العبادات كالاستطاعة في الحج (مسئلة) وأما قوله تعالى في سبيل الله فهو الغزو والجهاذ فله مال وجهور الفقهاء وقال ابن حنبل حوالج والدليل على ما نقوله ان هذا اللفظ اذا أطلق فان ظاهره الغزو ولذلك قال تعالى وقتلوا في سبيل الله ولا خلا في أن المراد به الغزو والجهاد (فرع) اذا ثبت ذلك فانه لا بأس ان يعطى من الزكاة للغازي وان كان معه ما يغنيه وهو غنى يده وان لم يأخذ ذلك فهو أفضل له هذا قول مالك وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة لا يعطى للغازي الغنى شي من الصدقة ولا يحل له أخذها والدليل على ما نقوله تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها في قوله عز وجل وفي سبيل الله وابن السبيل وهو عام في كل من كان في سبيل الله ودليلنا من جهة القياس ان هذا يأخذ الصدقة حاجتنا اليه فيجازه له أخذها مع الغنى كالعامل (مسئلة) وأما ابن السبيل فهو المسافر قال ابن وهب في الغنية هو الذي لا يجود بانه ولا ما يكرهها به وقال شيوخنا العراقيون ابن السبيل يكون مستد السفر وقد يكون مستد بانه فلما المبتدئ لسفره فهو الغريب يكون بالبلد له فيه مدة ثم يرد الى وطنه فهذا مبتدئ لسفره وأما المستديم فهو الذي يكون في انشاء سفره فلا خلا في نعلمه في انه يجوز دفع الزكاة الى مستديم السفر وأما مبتدئه فقال مالك والشافعي يجوز دفع الزكاة اليه ومنع ذلك ابو حنيفة والدليل على صحة ما ذهبنا اليه ان هذا من بدالسفر فيجازه له أخذ الزكاة كالمستديم وتبين ذلك ان المستديم السفر انما يأخذ للمستقبل وأما الماضي فلا اعتبار به (فرع) اذا ثبت ذلك فانه يجوز له أخذ الزكاة وان كان معه ما يغنيه وكان غنيا ببلده روى هذا عن مالك وروى عنه ابن نافع ان يجوز له ذلك اذا لم يكن له ما يغنيه وكان غنيا ببلده وبه قال أصحاب وجه القول الاول قوله تعالى وابن السبيل وهذا عام ودليلنا من جهة القياس ان هذا صنف يجوز صرف الزكاة اليه لمشي سفره فيجازه له ان كان معه ما يكفيه كالمسافر وأما اذا لم يكن معه ما يغنيه فانه يأخذ وان كان غنيا ببلده لانه لا يلزم ابن السبيل ان يتسلف اذا كان غنيا ببلده ولانه لا يلزمه ان يشغل ذمته ولانه لا يقدور على ابرائها

(فصل) وقوله ان ذلك لا يكون الاعلى وجه الاجتهاد من الوالى لم يشترط أن يكون الاجتهاد للخليفة بل جعل فيه حظا من يلبسه وهذا الان والى كل بلد أعلم بوجود مصالحه الخاصة فذلك كان

الاجتهاد فيه اليه

(فصل) وقوله فاي الاصناف كانت فيه الحاجة والعدد أو رذلك الصنف بقدر ما يرى الوالي بر يد بالحاجة أن يكونوا أشد فقرا من غيرهم وأكثر عددا وأقل مرافق والانبار يكون على ضربين أحدهما أن يعطى صنف الحاجة الأكثر ويعطى غيرهم الأقل والثاني أن يعطى صنف الحاجة الجميع ولا يعطى غيرهم شيئا وذلك جائز عند مالك وبه قال أبو حنيفة وقال الشافعي لا يجوز مع وجود الاصناف إلا أن يدفع إلى جميعهم فإن عدموا جاز أن يدفع الجميع إلى من وجد إلا العامل فلا يجوز دفع الجميع إليه والدليل على صحة ما ذهب إليه مالك قوله صلى الله عليه وسلم فاعلمهم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم ودليلنا من جهة القياس أن هذه صدقة يجب صرفها إلى الفقير فجاز أن يخصص بها كالكفارات

(فصل) وقوله عسى أن ينقل ذلك إلى الصنف الآخر بعد عام أو عامين بر بد العطاء لاجل الحاجة لأن الشدة والحاجة لا تبقى على حال واحدة بل ينتقل من قوم إلى قوم ويكون العطاء لكل انسان بقدر حاجته وكثرة عياله وقلة تصرفه وقلة سؤاله وما يعرف من صلاحه وليس لذلك حدا بما هو على قدر الاجتهاد فاما كثرة العيال فإن حاجته من ثلثه نفقتهم أكثر وغنا ما يدفع إليه عنه أقل ولأن كل واحد من عياله من أهل الصدقة وإذا كانت نفقته تعجب على من لا مال له فارت ذلك وجوب أن ينفع به ولا يخفى عنه وما قبله التصرف في شأن الفقير الذي له التصرف أقدر على الاكتساب وتفيقه ما يعطى من الزكاة والاستثناء عن غيره الذي لا تصرف له ولا قدرة به على الاكتساب فهذا يسمع إليه الضياع ويتعجل اتلاف ما يسيده فكان أولى بالزيادة وأما السؤال فإن في السؤال نوعان الأول اكتساب السائل يستعين بسؤاله والذي لا يسأل يشتد أمره فيجب أن يراعى العطاء والسؤال مكره والأضرورة فيجب أن يعان هذا الذي لا يسأل على ما التزم من ترك السؤال وأما صلاح الحال فروى المغيرة عن مالك بن أنس أن الفقير الصالح لحسن حاله ولا يمنع لسوء حاله ويعطى القوي البدن ولا يمنع لقوة بدنه وهذه الصفات مذكورة في قوله تعالى للفقراء الذين أحصروا في سبيل الله لا يستطيعون ضرب باقى الأرض بحسبهم الجاهل أغنياه من التعفف تعرفهم بسيماهم لا يسألون الناس الحافا وماتنفقوا من خبر فإن الله به عليم (مسئلة) لو كم يعطى من الصدقة روى على بن زياد وابن نافع عن مالك ليس في ذلك حدا وإنما هو على اجتهاد المتولى قبل فيعطى الفقير قوت سنة ثم يزده فقال ذلك بقدر ما يرى القاسم وقد يقل المساكين وتكثر الصدقة روى عن المغيرة يعطى أقل من النصاب ولا يبلغه وجه الزكاة الأولى أن أحوال الناس تختلف بما ذكر من الصفات فيعطى كل انسان بقدر حاجته وإن كان ذلك أكثر من عشرين دينارا كقضاء دين الغريم ووجه الزكاة الثانية أن الشرع يعترف بين من يأخذ الصدقة وبين من يدفع اليه وقررت أخذها من الغنى الذي له عشر ون دينارا وإن الصدقة تعطى للفقير فجيب أن لا يعطى لمن ملك عشرين دينارا لأن ذلك حدين الغنى والفقير (مسئلة) وصفة إعطاء الصدقة أن يخرجها المصدق من يده ولا يجلسها عنده ويقرعها على من تصدق بها عليه قاله المغيرة عن مالك والفقراء أجنب التصديق وأقارب فاما الأجانب فلا خلاف في جواز دفع الزكاة إليهم وأما الأقارب فعلى ضربين ضرب يلزم المال الاتفاق عليهم وضرب لا يلزمه ذلك لهم فأما من يلزمه المال الاتفاق عليهم بأصل فلا يجوز له دفع زكاته إليهم لأنهم أغنياه بما يستحقونه من النفقة عليهم وأما من لا يلزمه النفقة عليهم فلا يجوز أن يكونوا في عياله أولا يكونون فإن

كانوا في عياله فقد روى مطرف عن مالك انه لا ينبغي له أن يفعل ذلك فان فعل فقد أساء ولا يضمن  
 أن لم يقطع عن نفسه بذلك الانفاق عليهم وقال ابن حبيب فان قطع بذلك الانفاق عن نفسه فلا يجزئ  
 ووجه ذلك انه انتفع بركاة ماله حيث قطع بها عن نفسه نفقة من قد كان التزم الانفاق عليه والقيام به  
 وأظهر الاحسان اليهم واستعان على ذلك بركاة ماله (مسئلة) وأما من لم يكن في عياله فلم يختلف  
 قول مالك انه يجوز صرف الزكاة اليه اذا ولي غيره اخراج زكاته واختلف قوله اذا اتولى هو اخراج  
 زكاته فري عنه مطرف ان مالكا كان يعطى قرابته من زكاته وروى الوافدي عنه ان أفضل  
 من وضعت فيهم زكاته أهل رجل الذين لا تعمل وجسر رواية ابن القاسم ان الكراهية تتوجه في  
 ذلك من وجهين أحدهما أن يرب بذلك صلة أهل به وصرف مذهبهم عنه والوجه الثاني أن يميل به  
 حباً فأر به إلى أبنائهم وجسر رواية مطرف والوافدي ان اخراج الزكاة مبنى على صرفها إلى من  
 يختص بمن يخرجها لم تنزه نفقته ولذلك اختلفت بأهل البلد والاصل في ذلك قوله صلى الله عليه  
 وسلم وأعلمهم ان عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم (مسئلة) وان أعطت المرأة  
 زوجها الفقير من صدقة ما لها فهل تجزئها أم لا روى ابن حبيب عن مالك انها لا تجزئها وقال ابن حبيب  
 ان صرف ذلك في منافعها لم يجزها وان لم يصرف ذلك في منافعها وكان محتاجاً أجزأها وبه قال  
 أشبهه وجسر رواية الجوزاني انه لا يزوجها الا بنفقته عليه ولا على بنه فجاز لها صرف زكاتها اليه كالأجنبي  
 وجسر رواية المنع ان المرأة تستحق الانفاق عليه فكان لها أن تعطى صدقتها غير ما يستعين بها على  
 اداؤها ص **قال مالك** وليس للعامل على الصدقات فريضة مسبة الاعلى قدر ما يرى  
 الامام **ش** وهذا كما قال انه ليس لما يعطى العامل على الصدقة حداً وانما ذلك إلى اجتياده فيجهد  
 في أمره على بعد مسبه وقر به ومشفقه وسارته وقلته وما يلزمه من المونة في ذلك لنفقته فان أعطاه  
 نفقة من بيت المال قصر من عطائه وان كان لم يعطه نفقة زاد في عطائه

**باب ما جاء في أخذ الصدقات والتشديد فيها**

ص **قال مالك** انه بلغه ان أبا بكر الصديق قال لو منعوني عقلاً لجاهدتهم عليه **ش** قوله رضى  
 الله عنه لو منعوني عقلاً روى عيسى عن ابن القاسم انه قال العقول القلوص ورواه ابن القاسم  
 وابن وهب عن مالك وقال محمد بن عيسى العقول واحد العقل التي يعقل بها الأبل لان الذي يعطى  
 البعير في الزكاة يرمي أن يعطى معه عقاله فيقول لو أعطوني البعير ومنعوني عقاله الذي يعقل به  
 لجاهدتهم عليه وقد روى ان عمر كان يأخذ من كل فريضة عقلاً ورواه الخليل **قال القاضي أبو**  
**الوليد** رضى الله عنه ويحتمل عندي أن يكون قصد بذلك المبالغة في تتبع الحق وانه لا يأخذ منهم الا  
 جميع ما كان يأخذهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا كما يقول القائل في الشاة والله لا تركت  
 شهاشرة ولا يرب بذلك الششرة فانه لا يمكن تتبعها ويحتمل أن يرب بقوله لو منعوني عقلاً لو منعوني  
 ما يساوى عقلاً وذلك بأن يكون ما يعطيه بقصر عن حقه الذي لا يجوز التقصير عنه بقية العقول لانه  
 لا يجوز له أخذه ولا التجاوز فيه **وقال أبو عبيد** العقول صدقة عام وروى ان معاوية بن أبي سفيان  
 بعث عمرو بن عيينة بن أبي سفيان وهو ابن أخيه ساعياً على كليب فأساء فهم السيرة فقال شاعرهم  
 سعى عقلاً فلم يترك لنا سبداً **فكف** فلو قدسى عمرو عقائلي  
 لأصبح القوم أنادوا ولم يصدوا **عند العمل للهيبة حالين**

**قال مالك** وليس للعامل  
 على الصدقات فريضة مسبة  
 الاعلى قدر ما يرى الامام  
**باب ما جاء في أخذ الصدقات**  
 والتشديد فيها  
**حدثني يحيى** عن مالك  
 انه بلغه ان أبا بكر الصديق  
 قال لو منعوني عقلاً  
 لجاهدتهم عليه

بريد صدقة عامين ص • مالك عن زيد بن أسلم أنه قال شرب عمر بن الخطاب لبناً فاعجبه فسأل  
الذي سقاه من أين هذا اللبن فأخبره أنه ورد على ماء فسد به فإذا نهم من نعم الصدقة وهم يسقون فخلوا  
من اللبنها ففعلته في سقاها فهو هذا فأدخل عمر بن الخطاب بيده فاستقاه • ش قوله أنه شرب  
لبناً فاعجبه يريد استقاه فسأل من سقاه إياه فذكر أنه من نعم الصدقة وأنه أخذ به فبرع وض فدخل  
عمر بيده فاستقاه ووجه ذلك أن اللبن كان من الصدقات ولعلهم لم يبلغ عملها لانه يحتمل أن يكون هذا  
اللبن أعطى لمن ليس من أصناف الصدقة مثل أن يكون غنياً أو محلو كالفذلك استقاه عمر رضي الله  
عنه وإنما استقاه لثلاث تنفع به وهو لا يستديم لذته ولا يسوغ نفسه لذة أصلها عطور وإن لم يأنها فمدا  
وهذا نهاية في الورع والتقوى وإن كان الذي سقاه إياه عبده ولعله قد أخرج قيمته مع ذلك وأوصلها  
إلى المساكين ولو كان الذي حلبه هذا اللبن مستحقاً للصدقة لما حرم على عمر رضي الله عنه القصد  
إلى شربه ولجأه ذلك كما جاز رسول الله صلى الله عليه وسلم كل اللحم الذي تصدق به على بريرة  
وقال هو لها صدقة ولنا هدية وهذا الذي فعله عمر بن الخطاب لم يكن واجبا عليه لانه قد استهلكه  
بالشرب ولا فائدة في أكثر ما ذكرنا من ترك الانتفاع به تورعاً وقد سأل يحيى بن من بن عيسى بن  
زينار فقال له أ رأيت لو أن رجلاً أصابه مثل هذا أ كان يفعل مثل ذلك فقال عيسى نعم ما أحسن  
ذلك وإنما أراد الانتهاء في الورع لأن ذلك هو الواجب عليه اللازم له ص • قال مالك الأسي  
عنده أن كل من منع فريضة من فرائض الله فلم يستطع المسلمون أخذها كان حقها عليهم جهاده  
حتى يأخذوها منه • ش وهذا كما قال أن من منع حقاً من حقوق الله التي لا تختلف في وجوب  
دفعه يجب على المسلمين جهاده حتى يأخذوه منه وهكذا فعل أبو بكر في أهل الردة لما منعوا الزكاة  
جاءهم عليها وأجمع المسلمون على صواب فعله في ذلك ويحتمل أن يريد بهما بالفريضة الزكاة  
خاصة ويحتمل أن يريد سائر الحقوق التي يكون حكمها حكم الزكاة في ذلك ص • مالك أنه بلغه  
أن عاملاً لعمر بن عبد العزيز كتب إليه يذكر أن رجلاً منع زكاة ماله فكتب إليه عمر أن دعه ولا  
تأخذ منه زكاة مع المسلمين قال فيبلغ ذلك الرجل فاشتد عليه فأدى بعد ذلك زكاة ماله فكتب عاملاً  
عمر إليه بذلك فكتب إليه عمر أن خذها منه • ش قوله أن عاملاً لعمر بن عبد العزيز  
كتب إليه أن رجلاً منع الزكاة على حسب ما يجب للعامل والوأي من مطالعة أمير المؤمنين بما يحدث  
من أمور الناس وأخذ رأيه فيها يراه من ذلك من الأحكام وما كتب به عمر بن عبد العزيز دعه ولا  
تأخذ منه شيئاً مع المسلمين لتلف منه رضي الله عنه في أغراء الرجل المانع للزكاة بأدائها وتوخياله  
وثبينا لقبه ما يؤدى إليه فعله فلما علم من حال ذلك الرجل أنه من بين مثل هذا ولا يجر به ولا يرضى  
بالأصرار عليه ولو أصر هذا المانع للزكاة على المنع وتعادى إلى أقربه عمر على ذلك ولتفرع على دفعها  
ولو أدى ذلك إلى قتله ولكن هذا من حسن نظره واجتهاده وتلطفه أن يبدأ بالتواضع قبل الجهاد  
والقتل ومن منع الزكاة فالواجب أن يعطه الوأي ويؤجبه فان أصر على المنع أجبره على أخذها منه  
وهذا حق إلى الإمام قبضه من الحب

• زكاة ما يخسر من ثمار الخيل والأغنام •

ص • مالك عن الثقة عنده عن سليمان بن يسار وعن بسر بن سعيد أن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال فياسقت الساء والعيون والبعل والعشر وفيما سقى بالنضح نصف العشر • ش قوله صلى

لبناً فاعجبه فسأل  
سقاه من أين هذا اللبن  
فأخبره أنه ورد على ماء قد  
سد به فإذا نهم من نعم  
الصدقة وهم يسقون فخلوا  
من اللبنها ففعلته في  
سقاها فهو هذا فدخل  
عمر بيده فاستقاه قال مالك  
الاسم عندنا أن كل من  
منع فريضة من فرائض  
الله عز وجل فلم يستطع  
المسلمون أخذها كان  
حقاً عليهم جهاده حتى  
يأخذوها منه • وحدثنى  
عن مالك أنه بلغه أن عاملاً  
لعمر بن عبد العزيز  
كتب إليه يذكر أن رجلاً  
منع زكاة ماله فكتب إليه  
عمر أن دعه ولا تأخذ منه  
زكاة مع المسلمين قال بلغ  
ذلك الرجل فاشتد عليه  
وأدى بعد ذلك زكاة ماله  
فكتب عاملاً عمر إليه  
بذلك فكتب إليه عمر أن  
خذها منه

• زكاة ما يخسر من ثمار  
الخيول والأغنام •  
• حدثني يحيى عن مالك  
عن الثقة عنده عن سليمان  
ابن يسار وعن بسر بن  
سعيد أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال فياسقت  
الماء والعيون والبعل  
العشر وفيما سقى بالنضح  
نصف العشر •

الله عليه وسلم فيما سقت المياء والعيون ما سقت المياء هو ما لم يكن له سقي إلا بالمطر وما سقت العيون فهو ما سقي بالعيون الجار به على وجه الارض التي لا يتكف في رفع ما فيها آفة ولا عملا وهو السبع واما البعل فقال أبو داود البعل ما شرب به روقه وكذلك قال أبو عبيد في غريب الحديث وأشد من الوردات المياء القاع تستقي \* باعجازها قبل استقاء الحناجر

\* قال القاضي أبو الوليد رضى الله عنه وهذا عندى والله أعلم ان معناه ان أصولها تصل الى المياء تحت الارض فيقوم لها مقام السقي ولا يحتاج أن تسقى بما ينزل الى عروقها من وجه الارض من مطر أو غيره وقال ابن حبيب البعل ما شرب به روقه من غير سقي مياء ولا غيرها والسمح ما سقته المياء وهذا شيء لا أراه يكون إلا بخطر الانهاع على كل يأخذها سقي النيل والله أعلم بهذا فيه العشر لقوله مؤنة سقيه واما النضج فهو الرش والصب فاسقي بالنضج هو ما يسقي بما يستخرج من الآبار بالغرب أو بالسانية ويستخرج من الانهار بالآفة ففي هذا نصف العشر لكثرة مؤنته وهذا أصل في ان لشدة النفقة وخفتها تأثيرا في الزكاة (مسئلة) اذا ثبت ذلك فان سقي حبه أو غمرته في جميع عامه بأحد الامرين كان ذلك حكمه وان اختلف أمره فكان مرة يسقي بالنضج ومرة بماء المياء فاننا ننظر فان تساوى الامر فهما كان عليه ثلاثة أرباع العشر وان كان أحدا الامرين أكثر كان حكم الأقل تبعا للأكثر لان التسبيع له يسقى والتقدير يشتر والزرعة مبنية عند المشقة في مرعاتها على المساواة بين أرباب الاموال ومسقى الزكاة وحكى القاضي أبو محمد في ذلك وبين اثنين احدهما ما ذكرناه والثانية ان الاعتبار بما حصى به الزرع وعم وان كان الأقل قال وجهه بالسقي كمال الزرع وانتهاه الى حيث ينتفع به وهذا لا يوجد الا فبجميع الزرع به أو بقوت فوائده قال والاصول تشهد بما قلناه بدان غمرته في سقي زرعه والنفقة عليه ثم نفلس فانه يبدأ بحرمه نفقة لانه هو الذي أحيا زرع بنفقه وسقيه ص \* مالك عن زياد بن سعد عن ابن شهاب انه قال لا يؤخذ في صدقة النخل الجمرور ولا مصران الفارة ولا عذق بن حبيب قال وهو بعد على صاحب المال ولا يؤخذ منه في الصدقة \* قال مالك وانما مثل ذلك القم تعد على صاحبها به ما لها والمثل لا يؤخذ في الصدقة وقد يكون في الاموال ثمار لا تؤخذ الصدقة منها من ذلك البردى وما أشبهه لا تؤخذ من أدناه كالا تؤخذ من خياره قال وانما تؤخذ الصدقة من اوساط المال \* ش قوله لا يؤخذ في صدقة النخل الجمرور ولا مصران الفارة ولا عذق بن حبيب هذا نوع من ردى الثمر فنبى أن يخرج في زكاة الثمر وذلك ان الثمر المركز لا يتناولون يكون لونا واحدا أو أكثر من ذلك فان كان لونا واحدا وكان من وسط الفرادى منه وان كان من ردى الثمر فالتى يظهر من قوله في الموطأ ورواه ابن نافع عن مالك انه عليه أن يشتري الوسط من الفردي عن زكاة هذا الردى وبه قال عبد الملك بن الماجشون وروى ابن القاسم وأشهب عن مالك يؤدى منه وليس هذا كالماشية واختاره ابن نافع وجهر واية ابن نافع ان هذا مال يقتضى زكاة الامام فلم يجز أن يخرج في زكاته الردى منه كالماشية وجهر واية ابن القاسم ان هذا مال يزكى بالجزء منه فوجب أن يخرج زكاته منه ردثا كان أو جسدا كالعين والفرق بينهما وبين الماشية ان الزكاة تجلب الى من تدفع اليه وتنقل من موضع الى موضع للضرورة الى ذلك والماشية لا مؤنة في حمل الوسط منها فلما جازها المرض والاعرج لما يمكن حمله ان احتيج الى ذلك (مسئلة) فان كان القرع جادا كله فالتى يقتضيه قوله في الموطأ واختاره سعدون انما في الوسط ويجزئ ولا يؤخذ منه ما جلد وهذا على رواية ابن نافع وروى ابن القاسم عن مالك انه يؤخذ من الجيد والقولان

وحدثني عن مالك عن زياد بن سعد عن ابن شهاب انه قال لا يؤخذ في صدقة النخل الجمرور ولا مصران الفارة ولا عذق بن حبيب قال وهو بعد على صاحب المال ولا يؤخذ منه في الصدقة \* قال مالك وانما مثل ذلك القم تعد على صاحبها به ما لها والمثل لا يؤخذ في الصدقة وقد يكون في الاموال ثمار لا تؤخذ الصدقة منها من ذلك البردى وما أشبهه لا يؤخذ من أدناه كالا يؤخذ من خياره قال وانما تؤخذ الصدقة من اوساط المال



مبينان على ما قدمناه (مسئلة) فان كانت انواع الفركثرة فمن مالك في ذلك وانما روى عنه ابن القاسم يؤدى الى كاهن اوسطه وروى عنه اشهب يؤدى من كل صنف بقدره فوجه قول ابن القاسم يحتمل امرين أحدهما ان يكون هذا مبنيا على رواية ابن نافع المتقدمة والثاني ان انواعنا كثرت لحقت المشقة في اخراج الزكاة من كل جزء منها وشق حساب ذلك وتمييزه فكان الاعدل الرجوع الى وسط ذلك بلزم ابن القاسم ان يقول في الذهب والورق مثله ووجه رواية اشهب ان هذا مال يخرج زكاته بالجزء منه ولا مضرة في قمعته فوجه ان يخرج زكاة كل جزء منه كماله كان جزءا واحدا او جزأين (فرع) وهذا اذا كانت الانواع متساوية فان كان الواحد هو الاكثر وسائرهما الاقل فقال عيسى بن دينار تؤخذ الزكاة من الكثير ولا يلتفت الى الاقل

(فصل) وقوله وهو يعد على رب المال ولا يؤخذ منه في الصدقة بين انه وان كان لا يقبل في الصدقة وكيف صاحبه الوسط فانه يحسب عليه وتؤخذ منه الزكاة وصح مالك شقيا ذلك على الغنم فقال وانما مثل ذلك مثل الغنم تعدى أصحابها بسخاها ولا تؤخذ في الصدقة فيصطلح ان يكون كلام مالك في هذه المسئلة على تعريفه الجيد والردى والوسط فيؤدى الى كاهن اوسطه ولا يؤخذ من الجيد والامن الردى وان كان يعد على اربابه الا انه اذا كان عنده جيد كله او ردى كله اخذ منه ولا كيف ان يأتي بالوسط من غيره ويمتثل ان يكون كلامه في الصدقة في الترفق الجلية لمن كان غمره على ما ذكرناه فيؤخذ منه وان كان غمره كله جيدا وريثا فيأتي بالوسط ولا يؤخذ منه عنده من الجيد والردى وهذا أظهر لما قسمه على الماشية ولذلك قال ويكون في الأموال ثمار لا يؤخذ منها وانما يؤخذ من غيرها عنها البرى وهذا من أفضل انواع الثمر ثم قال ولا يؤخذ من رديته كالا يؤخذ من جيد وانما الصدقة من اوسط المال وقد ذكر في المجموع عن مالك انه قال العجوة من وسط الثمر ففي هذه اعمى هذه المسئلة والله أعلم ص قال مالك الامر الجمع عليه عندنا انه لا يخص من الثمار الا النخيل والاعناب فان ذلك يخص حين بدو صلاحه ويحل بيعه وذلك ان ثمر النخيل والا نأبى لكل رطب واعناب فيخص على أهله للتوسعة على الناس ولئلا يكون على احد في ذلك ضيق فيخص ذلك عليهم ثم يحل بينهم وبينه ما كلونه كيف شاؤوا ويؤدون منه الزكاة على ما خصر عليهم ثم هذا كقول ان النخيل والكرم يخص عندهم مالك دون سائر ما يجب فيه الزكاة من الخيوان والثمار به قال الشافعي وقال ابو حنيفة لا يخص شيء من ذلك والدليل على صحة ما ذهب اليه مالك ما روى ابو حنيفة الساعدي قال غزونا مع النبي صلى الله عليه وسلم غزوة تبوك فلما جاء وادي القرى اذا امرأتى حديقة لها فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تحبها فارجع الى وادي القرى رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرة أو سق فقال لها حصي ما يخرج منها فلما رجع الى وادي القرى قال المرأة كم جاءت حديقتك قالت عشرة أو سق خرس رسول الله صلى الله عليه وسلم ودلينا ما روى عن ابن اسيد امر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يخص العنب كايخص النخيل فتؤخذ زكاته زبيبا كانوا خذوا صدقة النخل ثمرا ودلينا من جهة المعنى ان الزكاة تجب في هذه الثمار اذا بدو صلاحها والمادة جارية بأن يأكل أهلها ثمارا رطبيا وعنبيا بيعون ويعطون ويتصرفون فان اجنبا ذلك هم دون خرس اتي على الثمرة فتريق للسالكين ما يركى الا ليسير فيضرك ذلك بهم وان منعنا رباب الاموال التصرف فيها قبل ان يبيعوا أضرك ذلك بهم فكان وجه العدل بين الفريقين ان يخص الاموال ثم يحل بينهم وبين اربابها ينتفعون بها ويتصرفون فيها يأخذون من الزكاة

قال مالك الامر الجمع عليه عندنا انه لا يخص من الثمار الا النخيل والاعناب فان ذلك يخص حين بدو صلاحه ويحل بيعه وذلك ان ثمر النخيل والاعناب يؤكل رطبيا وعنبيا فيخص على أهله للتوسعة على الناس ولئلا يكون على احد في ذلك ضيق فيخص ذلك عليهم ثم يحل بينهم وبينه ما كلونه كيف شاؤوا ويؤدون منه الزكاة على ما خصر عليهم

بما تقرر عليهم في اخصر فيصلونهم الى الانتفاع بأموالهم على عاداتهم ويصل المساكين الى حقهم من الزكاة

(فصل) وقوله فان كان يفرص حين يدو صلاحه ويحل بيه وذلك ان النخل والعنب يؤكل رطباً فهذا على ما قل ان وقت اخصر هو اذا بدو صلاحه في الفترة ووجب فيها الزكاة واما قبل ذلك فلم يجب فيها الزكاة ولوجد جمع قبل ذلك لم يجب عليه شيء وايضاً فان ذلك وقت تنهاى عظمها وتمكن خرصها واما قبل ذلك فلا بد أن يخرصها (مسئلة) ومعنى اخصر أن يحزر ما يكون في هذه النخلة من الثمر اليابس عند الجداد على حسب ذلك الثمر وجنسه وما علم من حاله انه يصير اليه عند الامار لان الزكاة تأخذ منه ثمراً وهذا على قول من يرى أن يخرج فيها الثمر أو الرطب وأما على قول من يلزم القيمة فانه لا يحتاج الى اخصر في هذا النوع الا في معرفة النصاب خاصة (فرع) متى يقوم هذا النوع عليه روى ابن القاسم عن مالك انه يؤدي من ثمنه ان باءه فان اكله فانه يؤدي فقبه وظاهر هذا انه لو قدم عليه عند زهائه لوجب أن يؤدي الزكاة على تلك القبة ولا يعتبر بما بعد ذلك من زيادة ثمن أو نقصه \* قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وهذا الاظهر عندى لان تقويمه يتأتى في ذلك الوقت ويحتاج من الثمر زفه للمساكين وابطاح التصرف فيه لارباب الاموال مثل ما يحتاج اليه النخل الذي يفر (مسئلة) وصفة اخصر أن يفرص الحائط نخلة نخلة فاذا اكل خرصه اضافى بعضه الى بعض روى ذلك ابن نافع عن مالك ووجه ذلك ان هذا أقرب الى الاصابة وأمكن للحزر فاذا كثر النخل مع اختلافها شق الحزر وكثر الوهم (مسئلة) وهل يخفف في اخصر على أرباب الاموال أم لا المشهور من مذهب مالك انه لا يئله شيئاً وقال ابن حبيب يخفف عنهم ويوسع عليهم وقال الشيخ أبو محمد هذا اخلاق مذهب مالك وحكى القاضي أبو محمد الرواتبين عن مالك وجه القول الاول ان هذا انتقد لرب المال المزكى فلم شرع فيه تخفيف كعناشية والدنانير والدرهم ووجه القول الثاني ما روى عن سهل بن أبي خبيشة انه قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا خرصتم نفذوا الثلثين ودعوا الثلث فان لم تدعوا الثلث فدعوا الربع ومن جهة المعنى ان التخفيف في الاموال مشروع لان صاحب الحائط يكون له الجار المسكين فلا بد أن يطعمه ويهدي اليه ولا يكاد أن يسلم حائط من كل طائر وأخذ انسان ماراً فيخفف عنه لهذا المعنى (مسئلة) ويجوز أن يرسل فيها اخصر الواحد خلافاً لاحد قولى الشافعي والاصل في ذلك حديث عائشة رضي الله عنها كان النبي صلى الله عليه وسلم يبعث عبد الله ابن رواحة فيخرس النخل الحديث ومن جهة المعنى ان اخصر حاكم لجنس العين المحكوم فيها فجاز أن يكون واحداً وأما المحكمين في جزاء الصيد فانهم يخرجون عن العين من غير جنسها فأشبهوا القومين فلا بد أن يكونا اثنين

(فصل) وقوله فيمخرص عليهم ويحلى بينهم وبينه ما كونه كيف شاؤا يريدان اخصر فيقدر ما يجب في ثمارهم من الزكاة فسلم اليهم الانتفاع بها ويؤخذون من الزكاة بما قدر عليهم اخصر وليس ذلك بضمون عليهم وأما ذلك مع السلامة وبالله التوفيق ص \* قال مالك فأما ما لا يؤكل رطباً واما يؤكل بعد حصاده من الحبوب كلها فانها لا تخرص واما على أهلها فاذا اخصر حصدها ودفعها وطيبوها وخلصت جباهاً على أهلها فانها لا تخرص واما على أهلها فاذا بلغ ذلك ما يجب فيه الزكاة \* قال مالك وهذا الامر الذي لا اختلاف فيه عندنا \* ش وهذا كما قال ان لا يؤكل

\* قال مالك فأما ما لا يؤكل رطباً واما يؤكل بعد حصاده من الحبوب كلها فانه لا يخرص واما على أهلها فيها اذا حصدها ودفعها وطيبوها وخلصت جباهاً على أهلها فانها لا تخرص يؤدون زكاتها اذا بلغ ذلك ما يجب فيه الزكاة وهذا الامر الذي لا اختلاف فيه عندنا

رطباً وأما يؤكل كل ما ساعد حماده فإنه لا يخرص لأن الخرص إنما هو لحاجة انتفاع أهلها بها رطباً  
وهذه لأن كل رطوبة تقتضج إلى الخرص ولأن النخيل والاعناب ثمارها بارزة تظاهرة عن أكملها  
فيثبأ الخرص وهذه ثمرة واجبها متوارية في أوراقها فلا يثبأ فيها الخرص  
(فصل) وقلنا إنما هي على أهلها إذا حصدوها ودقوها وطبخواها وخلصت حبار يدان الزكاة تجب  
علم فيها وعليهم تصفيها وتصفيها من كل شيء وتخليصها إلى هيئة الادخار والاقنيات ولا يسقط عنهم  
من زكاتها شيئاً لاجل الافاق عليها روائى المدينة ما بين دينار عن مائتة رحمة الله ووجه ذلك أن هذه  
الحاجة التي لا يمكن الانتفاع بها الا عليها وعلى هذه الهيئة كانوا يؤدون الزكاة على عهد رسول الله صلى  
الله عليه وسلم والدليل على ذلك أن النبي والذوق لا تجب فيه الزكاة فيجب على رباب الاموال  
تدبيراً ثمرة التي تجب فيها الزكاة مما لا زكاة فيها وما وجبت الزكاة في زبته من الحبوب فإن على رباب  
الاموال تخليصه من تلك حال ادخاره والانتفاع به ولأن نفعه لازك فيه فيجب عليهم تمييزه  
(فصل) وقوله وإنما على أهلها الزكاة بما لا زكاة فيها وما وجبت الزكاة في زبته من الحبوب فإن على رباب  
مؤمنون في مبلغها وفي وجوب الزكاة فيها إذا قالوا قصرت عن النصاب انفقوا في ذلك ولم يؤخذ  
منهم الزكاة وإن قالوا قد لغت النصاب وبطلت كذا انفقوا في ذلك وأخذت منهم الزكاة على حسب  
مأقروا به (مسئلة) وعلى رب الزبته من الحبوب أن يحتسب في ذلك بما استأجر به منه وما علف  
واسكنه ربك من الحب لأن الزكاة تدفع ثقلها بعد بدو صلاحه ووجوب عليه تخليصها بما له فاستأجر  
به على تخليصها منه فهو من حصته ص **قال مالك** الأمر المجمع عليه عندنا أن النخل يخرص  
على ثمره وثمره في رؤسها إذا طاب وحل بيعه وتؤخذ منه صدقته ثمرا عند الجدا فإن أصابت الثمرة  
جائحة هذان يخرص على أهلها وقيل إن يجزأ ما طاب من الثمرة فليس عليهم صدقة فإن بقي  
من الثمرة شيء يبلغ خمسة أوسق فصاعداً بضع النبي صلى الله عليه وسلم أخذ منهم زكاة وبس عليهم بما  
أصابت الجائحة زكاة **قال مالك** وكذلك العمل في الكرم أيضاً **ش** وهذا كما قال أن النخيل  
يخرص على أهلها إذا بدأ صلاحها وحل بيعها وتؤخذ منه بر يد من ثمرا النخل صدقته ثمرا عند الجدا  
وأما كان ذلك لأن الزكاة واجبة في بين الثمرة فلا يكفأ أن يشتري عند الخرص من غيرها وبأى  
بدولان الجائحة قد تأتي على الثمرة فلا يكون عليه زكاة والنخل على ضربين ضرب بشر وضرب  
لا بشر فلما ما يخرق فإن لم يكن بأى زكاة ثمرا سواء كلاً أو باعاً **قال القاضي** ومحمد فيه اختلاف  
فيل يخرج من ثمره وقيل من مثله قال ومن أعما بنان من جعل اخراج الزكاة من ثمره على رواية في اخراج  
القيم في الزكوات ومهم من الله بان اخراج الزكاة من عينها قد فات بيعها وان عمل منها فكان له  
أن يخرج منه (فرع) وهل يجوز أن يخرج من الثمر والحب عيناً **قال ابن القاسم** وشبه  
في الموازنة أرجو أن يجزأ ولا يجزئ في فطرته ولا كفارة بين **قال عيسى** عن ابن القاسم يجزئ  
ذلك في زكاة الحب والمناشئة إذا كان الامام يضعها موضعها لم يجزأ أخذ ذلك طوعاً أو كرها **قال**  
أصبغ وإن كان الامام غير عدل لا يضعها موضعها لم يجزأ أخذ ذلك طوعاً أو كرها **قال أصبغ**  
والناس على خلاف يجزئ ما أخذ كرهاً وبأنه يفتى ابن وهب وغيره وجه قول ابن القاسم أنه إذا  
كان لا جاز حكمه لأنه موافق لبعض أهل العلم وإن كان جائز لم يجز حكمه وجه قول ابن وهب  
أنه يترتب تسليم زكاة الاموال الظاهرة إلى الامام إذا طلبوا وإن وضعها غير موضعها بغير الطاعة  
الواجبة فكذلك إذا أخذ قيمتها ووجوب تسليمها يتضمن اجزأها (فرع) **وقال أصبغ** من

**قال مالك** الأمر المجمع  
عليه عندنا أن النخل  
يخرص على أهلها وثمره  
في رؤسها إذا طاب وحل  
بيعهم يؤخذ منه صدقته  
ثمرا عند الجدا فإن أصابت  
الثمره جائحة بعد أن  
يخرص على أهلها وقيل  
أن يجزأ ما طاب من الثمرة  
فليس عليهم صدقة فإن بقي  
من الثمرة شيء يبلغ  
خمساً أو سق فصاعداً بضع  
النبي صلى الله عليه وسلم  
أخذ منهم زكاة وليس  
عليهم فيما أصابت الجائحة  
زكاة وكذلك العمل في  
الكرم أيضاً

أخرج عن الحب عينا وعن العين جبا جزأ ما كان فيه وفاء وما أحب ذلك له وقاله ابن أبي حزم  
 وابن دينار وابن وهب وهذا بين في نحو زنا خراج القهر في الزكاة وقد تكرر القول فيمو بالثقة التوفيق  
 وهذا إذا لم يبلغها فإذا ما بها وجعل مبلغها ولم يقدر على التعري ففي كتاب ابن المواز يخرج من ثمنها  
 وأما إذا أكله فعليه أن يخرج ثمرا أو يتحرى ما لم يكن له بدل من ثمن ولا غيره يرجع إليه وإنما  
 يتحرى القبة بعد تحري الكيل (مسئلة) فإن كان النخل لا يتثمر والعنب لا يترب فقد روى  
 علي بن زياد وابن نافع عن مالك أن جبا ببلد أخرج عنه الزبيب وقال ابن حبيب أن أخرج  
 عنه عنباً منه جزأه وقال ابن القاسم يخرج شمر ثمنه أو نصف عشره ورواه ابن دينار عن مالك  
 في المدونة وجهاً ورواية ابن نافع أن هذا شمر فكانت زكاته زبباً كالتمر وبوجه قول ابن حبيب  
 أن زكاة الثمر والحب منه مبنية على أن يخرج منه جيدة كانت أو رديئة فإذا كان لا يترب فلا يزوم  
 أخراج غيره عنه (مسئلة) رواية ابن القاسم أن العنب لا يخرج في الزكاة فإذا لم يمكن أخراج  
 الزبيب عن الحديقة لصغر فيها من غير سبب صاحبها وجب بدلها وهو الثمن أو القبة  
 (فصل) وقوله فإن أصابت الثمرة جاشعة بعد الخرص وقبل الجدا أو حاطت بالثمرة فلا زكاة ملهم  
 وهذا لأن ما أصاب من الجوانح على ثلاثة أضرب أحدها قبل الخرص والثاني بين الخرص والجدا  
 والثالث بعد الجدا إذا ما كان قبل الخرص فلا اعتبار به لأن الخرص لم يتناولها وما كان بين  
 الخرص والجدا فإنه يبطل حكم الخرص وتسقط الزكاة عند تقديرها بالخرص لأن الزكاة إنما تجب  
 بالخرص بشرط وصول الثمرة إلى أيها فإذا أصابت الثمرة جاشعة فمقتضاها عن النصاب سقطت  
 الزكاة لأنه لم يصل إلى صاحبها من نصاب فكان بمنزلة أن يخرج الحائط ذلك المقدار (مسئلة) ولو  
 نقص الثمر من الخرص من غير جاشعة فالذي روى ابن نافع وعلي بن زياد عن مالك أنه ليس عليه إلا  
 ما خرس عليه ولا شيء في الزيادة إذا كان الذي خرس عليه علماً وإن كان غير عالم أخرج الزيادة  
 وهذا قول الشيباني وابن نافع من رأيه عليه الزيادة وله النقص وجه قول مالك أن الخرص حكم  
 بين أي باب الأموال ويستحق الزكاة فلا ينقص بقول رب المال ودعواه بل يحصل على الزموم ولو  
 رجع إلى قول رب الحائط لم يكن للخرص معنى ووجه قول ابن نافع أنه إذا أخرج الحائط غير ما  
 خرس به الخارص تبين خطؤه فوجب أن ينقص حكمه (مسئلة) فأما ما أصابت الثمرة من الجاشعة  
 بعد الجدا فإن كان قد ضمنها رب الحائط بتعديله من غير ما هو كان لم يتعد عليها فلا ضمان عليه فيها  
 وجه التعدي فيها أن يدخل العمر يتم هذا وقد تعدى عليه بنقله لغير حاجة تقتضها بآخرة فأما إذا جمعه  
 في جرين فأتخرج الزكاة منه وتركها في الجرين ولم يأت منه قصد ولا تفرط فصاعت الزكاة قبل أن  
 يأتي الساعي فلا ضمان عليه لأن وضعها في الجرين وجهها فيه يعود بمنفعة الغرق في نبيسه وجملة وهو  
 ما يلزمها الحائط فعله فلا يلزمه به ضمان وقصة الثمر وأخرج زكاته ماله فعليه لأنه ربحاً من يخرن  
 حتمه ويشعر في الانتفاع بها والاقتيات منها فلا يجوز أن يمنع منها بتأخير الساعي فكانت القصة  
 محتاجة وهذا أعطف لما فيه فإنه لو أربز زكاة ما شئت قبل أن يأتي الساعي فهلكت لا أخذ منه الساعي  
 الزكاة والفرق بينهما أن الخرص في الثمر قد قرر عليه ما يجب عليه من الزكاة وحكم عليه بذلك وأطلقه  
 على الأكل منه وكلفه بتبليغه حد الاقتيات ولا يصل إلى الانتفاع بصحته بعد هذا إلا بالصفة  
 من قال مالك وإذا كان رجل قطع أموال متفرقة أو اشترى في أموال متفرقة لا يبلغ مال كل  
 شريك منهم أو قطعت ما يجب فيه الزكاة وكان إذا جمع بعض ذلك إلى بعض بطل ما يجب فيه الزكاة

• قال مالك وإذا كان  
 رجل قطع أموال متفرقة  
 أو اشترى في أموال متفرقة  
 لا يبلغ مال كل شريك  
 أو قطعت ما يجب فيه الزكاة

فانه يجمعها ويؤدى زكاتها **ش** وهذا كما قال انه اذا كانت رجل قطع اموال منفرة وكات  
كل واحدة لا يبلغ ما يقوم منها خسة اوسق واذا جمع ما يخرج من جميعها كان فيه خسة اوسق فان  
الزكاة تجب فيها لان المالك لها واحد كالمنشأة والعين وكذلك اذا كان له اشراك في اموال منفرة  
يكون المالك يئنه وبين كل شريك منهم على السواء ولا يبلغ مال كل شريك منهم ما تجب فيه الزكاة  
فاذا كان في جميع حصته من تلك الاموال ما تجب فيه الزكاة ترك دون اشراكه لان الجمع يئنه على  
ما قدمناه (فرع) وانما يجمع من ذلك لى رب المال ما كان في ابلان واحد وقت واحد فيضم  
بكره ما في مؤخره فاذا كانت له ارضون كثيرة وزرع بعضها في اول الشتاء وبعضها في آخره وذلك  
كل من الزراعة التي يضاق الى الشتاء جمع ذلك كله في الزكاة وكذلك حكم الصيف فان كان من  
البلاد التي يزرع فيها صنف واحد في الشتاء والصيف فزرع في الصيف صنفان فصدمته بل من  
نصاب وزرع من ذلك الصنف في الشتاء بصدمته قل من نصاب الاله اذا اضيف الى ما حصده  
في الصيف كان نصابا **هـ** قال القاضي ابو الوليد رضى الله عنه فالظاهر عندي انه لا يجمع ذلك عليه  
لاختلاف الاوقات لان هذه زراعتان لا ياتي احدهما الى الاخرى في الوقت والعمل ولا يضاف  
اليها في الزكاة كمالوا كات في علمين مختلفين (فرع) فاذا كانت الزراعتان في ارض واحدة وكات  
احدهما في الصيف والاخرى في الشتاء فلا خلاف بعلمه في المذهب انه لا يجمع احدهما الى الاخرى  
وان كانتا جميعا في الصيف وفي الشتاء فقد روى ابن نافع عن مالك لا يجمع احدهما الى الاخرى  
قال سمعون يجمعان وجه قول مالك ان الزراعة الثانية يجوز ان تكون من بئر الاولى فلا يضاف  
اليها ولذلك لا يضاف زرع عام الى عام وجه قول سمعون ان هذين حصدان في وقت واحد فضم  
احدهما الى الآخر كمالوا كات في ارضين مختلفتين

### في زكاة الحبوب والزيتون

ص **هـ** مالك انه سأل ابن شهاب عن الزيتون فقال فيه العشر قال مالك وانما يؤخذ من الزيتون  
العشر بعد ان يعصر ويبلغ زيتونه خسة اوسق فالم يبلغ زيتونه خسة اوسق فلا زكاة فيه **ش**  
قوله في الزيتون العشر هو قول جماعة الفقهاء به قال ابو حنيفة واحد قولي الشافعي وله قول آخر  
انه لازكاة فيه ولا شيء والبليل على صحة ما يقوله قوله تعالى وهو الذي انشا جنات معروشات وغير  
معروشات والنخل والارزح مختلفا كاله والزيتون والارمان مشاهبا وغير مشاهبا كلوا من ثمره اذا  
اتمروا تواحقه يوم حصاده والحق جهنا هو الزكاة لا خلاف انه ليس فيه حق واجب غيره والامر  
يقضى الوجوب ودليلنا من جهة السنة قوله صلى الله عليه وسلم فيما سقت السماء العشر وهذا  
عام فنحمله على عموم الاماخصه الدليل ودليلنا من جهة القياس ان هذا مقتضى بزيته فوجب  
فيه الزكاة كالمعصر

(فصل) وقول مالك انما يؤخذ من الزيتون العشر بعد ان يعصر ويبلغ زيتونه خسة اوسق  
وذلك ان الاعتبار في نصابه انما هو بالكيل والكيل لا يتبأ الا في الحب فاذا بلغ خسة اوسق فقد كل  
النصاب واذا قصر عن الخسة الاوسق فقد قصر ان النصاب فلا زكاة فيه وانما امرنا باخراجه زينا  
لانه لا يجب على رب المال دفعه على وجه يمكن ادخاره والانتفاع به المنفعة المقصودة منه كالمعصر والحب  
(مسئلة) فاما المعصر وغيره من الحبوب التي تجب فيها الزكاة لسبب زيتها فان عصرها فلا

فانه يجمعها ويؤدى  
زكاتها

في زكاة الحبوب  
والزيتون

• حدى يحيى بن  
مالك انه سأل ابن شهاب  
عن الزيتون فقال فيه  
العشر قال مالك وانما يؤخذ  
من الزيتون العشر بعد  
ان يعصر ويبلغ زيتونه  
خسة اوسق فالم يبلغ  
زيتونه خسة اوسق فلا  
زكاة فيه

خلاق على المذهب ان عليه أن يخرج من زيتها وان لم يعصرها فقد اختلف فيه قول مالك فمرة قال عليه مصر ومرة قال يخرج من الحب وجه القول الأول انه حب تحب الزكاة فيه بل يتفرع بحزب رب المال الاخراج الزيت كان زيتون ووجه الرواية الثانية ان هذا حب يبقى على له غالبا ويتنقع كذلك في الزرع والبسح وما الزيتون فاما يتصرف فيه بالبسح وغيره على هيئته غالبا ولا يزرع فكان المصمم أشبه بالحب من الحنطة والشعير ص **ش** قال مالك والزيتون بمنزلة النخيل ما كان منه سقته الماء والعيون أو كان بعلا ففيه العشر وان كان يسقى بالنضج ففيه صف العشر ولا يجرص شيء من الزيتون في شجره **ش** وهذا كما قال ان حكم الزيتون في العشر ونصف العشر حكم النخيل والاعناب وسائر الحبوب لما كان بعلا أو سقته العيون والأنهار ففيه العشر وما يسقى بالنضج ففيه نصف العشر وقول مالك ما كان منه سقته الماء والعيون أو كان ملائدا في أن البعل عنده غير ما سقت الماء والعيون وقد تقدم القول فيه

(فصل) وقوله ولا يجرص شيء من الزيتون في شجره جميع لانه لا فائدة في ذلك اذا لفرق فيه لأرباب الأموال لانه ليس بما يجر كل رطب ولا منفعة في ذلك للساكنين لأن الأيدي لا تسرع اليه بأكل إلا بعد عمل وتغير لأن ثمرته مستورة في الوريق لا يتكاثف فيها لحرص على التحقيق بخلاف النخل والعنب ص **ش** قال مالك والسنة عندنا في الحبوب التي يذنها الناس وبأكلونها انه يؤخذ مما سقت الماء من ذلك والعيون وما كان بعلا العشر وما يسقى بالنضج نصف العشر اذا بلغ ذلك خمسة أوسق بالمع الاول صاع الذي صلى الله عليه وسلم وما زاد على خمسة أوسق ففيه الزكاة بحساب ذلك **ش** وهذا كما قال ان الحبوب التي فيها الزكاة تعتبر في جميعها من حكم السقي والبعل والنضج ما يعتبر في النخل لما كان بعلا وحكمه حكم البعل ففيه العشر وما كان يسقى بالنضج ففيه نصف العشر ويعتبر فيه النصاب وخمسة أوسق والوسق يعتبر بالمع الاول صاع الذي صلى الله عليه وسلم فاذا بلغ الحب ذلك ففيه الزكاة فان زاد على ذلك قليلا كان أكثر كثيرا يخرج من زكاته بحساب ذلك لانه لا غنوق فيه بعد النصاب وقد تقدم ص **ش** قال مالك والحبوب التي فيها الزكاة الحنطة والشعير والملت والذرة والدخن وأرز والعدس والجلبان واللوبيا والجلجلان وما أشبه ذلك من الحبوب التي تصر طعاما قال زكاة تؤخذ منها كلها بعد أن يحصد ونصر حبا قال والناس مدقون في ذلك ويقبل منهم في ذلك ما دفعوا **ش** وهذا كما قال ان الحبوب التي جرت عادة الناس باثباتها على أي وجه كان فان الزكاة تحب فيها لانها قومت في أنفسها كالحنطة والشعير وذكر في الموطأ سعا عشرة أصناف وفي المجموعة عن ابن وهب عن مالك الزكاة في الترمس وزاد في المختصر الترمس والقول والخص والبسيلة وزاد في العتبية شبيب عن مالك الكرسة وذكر ابن حبيب عن جماعة من أصحاب مالك أن الاشقالية وهي العسل فزادوا على ما في الموطأ ستة أصناف وهي داخل تحت قوله وما أشبه ذلك من الحبوب التي تصر طعاما وهذه الحبوب كلها على ما ذكره وهما ما اعتاد الناس اقتنياته ومنها ما لم يعتادوا ذلك وهو الكرسة فانه لم يعتد الناس أكلها في علمناه ولعله أن يذهب ما فيها من المرارة المعصرة والصناعة فتكون بمنزلة الترمس (مسئلة) قال ابن نافع عن مالك ليس في شيء من التوابل زكاة ولا الفستق ولا القطن قال عنه ابن وهب وما علمت ان في حب القرطم وزر السكان زكاة قبل ان يعصر منها زيت كثير قال فيه الزكاة اذا كثر هكذا وقال أصبغ في زر السكان الزكاة وهو أعظم نعمان من زيت القرطم وقال

قال مالك والزيتون بمنزلة العنب ما كان منه سقته الماء والعيون أو كان بعلا ففيه العشر وما كان يسقى بالنضج ففيه نصف العشر ولا يجرص شيء من الزيتون في شجره والسنة عندنا في الحبوب التي يذنها الناس وبأكلوها أنه يؤخذ مما سقت الماء من ذلك العيون وما كان بعلا العشر وما سقى بالنضج نصف العشر اذا بلغ ذلك خمسة أوسق بالمع الاول صاع الذي صلى الله عليه وسلم وما زاد على خمسة أوسق ففيه الزكاة بحساب ذلك قال مالك والحبوب التي فيها الزكاة الحنطة والشعير والملت والذرة والدخن والارز والعدس والجلبان واللوبيا والجلجلان وما أشبه ذلك من الحبوب التي تصر طعاما قال زكاة تؤخذ منها بعد أن يحصد ويغير حبا قال والناس مدقون في ذلك ويقبل منهم في ذلك ما دفعوا

ابن القاسم لازكاة في زرع الكتان ولا زينة اذ ليس يعيش وقاله المذنبه وسجنون

(فصل) وقوله والناس مصدقون في ذلك يريد ان يقبل منهم قولهم في مبلغه لان هذا المبلغ مخرج من اهل البيت والعشر اوصفه اقبل النفقة أم بعدها فقال لا ينظر الى النفقة ولكن يسئل عنه اهل البيت اهل الطعام عن الطعام ويصدقون بما قالوا فيه من رفع من زيتونه خمسة اوسق فباعها اذ من زيت العشر بعد ان يعصر ومن لم يرفع من زيتونه خمسة اوسق لم يجز عليه في زينة الزكاة ش وهذا كما قال مالك رحمه الله لا ينظر الى النفقة ولا يحسب له بها وذلك ان عليه تبليغ الزكاة الى الحد الذي جرت العادة باذنها عليه ولو اخذت منهم قبل ذلك لما خرص عليهم تخلفهم وعندهم ولقوسها وانما ليس لا يؤخذ منهم الا على هيئة الادخار فعملهم النفقة عليها حتى يخلص ذلك

(فصل) وقوله ولكن يسئل عنه اهل الطعام عن الطعام ولذلك يقال لهم كم خلص من زيت هذا الزيتون فيؤخذ منه عشرة اوصق عشرة على حسب سقيه ويصدقون بما قالوا من مبلغه وقوله من رفع من زيتونه خمسة اوسق اخذ منه في زكاة الزيتون سؤالان احدهما ان يقال لما جاز كم مبلغ من زيتون فان ذكر انه قصر عن النصاب يسئل عن غير ذلك فان قال بلغ النصاب او زاد عليه سئل سؤالان كما اخرج له من الزيتان كان عصره فان كان باعه سئل كم يخرج مثله من الزيت او سئل عن ذلك غيره من اهل المعرفة ص قال مالك ومن باع زرعه وقطع وبيع في اكمامه ففعل به زكاته وليس على الزكاة اشتراه زكاته ش وهذا كما قال ابن من باع زرع بعدد يسهان الزكاة عليه لان الزكاة تعلق وجوبها به حين صار فيه الحب فهو حين باع الزرع ع خطه وحظ المسكين فليمان ياتي ببديل حظ المسكين واما المشتري فلا زكاة عليه لانه لم يتعلق حق الوجوب بالمالك عنده فان اعدم البائع وقد تلف حظ المسكين فلا يصح ان يوجد الطعام بيد المتبايع ام لا فان وجد بيده فقد قال ابن القاسم في المدونة انه يؤخذ من المشتري ويرجع على البائع بقدر ذلك من الثمن وقال اشهب لا يؤخذ منه شيء ويتبع البائع وجهه قول مالك انه ليس له ولا يعلو المسكين وانما اجزله البيع لضرورة الشركة فاذا لم يوصل اليهم العوض تعلق حقوقهم بهن المال حيث وجد وجهه قول اشهب ان صاحب الحائط مباح له البيع كأي شيء يبيع ماله ويأكل منه فلا حق للولد فيه وان وجد به منه (مسئلة) واذا مال رب الزرع زرع قائما في وقت يجوز له ذلك فكيف يعرف مبلغه ليوثر زكاته قال ابن المواز عن مالك يسأل المتبايع وبأتمه على ذلك ويرى على قوله لانه اوضح الطرق التي يجدها الى معرفة المقدار لانه لا يهتم على المتبايع بان يؤتم نفسه لغيره فان كان المتبايع غير مسلم توخى بقدر الزرع ولا يخفى ذلك بقول غير المسلم ص قال مالك ولا يعلو بيع الزرع حتى يبيع في اكمامه يستغنى عن الماء ش وهذا كما قال انه لا يعلو بيعه حتى يبيع في اكمامه وهي غلف جبهه يستغنى عن الماء ش لوسق بالماء لم ينفعه وهذا انما يسهل عليه فيجوز بيعه وسيأتي بيان ذلك في البيوع ان شاء الله تعالى ص وقال مالك في قول الله تعالى وآتوا حقه يوم حصاده ان ذلك في الزكاة والله اعلم وقد سمعت من يقول ذلك ش وهذا كما قال ان ظاهر الآية يقتضي الزكاة لانه ليس في الثمار والحبوب حق واجب يوم الحصاد غير الزكاة وقد أمرنا بما اخرج هذا الحق والامر يقتضي الوجوب فكان الظاهر ان الحق الامور به يوم

وسئل مالك متى يخرج من الزيتون العشر او نفسه اقبل النفقة ام بعدها فقال لا ينظر الى النفقة ولكن يسئل عنه اهل الطعام ويصدقون بما قالوا فيه من رفع من زيتونه خمسة اوسق فباعها احد من زيت العشر بعد ان يعصر ومن لم يرفع من زيتونه خمسة اوسق لم يجز عليه في زينة الزكاة قال مالك ومن باع زرع وقطع وبيع في اكمامه ففعل به زكاته وليس على الزكاة اشتراه زكاته ولا يعلو بيع الزرع حتى يبيع في اكمامه ويستغنى عن الماء قال مالك في قول الله تعالى وآتوا حقه يوم حصاده ان ذلك في الزكاة والله اعلم وقد سمعت من يقول ذلك

قال مالك ومن باع أصل حائطه وأرضه وذلك (١٦٦) زرع أو ثم لم يبد صلاحه فزكاة ذلك على المبتاع وإن كان

المحصاد هو الزكاة وقد يند ذلك مالك بأن قال أنه قول فقيدل وسمعه من غيره ولا يكون ذلك إلا من أهل العلم ومن ليس من أهل العلم لا ينقل مثل مالك قوله ولا يرجع به مذهبه وفي العتيقة من رواية عبد الملك عن أن وهب وأخوه يوم حصاده يقول لها الزارع أدحق ما رقت ويا أيها الولي لا تأخذ أكثر من حقل فتسكون من المشرقيين ص قال مالك ومن باع أصل حائطه وأرضه وفي ذلك زرع أو ثم لم يبد صلاحه فزكاة ذلك على المبتاع وإن كان قطب وحل يبعه فزكاة ذلك (التمرا والزروع) على البائع لأن يشترطها على المبتاع ش وهذا كما قال إن من باع أصل حائطه قبل أن يبد صلاحه فإن الزكاة فيه على المبتاع لأن الثمرة كانت على ما يملكه حين تعلق الزكاة بها فله الزكاة فإذا بيعت بغير حاقيل بدو الصلاح لم تتعلق الزكاة بها إلا وهي على ملك المبتاع وأما الزرع فلا يصح بيعه شرط التيقية إلا مع الأرض فلذلك راعى بيع الأرض مع الزرع وأما الحلب فملك الزرع بذلك على ذلك أهوا كثرى أرضا فزرعها لساكنات الزكاة في الزرع دون رب الأرض لأن رب الأرض لا يملك له في الزرع الذي نماؤه الحلب وقال أبو حنيفة العشر على رب الأرض دون الزارع

في مال الزكاة من آثار

ص قال مالك إن الرجل إذا كان له ما يجزئ منه أربعة وسق من التمر وما يقطف منه أربعة وسق من الزبيب وما يجزئ منه أربعة وسق من الحنطة وما يجزئ منه أربعة وسق من القطنية أنه لا يجمع عليه بعض ذلك إلى بعض وأنه ليس عليه شيء من ذلك زكاة حتى يكون في الصنف الواحد من التمر أو في الزبيب أو في الحنطة أو في القطنية ما يبلغ الصنف الواحد من خمسة وسق بصاع النبي صلى الله عليه وسلم كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس في بادون خمسة وسق من التمر صدقة قال وإن كان في الصنف الواحد من تلك الأصناف ما يبلغ خمسة وسق ففيه الزكاة فإن لم يبلغ خمسة وسق فلا زكاة فيه ش وهذا كما قال إن من كان له قل من نصاب من تمر ومثله من زبيب ومثله من الحنطة ومثله من القطنية أنه لا يضاف بعضها إلى بعض ليكمل نصاب الزكاة في مال له هذه الأصناف مختلفة المنافع متباينة الأغراض واحتدل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم ليس في بادون خمسة وسق من التمر صدقة ومن عنده خمسة وسق من تمر وزبيب فليس عنده خمسة وسق من التمر وأما عنده ما دون خمسة وسق فلا زكاة فيه وفيه قوله فإن كان في كل صنف منها خمسة وسق ففيه الزكاة وكذلك الزبيب والحنطة والقطنية ص قال مالك وتفسر ذلك أن يجزئ الرجل من التمر خمسة وسق وأما اختلقت أسبوا وألوانه فإنه يجمع بعضها إلى بعض ثم تؤخذ من ذلك الزكاة فإن لم يبلغ ذلك فلا زكاة فيه ش وهذا كما قال أن الحنطة بالتمر ما يقع عليه هذا الاسم سواء كان نوعا واحدا أو أنواعا كثيرة ويجمع من جنسها خمسة وسق فإن الزكاة فيها لأن الأغراض فيها والمنافع والمقاصد متفقة ومتقاربة وأما نبيها كما بين الذهب الجيد والردى والعائن والماعز والبخت والعراب ص قال مالك الحنطة كلها السمر والبيضاء والشعير والست كل ذلك صنف واحد فإذا جحد الرجل من ذلك كخمس أو سق جمع عليه بعض ذلك إلى بعض ووجب فيه الزكاة فإن لم يبلغ ذلك فلا زكاة فيه

ذلك فلا زكاة فيه وكذلك الخس كلها السمر والبيضاء والشعير والست كل ذلك صنف واحد فإذا جحد الرجل من ذلك كله خمسة وسق جمع عليه بعض ذلك إلى بعض ووجب فيه الزكاة فإن لم يبلغ ذلك فلا زكاة فيه



من وهذا كما قال ان الخنطة تجمع انواعها كلها كما تجمع انواع النسر فتجميع الحوالة وهي  
 البيضاء الى السمراء فاذا بلغت النصاب فيها الزكاة وهذا اخلاف فيمكن ذلك يجمع الى الخنطة  
 الشعر والسلت لا يختلف مالك وأصحابه في ذلك وبه قال الحسن وطاوس والزهري وعكرمة ومنع من  
 ذلك وأحنيفة والشافعي وقالان الشعر والسلت كل واحد منهما جنس منفرد غير الخنطة لا يجمع  
 في الزكاة ولا يشبه بينهما في هذا وبين أبي حنيفة خلاف في الحكم وإنما يتجه في التسمية خاصة لانه  
 لا يرى النصاب في الجبوب فهو زكاة القليل والكثير من هذه الاجناس وقال القاضي أبو محمد  
 ان هذه المسئلة مبنية عندنا على تحريم التفاضل فيها وهذا القول فيه نظر لانه يحرم التفاضل في  
 أشياء وليس بجنس واحد في الزكاة وقد صرح مالك أن القطان في البيوع اجناس مختلفة وهي  
 عنده في الزكاة جنس واحد وقد عول أصحابنا في هذه المسئلة على فصلين من جهة المعنى أحدهما ان  
 هذه الثلاثة أشياء أعني الخنطة والشعر والسلت لا ينفك بعضها عن بعض في المنب والمحدد فكانت  
 جنسا واحدا كالخنطة والعسل والشعر والسلت والصف الثاني هو ان منافع هذه الاصناف  
 الثلاثة متقاربة ومقاصدها متساوية في الحكم لها أنها جنس واحد كالسمراء والحوالة وقال القاضي  
 أبو الويلد رضي الله عنه وأظهر عندي في تعليل ذلك تشابه الخنطة والسلت في الصورة والمنفعة  
 وهما أقرب تشابها من الخنطة والعسل وقد سلم لنا الخالف العسل فيلزمه تسليم السل واداسلم  
 السل لحق به الشعر فان الامة بين قائلين قائل يقول ان هذه الاثلاث اقسام مختلفة واحدة وقائل  
 يقول انها ثلاثة اصناف فن قال ان السل والخنطة ونب الشعر صنف واحد خالف الاجماع فاذا  
 ثبت ذلك فان الزكاة مبنية على الصنف لئلا تشمل الاموال المواساة فان كان عنده جنس من المال  
 يحتمل المواساة ادى زكاته واذا قصر عن ذلك لم يكن عليه زكاة لانفق المال عن احتمال المواساة  
 فان كانت الاموال التي عنده منفعة واحدة ومعلوم مقصودها سواء احتملت المواساة من جميعها  
 ولم ينفق ما يخرج من الزكاة انتفاعه بذلك النوع من المال ولا ضاق عليه جنس تلك المنفعة  
 بمواساته منها بل بقي عنده من جنس تلك المنفعة ما يقوم به ولا فرق فيما يعود الى انتفاعه واستفراجه  
 بما يخرج من الزكاة بين ان تكون تلك المنفعة في اشخاص متفقة الصور والاسماء او مختلفتها ولو  
 كانت الاسماء متفقة والمنافع مختلفة لاستفراجه انتفاعه بآثار بعض نوع من المنفعة لا يحفل  
 ما عنده من نوعها المواساة فاذا أخرج منها مع قلها لم يبق عنده منها ما ينتفع به ولا ينتفع في هذا النوع  
 من المنفعة ان تكون عنده انواع متنافعة آخر توافق هذه في الاسماء دون المنافع ولذلك لما كان  
 المقصود من الذنابر والدراهم التجارة والتصرف للتحفة ضم أحدهما الى الآخر مع اختلاف  
 الاسماء والصور (مسئلة) وأما العسل فهو الاشكال فيفقروا بن حبيب أنه من جنس القمح  
 والشعر والسلت في الزكاة وتحريم التفاضل قال وهو قول مالك وأصحابه الا بن القاسم قال بن  
 القاسم قال عبد الرحمن بن دينار سألت ابن كنانة عن الاشغالية وفسرنا له أمرها ومنعتها هل  
 يجمع في الزكاة مع القمح واربناها اياها قال هذا صنف من الخنطة يقال له العسل يكون باليمن وهو  
 يجمع في الخنطة مع الزكاة وجه القول الاول وبه قال الشافعي ان منفعة من جنس منفعة القمح  
 ولا يكاد يختلفونه ووجه قول ابن القاسم وبه قال بن وهب وأصبح انه لا يصب الخنطة والشعر  
 في الوجود فيوجد حيث يعدم ويعدم حيث يوجد فدل ذلك على اختلاف منفعتيها (مسئلة) فلما  
 الذرة والدخن والارز فكل واحد منها صنف منفرد لا يضاف الى شيء ولا يضاف اليه شيء هذا هو  
 المشهور من المذهب وروى زيد بن بشر عن ابن وهب أن الخنطة والشعر والسلت والذرة والارز

والذين كلها نصف واحد لا يجوز في شيء منها التفاضل وإذا كانت عنده صففا واحدا في البيع فكذلك في الزكاة وقد تقدم من قول القاضي أبي محمد ما يصح هذا البناء ص **قال مالك** وكذلك الزبيب كله أسود وأجره فإذا قطف الرجل منه خمسة أوسق وجبت فيه الزكاة وإن لم يبلغ ذلك فلا زكاة فيه **ش** وهذا كما قال ابن الزبيب كله جنس واحد أسود وأجره يجمع في الزكاة لأن منفعة واحدة ومعظم مقصوده سواء وإن جاز أن يكون في بعضه مقاصد وأغراض ليست في سائر الأنا معظم المقاصد متفق وعلى هذا فيجوز الزكاة والجمع فيها وإتباع أجناسها ص **قال مالك** وكذلك القطنية هي صنف واحد مثل الخنطة والخز والربوب وان اختلفت أسماؤها والعنيس واللوبياء والجلبان وكل مائت عند الناس أنه قطنية فإذا حصل الرجل من ذلك خمسة أوسق بالصاع الأول صاع النبي صلى الله عليه وسلم وإن كان من أصناف القطنية كلها ليس من صنف واحد من القطنية فإنه يجمع ذلك بمعنى إلى بعض وعليه في الزكاة **ش** وهذا كما قال وأصل ذلك أن ما كان من الحبوب مقياسا متغيرا للعيش غالباً فإنه يجب فيه الزكاة والتي يقتات من ذلك الخنطة والشعير والسلت والأرز والدخن والذرة والبقلاء والحبس واللوبياء والجلبان والعنيس والتمرس والبسيلة والمسمم وحب الفجل وما أشبه ذلك وهذه الحبوب على ضربين منها ما هو صنف لنفسه لا يضم إلى غيره كالأرز والذرة والدخن على المشهور من المذهب ومنها ما يضم بمعنى إلى بعض كأنهم أنواع القمح بعضها إلى بعض وذلك كالقطناني يضم بعضها إلى بعض وهي القولي واللوبياء والحبس والتمرس والجلبان والعنيس وما جرى مجراهما لتقارب منافعهما واتفاق معظم الأغراض فيها وأما البسيلة وهي الكرستة ففي المتينين رواية أشبه عن مالك أنها من القطنية وقال ابن حبيب بل هي صنف على حدته وقد اختلف قول مالك في القطناني في البيوع فمرة قال أنها صنف واحد ومرة قال هي أصناف مختلفة واختلف أصحابنا في تحريم ذلك في الزكاة لأنهم من قول هي رواية أخرى في الزكاة ومنهم من قال هي في الزكاة صنف واحد دون خلاف وهي في البيوع على روايتين وهذا الظاهر من الموطأ لما يأتي بعدهما **قال القاضي أبو الوليد** رضي الله عنه ولا يظهر عندي أن يكون كل صنف منها صنفاً مفرداً إلا يضاف إلى غيره في الزكاة والبيوع لأننا نعلم الجنس بالغصا الحبوب بعضها من بعض أطرد ذلك فيها وانعكس وصح وإن علمنا باختلاف الصور والمنافع صح والله أعلم وأحكم ص **قال مالك** وقد فرق عمر بن الخطاب بين القطنية والخنطة فيما أخذ من النبط ورأى أن القطنية كلها صنف واحد فأخذ منها العشر وأخذ من الخنطة والزبيب نصف العشر **ش** استدلل مالك رحمه الله في الفرق بين القطنية والخنطة بأن عمر بن الخطاب خفف عن النبط فيما كان يأخذه منهم من الخنطة لما كانت الحاجة إليها أكثر ممن سائر الأقوات والقطناني التي هي للأدم وكان يأخذ من القطناني العشر كاملاً فلم يترك ذلك اختلافاً في المنافع والمقاصد ولو كانت الحاجة إليها سواء والمنافع بها متفقة لكانت الرغبة في كثرة جلبها إلى المدينة سواء ولا يدخل عليه في ذلك الزيت والخنطة فإنه أخذ منها ما جاع نصف العشر لنا كد الحاجة إليها ولم يدخل ذلك على إهمال جنس واحد وقد يحتاج إلى الجنسين حاجة متساوية مع اختلاف منافعهما إلا أنه في الجنس الواحد الذي يتفق منافعه وتساوي ولا يجوز أن تختص الحاجة ببعضه دون بعض فذلك علق الحكم مالك رحمه الله باختلاف حكم الخنطة ولم يزمه تساوي الحاجة في الخنطة والله أعلم وأحكم ص **قال مالك** فإن قال قائل كيف يجمع القطنية بعضها إلى بعض في الزكاة حتى تكون صدقتها واحدة

**قال مالك** وكذلك الزبيب كله أسود وأجره فإذا قطف الرجل منه خمسة أوسق وجبت فيه الزكاة فإن لم يبلغ ذلك فلا زكاة فيه وكذلك القطنية هي صنف واحد مثل الخنطة والخز والربوب وان اختلفت أسماؤها والعنيس واللوبياء والجلبان وكل مائت عند الناس أنه قطنية فإذا حصل الرجل من ذلك خمسة أوسق بالصاع الأول صاع النبي صلى الله عليه وسلم وإن كان من أصناف القطنية كلها ليس من صنف واحد من القطنية فإنه يجمع ذلك بمعنى إلى بعض وعليه في الزكاة **ش** وهذا كما قال مالك وقد فرق عمر بن الخطاب بين القطنية والخنطة فيما أخذ من النبط ورأى أن القطنية كلها صنف واحد فأخذ منها العشر وأخذ من الخنطة والزبيب نصف العشر **قال مالك** فإن قال قائل كيف يجمع القطنية بعضها إلى بعض في الزكاة حتى تكون صدقتها واحدة

والرجل يأخذ منها اثنين بواحد يبدأ بيلو يؤخذ من الحنطة اثنان بواحد يبدأ بفيل له فان الذهب والورق يجمعان في الصدقة وقد يؤخذ الدينار أضعافه في المعدن الورق يبدأ بصدقة مالك في النخل يكون بين الرجلين فيجدان منها ثمانية أوسق من النمر انه لاصدقة عليهم ما منها واه ان كان لاحدهما منها ( ١٦٩ ) ما يجتمعها خمسة أوسق وللآخر ما يجدر به أوسق وأقل من ذلك في

والرجل يأخذ منها اثنين بواحد يبدأ بيلو يؤخذ من الحنطة اثنان بواحد يبدأ بفيل له فان الذهب والورق يجمعان في الصدقة وقد يؤخذ الدينار أضعافه في المعدن الورق يبدأ بصدقة مالك في النخل يكون بين الرجلين فيجدان منها ثمانية أوسق من النمر انه لاصدقة عليهم ما منها واه ان كان لاحدهما منها ( ١٦٩ ) ما يجتمعها خمسة أوسق وللآخر ما يجدر به أوسق وأقل من ذلك في ارض واحدة كانت الصدقة على صاحب الخمسة الاوسق وليس على الذي جدر اربعة اوسق أو أقل منها صدقة وكذلك العمل في الشركاء كلهم في كل زرع من الحبوب كلها بمقدار النخل بعدد او الكرم يقطع فانه اذا كان كل رجل منهم يجدر من النمر أو يقطع من الزبيب خمسة أوسق أو يجمع من الحنطة خمسة أوسق فليعده في الزكاة ومن كان حقه أقل من خمسة أوسق فلا صدقة عليه وانما تجب الصدقة على من بلغ جذاذه او قطافه او حماده خمسة أوسق ش وهذا كما قال ان الزكوات مبنية على ان من بلغ مملوكة النصاب وجب عليه الزكاة ومن قصر ملكه عن النصاب فلا زكاة عليه ولا ينظر الى الجلة اذا افترقت في الملك كما لا ينظر الى اقترافها اذا اجعت في الملك فاذا جدر جلدان ثمانية أوسق فان كانت بينهما على السواء فلا زكاة على واحد منهما لانه لم يجد احدهما خمسة أوسق وهي النصاب ولو كان لاحدهما خمسة أوسق وللآخر ثلاثة لكسات الزكاة على صاحب الخمسة أوسق عن الخمسة أوسق ولم يجب على صاحب الثلاثة شيء لما ذكرناه وان كان لرجل خمسة أوسق يجدها في بلاد مختلفة متباعدة جمعت عليه وادى الزكاة عنها فانما الاعتبار في ذلك بالملك دون الاجتماع والافتراق ص قال مالك السنة عندنا ان كل ما خرجت زكاته من هذه الاصناف كلها الحنطة والنمر والزبيب والحبوب كلها ثم اسكه صاحب بعد ان ادى صدقة سنتين ثم باعها له ليس يلحق في ثمنه زكاة حتى يحول على ثمنه الحول من يوم باعها اذا كان اصل تلك الاصناف من فائدة او غرها وان لم يكن للتجارة وانما ذلك بمنزلة الطعام والحبوب والعروض فيبذلها الرجل ثم يسكه سنتين ثم يبيعها بذهب أو ورق فلا يكون عليه في ثمنها زكاة حتى يحول عليها الحول من يوم باعها فان كان اصل تلك العروض للثمن لا يباعها فانه لا زكاة عليه في ثمنه حتى يحول عليها الحول بعد ثمنه وجو الذي يريد قوله ثم باعها له ولو باعها واقام المال غالباً بعتاً أو ما قبل ان يقبضه لا يستأف به حولا وانما اطلق

( ٢٢ - منتقى - ن ) وانما ذلك بمنزلة الطعام والحبوب والعروض فيبذلها الرجل ثم يسكه سنتين ثم يبيعها بذهب أو ورق فلا يكون عليه في ثمنها زكاة حتى يحول عليها الحول من يوم باعها فان كان اصل تلك العروض للثمن لا يباعها فانه لا زكاة عليه في ثمنه حتى يحول عليها الحول بعد ثمنه وجو الذي يريد قوله ثم باعها له ولو باعها واقام المال غالباً بعتاً أو ما قبل ان يقبضه لا يستأف به حولا وانما اطلق

اللفظ على غالب احوال الناس في البيع لأنه مفارق للقبض

(فصل) ثم قال وهذا اذا كان اصل تلك الاصناف من فائدة او غيرها لم تكن للتجارة ومعنى ذلك ان هذا الحبوب والثمار لا يخلو ان تكون للفقنية والتجارة فان كانت للفقنية فهو الذي ذكره وأراد قوله اذا كانت من فائدة يريد بالبراءات والحبوة او غلة حائطه وزرع أرضه واما ان كانت للتجارة فالثمار فلا يتصور ذلك فيها الا ان يشتري بأعيانها للتجارة بعد ان بدالها حبوبا فلهذا قد وجبت الزكاة فيها على بائعها واما ان ابتاعها قبل بدو صلاحها فهي على وجه التبع للأرض (مسئلة) وأما الحبوب فان كانت للتجارة زكيت زكاة الزرع ثم ذكر كى عن مابيعه بعد حول من يوم الحصاد والاعتبار في كونها للتجارة ثلاثة معان الحنطة المزروعة والارض المزروعة فيها والزراعة فان كانت هذه المعاني الثلاثة للتجارة فلا خلاف في المذهب ان حكم الحب حكم التجارة وان لم يكن شيئا منها للتجارة ولم يتعلق به حكم التجارة الا بعد ان يحول على منة الحول من يوم قبضه على ما تقدم من قول مالك رحمه الله (مسئلة) وان كانت الارض للفقنية واشترى البذر للتجارة وزرع يريد التجارة في المدونة ان كانت الارض له فزرعها للتجارة فانه لا يزكى عن الحنطة حتى يحول عليه الحول من يوم قبضه قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وهذا عندى حكم الارض اذا اشترت للتجارة لانها اذا اشترت للتجارة فالجارية متعلقة برقبتهاد منافعها واذا اشترت للتجارة فالجارية متعلقة بمنافعها (مسئلة) واذا كانت الحنطة للفقنية والارض والزراعة للتجارة فقد رأيت لبعض المتأخرين من المغاربة فيمن اشترى حنطة للفقنية والارض والزراعة للتجارة انه لا يجزى فيها حكم الزكاة حتى ينض الثمن لان ما كان للفقنية من العروض لا يجزى فيها حكم التجارة بالنية قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وهذا الا يصح على قول اشبه فان كان للفقنية يعود الى التجارة بمجرد النية فيملكه بالبيع ومملكه بالبراءات يحتمل وجهين قد تقدم ذكرهما وما لي في قول ابن القاسم فيهمتل وجهين أحدهما جريان الزكاة فيها لان الزراعة عمل والثاني لا يجزى فيها الزكاة لان الزراعة ليست بعمل للتجارة وانما هي عمل لزكاة الحب دون زكاة الثمن (مسئلة) فان كانت الارض للتجارة والحنطة للتجارة وزرعها للفقنية فلم أر فيها نصا لاحكامها والذي يقتضيه المذهب انه لا زكاة في منتهى يحول الحول من يوم قبضه فعلى هذا يجزى أمر المعاني الثلاثة متى يكون واحدا منها للفقنية منع جريان زكاة العين في الحنطة وهو ظاهر ما في المونة والذي يقتضيه قول اصحابنا المتقدم ذكرهم وبالله التوفيق (فرع) فان قلنا بوجود الزكاة بالبيع بعد الحول فان لم يربح بعد الحول وكان مدخرا فلا زكاة حتى يبيعه بعد الحول وان كان مدبرافاه يقوم حنطة اذا كل لها حول من يوم زكى الزرع قاله ابن القاسم في المونة ووجه ذلك ان زكاة الزرع املك بالحنطة عند الحصاد من زكاة التجارة كالماشية فيجب عند الحصاد اخراج زكاة الزرع منه وزكاة الزرع لا تنسكرو ولما كان للتجارة في هذا الحب تأثر ولم يمكن ان يجمع زكاتها في عام واحد ولاهما العين والثابتة للفقنية لم يزكى من يوم الحصاد فاذا اكمل قوم مع صائر ماله وأدى زكاته والله أعلم وحكم

﴿ مال زكاة فيه من الفواكه والقبض والبقول ﴾  
 • قال مالك السنة التي لا اختلاف فيها عندها والذي سمعت من أهل العلم انه ليس في شيء

﴿ مال زكاة فيه من الفواكه والقبض والبقول ﴾

ص • قال مالك السنة التي لا اختلاف فيها عندها والذي سمعت من أهل العلم انه ليس في شيء

من الفواكه صدقة الزمان  
والفرسك والتين وما شبهه  
ذلك وما لم يشبهه اذا كان  
من الفواكه قال ولا في  
القبض ولا في البقول كلها  
صدقة ولا في اثمارها اذا  
بيعت صدقة حتى يحول  
على اثمارها الحول من يوم  
يبيعها ويقبض صاحبها  
ثمها وهو نصاب

في ما جاء في صدقة ارقين  
والخيل والعسل \*  
حدثني يحيى عن مالك  
عن عبد الله بن دينار عن  
سليمان بن يسار عن عراك  
ابن مالك عن أبي هريرة  
أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال ليس على  
المسلم في عبده ولا في فرسه  
صدقة \* وحديثي عن  
مالك عن ابن شهاب عن

سليمان بن يسار ان اهل الشام  
قالوا لا في عبدة بن  
الجراح خذ من خيلنا  
ورقيقنا صدقة في ثم كتب  
الى عمر بن الخطاب فابى  
عمر ثم كره أيضا فكتب  
الى عمر فكتب اليه عمر  
ان احبوا لخلعها منهم  
وارددها عليهم وارزق  
رقيقهم قال مالك معنى  
قوله رحمه الله واردها  
عليهم يقول على فقراهم

من الفواكه كلها صدقة الزمان والفرسك والتين وما شبه ذلك وما لم يشبهه اذا كان من الفواكه قال ولا في القبض ولا في البقول كلها صدقة ولا في اثمارها اذا بيعت صدقة حتى يحول على اثمارها الحول من يوم يبيعها ويقبض صاحبها وهو نصاب \* وهذا كما قال انه لا اختلاف عند اهل المدينة فيما ذكره انه لا زكاة في شيء من الفواكه مما ذكر من ذلك وما لم يسمه وضاف المثلث رحمه الله التين الى جملتها انه لم يكن ببلده وانما كان يستعمل عندهم على معنى التفكيلا الى معنى القوت وقيل عبد الملك ابن حبيب الزكاة واجبة في كل ثمرة لشجرة ذات ساق سواء كان مما يدخر كالجوز والفسق أو لا يدخر كرامان والفرسك و به قال أبو حنيفة والدليل على ما قوله ان هذا ليس بمقتات مدخر فلم يجز فيه الزكاة كالخمس فاما التين فانه عندنا لا يندلس قوت وقد الحقه مالك بما لا زكاة فيه ويجعل ضله في ذلك القوتين احدهما انه لا زكاة فيه لان الزكاة اثار. ثم فيها كان مقتات بالمدينة ولم يكن التين يقتات بها فلم يتعلق به حكم الزكاة وانما يتعلق بالزبيب والخمر كما كانا مقتاتين بها والثاني ان حكم الزكاة متعلق بالتين فيما ساق على الزبيب والخمر وان لم يكن التين مقتات بالمدينة قال ابن نافع و في عن مالك لحق العلماء بالحنطة والشعير ما شبه ذلك من الحبوب فكان الارز بالعرفاء اكرم من البر والذرة باعنا اكثر

( فصل ) وقوله ولس في القبض ولا في البقول كلها صدقة هذا قول مالك والشافعي وجيع اصحابهما وقال أبو حنيفة في جميع البقول الزكاة الا للقبض والخشيش والحطب والدليل على ما قوله ان الخمر كالسبب بالمدينة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم بحيث لا ينفق ذلك عليه ولم ينفق البناؤه أسرى خارج منها ولان احدا اخذ منها زكاة ولو كان ذلك لنقل كما نقل زكاة سائر ما مرم به النبي صلى الله عليه وسلم فثبت انه لا زكاة فيها ودليلنا من جهة القياس انه ثبت لا يقتات فلم تجب فيه الزكاة كالخمس والقبض

في ما جاء في صدقة ارقين والخيل والعسل \*

ص \* مالك من عبد الله بن دينار عن سليمان بن يسار وعن عراك ابن مالك عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس على المسلم في عبده ولا في فرسه صدقة \* ثم قوله صلى الله عليه وسلم ليس على المسلم في عبده ولا في فرسه صدقة يقتضي في كل صدقة في هذا الجنس الاما دلل عليه ولا خلاف انه ليس في رقاب العبيد صدقة وذهب مالك والشافعي الى انه لا صدقة في رقاب الخيل وقال أبو حنيفة تركى ان الخيل اذا انفردت ولا تركى ذكورها والدليل على صحة ما ذهب اليه مالك ومن قال بقوله هذا الحديث وهو قوله ليس على المسلم في عبده ولا في فرسه صدقة وذهاني والنبي على الاطلاق يقتضي الاستغراق ودليلنا من جهة القياس ان هذا حيوان لا يجب في ذكوره الزكاة اذا انفردت فلا تجب فيها ما الاثان كالغالب والخبر عكسه الا بالوبقر ص \* مالك عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار ان اهل الشام قالوا لا في عبدة بن الجراح خذ من خيلنا ورقيقنا صدقة في ثم كتب الى عمر بن الخطاب فابى عمر ثم كره أيضا فكتب الى عمر فكتب اليه عمر ان احبوا لخلعها منهم واردها عليهم وارزق رقيقهم قال مالك معنى قوله رحمه الله واردها عليهم يقول على فقراهم \* ثم قوله فابى عليهم أي أو عبدة بن الجراح دليل على انه مئة محبته للنبي صلى الله عليه وسلم يراه اخذ من الخيل والامن الرقيق شيئا ولذلك امتنع ان ياخذ من هذين الصنفين

ولم يمنع أن يأخذ من سائر المواسي ولو كان النبي صلى الله عليه وسلم يأخذ من الخيل شيئا لما خفي ذلك على أبي عبيدة وشله من كان يلزم النبي صلى الله عليه وسلم كلابيحي عليه أخذ من سائر الماشية ثم كتب أبو عبيدة في ذلك إلى عمر بن الخطاب فوافق قوله قول عمر بن الخطاب هذا وعمر بن كان يخرج النبي صلى الله عليه وسلم في أخذ الصدقات ولم يعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ من الخيل شيئا ولو كان فهاشي الأمره النبي صلى الله عليه وسلم يأخذ مما عرض له يأخذ من سائر المواسي

(فصل) وقوله ثم كلوه أيضا يريد أن أهل الشام أخبوا في ذلك إلى أبي عبيدة بن الجراح وكلوه بعد أن أبي لهم وهذا أن عمر بن الخطاب فكتب إلى عمر بما ودتهم القول فكتب عمر إليه خذ منهم أن أحبا ويريد أن هذا تطوع منهم ومن تطوع بشئ أخذ منه سواء كان مما يحب فيه الصدقة أو من غيره وقوله واردها عليهم يريد أن يقرأهم وقوله وارزق رقيقهم يحتمل أن يريد به أن يجري رقيقهم من الزكوة ثم في غير من عور المسلمين يستعان بهم في الحرب وليس لهم سهم فبر نفقون بارزق ويحتمل أن يريد بذلك أن هذا مكافأ لهم على تطوعهم بالصدقة من رقيقهم ص في مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم أنه قال جاء كتاب من عمر بن عبد العزيز إلى أبي وهو يعني أن لا يأخذ من العسل ولا من الخيل صدقة والعسل وحديثي عن مالك بن عبد الله بن دينار أنه قال سألت سعيد بن المسيب عن صدقة البراذين فقال وذلك في الخيل من صدقة في جزية أهل الكتاب والجوس

حدثني يحيى عن مالك عن ابن شهاب قال لفتي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ الجزية من مجوس البحرين وإن عمر بن الخطاب أخذها من مجوس فارس وإن عثمان بن عفان أخذها من البربر في قوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ الجزية من مجوس البحرين في ما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث بأبي عبيدة بن الجراح إلى البحرين يأخذ الجزية وأهل الكوفة على ضربين أهل كتاب وهم اليهود والنصارى وغير أهل كتاب وهم المجوس وبدا الأوثان وكل من ليس له كتاب فلا خلاف في جواز إقرارهم على الجزية - ربما كانوا أو عجميا والأصل في ذلك قوله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدنون من ألقى من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون (مسئلة) فأما المجوس فإنه بمنهم سنة أهل الكتاب في أخذ الجزية منهم وليسوا عنده بأهل كتاب وبه قال أوحيفة وهو أحد قول الشافعي وله قول آخر أنهم أهل كتاب قال المروزي من أصحابه وفائدة القولين

### في جزية أهل الكتاب

ص مالك عن ابن شهاب قال لفتي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ الجزية من مجوس البحرين وإن عمر بن الخطاب أخذها من مجوس فارس وإن عثمان بن عفان أخذها من البربر في قوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ الجزية من مجوس البحرين في ما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث بأبي عبيدة بن الجراح إلى البحرين يأخذ الجزية وأهل الكوفة على ضربين أهل كتاب وهم اليهود والنصارى وغير أهل كتاب وهم المجوس وبدا الأوثان وكل من ليس له كتاب فلا خلاف في جواز إقرارهم على الجزية - ربما كانوا أو عجميا والأصل في ذلك قوله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدنون من ألقى من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون (مسئلة) فأما المجوس فإنه بمنهم سنة أهل الكتاب في أخذ الجزية منهم وليسوا عنده بأهل كتاب وبه قال أوحيفة وهو أحد قول الشافعي وله قول آخر أنهم أهل كتاب قال المروزي من أصحابه وفائدة القولين

وحدثني عن مالك بن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم أنه قال جاء كتاب من عمر بن عبد العزيز إلى أبي وهو يعني أن لا يأخذ من العسل ولا من الخيل صدقة والعسل وحديثي عن مالك بن عبد الله بن دينار أنه قال سألت سعيد بن المسيب عن صدقة البراذين فقال وذلك في الخيل من صدقة في جزية أهل الكتاب والجوس

حدثني يحيى عن مالك عن ابن شهاب قال لفتي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ الجزية من مجوس البحرين وإن عمر بن الخطاب أخذها من مجوس فارس وإن عثمان بن عفان أخذها من البربر

اتنا اذا قلنا انهم ليسوا بأهل كتاب لم نحمل منا كتبهم ولا ذابحهم واذا قلنا انهم أهل كتاب حملت  
 منا كتبهم وأكل ذابحهم وأسكر ذلك أكثر أصحاب الشافعي وقالوا ان مذهب الشافعي أن لا يجوز  
 منا كتبهم ولا ذابحهم بوجه والدليل على ما نقول بأنهم ليسوا أهل كتاب قوله تعالى إنما أنزل  
 الكتاب على طائفتين من قبلنا وإن كنا عن دراستهم لغافلين ودليلنا من جهة السنة الحديث  
 الذي يأتي بعد هذا ان شاء الله تعالى قول النبي صلى الله عليه وسلم سنوهم سنة أهل الكتاب  
 ودليلنا من جهة القياس ان الجوس فرقة لا يجوز منا كتبهم ولا أكل ذابحهم فليكن أهل الكتاب  
 كعبدة الأوثان (مسئلة) وأما عبدة الأوثان وغيرهم ممن ليس بأهل كتاب فانهم يقرن على  
 الجزية هذا ظاهر مذهب مالك وقال عنه القاضي أبو الحسن يقرن على الجزية إلا قريش وقال  
 الشافعي لا يقرن على الجزية بوجه وقال أبو حنيفة لا يقرنهم على الجزية إلا العجم دون العرب  
 وبه قال ابن وهب من أصحابنا والدليل على ما قوله ما روى ابن بري قال كان رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم إذا أمر امرأ على سره أو جيش وصله وقال له إذا أنت لقيت عدوا من المشركين فادعهم  
 إلى ثلاث فإني ثم أجابوك إليها قبل منهم وكف عنهم ادعهم إلى الاسلام فان أجابوك فاقبل منهم  
 وكف عنهم ثم ادعهم إلى أن يتحولوا من دارهم إلى دار المهاجرين وأخبرهم ان فعلوا ذلك فخلع  
 المهاجرين ولبسهم إلى المهاجرين فانهم أبوا أن يتحولوا إلى دار المهاجرين فخيرهم انهم  
 يكونون كما راب الاسلام بجري لهم حكم الله كما يجري على المؤمنين ولا يكون لهم في النبي ولا في  
 الغنمة شيء إلا أن يجاهدوا مع المسلمين فانهم أبوا فأسلمهم أعطاهم الجزية فان فعلوا قبل منهم وكف  
 عنهم فان أبوا فاستن بالله وقتلتهم ودليلنا من جهة القياس ان هؤلاء أهل دين يجوز استبقاؤهم  
 بالاسترقاق فجاز استبقاؤهم بالجزية كأهل الكتاب ص مالك جعفر بن محمد بن عوف  
 ابنه ابن عمر بن الخطاب ذكر الجوس فقال ما أدى كيف اصنع في امرهم فقال عبد الرحمن بن عوف  
 أشهد لقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول سنوهم سنة أهل الكتاب ش قوله ان  
 عمر بن الخطاب ذكر الجوس فقال لا أدري كيف اصنع في امرهم يريد من اقرارهم على دينهم واخذ  
 الجزية منهم ودعائهم إلى الاسلام فان أبوه قوتلوا عليه ولا تقبل منهم جزية وهذا من فقه عمر وورعه  
 وتوقيه فانه كان اذا أراد الحكم شاور فيه أهل العلم ليقوى في نفسه ما ظهر اليه بنص ينقل  
 اليه أو موافقة منهم له وأبو قول عبد الرحمن بن عوف أشهد لقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 يقول سنوهم سنة أهل الكتاب فتوى له بما عندهم من العلم في ذلك وأسندته إلى النبي صلى الله عليه  
 وسلم لتسكن اليه نفس المستفتي ولا يبال باجتهاد ولا رأى ولو أخبر بذلك عن رأي لمكان لعمر  
 وغيره أن يقبله برأيه ويعارضه باجتهاده وفي هذا دليل انهم ليسوا من أهل الكتاب ووجه الدليل  
 انه أضاف الكتاب إلى غيرهم وأمر أن يسنهم سنة أهل الكتاب فلو كانوا أهل كتاب لقال لهم  
 من أهل الكتاب ولم ينقل سنوهم سنة أهل الكتاب ص مالك عن نافع عن أسلم بن عمرو  
 ابن الخطاب أن عمر بن الخطاب ضرب الجزية على أهل الذهب أربعين دينار وعلى أهل الورق  
 أربعين درهما مع ذلك راق المسلمين وضيافة ثلاثة أيام ش وقوله ضرب الجزية على أهل  
 الذهب أربعين دينار وعلى أهل الورق أربعين درهما يقتضي انه قدرها بهذا المقدار وذلك لما  
 رآه من الاجتهاد والنظر للمسلمين واحتياح أحوال أهل الجزية وقد اختلف الناس في مقدار  
 الجزية فالتى ذهب اليه مالك ان قدرها على أهل الذهب أربعين دينار وعلى أهل الورق أربعين

• وحدثنى عن مالك عن  
 جعفر بن محمد بن علي عن  
 أبيه أن عمر بن الخطاب  
 ذكر الجوس فقال ما  
 أدري كيف أصنع في أمرهم  
 فقال عبد الرحمن بن عوف  
 أشهد لسمعت رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم يقول  
 سنوهم سنة أهل الكتاب  
 • وحدثنى عن مالك عن  
 نافع عن أسلم بن عمرو  
 بن الخطاب أن عمر بن الخطاب  
 ضرب الجزية على أهل  
 الذهب أربعين دينار وعلى  
 أهل الورق أربعين درهما  
 مع ذلك أراق المسلمين  
 وضيافة ثلاثة أيام





ايما فقال عمر تقطر بالابل فتشقى مع جلتها وتهدى بها فقال اسلم فكيف تأكل من الارض يريد انهاء التيق اذا لم تقدر على الاكل لاها لا تبصر من اى ابل ولا تعلم به وهذا يدل على ان العمى امر حدث به احياء ثم قد امارأى عمر مرارعة اسلمه بانها لا يمكن اقتناؤها ولا منفعة فيها الا لابل كل سأل من نعم الصدقة هي ليعلم اختصاصها بالمساكين أو من نعم الجزية فيعلم ان أكلها جائز للاغنياء والفقراء فلما قال هي من نعم الجزية علم أن مرارعتهم اياه بأن لا منفعة فيها كان يدعوهم لأكل أسلها من نعم الجزية فاعتقد في أسلم رغبة في ذلك فقال أردتم والله أكلها واستظهر أسلم ونعم الجزية عليها وذلك مقتضى مخالفة ونعم الجزية لو سلم الصدقة احتياطا من عمر ليصرف كل مال في وجهه (فصل) وقوله وأمر عمر بها قصرت وكان عنده صحاف تسع فلا يكون عنده طاعة ولا طرفة فقال جعل منها في تلك الصحاف يقتضى انه قد كانت تكون عنده الطراف والقواكه ويحتمل أن يكون ذلك من أموال الجزية بالاجباس وخراج الارضين وسائر الوجوه المباحة للزغيا فكانه أعده هذه الصحاف على عدة أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ليتعاهدن بالقواكه والطرائف ومراقة النبي صلى الله عليه وسلم وحفظه في أهله بعده وكان عمر رضى الله عنه لاخصاص حقة به يجعل لها من آخر من يجعل لها من وان نقص بعض السهام عن المساواة جعل النقص في حفظها طلب مر ذات غيرها وعلم بانها تسترضى ذلك من فعله ولأنه سأل من اثاره عليها اذا كان اياها ويحوز له التسط عليها وتيقن محبتها فيها

(فصل) وقوله وأمر عباقي من لحم تلك الجزر فضع فدعا ليه المهاجرين والأنصار يريدانه دعاهم الى اكله استغلا فلهم وايناسوا وسيا في مال الله تعالى وهي سنة للامام ان يجمع وجوه أعباءه للاراء كل عنده وقد كان جعل لثمانين يسار بالسكوفة في كل يوم نصف شاة لهذا المعنى وجعل لصاحبهم ربع شاة ربع شاة ص في مالك لا ارى ان تؤخذ النعم من أهل الجزية الا في جزيتهم في ش وهذا كقائل ومعناه ان النعم لا تؤخذ منهم صدقة كما تؤخذ من المسلمين لانهم لا زكاة عليهم في أموالهم وانما تؤخذ منهم النعم في جزيتهم بقيمتها وقد فسر ذلك ابن وهب في جامعته فقال وأخبرني مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه ان عمر بن الخطاب كان يؤتي بنعم كثيرة من نعم الابل فيأخذها في الجزية وقال وذلك بالقيمة تتكون جزيتهم عشرة دنانير فتؤخذ بنت مخاض بكذا وكذا واعتلجون بكذا وكذا فيكون ذلك بالقيمة وذلك ان الجزية انما تؤخذ منهم على وجه العوض لا لامتهم في بلاد المسلمين والذب عنهم والحماية لهم والعين يتعذر عليهم أو على أكثرهم فكان يؤخذ منهم على وجه الرقيق بهم والتيسر عليهم وكذلك سائر العروض والنياب ص في مالك ان بلغه أن عمر بن عبد العزيز كتب الى عماله أن يضعوا الجزية عن أسلم من أهل الجزية حين يسلمون في ش قوله ان عمر بن عبد العزيز كتب الى عماله أن يضعوا الجزية عن أسلم من أهل الجزية حين يسلمون في ش بعتل أن يريد به وضعها عنهم في المستقبل ويحتمل أن يريد به وضع ما في عليهم من ابل لا يطلبون به وهذا هو الاولى وأظهر لانه اذا احتل اللفظ المعنيين حل عليهم اذ لا تناقض بينهما ووجه آخر انه لا تخفى على عامل عمر ولا غيره من الجهال ان من أسلم لم يثبت عليه جزية مستقبله فحمل الكلام على ذلك بطل فائدة وحمله على اهل ما في عليهم من الجزية يقتضى فائدة ومثل هذا ما يمكن أن يحتاج عمر الى أن يكتب به ويحمل الناس على رأيه فيه والى هذا ذهب مالك وأبو حنيفة وقال الشافعي لا سيما عندما في من الجزية ويؤدها في حال اسلامه والدليل على ما نقله قوله تعالى

قال مالك لا ارى ان تؤخذ  
النعم من أهل الجزية  
الا في جزيتهم • وحدثنى  
عن مالك انه بلغه ان عمر  
ابن عبد العزيز كتب الى  
عماله أن يضعوا الجزية  
عن أسلم من أهل الجزية  
حين يسلمون

قل للذين كفروا ان يتوبوا بقوله ما قد سلف ودليلنا من جهة القياس ان هذه عقوبة مختصة  
بالرجال وتجب بالكفر فوجب ان تسقط بالاحلام وكذلك القتل (مسئلة) اذا ثبتت الجزية على  
الذي سقطت بموته به قال ابو حنيفة وقال الشافعي لا تسقط بموته ودليلنا ان هذه عقوبة فوجب ان  
تسقط بالموت كالحديد ص **ع** قال مالك تمت الستة ان الجزية على نساء اهل الكتاب ولا على  
صبيانهم وان الجزية لا تؤخذ الا من الرجال الذين قد لحقوا الحلم **ع** ش وهذا كما قال ان الجزية لا تؤخذ  
من النساء جملة والدليل على ذلك قوله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله وباليوم الآخر ولا يصرمون  
الى قوله حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون فوجه ذلك على ذلك ان الجزية انما توجه اخذها  
على من وجبت مقاتلتهم والنساء لا يقتلن اذا ظهر عليهن بالحجارة وانما يجب الجزية على  
الرجال لرفع السيف عنهم (مسئلة) وكذلك الصبيان لا تؤخذ منهم الجزية لان كل من لا يقتل اذا ظهر  
عليه بالحجارة فانه لا جزية عليه كالنساء (مسئلة) ولا جزية على العبيد لانهم نوع من المال لا خليل والا ل  
فان اعتق العبد النصراني فلا يتحول ان يكون معتقه مسلمانا وذو بيان كان مسلمانا لا جزية عليه وان  
اعتقه ذمي فقد توفى نفسه بالثمن وجوب الجزية عليه وقال ائمة لا جزية عليه ووجهه انه قد كان له  
المقام ببلاد المسلمين على التأييد فلم يلزمه جزية بل علق كماله اعتقه مسلم (مسئلة) ولا جزية على  
الزهادين به قال ابو حنيفة وهو احد قولي الشافعي وللشافعي قول آخر ان عليهم الجزية به وهذا مبني  
على اصلين احدهما ان لا جزية على الفقير والراغب انما ترك له من المال اليسير فهو من جملة الفقراء  
والثاني ان الراهب لا يقتل وهو محقون بالدم من غير عقد كالرأفة (مسئلة) ومتى تؤخذ الجزية  
من اهل الذمة قال ابو حنيفة تؤخذ في اول الحول حين تقدم الذمة ثم بعد ذلك عند اول كل حول  
وقال الشافعي تؤخذ من آخر الحول ولم اراه بانفي ذلك صا والذي يظهر من مقاصدهم انها تؤخذ  
في آخر الحول وهو الصريح ان شاء الله ذلك والدليل على ذلك انه حق يتعلق وجوبه بالمحل فوجب  
ان يؤخذ في آخر الحول كازكاة (مسئلة) اذا اجتمعت على الذمية سنتين أو أكثر  
لم تتدخل في قول الشافعي وتدخل في قول أبي حنيفة وتجب عليه جزية سنة واحدة والظاهر من  
مذهبهم الا انه ان كان فرمها اخذته للسنتين الماضية وان كان ذلك للمشر لم تتدخل ولم يبق في  
ذمتهم لعجز عنهن من السنين ورأيت هذا للقاضي أبي الحسن وهذا القول مبني على ان الفقير  
لا جزية عليه ولا تنفي في ذمتهم والله اعلم واحكم ص **ع** قال مالك وليس على اهل الذمة ولا على  
المجوس في تحليمهم ولا كرومهم ولا زروعهم ولا مواشهم صدقة لان الصدقة انما وضعت على المسلمين  
تظهر اهلهم وردا على فقرائهم ووضعت الجزية على اهل الكتاب صفارا لهم فما كانوا ببلدهم الذين  
صالحوا على ليس عليهم شيء سوى الجزية في شيء من اموالهم الا ان يتجروا في بلاد المسلمين ويحتفلوا  
فيها فيؤخذ منهم العشر فما يديرون من التجارات وذلك انهم انما وضعت عليهم الجزية وصالحوا عليها  
على ان يقرؤا ببلادهم ويقاتلهم عدوهم فمن خرج منهم من بلادهم الى غيرها يتجر فيها فعليه العشر  
من ينجر منهم من اهل مصر الى الشام ومن اهل الشام الى العراق ومن اهل العراق الى المدينة أو  
الين أو ما أشبه هذا من البلاد فعليه العشر **ع** ش وهذا كما قال انه لا صدقة على اهل الذمة بحسب  
كانوا أو غيرهم في شيء من الاموال التي تؤخذ منها الصدقة وهي العين والحرب والمأشقة والدليل على  
ذلك ما احتج به مالك رحمه الله من ان الزكاة تطهر للمسلمين واهل الكفر ليسوا بمن يطهروا منها فان  
الزكاة تؤخذ من اغنياء المسلمين فتدفع على فقرائهم وهذا سنة الزكاة ولو اخذت من اغنياء اهل

قال مالك تمت السنة  
ان لا جزية على نساء اهل  
الكتاب ولا على صبيانهم  
وان الجزية لا تؤخذ الا  
من الرجال الذين قد  
بلغوا الحلم وليس على  
اهل الذمة ولا على  
المجوس في تحليمهم ولا  
كرومهم ولا زروعهم ولا  
مواشهم صدقة لان الصدقة  
انما وضعت على المسلمين  
تظهر اهلهم وردا على فقرائهم  
ووضعت الجزية على اهل  
الكتاب صفارا لهم فما  
كانوا ببلدهم الذين  
صالحوا على ليس عليهم  
شيء سوى الجزية في شيء  
من اموالهم الا ان يتجروا  
في بلاد المسلمين ويحتفلوا  
فيها فيؤخذ منهم العشر فما  
يديرون من التجارات  
وذلك انهم انما وضعت  
عليهم الجزية وصالحوا  
عليها على ان يقرؤا ببلادهم  
ويقاتلهم عدوهم فمن  
خرج منهم من بلادهم  
الى غيرها يتجر فيها فعليه  
العشر من يتجر منهم من  
اهل مصر الى الشام ومن  
اهل الشام الى العراق  
ومن اهل العراق الى  
المدينة أو الين أو ما أشبه  
هذا من البلاد فعليه العشر

الذمة لم ترد على فقرائهم لانهم ليسوا بمحل الزكاة وليست الجزية كذلك فاعلم انما تؤخذ من أهل الكفر على وجه الصغار لقوله تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون فليس فيها تطهير من أخذت منها وما هي الا ذلال وصغار له ولانه ليس من شرطها أن ترد على فقراء من أخذت منه بل من شرطها أن تدفع الى من أصغر من أخذت منه فلما فارقنا الزكاة هذه الأوصاف كلها فارتفع في محل وجوبها وكانت الجزية على أهل الذمة فليس عليهم شيء غير ما لانهم بها أحرزوا أموالهم ودماهم وأهلهم ما كانوا في بلد عقد ذمتهم وموضع استيطانهم (مسئلة) ولا يمنعون من التقلب في التجارات والتعرض للكسب بالعمل والتجارة والسائغة وغير ذلك من أنواع المكاسب لانه لم تعقد لهم الذمة الا على التصرف والتكسب ولا عشر عليهم ولا غيره ما كانوا في البلدان التي أقروا على المقام فيها وما كان في حكمه من البلاد لانهم لم يعاهدوا الا على أخذ الجزية فقط فلا يزداد عليها (مسئلة) والمراعاة في ذلك بالآفاق فمن كان من أهل الشام فتصرف في مدن الشام فلا شيء عليه وان تصرف الى غيرهما من الآفاق كالخجاز ومصر والعراق فعليه العشر اذا خرج عنها يده من المال يبيع أو يشتري أو صرف دراهم يذهب أو ذهب بدراهم فعليه عشر ذلك والاصل في ذلك فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه بحضرة الصداقة وموافقتهم ولم يخالف عليه أحد فثبت انه إجماع ولان عقد الذمة انما يوجب لهم التصرف والتكسب في بلاد أمانتهم ولم يوجب لهم تقيف أموالهم في سائر آفاق المسلمين لانه ليس لهم فيها حق ثابت وانما يجب لهم فيها عبد الذمة تصرف في خصوص فذا كانوا أموالهم بغير بلد ذمتهم أخذ منهم العشر كما يؤخذ من ورد علينا بالمان (مسئلة) فان لم يغير وأما بأيديهم يبيع ولا يشتري فقد قال ابن القاسم لائى عليهم وقال ابن حبيب يؤخذ منهم عشر ما وصلوا به وان لم يبيعوا ولم يشتروا وجه قول ابن القاسم انهم اذا لم يبيعوا ولم يشتروا لم يحصل لهم أكثر من الأمان وذلك ثابت لهم بمقدار الذمة فلا شيء عليهم وجه قول ابن حبيب ان التصرف قد حصل لهم في بلاد المسلمين وغير آفاقهم بالسفر وطلب الغنائم وذلك وجوب عليهم أخذ عشر ما وصلوا به كالو باعوا نفسهم واوتاموا ثبت لهم بمقدار الذمة الأمان في آفاقهم فأما طلب الزرع والتصرف في شجرة فلا الا أداء العشر (مسئلة) فان أكرى شيئا من ابله الى المدينة وراجعا الى الشام فقال ابن القاسم يؤخذ منه عشر ما أكرى به من المدينة الى الشام ولا يؤخذ منه شيء مما أكرى به من الشام الى المدينة وقيل أشهب وابن نافع لا يؤخذ منه شيء من ذلك وجه قول ابن القاسم ان هذا وجه من التقيف على وجه المعاوضة حصلت له بغير أوقفه فكان عليه عشره كالمعاوضة بالبيع وجه قول أشهب أن العقد انما وقع بالشام وانما دخل المدينة لايغا حقه واحتيناه وجه آخر وهو ان هذا غلبة فليجب عليهم عشره كما لو أكرى نفسه في الخدمة (فرع) اختلف المغار بة من أصحابنا في أن يؤخذ من أهل الذمة اذا باعوا واشتروا بغير بلادهم فقال بعضهم ان كان ما صار اليهم ينقسم أخذ منهم بشره وان كان لا ينقسم أخذ منهم ثمن عشره وقال بعضهم يؤخذ منه القيمة على كل حال وان كان ما ينقسم أوما يكال أو يوزن وجه القول الاول ان العشر اذا انقسم أخذ من العين كعشر الزرع وجه القول الثاني ان الاسواق تتحول وتختلف فيجب أن يأخذ ما يحمله الاسواق ولانه عشر فوجب أن تؤخذ فيه القيمة أصل ذلك ما لا ينقسم ص ولا لصداقة على أهل الكتاب ولا المجوس في شيء من مواشيهم ولا ثمارهم ولا زروعهم مضت بذلك السنن ويقرن على دينهم ويكفون على ما كانوا عليه وان اختلفوا في العام الواحد صررا الى بلاد المسلمين فعلمهم كمالا اختلفوا العشر لان ذلك ليس

ولاصدقة على أهل الكتاب ولا المجوس في شيء من أموالهم ولا من مواشيهم ولا ثمارهم ولا زروعهم مضت بذلك السنن ويقرن على دينهم ويكونون على ما كانوا عليه وان اختلفوا في العام الواحد صررا الى بلاد المسلمين فعلمهم كمالا اختلفوا العشر لان ذلك ليس

مما صلحو عليه ولا مما شرط لهم وهذا الذي أدركت عليه أهل العلم ببلدنا **ش** وهذا كما قال  
 أن أهل الذمة يقررون على دينهم ويكونون من دينهم على ما كانوا عليه لا ينعون من شيء منه في باطن  
 أمرهم وإنما ينعون من اظهاره في المحافل والاسواق

(فصل) وقوله وان اختلفوا في عام واحد مرارا الى بلاد المسلمين فليسهم كلّا اختلفوا العشر  
 يريدان عليهم في كل سنة سافروا فباعوا واشتروا على مذهب ابن القاسم أو صولوا بمال على مذهب  
 ابن حبيب أن يؤخذ منهم عشر ذلك وقال الشافعي وأبو حنيفة لا يؤخذ منهم في العام الا مرة واحدة  
 والدليل على ما قوله أن الغرض قد حصل في السفر الثانية كما حصل في الاولى فاذا وجب عليهم  
 في الاولى فكذلك في الثانية.

### عشر أهل الذمة

ص **ع** مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه أن عمر بن الخطاب كان يأخذ من النبط  
 من الخنطة والزيث نصف العشر يريد بذلك أن يكثر الجلب الى المدينة ويأخذ من القطنية نصف  
 العشر **ش** قوله كان يأخذ من النبط وهم كفار أهل الشام عقدهم عقد الذمة اذا استحدثت  
 فكانوا يمتنعون الى المدينة بالخنطة والزيث وغير ذلك من أقوات أهل الشام فكان عمر بن  
 الخطاب يخفف عنهم في الخنطة والزيث فأخذ منهم فيها نصف العشر فكثر جلبهم اليها الى المدينة  
 فترخص بذلك الخنطة والزيث بالمدينة لانهما معظم القوت وكان يأخذ منهم من القطنية العشر كاملا  
 لأن غلاء القطن لا يكاد يضر بالناس كثير ضرر ص **ع** مالك بن أنس عن ابن شهاب عن السائب بن زيد  
 أنه قال كنت غلاما مع عاملا مع عبد الله بن عتبة بن مسعود على سوق المدينة في زمن عمر بن الخطاب  
 فكاننا أخذ من النبط العشر **ش** هكذا رواه يحيى غلاما يريد بذلك شابا رواه مطرف وأبو  
 مصعب كنت عاملا يريد أنه كان عاملا لي أخذ العشر من أهل الذمة القادمين من سائر الآفاق فأخبر  
 عما كان يأخذ هو وعبد الله بن عتبة بن مسعود من النبط وهو العشر وأما ذلك الى زمن عمر بن  
 الخطاب لأن ما كان يفعل فيه كان باجاعة الصعابة لمشورتهم فاذا لم يثبت فيه خلاف ولا ظهر فهو  
 اجاع وحجة يجب المصير اليها والعمل بها ص **ع** مالك انه سأل ابن شهاب على أي وجه كان يأخذ  
 عمر بن الخطاب من النبط العشر فقال ابن شهاب كان ذلك يؤخذ منهم في الجاهلية فأزاهم ذلك  
 عمر **ش** قوله على أي وجه كان يأخذ عمر من النبط العشر سؤال عن وجه ذلك وحجته ودليل  
 جوازه فقال ابن شهاب ان ذلك كان يقبض منهم في الجاهلية فأزاهم ذلك عمر وليس في هذا أكثر  
 من الاخبار بالسبب وليس هذا اخبارا عن الحقبة الموجبة والحقبة في ذلك ما تقدم ذكره انهم انما  
 عوهوا على التجارة وتبعية المواسم فافهم التي استوطنوا فافادوا طلبوا اتقية اموالهم بالتجارة  
 الى غير ذلك من آفاق المسلمين كان عليهم في ذلك حق غير الجزية التي صلحو عليها فهذا ان شاء  
 الله الوجه الذي له فعل هذا عمر لكانه اذا فعله عمر بمحضرة الصعابة ولم يخالفه في ذلك أحد ثبت انه  
 اجاع وكان ذلك حجة قاطعة على صحة هذا الحكم وان لم يعلم وجهه وكذا جمعت الصعابة على صحة  
 هذا الحكم كذلك اجتمعت على صحة تقرير ما يؤخذ منهم العشر وبالله التوفيق

### اشتراء الصدقة والعود فيها

ص **ع** مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه انه قال سمعت عمر بن الخطاب يقول جئت على فرس عتيق

مما صلحو عليه ولا مما  
 شرط لهم وهذا الذي  
 أدركت عليه أهل العلم  
 ببلدنا

**ع** عشر أهل الذمة  
**ع** حدثني يحيى عن مالك  
 عن ابن شهاب عن سالم بن  
 عبد الله عن أبيه أن عمر  
 بن الخطاب كان يأخذ من

النبط من الخنطة والزيث  
 نصف العشر يريد بذلك  
 أن يكثر الجلب الى المدينة  
 ويأخذ من القطنية العشر

**ع** وحدثني عن مالك عن  
 ابن شهاب عن السائب  
 بن زيد أنه قال كنت  
 غلاما مع عاملا مع عبد الله بن

عتبة بن مسعود على سوق  
 المدينة في زمان عمر بن  
 الخطاب فكاننا أخذ من  
 النبط العشر **ع** وحدثني

عن مالك انه سأل ابن  
 شهاب على أي وجه كان  
 يأخذ عمر بن الخطاب من  
 النبط العشر فقال ابن

شهاب كان ذلك يؤخذ  
 منهم في الجاهلية فازاهم  
 ذلك عمر

**ع** اشتراء الصدقة والعود  
 فيها  
**ع** حدثني يحيى عن مالك  
 عن زيد بن أسلم عن أبيه  
 انه قال سمعت عمر بن  
 الخطاب وهو يقول جئت  
 على فرس عتيق

في سبيل الله تعالى وكان الرجل الذي هو عنده قد أضعه فأردت أن أشتريه منه وظننت أنه بالعه  
برخص فسألت عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا تشتريه وإن أعطاك به بدرهم  
واحد فإن العائد في صدقته كالسكب يعود في قيمته ثم قال قلت على فرس عتيق واحد العتاق  
من الخيل وهي الكرام السابقة منها والجل عليها في سبيل الله على وجهين أحدهما أن يعلم من فيه  
الجدوة والفر وسية فيه به له وملكه أيامه ما يعلم من تجدته ونكباته للعدو فهذا ملكه للوهاب له  
ويصرف فيه بما شاء من بيع وغيره والوجه الثاني وهو الاظهار أن يكون دفعه الى من يعلم من حاله  
مواظبة الجهاد في سبيل الله على سبيل النصيب له في هذا الوجه فهذا ليس للوهاب بل أن يبيعه لانه  
موقوف في هذا الوجه فليس له ان يبيعه مع السلامة وهذا ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم  
في الخبر المتقدم ان خالما احتبس أدرعه أو عتده في سبيل الله تعالى وسألت في بيان هذا في كتاب  
الاوقاف والحبس ان شاء الله تعالى

(فصل) وقوله وكان الرجل الذي هو عنده قد أضعه فيحتمل أمرين أحدهما أنه أضعه من الاضاعة  
بأن لم يحسن القيام عليه ويعد من هذا في أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لأن ما يوجب هذا عذر  
ويجوز أن يربده بصره ضائعاً من الهزل المفرط مباشرة الجهاد ولا نال به في سبيل الله تعالى  
(فصل) وقوله فأردت أن أشتريه منه وظننت أنه بالعه برخص يحتمل ثلاثة أوجه أحدها أنه كان  
وجهه أياماً فأراد أن يشتريه منه وأن يبيعه لخصمه لضاع ويحتمل أيضاً أن يكون خيساً فظن أن شرائه  
جائر ويبيع الذي كان في يده له مباح حتى تمنع من ذلك النبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل أنه بلغ من  
الضياح مبلغاً يعدم الانتفاع به في الوجه الذي حسه فيقرأ أن ذلك يبيعه لشرائه (فرع) وضياح  
الخيل الموقوفة على وجهين أحدهما أن يرجي صلاحه والانتفاع به في الجهاد كالضعف والمرض المرجو  
رده فهذا لا خلاف أن يستباح بيعه الثاني السكب والهرم والمرض الذي لا ترجى افاقته فهذا  
اختلف أصحابنا فيه فقال ابن القاسم اذا عدم الانتفاع به في الوجه الذي وقف له ولم يرج رؤوه جاز بيعه  
ووضع منه في ذلك الوجه وقال ابن الماجشون لا يجوز بيعه وسألت في بيان ذلك في موضع ان شاء الله  
تعالى وجه قول مالك أنه لما عدم الانتفاع بعينه أو مكن الانتفاع به قبل اليه لانه لا يبدل منه ووجه  
قول ابن الماجشون أنه يخرج على سبيل الحبس فلم يجوز بيعه كالاصول الثابتة

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم فإن العائد في صدقته كالسكب يعود في قيمته بر بدائه من القبيح  
والسكارية بمنزلة العائدي في كل ما قد فاء بعد أن قبيح وتغير عن حال الطعام الى حال القبيح وكذلك  
المصدق فداخرج في صدقته أو أساخ ماله وما بدئته فلا يرجعه الى ملكه بعد أن تغير بصدقته  
وتغيرها في ماله لمعنى الفساد فيه فان ذلك من أفعال السكب وأخلاقه التي ينفردها بركه من أجلها  
وفي هذا خمسة أبواب \* الباب الاول في وجه العطية \* والباب الثاني في صفة العطية في نفسها  
\* والباب الثالث في صفة المظني \* والباب الرابع في صفة الارتجاع \* والباب الخامس في حكم  
الارتجاع

### ﴿ الباب الاول في وجه العطية ﴾

أما وجه العطية فهو أن يعطى على وجه الصدقة الواجبة أو التمتع فهذا لا يجوز له امتناع صدقته  
لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال العائد في صدقته كالسكب يعود في قيمته وأما أن كانت  
عطية على غير وجه الصدقة ففي الموازنة في الذي يجعل على الفرس لا للسبيل ولا للسكنة لأبأس

في سبيل الله وكان الرجل  
الذي هو عنده قد أضعه  
فأردت أن أشتريه منه  
وظننت أنه بالعه برخص  
فسألت عن ذلك رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
فقال لا تشتريه وإن أعطاك  
بدرهم واحد فإن العائد  
في صدقته كالسكب يعود  
في قيمته

أن يشتر به ووجه ذلك أنها عطية لم يقصد بها القرب فبإجاز له أن يملكها في المستقبل كما يجوز  
اعتصار ما وهب له القربى وما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال العائد في صدقة كالكلب  
يعود في فيه فمحمول على العود إلى ملك ما وهب على وجه القربى ومعنى الصدقة محمول على ارتجاع  
ما وهب الأجني بغير عوض بدليل ما قدمناه

### ﴿ الباب الثاني في صفة العطية ﴾

أما صفة العطية فإنها أن كانت عينا بتلها مثل أن تصدق بفرس أو عبد أو أصل أو ورق أو ما أشبه  
ذلك فإنه لا يجوز له الرجوع فيه وفي العتية في أمره جعلت خلخالها في السبيل إن شفاها الله فلما  
برأت أراد أن يخرج فيمتا وتحبسها مكره ذلك قال سحنون لأنه من وجه الرجوع في الصدقة  
(مسئلة) وأما أن أعطى غلما أو منفعة فقد قال ابن المواز في الذي تصدق بعله الأصل سنين أو حياة  
المحبس عليه لا بأس أن يشترى ذلك المصدق لم يختلف في هذا مالك وأصحابه إلا العبد المملك فإنه أباه  
واحتج بنبي النبي صلى الله عليه وسلم عن الرجوع في الصدقة وأجاز ذلك لورثته وجه القول الأول  
ما احتج به ابن المواز من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عمر أن يعود في صدقة وأرخص  
لصاحب العربة أن يشتر بها بغيرها وهي صدقة (فرع) ومن أسكنته أو أخدمته فقد قال مالك  
لا بأس أن يسد له ذلك بغيره إن رضيهم فلم تفسد عطيته ومن أعطى فرسه في السبيل لم يكن له أن  
يسده ووجه ذلك ما تقدم

### ﴿ الباب الثالث في صفة المعطى ﴾

أما صفة المعطى فإن كان أجنيا فلا يرجع المصدق عليه فيأصدق به عليه قال مالك في العتية  
والمواز به فلا ركه ولو كان أمرا فربا وقد ركب ابن عمر ناقة وهبها فصرع عنها فقال ما كنت  
لأفعل مثل هذا كانه اعتقده عوقب في ذلك قال القاضي أبو محمد لا بأس أن يركب الفرس الذي  
جعلت في سبيل الله وأن يشرب من ألبان الفم اليسير وما أشبه ذلك مما يقبل قدره وجه قول  
مالك أنه من الرجوع في الصدقة ووجه القول الثاني أن اليسير معفو عنه وغير مقصود بالارتجاع  
ولذلك عني عن اليسير في ترك حيازته من الصدقة إذا حيزا أكثر (مسئلة) وإن كان المعطى ابنا  
فقد قال في المدونة في الرجل تصدق على ابنه الصغير في حجره بجارية فتبعتها نفسه أنه يشترىها  
ولا يجوز ذلك إذا تصدق بها على أجني قال عيسى عن ابن القاسم إنما رخص فيها لمكان الابن من  
الاب ولو كان أجنيا لم يحل له أن يشترى صدقة وقال مالك من تصدق على ابنه بغيره لا بأس أن  
يأكل من لحمه ويشرب من لبنها ويكتس من صوفها وإن تصدق عليه بمحاطة جاز أن يأكل من ثمره  
بمختلف الأجني وفي المواز به من رواية أشهب عن مالك لا يكتس من صوف الفم ولا يشرب من  
لبنها ووجه ذلك أن هذه صدقة بغير مال فلم يكن له تملكها كصدقة على الأجني (فرع) إذا قلنا  
برواية ابن القاسم في المواز به أن الأم في ذلك بمنزلة الأب وقد تقدم من رواية ابن القاسم أن ذلك في  
الابن الصغير وفي المواز به عن مالك أنما ذلك في الابن الكبير دون الصغير وجه الرواية الأولى أن  
للتصرف تأثيرا في الإباحة وإن ذلك أبيع للوصي من مال الصغير ما لم يبع له من مال غيره ووجه الرواية  
الثانية أن الصغير لا يصح منه إلاذن وأما الكبير فإنه يصح منه أن يأذن في ذلك

### ﴿ الباب الرابع في صفة الارتجاع ﴾

وأما صفة الارتجاع فإن عهدا المذهب أن كل ارتجاع يكون باختياره فإنه ممنوع عنه كالإتباع لما روى

عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا تشتره وان أعطاكه يدرهم ومن جهة المعنى ان المنع انما يتعلق بما يكون باختيار الممنوع فلما ما يقع بغير اختياره فلا يصح النبي عنه وكذلك الصدقة ممن يصدق عليه بما يصدق به فلا تقبله ولا ترجعه به ولا جارة ولا عارية (مسئلة) وأما الميراث فلا بأس بان عادت إليه صدقته بالميراث ان يستديم ملكها قاله القاضي أبو محمد وغيره قال أبو محمد ليس راجع في صدقته ولا منه في ذلك قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه ومعناه عندى انه لم يملكها وإنما الشرع قضى له وعليه بذلك ولو أراد الامتناع من قبضها لاجبر على ذلك (مسئلة) ولو تصدق غازي على رجل بدينار ثم رافقا فأخرج المتصدق عليه نفقة من تلك الدراهم فقد قال مالك ليس هذا مما يبيى وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في حلم بريرة هو عليها صدقة ولنا هدية قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه ومعنى ذلك عندى ان كل واحد من المترافقين لم يسع شيئا من نفقته بنفقة الآخر وإنما تساركا على ان يتي كل واحد منهما على حصته ثم يمي كل واحد منهما حقبا كله ولم يكن هذا حكم بريرة مع النبي صلى الله عليه وسلم وإنما كان اللحم مما تصدق به على بريرة ثم لما أباحت له النبي صلى الله عليه وسلم كان ذلك هدية منها إليه

### ( الباب الثاني الخامس في حكم الارتجاع )

أما حكم الارتجاع اذا وقع في الموازبة فداجز بعض العلماء شراء الرجل صدقته وكرهه بعضهم فان زل عندنا لم نسخوه وهذا قال القاضي أبو محمد وهو قول أبي حنيفة والشافعي وقال الشيخ أبو اسحاق فيفسخ الشراء النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك والقولان يشترجان من المذهب فقد حكى ابن المواز في المدر وأغبر المدر يخرج من كانه مرضا لا يجوز به عند ابن القاسم ويجزئه عند أشهب اذا لم يحجب عن نفسه وبس ماصنع وجه القول الاول معارضة المركز كانه لا تاتى صحة المثل اصل ذلك اذا اخرج ورفقا عن ذهب ووجه القول الثاني نهي صلى الله عليه وسلم عن رجل ان يخطب ان يشتري صدقته والتي يقتضى فساد المني عنه ومن جهة القياس ان النبي عن البيع اذا كان لحق الله اقتضى فساد كالببيع وقت صلاة الجمعة ص مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر ان عمر بن الخطاب حمل على فرس في سبيل الله فأراد ان يتنازع فقال عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا يتبعه ولا تصد في صدقتك ش قوله لا يتبعه ولا تصد في صدقتك سمي الاتباع عودا امالانه يجنس فرأى ان ابتاعه نقض لتحييسه فهو عوده فيه واما لانه تصدق به على وجه التخليك لمن تصدق به عليه فسمي الاتباع عودا لانه زال ملكه عنه لله تعالى ثم يصعد الى ملكه وهذا ممنوع لان من زال ملكه عن شيء لله تعالى على وجه الصدقة فانه يجب ان لا يعود الى ملكه لانه من باب العود في الصدقة ص سئل مالك عن رجل تصدق بصدقة فوجدها مع غير الذي تصدق بها عليه يتبعها يشتريها فقال تركها أحب الي ش وهذا كقول ذلك ان من تصدق بصدقة على رجل ثم وجدها بغيره فابتاعه ليها مكر ولا نه قد كان زال ملكه عنها لله تعالى وهو مضاع للرجوع في الصدقة من هذا الوجه وهذا قال ابن القاسم في المدونة وغيره وفي المدنيين رواية ابن دينار عن مالك من تصدق بصدقة تطوع على آخر ثم وجدها عند غيره فان له ان يشتريها زاد في الموازبة ولا يشتريها من المتصدق عليه ولا يد من يشتريها منه وجه القول الاول ما تقدم ووجه القول الثاني ان المتصدق عليه بما سحاه في بعض المثل لما تقدم من صدقته عليه والاجنبي لا تنفع ذلك منه غالبا ولو وجد ذلك منه لما كان في معنى الرجوع في الصدقة (مسئلة) وإنما

• وحديث عن مالك بن نافع عن عبد الله بن عمر ان عمر بن الخطاب حمل على فرس في سبيل الله فأراد ان يتنازع فقال عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا يتبعه ولا تصدق في صدقتك قال يحيى سئل مالك عن رجل تصدق بصدقة فوجدها مع غير الذي تصدق بها عليه يتبعها يشتريها فقال تركها أحب الي

يخرج من الرجوع فبإتصدق بها فأما غيره من الناس فلا بأس أن يشتريها ويقبلها عن أحد أهلكه وفي  
العتيق عن سحنون يجوز للرجل أن يشتري كسرا لسؤال قيل له وقد جاء الحديث بالجمعي  
أوساخ الناس فقال ألا ترى إلى حديث النبي صلى الله عليه وسلم قال هو صدقة على بريرة وهو ثلثا  
هدية وبغى هذا أن الرجوع فيها لا يتصور إلا من المتصدق فلذلك اختص المنع به وأما غيره فليس  
براجع فيها فلذلك لم يمنع منها

### من يجب عليه زكاة الفطر

ص مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يخرج زكاة الفطر عن غلمان الذين يوادى القرى  
ويغير **ش** قوله كان يخرج زكاة الفطر عن غلمان يريده أنه كان يخرج عنهم زكاة الفطر  
لأنهم في ملكه ونفقة وأجبه عليه فإن زكاة واجبة عليهم **والاصل في ذلك حديث أبي سعيد**  
**الخدري** كنا نخرج إذا كان فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة عن كل صغير وكبير بر أو مملوك  
صاعا من طعام الحديث (مسئلة) وإذا كان العبد الواحد فلا خلاف في ذلك فإن كان لجماعة  
فزكاة الفطر فيه واجبة وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة لا تجب فيه زكاة الفطر وكذلك إذا كان  
لأثنين عبدان مشتركان والدليل على صحة ما ذهبنا إليه حديث أبي سعيد الخدري المتقدم وهو كنا  
نخرج إذا كان فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر عن كل صغير وكبير بر أو مملوك صاعا  
من طعام وهذا عام في المشترك وغيره فيعمل على عمومه ودليلنا من جهة القياس أن هذا من أهل  
الطهرة ومن هوله من أهل الفطرة واجدها فوجب أن تكون زكاة فطره واجبة أصله إذا كان  
لواحد (فرع) وكيف يخرج عنه زكاة الفطر مالك عن ذلك روايتان روى ابن  
القاسم أنه يخرج كل واحد منهما عنه بقدر ملكه فيه وروى عنه ابن الماجشون يخرج كل واحد  
منهما عنه فطرة كاملة وجه رواية ابن القاسم أن الفطرة تابعة للنفقة فلما كانت النفقة بينهما  
فكذلك الفطرة وجه رواية ابن الماجشون أن العبد محبوس في حق كل واحد منهما بدليل أنه  
محبوس بسببه في أحكام الرأى إذا انفرد ملكه لحقه منه فكانت عليه فطرة كاملة كالمالك جميعه  
(مسئلة) وإذا ابتاع العامل العبد بمال القراض فاختلف أصحابنا في إخراج زكاة الفطر عنهم  
فروى ابن القاسم وابن وهب عن مالك أن زكاة الفطر عنهم على رب المال يخرجها من ماله وقال  
أشهب وأصنيف زكى عنهم من مال القراض ويكون ما بقي هو رأس المال روى ذلك عنهما ابن  
حبيب وقد روى أشهب عن مالك ورأه ابن المواز وسحنون عن أشهب أن زكاة الفطر عنهم  
تخرج من مال العامل ثم تكون مراعاة فإن كان في المال ربح كان للعامل منها قدر حصته وقال  
ابن حبيب زكاة الفطر كالنفقة من الجلبة وهو القياس لأن زكاة الفطر عندنا تابعة للنفقة  
وجه رواية ابن القاسم أن رب المال يجب أن يخرج مما يديه الزكاة لأن مال القراض له فكانت عليه  
الزكاة ولأن العامل نصيب من الربح إلا بالقسمة وجه رواية ابن حبيب عن أشهب أن ذلك  
لا يجوز لأن زكوات الأموال وتنقائها إنما حكمها أن تكون منها فهي وإن كانت تخرج من مال  
فوجب أن يخرج مما يملكه العامل لأن رب المال إذا أخرجها فهي زيادة في القراض بعد العمل فيه  
وذلك غير جائز وجه رواية ابن المواز أن زكاة واجبة على المال فإذا كان للعامل فيه حصته عليه  
من الزكاة بدو ذلك وهذا مبني على أن العامل يملك حصته من الربح بالظهور (مسئلة) فإن كان

من يجب عليه زكاة

الفطر

حديثي يصح عن مالك

عن نافع أن عبد الله بن عمر

كان يخرج زكاة الفطر

عن غلمان الذين يوادى

القرى ويغير



نصف العبد سافر عن مالك في ذلك ثلاث روايات روى ابن القاسم عنه ان على مالك النصف نصف الفطرة ولا شيء على العبد في الباقي وروى عنه ان على العبد من الفطرة بقدر ما عتق عليه وبه قال محمد بن مسلمة وروى عنه مطرف وابن الماجشون ان على من فيه بقية الرق جميع الفطرة وجه رواية ابن القاسم ان الفطرة زكاة والزكاة غير واجبة على من فيه بقية الرق فعلى من ملكه بقدر حصته ونسقط عن حصته الرق زكاة الفطر لما ذكره ووجه ما قاله محمد بن مسلمة ان الفطرة تابعة للنفقة فلما فسخت النفقة على الجزية والملك فذلك الفطرة ووجه رواية مطرف انه يحبس في حق من له فيه ملك باحكام الرق كلها وهذا من جهتها فوجب أن يلزمه جميع الصاع

( فصل ) وقوله عن غماته الذين كانوا يودى القرى ويخبر بريدانه كان يخرج عنهم زكاة الفطر وان كانوا غيبا عن موضع احتياطهم بالمدينة وان مضى عنهم عنه لا يسقط عنه فيهم زكاة الفطر ص **ع** مالك ان احسن ما سمعت فبايع على ارجل من زكاة الفطر ان الرجل يؤدى ذلك عن كل من يضمن نفقته ولا يملكه من أن ينفق عليه وارجل يؤدى عن مكاتبه ومدره ورفيقه كاهم غائبهم وشاهدتهم من كان منهم مسالما ومن كان منهم لتجارة ولغير تجارة ومن لم يكن منهم مسالما فلا زكاة عليه فيه **ع** ش وهذا كما قال ابن احسن ما سمع في وجوب زكاة الفطر مذهب الب وهو الذى قام الدليل عليه أن يجب عليه زكاة الفطر عن كل من يجب عليه نفقته وذلك على ضربين نفقة ثابتة بالشرع ونفقة ثابتة بالعقد فأما النفقة الثابتة بالشرع فمن زمته نفقته لزمته زكاة الفطر عنه ونحن نبين حكم النفقة لبيتين حكم الزكاة فيها فتجب على الرجل نفقة الولد الصغير المسعر ونفقة أوبه المسعر وعلى الزوج نفقة زوجته وعلى السيد نفقة رقيقه فأما الاولاد فلا يخافون أن يكونوا صغارا أو كبارا فان كان الولد صغيرا فلا يخافون أن يكون مسورا أو معسرا فان كان مسورا فنفتته في ماله وكذلك فطرته وقال محمد بن الحسن نفقته في ماله وفطرته في مال أبيه ودليلنا أن كل من يلزم الأب الاتفاق عليه فإنه لا يلزمه الفطرة عنه كالصغير (مسئلة) وان كان معسرا فالنفقة في مال أبيه وكذلك الفطرة وان كان بالغاً فلا يخافون أن يكون مسورا أو معسرا فان كان مسورا فنفتته في ماله وكذلك فطرته وان كان معسرا فلا يخافون أن يكون معسرا أو زنا فان كان جميعا فنفتته عليه وكذلك فطرته وان كان زنا فلا يخافون أن تكون الزمانة طرأت عليه بعد البلوغ أو قبل البلوغ فان كانت بعد البلوغ فالنفقة عليه وكذلك الفطرة وان كان بلغ زنا فنفتته على أبيه وكذلك فطرته لان النفقة لم تسقط عنه بالبلوغ لان الزمانة تمتع الا كنياب كالصغير وهذا أحد قولى الشافعى وقال أبو حنيفة يجب على الأب نفقة ولده الصغير ولا تجب عليه زكاة عن ولده البالغ زنا والدليل على ما نقوله ان هذا حق يجب فيه عن الصغير من ولده فجاء أن يجعله عن الكبير منهم كالنفقة (مسئلة) وأما نفقة الوالد بن المسعر بن فاته تترك الولد وان كان قريبا على العمل وهذا اذا كان زوجين فان كان للأب زوج غير الأم فقال جمهور أصحابنا ورووه عن مالك أن على الابن الفتي النفقة على الأب وعلى زوجة وان كانت غير أمه وقال الخزوي لا ينفق على زوجة أبيه الا أن تكون أمه وقال ابن القاسم لا ينفق من نساء أبيه الا على امرأه واحدة ومن خدمها الا على خادم واحدة وأما الام فان تزوجها غير أبيه فنفتها على الزوج فان أبى الزوج أن يمسكها الا بغير نفقة ورضيت الام بذلك لزم الابن الاتفاق عليها لانه اذا اطلقها لزمته النفقة فلا بد له بذلك الا الاضرار بها والعرض لها وزكاة الفطر في ذلك كله تابعة للنفقة وقال أبو حنيفة ليس على الابن أن يخرج زكاة الفطر والدليل على ما نقوله

• وحدثنى عن مالك ان احسن ما سمعت فبايع على الرجل من زكاة الفطر أن الرجل يؤدى ذلك عن كل من يضمن نفقته ولا يملكه من أن ينفق عليه وارجل يؤدى عن مكاتبه ومدره ورفيقه كاهم غائبهم وشاهدتهم من كان منهم مسالما ومن كان منهم لتجارة ولغير تجارة ومن لم يكن منهم مسالما فلا زكاة عليه فيه

ان هذا من أهل الطهارة بموته من هو من أهل الفطرة من يجدها فكلن عليه أن يؤديها عنه كالابن  
 الصغير والمسر مع الاب التثني (مسئلة) وأما الزوجة فانه يجب على الزوج الانفاق عليها وزكاة  
 الفطرتها وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة والثوري لا يخرج زكاة الفطرتها وذلك في مالها  
 ودليلا انها من أهل الطهارة بموتها بالشرع من هو من أهل الفطرة واجدها فلهما اخراجها عنها  
 أصله الامة (مسئلة) وعلى الزوج أن ينفق على خادمها وذلك ان المرأة لا تتحلون تكون من  
 يخدم نفسها أو من لا تخدم نفسها فان كانت من يخدم نفسها فليس عليه اخداها وان كان لها خادم  
 فنفقتها عليها وكذلك فطرتها وان كانت من لا تخدم نفسها فهو غير بين ثلاثة أحوال أن يكرى لها  
 من يخدمها أو يشتري لها خادما يشغلها بخدمة أو ينفق على خادمها وقيل انه غير بين أربعة  
 أشياء ثلاثة تقدمت والرابع أن يخدمها بنفسه فان اختار النفقة على خادمها كان عليه أن يؤدي  
 عنها زكاة الفطر لانها تابعة للنفقة بالشرع وكذلك ان كانت من يخدمها كمن خادم واحدة  
 (مسئلة) وأما الرقيق فلا يتحلون يكون ملكه تاما أو تصرف فيه ماضيا نافذا أو يكون فقد عدهم  
 عقدا بمنع ذلك فان لم يستقدم له فم عقد فقد تقدم كلامنا فيه بما يغني وان كان له فهم عقد بمنع ذلك  
 فاحكامهم على ما تقتضيه تلك العقود والعقود في ذلك اثرهن والاجارة والتدبير والاستيلاء والعقود  
 الى أجل والكتابة والادخار فلما اثرهن فان زكاة الفطر فيه على مالكه الراهن لانه لا تنزعه نفقته  
 وكذلك الاجارة (مسئلة) وأما التدبير والاستيلاء والعقود الى أجل (١) (مسئلة) وأما الكتابة  
 فمن مالك في ذلك روايتان احدهما ان الزكاة على السيد والثانية لازكاة عليه وجه الرواية  
 الاولى ان ملكه ثابت عليه وانما زول بده بالكتابة وذلك لا يسقط عنه زكاة الفطر كالعبد الآبق  
 وجه الرواية الثانية ان هذا عقد يسقط النفقة عن السيد فوجب أن يسقط زكاة الفطر عنه  
 كالعتق البتل (مسئلة) وأما الادخار فعلى ضربين أحدهما أن يكون من رقية بعد اخدته  
 الى ملك والثاني أن يرجع الى حرة فان كان رجوعها الى رقيق فاختلف أصحابنا في ذلك فقال ابن  
 القاسم وابن عبد الحكم النفقة وزكاة الفطر على من له الخدمة وقال أشهب ويرجع اليه ابن القاسم  
 النفقة على من له الخدمة والازكاة على من له الرقية وقال ابن الماجشون ان كانت الخدمة تطول  
 فالنفقة والفطرة على من له الخدمة وان كانت قصيرة كالوجانب والاجارة فالنفقة والفطرة على من  
 له الرقية وقال مصنون طالت مدة الخدمة أو قصرت النفقة والفطرة على من له من رجع الرقية وجه  
 القول الاول ان المنفعة خالصة للذي له الخدمة فلذلك كانت عليه النفقة لاننا لا نتحقق رجوعها الى  
 غيره والزم كتمانها للنفقة الثابتة بالشرع وجه قول أشهب ان النفقة انما تجب على من له الخدمة  
 بسبب الخدمة لانه لا حق له في الرقية وذلك لا يوجب زكاة الفطر كالأخذها منه واشترط النفقة  
 ووجه قول ابن الماجشون ان الخدمة اليسيرة الغالب منها السلامة ورجوعها الى من له الرقية فكأن كانت  
 النفقة والفطرة عليه لان النفقة انما تجب على من له الرقية وان كانت الخدمة طويلة الاعوام  
 الكثيرة فانها لا تنقلب على الظن سلامتها ورجوعها اليه فكأن النفقة على من يتعجل منفعتها لان  
 الظاهر ان الرقية لازول عنه والفطرة تابعة للنفقة ووجه قول مصنون ان النفقة انما تجب على من  
 له الرقية بدليل ان من ابتاع رقبة كانت نفقتها عليه ومن ابتاع منفعتها لم تجب عليه ذلك فالنفقة  
 تجب على من له الرقية والازكاة تتبع لها فان شئ من رجوعها فليز ملكه عنها بالعتق التسقط  
 عنه النفقة والازكاة (مسئلة) وان كان العبد يرجع الى حرة فقد قال مالك نفقته وفطرته على

(١) هنا يباح بالاصل  
 فليحور

من له الخدمه ووجه ذلك انه محبوس في الرق بسببه دون غيره فأشبهه العبد الذي عاثر رقبتَه  
( فضل ) وقوله ومن كان منهم لتجارة يريد أن كان للتجارة ولزمه في فتيته زكاة العين  
فأبرز زكاة الفطر لتبتيه في رقبتَه وهذا قال الشافعي

( فضل ) وقوله ومن لم يكن منهم مسلماً فلا زكاة عليه فيه يريد أن من كان من عبده أو ممن تزره  
نفقته غير مؤمن فإنه لا فطره عليه بسببه وهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة تزره أخراج الفطرة عن  
عبده الكفار ودليلنا أن هذا ليس من أهل الطهارة فلم يجب أخراج زكاة الفطر عنه أصله الأب  
الذي الكافر الفقير فإنه ينفق عليه ولا يؤدى عنه الفطر ص **قال مالك في العبد الأبق أن**  
سبيده أن علم مكانه ولم يعلم وكانت غيبته قريبة وهو برجي حياته ورجعته فأنى أرى أن يزكى عنه  
وأن كان أبان فقد طال ويس من نفسه فلا يرى أن يزكى عنه **ش** وهذا كما قال أن العبد الأبق على

ضربين منهم من زجى أو بشه ومنهم من لا ترجى فن زجيت أو بشه فعليه أن يزكى عنه ومن يش من  
أو بشه فلا يزكى عليه لأنه لا فطر له في علمه بحياته به قال عطاء والتوري وأبو حنيفة والشافعي في أحد  
قوله وقال الأوزاعي أن كانت غيبته في بلاد الإسلام لم تستعنه الفطرة دليلنا أن هذا قد يش منه  
فلم يزم عنه زكاة الفطر كالذي صار في بلاد الحرب ص **قال مالك** تجب زكاة الفطر على  
أهل البادية كما تجب على أهل القرى وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر

من رمضان على الناس على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين **ش** وهذا كما قال أن زكاة  
الفطر تجب على أهل البادية وأهل الحاضرة وهم أهل القرى وجوباً سواء لما احتج به مالك من أن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فرضها على كل حر أو عبد ولم يخص أهل حاضرة من غيرهم فوجب جله  
على عمومهم وهذا نص من مالك رحمه الله على قوله بصدقة العموم واعتقاده الاحتجاج به وما ذكره  
من وجوب الزكاة هو قول جميع الفقهاء إلا ما حكى عن الأصم وابن علية أنه ما لا يثبت بواجبة  
والدليل على ما نقله قوله تعالى أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وقال مالك أن زكاة الفطر داخله

فيها وما قاله صحيح لأن اللفظ يصح بتأوله لها وهو من ألقاظ العموم فيجب أن يحمل على هذه الزكاة  
وغيرها إلا ما خصه الدليل

### ﴿ مكيّة زكاة الفطر ﴾

ص **قال مالك** عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من  
رمضان على الناس صاعاً من شعير على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين **ش** وقوله أن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر على الناس يدل على وجوب هذه الزكاة خلافاً  
لما حكى عن ابن علية والأصم لأن معنى فرض الزكاة صدقة الفطر فرضاً بوجبة وقال أبو حنيفة هي

واجبة وليست بفريضة لأن الفرض عندنا لا خلاف فيه والواجب فيه خلاف قال القاضي  
أبو الحسن وهذا خلاف في عبارة ومع هذا الذي قاله أبو الحسن فإن أبا حنيفة قد خالف أصله فجعل  
زكاة التميل وزكاة التجارة فريضة واختلف فيها أظهر من الخلاف في هذه المسئلة وقوله على  
الناس يقتضي الوجوب وال لزوم فإن قيل معنى فرض زكاة الفطر قدرها فالجواب أن فرض في  
هذا الحديث لا يصح أن يراد به إلا واجب لأن على يقتضي الإيجاب وال لزوم ولا يجوز أن يكون  
بمعنى عن أن الوجوب عليه غير الموجب عنهم على أنه قد ورد من طريق صحيح أمر رسول الله

**قال مالك في العبد**  
الأبق أن سبيده أن علم  
مكانه ولم يعلم وكانت غيبته  
قريبة وهو برجي حياته  
ورجعته فأنى أرى أن  
يزكى عنه وأن كان أبان  
قد طال وأبى منه فلا  
أرى أن يزكى عنه **قال**  
مالك تجب زكاة الفطر  
على أهل البادية كما تجب  
على أهل القرى وذلك  
أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فرض زكاة  
الفطر من رمضان على  
الناس على كل حر أو عبد  
ذكر أو أنثى من المسلمين  
**﴿ مكيّة زكاة الفطر ﴾**  
**ش** حدثني يحيى عن مالك  
عن نافع عن عبد الله بن  
عمر أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم فرض زكاة  
الفطر من رمضان على  
الناس صاعاً من شعير على  
كل حر أو عبد ذكر أو أنثى  
من المسلمين

صلى الله عليه وسلم وهذا يدل على انه لا راد به قدر على ان الله لم ينادك وكان اللفظ يحتمل المعنيين لوجب ان يحمل عليهما اذ لاتفان في بينهما وقد اختلف قول مالك في زكاة الفطر في كتاب ابن سحنون من رواية ابن نافع عن مالك في قوله تعالى وآتوا الزكاة انما زكاة العين والحريث والمأشبية وزكاة الفطر وروى عنه ابن نافع ايضا انه سئل عن ذلك فقال في زكاة الاموال قيل له في زكاة الفطر فقال هي مما سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم وفرض وبه قال ابن كنانة فهي فرض على الوجهين وذلك يقتضي ان ما وجبه صلى الله عليه وسلم ينطلق عليه لفظ الفرض (مسئلة) اذا ثبت ذلك فان هذا حكم الغني فاما الفقير فان كان عنده ما يخرج منه زكاة الفطر دون مضرة تلحقه من مخرجه وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة لا يلزمه مخرجه حتى يكون له نصاب مال مائة درهم والدليل على ما نقله الحديث المذكور فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر على الناس وهذا عام ودليلنا من جهة القياس ان هذا حق في المال لا يزداد بزيادة فلم يفتقر الى نصاب كالكفارة

(فصل) وقوله من رمضان اختلف اصحابنا في تأويل ذلك فقال بعضهم ان ابتداء الفطر من آخر أيام رمضان لانه في أول زمن من شوال وقال بعضهم هو الفطر يوم الفطر لانه هو الفطر من رمضان وهو الذي يخالف حكم الصوم فيه وأما الفطر في أول ليلة من شوال فانه ليس بفطر من رمضان لانه لا ينافي صوم ما بعده

(فصل) وقوله صاعا من تمر أو صاعا من شعير ذكر لما يجوز اخراجه في صدقة الفطر ولا خلاف في جواز اخراجه الخمر والشعير في زكاة الفطر وان المقدار المخرج منه هو صاع والصاع أربعة أمداد بمذاتني صلى الله عليه وسلم وفيه رطل وثلاث أصاع خسة رطل وثلاث هذا مذهب أهل المدينة وأهل المذنبه واليه ذهب مالك والشافعي وقال ابو حنيفة المدرطلان والصاع عمانية رطل والدليل على صحة ما ذهب اليه مالك نقل أهل المدينة المتصل رواه خلفهم عن سلفهم وروته أبناؤهم عن آبائهم ان هذا المدهو مدالتني صلى الله عليه وسلم وهذا احتج مالك رحمه الله على أبي يوسف بمحضرة الرشيد واستدعى أبناء المهاجرين والانصار فكل آي بمدزعم انه أخذه عن أبيه أو عن عمه أو عن جاره مع إشارة الجمهور اليه واتفاقهم عليه اتفاقا يوجب العلم ويقطع العذر كالأول رجل ادخل بلدان بلاد المسلمين وسألهم عن مدهم الذي يتعاملون به اليوم والذي تعاملوا به منذ عام أو عامين وأشار اليه عدد كثير لوقع اليهم العلم الضرورى كما وقع لأبي يوسف ولذلك رجع عن موافقة أبي حنيفة بغيره لظن الى موافقة مالك لما وقع له من العلم

(فصل) وقوله صاعا من شعير أو صاعا من تمر أو ههنا على قول جماعة اصحابنا لا يصح أن تكون للتخبير وانما هي للتقسيم ولو كانت للتخبير لا تقتضى أن يخرج الشعير من قوته غيره من التمر مع وجوده ولا يقول هذا أحد منهم فتقديره صاعا من تمر على من كان ذلك قوته أو صاعا من شعير على من كان ذلك قوته

(فصل) وقوله على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى ذهب اصحابنا الى ان على ههنا بمعنى عن وقد تقدم بيانه ويؤيد ذلك انه قال على كل عبد والعبد لا يجب عليه شيء من ذلك وانما يجب على سيده عندها الذي ذكره فقها الامصار وحكى عن داود انه لا يجب على أحد اخراج الفطر عن عبده وانما يخرجها العبد عن نفسه قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه ويحتمل عندى وجه آخر وهو أن تكون على على معناها على قول من قال ان زكاة الفطر تجب على العبد ولكن يتحملها عنه السيد

وأعاني قول من قال انها تجب على السيد ابتداء فانه أيضا يحتمل أن يطلق هذا اللفظ وان كان  
المراد بلام السيد دون العبد ولذلك يقال يلزم على كل دابة من دوابك درهم وعلى كل ناقة من ابلك  
بحارسها درهم

( فصل ) وقوله من المسلمين يقتضى اختصاص هذا الحكم بالمسلمين لانه قيد الحكم بهذه الصفة  
ولم يلقه والاصل براءة الذمة فيجب استصحاب ذلك حتى يدل الدليل على اشغالها بالشرع وعلى  
ان في الحديث ما يدل على اختصاص هذا الحكم بالمسلمين وانتفاءه عن غيرهم وذلك ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم سمي ما يخرج زكاة والزكاة انما هي تطهير للمسلمين قال الله تعالى خذ من أموالهم  
صدقة تطهرهم ويزكهم بها فلا تعلق لها بالكفار لانها لا تطهرهم ولا تزكهم فان قيل ان التقيد بصفة  
الاسلام انما حصل فيمن يجب عليه الزكاة لا فيمن يجب عنه ولذلك تكون طهره وزكاة فالجواب  
ان التقيد ورد في الحديث بعد ذكر من يجب عليه من يجب لانه لا يجب فيجب أن تصرف الى جميعهم ولو  
فلما انها تصرف الى جميعهم دون بعض لكان انصراف ذلك الى من يجب عنه أولى لانه أقرب  
مذكور الى هذه الصفة والناس بين قائلين قائل يقول ان الصفات والتقييد والاستثناء ينصرف الى  
جميع المذكور وطائفة تقول ينصرف ذلك الى أقرب مذكور دون غيره ولا أحد يقول انها  
تصرف الى أبعد مذكور دون أقربه وجواب ثان وهو ان من يجب عليه حجة لنا اذا اعتبر بالاسلام  
فحين يجب عليه يلزم أن يتعرف من يخرج عنه لانه أحد نوعي من يتعلق به وجوب الزكاة من غير ما لك  
عن زيد بن أسلم عن عياض بن عبد الله بن سعد بن أبي سرح العامري انه سمع أباسعيد الخدري  
يقول كنا نخرج زكاة الفطر صاعا من طعام أو صاعا من شعير أو صاعا من تمر أو صاعا من أقط أو  
صاعا من زبيب وذلك لصاع النبي صلى الله عليه وسلم ﷺ قوله كنا نخرج زكاة الفطر بلحق  
عند أكثر أهل العلم بالمسند وهو مذهب مالك والشافعي لان الصاع اذا أخبر بفعل من الشرع  
وأضاف ذلك الى زمن النبي صلى الله عليه وسلم فالظاهر انه أضافه الى زمن النبي صلى الله عليه وسلم على  
ان هذا الحديث رواه داود بن قيس عن عياض بن عبد الله فقال كنا نخرج اذ كان فينا رسول الله  
صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر فذكره فصرح برفعه فاذا كان الامر المضاف مما يظهر ويتبين ولا  
يجزئ مثله على النبي صلى الله عليه وسلم ولم ينكره وأقر عليه فانه حجة لانه صلى الله عليه وسلم لا يقر على  
المنكر وأخرج زكاة الفطر يكثر المخرجون لها والآخذون وينكر ذلك حتى لا يمكن أن يخفى  
أمره اعن النبي صلى الله عليه وسلم وهو بين أظهرهم فثبت ان الخبر حجة وانه مسند

( فصل ) وقوله صاعا من طعام والطعام في كلام العرب واقع على كل ما يطعم ولكنه في عرف  
الاستعمال واقع على قوت الناس من البر وهذا يدل على ان اخراج البر في زكاة الفطر جائز وان هذا  
ذهب جماعة الفقهاء وقال بعض من لا يعتمد بخلافه من أهل الظاهر لا يجزئ اخراج البر في الزكاة  
وهذا اخلاقي لا يعتمد به لانه خلاف الاجماع والدليل على ما نقوله حديث أبي سعيد هكذا كنا  
نخرج زكاة الفطر صاعا من طعام أو صاعا من زبيب أو صاعا من شعير والطعام اذا أطلق توجهه  
بعرف الاستعمال الى البر يدل على ذلك ان القائل اذا ذهبنا الى سوق الطعام لا يقم منه سوق  
الجزايرن ولا سوق الزيت ولا سوق شئ من الاطعمة الا البر فان قيل هذا اللفظ يستعمل في  
الشعير على حسب ما يستعمل في البر فالجواب ان مثل هذا لا ينطلق على سوق الشعير اذا انفرد  
وانما ينطلق على سوق القمح والشعير على سبيل التسبع للقمح وأما سوق الشعير اذا انفرد فان هذا

• وحدثنى عن مالك  
عن زيد بن أسلم عن  
عياض بن عبد الله  
ابن سعد بن أبي سرح  
العامري انه سمع أباسعيد  
الخدري يقول كنا نخرج  
زكاة الفطر صاعا من  
طعام أو صاعا من شعير  
أو صاعا من تمر أو صاعا  
من أقط أو صاعا من زبيب  
وذلك بصاع النبي صلى الله  
عليه وسلم

الاسم لا ينطق عليه ووجه ثان أنه قال صاع من طعام أو صاع من شعر فصح أن المراد بالطعام غير الشعر بركاين أن المراد بالشعر غير ما بعده لما أورد بينهما لفظ التقسيم أو التخيير ولا يقسم الشيء في نفسه كالأشعر بينه وبين نفسه فإن قيل فقد روي حفص بن عيسى عن زيد بن أسلم فقال كنا نخرج في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفطر صاعاً من طعام قال أبو سعيد وكان طعامنا الشعر والزبيب والأقط والنمر إن ذلك كان فوهمهم الغالب في ذلك الزمان ولا يدل على أن اسم الطعام ينطق عليه (مسئلة) اذ اثبت ذلك فإن زكاة الفطر تخرج من القوت وفيه اختلاف الرواية عن مالك فيأبجزئى أخرجهما عنه فقال مالك في المختصر يؤذيها من كل ما تحب فيه الزكاة إذا كان ذلك من قوته وروى عنه ابن القاسم في كتاب ابن المواز يؤذي من تسعة أشياء القمح والشعر والسلت والأرز والدخن والذرة والزبيب والأقط والنمر زاد ابن حبيب العسل فيجعلها عشرة وقال ابن أريج الدقيق بربعة أجزاء وكذلك الخبز وقال أشيب لأبجزئى الأربعة في الحديث الشعر والنمر والزبيب والأقط إلا أن الشعر يدخل معه القمح والسلت لا بهما جنس واحد وهذه معان تبين القول في جواز أخرجهما تبين بعد ذلك صفة أخرجهما فأما القمح فقد تقدم الكلام فيه والشعر ثابت ذكره في حديث أبي سعيد وقدا نقرأ عبد العزيز بن أبي داود عن نافع عن ابن عمر بقوله كان الناس يخرجون عن صدقة الفطر في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعاً من شعر أو تمر أو سلت أو زبيب وليس السلط محفوظ في حديث نافع والذي يعول عليه في جواز أخرجه أنه حب من جنس القمح تجزئى فيه الزكاة كالشعر وأيضاً فإن القمح والسلت والشعر جنس واحد أفضله القمح وأوسطه السلط وأدونه الشعر فإذا كان تجزئى أخرجه الشعر وهو الأدون فبأن تجزئى أخرجه القمح وهو الأفضل والسلط وهو الأوسط أولى وأحرى (مسئلة) وأما العسل فقد قلنا اختلافاً أصحنا في الحاقه بالقمح والشعر والسلط والكلام في أخرجه في زكاة الفطر مبنى على ذلك فإن قلنا أنه من جنس القمح والشعر ألحق به على معنى الجنس وإن قلنا أنه من غير جنسه ألحق به بالمقياس (مسئلة) وأما النمر فلا خلاف في كونه تجزئى وهو ثابت في حديث ابن عمر وفي حديث أبي سعيد وأما الزبيب فلا خلاف في جواز أخرجه بين فقهاء الامصار وحكى عن بعض المتأخرين المنع من ذلك وهو محبوب بالإجماع قبله والدليل على ما ذهب إليه الجمهور خبر أبي سعيد المتقدم وفيه أوصاف من زبيب ومن جهة القياس إن هذه ثمرة تجزئى الزكاة في عينها وعند كمال ناضجها ثقتان غالباً فجاز أخرجهما في زكاة الفطر (مسئلة) وأما الأقط فإن أخرجه جائز وللشافعي في ذلك قولان أحدهما مثل قولنا والثاني أنه لا تجزئى والدليل على صحة ما ذهب إليه مالك حديث أبي سعيد المتقدم وفيه أوصاف من أقط ودليلنا من جهة القياس أن معنى تجزئى فيه الصاع ثقتان غالباً يستفاد من أصل تعجب في عينه الزكاة فجاز أخرجه في زكاة الفطر كالحبوب (مسئلة) وأما الأرز والذرة والدخن فإنه لا يجوز أخرجهما عند أشهب ويجزئى عندهما وجه قول مالك ما قلناه من أنه حب ثقتان غالباً تجزئى في عينه الزكاة يوم تمامه فجاز أخرجه في الزكاة كالقمح والشعر ووجه قول أشهب أنها ليست من جنس المنصوص عليه في تجزئى أخرجهما كاللحم (مسئلة) وأما القطان الحصى والعدس والجلبان فهل تجزئى أخرجه الفطر منها أم لا قال مالك في المختصر يخرج من كل ما تحب فيه الزكاة إذا كان ذلك قوته وروى عنه ابن القاسم لا يخرج من القطاني

قال ابن حبيب وان كان قوته وجه القول الاول ان هذا حبيب بقتان غالب بجزى في عينه اكة  
فجاء اخر اجه في زكاة الفطر كالقمح والشعير ووجه ال واية الثانية ان هذه حبوب تستعمل غالباً  
بمعنى التادم واصلاح الاقوات فلم يجز اخراجها في زكاة الفطر كالابزار (مسئلة) وأما الدقيق فقد  
قال مالك لا يجزى اخراجه وقال ابن حبيب انما ذلك للربيع فاذا اخرج بمقدار ما يربيع القمح  
أجزأ وقاله أصبغ ووجه قول مالك ان زكاة الفطر مقدرة ومقدار الربيع غير مقدرة فلو جوزنا  
اخراج الدقيق بالربيع لاخر جناها عن التقدير الذي فرضها النبي صلى الله عليه وسلم وأوجه الى  
الحزر والتخمين الذي بناه في اكة ولكن لا يطلق على ما يخرج اسم صاع والنبي صلى الله عليه  
وسلم قد علق حكمها بهذا الاسم ووجه قول ابن حبيب ان يكون الصاع قد جرى في الحنطة يطمحن  
بعد ذلك فان هذا لا يخرج عن التقدير الى الحزر والتخمين (مسئلة) وأما التبن فقال مالك  
لا يخرج في زكاة الفطر وقد ترجع فيه في المستخرجة وهذا على قوله ان اكة لا يجزى في و ان  
الى بالاعتق به وذلك انه لم يره من الاقوات لم يكن بلبقتان فيه \* قال القاضي أبو الوليد رضى  
الله عنه والصواب عندي انه من الاقوات وان يجزى فيه الزكاة والربيع لا يخرج في زكاة الفطر  
من يتقونه والله أعلم وأحكم (مسئلة) اذا ثبت ذلك فهذه الاقوات بعضها أرفع من بعض فعلى  
أهل كل بلد ان يخرجوا من غالب قوتهم وأكثر ما يستعمل في جهنم فان كان رجل بقتان بغير  
ما بقتان به أهل بلده فينظر فان اقتات أفضل من قوتهم فالأفضل ان يخرج من قوته فان أخرج من  
قوته ببلده أجزأ له انه لو الذي يلزمه وما زاد على قوت الناس فاما هو بمعنى الترفه والتفكه فليس عليه  
اخرجه وان كان بقتان دون قوت الناس فلا يخرج ان يكون ذلك من عمراً أو يحصل فان كان من  
عسر يلزمه بغير قوته لا غير واجدا أكثر منه واخراج الزكاة تتعلق بالوجود لقوله تعالى لا يكلف  
الله نفساً الا ما آتاه فان كان يفعل ذلك لبخل ازمه ان يخرج زكاة الفطر من قوت الناس لان حق  
الزكاة يتعلق بذلك فتقصيره هو في نفسه لا يسقط عنه كمال الزكاة وقال ابن حبيب الحنطة والشعير  
والسلت جنس واحد فن كل الحنطة وأخرج الشعير والسلت أجزأه وجه قول مالك ان هذه  
زكاة فان تعلقت بنوع لم يجزأ دون منه أصل ذلك من وجبت عليه زكاة حنطة لا يجزأ به أن يخرج  
عنها حنطة رديئة ووجه قول ابن حبيب قال القاضي أبو محمد ظاهر الحديث صاعاً من تمر أو صاعاً  
من شعير أو تقتضى التخخير وهذا الذي حكاه القاضي أبو محمد فيمنظر لان ابن حبيب لا يجزأ الشعير  
من المذكور في الحديثين وإنما جيزا التخخير بين القمح والشعير وهو مذكور في الحديثين بين  
القمح والسلت وليس بمذكور في الحديثين وأما التمر والاقط والزبيب المذكور ذلك في الحديث  
مع الشعير فلا ترى فيها التخخير قال ابن حبيب وأما الستة الاصناف الباقية فليخرج من بلده فان  
أخرج من عينه لم يجزأ ص \* مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان لا يخرج في زكاة الفطر  
الا التمر الامرة واحدة فانه أخرج شعيراً \* ش قوله كان لا يخرج في زكاة الفطر الا التمر لانه  
كان قوته وقوت أهل بلده بالمدينة فلذلك كان يرى أن لا يجزأ به غير التمر وكان يقتصر على اخراجه  
ويحصل لانه كان يخرج مع التمك من الشعير ويقوت به لانه كان يرى أن التمر أفضل من هو ان كان  
الشعير يجزأ به وقد قال أشهب أحب الى أن يخرج بالمدينة التمر ووجه ذلك أنه أفضل اقواتهم لانه  
لا يكاد بقتان فيها الا التمر والشعير وأما اقتيات القمح فنادر وإنما أخرج ابن عمر الشعير مرة  
واحدة اذا أعوزه التمر وكذلك رواه أبو بوعن نافع أنه قال كان عبد الله يعطى التمر فاعوز أهل

\* وحديثي عن مالك عن  
نافع أن عبد الله بن عمر  
كان لا يخرج في زكاة  
الفطر الا التمر الامرة  
واحدة فانه أخرج شعيراً





الولي رضي الله عنه هذا الذي ذكره القاضي أبو محمد وجاعة من رأيت كآله على هذه المسئلة  
 ولا حجاب بمسائل تقتضي غير هذه الأقوال كلها وجه رواية أشهب قوله فرض رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم زكاة الفطر من رمضان فأضافها إلى الفطر من رمضان وحقيقته أول فطر يقع في زمان  
 شوال وهو بعد غروب الشمس من آخر أيام رمضان فوجب أن يكون ذلك وقت وجوبها ووجه  
 رواية ابن القاسم ما قدمناه قبل هذا أن الفطر من رمضان أنما ينطلق على الفطر الذي يخالف صوم  
 رمضان وينافيه وذلك فطر أول يوم من شوال وأما الفطر عند غروب الشمس فليس بخلاف أصوم  
 رمضان ومن جهة المعنى أنه يستحب إخراج زكاة الفطر بعد طلوع الفجر وقبل الغدو إلى المصلي  
 وهذا يدل على أنه لو كان أول وقت وجوبها عند غروب الشمس لكان ذلك وقتا استحب  
 خروجها ( فرع ) إذا ثبت ذلك فإن قلنا أن وقت الوجوب طلوع الفجر لمن ولده مولودا واشترى  
 مملوكا قبل طلوع الفجر وجب عليه إخراج الزكاة عنه وإن مات له ولد أو باع عبده قال أشهب وأعتقه  
 أو طلق امرأته طلاقا بائنا أو احتلم ولده الكركر أو بنى بانه البكر قبل طلوع الفجر سقطت عنه  
 زكاة الفطر وكذلك الأمر فمن قال أن وقت الوجوب غروب الشمس وكذلك يجزى حكم من أسلم  
 في المشركين من قول مالك وأصحابه الأشهب فإنه قال لو أسلم قبل الفجر من يوم الفطر أو بعد الفجر  
 من آخر يوم من رمضان فلا فطر عليه ويستحب له ذلك ولو أدرك صياحه يوم زمته قال ابن حبيب  
 هذا شاهد ولو وجبت بالصوم لسقطت عن المولود

( فصل ) ولول مالك ذلك واسع أن يؤد وقبل الغدو من يوم الفطر أو بعده يرد أنه لا يثبت  
 الإخراج والأداء للغدو إلى المصلي لأن وقت الأداء واسع وإن كان وقت الوجوب قد انقضى

### من لا يجب عليه زكاة الفطر

من لا يجب عليه زكاة  
 الفطر  
 • حدثني يحيى بن مالك  
 ليس على الرجل في عبده  
 عبده ولا في أجيره ولا في  
 رقيق امرأته زكاة إلا  
 من كان منهم ينفسه ولا  
 بدله منه وليس عليه زكاة  
 في أحد من رقيقه ما لم يسلم  
 لتجارة كانوا أو لغير تجارة

ص • مالك ليس على الرجل في عبده عبده ولا في أجيره ولا في رقيق امرأته زكاة إلا ما كان  
 منهم ينفسه ولا بدله منه وليس عليه زكاة في أحد من رقيقه ما لم يسلم لتجارة كانوا أو لغير تجارة • ش  
 وهذا كما قال أنه ليس عليه زكاة في عبده عبده لأن عبده عبده ليسوا في ملكه وإنما يكونون في  
 ملكه بعد أن ينتزعهم بدليل أنه لو أعتق عبده لم يستعوا بعتقهم ولكانوا مملوكا لهم لأن يستعهم  
 ولينزعهم ولا يجب عليه نفقتهم فلا زكاة عليه فهم ولا فطر عليه في أجيره وإن التزم نفقة لأن نفقة  
 الأجير ليست بلازمة بالشرع وانما هي اجارة تشترط في العقد كاشتراط الزيادة من الاجارة وجنسها  
 وقوله ولا في رقيق امرأته فندقم الكلام فيه وقوله ولا زكاة عليه في رقيقه إذا لم يكونوا مسلمين  
 لتجارة كانوا أو غيرهم لا أنهم ليسوا من أهل الطهارة على ما تقدم ذكره وليست هذه الزكاة من  
 زكاة الأموال فتجب فيهم عليه إذا كانوا للتجارة وانما هي زكاة على وجه الطهارة لأن أخرجت عنه  
 ذنوبه إذا كانوا للتجارة أو لغيرها لم يخرج عنهم وانما يختلف حكمهم إذا كانوا للتجارة أو غيرها في  
 زكاة القبة فانهم إذا لم يكونوا للتجارة زكيت فيمنهم كسائر العروص والحيوان فلا يعتبر هناك  
 اسلام ولا حرية وليست كذلك هذه الزكاة فانها مختصة بالرقاب ولذلك لا يخرج عن غير بني آدم  
 ويخرج عن الأحرار فليست من زكاة الأموال وانما هي من معنى طهارة بني آدم فمن كان من أهل  
 الطهارة وهم المسلمون لم يمتد له ولا يمتد عنه ومن لم يكن من أهل الطهارة لم يمتد له ولم يمتد عنه والله أعلم  
 وأحكم • ثم كتاب الزكاة والحدقة

﴿ كتاب الحج ﴾  
﴿ الفسل للاهلال ﴾

ص ﴿ ما لث عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن أسماء بنت عيسى أنها ولدت محمد بن أبي بكر بالبدا أخذ كذا ذلك أبو بكر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مرها فتغتسل ثم تهبل ﴿ ش البداء موضع متصل بذى الخليفة فولدت أسماء قبل أن يحرم فذكر أبو بكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم ونظائر الأمر أنه سألته مستفتيا فيحتمل أن يكون سألها أن كان النفاس ودمه الذي يمنع حصة الصوم والصلاة يمنع حصة الحج فبين له النبي صلى الله عليه وسلم أن النفاس لا ينافي الحج ولا يمنع حصة بل يصح جميع أفعاله مع النفاس إلا ما يتعلق بالحيض والنفاس يمنعان حصة وينافيانه لا يمنع وسأني ذكر بعد هذا أن شاء الله تعالى ولو كان الحيض والنفاس يمنعان حصة وينافيانه لا يمنع من ذلك إذا الحج لكل من بعض لأن الحج لا ينقضي إلا في مدة طويلة من وقت الإحرام به إلى التحلل منه وليس كل من أراد الحج يمكنه أن تكون في أول طهرها فكانت لا تأتي على إكمال الحج حتى يطأها عليها فيبطل ما تقدم من حجها ويحتمل أن يكون سألها عن اغتسالها للإحرام أن علم أن أحرامها بالحج يصح لأن الاغتسال للمحرم مشروع في ثلاثة مواطن أحدها عند الإحرام فخاف أن يكون النفاس يمنع الاغتسال الذي يوجب حكم الطهر فبين له النبي صلى الله عليه وسلم أن الغسل مشروع طالما أن ذلك الفسل ليس رفع حدث فلا ينافيه حيض ولا غيره وانما هو غسل مشروع للإحرام وإذا لم يمنع الإحرام الحيض والنفاس لم يمنع الفسل ص ﴿ ما لث عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن أسماء بنت عيسى ولدت محمد بن أبي بكر بذى الخليفة فأمرها أبو بكر أن تغتسل ثم تهبل ﴿ ش قوله في هذا الحديث بذى الخليفة وفي الحديث المتقدم بالبدا ليسا بمختلفين لأن البداء متصلة بذى الخليفة ويحتمل أن يكون منزل أسماء مع أبي بكر ومينتهما ما فتسل إلى الخليفة لانهما كانتا المقصودة بالنزول فيها ولعل أبا بكر رضى الله عنه قصد النزول في ناحية منها للأفراد من الناس لاسم الحاجة أهله إلى الولادة وقد قال عبد الرحمن بن مهدي في روايته عن مالك حديث عبد الرحمن بن القاسم أن أسماء بنت عيسى نفست محمد بن أبي بكر بذى الخليفة وذلك كله لتقارب الموضوعين ولما قد ناذ كرهه وأما الاهلال فلا يكون إلا بذى الخليفة وسنذكره في موضعه إن شاء الله

(فصل) وقوله في هذا الحديث فأمرها أبو بكر أن تغتسل ثم تهبل موافق لما تقدم لأن أبا بكر استفتى لها النبي صلى الله عليه وسلم فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يأمرها فتغتسل ثم تهبل فاشتد أبو بكر أمر النبي صلى الله عليه وسلم وأمرها بذلك فكل روى ونقل ما حفظ من الأمرين والله أعلم ص ﴿ ما لث عن ثاقب بن عبد الله بن عمر كان يغتسل لأحرامه قبل أن يحرم ولدخوله مكة ولو قوف عشية عرفة ﴿ ش قوله يغتسل لأحرامه على حسب ما تقدم ذكره من أنه مشروع للإحرام ويقدمه وقوله لدخوله مكة أضاف الغسل إلى دخول مكة وإن كان مقصوده الطواف لانه يفعل عند دخول مكة ليتمم الدخول بالطواف والغسل في حقيقة الطواف دون الدخول ولذلك لا يتمم الحائض ولا النفساء الدخول مكة لتعذر الطواف عليهما (فصل) وقوله ولو قوف عشية عرفة يقتضي أن حقيقة الفسل للوقوف ولذلك تغتسل الحائض

﴿ كتاب الحج ﴾

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ الفسل للاهلال ﴾

﴿ حدثني يحيى عن مالك ﴾

عن عبد الرحمن بن القاسم

عن أبيه عن أسماء بنت

عيسى أنها ولدت محمد بن

أبي بكر بالبدا فذكر

ذلك أبو بكر لرسول الله

صلى الله عليه وسلم فقال

مرها فتغتسل ثم تهبل

﴿ وحدثني عن مالك عن

يحيى بن سعيد عن سعيد

ابن المسيب أن أسماء بنت

عيسى ولدت محمد بن أبي

بكر بذى الخليفة فأمرها

أبو بكر أن تغتسل ثم تهبل

﴿ وحدثني عن مالك عن

ثاقب بن عبد الله بن عمر كان

يغتسل لأحرامه قبل أن

يحرم ولدخوله مكة

ولو قوف عشية عرفة

والفساء والوقوف بعرفة وما استحبه تقديمه قبل الصلاة لمعين أحدهما اتصال الوقوف بالصلاة  
والثاني أن الصلاة مما شرع لها الاغتسال فيجمع في غسله الأمر من الصلاة والوقوف كما يفعل عند  
الأحرام حقيقة الغسل للأحرام ولكنه يقدمه قبل الصلاة لما قد منهه والمشاء من وقت الزوال آخر  
التراب وهو وقت الوقوف وسيأتي بيان زمان الوقوف بعده هذا إن شاء الله تعالى

### ﴿ غسل المحرم ﴾

### ﴿ غسل المحرم ﴾

حدثني يحيى عن مالك

عن زيد بن أسلم عن إبراهيم

ابن عبد الله بن حنين عن

أبيه أن عبد الله بن عباس

والمسور بن عزيمة اختلفا

بالأواء فقال عبد الله

يفسل المحرم رأسه وقال

المسور بن عزيمة لا يفسل

المحرم رأسه قال فأرسلني

عبد الله بن عباس إلى أبي

أيوب فوجدته يفتسل

بين القرنين وهو

مستتر بثوب فسلمت

عليه فقال من هذا قلت

أنا عبد الله بن حنين

أرسلني إليك عبد الله بن

عباس استأذنك كيف كان

رسول الله صلى الله عليه

وسلم يفسل رأسه وهو محرم

قال فوضع أبو أيوب يده

على الثوب فطأه حتى

بدل رأسه ثم قال لانتان

ينصب عليه أصعب فصب

على رأسه ثم حرك رأسه

بيده فأقبل بهما وأدبر ثم

قال هكذا رأيت رسول

الله صلى الله عليه وسلم يفعل

ص مالك عن زيد بن أسلم عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين عن أبيه أن عبد الله بن عباس والمسور  
ابن عزيمة اختلفا بالأواء فقال عبد الله يفسل المحرم رأسه وقال المسور بن عزيمة لا يفسل المحرم  
رأسه قال فأرسلني عبد الله بن عباس إلى أبي أيوب الأنصاري قال فوجدته يفتسل بين القرنين وهو  
مستتر بثوب فصاحت عليه فقال من هذا أنا عبد الله بن حنين أرسلني إليك عبد الله بن عباس  
استأذنك كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفسل رأسه وهو محرم قال فوضع أبو أيوب يده على  
الثوب فطأه حتى بدل رأسه ثم قال لانتان ينصب عليه أصعب فصب على رأسه ثم حرك رأسه بيده  
فأقبل بهما وأدبر ثم قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل ﴿ ش اختلفا بما بالأواء  
يحتمل أن يكون بمعنى الماء كربة بالمعنى أن يكون أحدهما فعل من ذلك ما أنكروه الآخر  
والظاهر من إرسال عبد الله بن عباس إلى أبي أيوب الأنصاري يستلهم عن صفة غسل النبي صلى الله  
عليه وسلم وهو محرم أن عبد الله بن عباس علم عند أبي أيوب من ذلك بما ولو لم يعلم ذلك لأرسل إليه  
يستلهم هل عنده من ذلك علم فوجد عبد الله بن حنين أبا أيوب يفتسل بين القرنين وهما الخشبان  
يركزان أو أوالرجلان بين يمينه على البئر يستقر عليهما وأبو أيوب يستتر بثوب لأن الغسل يحتاج من  
كشف عورته إلى ما لا بد منه من الستار لا بحيث لا يأمن من أن يطلع عليه وينظر إليه فيسلم عليه  
عبد الله بن حنين وهو في تلك الحال لانه احتاج إلى مخاطبته فيها لانها الحال التي أرسل إلى سؤاله عنها  
فاستفتح لكلامه بالسلام عليه وإن كان من هو على مثل هذا الحال تجنب مكالمته ونقض البصر  
عنه وينصرف عن جهة لما هو عليه ولما يجب أفراد به من العمل ولا يستعمل بغيره لسرعة غامه وثلاثا  
يدخل عليه سهو في عمله فأخبره عبد الله بن حنين أنه أرسل يستلهم كيف كان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يفسل رأسه وهو محرم وهذا خلق لظاهرها ما اختلف فيه المسور وعبد الله بن عباس لانهما  
اختلفا هل يفسل المحرم رأسه أو لا يفسله ولم يحتكما في صفة غسله لأن ذلك لا يكون إلا بعد الاتفاق  
على الغسل ولا يمكن المسور أن يقول إن المحرم إذا أصابته جنابة لا يفسل رأسه فلا بد أن يكون  
خلافه ما إذا زاد على الفرض من الغسل وفي أمر اليدجلة مع اعتقاده أن الفرض أفاضل الماء فقط  
لثأويل تأوله أو يكون اختلافه ما في غسل غير واجب فطأه أبو أيوب الثوب حتى بدل رأسه  
لعبد الله بن حنين ثم قال أصعب ثم حرك رأسه بيده فأقبل بهما وأدبر ولواقتصر بأبو أيوب على فعله  
لأن مسند الان عبد الله بن حنين إنما سأله عن فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا فعل ذلك  
فعل به إياه كان بمنزلة أن يقول هكذا كان يفعل فكيف وقد أكد ذلك رضي الله عنه بأن قال بعد  
غسل رأسه ويحصر بكبيده هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل ولعل المسور بن عزيمة  
إنما أنكر ذلك خشية قتل الدواب في الرأس وإزالة الشعث على حسب ما توقعه على بن أمية من العب  
على رأس عمر بن الخطاب رضي الله عنه وليس في أمر اليدجلة على الرأس قتل لها ولا أزالها عن

موضعها الامثل ما في صب الماء على الرأس خاصة ولذلك كانا مباحين فأما الانتهاش في الماء فإنه محظور عند مالك رحمه الله على المحرم لأنه يزال القمل بكثرة الماء عن الشعر فيأتي من قتل الدواب بما حظر عليه ومنع منه وقد روى عمر بن الخطاب وعبد الله بن عباس إجازة انتهاش المحرم في الماء وأما اغتسال أي يوب فلا يعلم هل كان غسلوا جبا وأغبر وجاب وبين الأصفه العمل والله أعلم ص **ع** مالك عن جندب بن قيس عن عطاء بن أبي رباح عن عمر بن الخطاب قال ليعلى بن أمية وهو يصب على عمر بن الخطاب ماء وهو يغتسل أصيب على رأسي فقال أتريد أن تجعلها بي أن أمرتني صبت فقال له عمر بن الخطاب أصيب فلا يزال يده الماء الأشعث **ع** ش صبيعى على رأس عمر وهو يغتسل بمحتمل أن يكون من وراءه ستر ويحتمل أن يغتسل عمر بترده أو عليه أزار فإن الغسل للبرء جاز للحرم وإن كان له ضرر وهذه رواية ابن القاسم عن مالك ووجه ذلك ما قاله عمر بن الخطاب رضي الله عنه لا يزال يده الماء البارد الشعر الأشعث وإنما يكره غسل الرأس بما يزال الشعث أو يسبب قتل شيء من الحيوان كالحطمي ونحوه فمن غسل رأسه به افتدى

( فصل ) وقول يعلى أتريد أن تجعلها بي حذر من أن يكون صب الماء بحق به أمر من فدية أو غيرها فقال أتريد أن تجعل ذلك على أدوليتي الصبان أمرتني صبت بردي إنما أقبل ما أمرتني به فكراهيته إنما تتعلق بالأمر فقال له عمر أصيب فلا يزال يده الماء الأشعث ص **ع** مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان إذا دنا من مكة بات بنى طوى بين الثنيتين حتى يصبح ثم يصلى الصبح ثم يدخل من الثنية التي باعلى مكة ولا يدخل إذا خرج حاجا أو معتمرا حتى يغتسل قبل أن يدخل مكة إذا دنا من مكة بنى طوى وأمر من معه فيقتلون قبل أن يدخلوا **ع** ش قوله أن عبد الله بن عمر كان يبيت بنى طوى ودور بض من أرباض مكة حكمه حكمها حتى يصبح فيصلى الصبح ثم يدخل بمحتمل أن يكون ابن عمر رضي الله عنه وأطب على هذا لما رأى من فعل النبي صلى الله عليه وسلم وأولان الدخول في آخر النهار فيه مشقة لأنه يضيئ ما بقي من آخره من قضاء ما يلزم الوارد في قدمه وما لا بد له من أحوال نفسه فكيف بما ينضاف إلى ذلك بل يقدم عليه من فدية البيت والطواف وأركوع والسعي ويرك راحلته ويرك راحلته ويرك ذلك لغيره فلفظ وا حر في الليل أشد منه في النهار فأترام يبيت بنى طوى لمن يقدم آخر النهار وقدم ليسا حتى يدخل في أول النهار فيمكن من الطواف والسعي ويرك راحلته بين الوارد والصادر فلا ينفرد به من يريد اغتياها فيها ولم ينفع في قضاء حوائجها المختصة به

( فصل ) وقوله ثم يدخل من الثنية التي باعلى مكة وهي كداء بفتح الكاف والتي باسفل مكة كدى بضم الكاف ودخل النبي صلى الله عليه وسلم من كداء باعلى مكة ولذلك كان ابن عمر يدخل منها ( فصل ) وقوله ولا يدخل إذا خرج حاجا أو معتمرا حتى يغتسل قبل أن يدخل مكة إذا دنا من مكة بنى طوى على ما ذكرناه من أن الاغتسال لدخول مكة مشروع فإن أناسهم من جهة بنى طوى اغتسل بها ومن أناسهم من غير تلك الجهة اغتسل بغيرها وفي أول أرباضها وقد قال مالك الغسل لدخول مكة بنى طوى ويريد من جاء من جهتها قيل له في الظهر إن قال الذي سمعت بقرب مكة وأما ذلك لأن من سنة الوارد أن يغتسل طوافه بدخوله فلذلك قدم غسله لئلا يغتسل بين الدخول والطواف بطلب الماء والاغتسال **ع** قال مالك ومن اغتسل بعد دخول مكة فواسع ووجه ذلك أنه قد يتسدر وتلتحق المشقة بمراعاة والاستعداد له مع شغل الوارد ومؤنة السفر ص **ع** مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان

وحدثني مالك عن جندب بن قيس عن عطاء بن أبي رباح أن عمر بن الخطاب قال ليعلى بن أمية وهو يصب على عمر بن الخطاب ماء وهو يغتسل أصيب على رأسي فقال أتريد أن تجعلها بي أن أمرتني صبت فقال له عمر بن الخطاب أصيب فلا يزال يده الماء الأشعث **ع** مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان إذا دنا من مكة بات بنى طوى بين الثنيتين حتى يصبح ثم يصلى الصبح ثم يدخل من الثنية التي باعلى مكة ولا يدخل إذا خرج حاجا أو معتمرا حتى يغتسل قبل أن يدخل مكة إذا دنا من مكة بنى طوى وأمر من معه فيقتلون قبل أن يدخلوا **ع** ش قوله أن عبد الله بن عمر كان يبيت بنى طوى ودور بض من أرباض مكة حكمه حكمها حتى يصبح فيصلى الصبح ثم يدخل بمحتمل أن يكون ابن عمر رضي الله عنه وأطب على هذا لما رأى من فعل النبي صلى الله عليه وسلم وأولان الدخول في آخر النهار فيه مشقة لأنه يضيئ ما بقي من آخره من قضاء ما يلزم الوارد في قدمه وما لا بد له من أحوال نفسه فكيف بما ينضاف إلى ذلك بل يقدم عليه من فدية البيت والطواف وأركوع والسعي ويرك راحلته ويرك راحلته ويرك ذلك لغيره فلفظ وا حر في الليل أشد منه في النهار فأترام يبيت بنى طوى لمن يقدم آخر النهار وقدم ليسا حتى يدخل في أول النهار فيمكن من الطواف والسعي ويرك راحلته بين الوارد والصادر فلا ينفرد به من يريد اغتياها فيها ولم ينفع في قضاء حوائجها المختصة به

لايفسل رأسه وهو محرم الامن احتلام ❦ ش وقوله كان لايفسل رأسه وهو محرم الامن احتلام  
ظاهراً ان غسله لدخول مكة والوقوف بعرفة كان يختص بجسده دون رأسه وقد قال ابن حبيب  
إذا اغتسل المحرم لدخول مكة فغسل جسده دون رأسه فقد كان ابن عمر لايفسل رأسه وهو محرم  
الامن جنباً ومن غسل رأسه فلا حرج ما لم يغمس رأسه في الماء وقال الشيخ أبو محمد لعل ابن عمر  
كان لايفسل رأسه الامن جنباً يعني في غير هذه المواطن الثلاثة فذهب الى تخصيص ذلك وحكي  
ابن الموازين مالشان المحرم لايتذلك في غسل دخول مكة والوقوف بعرفة ولايفسل رأسه الا بالماء  
وحده يصب صابوا ولايفيب رأسه في الماء واني هذا ذهب ابراهيم النخعي من أن المحرم يفسل رأسه  
غير أنه لا يدلكه بيده وطاهر لفظ مالك في غي جواز الفسل وهو الظاهر من مذهب عمر رضي الله  
عنه وقال ابن حبيب غيراً في اعتبار ذلك من قول مالك ف رأيت كل موضع أباح فيه الفسل الحرم  
لغير جنباً لا يذنبه كرفيه امر الرائد واما يذنبه كرفيه صب الماء وإذا ذكركم غسل الجنابة ذكر  
امر الرائد ولعله اجتناب الخلاف والله أعلم ص ❦ مالك سمعت أهل العلم يقولون لا بأس أن  
يفسل رجل المحرم رأسه بالمغسول مد أن يرى جرة العقبة وقبل أن يحلق رأسه وذلك أنه اذا رأى  
جرة العقبة فقد حل له قتل القمل وحق الشعر والقاء التفث ولبس الثياب ❦ ش وهذا كما قال  
وذلك أن الاحرام يمنع من اماطة اذ ذنبه جرة العقبة لان موافق الاحرام على ضربين رفضوا القاء  
تفث فارتفعوا الجاع وما في معناه من الالتئام بالنساء وما يدعو الى الجاع من الطيب والعقود  
التي مقصودها الجاع كالنكاح و مال القاء التفث فهو حلق الشعر وازالة الشعث والزينة وقيل  
القمل وخلق ثياب الاحرام ولبس المحيط وما في معناه فأما القاء التفث فهو صباح بأول التحليلين  
وأما ارفق فانه لا يستباح اذ باخر التحليلين ودو طواف الافاضة فاذرى جرة العقبة جاز له أن  
يفسل رأسه بالمغسول لانه لا بأس فيه أكثر من ازالة الشعث وتنقية البشرة والشعر وقتل القمل  
وهذا كله يستباح بالحل الاول وهو يرى جرة العقبة يوم النحر والله أعلم وأحكم

❦ ما ينهى عنه من لبس الثياب في الاحرام ❦

ص ❦ ما ينهى عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يلبس  
الحرم من الثياب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تلبسوا القمص ولا العمام ولا السراويلات  
ولا البرانس ولا الخفاف الا أحدًا لا يجد نعلين ولا السراويلات ولا الخفاف الا أحدًا لا يجد نعلين  
فلبسوا من الثياب شيئاً سمى الزعفران أو الورس ❦ ش اتفق الحفاظ من أصحاب نافع على لفظ  
هذا الحديث منهم مالك وأبو عبد الله وابن جرير وابن عوف وكذلك رواه الزهري عن نافع ورواه  
جعفر بن برقان فوهمه في موضعين أحدهما أنه قال فيه من لم يجد ازاراً فسر اويل وليس هذا في  
حديث ابن عمر والثاني أنه قال قال نافع ويقطع الخفاف أسفل من الكعبين فجعله من قول نافع  
والصريح في الموضعين ما تقدم ذكره والله أعلم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم لا تلبسوا القمص ولا السراويلات ولا البرانس مستوعباً في  
منع المحرم المحيط على الصورة التي لا تحصل غالباً الا بالخطاطة وهي القمص وما في معناه من الجبة  
والقرو والسراويل وما في معناه من الثياب والبرنس وما في معناه من الفنارة وما موضع في الرأس  
من قلنسوة وغيرها وذلك انما تحصل التفرة بلبس الثياب على الوجه المقصود بتلك الخطاطة

لايفسل رأسه وهو محرم  
الامن احتلام قال مالك  
سمعت أهل العلم يقولون  
لا بأس أن يفسل الرجل  
الحرم رأسه بالمغسول بعد  
أن يرى جرة العقبة وقبل  
أن يحلق رأسه وذلك أنه  
اذا رأى جرة العقبة فقد  
حل له قتل القمل وخلق  
الشعر والقاء التفث  
ولبس الثياب  
❦ ما ينهى عنه من لبس  
الثياب في الاحرام ❦  
❦ حديث يعمي عن مالك  
عن نافع عن عبد الله بن  
عمر أن رجلاً سأل رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ما  
يلبس المحرم من الثياب  
فقال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم لا تلبسوا القمص  
ولا العمام ولا السراويلات  
ولا البرانس ولا الخفاف  
الا أحدًا لا يجد نعلين  
فلبسوا من الثياب شيئاً  
سمى الزعفران أو الورس

والحرم ممنوع من الترفه ولذلك منع من حلق الشعر والغاء التفت وازالة القمل عن جسده وأمر بالثبوت وأما ما كان غطيًا وهو على الصورة التي يحصل عليها بالنسج المعتاد دون الخياطة كالتمر المرفوع فلا بأس بلبسه لأن الترفه لا يحصل بتلك الخياطة ولا منفعتها إلا لاستراة العورة أو دفع المضرة عن الجسم والحرم ما مور بها فلذلك لم يمنع ما يخص بهما من اللباس ولذلك لو لبس القميص أو البرنس أو السراويلات على الوجه الذي يلبس عليه مالبس بغطاء لما كان بذلك بأس مثل أن يلبس القميص على كتفيه يأخذ كفيه أمامه وكذلك البرنس والقباء لأن ذلك ليس يحصل له دون الخياطة التي يحصل المنع بلبسها وقد روى بإحدى ذلك كله ابن المواز عن مالك وروى عنه أنه كره أن تداء بالسراويل \* قال القاضي أبو الوليد رضى الله عنه ووجه ذلك عندي في الزى كما كره لغير الحرم لبس السراويل مع الرداء دون القميص والله أعلم (مسئلة) وليس له أن يدخل منكبيه داخل القباء فإن فعل ذلك اقتضى به قال الشافعي وقال أبو حنيفة لا شيء عليه حتى يدخل بدبه في كفيه والدليل على ما نقوله أن هذا البس غطيًا على الوجه المعتاد فكانت عليه فدية كما لو أدخل بدبه في كفيه (مسئلة) ومقدار ما يجب فيه الفدية في لبس الخيط أن ينقطع بذلك فأما أن يجرمه ثم يزيله فلا شيء عليه وكذلك الخفان والمقدار الذي يعتبر في ذلك أن يقصد دفع مضرة حر أو برد فيدفعه عن نفسه في مدة طالت أو قصرت والثاني أن يطول لبسه كاليقوم ويحويه وأن لم يقصد به دفع شيء بعينه فإنه قد جعل له الترفه بنفسه

(فصل) وأما قوله ولا لبسوا العمام فان لبس العمام وما في معناها من القلائس ممنوع لأن الحرم ما مور بالثبوت والعمامة ممنوعة ولأن إجماع الرجال في رأها سفره مكشوفه محرما ولا يحل له ستره إلا من عذر مع الفدية لاخصاص الإجماع به قال القاضي أبو محمد ولا خلاف في ذلك

(فصل) وقوله ولا خفافى إلا أن لا يجد نعلين ممنوع من لبس الخفين لما بينهما من صيانة الرجل ورفعه إلا أن تدعو إليها مضرة لعدم النعلين فليقطععهما أسفل من الكعبين ويلبسهما لقوله صلى الله عليه وسلم وليقطععهما أسفل من الكعبين فشرط في جواز لبسهما عند عدم النعلين فليقطععهما أسفل من الكعبين ولا خلاف في ذلك عند جماعة الفقهاء وحكي عن عطاء بن أيرباض وابن حنبل وقوم من أصحاب الحديث أنه إذا لم يجد النعلين لبس الخفين التامين ولم يقطععهما والدليل على صحة ما ذهب إليه الجماعة قوله صلى الله عليه وسلم إلا أحدا لا يجد نعلين فيلبس الخفين وليقطععهما أسفل من الكعبين وهذا أمر والأمر يقتضي الوجوب ودليلا من جهة المعنى أن هذه حالة إجماع فلا يجوز فيها لبس الخف التام مع القدرة على قطع أصل ذلك إذا وجد النعلين ودليل ثان أن هذا قادر على قطع الخف ومقارنة النعلين له فلا يجوز له أن يلبس الخف التام كما لا يجوز له أن يلبس الخفين مع القدرة على النعلين أمامه فاحتج من نص قوله بمعدية ابن عباس الذي يأتي مسندا بعد هذا وهو من لم يجد نعلين فيلبس الخفين والجواب عنه أن ابن عباس حفظ لبس الخفين ونقله ولم ينقل صفة لبسه وعبد الله بن عمر قد نقل صفة لبسه فكان أولى من سئل مالك عما ذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ومن لم يجد أزارا فيلبس سراويل فقال لم أسمع بهذا ولا رأى أن يلبس الحرم سراويل لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن لبس السراويلات فبأنهى عنه من لبس الثياب التي لا ينبغي للحرم أن يلبسها ولم يستثن فيها كما استثنى في الخفين \* ش. وهذا كما قال في السراويل وعلى ما رأى أنه ليس للحرم أن يلبسها على حسب ما تنبئ عليه كما لبس له أن يلبس

قال يحيى سئل مالك عما ذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم انتقال ومن لم يجد أزارا فيلبس سراويل فقال لم أسمع بهذا ولا رأى أن يلبس الحرم سراويل لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن لبس السراويلات فبأنهى عنه من لبس الثياب التي لا ينبغي للحرم أن يلبسها ولم يستثن فيها كما استثنى في الخفين

الخفين غير مقطوعين اذا لم يجد الثعلب لان السراويل اذا قطعت لم يقع الستر بها فاذا لبست على وجهها كانت بمنزلة لبس الخفين غير مقطوعين فيحصل أن يريد بقوله انه لا يلبسها سراويل على وجهها وليصرفها عن جنبها الى ما يستباح لبسه وهو الاظهر من قوله ويحصل أن يريد به لا يلبسها دون فدية كلبس الخفين المقطوعين

( فصل ) وقوله ولم أسمع بهذا يحتتمل أن يريد به انه لم يسمع به على ما يريد المخالف من انه لبس السراويل من غير تعيين دون فدية تحجب عليه على ما يقوله الشافعي ويحصل أن يريد به انه لم يرد الاستثناء في السراويل وفي حديث ابن عمر الذي ورد فيه لبس الخفين على صورة لا تحجب فيها الفدية وأما حديث ابن عباس فلم يتعرض له لانه ذكر فيه لبس الخفين مطلقا ولا خلافي بيتنا أنه من لبسها على ظاهر حديث ابن عباس انه يجب عليه الفدية وانه داخل تحت الجبلة فكذلك السراويل

### ❦ لبس الثياب المصبغة في الاحرام ❦

❦ لبس الثياب المصبغة في الاحرام ❦

❦ حديثي يحيى عن مالك

❦ عن عبد الله بن دينار عن

❦ عبد الله بن عمر انه قال نبي

❦ رسول الله صلى الله عليه

❦ وسلم ان لبس المحرم ويا

❦ مصبوغا بزعفران أو ورس

❦ وقال من لم يجد نعلين

❦ فلبس خفين وليقطعهما

❦ أسفل من الكعبين

❦ وحديثي عن مالك عن

❦ نافع انه سمع مولى عمر بن

❦ الخطاب يحدث عبد الله

❦ ابن عمر أن عمر بن الخطاب

❦ رأى على طلحة بن عبيد

❦ الله ويا مصبوغا وهو محرم

❦ فقال عمر ما هذا الثوب

❦ المصبوغ يا طلحة فقال

❦ طلحة يا أمير المؤمنين انما

❦ هو مدر فقال عمر انكم

❦ أيها الرطبة انتم يقتدي بكم

❦ الناس فلوان رجلا جاحلا

❦ رأى هذا الثوب فقال ان

❦ طلحة بن عبد الله قد كان

❦ يلبس الثياب المصبغة في

❦ الاحرام فلا تلبسوا أيها

❦ الرطبة شيئا من هذه

❦ الثياب المصبغة

❦ ص مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر انه قال نبي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لبس المحرم ويا مصبوغا بزعفران أو ورس وقطع من لم يجد نعلين فلبس خفين وليقطعهما أسفل من الكعبين ❦ ش قوله نبي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لبس المحرم ويا مصبوغا بزعفران أو ورس دون سائر أنواع الصباغ وأفضل لباس المحرم البياض لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال خزي بنا بكم البياض لبسها أحياء كم ويكفن فيها موتا كم فان كان مصبوغا فيجنب المصبوغ بزرعفران أو ورس فيجنبته الرجال والنساء ما فيهن من الطيب والصبيغ الذي يستعمله غالباً لتجمل وهذان المعنيان يتنافيان في الاحرام من لبسه من الرجال والنساء فعليه الفدية ( مسألة ) وأما المصبوغ بالمصفر فعلى ضربين مقدم ومورد فأما المتقدم فممنوع للرجال والنساء لا لبس المبالغة في صبغه لا لتحقيق غالباً الا لتجمل ولما فيهن من مشابهة الزعفران والورس لانه يتعلق منه بالجسد ما يشبه دغها فذكره لذلك ( مسألة ) وأما المورد بالمصفر والمصبوغ بالمغري أو المشق قال ابن المواز والا صفر بزرعفران ولا ورس فليس بممنوع لبسه للمحرم لانه ليس فيه طيب ولا يفعل غالباً الا ابتغاء على الثوب فذكره للإمام المقتدي به لبسه لثلاث ليس على من لا يعرف فيقتدى به في لبس المصبوغ المنوع لبسه أو ينقله عنه الى من يقتدى به رواه محمد بن أشهب ❦ مالك عن نافع انه سمع أم مولى عمر بن الخطاب رضى الله عنه يحدث عبد الله بن عمر أن عمر بن الخطاب رأى على طلحة بن عبيد الله ويا مصبوغا وهو محرم فقال عمر بن الخطاب رضى الله عنه ما هذا الثوب المصبوغ فقال طلحة يا أمير المؤمنين انما هو مدر فقال عمر انكم أيها الرطبة انتم يقتدي بكم الناس فلوان رجلا جاهلا رأى هذا الثوب فقال ان طلحة بن عبيد الله قد كان يلبس الثياب المصبوغة في الاحرام فلا تلبسوا أيها الرطبة شيئا من هذه الثياب المصبغة ❦ ش قول عمر بن الخطاب لطلحة في الثوب المصبوغ ما هذا يقتضى انكاره عليه أو بالمصبوغ في حال احرامه الآن ذلك يحتتمل وجهين أحدهما انه علم انه مصبوغ بمدر فذكره له وأنكره عليه لحاذ كره من انه امام يقتدى به الناس في لبس المصبوغ ويحكون عنه مثل هذا ولا يفرقون بينه وبين المنوع وهذا أصل في أن الامام المقتدى به يلزمه أن يكف عن بعض المباح المشابه المحظور ولا يفرق بينهما

الآهل العلم الثلاثي قدس به من لا يعرفون أن غيره الكف عنه الأثرى ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقال بهذا ولم راجعه طلحة بن عبيد الله ولا أحد من سمعه ويحتمل أن يكون رأى نوباً مضبوطة ولم يعرف صباغ من مدره أو غيره فانكر أن يكون مثل طلحة بن عبيد الله مائى المحلول فلما تبين له أنه صباغ مدر أنكر عليه التشبيه بالمحطور ص **ح** مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن أسماء بنت أبي بكر الصديق أنها كانت تلبس الثياب المصفرات المشبعة وهى محرمة ليس فيها زعفران **ح** ش قوله كانت تلبس الثياب المصفرات المشبعة وهى محرمة يدل على استحبابها ولها ولعله كان من القدم الذى لا ينتقض على الجسد منه شيء وقد روى ابن حبيب عن مالك فى المصفر المفسد لأبى أن تلبسه المحرمة ما لم ينتقض منه عليا شيء لأنه إذا لم ينتقض منه شيء فقد ذهب بهجة ومسا بهته المصبوغ بالزعفران والورس وما المحرم فلا يلبس المقدم وإن لم ينتقض منه شيء فكأنما رأى الله تعالى تلبس المصفر المقدم لأنه مباح كاللبس طلحة بن عبيد الله رضى الله عنه المصبوغ بالبلدر ولو تركت لبسه كان أفضل فانها كانت قدوة من أهل العلم ولعل عمر رضى الله عنه لو رآها تلبسه لانكره عليها مثل ما أنكر على طلحة بن عبيد الله لباس المصبوغ بالبلدر وقد روى ابن عبدوس عن أشهب أنه كره لباس المصفر وإن كان لا ينتقض لى لا يقتدى به ويقولنا قال أبو حنيفة فى هذه المسئلة أنه كره المصفر المقدم للرجال والنساء وقال الشافعى هو مباح على كل حال والدليل على ما نقوله أن هذا صباغ له ردغ على الجسد يحصل الاستمتاع منه بالزينة والرائحة فكان المحرم ممنوعا من لبسه كالصباغ بالزعفران والورس والله أعلم ( فرغ ) فان لبسه فالظاهر من مذهبه مالك رحمه الله وما يتجبه أصحابه العراقيون أن الفدية تجب عليه وقال القاضى أبو محمدان من أصحابنا من يوجب به الفدية ويبيعه لمقارنا الطبيب وقال أشهب لأفدية فيه وجه ما قدمناه أنه لو نحرى عنه حرمة الاحرام منه ما ينتقض على جسده فإن كان زينة ويستمتع رائحته كانت عليه الفدية كالزعفران ووجه قول أشهب أنه ليس بمحرام فى نفسه وانما يكروه بالزعفران والورس فلا تجب الفدية بلبسه كغيره من ألوان الحرة والصفرة واللقا علم ص **ح** سئل مالك عن نوب مسه طبيب ثم ذهب منه ربح الطبيب هل يحرم فيه فقال نعم ما لم يكن فيه صباغ من زعفران أو ورس **ح** وهذا كما قال ابن ربح الطبيب إذا ذهب من الثوب وبقي أثره فإنه لا يمنع المحرم من لبسه لأن منع الطبيب المحرم إنما يتعلق بالثافة وبتعلق الفدية فن لم يتلف شيئا منه فلا شيء عليه وإن شمر ربحه ولذا لا تجب على المحرم فدية إذا صر بالطيار بن فشم رائحة الطبيب لكن شمر رائحة الطبيب مكروهة له فى الجلة لانها من دواى الشكاخ فلو احرم فى نوب فيه ربح طبيب فقد أتى ما هو ممنوع عنه إلا أنه لا فدية عليه ورواه ابن المواز ووجه ذلك أنه لم يتلف شيئا من الطبيب فاذا زال من الثوب ربح الطبيب ولم تكن فى لونه زينة كالون الزعفران والورس أو كان مما فى لونه زينة فزال اللون بالفسل فلا مانع يمنع من الاحرام فيه والله أعلم

### ﴿ لبس المحرم المنطقة ﴾

ص **ح** مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يكروه لبس المنطقة للمحرم **ح** ش قوله كان يكروه لبس المنطقة للمحرم يحتمل أن يراد بلبسها لغير حاجة اليها لأن المنطقة مما تستعمل وتشد على الجسد ليس ترفه بلبسها فلا يجوز للحر لبسها على ذلك الوجه فان لبسها لحاجة اليها كحمل نفقته ولم يترفه

وحدثنى عن مالك عن هشام ابن عروة عن أبيه عن أسماء بنت أبي بكر أنها كانت تلبس الثياب المصفرات المشبعة وهى محرمة ليس فيها زعفران قال يحيى مثل مالك عن نوب مسه طبيب ثم ذهب منه ربح الطبيب هل يحرم فيه فقال نعم ما لم يكن فيه صباغ من زعفران أو ورس **ح** لبس المحرم المنطقة **ح** حدثنى يحيى عن مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يكروه لبس المنطقة للمحرم





الوجه والرأس ما يفعل بغيره وكذلك الحنوط والطيب وانما امتنع عبد الله بن عمر من أن يطيبه لاجل  
 احرامه حولاً لاجل احرام الميت وقال لولا احرام لطيبناه وقال الشافعي اذا مات الميت لا يطهر رأسه  
 ولا يطيب ويستندام له حال احرامه بعد الموت والدليل على صحة ما ذهب اليه المالك ان الكفن  
 يغطي برأس الميت الحلال فجاز أن يغطي برأس الميت المحرم وأصل ذلك التراب أمامه فاحتج من  
 نص قولهم في ذلك بالحديث الذي تقدم ذكره بتقدم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في المحرم الذي  
 وقت به ناقته اغسلوه بماء وسدر وكفنوه ولا تحضروا رأسه ولا وجهه فانه يبعث ليلى والجواب ان هذا  
 الحديث محال لحديثه لان النبي صلى الله عليه وسلم علل المنع من تحميم رأسه ومنعه من الطيب  
 بالطريق لنا الى معرفته واذا علل بالطريق لنا الى معرفته دل على اختصاصه بذلك الحكم وذلك  
 انه منع من أن يغطي رأسه لانه يبعث يوم القيامة ملياً ولا طريق لنا نحن الى من يموت اليوم من  
 المحرمين يبعث ملياً فثبت انه من الاحكام التي لم نكلفها اذ لا طريق لنا الى معرفة علته والله  
 التوفيق (فصل) وقوله وانما يميل الرجل مادام حياً على ما تقدم من أن الرجل اذا مات فقد انقضت  
 عمله فلا يصح منه احرام ولا غيره من الطاعات فان قيل فهذا يبطل غسل الميت فانه يعمل به بعد  
 الموت وان كان من العبادات فكذلك استدامة صفة الاحرام من كشف الرأس واجتناب الطيب  
 فالجواب أن القسلا المجاهر بتنظيف لظاهر الجسد لانه لا يتناول شيئ يخرج منه من دم وغيره مع ما  
 يصحب المريض من قبح الرائحة يطول المرض وقلة الاغتسال فشرع غسله وحنوطه لتنظيفه وستره  
 لان في تركه من غير غسل هتك لمريمته وظهار ما يجب أن يستتر من حاله يدل على ذلك انه لا بد أن  
 يفعل ذلك به وان مات طاهراً ولذلك شرع تنكفيه وستر وجهه ورأسه لئلا يظهر منه الاظهار جهله  
 وليس كذلك منع الميت من الطيب وتغطية الرأس فانه ليس في شيء مما يحتاج الميت اليه بل هو ضد  
 ما يحتاج اليه من ستره وتطيب راحته فافترقا وجواب ثلث وهو انه لا يجوز اعتبار الاحرام بالطهارة  
 الا ترى ان الطهارة يتبدل فعلها بالميت والاحرام لا يتبدل فعله بالميت فلا يستلزم فاعله بالميت من مال  
 عن نافع بن عبد الله بن عمر كان يقول لا تنقب المرأة المحرمة ولا تلبس القفازين ❦ ش قوله  
 لا تنقب المرأة ولا تلبس القفازين يقتضي تعليق الاحرام في اللباس بوجهها وكفها وذلك أن جميع  
 بدن المرأة عورة الا الوجه والكفين ولذلك يجب عليها ستر جميع جسدها في الصلاة وغيرها ولا تعلق  
 للاحرام بالعورة (مسئلة) اذا ثبت ذلك فعلى المرأة أن لا تلبس مواضع الاحرام منها عظمًا يختص به  
 والذي يختص بالوجه من الخيط الثقاب والبرقع والذي يختص بالكفين القفازان فوجب على  
 المرأة أن تسترهما من ذلك ويستحب لها أن تسترهما من غير ذلك من اللباس فان اذلت بهما في  
 قميصها فلا شيء عليها لان ذلك لا يختص بهما ولا سبيل الى الاحتراز منه والله التوفيق ❦ مالک  
 عن هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر انها قالت كنا نحضر وجوهنا ونحن محرمات ونحن مع أمهات  
 بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهما ❦ ش قولها كنا نحضر وجوهنا ونحن محرمات ونحن مع أمهات  
 كن يسترن وجوههن بغير الثقاب على معنى التستر لان الذي يمنع الثقاب أو ما يجري مجراه على  
 ما ذكرناه واصافة ذلك الى كونهن مع أمهات بنت أبي بكر لانهن من أهل العلم والدين والففضل  
 وانها لا تقدرهن الا على ما تراه جائزاً عندها في ذلك اخبار يجوز ان يروى عنها وهي ممن يجب له الاقتداء  
 بهما وانما يجوز أن يمتنع من وجوههن على ما ذكرناه ان تسدل ثوباً على وجهها تتركها الستر ولا يجوز  
 أن تسدها لحر ولا لبرء فان فعلت ذلك فعليها العقوبة

وحدثني عن مالك عن نافع  
 ان عبد الله بن عمر كان يقول  
 لا تنقب المرأة المحرمة  
 ولا تلبس القفازين  
 \* وحدثني عن مالك عن  
 هشام بن عروة عن فاطمة  
 بنت المنذر انها قالت كنا  
 نحضر وجوهنا ونحن  
 محرمات ونحن مع أمهات  
 بنت أبي بكر الصديق  
 رضي الله عنهما

## ﴿ ما جاء في الطيب في الحج ﴾

ص مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت كنت أطيبر رسول الله صلى الله عليه وسلم لأحرامه قبل أن يعمر وحله قبل أن يطوف بالبيت ﴿ ش قوله رضى الله عنها كنت أطيبر رسول الله صلى الله عليه وسلم لأحرامه قبل أن يعمر ظاهره يقتضى أنها كانت تطيبه بما يقع عليه اسم طيب مما له رائحة وقد يحتمل أن يكون من الطيب الذي لا تبقى رائحته وقد روى ذلك مفسرا أنها قالت طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم لأحلاله وطيبته لأحرامه طيبا لا يشبه طيبكم هذا يحتمل أن زيد ليس رائحته بقاء ولعله إنما كان يطيب قبل إحرامه ثم يدور على نسائه فيغتسل فيذهب برحمة يغتسل لأحرامه فلا يبقى من رائحته شيء وقد روى عن عائشة أنها قالت أنا طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم عند إحرامه ثم طاف في نسائه ثم أصبح محرما وروى عن عائشة أنها قالت كنت أطيبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يطوف على نسائه ثم يصبح محرما يمنع طيبا ويحتمل أن يكون في السكالات تقدم وتأخر فيكون تغديره فيطوف على نسائه يمنع طيبا ثم يصبح محرما كقوله تعالى الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجا يقدر ما أنزل الكتاب فيها ولم يجعل له عوجا وهذا هو الاظهر لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتطيب لطوافه على نسائه ثم يقيم ليلة ثم يصبح فيغتسل ويعمر ولا يكاد أن يبقى مع هذا ريح الطيب وقد قدمنا من الأحاديث ما يؤيد هذا التأويل ومعنى تأويلنا لهذه الأحاديث وما ورد في معناها أن ما للكرامة الله لا يجوز لأحد من الأماستمال الطيب عند الإحرام إذا كان طيبا تبقى له رائحة بعد الإحرام ولا يدهن بدهن فيه ريح تبقى ولنا في الكلام على الأحاديث الواردة في ذلك طرفان أحدهما التأويل على ما قدمناه من الأحاديث والثاني تسليها وإجراؤها على ظاهرها الآن ذلك حكم يخصم بالنبي صلى الله عليه وسلم بدليل ما ذكره بعد هذا في منع ذلك لغبر النبي صلى الله عليه وسلم وقال القاضي أبو الحسن أن ذلك عند مالك على الكراهية لا على التحريم وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد بن الحسن والشافعي ليس بمنوع لاحد به الإحرام والدليل على منع ذلك لغبر النبي صلى الله عليه وسلم ما روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال الذي سأله وقد أحرم به مرة وهو لا بأس جنة مضحكا بطيب اغسل عنك الطيب وانزع الجبة واصنع في عمرتك ما كنت تضع في حجتك فأمر السائل بغسل طيب تطيب به قبل إحرامه وخلع عظيم لبسه قبل إحرامه وهذا نص في موضع الخلاف فاما أن يكون ما طيب به صلى الله عليه وسلم مما لا يبقى له رائحة بعد الإحرام فيجمع بين الحديثين ويكون حكمه في ذلك حكما وأما أن يكون ما طيب به صلى الله عليه وسلم قبل إحرامه مما تبقى ريحه فيكون حكمه في ذلك مخالفا لحكمه حين أمر الواجد منها بنفسه ولم نفسه هو في حقه ولذلك وجدلان الطيب من دواي النكاح المحرم على المحرم وهو صلى الله عليه وسلم معصوم ونحن غيره معصومين (فرع) وأن تطيب لأحرامه فلا تدب عليه لأن القدمة بما يجب باتلاف الطيب في وقت هو ممنوع من اتلافه وهذا أثبت قبل ذلك واعتاق منه بعد الإحرام لا رائحة وليس ذلك باتلاف فيجب به الفدية ورأيت لبعض فقهاء القرويين أن من تطيب قبل الإحرام بما تبقى رائحته بعد الإحرام فهو بمنزلة من تطيب به بعد الإحرام لأن استدامت بعد الإحرام كانت بدءا تطيب به فإن كان أراد بذلك أنه ممنوع في الخلتين فهو صحيح وإن كان أراد به

﴿ ما جاء في الطيب في

الحج ﴾

• حدثني يعقوب عن مالك

عن عبد الرحمن بن القاسم

عن أبيه عن عائشة زوج

النبي صلى الله عليه وسلم

أنها قالت كنت أطيبر

رسول الله صلى الله عليه

وسلم لأحرامه قبل أن يعمر

وحله قبل أن يطوف

بالبيت



ابتدأ فيه فقال له عمر منك لعمر الله على معنى الاستكثار عليه فقال معاوية أن أم حبيبة طيبتي ليعلمه  
 إن التطيب كان بالمدينة ولعله أن أم حبيبة مع علمها ومعرفتها بأحوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله  
 لمعلمها منه قد وافقته على هذا الرأي فقال له عزمت عليك لترجعن فلتفسلنه ففعله بذلك من استدامة  
 ما كان عليه ولم يرفعه رأيه ولا رأى أم حبيبة ولا بد أن يكون عند عمر رضي الله عنه في ذلك توفيق  
 من النبي صلى الله عليه وسلم أو علم من أمه أن القلتة أم حبيبة فلم يرض في ذلك تأويلها ولا صرح عنده وجه  
 استدلالها ولعلها فعلت ذلك بمثل خبر عائشة كتبت أطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لأحرامه  
 قبل أن يجرم ففنع معاوية من التعلق بفعلها والاخذ في ذلك برأيها واتماجد ذلك لعمر بن الخطاب  
 وإن كان معاوية يوم حبيبة من أهل العلم والاجتهاد والمسئلة مسئلة اجتهد ولم ينقل في ذلك نص يرد  
 ما ذهبنا إليه لأنه كان الإمام الذي يختار للناس ويلزمهم الرجوع إلى اجتهدوا وله أن يأخذ الناس  
 بما رآه الأصواب فيأظهر اليمن أقوالهم وأفعالهم ص \* مالك عن الصلت بن زيد عن غير واحد  
 من أهل أن عمر بن الخطاب وجد رجح طيب وهو بالشجرة وإلى جنبه كثير بن الصلت فقال عمر  
 ممن رجح هذا الطيب فقال كثير بن أبي المومنين لبنت رأسي وأردت أن أحلق فقال عمر فاذهب  
 إلى شربة فادلك رأسي حتى تنقيه ففعل كثير بن الصلت فقال مالك الشربة بخه يكون عند  
 أصل النخلة \* ش \* يحتمل أن يكون هذا جرى له مع معاوية وكثر في سفرين مختلفين وذلك  
 إن الشجرة موضع يقرب من الميقات فمن جاوز التطيب لمن يرد الأحرار محصر رجح الطيب إلى  
 ذلك المكان فكان عمر رضي الله عنه لفرط تفقده لأموار المسلمين واهتيا به أديام ومراعاة  
 لها كان يتفقد هذا المعنى منهم في جميع أسفاره لعلمه بمخالفة من يخالفه في ذلك وبوالب على جعلهم  
 على ما هو الأفضل عنده والأصوب له ويحتمل أن يكون ذلك في سفر واحد  
 (فصل) وقول كثير لبنت رأسي وأردت أن أحلق التليد أن يضفر رأسه ويضع وغاسول ياصق  
 فيقتل قله ولا يتشعث قاله ابن المواز وغيره وكان كثير جعل في اليد به رأسه طيبا وكثيرا ما يستعمله  
 كذلك من لا يرد الأحرار وكان كثير لما أراد الحلق ليدع عافيه طيب لان التليد يلزم الحلق فأمره  
 عمر أن يذهب إلى شربة وهي مستنقع الماء عند أصل النخلة فيغسل بها رأسه حتى يزيل عنه الطيب  
 والله أعلم (مسئلة) والأظهر أنه لا تزمه فدية بغسل الطيب لان الفدية إنما تجب باتلاف الطيب  
 حل الأحرار وهذا أتلفه قبل الأحرار الآن يكون من السكرة بحيث يتي منه ما تجب الفدية باتلافه أو  
 لمسه فتجب بذلك الفدية ص \* مالك عن يحيى بن سعيد وعبد الله بن أبي بكر وريعتين أبي  
 عبد الرحمن أن الوليد بن عبد الملك سأل سالم بن عبد الله وخارجة بن زيد بن ثابت بعد أن روى الجرة  
 وحلق رأسه وقبل أن يفيض عن التطيب فنهاه سالم وأرخص له خارجة بن زيد بن ثابت \* ش  
 سؤال الوليد بن عبد الملك عن التطيب بعد الحلق يحتمل أن يكون لما بلغه من الاختلاف في  
 التطيب للأحرار فمأسأل وجد اختلاف فيه كاختلاف في التطيب قبل الأحرار ومذهب مالك المنع  
 من ذلك ومن دواى النكاح قال ومن روى جرة العقب فقد حل له كل شيء إلا النساء والطيب والصيد  
 فإذا أقض حل له كل شيء (مسئلة) فمن تطيب قبل أن يفيض فلا فدية عليه لأنه قد وجد منه  
 أحد التحالين ووجه آخر أنه محل اختلاف في استحابة استعمال الطيب فيه فلم يجعله فدية أصل  
 ذلك التطيب للأحرار ص \* قال مالك لأبأس أن يدهن الرجل يدهن ليس فيه طيب قبل أن  
 يجرم وقبل أن يفيض من بني بعد روى جرة العقب \* ش وهذا كما قال أنه أن يدهن قبل

\* وحديثي عن مالك عن  
 الصلت بن زيد عن غير  
 واحد من أهل أن عمر بن  
 الخطاب وجد رجح طيب  
 وهو بالشجرة وإلى جنبه  
 كثير بن الصلت فقال عمر  
 ممن رجح هذا الطيب فقال  
 كثير بن أبي المومنين  
 لبنت رأسي وأردت أن  
 أحلق فقال عمر فاذهب  
 إلى شربة فادلك رأسي  
 حتى تنقيه ففعل كثير بن  
 الصلت \* قال مالك الشربة  
 بخره يكون عند أصل  
 النخلة \* وحديثي عن  
 مالك عن يحيى بن سعيد  
 وعبد الله بن أبي بكر  
 وريعتين أبي عبد الرحمن  
 أن الوليد بن عبد الملك  
 سأل سالم بن عبد الله  
 وخارجة بن زيد بن ثابت  
 بعد أن روى الجرة وحلق  
 رأسه وقبل أن يفيض  
 عن التطيب فنهاه سالم  
 وأرخص له خارجة بن زيد  
 ابن ثابت قال مالك لأبأس  
 أن يدهن الرجل يدهن  
 ليس فيه طيب قبل أن  
 يجرم وقبل أن يفيض  
 من بني بعد روى الجرة

أحرامه بدهن غير مطيب لانه ليس في ذلك أكثر من التنظيف وذلك جائز قبل الأحرام كفسل رأسه  
 بالفاسول أو نحوه وإنما يكره له الدهن المطيب قبل أحرامه لبقائه رائحته طيبة وللإدخال المحرم ثلاثة  
 أحوال أحدها قبل الأحرام وقد ذكرناه والثاني بعد رمي جرة العقبة وقبل الإفاضة فلا بأس به  
 بدهن غير مطيب لانه ليس في الإدهان حينئذ أكثر من إزالة الشعث وذلك مباح له وأما الدهن  
 المطيب فحكمه حكم الطيب (مسئلة) وأما الحالة الثالثة فبعد الأحرام وقبل وجود شيء من  
 التحلل فإن الإدهان حينئذ ممنوع بدهن مطيب وغير مطيب وروى ابن حبيب عن النبي إباحة  
 ذلك بكل ما يجوز له أكله من الإدهان وقال انه قول عمر وعلي رضي الله عنهما والدليل على صحة  
 ما ذهب إليه المالك ان هذا معنى ينافي الشعث فخرج منه المحرم كالطيب والتنظيف في الحمام (فرع)  
 فان فعل شيئاً من ذلك فقد روى ابن حبيب عن مالك ان عليه الفدية واختار ابن حبيب أن لا فدية  
 عليه وجه قول مالك ان هذا معنى ينافي الشعث ويزيله فوجب على المحرم باستعماله الفدية كفسل  
 رأسه بالفاسول ودخوله الحمام وجه قول ابن حبيب اسقاط الفدية لظهور الخلاف في إباحته  
 ص **سئل** مالك عن طعام فيه زعفران هل يأكله المحرم فقال أما ما سئله النار من ذلك فلا بأس  
 أن يأكله المحرم وأما ما لم تحسه النار من ذلك فلا يأكله المحرم **س** وهذا كما قال ابن الزعفران  
 وغيره من أنواع الطيب اذا خلط بما كره وأنتج بالنار فلا بأس أن يأكله المحرم هذا الذي ذكره  
 مالك في الموطأ ونحوه في المدونة وقدر روى ابن عبد الملك في مختصره الكبير عن مالك لا بأس أن  
 يأكل المحرم الخبيص والخسكان ومطبوخته النار من الزعفران قال الشيخ أبو بكر انما قال ذلك  
 لان النار قد غيرت فعل الطيب الذي في هذه الاشياء فجاز له أكلها وكذلك اذا أكل أو شرب شيئاً  
 فيه طيب قد استهلك حتى لا يرى فيه أثر ولا رائحة فأما اذا بقي له أثر صبغ أو رائحة فنزله به الفدية  
 وقدر روى ابن المواز لائش على المحرم في شربها قال مالك وتكره الدقة الصغراء والاشنان الاصفر  
 والشراب الذي فيه الكافور قال الشيخ أبو بكر لان الطيب في غيره هذه الاشياء مستهلك ولا هي  
 معمولة بالنار فعلى المحرم دنائها الفدية فيمن ان المطبوخ بالنار لا يعتبر بأن يكون الزعفران غلب  
 عليه ولا يعتبر بذلك فيما خلط بغيره ولم تحسه النار وقال القاضي أبو محمد ما كان من الطعام فيه  
 طيب أو زعفران قد سته النار كخبيص والخسكان فلا بأس أن يأكلها المحرم لانه الطيب قد  
 خرج عن أن يكون طيباً وخلق بالطعام ولانه في وقت أكله متلف باستهلاكه وغلبة الطعام عليه وهو  
 وان كان يصرر القول فقد بين أن ابحاث ذلك لمعنيين أحدهما الطبخ والثاني غلبه ما مزج عليه  
 وأراد بالاستهلاك غلبة الامازج عليه مع بقاء عينه والاستهلاك الذي إباحه الشيخ أبو بكر في ابحاثه  
 ما لم تحسه النار اما هو عدم العين جلية وقال القاضي أبو محمد في الاستهلاك الذي اعتبره في ما سته  
 النار انه لا فدية في تناوله وأما اذا لم تحسه النار ففيه روايتان أحدهما وجوب الفدية والثانية تفهيمها  
 وقال ابن حبيب عن مالك انما ذلك اذا سته النار حتى لا يلمص باليد منه شيء كخبيص والخسكان  
 فأما القالود والدقة وما أشبهها يلمص زعفران باليد والشفة فيصبعها فلا بأس أكله المحرم وأشار اليه  
 ابن المواز والقالود الذي ذكره لا يلمص زعفران به يد ولا شفة وإنما يكون ذلك في ما يطبخ من الاوراق  
 كالسكياج وما أشبهه فأجمع أصحابنا على أن النار تأثر في الإباحة فعلى رواية الشيخ أبو بكر يؤثر اذا  
 كان على صفة لا يعاق باليد (فرع) اذا ثبت ذلك فإن المعاق المعتبر في استهلاك الطيب على  
 ما ذكره الشيخ أبو بكر اللون والرائحة وذكر ابن المواز اللون والطعم فيحذف أن يعتبرهما جميعاً

**قال يحيى سئل** مالك عن  
 طعام فيه زعفران هل  
 يأكله المحرم فقال اما  
 تحسه النار من ذلك فلا  
 بأس به أن يأكله المحرم  
 وأما ما لم تحسه النار من  
 ذلك فلا يأكله المحرم

الثلاث الصفات على حسب ما يعتبر في المأواه ويحتمل أن يعتبر كل واحد منهما ما انفرد به كره دون  
ما ذكره الآخر فيكون وجه قول الشيخ أي بكران الطبيب مقصوده الرائحة دون الطعم ويكون  
وجه قول محمد أنه لما انتقل إلى حكم الطعام اعتبر فيه الطعام والله أعلم وأحكم

### ﴿ مواقيت الاهلال ﴾

عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يهل أهل المدينة من ذي  
الحليفة ويهل أهل الشام من الجحفة ويهل أهل نجد من قرن قال عبد الله بن عمر وبلغني أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قال ويهل أهل اليمن من يلم ﴿ ش قوله صلى الله عليه وسلم يهل أهل المدينة من  
ذي الحليفة توقيت منه صلى الله عليه وسلم لأهل كل بلد وجه موضع احرامهم ومعنى ذلك أنه لا يجوز  
تأخير الاحرام لم يرد النسك عن ذلك الموضع الا للضرورة ولا خلاف في ذلك لمن أراد النسك وأما  
من لم يرد وأراد دخول مكة فإنه على ضربين أحدهما أن يكون دخوله مكة يتكرر كالأكرام  
والخطابين فهو لا بأس بدخوله مكة بغير احرام ولا خلاف في ذلك لأن المشقة تلحقهم بتكرار  
الاحرام والاثبات لجميع النسك (مسئلة) والضرب الثاني أن يندر دخوله مكة فهذا قد اختلف  
الناس فيه فقال مالك لا يجوز له دخول مكة بغير احرام وقال الزهري يجوز له ذلك والدليل لقول  
مالك إن هذا أقصا إلى مكة لا يتكرر دخوله بها فله الأحكام كالقاصد للنسك واستدل الزهري في  
ذلك بما رواه عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل مكة عام الفتح وعلى رأسه المغفر قال فلو  
كان أحراما لما كان على رأسه المغفر والجواب أنه قد يجوز ذلك للحرم للضرورة ولا ضرورة أشد  
من الحاجة إلى التوقى في الحرب وهو صلى الله عليه وسلم أعاد دخلها عنوة ولو سلم له ذلك لكان أمرا  
يحتسب به وقد قال صلى الله عليه وسلم إن الله حرم مكة فجعل لأحد قبل ولا جعل لأحد بعدى وإنما  
أحل لي ساعة من نهار وقد عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالأس (فرع) فإن دخل مكة فلا فقد  
روى القاضي أبو محمد أنه أساء ولا فدية عليه لأن دخول محل الفرض لا يوجب الدخول في الفرض  
كدخول منى وعرفة (فرع) فإذا جاوز الميقات من بلاد الأحرام غير محرر فارجع إلى الميقات ما لم  
يحرم فإن أحرم فلا يرجع لأنه قد ترتب عليه الدم بأحرامه فلا يسقط عنه رجوعه أصل ذلك إذا رجع  
بعد التلبس بالطواف والسعى (مسئلة) وهذا القول في تأخير الاحرام عن الميقات فأما تنبيهه فإنه  
لا يجب به شيء وقال القاضي أبو محمد بكره له ذلك ولم يفصل وقدرى محمد بن مالك لا بأس أن يحرم  
الرجل من منزله إذا كان منزله دون الميقات ما لم يكن قريباً من الميقات فيكره له ذلك وقال الشافعي  
لا بكره ذلك جلة والدليل على ما ذكرناه قوله صلى الله عليه وسلم يهل أهل المدينة من ذي الحليفة  
وهذا وإن كان لفظه لفظاً آخر فإن معناه الأمر لأن خبر النبي صلى الله عليه وسلم لا يجوز أن يكون  
بمخلاف خبره وقد تعبد من أهل مناهوان كان أمراً فلا بد أن يكون واجبا أو ندماً وعلى كلا الوجهين  
فقد تعلق النبي بنبذه على حسب ما هو أمر به ودليلنا من جهة القياس أنه أحد الميقاتين فكره  
التقدم عليه بالاحرام كيقات الزمان (مسئلة) إذا ثبت ذلك فإن تخصيص هذه المواقيت بأهل كل  
جهة بقيد اختصاصهم بها ويختص اثنان من عليهما من غير أهلها لما روى عن ابن عباس عن النبي  
صلى الله عليه وسلم أنه قال من لم ينزل من ليل ولا نزل من ليل ولا نزل من ليل ولا نزل من ليل ولا نزل من ليل  
(فصل) وقوله وبلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يهل أهل اليمن من يلم فإنه لا بأس بدخوله مكة بغير احرام ولا خلاف في ذلك لأن المشقة تلحقهم بتكرار

﴿ مواقيت الاهلال ﴾  
• حدثني يحيى عن مالك  
عن نافع عن عبد الله بن  
عمر أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال يهل أهل  
المدينة من ذي الحليفة  
ويهل أهل الشام من  
الجحفة ويهل أهل نجد  
من قرن قال عبد الله بن  
عمر وبلغني أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قال  
يهل أهل اليمن من يلم

والتوفيق واتقينا لما سمعنا من النبي صلى الله عليه وسلم من مشافهة عالم سمع منه وبلغه عنه وقروى ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم وقت لأهل اليمن يعلم وأما أهل العراق فروى عبد الله بن عمر أن عمر بن الخطاب وقت لهم ذات عرق وروى عن عائشة وجابر أن النبي صلى الله عليه وسلم وقت لهم ص **•** مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أنه قال أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل المدينة أن يهلوا من ذى الحليفة وأهل الشام من الجحفة وأهل نجد من قرن قال عبد الله بن عمر أما هؤلاء الثلاثة فسمعنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخبرت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ويهل أهل اليمن من يعلم **•** ش قوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أهل المدينة أن يهلوا من ذى الحليفة أمر وظاهره الوجوب وقد يصر في الدنب بدليل أن وجد في الشرع وهذا يقتضي ما قلناه من أن تقديم الأحرار وتأخيرها عليه ممنوع غير مختار يتعلق به النبي لأن الأمر بالشئ نهي عن جميع أضداده فالأمر بإيقاع الأحرار من الميقات يقتضي منع إيقاعه من غير ذلك الموضع من التقديم عليه والتأخير عنه كما اقتضى ذلك توقيت الأحرار بالزمان ص **•** مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر أهل من الفرع **•** ش قوله أن عبد الله بن عمر أهل من الفرع وإن كان روى عن النبي صلى الله عليه وسلم الأمر بالادلل من الميقات فإنه لا يمنع صحة الاحتجاج به على من خالف ورأى تقديم الأحرار قبل الميقات جواز أن يكون عبد الله بن عمر رضى الله عنه ترك ظاهره لرأى رأه وتأويل تأوله وهكذا روى عبد الله بن عباس أن عائشة اشترت برة فأعتقها فغيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخذنا بذلك من خبره وإن كان عبد الله بن عباس يرى أن يسع الأمة طلاقها وفي كتاب محمد قال مالك كان خروج عبد الله إلى الفرع حاجة ثم بدله فأحرم منها **•** قال القاضي أبو الوليد رضى الله عنه والذي عندي أن مالك الكارحة إنما هي بذلك من عبد الله بن عمر أن يقصدوا الأحرار منها ص **•** مالك عن الثقة عنده أن عبد الله بن عمر أهل من ألبيا **•** ش قوله أن عبد الله بن عمر أهل من ألبيا يريد بيت المقدس وهذا تقديم للأحرار قبل الميقات وقد روى ابن المواز عن مالك جواز ذلك وكراهيته فيا قرب من الميقات وروى العراقيون كراهيته على الإطلاق وجروا به العراقيين ما قد مناه قبل هذا من أمره بالميعات وتوقيته الأحرار به يمنع تقديمه عليه وتأخيرها عنه كميات الزمان ووجه رواية ابن المواز أن التوقيت إنما هو لمنع مجاوزته بالأحرار لمنع التقديم عليه لأن الادلال قبل الميقات مباح ومنع استصحابه بعد الميقات والأول أقيس فدخل على هذا ميعات الزمان (فرع) واذا قلنا رواية ابن المواز فالفرق بين القرب والبعدان من أحرار قرب الميقات فإنه لا يقصد الاخلالة التوقيت لانه لم يستدم أحرارا وأما من أحرارم على البعد منه فإنه غرضاني استدامة الأحرار وهذا كما قلنا من كان في شعبان لم يحرم أن يقدم صيام رمضان بصيام يوم أو يومين ومن استدام الصوم من أول شعبان جاز له استدامة ذلك حتى يصله رمضان ص **•** مالك أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل من الجعرانة بعمرة **•** ش اعتبار النبي صلى الله عليه وسلم من الجعرانة حين رجع من حنين والجعرانة وحنين متقاربان فاعتزم من الجعرانة ولعله صلى الله عليه وسلم إنما أجمع على العمرة بعد أن حل بالجعرانة وأنه قبل ذلك لم يكن عزم على الرجوع إلى مكة حتى يلقى عدوا أو يحدث سفرا أو ما شاء الله من ذلك ويحتمل أن يكون قصد دخول مكة من حنين لانه لم يبدله أن يعتزم إلا من الجعرانة وقد كان يجوز له دخول مكة بغير أحرار على أتباعه شيوخنا وذلك أن معنونا قال فبين دخل معتمر أهل من عمرته ثم خرج لحاجة عر ضلته إلى

**•** وحدثنى عن مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أنه قال أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل المدينة أن يهلوا من ذى الحليفة وأهل الشام من الجحفة وأهل نجد من قرن قال عبد الله بن عمر أما هؤلاء الثلاثة فسمعنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخبرت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ويهل أهل اليمن من يعلم **•** وحدثنى عن مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر أهل من الفرع **•** وحدثنى عن الثقة عنده أن عبد الله بن عمر أهل من ألبيا **•** وحدثنى عن مالك أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل من الجعرانة بعمرة



مثل جداء والطائف وهو بنوى الرجوع الى مكة ليصيح من عامه ليس عليه أن يدخل باحرام مثل ما قال مالك في الذين يحتفلون الى مكة بالخطب والفاكهة وان كان حين خرج الى سفره لم ينو العودة ثم بدله فغلبه الاحرام وذلك ان من دخل مكة وخرج منها بنوى العودة اليها فقد صار حكمه حكم أهلها الذين تعرض لهم الحوائج خارجها فيخرجون اليها وليس عليهم احرام لدخولها (مسئلة) ومن سلك طريقا الى مكة وهو لا ينوي أن يلفها فلما جاوز الميقات نوى دخول مكة أجزأه أن يحرم من حيث نوى ذلك ولا يرجع لأنه انما قصد مكة من حيث أحرم

### العمل في الاحلال

العمل في الاحلال

ص مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم لبك اللهم لبك لبك لاشر بك لك لبك ان الحمد والنعمه لك والمالك لاشر بك لك نافع وكان عبد الله بن عمر يزيد فيها لبك لبك لبك وسعد بك والخبر بيدك وارغباء البك والعمل في ش قوله ان تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم يد التي كان يلبى بها وباطب عليها وان كان لا واطب على تلبية مخصوصة لما اختصت بالنسبة اليه وهو اطبته صلى الله عليه وسلم عليها على سبيل الاختيار لها على سبيل الوجوب ولذلك زاد فيها عبد الله بن عمر وبأى لفظ لمي الملبى أجزاء وليبك اجابة الداعي مأخوذ من الب بالمسكن اذا قام به كانه قال هذا مقيم عندك ونفى على معنى انها اجابة بعد اجابة على سبيل التأكيدها الذي يذكره أهل اللغة (مسئلة) والتلبية مسنونة في الحج غير مرفوعة قال ذلك الشيخ أبو القاسم في تفريعه قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وعندى انها ليست من أركان الحج والا فمى واجبة ولذلك يجب التلبية بركها

(فصل) وأما قوله لبك ان الحمد والنعمه لك فانه يرى بكسر الهمزة وفتحها وقال قوم ان كسر الهمزة يبلغ في المدح وليس ذلك بين لان كسر الهمزة انما يقتضى الاخبار بان الحمد والنعمه لك وانه ابتداء كلام وفتح الهمزة يقتضى التلبية من أجل أن الحمد والنعمه له وليس في أحد اللغتين من يمدح

(فصل) وقوله واخبر بيدك يقتضى أن جميع الخبر بيده لان ذلكم واللام للاسترقاق الجنس فكان الملبى يلبى به وهو يقتضى جميع الخبر بيده والرباء لك اذا فتح الراء مدواذا ضمها قصر وكأنه قال ان المرغوب اليه هو الله تعالى والمقصود بالعمل ص مالك عن هشام بن عروة عن أبيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي في مسجد ذي الحليفة ركعتين فاذا استوت برأجلته أهل ش قوله كان يصلي في مسجد ذي الحليفة ركعتين هذا اللفظ اذا أطلق في الشرع اقضى ظاهره في عرف الاستعمال النافلة وهو المفهوم من قوله صلى فلان ركعتين وان كان قد روى ان صلاة النبي صلى الله عليه وسلم بنى الحليفة كانت صلاة الفجر وقد اختار مالك أن يكون احرامه بآثر نافلة لانه زيادة خير وقد كان الحسن بن أبي الحسن يستحب أن يكون الاحرام بآثر صلاة فريضة (مسئلة) فان لم يحرم بآثر صلاة نافلة واحرم بآثر فريضة أجزأه فان ورد الميقات في وقت لا يجوز فيه الصلاة النافلة وليس بوقت فريضة فالأفضل أن ينتظر وقت جواز الصلاة الآن يخاف فواتا أو عذرا

فان احرم ولم ينتظر ذلك أجزأه لان ذلك مندوب اليه وليس بواجب ولا شرط في صحة الاحرام (فصل) وقوله فاذا استوت به رآجلته أهل يريد أن تستوى قائمة وهذا هو الاستواء والاتباع

أخذها في القيام واستواؤها كمال القيام وذهب مالك وأكثرا فقها ما أني المستحب أهل  
الركب إذا استوت به راحته فأنه على لفظ الحديث وقال أبو حنيفة يهل عقيب الصلاة إذا سلم منها  
وقال الشافعي يهل إذا أخذت ناقته في المشي والدليل على صحة ما ذهب إليه مالك ما روى مسلم بن  
حسان عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل حين استقلت به راحته فأنه  
ص • مالك عن موسى بن عقبة عن سالم بن عبد الله أنه سمع أبا عبد الله يقول يبدأؤكم هذه التي  
تكتبون على رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها ما أهل رسول الله صلى الله عليه وسلم الأمن عند  
المسجد يعني مسجد ذي الحليفة • ثم قوله يبدأؤكم هذه التي تكتبون على رسول الله صلى الله عليه  
عليه وسلم فيها يعني والله أعلم أنهم يقولون إن النبي صلى الله عليه وسلم آخر الأحرار وأما الأهلل بالنج  
والعرة حتى أشرف عليها وذلك مروى عن أنس قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة ونحن  
معه الظهار بعاصم صلى بذي الحليفة ركعتين ثم بات فيها حتى أصبح ثم ركب حتى استوت به ناقته على  
البداء حمد الله وسبح وكبر ثم أهل بجمع وعرة فأنكر عبد الله بن عمر هذه الرواية وصفها بالكذب  
لأن الكذب الإخبار بالشئ على ما ليس به فصدق الخبر أو لم يقصد وقد روى عن أنس غير هذا  
واختلفت الرواية عن ابن عباس فروى عنه أنه أهل بالسلام من الصلاة فحفظ ذلك عنه ثم  
ورد قوم فوجدوه يهل حين استوت به راحته فحفظوا ذلك عنه وقال أهل حين استوت به ناقته على  
البداء أو أصبح هذه الروايات ما وافق رواية ابن عمر فإن روايته لم تختلف في ذلك وفي المدينة عن ابن  
نافع أنكروا مالك الأحرار من البداء وقال مالك البداء وهذا الحديث الذي ذكره ابن عباس يسوغ  
إثبات حديث أنس ويزال الجواب عنه إذا اعترض به علينا أبو حنيفة فنقول أن حديث ابن  
عمر أولى لأنه أحفظ الناس للناسك وابن عباس في حجة الواو أصغر ووجه آخر أن ابن عباس  
اختلفت روايته في هذا الحكم ولم تختلف رواية ابن عمر ووجه ثالث أن حديث ابن عمر صحيح  
لا يختلف في صحته وحديث ابن عباس راو به محمد بن إدهق عن خيف ولا يصح بحديثه  
(فصل) وقوله ما أهل رسول الله صلى الله عليه وسلم الأمن عند مسجد ذي الحليفة مقتضى أنه أفضل  
مواضع ذي الحليفة لا لقدماءه بالنبي صلى الله عليه وسلم والتبرك موضع أحراره ومن أحره من غير  
ذلك الموضع من ذي الحليفة أجزأه لأنه لا يمكن كل واحد من الناس أن يحرم من ذلك الموضع مع  
عظم إرفاق وكثرة البشر وزحام الناس وقد سئل مالك عن المجفة أن يحرم المرأة من أول الوادي  
أو أوسطه أو آخره فقال هو يهل كله وساير المواقيت كذلك وأحب إلى أن يحرم من أول الوادي  
حتى يأتي على ذلك كله وهو محرم فالمواقيت على ضربين ميقات أحرم النبي صلى الله عليه وسلم منه  
وميقات لم يحرم من أفضله موضع أحرار النبي صلى الله عليه وسلم ص • مالك عن سعيد بن أبي  
سعيد المقبري عن عبيد بن جريح أنه قال لعبد الله بن عمر يا أبا عبد الرحمن رأيتك تصنع أربعاً لم أر  
أحداً من أصحابك يصنعها قال وما هن يا بن جريح قال رأيتك لا تحسن من الأركان إلا الجنايين ورأيتك  
تلبس النعال السنية ورأيتك تصبغ بالصفرة ورأيتك إذا كنت بمكة أهل الناس إذا رأوا الحلال ولم تهلل  
تهلل أنت حتى يكون يوم التروبة فقال عبد الله بن عمر أما الأركان فإني لم أر رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يحسن منها إلا الركبتين الجنايين وأما النعال السنية فإني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يلبس النعال التي ليس فيها شعر ويتوضأ فيها فإنا أحب أن البسها وأما الصفرة فإني رأيت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يصبغ بها فإنا أحب أن يصبغ بها وأما الأهلل فإني لم أر رسول الله صلى الله عليه وسلم

وسلم بهل حتى تبعث به راحته \* ش قوله زأيتك تصنع أرباعاً من أحبابك يصنعها سؤاله  
عن وجهه تعلقه بها وهل عنده في ذلك وقيف من النبي صلى الله عليه وسلم أو فعل ما فعل عن رأي  
واجتهاد لان عبيد الله بن عمر كان كذا التحفظ لأفعال النبي صلى الله عليه وسلم شداً لاقداراً به فيها  
معرفة بذلك مشهوراً في الصحابة والتابعين فأراد ابن جرير أن يعلم ما خلف فيه أصحابه من ذلك أن  
كان السنة من النبي صلى الله عليه وسلم أو رأى منه أو علمه بخلاف جافته من الصحابة ذلك ليكون  
ذلك أبعد له على قوة الاجتهاد وشدة العزم من السهو والغلط ثم فسر ما ابن جرير حين سأله ابن  
عمر عن ذلك فقال رأيتك لأمس من الأركان الأيمانين فأخبره ابن عمر أنه لم ير النبي صلى الله عليه  
وسلم عس منها غير الأيمانين وهذه سنة كافية فإذهب اليه لان النبي صلى الله عليه وسلم طاف أنواطاً  
وأباصم ولم يره ابن عمر مع ذلك عس من الأركان غير الأيمانين فالظاهر أنه قصد تركها ويحتمل  
أن يكون صلى الله عليه وسلم ترك استلامها لان البيت لم يتم على قواعد ابراهيم صلى الله عليه وسلم فصار  
الركنان الثاميان ليسا بركنين على الحقيقة وقد تأول ذلك عبد الله بن عمر فمأسأى بيانه به وهذا  
ان شاء الله تعالى وغذا اختيار مالك أن لا يستعمل من الأركان غير الأيمانين للعي الذي ذكرناه

(فصل) وقوله ورأيتك تلبس النعال السنية وهي نعال تدبغ بالقرظ ويجب أن يكون على  
قول ابن عمر لا شعر فيها وقد روى عنه عن ابن عمر أن النعال السنية كانت سوداء لا شعر  
فيها قال محمد فقلت له قال بعضهم هي النعال المدبوغة بالقرظ سميت بذلك لانبأ كثرهم كان  
يلبسها غير مدبوغة الأهل السبعة منهم قاله عنون قد أعلمتكم ما قال ابن وجب وهذا الذي قاله  
محمد بن عنون لا يعترض على ما قاله ابن وجب لانه لم يمنع أن تكون السنية المدبوغة بالقرظ  
وتكون لا شعر فيها وان العرب كان يلبس أكثرهم النعال غير مدبوغة وان السنية كان لا يلبسها  
الأهل الشرف والسعة ولذلك قال الشاعر \* يحذى نعال السبب ليس بتوأم \* ولا يصح أن  
تكون السنية مدبوغة بالقرظ وعليها شعر ويحتج عبد الله بن عمر على اختصاصه بلبسها بأن النبي  
صلى الله عليه وسلم كان يلبس النعال التي لا شعر عليها

(فصل) وقوله ورأيتك تصبغ بالصفرة يحتمل أن يريد الخضب ويحتمل أن يريد الثياب وقال  
يعني بن عمر يريد أنه كان يصبغ بها ثيابه لحيته قال وهذا معناه عند أصحاب مالك قال أحمد بن خالد  
ولا يشب أن النبي صلى الله عليه وسلم صبغ لحيته بصفرة ولا غير ذلك وأدرك ذلك توفي رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ورأسه عشرين شعرة بيضاء وقد روى زيد بن أسلم عن أبيه أن ابن  
عمر كان يصبغ ثيابه بالزعفران فقيل له فقال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبغ ثيابه وكان  
أورأيته أحب الطبيب اليه وهذا الحديث الذي ذكره أحمد بن خالد رواه أبو داود على غير هذا الوجه  
روى عن زيد بن أسلم أن ابن عمر كان يصبغ لحيته بالصفرة حتى تمتلئ ثيابه بالصفرة فقيل له لم تصبغ  
بالصفرة فقال أتأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبغ بها ولم يكن شيء أحب اليه منها وقد كان  
يصبغ بها ثيابه كلها حتى عمامته والذي روى عن ابن عمر أنه كان يصفر لحيته أكثر وأصح من الذي  
رواه أحمد بن خالد ولا يمنع أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم كان يصبغ ثيابه ولحيته بالصفرة  
فيقتدي به في ذلك ابن عمر ويستحبهما من أجله فيصبغ بها ثيابه ولحيته والله أعلم كالأري الذي صلى  
الله عليه وسلم أهل بعمرة فأحصر بعد وقت فتحل فأردى هو الحج على العمرة لما خاف أن يصد  
عن البيت لاحتل دونه ان حصر وقال ما أمرهما إلا واحد

وسلم بهل حتى تبعث به  
راحته

(فصل) وقوله ورأيتك اذا كنت بمكة لم تهل حتى يكون يوم التروية يوم التروية يوم منى وهو ثامن عشر ذي الحجة فكان الصحابة يهلون لهلل ذي الحجة وكان ابن عمر يؤخر إهلاله فاذا كان يوم التروية أهل هو وصلى خر وجهه الى منى بإهلاله ولذلك قال وأما الإهلال فاني لم أَر رسول الله صلى الله عليه وسلم يهل حتى تثبت به راحلته يريد أن تأخيره الإهلال الى يوم التروية وترك تقديمه في أول العشرين كان مقبلاً بمكة من قاطن أو قادم من يريد الاحرام منها اختار ذلك لأنه لم ير النبي صلى الله عليه وسلم يهل حتى تثبت به راحلته متوجهاً أو أخذ في فعل الحج فرأى عبد الله بن عمر أن إهلاله يوم التروية بخين تثبت به راحلته متوجهاً الى منى أشبه بفعل النبي صلى الله عليه وسلم وأقرب الى الاقتداء به من الإهلال في أول ذي الحجة والمقام بمكة الى منى لا ينبغي لأحد أن يهل بجمع أو عمرة ثم يقيم بأرض بذرمة وقدرى ابن وهب في موطنه عن مالك لا ينبغي لأحد أن يهل بجمع أو عمرة ثم يقيم بأرض يهل بها حتى يخرج ور واه ابن عبد الحكم عن مالك ووجه ذلك أن الإهلال انما هو ما بين دعا الى الحج وتثنية للذهاب وليس المقام من جنس التلبية ولا مما يجب أن يقرن بها وانما يجب أن يقرن بها المسارعة لعمل الذي يشاء وهذا كله من كان بذرمة وأما من كان بمكة فقد اختار أن يركب الصحابة والعلماء الإهلال أول ذي الحجة ور واه ابن القاسم عن مالك وابن عبد الحكم ووجه ذلك أن يستديم الحرم الاحرام وأخذ يحفظ من الشعث على حسب ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم حين أحر من ميثاقه فلما فات أهل مكة الشعث بقطع المسافة عوضاً من ذلك مسافة من الزمان وسيأتي بعد هذا إن شاء الله تعالى وروى أكثرنا هذه اللفظة حتى تثبت به راحلته ومعناه تثبت من الارض للقيام وخالفهم عبد الله بن ادريس فرواه عن مالك وجاءه معه بلفظ الاستواء وليس محفوظاً ص مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يصلي في مسجد ذي الحليفة ثم يخرج فركب فاذا استوت به راحلته أحر ش قوله كان يصلي في مسجد ذي الحليفة ثم يخرج فركب دليل على أن راحلته كانت بقرب المسجد بابه وما نزل به وبقرب منه ثم قال فاذا استوت به راحلته أحرم وذلك موافق لما قلناه من أن الإهلال يجب أن يكون عند استواء الراحلة قائمة على ركبها مناخة وقدرى هذا الحديث فليح بن سليمان فقال فيه فاذا استوت به راحلته قائماً أحرم ولو كان من ركب قائماً على حسب ما ينزهه أكثر الحاج اليوم لكان إهلاله اذا استوى عليها ركبا ص مالك انه بلغه أن عبد الملك بن مروان أهل من عند مسجد ذي الحليفة حين استوت به راحلته وان أبان بن عثمان أشار عليه بذلك ش قوله أن عبد الملك بن مروان أهل من عند مسجد ذي الحليفة في ذلك الوقت وفعله مشهور ولا يفعله إلا عن مشاورة أبان بن عثمان ومن كان مثله من أهل العلم والدين وقد اشهر فعله بذلك اشهار فعل الخلفاء بمضرة أمثالهم وعلما الاسلام ولم ينكر ذلك عليه فثبت انه المعروف المشهور

### رفع الصوت بالإهلال

ص مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عبد الملك بن أبي بكر بن الحرف بن هشام عن غلاد بن السائب الانصاري عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أتاني جبريل فأمرني أن آمر أهلي وأومن معي أن رفعوا أصواتهم بالتلبية وبالإهلال يريد أحدهما ثم شرفه أتاني جبريل اخبرني من صلى الله عليه وسلم ان هذا الامر مما أتاه به جبريل وانه لم يقصر فيه على ما أراه

• وحدثنى عن مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يصلي في مسجد ذي الحليفة ثم يخرج فركب فاذا استوت به راحلته أحر • وحدثنى عن مالك انه بلغه أن عبد الملك بن مروان أهل من عند ذي الحليفة حين استوت به راحلته وان أبان بن عثمان أشار عليه بذلك

### رفع الصوت بالإهلال

• حدثني يحيى عن مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عبد الملك بن أبي بكر بن الحارث بن هشام عن غلاد بن السائب الانصاري عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أتاني جبريل فأمرني أن آمر أهلي وأومن معي أن رفعوا أصواتهم بالتلبية وألا إهلال يريد أحدهما

اليه اجتهدوه وقوله أمرني أن أمر أصحابي أو من معي الشك من الراوي ومن معه هم أصحابه لاسيا على ما ذهب إليه جمهور أصحاب الحديث فانه يقولون فلان له حجة وان لم يكن رأي النبي صلى الله عليه وسلم إلا مرة واحدة وأما القاضي أبو بكر فذهب إلى أن الصحبة من على الزينة أو اسم الصحابي أو ما يطلق على من يحب النبي صلى الله عليه وسلم وكان معه جميع من حج مع النبي صلى الله عليه وسلم فقد صحب في طريقه وجهه ومآله أبو بكر أظهر من جهة اللغة غير أن المعروف المشهور عند أصحاب الحديث ونفلة الآثار ما قدمناه

(فصل) وقوله أمرني أن أمر أصحابي أن يرفعوا أصواتهم بالتلبية فان التلبية من شعار الحج وما لا يجوز للحاج تسميته تركها في جميع نسكه وبني تركه في جمعه عابدا أو غير عابدا فعليه دم وقال الشافعي لادم عليه والدليل على ذلك أنه ترك واجبا في الحج فلم يسقط وجوبه عنه إلى غير بدل كالميت بالزلفة فان سلوا وجوب التلبية والافاء حديث حجة عليهم لان ظاهر الامر الوجوب (فصل) وأما رفع الصوت بالتلبية لما كانت التلبية من شعار الحج كان من سنتها اعلان به ليحصل المقصود منها كالآذان وليس أن يرفع صوته حتى يسمع على نفسه ولكن على قدر طاقته ويحسب ما لا يتأذى إليه ص **ع** مالك أنه مع أهل العلم يقولون ليس على النساء رفع الصوت بالتلبية لتسمع المرأة نفسها **ع** ش وهذا كما قال انه ليس على النساء رفع أصواتهن بالتلبية لان النساء ليس شأتهن الجهر لان صوت المرأة عورة فليس ليهن الجهر إلا بقدر ما تسمع نفسها وما زاد على ذلك من السماع **ع** ها فليس من حكمها والجهر في الصلاة كذلك ص **ع** قال مالك لا يرفع المحرم صوته بالاهلال في مساجد الجماعات لسمع نفسه من يلهه الا في مسجد منى والمسجد الحرام فانه يرفع صوته فيها **ع** ش وهذا كما قال ان المحرم لا يرفع صوته بالاهلال في غير مسجد منى والمسجد الحرام من مساجد الجماعات هذا المشهور من مالك وروى القاضي أبو الحسن ان ابن نافع روى عن مالك انه قال يرفع صوته بالتلبية في المساجد التي بين مكة والمدينة قال أبو الحسن هذا وقال الشافعي في أحد قوليه وله قول ثان أنه يستحب رفع الصوت بالتلبية في سائر المساجد ووجه قول مالك المشهور عنه ان المساجد مبنية للصلاة وذكر الله تعالى وتلاوة القرآن فلا يصح رفع الصوت فيها بما ليس من مقصودها لانه لا تعلق لشي منها بالحج وأما المسجد الحرام ومسجد الخيف فلهما اختصاص بهما من الطواف والصلاة أيام منى ولسب الحج بنيا فلذلك استحب رفع الصوت فيهما بالتلبية ص **ع** قال مالك سمعت بعض أهل العلم يستحب التلبية في كل صلاة وعلى كل شرف من الارض **ع** ش وهذا كما قال ان التلبية مستحبة في كل صلاة لأن ذكر الله تعالى مشروع في كل الصلوات فيستحب للحاج بما يختص به وما عو شعاره وهو التلبية وهذا حكم جميع الصلوات المفروضة والمستنونة والنافلة ورواه ابن المواز عن مالك

(فصل) وقوله وعلى كل شرف من الارض يريد ما ارتفع منها وقال في الواضحة في بطن كل واد وعند لقي الناس وعند انضمام الزقاق وعند الانقباض من النوم وأما يربد بذلك ان هذه هي الاحوال التي تقصد بالتلبية لان التلبية شعار الحاج فشرع الاتيان بها عند التنقل من حال إلى حال والله أعلم

### ﴿ أفراد الحج ﴾

ص **ع** مالك عن أبي الاسود محمد بن عبد الرحمن عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى

• وحدثنى عن مالك أنه سمع أهل العلم يقولون ليس على النساء رفع الصوت بالتلبية لتسمع المرأة نفسها قال مالك لا يرفع المحرم صوته بالاهلال في مساجد الجماعات لسمع نفسه ومن يلهه الا في المسجد الحرام ومسجد منى فانه يرفع صوته فيهما قال مالك سمعت بعض أهل العلم يستحب التلبية في كل صلاة وعلى كل شرف من الارض **ع** أفراد الحج **ع** وحدثنى يحيى عن مالك عن أبي الاسود محمد بن عبد الرحمن عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى

الله عليه وسلم أنها قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع فأنما من أهل بيمرة وأهل بجمعة وعمره ومنا من أهل بالحج والعمرة فلم يخالوا حتى كان يوم النحر **ح** ش فو لها خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع وهو عام عشرة من الهجرة فلم يصح النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة غير هذه الحجة حج أو بكر بالناس عام تسعة وحج النبي صلى الله عليه وسلم بعده عام عشرة وانما سميت حجة الوداع لأن النبي صلى الله عليه وسلم وعظمهم فيها وودعهم فسميت حجة الوداع

(فصل) وقولها ثمان: أهل بيمرة ومنا من أهل بجمعة وعمره ومنا من أهل بالحج تريد أن من نسك منهم كان على هذه الثلاثة لا ضرب ولا يصح نسك على غير هذه الوجوه الثلاثة وهي كلها مشروعة جائزة لأن النبي صلى الله عليه وسلم أفرع عليها في قولها بعد هذا التقسيم أن النبي صلى الله عليه وسلم أهل بالحج يصرح بأنه أفرع بالحج لأنها قد نكت عنه المصنفين الآخر بين جعلته من كان نسكه الحج وقد اختلف الناس في حج رسول الله صلى الله عليه وسلم فذهب مالك إلى أنه أفرع وهو أحد قولين الشافعي وقال أبو حنيفة والثوري أنه قرن الحج والعمرة وقال أحمد بن حنبل واسع وتبع وهو أحد قولين الشافعي واختله وأعلى حسب ذلك في الأفضل من هذه الصفات وفي الحديث دليل على محتمل ما ذهب إليه مالك وعائشة أقعد النبي صلى الله عليه وسلم وأعلم بها ما كان عليه لاسيما وقد نكت أصناف النسك وقسمته لثلاثة أقسام قسم قرن الحج بالعمرة وقسم أحرم بالعمرة وذلك يقتضي أفرادها والا كان من القسم الأول وهو قسم القرآن وقسم أحرم بالحج وذلك يقتضي أفرادها والا دخل في القسم الأول وجعلت النبي صلى الله عليه وسلم من أحرم بالحج وذلك يقتضي أفرادها وقد أجمنا على أن ما قلناه من صفات الحج فهو الأفضل

(فصل) وقولها فاما من أهل بيمرة فحل تريد بعد أن طاف وسعى بمكة وأما من أهل بالحج أو جمع الحج والعمرة فلم يصح حتى كان يوم النحر وهو وقت كمال الحج لأن أول وقت تحلل الحاج يوم النحر ومن أهل بالحج والعمرة فلا ينفعه تمام طوافه وسعيه في جواز تحلله من حمرته لأنه لما قرن بين النسكين لم يصح تحلله من أحدهما إلا بتحلله من الآخر لأنه قد صار حكمهما حكم النسك الواحد والله أعلم ص **ح** مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين أن النبي صلى الله عليه وسلم أفرع الحج **ح** مالك عن أبي الأسود محمد بن عبد الرحمن قال وكان يتبني في حجر عروة بن الزبير عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أفرع الحج **ح** ش فو لها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أفرع الحج يقتضي أفرادها من كل ما يمكن أن يقع من بهيئة العمرة وهذا اللفظ ينطلق من جهة اللغة على كل من استمر في أشهر الحج حتى من حمرته ثم أهل بالحج لأنه قد أفرع الحج من مقارنة العمرة إلا أن عرف الشرع يقتضي أن أفراد الحج هو ما يتقارنه حمرته والا كان مقصدا فاذا أطلق في الشرع أفراد الحج فهم من ترك الفتحة والقرآن ص **ح** مالك أنه سمع أهل العلم يقولون من أهل بجمعة مفردة ثم بدا له أن يهل بعده بيمرة فليس ذلك **ح** قال مالك وذلك الذي أدركت عليه أهل العلم ببلدنا **ح** ش وهذا كما قالوا إن من أهل بجمعة ثم أراد أن يرد في العمرة على الحج لم يكن ذلك لأن أراد في الأحرار على الأحرار يقتضي أن يستغاد بالثاني فائدة وحكم لا يوجد بالاول والا فلا فائدة لهذا الأفراد وكذلك لا يصح أن يرد في حجا على حج أو عمرة على حمره وهو على أحراره الأول

الله عليه وسلم أنها قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع فأنما من أهل بيمرة ومنا من أهل بالحج والعمرة فلم يخالوا حتى كان يوم النحر **ح** ش فو لها خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع وهو عام عشرة من الهجرة فلم يصح النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة غير هذه الحجة حج أو بكر بالناس عام تسعة وحج النبي صلى الله عليه وسلم بعده عام عشرة وانما سميت حجة الوداع لأن النبي صلى الله عليه وسلم وعظمهم فيها وودعهم فسميت حجة الوداع

• وحدثنى عن مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أفرع الحج **ح** مالك عن أبي الأسود محمد بن عبد الرحمن قال وكان يتبني في حجر عروة بن الزبير عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أفرع الحج **ح** وحدثنى عن مالك أنه سمع أهل العلم يقولون من أهل بجمعة مفردة ثم بدا له أن يهل بعده بيمرة فليس له ذلك قال مالك وذلك الذي أدركت عليه أهل العلم ببلدنا

وان احرم محبتين او عرتين كان محرما با واحدة ولا يلزم في شيء من ذلك قضاء ولادم فله الفاضى ابو الحسن وبه ان قال الشافعى وقال ابو حنيفة والثورى تلزمان جميعا في ذلك كلهم يكون محرما بها حتى يتوجه في السفر فترفض احدهما وعليه قضاء ما اردف من قابل والدم وولينا ان هاتين عبادتان لا يصح المضى فيما وجه فوجب ان لا يصح الدخول فيها ولا رادى احدهما على الاخرى اصله اذا نوى في رمضان ان يسوم عنه وعن نذره والله اعلم

### ﴿القران في الحج﴾

#### ﴿القران في الحج﴾

عن حذثنى يحيى عن مالك

عن جعفر بن محمد عن أبيه

ان المقداد بن الاسود

دخل على علي بن أبي

طالب بالسقيا وهو يتبع

بكرات له دقيقا وخبطا

فقال هذا عثان بن عفان

بنى عن أن يقرن بين الحج

والعمرة فنرجح على بن

أبي طالب وعلى بن أبي

الديق والخطب هاتين

آخر الدقيق والخطب على

ذراعيه حتى دخل على

عثان بن عفان فقال انت

تبنى أن يقرن بين الحج

والعمرة فقال عثان ذلك

راى بن نرجح على مضيا

وهو يقول لبيك اللهم

بحج وعمرة معا قال مالك

الامر عندنا ان من قرن

الحج والعمرة لم يأخذ من

شعره شيئا ولم يصل من شيء

حتى يهره هيلان كان معه

ويحل

ص. مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه ان المقداد بن الاسود دخل على علي بن أبي طالب بالسقيا وهو يتبع بكرات له دقيقا وخبطا فقال هذا عثان بن عفان بنى عن أن يقرن بين الحج والعمرة فنرجح على بن أبي طالب وعلى بن أبي الدقيق والخطب هاتين آخر الدقيق والخطب على ذراعيه حتى دخل على عثان بن عفان فقال أنت بنى أن يقرن بين الحج والعمرة فقال عثان ذلك راى بن نرجح على مضيا وهو يقول لبيك اللهم بعمرة وحجة معا. ش. السقيما موضع وقوله يتبع ويتبع لفتان معناه يلزم الخطب بكرات له يعنى توقافية فقال المقداد هذا عثان بن عفان بنى عن أن يقرن بين الحج والعمرة انكارا لى عثان عن القران ولعل عثان اثنى عنه على حسب ما نهى عمر بن الخطاب عن المتعة لاعى وجه التعريم ولكن على وجه الحظ على الافراد الذى هو افضل لحمل ذلك المقداد على المنع التام وانما أن يحمل منه على المنع التام فيترك الناس العمل به جملة حتى يذهب حكمه وينقطع عمله فقال عثان ذلك راى بن يرد بتفضيل الافراد عليه ومعنى ذلك انما راى آله انه ليس فيه نص عن النبي صلى الله عليه وسلم

(فصل) وقوله فنرجح على مضيا يرد كارهها لقول عثان ونهيه عن القران يقول اللهم لبيك بعمرة وحجة معا ففرق بين العمرة والحج لى حكم هذه السنة وعلى باهرها وكل مجتهد يرد بالخبر رضى الله عنهم اجمعين وانما أعلن على بذكر العمرة والحج لانه قصد اظهار القران ولو اجتزأ بمجرد النية في نسكه فارنا كان او مفردا بحج وعمرة لاجزاء وقد اختلف العلماء في النطق بنفس النسك فروى عن عبد الله بن عمر انه كان يرى ترك التسعة وقال اليس الله يعلم ما في نفسك وروى عن عائشة انها كانت تنهى وروى عن عطاء انه قال لا تجزئه النية وليس اسناده عنه هناك والدليل على اجزاء النية ان هذه عبادات فوجب أن تلزم بالدخول فيها دون تسعيتها كما للصلاة والعموم وغيرها من العبادات

(فصل) وقول على لبيك بعمرة وحجة معا فقدم العمرة في اللفظ والنسبة وبه قال مالك واحتج ابن المواز في ذلك بان العمرة يردى عليها بالحج ولا تردى على الحج ووجه ذلك ان العمرة لما صح ارداد الحج عليها ولم يصح اردادها على الحج اختير تقديمها في النية لصحة ورود الحج على الاحرام بها وقدرى او يعيسى هذا الحديث بلفظ تقديم الحج على العمرة وقد قال ابن حبيب ان على بن أبي طالب كان مهلا بعمرة فلما سمع من عيان ما سمع اردف عليها حجة وتقديم العمرة في لفظ الحديث اصح من جهة الرواية ومن جهة المعنى والله اعلم ولو قدم الحج على العمرة في اللفظ فقد قال الشيخ ابو بكر في شرحه يميزه ومعنى ذلك انه نواها جميعا والله اعلم ص. قال مالك الامر عندنا ان من قرن الحج والعمرة لم يأخذ من شعره شيئا ولم يصل من شيء حتى يهره هيلان كان معه ويحل





الحج حيث وجوه قول أشهب أن المقصود بالأحرام بالعمرة الطواف والسعي وهو الذي يتقدم بهما وأما الأحرام فلا يتقدم زمان ولا مكان وإنما أراد الطواف والسعي فله الأرداف ما لم يتسلسل بالمقصود وهو الطواف فإذا تيسر به لم يكن له الأرداف لأنه قد شرع فيه للعمرة خالصا ولا يصح أن يكون السعي للحج مبنيا على طواف لغرض من التسلسل فثبت بذلك إرداف الحج  
(فصل) وقوله وقد صنع ذلك عبد الله بن عمر يريد أنه أردف الحج على العمرة بعد أن شرع في الطواف لأن عبد الله بن عمر إنما أردف الحج على العمرة في طريقه إلى مكة بقرب أحراره بها وقد تقدم ذكر ذلك

(فصل) وقول عبد الله بن عمر إن صددت عن البيت صنعت كما صنعتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أحرم بالعمرة وهو خائف أن يصعد عن البيت لأجل الفتنة التي بلغت وقال ذلك بمعنى أن صنعنا كما صنع النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه عام الحديبية إذ صعدهم المشركون عن البيت لحقن صلى الله عليه وسلم ويحرمه ويحول حيث حبس فلذلك أقدم عبد الله بن عمر على الأحرام بالعمرة مع خوفه أن يصعد عن البيت ثم نظر فرأى أن حكم العمرة في ذلك حكم الحج فالتفت إلى أصحابه فقال مدأمرهما عندي الواحد يريد الحج والعمرة وهذا نصريح بالقياس والحق الحج بالعمرة من وجه النظر دون نص فقال عبد الله بن عمر أشهدكم أنني قد أوجب الحج مع العمرة فأردف الحج على العمرة وإنما معني أشهادهم على ذلك ليعلموا ما صار إليه من ذلك فيقتدي به من فرضه التقليد أو ينبه على النظر من هو من أهل النظر والاجتهاد

(فصل) وقول مالك ورواه أهل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع بالعمرة يريد أن منهم من أهل بالعمرة وقد تقدم ذلك مسنداً فقال صلى الله عليه وسلم من كان معه هدى فليلب بالحج مع العمرة أو علام منه صلى الله عليه وسلم يجوز أن أردف الحج على العمرة في مثل ذلك الحال التي كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عليها وفيما أمر بالقرآن على رأي من رأى القرآن أفضل من التمتع أو أباحه على رأي من رأى أن التمتع أفضل وإنما خص بذلك من كان معه هدى لما يلزم القارن من الهدى وإن كان الهدى يدل من الصوم إلا أنه يشق في السفر وكثرة الشغل وهذا لمن كان معه حيوان يصلح للهدى لم يوجب به ولم يقرأ ما أوجب هدى فيقال له أن أردف الحج ويسوق الهدى وأما من كان معه هدى قد ساقه وقاده فلا يخفى أن يسوقه عن تطوع أو واجب فإن كان ساقا معن تطوع ثم أراد أن ينحصره عن قرانه فهل يميزه بذلك أم لا روي ابن الحواز عن مالك أنه يرجو أن يميز ثمان فعل وكان الأقيس أن لا يميز لأن مالكاً لو أصحابه لم يمتثلوا في أن هذا مجزئ عن دم القران واختلفوا في إجزائه عن دم التمتع فقال ابن القاسم عن مالك أرجو أن يميز ثم غيره وأحب أن يمتنه وقال عبد الملك لا يميز ثم تمتعه ورواه أشهب عن مالك وهي لابن القاسم في المدونة قال انقاضي أو الوليد رضى الله عنه وهذا عند أقيس في المسئتين وقد رأيت من أصحابنا من أشار إلى ذلك (مسئلة) وإن كان ساق الهدى الذي معه بأن كان لشيء وجب عليه فأراد أن يصرفه لقراءته أو تمتعه

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ثم لا يصلح حتى يصل منها جميعاً يعني عن أن يصل من طواف وسعي بعد أن أردف الحج على العمرة وإن كان قد أدخله على العمرة حتى يصل منها جميعاً يوم النحر لأن الحسل ينافي الأحرام فلما استحال إحلاله بالعمرة منع بقائه على الأحرام للحج كان جميع الأحرام

مشر كالمها ولولا أن مقتضى القرآن اشتراك النسكين لما أجزأ طواف واحد وسعى واحد لملا الجاج  
على أنه لا يجزئ بعض طواف ولا بعض سعي لمن أفرجه ولا لمن أورد في عمرته

### ﴿ قطع التلبية ﴾

ص ﴿ مالك عن محمد بن أبي بكر الثقفي أنه سأل أنس بن مالك وهما غاديان من منى إلى عرفة  
كيف كنتم تصنعون في هذا اليوم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كان يهل المهل منا فلا  
ينكر عليه ويكبر المكبر فلا ينكر عليه ﴿ ش قوله لانس وهما غاديان من منى إلى عرفة بين  
المازمين وكره مالك أن يمر من غير طريق المازمين فإن مر على غيره فلا شيء عليه لأنها ليست من  
المناسك وإنما اختار أن يسلك على سبيل الاقتداء والتبرك

(فصل) وقوله كيف كنتم تصنعون في هذا اليوم يريد من التلبية والذكر أن أنس قد شهد  
ذلك مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له أنس كان يهل المهل منا فلا ينكر عليه ويكبر المكبر  
فلا ينكر عليه وذلك يدل على إباحة الأمرين وقد روى محمد بن مالك في غدامن منى إلى عرفة  
له أن يكبر وله أن يلبى وقال قد كان القوم يلبون ويكبرون ص ﴿ مالك عن جعفر بن محمد عن  
أبيه أن علي بن أبي طالب كان يلبى في الحج حتى إذا زاغت الشمس من يوم عرفة قطع التلبية ﴿ قال  
مالك وذلك الأمر الذي لم يزل عليه أهل العلم ببلدنا ﴿ ش قوله كان يلبى في الحج حتى إذا زاغت  
الشمس من يوم عرفة قطع التلبية هذا يحتمل أن يفعله استجابا وقد اختلف قول مالك فيما  
يستحب من ذلك فروى عنه ابن المواز يقطع التلبية إذا زاغت الشمس وروى عنه ابن القاسم يقطع  
التلبية إذا أراح إلى المصلى وروى عنه أشهب يقطع التلبية إذا أراح إلى الموقف واختاره سحنون  
وروى عنه ابن المواز يقطع التلبية إذا وقف بعرفة وقال أبو حنيفة والشافعي لا يقطع التلبية حتى  
يرى أول جمره من جمرات العقبة يوم النحر والدليل على صحة ما ذهب إليه مالك مما نعلق به أصحابنا  
أن التلبية أجابة الداعي بالحج فإذا انتهى إلى الموضع الذي دعي اليه فقد أكمل التلبية فلا معنى  
لإستدانتها بعد ذلك ووجه القول الأول ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم يزل يلبى حتى رى  
جمره العقبة ومن جهة المعنى أن التلبية أجابة من دعا إلى الحج فلورأدبه الإجابة إلى أول العمل  
لا تقطعت بالأحرام أو بأول الطواف أو بأخر العمل وهو أول التعليل برى جمره العقبة ولو أراد به  
الإجابة إلى أول مواضع الحج عملا فإنه يجب أن يقصر على موضع الإحرام وأما قال أراد به آخر  
مواضع الحج عملا فهو منى وأما عرفة فليست أول ذلك ولا آخره فلا تعليل لقطع التلبية بها وأما  
ما رأيت فلع الناس بعرفة وما ضمه الحديث ظهر عندي وأقوى في النظر والله أعلم وقال الشيخ  
أبو القاسم يترفع قول مالك في التلبية الآن يكون أحرم بلحج من عرفة فيلبى حتى يرى جمره العقبة  
فجعل الحديث على من هذا حكمه ولعله تأول قول الراوى أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل يلبى حتى  
يرى جمره العقبة تأمر بذلك والله أعلم ص ﴿ مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن  
عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها كانت تترك التلبية إذا راحت إلى الموقف ﴿ ش معنى  
ذلك أنها كانت تتركها بعد الصلاة إذا أخذت في الرواح إلى الموقف ورواية أشهب عن مالك على هذا  
وعائشة من أعلم الناس بأفعال النبي صلى الله عليه وسلم وحيث مع جملة الروايع والله أعلم ص  
﴿ مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقطع التلبية في الحج إذا انتهى إلى الحرم حتى يطوف

﴿ قطع التلبية ﴾  
• حدثني يحيى عن مالك  
• عن زيد بن أبي بكر الثقفي  
• أنه سأل أنس بن مالك وهما  
• غاديان من منى إلى عرفة  
• كيف كنتم تصنعون في هذا  
• اليوم مع رسول الله صلى  
• الله عليه وسلم قال كان يهل  
• المهل منا فلا ينكر عليه  
• ويكبر المكبر فلا ينكر  
• عليه • وحدثني عن مالك  
• عن جعفر بن محمد عن  
• أبيه أن علي بن أبي طالب  
• كان يلبى بالحج حتى إذا  
• زاغت الشمس من يوم  
• عرفة قطع التلبية قال  
• مالك وذلك الأمر الذي لم يزل  
• عليه أهل العلم ببلدنا  
• • وحدثني عن مالك عن  
• عبد الرحمن بن القاسم عن  
• أبيه عن عائشة زوج النبي  
• صلى الله عليه وسلم أنها  
• كانت تترك التلبية إذا  
• راحت إلى الموقف  
• • وحدثني عن مالك عن  
• نافع أن عبد الله بن عمر  
• كان يقطع التلبية في الحج  
• إذا انتهى إلى الحرم حتى  
• يطوف

بالبيت وبين الصفا والمروة ثم يلبي حتى يندو من منى الى عرفة فاذا غارت لك التلبية وكان يترك التلبية في العمرة اذا دخل الحرم ع ش قوله كان يترك التلبية في الحج اذا انتهى الى الحرم وكان يتركها في العمرة اذا دخل الحرم متقارب المعنى فأما الحاج فقد اختلف قول مالك فيه فروى عن ابن المواز انه ان كان من أهل الميقات فإنه يقطع التلبية في أول الحرم وروى من مالك يقطعها اذا دخل مكة وروى أشهب لا يقطعها وان دخل الحرم ولكن يقطعها في الطواف وجه رواية ابن المواز مراعاة طول مدة الاحرام والتلبية فمن أحرم من الميقات قطع التلبية اذا دخل الحرم لان وصوله الى الحرم من أول عمل مناسكه لانه بذلك يجمع بين الحل والحرم وان أحرم من الحرم استدام التلبية ليدوم أمره تثبيتاً وجه رواية من روى يقطعها عند دخول مكة أن ذلك وقت الشروع في الطواف والغتسال له فترك التلبية الى الفراغ منه مستحب وجه رواية أشهب ان المسافة كلها مسافة تلبية وانما يلزم تركها في الطواف خاصة لانها عبادة من شرطها الطهارة ولها تعلق بالبית كالصلاة

(فصل) وقوله حتى يطوف وبسبب بين الصفا والمروة يردانه كان يستديم الترك التلبية حتى يتم الطواف والسعي وقد اختلفت اربعة عن مالك في وقت معاودة التلبية فروى ابن المواز في كتابه بما رواه عبد السبي وروى أشهب عن مالك يعاودها بعد الطواف وجه رواية أشهب أن الطواف عبادة متعلقة بالبית فلذلك استحب فيه ترك التلبية وأما السعي فلا تعلق له بالبית وجه رواية ابن المواز ان السعي ركن من أركان أفعال الحج فشرع فيه ترك التلبية كالطواف والوقوف بعرفة (فصل) وقوله ثم يلبي حتى يندو من منى الى عرفة فاذا غارت لك التلبية يحتمل أن هذا كان يفعله عبدالله بن عمر مع تجوزها للتلبية بعد الغدو الى الوقت الذي شرع تركها فيه وقتها من قول مالك ان شاء كبر وان شاء لم يلبي

(فصل) وقوله وكان يترك التلبية في العمرة اذا دخل الحرم ولم يفرق بين الاحلال من الميقات وغيره وسأني ذكره ان شاء الله تعالى وقد اختلفت أقوال أصحابنا في ترك التلبية في الحج عند دخول الحرم لمن أهل من الميقات ولم يختلف في العمرة وذلك لقصر مدة العمرة وانها أقل علامان الحج ص ع مالك عن ابن شهاب انه كان يقول كان عبدالله بن عمر لا يلبي وهو يطوف بالبית ع ش معنى ذلك ان عبدالله بن عمر كان يقطع التلبية حين الطواف الا أنه كان يعاودها في الحج بعد الطواف والسعي وقد روى ذلك مفسراً ص ع مالك عن علقمة بن أبي علقمة عن أمه عن عائشة أم المؤمنين أنها كانت تنزل من عرفة ثم تحولت الى الاراك قالت وكانت عائشة تنهل ما كانت في منزلهما من كان معها فاذا ركب فتوجهت الى الموقف تركت الاحلال قالت وكانت عائشة تستمر بعد الحج من مكة في ذي الحجة ثم تركت قالت فكأنك تخرج قبل هلال المحرم حتى تأتى الجعنة فتقيم بها حتى ترى الهلال فاذا رأت الهلال أملت بعمرة ع ش قولها كانت تنزل من عرفة بفترة ثم تحولت الى الاراك يقتضى أن تمر من عرفة وان الاراك موضع غيره وذكر جماعة من أصحابنا أن تمره والاراك شيء واحد وانما تمره موضع الاراك بعرفة فان لم يكن ما قالوه مخالفاً للعديث فان معنى الحديث انها كانت تنزل في موضع من تمره ثم تحولت من موضعها ذلك الى منب الاراك بفترة وهذا على معنى أنها ارفق في النزول والتصرف وكل ذلك واسع أن ينزل الانسان من عرفة حيث شاء وجرى العمل بنزول الامام بفترة (فصل) وقولها وكانت تنهل ما كانت في منزلهما يردانه كانت تلبي الى أن تركب فتوجهت الى

بالبيت وبين الصفا  
والمروة ثم يلبي حتى يندو  
من منى الى عرفة فاذا غدا  
ترك التلبية وكان يترك  
التلبية في العمرة اذا  
دخل الحرم ع وحديثي  
عن مالك عن ابن شهاب  
انه كان يقول كان عبدالله  
بن عمر لا يلبي وهو يطوف  
بالبيت ع وحديثي عن  
مالك عن علقمة بن أبي  
علقمة عن أمه عن عائشة  
أم المؤمنين انها كانت تنزل  
من عرفة بفترة ثم تحولت  
الى الاراك قالت وكانت  
عائشة تنهل ما كانت في  
منزلهما من كان معها فاذا  
ركبت فتوجهت الى  
الموقف تركت الاحلال  
قالت وكانت عائشة تستمر  
بعد الحج من مكة في ذي  
الحجة ثم تركت ذلك  
فكانت تخرج قبل  
هلال المحرم حتى تأتى  
الجعنة فتقيم بها حتى ترى  
الهلال فاذا رأت الهلال  
أملت بعمرة

الموقف ويحتمل أن ترد إلى الصلاة ووصفته بأنه رواح إلى الموقف لأن المقصود بذلك إرواح إلى  
الموقف والمضي بقرب الموقف والروح إليها واحدا واحدا بعد ذلك من الموقف إلى المضي  
(فصل) وقوله وكانت عائشة تفتخر بعد الحج من مكة في ذي الحجة تريد أن اهلاها بالعمرة كان  
بعد كمال حبهما وذلك لا يكون إلا بعد الأفاضة وبعد الانصراف من منى وقدرى ابن الموازي عن  
عائشة منع العمرة يوم النحر وأيام التشريق لمن حج قال مالك في المدونة تذكره العمرة من حج  
يوم النحر وأيام التشريق حتى تغيب الشمس من آخرها سواء تعجل في يومين أو تأخر قال الشيخ  
أبو القاسم في نفي بعضه من حج فلا ينعمر حتى يفرغ من حجه ومن روى في آخر أيام التشريق فلا  
ينعمر حتى تغرب الشمس فأشار إلى أن هذا حكم من تأخرون من تعجل وجه قول مالك أنها  
أيام مختصة بعمل الحج فيكره لمن تعجل أن يترك التأدي على تمام عمل حجه ويتعجل قبل ذلك  
ليشعر عن عمل نسك آخر يختص بفرقة الأيام (فرع) فمن أحرم من الحج بعمرة في ثالث أيام  
التشريق بعد أن حل فلا يصح أن يعمر بها قبل أن يرى أو بعد أن يرى فإن أحرم قبل الأرى في  
المدونة عن ابن القاسم لا يأنزه الأحرار ولاثنين وإن أحرم بها بعد الأرى في المدونة لا يعمر بها حتى  
يفرغ من حجه فإن أحرم بها في هذه الأيام لم تنزه وقال الشيخ أبو القاسم تنزه العمرة أن أحرم  
بها بعد الأرى وبقي فيها حتى فيها بعد غرب الشمس ولا يجوز له أن يهاجم قبل غرب الشمس  
وهذا يقتضي منافاة اليوم لعمل العمرة دون الأحرار بها وأما من جعل التحصيب من عمل الحج  
فإنه من أحرم بها قبل تمام ذلك وهو ظاهر قوله في المدونة أن أحرم بها في هذه الأيام لم تنزه  
ويحتمل قول ابن الجلاب أن يكون على قول من لا يرى التحصيب من عمل الحج والله أعلم وأصل  
ذلك ما روى عن عائشة في الحديث المسند قبل هذا فلما كانت ليلة الحصة أرسلت إلى عبد الرحمن  
فأهلت بعمرة مكان عمرى (فرع) وهل ذلك لمن يريد أن يعتمر في المحرم أم لا في كتاب  
محمد في ذلك وإتيان أحدهما قال مالك ولا بأس أن يعتمر في المحرم عمرة أخرى فتكون  
العمرة في سنتين قال ابن القاسم ثم استقله مالك وقال لا يعجنى لسكر من حج وهو يريد عمرة  
المحرم وكرهه كراهة شديدة وجبر واية الجواز ما احتج به من أنهما عمرتان في سنتين فيجوز ذلك كما  
لو تباعدتا بينهما ووجه واية المنع تقارب ما بين العمرتين في الزمان والتباعد مشروعه بينهما  
على قوله أن العمرة في العام مرة (مسئلة) فإذا قلنا أنه لا يعذر إلا واحدة عمرة في ذي الحجة أو  
عمرة في المحرم فقد قلنا ذلك للعمرة في المحرم أحب إلى وذلك على حسب ما نقلت إليه عائشة  
ووجد ذلك الإتيان بالعمرة في غير أشهر الحج وهذا على قول من قال أن أشهر الحج شوال وذو القعدة  
وذو الحجة وأما على قول من قال أن العشرين من ذي الحجة ليست من أشهر الحج فيجوز أن  
يكون الأمر أن سواء ويحتمل أن يقال على هذا أن تأخير العمرة إلى المحرم أفضل للفصل بين  
التسكين وإبعاد ما بينهما (مسئلة) وأما أهل الآفاق ممن لم يصح في المدونة عن مالك لهم أن يعمروا  
بالعمرة في أيام التشريق وليسوا كعاج أهل منى ولم يذكر يوم النحر فيحتمل أن ينعمر بالعمرة  
كان يوم الحج الأكبر ويحتمل أن يكون حكم يوم النحر في ذلك حكم أيام التشريق وهذا الذي  
حكاه القاضي أبو محمد في الاشراف عن المذهب قال ابن القاسم في المدونة وسواء كان أحلاله من  
عمرته في أيام منى أو بعدها وهذا يقتضي أن اليوم لا ينافي عمل العمرة وأما ما نقله عمل الحج لأن إحرامه  
بالحج يقتضي استيعاب هذه الأيام بعمل الحج فليس له صرف ذلك إلى نسك آخر والله أعلم

مالك عن يحيى بن سعيد أن عمر بن عبد العزيز غدا يوم عرفه من متى فسمع التكبير عاليا فبعث الحرس يصيحون في الناس أيها الناس انما التلبية ❦ ش ائمناع عمر بن عبد العزيز من افراد التكبير وقطع التلبية وليس ذلك بخلاف لما رواه أنس وأما أخبر أنس ان المكبر كان يكبر فلا ينكر عليه وأن المني كان يلح فلا ينكر عليه فأخبر أن التلبية كانت ظاهرة بينهم في ذلك الوقت فأنكر عمر بن عبد العزيز تركها وقطعها فجلة في وقت هي فيه مشروعة فحان اطراحها ودرسها حتى ينقطع حكمها

( فصل ) وقوله انما التلبية بمثل أن يريد به أن الذكر المشرع في هذا الوقت المخصوص به هو التلبية وان التكبير لا يختص بهذا الوقت بل يظهر فيه التكبير كما يظهر في غيره من الاوقات ويمثل أن يريد أن التلبية من جلة أذكار هذا الوقت الذي لا يجوز الاخلال به والترك له الى غيره والاول أظهر من جهة اللفظ

❦ اهلال أهل مكة ومن بها من غيرهم ❦

ص مالک عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال يا أهل مكة ما شأن الناس يأتون شعنا وأنتم مدهنون أهوا اذا رأيتم الهلال ❦ ش قوله لابل الناس يأتون شعنا وأنتم مدهنون انكار للادهان وعدم الشعب على الحج بعرفة لان من سئل الحج بعرفان يكون أشعث أعيرفاً أنكر عمر بن الخطاب على أهل مكة أن يفوتهم مثل هذه الفضلة بتأخيرهم الاخلال الى يوم التروية فأراد أن يقتلوا الاخلال من أول ذي الحجة ليعبد عهدهم بالترجل والادهان وأخذوا من الشعب يحضوا وافر وهو الذي اختاره مالك رحمه الله من أحم بالحج وفد تقدم أن عبد الله بن عمر كان يختار للسكى أن يهل يوم التروية لمعينين أحدهما أنه لم ير النبي صلى الله عليه وسلم يهل حتى تتبع به راحته والثاني أن من شأن المحرم أن لا يقم في موضع ينشئ فيه احواله وانما يحرم ويلى عند أخذه في التوجه الى حيث يقتضى احواله التوجه اليه فذكره أن يحرم من مكة ثم يقم بها بعد احواله ثمانية أيام وقتل مالك في كتاب محمد وموطأ ابن وهب لابن أبي نعيم أن يهل بجمع أو عرفة ثم يقم بأرض يهل بها حتى يخرج ولكن الفرق بين الأمرين ما ذكره عمر ابن الخطاب لا هل من أن يأتوا عرفة مدهنين ص ❦ مالك عن هشام بن عروة أن عبد الله ابن الزبير أقام بمكة تسع سنين وهو يهل بالحج لهلال ذي الحجة وعروة بن الزبير يفعل ذلك ❦ ش فأتى مالك رحمه الله في هذه المسئلة مع ما تقدم فعل عبد الله بن الزبير مئة تسعة أعوام مضرة الصعابة والتأبين وهو الامير الذي يشهر فضله ولا يفتي أمره ولا ينكر عليه أحد ولا يبايع دينه وفضله وورعه لا يعي ما هو الا فضل عندوه واقفه على ذلك أخوه عمر ومع علمه ودينه وعلى هذا كان أمر جمهور الصحابة ولذلك قال عبيد بن جريح لابي عمر رأيتك تفعل أربما لم أر أحدا من أصحابك يفعلها ص ❦ قال مالك وانما يهل أهل مكة وغيرهم بالحج اذا كانوا بها ومن كان مقبلاً بمكة من غير أهلها من جوف مكة لا يخرج من الحرم ❦ ش ومعنى ذلك ان المهل بالحج من مكمن أهلها كان أو من غيرهم فإنه لا يهل من غير الحرم لانه ليس لهم ميثاق يرون عليه به دون ما يجرمون منه ووجه أن المهل من الميثاق متوجه الى البيت بالحرم من ميثاقه لتسارده عليه إلا عمر ما نحن كان عند البيت وفي الحرم لم يكن له أن يحرم منه للأحرام لان الذي يقصده بالأحرام قد صار فيه ونسكه

❦ وحدثنى عن مالك عن يحيى بن سعيد أن عمر بن عبد العزيز غدا يوم عرفه من متى فسمع التكبير عاليا فبعث الحرس يصيحون في الناس أيها الناس انما التلبية ❦ اهلال أهل مكة ومن بها من غيرهم ❦

❦ وحدثنى عن مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال يا أهل مكة ما شأن الناس يأتون شعنا وأنتم مدهنون أهوا اذا رأيتم الهلال ❦ ش قوله لابل الناس يأتون شعنا وأنتم مدهنون انكار للادهان وعدم الشعب على الحج بعرفة لان من سئل الحج بعرفان يكون أشعث أعيرفاً أنكر عمر بن الخطاب على أهل مكة أن يفوتهم مثل هذه الفضلة بتأخيرهم الاخلال الى يوم التروية فأراد أن يقتلوا الاخلال من أول ذي الحجة ليعبد عهدهم بالترجل والادهان وأخذوا من الشعب يحضوا وافر وهو الذي اختاره مالك رحمه الله من أحم بالحج وفد تقدم أن عبد الله بن عمر كان يختار للسكى أن يهل يوم التروية لمعينين أحدهما أنه لم ير النبي صلى الله عليه وسلم يهل حتى تتبع به راحته والثاني أن من شأن المحرم أن لا يقم في موضع ينشئ فيه احواله وانما يحرم ويلى عند أخذه في التوجه الى حيث يقتضى احواله التوجه اليه فذكره أن يحرم من مكة ثم يقم بها بعد احواله ثمانية أيام وقتل مالك في كتاب محمد وموطأ ابن وهب لابن أبي نعيم أن يهل بجمع أو عرفة ثم يقم بأرض يهل بها حتى يخرج ولكن الفرق بين الأمرين ما ذكره عمر ابن الخطاب لا هل من أن يأتوا عرفة مدهنين ص ❦ مالك عن هشام بن عروة أن عبد الله ابن الزبير أقام بمكة تسع سنين وهو يهل بالحج لهلال ذي الحجة وعروة بن الزبير يفعل ذلك ❦ ش فأتى مالك رحمه الله في هذه المسئلة مع ما تقدم فعل عبد الله بن الزبير مئة تسعة أعوام مضرة الصعابة والتأبين وهو الامير الذي يشهر فضله ولا يفتي أمره ولا ينكر عليه أحد ولا يبايع دينه وفضله وورعه لا يعي ما هو الا فضل عندوه واقفه على ذلك أخوه عمر ومع علمه ودينه وعلى هذا كان أمر جمهور الصحابة ولذلك قال عبيد بن جريح لابي عمر رأيتك تفعل أربما لم أر أحدا من أصحابك يفعلها ص ❦ قال مالك وانما يهل أهل مكة وغيرهم بالحج اذا كانوا بها ومن كان مقبلاً بمكة من غير أهلها من جوف مكة لا يخرج من الحرم ❦ ش ومعنى ذلك ان المهل بالحج من مكمن أهلها كان أو من غيرهم فإنه لا يهل من غير الحرم لانه ليس لهم ميثاق يرون عليه به دون ما يجرمون منه ووجه أن المهل من الميثاق متوجه الى البيت بالحرم من ميثاقه لتسارده عليه إلا عمر ما نحن كان عند البيت وفي الحرم لم يكن له أن يحرم منه للأحرام لان الذي يقصده بالأحرام قد صار فيه ونسكه

بقتضى الخروج الى الحل للوقوف بعرفة فلا معنى للخروج الى الحل للأحرام (مسئلة) فمن أهل  
منهم من الحل فقد روى ابن القاسم عن مالك في المدونة لاشئ عليه وان لم يعد الى الحرم وهذا اذا لم  
ينقص وهذا عندى فحين عاد الى الحرم فظاهر فأما من أهل من الحل وتوجه الى عرفة دون دخول  
الحرم أو أهل من عرفة بعد أن توجه إليها لالامساك بها للحج فانه نقص ولم يزد وانما لم يجب عليه الدم  
على هذا القول لأن مكة ليست في حكم الميقات لأن المواقيت انما وقعت للثابت بدخل الحرم الى البيت  
الاحرام فمن كان عند البيت فليس له ميقات بدليل ان الله لم يحرّم والمواقيت يستوي في الاحرام  
منها الحج والعمرة (فرع) ومن أين يحرم من أحرم بالحج من مكة روى أشهب عن مالك يحرم من  
داخل المسجد وروى ابن حبيب عنه يحرم من باب المسجد وجوه وأشباه هذا المسجد  
مخصوص بالأهلال ومتعلق بآركان الحج فلذلك كان الاحرام منه وليس كذلك سائر المساجد فانها  
مبنية للصلاة فلم يشرع بالأهلال بها الا ترى ان المسجد الحرام يرفع فيه الصوت بالأهلال دون سائر  
المساجد ووجه قول ابن حبيب ان الاحرام بالنسبة انما يكون حين الاخذ في التوجه اليه كالاحرام  
من مسجد الميقات

(فصل) وقوله لا يخرج من الحرم يقتضى ان احرامه من جميع الحرم مباح وان اختبر الاحرام من  
داخل المسجد أو باب المسجد لمن أحرم من الحرم فلا شئ عليه وقد روى ابن الزبير عن جابر أمرنا  
النبي صلى الله عليه وسلم لما أحلنا أن نخرج إذا توجهنا الى منى فأهلنا من الأبطح ص قال  
مالك ومن أهل من مكة بالحج فليؤثر الطواف بالبيت والسعي بين الصفا والمروة حتى يرجع من منى  
وكذلك صنع عبد الله بن عمر حج ش ومعنى ذلك ان الطواف الذى هو ركن من أركان الحج  
انما هو طواف الاضائة فأما طواف الورد فلا يس ركن من أركان الحج وانما هو الورد على البيت  
بالنسبة كعبية المسجد بالركعتين وهذا أوكد الا ترى ان المسجد لا يحتاج الى وداع والبيت قد  
شرع فيه الوداع فاذا أحرم من مكة فليس عليه طواف وورد لانه لم يرد من جهة من الجهات سواء  
أحرم بالحج من مكة يوم التروية أو قبله أو بعده ووجه ذلك ان حكم مناسك الحج والعمرة أن يؤتى بها  
بعد الجوع بين الحل والحرم فمن أحرم من الحرم لم يميز أن يطوف ويسعى لان فعله ذلك يكون قبل  
الجمع بين الحل والحرم فاذا رجع من عرفة جازله ذلك لان الجمع بينهما قد وجد (مسئلة) اذا ثبت ذلك  
فانه يتأخر السعي بين الصفا والمروة الى أن يعود من منى للأضائة لان من شرط السعى أن يعقب  
طوافا واجبا ولا يجب على الحاج المحرم من مكة طواف الاطواف الاضائة ومن قدم الطواف بالبيت  
والسعى فليخرج الى عرفة في المدونة لا يجوز ثم ذلك وليعد الطواف والسعى بعد الرجوع من عرفة  
فاذا لم يعد مها حتى خرج الى بلدته فعليه الهدى وذلك ليس شأه ووجه ذلك انه لا آتى بالسعى بعد  
طواف غبر واجب لانه ان يعيده بعد طواف واجب فاذا فاتته ذلك فليخرج الى بلدته لانه لم يهدى  
أدخله فمن النقص بالاثنيان له بعد طواف غير واجب ص سئل مالك عن أهل بالحج  
من أهل المدينة أو غيرهم من مكة لخلال ذى الحجة كيف يصنع في الطواف قال أما الطواف الواجب  
فليؤثر وهو الذى يصل بين منى والسعى بين الصفا والمروة وليطف ما بدله وليصل ركعتين كل طاف  
سبعا وقد فعل ذلك فأجاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين أهلوا بالحج فأخروا الطواف بالبيت  
والسعى بين الصفا والمروة حتى يرجعوا من منى وفعل ذلك عبد الله بن عمر فكان يهل لخلال ذى الحجة  
بالحج من مكة ويؤثر الطواف بالبيت والسعى بين الصفا والمروة حتى يرجع من منى وهذا

ومن أهل من مكة بالحج  
فليؤثر الطواف بالبيت  
والسعى بين الصفا والمروة  
حتى يرجع من منى وكذلك  
صنع عبد الله بن عمر وسئل  
مالك عن أهل بالحج من  
أهل المدينة أو غيرهم من  
مكة لخلال ذى الحجة كيف  
يصنع بالطواف قال أما  
الطواف الواجب فليؤثره  
وهو الذى يصل بينه وبين  
السعى بين الصفا والمروة  
وليطف ما بدله وليصل  
ركعتين كل طاف سبعا  
وقد فعل ذلك أصحاب  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم الذين أهلوا بالحج  
فأخروا الطواف بالبيت  
والسعى بين الصفا والمروة  
حتى يرجعوا من منى وفعل  
ذلك عبد الله بن عمر فكان  
يهل لخلال ذى الحجة بالحج  
من مكة ويؤثر الطواف  
بالبيت والسعى بين الصفا  
والمروة حتى يرجع من منى

كقَالَ ان من أهل بالحج من مكث بوق بعد اهلاله بها ألياما فإنه أن يطوف تطوعا ماشاء وقوله وأما الطواف الواجب فليؤخره وهو الذي يصل بينه وبين السي بين الصفا والمروة كلام فيه تجوز لان التأخير عنها بمعنى الاسقاط لان طواف الورد سقط جملة على ما ذكرناه فلا يفعل ولو كان مؤخر على الحقيقة لآتى به بعد ذلك والله أعلم

( فصل ) وانما معنى طواف الورد الطواف الواجب لانه واجب على الوارد وليس يجب بمجرد الحج ولو كان من أركان الحج لما سقط عن أحرم من مكة ولا على المراهق فان آخره الوارد المذكور فقد قال ابن القاسم عليه دم وقال أشهب لا شيء عليه وجه قول ابن القاسم ان هذا انسك فقد وجب عليه في حجه فاذا تركه حتى فات مع القدرة عليه فعليه الدم أصل ذلك روى الجار ووجه قول أشهب ان سكن بالأيام بتركه الدم على من أحرم من مكة فإنه لا يجب به الدم على من أحرم من غير مكة أصل ذلك طواف الوداع

( فصل ) وقوله وليطف ما بدله يريد من التطوع فان الطواف مشروعه مستحب التفضل به لمن لم يكن عليه طواف واجب وقوله وليس ركعتين كطأطاف سبع فيه مسائل غير أنا نأخذ كمرها ما تعان يظهر هذا اللفظ وتؤخر سائرهما الى مواضعها ان شاء الله تعالى فن ذلك ان من حكم الطواف أن تتعقبر ركعتان لما روى ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف بالبيت سبعا وصلى خلف المقام ركعتين ( فرع ) وقال القاضي أبو محمد انها سنة ويجب بقواتها الدم \* قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه والظاهر عندي انها واجبة في الطواف الواجب ويجب بالدخول في التطوع

والله أعلم ( فصل ) وقوله وقد فعل ذلك أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أهالوا بالحج من مكة فأخروا الطواف بالبيت والسي بين الصفا والمروة حتى رجعوا من منى يريد الذين كانوا مع النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع فن أحرم بعمره وحل من عمرته بمكة ثم أحرم بالحج من مكة فانهم لم يطوفوا بتعجيلهم حتى رجعوا من منى

( فتن ) وقوله وفعل ذلك عبد الله بن عمر فكان يهل لالهلال ذى الحجة من مكة فذكر خلاف ما تقدم من روايته عنه انه كان لا يهل الا يوم التروية وهذا يقتضي اختلاف فعله والله أعلم من هو وسئل مالك عن رجل من أهل مكة هل يهل من جوف مكة بعمره قال بل يخرج الى الحل فيحرم منه ثم يمشى وهذا كقائل ان المسكى لا يحرم بالعمره من الحرم وانما يحرم بهما من الحل بخلاف الحج والاصل في ذلك حديث عائشة قالت فاعاد الرجل بن أبي بكر فقال اخرج باحثك من الحرم فتل بعمره ومن جهة القياس ان النسك من شرطه الجمع بين الحل والحرم وجميع أفعال العمرة في الحرم فلأحرم بهما من الحرم لما جمع فيها بين الحل والحرم وانما جاز ذلك في الحج لانه لا بد فيه من الخروج الى الحل للوقوف بعرفة ( فرع ) فان أحرم المعتمر من الحرم لزمه الاحرام وعليه أن يخرج الى الحل فيدخل منه بهلا للعمرة قاله مالك وجه ذلك ما ذكرناه من أن سنة العمرة أن يبدأ بها من الحل ويكون انتهائه في الحرم لقوله تعالى ومعه الى البيت العتيق فاذا ابتدأها من الحرم فقد ابتدأها من غير الميعات الواجب لها فزمت بالدخول فيها ووجب استدراك ما يجب من شروطها من الجمع بين الحل والحرم ( مسئلة ) فان كان قارنا فهل يهل من الحرم أم لا اختلف أصحابنا في ذلك فقال ابن القاسم لا يهل من الحرم وقال سحنون أنه أن يهل من الحرم وجبر رواية ابن القاسم ان هذا يهل بعمره فوجب

\* وسئل مالك عن رجل  
من أهل مكة هل يهل من  
جوف مكة بعمره قال بل  
يخرج الى الحل فيحرم منه

أن يكون أهله من الخلق كالمفرد ووجه قول سحنون أن النسكين متى اجتمعا فإن الحكم للحج أصل ذلك سائر الأفعال والله أعلم

﴿ ما لا يوجب الاحرام من تقليد الهدى ﴾

﴿ ما لا يوجب الاحرام من تقليد الهدى ﴾

ص ﴿ مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم عن حمزة بنت عبد الرحمن أنها أخبرته أن زياد بن أبي سفيان كتب إلى عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن عبد الله بن عباس قال من أهدى هدياً حرم عليه ما يحرم على الحاج حتى ينحر الهدى وقد بعثت بهدى فاكتفى إلى بصرى فأمرى صاحب الهدى قالت حمزة فقالت عائشة ليس كما قال ابن عباس وإنما قلت فلا تدهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم يدي ثم قلدها رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده ثم بعث بهار رسول الله صلى الله عليه وسلم مع أبي فلج يحرم على رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء أحله الله حتى ينحر الهدى ثم قول عبد الله بن عباس من أهدى هدياً حرم عليه ما يحرم على الحاج يقتضى ظاهره أن من قلده به لم يبعث به حرم عليه ما يحرم على الحاج من الطيب واللباس والنعاء والتشوش وجاع النساء وغير ذلك من موانع الاحرام وذهب جماعة الفقهاء إلى أنه لا يحرم عليه شيء من ذلك وكذلك قالت عائشة واحتجت في ذلك بشغل النبي صلى الله عليه وسلم وعن أبي أمامة بن سهل قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول ما يوجب الاحرام من تقليد الهدى ما لا يوجب الاحرام من تقليد الهدى

(فصل) وقوله وقد بعثت بهدى فاكتفى إلى بصرى فأمرى صاحب الهدى يريد أنه قلده ما يرام من بعث بهدى وقد أنكر ما قاله ابن عباس من لزومه اجتناب محظورات الاحرام لم يكن عنده في ذلك نص يرد به قوله ولا كان من يرد بنظره نظراً في عباس فأراد أن يستمد على ما عني عائشة رضي الله عنها في ذلك

(فصل) وقول عائشة ليس كما قال ابن عباس رد لقوله واطهارها لخالفت واحتجت على ذلك بفعل النبي صلى الله عليه وسلم وأعلنت أنها المباشرة له وذلك يؤكده معرفتها واستيفانها للعلم لأن الراوى إذا أضاف القضية رجعت روايته على رواية من لم يشاركها

(فصل) وقولها ثم قلدها رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده يستعمل أن تكون أراوت بذلك تعيين حفظها للأمر ومعرفتها من تناول كل شيء منه ويدل ذلك على احتياها بهذا الأمر ومعرفتها به ويجعل أنها أراوت أن النبي صلى الله عليه وسلم تناول ذلك بنفسه وعلم وقت التقليد لئلا يظن أحد أنه استباح محظورات الاحرام بعد تقليده به وقبل أن يعلم هو بذلك فتبين من ذلك أنه لم يأت شيئاً من هذا الأمر الا وهو عالم بتقليده به

(فصل) وقولها ثم بعث بها مع أبي زيدان النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك في سنته لتبين بذلك علما بجميع هذه القضية يستعمل أن يزيد بذلك أنه من آخر هدى بعث به النبي صلى الله عليه وسلم لأن النبي صلى الله عليه وسلم حج في العام الذى يلي هذا العام حجة الوداع لئلا يظن أن هذا كان في أول الأمر ثم نسخ وبطل ذلك بفرس عبد الله بن عباس وأنه لم يأت أحد من أفعال النبي صلى الله عليه وسلم إلا أو أثارها وذهبت عائشة رضي الله عنها في ذلك كله إلى رفع الاشكال وإزالة اللبس عليه وعبث بذلك بلان قالت فلم يحرم على رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء أحله الله حتى ينحر الهدى

عن عائشة رضي الله عنها عن أبي بكر بن حزم عن حمزة بنت عبد الرحمن أنها أخبرته أن زياد بن أبي سفيان كتب إلى عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن عبد الله بن عباس قال من أهدى هدياً حرم عليه ما يحرم على الحاج حتى ينحر الهدى وقد بعثت بهدى فاكتفى إلى بصرى فأمرى صاحب الهدى قالت حمزة فقالت عائشة ليس كما قال ابن عباس وإنما قلت فلا تدهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم يدي ثم قلدها رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده ثم بعث بهار رسول الله صلى الله عليه وسلم مع أبي فلج يحرم على رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء أحله الله حتى ينحر الهدى ثم قول عبد الله بن عباس من أهدى هدياً حرم عليه ما يحرم على الحاج يقتضى ظاهره أن من قلده به لم يبعث به حرم عليه ما يحرم على الحاج من الطيب واللباس والنعاء والتشوش وجاع النساء وغير ذلك من موانع الاحرام وذهب جماعة الفقهاء إلى أنه لا يحرم عليه شيء من ذلك وكذلك قالت عائشة واحتجت في ذلك بشغل النبي صلى الله عليه وسلم وعن أبي أمامة بن سهل قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول ما يوجب الاحرام من تقليد الهدى ما لا يوجب الاحرام من تقليد الهدى



تر يدان كل شيء كان حلالا قبل أن يبعث هده به فلم يحرم عليه متشئ يبعث الهدي إلى أن يحرم وهذه  
 المدة التي يدعي فيها الاستئمان من حظور الاحرام وأما بعد نحر الهدي فلا خلاف في الإباحة  
 ص **عن مالك** عن يحيى بن سعيد أنه قال سألت عمرة بنت عبد الرحمن عن النسي يبعث هده به ويقم  
 هل يحرم عليه شيء فأخبرتني أنها سمعت عائشة تقول لا يحرم إلا من أهل ولي **ش** قولها لا يحرم  
 إلا من أهل ولي جواب مقابل للفظ يحيى لأن يحيى إنما سأل هل يحرم على من يبعث هده به شيء أم لا  
 فجوابه المقابل له لا وأنهم فأجابته عمرة أنه لا يحرم إلا من أهل ولي وإنما صرح بذلك لعلها بأنه لا يحرم  
 شيء مما سألها عنه إلا على محرم فإن لم يكن محرما فلا يحرم شيء عليه ص **عن مالك** عن يحيى بن سعيد  
 عن محمد بن إبراهيم بن الحرث التميمي عن ربيعة بن عبد الله بن الهدير أنه رأى رجلا متجردا بالعراف  
 فسأل الناس عنه فقالوا أنه أمر بهدي أن يقاد فذلك متجرد قال ربيعة فقلت عبد الله بن الزبير  
 فذكرت له ذلك فقال بدعة ورب السكبة **ش** قوله رأى رجلا متجردا بالعراف يريد أنه رأى  
 متجردا عن الخيط إلا أنه لا يلبس ثياب الاحرام وذلك بلبس يلبس جميعهم الخيط فأمكنه عليه مخالفة  
 عادة الناس فلما سأل عنه أخبرناه أنما متجرد لأنه أمر بهدي أن يقاد فلما في ربيعة عبد الله بن الزبير  
 سأله عن ذلك ان كان معه علم في ذلك فقال عبد الله بدعة ولعل عبد الله قد علم ما عرفت في ذلك  
 فقول عليه وحكم بان ما خلفه بدعة لأنه خلاف للفعل النبي صلى الله عليه وسلم ولعل عبد الله بن عباس  
 قد رجع عنه أو كان يلقه قول عائشة في ذلك فقد رجع عن سائل حين أعلم عافها عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم كسئلة المتعة وتجوز زللهين والغنيتين ص **عن** وسئل مالك عن نرجس هدي لنفسه  
 فأشعره وقوله بذى الخليفة ولم يحرم وحتى جاء الخليفة فقال لأحب ذلك ولم يصب من فعله ولا ينبغي  
 له أن يقاد الهدي ولا يشعره الأعند الأهلال لا يريد الخليفة به ويقم في أهله **ش**  
 وهذا كإقال لسننة التقليد أو الأشعار تكون عند الدخول في النسك الحج أو العمرة والأصل في  
 ذلك حديث المسور بن مغرم في ذكر زمن الحديفة قال حتى إذا كانوا بذى الخليفة قلدا النبي صلى الله  
 عليه وسلم حده وأشعره وأحرم العمرة ومن جهة المعنى أن الهدي تبس للنسك ومن سنته وفنائه وما  
 كان بهذه الصفة فحكمه أن لا ينفرد عن النسك ولا يتقدم عليه الآن يكون متصلا به المعنى بوجوب  
 ذلك وانما يبين ذلك لتقدمه على الاحرام لان من سنته الاحرام أن يتعقب السبي إلى ما أحرم ولأنك  
 بهل الركب اذا استوت به رحلته وبهل الماشي اذا انفصل عن وضع صلاته ماشيا فلما أثر تقليد  
 هده به وأشعاره لحال ذلك بين احرامه وسعيه فقد وصل به لا تناقض من الافعال ما يكون للاحرام  
 والنسك ويتقدم الاحرام متصلا بلبس الثياب وركعتي الفجر وأما اذا قلده هده بذى الخليفة وأثر  
 الاحرام إلى الخليفة فقد أقر الهدي رجلا به حكم نفسه ومن سنته أن يكون تبعا للنسك فقد أتى به على  
 خلاف سنته وهما أن أراد الحج أو العمرة فأما من أراد أن يبعث هده به ويقم حلالا في أهله فلا بأس  
 بذلك لأن هذا هدي بقر بني فبه على الأرفاد له وذلك جائز كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم حين  
 بعث بهدي ص **عن** وسئل مالك هل يخرج الهدي غير محرم فقال ذم لا بأس بذلك **ش** وهذا  
 كإقال أنه يخرج من الهدي غير محرم وذلك على ضربين أحدهما أن يخرج من المدينة وهو من يذبح  
 أو العمرة غير أنه يتخير به ذاء عن جواز خروجه به من المدينة حلالا إلى موضع الاحرام والثاني أن  
 يرسل به صاحبه إلى مكة مع من لا يذبح الاحرام بدخولها ص **عن** وسئل مالك عما احتلف الناس  
 فيه من الاحرام بتقليد الهدي من لا يريد الحج ولا العمرة فقال الأمر عندنا الذي تأخذ به في ذلك

وحدثني عن مالك عن يحيى

ابن سعيد أنه قال سألت عمرة

بنت عبد الرحمن عن النسي

يبعث هده به ويقم هل

يحرم عليه شيء فأخبرتني

أنها سمعت عائشة تقول

لا يحرم إلا من أهل ولي

**عن** مالك عن يحيى بن سعيد

عن محمد بن إبراهيم بن الحرث التميمي

عن ربيعة بن عبد الله بن الهدير

أنه رأى رجلا متجردا بالعراف

فسأل الناس عنه فقالوا أنه أمر

بهدي أن يقاد فذلك متجرد

قال ربيعة فقلت عبد الله بن الزبير

فذكرت له ذلك فقال بدعة ورب السكبة

**ش** قوله رأى رجلا متجردا بالعراف

يريد أنه رأى رجلا متجردا

عن الخيط إلا أنه لا يلبس ثياب

الاحرام وذلك بلبس يلبس جميعهم

الخيط فأمكنه عليه مخالفة

عادة الناس فلما سأل عنه أخبرناه

أنما متجرد لأنه أمر بهدي أن يقاد

فلما في ربيعة عبد الله بن الزبير

سأله عن ذلك ان كان معه علم في

ذلك فقال عبد الله بدعة ولعل عبد

الله قد علم ما عرفت في ذلك

فقول عليه وحكم بان ما خلفه

بدعة لأنه خلاف للفعل النبي صلى

الله عليه وسلم ولعل عبد الله بن

عباس قد رجع عنه أو كان يلقه

قول عائشة في ذلك فقد رجع عن

سائل حين أعلم عافها عن النبي

صلى الله عليه وسلم كسئلة المتعة

وتجوز زللهين والغنيتين ص **عن**

وسئل مالك عن نرجس هدي لنفسه

فأشعره وقوله بذى الخليفة ولم

يحرم وحتى جاء الخليفة فقال لأحب

ذلك ولم يصب من فعله ولا ينبغي

له أن يقاد الهدي ولا يشعره

الأعند الأهلال لا يريد الخليفة

به ويقم في أهله **ش** وهذا

كإقال لسننة التقليد أو الأشعار

تكون عند الدخول في النسك الحج

قول عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث بهديه ثم أقام فلم يحرم عليه شيء مما أحله الله حتى تحرر هديه ﴿ ش قوله عما اختلف الناس فيه يريد قول ابن عباس في ذلك ومن ذهب اليه وقوله من الاحرام بتقليد المدي من لا ير بالحلج والاعمره يريدان الاحرام المختلف فيه انما هو أن يكون عمر ما يتقلد المدي خاصة بالحلج والاعمره ومأري ابن عباس أطلق عليه اسم محرور ولم يزد ذلك باجتنابه ما يستحب المحرم لان المحرم انما يسمى محررا لانه دخل في عبادة يحرم بها عليه معان مباحة اذا دخل فيها وهذا انما يطلق في الشرع على من حرمت عليه محظورات الحلج بالاحرام بالحلج ومحظورات الصلاة بالاحرام الصلاة فأخذ مالك في ذلك بقول عائشة رضي الله عنها واروته من فعل النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك

### ﴿ ما تفعل الحائض في الحلج ﴾

ص ﴿ مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول المرأة الحائض التي تمهل بالحلج والاعمره انها تمهل بصحبها أو عمرتها اذا أرادت ولكن لا تطوف بالبيت ولا بين الصفا والمروة وهي تشهد المناسك كلها مع الناس غير انها لا تطوف بالبيت ولا بين الصفا والمروة ولا تقرب المسجد حتى تطهر ﴿ ش قوله في المرأة الحائض انها تمهل بصحبها أو عمرتها اذا أرادت يريدان حينها لا يمنعها من الاهدال بالحلج والاعمره لان الاحرام بالحلج والاعمره لا ينافي الحيض والنفاس ولذلك لا يفسدان شيئا منهما اذا طرأ عليهما وبفسدان الصوم والصلاة كما ناسا في نفسها

( فصل ) وقوله ولكن لا تطوف بالبيت ولا بين الصفا والمروة يريدان الحائض ان أحرمت بالحلج أو طرأ عليها الحيض بعد اسرارها فانها لا تطوف بالبيت لان الطواف بالبيت ينافيه ولذلك يفسده الحيض والنفاس ويمنع هتته وعماه لان من شرطه الطهارة

( فصل ) وقوله ولا بين الصفا والمروة يريدان الحائض تمتنع من السعي بين الصفا والمروة كما تمتنع من الطواف بالبيت ومعنى ذلك ان السعي انما يكون باثر الطواف بالبيت فاذا لم يمكن الحائض الطواف بالبيت لم يكن السعي بين الصفا والمروة وان لم تكن من شرطه الطهارة لانه عبادة لا تعلق لها بالبيت ولو طرأ على المرأة الحيض بعد كمال الطواف لصح سعيها

( فصل ) وقوله وتشهد المناسك كلها غير انها لا تطوف بالبيت ولا بين الصفا والمروة يقتضى انها تفعل جميع المناسك غير ما استثنى منها فتقف بعرفة والمزدلفة وتزى الجار وتبيت بنى لان الطهارة ليست بشرط في شيء من ذلك

( فصل ) وقوله ولا تقرب المسجد حتى تطهر يريدان الحائض لا تدخل المسجد وقد قدمنها انها لا تدخل المسجد اطرام ولا غيره ولا تبيت به فيمتنع عليها الطواف حينئذ لعين أحد هاتيه في المسجد والحائض لا تدخل المسجد والثاني أن الحيض حدث بمنع الطهارة والطواف لا يكون الا بالطهارة

### ﴿ العمرة في أشهر الحلج ﴾

ص ﴿ مالك انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتمر ثلاثا عام الحديبية وعام القبية وعام الجمرانة ﴿ ش قوله اعتمر ثلاثا هو الصحيح على مذهب مالك ومن قال ان النبي صلى الله عليه وسلم قرن الحلج بقوله اعتمر أربع عمره وكذلك يقول أنس وقد تقدم

قول عائشة أقام المؤمنين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث بهديه ثم أقام فلم يحرم عليه شيء مما أحله الله له حتى تحرر هديه

### ﴿ ما تفعل الحائض في الحلج ﴾

#### ﴿ في الحلج ﴾

• حدثني يحيى عن مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول المرأة الحائض التي تمهل بالحلج أو عمرتها تمهل بصحبها أو عمرتها اذا أرادت ولكن لا تطوف بالبيت ولا بين الصفا والمروة وهي تشهد المناسك كلها مع الناس غير انها لا تطوف بالبيت ولا بين الصفا والمروة ولا تقرب المسجد حتى تطهر

#### ﴿ العمرة في أشهر الحلج ﴾

• حدثني يحيى عن مالك أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتمر ثلاثا عام الحديبية وعام القبية وعام الجمرانة

(فصل) وقوله عمره الحديبية فيها عمره مقتضى انها عنده تامة وان كان صدر عن البيت ومنع منه فلا قضاء على من صدر عن البيت بعد ووقال أبو حنيفة عليه القضاء والدليل على ذلك إجماع الصحابة على الاعتداد بعمره الحديبية فلا كانت عمره غير تامة وكانت عمره القضية قضاء لها المأخذ ولو كانت عمره القضية قضاء لها لم أعدت عمره الحديبية إلا أن قد مر مع عمره القضية عمره واحدة

(فصل) وقوله وعام القضية يريد التي فاضى النبي صلى الله عليه وسلم كفار فريش عليها وكانت في ذي القعدة ولذلك جعل مالئرجه الله ترجمة الباب العمرة في أشهر الحج وقوله وعمره الجعرانة يريد التي اعقر من الجعرانة منصرف من حين ص **عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يعتمر الاثلاثا احداهن في شوال واثنان في ذي القعدة** **عن قولها لم يعتمر الاثلاثا انكار لقوله عبد الله بن عمر وقول أنس اعتمر اربعا فأما عبد الله بن عمر فإنه أضاف إلى الثلاثة المذكورة عمره في رجب وأما أنس فإنه أضاف إلى الثلاثة المذكورة عمره في رجب**

(فصل) وقوله احداهن في شوال واثنان في ذي القعدة تنبيه على أوقات عمر النبي صلى الله عليه وسلم ويتعلق بذلك أن العمرة في أشهر الحج جائزة وقد كان الناس في الجاهلية ينكرون ذلك حتى بين النبي صلى الله عليه وسلم جوازها ص **عن مالك عن عبد الرحمن بن حرملة الأسدي أن رجلا سأل سعيد بن المسيب أعتمر قبل أن أحج فقال سعيد نعم فاعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن يحج** **عن سؤال السائل عن تقديم العمرة على الحج لما لم يكن الحج مقادما للزينة** **للزينة على وجوبه ولعله اعتقد أن العمرة لما كانت تدخل في عمل الحج انها تابعة له ومؤخر في الزينة فأخبره سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم فاعتمر قبل أن يحج وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم اتحاج بمعدن نزل فرض الحج حجة الوداع وقد اعتمر قبل ذلك الثلاث العمر المذكورة** **عن مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن عمر بن أبي سامة استأذن عمر بن الخطاب أن يعتمر في شوال فأذن له فاعتمر ثم قتل إلى أهله ولم يحج** **عن سؤال استأذن عمر بن أبي سامة عمر بن الخطاب في عمرة في شوال فيكون يعتمر أن يكون بمعنى السؤال والاستفتاء وأذن عمر له بمعنى التيسار ويحصل أن يكون في أمر لعمر بن الخطاب أو للمسلمين بتقديم عمر فلا يمكنه الإخلال به ولا التردد له إلا باذن عمر**

(فصل) وقوله ثم قتل إلى أهله ولم يحج يحتمل أنه لم يحج في ذلك العام ويحتمل أن يكون لم يحج في سفره ذلك وإن كان حج في عامه بعد العود إلى أهله فيسقط عنه بذلك دم المتعة

### ﴿ قطع التلبية في العمرة ﴾

ص **عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه كان يقطع التلبية في العمرة إذا دخل الحرم** **عن قوله أنه كان يقطع التلبية في العمرة إذا دخل الحرم على حسب ما تقدمت أرواية عن عبد الله بن عمر من قطعه التلبية في العمرة إذا دخل الحرم وذلك أن المعتمر إنما يقصد من الحل إلى الحرم وإلى مكة فإذا وصل إليهم البعد فقد انقضت تلبية وكل مقعده فأما الحاج فليس ذلك بنهاية مقصده وإنما غاية مقصده عرفة ص **قال مالك فحين اعتمر من التعميم أنه يقطع التلبية حين يرى البيت** **وسئل مالك عن الرجل يعتمر من بعض المواقيت وهو من أهل المدينة أو غيرهم متى يقطع التلبية فقال****

أما المهل من المواقيت فإنه يقطع التلبية إذا انتهى إلى الحرم وقال وبلغني أن عبد الله بن عمر كان يصنع ذلك ش وهذا كما قال وذلك أن من اعتمر من التمتع وهو أدنى الحل إلى المسجد فإنه يستدبر التلبية حتى يرى البيت لأنه ليس من التمتع إلى الحرم كبر مسافة فلو قطع التلبية بدخول الحرم لمالي الأمر أو مرتين ثم يدخل الحرم فيقطع التلبية التي هي شعار المعتمر واستحبها استدامة التلبية إلى نهاية المقصود لتطول مدتها ولا يرى معظم النسك منها وأما الذي يهل من المواقيت فقد استدام التلبية أياما وكثر شعارها واقرن أكثر نسكها فاستحبها قطعها عند دخول الحرم لأنه في الجملة مقصوده ولأن من حكم النسك أن يعرى بعضه من التلبية كالحج وقد روى في المختصر من أحرم من الميقات قطع التلبية إذا دخل الحرم وإن أحرم من المعرة قطع التلبية حين دخول مكة ومن أحرم من التمتع قطع التلبية عند رؤية البيت وهذا الماذكرناه من طول مدة التلبية وقصرها وإنه يراى أن يقرن التلبية بمحظمة مدة العبادة ويعرى منها بعضها وإن المقصود بالمعرة الحرم وإن المقصود من الحرم البيت فهذه مقاصد صحيحة ووجه استحباب (فصل) وقوله بعد هذا وقد بلغني أن عبد الله بن عمر كان يصنع ذلك وقد تقدمت روايته لذلك عنه من طريق نافع على حسب ما يفعل كثيرا من رسله الخبر مع روايته له عن أوثق الناس وكذلك كان يفعل التابعون رضي الله عنهم

### ﴿ ماجاء في التمتع ﴾

ص **﴿ مالک عن ابن شهاب عن محمد بن عبد الله بن الحرث بن نوفل بن عبد المطلب أنه حدثه أنه سمع سعد بن أبي وقاص والضحاك بن قيس عام حج معاوية بن أبي سفيان وهما يذكران التمتع بالمعرة إلى الحج فقال الضحاك بن قيس لا يفعل ذلك إلا من جهل أمر الله عز وجل فقال سعد بن قيس ما قلت يا ابن أخي فقال الضحاك فان عمر بن الخطاب قرنه عن ذلك فقال سعد قد صنعها رسول الله صلى الله عليه وسلم وصنعناها معه ﴾** ش قول الضحاك في التمتع بالمعرة إلى الحج لا يصنع ذلك إلا من جهل أمر الله تعالى على سبيل الإنكار للتمتع وقد روى ذلك عن جماعة من السلف أبي بكر وعمر وعثمان وابن الزبير ومعاوية بن أبي سفيان وقد فسر ذلك عبد الله بن عمر وذلك أنه سئل عن تمتع الحج فأمره فإيسل له أنك تخالف أباك فقال إن عمر لم يقل الذي تقولون وإنما قال أفردوا الحج من المعرة فإنه أتم المعرة لأن المعرة لا تتم في شهر الحج إلا أن يهري وأراد أن يزار البيت في غير أشهر الحج فبجعله تموا أنتم حراما وعائيت الناس عليها وقد أحلها الله فعلى هار رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا أكثر وعليه قال كتاب الله أحق أن يتبعوا أم عمر وهذا الذي ذهب إليه عبد الله بن عمر هو الصحيح أن عمر بن الخطاب لم ينه عن علي وجه التحريم وإنما نهى عنها لأنه رأى الأفراد أفضل منها ومدروى عنه أنه أنكر النبي عنها وأنه قال أنا أفضل دليل على ذلك وقد روى مالک في الموطأ ما يأتي بعدهما أنه قال أفصلوا بين حجكم وعمرتكم فإنه أتم حج أحدم ولعمري أنه يعتمر في غير أشهر الحج وكان عمر يعتقد أن الأفراد أفضل ويأمر به على سبيل الاستحباب ولعله كان يرى أن اعتقاد تفضيل التمتع خطأ فكان ينهى عن ذلك ويعاقب عليه لاعتدائه بالتمتع وقد روى عنه أنه قال للمسي معبد وقد أخبره أنه تمتع وأنكر ذلك عليه حديث لسننك

(فصل) ونوفل سعد بن قيس ما قلت يا ابن أخي لما سمع أنكر الضحاك للتمتع وحل أمرها على التمتع

أما المهل من المواقيت فإنه يقطع التلبية إذا انتهى إلى الحرم قال وبلغني أن عبد الله بن عمر كان يصنع ذلك

﴿ ماجاء في التمتع ﴾  
 حدثني يحيى عن مالک عن ابن شهاب عن محمد بن عبد الله بن الحرث بن نوفل بن عبد المطلب أنه حدثه أنه سمع سعد بن أبي وقاص والضحاك بن قيس عام حج معاوية بن أبي سفيان وهما يذكران التمتع بالمعرة إلى الحج فقال الضحاك بن قيس لا يفعل ذلك إلا من جهل أمر الله عز وجل فقال سعد بن قيس ما قلت يا ابن أخي فقال الضحاك فان عمر بن الخطاب قرنه عن ذلك فقال سعد قد صنعها رسول الله صلى الله عليه وسلم وصنعناها معه

فأنكر عليه أن لم يعمل أمرها على ما جمل عليه عمر بن الخطاب من تغيب الأفراد عليها وقول الضحاك بن قيس فإن عمر بن الخطاب نهى عنها فعلق منه بالحجة عند ذلك ومثني عليه فيه لأنه لم يقله عن نص عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن نظر أراه إليه وما قاله له لما رأى من نهي عمر بن الخطاب عنه ولم يعلم معنى متعة المتعة ولا جله على وجهه فقال له سعد قد صنعها رسول الله صلى الله عليه وسلم وصنعها معكم وهذا يستعمل الأمرين أحدهما أن يكون سعد قد علم أن عمر بن الخطاب إنما نهى عن المتعة على حسب ما ذكرناه ولم ينه عنها على وجه التحريم فبين وجه قول عمر بن الخطاب بما ذكر في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم لعل السامع أن عمر لا يشرع بغيره ولا يخالف ما شرع النبي صلى الله عليه وسلم فأعلم بذلك أن عمر بن الخطاب لم يرد النبي على وجه التحريم والمنع ولا يصح هذا الوجه إلا بان يعتقد سعد في رآه من علم الأمر النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك ما علم والثاني أن يكون اعتقد سعد في نهي عمر بغيره المتعة جله أو جوز ذلك عليه فرد ذلك عليه بما كان عنده في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم وأعلم به الناس ليعلموا به وليتركوا نهي عمر والثاويل الأول أظهر

( فصل ) وقوله قد صنعها رسول الله صلى الله عليه وسلم وصنعها معكم يستعمل أن يرد الأمر بها أو بأحيا كما يقال نادى الأمير بكذا وأما الأمر من ينادى وقتل الأمير فلا نواها من يقتله فهذا اللفظ وإن كان ظاهره مباشرة الفعل إلا أنه يعمل على هذا الذي يستعمله لما قلناه من الالة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان مفر بالهجرة وقول سعد وصنعها معكم يستعمل أن يكون هو متعنا مع النبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل أن يكون مفردا ويخبر عن غيره من كان متعنا وضيغ ذلك إلى جلة جاعته هونهم ص من مالك عن صدقة بن يسار عن عبد الله بن عمر أنه قال والله أن أعقر قبل الحج وأهدى أحب إلى من أن أعقر بعد الحج في ذي الحجة **ب** ش قوله لأن أعتمر قبل الحج يرد في أشهر الحج ثم هي لأنه لا يكون متعنا فذلك أحب إليه وأفضل عنده من أن يعتمر بعد الحج في ذي الحجة **ب** والقاضي أبو الوليد رضي الله عنه ووجه ذلك عنده أنه كان يرى أن ترك العمرة في أشهر الحج أفضل وإن النقص يدخل على الحجة والعمره بفعل العمرة في أشهر الحج إلا أنه ان فعلها قبل الحج ببرد ذلك بدم المتعة فكان فعلها إياها قبل الحج أفضل عنده الجبران المشروعية وهذا يدل على أن جميع ذي الحجة عنده من أشهر الحج وقدرى نحو هذا التأويل عن نافع عن ابن عمر **ب** مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر كان يقول من أعتمر في أشهر الحج في شوال أو في ذي الحجة قبل الحج ثم أقام مكة حتى بذركه الحج فهو متمتع من حج وعليه ما استيسر من الهدى فإن لم يجد فسيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع من مكة **ب** قال مالك وذلك إذا أقام حتى الحج ثم حج من عامه **ب** ش قوله من أعقر في أشهر الحج شوال وأذى الحجة قبل الحج يستعمل معنيين أحدهما أن يردان جميع ذي الحجة من أشهر الحج من عامه ثم خص قبل الحج دون ما بعده بحكم التمتع وإن كان جميع الشهر حكمه واحداً في أشهر الحج والثاني أن يردان ما قبل الحج من أشهر دون ما بعده فقال وأذى الحجة قبل الحج وأراد به بيان أن ذلك من أشهر الحج دون ما بعده وقد اختلف الفقهاء في ذلك واختلف فيه قول مالك فروى أشهب عن مالك في المجموعة أن أشهر الحج شوال وذو القعدة وذو الحجة وروى ابن حبيب عن مالك أشهر الحج شوال وذو القعدة وعشرين ذي الحجة وعشرين ربيع الأول وليس يوم النحر عنده من أشهر الحج وإن كانت ليلة منها والليل

• وحديثي من مالك  
عن صدقة بن يسار عن  
عبد الله بن عمر أنه قال  
والله أن أعتمر قبل الحج  
وأهدى أحب إلى من أن  
أعتمر بعد الحج في ذي  
الحجة • وحديثي عن  
مالك عن عبد الله بن دينار  
عن عبد الله بن عمر أنه  
كان يقول من أعتمر في  
أشهر الحج في شوال أو في  
ذي الحجة قبل الحج ثم  
أقام بمكة حتى بذركه الحج  
فهو متمتع من حج وعليه  
ما استيسر من الهدى  
فإن لم يجد فسيام ثلاثة  
أيام في الحج وسبعة إذا  
رجع من مكة قال مالك  
وذلك إذا أقام حتى الحج  
ثم حج من عامه

على ما تنقله قوله تعالى الحج أشهر معلومات فأني بلفظ الجع ولا يصلح أن يكون اثنا عشر ليلة ولا خلافي أنه لم يرد هنا شهرين فلم يبق إلا أن يرد ثلثه ووجه أن الآية أنه قال تعالى فمن فرض فمن الحج فلا رقت ولا فسوق ولا جدال في الحج والرفسا لجماع وأنه معلوم وممنوع يوم النحر فوجب أن يكون من أشهر الحج ( فرع ) فإن قلنا إن جيع ذى الحجة من أشهر الحج فائدة ذلك أن تأخير طواف الأضحية إلى آخره لا يضر به الدم وقال القاضي أبو الحسن وهذا اختار من قول مالك وإن قلنا إن عشر ذى الحجة من أشهر الحج فإن فائدة ذلك أن يوم النحر يجعل بانقضاءه التحلل الآخرى أنه لو لم يرم جرة العقبة حتى غابت الشمس ولم يطف للزفافة حل له بفرو وب الشمس ما لم يصل لمن رمى ولا يكون ذلك قبل غروب الشمس لما كان من شهر الحج

( فصل ) وقوله ثم أقام مكة حتى يدركه الحج فهو متمتع أن حج يقتضي أن ذلك شرط في كونه متمتعا ولتمتع ستة شروط لا يكون متمتعا إلا باجتماعها فالحج المتمتع منها شرط لم يكن متمتعا أحدها أن يجتمع بين العمرة والحج في سفر واحد والثاني أن يكون ذلك في عام واحد والثالث أن يفعل العمرة أو شيئا منها في أشهر الحج والرابع أن يقدم العمرة على الحج والخامس أن يصل من العمرة قبل الأحرام بالحج والسادس أن يكون غير مكى

( الباب الأول في الجمع بين العمرة والحج في سفر واحد )

فأما الشرط الأول وهو أن يأتي بالحج والعمرة في سفر واحد فإنه المعنى الذي يشتمع به وهو أنه ترك أحد السفرين لأن كل نسك منهما كان من حكمه أن يسفر ديسفر فترخص بترك أحد السفرين لما جمعهما في سفر واحد وسيأتي بعده هذا وصف السفر المخرج عن حكم التمتع أن شاء الله

( الباب الثاني أن يكون هذا الجمع في عام واحد )

وأما الشرط الثاني وهو أن يكون ذلك في عام واحد فإنه لو اعتمر في أشهر الحج ثم أقام إلى عام ثان للحج لم يكن متمتعا لأن المراد بذلك أن يعتمر في أشهر حجه فحينئذ يكون متمتعا ( فرع ) فإن اعتمر في أشهر الحج يرد بالحج من عامه فإنه الحج فلم يصح من عامه ذلك لم يكن متمتعا وكذلك لو أحرم بالحج بعد أن اعتمر في أشهر الحج ففاته الحج ولو أحرم حجب لكان متمتعا لأنه قد أتى بالحج في أشهر عمرته

( الباب الثالث في فعل العمرة أو شيئا منها في أشهر الحج )

وأما الشرط الثالث وهو أن يعتمر في أشهر الحج فإن معنى ذلك أن أشهر الحج أحق بالحج لمن أرادها وسائر الأشهر أحق بالعمرة وهذه معنى اختصاص هذه الأشهر بهذا الوصف فلا يتناول به مدة الأحرام ولا شئ على الحرم في الغالب ولكنه يكمل سبعه فإذا لم يرد الحج فالعمرة فيها مطلقة لأن الأشهر لا يختص بالحج اختصاص منع من غيرها وإنما تختص بها اختصاص كمال وفضيلة فمن أراد الترفع والاستمتاع بمكة كانت رخصة في أن يفعل بعده ثم يبيت حلالا إلى الحج ( فرع ) وليس من شرط هذه العمرة أن يحرم به في أشهر الحج ولو أحرم به في رمضان أو شعبان فاستدام ذلك وأتى ببعض أفعالها في أشهر الحج قال ابن حبيب عن مالك ولو بشرط واحد من السعي في أشهر الحج كان مقبعا وهذا قول أبو حنيفة والنخعي وعطاء والحسن وجماعة الناس وقال الشافعي في أحد قولي لا يكون مقبعا حتى يحرم بالعمرة في أشهر الحج والدليل على ما تنقله أن السعي والطواف ركن من أركان العمرة فإذا أتى به في أشهر الحج كان مقبعا كالأحرام ( فرع ) فإن لم يبق عليه غير

الحلاق فليس بمقتع لان الحلاق يحل من النسك وليس من أفعال العمرة قال ابن حبيب وغيره من أصحابنا عن مالك واحتج ابن حبيب لذلك لانه لو لبس الثياب وأمس الطيب أو النساء قبل أن يحلق أو يقصر لم يكن عليه شيء

( الباب الرابع في تقديم العمرة على الحج )

وأما الشرط الرابع وهو أن يقدم العمرة على الحج فلقوله تعالى من تمتع بالعمرة الى الحج فيجب أن يكون ما بعده متمتعاً بما قبله اذا كان غايته ومن جهة المعنى أن التمتع إنما هو ما ذكرناه ممن يريد الحج فيدخل في أول أشهر الحج فيأتي بالعمرة وإن كان الاثني عشر بالحج أولى ليزنه بالعمرة الى أن يرد من الحج فيحرم به وهو اذا قدم الحج على العمرة فقد عرى عن هذا العموم وأتى بالحج في أشهره ولعله قد أحرم به في أول أشهره فلم يفتح بشئ البتة ولا ترخص بشئ من نسك في شهوره وهذا اذا قلنا أن جميع شهر ذي الحجة من أشهر الحج وإن قلنا أن العشر من الباقي منه ليست من أشهر الحج فلا يهرأظهر لانه لم يحرر في أشهر الحج

( الباب الخامس في الإلحاح من العمرة قبل الأحرار بالحج )

وأما الشرط الخامس وهو أن يحل من العمرة قبل الأحرار بالحج ويغوث حكم الراح فلا يكون قارناً لانه اذا أُرِد في الحج على العمرة في وقت يصح له ذلك كان قارناً ولم يكن مقتعاً

( الباب السادس في كونه غير مكى )

وأما الشرط السادس وهو أن لا يكون مكياً فالأصل فيه قوله تعالى ان لم يكن أهل حاضري المسجد الحرام فخص به غير أهل المسجد الحرام ومن جهة المعنى ان المكى لا يزعم سفر الحج ولا لعمرة فيترخص لتلك أحد هما ولا ن غير المكى قد قلنا انه اذا رجع الى أهله أو الى مثل أهله فليس يتمتع وهذا حكم المكى بموضعه ( فرع ) وحاضر المسجد الحرام هم أهل مكة وقال ابن حبيب عن مالك وأصحابه أن من كان من مكة على مسافة لاتقص في مثلها الصلاة فهو من حاضري المسجد الحرام هذا قول مالك وأصحابه وقد أشار اليه الشيخ أبو إسحق وقال أكثر شيوخنا ليس هذا مذهب مالك إنما هو قول الشافعي وله قول ثان انهم أهل الحرم وقال أبو حنيفة هم دون الميقات والدليل على ما نقلوه ان قوله تعالى حاضري المسجد الحرام يقتضي من كان أهله مقبلاً بالمسجد الحرام وموجوداً عنده وهذا القسم يفهم من قولهم فلان من حاضري موضع كذا ومن حاضرة فلانة ولا يقال لمن كان دون ذي الخليفة وينسب بين مكة مسيرة عشرة أيام انه من حاضري المسجد الحرام وإنه ممن يحضر أهله المسجد الحرام ( فرع ) وحكم ذي أهل طوى في ذلك حكم أهل مكة في القرآن والتمتع لأنهم من حاضري المسجد الحرام ووجه ذلك اتصال البيوت المجاورة والمراعى في ذلك أن يكون من أهل مكة حين الأحرار بالعمرة وبعد ذلك باله التوفيق

( فصل ) وقوله فهو متمتع ان صح على ما بيناه من أن من شرط التمتع أن يصح من عامه الذي اعقر في أشهر حجه وقوله وعليهما استيسر من الهدى فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجع يريدان لم يكن مكياً على ما قدمناه ( فرع ) وهذا حكم الحرام فأما العبد فإنه لا يهدى إلا أن يأذن له سيده وليصم وإن كان واجداً للهدى فإنه مكى ووجه ذلك انه غير كامل الملك ممنوع من التصرف في ماله لحق غيره فإذا لم يأذن له سيده لم يكن واجداً للهدى بل مكى أن يهدى ( مسئلة ) وهذا الهدى مما دخل العبادة من النقص ولا يجوز أن يصهره قبل يوم الترويه قال أبو حنيفة وقال الشافعي يجوز

له نحره من يصرم بالحج والدليل على ما نقوله قوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله  
 قبل يوم النحر لما لا خلاف قبل يوم النحر لا يصح على قول من قال بدليل الخطاب ولا خلاف بينهم في  
 القول به إذا علق بالقائمه وهو قول القاضي أي بكر وأكثر شيوعا وما يدل على ذلك حديث حفصة  
 التي يأتي بعدها وهو قولها لرسول الله ما بال الناس حالوا من عمرتهم ولم يحل أنتم من عمرتكم فقال  
 أني لبدت رأسي وقلت هدي فلا أحل حتى أنحر وهذا يفيد أنه نحر النحر عليه فوجب امتناعه  
 من الحلق ولو كان النحر مما له لعل امتناع الاحلال بغير تأخير النحر ومبايع اعتلاله به ومن جهة  
 المعنى أن هذا هدى يجب إراقته في الحج فلم يجوز نحره قبل يوم النحر أصل ذلك إذا نحر هديا ولا  
 يلزم على هذا فدية الأذى لأنها ليست بهدي فإن أهداها كان هذا حكمها والله أعلم

( فصل ) وقوله من لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع وهذا يقتضي أن يصام في الحج  
 بعد الإحرام ولا يصام قبل ذلك لأنه لا يكون صائما للثلاثة الأيام في الحج وبه قال الشافعي وقال أبو  
 حنيفة يجوز أن يصومها عقيب إحرامه للمرة وقبل الإحرام بالحج والدليل على ما نقوله من  
 لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وهذا نص في وجوب صيامها في الحج وما لم يصرم فليس صيامه فيه  
 واستدلال آخر من الآية قوله تعالى من تمتع بالعمرة إلى الحج لها استيسر من الهدى ومن لم يصرم بالحج  
 فليس تمتع بالحج واستدلال ثالث وهو أنه قال تعالى من لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج فعلى جواز  
 الصيام بعد الهدى ولا نعلم عنه قبل الحج لأنه قديس عند وجوب الهدى إذا أصرم بالحج ودلينا  
 من جهة المعنى أن هذا صوم واجب فلم يجوز أدائه قبل وجوبه أصل ذلك صوم رمضان ( فرع )  
 ووقت هذا الصوم من حين يصرم بالحج إلى آخر أيام التشريق والاختيار تقديمه في أول الإحرام  
 وراه الشيخ أبو القاسم ووجه ذلك قوله تعالى فصيام ثلاثة أيام في الحج وهو الوقت الذي ذكرناه  
 من وقت الإحرام إلى حين الفراغ من عمله وانما قلنا إن الاختيار تقديمه لمعينين أحدهما  
 تعجيل إبراء الذمة والثاني أنه وقت متفق على جواز الصوم فيه فكان أولى من الصوم في وقت  
 مختلف في إبراء الذمة والله أعلم ( فرع ) فإن فات صوم الثلاثة الأيام قبل يوم النحر صام أيام  
 منى فإن لم يصم أيام منى صام بسدها وهذا قال الشافعي وهو قول عائشة وابن عمر قال أبو الحسن وهو  
 مذهب علي وابن عباس وقال أبو حنيفة لا يصوم بعد يوم عرفة ويستقر الهدى في ذمته والدليل  
 على ما نقوله قوله تعالى من لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وهذا أقصا صام ثلاثة أيام في الحج فوجب  
 أن يجوز ما استدبر المعجز عن الحيوان مع القدرة على الصوم كالصوم للظهار ( مسألة ) فإن  
 شرم في الصوم فقام يوما أو يومين استحسانا أنه بهدي ولم يجب ذلك عليه وإن نادى على  
 صوته أجزأه وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة يبطل صوم الثلاثة الأيام ويجب عليه الرجوع إلى  
 الهدى في أيام الذبح قبل أن يحل فإن حل وانقضت أيام الذبح لم ينقض صومه بوجود الهدى وكذلك  
 إذا دخل في السبعة الأيام ثم وجد الهدى لم يبرئه الانتقال إليه والدليل على ما نقوله أن هذا صوم  
 تلبس به عند عدم الهدى فلم يبطل بوجوده كتلبسه بصوم سبعة أيام ( مسألة ) إذا رجع من منى  
 جاز أن يصوم السبعة الأيام قبل الرجوع إلى أهله وبه قال أبو حنيفة والشافعي في أحد أقواله وقال  
 الشافعي في قوله الآخر لا يصومها حتى يرجع والدليل على ما نقوله قوله تعالى فصيام ثلاثة أيام في الحج  
 وسبعة إذا رجعتم ووجه الاستدلال من الآية أنه تعالى ذكر الحج فقال فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة  
 إذا رجعتم ولا بد أن يكون الرجوع من منى ولم تقدم إلا ذكر الحج فوجب أن يكون الرجوع عنه كما



يقال انصرف فلان من صلاته ورجع من عمله بر يد فرغ منه وانقضى تلبسه به ووجه ثلث وهو انه  
يحتمل أن بر يد به الرجوع من الحج وهو الاظهر لما قدمناه ويحتمل أن بر يد به الرجوع الى أهله على  
ما في ذلك من تصفيا التأويل لانه لم يبيح لأهله ولا لبلده ذكره واذا احتمل الامر بر وجب أن يتعلق  
ذلك بالوجود كما قلنا في الشق الثاني لما وقع هذا اللفظ على الحرمة واليباح يجب أن يتعلق بالوجود  
وجودا وهو مقبيل الحرمة ودليلنا من جهة المعنى ان هذا متمتع عدم الهدى وفرغ من أفعال الحج  
فجاز له صوم السبعة الايام أصله اذا استوطن مكة وأراد المقام بها الى عام آخر (فرع) اذا ثبت  
ذلك فان تأخير الصوم الى أن يرجع الى أهله أفضل الآن يتم بمكة قاله مالك ووجه ذلك أن تأدى  
العبادة على الوجه المتفق عليه أفضل من أدائها على الوجه المختلف فيه ص **قال مالك** في رجل  
من أهل مكة انقطع الى غيرها وسكن سواها ثم قدم معتمرا في أشهر الحج ثم أقام بمكة حتى أنشأ الحج  
منها لم يتمتع بحج عليه الهدى والصيام لم يجدها وانما لا يكون مثل أهل مكة **ش** وهذا كما  
قال ان من كان من أهل مكة ثم انقطع عنها الى غيرها وسكنها استوطنها فقد انتقل حكمه الى حكم سائر  
أهل الأفاق وكلت فيه شروط التمتع فعليه ما على المتمتع الهدى أو الصيام ان لم يجده وانما يراعى من  
أهل مكة وغيرها أن يوجد منه الاستيطان بمكة وغيرها حين الاحرام فيحمل على ذلك والله التوفيق  
ص **وسئل مالك** عن رجل من غير أهل مكة دخل مكة بمرة في أشهر الحج وهو يريد الإقامة  
بمكة حتى ينشئ الحج أم تمتع هو فقال نعم هو متمتع وليس هو مثل أهل مكة وان أراد الإقامة وذلك انه  
دخل مكة وليس هو من أهلها وانما الهدى والصيام على من لم يكن من أهل مكة وان هذا الرجل يريد  
الإقامة ولا يدري ما يبذله بعد ذلك وليس هو من أهل مكة **ش** وهذا كما قال ان من كان من غير  
أهل مكة دخلها في أشهر الحج بنوى الإقامة بها أو الاستيطان فان حكمه في القران والتمتع حكم أهل  
الأفاق لان الاستيطان لم يوجد منه بعد فقد ان بعض أفعال التمتع وهو العمرة قبل الاستيطان وانما  
لا يكون متمتعا من كل استيطانه قبل أن يحرم بالعمرة مثل أن يدخل معتمرا في رمضان فيحلب  
في رمضان من عمره ثم يستوطن مكة ثم يعتمر في أشهر الحج ويحج من عامه فانه لا يكون متمتعا قاله  
أشهب ومحمد وهو معنى قول مالك انه دخل مكة وليس من أهلها بر يد انه حين دخل معتمرا في أشهر  
الحج ولم يكن هو من أهلها وانما كان بر يد الاستيطان وذلك يمنع حكم التمتع (فرع) فان كان  
له أهل بمكة وأهل بغيرهما من الأفاق فقد روى عن مالك في المرونة انه قال هذا من مشبهات الامور  
وأحب الى الاحتياط قال بن القاسم كأنه رأى أن بهرق دملتمتع وذلك راى في غير المرونة عن  
مالك انه لا يرى عليه الهدى وشأنه يسير والاحتياط أوفى وقال محمد قال أشهب ان كان نيمائى أهل  
الذين بمكة منتابا لهدى عليه وان كان يستوطن مكة ونيمائى أهلها بالأفاق منتابا فلا هدى عليه  
فوجه قول مالك ما قاله ان هذه من مشكلات الامور لان شبهة تقتضى اسقاط الهدى لا استيطانه  
بمكة وشبهة تقتضى إيجابه لا استيطانه غير مكة فيؤثر الاحتياط باخراج الهدى وما قاله أشهب باخراج  
المسئلة الى البيان وبازمه مال مالك اذا استوى استيطانه بمكة وغيرها ولم يأت احدا مالا كليا  
الاخرى والله أعلم ص **قال مالك** عن يحيى بن سعيد انه سمع سعيد بن المسيب يقول من اعتمر في  
شوال أودى القعدة أو في ذي الحجة ثم أقام بمكة حتى يدرى حكم الحج فهو متمتع ان حج وعليه ما يستمر  
من الهدى فن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجع **ش** هذا على نحو ما تقدم من حديث  
ابن عمر وقوله أودى الحجة بر بدليل الحج بدليل قوله ثم أقام بمكة حتى يدرى حكم الحج وقد روى ذلك في

حديث عبد الله بن عمرو انما قصد بذلك غير المحكي ولذلك قال ثم أقام بمكة حتى بدره الحج بر بدفع  
(فصل) وقوله وعليه ما استيسر من الهدى اختلف في ذلك أهل العلم والذي اختاره مالك انما إذا  
وساقي ذكره بعد هذا ان شاء الله (مسئلة) ولا يجزى في الهدى الا الشاة بعينها لا يجزى اخرج  
قبتها ولا يخرج شي غيرها قاله مالك ووجه ذلك قوله تعالى فما استيسر من الهدى والهدى لا يكون  
الا من بهيمة الانعام دون غيرها من العين والعروض ثم قال تعالى فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام فقل  
عند عدم تلك العين الى الصوم ومن جهة القياس ان هذا حيوان يخرج على وجه القر به فلم يجز عنه  
القيمة كالاخصية

(فصل) وقوله فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع عليه يكون على ضربين أحدهما  
أن يصد عنه جله وهذا لا يكاد يقع والثاني أن يتعذر عليه ثم هو أكثر وجوده في الناس وفي كل  
الوجهين يجوز له الانتقال الى الصوم لانه اذا عدم ثم فقد عدم ملك عينه والله أعلم

### ﴿ ما لا يجب فيه التمتع ﴾

ص قال مالك من اعتمر في شوال أو ذي القعدة أو ذي الحجة ثم رجع الى أهله ثم حج من عامه  
ذلك فليس عليه هدي انما الهدى على من اعتمر في أشهر الحج ثم أقام حتى الحج ثم حج ش وهذا  
كما قال لانه من رجع الى أهله لم يترخص بترك سفر أحد النسكين وقد أنشأ لكل واحد منهما مسافرا  
كما لا فليس بمقتضى ولا هدى عليه انما هدى التمتع على ما قاله علي من اعتمر في أشهر الحج ثم أقام حتى  
الحج ثم حج لانه ترك أحد السفرين ووجهها في سفر واحد ولهذا المعنى ذكر سالم انه تركه المتعة عمر  
رضي الله عنه والاصل في ذلك قوله تعالى فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى ومعنى  
تمتع بهما ان يمكن من فعل محظورات الاحرام بالى أن يحرم بالحج وهذا لا يكون الا للتمتع من أهل  
الآفاق لانه هو المشنوع من المقام بمكة على هذا الوجه اذا دخل في وقت شرع له فيه الا هلال بالحج وأما  
المسافر الذي يعود الى وطنه فما تمتع بالعمرة وما تمتع برجوعه الى بلده وخروجه عن مكانه  
لا خلاف بين المسلمين انه يجوز ان اعتمر ورجع الى بلده أن يستحب محظورات الاحرام لانه لم يشرع  
عليه الامتناع منها على هذا الوجه (مسئلة) فان اعتمر في أشهر الحج فلا يكره الرجوع الى آفقه الا  
ما روى عن سعيد بن جبيرة وعطاء ومجاهد وطاوس فانه روى عنهم المنع من ذلك والدليل على باحته  
ان عمر النبي صلى الله عليه وسلم أكثرها كانت في ذي الحجة ولم يصح مع شي منها ومن جهة المعنى  
ان ما يصح أن يكون مقصود سفره فتمكليه به تمام نسكه فلا يمنع من الانصراف قبل الاتيان بنسك الحج  
كما لو لم ينو الحج ولم رده (فرع) اذا ثبت أن ذلك مباح فمن اعتمر في أشهر الحج ثم رجع الى آفقه أو  
الى مثله في البعد ثم حج من عامه فليس بمقتضى لانه أفر ذلك نسك بسفره ولم تمتع بترك سفر واحد  
منهما ولا اعتمر في ذلك خلافا لما روى عن الحسن البصري وعطاء انه تمتع وان رجع الى آفقه  
والدليل عليه ما تقدم (فرع) فان خرج الى آفقه أقرب من آفقه مثل أن يرجع المصري أو الشامي أو  
العراقي الى الميقات فانه يكون متمتعاً عند مالك خلافاً للشافعي في قوله ان خرج الى الميقات فليس  
بتمتع والدليل على ذلك ما تقدمنا من أن معنى التمتع الترخص بترك أحد السفرين ومعلوم انه  
من كان من أهل خراسان أو المغرب ثم خرج الى الجعفة أو المدينة ثم أحرم بالحج فلم يزل عنه الترخص  
والترفع بترك أحد السفرين وان ما سقط عنه من السفرين من بلده أكثر مما أتى به فلم يزل عنه حكم

﴿ ما لا يجب فيه التمتع ﴾  
حدثني يحيى عن مالك  
قال من اعتمر في شوال  
أو ذي القعدة أو ذي الحجة  
ثم رجع الى أهله ثم حج  
من عامه ذلك فليس عليه  
هدى انما الهدى على من  
اعتمر في أشهر الحج ثم  
أقام حتى الحج ثم حج



فهو ممتنع ومن كان من أهل مكة فاعتمر من الميقات في أشهر الحج فليس بممتنع وان حج من عامه  
لانه ليس من شرط التمتع الاحرام من الميقات ولا من غيره وانما شرط وطء ما قد ناذ كرها  
(فصل) وفول مالك وذلك ان الله تبارك وتعالى يقول في كتابه ذلك لمن لم يكن أهله حاضري  
المسجد الحرام احتجاج بالآية على اسقاط الهدى عن هذا المسكى القادم وذلك ان الله تعالى ذكر  
حكم المتمتع وما يزم فيه من الهدى أو الصيام ثم قال ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام  
فخصهم بهذا الحكم فيحتمل أن يتعلق مالك في ذلك بالحضرو يحتمل أن يتعلق بدليل الخطاب  
قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه والأولى في ذلك عندي أن يتعلق براءة الذمة واستصحاب  
حال العقل وطريق اشتغال الذمة بالشرع ومقدار ما شغل الشرع منها ذمة من لم يكن أهله حاضري  
المسجد الحرام ففي سائرهم على سائر الأصل ولعل مالك رحمه الله قد تعلق بهذا الوجه وذهب اليه  
فان قوله خل يحتمل والله أعلم

### جامع ما جاء في العمرة

ص مالك عن سمى مولى أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة أن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال العمرة إلى العمرة كفارة لما ينما والحج المبرور ليس له جزاء الا  
الجنة ش قوله صلى الله عليه وسلم العمرة إلى العمرة يحتمل أن يكون إلى ههنا بمعنى مع كونه  
ولأن كلوا أموالهم إلى أموالكم ويكون تقديرا للسلامة مع العمرة تكفيرا لما ينما وما من  
أنما للعموم فيقتضي من جهة اللفظ تكفير جميع ما يقع بينهما الا ما خصه الدليل  
(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم الحج المبرور على مثاله مفعول من البر يحتمل أن يراد أن صاحبه  
أو تم على وجه البر وأصله أن لا يتعدى به روف جزا لأن يراد به روف المصدر فيتعدي حينئذ  
لأن كل ما لا يتعدى من الافعال فإنه يتعدى إلى المصدر فذكر صلى الله عليه وسلم وعده أنه ليس له جزاء  
الاجنة وان ما دون الجنة ليس بجزائه وان كانت العمرة وغيرهما من أفعال البر جزاؤها تكفير  
الذنوب وحط الخطايا لما يقتصر لصاحبه من الجزاء على تكفير بعض ذنوبه ولا بد أن يبلغه اذ خاله  
الجنة والله أعلم ص مالك عن سمى مولى أبي بكر بن عبد الرحمن أنه سمع أبا بكر بن عبد الرحمن  
يقول جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت اني كنت تجهز للحج فاعترض لي فقال  
لها رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتمرى في رمضان فان عمرة فيه كحجة ش قولها اني كنت  
تجهز للحج تريد اني كانت اعتدت لمحتاج اليس في سفرها فاعترض لها يعني انه منعها من  
مرادها ما منع ولعله ما ذكر في حديث ابن عباس ان الجبل الذي أراد أن تصح عليه اضطر أهلها إلى  
السقي بها فمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تتمر في رمضان وأخبرها أن العمرة في رمضان  
كحجة ويحتمل أن يكون ذلك لبركة رمضان وان الحسنات تضاعف فيه حتى يوازي ثواب  
العمرة فيه ثواب حجة في غيره والله يضاعف لمن يشاء ص مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر  
أن عمر بن الخطاب قال أفصوا بين حجكم وعمركم فان ذلك أم حج أحكم وأتم لعمرة أن يعتد  
في غير أشهر الحج ش قوله أفصوا بين حجكم وعمركم يحتمل من جهة اللفظ الفصل بينهما  
في الاحرام الآتي قد بين في آخر الحديث انه إنما أراد الفصل بينهما في وقت الاحرام فتقدم أشهر الحج  
للأحرار بالحج ويعمر بالعمرة في سائر الشهور ومن أحرم بالعمرة في غير أشهر الحج واستدام إلى أشهر

### جامع ما جاء في العمرة

حدثني يحيى عن مالك  
عن سمى مولى أبي بكر  
ابن عبد الرحمن عن أبي  
صالح السمان عن أبي  
هريرة أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال العمرة  
إلى العمرة كفارة لما  
ينما والحج المبرور ليس  
له جزاء الا الجنة وحدثني  
عن مالك بن سمى مولى  
أبي بكر بن عبد الرحمن أنه  
سمع أبا بكر بن عبد الرحمن  
يقول جاءت امرأة إلى  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فقالت اني كنت  
تجهز للحج فاعترض  
لي فقال لها رسول الله صلى  
الله عليه وسلم اعتمرى  
في رمضان فان عمرة فيه  
كحجة وحدثني عن  
مالك عن نافع عن عبد الله  
ابن عمر بن الخطاب  
قال أفصوا بين حجكم  
وعمرتكم فان ذلك أم حج  
أحكم وأتم لعمرة أن  
يعتمر في غير أشهر الحج

الحج فلم يفصل بينهما في زمن الاحرام فهذا الحديث يدل على أن عمر رضي الله عنه لم يكن نهي عن المتعة على وجه التحريم لها على الإطلاق وإنما كان أماعلى وجه الكراهة لتفضيلها على الأفراد الذي هو أفضل والأجزاء بالمدون وإثارة التمتع بالنساء إلى وقت الوقوف وأما على التحريم لم يأت أراد فسح الحج في عمره ليتمتع بها إلى الحج على حسب ما تقدم قبل هذا ولو أراد تحريم المتعة على الإطلاق لما قال أنه أتم لم يترك بل كان يقول أنه لا يجوز الاعتناء في أشهر الحج لمن أراد الحج من **ع** ماله أنه بلغه أن عثمان بن عفان كان إذا اعتمر بماله يحط عن راحلته حتى يرجع **ع** ش قوله أن عثمان كان إذا اعتمر بماله يحط عن راحلته حتى يرجع يحتمل أن يكون اسراعاً إلى المدينة بغير إيجابه بدعوة النبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل أن يكون يريد الإسراع للنظر في أمور المسلمين التي قد قرن النظر فيها بالمدينة مع الصعابة ويحتمل أن يكون يكره المقام بمكة لما منعه المهاجرون من الإقامة بمكة واستيطانها وإنما أيسر لهم مقام ثلاثة أيام لأنهم لا يكونون المقيم بها مقياً ولما روى العلامة بن الحضرى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للمهاجرين ثلاث بعد المسير ولما روى عن عمر أنه قال قام رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة عشرة **ع** وروى عن ابن عباس أنه قال أقام بها بضع عشرة فانه محمول على أنه صلى الله عليه وسلم أقام بها هذه المدة وبنية الرجل كل يوم فيطير ما منعه وهذا مقام ليس له حكم المقام ولذلك تنقص فيه الصلاة وإنما المقام الذي له حكم المقام أن ينوى مقام أربع أيام هازداً ولذلك لا تنقص فيه الصلاة على أنه قد سكن مكة بعد النبي صلى الله عليه وسلم من المهاجرين من عبد الله بن الزبير وغيره فيحتمل أن يروى ذلك غير رأى عثمان وتأولوا فإخبار روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من المنع أنه كان في حياته وإن مكث بعد كسائر الأمصار يكون المهاجر استيطاناً كما لو استوطنوا الكوفة والبصرة وغيرهما من البلاد **ع** قال مالك المدة سنة ولا تنقص أحد من المسلمين أرخص في تركها **ع** ش وهذا كما قال إن العمرة سنة مؤكدة وليست بفرض كالْحج وإنما وصفها بالسنة لأن معنى السنة ما رسم ليحدثي فقد يكون ذلك فرضاً ويكون مندوباً إليه على طريق أخصائنا في تسميتها كذا المنسوب إليه إذا حصل على صفاتها بأنه سنة على جهة الاصطلاح وبقولنا قال أوحيفة في أن العمرة ليست بواجبة وقال ابن حبيب وأبو بكر ابن الجهم هي فرض كالْحج وبه قال الشافعي والدليل على صحة ما نقوله أن هذا نسلاً ليس له وقت معين فلم يكن واجباً بالشرع كالطواف بالبيت على وجه النفل وجهه قول ابن حبيب قوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله والامر يقضى بالوجوب والجواب أن نقول بموجب الآية وذلك أن تمامها لا يكون إلا بعد الشرع وعفاوا ونحن نقول أن من شرع فيها وجب عليه تمامها وكذلك صلاة النافلة وصوم النافلة

(فصل) وقول مالك ولا تنقص أحد من المسلمين أرخص في تركها يريد أنها متأكدة وأنه لا يصح أحد من المسلمين يفضل تركها ولا يرخص فيه بل يأمر بفعلها ويبقى تكيد حالها كما يفتي بالمسارعة إلى متأكد السنن لاسيما ما اختلف في وجوبه كالوتر **ع** قال مالك ولا يرى لأحد أن يعتصر في السنن ما راجع **ع** ش وهذا كما قال إن من سنة العمرة أن تكون في السنة من روات الاعتناء من بين أحوال طاعتها وسنتها وموضوعها وقال مطرف لأبأس أن يعتصر في السنن ما راجع وقال ابن المواز نحوه وبه قال أوحيفة والشافعي والدليل على ما ذهب إليه مالك ما تقدمت روايته من أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما اعتمر مرة في العام وأفعاله صلى الله عليه وسلم على الوجوب أو

**ع** وحدثنى عن مالك أنه بلغه أن عثمان بن عفان كان إذا اعتمر بماله يحط عن راحلته حتى يرجع قال مالك المدة سنة ولا تنقص أحد من المسلمين أرخص في تركها قال مالك ولا يرى لأحد أن يعتصر في السنن ما راجع

الندب ودليلنا من جهة القياس ان هذا النسك له احوام وتحمل فسكان من سنته أن يكون مرة في السن كالخج ووجه قول مطرف ان هذه عبادة لا تختص بوقت فلم يكره تكررها في عام واحد كصوم النفل ص **في** قال مالك في المعتمر يقع بأهله ان عليه في ذلك الهدى وعمره أخرى يتدثها بعد انما له الذي أفسدها ويحرم من حيث أحرم بعمرته التي أفسدها الا أن يكون أحرم من مكان أبعد من ميقاته فليس عليه أن يحرم الا من ميقاته **ش** وهذا كما قال ان المعتمر اذا وقع بأهله فقد أفسد عمرته لان الوطء يفسد الحج والعمره وينافيها ولا خلاف في نفعه في أن الوطء يفسد هذين النسكين ويجب فضاؤهما والهدى فأما القضاء فلا يخلو أن يكون النسك الذي أفسده حجاً مفرداً أو حجاجاً من بعمره أو عمره مفردة فان كان حجاً مفرداً فعليه القضاء في عام قابل يقضى مثل ما أفسد فان أراد أن يقرب الحج الذي أفسد بعمره فيجزيه في قول جمهور أصحابنا وروى القاضي أبو اسحاق في مسبوطة عن عبد الملك بن الماجشون انه يجزيه وجه القول الاول انه أدخل في القضاء من النفس ما لم يكن في واجب عليه فضاؤه فوجب أن لا يجزيه وانما عليه أن يأتي بمثل ما أفسده أو بأفضل فاذا أدخل في القضاء نقص القران لم يجزيه كالمكوك كانت عليه حجة فأراد أن يقضى مكانها عمره ووجه القول الثاني ان القارن قد أتى بما عليه من الحج فوجب أن يجزيه ولا تمنع صحة القضاء اضافة العمره اليه وان أوجب ذلك كما لو قضى متمتعا

( فصل ) وقوله وعليه عمره أخرى يريد انه لا يجزيه أن تصح تلك العمره التي أفسد ولا بد من قضاء عمره مبتدئاً بسلام احوامها من الفساد ولا تترد في عمره أخرى على هذه التي أفسد ولوارد في عليها حجاً فندان القاسم لا تترد في الحجة على العمره الفاسدة وعند ابن الماجشون يرتد في الحج عليها ويصير قارناً وجبر رواية ابن القاسم ان هذا احوام قد أفسد بالوطء فلا يصح أن يرد في عليه احواماً صحيحاً كما لا يجوز أن يشم على وجه الصحة لان بوم بقاء احوام الفاسد يمنع من أن يطرأ احوام صحيح لاستحالة اجتماعهما ووجه رواية ابن الماجشون ان هذه عمره فجاز أن يرد في الحج عليها كالصحة

( فصل ) وقوله وعليه عمره أخرى يتدثها بعد انما له التي أفسد يريد انه يمضي على عمرته التي أفسد حتى يكملها ويحل منها كما يكمل التي لا فساد فيها ولا يخرج من التي أفسد بالفساد بل يزمه أن يمضي في فساد الحج والعمره كما يمضي في صحتهما ولا يصح خرجه منهما الا بالاكال والتحلل وهذا مذهب جمهور الفقهاء وقال داود لا يمضي في فسادهما ويصير فضهما متى شاء المكلف بعد التمسك والاحرام لهما والدليل على صحة ما ذهب اليه الجمهور قوله تعالى وأتموا الحج والعمره لله وهذا أمر والا يحرم يقتضي الوجوب ودليلنا من جهة القياس أن افساد الحج سبب يجب به القضاء فلم يخرج له من الاحكام كالنفوات ( مسئلة ) وان أفسد حجة فأراد أن يقيم حجة على احوامه الفاسد في عام آخر لم يكن في ذلك روادى الموازن مالك قال وليس له الا أن يحل من حجه أو يتحلل بعمره ان كان فات الحج ووجه ذلك أنه لا يكون قاضياً لحجه الفاسد الا بعد التحلل من هذا وابتداء احوام للقضاء وفعل ذلك في العام الثاني متعين عليه فليس له اذا فات الحج الفاسد أن يبقى عليه الى عام آخر لانه لا يقضى ما عليه بذلك احوام الفاسد

( فصل ) وقوله ويحرم به من حيث أحرم بعمرته التي أفسد يريد ان من أفسد نسكاً فعليه أن يقضيه ويحرم به من حيث كان أحرم بالنسك الذي أفسد لان عليه أن يقضى مثل ما كان أفسد وذلك

قال مالك في المعتمر يقع بأهله ان عليه في ذلك الهدى وعمره أخرى يتدثها بعد انما له التي أفسد ويحرم من حيث أحرم بعمرته التي أفسد الا أن يكون أحرم من مكان أبعد من ميقاته فليس عليه أن يحرم الا من ميقاته

بحسب حاج إلى تفصيل وهي على ثلاثة أضرب أحدها أن يحرم نسكه الأول بعد أن يجاوز الميقات والثاني أن يحرم به من الميقات والثالث أن يحرم قبل الميقات فإن أحرماً بعد أن جاوز الميقات فلا يخلو أن يكون بذلك طائفاً وأصافاً كان طائفاً مثل أن يكون منزله دون الميقات أو مجاوز الميقات لا يريد نسكاً ثم بدله أحرماً من موضعه قائماً عليه أن يحرم بالقضاء من حيث كان أحرماً بالنسك الذي أفسده ولا يلزمه أكثر من ذلك كما لا يلزمه إذا أفسد محرمة أن يقضى حجة (مسئلة) وإن كان أحرماً بالنسك الذي أفسده من دون الميقات عاصياً لانه يجاوز الميقات يريد للإحرام ثم أحرماً من دون الميقات فلم أر فيه نصاً وعندى أنه يلزمه قضاءً من الميقات الذي كان يلزمه أن يحرم بالنسك الأول منه لانه يتجاوز الميقات بالنسك الأول كان عاصياً فلا يجوز له أن يكرر العيصان في القضاء كما لو أفسد حجتاً ترك فيه الميقات بلز دلفه فانه لا يترك الميقات في القضاء ولو أفسد حجباً وجب عليه فيه فدية بتطبيع أو ليس نياباً لوجب عليه في القضاء الامتناع من ذلك (مسئلة) وإن كان أهلاً بالنسك الأول من الميقات لزمه القضاء من الميقات وقال أبو حنيفة إن أفسد محرمة جاز له أن يحرم به من الحل والدين على ما نقوله أنه معنى يجب اعتباره في العمرة المقضية ابتداء بالشرع فوجب أن يستمر في قضائها كاجتناب الطبيب والحلاق

(فصل) وقوله الآن يحرم به من الميقات فليس عليه الآن يحرم من ميقاته ومعنى ذلك أن من أحرماً من أبعده من الميقات في ابتداء نسكه ثم أفسده لم يكن عليه أن يقضى الامن الميقات ولا يلزمه أن يحرم في القضاء من حيث كان أحرماً في الابتداء لان تقديم الاحرام من الميقات لم يكن واجباً عليه في الشرع فلم يجب عليه قضاءه كترك الاستطلال حال النزول وكالمشي إذا مشى في محرمة من غير عذر ص ص قال مالك ومن دخل مكة بمكة فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة وهو جنب أو على غير وضوء ثم وقع بأهله ثم ذكر قال يفتسل أو يتوضأ ثم يعود فيطوف بالبيت وبين الصفا والمروة ويعتمر محرمة أخرى ويهدى وعلى المرأة إذا أصابها زوجها وهي محرمة مثل ذلك ش وهذا على ما قال ان من طاف وسعى على غير طهارة فإن طوافه غير صحيح لعدم شرط حتموهو الطهارة وقد تقدم ذكر ذلك وبيانه فإن جامع بعد أن طاف كذلك وسعى فهو بمنزلة من جامع في عمرته قبل الطواف والسعى فعليه أن يتأدى على قاصد عمرته فيطوف ويسعى ويحسل منها ثم يقضى محرمة ويهدى هدياً

(فصل) وقوله وعلى المرأة إذا أصابها زوجها وهي محرمة مثل ذلك يريد ان عليها أن تتأدى في حجها الفاسد ثم تقضى محرمة وتهدى لانه قد وجدتها من افساد الحج بالجامع ما وجد من الرجل فكان حكمها في ذلك حكمه ص ص قال مالك فأما العمرة من التمتع فانه لا يتعين (ومن شاء أن يخرج من الحرم (الى أى موضع من الحل) ثم يحرم فان ذلك يحزى عنه ان شاء الله تعالى ولكن الأفضل أن يهل من الميقات الذي وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما هو بعد من التمتع وهذا كما قال ان العمرة من التمتع لمن أراد ذلك يحزى عنه لما قدمنا من ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر عبد الرحمن أن يعتمر عاشة من التمتع وهو أدى إلى مكة ولما قدمنا من ان من شرط النسك الجمع بين الحل والحرم فهذا أقل ما يجزى في العمرة ولكن الفضل على ما قلنا في الميقات الذي وقت النبي صلى الله عليه وسلم الاصل في ذلك ما روى عن عائشة أنها قالت يا رسول الله يصدر الناس بنسكين وأصدر بنسك فقال لها انتظري فإذا طهرت اخرجي من التمتع فاهلي ثم

قال مالك ومن دخل مكة بمكة فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة وهو جنب أو على غير وضوء ثم وقع بأهله ثم ذكر قال يفتسل أو يتوضأ ثم يعود فيطوف بالبيت وبين الصفا والمروة ويعتمر محرمة أخرى ويهدى وعلى المرأة إذا أصابها زوجها وهي محرمة مثل ذلك قال مالك فأما العمرة من التمتع فانه لا يتعين ومن شاء أن يخرج من الحرم الى أى موضع من الحل فان ذلك يحزى عنه ان شاء الله ولكن الفضل أن يهل من الميقات الذي وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما هو بعد من التمتع

التبني يمكن كذا وكذا على قدر نفقتك ونصيبك

### نكاح المحرم

ص **ع** مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سليمان بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث أبا رافع مولاة ورجلا من الانصار فزواجهم بنة الحارث ورسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة قبل أن يخرج **ع** ش قوله بعث أبا رافع مولاة ورجلا آخر ظاهرا بمصال قوله فزواجهم جواز الاستنابة في عقد النكاح والوكالة فيه وسيا في ذكره في كتابه ان شاء الله تعالى (فصل) وقوله ورسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة قبل أن يخرج بقضى كونه حلالا لانه لا خلاف انه لم يحرم الايمان خرج من المدينة وانما قصدنا الاعلام بذلك لاختلاف الناس في صحة نكاح المحرم وانما اختلفوا لاختلافهم في نكاح النبي صلى الله عليه وسلم بميونة هل كان في حال احرامه او قبل أن يحرم فروى **ع** أبي رافع ما تقدم وروى عن عبد الله بن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج بميونة وهو محرم والذي يروى أبو رافع أولى لانه الذي يباشر القضية وهو بها أعلم من لم يباشرها وكذلك يروى عن ميونة تزوج النبي صلى الله عليه وسلم ونحن حلالان بسرف وهي أعلم بحالها ومال النبي صلى الله عليه وسلم لاسيما وقد ذكرت موضع العقد وقد أنكرت هذه الرواية على ابن عباس فقال ابن المسيب وبها بن عباس في تزويج النبي صلى الله عليه وسلم وهو محرم على انه يمكن الجمع بينهما من وجهين أحدهما أن يكون ابن عباس أخذ في ذلك بعد هجران من قبله بعد فقد صار محرما بالتقليد فله علم بنكاح النبي صلى الله عليه وسلم بعد أن قلده النبي صلى الله عليه وسلم هديه وقبل أن يحرم فقال تزويجها محرما لاعتقاده أن محرم بتقليد الهدى والوجه الثاني أن يكون أراد المحرم في الأشهر الحرم فانه يقال لمن دخل في الأشهر الحرم أو الارض الحرم محرم فجميع **ع** ابن حجر بن عثان وابن يونس أمير الحاج وهما عريان أني أردت أن أنكح طلحة بن عمر بنت شبة بن جبر وأردت أن تحضر ذلك فأنكر ذلك عليا بن قال سمعت عثمان بن عفان يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يحط **ع** ش ارسال عمر بن عبد الله إلى أبيان بن عثمان أن يحضر نكاح ابنه يعني اشهار النكاح واحضار أهل الفضل والدين فيه ويحتمل أيضا أن يحضر له لعله بما يصح العقد مما يفسده فأنكر أبيان نكاحهم في حال الاحرام ومادى اليه من حضوره واستدل على ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يحط وهذا يقتضي منع عقد النكاح للمحرم ويقتضي منع المحرم من عقده لنفسه وإذا اقتضى النبي المنع من عقد نكاح المحرم اقتضى فساد ما عقدان النبي يقتضي فساد ما هي عنه وإلى هذا ذهب مالك والشافعي وبه قال عمر بن الخطاب وابنه عبد الله وعثمان بن عفان وسعيد بن المسيب وقال أبو حنيفة يعقد المحرم النكاح لنفسه ولغيره وبه قال الثوري والقياس بن محمد وروى عن معاذ بن جبل وابن عباس والدليل على ما نقلوهما احتج به أبيان بن عثمان من أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يحط ومن جهة القياس أن عقد النكاح يعني نصير بالمرأة فرأى فوجب أن يكون محظورا على المحرم كوطئه الامة ودليل آخر أن هذه عبادة تمنع الوطء والطيب فوجب أن تمنع عقد النكاح كالمدة

### نكاح المحرم

**ع** حدثني يحيى عن مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سليمان بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث أبا رافع ورجلا من الانصار فزواجهم بميونة بنت الحارث ورسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة قبل أن يخرج **ع** وحديثي عن مالك عن نافع بن نبيه ابن وهب أخى بنى عبد الدار أن عمر بن عبد الله أرسل إلى أبيان بن عثمان وأبان يونس أمير الحاج وهما عريان أني أردت أن أنكح طلحة بن عمر بنت شبة بن جبر وأردت أن تحضر ذلك فأنكر ذلك عليا بن قال سمعت عثمان بن عفان يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يحط



( فصل ) وقوله ولا يتخطب بمحتمل أن يريد به السفارة في النكاح والسبي فيه ويحتمل أن يريد به  
 إيراد الخطبة حال النكاح فأما السبي فانه ممنوع فان سبي فيه وتناول العقد سواء أوسعي فيه لنفسه  
 وأكل العقد بعد التعلل لم أرفعه نصا وعندى انه قد أساء والنكاح لا يفسخ ( مسألة ) وأما اذا  
 خصص في عقد النكاح وتناول العقد غيره فهو على نحو ما ذكرناه من حضر العقد فقد أساء رواه  
 أشهب عن مالك وقال أصبغ لا شيء عليه ص **•** مالك عن داود بن الحصين أن أبا غطفان بن طريف  
 المرى أخبره أن أباه طريف بن زواج امرأة وهو محرم فرد عمر بن الخطاب بنكاحه **•** ش قوله أن  
 عمر بن الخطاب رد نكاح طريف لما تزوج وهو محرم ترجيع لما ذهبا اليه وقتلناه من أن  
 المحرم لا ينكح لأن عمل الأئمة حاكمهم لا يكون إلا بعد مشاوره ونظر واستدلال واجتهاد ومراجعة  
 من المخالفان كان في ذلك خلاف فهو أولى من قول قائل لم يعمل به ولا روج فيه قاله ولا شاور فيه  
 غيره ورده لنكاحه محتمل أن يكون بفسخ ويحتمل أن يكون بطلاق والفسخ باسم الرد أليق وقد  
 اختلف قول مالك في إبطال النكاح المحرم فقال مرة هو فسخ وقال مرة هو طلاق وسأيت في كتاب  
 النكاح أن شاء الله تعالى ( مسألة ) إذا ثبت ذلك فان عقد النكاح ممنوع حتى يجعل بالأفاضة فان  
 تزوج بعد الزمى وقبل الأفاضة صح نكاحه ورواه محمد عن ابن القاسم وأشهب والدليل على ذلك  
 قوله صلى الله عليه وسلم لا ينكح المحرم ومالم يعمل التعلل التام فاسم الاحرام يتناولوه وحقيقته باقية  
 عليه ووجه ذلك أن حكم احرامها في باب الاستمتاع فوجب أن يكون باقيا أصله قبل الزمى  
 ص **•** مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول لا ينكح المحرم ولا يتخطب على نفسه ولا على  
 غيره **•** ش قوله لا ينكح المحرم على ما تقدم من منعه النكاح حال الاحرام وقوله لا يتخطب على نفسه  
 ولا على غيره منع له من تناول ذلك بوجه لنفسه ولغيره وهو داخل تحت عموم نهى النبي صلى الله عليه  
 وسلم عن أن يتخطب في حديث عثمان الآن هذا أزال وجوه الاحتمال ومنع التخصيص ص **•** مالك  
 انه بلغه أن سعيد بن المسيب وسالم بن عبد الله وسليمان بن يسار سئلوا عن نكاح المحرم فقال لا ينكح  
 المحرم ولا ينكح **•** ش أكثر مالك رحمه الله من ادخال الأثر في هذه المسئلة لأن المخالف فيها  
 عبد الله بن عباس وهو من فقهاء الصحابة فأظهر قوة الخلاف عليه وكثرته من الصحابة والتابعين  
 والحكم من الأئمة بخلافه وان هذه المسئلة مما همم بها الناس في زمن الصحابة والتابعين وسألوا عنها  
 وناضوا كثير فيها وان الجمهور على ما ذهب اليه مالك رحمه الله ص **•** قال مالك في الرجل  
 المحرم انه يراجع امرأته ان شاء اذا كانت في عدة منه **•** ش وهذا كقول انه اذا طلق امرأته  
 طلقه رجعية في حال احرامه وأقبل ذلك فان له أن يراجعها ما كانت له الرجعة عليها بقاء عدةها خلافا  
 لما روى عن ابن حنبل من منعه الرجعة والدليل على ما نقوله ان الرجعة ليست بنكاح وانما هي  
 اصلها ما أنتم من النكاح ككفارة الظهار والله أعلم

### • حجة المحرم •

**•** وحدثنى عن مالك عن  
 داود بن الحصين ان أبا  
 غطفان بن طريف المرى  
 أخبره ان أباه طريفا  
 تزوج امرأة وهو محرم  
 فرد عمر بن الخطاب  
 نكاحه **•** وحدثنى عن  
 مالك عن نافع ان عبد الله  
 ابن عمر كان يقول لا ينكح  
 المحرم ولا يتخطب على  
 نفسه ولا على غيره  
**•** وحدثنى عن مالك انه  
 بلغه أن سعيد بن المسيب  
 وسالم بن عبد الله وسليمان  
 ابن يسار سئلوا عن نكاح  
 المحرم فقالوا لا ينكح  
 المحرم ولا ينكح قال مالك  
 في الرجل المحرم انه  
 يراجع امرأته ان شاء اذا  
 كانت في عدة منه  
**•** حجة المحرم **•**  
**•** وحدثنى يحيى عن مالك  
 عن يحيى بن سعيد عن  
 سليمان بن يسار أن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم احتجم  
 وهو عرم فوق رأسه وهو  
 يومئذ بلحي جل مكان  
 بطريق مكة

ص **•** مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجم وهو  
 عرم فوق رأسه وهو يومئذ بلحي جل مكان بطريق مكة **•** ش قوله احتجم وهو عرم فوق رأسه  
 بيان لموضع الحجة لانها تختلف باختلاف مواضعها وهي في الرأس أشد لاحتياج اليه من حلق  
 شعره وضعها بر مقتضى ما أن ذلك كلبها مع الحاجة اليه وقدرى عنه أوشيا

كان له على قدمه والحجامة تكون على ضربين أحدهما يخلق له شعر إذا كانت في الرأس أو العنق أو موضع فيه شعر وضرب لا يحتاج إلى خلق شعر بأن يكون في ظهر قدم أو ظهر أو موضع لا شعر فيه فأما إذا كانت موضع فيه شعر فعليه الفدية لا ماطة الأذى يخلق الشعر والأصل في جواز ذلك حديث النبي صلى الله عليه وسلم احتجم فوق رأسه وهو نص والأصل في وجوب الفدية عليه قوله تعالى فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك (مسئلة) فإن كانت الحجامة في غير رأس فاحتاج إلى خلق شعرها أو تنشف شعر من جسده لغير حجامة فعليه الفدية روى أحمد بن محمد بن المبرور في الميسر عن عبد الملك بن الماجشون شعر الرأس والجسد سواء وهذا قال أبو حنيفة والشافعي وقال أهل الظاهر لا فدية عليه إلا أن يخلق شعر رأسه والدليل على ما نقله ابن هذا محرم تره يخلق شعر من جسده فوجب عليه الفدية كمال خلق رأسه (مسئلة) ومن خلق موضع الحجام ناسيا أو جاهلا ففي كتاب محمد عليه الفدية قال وذلك أنما طأ أذى وكل ما فيه ماطة أذى فعليه الفدية فيه وإن قل وإن كان له رامطة أذى ولا منفعة جاهلا أو ناسيا فعليه في الشجرة والشعرات قبضة طعام ووجه ذلك أن الفدية إنما تجب بالتره والانتفاع بلامة الأذى فإذا حصل ذلك بخلق يسير الشعر وجبت الفدية بمصالح الانتفاع الكثير وبمصول الانتفاع بلامة الأذى وإذا كان لغير منفعة مقصودة فإنه لا يحصل الترفه لا بخلق الشعر الكثير أو جميع الرأس أو أكثره فإنه إذا حصل ذلك بمن من الانتفاع والتره فتجب به الفدية وأما إذا خلق شعرة أو شعرات يسيرة لغير منفعة مقصودة فإنه لا يحصل له بذلك انتفاع ولا تره فلا تجب عليه فدية وعليه أن يطعم قبضة من طعام إنك والله التوفيق ص ما لك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول لا يجتجم المحرم إلا أن يضطر إليه عملا بدنه قال مالك لا يجتجم المحرم إلا من ضرورة ش قوله لا يجتجم المحرم إلا من ضرورة يرده ليس له فعل ذلك على العادة من الاحتجام والفسادة لغير مرض يدفع وللعلة نزال وإنما هو لاستصحاب الصحة وأما إذا خاف تبيدهم من أوز يذو أو دواءه ويرجى في الحجامة دفع ما يخاف فإن الحجامة له مباحة على حسب ما تقدم من وجوب الفدية وانتفاها وقد قال سحنون لإياس أن يجتجم من أراد ما لم يخلق شعر أو لا يجتجم في رأسه وإن لم يخلق لما يخاف من قتل القمل وروى نحوه عن عطاء وجه قول سحنون إن حاله في ذلك حال الخلل إلا فيما بعد إلى خلق الشعر وقتل القمل فإذا احتجم ولم في ذلك الأمر فلا شيء عليه (فرع) فإن قلنا أنه ممنوع عنه الألف ضرورة ففعله لغير ضرورة فقد قال ابن حبيب كره الحجامة للحرم للأضرورة ولا فدية في ذلك ما لم يخلق لها شعرا وروى ابن نافع عن عبد الله بن عمر أن احتجم لضربة فلا شيء عليه وإن احتجم لغير ضرورة فدية فعليه الفدية بصيام أو صدقة أو نسك وجماعة قال ابن حبيب أنه لو وجبت به الفدية لغير ضرورة لوجب للضرورة خلق الرأس ولم تجب للضرورة لم تجب لغير الضرورة كالمشي في سوق العطارين

ما يجوز للحرم أكل من الصيد

وحدثني عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول لا يجتجم المحرم إلا بما لا يله منه قال مالك لا يجتجم المحرم إلا من ضرورة ما يجوز للحرم أكل من الصيد حدثني يحيى عن مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبد الله التيمي عن نافع مولى أبي قتادة الأنصاري عن أبي قتادة أنه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى إذا كانوا ببعض طريق مكة تخلف مع أصحاب له محرمين وهو غير محرم فرأى حمارا وحشيا فاستوى على فرسه فسأل أصحابه أن ينالوه

ص ما لك عن أبي النضر مولى عمر بن عبد الله التيمي عن نافع مولى أبي قتادة الأنصاري عن أبي قتادة أنه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى إذا كانوا ببعض طريق مكة تخلف مع أصحاب له محرمين وهو غير محرم فرأى حمارا وحشيا فاستوى على فرسه فسأل أصحابه أن ينالوه

سوطه فأبوا عليه فساء لهم رغبة فأبوا فآخذته ثم شذ على الجمار فقتله فأكل منه بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بعضهم فلما أدر كوارسول الله صلى الله عليه وسلم سألوه عن ذلك فقال إنما هي طعمة أطلعكموها الله ﷻ ش قوله كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى إذا كانوا ببعض طريق مكة أخبروا عن سفرهم وقصدهم مكة عام الحديبية وإن بأقادة كان غير محرر وتجعل مع أصحاب له عمرين وأما جاز لا يفتادة أن يكون غير محرر لأن المواقيت لم تكن وقت بعد ويشمل أن يكون لم ينال الوصول إلى مكة وإنما أراد أن يصحب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى بعض الطريق ليكثر أصحابه وجاعته إلى موضع ماء لكنه لما أتى وهو من المدينة على ثلاث ليال تخلف مع أصحابه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكن تخلفه ليعود من ذلك الموضع وإنما كان عن ما ينزل بعض أهل الرفقة وبعض الجيش للراحة أو لعنى يتقصه وقد روى أنهم اختلفوا عنه لأنهم إنما أخذوا غير طر يقه لسبب العد والذي ذكر لهم في ناحية من الطريق

(فصل) وقوله فرأى حاراً وحشياً فاستوى على فرسه يريد أن يراه وليس فيه ما يقتضى أن أحداً من المحرمين ولا من غيرهم أراه إياه ولا أشاره وقد ورد في حديث سعد بن الربيع ففعل بعضهم بضحك إلى بعض وليس في هذا دلالة على الصيد ولا إشارة لأن الدلالة على الصيد والإشارة إنما هي أن يقصد بها المشير والدال إلى أن يرى المدلول والمشار إليه الصيد وخحك بعضهم إلى بعض لم يقصد بشئ من ذلك ولو قصد به ذلك لما كان أكبر من التنبيه على أمر لم يعين له ولا أعلم بجسسه ولأنه على موضعه فيكون ذلك سبباً إلى رؤيته وقد ورد في الحديث ما يقتضى أن ضحك بعضهم إلى بعض ليس بدلالة على الصيد ولا إشارة إليه وهو ما روى في حديث عثان بن عفان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال هل منكم أحد أمراً من يجعل عليها أو أشاره إليها قالوا لا قال فكلوا مما بقى من لحما فنص رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن الأمر بالجعل عليها أو الإشارة إليها متوع ولم يستلهم عن غير ذلك ولم ير الصحابة رضي الله عنهم ضحك بعضهم إلى بعض من باب الإشارة والدلالة لأن الدلالة على الصيد سبب لقتله وتطرق إلى إتلافه وذلك مخفون على المحرم (فرع) فإن دل المحرم حلالاً أو حراماً على صيد فقتله حرم أو كل ذلك الصيد حتى ذلك القاضي أبو الحسن وهل عليه جزاء أو لا حتى القاضي أبو الحسن والقاضي أبو محمد إنه إن لم يأكل منه فلا قضاء عليه به قال الشافعي وروى ابن المواز عن أشهب أن دل المحرم حراماً أو حلالاً على صيد فقتله فعلى كل واحد منهما الجزاء فإن دل حلالاً فلا جزاء على الدال وليستغفر الله تعالى وكذلك إن ناوله سوطاً وابن القاسم لا يرى في ذلك شيئاً على الدال وهو المشهور من مالك وقال أبو حنيفة على الدال المحرم جزاء وعلى القاتل المدلول أن كان حراماً جزاء آخر والدليل على ما نقوله أن هذه نفس مضمونة فلم يلزم الدال عليها غرم أصله إذا دل على قتل غيره

(فصل) وإنما أجاز أن ينالوه رغبة وسوطه لأن في ذلك معونة على قتله ومن منع من قتله فقد منع العون على قتله فقتل الآدمي فإن أعان عليه بمناولة ربح أو سوط فقد أساء ولا جزاء عليه في المشهور من المذهب وحتى ابن المواز عن أشهب في ذلك من الخلاف مثل ما تقدم

(فصل) وقوله فأكل منه بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يدل على القول بأبى والقياس لأن كل طائفة منهم فقد ذهب في ذلك إلى معنى تادون نص ولا نه يصح أحدهم بنص ولو كان عنده واجب به لما ركل الكل إلى ما احتج به ثم أعر رسول الله صلى الله عليه وسلم باختلافهم في ذلك فلم يعنف

سوطه فأبوا عليه فساء لهم  
رغبة فأبوا فآخذته ثم شذ على  
الجمار فقتله فأكل منه بعض  
أصحاب رسول الله صلى  
الله عليه وسلم وأبى بعضهم  
فلما أدر كوارسول الله  
صلى الله عليه وسلم سألوه  
عن ذلك فقال إنما هي  
طعمة أطلعكموها الله



ذلك أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجدوه على تلك الحال فذكر ومله و يقتضي أنهم وصفوا له من صفته السهم وألده كاذله مادله على تقدم الملك عليه فقال صلى الله عليه وسلم دعوه فانه يوشك أن يأتي صاحبه نهامهم صلى الله عليه وسلم عنه لاستحقاق ما مثله وقدر أرى أن الذي صاده بلغ به ذلك المبلغ سيقرب حبيته اليه وقد يكون ظهر ذلك بما وصفوه أنهم شاهدوا من دمائه قرب صاحبه منه وأنه إذا رأى الجيش قد قرب من سبياتي ليمتعته أو يبيعه ولو كان لا يجوز أكل الحرم الصيد لنعمهم منه جلة ولقال كفوا عنه فان هذا لا يجعل الحرم

(فصل) وقوله فجاء الهزى وهو زيد بن كعب الهزى السلمي قال وهو صاحبه فالظاهر أنه كان صاده فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم شأنكم بهجة منه لئن صلى الله عليه وسلم وأصحابه فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أب بكر فقهه مع بن الرافق والرافق الجماع من الناس يجتمعون في الماء كل واحد ولول التعاون على العمل وحذ دليل واضح على أن الحرم أكل لحم الصيد مع تقدم في ذلك من الاخبار وانما جاز ذلك لان هذا الهزى صاده لنفسه ولم يصد لغيره ولعله لم يعلم أن أصحابه يرون بذلك الموضوع محلين ولا غيرين

(فصل) وقوله ثم مضى حتى إذا كان بالآبانية بين الروبة والعرج هذه المواضع كلها في طريقه من المدينة إلى مكة إذ طي حافتي نطا الحافظ هو الواقف ظل المقابلة يلمس ظها وتوله وفيه سهم بر يدانه قد أصيب بسهم هوائيه وهو حي بعد فزع عمره يريد أن الراوى زعم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر رجلا يفتق سمه بر يد حراسته من الناس لا يريه أحد بر يد لا يرضى له ويحتمل أمره ذلك صلى الله عليه وسلم وبين أحد هاهنا صاحبه الذي أصابه بالسهم فدل ذلك فلا يجوز لأحد أن ينال منه شيئا إلا بآذنه وانما أنه إذا كان حيا يعلم يكن للحرم أن يذكيه ولا أن يذكي من أجله وهذا فرق حكم هذا الظلي حكم الجوار الوحشي الصغير الذي تقدم ذكره لأن الجوار الوحشي كانت تحت الذكاة فيه فأعماها في المهدي اليهم لمحافظة ذلك ليرقى عنده من يمنع لجواز أن يتباعه أحد من صاحبه أو يستوجه ياه والظلي الحافظ كان حيا بعد ص مالك عن يحيى بن سعيد أنه سمع سعيد بن المسيب يحدث عن أبي هريرة أنه أقبل من البحر حتى إذا كان بالآبانية وجد ركبان أهل العراق عزمين فسألوه عن لحم صيد وجدوه عند أهل الآبانية فقالوا لهم يا بوهرة ثماني شككت فيها أمرهم به فقال أمرتهم أكله فقال عزمين فقلت بكت يتوعدكم ش قوله أنه أقبل

من البحر بن وهو يقرب من العراق الا انها ما إلى الجن حتى إذا كان بالآبانية وهو موضع بين المدينة ويجد لقي ركبان أهل العراق يحتمل أن يكون أدركهم أو أدركوه هناك أو التي طريقا بالآبانية ووصف الركبانهم كانوا عزمين وهذا يقتضي أنهم أحرما قبل الميقات لان الآبانية قبل الميقات

(فصل) وقوله فسألوه عن صيد وجدوه عند أهل الآبانية وظاهر هذا الصيد أنه لم يصبه المحرمون ولا صيدهم لأن الآبانية ليست بطريق المحرمين لانهم انما يجرمون في الأغلب من الميقات بعد مجاوزتها إلى مكة فأتاهم بوهرة بأكله لم يصد من أجلهم وما كان بهذه المثابة فان الحرم أكله إذا لم يصبه لحم الذكاة وكذلك روى سالم عن أبي هريرة أنه كان لحم صيد وانما سماه في هذا الحديث صيدا لان من الصيد كما يوصف الثوب بأنه كنان أو صوف أو قطن

(فصل) وقوله ثم شككت فيها أفتيت به يريد أن الشك طرأ عليه بعد الفتوى والعمل بها وأما

• وحدثنى عن مالك بن يحيى بن سعيد أنه سمع سعيد بن المسيب يحدث عن أبي هريرة أنه أقبل من البحر حتى إذا كان بالآبانية وجد ركبان أهل العراق عزمين فسألوه عن لحم صيد وجدوه عند أهل الآبانية فقالوا لهم يا بوهرة ثماني شككت فيها أمرهم به فقال أمرتهم أكله فقال عزمين فقلت بكت يتوعدكم ش قوله أنه أقبل من البحر بن وهو يقرب من العراق الا انها ما إلى الجن حتى إذا كان بالآبانية وهو موضع بين المدينة ويجد لقي ركبان أهل العراق يحتمل أن يكون أدركهم أو أدركوه هناك أو التي طريقا بالآبانية ووصف الركبانهم كانوا عزمين وهذا يقتضي أنهم أحرما قبل الميقات لان الآبانية قبل الميقات

شهاب عن سالم بن عبد الله أنه سمع أبا هريرة يحدث عبد الله بن عمر أنه مر به قوم محرمون بال بدة فاستقوه في لحم صيد وجدوا أناساً أحله يأكلونه فافتاهم بأكله قال ثم قدمت المدينة على عمر بن الخطاب فأسأله عن ذلك فقال لم أفتيتهم قالو فقلت أفتيتهم بأكله قال فقال عمر لو أفتيتهم بغير ذلك لأوجعتكم وحدثني هن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن كعب الأحبار أقبل من الشام في ركب محرمين حتى إذا كانوا ببعض الطريق وجدوا لحم صيد فافتاهم كعب بأكله قال فله أقدموا على عمر بن الخطاب بالمدينة ذكره ذلك له فقال من أفتاكم بهذا قالوا كعب قال فأقصد أمر تعليكم حتى ترجعوا ثم لما كانوا ببعض طريق مكة مرت بهم رجل من جراد فافتاهم كعب أن يأخذوه فبأكلوه فلما قدموا على عمر بن الخطاب ذكروا له ذلك فقال ما حلت علي أن تقسم بهذا قال هو من صيد البحر قال وما يدريك قال يا أمير المؤمنين والذي نفسي بيده أن هي إلا نثرة حوت ينثره في كل عام من حين يشق قوله أن كعب الأحبار أقبل من الشام في ركب محرمين نظاره يقتضي أنهم أقبلوا من الشام وهم محرمون ويحتمل أيضاً أن يكونوا أقبلوا من الشام وأحرموا بعد انفصالهم منه غير أن ظاهر الحال يقتضي أنهم أحرموا قبل الميقات وأقدموا على عمر بالبلدية بعد أن أحرموا وميقاتهم بين المدينة ومكة الآن يكون أقدموا على عمر بغير المدينة وظاهر الحال خلق هذا والله أعلم

( فصل ) وقوله حتى إذا كانوا ببعض الطريق وجدوا لحم صيد فافتاهم كعباً بأكله يريد أنهم وجدوا صيداً قد اصطاده حلالاً ذكاه فصار له حكم اللحم لا حكم الصيد ولذلك قال وجدوا لحم صيد فلما قدموا على عمر ذكروا له ما اتقوا به من إباحته لأنه رضى الله عنه كان يهتبل بأمر الناس وأمر دينهم ويسأل عما جرى لهم من ذلك في طريقهم ونصرهم فهم ولما كان يعرف ذلك من حاله يبدأ بالاختبار عنه فلما أخبر عما جرى من أكل اللحم بفتوى بعضهم سأله من المفتي لهم بذلك ليعرف له فضله ومكانه

من العلم فلما أخبر وأبأنه كعب قال قد أمرت عليكم حتى ترجعوا تنوبها به لاصابت في الفتوى وتقدم بها  
له وهذا التأخير يقتضي صلاته بهم وحكمه عليهم وجوعهم إلى رأيها وتصرفهم بأمره

(فصل) وقوله وانهم لم كانوا ببعض طريق مكة من بهم رجل من جرادة هو القطيع من غناتهم  
كعب أن يأخذوه وبأكلوه ورأى الحرم أصطياده لما اعتقد فيه أنه من صيد البحر فلما قدموا على  
عمر من جهجه ذكر والله ذلك فأنكر عمر وقال ما حلك على ما أقنيتهم به فاحتج عليه كعب بأنه من  
صيد البحر لما تقرر من أن صيد البحر مباح للحرمين قال الله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه  
فسأله عمر عن تصحيح ما دعه من صيد البحر فقال له وما يدريك أنه من صيد البحر فلما لم يكن عند  
كعب في ذلك دليل واضح ولا نص يصلح طريقه إلى بني من الانبياء على أن أقسم بالله أنه نثره  
حوت ينثره كل عام وأراه أسند في ذلك إلى ما وجد في كتب أهل الكتاب بالانصراف حفته ولا تتعلق  
به في حكم لانه قد دخله التحريف والنقص والزيادة فلانهم انما ينقل من التوراة وغيرهما من  
الكتب هو مما ينطبق على حفته ولو ثبت ذلك لزمنا القول بصحة طريقه فاختار النبي لا يتعلق به حكم  
وقد روى عبد الله بن عمرو بن العاص أنه نثره حوت وروى عن سعيد بن المسيب أن الله تعالى خلق  
الجراد مما بقي من طينة آدم ورواه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن ابن المسيب قال لم يخلق الله  
تعالى بعد آدم إلا الجراد بقى من طينته ثم خلق منه الجراد وهذا أيضا لا يعرف إلا بخبري ولا نسلم  
في ذلك خبرا ثبت فلا يصح التعلق بشئ من ذلك والذي عليه الفقهاء أنه لا يجوز للحرم صيد الجراد  
وفذهب إلى تحريم ذلك لبعض الناس والدليل على جهته ما ذهب إليه الجمهور قوله تعالى وحرم عليكم  
صيد البر ما دمتم حرما فلا يصح صيد البر من غيره بما يؤول إليه ويعيش فيه والجراد اذا نماه في البر وفيه  
حياته ومكانه فوجب أن يكون من صيد البر

(فصل) وانما أقر عمر بن الخطاب كعب الاحبار على قسعه بحضرة أنه نثره حوت اما رأى آراء  
أوجب توقفه عن زعمه فيحتمل أن يكون عمر قد أنكر ذلك عليه ولم يلتفتا ودليل ذلك أن كعب  
الاحبار قد رجع عن هذه الفتوى وحكم مع عمر على حرمة أصاب جرادة فبسط حكم فيها كعب  
بدرهم فقال له عمر انك لكثير الدراهم لثرة خبر من جرادة فتجاوز حد المنع لأصطياده أن أن حك في  
جرادة بدرهم من غسل مالك عما يوجد من لحوم الصيد على الطريق هل يتناعه المحرم فقال أما  
ما كان من ذلك فيعرض به الحاج ومن أجلهم صيد فأكرهه وأنهاى عنه ظمان يكون عند رجل لم  
يرده المحرمين فوجده محرم فابتاعه فلا بأس به كذا وهذا كقول ابن القيم اذا وجد المحرم يتناعه  
أو وهبه أو صار اليه غير ذلك من الوجوه فانه لا يتخلو أن يصاد من أجل محرم أو من أجل رجل فان  
صيد من أجل رجل فلا خلاف على المذهب في جواز أكله وقد تقدم الدليل عليه وان صيد من أجل  
محرم فلا يتخلو أن يصاد بل إجماله أو بعده فان صيد تمت كان قبل إجماله ثم أحرمت فان شهب  
وإن القاسم روي عن مالك لا بأس أن يأكلوه وروى عنه ابن القاسم أيضا أنه كره أكله ووجه  
الرواية الأولى أنه انما صيده وهو حلال والصيد في ذلك الوقت له مباح مطلق الا ترى أنه لو صاده  
هو وذهب ليا كمال إجماله ثم أحرمت لانه لا يملكه فلا يكون صيد غيره باليمن صيده هو وما شره  
ووجه الرواية الثانية أنه صيده والماله يقصد معتقدا أنه لا بأس كالأحرام فانه صاده لمحرم والذي  
يصيد لنفسه صيد ليا كماله لا الأول عندنا أظهر (مسئلة) فان صيد بعد إجماله من أجلهم  
وكانوا معينين أو غير معينين لم يحرم لهم كلاله صيد المحرمين رواه ابن الموائع عن مالك وهذا قول

● وسئل مالك عما يوجد  
من لحوم الصيد على  
الطريق هل يتناعه المحرم  
فقال تابما كان من ذلك  
يعترض به الحاج ومن أجلهم  
صيد فأكرهه وأنهاى  
عنه فأما أن يكون عند  
رجل لم يرده المحرمين  
فوجده محرم فابتاعه فلا  
بأس به

الشافعي وقال أبو حنيفة يجوز لمن صيد من أجله من المحرمين أن يأكل منه والدليل على ما نقله قوله تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دتم حرما فان قيل المراد به الاصطياد فالجواب ان الاظهر من الآية غير ما ذكرتم فانه اذا كان الصيد في الآية بمعنى الاصطياد ثم اُضيف الى البر في قوله وحرم عليكم صيد البر وجب أن يكون البر هو الصيد وذلك لا يصح فلا يجوز حل ذلك على ظاهره ولا بد فيه من اضرار وهو وحرم عليكم صيد البر أو صيد وحش البر وحل الآية على ما قلناه يضي عن هذا الاخبار ولا يجوز ادعاؤه مع استثناء الكلام عنه لا بدليل وجواب ثان وهو انه قد روي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه انه كره أكل لحم الصيد وهو محرم ثم تلا هذه الآية أحل لكم صيد البحر الى قوله تعالى حرم ما فخرج بذلك علي بن أبي طالب رضي الله عنه على الامتناع من أكل لحم صيد البر وهذا يقتضي ان المراد به عين الصيد ولو تأول فيها المنع من الاصطياد لما أخرج به على المنع من أكل اللحم وعلى رضي الله عنه من أهل اللسان مع الدين والعلم فوجب أن يكون ما فسر الآية به هو معناها صيد البحر قال مالك فحين أحرّم وعنده صيد قد اصطاده أو ابتاعه فليس عليه أن يرسله ولا بأس أن يجعله عند أهله وحش وهذا كما قال ان من ملك صيدا قبل احرامه ثم أحرّم فلا يصح أن يكون أحرّم وهو في يده أو يكون خلفه في أهله فان كان خلفه في أهله ثم أحرّم وليس معه فانه لا يزول ملكه عنه وليس عليه إرساله وهذا معنى قول مالك ولا بأس أن يجعله في أهله يرده قبل احرامه وهو معنى قوله وعنده صيد يرده في ملكه الا أنه ليس بحضوره في وقت احرامه وبقال أبو حنيفة وللشافعي ذلك قولان أحدهما مثل قولنا والآخرة زول ملكه عنه والدليل على بقاء ملكه عليه ان هذه حرمة تمنع ابتداء الاصطياد فلم تمنع استدامته كحرمة الحرم (مسئلة) وأما من أحرّم ويده صيد ثم أرسله إلى أهله ثم نفر لما جازله اسباكه ووجب عليه إرساله واما القاضي أبو اسحق في مبسوطه واحتج لذلك بأن ملكه قد زال عنه في احرامه وهذا أصل قد اختلف فيه أصحابنا على ما سنبينه بعد هذا ان شاء الله تعالى وذلك ان من أحرّم ويده صيد فانه يجب عليه إرساله وهل يزول عنه ملكه بنفس الاحرام أم لا قال القاضي أبو اسحق يزول عنه ملكه باحرامه وقال القاضي أبو الحسن والشيخ أبو بكر لا يزول عنه ملكه وانما يجب عليه إرساله فاذا اختلط بالوحش وحل بها زال ملكه عنه قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وهذا القول فائدة عندي انه لا يجوز تفسير المحرم أن يصطاده حتى يلحق بالوحش ويمنع بمثل امتناعها ومن صاده قبل ذلك أخرج من يده وملكه (قريح) فان لم يرسله المحرم فبجاه من أرسله من يده لم يجب عليه ضيافته في رواية ابن القاسم وبقال أبو يوسف ومحمد بن الحسن وروى أشهب بن الحسن عن مالك عن علي بن أرسله من يده ضيافته وبقال أبو حنيفة وقال القاضي أبو الحسن اذا فنان ملك المحرم يزول عنه بنفس الاحرام فليزنا من يقول لاضمان على من يرسله وعلى قولنا الآخر انه باق على ملكه وانما يجب عليه إرساله فالضمان على من يرسله من يده وجزم رواية ابن القاسم ان هذا صيد يجب على المحرم إرساله فاذا أرسله من يده غيره لم يكن عليه ضيافته كما لو صاده في حال احرامه فبجاه من أرسله وجزم رواية أشهب ان ملك المحرم باق على الصيد بدليل انه لو أرسله فعاد الى بيته لكان على ملكه ويده باقية عليه فاذا أرسله غيره من يده فقد تعسّى عليه في ملكه وأزال يده عما كان في ملكه وعرض الصيد للهلاك واصطياد الخلال (مسئلة) ومن أحرّم ويده صيد فأسكت حتى حل فعله إرساله وكذلك لو اشتراه في حال احرامه وروى الشيخ أبو محمد في نوادره عن عطاء انه اذا حل وهو عند فانه اسباكه والنسب يروي عبد الرزاق عن عطاء

قال مالك فحين أحرّم  
وعنده صيد قد صاده  
أو ابتاعه فليس عليه أن  
يرسله ولا بأس أن يجعله  
عند أهله



من قولنا ووجه ذلك ان الصيد حال الاحرام يمنع المالك وينافيه فلم يرسل من يده ما يملكه من ماله قال  
مالك في صيد الخيتان في البحر والانهار والبرك وما أشبه ذلك انه حلال للحرم أن يصطاده ❦ ش  
وهذا كقولنا ان صيد الخيتان حيث كانت من مواضعها في البحر المالح والعذب والانهار والتفران  
والبرك والهيون والمياه القليلة والكثيرة والأصل في ذلك قوله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه  
واسم العرو وقع على العذب والمالح قال الله تعالى ووعو الذي مرج البحر من هذا عذب فرات وهذا مالح  
أجاج (مسئلة) ودواب البحر والانهار والبرك وغيرها يجوز للحرم صيدها قاله مالك في المختصر  
❦ قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه والصلحفة عندى مما يجوز للحرم اصطياده على قول مالك  
من انها تؤكل بغير ذكاة وهي ترس الماء وأما على قول ابن نافع من انها لا تؤكل بغير ذكاة فانه لا يجوز  
للحرم اصطيادها وقال عطاء بن يعبس في البر والبحر ووجه اباحت ذلك للحرم قوله تعالى أحل  
لكم صيد البحر وطعامه ولا خلاف أن السلحفاة من صيد البر لانها لا تكون الا في البر وما سلحفاة  
البر في الميسوط عن مالك لا يصيد المحرم سلحفاة البر ووجه ذلك عندى انه اعتقد انها قد تكون في  
البرارى دون المياه ❦ قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه والأصح عندى انها لا تكون الا في المياه  
ولسكنها تخرج في كثير من الاوقات وتكون في البر كما صنعت الضفادع وغيرها من دواب البحر وانما  
كانت تكون من دواب البر لو كان منها نوع يغير دليلا في هذه معدوم والله أعلم (مسئلة) وأما  
الضفدع في الميسوط عن مالك انه من صيد البحر وفي كتاب محمد ولائى على الحرم ان قتله قال  
أشيب وغيرهم شيئا ولعل أشيب قد راح في هذه الروايات يقول ابن نافع لا تؤكل الا بذكاة (مسئلة)  
وأما طير الماء في الميسوط عن مالك لا يصيد المحرم والدليل على صحة ذلك انه لما لا يستباح أكله  
الا بذكاة فوجب أن يكون من صيد البر كره من الطير

### ❦ ما لا يحل للحرم أكله من الصيد ❦

ص ❦ مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عبد الله بن عباس  
عن الصعب بن جثامة الليثي انه أهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم حارا وحشيا وهو بالإبواء  
أو بوذا أن فرده عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فلما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ما في وجهه قال انما لم نرده عليك الا أنا حرم ❦ ش قوله انه أهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم حارا  
وحشيا كدكارواه الزمري عن عبيد الله وهو أنبت الناس فيه وأحفظهم عنه ويحتمل أن يكون انما  
رده النبي صلى الله عليه وسلم لأحد أمرين إما لانه لا يبيع فيه قوله أو لإمالة يزمه ارساله فلا فائدة  
في قبوله الا لأضرار من كان به ويجوز له الانتفاع به وعلى الوجهين ان من أهدى له صيد وهو  
محرم فانه يجوز له الانتفاع من قبوله وفي الميسوط من رواة ابن نافع عن مالك بلغنى ان الحمار  
الوحشي الذي أهدى الصعب بن جثامة للنبي صلى الله عليه وسلم وهو محرم اعطاه عليه من أجل  
أن الحمار كان حيا (مسئلة) ومن أهدى له صيد في حال احرامه قبله لم يكن رده على قياس المذهب  
لانه قد ملكه بالقبول على قول القاضي أبي الحسن أو قد خرج عن ملك الواهب وان لم يوجد في ملك  
الموهوب له على مذهب القاضي أبي اسحق فليس له أن يردّه على واهبه ان كان حلالا وقد قال ابن  
حبيب في محرم ابتاع صيدا فانه ليس له أن يردّه على بالعمته ان كان حلالا ولو رده عليه لم يجرؤه  
(فصل) وقوله فلما رأى ما في وجهه يري بدمع التغير والاشفاق لرد النبي صلى الله عليه وسلم به

قال مالك في صيد الخيتان  
في البحر والانهار والبرك  
وما أشبه ذلك انه حلال  
للحرم أن يصطاده  
❦ ما لا يحل للحرم أكله  
من الصيد ❦  
❦ حدثني يحيى عن مالك  
عن ابن شهاب عن عبيد  
الله بن عبد الله بن عتبة بن  
مسعود عن عبد الله بن  
عباس عن الصعب بن  
جثامة الليثي انه أهدى  
رسول الله صلى الله عليه

وسلم حارا وحشيا وهو  
بالإبواء أو بوذا أن فرده  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فلما رأى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ما في  
وجهه قال انما لم نرده عليك  
الا أنا حرم

مع أنه صلى الله عليه وسلم يقبل الهدية ويأكلها تخاف الصعب أن يكون ذلك لعني بخصه فلما رأى  
النبي صلى الله عليه وسلم ما في وجهه عليه وجعده لها ليزيل ما في نفسه وليعلم أنه هذا الحكم  
فأخبره أنه لم ير ذهابه إلا أنه كان من الإحرام في حال من لا يجوز له الانتفاع بمثل هذا من الصيد ص  
ع مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عبد الرحمن بن عامر بن بريدة قال رأيت عثمان بن عفان بالمرج  
وهو محرم في يوم صائف قد غطى وجهه بقطيفة أرجوان ثم أتى بلحم صيد فقال لأصحابه كلوا فقالوا  
أولاً كل أنت فقال أنا لست كهيئتكم أنما صيد من أجلى ش قوله إن عثمان بن عفان كان  
يغطي وجهه وهو محرم فديننا أن أحرام الرجل متعلق بوجهه فلا يخرجه وفعل ذلك مكروه قال  
القاضي أبو محمد روى عن عبد الله بن عمر بن عبد الله بن جابر وعبد الله بن الزبير بن ثابت ودلائنا على الشافعي أن  
ليس محرماً عليه وهو المروى عن جابر وعبد الله بن الزبير بن ثابت ودلائنا على الشافعي أن  
هذه عبادة لها إحرام فكره للرجل تغطية وجهه فيها كالملاة

(فصل) وقوله في يوم صائف يرشد به الخار وقوله بقطيفة أرجوان القطيفة كساءه خل  
والأرجوان صوف أحر لا يتنفض ثم من صيفه فلا يمنع الحرمته إلا أنما أنكره عمر على طلحة بن  
عبد الله بن ليس الثوب المصبوغ بالدر وقال أنكم أبها لخط أئمة يقتدي بهم الناس

(فصل) وقوله فأتى بلحم صيد فقال لأصحابه كلوا ثم قال أنما صيد من أجلى ذهب إلى أن الصيد إنما  
يحرّم من الحرمتين على من صيد من أجله دون غيره وقد خالفه في ذلك على بن أبي طالب واستنع من  
أكله وأن كان صيد من أجل عثمان ولم يصيد من أجله وفي البسوط عن ابن القاسم وكان مالك  
أياً أعذب بصيت عثمان بن عفان حين قال لأصحابه كلوا وأبى أن يأكل وماروى عن عثمان رضي الله  
عنه يقتضي حصة ذكاته عنده وهذه المسئلة مبنية على أن ما صاده الحرم وذبحه ميتة لا يجوز لخل ولا  
لحرام أكله ولا لصياده ولا لرجل من الحرم ممنوع فإذا كانت ذكاته هذا الصيد ممنوع على  
الإحرام فإنه يجب أن لا تقع بهاذ كاة ولا استباحة كل كالأو بأمر ذلك الحرم وأمر به ص مالك  
عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت له يا ابن أخي عشر ليال فان  
تخلع في نفسك شيء فدعه ثم أتى كل لحم الصيد ش قول عائشة رضي الله عنها يا ابن أخي إنما  
هي عشر ليال تشير إلى قصر مدة الإحرام وإن المبرع عن كل لحم الوحش في موته لا يلحق به كبير  
مضرة ولا مشقة وإنما هو صير يسير يستسهل لما يتخلع في النفس من أمر الصيد كما كان يشك فيه  
من أمر لحم الصيد فوجب أن يأخذ فيه بالأحوط ويترك أكله إلا ما يتيقن بإباحته ووضع لديه حكمه  
ولم يحتج به شك في إباحته فإنه أن يأكله كالأو كل لحم الأنعام ولم يفسر في الحديث أن كلامهما في  
لحم الصيد ولكن أورد من الحديث ما حفظه ثم فسرهما بفهم من مقدمه وتيقن من معناه وهذا دليل  
فعله وورعه وثقة نقله واقتضاه على ما ثبت في حفظه وتحقق عنده على أن عموم لفظ الحديث  
يشتمل عليه وقد روى ذلك مفسراً في نص الحديث من حديث عبد الرزاق أن عروة قال سألت  
عائشة عن لحم الصيد للحرم فقالت يا ابن أخي إنما هي أيام قلائل فما حالك في نفسك فدعه ص مالك  
مالك في الرجل المحرم يصاد من أجله صيد فيمنعه له ذلك الصيد فيأكل منه وهو يعلم أن من أجله  
صيدان عليه جزاء ذلك الصيد كله ش وهذا كما قال وذلك أن الحرم إذا صيد من أجله صيد  
وصنع من أجله فأكل منه عا لما بذلك فإن عليه جزاءه فإن لم يعلم بذلك فلا جزاء عليه وما ابن المواز  
عن مالك ثم قال بآره وقد قيل لأجزاء عليه علم أو لم يعلم لأنه كل ميتة إلا أن يعلم قبل ذبحه فيذبحه على

• وحدثنى عن مالك  
عن عبد الله بن أبي  
بكر عن عبد الرحمن بن  
عامر بن بريدة قال رأيت  
عثمان بن عفان بالمرج  
وهو محرم في يوم صائف  
قد غطى وجهه بقطيفة  
أرجوان ثم أتى بلحم  
صيد فقال لأصحابه كلوا  
فقالوا أولاً كل أنت فقال  
أنا لست كهيئتكم إنما  
صيد من أجلى • وحدثنى  
عن مالك عن هشام بن  
عروة عن أبيه عن عائشة  
أم المؤمنين أنها قالت له  
يا ابن أخي إنما هي عشر  
ليال فان تخلع في نفسك  
شيء فدعه ثم أتى كل لحم  
الصيد • قال مالك في الرجل  
المحرم يصاد من أجله صيد  
فيمنعه له ذلك الصيد  
فيأكل منه وهو يعلم أنه  
من أجله صيد فإن عليه  
جزاء ذلك الصيد كله

ذلك أو يأمرهم بصيده فهذا عليه جزاءه \* وقال القاضي أبو الحسن إن وجوب الجزاء على من أكل  
من لحم صيد من أجله عالما بذلك استحسان على غير قياس والقياس أن لاجزاء عليه وقال  
أصبغ وهو قول أبي حنيفة والشافعي في ذلك قولان أحدهما وجوب الجزاء والثاني نفيه وجه  
وجوب الجزاء ما قدمناه من أن الاصطياد لاجل المحرمين ممنوع فإذا صيد من أجله ولم يأكل منه  
لم يترتب عليه جزاء لأنه لم يباشر الاصطياد ولا أمر به من تزم طاعته ولا وجود منه مقصود الاصطياد  
الذي عوّل على كل والذي يدعو المصائد إلى الاصطياد فإذا أكله فقد أدى بمقصود الاصطياد فترمه  
الجزاء لأن ما وجد من فعله فيه ينضاف إلى الاصطياد الذي كان من أجله فيجب به الجزاء وهذا  
القول مبني على أن الملاك كل تأخير في وجوب الجزاء على المحرم ووجه القول الثاني أن المحرم إذا  
صاد صيداً أكل منه محرم غيره لم يجز على الأكل جزاءه فيأن لا يجب عليه جزاء إذا أكل منه  
أولى وهذا القول مبني على أنه لا تأثير للملك في وجوب الجزاء والله أعلم (فرع) ولو أكل من  
هذا الصيد محرم غيره فقد روي أشهب عن مالك لاجزاء فيه وروي عن مالك أيضاً أن عليه الجزاء  
وهذا مبني على ما تقدم من الخلاف في تأثير الأكل في وجوب الجزاء (فرع) وقوله فإن عليه  
جزاء ذلك الصيد كله لفظ فيه مجوز لأن الجزاء إنما هو كفارة عند مالك وليس يبدل من الصيد ولا  
على وجه الضمان به وقال الشافعي إن ذلك بدل من الصيد وليس بكفارة والدليل على ما نقله قوله  
تعالى ومن قتله منكم متعمداً فجزاءه مثل ما قتل من الذم يحكم به ذاعل منكم حديثاً بالغ الكعبة  
أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صياً مألوف وبال أمره وفائدة هذا الخلاف أن من قال  
إن ما يخرج من الجزاء على وجه الكفارة فإذا قتل جماعة صيداً وجب على كل واحد منهم كفارة  
كاملة وبه قال أبو حنيفة ومن قال ذلك على وجه البدل بتوزعونه بينهم ص \* وسئل مالك  
عن الرجل يضطر إلى أكل الميتة وهو محرم أو يصيد الصيد فيأكله أم يأكل الميتة  
الميتة وذلك أن الله تبارك وتعالى لم يرخص للحرم في أكل الصيد ولا في أخذه على حال من الأحوال  
وقدر خص في الميتة في حال الضرورة \* وهذا كما قال إن المحرم إذا اضطر إلى أكل ميتة  
فوجدوها وجد صيداً كان الواجب أن يأكل الميتة ولم يضر في ضرورة ولا غيرها وقال في الميتة من اضطر غيره باغ  
ولا عاد فلاثم عليه أن الله غفور رحيم فأرخص فيها للضرورة فلم يتعلق المنع بحال الضرورة فهو  
ممنوع من الصيد غير ممنوع من الميتة فمجره الترخيص إلى الصيد

(فصل) وقوله ولم يرخص للحرم في أكل الصيد ولا في أخذه يحتمل معنيين أحدهما أنه لم ينص على  
ذلك كالنص في حكم الميتة والثاني أنه لم يرخص في ذلك مادام واجداً للميتة وغيره إلا أن كل الصيد  
أشد تحريمًا من الميتة فمجره الترخيص في أكله ما دام واجداً للميتة وتصيده أيضاً  
ممنوع فكان فيه منعان ويحتمل أن يكون منع الصيد أشد تقييداً للميتة من التسيب إلى الصيد  
الممنوع والله أعلم (مسئلة) وما صيد من الصيد لاجل المحرم وكان عند الميتة فقد روي ابن المواز  
عن مالك يأكل الصيد ويؤدى جزاءه أحب اليان فوجه ذلك أنه يختلف في كونه ميتة غير ذكي  
والقائلون بأنه ذكي أنهم مشهورون فكانوا كلأولى من أكل ما تلقى على كونه ميتة ويترتب بعد  
ذلك الجزاء على ما قدمنا من صيد من أجله صيد من المحرمين فأكل منه وهو عالم ولا يسقط عنه  
الطهارة ما يجب عليه من الجزاء ألا ترى أن محرم ما لو اضطر إلى أكل الميتة فلم يجد ما فاضطاد صيداً

\* وسئل مالك عن الرجل  
يضطر إلى أكل الميتة  
وهو محرم أو يصيد الصيد  
فيأكله أم يأكل الميتة  
فقال بلى يأكل الميتة وذلك  
أن الله تبارك وتعالى لم  
يرخص للحرم في أكل  
الصيد ولا في أخذه على حال  
من الأحوال وقدر خص  
في الميتة في حال الضرورة

وأكل ماله فانه يجب عليه الجزاء لان محظورات الاحرام لا تسقط للضرورة ويجب الكفارة فيها ولو لم  
 المحرم منها من قال ماله وأما ما قتل المحرم أو ذبح من الصيد فلا يحل أكله لحلال ولا يحرم لانه ليس  
 بذلكى كان خطأ أو عمدًا فكل ما لا يحل قال ماله وقد سمعت ذلك من غير واحد من شيوخنا وهذا كما قال  
 ان ما ذبحه المحرم من الصيد فانه لا يحل أكله لحلال ولا يحرام لان ذلك كان له لا يصح للصيد فهو ميتة وهذا  
 قال أبو حنيفة وهو أحد قولى الشافعى وله قول آخر ان غير القاتل يأكل منه الدليل على ما نقلوه ان  
 هذه نكاح لا يستباح بها المذكى لحق الله فلا يستباح بها غيره كالكاهن في غير الصيد على الوجه المنوع  
 (مسئله) فان صيد الصيد وذبح لاجل محرم أو أشار محرم على حرام أو حلال أن يصيده ويذبحه للشهر  
 أو دله عليه ليذبحه فقد قال الشافعى أبو الحسن لا يصح ذكاته قال وقد وجدته منصوبًا ان هذا  
 ما ذبح للحرمين فلا يأكله محرم ولا غيره وهذا الذى ذكره فى المسبوط على ما ذكره وكذلك فى كتاب  
 محمد بن مالك ووجه ذلك ما تقدم من أن ذبحه ممنوع فى حق الله تعالى

(فصل) وقوله كان ذلك خطأ أو عمدًا فان ذلك سواء فى المنع وقد صيد المحرم وهو يعتقد انه يصيد  
 أسدا وقد يذبح الصيد الداجن فى الليل وهو يظنه شاة وقد يذبح ويصيد بنسب احرامه ولا يستباح  
 ذلك كله

(فصل) وقوله قد سمعت هذا من غير واحد من العلماء قد قال غيره من العلماء قبله ما ذكره واختاره  
 وان كان له هو أن يقول ما لم يتقدمه اجماع يخالفه الا أن فى ذلك تقوية للقاءة ومن قال ان ما ذبحه  
 المحرم ميتة لا يأكله لحلال ولا حرام بعيد من المسبب والحسن البصرى وعطاء والقاسم وسالم  
 بن مالك قالوا فى الذى يقتل الصيد ميتة ما أكله انما عليه كفارة واحدة مثل من قتله ولم يأكل منه من شيوخنا  
 وهذا كما قال ابن من قتل الصيد فقد وجب عليه جزاءه لقتله اياه فان أكل منه بعد ذلك فلا جزاء  
 عليه فيه غير الجزاء الأول وهو الذى وجب بالقتل وهذا قال الشافعى وأبو يوسف وأبو محمد وقال أبو  
 حنيفة فى قتله جزاء كامل وفى أكله ضمان ما أكل وقال عطاء من ذبح صيدًا ثم أكله ففعله كفارتان  
 والدليل على ما نقلوه انه اتلاف به قتل وجب به الجزاء فله يجب به ضمان كما لو قتله ثم احرقه (مسئله)  
 فان أكل منه غيره من المحرمين فى كتاب محمد لثلاثى عليه وفى رواية أشهب عن مالك فى ذلك نظيره  
 وان أكله لحلال فلا ثلاثى عليه وجه رواية ابن القاسم ما احتج به من انه أكل ميتة فلا يجب عليه بذلك  
 الجزاء كما لو أكل ميتة لم يصدّها ولا صيدت من أجله وجه رواية أشهب انه ممنوع من أكله لاجل  
 الاحرام كما هو ممنوع من صيده فوجب عليه الجزاء بأكله كما يجب عليه بقتله ولا يجوز أن يوجد من  
 المحرمين أحد الا من بن الاكل والقتل الا عليه الكفارة (مسئله) واذا عاد المحرم لقتل الصيد أو

شكر من رزقه الجزاء كما عاد وتكررت قتل الصيد به قال أبو حنيفة والشافعى وهو قول عمر بن  
 الخطاب وسعيد بن جبير والحسن البصرى والبرجع عطاء وقال ابن عباس لاجزاء عليه الا فى  
 أول مرة فان عاد لم يحكم عليه بجزاء به قال مجاهد والنخعي والشعبي الدليل على صحة ما ذهب اليه  
 عمر بن الخطاب ومن قال بقوله تعالى لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم فنهى عن قتل جنس الصيد  
 والصيد اسم لما يصاد ثم قال ومن قتله منكم متعمدا فجزاءه مثل ما قتل من النعم الضعيف فى قوله  
 ومن قتله عاندًا الى الصيد المنوع من قتله ومن قتل صيدًا انما فهو قاتل للصيد وداخل تحت عموم  
 قوله ومن قتله منكم متعمدا الآية فيجب عليه الجزاء فان قيل انما أراد به أول مرة وقد بين ذلك فى  
 آخر الآية بقوله تعالى عفا الله عما سلف ومن عاد فينتقم الله منه فعنوا الله الانتقام منه وجعل

قال مالك وأما ما قتل المحرم  
 أو ذبح من الصيد فلا يحل  
 أكله لحلال ولا يحرم لانه  
 ليس بذلكى كان خطأ أو  
 عمدًا فكل ما لا يحل وقد  
 سمعت ذلك من غير واحد  
 والناس يقتل الصيد ميتة  
 ما أكله انما عليه كفارة  
 واحدة مثل من قتله ولم  
 يأكل منه

ذنب أعظم من أن تكون له كفارة بالجزاء فإلزاماً عليه فيه فالجواب أن علماً قد قال إن معنى قوله تعالى عفا الله عما سلف يعني ما كان في الجاهلية قال ومعنى قوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه يعني في الإسلام وعليه الكفارة وقال القاضي أبو اسحاق معناه من عاد به الذي سلف قبل تحريم الصيد وعفا الله عما سلف يريد قبل التحريم ولهذا التأويل وجه صحيح بل هو الأظهر لأن قوله تعالى عفا الله عما سلف ظاهره ما سلف قبل نزول الآية ولا يجهل أن يكون معنى سلف المرة الأولى لأن الأولى ليست بسالفة ممن يأتي بعد وهي بعد الثانية ممن مضى وعلى هذا أول الجميع قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء إلا ما قد سلف أن المراد به قبل نزول التحريم وقال القاضي أبو اسحاق يجهل أن يكون الانتقام منه بأشياء نصية قال الله تعالى وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم وإلا خلاف بيننا في وجه الانتقام منه وليس في قوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه ما ينبغي وجوب الجزاء عليه لو لم يكن في الآية ما يدل على ذلك وكيف الآية متضمنة وعلى أنه يصح أن يقال من الانتقام منه وجوب الجزاء عليه (مسئلة) ومن قتل صيداً لم يلزم عليه مع الجزاء لصاحبه القدية وبه قال أبو حنيفة والشافعي وقال أبو إبراهيم المزني لجزاء عليه وإنما عليه القدية لصاحبه والدليل على ما نقله قوله تعالى ومن قتله منكم متعمداً فجزاء مثل ما قتل من النعم

### ﴿أمر الصيد في الحرم﴾

﴿أمر الصيد في الحرم﴾  
 قال مالك كل شيء صيد  
 في الحرم أو أرسل عليه  
 كلب في الحرم فقتل ذلك  
 الصيد في الحل فإنه لا يجل  
 أكله وعلى من فعل  
 ذلك جزاء الصيد فأما الذي  
 يرسل كلبه على الصيد  
 في الحل فيطعم حتى يصيده  
 في الحرم فإنه لا يؤكل وليس  
 عليه في ذلك جزاء إلا أن  
 يكون أرسله عليه وهو  
 قريب من الحرم فإن  
 أرسله قريباً من الحرم  
 فعليه جزاؤه

ص قال مالك كل شيء صيد في الحرم أو أرسل عليه كلب في الحرم فقتل ذلك الصيد في الحل فإنه لا يجل أكله وعلى من فعل ذلك جزاء ذلك الصيد فأما الذي يرسل كلبه على الصيد في الحل فيطعم حتى يصيده في الحرم فإنه لا يؤكل وليس عليه في ذلك جزاء إلا أن يكون أرسله عليه وهو قريب من الحرم فإن أرسله قريباً من الحرم فعليه جزاؤه ﴿ش وهذا كما قال الأصل في ذلك أن الصيد ممنوع في الحرم للحلال والحرم والدليل على ذلك قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومما رواه ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن الله حرم مكة فلم يحل لأحد قبلي ولا يحل لأحد بعدي وإنما أحلت ساعة من نهار لا يجتلي خلالها ولا يعضد شجرها ولا ينفر صيدها ولا تلتقط لقطتها إلا لعرف وقال العباس يارسول الله لا الأذخر فإنه لما غتنا وبقورنا فقال لا الأذخر (مسئلة) وقد اختلف قول مالك فيما يقرب من الحرم وإن كان يمنع الاصطياد كما يمنع الحرم فقال أشهب ليس له حكم الحرم ورى ذلك عن مالك وابن القاسم قال مالك والاصطياد فيه مباح إذا سلم من القتل في الحرم وقال ابن الماجشون إن كل ما سكن يسكن ما في الحرم ويحرك بهركه فإن حكمه حكم الحرم وقلقه مالك وجه القول الأول أن الحرم محدود وفائده تجديد ما يخرج عن حده فإن حكمه غير حكم الحرم

(فصل) ووجه القول الثاني أن تجديده ليس بمخصوص على غاية حتى لا يكون بين الحل والحرم شيء منه جملة إلا الحفظ البين الواضح وإذا كان الأمر على ذلك وجب الاحتياط في اقرب لميقن استيفاء حرمة الحرم (مسئلة) فإن قتل الصيد في الحرم حلال أو حرام فلا يتناول أن يكون يصيده في الحرم أو الحل فإن كان يصيده في الحرم فعليه الجزاء وبه قال أبو حنيفة والشافعي وقال القاضي أبو الحسن إن اجتماع الصحابة والتابعين وقال داود لجزاء عليه إن كان حلالاً والدليل على ما نقله قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم فوجه الدليل من الآية قوله وأنتم حرم

والحرم جماعة حرام يقال أحرم الرجل فهو محرم وحرام إذا أحرم الحرم وإذا أحرم بمعية أو عمره بين ذلك قول الشاعر

قتلوا ابن عفان الخليفة عحرما \* فدعا فلم أر مثله مخذولا

بريدانه كان في حرم المدينة ولا خلاف أنه لم يكن محرما بمحج ولا مرة ولا دعي ذلك له أحد وإذا ثبت أن هذا المذهب يقع على من دخل الحرم وعلى من أحرم بنسك وجب أن يجعل عليهما والدليل على ذلك من جهة القياس أن الدخول في الحرم أحرام يتعلق به النسك وينع التصيد فأوجب أن يحجزى بقتل الصيد كالاحرام بالحج والعمرة (مسئلة) وأما إن صاد الحلال في الحل فإن له ذبحه في الحرم وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة ليس له ذلك وحكاها مالك عن عطاء وذكر أنه رجع عنه والدليل على ذلك ما احتج به الشيخ أبو بكر من أن الحرم موضع استبطان وإقامة فلو لم يحجز فيه ذبح الصيد لشي ذلك على أهله وليس ذلك بمنزلة الاحرام لأن حرمة الحرم متبادرة وحرمة الاحرام غير متبادرة وهذا الدليل فيه نظر وترك ذبح ما صيد فيه عندى أحوط والله أعلم (مسئلة) ويعرم الاصطياد في حرم المدينة وقال أبو حنيفة ليس يحرم ورأيت للقاضي أبي الحسن أنه مكره وه الأول وهو المذهب والدليل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم ما بين لابتيها حرام وقوله صلى الله عليه وسلم أنى أحرم ما بين لابتي المدينة أن يقطع عصاها وينفر صيدها (فرع) فإذا قلنا يحرم الاصطياد فيه فهل يجب الجزاء المشهور من مذهب مالك أنه لا يحجزه وقال القاضي أبو محمد أن مقتضى قول مالك أنه يحجزه وهو قول ابن أبي وهب وقول مالك الأول أظهر لأن المدينة لا تتعلق بالكفارة والغلبة بالأعمال المختصة بها (١) فلذلك تعلقت الكفارة بقتل صيدها

(فصل) وقوله وأرسل عليه كلب في الحرم فقتل ذلك الصيد في الحل فإنه لا يجعل كله وعلى من فعل ذلك جزاء ذلك الصيد بمقتضى وجهين أحدهما أن يكون الصائد في الحل والصيد في الحرم والثاني أن يكون الصائد في الحرم والصيد في الحل فأما إن كان في الحرم فأخذه الخارج في الحرم أو الحل فعليه جزاؤه لأن الصيد قد كان متحرما بمجرد البيت فإذا صاده أو أخرجه منه فأخذه في الحل فقد انتهك حرمة الحرم وأخذ صيدا متحرما به فوجب عليه جزاؤه ولو كان الصائد في الحل والصيد في الحرم لكن هذا حكمه لأن ذلك المعنى موجود فيه (مسئلة) فإن كان الصيد في الحل والصيد في الحرم فقد قال ابن القاسم لا يجوز له الاصطياد وقال ابن الماجشون له ذلك وجه قول ابن القاسم قوله تعالى لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ولم يفرح حال الصيد من جهة المعنى إن هذه حرمة تمنع الاصطياد فوجب أن يكون الاعتبار فيها بحال الصائد دون حال الصيد كحرمة الاحرام ووجه قول ابن الماجشون أن الحرم لا تأثر به في الصائد وإنما تأثره وحرمة الصيد فإذا لم يتحرم بمحرمة الحرم جاز اصطياده وأما الصيد فبأنه ليس بعبادة محرم عليه صيدا ولا غيره

(فصل) وقوله وأما الذي يرسل كلبه على الصيد في الحل فيطلبه متى يصيده في الحرم فإنه لا يؤكل ولا جزاء عليه وهذا على قسمين إذا كان الصيد والصائد في الحل أحدهما أن يكونا بقرب الحرم والثاني أن يكونا على بعد منه فإن كان بعيدا من الحرم فأرسل كلبه على الصيد فادخله الكلب في الحرم وقتله فيه أو قتله في الحل بعد ادخاله الحرم وأخرجه منه فإنه لا يؤكل لأنه قد تحرم بحرمة الحرم ثم غرم اصطياده وأكله ولا جزاء على الصائد لأنه لم ينتهك حرمة الحرم ولا غرر بارساله بقره (فرع) والبدهو ما يلقب على ظنه أن الكلب لا يلحقه به وأنه سيذكره قبل ذلك أو يرجع عنه

وقال ابن الماجشون ان البعد من الحرم بقدر ما لا يسكن الصيد فيه يسكون من في ذلك الموضع من الخل ولا يجوز أن يرسل من في الحرم كلبه على صيد في ذلك الموضع من الخل والله أعلم (فصل) وقوله أن لا يكون أرسله عليه وهو قريب من الحرم فإن أرسله قريباً من الحرم فعليه جزاءه بر بادن الأرسال بقرب الحرم ممنوع وذلك بحتمل وجهين أحدهما أن يكون على ما قاله ابن الماجشون ان له حكم الحرم والثاني ما قاله أشهب ان ذلك على معنى الاحتياط والاستناع من النعير بر بادن جرح على صيد قرب الحرم فلا يدركه إلا في الحرم والاصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم ألا وإن حي الله غارمه وإن الرانع حول الحي يوشك أن يقع فيه وهذا تنبيه على الاستناع من كل فعل لا تؤمن معه موقعة المحطور

(فصل) وقوله فإن أرسله قريباً من الحرم فعليه جزاءه قبل وصوله إليه فإذا أخذه بعد ادخاله الحرم فإن أخذه فيه وأخرجه منه باخذه فعليه الجزاء وقد تقدم معناه (مسئلة) وإذا أدركه بقرب الحرم قبل وصوله إليه فلفى قولاً أشهب لا يئى عليه لأنه قد سلم مما غرر به ولو أكله وعلى قول ابن الماجشون ان له حكم الحرم يقر به منه فلا يؤكل وعلى جزأه وإن كان أخذه قبل ادخاله فبا حكمه حكم الحرم فقد سلم وبأكله

### ﴿الحكم في الصيد﴾

ص قال مالك قال الله تبارك وتعالى يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم إلى قوله ليذوق وبال أمره ﴿ش تفسير قوله تعالى لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم فقد كرنا ان معنى حرم عند جماعة من أهل العلم محرمون ما بالاحرام بالنسك وما باليسكون في الحرم فنبى تعالى عن قتل الصيد في هذه الحال ثم أخبر عز وجل بأن على من قتله متعمدا الجزاء وقال كثير من أهل العلم ان النامى للاحرام المتعمد لقتله من جملة العامدين وما ذكرنا وجه صحيح لأنه نص تعالى على متعمد القتل ولم يخص ناسيا للاحرام ولا ذكرا له فوجب أن يعمل على عموميه وقد ذكرنا ان داود يقول لائى على من نسي الاحرام وتعمد القتل والآية حجة عليه لاسيما مع قوله بالعموم وأما الخطأ بالقتل فلم يجز له في الآية ذكر فلا معنى للاحتجاج بالآية على إثبات الجزاء فيه ولانفيه الامن يقول بدليل الخطاب ونحن لا نقول به ولا داود وقال ابن شهاب يجب على العامد الجزاء بالآية وعلى الخطأ بالنسيه فين انه لا حكم للخطأ في الآية وقد قال القاضي أبو اسحق بمت حكم الخطأ بقوله تعالى وحرم عليكم

صيد البر ما دمتم حرم ما قم وهذا نظر

(فصل) وقوله تعالى فجزأ مثل ما قتل من النعم ذهب مالك والشافعي ومحمد بن الحسن إلى ان المراد به اخراج مثل الصيد المقتول من النعم ان كان له مثل والنعماء لها مثل وهي البدنة وبقرا الوحش له مثل وهي البقرة الانسية وقال أبو حنيفة لا يضمن شيء من ذلك بمثله وانما يضمن بالقبة ثم يشتري بتأث القبة هديا أو طعاما والدليل على صحة القول الاول قوله تعالى فجزأ مثل ما قتل من النعم فأخبر تعالى ان على القاتل مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم فوجه الدليل من الآية انه قال تعالى فجزأ مثل ما قتل من النعم وذلك يقتضى ان مثل المقتول من النعم هو الجزاء والقبة لا ينطلق عليها مثل للمقتول لالفة ولا شرعا وانما المثل ما شبهه وأشبه النعم بالنعماء البدنة من جهة الخلقة ومما يؤكد ما قلناه ما بينه الله تعالى بقوله هديا بالغ الكعبة وهو منصوب على الحال من الضمير الذى في يحكم وهو

### ﴿الحكم في الصيد﴾

قال الله تبارك وتعالى

يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا

الصيد وأنتم حرم ومن قتله

منكم متعمدا فجزأ مثل

ما قتل من النعم يحكم به

ذوا عدل منكم هديا بالغ

الكعبة أو كفارة طعام

مساكين أو عدل ذلك

صيا ما ليذوق وبال أمره

المثل من النعم وذلك يقتضى انهما يمكن بهديا وهذا يوجب اختصاصه بالمثل من النعم هذا الذى  
 أورده شيخنا فى هذه المسئلة **يقال** القاضى أبو الوليد رضى الله عنه وعنده ان يصرح ان يقال فيه  
 ان قوله تعالى فجزاء مثل ما قتل من النعم ان المثل ههنا صفة للقتول فكأنه قال فجزاء مثل  
 هذا المقتول من النعم بمعنى فصر جزاءه مثل هذا المقتول على النعم على وجه الهدى ولو كان المثل  
 متعلقا بالنعم لقال فجزاءه مثله من النعم أو مثل المقتول من النعم فهذا الظاهر للفظ الا أن يمنع منه  
 اجماع أو غيره من الأدلة مما يوجب العدول عن الظاهر وإذا كان الجزء من النعم والمثل عائدا الى  
 المقتول من الصيد لانه مضاف الى به كان نصافى وجوب اخراج النعم ولم يميز أن يقال ان معنى المثل  
 القيمة ولو كان ذلك سائعا فى كلام العرب لانه قد قصر الجزاء على النعم ولم يصره الى قيمة ولا غير  
 ذلك الا الى النعم خاصة ودليلنا من جهة السنة ما رواه جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل  
 عن الضبع فقال هي صيد وجعل فيها كشافوجه الدليل من ذلك انه صلى الله عليه وسلم جعل فى  
 الضبع كشافا أو حنيفة يجعل فيها القيمة ودليلنا أيضا اجماع الصحابة على ذلك فقد روى عن ابن  
 عباس ان عمر قضى وعثمان بن عفان ولى بن أبي طالب وزيد بن ثابت ومعاوية بن أبي سفيان فى  
 النعامة بدين من الابل وهؤلاء الخلفاء والأئمة المشهورون قضوا بذلك فى آفاق مختلفة وازمان مفترقة  
 تختلف فيها القيم مع علم كل أحد ان قيمة البدنة أكثر من قيمة النعامة وشاعت قضايهم بذلك فى  
 الآفاق والأصمار فلم يعلم خلاف ولا منكر لحكمهم فنثبت أنه اجماع ودليلنا من جهة القياس ان هذا  
 حيوان يخرج على وجه التكفير فلم يخرج بالقيمة كالرقبة فى كفارة القتل (مسئلة) اذا ثبت ذلك  
 فان الواجب مثل الصيد فى النعامة بدنة وفى الفيل بدنة وفى بقرة الوحش وحمار الوحش بقرة وفى  
 الضبع شاة وفى الغنم شاة وليس شاة ولا بدنة من الضبع هدى وقد اختلف فى الضب فروى ابن وهب  
 عن مالك فيه شاة وروى عنه ابن وهب فيه شاة وعاصم وحكى القاضى أبو الحسن ان مثل  
 الضبع على قياس المذهب شاة وفى كتاب محمد بن القاسم ما يقتضى الامثلة من النعم وان فيه  
 الأطعمة وأما الأرنب والبربوع فى كتاب ابن حبيب عن مالك فى كل واحد منهما غزاة وقال مالك  
 فى المختصر يحكم فهما بالاجتهاد لانه لا مثل لهما فى الخلقة بر بدن النعم (مسئلة) وهذا حكم الصيد  
 كله الاحكام مكية فقد قال مالك فيه شاة وبه قال عمرو بن عباس وابن عمر وسعيد بن المسيب وقادة  
 وقال ابو حنيفة ليس فيها الا قيمتها وقال النخعي والدليل على صحة ما قاله مالك انه اجماع الصحابة  
 حكم به عمر وافق به ابن عمر فى المواسم فلم ينكر ذلك أحد ولا خالفه فنثبت انه اجماع ودليلنا من جهة  
 المعنى ان الشاة فى الجملة ليست من جهة الصورة ولكن على وجه التغليظ لحرمة مكافاة لحقت بماله  
 مثل من النعم فى الهدى وأقل ذلك شاة (مسئلة) وأما حمار الحبل فحكمه حكم سائر الطير يضمن  
 بقيمتيه به قال قاتادة وقال الشافعى فى حمار الحبل شاة وبه قال عطاء والدليل على ما نقوله ان هذا  
 مما لا مثل له من النعم ولا له حرمة الاختصاص بالبيت أو بالحرم فلم تجب فيه شاة كالصغور  
 (مسئلة) اذا ثبت ذلك فقد اختلف أصحابنا فى حمار الحرم فقال مالك فيه شاة وبه قال ابن الماجشون  
 وأصغى وقال ابن القاسم ان هذا حمار لا يختص بالبيت كحمار الحبل (مسئلة) وقارى الحرم وبماله  
 عند أصبغ بمنزلة حمار الحرم وقال ابن الماجشون ان هذا الحكم يختص بالحمار دون غيره وجه  
 قول أصبغ ان هذه أنواع من الحمار فكأن فيها شاة كالحمار وجه قول ابن الماجشون ان



الاختصاص بالبيت والصرم بهما ووجد من الحمام دون غيره وبذلك مضى حكم السلف لضعفها بذلك (مسئلة) يجب في صغار الصيد ما يجب في كباره وفي معيها ما يجب في سلبه وبه قال عمر وابن عمر وقال ابو حنيفة يجب في ذلك كله القبة على أصله وقال الشافعي يجب في فرخ النعامة فصائل وفي ولد بقرة الوحش مجل وفي ولد الظبي سخله وفي العيب من الوحش معيب من مثله من النعم الدليل على ما نقوله قوله تعالى فجزأ مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هديا بالغ الكعبة فقيد ذلك بما يصح أن يكون هديا دون ما لا يحزى فيه ودلنا من جهة المعنى ان هذا حيوان يخرج على وجه الكفارة فلم يختلف باختلاف من المتلف أصل ذلك الرقبة

(فصل) وقوله تعالى يحكم به ذوا عدل منكم هديا بالغ الكعبة يقتضى اخراج الجزاء على هذا الوجه من حكم ذوى العدل به لانه فقيد الجزاء بحكم الحكمين فكان شرطه كتنقيص الصفات ولا نعم خلافاً في ذلك فان أخرجه أحد الجزاء قبل الحكم فقبله اعادته بالحكم الاجام بكه فانه لا يحتاج الى حكمين قاله مالك وجه ذلك ان ما اتفق عليه من جزاء جام بكه ليس بمثل لما من جهة من الجهات فلما اجتهد حكمان في ذلك لما جاز أن يؤد بهما اجتهدا في الحكم الا ان الشاة فلذلك لم يحكم فيها الحكمان وأما غير ذلك من الصيد فانه يحتاج فيه الى حكم الحكمين بتعقيق مثل ذلك الصيد وهل يحتاج الى الحكمين لا يحتاج جنس الجزاء أم لا قال القاضي ابو محمد انه اذا حكم الحكمان اتعظم عليه ما حكم به ولم يكن له الرجوع الى غيره وقال الشيخ ابواسحق في زاهيله الرجوع مالم ينفذ عليه الحكم فاذا انفذ فلا رجوع له عنه وفي المدة وانهما ان حكما عليه اختياره بالمضى كان له الرجوع الى الطعام أو الصيام بحكمهما أو يحكم غيرهما به قال أكثر أصحابنا وجه القول الاول ان هذا حكم ثابت بالشرع فوجب ان ينهت ما حكم به من الاصابة أصل ذلك سائر احكام الشرع ووجه القول الثاني ان المحكوم عليه في جزاء الصيد لما كان بخيرا فيما يحكم به ثبت أن حكمهما انما يتعلق بمقدار ما يزرع من مثل الصيد أو قدر الطعام أو الصيام فاذا قدر الصيد بمثله من النعم ثم اختار الطعام لم يزرع ما مثل الذي حكم به عليه وكان له أن ينتقل الى ما يختاره من الطعام أو الصيام بحكم حكمن في تقديره بالاختيار له بعد الحكم كالاختيار له قبل الحكم

(فصل) وكما قال تعالى يحكم به ذوا عدل منكم لم يجوز أن يقتصر على أقل من اثنين لانه شرط فيه العدد كما شرط العدالة وكما شرط العدد في الشهود فقال تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم ولا يجوز أن يكون المحكوم عليه أحدهما وبه قال الحسن البصري والدليل على ما نقوله قوله تعالى يحكم به ذوا عدل منكم والحاكم يجب أن يكون غير المحكوم عليه فكأنه قال يحكم به عدل منكم عليكم لان الانسان لا يحكم على نفسه فان قيل لا نسلم أن المراد بالآية ما ذكرتم لانه يستقل من ولا يتقدر محذوف لان الله تعالى خاطب بذلك المؤمنين فتحمل الآية على كل عدل من الخاطئين والقاتل من جلتهم ولا يمنع أن يحكم الانسان على نفسه ولذا قيل أحكم على نفسك قبل أن تحكم عليك الحاكم فالجواب أن مخاطبة الباري المؤمنين لا يقتضى أن يكون المحكوم عليه من جهة الحكم في ذلك الا ترى أنه تعالى خاطب المؤمنين بقوله تعالى واستشهدوا شهيدين وقولهم ان الانسان قد يصح على نفسه لان معنى الحكم عليه القهر والغلبة والردع الباطل الى الحق وهذا يستحيل أن يفعله الانسان في نفسه كما يستحيل أن يأمره او ينهيه فانتهى ذلك أن المحكوم عليه غير الحكمين

قال الله تعالى والذوقوا ينسك معروف ولا يجوز أن يأمر الإنسان نفسه وأما قول الناس أحكم على نفسك قبل أن يحكم عليك الخا كم في كلام السوق ومن لا يتحج بقوله ولويسامانه قد نطقت به العرب لكان معناه أخرج عن الحق وأده إلى مستحقه فان ذلك يقوم مقام الحكم عليك قبل أن يحكم بك عليك وهذا على وجه المجاز كما قال الشاعر

ابداً بنفسك فأنهيا عن غيها \* فإذا انتهت عنه فأنت حكيم

وان كنا قد أجمعنا على أن الإنسان لا ينبغي نفسه ولا يأمر حادوا بما ذاك على وجه المجاز والانساع في اللغة (فرع) فان اختلاف الحكمين في الحكم استأنف الحكم غيرهما ولو أراد أن يأخذ بقول أحدهما لم يكن له ذلك ولم يستأنف الحكم في ذلك قاله مالك في المختصر قال الشيخ أبو بكر والدليل على ذلك قوله تعالى يحكم به ذوا عدل منكم فإذا أخذ بقول أحدهما فلم يحكم به ذوا عدل وانما يحكم به حكم واحد (فصل) وقوله تعالى هديا بالغ الكعبة يقتضى ظاهره أن يكون من غير ههنا قال مالك وجميع أصحابه وان أخرج مادون ذلك لم يجزه في لحم شبع من شبع من ذلك الصيد وجوز ذلك بوحيفة على الفجة والشافعي على وجه المثل والدليل على ما نقوله قوله تعالى يحكم به ذوا عدل منكم هديا بالغ الكعبة فنص تعالى على أن الذي أمي به من النعم يكون هديا ولا يصح ذلك فيادون الجذع من الضأن والثني من غيره ودليلنا من جهة القياس ان هذا حيوان ورد الشرع فيه بصفة الهدى فلم يجز فيه ما قصر عنه عن سن الهدى أصل ذلك هدى التمتع

(فصل) وقوله تعالى أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صياما ليدق وبال أمره قال ابن عباس كل شيء في القرآن بلفظ أو فهو على التخيير وهو الظاهر من الآية والمفهوم منها والله أعلم فقاتل الصيخ بين الهدى والاطعام والصيام فأبها شاء من ذلك يحكم به وهذا مذهب أبي حنيفة والمشهور من مذهب الشافعي وروى عن ابن سيرين انها على الترتيب وحتى مثله عن الشافعي في القديم وأصحابه ينصرونه والدليل على ما نقوله لفظ الآية فانه ورد بلفظ أو وظاهرها التخيير مع أن أو لا يحتمل الترتيب وان احتملت غير التخيير من المعاني ودليلنا من جهة المعنى ان هذه كفارة في الحج للطعام فيها مدخل وكانت على التخيير كفدية الأذى (فرع) فان اختار أن يحكم عليه بالمثل فياله مثل من النعم حكم عليه به وان اختار الاطعام فباله مثل أو فيا لامل له حكم عليه به يقوم عليه الصيد بنفسه بالطعام وبهذا قال أبو حنيفة وقال الشافعي انما يقوم عليه المثل والدليل على ما نقوله اننا اذا اتفقنا على أنه لا بد من اعتبار أحد الأمرين الصيد أو مثله فاعتبار الصيد أولى لانه المتلف وبسببه وجب الجزاء ودليلنا من جهة المعنى ان في الطعام معنى يجب صرفه الى المساكين بسبب الصيد فوجب اعتباره بالصيد كالمثل من النعم (فرع) وتقويم الصيد نفسه بالطعام هو المختار لان الطعام هو المأخوذ وانما يقوم بالدرهم اذا كانت هي المأخوذة فان قوم الصيد بالدرهم هم قوم الدرهم بالطعام جاز لان ذلك يقول الى معرفة الفجة لاسيما والتقويم غالبا انما يكون بالدنانير والدرهم لكن في ذلك تطويل وتكرار اجتهاد وتقويم بكثرته السهو وتقليل مواضع الاجتهاد أولى وأبعد من السهو والفرق بين هذه المسئلة وبين تقويم المثل بالطعام فانما معناه جلة لتكرير مواضع الاجتهاد وتطويل طرق النظر مع القدرة على التصريح بذلك ان الدنانير والدرهم أصول الأثمان وفيه المتلفات وقد يتوصل بها الى معرفة القيمة بالطعام اذا كان الصيد لا تعرف

فقيته بالطعام ولا جرت عادة بشراء مثله بالطعام وانما يشتري الدرهم فيتوصل بمعرفة قيمته من الدرهم الى معرفة قيمته من الطعام وليس كذلك المثل فانه ليس بأصل للتقويم ولا يتوصل به الى تحقيقه فاذا كثرت به مواضع الاجتهاد لم يكن له وجه غير الخطأ فيه والعدول عن وجه الصواب في تقويم ما يراد تقويمه مع أن تقويم الصيد بالدرهم ثم تقويم الدرهم بالطعام لا يخالف تقويم الصيد بالطعام لان القيمة في الوجهين واحدة وليس كذلك تقويم المثل لانا لاننا شك أن قيمة الندية أكثر من قيمة النعامة بكثير فاذا حكم عليه باخراج قيمة البدنة فقد حكم عليه بأكثر من قيمة النعامة بكثير فلذلك اختلفوا في تقويم الصيد ثلاثة أبواب

### ( الباب الاول في صفة التقويم )

وقد اختلف أصحابنا في ذلك فقال يحيى بنظر كرشبع الصيد من نفس ثم يخرج قدر سبعهم طعاما وبمثل هذا قال ابن القاسم وسالم وقد قال في المدونة ينظر الى ما يساوى من الطعام وبه وذلك قال ابن الموزار وجه قول يحيى ان من الحيوان ما اقلية له كالشبع والشعل فوجب أن يكون الاعتبار بمقداره فان ذلك لا يعدم في شئ من الحيوان ولوراعينا القيمة لا عددنا دم كثير من الحيوان ووجه الراجح في الثانية ان الحيوان كله تراعى قيمته على حسب ما هو حين اتلافه ولو اعتبر بالشبع مثله ذهب كبير من قيمة جلده ولا اعتبرنا في قيمته ما لم يكن عليه حين اتلافه ( فرغ ) فاذا قلنا بارأية الثانية فانه يقوم حيا وهو المروي عن مالك انه انما تزمه قيمته على الصفة التي اتلفه عليها وان قلنا بارأية يحيى في مراعاة الشبع فانه لا يمكن أن يقوم حيا وانما يعتبر بمقدار لحمه بعد ذبحه ولم يعد من شبع من لحمه ( فرغ ) ولا تعتبر اراهية الصيد ولا جاله والفاره وغير الفاره في ذلك سواء قاله مالك ووجه ذلك قوله تعالى فجزاء مثل ما قتل من النعم وقد علمنا انه لم يرد المثل من جهة الأحاد لان ذلك كان يقتضى أن يخرج عن صغر النعم بقرة أو شاة لان ذلك أقرب الى مقداره من البدنة والفصيل وذلك خلاف الاجماع فعلمنا أن المراد بذلك المماثلة من جهة الجنس والخلف

### ( الباب الثاني في موضع التقويم )

الذى قاله جماعة أصحابنا انه تراعى قيمته حيث أصاب الصيدان كان له هناك قيمة فان لم تكن له هناك قيمة لانه ليس بموضع استيطان ولا مقام ولا به أنيس انتقل الى أقرب المواضع اليه بما يمكن التقويم فيه ووجه ذلك ان قيمته انما هو ترتيب عليه هناك كسائر المتلفات ويجب أن يراعى أيضا ذلك الوقت وذلك الابان لان القيمة قد تختلف باختلاف الاوقات وهذا على الظاهر من المذهب فأما على قول يحيى فلا يراعى شئ من هذا وانما يراعى الشبع خاصة من جنس ذلك الصيد

### ( الباب الثالث في موضع اخراج الجزاء )

وذلك انه يخرج حيث أصاب الصيدان كان فيه من يقبله فان لم يكن فيه من يقبله في أقرب المواضع اليه يكون فيه من يقبله ووجه ذلك ان القيمة اذا روى فيها سعر البلد وجب اخراج به والا كان في ذلك اسقاط بعض حقوق الله تعالى بان يقوم عليه في موضع غلاء السعر فيخرج في موضع رخصه ( فرغ ) فان أخرجه بموضع آخر فقد قال مالك في المدونة يحكم عليه في المدينة ويطلب بمصر انكرا لذلك قال ابن القاسم معناه انه ان فعل لم يجزه وقال في الموطن يجزه وسيأتي ذكره بعد هذا ان شاء الله تعالى وقال ابن وهب وأصيب وغيرهما يميزه وجه قول مالك انه لا يميز ثم يبنى على ان الصيد نفسه يقوم بالطعام ووجه قول أصيب يبنى على ان الصيد يقوم بالدرهم ثم يقوم الدرهم بالطعام

(فصل) فإذا قلنا بقول من يجوز ذلك فإن فيه تفصيلا واختلافا روى في العتبية يحيى عن ابن وهب أنه يخرج ذبابة الطعام الذي حكم به عليه حيث أصاب الصيد فيشترى به طعاما حيث يراد إخراجها سواء كان أرخص طعاما من بلد أصابه أو أغلى وقال أصبغ إن أخرج الجزاء على سعره بموضه ذلك أجزأه حيث كان وقال ابن المواز إن أصاب الصيد بمصر فأخرج الطعام بالمدينة أجزأه لأن سعرها أغلى وإن أصاب الصيد بالمدينة وأخرج الطعام بمصر لم يجزه إلا أن يشق سعرهما وقال ابن حبيب إن كان الطعام ببلد الإخراج أرخص اشتري بهن الطعام الواجب عليه ببلد الصيد طعاما فأخرجه فإن كان ببلد الإخراج أغلى أخرج المكيلة الواجبة عليه وهذا يقرب نظاره من قول ابن المواز وهو أن شاء الله أحوط الأقوال على قول من أجاز إخراجها بغير بلد أصابه الصيد والله أعلم (مسئلة) ويفرق من هذا الطعام مددا لكل مسكين بمد الذي صلى الله عليه وسلم قال من تقدم من شيوخنا إنما كان ذلك لأنها كفارة والكفارة لا تطعم فيها مد لكل مسكين وهذا ينتقض على قول من قال من شيوخنا أن مد هشام من مد النبي صلى الله عليه وسلم فإنه يطعم به في كفارة الظهار ويعمر من هذا أن يقال إنه أطعم في كفارة لا يجب فيها ترطيب ولا يتعلق بعدهم أذى فأشبهه الأطعام في كفارة النطر في رمضان عدا أو كفارة اليمين بالله تعالى (فرع) فإن كان في الطعام كسر مد فإنه يعطى للمسكين ولا يلزم جبره ووجه ذلك أن الأطعام إنما كان بالقية وقد استوفيت القية بالأخراج ولو قيل فيه يلزم جبره لم يبعد عندي لأن ما يدفع من الكفارات لكل مسكين مئة أرل ببعضه لا نلوا أعطى مسكينين مداً بينهما لم يجزه حتى يجبر ما يعطى أحدهما (مسئلة) ولو اختار الصوم صام عن كل مسكين يوما وبه قال عطاء وقال أبو حنيفة يصوم عن كل مد من يوما وهذه المسئلة مبنية على سنة كفارة النطر في رمضان وقد تقدم والخلاف أن اعتبار الصوم بالأطعام لقوله تعالى أو عدل ذلك صياما وإنما الخلاف في صفة الاعتبار ومقدار ما يقابل اليوم من الأطعام والله أعلم (فرع) فإن كان في قبة الصيد من الطعام كسر مد فقد قال ابن القاسم في المدونة يصام يوم كامل ووجه ذلك أن إسقاط كسر المد غير جائز لأنه حق لله تعالى فلا يجوز القاؤه وتبعض اليوم لا يمكن فلم يبق إلا جبره كالأيمان في القسامة (مسئلة) ولا تبعض الأطعام والصيام بأن يطعم عن بعض الكفارة ويصوم عن بعض ولكن يطعم عن جميعها أو يصوم عن جميعها قاله ابن القاسم في المدونة ووجه ذلك أنها كفارة شرع لم يجز فيها التبعض ككفارة اليمين ص **قال مالك** في الذي يصيد الصيد وهو حلال ثم يقتله وهو محرّم بمنزلة الذي يتناعه وهو محرّم ثم يقتله وقد نهى الله عن قتله فعليه جزاؤه **ش** وهذا كما قال ابن الذي يصيد الصيد وهو حلال ثم يقتله بعد أن يحرم أنه بمنزلة الذي يتناعه في حال إحرامه فيقتله وذلك أن الذي يحرم وفي يده صيد صاده وهو حلال قد حرم عليه قتله لقوله تعالى لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم فنهى عن قتله في حال الإحرام وقد استوفى ذلك وإنما اختلف أصحابنا في استدما ما سلكه فوجوهه أشبه ومنعه غيره ولم يحتفلوا في منع القتل

(فصل) وقوله وقد نهى الله عن قتله فعليه جزاؤه لأن من نهى عن قتل الصيد لأجل إحرامه فقتله عليه الجزاء لأنه قتل الصيد في حال إحرامه وتلك الصفة التي تناولها النبي على ما وردت فيه الآية والله أعلم **ش** **قال مالك** الأمر عندنا أن من أصاب الصيد وهو محرّم حكم عليه بالجزاء **قال مالك** أحسن ما سمعت في الذي يقتل الصيد فيحكم عليه أن يقوم الصيد الذي أصاب فينظر كم غنمه من الطعام فيطعم كل

**قال مالك** فالذي يصيد الصيد وهو حلال ثم يقتله وهو محرّم بمنزلة الذي يتناعه وهو محرّم ثم يقتله وقد نهى الله عن قتله فعليه جزاؤه **قال مالك** الأمر عندنا أن من أصاب الصيد وهو محرّم حكم عليه بالجزاء **قال مالك** أحسن ما سمعت في الذي يقتل الصيد فيحكم عليه أن يقوم الصيد الذي أصاب فينظر كم غنمه من الطعام فيطعم كل

مسكين مداً أو يصوم مكان كل مد يوماً ونظركم عدد المساكين فإن كانوا عشرة صام عشرة أيام وإن كانوا عشرين مسكيناً صام عشرين يوماً وعدهما كانوا وان كانوا أكثر من ستين مسكيناً شئ قوله من أصاب الصيد وهو محرم حكم عليه بربدان الحكم شرط في إخراج الجزاء والله تعالى قد وصف ما لزمنه من الأحرام بذلك فقال فجوزاً مثل ما قبل من النعم يحكم به ذو عدل منك هدي بالغ الكعبة فجعل لذلك شرطاً منها أن الجزاء من النعم والثاني أنه يحكم به ذو عدل والثالث أنه يصفى الهدى والرابع أن يبلغ الكعبة فلا يجوز الإخلال بشئ من ذلك ثم خبر بين ذلك وبين الإطعام والسيام إلا في صفة الحكم لأنه ليس بالطعام ولا السيام من النعم فلا يصح أن يهدى ولا يساق إلى الكعبة وإنما يصح اشتراكهما في الحكم فكان الحكم شرطاً في ذلك كله وصفة ما يلزم منه فيما مثله الهدى من النعم حكم عليه بذلك فإن أخرج فقد برئ مما لزمنه وإن أراد الانتفال عنه بعد الحكم عليه به وهل له ذلك أم لا حتى القاضي أبو محمد أنه ليس له ذلك واليه أشار الشيخ أبو إسحاق وفي المدونة أنه يجوز له الانتفال بحكم مسكيناً

(فصل) وقوله أحسن ما سمعت في الآية يقتل الصيد في حكمه عليه فيه أن يقوم الصيد الذي أصاب فينظر كم منه من الطعام على ما يقوم به أن الصيد يقوم بالطعام فينظر ذلك المقدار فيقطع منه ما اختار الإطعام كل مسكين مداً

(فصل) وقوله فيقطع كل مسكين مداً أو يصوم مكان كل مد يوماً ظاهره يقتضي أنه إذا حكم عليه بالإطعام كان له أن يقطع كل مسكين مداً أو يصوم مكانه يوماً دون حكم وعلى هذا أن يحتاج إلى الحكم في إخراج المثل أو إخراج الطعام بأما التغيير بينه وبين السيام والتكفير به لا من الطعام فلا يحتاج فيما إلى حكم ولذلك وجهه لأن الصوم مقدر بالطعام بقدر ما بالشرع لأنه تعالى قال وأعدل ذلك صيماً فأما طعام المثل فيحتاج إلى تقدير واعتبار فلا بد فيه من حكم الحكمين وإذا قلنا إن الكفارة تنضم بحكم الحكمين ولا يجوز الانتفال عما حكم به فإن أظهر عندى أن يجزأ بما يحكمان عليه من الهدى ومن الإطعام والسيام ثم يجزأه في ذلك فإن اختار أحد ذلك حكم به عليه فإن قلنا أنه لا ينضم عنه ذلك بحكمهما وإن له الانتفال فإنه لا يحتاج أن يجزأه فإن اختار أحدهما يكفر به حكمه على مقدار ما يرزاه من ذلك (فرع) فإن قلنا حكمهما لازم فالذي قاله القاضي أبو محمد والشيخ أبو إسحاق أنه إذا حكم عليه بما حكم فليس له الانتفال ولم يفرق بين ما يكفر به وإن قلنا إن حكمهما غير واحد لازم على ما في المدونة فإنه إن حكم عليه بالهدى ثم اختار الإطعام لم يترك عليه بالإطعام لأن الإطعام يحتاج إلى تقدير في الهدى وكذلك إن أحب أن ينتقل من الإطعام أو السيام إلى هدى وإن أراد الانتفال من أطعام إلى سيام فعلى ظاهر لفظ الموطأ لا يحتاج إلى استئذان حكم لأن تقدير السيام بعد معرفته مقدار الواجب من الطعام فقد تقرر بالشرع قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وأظهر عندى استئذان الحكم لأن بعض الكوفيين يقول أنه يصام عن كل مد من يوم فيحتاج إلى اجتهد وحكم بتخلص به من الإخلال ولعل اللفظ أطلق والمراد إعادة الحكم في السيام (مسئلة) فإن أراد الحكم بالمثل نظر إلى مثله من النعم على ما ذكر فيكم به وإن أراد الحكم بالطعام فقد مقدار ما يلزم من الطعام وإن أراد الحكم بالسيام فلا بد من معرفة ما يلزم من الطعام أن أراد التكفير به وبذلك يتوصل إلى معرفة ما يلزم من السيام لأن السيام عدل الطعام فلا بد من معرفة مقدار الطعام ليصح أن يعادل بالصوم

مسكين مداً أو يصوم مكان كل مد يوماً ونظركم عدد المساكين فإن كانوا عشرة صام عشرة أيام وإن كانوا عشرين مسكيناً صام عشرين يوماً وعدهما كانوا وان كانوا أكثر من ستين مسكيناً

(فصل) وقوله وإن كانوا أكثر من ستين مسكيناً يرد أن الاطعام والعيام في جزاء الصيد كما يتقدر بعد دينه إليه فلا زاد عليه كاستقراض الكفار كان جزاء الصيد وإن كان كفارة فهو معلق بقدر الصيد فوجب أن يعتبر ذلك بالغامض ص **﴿ قال ما شئتم أن يصحكم على من قتل الصيد في الحرم وهو حلال بمثل ما يحكم به على المحرم الذي يقتل الصيد في الحرم وهو محرم ﴾** ش ومعنى ذلك أن جزاء الصيد في الحرم على القاتل المحرم والقاتل الحلال سواء لا زاد على المحرم بسبب إحرامه وهو أيضاً مثل الذي يجب على المحرم لأن الحلال يجب عليه الجزاء إنما أصاب من الصيد في الحرم حرمة الحرم والمحرم يجب عليه بإصابة الصيد في الحل مثل ذلك فإذا تداخلت الحرمان لم تؤثر في زيادة الجزاء كاحرام القارن وقد تقدم الكلام في ذلك

### ﴿ ما يقتل المحرم من الدواب ﴾

ص **﴿ ما لك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خمس من الدواب ليس على المحرم في قتلها جناح الغراب والحدأة والعقرب والنارة والكلب العقور ﴾** ش قوله صلى الله عليه وسلم خمس من الدواب اسم واقع على كل ما دب ودرج إلا أنه استعمل في معرفة الصفة في نوع من الحيوان وقد استعمل على أصلها مع القرائن التي تبين المراد بها وقد بين صلى الله عليه وسلم فلذلك جزأ أن يوقع عليها اسم الدواب

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ليس على المحرم في قتلها جناح يقتضي إباحة ذلك على كل وجه إلا ما خصه الدليل لأن الجناح اسم واقع على الأسم فكتابه قال لا تم في قتلها على المحرم فإذا أبيع قتلها فلا معنى للكثرة والجزاء بمنزلة الأسم الكثرة لا تستعمل في المباح ولا تعلق لها به والذي ذهب إليه شيخنا المالكيون من أهل العراق في تفسير هذا الحديث أن كل ما يبدى بالضرر غالباً فإن المحرم قتلها ابتداء في الحل والحرم ولا شيء إليه في ذلك وإنما الخس الدواب المنصوص عليها جامعة لأنواع ذلك وهي الغراب والحدأة والعقرب والنارة والكلب العقور وهو كل ما يصدو ويفترس ويخيف الإنسان من الأسود والنمر والثعلب والذئب وغيره **﴿ وقد ذكر مالك في موطنه الفرق بين الطير منها وبين الكلب العقور وسنذكر بعد هذا أن شاء الله تعالى ﴾** وقال أبو حنيفة يقتل المحرم ابتداء الذئب والكلب العقور والغراب والحدأة ولا جزاء عليه وإن قتل فهذا أو أسداً أو غمراً أو غير ما بهينه من الأصناف الأربعة فعليه الجزاء وإن عدت عليه قتلها فلا جزاء عليه والدليل على ما نوقله الحديث المذكور وعرفه صلى الله عليه وسلم والكلب العقور وهذا الاسم ينطلق على الأسود والنمر وكل ما يعقر الإنسان لأن الكلب مأخوذ من التكب ومنه قوله تعالى وما علمتهم من الجوارح مكين والعقور مأخوذ من العقر وهذه الصفة في الأسود والنمر وأثبت منه في الذئب وغيره من الكلاب وقد روی عن أبي هريرة وهو من أهل اللسان أنه قال الكلب العقور هو الأسود ودليلنا من جهة القياس أن هذا حيوان يخلق الضرر من جهته بالعدوان والافتراس غالباً فجاز للمحرم أن يبدئه بالقتل كالذئب والكلب العقور

(فصل) وقال الشافعي كل حيوان يجرم كله فإنه مباح للمحرم قتله إلا السبع وهو التولدين الذئب والنسب وأما الصيد الذي يستباح كله فذلك يجرم على المحرم صيده والدليل على ما نوقله قوله تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما لصيده اسم واقع على كل متوحش يصطاد سواء كان

﴿ قال ما لك سمعت أنه يحكم

على من قتل الصيد في الحرم وهو حلال بمثل ما يحكم به على المحرم الذي يقتل الصيد في الحرم وهو محرم

﴿ ما يقتل المحرم

من الدواب

﴿ حدثني يحيى عن مالك

عن نافع عن عبد الله بن

عمر أن رسول الله صلى

الله عليه وسلم قال

خمس من الدواب ليس

على المحرم في قتلها جناح

الغراب والحدأة والعقرب

والنارة والكلب العقور

مما يؤكل لحماً وما لا يؤكل لحمه وذلك يصح أن يقال اصطاد فلان سبماً كما يقال اصطاد ظليماً ولا يصح أن يقال اصطاد شاة ولا انساناً من جهة القياس إن هذا وحش لا يبتدىء بالضرر غالباً فيوجب الجزاء على من قتله محرماً كالضبع والغلب (فرع) إذا ثبت ذلك كان هذه الأنواع التي يختص بعضها بعمان من الضرر لا يوجد في غيرها فأما الغراب والحدأة فإن مضرهما ليست بهما بخلاف أن يتلأ حدائق الغالب ولكلهما يكثران في الغالب ويقتلن الناس فيأخذان الزواجر والحيوان ولا يمكن الاحتراز منهما لكثرة ما يؤذي بهما من الناس والفأرة تختص بقرض الثياب والمزاوره وفساد الطعام ولا يمكن الاحتراز منهما والعقرب يؤذي بالعقر والقرس والأجاصع ما فيه من القوة على ذلك وإنه إذا اضطر جاع والكلب العقور يؤذي بالعقر والقرس والأجاصع ما فيه من القوة على ذلك وإنه إذا عدا لم يكن يستطاع دفعه فأبج اللحم دفع ذلك بأغتماله وطلب غريمه لأنه إذا كان مستحرراً فقصده لم يستطع في الغالب دفعه

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم الغراب والحدأة قال القاضي أبو الحسن نص النبي صلى الله عليه وسلم عليهما وأنه بذلك على ما عدا أكثر ضررهما من مافي بهما وهذا الكلام يحتاج إلى تأمل لأنه ليس في جنسهما ما يبلغ ضررها لأن أكثر ضررهما ليس لشدة قبيحهما وإنما هو لكثرة ما يؤذي بهما من الناس وطلبهما الغفلة حتى لا يمكن الاحتراز منهما ولا الانفصال عنهما بالابتعاد ما صيدهما وأما الزمخشر والعقبان فانهما نادرا فقرة عن الناس فإن اتفق أن يكون منهما ما يبعد وهو نادر كسائر الحيوان

(فصل) وأما الفأرة فقد قال القاضي أبو الحسن إنه صلى الله عليه وسلم نص على الفأرة ونسبه على ما هو أقوى منها في جنسها وأبسط حيلة وهذا أيضاً من ذلك الباب لأن الفأرة ليست تؤذي بقوة ولا بعتاب وإنما تؤذي باختلاس وسداً ومنه وانفراذ البلتاغ وإزاد ولا نعلم ما ينسبها في جنس أذائها فكيف بما يزيد عليها في ذلك نحو ذلك كلام في العقرب وشبهه عليه من الاعتراض ما تقدم

(فصل) وأما الكلب العقور فقد كرر القاضي أبو الحسن أيضاً أنه نص عليه ونسبه على ما هو أقوى منه في ما هو عدا على طريقته من قال إن اسم الكلب لا يتناول إلا الكلب فلذا نص على الكلب العقور لأجل أذائه ولما كان الاسد والنمر من جنسه وأعظم ضررهما منه كان في ذلك تنبيه عليهما وعلى ما كان من السباع مثلهما وأما من قال إن اسم الكلب العقور يقع على الاسد والنمر فإنه يتناولهما بإباحة

قتل الكلب العقور من جهة النص لأن جهة التنبيه ص **ع** مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خس من الدواب من قتلن وهو محرّم فلا جناح عليه العقرب والفأرة والكلب العقور والغراب والحدأة **ش** قوله صلى الله عليه وسلم من قتلن وهو محرّم فلا جناح عليه على نحو ما تقدم ويحتمل لفظة محرّم أن يكون محرماً بنسب وأن يكون في الحرم خللاً لا تنافيد بين اللفظ بينهما وقدرى ذلك مفسراً من حديث سالم بن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال خس لا جناح على من قتلن في الحرم والأحرام والفأرة والعقرب والغراب والحدأة والكلب العقور **ص** **ع** مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خس فواسق يقتلن في الحرم والفأرة والعقرب والغراب والحدأة والكلب العقور **ش** قوله صلى الله عليه وسلم خس فواسق الفسق في كلام العرب الخروج يقال فسقت المرأة إذا خرجت من قعرها وفسق الرجل إذا خرج عما أمر به من الطاعة وقوم الطريقة وقال القاضي أبو الحسن إنما سماها فواسق لخروجها عما عليه سائر الحيوان بما فيها من الضراوة التي لا يمكن

**ع** وحدثنى عن مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خس من الدواب من قتلن وهو محرّم فلا جناح عليه العقرب والفأرة والغراب والحدأة والكلب العقور **ع** وحدثنى عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خس فواسق يقتلن في الحرم والفأرة والعقرب والغراب والحدأة والكلب العقور

الاحتراز منعا في ما بيننا ولا يكاد أن نرى هي عنه ص **ع** مالك عن ابن شهاب أن عمر بن الخطاب أمر بقتل الحيات في الحرم **ع** ش أمر عمر بقتل الحيات في الحرم لما قدمناه من أن أذاهن لا يمكن الاحتراز منه إلا بابتدائها بالقتل ولو تركت أني أن تبسدي هي لا تبسدت به في وقت نوم أو غفلة فلا يمكن مداقتها مع ما طبعت عليه من أنها لا تنكث من الأذى ولا تنصرف أن لا تعدو وهي شائفة في جنبها ونفر. وروى ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر في غار منى بقتل حية (مسئلة) وأما الزرع فهل يقتلها الحلال في الحرم قال مالك لا بأس بذلك ولو تركت لكثرت وغلبت فجعل مالك رحمه الله أذاها في كثرتها لأن لها ذى بافساد ما تدخل فيه مع أن النبي صلى الله عليه وسلم سبها فاسق غدير أن مالكا كره للحرم بنسك أن يقتلها ومعنى ذلك أنه لا يكون غالباً إلا في البيوت وحيث يقتله ويدفع مضرة الحلال ومدة الأجرام بسيرة والفرق بينه وبين الفأر أن الفأر أكثر أذى وتسلط وأسرع في الفرار والعودة وهذا إنما هو من مالك رحمه الله على وجه الكراهية لأن عائشة رضي الله عنها قالت سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول ما قال سمعته أمر بقتله فلو كانت عائشة رضي الله عنها بمن روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أمره بقتل الفواسق الخس ولم سمعته أمر بقتل الزرع توقف عن قتله حال الأجرام قال مالك وسمعت النبي صلى الله عليه وسلم أمر بقتله فحمل ذلك على حال الإحلال سواء كان في الحرم أو غيره لما قدمنا ذكره (فرع) إذا ثبت ذلك فإن قتلها الحرم فقد قال مالك يتصدق بشئ مثل شحمة الأرض ووجه ذلك أنه يضعف الضرر ابتداءً ويضعف عن التعرز والفرار ولا يكثر في مسافة الأجرام بل لا يوجد إلا نادراً ما يجد في سائر ما غيره فأشبه ساثر الحوام والله أعلم ص **ع** قال مالك في السكب العقور الذي أمر بقتله في الحرم أن كل ما عقر الناس وعدا عليهم وأخافهم مثل الذر والأسد والفهد والذئب فهو السكب العقور فأما ما كان من السباع لا يعدو مثل الضبع والثعلب والحمر وما أشبه من السباع فلا يقتلن في الحرم فإن قتله فداء **ع** ش وهذا كما قال رحمه الله أن كل ما عدا على الناس من هذه السباع وأخافهم وجرت عادته بذلك وعرف من حاله أنه يتسدى بذلك فإن اسم السكب العقور يتناولهم ويقع عليه في اللغة وقد روى ذلك عن أبي هريرة رضي الله عنه وهو من أهل اللسان وإذا كان الأسد والفهر من جميع ما يقع عليه هذا الاسم وذلك السكب والذئب واستمع غير السكب والذئب لما فهمنا من ذلك فإن يستبيع قتل الأسد والفراوى (مسئلة) ولم يختلف قول مالك رحمه الله في الأسد والفهر والفهد أنه يجوز للحرم قتلها واختلف قوله في الذئب فروى عنه ابن عبد الحكم إباحة ذلك ومنعه وجه إباحة قتله لما فيه من الاختلاس وتكرار الضرر والأذى كالعقرب والحلدة لأن اسم السكب العقور يتناولهم فوجب أن يعمل على عموم وجه المنع أنه لا يتسدى غالباً بالعقر والقرص وإنما يفعل ذلك في النادر وعند أفراد بصغار المواشي فأشبه الضبع (مسئلة) وأما قتل صفار الأسد والفهر واليهود وما يجوز قتل كبارها فهل يقتل ابتداء أم لا روى البرقي عن أشهب جواز ذلك وروى ابن المواز عن ابن القاسم وأشهب منع ذلك وجه القول الأول عموم الظاهر وهو قوله صلى الله عليه وسلم والسكب العقور ومعلوم أن النبي صلى الله عليه وسلم يصفه بالعقر لأنه قد عقر وإنما وصفه بذلك بيمينه وهو صفة صفار ووجه القول الثاني أنه حيوان لا يتسدى على الضرر فلا يميز للحرم قتله كالحمر (فرع) فإن قتلها فهل يفديها أم لا قال ابن القاسم لا فدية عليه وقال أشهب عليه الجزاء وجه قول ابن القاسم أنه من جنس مانص وأربع قتله وإنما معنى قتله

• وحدثنى عن مالك عن ابن شهاب أن عمر بن الخطاب أمر بقتل الحيات في الحرم قال مالك في السكب العقور الذي أمر بقتله في الحرم أن كل ما عقر الناس وعدا عليهم وأخافهم مثل الأسد والفهر والفهد والذئب فهو السكب العقور وأما ما كان من السباع لا يعدو مثل الضبع والثعلب والحمر وما أشبه من السباع فلا يقتلن في الحرم فإن قتله فداء



لغيره وعدم آذاه فاذا صيد لم يجب فيه فدية لانه لا يقتل من هذا الجنس فانه لا يجب بقتله فدية ووجه قول اشهب ان هذا منع من قتله لانه لا يقدر الا ان على الابتداء بالضرر فوجب فيه الفدية كالضبع (فصل) وقوله وأما الضبع والغلب والهر وأما شهبان السباع فلا يقتلن المحرم فان معنى ذلك انه من جنس الحيوان المستوحش الذي لا يبدأ بالضرر غالبا بل يفر من الانسان اذا رآه وكان عطاء يقول ان الهر الوحشي سبع عاد وانه يجوز للحرم أن يسهل بالقتل وما قلنا آين ان شاء الله (مسئلة) وروى محمد بن مالك لا يقتل المحرم فردا قال ابن القاسم ولا يقتل خنزيرا وحشيا ولا النسيلا ولا خنزير الماء قال ابن حبيب ولا يقتل الذئب وشبهه من السباع التي لا تؤذى برديتها بالضرر ووجه ذلك ما ذكرناه

(فصل) وقوله فان قتله وداه بريدان من قتل شيئا من هذه السباع التي لا تبدأ بالضرر غالبا من غير أن تعد وعليه فنيته جزاؤه وروى ابن القاسم فممن قتل خنزيرا وحشيا أو نسيا أو خنزير الماء عليه جزاؤه وقال ابن حبيب فممن قتل الذئب عليه جزاؤه وقال الشافعي كل ما لا يستباح ككفان قتله مباح للحرم وغيره الا السبع وقتل من ذكروه ص قال مالك وأما ما ضر من الطير فان المحرم لا يقتله الا ما هي التي صلى الله عليه وسلم الغراب والحياة فان قتل المحرم شيئا من الطير سواهما فداه ش وهذا كما قال انه لا يقتل ابتداء من الطير الا الغراب والحياة لان المنع علم في الطير وسائر الحيوان لقوله تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما ثم خص النبي صلى الله عليه وسلم من اجله الغراب والحياة فبقى باقي الطير على الخطر وايضا فلاننا قد بينا ان مضرتهما التي باءت قتلها لا يشاركهما في اباحة القتل (مسئلة) وقد اختلف قول مالك في اباحة قتلها ابتداء فالظاهر من مذهبه مالك رحمه الله انها مباحة في موطنه وهو الاشهر عنه وقدرى عنه اشهب منع ذلك للحرم وفي الحرم وجه القول الاول انها من الفواشق التي ورد النص بالاحقة قتلها كالغريب والحية ووجه الرواية الثانية انها من سباع الطير فلم تبدأ بالقتل كالعقارب والنسور والاول هو الصحيح لموافقة ظاهر حديث النبي صلى الله عليه وسلم (مسئلة) وأما صفار الغربان فقد قال ابن القاسم يرد بها ان قتلها اذا كانت صفارا لا حركة فيها ولم أر فيها خلافا بيننا ولا أصحابنا وأما وجوب الفدية على قول من رأى الفدية بقتل كبارها فبين وأما على قول من لم ير الفدية بقتل كبارها فانه يحتمل القولين ان قلنا بما تقدم من قول ابن القاسم انه لا جزاء بقتل صفارها ونطينا ذلك بأنه لا يخاف الا أن منها الضرر فذلك منع قتلها وانه مما يخاف ضررها في المستقبل فلا جزاء على قتلها فلا فدية على هذا في صفار الغربان والخدا وان علنا ذلك على مقتضى قول اشهب انه انما يراعى ابتداء ضرره اليوم وفي وجوب الفدية فانه يجب الفدية بقتل صفارها قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه ولا يظهر عندي أن لا فدية في قتلها وقدرى ابن الموازع ان ابن القاسم لا فدية في قتل صفار الحيات والعقارب والله اعلم (نصل) وقوله وان قتل المحرم شيئا من الطير غير ما داه بريدان قتل غير الغراب والحياة من سباع الطير وغير سباعها وداه لا خلاف على المذهب انه لا يجوز قتلها ابتداء ومن قتلها فنيته الفدية فان ابتدأت بالضرر فلا جزاء على قتلها على المشهور من المذهب فمن عذب عليه سباع الطير وغيرها من الوحش وقال اشهب عليه في الطير الفدية وان ابتدأت بالضرر وقال أصبغ من عذب عليه من سباع الطير فقتله وداه بشاة قال ابن حبيب وهذا من أصبغ غلط واحتج ابن القاسم في المبسوط

وأما ما ضر من الطير  
فان المحرم لا يقتله  
الا ما هي التي صلى الله  
عليه وسلم الغراب والحياة  
وان قتل المحرم شيئا من  
الطير سواهما فداه

بأن الإنسان أعظم حرمة من الصيد وإن قتله الإنسان دفعاً عن نفسه فلا شيء عليه والله أعلم

### ﴿ ما يجوز للحرم أن يقتله ﴾

ص مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم بن الحرث التميمي عن ربيعة بن عبد الله بن الهدير أنه رأى عمر بن الخطاب يقرب دبره إلى طين بالسقياء وهو يحرم قال مالك وأنا أكرهه \* ثم قوله رأى عمر بن الخطاب يقرب دبره إلى طين يريد أنه كان يزيل عنه القراد ويلقيها في الطين في حال إحرامه وقد اختلف في ذلك فأجاز عمر وابن عباس وبه قال أبو حنيفة والشافعي وكرهه ابن عمر وسعيد بن المسيب وبه قال مالك والأصل في ذلك منع قتل القمل والقائها عن الجسد فنقول إن هذا حيوان يتولد في جسده حيوان من غير جنسه فلم يكن للحرم طرده عما يختص به من الأجسام كالقمل من جسد الإنسان (مسئلة) وهذا حكم جميع الهوام لا يجوز للحرم قتله إلا ما تقدم ذكره فيلزم الحريم الامتناع من قتل الذباب والنمل والذر والعلمايا والخنافس وبنات وردان والدود والبراغيث والدليل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لا تكسب بن عجرة أن تؤذيك هوامك ثم أباح له أن الله على أن يقتله قتل على المنع من إزالته ما يقع عليه هذا الاسم من غير أذى (فرع) إذا ثبت ذلك فإن الهوام على ضربين ضرب منه يختص بالأجسام ويتولد فيها ويعيش منها مع السلامة كالقراد في أجسام الدواب والقمل في أجسام بني آدم وضرب لا يختص بذلك كالنمل والذر والدود والبراغيث والبعض والذباب والبق فأما ما كان من ذلك من دواب الجسد فلا يقتله المحرم ولا يزيله عن الجسد المختص به إلا لكثرة أذى يظهر فميضه عنه وهل يكون عليه فدية أو أوطاع قال مالك عليه فدية أذى إذا أصاب الكثير منه وإن أصاب اليسير فاطعام شيء من الطعام وقال ابن القاسم في القليل والكثير من ذلك الأوطاع وجه قول مالك رحمه الله الحديث الذي يأتي بعده هذا وهو قوله صلى الله عليه وسلم أن تؤذيك هوامك قال نعم قال حلق رأسك وانسل بشاة أو صم ثلاثة أيام أو أطمع ستمساً كين مدين مدين فوجه الدليل منه أنه إنما أذن له في حلق رأسه وإن كان يصل إلى إزالة الهوام بالفعل والمشط لما كان الواجب بقتل الهوام هو الواجب بحلق الشعر ووجه قول ابن القاسم أنه قتل القمل فلم يجب به فدية غير يسير الطعام أصل ذلك قتل اليسير (فرع) وهل يجري ذلك مجرى الصيد أو يجري القاء التفت لم أر فيه نصاً لأصحابنا \* قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وعندى أنه يحتمل الوجهين أما ما شبهه لقتل الصيد فإنه يحرم عليه قتله في غير الجسم المختص به فلا يجوز له أن يقتل فله ساقطة في الأرض كما يجوز له أن يتلف شعر أسافل في الأرض لما كان محض القاء التفت فلو كان قتل القمل من باب القاء التفت خاصة لجاز أن يقتله على غير جسمه فإن قيل لو كان حكمه حكم قتل الصيد لجاز له أن يلقه عن جسده كما يجوز له أن يلقى الذر عن جسمه والقراد وغير ذلك فالجواب عنه من وجهين أحدهما أنه يحتمل أن يثبت له الحكمان فلم يجوز القاءه من الجسد لما فيه من إزالة التفت ولم يجوز قتله لأنه من باب الاصطياد وقتل الحيوان والوجه الثاني أنه امتنع من طرده عن جسمه لضيق هذا الحيوان فإنه إذا أزيل عن موضع تولده ومكانه اختص به كأن سبب هلاكه الذي يجري مجرى قتله ولذلك قلنا أنه من أزال فرخ صيد عن موضعه ومكانه المختص به كان عليه جزاؤه لأنه عرضة للهلاك ولذلك منعنا من تفرقه بغيره لأن فيه إزالة القراد عن موضع حياته وإن كان البعير لا يرى فيه القاء فتش إلا يمنع من إزالته شعره إلا أننا إذا قلنا

﴿ ما يجوز للحرم أن يقتله ﴾  
\* حدثني يحيى عن مالك  
عن يحيى بن سعيد عن  
محمد بن إبراهيم بن الحرث  
التميمي عن ربيعة بن أبي  
عبد الله بن الهدير أنه رأى  
عمر بن الخطاب يقرب دبره  
إلى طين بالسقياء وهو يحرم  
قال مالك وأنا أكرهه

من باب قتل الصيد وجب أن يمنع وجوب الفدية بقليل ذلك وكثيره كما يمنع وجوبه بتقرب بدالبعير  
وقتل كثير من الهوام وانما يجب في ذلك الاطعام قال محمد بن جعفر بن فضة من طعام وقد كان يجب  
أن يكون له بدل من الصوم وأقل ذلك اليوم الواحد وإذا قلنا أنه من باب القاء التفت فقلت الفدية  
بكتبه دون يسره تحلق الشعر في نصف شعرة أو شعرات يسيرة فلا فدية عليه وانما عليه اطعام ومن  
حلق رأسه أو كثير من شعره فعليه الفدية (مسئلة) وأما الحلو والفراد والحنان فهي من دواب جسم  
البعير فليس للحرم أن يلقيه لمأذكرناه لأن ذلك سبب هلاكه الآن يرى من البعير اضراراً من  
كثرة ذلك واستضراره بها فيزيلها عنه ويطعم كما يجوز له أن يلقى القمل عن جسده إذا أضر ذلك به  
(فصل) وأما ما ليس من دواب الجسم كالبراغيث والبعوض والبق والذروا نمل والذبابة فيجوز  
للإنسان طرحه عن جسده لأنها ليست من دواب جسده وكذلك يجوز له أن يطرح عن جسده  
القراد والحلم والحنان إلا القمل خاصة ويطرح عن بعيره العلق وسائر الحياتن إلا القراد وما كان  
من دواب جسده ولا يقتل شيأ من ذلك فإن قتله فقد قتل ما لا يطعم وقال مرة أحبا إلى أن يطعم وإن  
ابتدأ الإنسان شيأ من ذلك بالضرر فقتله فقد قتل ما لا يطعم من دواب جسده ولا يشترى  
أن يطعم شيأ وكذلك الخنزير ووجه ذلك أن ضررها يسير فطرحها يقوم مقام قتلها في دفع أذاها  
ص **عن مالك عن علقمة بن أبي علقمة عن أمه أنها قالت سمعت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم**  
**تسأل عن الحرم أن يحل جسده فقال نعم فذكره** (وليس ذلك قالت عائشة) ولوربطت بداء ولم أجد  
الأرجل لحككت **عن** قولها فلا يحل ككته وليس ذلك بداءه لا يتق من قتل شيء من القمل ولا تنف  
شئ من الشعر لأنه من شئ المادة قتل القمل بمثل هذا لأنه يزول عن موضعه من الجسد في غيره لشدة  
الحك في ظاهر جسده وما لم يحس منه على الحرم اتيان شئ من المخلوط عليه فهو مباح وقد قال مالك  
لأبأس أن يحل الحرم ما يرى من جسده وفروحه وإن أدى جلده نقص على الباحة ما يرى ويحتمل أن  
يكون ما لا يرى ممنوعاً عنه لجواز أن يزول منه بحكة فلا يسقطه إلى الأرض ولذلك قال من رواية  
اسماعيل بن أبي أويس عنه يحل الحرم رأسه حكة فيقال يقتل به شئ من الدواب قال القاضي أبو  
الوليد رضي الله عنه وعندي أنه يتوق شيأ آخر وهو ما ينتفش من أفراسه عن اسماعيل عن مالك أيضاً  
أن الحرم يحل جسده ما بدله إذا لم يكن في جلده شئ من الدواب إن كان يرى في ظاهره فلا فقد  
زوي ابن نافع عن مالك لأبأس أن يحل موضعه ولا يعتمد طرحتها ولا قتلها فلي هذه الرواية الفرق  
بين الجسد والرأس إن ما في الجسد من القمل يبدو له ويظهر إليه وما في الرأس مضاف موافقة المخلوط  
بالألف في ولا يعلم له وقد قال مالك في المختصر المغير يحل الحرم ما يرى من جسده وإن أدى فعل

هذا الفرق بين رأسه وما لا يرى من جسده

(فصل) وقولها ولوربط بداء ولم أجد الأرجل لحككت تريد اسباحة قوة ذلك في نفسها حتى  
إنها لو منعت حل جسمها بداءها وأمكنها أن تحل ذلك برجلها لم تفلت مع عدم الفرق بالحلم والرجل  
وإن من يلزم ذلك برجله لا يكاد يصل ما يأتي من إزالة حيوان عن موضعه أو تنفش من جسده  
ص **عن مالك عن أيوب بن موسى أن عبد الله بن عمر نظر في المرأة لشكو كان بعينه وهو**  
**محرم** **عن** قولته نظر في المرأة لشكو كان بعينه يريد أنه استباح ذلك لهذه العلة ويحتمل أن  
يكون أخبران بسبب نظره فيها كان لشكو عينيه لأنه ليس في النظر في المرأة ما يمنع من أجل  
الاحرام لأن نظر الإنسان إلى جسده كسباح له في حال احرامه وفي العتية من رواية أشهب عن مالك

عن وحديثي عن مالك عن  
علقمة بن أبي علقمة عن  
أمه أنها قالت سمعت عائشة  
زوج النبي صلى الله عليه  
وسلم تسأل عن الحرم  
أن يحل جسده فقال نعم  
فذكره ولوربط بداء  
لم أجد الأرجل  
لحككت **عن** وحديثي  
عن مالك عن أيوب بن  
موسى أن عبد الله بن عمر  
نظر في المرأة لشكو كان  
بعينه وهو محرم

انه كره للحرمة ان تنظر وجهها في المرأة ومعنى ذلك والله اعلم مارواه محمد عن مالك انه قال انما ذلك خيفة ان ترى شفا فاصطحه وليس من شأن المحرم نسوية الشعر ومن فعل ذلك فلا شيء عليه ويستغفر الله ووجه ذلك ما قد مناه من انه ليس من محظورات الاحرام وانما يخاف عليه ان الله يمتحن من الشعر فليستغفر الله لتعرضه لذلك

(فصل) وقوله لشكو كان بعينه يقتضى ان نظره في المرأة كان لاجل ذلك وقد يحتمل أن يكون ذلك على وجه التسبب ويحتمل أن يكون هو معنى الاباحة وقد روى محمد عن مالك ليس من شأن المحرم النظر في المرأة الا من وجع ومعنى ذلك ان النظر في المرأة انما يكون غالباً لصلاح الوجه وتزينه وازالة ما فيه من شعث وذلك من ممنوعات الاحرام فاذا نظره لوجع به فلا بأس بذلك لانه قد قصد به ما هو باجابه ص **●** مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يكره أن ينزع المحرم حلة أو فرادة عن بغيره قال مالك وذلك أحب ما سمعت الى في ذلك **●** ش قوله كان يكره أن ينزع المحرم حلة

أو فرادة عن بغيره على حسب ما تقدم لانه حيوان لا يجوز للحرم قتله وفي ان الله عن جسم البعير تعرض هلاكه واختار مالك قول عبد الله بن عمر على قول ابيه للدليل الذي دل على حتمه وأدخل القولين جميعاً لتعرضهما للجنس من بعده وهذا غاية النصح والانصاف رضى الله عنه وأرضاه

ص **●** مالك عن محمد بن عبد الله بن أبي مريم انه سأل سعيد بن المسيب عن نظره انكسر وهو محرم فقال سعيد اقطعه **●** ش سؤاله سعيد بن المسيب عن نظره انكسر وأمر سعيد بقطعه يدل على انه بقي متعلقاً بتأدي به فأمره سعيد بن المسيب بقطعه وقد رواه ابن وهب أخبرني مالك

عن عبد الله بن أبي مريم قال انكسر نظري وأنا محرم فقتلني فاذني قال فذهبت الى سعيد بن المسيب فسألته فقال اقطعه يريد انكسر نظري ولا يرديكم العسر ففعلت وذلك ان قطع النظر ممنوع للحرم لانه من اماطة الاذى والقاء الثقب المعتاد بطول السفر والاحرام فان قطعه

فان ذلك على ضربين أحدهما أن يقطعه للضرورة والثاني أن يقطعه لغير ضرورة فان قطعه للضرورة فان ذلك أيضاً ينقسم على قسمين أحدهما أن يقطعه للضرورة مختصاً بالنظر والثاني أن يقطعه للضرورة غير مختصاً بالنظر فأما الضرورة المختصة بالنظر فكل ما ذكرناه ان ينكسر النظر

فيبقى متعلقاً بتأدي به فهذا يقطعه ولا شيء عليه في ما ذكرناه ولا يعلم فيه خلافاً في المذهب ما اقتصر على قطع ما يتأدى به فان قطع أكثر من ذلك افتدى رواه ابن وهب عن مالك ووجه ذلك أنه بما زاد على إزالة الضرر تعد فتزعم بذلك الفدية (مسئلة) وأما ان كان الضرر من غير سبب النظر مثل أن يكون بأصابه قروح فلا يقدر على مداواتها الا بتقليم أظفاره فانه يقلعها

ويغتدى قال مالك ووجه ذلك ان الضرورة تنجم له تقليم الأظفار الا أنه لما لم يكن الضرر من جهة الظفر لزمه الفدية لانه قلعه غير مستغنى بها ولا حارجه عن هيبها وأصل خلقها

(فصل) وأما الضرب الثاني وهو أن يقلع أظفاره لغير ضرورة فانه من تكسب المحظور فيجب عليه بذلك الفدية سواء فعل ذلك عامداً أو جاهلاً أو ناسياً ووجه ذلك انه من اماطة الاذى المعتاد والقاء الثقب وذلك محظور على المحرم كخلق الرأس (مسئلة) ومن قلم ظفره يفتدى **●** قال القاضي أبو الوليد رضى الله عنه وذلك عندى من قلم أظفار رجله قال ابن القاسم ومن قلم ظفره واحدة

فعلية الفدية وكذلك قال مالك الذين قص ظفرين وان قص ظفراً من كل يدا فتدى قاله أشهب حيوان قلم ظفر واحد انى المدونة ان اماط بهتة اذى فليفتدى ولا فيلطم شيئاً من طعام ومعنى اماطة الاذى

● وحدثنى عن مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يكره أن ينزع المحرم حلة أو فرادة عن بغيره قال مالك وذلك أحب ما سمعت الى في ذلك ● وحدثنى عن مالك عن محمد بن عبد الله بن أبي مريم انه سأل سعيد بن المسيب عن نظره انكسر وهو محرم فقال سعيد اقطعه

ربما أن ينفع بتقلبه المنفعة المعتادة في تقليم الأظفار واماطة الأذى في تقليم الأظفار على ثلاثة  
أضرب أحدها أن يزيل عن نفسه خشونة طول أظفاره أو أكثرها والثاني أن يلقح من طول  
ظفر فيقلبه فهذا أمان عنه به أذى معتادا والثالث أن يمدداوة فروج بأصابعه أو ببعضها  
ولا يشكر من ذلك إلا ينقص أظفاره فهذا أمان به به أذى لا يمتنع بأظفاره ص **س** وسئل مالك  
عن الرجل يشك أن أذنه يقطر في أذنه من اللابان التي لم تطيب وهو محرم فقال لا أرى بذلك بأسا  
ولو جعله في فيه لم بأسا **س** وهذا كما قال وذلك أن استعمال الدهن الذي ليس بمطيب  
يكون في ثلاثة مواضع أحدها أن يستعمله في باطن جسده فإن لا يظهر منه كتحطيره في الأذن  
والاحتساعط والمضمضة فان هذا كله جائز للحرم أن يفعله ولا شيء عليه فإنه بمنزلة أكله وهو  
الذي ذكره مالك رحمه الله والثاني أن يستعمله في ظاهر جسده غير باطن يده وقدميه فإن فعل  
فهذا ممنوع فعله الفدية عند مالك وجميع أصحابه قال ابن حبيب وقد روي بإحسان ذلك به أخذ  
اليث وجه قول مالك أنه أزاله شعلا به ما يفعل للحي والالتنظف كالتنظف في الحمام (مسئلة)  
ولو دهن به عضوا من جسده وجبت عليه الفدية وإن لم يعم جميع جسده ما إذا كان الذي دهنه من  
جسده موضعها بال فإن لم يكن الأشياء سيرا بالاله فلا شيء عليه لأن التجميل والتنظف وإزالة  
الشعث لا يحصل بذلك (مسئلة) وإن دهن بطون قدميه أو يديه لشقوقهما فلا بأس بذلك  
وإن فعل ذلك لغيره فدية وجه ذلك أنهم ما ظاهرا أن ظهور سائر الأعضاء فإذا لم يقصد  
بهنهما دفع مضرة فلا غرض في ذلك غير تحسين ظاهر الجسد وإزالة الشعث فوجب بذلك  
الجزء وإن قصد بذلك دفع المضرة أو القوة على العمل فلا فدية في ذلك لانهما وإن ظهرا فانهما  
باطنان من ظاهر الجسد ويحتمل بالعمل وبذلك فإسائر الأعضاء من الجسد والله أعلم ص  
**س** قال مالك ولا بأس أن يبط المحرم خراجه ويقطع عرقه إذا احتاج لذلك **س** وهذا  
على ما قال لأن الاحرام لا يتعلق بقطع شيء من جلد جسده وإنما ذلك ممنوع لغير حرمة الإنسان وهو  
مباح للضرورة كالحجامة وقد احتجهم النبي صلى الله عليه وسلم وهو محرم بلحي جل ومن هذا  
المعنى يبط خراجه وقطع عرقه ما حجة إلى ذلك وقد شرط مالك رحمه الله الحاجة إلى ذلك

### الحج عن يمينه عنه

ص **س** مالك عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن عباس قال كان الفضل بن عباس  
رديف رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاءته امرأة من خثعم تستفتيه فجعل الفضل ينظر إليها وتظفر  
اليه فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يصرف وجه الفضل إلى الشق الآخر فقالت يا رسول الله إن  
فرصة التي في الحج أدركتني في شيخا كبيرا لا يستطيع أن يثبت على الراحلة أفأحج عنه قال نعم  
وذلك في حجة الوداع **س** قوله كان الفضل رديف النبي صلى الله عليه وسلم يريد من المزدلفة  
غداة النحر وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم أُرِد في أسامة من عرفة إلى المزدلفة ليلة النحر ثم  
أُرِد في الفضل من المزدلفة غداة يوم النحر فجاءته امرأة من خثعم تستفتيه فجعل الفضل ينظر إليها فيعمل  
أن تكون قد فسدت على وجهها أو بلقان المحرمة يجوز لها ذلك المعنى السرا لأنه كان يبدو من وجهها  
ما ينظر إليه الفضل

ما ينظر إليه الفضل

(فصل) وقوله فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يصرف وجه الفضل إلى الشق الآخر يريد

وسئل مالك عن الرجل  
يشك أن أذنه يقطر في  
أذنه من اللابان التي  
لم تطيب وهو محرم  
فقال لا أرى بذلك بأسا  
ولو جعله في فيه لم بأسا  
بأسا قال مالك ولا بأس  
أن يبط المحرم خراجه  
ويقطع عرقه ويقطع عرقه  
إذا احتاج لذلك

**س** الحج عن يمينه عنه  
حدثني يحيى عن مالك  
عن ابن شهاب عن سليمان  
بن يسار عن عبد الله  
بن عباس قال كان  
الفضل بن عباس رديف  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فجاءته امرأة من  
خثعم تستفتيه فجعل  
الفضل ينظر إليها وتظفر  
اليه فجعل رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يصرف

وجه الفضل إلى الشق  
الآخر فقال يا رسول الله  
إن فرصة التي في الحج  
أدركتني في شيخا كبيرا  
لا يستطيع أن يثبت  
على الراحلة أفأحج عنه  
قال نعم وذلك في حجة  
الوداع

بذلك منع من النظر إليها رأى من قصده إلى ذلك ولم ينقل أنه نهى المرأة عن النظر إلى الفضل ولا صرف وجهها إلى الشق الآخر وإن كانت المرأة ممنوعة من النظر إلى الرجل بمعنى تأمل محاسنه والنظر إلى جماله وقد قال تعالى قل المؤمنين بغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم وقال تعالى ونزل للمؤمنات بغض من أبصارهن ويحفظن فروجهن ويحتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم ترك ذلك لما احتل نظرها إلى وجهه أنه لم يكن إلا لسؤالها عن مسئلتها إذ كانت من النبي صلى الله عليه وسلم في جهة يتضامن نظر دافكان نظرهما إلى تلك الجهة مقصدا جازا فترك الإنكار عليها لذلك والفضل لم يكن لنظره إلى جهة مقصود جاز ظاهر غير تأملها ويحتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم اجتزا بصرف وجه الفضل إلى الشق الآخر لأن ذلك يمنع نظر المرأة إلى شيء من وجه الفضل فكان في ذلك منع الفضل من النظر إليها منعاً لها من النظر إليه ويحتمل أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم اجتزا بمنع الفضل من النظر إليها لما رأى أنها لم تنظرها بذلك منع نظرهما إليه لأن حكمها في ذلك حكمه ولعلها بصرف وجه الفضل فهمت ذلك فصرفت وجهها أو بصرفها عن النظر إليه (فصل) وقوله يا رسول الله إن فرينة أتتني في الحج أدركت أبي شيخاً كبيراً يقتضى إلحاح من الفروض التي فرض الله على عباده والأصل في ذلك قوله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً والحج في كلام العرب القصد يقال حج بفتح حاء بفتح الحاء والحج بكسرهما هو الاسم الآن الشرع قد ورد بتخصيص هذه اللفظة واستعمالها في قصد مخصوص إلى موضع مخصوص في وقت مخصوص على شرائط مخصوصة وإنما يجب مرة في العمر ولا خلاف في ذلك واختلف أصحابنا في وجوبه على الفور أو التراخي فذهب القاضي أبو محمد إلى أنه على الفور وبه قال أبو حنيفة وقال القاضي أبو بكر هو على التراخي وهو مذهب الشافعي قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وهو الاظهر عندي وقال ابن خزيمة أنه مذهب المخاربه من أصحابنا ولنا في المسئلة طريقان أحدهما أن يدل على أن الأمر على التراخي والثاني أن يدل على المسئلة نفسها فأما الدليل على أن الأمر على التراخي فهو أن لفظة الفعل ليست بمقتضية للزمان إلا بمعنى أن الفعل لا يقع إلا في زمان وذلك لاقتضاءها للعال والمكان ثم ثبت وتقرر أن له أن يأتي بالأمر به في أي مكان شاء وعلى أي حال شاء فكذلك أنه أن يفعله في أي زمان شاء وأما الدليل على نفس المسئلة فيبار وي أن ضام بن ثعلبة حين ورد على النبي صلى الله عليه وسلم قال الله أمرك أن تصح هذا البيت قال نعم وأما ورد عليه في سنة خمس ثم أتى النبي صلى الله عليه وسلم إلى سنة عشر ودلنا من جهة القياس أن كل وقت لا يكون بتأخير الإحرام إليه قاضياً فإنه لا يكون بتأخير الإحرام إليه عاصياً كالتأخير إلى الثمان من عشر ذي الحجة (فرع) إذا قلنا أنه على التراخي فإن القائلين بذلك اختلفوا فظاهر قول القاضي أي بكرانه يجب على ظنه إذا غلب الفوات فإن أخرجه عن ذلك عصى وإن أخرجه من المنية فجاء قبل أن يغلب على ظنه الفوات فليس بعاص وقال بعض أصحاب الشافعي أنه لا يجوز له التأخير بشرط السلامة فإن مات قبل الأداء تبين أن العصيان قد وقع بتأخيره وإذا قلنا أنه على الفور فاختلف أصحابنا فقال القاضي أبو الحسن أنه إذا أخرجه عن أول علم فهو قاض لا مؤد وقال غيره لا يكون قاضياً مادام حياً وإنما يكون القضاء عنه بعد موته إن حج عنه أحد (فصل) وقوله إن فرينة أتتني في الحج أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يثبت على الرحلة إلى أن أذن له في الحج عنه دليل على اعتبار الاستطاعة في وجوب أداء الحج أو في الحج وله شرط

وجوب وشروط أداء فائس ووجوبه في البلوغ والعقل والحرية والاستطاعة وأما شرط  
الاداء ففي الاستطاعة ولا يجزئ شرط أربعة وهي البلوغ والعقل والحرية والاسلام فأما الحرية  
والبلوغ فانه لا يجب الحج مع تمام أحدهما ولا يصح فرضه ولكنه يصح نفيه مع عدمها وأما العقل فلا  
يجب مع عدمه ولا يصح نفيه ولا فرضه وأما الاسلام فانه يجب معه على قول جماعة أصحابنا غير محمد بن  
خويزنمدا فانه قال لا يجب مع علمه وانفقوا على انه لا يصح مع عدمه نفيه ولا فرضه

(فصل) اذا ثبت ذلك فان الاستطاعة هي الاستطاعة على الوصول الى البيت من غير خروج عن  
عادة وذلك يختلف باختلاف أحوال الناس فمن كانت عادته السفر ماشيا واستطاع أن يتوصل الى  
الحج بذلك لم يزمه الحج وان لم يجد راحلة ومن كانت عادته سؤال الناس وتسكنهم وأمكنه التوصل  
بها لم يزمه الحج وان لم يجد زادا ومن كانت عادته الركوب والقي عن الناس وقدر عليه في التوصل  
الى الحج أحدهما لم يزمه الحج خلافا لأبي حنيفة والشافعي في قولهما ان الاستطاعة الزاد والراحلة  
دون غيرهما وقد رآه ابن عبيدوس في مجموعته عن سحنون وهو الظاهر من قول ابن حبيب  
ودليلنا قوله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا ولم يخص زادا ولا راحلة فان  
قيل فله صلى الله عليه وسلم قد فسر ذلك بقوله في الزاد والراحلة فالجواب أنا لانفسنا الاستطاعة  
غير مفسرة فتحتاج الى تفسير وانما هي عامة فربما دخلها التخصيص ولو كان ما ذكرتموه من  
الحديث صحيحا لكان بعض ما يخص به الآية وأن يكون بعض ما استطاع به في حق بعض الناس  
دون بعض كالصحة في حق المريض ولذلك قال المخالف في هذه المسئلة ان المريض ليس بمستطيع  
وان وجد الزاد والراحلة ولذلك قالت الخنعية ان أباها لا يستطيع أن يثبت على الراحلة ففعلت  
من الاستطاعة الشباب والقوة على الثبوت على الراحلة ولم يترك ذلك عليها النبي صلى الله عليه  
وسلم فثبت ان الاستطاعة معاني غير الزاد والراحلة من الصحة والقوة والسبل الذي لا استطاع معه  
الثبوت على الراحلة وغير ذلك من أسان الطرق ولذلك قال المخالف لنا في هذه المسئلة ان أهل الحرم  
وأهل المواقيت لا يعتبر في حكمهم الزاد والراحلة ودليلنا من جهة القياس أن هذا استطاع للحج  
من غير خروج عن عادة فزعمه الحج كالواجب للزاد والراحلة

(فصل) والذي لا يستطيع أن يثبت على الراحلة لا يجوز أن يكون ذلك لأمر عارض أو لأمر  
نابت فان كان لأمر عارض رجو برأه وزواله كالأمر اض المعتادة فان هذا ينتظر البرء ويؤدى  
الحج فاما ان كان لأمر ثابت عنه كالهرم والامانة فهو الذي هي المحضوب ولا يزمه عندنا الحج وان  
وجد المال وأمكنه أن يحمل من حج عنه وقال أبو حنيفة والشافعي هو مستطيع بزمه أن يخرج  
غيره يؤدى عنه الحج فان كان مصرا فان أبا حنيفة يقول لا يزمه الحج وقال الشافعي ان وجد من  
يدليه الطاعة من ولد أو أخ أو عبد أعقبه فانه يزمه الحج بهذا هذه الطاعة والدليل على ما نقوله  
قوله تعالى وبه على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا فالآية وردت مفيدة لمن يستطيع  
السبل الى البيت فمن لم يستطع السبل اليه لم يتناوله الآية والاستطاعة صفة موجودة بالمستطيع  
كالعلم والحياة واذ لم توجد به استطاعة فليس بمستطيع فلم يجب عليه حج ودليلنا من جهة القياس  
أن هذا مكلف لم يجب عليه أن يحج غيره من نفسه بأصل الشرع أصل ذلك الصحيح امامه فاحتج  
من نص قولهم يقول الخنعية بالحديث المروي ان فرض الله على الحج أدركت في شبيها كبيرا  
أعجزت أن الحج افترض على أبيها في حال كبره ومجهره عن أن يثبت على الراحلة وأقره النبي صلى الله

عليه وسلم على ذلك وإذا ثبت هذا الحديث وجوب الحج عليه وصح أنه لا يمكنه أن يباشره بنفسه  
علمنا أن الواجب عليه بذلك استثناء غيره . والجواب أن الانسلاخ إنما أراد أن فرض الحج يتعلق  
بأبها وانما أراد أن فرض الحج على المستطيعين زلوا وبها شيخ كبير لا يستطيع أن يثبت على  
الراحلة وكذلك رواه سفيان بن عينة عن الزهري فقال ان فرض الله في الحج على عباده أدركت  
أبي شيخا كبيرا لا يسقط على الراحلة فبين بذلك ان المراد توجبه فرض الحج على الناس وقد  
شرط فيه الاستطاعة وهذا غير مستطیع فلم يتوجه فرضه اليه واستدلوا بما رواه عبد العزيز بن أبي  
سلمة في هذا الحديث انها قالت هل يقضى عنه أن أحج عنه قال صلى الله عليه وسلم نعم قالوا فوجه  
الدليل من هذا الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قد قال له انم ومعه انه يقضى عنه حجها ولو لم  
يكن عليه حج لما قضت عنه شيئا كما لا تقضى عنه ما لا يجب عليه من صلاة ولا صوم والجواب أن الانسلاخ  
أن القضاء لا يكون الا في الواجب فلهذا لم يقضى عنه ما وجب مثله على غيره فليحقق ذلك بحالة  
من قد وجب عليه الفرض فاداه لان حاله أن كل من حاله من لم يجب عليه ولم يؤده . ولذلك ترى ابن  
عباس ان رجلا قال يا بني الله ان في مات ولم يصح . فأحج عنه . قال أرايت لو كان علي أبيك دين  
أ كنت قاضيه نعم قال فدين الله أحق أن يقضى ولا خلاف انه من لم يكن معه ما يقضى به دينه انه  
لا يجب ذلك عليه ولا يجب على ابنه أن يؤديه عنه إلا أن الابن إذا أراد إلحاق أبيه بحال من أدى دينه  
كان ذلك أفضل ( فرع ) إذا ثبت انه لا يلزمه أن يصح عن نفسه فانه يكره أن يستأجر من يصح  
عنه فان فعل ذلك لم يفسخ قاله الشيخ أبو القاسم في تفريره وقال القاضي أبو الحسن يجوز ذلك  
في الميت دون المعصوب . وقال ابن حبيب قد جاءت الرخصة في ذلك عن الكبير الذي لا ينضى ولم  
يصح وعن الميت انه جائز لانه أن يصح عنه وان لم يوص . ويجزئ ان شاء الله تعالى ( مسألة ) الاعمى  
الذي يبعد من يديه السبل ويقدر على الوصول الى البيت يجب عليه الحج وبه قال الشافعي وقال أبو  
حنيفة انه أن يصح غيره عنه إذا كان له مال والالم يجب عليه كالمعصوب والدليل على ما نقوله قوله  
تعالى . ولتعمل الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا وهذا قد استطاع السبل فوجب عليه الحج  
ودلنا من جهة القياس ان هذا قد رعى أن يصح بنفسه من غير مشقة فلم يجز له أن يستنيب فيه غيره  
كالبعير ( مسألة ) وأما الحج في البحر فالظاهر من المذهب ان الحج واجب على من لا سبل له  
غيره وبه قال أبو حنيفة وهو أحد قولي الشافعي وله قولان انه لا حج عليه . وقال القاضي أبو الحسن  
ان كان بحرا مونا يكثر سلوكه للتجارات وغيره فانه لا يسقط فرض الحج وان كان بحرا غوفا  
تندربه السلامة ولا يكثر ركوب الناس له فان ذلك يسقط فرض الحج . وقد روى ابن القاسم عن  
مالك في المجموعة انه كره الحج في البحر الا لثل أهل الاندلس الذين لا يجدون له طريقا غيره . واستدل  
على ذلك بقوله تعالى . وأذن في الناس بالحج ياتوك رجلا وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عبق  
ولم يذكر البحر . قال معنوني في غير المجموعة ولا يلحق الناس فيه من المعجز ما يعجز عن كثير من  
أحكام الصلاة . قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وهذا اعندي فيه نظر لان الجهاد في البحر  
لا خلاف في اباحته وقد وردت في ذلك أحاديث ذكرناها في كتاب الجهاد قال الله تعالى . ورمى الفلك  
موانئهم . ولتبتغوا من فضله فامتن علينا بذلك وهذا يدل على اباحته على ما فيه من منع كثير من أحكام  
الصلاة وإذا جاز ذلك في التجارات فيأبى يجوز في أداء الفرض مع ذلك إلى وأحرى وقد أجمع لنا السفر  
في البر وموانئهم فيها الماء وان كان يتعدى فيها كثير من أحكام الطهارة التي مقصودها الصلاة



( فصل ) وقوله فأحج عنه سؤال منها عن صحة النيابة في الحج فقال صلى الله عليه وسلم ذلك يقتضي صحة النيابة في الحج والعبادات على ثلاثة أضرب عبادة مختصة بالمال كالزكاة فلا خلاف في صحة النيابة فيها وعبادة مختصة بالجسد كالصوم والصلاة فلا خلاف في أنه لا تصح النيابة فيها ولا خلاف في ذلك لعلمه الأمايرى عن داود أنه قال من مات وعليه صوم يصوم عنه وليه وعبادة لها تعلق بالبدن والمال كالجهاد والحج فقد أطلق القاضي أبو محمد أنه تصح النيابة فيها وقد ذكره ذلك مالك رحمه الله قال ولا يحج أحد عن أحد ولا يصلي أحد عن أحد ولا يرى أن الصدقة على الميت أفضل من استئجار من يحج عنه إلا أنه أن أوصى بذلك نفذت وصيته وقال القاضي أبو الحسن لا تصح النيابة وإنما الميت المحجوج عنه نفقته أن أوصى أن يستأجر من ماله على ذلك وإن تطوع عنه بذلك أحد فله أجر الدعاء وفعله وهذا وجه انتفاع الميت بالحج قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه والفى عندي أن المسئلة في المذهب على قولين غير أن القول بصحة النيابة أظنه مما يدل عليه أن مالك قال فيمن أوصى أن يحج عنه بعد موته نفذ ذلك ولا يستأجر إلا من قد حج عن نفسه وقال أيضا لا يصح عنه صيرة ولا عباد ولا مكاتب ولا معتق بعضهم ولا مدبر ولا أم ولد فلو أن الحج على وجه النيابة عن الموصى لما عتبرت صحة البائس للحج وأما ما يدل على قول القاضي أبي الحسن يمنع النيابة فيأمرى عن مالك وقد سئل مالك عن الحج عن الميت فقال أما الصيام والصلاة والحج عنه فلا يرى ذلك ففرق بينه وبين الصلاة والصوم وقال في المدونة يتطوع عنه بغير هذا أحب إلى يهدي عنه أو يصدق عنه أو يعق عنه ففاضل بينها وبين النفقات ( مسئلة ) إذا ثبت ذلك فقد جوز مالك الاستئجار على الحج وجوزته الشافعي ومنع منه أبو حنيفة والدليل على صحة ما نقله أن هذه عبادة لها تعلق بالمال فصحت النيابة فيها بالإجارة كالزكاة ( فرع ) إذا ثبت ذلك فهي أوجه تكون النيابة قال القاضي أبو محمد لسناني بصحة النيابة أن الفرض يسقط عنه بصحة الغير وانما يرد بذلك التطوع فذهب إلى أنه تصح النيابة في نقله دون فرضه وهذا فيه نظر لأنه قد قال مالك لا يستأجر للحج عبد ولا مكاتب ولا مدبر والنفل يصح من هؤلاء كباصح من الحر ( فرع ) فإن قلنا أن الاستئابة غير مكروهة على ما ذهب إليه ابن حبيب فوجه الحديث بين أن قلنا أن الاستئابة مكروهة فيحتمل أن يكون أبو هاتفي عن وصيته بذلك وإن لم يكن في الحديث ما يدل عليه إلا أنه قد ورد في حديث موسى بن سلمة عن ابن عباس أن السؤال كان عن ميت

ما جاء فبين  
أحصر بعدو  
حدثني يحيى عن مالك  
قال من حبس بعدو  
بينه وبين البيت فإنه  
يجل من كل شيء وبغير  
هدية وبما قرأه سمعت  
حبس وليس عليه قضاء

ما جاء فبين أحصر بعدو

ص قال مالك من حبس بعدو لخال بينه وبين البيت فإنه يجعل من كل شيء وبغير هدية ويحلق رأسه حيث حبس وليس عليه قضاء ش وهذا كما قال أنه من حبس بعدو عن أن يصل إلى البيت وذلك ما يكون في الحج بأحد وجهين أحدهما أن يتنق بقاءه واستيطانه لقوته وتكرره واليأس من إزالته فإن ذلك يكون حبسا ويجل حيث حبس وإن كان بينه وبين وقت الحج مقدار ما هم أن يزلوا العدو ولا يدرك الحج والوجه الثاني أن يكون العدو مجرأ زواله فهذا لا يكون محصورا حتى يبقى بينه وبين الحج مقدار ما يعلم أنه إن زال العدو لا يدرك فيه الحج فيعمل حينئذ عبدان القاسم وابن الماجشون وقال أشهب لا يجعل من أحصر عن الحج بعدو حتى يرمي الصر ولا يقطع التلبية حتى

يروح الناس الى عرفة وجهه قول ابن القاسم ان هذا وقت يأمن من اكمل حجه بعد تغلب فجاز  
له ان يجعل فيه أصل ذلك يوم عرفة وجهه قول أشهب أن عليه أن يأتي من حكم الاحرام بما يمكنه  
والتزامه له الى يوم النحر الوقت الذي يجوز للحاج التحلل بما يمكنه الاتيان به فكان ذلك عليه  
والقول الاول عندي أظهر (مسئلة) وأما في العمرة فقال ابن الماجشون بغيره ويتبرص ما رجا  
زوال العدو ما يضرب الانتظار به فان لم يرج زوال العدو الا في مدة يلحقه بها الضرر حل وهو مثل  
الحج وقول ابن الماجشون هذا في العدو الذي يرجى زواله وأما العدو الذي لا يرجى زواله  
كالمستوطن ونحوه فان كان ترجى اباحته للطريق فان التوقف في ذلك وعاولته يعبرى عندي  
بمجرى ما زواله ومحاولته ذلك وان لم يرج زواله ولا اباحته للطريق جاز الاحلال بنفس ظهوره  
وتغلبه ومنعه والله أعلم

(فصل) وقوله لغال يبتدو بين البيت الاحصار لا يكون الاعمال التي تنسك الابه وهو في العمرة  
البيت والسعي بين المعاف والمروة وفي الحج مع ذلك عرفه فان أحصر بعد الوقوف بعرفة عن مكة فانه  
يأتي بالمناسك كلها وينتظر ايلها فان زال العدو وأمكنه الوصول الى البيت طاف والاحل وانصرف  
لان عليه أن يأتي من نسكه بما يمكنه وما حصر عنه يحل وجاز له تركه كما يجوز له ترك جميع النسك  
فان دخل مكة فأحصر عن الوقوف بعرفة فقال ابن الماجشون ليس له أن يفعل دون أن يطوف  
بالبيت ويسعى ويؤخر الحلاق فان ينس من زوال العدو أو طال انتظاره بمقدار ما يدرك به الضرر  
حلق ويحل لان التحلل متى ما حصره ترك ما منع منه جائز وعليه أن يأتي من النسك بما قدر  
عليه لانه قد ناله بالاحرام له وله اذا تحلل حكم الحاج لا حكم المعمر قاله ابن الماجشون ووجه ذلك  
أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أحصر بالمدينة نحره هديه وحلق وكذلك فعل سائر أصحابه من كان  
معه هدى نحره وحلق ومن لم يكن معه هدى حلق فأتى كل واحد منهم من النسك بما يمكنه ومن  
جهة المعنى انه أحرم بالحج ولم يفته وانما غسل عمله للعمرة وانما عمله للحج وقد كان يحكم له بتمام حجه  
دون أن يطوف ويسعى وقد طاف ويسعى (مسئلة) ومن أهل من مكة بالحج فقال العدو بينه وبين  
عرفة فحل وينصرف وليس عليه طواف ولا سعي لان طواف الورد ساقط عنه وطواف  
الافاضة لا يكون الا بعد الوقوف بعرفة وانما عليه أن يأتي من العمل بما منع منه بالحصر  
(مسئلة) ولو أحصر بعد الاحرام وقبل الوصول الى البيت عن الوصول الى شيء من المناسك  
وهو قادر على التقدم الى قرب مكة وممنوع منها ومن سائر المناسك فله عندي أن يجعل بموضع  
فان كان العدو منع الطريق فقد روى القاضي أبو الحسن عن ابن الماجشون ليس عليه أن يأخذ  
طريقا أخرى فيسلك حيث لا تنسك ويمر بالاتقال حيث لا يمر بها ولا يركب الخافوق فان لم يجد الا  
هذا فهو محمور وروان كان وجدا سيلا آمنه مسلوكة وان كانت أبعد من طريق المعتاد فليس  
بمحمور ان بقي من المدة ما يصل فيه على مثل تلك الطريق (مسئلة) ومن علم بالحصر قبل الاحرام  
فلا يحرم فان فصل فليس له حكم المحصور قاله ابن المواز عن مالك ووجه ذلك انه علم بالمنع وأحرم  
فقد ألزمت نفسه فلم يكن له التحلل لذلك

(فصل) وقوله فانه يجعل من كل شيء ويغيره هذا من ذهب مالك في جواز التحلل ولا خلاف في نعمة  
فيه وقد فعل ذلك النبي صلى الله عليه وسلم حين صدم المشركون عن البيت في عمرته فحل بالمدينة  
قال عبد الله بن عمر بن الخطاب رسول الله صلى الله عليه وسلم معتمرين فقال كفار قريش دون البيت

فتحرر رسول الله صلى الله عليه وسلم هديه وحلق رأسه وعلمه ذلك والله أعلم انه ممنوع عبيد طائفة غالبة  
وقد قال ابن القاسم في الموازنة فيمن حبس في دين أو غيره ليس بمحصور قال ابن القاسم ولقد كتبت  
عند مالك في نفر محرمين انهم ما في دم فيا بين الإيوان والجحفة فردوا الى المدينة وجسوا فاسئل  
مالك عنهم وأخبر أن الأمر قد استند عليهم فقال مالك لا يعلمه فأما البيت فأما الحبس في الدين والتمه فانه  
يجعل أن يكون ذلك لانه محبوس بحق لا يستديم المنع وانما يريد انقضائه حتى يترقب في كل وقت  
أدائه والتخلص منه وأهل التهم مترقب في كل وقت ظهور براهم منها أو اقرارهم بالحق فيقتص  
منهم مع أن الحبس يبدق وأما المرأة تحرم في تطوع بغير إذن زوجها والعبد يحرم بغير إذن سيده  
فإن للزوج والسيد أن يجعلهما لأن المنع بوجه حتى يحق يستحق استدامة المنع وأما المسجون في دين  
أو تهمه فإن الحبس لا يستحق استدامة المنع وانما يستحق استيفاء حقه ثم لا يجوز له بعد ذلك منعه  
فعلى هذا تكون غلة جواز المحصر غير شرعية جواز تحلل العبد والزوجة وقد جمعهم غلة وهو أن يقال  
انه ممنوع عبيد غلبة قصد استدامة المنع فكان له التحلل ويصح أن يقال فيه ان المنع اذا كان بسبب  
عام فله حكم المحصر واذا كان بسبب خاص كالمسجون في حق أو الذي مرض أو ضل الطريق  
أو أخطأ المدفنهذا سببه خاص فلا يملك له الا البيت ويصح أن يقال فيه ان ما يتخلص بالتحلل من  
سبب المحصر فانه يبيع التحلل وما كان لا يتخلص بالتحلل من سببه فانه لا يبيع التحلل كما رخص  
وما أشبهه

( فصل ) وقوله وينحر هديه معناه أن ينحر هديان كان معه قد ساقه وأما تحله المحصر فلا يوجب  
هديه عند مالك وبه قال ابن القاسم وقال أشهب عليه الهدى وبه قال أبو حنيفة والثاقفي ودليلنا من  
جهة القياس ما استدلل به القاضي أبو الحسن والقاضي أبو محمد انه تحلل مأذون فيه عار من  
التزويط وادخال النقص فلا يوجب هدى أصل ذلك اذا أكمل حجه ودليلنا ان يتخص بالشاقفي  
أن هذه عبادة لها تحرم وتحلل فاذا سقط قضاؤها بالنوات وجب أن يسقط جبرائها كالصلاة  
اذا سقط قضاؤها بالنوات الاتيان بها بالحضض والانعاش سقط جبران النوات وكذلك الحج واحتج  
أشهب ومن تابعه بقوله تعالى فان أحصرتم فما استيسر من الهدى قال وهذا ممن أحصر وبدو وقد  
خالف سائر أصحابنا أشهب في هذا وقالوا الاحصار انما هو احصار المرض وأما العدو فانه يقال فيه  
حصر حصر فهو محصور فان قيل فقد قال الثوري ان العرب تقول أحصره المرض وأحصره  
العدو ولا يقال حصره الا في العدو وحده فاذا كان لفظ الاحصار يستعمل في المعنيين حلى عليها  
فالجواب ان أبا عبيد حكى عن السكائي انه قال ما كان من مرض فانه يقال فيه أحصر الرجل فهو  
محصر وما كان من سجن أو حبس قيل فيه حصر فهو محصور وقال أبو عبيد معمر بن النخعي  
ما كان من مرض أو ذهاب نفقة فانه يقال فيه أحصر فهو محصر وما كان من حبس قيل فيه حصر  
فهو محصور وهذا مثل قولهم قبرا الرجل اذا دفن وأقبرا الرجل جعله قبرا وما حكاه الثوري انه يقال في  
العدو أحصر يحتمل أن يكون على معنى الجمار وقد قال ابن عباس لاحصر الاحصر العدو وهو من  
أهل اللغة واللسان مع التقدم والعلم وجواب آخر وهو أن في الآية ما يدل على أن المراد المرض دور  
العدو لقوله تعالى وأعدوا الحج والعمرة لله فان أحصرتم فما استيسر من الهدى ولا تحلقوا رؤسكم  
حتى يبلغ الهدى محله الى قوله تعالى أنسكت وذلك من وجهين أحدهما انه يقال ولا تحلقوا رؤسكم  
حتى يبلغ الهدى محله والمحصور وبدو يحلق رأسه قيل أن يبلغ الهدى محله والوجه الثاني انه قال

تعالى فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك معناه خلق فدية من صيام أو صدقة أو نسك وإذا كان عدواً ورد في المرض فلا خلاف أن الظاهر أن أول الآية معين ورد فيه وسطها وأخرها لأنساق الكلام بعضه على بعض وانتظام بعضه ببعض ورجوع الاضمار في أجزاء الآية إلى من غوطب في أولها فيجب حمل ذلك على ظاهره حتى يدل الدليل على العدول عنه (فصل) وتوله وبحلق رأسه حيث حبس به حيث انتهى سفره سواء كان في الخل أو في الحرم ومعنى ذلك أنه ينحر قبل تحمله وحلق رأسه وإذا كان تحمله وحلق رأسه في الخل فكذلك ينحر هديه لأنه مقدم في مرتبة على الخلق

(فصل) وتوله ولا قضاء عليه برءانه ليس عليه أن يقضى عمرته أو حجه التي تحمل منها لأن تحمله منها إذا حصر عن باوع الغاية منه ما سقط لما وجب منها بالدخول فيها عند مالك وأكثر أصحابه وأما عبد الملك بن الماجشون فإن ذلك عنده بمنزلة إتمامها إلى وجهها فتجزيه عن حجة الإسلام أن كان أرادها بها ووافقنا الشافعي في أنه لا قضاء عليه وقال أبو حنيفة عليه القضاء واستدل القاضي أبو محمد في ذلك بأن هذا مجموع عيبه غالبه فلم يكن عليه القضاء أصله العبد يحرم بذران سببه والمرأة تحرم بغير إذن زوجها على الصحيح من المذهب وبزعمه على هذا المحبوس في الدين لأنه لا يستحل وقد تقدم الكلام في تحرر برءانه المعنى والله أعلم ص ع مالك أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حل هو وأصحابه بالحديبين فخرهوا الهدى وحلقوا رؤسهم وحلوا من كل شيء قبل أن يطوفوا بالبيت وقيل أن يصل إليه الهدى ثم لم يعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أحمداً من أصحابه ولا ممن كان معه أن يقضوا شيئاً ولا يعودوا لشيء ش فلهذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم حلقوا وأصحابه بالحديبية برءانه يستحل بذلك من عمرته التي أحرمتها بصدقة المشركون عنها فخر النبي صلى الله عليه وسلم هديه ثم حلق بهارأسه على حسب ما كان يفعل لو وصل إلى البيت وأمر أصحابه ففعلوا مثل ذلك

(فصل) وقوله وحلوا من كل شيء برءانهم لم يسقوا من الأحرار شيئاً على حسب ما يفعله ما يحتاج إلى إمامة لا ذي لبس الخفي وغير ذلك فإنه يستبج هذه الأشياء ويبقى على إحرامه ويثبت على الامتناع مما لا يحتاج إليه من موانع الأحرار وأما أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فانهم حلوا الحل كله وترجوا عن جميع أحكامه إلى حكم التحلل المطلق

(فصل) وقوله أن ذلك كان قبل أن يطوف بالبيت وقيل أن يصل الهدى برءان إحلالهم كان قبل وصول الهدى محله وهو موضع تحرره وقيل أن يفعلوا شيئاً من أفعال النسك من طواف أو سعي برءان بذلك يبين موضع الحاجة وأن تحمله صلى الله عليه وسلم كان ولم يصل إلى البيت فأتى بشيء من أفعال العمرة من طواف أو سعي ولم يرد به بعده التحلل وصل إلى البيت لأن الصداق كان عن دخول مكة وهو موضع الطواف والسعي ولو وصل إلى ذلك لما كان محصوراً ولكن نسكه فكم على وجهه (فصل) وقوله ثم لم يعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أحمداً من أصحابه ولا ممن كان معه أن يقضوا شيئاً ولا يعودوا لشيء برءانهم لأن سيدك بذلك على أن القضاء غير واجب بل النبي صلى الله عليه وسلم قد أصابه هو وأصحابه مثل هذا في حفل عظيم وعدد كثير وشهد مشهور كان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فيه ألفاً وأربعمائة لا يجيب شيئاً إلا بصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومحال أن يجيب ذلك عليهم ولا يأمرهم به ومحال أن يأمرهم به ولا يفتنهم بكثره عددهم وتواتر جمعهم وتعمدهم بما جرى

وحدثني عن مالك أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حل هو وأصحابه بالحديبية فخرهوا الهدى وحلقوا رؤسهم وحلوا من كل شيء قبل أن يطوفوا بالبيت وقيل أن يصل إليه الهدى ثم لم يعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أحمداً من أصحابه ولا ممن كان معه أن يقضوا شيئاً ولا يعودوا لشيء

لهم فيه من الاحكام والاحوال المشهورة لسؤال التابعين لهم عنه وقد وردوا من حال ذلك  
 المشهد ما لا يبلغ الحاجة اليه من هذا من صفة سيرهم ولقاء من لقوه وما لقي به النبي صلى الله  
 عليه وسلم من صفة المنع وأسباب الواردين عن قریش ونص القاطمهم ومراجعتهم وجواب النبي صلى  
 الله عليه وسلم عن ذلك وقول أصحابه فيه وعدة أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من كان معه من نسائه  
 فكيف بهذا الحكم مع غيب شأنه وشعور الحاجة الى بقاء حكمه وامثاله ما بقيت الدنيا فيها كان  
 أولى بالنقل فاذا لم ينقل مع ما علم من احتساب أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بنقل أحكامهم وأهليهم  
 التابعين بسواهم عنها ونقلهم لما ثبت أنه لم يأمرهم بقضاءه واذ لم يأمرهم به صريحاً وتقرر أنه لم يجب  
 عليهم ووجه ثان وهو أن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كانوا معه في تلك العرة العدد الذي تقدم  
 ذكره ولو لم القضاء لزم جميعهم ولو جب أن يلقه النبي صلى الله عليه وسلم الى جميعهم لقاء شاعها  
 يدهم عنه ولو كان ذلك لوجب في مستقر العادة أن ينقل اليها ما يطرق فرائضاً وطريقاً أحاد ولو  
 جاز أن يفتي علينا هذا من أمره مع ما يبر من شعوره وعمومه لجاز أن يفتي علينا أكثر غزواته  
 ومشاهد ومقاماته لان من كان معه في أكثرها لم يلقوا هذا العدد الذي لزمهم معرفة هذه القضية  
 ونحن نعلم أنه قد وصل النمام أقواله وأراهم في هذا اليوم ما لم يسمع الا نقله خاصة أو سمعه  
 معه العدد اليسير ولم يكن فيه حكم يتعلق بأحد منهم فكيف لا ينقل النمام مثل جميعهم عنه ووجب  
 عليهم حكمه من مالمالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه قال حين خرج الى مكة معتمراً في الفتنة ان  
 صددت عن البيت صنعنا كاصنعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأهل بعمرة من أجل أن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم أهل بعمرة عام الحديبية ثم إن عبد الله نظر في أمره فقال ما أمرها الا واحد ثم  
 التفت الى أصحابه فقال ما أمرها الا واحد أشهدكم اني قد أوجبت الحج مع العمرة ثم نفذ حتى جاء  
 البيت فطاف طواوا واحداً ورأى ذلك عجزاً يعنه وأهدى قال مالك فهذا الامر عندنا من أحصر  
 بدو كما أحصر النبي وأصحابه فأما من أحصر غيره عدوفاً له لا يحمل دون البيت فحش قوله ان عبد الله بن  
 عمر حين خرج الى مكة معتمراً في حال الفتنة يريد فتنه الحجاج ونزوله على عبد الله بن الزبير بمكة فقال  
 ابن عمر ان صددت عن البيت صنعنا كاصنعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يريد ان يحمل دون  
 البيت ويرجع ويرى انه قد أجزأ عنه نسكه ولو لم يكن عجزاً لما دخل فيه لانه بمنزلة من يتعرض لغوات  
 النسلك والبطالة ويحتمل أن يكون عبد الله بن عمر لم يفتن نزول الجيش بان الزبير حين أحرماً وأما كان  
 شيء يتقيه ويحاشي أن يكون وان كان يفتن نزوله فانه لم يفتن صدهم له لما كان عليه من اعتزال  
 الطوائف وتزول التباس بالفتنة وقد بين ذلك بقوله ان صددت عن البيت صنعنا كاصنعنا رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم ولم يفتن العدو لما جاز أن يجرم لان ذلك تلبس بعبادة يفتن انهم الاتم  
 فيكون كالتقاء لغير البيت بنسكه وامتناع الختام والنسل ومطر حالاً لجل بالحصر وعلى من فعل ذلك  
 اتمام نسكه ولا يحمل دون البيت قاله ابن الماجشون ومما بين ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يفتن  
 أن يصعد عام الحديبية لانه لم يأمرهم بحار باوانها قصد العمرة ولم تكن قریش تمنع من فصد الحج والعمرة  
 ( فصل ) وقوله فأهل عبد الله بن عمر بعمرة من أجل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل بعمرة  
 عام الحديبية يريد انه امتثل نسك رسول الله صلى الله عليه وسلم لئلا يفتن من التحلل دون البيت ان صد  
 عنه جماعاً في به النبي صلى الله عليه وسلم ويكون له من ذلك ما كان له ولم يحرم الحج لما خاف أن يكون  
 كمن في العمرة في ذلك والا ليكون للحرم بالحج من الرخصة بالتحلل بالحرم بالعمرة

وحدثني عن مالك

عن نافع عن عبد

الله بن عمر أنه قال حين

خرج الى مكة معتمراً في

الفتنة ان صددت عن

البيت صنعنا كاصنعنا

مع رسول الله صلى الله عليه

وسلم فأهل بعمرة من أجل

أن رسول الله صلى الله عليه

وسلم أهل بعمرة عام

الحديبية ثم إن عبد الله نظر

في أمره فقال ما أمرها

الا واحد ثم التفت الى

أصحابه فقال ما أمرها

الا واحد أشهدكم اني

قد أوجبت الحج مع

العمرة ثم نفذ حتى جاء

البيت فطاف طواوا واحداً

ورأى ذلك عجزاً عن

أهدى قال مالك فهذا

الامر عندنا من أحصر

بعد كما أحصر النبي صلى

الله عليه وسلم وأصحابه فأما

من أحصر غيره عدوفاً

لا يحمل دون البيت

( فصل ) وقوله ثم إن عبد الله بن عمر نظر في أمره فقال ما أمرهما الا واحد يريدانه تأمل ما أحرم به من العمرة وما كان يردهم الحج ويسر حالهما فرأى أن حكمهما في ذلك واحد لا يمانسكان متعلقان بالبيت فاذا كان الترخص بالتحلل في أحدهما كان له في الآخر مثل ذلك ولا نأذا كان له التحلل في العمرة وليست متعلقة بوقت معين فبأن يكون له ذلك في الحج وهو يفوت بفوات الوقت أولى فقال عبد الله بن عمر إن أمرهما واحد وهذا حكم التماس ولا نعلم أحدا أنسكرك عليه ذلك ثم إن عبد الله بن عمر التفت إلى أصحابه فقال ما أمرهما الا واحد اعلمهم بما ظهر اليهم من أن أمر الحج والعمره في ذلك واحد لينبهم بذلك على حكم القضية ثم قال لهم أشهدكم أني قد أجبت الحج مع العمرة ليقعدني به في ذلك من يلزم تقليده وينب على مواضع النظر والاستدلال من يصح منه ذلك فأردف عبد الله الحج على العمرة وذلك قبل التلبس بشئ من أفعال العمرة فصار قارنا بذلك جائز على ما قدمناه

( فصل ) وقوله فنفذ عبد الله حتى جاء البيت فطاف طوافا واحدا ورأى ذلك مجزئا عنه يريدانه رأى الطواف الواحد جازعا عن عمرته وجهه اذ كان قد قرن بينهما وهذا مذهب مالك والشافعي وأما أبو حنيفة فيقول لا يجزئ لولا يلبه من طوافين وسبعين وسيا في بعده هذا إن شاء الله تعالى

( فصل ) وقول مالك رحمه الله فهذا الامر عندنا فحين أحصر بعدو وكما أحصر النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه يريد أن حكمه مثل حكم ما روى عن عبد الله بن عمر أنه يجوز له من ذلك ما جاز للنبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه يوم الحديبية وقد قال مالك أحصر في العدو فان حصلت هذه الرواية ولم تغيرها الرواية فانها على قول القاضي أي الحسن ان لفظة أحصر تستعمل في العدو والمرض وحصر لا يقال الا في العدو على ما روى عن الفراء في ذلك

( فصل ) وقوله وأمان أحصر بغير عدو فانه لا يجل دون البيت يريد بذلك من ملك نفسه وأمان ملك غيره كالعبد والمرأة فانهما يحلان بعد الاحرام اذا منعهما من له المتع وان لم يكن عدوا لان المانع لتمامه استدامة المتع والاذن في الاحرام وقد تقدم ذكره

### ﴿ ما جاء في أحصر بغير عدو ﴾

ص ﴿ مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر أنه قال المحصر بمرض لا يجل حتى يطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة فاذا اضطر إلى لبس شئ من الثياب التي لا يلبه منها والدواء صنع ذلك واقتدى ﴾ ش قوله ان المحصر بمرض لا يجل حتى يطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة هو مذهب عبد الله بن عمر واليه ذهب مالك والشافعي وقال أبو حنيفة التحلل حينما أحصر والدليل على ما نقله قوله تعالى وآتوا الحج والعمره لله والامر يقتضي الوجوب ودليلا من جهة المعنى ان هذا التلبس بالحج لم يصد عنه سيدنا عتبة فلم يكن له التحلل دون البيت كخطئ الوقت وخطئ الطريق والاستدلال في المسئلة وهو ان التحلل انما وضع للتخلص مما هو سبب التحلل كالعذر والمانع فشرع التحلل للسلامة من الرجوع عنه والمرضى لا يتخلص به من مرضه فليس شرع له التحلل كالسجود ( مسئلة ) اذا ثبت ذلك فسواء اشترط عند احرامه التحلل للمرض أو لم يشترط وقال الشافعي ان شرط التحلل عند احرامه بان له ذلك للشرط الذي شرطه والدليل على ما نقله ان كل ما لا يجوز الخروج به من العبادة بغير شرط فانه لا يجوز الخروج به من العادة لاجل الشرط أصلا ذلك ان يشترط الا أن يبدو لي ونعلق من ذهب إلى جواز الاشتراط بما رواه أن ضاعفت

﴿ ما جاء في أحصر

بغير عدو ﴾

﴿ حدثني يحيى عن مالك

عن ابن شهاب عن سالم

ابن عبد الله عن عبد الله

ابن عمر انه قال المحصر

بمرض لا يجل حتى يطوف

بالبيت ويسعى بين الصفا

والمروة فاذا اضطر إلى

لبس شئ من الثياب

التي لا يلبه منها والدواء

صنع ذلك واقتدى

وحدثني عن مالك عن يحيى بن سعيد أنه بلغه عن عائشة (٧٧٧) زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها كانت تقول الحرم لأبعله

اللا البيت \* وحدثني عن مالك عن أيوب بن أبي تميمة السخني عن رجل من أهل البصرة كان قدما أنه قال خرجنا إلى مكة حتى إذا كنت ببعض الطريق كسرت نخذي فأرسلت إلى مكة وبها عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر والناس فلم يرخص لي أحد أن أحل فأنت على ذلك الماء سبعة أشهر حتى أحللت بعمره \* وحدثني عن مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر أنه قال من حبس دون البيت يمرض فاته لأبجل حتى يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة \* وحدثني عن مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار أن معبد بن حزابة المخزومي صرع ببعض طريق مكة وهو محرم فسال على الماء الذي كان عليه عن العلماء فوجد عبد الله بن عمر وعبد الله بن الزبير ومروان بن الحكم فذكر لهم الذي عرض له فكلمهم أمره أن يتداوى بما لا بد له منه ويقتدى فأذاعوا غمرا

الزبير بن عبد المطلب أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله أني أريد أن أحج فكيف أقول فقال قولي ليك اللهم ليك وعلى من الأرض حيث تجبسي فان لك على ربك ما استتب فان يصح أن يرد بقولها وعلى حيث تجبسي الموت ولا خلاف أن الميت ليس عليه إتمام نسكه ويصح أن يرد حيث تجبسي بعدو ويصح أن يرد بقولها على أي مكان مقابى حيث تجبسي عن الترجه إلى البيت يمرض فإذا زال المرض توجهت إليه وأكلت نسكى وبدل على صفه هذا التأويل قولها وعلى من الأرض حيث تجبسي فهذا ظاهره المكان والله أعلم فيكون معنى ذلك الدعاء بالعون والاعتراف بالجزع بهذا الجهد في بلوغ الغرض من إتمام العبادات لما يخاف من عواقب المرض تريد أن يارب خارجة رجا عونك على البلوغ إلى قضاء نسكى فان حبست دون ذلك فاني أنا مسك عن التماضي حيث حبستني وسلبتني القوة عن السبي إلى قضاء نسكى وهذا غير خارج عن صفه الباني على إتمامه إذا أحصر يمرض والله أعلم ( فصل ) وقوله فانه لا يصلح حتى يطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة يرد استدامة إحرامه حتى يصل إلى البيت فان كان في وقت لم يقفه فيه الحج كان طوافه بالبيت وسعيه بين الصفا والمروة بمجته وان كان قد فاته الحج وكان إحرامه بالحج فانه يصل بعمره يطوف بها ويسعى ثم يتحلل وعليه الهدى لما فاته من الحج وعليه حج من عام قايل وان كان إحرامه بالأبوة فقتى وصل إلى البيت طاف لها وسى وتحلل منها ( فرع ) ولو أحصر يمرض بعد طافى لحجه وسى في كتاب ابن حبيب وغيره يطوف ويسعى للعمرة التي يحل بها ووجه ذلك أنه لا يحل من الإحرام بعذر المرض إلا بنسك كامل وأقل التمكن للعمرة ولما كانت لا تتعلق بوقت معين ولم يدخلها الفوات كان يحل من فاته الحج بها لما كان حكم الإحرام لازما لا يصح أخرجه عنه إلا إتمام نسكه وكان الحج يتعاقب بوقت يفوت بفواته لم يصح أخرجه من الإحرام إلا بعمره ولما كانت طواف هذا المحصر وسعيه لحجه الذي فاته لم يستقبل طواف وسى للعمرة التي يحل بها ولم ينبطواف الحج عن طواف العمرة لا اختلاف احكامهما ص \* مالك عن يحيى بن سعيد أنه بلغه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها كانت تقول الحرم لأبعله اللا البيت \* مالك عن أيوب بن أبي تميمة السخني عن رجل من أهل البصرة كان قدما أنه قال خرجت إلى مكة حتى إذا كنت ببعض الطريق كسرت نخذي فأرسلت إلى مكة وبها عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر والناس فلم يرخص لي أحد أن أحل فأنت على ذلك الماء سبعة أشهر حتى أحللت بعمره \* مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر أنه قال من حبس دون البيت يمرض فاته لأبجل حتى يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة \* وحدثني عن مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار أن معبد بن حزابة المخزومي صرع ببعض طريق مكة وهو محرم فسال على الماء الذي كان عليه عن العلماء فوجد عبد الله بن عمر وعبد الله بن الزبير ومروان بن الحكم فذكر لهم الذي عرض له فكلمهم أمره أن يتداوى بما لا بد له منه ويقتدى فأذاعوا غمرا ثم عليه حج قابل ويهدى ما استيسر من الهدى \* ش قوله أن معبد بن حزابة صرع ببعض طريق مكة وهو محرم ليس فيه ما يدل على أن إحرامه كان صحيحا وعمره الآن قول المفتين له ثم عليه حج قابل يقتضى أن إحرامه كان بالحج وأنه قد بين ذلك لهم في سؤاله وعرفوا ذلك من حله ولو كان محرمًا بعمره لم يكن عليه فضاء حج في المستقبل ولو لم يعرفوا صفة إحرامه لما أفتوه حتى سأوه عن

حل من إحرامه ثم عليه حج قابل ويهدى ما استيسر من الهدى

مقتضاه والله أعلم

( فصل ) وقوله فسأل على الماء الذي كان عليه عن العلماء يريدانه سأل عن يستقته في أمره من الخالين على الماء ان كان يحضر موضعه منهم أحد فوجد به عبد الله بن عمر وعبد الله بن الزبير مروان بن الحكم وهذا يدل على ان مروان كان من الفقهاء وأنه كان ممن يستفتى ويؤخذ بقوله ويدل أيضا على ان المفتي اذا كان من أهل العلم والاجتهاد جاز أن يفتي بموضع فيه من هو أعلم منه لانه لا خلاف ان عبد الله بن عمر وعبد الله بن الزبير قدما عليه في العلم والدين والفضل بدرجات كثيرة ( فصل ) وقوله فكلمهم أمره أن يتداوى بما لا بد منه يريدانهم بأحواله التداوى لما يحتاج إليه من مرضه ذلك ولكسره من طيب أو غيره وبتدوين فعل من ذلك ما يمنع الاحرام وكذلك ان احتاج أن يربط على موضع الكسر تحرقه فانه يبطها ويأزمه القدية

( فصل ) وقوله واذا صبح اعقر يريدانه يحل بعمره ومعنى ذلك أن يكون مرضه بدوم بحيث يفوته الحج وهو لا يحل حتى يصل الى البيت فاذا كان ممنوعا من تمام الحج لغوات ركن من أن كانه وهو الوقوف بعرفة وفوات كثير من سببه وهو الميبت بزدلفة والوقوف بها والميبت يعني وري الجار بها لزمه ان يأتي بنسك يتحلل به لا يتعلق بوقت معين وهو العمرة ( مسألة ) واذا أخفق من مرضه فلا يحل أن يقيم بموضعه ويدخل مكة فان أراد المقام بموضعه فذلك له لانه ليس في تقديمه الى مكة بعد فوات الحج معنى يوجب عليه التعجل فكان له الاتفاق بمقامه في موضعه وقدرى ان نافع عن مالك انه ان رجع الى أهله ان كانوا قريبا منه فقيم عندهم حراما حتى يقوى على العمرة واذا كانوا بعيدا فليقيم بموضعه ووجه ذلك ان الحرم له أن يستديم طريقه فيما قرب من حوائجه وتصرفاته وليس له ذلك فيما بعد من الاسفار ( مسألة ) فان أتي المقام في موضعه فله البقاء على احرامه الى العام المقبل فيصح لان العمل انما هو رخصة لمشقة البقاء على الاحرام فان أيسر عليه جاز له استصحاب الاحرام ( فرع ) فان بقي على احرامه في العام المقبل فاتم حجه حل عليه هدى أم لا روى ابن القاسم عن مالك لا هدى عليه وروى عنه أشهب يهدى احتياطا وجه قول ابن القاسم ان الهدى انما هو للصل الذي قبل اكمال النسك الذي دخل فيه فاذا لم يتحلل وبقى على احرامه حتى يفته فلا هدى عليه ووجه رواية أشهب انه يتقن أن يكون حمله على الصبر لاداء الاحرام عاما كاملا ليدفع عن نفسه الهدى فاحب أن يكون ذلك اذا أهدى خالصا لتمام العبادة ( مسألة ) فان أراد البقاء على احرامه ثم بداه أن يحل فذلك له ما لم تدخل أشهر الحج من العام المقبل فليس له ذلك قاله مالك ووجه ذلك انه لم يحرم بالحج البقاء الى هذا العام وانما أحرمه للعام الاول فلما فاتته كان التحلل وهو على ذلك ان أتي تدخل أشهر الحج من العام الثاني واذا دخلت لم يكن له التحلل لانه قد زل منه الحج بدخول أشهر الحج واختصاص الحج بها فلما بقي على احرامه اليها كان ملتزما بالحج في هذا العام فكان بمنزلة من أحرم به الآن فاذا وجب عليه في هذا العام فلا فائدة في تحمله لانه عائذ الى الاحرام ووجه آخر وهو ان الاحرام بالحج في غير أشهر الحج مكروه فلذلك استحب لمن فاته الحج أن يحل بعمره ولا يستديم فيها الاحرام بالحج اذا الاحرام بها مكروه وقد أيسر له التحلل فاذا استدعى الاحرام الى أشهر الحج فقد نزع عن مدة كراهية الاحرام بالحج ودخل في مدة تختص بالاحرام بالحج مع قرب وقت الحج فلم يكن له التحلل قبل الحجة ووجه ثالث وهو ان التحلل لمشقة استصحاب الاحرام فاذا دخلت أشهر الحج فقد زالت المشقة لانه لم يبق له من المدة الا بقدر ما يشرع وقتا للاحرام (مسئلة)



فان بقي حرام حتى يصح فذلك يجزئ عن فرضه فان تحلل بعمره في أشهر الحج فيس ماصنع قال ابن القاسم مرة فسبحه باطل وقال مرة ان جهل ففعل صح تحمله بلس ماصنع وقاله أصبح وجه القول الاول انه ممنوع من التحلل فليصنع تحمله أصل ذلك لو تحلل قبل فواب الحج وأصله من أحرم في هذا العام وجه القول الثاني انه فدقاه الحج فصنع تحمله أصل ذلك اذا تحلل قبل أشهر الحج ( فرع ) فان قلنا بصحة تحمله فخرج من عامه ذلك فهل يكون مفعلاً لا اختلاف في ذلك قول ابن القاسم فقال مرة يكون مفعلاً وقال مرة أخرى لا يكون مفعلاً وجه القول الاول انه فدوجده من عمره في أشهر الحج ثم حج في ذلك العام ترخص فيهما ترك السفرين فكان متمتعاً أصل ذلك اذا أحرم بهما في عام واحد وجه القول الثاني ما احتج به من انها لم تسكن عمره وانما اتصل بها من حجة فلم يكن لذلك حكم التمتع لان التمتع لا يكون الا بعمره محببة مقصودة

( فصل ) وان أراد التقدم الى البيت قبل أشهر الحج كان له ذلك فان دخل مكة قبل أشهر الحج لم يمهله التحلل بعمره ولم يكن له البقاء على إحرامه رواه ابن المواز عن مالك وجه ذلك ما قدمناه من كراهية استدامة الإحرام بالحج في غير أشهر الحج فان بقي على إحرامه الى أشهر الحج لم يكن له التحلل حتى يصح على ما قدمناه

( فصل ) وقوله وعليه حج قابل بريدان من حل بعمره فعليه ن يصح من قابل قضاء عن حجه التي أحرم بها ومنع من تأتمها أو يجزئ ذلك من فرض ونفل لانه قد قضى ما دخل فيه فوجب أن ينوب بها كان أحرم به ص **قال مالك** وعلى هذا الأمر عندنا فحين أحصر بغيره وقال مالك وقد أمر عمر ابن الخطاب بأبواب الأنصارى وهبار بن الأسود حين فاتهما الحج وأتيا يوم النحر أن يحللا بعمره ثم رجعا لحلالا ثم يحججان عما قبل لا يهديان فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجع الى أهله **ش** احتج مالك رحمه الله على ما تقدم من قول الصحابة واختاره هو في المحصر بمرض ما أمر به عمر بن الخطاب بأبواب وهبار بن الأسود حين فاتهما الحج لان ذلك حكم متفق عليه وكان أبو أيوب الأنصاري قد أرسل راحله فدقاه الحج وكان هبار بن الأسود قد أخطأ العدة فقدم يوم النحر وهو يراه يوم عرفه فامر همار بن الخطاب أن يحللا بعمره ثم يقضيا الحج عما قبل لا يهديا فرأى مالك رحمه الله ان حكم المحصر بمرض حكمهما لان كل واحد منهما ممنوع عن إتمام نسك دون بغيالبية ولا منع من ذلك ص **قال مالك** وكل من حبس عن الحج بعد ما يحرم إما بمرض أو بغيره أو بخطأ من الله أو حتى عليه الهلال فهو محصر عليه ما على المحصر **ش** وهذا كما قال ابن من حبس عن تمام حجه بعد أن أحرم به وكان حجه ذلك بمرض أو بغيره يرد بها حكمه حكم المرض في الاعتذار الخاصة التي لا تمنع الطريق ولا هي من حقوق المالكين وأما الذي يخطأ العدد مثل أن ينظن يوم النحر يوم عرفه أو يخطئ عليه الهلال فهو وان كان يدخل في خطأ العدد فإن خطأ العدد قد يكون بغير خفاء الهلال مثل أن يخطئ فيظن يوم السبت يوم الجمعة فينوته بذلك الحج فان هذا محصر عليه ما على المحصر يريد من التقاضي الى البيت وانه لا يصل دونه وان عليه القضاء والهدى والمحصر عنده هو الذي لم يمنع وانما ثبت له سبب المنع وأما المنوع فهو محصور على ما قدمناه ص **قال مالك** عن أهل من أهل مكة بالحج ثم أصابه كسر أو بطن غروف أو امرأة تطلق قال من أصابه هذا منهم فهو محصر يكون عليه مثل ما على أهل الأقاليم اذ هم أحصر وا **ش** وهذا كما قال ابن من أهل من أهل مكة بالحج فعليه انما ما كان من ذلك سبب مانع مثل أن

**قال مالك** وعلى هذا الأمر عندنا فحين أحصر بغيره وقد أمر عمر بن الخطاب بأبواب الأنصارى وهبار بن الأسود حين فاتهما الحج وأتيا يوم النحر أن يحللا بعمره ثم رجعا لحلالا ثم يحججان عما قبل لا يهديان فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجع الى أهله **قال مالك** وكل من حبس عن الحج بعد ما يحرم إنا بمرض أو بغيره أو بخطأ من العدد أو حتى عليه الهلال فهو محصر عليه ما على المحصر **قال مالك** عن أهل من أهل مكة بالحج ثم أصابه كسر أو بطن غروف أو امرأة تطلق قال من أصابه هذا منهم فهو محصر يكون عليه مثل ما على أهل الأقاليم اذ هم أحصر وا

يكون المحرم بسببه كسراً وانطلاق بطن أو تكون امرأة حامل تطلق يريده يصيبها وجع النفاس فيأتي من ذلك ما لا استطاع معه التوجه إلى عرفة فان حكم هذا المسكى الذي أصابه به هذا حكم أهل الآفاق إذا أحصر وأعن الخروج إلى عرفة وقد تقدم بيانه وهذا الذي ذهب إليه مالك وعليه أكثر أصحابه وقال أشهب لا إحصاء على المسكى وإن نكس نكساً قال محمد يريده وأن جل على النكس إلى عرفة وغيرها وجه قول مالك أن هذا عاجز عن إتمام نسكه وفعل ما لا يتم إلا به بمرض فكان محصراً أصل ذلك غير المسكى ووجه قول أشهب قرب المسافة والتسكن في غالب الأحوال عنده من إتمام الحج ولو غلب الناسك وإن تكلف في ذلك المؤن الخارجة عن العادة وقول مالك أظهر والله أعلم لأن هذه حال أهل الآفاق إذا أصابهم ذلك بركة

( فصل ) وقوله يكون عليه ما على أهل الآفاق إذا أحصر وأريده والله أعلم من القضاء والهدى وقد روى داود بن سعيد ذلك عن مالك قال قيل لمالك فان الله تعالى يقول لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام فطرح عنهم هدي التمتع قال مالك فان الله يقول فان أحصرتم فما استيسر من الهدى فالمسكى وغيره سواه والله أعلم من قال مالك في رجل قدم بمكتم في أشهر الحج حتى إذا قضى عمرته أهل بالحج من مكة ثم كسراً أو أصابه أمر لا يقدر على أن يحضر مع الناس الموقف قال مالك أرى أن يقيم حتى إذا برأ خرج إلى الحل ثم يرجع إلى مكة فيطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة ثم يصل ثم عليه حج قابل والهدى ❦ ش وهذا كما قال إن من قدم مكة متمراً في أشهر الحج فمضى عمرته وحل منها ثم مزم على التمتع فأهل بالحج من مكة ثم أحصر عن الوقوف بعرفة مع الناس يريده وقت الوقوف بها بكسر أو أمر بمنعه عن ماله كرحه الله قال أرى أن يقيم يريده على إراحه الذي أحرم به من مكة حتى إذا قوى واستطاع الخروج إلى الحل خرج إليه وذلك أن الحج فاته وله التحلل منه بمكة ومن شرطها الجمع بين الحل والحرم وهو قد أحرم بالحج الذي فاته من الحرم وجمع أفعال العمرة في الحرم فلا بد له من الخروج إلى الحل لياتي بشرط العمرة الذي هو الجمع بين الحل والحرم ثم يرجع إلى مكة للزيتان بأفعال عمرته التي تحلل بها وهي الطواف بالبيت والسعي بين الصفا والمروة ثم يحصل من الأحرام الذي أحرم به من مكة ثم عليه حج قابل قضاء عن الحج الذي فاته وعليه الهدى لمساكنة من الحج بعد التلبس به وهل يكون متمتلاً لأحرام الحج في أشهر الحج بعد أن اعتمر فيها أم لا يكون متمتلاً لأن ذلك الحج لم يتم من ❦ قال مالك فمن أهل الحج من مكة ثم طاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة ثم مرض فلم يستطع أن يحضر مع الناس الموقف قال مالك إذا فاته الحج فان استطاع فخرج إلى الحل فدخل بعمره طواف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة لأن الطواف الأول لم يكن نواة للعمرة فلذلك يعمل بهذا وعليه حج قابل والهدى ❦ ش قوله فمن أهل الحج من مكة ثم طاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة يريده أنه فعل ذلك وإن لم يكن من حكمه أن يفعله لأن من حج من مكنتين عليه طواف ورود لانه ليس بوارد وله أن يتطوع بمشاة من الطواف ولا يسعى بين الصفا والمروة لأن السعي بينهما لا يتنقل به لانه عمل من أعمال الحج لا تنقل بالبيت فلم يكن فريضة في نفسه منفردة كالوقوف بعرفة ( مسألة ) ولا يتنقل به بطواف تنفصل لأن من حكم السعي بين الصفا والمروة أن يكون بطواف في حج أو عمره ولا طواف في الحج إلا طواف الورد وطواف الأضحية فإذا سقط عن الحاج من مكة طواف الورد لم يبق عليه إلا طواف الأضحية فيزومه تأخير السعي يأتي به بدوطواف الأضحية هذا مذهبه مالك رحمه الله وقال أبو حنيفة والنسائي من أحرم من مكة بالحج

قال مالك في رجل قدم معتمراً في أشهر الحج حتى إذا قضى عمرته أهل بالحج من مكة ثم كسراً أو أصابه أمر لا يقدر على أن يحضر مع الناس الموقف قال مالك أرى أن يقيم حتى إذا برأ خرج إلى الحل ثم يرجع إلى مكة فيطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة ثم يصل ثم عليه حج قابل والهدى

فله أن يقدم الطواف والسعي والدليل على ما نقوله أن هذا نسك يشتمل على طواف وسعي فكان حكمه الاتيان بهما بعد الجمع بين الحل والحرم كالعمرة ( فرغ ) ومن أهل من مكته بالحج فقدم الطواف والسعي فقد أتى بالسعي بأثر طواف لم يشرع بالحج بل هو طواف منى عنه إذا فعله الحج فإي بأن السعي على الوجه المأثور به فكان عليه بدله بعد طواف الإفاضة لآتي به على الوجه المشروع ( فرغ ) فإن لم يعد السعي حتى يرجع إلى بلده أو تباعد من مكة أجزأه لأنه فداها به عقيب طواف فوجد فيه شرط الاجزاء وعليه دم للنقص الذي دخل عليه بآتيانه عقيب طواف غير مشروع للحج

( فصل ) وقوله إذا فاته الحج فإنه ان استطاع خرج إلى الحل فدخل بعمره يريد أن يمضي به عذره حتى يفوته الحج فإنه اذا استطاع بعد ذلك الخروج إلى الحل ولم يتحتمه منية قبل الاستطاعة فإن حكمه أن يخرج إلى الحل فقد حل منه بعمره تنبها على إجماعه الأول بالحج ونسوى أن يشغل منه بعمره فلذلك خرج إلى الحل ليجمع في نسكه بين الحل والحرم ولو كان إحرامه لحجه من الحل لما احتاج الآن إلى الخروج إلى الحل لأنه قد وجد منه الإحرام في الحل والحرم

( فصل ) وقوله فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة يريد يستأنف الطواف والسعي لعمرة التحلل لأن الطواف والسعي الذي أتى بهما للحج قبل أن يحصر لا يجزئانه لعمرة التحلل ثم قال وعليه حج قابل والهدى على ما تقدم من قضاء الحج الذي فاته والهدى الواجب بفواته ص قال مالك فإن كان من غير أهل مكة فأصابه مرض حال ينسوي بين الحج فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة حل بعمره وطاف بالبيت طوافا آخر وسعى بين الصفا والمروة لأن طوافه الأول وسعيه إنما كان نواه للحج وعليه حج قابل والهدى ش قوله وإن كان من غير أهل مكة يريد أن يهل بالحج من غير ما فيكون عليه طواف الورد فيطوفه ويسعى بآثره وذلك أن الحرم بالحج من غير أهل مكة لا يجزئ أن يحرم به من الحرم أو من الحل فإن أحرم به من الحرم لحكمه حكم من أحرم من مكة في تأخير الطواف والسعي لأنه ليس بوارد على الحرم فيكون له طواف الورد وإن أحرم به من الحل فسواء كان من أهل الحرم أو غيرهم عليه تقديم الطواف والسعي لأنه وارد على الحرم من الحل فطيفه طواف الورد وهو واجب للنسك الذي دخل به فيتعقب السعي وقد تقدم ذكره وهذا الظاهر من المذهب وهو معنى ما رواه ابن عبد الحكم عن مالك غير التعليل وحكى القاضي أبو محمد أن طواف القدوم إنما هو من قدم إلى مكة دون من كان بها وهذا اللفظ يقتضي أن من قدم إليها أهل الحرم أن عليه طواف الورد ووجه ذلك أن هذا حكم يختص بأهل مكة فوجب أن يختص بهم دون أهل الحرم أصلا ذلك أن لادم عليهم للقرآن

( فصل ) وإنما كرر مالك رحمة الله هذا الفصل أن من تحلل بعمره بدأن طواف لقاته الحج وسعى فلا بد أن يستأنف لعمرة الطواف والسعي لأن الفصل الذي قبل هذا طاف الذي فاته الحج وسعى طوافا وسعيًا غير مشروعين وفي مسئلتنا طوافه وسعيه مشروعان فبين أن ذلك سواء في وجوب استئناف الطواف والسعي للعمرة والله أعلم وبين ذلك بقوله لأن الطواف والسعي لم يكن أي بهما جميعا لعمرة وإنما كان أي بهما حجة فلا يجزئانه لعمرة والله أعلم وأحكم

﴿ ما جاء في بناء الكعبة ﴾

ص مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله أن عبد الله بن محمد بن أبي بكر الصديق أخبر عبد الله

وقال مالك فبين أهل الحج من مكة طواف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة ثم مرض فلم يستطع أن يحضر مع الناس الموقف قال مالك إذا فاته الحج فإن استطاع خرج إلى الحل فدخل بعمره فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة لأن الطواف الأول لم يكن نواه للعمرة فلذلك يعمل بهذا وعليه حج قابل والهدى فإن كان من غير أهل مكة فأصابه مرض حال ينسوي بين الحج فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة حل بعمره وطاف بالبيت طوافا آخر وسعى بين الصفا والمروة لأن طوافه الأول وسعيه إنما كان نواه للحج وليس عليه حج قابل والهدى

﴿ ما جاء في بناء الكعبة ﴾

حدثني يحيى عن مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله أن عبد الله بن محمد بن أبي بكر الصديق أخبر عبد الله

ابن عمر عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ألم ترى أن قومك حين بنوا الكعبة اقتصر واعن قواعدا إبراهيم قالت فقلت يا رسول الله ألا تزدحما على قواعدا إبراهيم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لولا حدثان قومك بالكفر لفلت قال فقال عبد الله بن عمر لأن كانت عائشة سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أرى رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك استلام الركنين الذين يريان الحجر الآن البيت لم يتم على قواعدا إبراهيم ش قوله ألم ترى أن قومك حين بنوا الكعبة اقتصر واعن قواعدا إبراهيم يريدانهم بنوا البيت على بعض قواعدا إبراهيم وهي قواعدا البيت الذي أسسه إبراهيم عليه السلام فلم يستوعب قريش حين بنوا البيت البنيان الذي كان بها حين بعث الله نبيه صلى الله عليه وسلم وهذا البناء المذكور شهده النبي صلى الله عليه وسلم ونقل الحجاره فيه ووضع قريش الحجر الأسود في حائطه بحكمه صلى الله عليه وسلم بينهم فذلك البنيان الذي اقتصر فيه قريش عن بعض قواعدا إبراهيم وترك شيئا خارجا جاعل بنيانها وقد روي أن الذي منعها من استيعاب القواعد البناء قصور النفقة

( فصل ) وقول عائشة يا رسول الله ألا تزدحما على قواعدا إبراهيم تريد أن ينقض البنيان الذي بنيت عليه القواعد وبينها بنيان يستوعب القواعد ( فصل ) وقوله صلى الله عليه وسلم لولا حدثان قومك بالكفر يريد الله أعلم قرب العهد بالجاهلية فر بما أنكرت نفوسهم خراب الكعبة فيوسوس لهم الشيطان بذلك ليقتضي إدخال الداخلة عليهم في دينهم والنبي صلى الله عليه وسلم كان يريد استلافهم وروم تبليهم في أمر الاسلام والدين يخاف أن تنفر قلوبهم بتخريب الكعبة ورأى أن يترك ذلك وأمر الناس باستيعاب البيت بالطواف أقرب إلى سلامة أحوال الناس واصلاح أديانهم مع أن استيعابه بالبنيان لم يكن من الفروض والامن أركان الشريعة التي لا تقوم الا به وانما يجب استيعابه بالطواف خاصة وهذا يمكن مع بقاءه على حاله

( فصل ) وقول عبد الله بن عمر لأن كانت عائشة سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم يريد ان كان عبد الله بن عمر قد سلم من السهو واخطأ في نقله عن عائشة وكانت عائشة قد سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم فما أرى رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك استلام الركنين الذين يريان الحجر الآن البيت لم يتم على قواعدا إبراهيم فأخبر عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك استلام الركنين الذين يريان الحجر وهذا يقتضي قصد تركهما والا فلا يسمى تاركا لعرف الاستعمال من أراد الشيء ففعله منه مانع فعمل عبد الله بن عمر بترك النبي صلى الله عليه وسلم استلام الركنين المذكورين ولم يعلم ذلك وهو انهما ليسا بركنين للبيت لأن البيت لم يتم على قواعدا إبراهيم بل آخرجه منه بعض الخبر فلم يبلغه ركني البيت من تلك الجهة فالركنان اللذان هما اليوم للبيت من تلك الجهة ليسا بركنين للبيت الذي أسس قواعدا إبراهيم عليه السلام وانما هما من وسط الجدار فلم يشرع استلامهما كما لم يشرع استلام سائر الجدار لأن الاستلام حكم يختص بالركن وقد روى عن عروة بن الزبير انه كان يستلم الأركان كلها ويقول ليس من البيت شيء مهيور والدليل على عصمته عليه الجهور قول عبد الله بن عمر ما أرى رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك استلام الركنين الذين يريان الحجر الآن البيت لم يتم على قواعدا إبراهيم من قول عائشة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين قالت ما أبالي أصليت في الحجر أم في البيت

ابن عمر عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ألم ترى أن قومك حين بنوا الكعبة اقتصر واعن قواعدا إبراهيم قالت فقلت يا رسول الله ألا تزدحما على قواعدا إبراهيم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لولا حدثان قومك بالكفر لفلت قال فقال عبد الله بن عمر لأن كانت عائشة سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أرى رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك استلام الركنين الذين يريان الحجر الآن البيت لم يتم على قواعدا إبراهيم فأخبر عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك استلام الركنين الذين يريان الحجر وهذا يقتضي قصد تركهما والا فلا يسمى تاركا لعرف الاستعمال من أراد الشيء ففعله منه مانع فعمل عبد الله بن عمر بترك النبي صلى الله عليه وسلم استلام الركنين المذكورين ولم يعلم ذلك وهو انهما ليسا بركنين للبيت لأن البيت لم يتم على قواعدا إبراهيم بل آخرجه منه بعض الخبر فلم يبلغه ركني البيت من تلك الجهة فالركنان اللذان هما اليوم للبيت من تلك الجهة ليسا بركنين للبيت الذي أسس قواعدا إبراهيم عليه السلام وانما هما من وسط الجدار فلم يشرع استلامهما كما لم يشرع استلام سائر الجدار لأن الاستلام حكم يختص بالركن وقد روى عن عروة بن الزبير انه كان يستلم الأركان كلها ويقول ليس من البيت شيء مهيور والدليل على عصمته عليه الجهور قول عبد الله بن عمر ما أرى رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك استلام الركنين الذين يريان الحجر الآن البيت لم يتم على قواعدا إبراهيم من قول عائشة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين قالت ما أبالي أصليت في الحجر أم في البيت

أصليت في الحجر أم في البيت تريد البيت المبني الآن فقالت لا بأني أصليت فيه أم في الحجر لان حكمهما واحد لان البيت الأول الذي أسسه إبراهيم عليه السلام يشتمل عليهما فالصلاة في الحجر صلاة في البيت وهذا يحتمل بعينين أحدهما وهو الظاهر أن يكون تقرر من رأيهما منع الصلاة في البيت فنقول ان الصلاة في الحج بمنزلة في المنع اما على وجه الكراهية واما على وجه عدم الصحة ولو كانت مباحة في البيت لما خصت الحجر به لان ذلك حكم سائر المواضع والوجه الثاني أن تكون قلت ذلك على سبيل اباحة الامر بن جواب المنكر ذلك في البيت فقالت ان الصلاة في الحجر والبيت عندي سواء (مسئلة) والصلاة فرض ونفل فأما الفرض فقد روى ابن المواز عن أصبغ من صلى في البيت أعاد أبدا وقال ابن المواز لا إعادة عليه وقال أشهب من صلى على ظهر البيت أعاد أبدا وجه قول أصبغ ان القبلة تمر على جميع البيت ويستقبل المستقبل لها جابنين من البيت ومن صلى فيه فقد تعذر ذلك عليه فهو مل الى غير القبلة من غير عذر وجه قول ابن المواز انه موضع يجوز أن تصلي فيه النافلة لتغير عن فجاز أن تصلي فيه الفريضة بخارج البيت (مسئلة) وأما النفل فلا بأس به في الحجر والبيت قاله ابن حبيب ومنع منه أبو حنيفة وسيأتي ذكره بعد هذا ان شاء الله تعالى وأما الصلاة على ظهر البيت فقال ابن حبيب لا تصلي النافلة على ظهر البيت وهو كمثل ان غير القبلة ويصلي داخل البيت وقد قال ابن المواز في الفريضة من صلا فافوق البيت أجزاء وإذا جوز ذلك في الفريضة جاز ذلك في النافلة أولى وقوله أظهر والله أعلم ص **حكاك** انه سمع ابن شهاب يقول سمعت بعض علمائنا يقول ما حجر الحجر فطاف الناس من وراءه الا ارادة أن يستوعب الناس الطواف بالبيت كله **ش** قوله ما حجر الحجر يريد ما حجر الجدار الذي يحجر به عليه يريد بمنعه من المشي فيه الا ان فسد من يابه فاما أن يدبح الحجر الجدران يستوعب الناس الطواف بالبيت اذا كان ذلك واجبا والحجر من البيت فالطواف به لازم كالطواف بالبيت فلم يدبحه ولو شك أن يمر به طائف فلا يستوعب الطواف بالبيت فاجاب الناس على تحجيره دليل على أن استيعاب الطواف لجميع البيت لازم متفق عليه ولو كان الطواف ببعض البيت مجزئاً لما احتج الى تحجيره البيت يستوعب الطواف جميعه ومن طاف ببعض البيت لم يحجروه به قال الشافعي وقال أبو حنيفة من طاف بالحجر طوافا واجبا في حج أو عمرة فان كان بمكة أعاد طوافه وان تباعد ورجع الى بلده جبر ذلك بالدم وأجزاه والدليل على ما نقله قوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق وهذا يقتضي الطواف بجميعه ومن طاف بالحجر فاعاد طواف ببعضه لما قدمناه

### ﴿ الرمل في الطواف ﴾

ص **حكاك** عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله انه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم رمل من الحجر الاسود حتى انتهى اليه ثلاثة أطواف قال مالك وذلك الامر الذي لم يزل عليه أهل العلم بلدنا **ش** قوله رمل من الحجر الاسود يريد ان يسد أرملة من الحجر الاسود وهو افتتاح الطواف ثم جعل البيت على يساره وطاف بالبيت من الحجر الاسود حتى انتهى اليه مرة فيكون معه طواف واحد ولا يجوز أن ينكس الطائف الطواف بالبيت وهو أن يجعل البيت عن يمينه ويطوف به من فعل ذلك لم يحجروه به قال الشافعي وقال أبو حنيفة ذلك ممنوع فان فعله حاج

• وحدثنى عن مالك انه سمع ابن شهاب يقول سمعت بعض العلماء يقول ما حجر الحجر فطاف الناس من وراءه الا ارادة أن يستوعب الناس الطواف بالبيت كله **﴿ الرمل في الطواف ﴾** • حدثني يحيى عن مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله انه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم رمل من الحجر الاسود حتى انتهى اليه ثلاثة أطواف قال مالك وذلك الامر الذي لم يزل عليه أهل العلم

أو معتبر أعاد ما كان بمكة فان رجع الى بلد جبره بهم وأجزأه والدليل على ما نقله ما روى عن جابر أنه قال لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة دخل المسجد فاستلم الحجر ثم مضى على يمينه فمى ثلاثاً ومشى أربعاً وهذا يقتضى أن البيت على يساره وأفعال النبي صلى الله عليه وسلم على الوجوب لاسيما وقد قال خذوا عني مناسككم

(فصل) وإذا ثبت ذلك فإن الرمل في الطواف والسعي هو الاسراع فيه بالخبط لا بحصر عن منكبيه ولا بصر كهما وقال أبو القاسم الجوهري الرمل أن يثب في منسبه وثيا خفيفاً يهز منكبيه وليس بالوثب الشديد فان كان معنى ذلك أن قدر وثبه بترك جسده ولا يقصده الى أفراد مما بالتحريك فهو حسن والله أعلم وذلك من حكم طواف الورد الاصل في ذلك ما رواه عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا طاف في الحج أو العمرة أول ما يقدم سعى ثلاثة أطواف ومشى أربعاً ثم سجد سجدتين ثم طاف بين الصفا والمروة وقدر وى أن سبب الرمل في الطواف إنما كان لظاهر الجلد للمشركين وروى عن ابن عباس أنه قال قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه فقال للمشركون إنه يقدم عليكم وقد وهنتهم حتى يثرب فأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم أن يرموا الاشواط الثلاثة وأن يمشوا ما بين الركبتين ولم ينصه أن يأمروهم أن يرموا الاشواط كلها الا الايقاء عليهم وقد أراد عمر بن الخطاب أن يترك الرمل ثم استسأف فقال ما لنا والرمل إنما كنا رما به المشركين وقد أحل لكم الله ثم قال في صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا تعجب أن تركه وقد فعله النبي صلى الله عليه وسلم بعد الفتح وبعد أن ثبت الاسلام بمكة وزالت عنه المراءاة بذلك للمشركين رواه جابر بن عبد الله حيث حجة الوداع وقدر وى ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه اعتمر وأمن الجعرانة فرموا بالبيت ثلاثاً ومشوا أربعاً

(فصل) وقوله رمل من الحجر الأسود حتى انتهى الى الثلاثة أطواف يقتضى أن الطواف كان بين الركبتين الجمانى والأسود وقد تقدم من حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أصحابه أن يمشوا بين الركبتين وتأول أنه إنما أمرهم بذلك لانهم كانوا يراؤون المشركين بالجلد وكان المشركون على قبيعان فكان المسلمون اذا ظهر لهم يرموا لبر وهم الجلد والقوة واذا استروا بالبيت فكانوا بين الركبتين الجمانين مشوا ابقاع لقوتهم والنسأ اختارهم مالك أن يرمل الطائف من الحجر الأسود حتى ينتهى اليه ثلاث مرات والاصل في ذلك حديث جابر بن عبد الله المتقدم وانما احتكى فعله في حجة الوداع وهو آخر ما فعل وذكر عبد الله بن عباس فعله في عمرة القبية والآخر أولى أن يتبع من فعل النبي صلى الله عليه وسلم مع أن جابر بن عبد الله عاين ما حكا في عام حجة الوداع واحتبل ذلك احتبالاً أو رد جميع فعله منذ خرج من المدينة الى أن عاد اليها وتحفظ ذلك وابن عباس أئمار وى عن غيره أنه لم يشاهد عام القبية لمصره مع أنه يحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم ترك الرمل ما بين الركبتين وإن كان مشروعا لحاجته الى الإيقاء على أصحابه فلما ارتفعت هذه العلة لم يستدأمة الرمل المشروع ص مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يرمل من الحجر الأسود الى الحجر الأسود ثلاثة أطواف ويمشى أربعة أطواف (الى الحجر الأسود) ش قوله رمل من الحجر الأسود الى الحجر الأسود ثلاثة أطواف يرد أنه كان يفعل ذلك في طواف الورد في الحج والعمرة ويمشى أربعة يرد بعد الثلاثة التي رمل فيها ليكمل بذلك أسبوعاً ونص على أنه كان يستوعب الطواف بالرمل من الحجر الأسود حتى ينتهى اليه ثلاث مرات وقدر وى عبد الله

• وحدثنى عن مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يرمل من الحجر الأسود الى الحجر الأسود ثلاثة أطواف ويمشى أربعة أطواف

ابن عمر قال قلت لنافع ؟ كان ابن عمر عشي بين الركبتين قال كان عشي ليكون أبسر لاستلامه وهذا ليس بترك الرمل بين الركبتين وانما هو رفق فيه عند ازدياد الناس على الحجر ليكون أبسر لاستلامه ص **في** مالك عن هشام بن عروة أن أباه كان اذا طاف سعى الاشواط الثلاثة يقول اللهم لا اله الا انت وأنت تعني بعد ما أتينا بخفض صوته بذلك **في** ش قوله ان أباه يريد عروة بن الزبير كان اذا طاف بالبيت سعى الاشواط الثلاثة يريد الاولى من الطواف وسباحتها اشواطاً وقدر روى مثل ذلك في حديث عبد الله بن عباس المتقدم وقد كره مجاهد أن يقال شوط ودور ويقال طوف ولعله أراد أن لا يستعمل في الطواف غير هذا الاسم ليغلب عليه من أجل ورود في القرآن قال الله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق كأنهم رأوا مشاهير عياضهم أن يستعمل في غيره والاول أظهر ( فصل ) وقوله لا اله الا انت وأنت تعني بعد ما أتينا كان يقوله على حسب ما يتغيره الانسان من الذكر والابناء لاعتى ان هذا اللفظ مخصوص بالطواف ومسنون فيه روى ابن حبيب عن مالك انه قال ليس العمل على قول عروة هذا وانما أراد انه ليس بذكر معين للطواف حتى لا يجزى غيره وحتى لا يكون من سبب لمن شاء أن يذكر الله تعالى بهذا الذكر ويترك ذلك ان شاء على حسب ما يوزنه

( فصل ) وقوله يخفض بها صوته هذا حكم الذكر في الطواف والسعي وعلى الصفا والمروة وفي كل موضع يجمع بفرد كل أحد بالذكر والدعاء ولو رفع كل انسان صوته لأذى بعضهم بعضاً وليس كذلك التلبية فانها شعار الخلق فلذلك شرع فيها الاعلان ص **في** مالك عن هشام بن عروة عن أبيه انه رأى عبد الله بن الزبير أحرم بعمره من التنعيم قال ثم رأيت سعى حول البيت الاشواط الثلاثة **في** ش قوله ان عبد الله بن الزبير أحرم بعمره من التنعيم مسمى في الاشواط الثلاثة يريد الاول ولا تكن تعريفها بالالف واللام لانها المعروفة بالرمل وانما رمل في طوافه وان كان أحرامه من التنعيم لان الرمل انما يمشى في طواف من قدم من الحل على وجه يتعقب طوافه السعي ولما كان المحرم بعمره من التنعيم قادم من الحل كان حكمه الرمل وقد قال مالك في المختصر رمل المتمركى وغيره ووجد ذلك ما قدمناه انه داخل من الحل على وجه يتعقب طوافه السعي ( فرع ) ومن كان عليه أن رمل من الرجال فليفعل فقد اختلفت الرواية عن مالك في ذلك واختلفت أقوالهم وذلك مبنى على أصلين أحدهما هل هي من الهيئات التي يسوغ فعلها وتركها كاستلام الحجر وهي من الامور اللازمة التي تلزم الطواف كركعتي الطواف والاصل الثاني هل يصح رفض الطواف أو لا يصح فمن قال انها من الهيئات الحسنة فانه لا يصح رفض الطواف عنده فلا يصح ترك الرمل ولا سعي عليه وهي رواية ابن القاسم وابن وهب لانه قد فاته موضع الرمل فلا يصح أن يعيده لان ما تقدم من طوافه لا يصح رفضه وانما يفعل ما يأتي به من الطواف نفلاً ولم يشرع فيه سعي رمل ولا دم عليه لانه من الهيئات التي تلزم الطواف كاستلام الحجر بل استلام الحجر كدمنه وألزم الطواف لانه قد توفى في كل طواف وهو عبارة تنفرد بنفسها ومن قال انه من الهيئات ويصح رفض الطواف قال يعبد مادام بمكة فان ذلك فاته ذلك فلا سعي عليه وقدر روى عن مالك في المدونة قال ابن القاسم ثم رجع عنه ووجه اعادته انه لم يأت بالطواف على أكمل صفاته رفضه وأتى بطواف آخر على الهيئة المستعينة فان فاته ذلك فلا دم عليه لما تقدم به من الهيئات ويصح منع هذا ان اراد انه يقيم فضيلة ذلك الطواف وان لم رفضه كما يتم فضيلة من صلى وحده باعادة تلك الصلاة في جماعه وهذا أبين على قول من

• وحدثنى عن مالك عن هشام بن عروة أن أباه كان اذا طاف بالبيت سعى الاشواط الثلاثة يقول اللهم لا اله الا انت • وأنت تعني بعد ما أتينا بخفض صوته بذلك • وحدثنى عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه انه رأى عبد الله بن الزبير أحرم بعمره من التنعيم قال ثم رأيت سعى حول البيت الاشواط الثلاثة

قال انه يعيد ما دام مكة لان ذلك يقتضى أن يعيد بعد التحلل من ذلك النسك وأما على قولنا بصفة  
الرفض فالتام يجب أن يعيد ما لم يحلل من نسكه ذلك ومن قال انهم أحكام الطواف اللازمة كلزوم  
ركعتي الطواف ولم يرحض فرض الطواف قال لا يبعد وعليه دم وهو قول ابن الماجشون ومن قال  
بأنه الرمل ورأى حجة الرفض أو تمام الفرض قال لا يبعد فان فاته ذلك فعليه الدم وهو قول أشهب  
ص **في** ما لا يخفى نافع أن عبد الله بن عمر كان إذا أحرم من مكة لم يطف بالبيت ولا بين الصفا والمروة  
حتى يرجع من منى وكان لا يرمل إذا طاف حول البيت إذا أحرم من مكة **في** ش قوله كان إذا أحرم  
من مكة لم يطف بالبيت ولا بين الصفا والمروة حتى يرجع من منى لما ذكرناه قبل هذا من أن السعي  
لا يكون إلا عقب طواف واجب في حج أو عمره وأن الطواف الواجب لا يكون إلا من الأعلى من ورد من  
الحل وأما من كان بمكة بالحرم فلا يجب عليه طواف أصلاً فسكان ابن عمر رضي الله عنه يؤخر طوافه  
حتى يرجع من منى منصرف من عرفة فيطوف للمفارقة فيسعي عقب طوافه ذلك لأنه طواف واجب  
لوارده من حل

(فصل) وقوله وكان لا يرمل إذا طاف حول البيت إذا أحرم من مكة يحتمل أن يرمل طواف  
التطوع الذي كان يطوفه قبل الخروج إلى عرفة وأما طواف الإضافة فانه يتعقب قدومه من الحل  
فستة الرمل وهو الذي اختاره مالك ورواه عنه في المدينة ابن كنانة وابن نافع مكيًا كان إذا أحرم من  
مكة أو غير مكي وقد تأول ابن الموارثان ابن عمر كان لا يرمل لطواف الإضافة إذا أحرم بالحج من مكة قال  
والرمل أحب للنفائين كان الأحرار على ما تأوله فهو خلاف مذهب مالك ووجه قول مالك ما قد سنناه  
وإن كان الأمر على ما قد سنناه فلا خلاف بينهما وفي المختصر عن مالك من أحرط الطواف حتى صدر  
فيلزم ومن ترك الرمل فلا شيء عليه ومن أهدي فحسن وهذا يحتمل أن يكون على ما قد سنناه أن حكم  
الرمل من ورد من عرفة لازم وأنه أن تركه فلا شيء عليه على رواية ابن القاسم وابن وهب فبين تركه في  
طواف الورد ويحتمل أن يكون حكم هذا الطواف أخف لانه وإن كان وارداً من الحل فانه طواف  
يحلل لا طواف تلبس بالعبادة ولذلك لا يلزمه الرمل وإنما سارع فيه الرمل إذا كان بعده سعي

### ﴿الاستلام في الطواف﴾

ص **في** مالك أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا قضى طوافه بالبيت وركع الركعتين  
وأراد أن يخرج إلى الصفا والمروة استلم الركن الأسود قبل أن يخرج **في** ش قوله كان إذا قضى  
طوافه بالبيت وركع الركعتين يريد الطواف الذي يتعقبه السعي فانه كان إذا أكمله وأكمل  
الركعتين بعينه وصل بذلك الخروج إلى الصفا فكان إذا أراد فراق البيت عاد إلى الركن فاستلمه  
وذلك انه يستحب أن يصلي هاتين الركعتين في الطواف الواجب خلف المقام ومن فعل ذلك فلا راد  
أن يخرج إلى الصفا فأن طريقه على الحجر الأسود وكان صلى الله عليه وسلم يستلم في خروجه ذلك إلى  
الصفا ويحتمل أن يكون شرع ذلك من أجل أن الركعتين من نواحي الطواف فاستحب أن يتفصل  
عنه بما استلام الحجر كالطواف (مسئلة) وأما استلام الركن ابتداءً في غير طواف فقد قال مالك  
ليس من شأن الناس وما بذلك من بأس ومعنى ذلك انه لم يكن من فعل الناس في ذلك الوقت ولكن  
لم يرب بأساً لأنه عبادة متعلقة بالبيت وليس من شرط استلامه طواف ولا ركوع ولا غيره بل يصح  
أن يفرد ذلك كالدعاء الذي قد يفعل في جملة العبادات ممن يصح أن يفرد (مسئلة) ومن سنة

• وحدثنى عن مالك عن  
نافع أن عبد الله بن عمر  
كان إذا أحرم من مكة  
لم يطف بالبيت ولا بين  
الصفا والمروة حتى يرجع  
من منى وكان لا يرمل إذا  
طاف حول البيت إذا  
أحرم من مكة

﴿الاستلام في

الطواف﴾

• وحدثنى يحيى عن مالك  
أنه بلغه أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم كان إذا  
قضى طوافه بالبيت وركع  
الركعتين وأراد أن  
يخرج إلى الصفا والمروة  
استلم الركن الأسود قبل  
أن يخرج



استلام الركن الطهارة قال مالك في المختصر ولا يستلم الركن الاطهارا ووجه ذلك انه جزء من الطواف والطواف من شرطه الطهارة ص **✽** مالك عن هشام بن عروة عن أبيه انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعبد الرحمن بن عوف كيف صنعت يا أبا محمد في استلام الركن فقال عبه الركن استلمت وتركته فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أصبت **✽** ش قوله صلى الله عليه وسلم كيف صنعت يا أبا محمد في استلام الركن اخبرنا منه صلى الله عليه وسلم لاحبابه وأهل العلم منهم ليعلم بذلك مقدار علمهم وحلمهم أقواله وأفعاله على وجهها وان كان صلى الله عليه وسلم قد وكل الامر قبل ذلك الى اجنبادهم لما كان يجوز لهم فيه الاجنباد فقال لعبد الرحمن استلمت وتركته يريد انه قد فعل الامر بن فانه قد استلمه مرة وترك الاستلام أخرى وهذا يقتضي انه لم يصدق الاستسلام انه شرط في صحة النسك وانما اعتقده من الفضائل التي تؤثر من فعلها ولا يأثم من تركها مع اعتقاده انها من القرب وانه يجوز فعلها في بعض المواضع دون بعض

( فصل ) وقوله صلى الله عليه وسلم أصبت تمرب لبقله ولمارآه من ذلك وقد قال جميع الفقهاء من ترك استلام الحجر لا يثبت عليه وان استلامه أفضل ص **✽** مالك عن هشام بن عروة أن أبا له كان اذا طاف بالبيت يستلم الأركان كلها قال وكان لا يدع الركن الباقى الا أن يغلب عليه **✽** ش قوله كان يستلم الأركان كلها على ما تقدم من الرواية عنه انه كان يستلم الأركان كلها ويقول ليس شيء من البيت مهجورا وقد تقدم السلام فيه وقوله وكان لا يدع الركن الباقى الا أن يغلب عليه يقتضي ان مرعاه له كانت أكثر وحفظته على استلامه كانت أشد فكان لا يدع استلامه الا أن يغلب عليه وان ترك استلامه غيره من دون أن يغلب عليه ولعل ذلك انما كان ما علم من الاتفاق على استلامه ومخالفته الناس له في استلام الركنين الاخيرين والله أعلم

### ✽ تقبيل الركن الاسود في الطواف ✽

ص **✽** مالك عن هشام بن عروة عن أبيه ان عمر بن الخطاب قال وهو يطوف بالبيت الركن الاسود انما أنت حجر ولولا اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل ما قبلتك ثم قبله **✽** ش قول عمر انما أنت حجر يريد أن ينفي عنه ظن من يظن أن تعظيم النبي صلى الله عليه وسلم الحجر وامتة انما كان على حسب تعظيم المحابلة الا وان الاعتقادهم انها آلهة وانها تضر وتنفع فاراد عمر أن يعلم الناس ان تعظيمه للحجر انما كان لتعظيم النبي صلى الله عليه وسلم طاعته وافراده بالعبادة على حسب ما أمر بانه تعظيم البيت وعلى حسب ما أمر الملائكة أن يسجدوا لآدم عبادة لله على أن آدم معبود بذلك وانه يضر وينفع فقال لا يعلم انك حجر يريد من سائر اجناس الحجارة التي لا تقبل وفي بعض الروايات ان قال لعلم انك حجر لا تضر ولا تنفع

( فصل ) وقوله ولولا اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل ما قبلتك تبين بأن تقبيله وتفضله ليس لذاته ولا لمخفى فيه وانما هو لان النبي صلى الله عليه وسلم شرع ذلك طاعة لله تعالى ( مثله ) وهذا يقتضي أن استلام الحجر وتقبيله لن امكنه ذلك ووجد اليه سبيلا اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم في تقبيله اياه فان لم يستطع تقبيله لزاما أو غيره استلمه بيده ثم وضعها على فيه من غير تقبيل ص **✽** قال مالك سمعت بعض أهل العلم يستحب اذا رفع الذي يطوف بالبيت بيده عن الركن الباقى أن يضعها على فيه **✽** ش قوله انه كان يستحب اذا رفع بيده عن الركن الباقى أن يضعها على يده للاستسلام بيده

وحديثي عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعبد الرحمن بن عوف كيف صنعت يا أبا محمد في استلام الركن فقال لعبد الرحمن استلمت وتركته يريد انه قد فعل الامر بن فانه قد استلمه مرة وترك الاستلام أخرى وهذا يقتضي انه لم يصدق الاستسلام انه شرط في صحة النسك وانما اعتقده من الفضائل التي تؤثر من فعلها ولا يأثم من تركها مع اعتقاده انها من القرب وانه يجوز فعلها في بعض المواضع دون بعض

✽ مالك عن هشام بن عروة أن أبا له كان اذا طاف بالبيت يستلم الأركان كلها وكان لا يدع الركن الباقى الا أن يغلب عليه

✽ تقبيل الركن الاسود في الطواف ✽

حديثي يحيى عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن عمر بن الخطاب قال وهو يطوف بالبيت للركن الاسود انما أنت حجر ولولا اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل ما قبلتك ثم قبله قال مالك سمعت بعض أهل العلم يستحب اذا رفع الذي يطوف بالبيت بيده عن الركن الباقى أن يضعها على فيه



وسئل مالك عن الطواف  
ان كان أخف على الرجل  
أن يطوف به فيقرب بين  
الاسبوعين أو أكثر ثم  
يركع ماعليه من ركوع  
ثلاث السبع قال لا ينبغي  
ذلك وإنما السنة أن يتبع  
كل سبع ركعتين \* قال  
مالك في الرجل يدخل  
في الطواف فيسهو حتى  
يطوف ثمانية أو تسعة  
أطواف قال يقطع اذاعلم  
انه قد زاد ثم يصلي ركعتين  
ولا يعيد بالذي كان زاد ولا  
يبني له أن يبني على التسعة  
حتى يصل سبعين جمعا  
لان السنة في الطواف  
أن يتبع كل سبع  
ركعتين \* قال مالك ومن  
شك في طوافه به ماركع  
ركعتي الطواف فليعد  
فليتم طوافه على البقي  
ثم يبعد اركعتين لانه  
لا صلاة للطواف الا بعد  
اكمال السبع \* قال مالك  
ومن أصابه شيء ينقص  
وضوءه وهو يطوف  
باليث أو سبي بين الصفا  
والمروة أو بين ذلك فانه  
من أصابه ذلك فندطأ  
بعض الطواف أو كله ولم  
يركع ركعتي الطواف  
فانه يتوضأ ويستأنف  
الطواف وأما السبي بين  
الصفا والمروة فانه لا يقطع  
ذلك عليه ما أصابه من  
انقضاء

تكون ركعتا الطواف الواجب خلف المقام اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم لاسيما وقد قرأ عند  
صلاته خلف المقام ركعتي الطواف واتخذ وامن مقام ابراهيم صلى الله عليه وسلم في الظاهر انه امر اديلا به وهذا امر  
وليس في الصلوات بما يخص مقام ابراهيم غير ركعتي الطواف والآن علم من \* سئل مالك عن  
الطواف ان كان أخف على الرجل أن يطوف به فيقرب بين الاسبوعين أو أكثر ثم يركع ماعليه من  
ركوع ثلاث السبع قال لا ينبغي ذلك وإنما السنة أن يتبع كل سبع ركعتين \* ش وهذا كقول  
ان السنة للطائف أن يصلي عقب كل سبع من الطواف ركعتين ولا يفرق بين سبعين لا يركع بينهما  
ركعتي الطواف الاول وان فعل الاسبوعين ولم يركع بينهما فغير جائز وجوز ذلك الشافعي والدليل  
على ما نقله ان هذين يسكنان لا يتبادران فلم يجز أن يشرع في أفضل ثمان منها قبل تمام الاول  
كالعشرين ودليل آخر ان هذين طوافان فلم يشرع في ثمان منها قبل تمام ركوع الاول كاليكنا  
في حجتين وأعرتين \* قال مالك في الرجل يدخل في الطواف فيسهو حتى يطوف ثمانية  
أو تسعة أطواف قال يقطع اذاعلم انه قد زاد ثم يصلي ركعتين ولا يعيد بالذي كان زاد ولا ينبغي له أن  
يبني على التسعة حتى يصل سبعين جمعا لان السنة في الطواف أن يتبع كل سبع ركعتين \* ش  
وهذا كقول مالك ودلك ان من سعى في طوافه فبلغ ثمانية أطواف أو تسعة أو أكثر من ذلك ثم ذكر ولم  
يكن قد صعد إلى بقرن بين كل سبعين فانه يقطع ويركع ركعتين للسبع الكوامل ويبني ما زاد عليه  
ولا يعيد به ان أراد أن يطوف أسبوعا آخر وليستد منه أنه يقطع سبعين ركع وهذا حكم العابد  
في ذلك فان اكمل السبعين عامدا أو ناسيا صلى لكل واحد منهما ركعتين لان الاسبوع الثاني  
مختلف فيه فامر ناهي ركوع مراعاة للاختلاف هذا هو المشهور من قول مالك وقال ابن كنانة  
في المدينية وروى عيسى عن ابن القاسم يصلي ركعتين فقط واختار عيسى القول الاول وجه قول  
ابن القاسم انه لما كان حكم كل أسبوع أن يعقبه ركعتاه وحال بين الاسبوع الاول وركعتيه  
الاسبوع الثاني بطل حكمه فصلي ركعتين للاسبوع الثاني \* قال مالك ومن شك في طوافه  
بسمارك ركعتي الطواف فليعد لثم طوافه على البقي ثم يبعد اركعتين لانه لا صلاة للطواف  
الا بعد اكمال السبع \* ش وهذا كقول مالك ان من شك بعد أن ركع لطواف في اتخذه طواف فلا يعلم  
ان كان اكمل السبع سبعا أو اتماما سبعا أو نحوها فانه لا يجزئه ذلك الطواف لان الطواف  
لا يكون أقل من سبعة أطواف متتقة فعليه أن يرجع ويبني على ما يقين من طوافه فليعد المدة لانه  
اتخذ كرك ذلك البار سلامه من الركعتين فان يتيقن خمسة طواف شوطين وان يتيقن ستة طواف واحدا  
ثم يبعد اركعتين لان حكمهما أن يصليا بعد تمام الاسبوع (مسئلة) ولا يجزئ أكثر الطواف  
عن جمعه ولا بد من تمام عدده ورجوع له من بدله وقال الشافعي وقال أبو حنيفة ان كان بكثرة  
اتخذه وان كان قد رجع جبري بالدم والدليل على ما نقله حديث جابر بن عبد الله ان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم طاف بالبيت سبعين مرة ثلاثا ومضى أربعين وأفعاله صلى الله عليه وسلم على الرجوع  
وقد قال صلى الله عليه وسلم خذوا عني مناسككم والاخذ عنكم أن يفعل كما يفعل ودليلنا من جهة  
القياس ان هذه عبادة لا يجبر أكثرها بالدم فلم يجبر أكثرها بالصوم والصلاة \* قال مالك  
ومن أصابه شيء ينقص وضوءه وهو يطوف بالبيت أو سبي بين الصفا والمروة أو بين ذلك فانه  
من أصابه ذلك فندطأ بعض الطواف أو كله ولم يركع ركعتي الطواف فانه يتوضأ ويستأنف  
الطواف قال مالك وأما السبي بين الصفا والمروة فانه لا يقطع ذلك عليه ما أصابه من انتقاض

وضوئه ولا يدخل السي الا وهو طاهر بوضوء ❦ ش وهذا كما قال ان من انتقض وضوؤه في طوافه لم يقطع طوافه وأن يتوضأ ويستأنف الطواف من أوله وفي هذا الفصل بابان أحدهما ان من شرط الطواف الطهارة والثاني ان من شرطه الاتصال

### ❦ الباب الأول في الطهارة للطواف ❦

اعلم أن الطواف عندنا من شرطه الطهارة به قال الشافعي وقال أبو حنيفة الطهارة واجبة له وليس من شرطه والدليل على ما نقوله ما روى عن عائشة رضي الله عنها قالت أول شيء بدأ به رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قدم من مكة أن توضأ ثم طاف وأفعاله صلى الله عليه وسلم عندنا على الوجوب ودليلنا من جهة القياس ان هذه عبادة لها تعلق بالبيت فوجب أن يكون من شرطها الطهارة كالصلاة (مسئلة) فاذا قلنا ان من شرطه الطهارة فانه ان طاف في اللأفصة على غير طهارة فهو كمن لم يطف ويعبدأ بدأ ويرجع له من بلدته وأما طواف الورد فقد يسقط بالاعتذار بمرئيات عنه الدم بعد الفوات

### ❦ الباب الثاني في اتصال الطواف ❦

من شرط الطواف الاتصال فلا يجوز تفرقه لانها عبادة يبطئها الحدث فكانت الموالات شرطاً في صحتها كالصلاة والوضوء (مسئلة) اذا ثبت ذلك فان التفرق على ضربين بالحدث أو بالعمل فأما الحدث فانه يمنع البناء ويمنع الركوع بعد الطواف لمن أحدث بعد تمامه وبزعمه في الواجب أن يتوضأ ويتسدى الطواف وهو في النقل بالخيار اذا غلب الحدث بين أن يتوضأ أو يترك ولا شيء عليه وأما العمل فان كثرة بمنع البناء كالتخرج لتفقه ذكره في بيته أو ما أشبه ذلك وأما السير لغير عذر فانه مكروه ولا يمنع البناء كالوقوف بالسير للحدث وترى الماء لمن يغلبه العطش (مسئلة) وأما الخروج للصلاة فان الخروج للكتوب لا يمنع البناء قال الشيخ أبو بكر لان الطواف صلاة ولا يجوز لمن في المسجد أن يصلي بغير صلاة الامام المؤتم به اذا كان يصلي المكتوبة لان في ذلك خلافاً عليه وأما الخروج لصلاة الجنائز فقال ابن القاسم يمنع البناء وقال أشهب لا يمنع ذلك وجه قول ابن القاسم انه خرج من طوافه لغير صلاة تحجب عليه ويخاف فواتها فكان عليه ابتداء طوافه أصل ذلك اذا خرج لطلب نفقة ووجه قول أشهب انه خرج من طوافه لصلاة يخاف فوات فضلها فكان له أن يبنى أصل ذلك اذا خرج لصلاة الجماعة

(فصل) قوله وأما السي بين الصفا والمروة فانه لا يقطع عليه ما صاب من انتقاض وضوئه وذلك يقتضي معنيين أحدهما ان ليس من شرط السي الطهارة لانها عبادة لا تعلق لها بالبيت كالخيار والثاني أن الحدث في أثناء السي لا يمنع البناء على ما مضى منه فن أحدث في أثناء صعبه فلا فضل له أن يخرج فينتظر طهره ذلك ثم يرجع فيبني على ما تقدم منه ولو تمدى بعد الاجزاء (فصل) وقوله ولا يدخل السي الا وهو طاهر بوضوء يريد أن الوضوء مشروع فيه لمن أمكنه الطهارة وإن لم تكن شرطاً في صحته فأما الحائض التي لا تغد على إزالة حدثها فليس ذلك عليها

### ❦ الصلاة بعد الصبح والعصر في الطواف ❦

ص مالك عن ابن شهاب عن جابر بن عبد الله بن عمر بن عبد الرحمن بن عبد القاري أخبره انه طاف بالبيت مع عمر بن الخطاب بعد صلاة الصبح فاما قضى عمر طوافاً فنظر فلم ير الشمس طلعت

وضوئه ولا يدخل السي  
الا وهو طاهر بوضوء  
❦ الصلاة بعد الصبح  
والعصر في الطواف ❦  
❦ حدثني يحيى عن مالك  
عن ابن شهاب عن جابر بن  
عبد الرحمن بن عوف أن  
عبد الرحمن بن عبد القاري  
أخبره انه طاف بالبيت مع  
عمر بن الخطاب بعد صلاة  
الصبح فلما قضى عمر طوافه  
نظر فلم ير الشمس طلعت

فركب حتى أتاه بنى طوى ففعل ركعتين سنة الطواف ثم شق قوله أن عمر بن الخطاب لما قضى طوافه بعد الصبح نظراً للشمس فلما لم يرها طلعت ركب حتى صلى الركعتين بنى طوى يقتضى امتناعاً من الصلاة لما لم تطلع الشمس واستجازته تأخيراً لركوع ذلك حتى طلعت الشمس بنى طوى فصلاهما وفي ذلك ثلاثة أبواب أحدها أن الطواف بعد العصر والصبح غير ممنوع والثاني أن الركوع له في ذلك الوقتين ممنوع والثالث أن من حكم الركعتين الاتصال بالطواف إلا أن يمنع من ذلك مانع

(الباب الأول في أن العواضي بعد العصر والصبح غير ممنوع)

جواز الطواف بعد صلاة الصبح وبعد صلاة العصر لأنهم فيه خلافاً وقد سنل مالك عن الطواف الواجب بعد العصر فقال لأبى بذلك ويؤخر الركوع حتى تغرب الشمس والدليل على ما تقول أنه غده عبادة أجمع فيها النطق بجاء أو بعد صلاة الصبح والعصر أصل ذلك الطهارة ووجه ثان أن كل عبادة ليس لأداء فرضها وقت معين فانه لا يمنع نقلها لوقت أصل ذلك الطهارة عكس الصلاة والصيام وهذا حكم الجوز وأما النفل فإن يكون بعد طلوع الشمس وبعد غروبها لينتقل الركوع بالطواف

(الباب الثاني في منع نفل الصلاة بعد العصر والصبح)

تقدم أن الركوع للطواف الواجب وغيره ممنوع بعد العصر وهو مذهب مالك وأبي حنيفة وقال الشافعي ذلك مباح ودليلنا ما قلناه قبل هذا في باب منع النوافل التي لها أسباب في آخر كتاب الصلاة فأعني ذلك عن إعادته

(الباب الثالث في اتصال ركعتي الطواف به)

أما اتصال الطواف بركعتيه فروى من سننه لانهما صلاة نضاف إلى عبادة فكان من سنه أن تتم بها وتضاف إليها كصلاة الاستسقاء (مسئلة) إذا ثبت ذلك فإن اتصالهما به أن يؤتي بهما عقبه ولا يجوز تأخيرهما عنه إلا أنه لا وقتاً ولعذر النسيان وذلك لما لم ينتقض وضوءه لأن من حكمهما أن يؤتي بهما بطهارة واحدة وذلك لما لم يترتب من اتصالهما وكانت الطهارة في كل واحدة منهما فاقضى ذلك أن تكونا بطهارة واحدة ومثل هذا يلزم في الوتر وركعتيه والله أعلم (فرع) فإذا انتقض وضوءه بعد الطواف وكان طوافاً نطوع فقد قال ابن حبيب هو غير بين أن يتوضأ ويتبدى الطواف وبين أن يترك ذلك وإن كان الطواف واجبا عليه وضوءه لما قلناه والله أعلم

(فصل) وقوله فركب حتى أتاه بنى طوى ففعل ركعتين بركعتيه صلى ركعتي طوافه التين امتنع

من أن يصلهما بالمسجد الحرام حين لم يرها طلعت الشمس طلعت وهذا يقتضى أنه ليس من شرط ركعتي الطواف أن يصلهما بالمسجد الحرام غير أن الأفضل أن يصلهما بالمسجد لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى ركوعه خلف المقام وذلك أفضل موضع يصلي فيه (مسئلة) فإن منع الوقت من صلاتهما فغابت الصلاة وهو في منزله فقد روى محمد بن مالك أن رجلاً أخبره أن يصلهما بمنزله ووجه ذلك أن الركوع لا يتلحق بموضع مخصوص وإنما يستحب الاتيان به في المسجد لانهما بالطواف ولكونهما من أنواع الطواف المتممة بالمسجد والله أعلم ص مالك عن أبي الزبير المكي أنه قال لقد رأيت عبد الله بن عباس يطوف بعد صلاة العصر ثم يدخل حجرته فلا أدرى ما يصنع ثم شق قوله أنه كان يطوف بعد صلاة العصر يقتضى أن ذلك كان مباحاً عنده وقوله ثم

فركب حتى أتاه بنى طوى ففعل ركعتين سنة الطواف وحديثي عن مالك عن أبي الزبير المكي أنه قال لقد رأيت عبد الله بن عباس يطوف بعد صلاة العصر ثم يدخل حجرته فلا أدرى ما يصنع

وحدثني عن مالك عن أبي الزبير المكي قال لقد رأيت النبي (ص) يقول بعد صلاة الصبح وبعد صلاة العصر يطوف به

أحد قال مالك ومن طاف  
باليبيت بعض أسبوعه  
ثم أقبلت صلاة الصبح  
أو صلاة العصر فإنه يصلي  
مع الإمام ثم يني على  
ما طاف حتى يكمل سبعا  
ثم لا يصلي حتى تطلع  
الشمس أو تغرب قال  
وإن أخرهما حتى يصلي  
المغرب فلا بأس بذلك  
قال مالك ولا بأس أن  
يطوف الرجل طوفا  
واحدا بعد الصبح وبعد  
العصر لا يزيد على سبع  
واحد ويؤخر الركعتين  
حتى تطلع الشمس كما  
صنع عمر بن الخطاب  
ويؤخرهما بعد العصر  
حتى تغرب الشمس فإذا  
غربت الشمس صلاهما  
إن شاء أو أخرهما حتى  
يصلي المغرب لا بأس بذلك

﴿وداع البيت﴾

حدثني يحيى عن مالك  
عن نافع عن عبد الله بن  
عمر أن عمر بن الخطاب  
قال لا يسر رن أحد من

الحاج حتى يدلف بالبيت  
فإن آخر السلك الطواف  
باليبيت قال مالك في قول  
عمر بن الخطاب فإن آخر  
السلك الصواف بالبيت  
أن ذلك فيأبى والله أعلم  
لقول الله تبارك وتعالى

ومن يعظم شعائر الله فإنهم تنزيق القلوب وقال ثم جعلنا إلى البيت العتيق فجعل الشعائر كلها وانفعاؤها إلى البيت العتيق

﴿وداع البيت﴾

ص ﴿مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن عمر بن الخطاب قال لا يصد رن أحد من الحاج حتى  
يطوف بالبيت فإن آخر السلك الطواف بالبيت قال مالك في قول عمر بن الخطاب فإن آخر السلك  
الطواف بالبيت أن ذلك فيأبى والله أعلم لقول الله تبارك وتعالى ومن يعظم شعائر الله فإنهم  
تنزيق القلوب وقال ثم جعلنا إلى البيت العتيق فجعل الشعائر كلها وانفعاؤها إلى البيت العتيق  
فإن عمر رضي الله عنه لا يصد رن أحد من الحاج حتى يطوف بالبيت يربط طواف الوداع بالبيت  
وذلك مشروع وقد قال عمر بن الخطاب أنه آخر السلك وذكر مالك أنه ما عوذ من قوله تعالى ثم

جعلها الى البيت العتيق فثبت بذلك أن الطواف للوداع مشروع (مسئلة) اذا ثبت أنه مشروع  
فليس بواجب لما روي عن عائشة قالت حججت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأضنا يوم  
النحر فاضت صنية فأراد النبي صلى الله عليه وسلم بنا ماراً بالرجل من امرأته فقلت يا رسول الله  
أياها حص قال أحببتناهي قالوا يا رسول الله فاضت يوم النحر قال اخرجوا فوجه الدليل من  
الحديث انه خاف أن لا تكون طواف الافاضة وأن يحبسهم ذلك بمكة فلهذا أخرنا فداضا قال  
اخرجوا ولم يحبسهم لعذر طواف الوداع على صنية كما خاف أن يحبسهم لعذر طواف الافاضة وفي  
هذا مسئلتان احدهما حكم طواف الوداع وما يترجم من اتصاله باخروج والثانية حكم من يترجم  
طواف الوداع (مسئلة) حكم طواف الوداع اتصاله بالخروج لان حكم الوداع أن يكون متصلاً  
بفراق من يودع وليس شراؤه أو بيعه جهازاً أو طعاماً ما عت من تها فاصلا بين وداعه وسفره وانما  
يفصل بينهما مقام يوم وليلة بمكة على ما في المدونة (مسئلة) ويجزى من الخروج في ذلك  
الخروج الى طوى والأبطح ثم ودع وخرج اليها وأقام بها يوماً ليلة لم يترجمه الرجوع لانه قد انفصل  
من مكان سكناه (مسئلة) فأما من يترجم طواف الوداع فانه يترجم النساء والصبيان والعبيد  
والأحرار وكل واحد من يريد الخروج من مكة مسافراً أو عائداً الى وطنه أو قرب أهل من الظهران  
وأحد عرفة وأما من أراد أن يخرج الى العمرة فإن كان خارجاً الى الخلل كالنعم والجعرانة فليس  
عليه طواف الوداع لان هذا المكان مع فتراته يخرج منه للعودة اليه وأما من خرج الى المواقيت  
كالجحفة ونحوها ففدروي ابن القاسم عن مالك عليه طواف الوداع كالسفر الى المدينة وقال  
أشهب ليس عليه وجه رواية ابن القاسم ان جنداساً سافر بمحض موضع معين فشرع فبسط طواف  
الوداع كالسفر الى المدينة ووجه قول أشهب ان خروجه متضمن للعودة فلم يكن عليه طواف الوداع  
تخرج الحاج الى عرفة (فرع) ويجزى من طواف الوداع الطواف الواجب اذا خرج  
بأثره فان أقام بعده فعليه طواف الوداع لان طوافه لفرضه فرب من طواف البيت فليس عليه  
تجديد طواف

(فصل) وقوله فان آخر التسلط الطواف بالبيت يحتمل أن يترجمه أن طواف الوداع آخر التسلط  
الذي ليس به الحاج أو المعتمر ويحتمل أن يترجمه أن الطواف آخر تسلطه لانه بعد انقضاء كل  
تسلط وعند فراق البيت والى التأويل الأول توجه أقوال أشهب وأما أقوال ابن القاسم فثبتة على  
التأويل الثاني وقد قال أشهب فحين أقاض ثم عاد الى منى لم يترجمه فليودع الطواف فإذا  
طاف هذا الطواف الذي هو آخر التسلط ثم أقام أياماً ثم أراد الخروج فليس عليه أن يودع ان شاء  
فعل وان شاء ترك فجعل الطواف من جملة حجه على معنى انه وداع للتسلط وليس لفراقة البيت وقد  
قال ابن القاسم فحين اعتمر ان خرج عن مكانه فليس عليه طواف وداع وان أقام فعليه طواف  
الوداع فجعل طواف الوداع نسكاً كاملاً لفراقة البيت وما قاله مالك وابن القاسم أظهر بديل انه  
يستقطع عن المنى المقيم

(فصل) وقول مالك ان ذلك لقول الله تعالى ذلك ومن يعظم شعائر الله الى قوله ثم جعلنا الى البيت  
العتيق اختلف الناس في تأويل هذه الآية فذهب مجاهد الى أن الشعائر هي البدن وأنكر القاضي  
أبو اسحق هذا القول قال وما بين ذلك انه تعالى قال والبدن جعلناها لكم من شعائر الله فأخبر  
تعالى أن البدن من الشعائر وهو يريد أن يجعلها جميع الشعائر قال ومجاهدين ذلك انه تعالى قال فيها

منافع الى أجل مسمى وذلك يقتضى أن يكون أجلا مؤقتا كالوقوف بعرفه والميت بالمزدلفة ورمى  
الجار . وقد روى عن زيد بن أسلم أنه قال الشعائر الست الصفا والمروة والجار والمشرع الحرام وعرفة  
والزكز والحرمات خمس السكبة الحرام والمجد الحرام والبلد الحرام والشهر الحرام والمحرّم حتى  
يحمل . قال القاضي أبو اسحق وقوله تعالى ثم جعلها الى البيت العتيق فاذا طاف الحاج بعسده  
المشاعر فقد حل بالبيت . قال القاضي أبو الوليد رضى الله عنه وهذا الذى قاله القاضي أبو اسحق  
يحتاج الى تأمل لانه يحتمل أن يريد حل من الاحلال ويحتمل أن يريد به حل من الوصول  
وظاهر اللفظة انما يقتضى أن الشعائر تنهى الى البيت العتيق وامّا أن يكون الطواف به آخر  
الشعائر واما أن يكون الطواف به نهايتها ونهايتها ص . قال مالك عن يحيى بن سعيد أن عمر بن  
الخطاب رذّر جلا من مر الظهران لم يكن وذع البيت حتى وذع . ش قوله أن عمر بن الخطاب رذّر  
رجلا من مر الظهران حتى وذع البيت لم يكن وذع يقتضى أن ذلك الرجل لم يكن عليه فيه كبير  
مشقة ولا خاف فوات رفقته ولا رفاقه . وقد روى عن مالك فمّن نسي الوداع حتى بلغ مر الظهران أنه  
لا شيء عليه . قال ابن القاسم لم يحسبه حد أو رأى أن لم يصف فوات أصحابه ولا منع كرهه فليرجع  
والأضمر لا شيء عليه فقول مالك يحول على من لم تلحقه مشقة بالرجوع من مر الظهران ولذلك  
لم يحسبه حدا وانما هو بمقدار الامكان من غير مشقة ولعل الذى رذّر عمر من مر الظهران قد رأى  
بمن القوة على ذلك ونكته ما علم أنه لا تلحقه مشقة فبذلك وأعلم بالله فيه من الفضل  
فرجع بقوله فكان ذلك رذّا له ص . قال مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال من أفاض فقد  
فضى الله حجه فانه ان لم يكن حجه شئ فهو حقيق أن يكون آخر عهده الطواف بالبيت وان  
حجه شئ أو عرض له فقد فضى الله حجه . ش قوله من أفاض فقد فضى الله حجه برده أنه قد  
كلت فرائض وحل له جميع ما يحل للحلال وان كانت افاضته يوم النحر فربق عليه الاسان الحج  
كالرمى والميت بمنى وان كانت افاضته بعد أيام منى لم يبق عليه من الحج ولا شئ مما لو تركه لزمه دم  
وانما يبق عليه من تمام نسكه على قول أشهب طواف الوداع وهو مندوب اليه  
( فصل ) وقوله فانه ان لم يكن حجه شئ فهو حقيق أن يكون آخر عهده الطواف بالبيت برده ان  
ذلك مشروعه ومستحب فى حكمه وهذا اللفظ انما يستعمل فى المندوب البه دون الواجب به  
قال مالك فان طواف الوداع عنده مندوب اليه ومن تركه فحجه تام وليس عليه دم وقد أساء تركه  
وقال أبو حنيفة هو واجب وليس بركن وسيأتى ذكره بعد ما استوعب ان شاء الله .  
( فصل ) وقوله وان حجه شئ أو عرض له فقد فضى الله حجه برده ان منعه من طواف الوداع  
مانع فقد كل حجه ولم يبق عليه منه شئ يكون محسوبا بسبب فريجه الى بلدان ان شاء الله والله أعلم  
ص . قال مالك ولو أن رجلا جهل أن يكون آخر عهده الطواف بالبيت حتى صدر لم أر عليه شيا  
الآن يكون قربا فريجه فيطوف بالبيت ثم ينصرف اذا كان قد أفاض . ش وهذا كما قال ان  
من جهل أن يطوف حتى صدر فلا يصح أن يعلم ذلك وهو قربا فريجه فيطوف ثم ينصرف الى بلد  
أو يعلم ذلك بعد ان يصد وصار من تلحقه المشقة بالرجوع فلا شئ عليه من رجوع ولا دم ولا غير ذلك  
وقال أبو حنيفة عليه دم اذا فاته وهو أحد قولى الشافعى وله قول آخر من قولنا والدليل لما تقول  
ما روى عن عائشة رضى الله عنها انها قالت يا رسول الله ان صفية بنت حنيفة قد ماتت فقال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم لعلماءه سنان لم تكن طافت بمكة بالبيت قلن بلى قلن طغرجن فوجن

• وحدثنى عن مالك عن  
يحيى بن سعيد أن عمر بن  
الخطاب رذّر رجلا من  
الظهران لم يكن  
البيت حتى وذع • وحديث  
عن مالك عن هشام بن  
عروة عن أبيه أنه قال من  
أفاض فقد فضى الله حجه  
فانه ان لم يكن حجه شئ  
فانه حقيق أن يكون آخر  
عهده الطواف بالبيت وان  
حجه شئ أو عرض له  
فقد فضى الله حجه • قال  
مالك ولو أن رجلا جهل  
أن يكون آخر عهده  
الطواف بالبيت حتى  
صدر لم أر عليه شيا الآن  
يكون قربا فريجه  
فيطوف بالبيت ثم ينصرف  
اذا كان قد أفاض



الدليل منه انه لم يأمر عابدهم ولا أمر هابالمقام له وهذا وقت تعليم فدل على أنه غير لازم ودليل ثان  
جهة القياس أنه معنى لم يجب الدم بفواته على الخائض فلم يجب على غيرها أصل ذلك التحصيص  
( فصل ) وقوله اذا كان قد أقاض يحتمل معنيين أحدهما أن يراد أن هذا حكم من أقاض وأما من  
لم يقض فانه يرجع على كل حال قريب أو بعد والثاني أن يراد اذا كان قد أقاض يوم النحر وأما من  
أقاض بعد النحر وأصل خروجه باقضته فليس عليه طواف وداع لان طواف الاقاضه يجزئ  
عنو يكون آخر عهده بالبيت الطواف وأما طواف الوداع فن قدم الاقاضه يوم النحر أولن أقام  
بعد النحر مدة طويلا ولا يكون آخر عهده الطواف بالبيت الا بطواف الوداع

### ﴿ جامع الطواف ﴾

### ﴿ جامع الطواف ﴾

ص ماله عن أبي الاسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن عروة بن الزبير عن زينب بنت  
أبي سلمة عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت شكوت الى رسول الله صلى الله عليه  
وسلم اني اشتكى فقال طوفي من وراء الناس وأنت راكبة قالت فطفت ورسول الله حينئذ يصلي  
الى جانب البيت وهو يقرأ بالطور وكتاب مسطور ﴿ ش قوله رضى الله عنها شكوت الى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم اني اشتكى يراد أنها شكت اليه انها لا تطيق الطواف ماشية لضعفها  
من تلك الشكوى التي كانت بها فأمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تطوف من وراء الناس  
راكبة وفي هذا أربع مسائل احداها وجوب المشي في الطواف والثانية جواز الطواف محولا  
للعذر والثالثة المنع من ذلك لغير عذر والرابعة طواف النساء من وراء الرجال ( مسألة ) أما  
وجوب المشي فسيأتي وأما جواز الطواف للراكب والمحمول للعذر فلا خلاف فيه فعلمه والاصل  
في ذلك هذا الحديث وهو نص لا يخون يكون راكبا ومحولا فان كان راكبا فيجب أن يكون  
راكب بعير من غير الجلالة لطهارة بوله ورثه لانه لا يؤمن أن يكون ذلك مندوبا في المسجد وأما  
ان كان محولا فيجب أن يكون المائتف به لا طواف عليه لان الطواف صلاة فلا يصلي عن نفسه  
وعن غيره ( مسألة ) وأما من طاف راكبا ومحولا لغير عذر فقد قال القاضي أبو محمد في إشرافه  
لا يكره له ذلك وقال محمد عن مالك لا يجزئه وانما يراد بذلك نحو ما ذهب اليه أبو محمد لانه روى  
عن مالك أنه قال يعيد طوافه فان لم يفعل فليعت بهدي وبه قال أبو حنيفة وقال الشافعي لا دم عليه  
والدليل على ما نقله ما قد سنده من أن المشي واجب في الطواف فاذا ترك ذلك فقد ترك من نسكه  
واجب فكان عليه الدم ( مسألة ) وأما طواف النساء من وراء الرجال فهو الحديث الذي ذكرناه  
طوفي من وراء الناس وأنت راكبة ولم يكن لاجل البعير فقد طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم  
على بعيره يستلم الركن بمحضته وذلك بدل على انصافه بالبيت لكن من طاف غيره من الرجال على  
بعير فستعبه ان خاف أن يؤذى أحدا أن يبعد قليلا وان لم يكن حول البيت رحل وأمن أن يؤذى  
أحدا فليركب كافل التي صلى الله عليه وسلم وأما المرأة فان من سنها أن تطوف وراء الرجال لانهما  
عبادة لها تعلق بالبيت فكان من سنة النساء أن يكن وراء الرجال كالسلاطة ويحتمل أن يكون  
طواف أم سلمة طوافا واجبا وهو الاظهر ويحذف أن يكون طواف الوداع لانه لا تترك فضيلة  
الاشقة أو فوات أصحاب وليس في فصله على الرحلة تنهي من ذلك  
( فصل ) قالت فطفت ورسول الله صلى الله عليه وسلم حينئذ يصلي الى جانب البيت وهو يقرأ بالطور

وكتاب مسطور روى أن تلك الصلاة كانت صلاة الصبح روى ذلك في حديث هشام عن أبيه عن  
 أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وهو بمكة وأراد الخروج ولم تكن أم سلمة طافت بالبيت  
 وأرادت الخروج فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أقبلت الصلاة للمسيح فطوفي على بعيرك  
 والناس يصلون ففعلت ذلك فلم تصل حتى خرجت ص **ع** مالك عن أبي الزبير المكي أن أبا معز  
 الأسدي عبد الله بن سفيان أخبره أنه كان جالسا مع عبد الله بن عمر فجهاته أمر أنه تستقبته فقالت اني  
 أقبلت أر بد أن أطوف بالبيت حتى اذا كنت عند باب المسجد هرقت الدماء فرجعت حتى ذهب  
 ذلك عني ثم أقبلت حتى اذا كنت عند باب المسجد هرقت الدماء فرجعت حتى ذهب ذلك عني ثم  
 أقبلت حتى اذا كنت عند باب المسجد هرقت الدماء فقال عبد الله بن عمر انما ذلك ركعة من  
 الشيطان فاغتسلي ثم استغفري بثوب ثم طوفي **ع** ش فوها اني أقبلت أر بد أن أطوف بالبيت  
 حتى اذا كنت عند باب المسجد هرقت الدماء فرجعت فقتضى منع الحيف من دخول المسجد ومن  
 الطواف وقد دل على ذلك حديث حنفية الذي يأتي به هذا حين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 أحابتني في هذا أعلم بأنفا قد أفاضت أمرها بان تنفر

(فصل) وفوها فرجعت حتى اذا كنت عند باب المسجد هرقت الدماء الى آخر قولها اخبار عن  
 تكرار ذلك منها ويحتمل أن يكون ذهاب ذلك عنها وعودته اليها مرة ارا كان في يوم واحد أو أمر  
 قريب بعض من بعض تلقى فيه أيام الدم بعضها الى بعض وتلقى ما بينا من أيام الطهر ويحتمل أنها  
 كانت تقيم مدة الحيف ثم ترى الطهر وقتا أو أوقات فتقبل الى باب المسجد فاذا دنت من رأت  
 الحيف

(فصل) وقول عبد الله بن عمر انما ذلك ركعة من الشيطان يحتمل وجهين احدهما انها كانت  
 رأت الدم في مدة يكون جميعها أكثر الحيف وانما سمى ذلك انه من جلة الاستحاضة لكنه نسبها الى  
 الشيطان وذلك بالنوع من الطواف وعدمه اذا لم يرد الطواف والثاني ان يكون ذلك في مدة أو مدلم  
 يبلغ الدم في آخرها الى أن يكون أكثر مد الحيف لكنه أمد مخالف حيفها المتأد فكانه اختص  
 بالنوع من الطواف ولذلك نسبها الى الشيطان ولو كان على عادتها في الحيف لما اضافها الى الشيطان  
 ولما كان أمرها انتفى لها لم يخالف عادتها

(فصل) قوله فاغتسلي يحتمل أن ير بد به الاغتسال من الحيف على حسب ما تقوله المستحاضة  
 ويحتمل أن ير بد غسل ما بها من الدم ان كان لم يجعل له حكم الحيف وقوله ثم استغفري بثوب ير بد  
 أن تتوفي في مما يجري منه ثم يطوف بعد ذلك وقد أمست الدم ان يصيب المسجد او يصيب ظاهرا  
 جسدها فتكون حاملة نجاسة ص **ع** مالك انه يله أن سعد بن أبي وقاص كان اذا دخل مكة  
 مر اهقا خرج الى عرفة قبل أن يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة ثم يطوف بعد أن يرجع قال مالك  
 وذلك واسع ان شاء الله **ع** ش قوله كان اذا دخل مكة مر اهقا خرج الى عرفة قبل أن يطوف  
 بالبيت ير بد قبل أن يطوف طواف الورد وذلك اننا قد بينا في تقدم ان الورد للصبي يلزم طواف  
 الورد فان تركه مع القدرة عليه لمسة اوقت فقد روى محمد عن ابن القاسم عليه الهدى وقال أشهب  
 لا هدى عليه وجوه رواية ابن القاسم ان الطواف للورد واجب للصبي فلزم تركه من غير عذر الهدى  
 تركه الخلاق وجوه رواية أشهب ان طواف الورد توصية للبيت فنترك ذلك لا يوجب الدم كل طواف  
 الوداع (مسئلة) وأما المراهق ومعنى ذلك أن ينضج وقته مما يحتاج اليه من الطواف والسعي وما لا بد

**ع** وحدثنى عن مالك عن  
 أبي الزبير المكي أن أبا  
 معز الأسدي عبد الله بن  
 سفيان أخبره انه كان  
 جالسا مع عبد الله بن عمر  
 فجهاته أمر أنه تستقبته  
 فقالت اني أقبلت أر بد أن  
 أطوف بالبيت حتى اذا  
 كنت بباب المسجد هرقت  
 الدماء فرجعت حتى  
 ذهب ذلك عني ثم أقبلت  
 حتى اذا كنت عند باب  
 المسجد هرقت الدماء  
 فرجعت حتى ذهب ذلك  
 عني ثم أقبلت حتى اذا  
 كنت عند باب المسجد  
 هرقت الدماء فقال عبد  
 الله بن عمر انما ذلك ركعة  
 من الشيطان فاغتسلي ثم  
 استغفري بثوب ثم طوفي  
**ع** وحدثنى عن مالك انه  
 بلغه ان سعد بن أبي وقاص  
 كان اذا دخل مكة مر اهقا  
 خرج الى عرفة قبل أن  
 يطوف بالبيت وبين الصفا  
 والمروة ثم يطوف بعده أن  
 يرجع قال مالك وذلك  
 واسع ان شاء الله

له من أحواله ويرى أنه ان اشتغل بذلك فإنه الحج أوصاق عليه الامر فله تأخير الطواف وفقد روى محمد بن مالك أن المراهق تعجيل الطواف وتأخيره ووجه ذلك أنها عبادة واجبة بتكرارها ما هو من أركان الحج ومنها ما ليس بركن فإذا اقتصر على الركن مع سعة الوقت لسائر الطواف لزم الدم وإذا تركه لعذر ضيق الوقت فالوقوف بعرفة وهو ركن ويشكر في الليل والنهار فإذا اقتصر منه على الليل مع القدرة على الوقوف بالنهار فعليه دم وإن كان ذلك لضيق الوقت فلا شيء عليه قال ابن القاسم وأشهب بن ربيعة ابن المواز عنهما ( مسألة ) متى يكون الحاج مراهقاً قال أشهب إن قدم يوم عرفة أحببت تأخير طوافه وإن قدم يوم التروية أحببت تعجيله وله في التأخير سعة رواه عنه محمد وفي المختصر عن مالك أن قدم يوم عرفة فليؤخر إن شاء وإن شاء طاف في وسعي وإن قدم يوم التروية ومعه أهله فليؤخر إن شاء فإن لم يكن معه أهله فليطف ويسعى ومعنى ذلك أن الاشتغال يوم عرفة بالتوجه إلى عرفة أولى لأن ذلك اليوم مختص بها فلا اشتغال به دون ما قد فات وقت من المناسك التي ينوب عنها غير هذا وأما يوم التروية فمن كان معه أهله كان في شغل بمال السفر بالأهل منه وإن كلف الطواف والسعي معه واخرج من يومه إلى من لم يتسع له وقته وشق عليه ضييع ماله بدله منه فوسع له في تأخيرها وأما المفرد فحاله أخف واشتغاله أقل فإن كان ذا أنفال وماشية واستصر بذلك فله في قول أشهب سعة

( فصل ) وقوله ثم يطوف به إن رجع يريد أنه يقتصر على طواف الأفاضة بعد الرجوع من منى لأنه يسعى بعد الرجوع من منى وإنما يسقط عنه ما كان يلزمه من المراهق من طواف الورد فاقصر على طواف الأفاضة الذي يفعل بعد الرجوع من منى ولا بد له من طواف الورد ولو لم يطفه لأنه من أركان الحج لأنه من طواف طواف الورد وسعى بعده لم يسع بعد طواف الأفاضة ومن لم يطف للورد سعى بعد طواف الأفاضة لأن السعي لا يكون إلا بعد طواف واجب

( فصل ) وقول مالك ذلك واسع إن شاء الله بدين ترك طواف الورد والراخ واسع ولا حرج عليه فيه ويحتمل أن اللفظ للتخير وخوفه أظهر وبالله التوفيق ص ﴿ وسئل مالك هل يقف الرجل في الطواف بالبيت الواجب عليه يتحدث مع الرجل فقال لأحبه ذلك ﴾ ش وهذا كما قال أنه يكره للرجل أن يقف في حال طوافه يتحدث غيره ولا سب في الطواف الواجب وهو وإن كان يكره في غير الواجب فكرهيته في الواجب أشد وفي هذا ثلاث مسائل أحداها أن الكلام لا يبطل الطواف والثانية أن الكلام بغير عبادة مكرهه في الطواف والثالثة إذا اقرن به الوقوف فالمنع فيه أشد ( مسألة ) فأما المسئلة الأولى في أن الكلام لا يبطل الطواف فقد روى ابن وهب عن مالك في المجموعة أنه قال لأبأس بالكلام فيه فأما الحديث فأكرهه في الواجب وذلك يحق لمن يعين أحدهما أنه تكلم أو لا على أنه لا يبطل الطواف فقال لأبأس به بمعنى أنه لا يبطله ممنع الحديث فيه فقصص إلى ذكر أكثر منه ليبين وجه الكراهية ولذلك خص به الواجبين شدة الكراهية ويقصر ذلك على الكراهية دون التعريم وفساد العبادة والمعنى الثاني أنه أباح الكلمة والكلمتين وكره ما أكثر من ذلك وطال حتى يصير حديثاً يشتغل به عن الإقبال على الطواف وقد قال في المدونة يوسع في الأمر الخفيف من الحديث في الطواف وهو أشبه بالتأويل الثاني وهو الظاهر والله أعلم ( مسألة ) فأما المسئلة الثانية في كراهية الكلام في الطواف لغير ذكر ولا حاجة ففسد روى عن مالك وليقل الكلام في الطواف وتركه في الواجب أحب إلى وقال

\* وسئل مالك هل يقف  
الرجل في الطواف بالبيت  
الواجب عليه يتحدث مع  
الرجل فقال لأحبه ذلك

ابن حبيب الكلام في السعي بغير ما أنت فيه أخف منه في الطواف ومعنى ذلك أنه اشتغال بغير  
العبادة التي أمر بالاقبال عليها مع قصر مدتها أو مع تعلّقها بالبيت فكان ذلك هتوعا ومكروها لاسيا  
إذا أقبل على أمر الدنيا أو على المأبئي ولا فائدة في الاشتغال به ( فرع ) وأما القراءة فقدر روى  
ابن الموزان مالك لم تكن القراءة فيه من عمل الناس ولا بأس بها إذا أخفاها ولا يكتر من ذلك  
وفي المدينة وكان يكره القراءة في الطواف فكيف بإشاد الشعر \* قال القاضي أبو الوليد رضى  
الله عنه ووجهه عندي أن يفعل الطواف لأن الطواف عبادة لم يشرع فيها القراءة وإنما هي في  
ذلك بمنزلة الصوم والحج فيكره الاثنان بهما على ضربين أحدهما أن تفعل الطواف لأن الطواف  
لم ينس له قراءة كالم نسن للصوم والحج وإنما سبقت الصلاة والضرب الثاني وذلك أن يكتر من ذلك  
جساعة الناس أو من يقتدى به حتى ينظن ذلك من سن الطواف فامتنأ أخفاها ولم يقرأ للطواف  
ولم يكتر من ذلك حتى يقتدى به أن كان ممن يقتدى به فلا بأس بهما على ما حكاها لهما من الأذكار المتقرب  
بها كالدعاء والتسبيح والتلليل والتكبير ( مسألة ) وأما المسئلة الثالثة في أن الوقوف الحديث  
أشد فقد قال ابن حبيب الوقوف الحديث أشد في السعي والطواف أشد منه بغير وقوف وهو  
في الطواف الواجب أشد ووجه ذلك أن الوقوف فيه ممنوع والحديث أيضا ممنوع فاجتمع فيه  
أمران ممنوعان ولأن في ذلك فصلا بين أبعاض العبادة والمشرع اتصالها وتفرقا لا جزاؤها بالأقبال  
على غيرها من غير عذر فتأ كذا المنع في ذلك ص \* قال مالك لا يطوف أحد بالبيت ولا بين الصفا  
والمروة إلا وهو طاهر \* ش وهذا كما قال أنه لا يجوز لأحد أن يطوف بالبيت إلا وهو طاهر لأن  
طهارة الحدث شرط في صحة الطواف وكذلك لا يمس الركن إلا وهو طاهر كانه جزء من الطواف  
وقد تقدم ذكر ذلك كله

( فصل ) وأما قوله ولا بين الصفا والمروة إلا وهو طاهر فاما ذلك المعنيين أحدهما أن الطهارة  
فيها أفضل والثاني أنه متصل بالطواف الذي من شرطه الطهارة وليس من شرط السعي بين الصفا  
والمروة الطهارة ولو أحدث أحدهما لم يمس الطواف أو أركوع لكان من حكمه أن يتوضأ لسعيه فإن  
لم يفعل وسعى محدثا صح سعيه وكذلك لو حاضت المرأة بعد أن طافت وركعت لطافت على حالها من  
الحيض وأجزأها ذلك لأنها عبادة لا يختص بالبيت كالوقوف بعرفة

### ﴿ البداء بالصفا في السعي ﴾

ص \* قال ابن جعفر بن محمد بن علي عن أبيه عن جابر بن عبد الله أنه قال سمعت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يقول حين خرج من المسجد وهو بد الصفا وهو يقول نبدأ بما بدأ الله به فبدأ بالصفا \* ش  
قوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين خرج من المسجد بدأ بالصفا واخرج إلى الصفا يكون  
بأثر الطواف متملا بالركوع له وفي ذلك سنتان أحدهما في لزوم اتصاله بركعتي الطواف والثانية  
في صفة الخروج إليه ( مسألة ) وأما لزوم ترتيبه بركعتي الطواف ولزوم اتصاله بهما فلا روى عن  
عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا طأ في الحج أو العمرة أول ما يقدم سعى  
ثلاثة أطواف ومشى أربعين سجدة ثم يطوف بين الصفا والمروة ومن جهة القياس أن هذا  
ركن من أركان الحج لا تعلق له بالبيت كالوقوف بعرفة ( فرع ) ومن طأ فلا ينصرف إلى بيته  
حتى يسبى الامن ضرورة يخاف فواتها أو يتعذر التصبر لها ويرجى بالخروج ذهابها كالخفن

\* قال مالك لا يطوف  
أحد بالبيت ولا بين الصفا  
والمروة إلا وهو طاهر  
\* البداء بالصفا في السعي \*  
\* حدثني يحيى عن مالك  
عن جعفر بن محمد بن  
علي عن أبيه عن جابر بن  
عبد الله أنه قال سمعت  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يقول حين خرج من  
المسجد وهو بد الصفا  
وهو يقول نبدأ بما بدأ الله  
به فبدأ بالصفا



للاستحسان من الذكر وهذا أقل ما تكرر به إلا ذكر مع استحباب الوتر وليس ذلك بمجد في تكرار هذا الذكر ولا غيره ولكنه أقل ما يستحب من تكراره لما ذكرناه وكان صلى الله عليه وسلم يأخذ في أياشهم على ما يحفظ من الاستحباب وحظ من التخييف على حسب ما كان يفعل في الغزاة في صلاة الجمعة من زاد على هذا لقوة أو رغبة في الخير فحسن ومن قصر عن هذا العدد فلا بأس به وهذا الذكر من أفضل الأذكار وقدره على من صلى الله عليه وسلم أنه قال أفضل ما قاله هو والنيون لا إله إلا الله (مسئلة) وصفة الاتيان به قال ابن حبيب يقول الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله كثيراً ثم يقول لا إله إلا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ثم يدعو بما استطاع ثم يرجع فيكبر ثلاثاً ويهلل مرة كما ذكرناه ثم يدعو ثم يعيد التكبير والتهليل يفعل ذلك سبع مرات فيكون إحدى وعشرين تكبيرة وسبع تهليلات والدعاء بين ذلك ولا بدع الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قال وهذا كله مروى وليس بلام ومن شاء زاد ومن شاء نقص أو دعا بما يمكنه قال الشيخ أبو محمد وما ذكره ابن حبيب من التهليل والتكبير والدعاء على الصفا والمروة مروى عن ابن عمر وغيره قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وعندي أن لفظ حديث النبي صلى الله عليه وسلم يقتضي غير الصفة التي أوردها ابن حبيب وذلك أن حديث جابر إنما يقتضي تكبير ثلاث مرات ثم تهليل مرة ثم تكبير ثلاث مرات ثم تهليل مرة ثم تكبير ثلاث مرات ثم تهليل مرة ثم الدعاء بعد ذلك بأجزائه والله أعلم (فصل) وقوله ثم يدعو قال في المدونة وليس في الدعاء على الصفا والمروة دعاء مؤتمت وهذا صحيح لأنه لم ينص جابر على دعائه بعينه وهذا يدل على أنه رأى من النبي صلى الله عليه وسلم في موافقه أدعية مختلفة دالة على أنه لم يؤتمت في ذلك دعاء فنص على أنه دعاء ولم ينص على الدعاء لأنه بين أنه غير مؤتمت (مسئلة) وهل يرفع يديه على الصفا والمروة عند الدعاء قال ابن القاسم كان رفع اليدين عند مالك ضعيفاً على الصفا والمروة وقال ابن حبيب يرفع يديه وجهه قول مالك مازى مروى من حديث جابر في الدعاء ولم يذكر رفع اليدين مع استقصائه أقواله وأفعاله في الحج حتى أنه لم ينقل أحداً من ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم ما نقل ووجه قول ابن حبيب أنه موضع دعاء ونضرع وسؤال ورغبة ورفع اليدين في مثل هذا مشروع (فرع) فإذا قلنا بقول ابن حبيب في رفع اليدين فكيف صفة رفعهما قال ابن حبيب رفعهما حتى وضعهما على الأرض ثم تكبر ويهلل ويدعو وقال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وعندي أن دعاء التضرع والطلب إنما هو رفع اليدين ويطونهما إلى السماء وإنما يكون ما ذكره ابن حبيب عند الذكر والتعظيم ولعله هو الذي ضعف مالك رحمه الله (فصل) قوله و يصنع على المروة مثل ذلك يردد من التكبير والتهليل والدعاء ذلك على حسب ما يفعله على الصفا ويفعل ذلك كلما وقف على الصفا وكلما وقف على المروة حتى يقف على الصفا أربعاً وعلى المروة أربعاً ص **ب** مالك عن نافع أنه سمع عبد الله بن عمر وهو على الصفا يدعو يقول اللهم انك قلت ادعوني أستجب لكم وانك لا تتخلف الميعاد وأني أسئلك كما هديتي للإسلام أن لا تزعمني حتى تتوفاني وأنا مسلم **ب** ش دعاء عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنه بهذا الدعاء دليل على ما قبلناه من أنه ليس فيه دعاء مؤتمت وإنما يدعو كل إنسان على حسب ما بينه ويبدو من حاجته وأوكد الأشياء عنده وأن من أوكد الأشياء الدعاء لأمير الآخرة وأن يتوفى المرء على الإسلام وما بدأ به إلا من قوله اللهم انك قلت ادعوني أستجب لكم وانك لا تتخلف الميعاد إعلان

وحديثي عن مالك عن نافع أنه سمع عبد الله بن عمر وهو على الصفا يدعو يقول اللهم انك قلت ادعوني أستجب لكم وانك لا تتخلف الميعاد وأني أسئلك كما هديتي للإسلام أن لا تزعمني حتى تتوفاني وأنا مسلم

بإيمانه وتيقنه أن ذلك الموعود من عند الله وأنه تعالى لا يتخلف الميعاد وأخباره عن امتثال أمره في الدعاء وانتظاره ما وعده تعالى من الإجابة

### ﴿ جامع السعي ﴾

#### ﴿ جامع السعي ﴾

« حدثني يحيى عن مالك

عن هشام بن عروة عن

أبيه أنه قال قلت لعائشة أم

المؤمنين وأنا يومئذ

تحدث السن أ رأيت قول

الله تبارك وتعالى أن الصفا

والمروة من شعائر الله فمن

حج البيت أو اعتمر فلا

جناح عليه أن يطوف بهما

فأعني الرجل شيء أن لا

يطوف بهما قالت عائشة

كلوا كان كقولك لكنت

فلا جناح عليه أن لا يطوف

بهما إنما أنزلت هذه الآية

في الأنصار كانوا يهلون

لمناة وكانت مناة حذوقه

وكانوا يصرون أن يطوفوا

بين الصفا والمروة فلما جاء

الاسلام سألوا رسول الله

صلى الله عليه وسلم عن

ذلك فأُتِلَ الله تبارك

وتعالى أن الصفا والمروة

من شعائر الله فمن حج

البيت أو اعتمر فلا جناح

عليه أن يطوف بهما

ص « مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال قلت لعائشة أم المؤمنين وأنا يومئذ حدث السن

أ رأيت قول الله تعالى أن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن

يطوف بهما فأعني الرجل شيء أن لا يطوف بهما قالت عائشة كلوا كان كقولك لكنت فلا جناح

عليه أن لا يطوف بهما إنما أنزلت هذه الآية في الأنصار كانوا يهلون لمناة وكانت مناة حذوقه

وكانوا يصرون أن يطوفوا بين الصفا والمروة فلما جاء الاسلام سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم

عن ذلك فأُتِلَ الله تبارك وتعالى أن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح

عليه أن يطوف بهما « ش قول عروة أنه قال لعائشة وهو حديث السن يريد أنه لم يكن بعد فقه

ولا علم من سن النبي صلى الله عليه وسلم ما أتت به النص القرآن والحديث في هذه المسئلة فقال لعائشة

أ رأيت قول الله تعالى أن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن

يطوف بهما فأعني الرجل شيء أن لا يطوف بهما فتأول الآية على أنها تقتضي أن لا شيء على من لم ينع

بين الصفا والمروة في حج ولا عمرة وذلك أن موضوع هذا اللفظ أن لا حرج على من فصل فعلا

وأكثر ما يستعمل هذا اللفظ في الأفعال المباحة دون الواجبة ولكن كان لهذا سبب وذلك أنما

خاطب به من كان يرى المخرج في السعي بين الصفا والمروة ومن كان لا يستجيز ذلك في حج ولا عمرة

فلذلك خوطب به على هذا الوجه ولو أن إنسانا اعتقد أن قضاء الفواتح محذور بعد العصر فسأل

عن ذلك لجأنا إلى يقال له لا تنم عليك في قضاءها بعد العصر ولم يمنع ذلك وجوب قضاءها في ذلك

الوقت ووجه ذلك أن قوله تعالى فلا جناح عليه أن يطوف بهما يقتضي نفي الحرج عن التطوف بهما

وكون ذلك واجبا أو غير واجب يثبت بدليل غير هذا وقد دل على ذلك قوله الله ما من شعائر الله

(فصل) وقول عائشة رضي الله عنها كلوا كان الأمر كقولك لكنت فلا جناح عليه أن لا يطوف

بهما استنفحت كلامها بكلا على معنى التحقيق والتأكيدهما أخبرته أنه لو كان الأمر على ما قال لقال

تعالى فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما فنفي الحرج عن تارك الطواف بهما وهو تعالى لم يقل ذلك

وأما قال فلا جناح عليه أن يطوف بهما فنفي الحرج عن الموطوف بهما وذلك لا يمنع أن يلحق من ترك

الطواف بهما أو يوجب السعي قالت عائشة أتاليه ذهب مالك والشافعي وأحمد وقالوا أنه ترك من

أركان الحج لا ينوب عنه مروي عن ابن مسعود وغيره أنه غير واجب وقال أبو حنيفة هو واجب

ولكن البدن يوجب عنه والدليل على ما نقله ما روي عن ابن عباس لما قسم النبي صلى الله عليه وسلم

مكة أمر أصحابه أن يطوفوا بالبيت بين الصفا والمروة ثم صلوا ثم يحلقوا أو يقصروا وأمره على

الوجوب ولينما من جهة القياس أنه سعى ذو عدد سبع فوجب أن يكون ركنا من أركان الحج

كالطواف

(فصل) وقوله إنما أنزلت هذه الآية في الأنصار كانوا يهلون لمناة وكانت مناة حذوقه بدو كانوا

يصرون أن يطوفوا بين الصفا والمروة يريد أن هذه الآية إنما نزلت فمن كان يصنع عن السعي بين

الصفا والمروة فقصدها إلى نفي ما اعتقده خاصة ولم يكن جواب لسؤال من سأل عن السعي أمشروع

أوغبر مشرع وقد قال أبو بكر بن عبد الرحمن انه سمع رجلا من أهل العلم يقولون لما أنزل الله تعالى الطواف بالبيت ولم يذكر السعي بين الصفا والمروة قيل للنبي صلى الله عليه وسلم إنما كنا نطوف في الجاهلية بين الصفا والمروة فهل علينا من حرج أن لا نطوف بهما فأنزله الله تعالى أن الصفا والمروة من شعائر الله الآية كلها قال أبو بكر فسمع هذه الآية نزلت في الفريقين كلها فبين طاف وفيهم لم يطفو وعلى الوجهين جميعا فانها نزلت فيهم خاف أن يخرج إذا طاف بينهما

(فصل) وقوله أنزل الله تعالى أن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما بين ذلك ما أنزل للسائلين من حكاؤهم وقوله أن الصفا والمروة من شعائر الله بيان أنه لا ير بدقوله فلا جناح عليه أن يطوف بهما إلاباحة وانما هو أنكار على من ينظر أن في ذلك إجماعا وحواجزه أن يستل سائل عن صيام رمضان هل فيه إثم فيقال هو فرض فلا يثم أحد به وقوله تعالى في حكم من سأل أن يأتي بالسعي بين الصفا والمروة وأن الصفا والمروة من شعائر الله اخبر عن حكمهما أنهما مما أمرنا به في قوله تعالى ذلك ومن يعظم شعائر الله فانها من تقوى القلوب ثم قال بعد ذلك فلا جناح عليه أن يطوف بهما يريد والله أعلم انها من الشعائر التي شرع السعي بينهما ومن كان هذا حكمه فلا جناح فيه بل فيه الأجر ص ماله عن هشام بن عروة أن سودة بنت عبد الله بن عمر كانت عند عروة بن الزبير فخرجت تطوف بين الصفا والمروة في حج أو عمرة ماشية وكانت امرأة ثقبلة فجاءت حين انصرف الناس من الشعائر انصرف الناس من الشعائر فلم تقض طوافها حتى نودي بالاولى من الصبح فقضت طوافها فباينها وبينه وكان عروة إذا رآهم يطوفون على الدواب ينهائم أشد النبي فيمتلون له بالمرض حياء منه فيقول لنا فبايننا وبينه لقد خاب هؤلاء وخسروا ش وقوله كانت سودة عند عروة بن الزبير فخرجت تطوف بين الصفا والمروة وكانت امرأة ثقبلة لا تكمل طوافها لتقلها الا فباين الشعائر بين الاذان للصبح لتقل جسمها الا انها مع ذلك كانت تطوف بينهما ماشية ولا تترخص بالركوب وقدر وعى ابن أبي مليكة انه قال لعائشة أي أمنا ما منعك من العمرة عام الاول فقد انتظرنك فقالت الصفا والمروة لا أستطيع أن أمشي بينهما وأكره أن أركب بينهما وروى عن مجاهد لا يركب بينهما الا من ضرورة وبه قال مالك فان كانت ضرورة فقد قال ابن نافع لباس أن يسى الرجل راكباً من مرض أو نحو ذلك وقال عطاء بركب بينهما شاء والدليل على ما نقوله ما روى عنه صلى الله عليه وسلم انه سى ماشيا وأفعاله على الوجوب ودليلنا من جهة القياس انه سى ذو عدد سبع فكان حكمه المشي مع القوة أصل ذلك الطواف (فرع) فان سى راكباً من غير عذر فقد قال ابن القاسم يعيد ما لم يثبت فان تناول ذلك فعليه دم ووجه ذلك أن يأتي بالعبادة على الوجه المشرع وفيها من السعي ما لم يثبت ذلك فإذا فات اتصاله من الطواف لم يبق الاجرة بالدم

(فصل) وقوله فلم تقض طوافها حتى نودي بالاولى من الصبح وقد روى معمر انها كانت تسرع في أثناء سعيها ومعنى ذلك أن الجلوس في أثناء السعي لعذر ليس بمنوع ما يخرج الى حد القطع وذلك ان فيه معونة على العبادة وتيسر الى اتمامها (مسئلة) وأما الجلوس لصبر على فتنوع في الجمله لانه قطع لما شرع فيه من العبادة التي حكمها الاتصال فان فعل فقد قال أشهب ان كان شياً خفياً فلا يمشي عليه ونشر ما صنع وان طال الجلوس حتى يكون نارا للسعي الذي كان فيه فانه يستأنف ولا يثنى ووجه ذلك انها عبادة حكمها الاتصال فإذا شغل فيها لم يعمل يسير ليس منها

وحدثني عن مالك عن هشام بن عروة ان سودة بنت عبد الله بن عمر كانت عند عروة بن الزبير فخرجت تطوف بين الصفا والمروة في حج أو عمرة ماشية وكانت امرأة ثقبلة فجاءت حين انصرف الناس من الشعائر انصرف الناس من الشعائر فلم تقض طوافها حتى نودي بالاولى من الصبح فقضت طوافها فباينها وبينه وكان عروة إذا رآهم يطوفون على الدواب ينهائم أشد النبي فيمتلون له بالمرض حياء منه فيقول لنا فبايننا وبينه لقد خاب هؤلاء وخسروا



يقطعها كالعمل اليسير في الصلاة وإذا كان في حكم التارك لها لطول جلوسه فقد عديم ما ينبت عليه من الأنصال فوجب استئناؤها ( فرع ) فان لم يستأنف وأتم سعيه على ما تقدم منه فقال أشهب لا شيء عليه ووجه ذلك أن اتصاله ليس بشرط في صحته وانما هو من صفاته وأحكامه وفوائده ( فصل ) وقول عروة لقد خاب هؤلاء وخسر وأربدها منهم تركوا المشروع المأمور به وفعلوا المكروه مع نهيهم وتكليفهم قطع المسافة الطويلة والمسقة البعيدة وتعمد النفقة الكثيرة فقد خابوا من أجور من أتى بالعبادة على الوجه المأمور به وخسر وما غنم من أي بها على وجهها ص ح قال مالك من نسي السعي بين الصفا والمروة في عمرة فلم يذكر حتى يستبعد من مكة فانه يرجع فيسعى وان كان قد أصاب النساء فليرجع فليبيع بين الصفا والمروة حتى يتم ما بقي عليه من تلك العمرة ثم عليه عمرة أخرى والهدى ح ش وهذا كما قال ابن من نسي السعي بين الصفا والمروة فانه يرجع اليه من حيث ما ذكره لاننا قد بينا ان السعي بينهما من أركان نسك الحج والعمرة فالمكف ما رأت بذلك باق على احواله لا يخرج عنه بخله كما لو ترك طوافه بالبيت فانه يرجع اليه من حيث ذكره لانه لم يكمل بعد نسكه حين ترك ركنا من أركانه وهذا مبني على مسئلتين احدهما ان السعي ركن من أركان الحج وفديناه والثانية ان النسك لا يخرج منه بالخلل دون التمام وقد تقدم ذكره فاذا كان السعي بين الصفا والمروة من أركان الحج والعمرة لم يتم الا به واذ لم يتم الا به فلا يصح الخروج منهما قبل الاتيان به فيرجع من حيث ذكره باقيا على احواله فان كان لم يدخل على احواله فسادا يرجع فأنتم نسكه وان كان قد أدخل عليه فسادا يرجع فأنتم عمرته التي أقصدتم ففاتها وأهدى

( فصل ) وقوله فلم يذكر حتى يستبعد من مكة انه يرجع فيسعى معناه انه يسعى بعد أن يقدم من الطواف ما يبرز أن يتصل به السعي وقد روي ذلك ابن عبد الحكم عن مالك ولا نعلم فيه خلافا في المذهب ووجه ذلك ان من سنة السعي اتصاله بالطواف لانه ركن من أركان الحج لا يخلو به بالبيت فوجب أن يتعقب ماله تعالى بالبيت كالوقوف بعرفة فاذا كان من سنته اتصاله بالطواف لزم إعادة الطواف ليتعقبه السعي ( مسئلة ) ومن أخر سعيه حتى انتقض وضوؤه ابتداء الطواف ان كان بمكة فان كان قد تبعها عنها أهدى ووجه ذلك ان تعقبه للطواف واتصاله به من سنته واجبات أحكامه فيلزمه الاتيان به على ذلك ما لم تلحقه المشقة بالبعد عن مكه فيكون عليه أن يصير ذلك بالدم ( فصل ) وقوله في الذي ذكر السعي بعد ان أصاب النساء يرجع فيتم ما بقي عليه من عمرته ثم عليه عمرة أخرى والهدى يعني انه قد أفسد عمرته اذا أصاب النساء قبل أن بهما على ما بقي عليه من الفداء ثم يضربها ويهدى قال ابن القاسم عليه هدى آخر لا فساد له العمرة وللتفرقة التي تقدم ذكرها قال محمد ذلك استحسان بجزالة من وجب عليه شيء الى بيت الله تعالى وعليه حلان ما لم يطبق حله فيجب عليه لذلك هدى ثم يصغر فيركب فلا يكون عليه للامر من الاهدى واحد وقد قال أشهب نرى عليه هدين أحدهما للتفرقة والثاني للفساد وليس هدى التفرقة عنه وواجب ص ح سئل مالك عن الرجل يلقاه الرجل بين الصفا والمروة فيقف معه يصديه فقال لأحبه له ذلك ح ش وهذا كما قال وذلك ان من حكم هذه العبادة اتصالها بزم الأقبال عليها والاشتغال بها عن غيرها من الحديث والوقوف فاذا اشتغل عنها بالحديث وأخذ فيها هو من جنس القطع لها من الوقوف فله أن يهاجى المشركين من أحكامها بالمتعة ح بن هيثماتها وقد قال ابن حبيب والوقوف بالحديث في السعي أشد منه بغير وقوف ( مسئلة ) ومن باع واشترى أو صلى على جنازة وهو يسعى فان كان ذلك

قال مالك من نسي السعي بين الصفا والمروة في عمرة فلم يذكر حتى يستبعد من مكة انه يرجع فيسعى وان كان قد أصاب النساء فيرجع فليبيع بين الصفا والمروة حتى يتم ما بقي عليه من تلك العمرة ثم عليه عمرة أخرى والهدى ح وسئل مالك عن الرجل يلقاه الرجل بين الصفا والمروة فيقف معه يصديه فقال لأحبه له ذلك

خفيفاً ثم سعيه وان كان ذلك كثيراً ابتداءً فالبيع والشراء فانه من جنس الوقوف الحديث  
وأما صلاة الجنازة فانه لا يلزم الخروج لها وغيره يقوم بفرضها فاذا خرج الصلاة عليه فانه محتار  
لقطع سعيه غيره (مسئلة) ولا يخرج عن سعيه من أقيمت عليه صلاة الفريضة بخلاف  
الطائف لان الطواف في المسجد والتأدي على طواف بمنزلة المخالف على الامام بفرض الصلاة التي  
أقامها وأما السعي فهو خارج المسجد فليس فيه مخالفة على الامام (مسئلة) ومن أصابه حقن وهو  
يسعى أو أحدث فان الحافن يخرج فيبول ويتوضأ وكذا المحدث وبينان على سعيهما لان الخروج  
كان لضرورة والاشتغال بالوضوء كان لاعمام فضيلة السعي المشروعة من الطهارة كالاراعف  
ص قال مالك ومن نسي من طواف شيئاً أو شك فيه فلم يذكر الا وهو يسعى بين الصفا والمروة  
فانه يقطع سعيه ثم يتم طوافه بالبيت على ما يستيقن ويركع ركعتي الطواف ثم يتبدى سعيه بين الصفا  
والمروة ثم وهذا كما قال ابن من نسي من طواف شيئاً ولو شوطاً واحداً ذكر في أثناء سعيه  
فانه يرجع فيتم طوافه ثم يركع ويسعى وان ذكر ذلك بعد أن أكمل سعيه فانه يرجع فان كان قريباً  
من تمام سعيه فقد قال مالك في المواز يقيم طوافه ثم يعدل ركعتي ثم يسعى لانه لا ينبغي لأحد أن  
يسعى الا بعد تمام طوافه وقال ابن المواز ان كان قد نطاول أو انتقض وضوءه استأنف الطواف  
كله ووجه ذلك أن السعي يتعقب الطواف ولا يجوز أن يتقدم عليه لان النبي صلى الله عليه  
وسلم أتى الطواف قبل السعي وأفعاله صلى الله عليه وسلم على الوجوب ولانه لا خلاف بين الامة  
أن ذلك من سنته (مسئلة) وإذا قلنا انه يرجع تمام طوافه فان كان بقي عليه شوط أو أكثر من ذلك  
بني عليه وان كان بقي عليه بعض شوط فهل يتم ذلك الشوط أو يبتدئ الذي يقتضيه قول أصحابنا  
انه يتبدى الشوط من أوله (مسئلة) ومن شك في شوط من طوافه وهو يسعى فانه يرجع فيتم طوافه  
على ما يستيقن ثم يعدل ركعتي والسعي ووجه ذلك انه يزمه أن يأتي الطواف على يقين ليحقق  
براءة ذمته فله ان يتم الطواف على اليقين ثم يأتي بعده بما هو بعده في الرتبة وأما ان شك حين خرج  
من منى فانه يعود اليه اذ رجع من منى ويسعى بعده واه الشيخ أبو بكر قال ولو لم يمدح حتى رجع الى  
بلده رجع اليه لان السعي لا يكون الا بعد طواف متيقن ويحتمل وجه آخر وهو ان شكه بعد تمام  
عبادة غير مؤثر وهو على ما لم يجمع عليه من يقين التمام وقت تقدم ذكر ذلك في الصلاة والله أعلم (مسئلة)  
ومن شك في طوافه فأخبره من يطوف معه انه قد أتى طوافه قال مالك أرجو أن يكون في ذلك بعض  
السعة قال الشيخ أبو بكر هذا استعسان من مالك والقياس أن يبنى على يقينه ولا يلتفت الى قول  
غيره كما فعل ذلك في الصلاة ومقالة الشيخ أبو بكر فيه نظر لقول مالك وجه صحيح من النظر  
وذلك أن المكش لا يرجع في الصلاة الى قول من ليس معه في العبادة لانه عبادة شرعت لها الجماعة  
وأما العبادة التي لم تشرع فيها لجماعة فانه يعتبر فيها بقول من ليس معه في العبادة كالطهارة والصوم  
(مسئلة) وأول الشوط في الطواف من الحجر الاسود وذلك أن الطائف يتبدى فيستمر ثم يأخذ  
في الطواف وكذلك فعل النبي صلى الله عليه وسلم وآخره أن ينتهي الى الحجر الاسود لان استيعاب  
البيت بالطواف لازم ولا يكون ذلك الا بما قلناه فان بدأ من الركن الجماعي في المدينة من رواية داود  
ابن سعيدين مالك لم ينفى ما بدأ به قبل الركن الاسود وروى عيسى عن ابن القاسم اذا فرغ عمادى  
الى الركن الاسود وقد تم طوافه (فرع) فان أتى طوافه على ذلك وركع فقد قال ابن كنانة ان ذكر  
ذلك فرياً ما لم يتباعد وأبى انتقض وضوءه أعاد طوافه فان تباعد وانتقض وضوءه لم يكن عليه

\* قال مالك ومن نسي  
من طوافه شيئاً أو شك فيه  
فلم يذكر الا وهو يسعى  
بين الصفا والمروة فانه  
يقطع سعيه ثم يتم طوافه  
بالبيت على ما يستيقن  
ويركع ركعتي الطواف  
ثم يتبدى سعيه بين الصفا  
والمروة

اعاد ويهدي ويجزى ان شاء الله تعالى وروى عن ابن القاسم ان لم يذكر ذلك حتى انتقض وضوؤه  
ابتداء الطواف والسعي فان احرم من مكة وتباعد فلهل ومعنى ذلك ان استفتح الطواف في الحجر  
الاسود ليس بشرط في صحته وانما هو من سنه الواجبة ولذلك يجزى بالهم ص **ع** المالك عن  
جعفر بن محمد عن ابيه عن جابر بن عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا نزل من الصفا  
مشى حتى اذا انصب قدماه في بطن الوادي سعى حتى يخرج منه **ع** ش قوله انه كان صلى الله  
عليه وسلم اذا نزل من الصفا مشى حتى اذا انصب قدماه في بطن الوادي سعى حتى يخرج منه هذا  
المشهور عن النبي صلى الله عليه وسلم وعليه الفقهاء وروى عن عبد الله بن عمر التميمي في ذلك وقال  
ان مشيتها قد رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمشي وان سميت فقد رأت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يسعى وروى عنه انه قال طفت مع النبي صلى الله عليه وسلم بين الصفا والمروة فكان في  
الناس فلم أره فسمعوا فلا اراهم سمعوا الاسمعيو يحتمل ان يكون ذلك في موطن **ع** والله اعلم (مسئلة)  
والسعي بين العامين وهو الذي يقتضيه الحديث المذكور وقد اختلفت في ذلك الموضعين حتى  
صارا جاعا وصفة السعي ان يكون سعي بين سعيين وهو اخير رواه محمد بن ابي شعيب عن مالك  
(فرع) فان ترك السعي بطن المسيل فقد اختلف فيه قول مالك قال في المبسوط قد كان مرة يقول  
عليه السلام ثم يرجع فقال لاشي عليه واعاد ذلك على الرجل دون النساء ص **ع** قال مالك في رجل  
جهل فبدأ بالسعي بين الصفا والمروة قبل ان يطوف بالبيت قال يرجع فليطوف بالبيت ثم يسع بين  
الصفا والمروة وان جهل ذلك حتى يخرج من مكة ويستعد فانه يرجع الى مكة فيطوف بالبيت ويسعى  
بين الصفا والمروة وان كان اصاب النساء رجع فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة حتى يتم ما بقي  
عليه من تلك العمرة ثم عليه عمرة اخرى والهدي **ع** ش وهذا كما قال ان من جهل فبدأ بالسعي بين  
الصفا والمروة فهو من لم يسع لان تقدم الطواف بشرط في حصة السعي كاركوع الذي تقدم بشرط في  
حصة السجود هن قدم السعي على الطواف لم يجز به وعليه ان يأتى بسعي آخر يصله بطوافه قاله ابو  
الفرج في حوايه

( فصل ) وقوله ليرجع فليطوف بالبيت على وجهين أحدهما أن يكون ذكر ذلك قبل أن يطوف  
فعمى قوله ليرجع برجل يرجع من مكانه الى البيت فليطوف به ثم يسع ويحتمل أن يكون ذكر ذلك بعد  
طوافه وبعد ان طال الامر فيه بحيث لا يمكن أن يتم سعيه به فعليه استئناف الطواف ليعمل به  
السعي وقد ذكر الشيخ ابو محمد نحوه في شرحه وأما ان ذكر ذلك بالمرطوف فانه يجزى بذلك  
الطواف ويعيد السعي فقط والله اعلم

( فصل ) وقوله وان كان اصاب النساء رجع فطاف بالبيت وسعى الى آخر الفصل يريد انه قد افسد  
عمرة لاصابته النساء قبل ان يطوف ويسعى لها لان ما تقدم من سعيه وطوافه غير يجزى فكان كن  
وطئ في عمرته قبل الطواف والسعي فعليه ان يرجع الى مكة من حيث كان ويكون رجوعه على  
احرامه فيطوف ويسعى لعمرة التي افسد ثم يعلق ثم يسأف الاحرام لعمرة ثانية فضاء الاولى التي  
افسد فيتم ويهدي هدبا لافساد عمرته الاولى وليس ههنا تفرق لطواف ولا سعي فيكون عليه  
هدي آخر على قول اشهب

• وحدثنى عن مالك  
عن جعفر بن محمد  
عن ابيه عن جابر بن عبد  
الله ان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم كان اذا نزل  
من الصفا مشى حتى  
اذا انصب قدماه في بطن  
الوادي سعى حتى يخرج  
منه قال مالك في رجل جهل  
فبدأ بالسعي بين الصفا  
والمروة قبل أن يطوف  
بالبيت قال يرجع فليطوف  
بالبيت ثم يسع بين الصفا  
والمروة وان جهل ذلك  
حتى يخرج من مكة  
ويستعد فانه يرجع الى  
مكة فيطوف بالبيت ويسعى  
بين الصفا والمروة وان كان  
اصاب النساء رجع فطاف  
بالبيت وسعى بين الصفا  
والمروة حتى يتم ما بقي  
من تلك العمرة ثم عليه  
عمرة اخرى والهدي

## ﴿صيام يوم عرفة﴾

ص ﴿مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبد الله عن عمر بن عبد الله بن عباس عن أم الفضل بنت الحارث أن ناسا غاروا عند ما يوم عرفة في صيام رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال بعضهم هو صائم وقال بعضهم ليس بصائم فأرسلت إليه بقدح لبن وهو واقف على بعرة بعرفة فشرب ﴿ش تخارجهم في صيام رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم عرفة وهو اختلافيهم في ذلك وكل واحد منهم انما ظن أمر افترع به وذلك ان صيام يوم عرفة صعب فيه لغبر الحاج ممنوع عما يفي أن يضعفه عما يحتاج إليه من الدعاء المخصوص بعبادته وأما الصوم فليس يختص بعبادته فوجب أن يتمتع من كل ما ينفعه عن عباده وتذلل ابن وهب فطر يوم عرفة للحاج أحب إلينا لأنه أقوى له قال أشهب ولا شك أنه يزجي في صيامه لغبر الحاج مالا يرجي في صيام غيره وفطره للحاج أحب إلينا لأنه ينصف عن الدعاء وقد أفطر النبي صلى الله عليه وسلم في الحج

(فصل) وقوله فأرسلت إليه بقدح لبن تريد أن تحتهر بذلك صومه وتعلم الصبح من قول المختلفين في صومه وهذا وجه صحيح في معرفة أحد القميين وهو أن يشرب به فيم بذلك فطره له ما به بصمته وأنه ليس هناك ما يمنع من الصوم الاختيار الفطر وأما لو امتنع من شربه فليس في ذلك دليل على صومه بل هو أن يتمتع من ذلك لشبع ورئ وغير ذلك غير أنه كان يقضى التجويز ولعله أن يكون في رد ما يميل على صومه أو يتسبب به إلى سؤاله

(فصل) وقوله وهو راكب على بعرة بعرفة فشرب أما وتوفع بعرفة فلا يظهر منه أنه كان في وقت صوم لأنه لا يقب بعرفة بعد غروب الشمس إلا يثايدفع وإضافتها لأرادت أم الفضل أن تعلم بذلك أن فطره هو أم صائم ولا يصح ذلك إلا في وقت صوم يقتضى أنه الأفضل لوجهين أحدهما أن للحج تلقا بالمال والاتفاق فيه أفضل من الامساك وفي الحج على الراحة عون على مواصلة الدعاء فإن الواقف على قميه يصف عن مواصلة ذلك من زوال الشمس إلى غروبها ولهذا المعنى استعب الفطر في ذلك اليوم على ما منتهى وشرب النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك الموقف لبين للناس فطره ولعله قد علم بتأري أصحابه في ذلك الوقت فأراد تبين التشرع وإيضاح الحق ورفع اللبس صلى الله عليه وسلم ص ﴿مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد أن عائشة أم المؤمنين كانت تصوم يوم عرفة ولقد رأيتها عشيّة عرفة ثم تقف حتى يبيض ما بيننا وبين الناس من الأرض ثم تدعو بشرب فتنظر ﴿ش قوله أن عائشة كانت تصوم يوم عرفة صياها إياه على كل مال في حج أو عمره غير أن الأظهر من جهة المقصد أنه أخبر عن صياها بإياه في الحج لاسباب وقدين ذلك بما بعينه من الكلام ولعل عائشة رضی الله عنها قد حلفت فعل النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك على الجواز والتيسيل على الناس وإن الغضيلة في صيامه في الحج لمن أطاع ذلك ولم يتمتع من ادامة الدعاء والله كرها فاخت في ذلك بما رأته الأفضل مع ما علمت من قوتها مع على ادامة الدعاء والذكر

(فصل) وقوله ولقد رأيتها عشيّة عرفة بدفع الامام ثم تقف حتى يبيض ما بيننا وبين الناس بين بذلك أن صومها يوم عرفة كان في الحج وأراد بقوله عشيّة عرفة بعد غروب الشمس لأنه وقت دفع الامام ووقت الفطر ووقوفها هناك ليلها للموضع لكشف وجهها للفطر وتمكينها بما يدمع من أن

## ﴿صيام يوم عرفة﴾

• حدثني يحيى عن مالك

عن أبي النضر مولى عمر

ابن عبد الله عن عمر بن مولى

عبد الله بن عباس عن أم

الفضل بنت الحارث أن

ناسا غاروا عند ما يوم عرفة

في صيام رسول الله صلى

الله عليه وسلم فقال بعضهم

هو صائم وقال بعضهم ليس

بصائم فأرسلت إليه بقدح

لبن وهو واقف على بعرة

فشرب • وحدثني عن

مالك عن يحيى بن سعيد

عن القاسم بن محمد أن

عائشة أم المؤمنين كانت

تصوم يوم عرفة قال القاسم

ولقد رأيتها عشيّة عرفة

يدفع الامام ثم تقف حتى

يبيض ما بيننا وبين الناس

من الأرض ثم تدعو

بشرب فتنظر

يلزمها حجاب ولاستر وأراد بقوله حتى يبيض ما بينها وبين الناس من الأرض أي تخلو الأرض من سواد الناس

(فصل) وقوله ثم تدعو بشراب فتفطر إنما يدل على أن أكلها ذلك الوقت كان لصوم فكونه فطرا أو بعرفة ذلك يكون من طريقين أحدهما أن يكون علم بصومها فلذلك سمى ماتناوله من الطعام ذلك الوقت فطرا والطريق الثاني أن ذلك ليس بوقت أكل لغرض الصائم لأن من لا يصوم إنما يشتغل في ذلك الوقت بالدعاء والنفر والدفع من عرفته والاحتياط بذلك والتأهب له ولا يشتغل في ذلك الوقت بتناول طعام الا صائم بقصد البر بتعجيل فطره أو يسترجع به قوته ليستعين على ما بين يديه من العمل

### ﴿ماء في صيام أيام منى﴾

ص ﴿مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبد الله عن سليمان بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن صيام أيام منى﴾ ش. نهى صلى الله عليه وسلم عن صيام أيام منى يقتضى من جهة اللفظ النهى العام عن صيامها على كل حال غير أن العلماء قد اختلفوا في ذلك وتأولوا نهى صلى الله عليه وسلم على ما نهى كره بعد هذaque هب مالك إلى أنه لا يجوز أن يصومها المتطوع ومن صام يوما من أيام منى متطوعا فليفطر متى ما ذكر من نهاره قاله أشهب ووجه ذلك أنه مأمور بفطره في ما ذكره أن يفطر ويرجع إلى أمره (مسئلة) وأما صيامها على وجه الذرفاته أو خلاف في المنع أنه لا يجوز صوم اليومين الأولين عن نذر معين ولا غير معين واختلف مالك وأصحابه في صيامها عن صوم واجب تتابع في كفارة وأما اليوم الرابع فإنه يصومه عن نذره وذلك يقتضى تعيينه بالنذر والتتابع والى وأصحابه على أنه يجوز أن يصام في صوم الكفارة المتتابع (مسئلة) فأما صيام المقتنع أيام منى فهو المشهور من مذهب مالك وقال أبو حنيفة إذا لم يصم الثلاثة الأيام قبل يوم النحر فقد ترتب عليه الهدى ولا يجوز له الصوم وهو أوحدة في النافى فعلى هذا لا يصوم المقتنع أيام منى والدليل على صحة ما ذهب إليه مالك قوله تعالى فصام ثلاثة أيام في الحج وليس ههنا أيام يمكن أن يشار إليها غير هذه الأيام ولو شاركتها غيرهما من الأيام في هذا الصوم لوجب جعل الآية على عمومها إلا ما خصه الدليل فعلى هذا جعل مالك الحديث وإنما وصف هذه الأيام بأنها أيام منى لأنها تقتصر بالمقام بمعنى على وجه القرية (فرع) وهل يطب صيامها لغیر المتنع روى ابن نافع عن مالك أحبا إلى أن لا تصام أيام منى في الفدية وما سمعت ذلك إلا في التمتع ووجه ذلك قوله تعالى فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعت بك عشرة كاملة ذلك إن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام وعلى هذا أقول من قال أن ذلك من ألفاظ الحصر ظاهر والله أعلم

ص ﴿مالك عن ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث عبد الله بن حذافة أيام منى يطوف بقول اتماهى أيام أكل وشرب وذكر الله تعالى﴾ ش. قوله أنه بعث عبد الله بن حذافة أيام منى يطوف بقول اتماهى أيام أكل الحديث دليل على قصده إلى الاختيار بذلك واعتباطه بتعليم الناس ذلك من حكم هذه الأيام ويحتمل أن يكون ذلك ثلاثين طائفة أن الصوم مشروع فيها مستحب تخصيصها به لسكونها من أيام العبادات كما شرع ذلك في سائر الأيام المرغوب فيها كصوم يوم عاشوراء أو يوم التروية ويوم عرفة وعشر ذي الحجة ويحتمل أن يكون ذلك ليخبر أن صومها منى عنه وأنها

﴿مأجاء في صيام أيام منى﴾

حدثني يحيى عن مالك

عن أبي النضر مولى عمر

ابن عبد الله عن سليمان

ابن يسار أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم نهى

عن صيام أيام منى وحدثني

عن مالك عن ابن شهاب

أن رسول الله صلى الله

عليه وسلم بعث عبد الله بن

حذافة أيام منى يطوف

بقول اتماهى أيام أكل

وشرب وذكر الله تعالى



فيه ذكر خال الرجل يحفل أن يكون ذلك الرجل قد اضطر إلى ركوبها وكان مع كثرة أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وكثرة هديهم أنه صلى الله عليه وسلم قد رأى جماعة يسوقون مثل ذلك ولم يرو عنه أنه أمر أحدا بمثل ذلك ولو أمر جميعهم بمثل ذلك لكان ركوب البدن مشروعا كثيرا مشهورا وهذا مما لا خلاف في بطلانه ولو كان ذلك لجاز أن يحمل عليها الاجمال وتصرف في العمل والجل عليها والسكران وغيره وذلك ممنوع مما نفاق لأن البدن ما أخرج لله تعالى وذلك يقتضي الامتناع عن الاستغناء بها لأنه نوع من الرجوع فيها واعتبار ركوب البدن للحاجة إلى ذلك الركوب الخفيف روى ابن نافع عن مالك لا بأس إن ركب الرجل بدنته ركوبا غير فادح ولا يركبها لجل ولا يحمل عليها زاده ولا شيء يتعبه (فرع) فإن ركبها عتاجا إلى ركوبها فليس عليه أن ينزل إذا استراح قال ابن القاسم وجه ذلك أنه قد استباح ركوبها بما حدث من حاجته إلى ذلك فكان له ركوبها بعد دفع تلك الحاجة عن نفسه كالضطر إلى كل الميتة لا بأس كلها حتى يضطر إليها ويحافى على نفسه الهلاك بالامتناع منها ثم تموم تلك الضرورة بالبيع منها فيستدبر ما يستباحه كلها حتى يحملها فيمنعها

\* وحدثنى عن مالك بن عبد الله بن دينار أنه كان يرى عبد الله بن عمر يهدي في الحج بدنتين بدتين وفي العمرة بدنة بدنة قال ورأيت في العمرة ينحر بدنة وهي قائمة في دار خالد بن أسيد وكان فيها منزلة قال ولقد رأيت طعن في لبنة بدنة حتى خرجت الحربة من تحت كتفها

(فصل) وقول الرجل أنها بدنة مخافة أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم إنما أباح له ركوبها لما اعتقد أنها غير بدنة وهذا يدل على أن لفظ البدن إنما ينطلق على ما قد وجب في هذا الوجه ولا يخول أن يكون هدي لبنة مقلدة مشعرة أو عار به من ذلك فإن كانت مقلدة مشعرة في ذلك دليل على أنها بدنة وقول الرجل أنها بدنة مع ذلك نهاية في التحرز والمبالغة فيه والإعلام بأنه إنما أكره ركوبها لسكونها بدنة وإن كان في ظاهر حالها ما يبين ذلك وإن كانت عار به من ذلك فلا يخول أن يكون ذلك بعد إيجابها وأقبله فإن كان بعد إيجابها فقد أغفل الأشعار والتقليد فلا علامه بها بدنة وهو واضح بين غير أن ركوبها مع ذلك على الحالة التي كان عليها جائز لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد أباح له ركوبها أو أمره به بعد علمه بأنها بدنة وإن كان لا يوجبها وإنما استمع من ركوبها لأنه يرى إيجابها في المستقبل فوجبه ركوبها لأن ويحتمل أن يقال إن حكمها حكم الأضحية بعد تعيينها بالنية وقيل بالإيجاب والله أعلم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم أركبوا بلك في الثانية أو الثالثة يحتمل أن يراد في الثانية من قوله أركبوا ابتداء فيقول له ذلك زجر أعز من اجتمع من أمر فدكان له في التعلق بما أمر به وجهه على حمومه في الأحوال السخوة يحتمل أن يراد الثانية من جوابه له عن قوله أنها بدنة فيكون في ذلك زجر له عن تكرير رسول الله عن أمر قد بينه ولم يقيد أمره ركوبها بحال الكلال دون حال الأراحة ولا قاله فإذا أسقطت المشي فأنزل فاعتق ذلك استنباطه ركوبها وإن زال نصب مشيه ركوبها

ص مالك عن عبد الله بن دينار أنه كان يرى عبد الله بن عمر يهدي في الحج بدنتين بدتين وفي العمرة بدنة بدنة قال ورأيت في العمرة ينحر بدنة وهي قائمة في دار خالد بن أسيد وكان فيها منزلة قال

ولقد رأيت طعن في لبنة بدنة حتى خرجت الحربة من تحت كتفها \* ثم قوله أنه كان يرى عبد الله

ابن عمر يهدي في الحج بدنتين بدتين وفي العمرة بدنة بدنة على معنى تعظيم الحج والتقرب فيها أكثر مما كان يتقرب في العمرة ولأنه كان الحج أكثر هلاكا كان يحضه زيادة في إخراج المال لما كان له

تعلق بالعمل والمال ولفظ الحديث يقتضي تكرار ذلك منه لأن مثل هذا اللفظ لا يستعمل إلا ما ينكر رفضه

(فصل) وقوله ورأيت في العمرة ينحر بدنة وهي قائمة يقتضي مسئلتين أحدهما مباشرة ذلك بنفسه

والثانية أن نصر الدين قياما فأما المسئلة الأولى في مباشرة ذلك بنفسه فلا يصل فيه ما روى أنس قال ونصر النبي صلى الله عليه وسلم بيده سبعين بدنة قياما (مسئلة) وأما المسئلة الثانية في نصرها قياما فهو مذهب مالك وجهور الفقهاء غير الحسن البصري في قوله نصر باركة والاصل في ذلك حديث أنس المتقدم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نصر سبعين بدنة قياما قال الشيخ أبو بكر إنما كان ذلك في الابل لأنه لا يمكن أن نصر حاله يطمعن في لبثها وأما البقر والغنم التي ستمها الذئع فإن اضجاعها أمكن لتناول ذبيحتها السنة اضجاعها (فرع) وروى محمد بن مالك أن الشأن أن نصر البدن قائمة قد صفت بهاها بالقيء وقال ذلك ابن حبيب في قول الله تعالى واذكروا اسم الله عليها صواف وقد روى محمد بن مالك أيضا ليعقلها الأمن خاف أن يضعف عنها

(فصل) وقوله في دار خالد بن أسيد وكان فيها منزله بر بدانه كان نصر هديه في موضعه ولا يخرج هديه إلى غيره ولعله كان نصر النبي صلى الله عليه وسلم فإنه روى أنه كان نصر فيعروى موسى بن عقبة عن نافع أنه كان يبعث بهديه من جمع من آخر الليل حتى يدخل به منصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم مع حجاج فيهم الحر والمملوك ويحتمل أنه كان نصر في موضعه وإن لم يكن نصر رسول الله صلى الله عليه وسلم لما روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال مني كلها نصر

(فصل) وقوله ولقد رأيت يطمعن في لبنة بدنته حتى خرجت الحر بمن تحت كتفها أخيرا منه بما شاهد من فعله عن غير قصد ولا عمد كان ذلك من سنة التعر على وجهه وجوباً وأندب فإن كانت المباشرة يطمعن في لبنة البدنة أو غيرها من الابل ما موراه بالتميز بذلك الذكاة ولا يقصر بذلك تعذر الم التميز بذلك الذكاة كما هو الراس الشفرة على الخلق في الذئع فإن المباشرة في ذلك مشروعة لتيقن تمام الذكاة وإن لم يكن قطع الرأس مشروهاً ص **ع** مالك عن يحيى بن سعدان عمر بن عبد العزيز أهدى جلا في حج أو عمره **ع** ش وهذا على نحو ما تقدم من أن البدن تكون من ذكور الابل وإناها وإن ذلك يجوز مع الاختيار دون الضرورة والعدم لأن الظاهر من حال عمر بن عبد العزيز كونهما من أنات الابل لأن ذلك موجود مع أن أعمانها إنما كانت في الأغلب أقل من أمان الذكور وذلك بدل على قصد لذلك واختياره إياه لأنه أراه أفضل أوليحي سنة لجواز ص **ع** مالك عن أبي جعفر الفارسي أن عبد الله بن عباس بن أبي ربيعة المخزومي أهدى بدنتين أحدهما بحنية **ع** ش هكذا روى يحيى ورواه أشهب وابن نافع بحجابه ومعنى ذلك أن أنواع الابل كلها تجزى في الهدايا البشت والجب والعراب وسائر أنواع الابل وكذلك سائر أنواع البقر من الجوايس والبقر وكذلك سائر أنواع الغنم من الفئان والماعز والتمتع في الأسنان والله أعلم ص **ع** مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول إذا ثبت الناقة فليصل ولدها حتى نصر معها فإن لم يوجد له يحمل حمل على أمه حتى نصر معها **ع** ش حل ما تنبه الناقة يكون إن كانت فيعقوة على المشي في قرب المكان لسوق معها وعمره أنه لم يبرأ عنها به وإن عجز عن المشي وخيف عليه منه فليصمه على ما كان عنده من الفهر فإن لم يجد يحمل حمله على أمه قال ابن القاسم ومعنى ذلك أنه قد لم حمله فإن لم يقدر على ذلك حمله على أمه كما لو اضطر هو إلى ركوبها وإن لم تقدر أمه على حمله فقد قال ابن القاسم يكف هو حمله ومعنى ذلك عندي أنه قد لم حمله فإن لم يجد حمله فليصمه **ع** (مسئلة) واختار البدنة أن تنتج قبل إصباحها أو بعد ذلك فإن ثبت قبل ذلك إلا أنه قد نوى بها الهدى فقد قال مالك من رواية محمد عن أحب إلى أن نصر ولدها **ع** فإن كان قد نوى بها الهدى ومعنى ذلك أن الولد من حمله ما قد نوى بها

**ع** وحديث عن مالك عن يحيى بن سعيد أن عمر بن عبد العزيز أهدى جلا في حج أو عمره **ع** وحديث عن مالك عن أبي جعفر الفارسي أن عبد الله بن عباس بن أبي ربيعة المخزومي أهدى بدنتين أحدهما بحنية **ع** وحديث عن مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول إذا ثبت الناقة فليصل ولدها حتى نصر معها فإن لم يوجد له يحمل حمل على أمه حتى نصر معها



الهدى فيستحب أن لا يرجع فيه عن نيته كما يستحب له ذلك في أمه (مسئلة) فان تجنب بعد الإيجاب وجب اهداؤه مع أمه ووجه ذلك أنه من جملة ما قد لزم إخراج علي وجه الهدى كسائر أعضاء البدنة (فرع) فان عجز فلم يحمله فقد قال أشهب من رواية محمد عنه عليه أن ينفق عليه أهدى حتى يوصله لأقرب محل له دون البيت فان باعه أو بضمه فله عليه أن يبدله قال ابن القاسم ولا يجوز له بقرة إذا لم يجد بدنه ووجه ذلك أن الهدى فدية فسكان عليه بدله وإن كان قد جنى عليه وليس مما يجوز في الهدايا الآن الإيجاب إنما تناول الأم وهذا من أبعاضها وانما صار مما لا يجوز في الهدى كسائر أعضائها الذي لا يهدى مفردا ويهدى مع الجملة ص **مالك** عن هشام بن عروة أن أباه قال إذا اضطررت إلى بدنتك فاركبها ركوبا غير فادح وإذا اضطررت إلى لبنيها فاشرب بعصا يروى فصلها فإذا احترتها فاشرب فصلها معها ش قوله إذا اضطررت إلى بدنتك فاركبها ركوبا غير فادح على ما تقدم من أن المضطرب إلى بدنته ركوبها غير أنه لا يفسحها ولا يضيها

(فصل) وقوله إذا اضطررت إلى لبنيها فاشرب بعصا يروى فصلها بالاحتشرب إلى لبنيها يروى فصلها وليس له أن يشربه ويدخل عليه من شرب لبنيها يصفه بشرب ذلك ومعنى بعد روى فصلها عندي بعد أن يترك للفصيل ما لا يشك أن يكتبه لأن الفصيل إذا روى الآن احتاج بعصا إلى الشرب والمعاودة فلا يكون معنى يروى فصلها أن يشرب بالثرى الفصيل وانما معناه أن يترك له مقدار يده وانما منع من الشرب من غير ضرورة لما ذكرناه في الركوب مخافة أن يدخل على الفصيل أو على أمه ضرر الشرب فيمنع من ذلك في الجملة وقال ابن القاسم لا يشرب لبنيها يروى فصلها ولعله أراد أن لا تكون ضرورة فيعود إلى أصله في الإباحة لانهما نافع لا تنقص الخلقة كاركوب وقد روى ابن عبد الحكم عن مالك إذا اضطر إلى ذلك جاز له شربه وقال ابن وهب لا بد . . . بلينها لأن ضرورة وهذا كله على ما تقدمناه

(فصل) وقوله وإذا احترتها فاشرب فصلها معها يروى أن حكمه حكمها لاسيا إذا ولدته بعد إيجابها كولد أم الولد لأنه أن تكون . . . بلينها فان حكمها حكمه والله أعلم

### العمل في الهدى حين يساق

• وحاشي عن مالك عن هشام بن عروة أن أباه قال إذا اضطررت إلى بدنتك فاركبها ركوبا غير فادح وإذا اضطررت إلى لبنيها فاشرب بعصا يروى فصلها فإذا احترتها فاشرب فصلها معها

العمل في الهدى حين

يساق

• حاشي يحيى عن مالك

عن نافع عن عبد الله بن

عمر أنه كان إذا أهدى هديا

من المينة قلده وأشعره

من ذي الخليفة بقلده قبل

أن يشعره وذلك في مكان

واحد وهو متوجه إلى

القبيلة بقلده بطين

ويشعره من الشق الأسير

ثم يساق حتى يوقف

بمع الناس بقرعة ثم يدفع

بهمهم إذا دفعوا فإذا قدم

منى غداة الصبح فويل

أن يعلق أو يقصر وكان

هو يصر هديه بيده

يصفون قياما ويوجهن

إلى القبيلة ثم يأكل ويطم

ص **مالك** عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان إذا أهدى هديا من المينة قلده وأشعره من ذي الخليفة بقلده قبل أن يشعره وذلك في مكان واحد وهو متوجه إلى القبيلة بقلده بطين ويشعره من الشق الأسير ثم يساق حتى يوقف بمع الناس بقرعة ثم يدفع بهمهم إذا دفعوا فإذا قدم منى غداة الصبح فويل أن يعلق أو يقصر وكان هو يصر هديه بيده يصفون قياما ويوجهن إلى القبيلة ثم يأكل ويطم ش قوله إذا أهدى هديا من المينة يقتضى أن الهدى قد ساق من بعد النقة وطول المسافة إذا كان يؤمن عليه في مثل تلك المسافة والابل والبقر أضعف عن ذلك فلا يهدى إلا من المسافة التي يسلم فيها مثلها وقد روى ابن المواز والقي عن مالك أن ساق النعم الأمن عرق وما قرب من ذلك وهذا لأنها أضعف عن قطع طويل المسافة

(فصل) وقوله قلده وأشعره بذي الخليفة بقلده كان يصر هديه في المينة فإذا كان بذي الخليفة موضع أحرمة وأوجب التقليد والأشعار وذلك أن السنة أن لا يكون إيجابه لمن ير بد الإحرام الأعند أحرمة وفي العتية والموازية عن مالك أنه كره الشاق والمهرى أن يقلده هديه بذي الخليفة ويؤخر

احرامه الى الجعفة وفي المسنية من رواية داود بن سعيد عن مالك لا بأس بذلك وقيل ذلك في مكان واحد أحب اليّ وقال مالك في المواز ينفقه هديه ثم يشعره ثم يجعله ان شاء ثم يركع ثم يحرم فالتسعة اتصال ذلك كله لان إعجاب الهدي من أحكام النسك فمن أراد الاحرام استحب له أن يكون إعجابه نسكاً في الهدي عند التزام نسكه بالاحرام ولقد اشرى أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج من الحديبية في بنع عشرة مائة من أصحابه حتى اذا كانوا بذى الحليفة فلما النبي صلى الله عليه وسلم الهدي وأشعره وأحرم بالعمرة (فصل) وقوله قلده وأشعره يقتضى مباشرة ذلك بنفسه وهو الأفضل من الاستئابة فيه لان ذلك مباشرة لتقريب الهدي كذبح الأضحية وهذا في الرجل وأما المرأة فقد قال مالك في العتبية لا ينبغي أن تقلد المرأة بدنتها ولا تشعره لانه لا يقلد ولا يشعر الا من ينهر الا أن لا تحجب من يلى ذلك لها كالتحجب وان لم تحجب من يلى ذلك الاجار بها فلتفعل وهذا القول يقتضى ان ذلك ليس لنقص الأثوة لانه قد جوزها أن تستيب من هي في ذلك بمنزلة لها وانما ذلك لما فيه من ابتذالها وإظهار ما يلزمها ستره من جسدها

(فصل) وقوله ينفقه قبل أن يشعره وذلك في موضع واحد يراد أن يبدأ بالتقليد ثم يلبه الاشعار بغير فصل واختار ذلك ابن القاسم من رواية ابن المواز عنه لان التقليد أخف وفيه بعض التدليل ولذلك بدأ به والتقليد الاشعار بإعجاب واحد فلذلك لم يحجز أن يفرق بينهما وقد قال ابن القاسم في المسنونة وكل ذلك واسع يراد أن الترتيب المذكور ليس بواجب

(فصل) وقوله وهو موجه الى القبلة يراد أن التقليد والاشعار من سنته أن يكون والهدي موجه الى القبلة وكذلك قال مالك وكذا من سنته المباشر لذلك أن يكون متوجها الى القبلة لان هذه كلها معان من النسك لها تعلق بالبيت فشرع فيها استقباله فيما يمكن فيه

(فصل) وقوله ينفقه بنعلين هذا هو المستحب أن ينفقه بنعلين في رقبته للحديث المتقدم حديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم وفيه وفد هاتين وان قلدها نعل واحدة فقد قال مالك يحجز به النعل الواحدة (مسئلة) قال ابن حبيب واجعل حبل القلائد بما شئت وقد روى عن عائشة انها قالت قلت فلما هدى النبي صلى الله عليه وسلم من العهن وروى ابن المواز عن ابن القاسم لا ينفقه بالأوتار قال مالك وأحب اليّ أن تكون الأوتار بما أنبت الأرض وبه قلد ربيعة ولعله أراد انها أحب اليه من الأوتار التي هي من القعب أو الجلود وان كان العهن أحب اليه ويحتمل أن نبات الأرض أحب اليه من ذلك كله وحل حديث النبي صلى الله عليه وسلم على الجواز (مسئلة) قال مالك وأحب اليّ أن يقتل قتلا والأصل في ذلك حديث عائشة رضي الله عنها قتلت فلان ثم رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي ومن جهة المعنى ان ذلك أتى لها على طول السفر والمدة مع تصرف الهدايا في الزمى وغيره (مسئلة) وتقلد الابل كانت لها أسفة ولم تكن قلده مالك وكذلك البقر ووجه ذلك أن التقليد شعار الهدي فلا يجوز تركه بالضرورة وأما الغنم فقال مالك لا تقلد وقال ابن حبيب تقلد به قال الشافعي وجمع قول مالك ان الغنم تنصف عن التقليد ويشق عليها المشي اذا كانت مقلاة ووجه قول ابن حبيب ما روى عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أهدي غنما مقلاة

(فصل) وقوله ويشعره من الشق الأيسر الاشعار من سنته الهدي وبما قال الشافعي ومنع منه أبو حنيفة والدليل على صحة ما ذهب اليه مالك والجمهور ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قلده هديه

وأشعره بنى الخليفة وأحرم بالعمرة (مسئلة) وأما اشعاره من الشق الأيسر فهو من سنه والأصل في ذلك ما قد مناه من أن السنة أن تكون موجهة إلى القبلة وأن يكون مبائر ذلك متوجها إلى القبلة ولا يتأتى مع ذلك أن يليه منه إلا الشق الأيسر وقد روى ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم أشعر بدنتي صفحة سنامها الأيمن ولعله كان ذلك لصعوبتها وأولرى الجواز وقد روى عن نافع قال كان ابن عمر إذا كانت يده ذلولاً أشعرهما من قبل شقها الأيسر وإن كانت صعباً فترق بدنتي ثم قام بينهما فأشعر احداًهما من الأيمن والآخرى من الأيسر قال في العتية لم يشعرهما ابن عمر في الشقين أنهما سئل لكن لينظروا ما السنتي في الشق الأيسر في المعاب وغيرها وقال ابن المواز قوله يشعرهما من الشقين أي الشق أكنه ( فرع ) والاشعار طولاً في شق البعير وهو في عرض السنام بطول البعير وهذا هو الظاهر لأنه إنما يراد بذلك الإعلان بأمر الهدى وإذا كان الاشعار بطول على ما ذكرناه كان مجرى الدم عريضا فتبين الاشعار وإذا كان بطول السنام مع عرض ظهر البعير كان مجرى الدم يسيرا فلا يقع به المعنى المقصود (مسئلة) وهذا إذا كان للبعير أو الأبل أسفة فان لم يكن لها أسفة فأنها تفلد ولا تشعر برواء العتي واختار ابن حبيب أن تشعر الأبل والبعير وإن لم يكن لها أسفة وجعل قول مالك أن الاشعار تختص بالسنام بدليل أنه لا يفعل في غيره مع وجوده فإذا عدم فقد عدم محل الاشعار كالنعم ووجه قول ابن حبيب أن هذا الهدى من الأبل والبقر فكان حكمه أن يشعر كالتى لها أسفة وأما النعم فأنها لا تشعر جله لأن الاشعار مضر بها لصغر أجسامها وضعفها عن في اشعارها مضر بها للهلاك

• وحديثي عن مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان إذا طعن في سنام هديه وهو يشعره قال بسم الله والله أكبر

(فصل) وقوله ثم يمسح بيده حتى يوقف به مع الناس يعرفه رب دانه يستصحب هديه ويحضر معه وصوله إلى مكة وخروجه إلى منى وعرفة حتى يوقف به يعرفه حين وقوف الناس فأما ما روي في غير ذلك من الأيام فغير مشروع ثم يدفع به معهم إذا دفعوا ويريد غدوهم إلى الشمس (فصل) وقوله فإذا قدمى غداة النحر نحره قبل أن يحلق أو يقصر يريد بدمي جرة العقبة وقبل الحلاق أو التقصير فذلك محل النحر ولا يجوز نحر الهدى لبلا على منافع قول مالك وجاعة أصحابه إلا أشبه قد روى عنه ابن حارث أنه يجوز نحر الهدى أو ذبجه ليلا والدليل على صحة القول الأول قوله تعالى ليذكروا اسم الله على ما رزقهم من بهيمة الأنعام

(فصل) وقوله وكان نحر هديه بيد رب دانه كان يباشر ذلك بنفسه وهي السنة وقت تقديم ذكره وكان يصفر فيأمو ويوجهن إلى القبلة على ما تقدم من أن نحرهن فيما مضى فإدبهن هو الشأن والسنة ويوجهن إلى القبلة لما قد مناه من أن ننسك متعلق بالبيت يمكن التوجه فيه فكان ذلك من سنه

(فصل) وقوله ثم يأكل ويطمح كل من هدى التطوع إذا بلغ محله ويطمح من شاء وسأى في بيانه بعد هذا أن شاء الله تعالى عند ذكر ما يؤكل منه من الهدى أو يؤخذ من غيره والله التوفيق ص • مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان إذا طعن في سنام هديه وهو يشعره قال بسم الله والله أكبر ثم قال بسم الله إذا طعن في سنام هديه يريد أن نحره وعنى الاشعار لا بد أن يكون فيه بعض الطعن في سنام البعير يشق الجلد ثم يمر السكين على مثل ذلك فكان يقول إذا نحر في ذلك بسم الله والله أكبر على معنى التمجية على ابتداء النسل ويحتمل أن تكون التسمية للإيجاب كما يسمى للذبح وهذا محار واه أشهب عن مالك في العتية أن من نحر في اشعار هديه قال بسم

الله والله أكبر ص **مالك** عن نافع ان ابن عمر كان يقول الهدى ما قلدا شعر ووقف به بعرفة  
ش قوله الهدى ما قلدا شعر ير بدان من حكمه وسنته التقليد والاشعار وان من حكم ما ينصره مني  
أن يوقف بعرفة والاصل في ذلك أن الهدى من شرطه أن يجمع فيه بين الحل والحرم ولا يجزئ من  
اشترائه الحرم أن ينصره بالحرم دون أن ينصره إلى الحل هذا مذهب مالك وقال أبو حنيفة والشافعي  
ان اشتراؤه في الحرم ونصره فيه أجره والدليل على ما نقلوه ان النبي صلى الله عليه وسلم جمع في هديه بين  
الحل والحرم لانه قلده وأشعره بذى الخليفة وسأله إلى البيت ودلنا من جهة القياس ان هذا سلك  
من شرط صحته أن يجمع بين الحل والحرم كالعمرة (مسئلة) اذا ثبت أنه يجمع فيه بين الحل والحرم  
فانه يلزم من كان معه وسأله من الهدى أن ينهض به معه ويقف به بعرفة مع الناس وكذلك فصل النبي  
صلى الله عليه وسلم بمساق معه من الهدى في حجه وكذلك كان يفعل ابن عمر وقد تقدم عن ابن عمر  
وكذلك قال هاهنا الهدى ما قلده وأشعره ووقف بعرفة ير بدان هذا الهدى الكامل الصفات  
والفضائل ص **مالك** عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يجبل يده القبايطي والامخاط والحلل ثم  
يعت بها إلى الكعبة فيكسوها بإياها ش قوله كان يجبل يده القبايطي ير بدانه كان يكسوها  
إياها اذا أخذها والقبايطي ثياب بيض والامخاط ثياب ديباج والحلل ثياب مزودج وذلك يقتضي  
أن يجعل الأبيض والمزودج والكتان وسائر أنواع الثياب قال مالك ولا تجلب الخلق وغير ذلك  
من الألوان خفيف واليباض أحب اليها ومعنى ذلك أن اخلاق طيب فكهو الخلق ما فيه من الطيب  
وأباح سائر الألوان وان كان البياض أحب ذلك إليه

(فصل) وقوله تبرعت بها إلى الكعبة فيكسوها بإياها ير بدان كان يرى ان هذا أحق ما صرف إليه  
اذا كانت البدن لها على البيت وكانت تجلب وكانت الكعبة عما يشترع كسوتها فكان ما يليق  
بها مصر وقالها ص **مالك** انه سأل عبد الله بن دينار ما كان عبد الله بن عمر يصنع بجبل يده  
حين كسب الكعبة هذه الكسوة فقال كان يتصدق بها ش ومعنى ذلك أن جلال البدن  
كانت كسوة الكعبة وكانت أولى بهما من غير ذلك لما كسبت الكعبة رأى أن الصدقة بها أولى من  
غير ذلك لان الهدى وان كان له على البيت ان مصرفه إلى المساكين ومستحق الصدقة ويحتمل  
أن يكون عبد الله بن عمر كان يكسوه جلال يده الكعبة قبل أن يعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم  
كان يقسم جلال يده فمما علم بذلك رجع إليه واخذ به ص **مالك** عن نافع ان عبد الله بن عمر  
كان يقول في الصبايا والبنين التي هافوه **مالك** عن نافع ان عبد الله بن عمر كان لا يشق جلال  
بده ولا يجلبها حتى يقدوم منى إلى عرفة ش ومعنى ذلك ان جلال البدن نشق على أسفها  
لعين أحد هما أن يبدو والأسعار والثاني أن ذلك أثبت له على ظهور البدن قال مالك وذلك من  
عمل الناس وما علمت أن أحد ترك ذلك الا عبد الله بن عمر وذلك أنه كان يجلب الحل والامخاط

المرتفعة فكان يترك ذلك استبقاء للثياب ولم يكن يجلب الا حين يقدوم منى إلى عرفة لتبقى  
الثياب بها ولا تتغير بطول اللبس لها قال ابن المبارك كان ابن عمر يجلبها بذى الخليفة فاذا مشى  
إليه نزع الجلال فاذا قرب من الحرم جللها واذا خرج إلى منى جللها فاذا كان حين النحر نزعها حتى  
هذا يحتمل أن تكون جنه رواية مخالفة رواية مالك ويحتمل أن يكون مالك انما قصد الاخبار عن  
آمر عمله فيها واستوفى ابن المبارك الاخبار عن جميع أحواله وروى ابن المواز عن ابن نافع ان  
عمر كان يعد أطراف الجلال على أذناها من البول ثم يترعها قبل أن يصيبها الله فمتصدى بها قال

وحدثني عن مالك عن  
نافع ان عبد الله بن عمر  
كان يقول الهدى ما قلده  
وأشعره ووقف به بعرفة  
وحدثني عن مالك عن  
نافع ان عبد الله بن عمر  
كان يجلب يده القبايطي  
والامخاط والحلل ثم  
يعت بها إلى الكعبة  
فيكسوها بإياها وحدثني  
عن مالك انه سأل عبد  
الله بن دينار ما كان عبد  
الله بن عمر يصنع بجبل  
بده حين كسب الكعبة  
هذه الكسوة فقال كان  
يتصدق بها ش وحدثني  
مالك عن نافع ان عبد  
الله بن عمر كان يقول في  
الصبايا والبنين التي هافوه  
وحدثني عن مالك  
عن نافع ان عبد الله بن عمر  
كان لا يشق جلال يده ولا  
يجلبها حتى يقدوم منى  
إلى عرفة

مالك وأحب إلى أن كانت الجلال مرتفعة أن يترك شقها ولا يجعلها حتى يفدوس منى إلى عرفة وأن كانت بائنة اليسرى على الدبر من وجوه فاحب إلى أن تشق وبجلها من حين يحرم فتأول قوله لا يشق جلال بدنه على الامتناع من ذلك جلة وأن الذي يتعلق بفدوسه منى إلى عرفة فهو التجليل خاص (مسئلة) وهذا في الأبل وأما البقر والغنم فلا تجليل قلة مالك في المبسوط ووجه ذلك أن التجليل زيادة على الهدى بعد كلاله على وجه المبالغة في تخصيصه وتمنامه والهدى من البقر والغنم ناص في باب الهدى إنما يخرج عند الاقتصاري على الأجزاء والضرورة إلى أن يبعد فله منى إلى تجليله لأن الاقتصاري على الأدون منه ينافي التجليل الذي هو زيادة على الأفضل ولأن يجعل عن الجلال في فضل جنس الهدى أولى من أن يجعله فيتبع الهدى ص مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه كان يقول لبني أبي لهيد بن أحدم كنه من البن شيأ بسخي أن يهدى لسكر بهن الله كرم الكرماء وأحق من اختبره كنه ومعنى ذلك الوعظ والم التبرع عن أبيه يهدى أحدم من الهدى ما بسخي أن يهدى بكنم عليه ذك كرم بأن الله كرم الكرماء وأحق من استخي من أن يهدى له الخبير وأولى من اختبره الفريع والتوف في ذلك من وجهين أحدهما التوف في ما يمنع الأجزاء والآخرا يمنع الفضيلة فأما يمنع الأجزاء والفضائل فهو على ما يأتي ذكره في الفضائل ما شاء الله وقد يتخص بالهدى معان نذكرها وذلك أن أفضل الهدى الأبل ثم البقر ثم الغنم ثم المضر بصلان الضحايا لأن القصدي الهدى كثرة اللحم والقصدي الأخفية طيب اللحم ولم الشأن أفضل اللحم التي تجزى في الضحايا (مسئلة) وتراعى محتها على الظاهر من المذهب حين تقليد أو إشارها فإذا كانت مربية عند التقليد يعيب يمنع الأجزاء ثم زال ذلك العيب عن أبل العرفانها برعيز نلانه وأوجه مربية نافعة عن الأجزاء كماله فلهما قبل أن تبلغ سن الأجزاء ثم يلقفه بعد ذلك فاما لا تجزى وأن كانت سليمة حين التقليد ثم أهما قبل الضرع ما يمنع الأجزاء أجزأت عنه قال الشيخ أبو بكر في هذا من والقياس أن لا تجزى لأن وجودها لم يتناه عن مالك وهو مائة آلاتى أهوا عطي قبل أن يعرها لم تجزعه وعليه بدلها فكذلك يجب إذا حدث ما يعيب منع الأجزاء أن لا تجزى ومعنى ذلك أن أجا بها بالتقليد لا يمنع ضان جلتها لم يمنع ضان جز من أجزائها والله أعلم

﴿ العمل في الهدى اذا عطب اُوضِل ﴾

وحدثني عن مالك بن هشام بن عروة عن أبيه أنه كان يقول لبني هاشم لا يهدين أحدكم من البدن شيئا يستعصي أن يهديه لكرمهم فإن الله أكرم الكرماء وأحق من اختياره بالعمل في الهدى إذا عطب أوصل

• حدثني يحيى عن مالك بن هشام بن عروة عن أبيه أن صاحب هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا رسول الله كيف أصنع بما عطب من الهدى فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم كل بدنة عطب من الهدى فأجرها ثم إن فلانها في دمه ثم حل بينها وبين الناس أكلوها

ص. ٦٠ مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن صاحب دنى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا رسول الله كيف أصنع بماعط من الهدى فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم كل بدنة عطبت من الهدى فاصبرها ثم أتى قلائدًا في دمهًا ثم خلع بينها وبين الناس يأكلونها ثم ش. صاحب الهدى هو ناجية بن جندب الأسدي وقال بن عفراسهذ كوان وساء التي صلى الله عليه وسلم ناجية اذخما من قريش وقوله كيف أصنع بماعط من الهدى يحتمل أن يكون سؤال عن جمع جنس الهدى ويحتمل أن يكون سؤال عن الهدى معهود عندهما وهو الهدى الذي بعث به صلى الله عليه وسلم معوه وهو الأظهر فسؤاله عما يصنع بماعط منه وذلك يحتمل معنيين من جهة اللفظ أحدهما العطب من جهة الموت والقوات غير أن جواب النبي صلى الله عليه وسلم يمنع هذا والمعنى الثاني أن يكون عطبت بمعنى بلغت مبلغًا يمكن توصيلها معه وذلك على ضربين أحدهما أن يكون ذلك منع إصاها في الوقت وبعده والثاني أن يمنع منه في الوقت من أعباء غلب عليها ويمكن إصاها بعد الوقت



التعريفها ومعنى ذلك انه اذا عطب بموضع يجوز فيه نحره بلغ عليه واذا عطب بمحل لا يجوز فيه نحره فهو منزلة ما عطب قبل الوصول

(فصل) وقوله ثم خلى بيننا وبين الناس يا كاهنًا فليس عليه شيء إنما ذلك لانه لم يكن وجب عليه شيء  
فلما خلى بينهم لم يبق له حق الهدي بثلث العين لتطوعه ونعيته لها فإذا عطي من غير فعله  
فلا شيء عليه

(مصل) وقوله فان كل منه أو أمرى بأكل منه فعليه به والأصل في ذلك الحديث المتقدم أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أصحابه به لماعطيت منه أن يضرها وبلى فلا يدها في دمها ويحلى بين الناس وبينها وهذا يقتضى أن لأكل كل شيء منها قال القاضي أبو محمد تاجع أن يأكل منها لانه يضاف أن يسرع الى إعطائها لى كل منها \* قال القاضي أبو الوليد رضى الله عنه وهذا عندى فيه نظر وإن كان قد قال لأكل كل منها وإن أكله ما عى وابن مسعود وابن عباس رضى الله عنهم غير أن التعليل فى تلك القوة \* قال القاضي أبو الوليد رضى الله عنه والأظهر عندى أن يقال انما

قله هديا ومعنى ذلك أن يسلّمه عمله فقد ضمن ذلك الاستماع من الانتفاع به على وجه اتلاف عنه إلى أن يبلغ محله فلا يكون له أكل شيء منه قبل ذلك فإن أكل منه كان عليه بدل وقد قال سفيان الثوري الرأي أن يقرم ما أكل ولكن السنة سمعت بتفخيخه كله وقاله سفيان يطرد على ما علمنا به غير أنه إذا لم يزل به ولم يزمه بقدر ما أكل من لانه أنما يقرم ما أكل هديا والهدى لا يبيّض فمن لزمه بعض لزمه جميعه ليسمح كونه هديا ص **في** مالك عن ابن شهاب أنه قال من أهدى بدنة جزأ أو نذرا أو نذرا أو هدي تمتع فأصيب في الطريق فعليه البدل **في** ش قوله من أهدى بدنة جزأ أو نذرا أو هدي تمتع فأصيب فعليه البدل بقضى أن البدنة قد تهدى على غير هذا الوجه وهو الطلوع فأما ما أهدى من من واجب ابتداء نذره أو عن جزأ أو صيد أصابه أو لغير عبادته كالتمتع فإذا لم يبلغ محله فإن عليه بدله ومعنى هذا النذر أن ينذر بدنة في ذمته غير معتملة بكن عليه بدلها لأن إيجابها بالنذر كالإيجاب بالتقليد وأما ما وجب عليه من هدى متعاقب بدنة نذرا أو غيره فإنه يجب أنصاه إلى محله على ما وجب عليه فإن أصعب في الطريق فعليه بدله ص **في** مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر

وحدثني عن مالك عن ابن  
شهاب أنه قال من أهدى  
بدنه جزاء أو نفرا أو هدى  
تتم فاصيب في الطريق  
فعليه البذل وحدثني عن  
مالك عن نافع عن عبد الله  
ابن عمر أنه قال من أهدى  
بدنه ثم ضلت أو ماتت فانها  
إن كانت نفرا أو بدله أو إن  
كانت تطوعا فإن شاء أهداها  
وإن شاء تركها

كان مالا يؤكل منه فذلك أقرم على أصله لما كان نذرا وأباح له الأكل من الثلثي لأنه لما وجد الأول فتحقق للثاني حكم التطوع الذي يجوز له الأكل منه

( فصل ) وقوله فإن كان تطوعا فإن شاء أبده له ومن شاء تركه ومعنى ذلك أنه إنما أوجب على نفسه تقليد العن العين فإذا ضلت لم يزمه لأنه لم يكن له تعلق بذمته ( فرع ) فإن أبده ثم وجد الأول نحرهما قاله ابن المواز ووجه ذلك أنه قد تطوع بإيجاب كل واحد منهما لأنه لم يكن لزمه أن يبذل الأول فلما أبده كان تطوعه بالثاني كتطوعه بالاول فكان حكمه كحكمه ( فرع ) ومن ضلت بدنته بعدما وقفها بعرفه فوجدها رجل يوم التعريف عرف أنها بدنة فصرها قال اشهدوا أني أنحرها عن صاحبها ثم جاء صاحبها فصرها فقد قال مالك في المنية تجزئ ثولا أرى على الذي نحرها ضاها وقال في الموازية لابن وهيب عن مالك فمن وجد بني بدنة يريد تقليد يعرفها إلى يوم ثالث النحر فاتم نحرها وتجزئ عن صاحبها وإنما أخرها إلى آخر أيام النحر لأن ذلك وقت النحر بمنى وهو أفضل النحر ولو عرفها بعد ذلك إلى اليوم الرابع لم يكن له نحرها إلا بمكثفتوته فضيلة النحر بمنى وإنما ذلك لمن لم يجسد بدنته أو بدنة غيره إلا بعد اليوم الثالث فإن ذلك لا ينصره إلا بمكثفة لثوات وقت النحر بمنى ص **ع** مالك أنه سمع أهل العلم يقولون لأبى كل صاحب الهدى من الجزاء والنسك **ح** ش قوله لأبى كل صاحب الهدى من الجزاء والنسك هو المشهور من قول العلماء ويريد بالجزاء الصيد والنسك فدية الأذى والذي ذهب إليه مالك أنه يؤكل من كل هدى يبلغ محله الثلاثة جزاء الصيد وفدية الأذى وما نذر للساكنين هذا المشهور من المذهب وفي المنية من رواية داود بن سعيد أن مالكاً سئل عن الرجل يأكل من الفدية أو من جزاء الصيد وهو جاهل قال ليس عليه شيء وليست فرائده عز وجل وقد كان يأكل من أهل العلم يقولون يؤكل منه وقال الشافعي لا يؤكل من هدى واجب وقال أبو حنيفة يؤكل من هدى القران والتمتع ومنع الأكل مما وجب بحكم الاحرام والدليل على ما نقله قوله تعالى والبسن جعلناها لكم من شعائر الله لكم فيها خير إلى قوله فكلوا منها ودليناكم جهة القياس أن هذا هدى وجب لحق الاحرام فلم يغير بينه وبين الطعام فجاء أن يؤكل منه أصل ذلك هدى القران والتمتع ( مسألة ) إذا ثبت ذلك فالتفق عليه من قول مالك أنه يؤكل من الهدى الواجب إذا بلغ محله من ثلاث جزاء الصيد وفدية الأذى وما نذر للساكنين فأما جزاء الصيد وفدية الأذى فإنه غير بينهما وبين الطعام للساكنين قال في جزاء الصيد فجزاء مثل ماقتل من النعم إلى قوله تعالى أو كفارة طعام مساكين وقال في فدية الأذى فمن كان منكم مريضا إلى قوله تعالى أو نسك وقد فسر ذلك النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي يأتي بعدهما أن شاء الله تعالى عن كعب بن جحزة أنه أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يحلق رأسه وقال صم ثلاثة أيام وأطعم ثلاثة مساكين مدين مدين أو أنسك بشاة أي ذلك فقلت أجزأك فلما كان بدله الذي هو الطعام منصرفا إلى المساكين فكذلك الهدى منه وأما نذر للساكنين فقد تعين لهم فلا يجوز له أن يصرف شيئا من ذلك عنهم ( مسألة ) ولو نذر بدنة ولم يلقها بالساكنين وإنما نذرها بدنة فهو كالطوع لأن إيجابها بالنسك كإيجابها بالتقليد لأن يفرق في التعيين أن كانت بدنة النذر غير معينة وذلك بوجوب اختصاصها بالساكنين ( مسألة ) ومن أكل من جزاء الصيد وفدية الأذى بعد أن بلغا علمهما فاشتهروا بمنزلة مالك أن عليه بدل الهدى وقال ابن الماجشون ليس عليه إلا قدر ما أكل كل منه ووجه قول مالك أنه أكل من هدى ممنوع منه بمنه فوجب عليه بدل هدى التطوع أكل كل منه ووجه

**ه** وحدثنى عن مالك أنه سمع أهل العلم يقولون لأبى كل صاحب الهدى من الجزاء والنسك



قول عبد الملك أن الهدي قد بلغه واستوفى معنى الهدي فيه وإنما استهلك منه جزء يستحقه غيره  
فكان عليه قدر ما استهلك كإلواستهلكه غيره ممن لا يحل له (مسئلة) فأما نذر المساكين ففي  
المدونة أن كل من فعله قد رماً كل وقال في موضع آخر لا يجزئ له وعليه البذل وجه القول الأول أن  
من نذر بالمسكين فقد نذر عبادتين متباينتين أحدهما للهدي والثانية أن يكون للمسكين  
فاذا أهدي الهدي فقد أكمل إحدى العبادتين فلا يفسدها ما أدخل النقص في عبادة أخرى  
وهذا قد سلم له الهدي وإنما دخل النقص في الصدقة على المسكين فلا يفسد بذلك  
الهدي وإنما عليه قد رماً كل لأن الطعام المسكين يتبعض وليس هذا مثل  
جزاء الصيد وفديه الأذى فان من شرط صحتهم أن لا يأكل منهما لأن كل  
واحدة منهما عبادة واحدة ولا يصح وجود بعضهما دون بعض  
(فرع) فاذا قلنا عليه الهدي فلا تفرع فيه وإذا قلنا عليه  
قد رماً كل من أي شيء يكون ذلك شراباً لبعض  
أصحابنا أنه يريد لما والذي قال عبد الملك  
ابن الماجشون في كتاب محمد  
وابن حبيب عليه ثمن  
ما أكل طعاماً  
يتصدق به

﴿ انتهى الجزء الثاني ﴾ ويليها الجزء الثالث أوله هدي المحرم إذا أصاب أهله ﴿









